

رَفَضَةُ الْعَالِيَةِ

لحل

الغوامض الْعَالِيَةِ

شرح المَطُول في فن البلاغة

للعالم المحقق الهدى بدوست
محمد بن عبد الله الفاسوي

مكتبة فردينا

حامد كتب خانه

مفتي نيك نيشان

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة في ملك المصنف و يمنع طبع هذا الكتاب لغيره قطعا

وعلمك ما لم تكن تعلم و كان فضل الله عليك عظيما

شرح المطول للعلامة مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير
بسعد الدين التقطاذاني "فريد عصره وحيد دهره محسن زمانه
ليس له كفو في الاقران والاعيان حكيم من الحكماء مهرة من العلماء
متفرد بالعلوم ليس له فيها نظير موهب التأليفات العجيبة منبع التصنيفات
البديعة في فنون شتى المتولد ٨٤٢٢هـ المتوفى ٨٤٩٢هـ حياته ٤٠ رحمه الله
اعنى

روضة الخالية

لحل

الغوامض الخالية

شرح

المطول

١٣٥٦هـ

في فن البلاغة

للعالم المحقق المدعو بدوست محمد بن عبد الله الفالسي -

الهم ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من امرنا رشدا -

الهم انا نرجوك ان تجعل عملنا هذا خالصا لوجهك الكريم موجبا للفوز

في دن النعيم -

فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد -

طلب. مدرسة الاسلاميه الرحمانية

بقرية بهبودى التابعة لبلد حضرو ضلع اترك -

فهرس روضه الغالية شرح مطول

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٢٥	١٥ ضعف التأليف	ب	١ توضيح ما لا بد منه
١٢٩	١٤ تنافس الكلام	٣	٢ خطبة المطول
١٣١	١٣ التعقيب	٣٤	٣ خطبة التلخيص
١٤٩	١٨ الفصاحة في المتكلم	٥٩	٤ باعث تصنيفه
١٥٤	١٩ البلاغة في الكلام	٤٤	٥ باعث تلخيص المفتاح
١٩١	٢٠ البلاغة في المتكلم	٩١	٦ آوان الشروع في المقصود
٢٠٣	٢١ الفن الاول علم المعاني	٩٣	٧ مقدمة
٢٢٤	٢٢ التنبيه في الصدق والكذب	٩٤	٨ الفصاحة
٢٤٥	٢٣ احوال الاسناد الخبري	٩٨	٩ البلاغة
٢٥٨	٢٤ قد ينزل العالم منزلة الجاهل	١٠٣	١٠ الفصاحة في المفرد
٢٤٩	٢٥ خلاف مقتضى الظاهر	١٠٤	١١ تنافس المفرد
٢٨٣	٢٦ الاسناد الحقيقي	١١١	١٢ الغمراية
٢٩٨	٢٧ الاسناد المجازي	١١٨	١٣ مخالفة القياس
٣٢١	٢٨ اقسام المجاز العقلي	١٢٤	١٤ الفصاحة في الكلام

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٤٩	١ تم تشكيك غير المسند اليه	٣٣٥	٢٩ انكار السكاكي عن الجواز العقلي
١٤٥٠	٢ تم وصف المسند اليه	٣٤٤	٣٠ احوال المسند اليه
١٤٥١	٣ تم تأكيد المسند اليه	٣٤٨	٣١ حذف المسند اليه
١٤٥٨	٤ تم بيان المسند اليه	٣٥٤	٣٢ ذكر المسند اليه
١٤٥٥	٥ تم الابدال من المسند اليه	٣٦٢	٣٣ تعريفه بالاضمار
١٤٥٩	٦ تم عطف بيا المسند اليه	٣٦٦	٣٤ تعريفه بالعلم
١٤٨٤	٧ تم ضمير الفصل	٣٦٨	٣٥ تعريفه بالوصول
١٤٩١	٨ تم تقديم المسند اليه	٣٩٥	٣٦ تعريفه بالاشارة
٥٠٠	٩ تم عرض المنظوم	٤٠٤	٣٧ تعريفه باللام
		٤٢١	٣٨ استفراق المفرد
		٤٣٥	٣٩ تعريفه بالاضافة
		٤٤٠	٤٠ تشكيك المسند اليه

توضيح ما لا بد منه في بيان الحاجة الى علم البلاغة وما يتعلق به من باحث تصنيف روضة الغالية

بسم الله الرحمن الرحيم ط

حامدا وشاكرا لمن علم البيان وجعل الاعجاز والابحار معيارين للكلام ومصلية ومسلما على من ختم الرسالة
خاتم النفاحة وفص البلاغة وعلى آله واصحابه الذين فازوا باقصى وجوه تحسين كلامه وبعد فيقول العبد
العاصي لا بفصاحة له الا فعل المعاصي ولا صناعة له الا كسب المناسي ابو نوح فيقول ^{ابو نوح} اليوم اجد عوبه سميت مجزيا عبد الله
الغالسوي وطننا والحنفي مذنبنا غفر الله ذنوبهما الجليلة والحقية ان العلوم جميعا سواء كانت عالية او آلية من
اعلى المقاصد وشرف المطالب باجماع العقلاء والفضلاء لا سيما العلوم الدينية العالية التي اصلها وجوهرها
كتاب الله تعالى ولا يعلم علو شأنه وارتفاع مقامه والاطلاع على حقيقة ذاته وقيمة كنهه الا بعلم البلاغة المركب
من ثلاثة علوم العلم المعاني والبيان والبدع يعرف بالاول خواص تراكيب الكلام من جهة افادتها المعنى
وبالثاني خواصها من جهة اختلافها في افادتها المعنى وبالثالث وجوه تحسين الكلام لفظيا ومعنويا وهذا العلم هو
الركن الاعظم والجزء الاكبر لمعرفة كلام الله تعالى بجميع الاختيارات من توضيح الفاظه من الفصاحة والبلاغة
والاعجاز والابحار وتفصيل معانيه من الحقيقة والمجازية والكنائية والاستعارية وتثريته وجوه تحسين كلامه
من اللفظ والمعنى فلولاه لما ظهر ذلك منه فعلم ان لعلم البلاغة شأنه ومرتبة في العلوم لان معرفة الآلة لا بد على
جملة الانسان لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (اي يعرفون) ومعرفة الآلة لا يمكن حصولها الا
بكلام الله تعالى لان معرفته واسبابها ووسائلها وانواعها واقسامها مبين كلام الله تعالى فقط لانه مجموع الدلائل
الدالة على وجود الصانع ووحدته من النقلية والوجيهة والعقائدية واما معرفته كون ذلك الكلام كلام الله تعالى
تحصل من علم البلاغة لانه كيف لها لانه مبين حقائق الكلام ودقائقه فوق الطاقة البشرية من الاعجاز والابحار
والبلاغة والنفاحة وبه يعلم انه كلام الله تعالى ولا مثل له وللنزل عليه هو رسول الله تعالى وهذا ذريعة الى تصديق
النبى صلى الله عليه وسلم وهو وسيلة الى الفوز بجميع السعادات الدنوية والاخرية فثبت اشدد الاحتياج الى علم البلاغة لكون
معلومه هو كلام الله تعالى وغايته وهو فوز السعادة الدارين اشدد المحتياج اليه لان احتياج العلم يعلم من الاحتياج
الى معلومه وغايته ولذا صرف العلماء الفحول اعمارهم وادقاتهم في تحصيل ذلك العلم وتحقيقه وتكثير مسائله وتفصيل مباحثه
وتدقيق دلائله بالتصنيف والتحرير والتقرير في كل قرن وزمان ومنهم العلامة السعد الدين التفتازاني جزاء الله خير
الجزاء وانه اخرهم في هذا الباب وقد صنف فيه كتابين على تلخيص المفتاح الطويل والمختصر اولاً وثانياً وهما مترادفان
بين العوام والخواص من غرائب الايام وعجائب الليالي ولم يأت احد مثلها بكتاب في هذا الفن من الساف والخلف
ولذا صارت كتب ذلك الفن بهما كان لم يكن شيئا مذكورا وجعلت حجاباً مستورا ومع ذلك قد تقاصرت عن انما

المحصلين عن تعلم المطول وتعليمه فلنا منهم انه طويل المباحث كما سمع وعو بعض المسائل ودقيق الدلائل لا ينبغي لكل احد الخوض فيه فعذره اصعب من خراط القتاد وطرحه في زوايا الهجران ونبذوه من وراء ظهر النسيان وحسبون لمس الزمان واكتفوا بالمختصر وحده -

مع ان العلماء المحققين لم آلو جهداً في تحقيق مسائله وتدقيق دلائله وتيسير معانيه وتسهيل مفاهيمه بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ومنشأ ذلك الظن منهم ترك العزم وقصر الهمة وقلة المراجعة الى كتب العلماء وشروهم وحواسيهم غاية شعورهم من عائب قولاً صحيحاً... واقتبس من الفهم السقيم... ولا ينبغي ذلك لانه كتاب جدير بذكره للمذكرين وتبصرة للبصرين عديم التشكك وفقيد المثل في هذا الفن ولا يترك مثله عند ذوي العقول نعم ما قيل مدحاً بهيت.

اصول علم ربود آفتابي - فنون علم راجع كتابي:

شعر... لايات الزمان بمثله - ان الزمان بمثله كخيال:

ولكن هذا يتبع الناظر الساعي ولا ينفع الفاتر الساعي شعورهم مشط مسرى العقل فيه. ودون مداه بيد لا تبعد. فهذا ذلك غزى مع التماس بعض المترددين الى المشتغلين بقراءة لدى على ان كتب شرحاً على المطول سهل الاخذ منيداً لكل يرتع منه البعيد والقريب ولا يحرم منه احد ويزيل به صدأ الازدهان ويصير كل واحد فائزاً بحظوظه ويستقي ما اصابه من بحاره ولا يبقى عطشان ولا جيران منه شعر. فليبك على نفسه من ضاع عمره. وليس له منها نصيب ولا سهم.

شعر. اذا كان هذا الدمع بحري صباية. على غير سلمى فهو دمع مضيق.

فشرعت على تسويده وتضييطة في شهر الليالي مع العوائق الايام من تدريس العلوم وتعليمها وشتوا غل الامور الدنيوية وتشيت البال بالحوادث الزمانية وتفريق الحال بالبنو عن الوطن الاصلى وتراكم امواج الغموم بالبعد عن الاخوان والعشائر وما حسن ما قيل شعر... اقلب فيه اجفاني كائن. اعد بها من الدهر ظلوماً.

ع الا انما الايام ابناء واحد.

وهذا الليالي كلها اخوات. والله الموفق وهو المعين لعباده.

وشمرت ذيلي عن ساق الجد في جمعه وترتيبه وتفصيله وتحقيقه وتدقيقه متوكلاً على الله وحده فجاد بحمد الله سبحانه دراً فريداً ولؤلؤاً شميناً وقمرأً منيراً وشمساً مضيئاً بكلواذهان العوام والخواص شعر خدائيرانية نحتت من قبو كش + مصون دارد زرد بر فضولش.

والمرجو من خلّاني وخلص اخواني ان يذكروني في خالص الدعاء ولا يجعلوني عرضاً للطعن بل يشكروني
على ما عانيت في هذا التأليف من مصائب الزمان : شعر

كم زدت غنى من تحامل حادث : وسورة ايام حزن الى العظيم :
وان ينظروا فيه بعين الانصاف والوداد لا بعين الاعتساف والخلاف وان يتساحوا في ذلتي ويسدوا
اللتام على خطيتي وعين الكريم عن رديته المعائب بعيد واذنه عن سماع المغائب لثقل : شعر
وان ادراك ذكركم جيلاً : فكن بالشكر منطلق اللسان :

واني اعترف بالعجز والقصور في كل باب وليس لي بضاعة العلوم مثل ادلى الالباب ولا بصيرة الفنون مثل
ذوى الافهام وما ابرأ نفسي ان النفس لا تارت بالسوء وان الانساف ينساق اليه السهو والنسيان : شعر
واذا لم تر الهلال فسلم : لانا يسر راوه بالابصار :
ع . وما كل زهرة ينبت الروض طيب : ولا كل كحل للنواظر اثم :
- والشدة على كل شئى قديرة :

الشدة بجبتي اليه من يشاد ويهدي اليه من ينيب :

فلست الحمد اولاً واثراً وظاهراً وباطناً وعلى كل حال والصلوة على محمد ما دامت السماء والارض وما فيها
وما بينهما بعدد ما الى يوم الآخرة -

الراقم : البوابة حداد العلوم لمولودى دوست محمد بن عبد الله
الفاكسوى خادم العلماء
خضر اذله له الاجل -

بسم الله الرحمن الرحيم ط

الحمد لله الذي علمنا فصيح البيان وهدانا طريق المعاني وانطقنا ببدائع الالفاظ وافاض علينا سبيل العرفان
والافهام لاسيما العلوم العزمية الفرعية التي هي ميزان العلوم الشرعية الاصلية التي هي معيار فوز سعادته
الدنوية والاخرية والصلوة والسلام على سيدنا محمد افضل النذر والشرف البشر المبعوث الى الاسود والاحمر
على آل واصحابه الذين هم مفاتيح الدرر ومصابيح النور واخيار الامم وبعده فيقول العبد العاصي الراجي الى
رحمة ربه العاني دوست محمد بن عبد الله الفالسيوي مسكنا والحنفي مذهبا غفر الله ذنوبهما بغفرانه اني جمعت
بتوفيق الله تعالى عدة مقالات من مكتوبات الفتيان على طريق السؤال والجواب بوجه الاختصار ولم التفت
الى ما قيل قال على شرح العلامة سعد الدين التتارزاني ذي اليد الطولى في العلوم النقلية والعقلية نور
الله تعظم مضجعه وسهل مرجعه المعروف بالمطول شرح تلخيص المفتاح للماهر الفطن محمد بن عبد الرحمن التيزيني
الخطيب بجامع دمشق طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه وسميته روضة الغالية فشرح المطول اللهم اجعله
مقبولا بين العوام والخواص في العاجل وذريعة للنجات في الآجل وافوض امرى الى الله وعليه توكلت و
اليه التوب وهو حسي ونعم الوكيل قال الشرح بسم الله الرحمن الرحيم الله علم للذات واجب الوجود المستحق لجميع
الصفات الكمالية كما قال الشرح فيما بعد ذيل قول المصنف الحمد لله الهاء للمصاحبة او الاستعانة او البركة
ويقدر متعلقه بمناسبة المقام مثلاً ابتداء وقرأوا الاكل واشرب وغيرها والاولى تقدير المتعلق بعده ليكون
الابتداء باسم الله اولاً وليفيد المحرلان تقديم ماحقة التأخير مفيد المحرور زيد لفظ الاسم للتلايمهم كون الهاء للقسمة
لان غالب استعماله فيه ومعنى الرحمن عام الرحمة بان رحمته شاملة لجميع الممكنات من الازل الى الابد ولا يبقى
شئ خالياً منها ومعنى الرحيم تام الرحمة بان رحمته كاملة ومكملة ولا يبقى لرحمة الغير حاجة بعد رحمة نعم
وكلاهما من صيغ الصفة المشبهة هذا هو الاحسن وان قال القائلون غيره يرد على الشرح ولم صدر شرحه باسم
الله وبحمده وبصلوة النبي صلى الله عليه وسلم مع ان المقصود في خطبة الكتب وجه تخفيف الكتاب في
من خاص وعلى متن خاص كما هو دأب المصنفين قلنا افصح كتاب به هذه الامور اقتداء بنحو الكلام وهو القرآن
وابتداء بكلام خير الانام وهو الحديث الوارد في حقها وايتار الطريق شاع من القدم ما قد قوله الحمد لله هو
الثناء باللسان على الجليل الاختيارى على جهة التعظيم والتجليل مطلقاً كما سيشرح الشرح ذيل قول الماتن
رحم الله الله والمعنى جنس الحمد وما هيته قليلاً كان او كثيراً ان كان الالف واللام للجنس او جميع افراد الحمد من كل
حامد ملكا كان او انسانا او جنساً كان او وحشاً او طيوراً من الازل الى الابد بواسطة النعمة او لا كان الالف
واللام للاستغراق او الحمد الكامل ان كان الالف واللام للعهد الخارجي وهو حمد الله تعالى على ذاته كما جاء في

في الحديث لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فانقل اللام ان كان الجنس يلزم اختصاص
 جنس الحمد وما هيته له تعالى والمقصود اختصاص افراد الحمد له تعالى لان ماهية الحمد ليست حمدا بل هو مفهوم
 وان كانت للاستغراق يلزم اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى وهو كذب ظاهر لان كثيرا من افراد الحمد
 يوجد في غير تعالى كالممدوح في مقابلة صاحب الحذر والعلم اجيب اللام للجنس والفائدة في اختصاص
 الجنس بالمبالغة في اختصاص الافراد لان الجنس لا يقبل التقييم والافراد تقبله فلما حصل اختصاص الجنس
 حصل المبالغة في تخصيص جميع الافراد او نقول اللام للاستغراق واما ممدوح المخلوق فراجع الى حمده تعالى لانه
 بخلقه تعالى لان المخلوقات بجميع صفاتها توجد منه تعالى وهو خالق كل شئ واعلم ان في هذا المقام لا بد
 من معرفة اهميات اربع وتخصيص واحد لتقييم الحمد بان كان قليلا او كثيرا ولتقييم الحامد بان كان انسانا
 جنانا وغير ذلك وتقييم الزمان من الازل الى الابد وتقييم المتعلق بان كان بواحدة النعمة او لاثم تخصيص
 بانه مختص به تعالى لا بغيره فان قيل الحمد للذة جملة واحدة كيف تسع فيها التقييمات الكثيرة والتخصص الواحد فانما
 كلها مستفاد من جهات مختلفة اما لتقييم الحمد فاحصل من اللام الجنس او للاستغراق وتقييم الحامد من عدم ذكر
 الفاعل الخاص وتقييم الزمان من عدول الجملة الفعلية الى الاسمية لان الغرض من العدول الدلالة على الدوام
 والاستمرار كما هو مبين في موضعه وتقييم المتعلق من مفهوم الحمد وهو الثناء اللساني مطلقا سواء كان بمقابلة النعمة
 او لا وتخصص الواحد مستفاد من اللام الجارة لانها موضوعه لاختصاص شئ بالمدح والثناء والحمد والشكر
 سيجي من الشئ تحت قول الماتن الحمد لله قوله الذي الهمنا اه نعمته الله في موضع التعليل يعني لم يختص الحمد له نعم لا لغيره
 لانه الذي الهمنا لا غيره ايضا فيه بيان استحقاق الحمد الوصفى له نعمته كما في الحمد شديدا استحقاق الحمد الذاتي له نعمه فكان الحمد له نعم لاجل الاستحقاقين
 والالهام المعنى الاعلام اي علمنا لا بمعنى اللغوي القامع في قلب بطريق الفيض من الله نعم لا حصول حقائق لها ودون بيان ان يكون بطريق
 غالب لا بالفيض فقط او المراد معناه اللغوي لان حصول حقائق المعاني ودقائق البيان وان كان كسبا باعتبار
 الظاهر لكنه في الحقيقة فيضان منه تعالى لانه لا اعتبار للاسباب في مقابله فيضانه نعم فيه زيادة ممدوح له نعم
 وهو الانسب بالمقام والحقائق جمع حقيقة وهي في الاصل ما به الشئ هو هو والمراد به هنا مطلق الثبوت والمعاني
 جمع معني وهو ما قصد به من الشئ وايضا الحقائق الى المعاني من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي المعاني
 الحقيقية الثابتة في نفس الامر مطلقا وكذا في قوله ودقائق البيان اي البيان الدقيق الثابت بالدليل مطلقا
 فيه زيادة ممدوح وهو الانسب او اضافتها على اصلها اضافة لامية والمراد من المعاني والبيان علم المعاني وعلم البيان
 فيكون المراد من الحقائق والدقائق مسائلها ففيه براعة الاستدلال وهو الانسب بالنسبة الى هذه الغن الدقائق
 جمع حقيقة وهو ضد الغليظة اي لطيفة باريك والمراد اثبات المدعى بالدليل والبيان المنطق الفصيح المعبر عما في الضمير

والمراد هنا هو هذا المعنى او علم البيان كما عرفت وانما اضاف الحقائق الى المعاني والدقائق الى البيان ولم
 يعكس لان الحقيقة مطلق الثبوت وكذا المعنى مطلق المفهوم والدقيقة الثبوت اللطيف وكذا البيان ما هو
 ظاهر من المفهوم والمعنى فكانت اضافة الادنى الى الادنى والافضل الى الافضل رعاية لهما وان كان
 المراد من المعاني علم المعاني والبيان علم البيان فاضافتهما اليه كك لان في علم المعاني يبحث عن مطابقة
 اللفظ لمقتضى الحال وفي علم البيان يبحث عن المطابقة المذكورة مع ايراد معنى واحد بطرق مختلفة من
 الحقيقة والمجازى والكنائى فيكون المناسب معه الدقة لا الهنا زيادة من الحقيقة كما عرفت قوله وخصنا ببدائع
 نع الا يادى آد عطف على قوله الهنا التخصيص ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره البدائع جمع بدائع بمعنى غريبة
 ونادرة الا يادى جمع الجمع لانه جمع الابد وهو جمع اليد مأخوذ من يدى وهو عضو مخصوص حقيقة لكن المراد النعمة
 لان اليد سبب النعمة فيكون الاطلاق مجازاً بعلaque السببية والبناء في صلة التخصيص داخل على المقصودون
 المقصود عليه لان تخصيص بدائع الا يادى بنا لا تخصيصنا ببدائع الا يادى لان لنا نعم اخرى غير هذا واذ اضافة
 البدائع الى الا يادى من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى النعم الغريبة النادرة وهى طريق التعليم والعلم
 او اضافة لها على اصلها اضافة لامية والمراد من الا يادى علم البديع ومن البدائع مسائله فنية براعة الاستدلال
 كافي الاولين وانما اورد من الا يادى علم البديع لان اليد عضو ظاهرى يحفظ به ظاهر البدن كك علم البديع
 علم يحفظ به ظاهر اللفظ ويترينه ولذا غير الشرح عنوانه من اخويه ولم يقل وخصنا ببدائع الا لفاظ قوله وروائع
 الاحسان آه اما جمع رائعة من الروع اجوف واوى بمعنى الاعجاب او من السبع اجوف يابى بمعنى النماء و
 الزيادة والاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى الاحسان العجيبة او الزيادة اوجع رابع على
 ان فاعل الصفتى جمع على فواعل كالكواهل جمع كاهل والاحسان اعطاء شئ بلا عوض والمراد هنا النعماء
 فان قيل ذكر روائع الاحسان بعد بدائع الا يادى مستدرك لان معناهما واحد قلنا من بدائع الا يادى
 النعم النادرة الخاصة والمراد من الاحسان عام فيكون ذكر العام بعد الخاص وهو ليس بمستدرك او المراد من
 الاول النعم الظاهرة ومن الثانى الباطنة او بالانعكاس فلا استدراك قوله القن بحكمة آه صلة الذى بعد صلة
 ترك العطف لان بالعطف يظن تبعية تلك الصلة للصلة الاولى لان المعطوف فرع المعطوف عليه مع ان
 كلواحدة منهما مقصودة بالاستقلال والحكمة المقضى والارادة اى بمقتضاه وارادة الاتقان الاحكام والخط
 اى احكم واضبط بارادة قوله نظام العالم آه اى طريقه وتدبيره النظام لفة جمع اللوا فى السلك لكن المراد هنا
 طريق العالم وتدبيره والعالم مشتق من العلم وقد جاء فاعل بالفتح لا يفعل به كالحائتم لانه ختم به فلك العالم لا
 يعلم به الشئ اى ما سوى الله لانه به يعلم الخالق الصانع فجميع بالعالمين والعوالم قوله على وفق ما آه متعلق

الاستدلال من روائع الاحسان وروائع

اتقن والوقف بمعنى الموافقة وكلمة ما عبارة عن طريق قوله اتقنته الحال آه الضمير المنسوب راجع الى كلمة ما ونظرا
 الحال فاعله واللام فيه عوض عن المضاف اليه اي حال العالم اي حال عالم العاوي والسفلي وما بينهما من العجائب و
 الغرائب كما يظهر للمتأمل قوله واوردها برأفة آه عطف على قوله اتقن بحكمة آه اي ادخل برحمته قوله فرق الانام آه مفعول
 به اورد الفرق جمع فرقة بمعنى الجماعة والانام بمعنى الناس اسم جمع ناس من غير لفظه قوله في طرق الانعام والافعال آه
 متعلق اورد والطرق جمع طريقة والمراد من الانعام النعم الظاهرة ومن الافعال الباطنة او بالعكس وضافة الطرق اليها
 من قبل اضافة المشبهة الى المشبهة اي ادخاها في الانعام والافعال كالطريق في عموم الورد وبانه كما يورد على الطريق عموم
 الناس وخواصهم لك ليصل الانعام والافعال بجميعهم قوله والصلوة على نبيه آه عطف على قوله الحمد لله فان قيل الصلوة
 في اللغة الرحمة من جانب التمتع والاستغفار من الملك والدعاء من الانس والتسبيح والتهليل من جانب الوجود والظهور
 فان اريد الكل يلزم عموم المشترك وان اريد البعض دون البعض يلزم ترجيح بلامر جمع قلنا المراد منه معنى اخر بطريق
 عموم الجواز جامع للمعاني كلها وهو اضافة الخير الكثير والصاله وزيادة تحقيقة سيجي تحت قول المصنف والصلوة آه والبنى فعل
 اما بمعنى الفاعل او المفعول فهو بمعنى الفاعل ان كان مشتقا من البناء فهو اللام وهو الاخبار اصله بنى فاعل
 اعلان خطية وسمى به البنى لانه مجربا بحكام التمتع او بمعنى المفعول ان كان مشتقا من النبوة ناقص الوادي وهو الارتفاع
 اصله نبوة فاعل اعلان مسمى وسمى النبي به لانه مرتفع على سائر المخلوقات في الرتبة ولم يقل على رسوله موافقة
 لقوله نعم يصلون على النبي الآية وايضا لما كان لائقا للصلوة لاجل النبوة كان لائقا لاجل الرسالة مرتبة فائقة
 من النبوة واذا كان الحكم على الشيء بطريق الاعم فعلى الاخص بطريق الاولى والبنى انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ
 احكام الشريعة معه كتاب متجدد ام لا واما الرسول فمعه كتاب جديد فقوله الى الخلق متعلق بما بعده اي التبليغ للسلالة
 على آدم لان في وقت بعثته ليس خلق الانسان واللام في تبليغ علمه للبعثة والمراد من معه كتاب جديد شريعة جديدة
 او كتاب جديد بان نزل عليه او بقي له بالارشاد لان عدد الكتب المنزلة مائة واربع وعدد الرسل ثلاث مائة واربع عشر فلا يبقى
 عدد الكتب على عدد الرسل بدون تاويل المذكور قوله محمد آه بدل من النبي او عطف بيان جيني به للاشارة الى ان المراد من
 هو هذا اي محمد دون غيره قوله خير من سبع آه صفة محمد والنبوة بالعين السهلة الخروج يقال ينبع الماء ينبع اي خرج قوله من
 فضلي الكرم والسماحة او متعلق بنوع الفضلي معناه الاصل والكرم العزت والسماحة الجود والمراد من الفضلي المضاف
 اليه ما آدم او مطلق الاصل بمالقة قوله واسترق من ينبغ آه عطف على قوله خير من آه والنبوة بالعين المعجمة الظهور اي ظهر قوله
 من دوحه اللسن والنصاحة آه متعلق بنوع الدوحة الشجرة العظيمة المتسعة جمعها دوح وجمع الجمع ادواح اللسن النصاحة
 والبلاغة من ليسن بالكرم فلان كسنا فصيح او تناسل في النصاحة والبلاغة فيكون المعنى من شجرة البلاغة والنصاحة
 والمراد بها ابراهيم او اسماعيل عليهما السلام او مطلق الذات بمالقة قوله وعلى آله اسم جمع اصله اول عند البصريين

ثم ابدلت الواو بالف او اهل عند الكوفيين ثم ابدلت الهمزة بالهمزة ثم ابدلت الهمزة بالالف كما
من وسيجي تفصيله من الش تحت قول المص وعلى آل الاطهار آه قوله واصحابه اجمع صاحب
ان قلنا ان الفاعل يجمع بافعال كشاف يجمع بالشهاد او جمع صحب بكون الحاء كما نهار جمع نهر
او جمع صحب بكسر الحاء كما نغار جمع نغار فان كان المراد من الال آل بيته فيكون ذكر الاصحاب
بعدهم تقييما بعد التخصيص لشمول حكم الصلوة لهم وان كان المراد منهم آل المحبى اى التابع
فى الدين كما جاء كل تقى وتقى فهو آلى فيكون ذكر الاصحاب بعدهم تخصيصا بعد التعميم للشرا فته
والفضيلة لهم والاصحاب هم الذين رأوا النبى وآمنوا به وماتوا عليه قوله الذين بهم تلا لا
غرة الحق آه صفة الال والاصحاب كليهما وفى جعله صفة لاحدهما تقصير فلا تكن من القاصرين الباء
فى بهم للسببية متعلق بما بعده اى تلا لا اى لمع ماضى من باب تفعلل رباعى مزيد الغرة لغتيا
ض جبهة الفرس فوق الله ثم استعمل لكل واضح معروف الحق مطابقة الواقع للحكم ومقا
بله الباطل وهو عدم مطابقة الواقع للحكم واما الصدق فمطابقة الحكم للواقع ومقابله الكذب
وهو عدم مطابقة الحكم للواقع وازدادة الغرة اليه اما على حالها او من قبيل اضافة الصفة الى
الموصوف اى الحق الواضح قوله واشترق وجه الدين آه عطف على تلا لا اى اضاء الدين و
ضع الهمزة لتق لزوى العقول باختيارهم الممجد الى الخير بالذات يضاف الى الله لصدو
ره عنه والى النبى لظهوره منه والى الايمنة لانقيادهم له وفى ذكر الدين استعارة مكنية ثم
اضافة الوجه اليه استعارة تخطيطية وشبهت الاشراق له استعارة ترشيحية وكذا قوله غرة الحق
ان بقى الغرة على معناه اللغوى قوله واضمحل دجى الباطل آه عطف ايضا على تلا لا الاضمحلال
الزوال الدجى الظلمة الباطل خلاف الحق كما عرفت والمراد من دجى الباطل شبه الكفر وشكوكه
اى بهم زال ظلمة الكفر وفيه ايضا استعارات ثلاثة كما تظهر بالتأمل قوله ولمع اليقين آه ايضا
عطف على تلا لا اى اضاء والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة للغير واليقين هو الاعتقاد الجا
زم الثابت المطابق للواقع والمراد بهما الايمان فقيه ايضا استعارات ثلاثة قوله وبعده آه و
هو من الظروف الزمانية الفايات وله اربعة حالات ففى حالة واحدة مبنى وفى البواقى
معرب اذا ذكر المضاف اليه فيكون معربا وان حذف نسيانسيا فهو معرب ايضا واذا
عوض التنوين من المضاف اليه المحذوف فيكون معربا ايضا واذا حذف من اللفظ وبقى فى

النية فهو مبني على الضم اما البناء فلمشابهة الحرف في الاحتياج واما على الضم فلانه
 حركة قوية تجير قويا على حذف المضاف اليه وهو هنا مبني على الضم لحذف المضاف اليه
 من اللفظ وابقائه في النية اي بعد الحمل الثلاثي او الجملتين بناء على الاختلاف بان مضا
 فاله امور ثلاثة من بسم الله والحمد والصلوة ظاهرا او امرين من الحمد والصلوة لان
 بسم الله ليس جزءا من الكتاب بل اورد للثمن والفرض من ايراد تلك الجملة اي وبعدها
 ان الحق الفضايل آه بهذا العنوان تعاقب امر الغير المتيقن بامر المتيقن لان وجود حمل الثلاثي
 امر يقيني فيكون ما بعد لفظ بعد ايضا يقينيا اي فان الحق الفضايل آه فان قيل ايراد الفاء
 في قوله فان الحق آه ليس بسري لان الفاء يسمي بعدة معان ولا يصح كل واحد منها هنا
 اما عدم كون العاطفة لانها تقتضي المعطوف عليها وهي ليست موجودة وكذا لا يصح الفاء
 التفرعية لانها تقتضي المتفرعة عليها قبلها وليس شئ منها لا تصح الفاء التعليلية لعدم
 وجود المعاول قبلها ولا الفاء الجزائية لانها تقتضي ادوات الشرط وفعله وليس شئ منها قلنا
 الفاء هنا جزائية بتقدير اما او بتوهم اما فان قيل تقدير اما مناف مع الواو لانها اما للعطف
 او الاستناف وكل واحد منهما مناف مع اما لان العطف يقتضي الوصل مع المعطوف عليه و
 كلمة اما للاستناف وهي تقتضي عدم الوصل وان كان الواو للاستناف يلزم استدراك
 احدهما لان اما ايضا للاستناف قلنا الواو للاستناف ولا يلزم الاستدراك لان الواو عوض عن
 اما وقائم مقامه والاستدراك يلزم اذا كان كلاهما مذكورين بهما وليس كذلك فالتقدير لا يصح
 كون الفاء جزائية بتقدير اما او بتوهم اما الاول لان الشرط لتقدير اما ان يكون ما بعد
 الفاء امر ونهي وما قبلها منصوب بهما كما في قوله نعم وربك فبشر كما صرح به الرضي واما الثا
 في فلان القواعد النحوية مبنية على الامور اليقينية القطعية لا على المتوهمات والافلا حاجة
 الى وضع القوانين النحوية بل في كل موضع يقال ان هذا على توهم الشئ الفلاني والحق في
 الجواب من اصل الاعتراض ان كون الفاء جزائية مبني على اقامة الظرف اي بعد مقام
 حرف الشرط اي اما لان في الشرط معنى الظرفية كما في قوله نعم اذ لم يمتدوا به فيقولون هذا
 افك قديم واما غرض الشئ من قوله وبعده فان الحق آه الى تمام الخطبة امور خمسة الاول بيان با
 عث تصنيف كتابه المطول في هذا الفن اي البلاغة والثاني سبب تأليفه على متن خاص اي
 على تلخيص المفتاح والثالث وجه تأخير شرحه اولا وثانيا والرابع مدح صليمان كبرت الهراقي

لانه معاون له في هذا التأليف ومحافظة عن المخافات والالام والخامس مدح شره وكتابه
 لترغيب الطالبين فقوله وبعد فان احق آه الى قوله لاسيما علم البلاغة آه تمهيد الاول
 ومنه شرع باعثة تصنيف كتابه المطول في هذه الفن حاصله ان هذه الفن شريف وجزيل
 وجليل لانه منظر لنكت القرآن وكشاف لحقائق القرآن ومفتاح لدقائق تفسير القرآن وبين
 لدلائل اعجاز القرآن وموضع لغوامض مشكلات ومعضلات ومجالات وغير ذلك فيكون هذا الفن
 شريفا لان ما يتعلق به شريف وهو القرآن باعتبارات مختلفة فلذا اصنفت فيه ثم شرع في
 الامر الثاني بعد التمهيد بقوله واني بعد ما قضيت من بعض آه بقوله وكثيرا ما يحتاج قاضي آه يعني
 الفت شرحت على هذا المتن الخاص دون غيره لانه للعلامة المبتكر الفاضل الكامل وهو مختصر
 جامع لاصول هذه الفن وقواعده حاو لنكت مسائله مشتمل على حقائق لباب المتقدمين
 ودقائق المتأخرين فهو مع هذه الاوصاف مفقود الى تشريحه وتفصيله فلذا شرحت عليه ثم شرع
 في الامر الثالث بقوله وكان يعوقني عن ذلك آه يعني اخر عني شرح هذا الكتاب لاني
 في زمان ليست فيه قيمة العلم والعلماء وقد خفيت آثار العلم والعلماء وخربت المدارس و
 الكتب فلذا قل رغبت في تأليفه ولكن مع هذا رأيت رغبات بعض الطالبين على تعلم هذا
 الكتاب المختصر وتحصيله فشرعت لتأليف شرحه وبيان مشكلاته وبملازمة بممارسة الكتب
 القدماء من دلائل الاعجاز واسرار البلاغة ولتصرفي ذهني من الفوائد ثم شرع في وجه تأخير
 ثانيا بقوله وحين فرغت عن تسويد الصحائف آه يعني حين تهيأ ذلك الشرح وتسويد القوطا
 س بالمداد والقلم عرض لي مانع اخر عن اشاعته وهو معائب الزمان وتكاليفه والبعث عن الا
 قرباء والاخوان وعن الوطن الاصل وكذا الجور والظلم بين المسلمين وقتل العام ثم شرع في
 الامر الرابع بقوله حتى انحت بمحروسة صحرا آه يعني ان بعد تلك العوائق عن اشاعة ذا
 لك الشرح المكتوب وصلت الى موضع شريف فيه آثار الايمان والعلم والعمل وكل ذلك من
 اجل سلطان الاسلام والمسلمين الموصوف بصفات كثيرة محمكة والى صفات فنظرت ثانيا
 في تصحيح ذلك المكتوب وترتيبه وتمهيد به ثم شرع في الامر الخامس بقوله فجاوبكم الشكر كثر ادفونا
 آه يعني ان شرحت على تلخيص المنتاح ليس كشئ لا يعاب به بل هو شرح مفيد للطالبين مشتمل
 بالفوائد والفرائد وهذه خلاصة خطبة الشافعي حفظها فانها تنفعك عن كثير الشبهات والشكوك
 قال الشافعي فان احق الفضايل آه هذا تمهيد للامر الاول حاصله ان مرتبة معرفة حقائق

جميع العلوم مقدم وسابق على مرتبة جميع الفضائل الأخرى كذا معرفة الاحاطة على نكتة العلوم ولطائفها
مقدم وسابق على الغير خصوصاً مرتبة علم البلاغة أشد تقدماً وإسبق بالنسبة إلى مرتبة العلوم الأخرى لأنه موقوف عليه
لنكت نظم القرآن وكشاف تحفته القرآن ومفتاح لدقائق التأويل ومبين لدلائل اعجاز القرآن واسرار بزاغته قوله
الفضائل جميع فضيلة عند النقيصة بمعنى افزون وزيادتي در درجته قوله: بالتقديم متعلقاً بآحق قوله: والتحققها عطف
على آحق والضمير للفضائل قوله في استيجاب التعظيم أي إثباته وحصوله قوله هو التحلي خبران والتحلي التزيين
والمراد المعرفة قوله بمقتضى العلوم والمعارف المراد بالعلوم التصديقات وبالمعارف التصورات والمراد من الأول العلوم الكلية
ومن الثاني الجزئية ومن الأول المركبات ومن الثاني البسائط قوله: والتقدير عطف على قوله التحلي وهو
التعريف للشيء أي الإقدام قوله: في الصناعة جمع صنعة لغة عمل اليد وفي الاصطلاح علم يتعلق بكيفية العمل
ويكون المقصود منه ذلك العمل والمراد من الصناعة ههنا العلم قوله: من النكت واللطائف بيان ما والمراد
من النكت مسائل العلوم ومن اللطائف دلائلها أو بالعكس قوله لا سيما لا ينبغي أن يحسب سبباً بمعنى المثل
مضاف إلى علم البلاغة ولفظ ما زائدة هذا اسم لا وجه محذوف أي لا مثل علم البلاغة موجود بالتقدم
على غيره لأنه آحق بالتقديم على جميع العلوم الأخرى فعلى هذا يكون ما بعد السيئ مجروراً بالاضافة ويجوز
الرفع والنصب أيضاً أما الرفع بأن يكون كلمة ما في سبباً موصوفة أو موصولة وعلم البلاغة خبر متبوع
أي هو علم البلاغة وأما النصب فبان يكون مفعولاً به لا عنى المقدر وكلمة ما موصوفة أو موصولة فيكون التقدير
اعنى علم البلاغة هذا معناه الأصلي ثم استعمل لا سيما بمعنى الخصوص لانه في حكم ما بعده لما قبله قوله: علم البلاغة
المراد منه علم المعاني والبيّنات والبدائع قوله: المطلع صفة علم البلاغة قوله نظم القرآن وسورة تاليف كلماته
مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل كما يجب من إشتراك قول المصنف ويكشف عن
وجوه الإعجاز والمراد من النكتة أعجاز القرآن باعتبار الفصاحة والبلاغة قوله: فإنه أي علم البلاغة دليل
تخصيص علم البلاغة بالتقديم على علوم الأخرى تفصيلاً قد مر قوله: عن حقائق التنزيل أي تنزيل
القرآن لأنه يبحث في هذا العلم عن أحوال اللفظ العربي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال كما في فن المعاني
فيكشف به حقائق تنزيل القرآن لأنه مطابق لمقتضى الحال فلا يرد أنه ليس من علم التفسير وإنما يبحث فكيف
يكشف به حقائق التنزيل وكذا ما بعده من الأوصاف قوله: مفتاح خبر بعد خبر لأن قوله
لدقائق التأويل أي تفسير القرآن بحسب القواعد العربية لأنه يبحث فيه عن إيراد معنى واحد
بطرق مختلفة من الحقيقة والمجاز والكناية كما في فن البيّنات فيفهم به دقائق تأويل القرآن
لأن التأويل من الكلام عن الظاهر إلى خلاف لفظه والفرق بين التفسير والتأويل
أن الأول يكون بالنقل من النسبى والصحابة والثاني بالقواعد العربية قوله: فالتق صفة للمفتاح

من فوق أي حال قوله: تبيان أنه خبر ثالث لا مصدر من باب التفعيل وكذا التاء فلا في القياس والتبيان البيان الذي يكون مع دليل
و بيان بخلاف البيان من الخبر قوله: دلالة الاعمى: أي إيجاز القرآن والاعجاز مصدر من باب الإفعال معناه أن يعجز الغيبيات
شبه وهو صادق على القرآن فقط لأن الاتيان على مثله محال قوله: وإسرار البلاء لغة أي بلاغة القرآن عطف على دلالة الاعجاز
والإسرار جمع سر وهو الشيء المخفي ويكون هذا العلم تبيان ودلالة إيجاز القرآن وإسرار البلاء لغة أي بلاغة ظاهراً لأن مسائله ككث قوله: أيضاً
لمعالم الإيجاز أنه خبر رابع لأن أي موضع يصح الحمل على علم البلاء لغة لأنه عبارة عن المسائل وهو الذات لا المفعي المصدر والمعالم جمع
المعلم مصدر بمعنى معنى لعل من لحن أن علم البلاء لغة موضع لعل الإيجاز أي إيجاز القرآن واقتضاه قوله: وإشارة الفصاحة: أي عطف
علم معالم الإيجاز أي موضع إتيان فضاء القرآن ويكون هذا العلم موضع معالم الإيجاز وإشارة الفصاحة: أي ظاهر لأنه يبحث فيها عنها قوله:
تخصيص لغواض مشكل كتاب الله أنه خبر خامس لأن والمصدر مبني للفت على ليصح الحمل أي ملخص أي منظم الغواض جمع
غوضه ضد الواضح أي پوشية مصدر من باب شرف لمشكل لغوب والتكيس قوله: ومفصلة آه عطف على مشكل كتاب آه
أي لمخلوق أي پوشية وبسببها لأن الاشكال يكون بالتعقيد المعنوي واللفظي وهذا العلم يبحث فيه عن الخلو عنها فثبت به أن ليس
في القرآن التعقيد المعنوي واللفظي قوله: تقريب للنموس على فرائد مجمل ومفصلة آه خبر سادس لأن التقريب نزديك
كسر الغموس دخول البحر لاستخراج اللؤلؤ ونحوه وإفراد جمع فريدة وهي اللؤلؤ الواحد في الصفة أي ذكر يكفنا الحمل
ماضي مراده والمفصل ماظهر مراده أي تقريب لدخول على استخراج فرائد مجمل ومفصلة والغميز من كشاف الله لأن الإجمال
يكون لعدم معرفة قواعد هذا العلم والتفصيل كتحصيل معرفة قواعد فيكون هذا العلم متقرباً إلى الجمل القرآن ومفصلة قوله: قواعد
كافية في ضوء المصباح إلى النوار التاويل آه صفة ثمانية: العلم البلاغة وصفة الأولى قوله المطلع آه والقواعد جمع قاعدة
وهي عبارة عن حكم كلي يستنبط منه أحكام جزئية والضمير لعلم البلاغة الجار في قوله في ضوء المصباح متعلق بكافية والمراد
من المصباح العقل والجاء في قوله إلى النوار التاويل آه متعلق بظوء والمراد بالنوار التاويل طرق تاويل القرآن أي تفسيره
بالقواعد العزيمية ودخول كلمة إلى محذوف مضاف إلى الأنوار أي إلى حصول النوار التاويل يعني أن إضاءة العقل محتاجة
إلى حصول النوار التاويل لكن بقواعد علم البلاغة حصل الكفاية عنه لأن التاويل صرف الكلام عن الظاهر إلى خلافه وهو
يكون بإيراد معنى واحد بطرق مختلفة وهذا العلم يبحث عنه قوله: موارد شافية عن التيهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل آه
صفة ثمانية: لعلم البلاغة الموارد جمع مورد وهو موضع الورد على الماء والمراد ههنا مسائل علم البلاغة والتهاب شعله آه
واحتراقها الأكباد جمع الكبد يكون الباء يكون مع الامعاء في جنب الأيمن بغزة الصفراء والجاء في قوله إلى أسرار آه
متعلق التيهاب باعتبار حذف المضاف أي إلى حصول أسرار التنزيل يعني أن أكباد الناس تلهب إلى
حصول أسرار تنزيل القرآن لكن بهذا العلم حصل الشفاء لهم لأن هذه العلم باحث عن
أحوال اللفظ العربي باعتبار المطالب لهذا المتقضي كمال فيكشف به أسرار تنزيل القرآن لأنه
مطلب ببق مقتضى كمال كماله قوله:

قوله: بظهر باب آثار تركيبه وصفه رتبة العلم البلاغة واللف متعلق بما بعده أي بالظهور قدم للمصدر والضمير المجرور
 راجع إلى علم البلاغة لباب كما ينبغي خلاصته والآثار جمع آثار وهو العلامة والضمير في تركيبه راجع إلى كتاب الله وقوله: وصفه من الضمير
 بمعنى كمل عطف على قوله بظهر آه التركيب بتركيب كلمتين بالاسناد من الجملة الاسمية والفعلية في القرآن والمراد من الآثار هي مقتضى
 الأحوال من حذف المتن إليه وذكره وغيره من الأحوال والمراد من التبا ذكر على هذه الأحوال وهذا العلم يسمي عنها كما في فن
 المصنف قوله: ومنه عذب عباب بحار أساليبه وصفه عطف على الجملة السابقة والضمير المجرور راجع إلى علم البلاغة واللف
 متعلق بما بعده أي بعذب قدم للمصدر أيضاً وعذب مشتق من الحذو بته بمعنى شيرين والعباب جمع عب وهو ارتفاع السيل
 وموج وزهرة الماء تكون في الماء عند دخال الهواء فيه بالفارسية يري آب وأساليب جمع أسلوب بمعنى الطريق
 والضمير في أساليبه راجع إلى الكتاب المذكور سابقاً وقوله وصفه عطف على عذب مشتق من الصفه بمعنى باكية والمراد
 من العباب المحسنات المعنوية واللفظية في القرآن والمراد من عذبها أظهر تلك المحسنات في بقواعد هذا العلم كما في فن البديع
 فتبنت الشرح من قوله فإنه كشف آه إلى قوله ومنه عذب كني: علم البيان مطلقاً على نكتة نظم القرآن باعتبار الفنون الثلاثة
 كما عرفت قوله: شعر لا يدرك الوصف آه هذا الشعر لا يبي الفتح أورد الشعر للمبالغة في مدح علم البلاغة
 لأن هذا الشعر يصدق عليه ومصادقه هذا العلم الوصف اسم فاعل فاعل لا يدرك أي الذي مبين الأوصاف
 والمطرى صفة الوصف اسم فاعل أيضاً والمطرى من الاطراء وهو المبالغة في الوصف والممدوح خصائصه منقول لا
 يدرك جمع خصيصة بمعنى الفضيلة والضمير في الأصل للممدوح لكن في كلام الشرح لعلم البلاغة وكلمة ان في قوله
 وان يك وصليته والتخفيف في يكون للضرورة الشعرية والضمير المرفوع في يك راجع إلى الوصف
 المطري اسمه قوله سابقاً خبره قوله: في كل ما وصفه آه متعلق سابقاً وكلمة ما مصدرية أو موصولة والعاث
 مخذون أي ما وصف به والالف في وصفه للشباع وضميره راجع إلى الوصف المطري والمعنى ان الوصف المبالغ
 لا يدرك فضائل علم البلاغة وان يكون قريبا في كل ما وصف إلى غير النهاية يعني ان اوصاف هذا العلم
 ليست منحصرة فيما ذكر قبله بل له اوصاف أخرى كثيرة لا انتهاء لها قوله: ثم انه عطف على قوله فإنه كشف
 من عطف القصة على القصة والضمير المنصوب راجع إلى علم البلاغة الغرض منه دفع اعتراض وهو اننا سلمنا
 ان علم البلاغة موصوف بصفات المذكورة وهو الموقوف عليه للقرآن ومع هذا لا حاجة لك ايها السامع تصنيف كتاب
 في هذا العلم لان غيرك من العلماء قد صنفوا فيه كتباً كثيرة وكيرة؟ حاصل الدفع ان تصنيفناهم بمنزلة العدم لانهم
 لم يؤدوا ما هو حق هذا العلم بل داروا حول التحقيق ولم يوصلوا إلى كنه حقيقته بل تابع بعضهم لبعض بلا
 توثيق وتشديد فبعدوا عن لطائفه وتدقيقاته فبقى الحاجة إلى تصنيف كتاب يظهر به لطائف علم البلاغة
 ودقائقه ورموزاته ومكنوناته فلاجل هذا شرعت في تأليف كتاب المطول قوله: هم اسراع
 الجملة صفة جماعة والاسراع جمع اسير كعظماء جمع عظيم بمعنى المحبس والتقليد قبول كلام الغير بلا

دليل قوله فطفقوا آه عطف على قوله قد وقع آه وهو من افعال المقاربة بمعنى الشر
 وع والضمير في طفقوا للجماعة اي شرعوا تلك الجماعة قوله يتقاطونه آه خبر طفقوا والضمير
 المنصوب لعلم البلاغة التقاطعي اخذ الشيء باليد اي ياخذونه من غير توثيق اي احكام و
 تسديد اي استقامة قوله يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال آه خبر بعد خبر لطفقوا اي
 يدورون في تهذيب مقاصد علم البلاغة من غير تحقيق وتدقيق القيل والقال اسما بمعنى
 القول قوله ويقتضون آه عطف على يحومون يعني انهم قاصرون من بيان لطائف علم البلا
 غة بذكر لفظي المقام والحال ولا يوصلون الى كنه حقيقة هذين اللفظين اعني ان في هذا الفن
 يذكر لفظ مقتضى الحال ومقتضى المقام فهم يطارقون على ظاهر هذين اللفظين ولا اعتداهن الى
 حقيقة ما قوله لا يخرج عن رتبة آه جملة مستقلة لبيان حال آخر للجماعة المذكورة الرتبة حلقة
 الجبل الاعناق جمع عنق بمعنى كرون والضمير للجماعة قوله حتى تسرح في رياض التحقيق احد
 قسم آه متعلق بالمنفي في قوله لا يخرج السرح الرعي اي يحرانيدن الرياض اصله روض
 قلبت الواو يا جمع روضة وهو الموضع الذي فيه العشب والبقل والاشجار التحقيق اثبات المد
 عى بالدليل اي تحقيق علم البيان قوله احد اقسامهم فاعل تسرح جمع حقيقة وهي السواد الاعظم
 للعين قوله ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم آه عطف على قوله لا يخرج والفشاء الفطاة
 اي يبرده التعصب من العيبة قوم الرجل الذين يتعصبون له اي خوفا وندى كرون والبصا
 ئر جمع بصيرة وهي العقل قوله حتى ينطبع دقاتك التعقل في ضمائرهم آه غايته المنفي الا تطابق
 الانتقاش اي ينتقش دقاتك التعقل اي تعقل علم البيان اي تصور الدقيق الضمائر جمع
 ضمير وهو القلب قوله كل بنساعتهم آه مبتدأ جملة علمية لبيان حال آخر للجماعة المذكورة
 ما عده للتجارة والسمعة والمتاع والمراد ههنا الكلام قوله التجاج والعداء خبر المبتدأ التجاج التما
 دى الى الخصومة والنزاع قوله وجل صناعتهم آه مبتدأ خبره الانحراف هذه الجملة عطف على
 جملة كل بصاعتهم آه الجمل من الجلال والاجلال معظم الشئ الصناعة الحرفة والكسبة الا
 انحراف الميلان المنهج الطريق الواضح الرشاد الهداية خلاف الفئ قوله فهيها التبيين
 آه الفاء جزاء الشرط المحذوف اي لما كان حالهم ما ذكر فبعد تبيينهم فهيها اسم فعل بمعنى فعل
 ماض اي بعد الرمزة الاشارة قوله الدقيقة الشأن آه اي الدقيقة المرتبة قوله او القطن آه
 عطف على التبيين وهي الزكاوة المسمى النظر الخفيف من غير ايمان قوله الخفية المكان آه

صفة اللمحة المكان فاعلمها والمراد من خفاء مكانها خفاء نفسها وكلمة أو في قوله أو التفتن لعموم
 النفس والبعد كس في قوله تع ولا تطلع منهم آثم أو كفورا. قوله: وإني بعد ما قضيت
 أي أدت الظرف متعلق بمس بعد أي بعثني إلى وما مصدرية شروع في تمهيد الأمر
 الثاني ودفع توهم أن يكون كتابه مثل كتبهم فلا تكون حجة في تصنيفه؟ حاصل الدفع أن
 كتابه ليس لكتبهم بل هو صنف بعد تأمل وتفكير كثير في هذا الفن فهو يؤدي حق ذلك الفن بخلاف
 كتبهم لأنهم لا تؤدي حقه كما مر قوله: وطري الخ أي حاجتي الوطراحي حجة منقول
 قضيت. قوله: وأجلت في مستودعات أسرارها آه عطف على قوله قضيت الأجلت الدوران
 المستودعات المحفوظات قوله: أسرارها أي أسرار بعض الفنون. قوله: قد أح نظري
 أي سبهم نظري مفعول أجلت القداح جمع القدر وهو السهم قبل أن يركش
 قوله: بعثني صدق الهمة خبران في قوله الخ أي يهتيجني فكميلني صدق ارادتي. قوله: في
 الارتقاء إلى مدارج الكمالات الخ متعلق بالهمة والارتقاء الارتقاء والظرف في قوله
 إلى مدارج متعلق بالارتقاء والمدارج جمع مدرجة معظم الطريق قوله: وفرط الشغف الخ
 عطف على قوله صدق الهمة الخ أي زيادة المحبة قوله: بأخذ العلم آه متعلق بفرط
 الشغف قوله: من أفواه جمع فوه بمعنى الفم. قوله: على الترحل آه متعلق بقوله
 بعثني والترحل هو الانتقال قوله: إلى جرجانية خوارزم الخ متعلق بترحل
 والخوارزم في الأصل مملكة عظيمة معروفة على طرف جيوش فيها مدن كثيرة، والجرجانية
 منسوبة إلى جرجان بلدة فيها وهي التي اشتهرت الآن بخوارزم وفي خراسان بلدة آخر اسمها
 أيضا جرجان فإضافة الجرجانية إلى خوارزم لدفع ذلك الاشتباه. قوله: محيط صفة جرجانية
 اسم ظرف أي موقوف أي محل وقوف رجال الأفاضل الرجال الانتقال والسفر قوله: ومخيم الخ
 عطف على محيط وهو اسم الظرف أي موضع الإقامة قوله: أرباب الأفاضل أي أصحاب الفضائل جمع فضيلة
 قوله: صروف الله عنها جملة رعاية لبلدة جرجانية وضمير عنها لجرجانية أي دفع شه عن الجرجانية قوله: وعن
 طوارق الأحداث جمع طارقة هي الكادثة النازلة في الليل الأحداث أي نازلة في الليل قوله: فشتمت
 عطف على قوله أسبق أي قوله: بعثني ولتشمير رفع الذيل عند العدو وهو كناية
 عن السرعة قوله: عن ساق وهو ما يلي الكعب والركبة والجهد والاجتهاد قوله: إلى
 اقتناء ذخائر العلوم والمعارف متعلق بشتمت الاقتناء الاكتساب الذخائر جمع الذخيرة
 وهي ما يضر ويجمع لوقت الحاجة المراد من العلوم التصديقية ومن المعارف التصورية قوله: واقتلاد

الاناسى آه عطف على قوله اقتناء آه الاقتلاذ بالفاء والذال المعجمة الاخذ والاناسى جمع
 انسان بالغته وهو المثال الذى يرى في سواد العين اى مردك اصله اناسين قلبت الهمزة
 بالياء على خلاف القياس ثم ادغمت الياء فى الياء فصار اناسى قوله من عيون
 اللطائف آه متعلق بافتلاذ والعيون جمع عين وهو العضو المخصوص فى الرأس اى
 چشم اللطائف جمع لطيف بليغبار حذف الموصوف اى من عيون الاشخاص اللطائف
 قوله وصرفت شطرا آه عطف على قوله شمرت الصرف بمعنى البذل اى بذلت الشطر المحصنة
 الفحص البحت والتفتيش قوله علم البيان آه المراد منه علم المعاني والبيان وتوابعها قوله اراجع
 الشيوخ الذين آه بيان حالة اخرى للشئ ولذا ترك العطف والمراد من الشيوخ الاساتذة له
 قوله حاز واقصب السبق فى مضارره آه الحوز الجمع اى جمعوا القصب جمع قصبة وهى سهم صغير تفريسه
 الفرسان فى آخر ميدان الخيل يأخذ من سبق اليه الا المضمار اسم مكان محل تسابق الخيل
 اى ميدان كانت عادة العرب عند تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة فى آخر الميدان فمن اخذ
 بعد وفرسه او لا يعد سابقا وكان له الفضل والنقل ثم جعل كناية عن الكمال فى فن من الفنون
 والضربى قوله مضارره الى علم البيان قوله واباحت الخذاق آه عطف على قوله اراجع البحت
 التفتيش الخذاق جمع خاذق وهو الماهر الفطن قوله غاصوا آه اى دخلوا الفوص ودخل البحر
 لاستخراج اللؤلؤ كما مر قوله على غرر الفرائد آه الفرز جمع غرة وهى بياض جبهة الفرس فوق
 الدرهم ثم استعمل فى كل واضح معروف كما مر الفرائد جمع فريدة وهى الدرة الواحدة فى الصدف كما
 مر قوله فى بحاره آه اى بحار علم البيان قوله وكثيرا آه نصب على الظرفية باعتبار الموصوف
 المحذوف اى احيانا كثيرة ثم حذف الموصوف واقيم هو مقامه ومالتا كيد معنى الكثرة والعامل فيه
 ما يليه اى كان يذاعث فى الامر الثانى بعد التمهيد قوله كان اسم ضمير الثانى والجملة بعده خبره
 قوله يحتاج قلبى آه يتحرك قلبى على ان قلبى فاعله قوله ان اشرح بتاويل المصدر مفعول اوبى
 لعكس قوله المنسوب آه بالجر صفة لتأنيص المفتاح قوله الى الامام آه الذى يتقدم الغير مرتبة قوله
 العلامة آه التا للبالغة ولا ينافى الوصف المذكور قوله عمدة الاسلام آه اى ما يعتمد عليه الاسلام
 قوله قدوة الانام آه اى اسوة الناس ورؤسهم قوله جلال الملته والدين آه الملته والدين مترادفان
 ذاتا ومتغايران اعتبارا بحيث ان الاحكام الشرعية ان تطاع لها فهى دين ومن حيث انها كتبت
 فى الاوراق وتلى ملته وفى جميعها اشارة انه صاحب الورع والتقوى والعلم لان الطاعة شعار

هذا وما بعده الى قوله محمد بن عبد الرحمان آه القاب المصنف

المتقين والكتابة شعار العلماء وفي تقديم الملة اشارة الى فضيلة العلم على التقوى قوله محمد
 بن عبد الرحمن آه ليس صاحب تلخيص المفتاح قوله القزويني آه منسوب الى قزوين اسم بلدة
 من عراق عجم ديلم من مضافات ايران قوله بجامع دمشق آه اي بجامع مسجد دمشق وهو
 بكسر الهمزة وفتح الميم وسكون الشين اسم بلدة الذي بناه غلام ابراهيم وكان حبشياً وبنى له
 منور حين خرج من النار وكان اسمه دمشق فسماه به قوله افاض الله عليه آه جملة دعاء
 للمسلم قوله شأبيب آه جمع شوبوب وهو شدة الدفوة من المطر عند النزول قوله واسكنه
 فرايس الجنان آه عطف على افاض من السكنى بمعنى الاقامة الفراديس جمع فردوس
 وهو لغة البستان الذي فيه الكرم والنخل والمراد بهنا اعلى درجات الجنان والجنان
 جمع الجنة وصي البستان قوله اذ قد وجدت آه اي تلخيص المفتاح علة لقوله ان اشرح كتاب
 آه يعني ان الباعث على شرح تلخيص المفتاح كونه مختصراً محتاجاً الى الشرح جامعاً لقوا
 عد هذا الفن ومسائله على خلاصة كتب المتقدمين والمتأخرين معتد لا ليس فيه تطويل ولا
 تقصير قوله لفرر آه جمع غرة وهو الواضح الاصول الادلة قوله قواعد آه اي قواعد هذا الفن
 اي مسائل قوله حادياً آه اي محيطاً صفة ثانية للمختصر احوال عنه وكذا ما بعده من المنصوبات
 قوله لنكت آه بضم الاول وفتح الثاني جمع لنكتة قوله وعوائده آه اي فوائد هذا الفن جمع
 عائدة وهي المنفعة قوله محتوياً آه اي مستملاً قوله حقائق آه اي مسائل قوله ككتاب آه الجملة صفة
 الحقائق اي المسائل التي هي خلاصة التصورات المتقدمين قوله منظوياً آه اي مجتمعا قوله هي
 نتائج آه الجملة صفة دقاتق النتائج جمع نتيجة وهي الثمرة والفائدة قوله مانلاً عن غاية الاطناف
 ب آه اي زيادة التطويل قوله ونهاية الايجاز آه اي كامل الاختصار بل هو متوسط بينهما قوله
 لا تخاف عليه آه اي على تلخيص المفتاح الرابع من اللوح بمعنى الظهور بخلاف السحر آه فاعل جمع محيلة
 مصدر ميمي بمعنى الامارة والعلامة السحر بالظن ما خذه ودق والسحر الكلام غرابة الكلام
 ولطافة المؤثرة في القلوب المحولة اياها من حال الى حال كالسحر قوله ودلائل الاعجاز آه
 عطف على قوله مخائل السحر اي دليل عجز الناس عن اتيان مثله قوله ففي كل آه هذا الشعر
 لرشيد الدين الطواط يوصف كتابا ارسله اليه صديقه اسمه صدر الدين لكن اورد الشاهد بهنا لوصف
 تلخيص المفتاح لانه صادق عليه ومصدقه الروض جمع روضة وهي البستان والمنعح منية وهو
 المطلوب المرغوب السطر الخط والكتابة جملة السطر وسطور واسطار العقد بالكسر التلاوة التي

تجعل في العنق من الحلي جملة قلادة وقلاد بالفتح الدر جمع درة وصي اللؤلؤ وقد يجمع على درر
ودرات قوله وكان يعوقني آه أي يمنعني عطف على قوله كان يخالجه آه هذا شروع في الأمر الثالث
أي وجه تأخير هذا الشرح على تلخيص المفتاح حاصله تأخرت في شرح هذا الكتاب لاني في زمان
ليس فيه قدر العلم والعلماء وقد افق العلماء وخربت المدارس والكتب واختار الفضلاء المجلس
في زوايا الخمول قوله عن ذلك آه أي تعنيف الشرح قوله قد عطلت مشابهة ومعاينة آه عطلت
من التعطيل وهو التفرغ أي قد فرغت والمشاهدة جمع مشهد اسم مكان بمعنى موضع الشهادة
والحضور والمعاينة جمع معيد اسم مكان أي بمعنى موضع العيد والمعرفة والمراد بها
المدارس والكتب والضمير فيها للعلم قوله وسدت مصادره وموارده آه السد تقيض الفتح بمعنى
الاغلاق أي غلقت عطف على قوله عطلت المصادر جمع مصدر من الصدر بفتحة تنين بمعنى
موضع الرجوع والموارد جمع مورد وهو موضع الورد على الماء والمراد بها المعلمون والمتعلمون
والضمير فيها أيضا للعلم وكذا فيما بعدهها دخلت دياره ومراسمه آه عطف على قوله عطلت وكذا ما
بعده من الأفعال دخلت من الخلو بمعنى خالي شدة الديار جمع دار وهو المسكن والمراسم
جمع مرسوم اسم ظرف مكان بمعنى محل الأثر والمراد بها مسكن خروج الطلبة للعلم ومساكنهم
ومعفت اطلاله ومعالمه آه العفو المحو والبلى أي محت وبيات الاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع
من آثار الدار بعد فسادها والمعالم جمع معلم مصدر ميمي بمعنى اثر الشيء وعلامته والمراد بها عدم
بقاء اثر العلم وشهرته قوله حتى اشفقت شمس الفضل على الاقول آه غايته ومتعلقة بأفعال الاربعة
المذكورة اشفقت مأخوذ من الشفي بمعنى القرب اذا وقعت صلة كلمة على كما يقال اشفي المريض
على الموت أي قارب الشمس جمع شمس والمراد بها كحول العلماء الاقول الغروب هذا كناية عن فناء
العلماء والعلم قوله واستوطن الا فاضل زوايا الخمول آه عطف على قوله اشفقت آه الاستيطان
اخذ الوطن الزوايا جمع زاوية ركن البيت أي گوشه الخمول الذبول الشديد بذا كناية عن كسل خمول
العلماء وعدم الالفة مع العلم قوله يتلمنون من تدارس اطلال العلوم والقضايل آه حال
من الا قاضل آه التألف حزن يحصل للانسان باتيان فعل لا بد من تركه كما تركاب المنيا
التدارس المحو والبلى والزوال الاطلال جمع طلل كما مر والقضايل جمع ففيلة قوله ويتأسفون
من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل آه عطف على قوله يتلمنون التأسف حزن
يحصل للانسان بترك فعل لا بد اتيانه كترك الأمور والتفكير والا

والاذكياء جمع ذكي وهو من اخذة القلب والعقل والمراد بشيوخ العلماء والافاضل جمع افاضل بمعنى الزيادة في العلم والشرف والمراد بهم فتیان العلماء قوله: وهكذا يذهب الزمان على العبر آه هذا الشر من الحاشية تمثل به في معرض الشكايته يعني ان ما ذكره من انعكاس احوال الاذكياء والفاضل ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر متروك مستمر في كل زمان العبر بالفتح جمع عبرة بمعنى الدمع وبالسكر جمع عبرة بمعنى الاعتبار وكلمة على بمعنى مع كما في قوله تعالى واقف المال على حبه اي مع حبه فيكون معنى البيت يذهب الزمان متروكاً مع العبرات والدموع او مع الاعتبار اي مع ما يعتبر به ويلاحظ به في نفس الامر قوله ويعني العلم فيه ويدرس الاثر آه عطف على قوله ويذهب وكذا ما بعده اي يدرس يعني من الفناء بمعنى العدم والضمير المحرور راجع الى الزمان الدروس المحرور والبلى والزوال والمراد بالعلم على الشيء اي يحى ويزيل اثر العلم قوله لكنني لما رأيت آه الغرض منه دفع التوهم ناشئ مما سبق وهو انه لما صار حال العلماء والعلم كما ذكر من فناء العلماء والعلم وعدم الالتفات اليهما فلم شرع في تصنيف هذا الشرع لانه تصنيع الاوقات حاصل الدفع الامر كما ذكرنا لکن بعض الطلبة والتلامذة قد سعی في تأليفه وتصنيفه فلذا شرع في تسويده محمله ان في مطلق العلوم الامر كما ذكره الله سابقاً لكن في حق هذا الكتاب رأيت رغبة الطالبين على تعلمه والاحاطة على اجماله وتفصيله فعلى هذا لا يتناقض ما قبله التوفير الزيادة الرغبات جمع الرغبة هي الارادة المقارنة مع الرضا والمحصلين جمع المحصل من التحصيل بمعنى حاصل كرون قوله تعلم هذا الكتاب آه اي تلخيص المفتاح كما في مفعول رأيت اي تعلمه من الاساتذة قوله وتفصيله آه بالمطالعة بدون الاساتذة وتعداد اعناقهم نحو الاحاطة بجملة وتفصيله آه عطف على قوله توفر الامتداد كشيدن الاعناق جمع عنق بمعنى كرون والضمير المحرور راجع الى المحصلين النمو بمعنى الطرف طرف الامتداد وهذا كناية عن كمال الميل الى تحصيله والجمع بجملة بمعنى الاجمال الذي هو ضد التفصيل والضمير فيه وفي تفصيله راجع الى الكتاب قوله والشرهيم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كون رغبة المحصلين على تعلم هذا الكتاب والاحاطة على اجماله وتفصيله لا يكون باعتماد على الشرح عليه لانه يجوز ان يكون له شروح اخر يتم ذلك المقصود منها حاصل الدفع ليس الامر كذلك لانه ليس له شروح معتدة بها تتم ذلك المقصود بل شروحه ناقصة عن ذلك المقصود فقوله انشره آه اي المحصلين مبتدأ خبره قوله قد حرروا آه من الحرمان محروم شدن قوله توفيق الاله الى ما

فيه آه الاهتداء الهداية اي راه يافتن وضمير فيه راجع الى الكتاب قوله في مطويات الرموز و
الاسرار آه بيان لكلمة ما المطويات جمع مطوية بمعنى يبيحده الرموز الاشارة والاسرار
جمع الشئ المحنى قوله اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار آه علمه لقوله قد حرموا
والضمير المجرور راجع الى الكتاب قوله يكشف صفة شرح والوجوه جمع وجه وهو العضو المخصوص
من البدن والخرائد جمع خريدة وهي امرأة ذوحياء والضمير فيه للكتاب والمراد منها مسائله وقوله
الاستار مفعول يكشف اللفظاء قوله ترى بعض متعاطيه آه جملة متعاطيه بيان حرمان تو
فيق الاهتداء ترى صفة مخاطب غير معين التعاطي الاخذ اي بعض آخذى تلخيص
المفتاح اي بعض الشارحين له قوله قد اكتفوا بما فهموه آه هذه الجملة قائمة مقام ثانى مفعول
لى ترى وضمير الجمع فيه وكذا فيما بعده من الافعال راجع الى البعض لانه جمع معنى قوله من ظاهر
المقال آه بيان لكلمة ما المقال مصدر رمي بمعنى القول قوله من غير ان يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال آه بيان ظاهر المقال وضمير لهم راجع الى البعض لانه جمع معنى الاطلاع مصدر
باب الافعال بمعنى التنبية يعنى ان لهم ليس تنبيه على حقيقة حال مسائل تلخيص المفتاح
قوله وبعضهم قد تصدوا للوك طرائقه من غير دليل آه عطف على بعض الاول والضمير راجع
الى المتعاطين التصدي التعرض لشيء اي تعرضوا للوك الذباب الطرائق جمع طريقة وهو
السبيل الضمير راجع الى الكتاب يعنى بعض المتعاطين قد تعرضوا لذباب سبيل الكتاب من غير
دليل على تحقيق مسائله وبيان تفاصيلها قوله فاضلوا كثيرا وفضلوا عن سواء السبيل آه هذا
الفردان تفريعان على الفعلين الاولين فقوله فاضلوا كثيرا تفريع على قوله قد اكتفوا بما فهموه من
ظاهر المقال يعنى لما لم يكن لهم اطلاع على حقيقة الحال بل فهموا ظاهر المقال فاضلوا الناس
كثيرا عن حقيقة الحال وقوله وفضلوا عن سواء السبيل تفريع على قوله وبعضهم قد تصدوا يعنى لما لم
يكن لهم سلوك على طريقه بالدليل فضل أنفسهم عن سواء السبيل بغير دليل الاهتداء اليه قوله فاختلت
من اثناء التحصيل فرصا آه جواب لما في قوله لكنى لما رأيت آه صفة متكلم الاختلاس سلب الشئ
عاجلاً اي ر بودن الاثناء جمع شئ وهو وسط الشئ اي من اوساط تحصل العلوم فرصة وفراغاً
شرح هذا الكتاب قوله لما اتجرع من الزمان غصصا آه ظرف اختسنت واما مصدرية والتجرع صيغة
متكلم الجرع شرب الماء قليلاً قليلاً الغصص جمع الغصة وهو كل شئ يتوقف في الحلق ولا يتجدد وهذا
كناية عن الحوادث وتجرعها عن التحمل اي مع تحمل حوادث الزمان قوله فطفقت افتحهم موارد

ومن بينهما المسمى بجمع فرقة وهو التفرع وهو الاختصاص بين سبب عاجل من اوساط زمان تحصيل العلوم

السهر آه هذا شروع في مدح شترحه اولاً عطف على قوله فاختلفت طفتت من افعال المقاربة بمعنى
 الشروع الاقترام الادخال موارد السهر اي مواضع السهر ضد النوم اي اليقظة يعني اني شرعت
 ادخل في مواضع اللتي ينبغي للطالب ان يسهر فيها لينفوز بالمقصد قوله عائناً في ليج الافكار آه
 حال من ضمير اقتحم الفوص دخول البحر لا استخراج اللؤلؤ ونحوه كما مر اللج جمع لجة بالضم معظم
 الماء وواسعه والافكار جمع فكر وهو ما يخطر بالقلب من المعاني بالتأمل والتدبر قوله والتقط
 فرائد الفكر من مطارج الانظار آه عطف على قوله اقتحم الآلتقاء اخذ الشئ الملقى على الارض
 الفرائد جمع فريدة كما مر المطارج جمع المطرح اسم مكان اي موضع الذي يطرح اليه شئ ويرمى الآ
 نظار جمع نظر وهو الاستدلال اي طلب امور معلومة لتحصيل مجهول وقوله من مطارج الانظار متعلق
 بالتقط يعني اني اخذت نفائس الفكر اللتي لم تبلغ اليها انظار العلماء قوله بذلت الجهد في مراجعة
 الفضلاء آه عطف على فتح فاختلفت اليه البذل العرف الجهد الاجتهاد كوشش كرددن المراجعة مصدر يرمي
 الفضلاء جمع فضيل قوله المشار اليهم بالبنان آه صفة الفضلاء اليهم نائباً للمشار بالبنان جمع بنانة
 اطراف الاصابع به اكنائية عن زيادة شهرتهم بين الناس قوله وممارسة الكتب عطف على قوله مراجعة
 والممارسة مصدر يارس بمعنى الاستعمال والمطالعة الإيانة قوله في فن البيان آه متعلق بالمصنفة والمراد بفن البيان
 علم المعاني والبيان والبديع قوله لاسيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة آه تحقيق لاسيما قد مر هذا
 ترقى من ممارسة الكتب المصنفة في فن البيان يعني ما طالعت كتب هذا الفن عموماً وخصوصاً طالعث
 كتابين للشيخ عبد القاهر عن دلائل الاعجاز واسرار البلاغة قوله فلقد تناسيت في تصفحي غاية
 يته الوسع والطاقة آه عطف على قوله بذلت اناء للعطف واللام ابتدائية تأريية التناهي
 البارغ الى النهاية لكن جبر ههنا لجزء معناه اغنى البلوغ فقط لذكر الغاية فيما بعده والتصفح
 النظر في الصفا والاوراق وتأملها ملياً وضمير التشية راجع لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة والغاية
 منتهى الشئ والوسع ضد الضيق بمعنى فراخي والطاقة من الطوق بمعنى القدرة قوله ثم جمعت
 شرح هذا الكتاب آه عطف على قوله فاختلفت وكلمة ثم للتراخي والمراد من الكتاب تلخيص
 المفتاح قوله ما يدل صواب عويصاته الآبئية آه كلمة ماموصولة كناية عن الشرح المطول
 وهو مفعول جمعت ويذل من الذل بالكسرة بمعنى يلين الصواب جمع صعوبة بمعنى العسر
 ضد اليسر العويصات جمع عويصته بمعنى المشكل ضد الاسكان والضمير راجع للكتاب والمراد من
 المعتاب مطلق العير ومن العويصات ما ينتهي في العسر والاشكال بقريته وصفها بالآبئية

لانها مأخوذة من الالبا بمعنى الامتناع عن الفهم فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه قوله: ويسهل طريق الوصول الى هذا
 كنوزه الخفية آه عطف على يدل من التسهيل بمعنى اليسر والضمير فيه راجع الى كلمة ما والزه خاضر جمع ذخير و
 بي ما يذخره جميع لوقت الحاجة كما مر والكنوز جمع كنز بمعنى المدفون والمخفر والمراد ههنا المعاني والضمير راجع الى الكتاب والخفية مضافا
 كاشفها لها قوله: وادعته فرائد لغية آه غلط على جملة اي اوضعت فيه وفرائد جمع فريدة كما مر والغنية من التفتيس
 بمعنى المرغوبة والمجوبة قوله: واشتيت به كتب القدماء آه صيغة ماض معلوم من التوشيح بمعنى الزينة اي تزينت بها
 اي بسبب تلك الفرائد وهو صفة الفرائد قوله: وفرائد شريفه عطف على فرائد جمع فائدة وهي الامور التي تخلص عن النقصان
 والخل الشيرف النجاء بفضل قوله: سميت بها اذ ان الاذكياء صيغة ماض معلوم من السمع بمعنى الجهد اي جادت بسبب تلك الفوائد
 الاذكياء جمع ذهن وهو قوة في العقل يستعبد بها الحصول للادراك الاذكياء جمع ذك وهو الفطن المتوقد وهو صفة الفوائد قوله: وغرائب نكت
 عطف على فرائد ايضا جمع غريبة بمعنى النادرة لا يوصل فهم الاكثر اليه نكت لضم الاوّل وفتح الشا جمع نكتين قوله: اهتديت اليها بنور التوفيق
 صيغة ماض متكلم من الاهتداء بمعنى راه يافان اي اهتديت الى تلك الغرائب بنور التوفيق وهو صفة غرائب قوله: ولطائف فقره
 عطف على فرائد ايضا جمع لطيفة وهي الرفقة والدقة الفقر جمع فقره وهم في اللغة على اصاغ على شكل فقره الظاهر غلظه ثم استعير
 نكت الكلام ولطائف قوله: اتخذتها من عين التحقيق آه صفة لطائف فقر الضمير للطائف فهو صيغة ماض متكلم واغفل العين مشتركة
 بين المعاني الخفية اي بصير التحقيق لا من الظن والتخمين او من خيال التحقيق او من ذنب التحقيق وغير ذلك قوله: وتمسكت في دفع
 اعتراضاته آه على المفصاح عطف على قوله: وادعته من مسك بمعنى التعلق والاعتصام والضمير في اعتراضاته راجع الى المقام اي دفع
 الاعتراضات لوردة على المقام لان المقام اعرض في بعض المقام على السكاكي كما في بحث المجاز العقلي والاستقارة وغيرها فاجاب اشته
 من جانب السكاكي من هذه الاعتراضات بالعدل والانصاف دون التعصب قوله: بنيل العدل والانصاف آه متعلق بتمسكت
 البديل اخير الشيء واحدا بالثب والعدل خلاف الظلم وهو الاستقامة والتسوية والانصاف
 عطف تفسيري له لان حقيقة الانصاف التسوية واعطاء النصف قوله: وتجنبت في رد ما ورد عليه
 عطف على تمسكت والتجنب هو التباعد والمراد منه ايراد الجوابات وكلمة ما عبارة عن الاعتراضات
 والضمير المحرور في قوله عليه راجع الى المقام اي في جوابات الاعتراضات التي يرد على المقام
 هذه الجملة مبتدئة لجملة تمسكت واشارة الى ان من اجاب عن جانب السكاكي من هذه الاعتراضات
 المقام ليس بسديد لانه مبني على البغي والاعتساف كما سيحكي من الشرع في ذيل المحكمات
 العقار والاستعارة وغيرها او المراد من الرد الابطال ومن لفظ ما الجوابات وضمير عليه راجع
 الى ما فيكون المعنى في ابطال الجوابات التي اورد عليها الاعتراض كما يسمونها ترك الجوابات التي اجابها البعض
 عن اعتراض المقام على السكاكي لانها مبني على البغي والاعتساف قوله: من مذهب البغي والاعتساف آه متعلق بتجنبت
 والمذهب الطريق والسبيل البغي هو العدوان عن الحق والاعتساف من الحسف المشي على غير طريق الهداية و

الدراية قوله: واثرت الى اصل آه عطف على تمسكت والحل بالفتح ضد العقد قوله: غوامض المفتاح و
 الايضاح آه الغوامض جمع غامضة وهي الخفية والمفتاح السبيل في هذا الفن والايضاح تشرح لهم
 على تلخيص المفتاح قوله: ونهيت على بعض ما وقع آه عطف على اشرت ونهيت من التبيين قوله: من
 التسامح آه بيان كلمة قوله: للفصل العلامة آه متعلق وقع والمراد من الفاضل العلامة قطب الدين
 الشيرازي شارح المفتاح المسماة قوله: داومات الى مواضع آه عطف على نهيت والاياء الاشارة
 بالشفة: او المحابب قوله: ذلت فيها اقدام الاخذين آه صفة مواضع ومنها فيها راجع الى المواضع
 وهو مأخوذ من الزل وهو الزلق وهذا كناية عن الخطاء والاقدام جمع قدم وهو الجسل والمراد من الاخذين
 علم هذا الفن قوله: في هذه الصنعة اي فن البلاغة قوله: وانعمت عمت ادفع لبعضها
 المتعاطى آه عطف على داومات والاغراض من غرض وهو النطاق لبعض عن شيئين وكلمة ما في
 قوله عما عبارة عن الخطاء والخلط والمتعاطى الاخذ والمراد من بعض المتعاطى شرح تليخيص المفتاح
 لان بعض شرح المتن اعترضوا على المصنف ولكن الشرح لم يلتفت الى اعتراضهم لان اعتراضهم مبني على قلة
 علمهم وفهمهم قوله: هذا الكتاب من غير نص آه المراد من الكتاب المتن الجار والمجرور متعلق متعاطى
 البضعة جمعها بضائع وهي ما اعد للتجارة من السلعة والمتاع قوله: ورفضت التأسيس بجماعة آه عطف
 على انعمت الرفض الترك والتأسيس من اسو بمعنى الاقتداء قوله: بخرطوا تحقيق الواجب آه صفة الجمع
 والخطر المنع وهو ههنا اما مبني للمفعول بخذف كلمة من من محمول اي منعوا من تحقيق الواجب او مبني
 للفاعل بخذف المتعلق اي منعوا تحقيق الواجب على انفسهم والمراد من تحقيق الواجب ما يلزم حقيقة بالتفصيل و
 بطريق الصحيح قوله: وما فرضت على نفسي سنتهم آه عطف على رفضت وما نافية اي ما لم يمت على نفسي لسنة
 الطريقة والمضاف ههنا مخزون اي سلوك طريق سنتهم وضمير الجمع راجع الى الجماعة المذكورة قوله: في تطويل
 الواضحات آه متعلق سنتهم قوله: وجين فرغت آه والحين ظرف مضاف الى الجملة التي بعده والعامل فيه رماني في
 الشرح وهذه الجملة عطف على قوله ثم جمعت هذا ووجه تاخر الشرح ثانيا قوله: عن تسويد الصمائف بتلك
 اللطائف آه الصمائف جمع صحيفة بمعنى ورق الكتاب اللطائف جمع لطيفة والمراد من تسويد الصمائف اي كتابة
 الشرح ابتداء بدون النظر الثاني فيه والتبيين ترقيمه مع النظر الثاني وتنقيح وتهذيب والمراد باللطائف ما هو في
 الشرح من توضيح المتن باحسن وجه قوله: شعر آه هذا الشعر للمتبني اورده لبيان حاله من المصيبة والتكاليف الارزاء
 بالمد بتقويم الراء المهمة جمع الرز بضم الراء وفتحها وهو المصيبة قوله: حتى آه غاية الرمي يعني ان رمى الدهر ثابت لي
 في جميع ظاهري الجسم حتى وصل اثره الى قلبي القواد القلب والغشاء الغطاء، اء پرده والنبال
 جمع النبل وهو السهم والسهماء جمع سهم اي نيزه والنصال جمع فصل وهو عريضة السهم والمعنى

رماني الدبر بالمصائب حتى غطت قلبي بحيث صرت لوريت بسهام الارزاء لم تصل الي
 بل ينكر لصلها على النصال الثابتة في قلبي قبل وصولها الي هذا كناية عن كثرة المصا
 ب قوله وذلك آه اي ارمي الزمان بي بالتكاليف الغرض منه بيان وجه المصيبة قوله من
 تواردا الاخبار آه التوارد التعاقب والتوالي اي سيدربي قوله بتفانم المصائب آه متعلق الاخبار
 ر التفانم ماخوذ من فقم بمعنى العظمة قوله في العشائر والاخوان آه متعلق بتفانم العشائر جمع
 عشيرة وهي القبيلة والقوم واللام بدل من المضاف اليه اي عشائري وكذا في الاخوان جمع
 اخ وهو من جمعت واياه صلب او بطن ويستعار لكل مشارك لغيره في شئ قوله عند تلاطم اموا
 ج الفتن في ديار خراسان آه التلاطم ماخوذ من لطم وهو ضرب بعض شئ على بعض الامواج
 جمع موج وهو ما ارتفع من الماء على سطح الفتن بالكسر جمع فتنة مصدر وهو الفساد فمعنى تلاطم
 امواج الفتن ضرب بعضها على بعض الديار جمع دار وهو المسكن الخراسان اسم مملكة في ايران
 في جانب المشرق قوله لاسيما شعر آه اي خصوصا تلاطم امواج الفتن في داري وهو التفتازان
 فكلمة لاسيما ترقى حكم ما بعده عما قبله وتحقيقه قد عرفت آنفا قوله ديار بها حل الشباب
 تيمنتي آه ديار مبتدأ ما بعده من الجملة صفة لها النظم اي بها الباء بمعنى في اي فيها متعلق
 حل المتأخر الحل من الحلول بمعنى النزول الشباب سن البلوغ الى ثلاثين تقريبا وحل
 الشباب في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والتميمه التقويد الذي يجعل
 في عنق الصبي للرايح فاشباب فاعل حل والتميمه مفعول قوله واول ارض مس جلدي ترا
 بها آه عطف على ديار مبتدأ خبره احب في بيت لاحق هذا باعتبار اصل الشعر واما في قول الشاعر
 يار واول ارض مضاف اليه لفظ سى على تقدير زيادة لفظ ما او مرفوع او مجرور او منصوب
 كما مر تحقيق لفظ لاسيما جلدي مفعول مس قدم للوزن ترا بها فاعله وعكسه يا باه العرف الجلد
 غشاء جسد الحيوان والانسان والضمير في ترا بها الى الديار والتراب الارض جموع التربة و
 ترابان ومس التراب جلده كناية عن تولده هناك قوله فلقد جرد الدبر على ايا ليها سيف
 العدو ان آه الفاء للتنليل لاسبق واللام للتاكيد التجريد السيل والنزع يقال فلان جرد السيف
 اي سله وجرد الجلد اي نزعها والا يالي جمع اهله بمعنى الاهل والضمير فيها الى الديار سيف العدو
 ن اي سيف الظلم قوله وابد من كان فيها من اسكان آه عطف على جرد الابدان با
 لدال المهلة وكذا بالراء المهلة الهلاك والضمير فيه للدهر وضمير فيها راجع الى الديار اسكان جمع

ساكن وهو المقيم فيها قوله فلم يدع من اوطانها الا دمنة آه عطف على قوله جرد يدع ماخوذ من
ودع بمعنى الترك الضير فيه للدهر الاوطان جمع وطن والمراد المنزل والضير الى الديار الدمنة
بالكسر اثار الدار بعد خراب الدار قوله لم تتكلم من ام او في آه صفة دمنة ام او في اسم محبوبته اى لم
تجب تلك الدمنة سائلها والمراد من ام او في ههنا العشاثر والاخوان ففي هذه الفقرة تلميح
الى مطلع قصيدة زهير بن ابي سلمى من ام او في دمنة لم تتكلم ^{اسم موضع} بخوانته الدراج فالمشام: قوله لم
يبقى من حزبه الا قوم ببلدح عجنى آه عطف على لم يدع الحزب الجماعية والضير الى الديار والباء
فى بلدح بمعنى فى وبلدح اسم موضع غير منصرف للعلمية والتأنيث بتاويل البقعة او وزن
الفعل عجنى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجنى بالتحريك الهزال اى لا غر صفة قوم قوله شعر آه
هذه الشعر فى الاصل لعرو بن الحارث الجهمى قاله تحزنا بعد ما لقي مع عشيرته من مكته الى اليمن
او هذه الشعر فى الاصل لعرو بن الحزاعي قاله تأسفا على فراق مكته وتفرق قومه عنها لان خزاعة
كانوا سكان الحرم وخدام الكعبة قبل قریش لكن الشعر اورد ههنا لبيان حاله بان حاله مثل ما قال ذا
لك الشاعر فى مفارقة الوطن قوله كان لم يكن بين الجهمين الى الصفا: انيس ولم يسم بمكة سامر
اورد كلمة كان للشك لان فى الحقيقة كان الناس بمكة كثيرا لكن خرجت السراقة والروساء منها
كان لم يكن فيها انيس معتمدا عليه وكان تامة اى لم يوجد وانيس فاعله والظرفين متعلقان بلم
يكن الجهمين بالفتح وبتقديم الحاء على الجيم جبل باسفل مكة والصفا جبل باعلاها والانيس الموا
نيس اى احد السمر محرمة التحديث فى الليل وسامر مشتق منه اى قصه كوى شب والمعنى دخلت
مساكن الجهمين الى الصفا كان لم يوجد بينهما ما يونس به من الانسان ولم يتحدث فيها بالليل متحدث
وكان من عادة العرب التحديث بالليل للضيفان ولذا خص السامر وقوله ولم يسم عطف على قوله
لم يكن آه قوله فطرحت الاوراق فى زوايا الجهمين ان آه عطف على قوله رماني الدهر آه الطرح القذ
ف والالتقاء اى قذفت والقيت الاوراق جمع ورق الكتاب اى المطول الزوايا جمع زاوية
ركن البيت وغيره اى گوشة الجهمين الحرم والقطع والترك ضد الوصل مصدر جهم جهم انا
قوله ونسجت عليها عناكب النسيان آه عطف على طرحت النسيج الحاك يقال نسج الثوب حاكه اى با
فتن جامه وضير عليها الاوراق العناكب جمع عنكبوت حذفت التاء فى الجمع كما هو القاعدة
فى النحوى على وزن النعالل كما ينصرف فى علم الصرف ومعى دويبة صغيرة تحمل وتأخذ حيوانا
اخرى ولا سيما حشرات الارض تنسج من لعابها لتسجن بها لا قناص صيدها والنسيان ضد

المحقق فقله عنكب النسيان فاعل نسجت قوله فضربت بيني وبينها حجابا مستورا آه عطف
 على طرحت اي فنصبت بيني وبين الاوراق حائل مستورا او ذا ستر قوله وجعلتها كان
 يكن شيئا فلو را آه عطف على طرحت اي الضمير المنسوب راجع الى الاوراق وضمير لم يكن الى
 الاوراق لكن تذكره باعتبار خبره وبذه الجمل الاربعة كناية عن عدم التوجه الى اوراق الشرح
 وكال التباعده عنها قوله والى الله المشتكى آه وقدم الخبر بهنا للمشتكى مصدر ميم بمعنى الشكاية
 وصي خبر سو فعل احد الى احد قوله دبر اذا اساء اصر على اسائه آه متعلق بمشتكى اذا اساء آه
 صفت دبر الاساءة ضد الاحسان الاصرار الدوام قوله وان احسن ندم عليه من ساعته آه
 عطف على اذا اساء والضمير في احسن وندم راجع الى الدبر الندامة الحزن والتأسف والضمير عليه
 راجع الى الاحسان المفهوم من احسن قوله من ساعته اي حالا وفورا واختار كلمة اذا في جانب الاساءة
 وكلمة ان في جانب الاحسان للاشارة الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك لان اذا يجي لو
 قوع الشرط قطعاً وان لعدم وقوعه قوله ثم الجاني فرط اللال وضيق البال آه عطف على طرحت و
 ثم للتراخي الالباء الاضطراب والاحتياج اي اضطرني الفرط الزيادة واللال الضجر والسامة الضيق ضد
 الواسعة البال القلب قوله الى ان تلفظني ارض الى ارض آه متعلق بالجاني التلفظ المراد ان
 ترمي المراد من ارض الى ارض بلد من بلد قوله ويجرني رفع الى خفض عطف على تلفظني الجري الجذب
 والمد وقع اي مكان مرفوع واعلى الى خفض اي مكان منخفض ومنحدر وهذا الانتقال ايضا اضطراري
 قوله حتى انحت بمحروسة براءة آه غايبة اللفظ والجرا لاناخه من نوح برك الجمل اي فروخا بانيدن
 شتر والمراد ههنا الإقامة والسكون لمحروسة المحفوظة عن المصائب وهرة مدينة مشهورة بمضافات خراسان من
 بهنا شرع في الامر الرابع يعني اني بعد تلك العوائق عن اشاعة الشرح وصلت الى موضع شريف
 فيه آثار الايمان والعلم والعمل وكل ذلك من اجل سلطان الاسلام محمد كرت فنظرت ثانيا في
 تفصيل ذلك الشرح وترتيبه وتمهيد به الى آخره قوله حميا الله عن الآفات آه جملة دعائية لهذه البلدة
 آه اي حفظها الله عن الآفات جمع آفة وصي المصيبة قوله ففتح الله عيني منها على جنة النعيم آه
 عطف على انحت الفتح ضد الاغلاق عيني تشية اصله عيين حذففت النون بالاضافة الى ياء المتكلم
 ثم ادغمت الياء في الياء قوله منها اي لاجلها كلمة من تعويلة والضمير للهرة قوله على جنة النعيم
 متعلق بفتح جنة النعيم بستان النعمة قوله بلدة طيبة آه عطف ببيان جنة النعيم او بدل منها
 الطيبة الزينة الحسنة قوله ومقام كرم آه عطف على بلدة طيبة المقام المسكن الكريم صفة مشبهة

شاعرا
 قوله حميا الله عن الآفات

حيث علم

ضد اللئيم فيكون وصف المقام به مجازيا اي الكريم اهل وسخى او الكريم بمعنى الطيب فيكون قوله
 ومقام كريم عطف تفسير بالقول بلدة طيبة قوله شعرا لم يعلم قائله لعل قائله الشئ قوله لتجتمع
 المحاسن كلها آه ضمير فيها راجع الى صفة المحاسن جمع حسن على خلاف القياس وهو فاعل جمعت
 وكلها تأكيد له قوله واحسنها مبتدأ وما بعده خبره والجملة حالية عن المحاسن والضمير في احسنها للمحاسن
 سن الايمان التصديق القلبي وايمان البركة والخير الكثير الا من الطمانينة والحمايئة ضد الخوف قوله
 فتاهدت ان قد سطعت النوار العلم والهداية آه عطف على فتح الشئ الشهود الاطلاع والمعا
 ينة اي فاطلعت وعانيت فيها وقوله ان قد آه بتأويل المصدر مفعول شاهدت السطوع الا
 ارتفاع والانتشار والظهور والالوان جمع نوره وهو لمضني نفسه وبغيره قوله وخذت نيران الجمل والغواية آه
 عطف على سطعت الخمر والسكون يقال خمدت النار اذا سكن لهيها ولم يطفأ جمرها
 النيران جمع نارية كالأوار ونوره اصله نوران لأن النار واو يبدل تصغير على نورية فقلت الواو بالياء
 لكثرة ما قبلها الجمل عدم المعرفة والحمايئة ضد العلم والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب
 اعني الضلال المتقار للهيوى قوله وظل ظل الملك محدود آه عطف على سطعت ظل الاولى
 بالفتح من افعال الناقصة بمعنى صار وظل الثاني بالكسر بمعنى اليقيني اي سايه جمعه ظلال و
 اظلال فاعل ظل الملك بضم الميم وسكون اللام المملكة شبه الملك بالشجرة استعارة مكنية ثم مشت
 له الظل استعارة تخيلية او الملك بفتح الميم وكسر اللام اي السلطان امند الفعل الى ظله لان
 الظل سبب الراحة اي كان راحته محدودا منسطا اي شاملا لجميع الانام والفتح مناسب لاطلاق
 الظل على السلطان والضم مناسب للشرع فيما بعده قوله ولواء الشرع بالعرص معقود آه بالرفع
 عطف على ظل الملك اللواء العلم وهو مادون الرابطة قيل سمي اللواء لواء لانه يلوى مع كبره فلا
 ينشر الا عند الحاجة جمعه الويت والويات الشرع في اللغة الاظهار والمراد به هنا الطريقة المخصوصة المشروعة
 ببيان النبي صلى الله عليه وسلم العز بالكسر الغلبة متعلق بما بعده اي المعقود وهو العقد اي المربوط
 محكما قوله وعاد عود الاسلام الى روايته آه عطف على ظل عاد من العود بالفتح بمعنى الرجوع العود
 بالضم بمعنى الخشب والفصن بعد ان يقطع جمعه عيذان واعود وعود الاسلام الانتقياد لامر الله ونبيه
 بلا اعتراض وكذا الدين الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بالضم المنظر الحسن والضمير الى الاسلام قوله وارض
 روض الفضل الى مائه آه عطف على عاد اصله ايفض فقلت الياء الفاعل المعناه العود اي عاد الروض
 جمع روضة وهي الحديقة وارض مخففة بالنوع النبات الماء اصله موه فابدلت الواو بالياء والماء

بالهزة وهو المانع المعروف والضمير فيه الى الفضل قوله ونظم شمل الخلاق بعد الشتات آه عطف على آخض
وهو مبني للفاعل وفاعله الشمل والنظم جمع اللؤلؤ في السلك والمراد بهنا مطلق الجمع اى جمع الشمل
بفتح الاول وسكون الثانى مصدر بمعنى ما تفرق من الامر وما اجتمع من الامر فهو من الاضداد يقال جمع هند
شملهم اى ما تشنت من امرهم وكذا يقال فرق الشملهم اى ما اجتمع من امرهم وكلا معنييه يصح بهنا لكن
الثانى اظهر بالمقام كما لا يخفى اى جمع جمع الخلاق بعد الشتات الخلاق او جمع افتراق الخلاق بعد الشتات الخلاق
الخلاق جمع خليقة وهى ما خلق الله تعالى من المخلوقات الشتات التفرق اى بعد تفرق الخلاق قوله
ووصل حبلم بعد البتات آه عطف على نظم او ما قبله الوصل ضد الفصل وهو الجمع والربط بين الشئين الجبل
جمعه جبال واجبل وجبول واجبال معناه الرسن والعهد والذمة اى الآمان والعرق فى البدن كما يقال
جبل الوريد وكل من معانيه يصح بهنا وضميرهم للخلاق اى وصل رسنهم بعد انقطاعه وهو كناية عن
الاتفاق بعد الاختلاف او حصل لهم العهد فيما بينهم بعد عدمه او حصل لهم الآمان بعد ما لم يكن او حصل
عرقهم بعد انقطاعه وهو كناية عن الاتفاق بعد النفاق وقوله حبلم فاعل وصل البتات جمعه ابتة
مصدر بت يبت بمعنى القطع والانفكاك.

قوله واستظل الانام بظلال العدل والاحسان آه عطف على وصل او ما قبله الظل الفى اى سايه الانام جمع
ناس من غير لفظه اى طلب الناس الظل بظلال العدل والاحسان قوله واربعوا فى رياض الامن والامان
آه عطف على استظل ارتبع بالعين المهمله من ربع بالمكان اى اقام فيه زمن الربيع فيكون حاصل المعنى
اخذوا منزلهم ودارهم فى رياض آه وفى بعض النسخ بالغين المعجمة من ربع باهله اى تركه فيكون المعنى
تركوا ولبقوا فى رياض آه الرياض جمع روضة الامن الحامية ضد الخوف والآمان الوثوق والاطمئنان
قوله كل ذلك آه اشارة الى الاوصاف المذكورة فى بلدة هراة من ارتفاع النوار العلم وخمود نيران الجهل
وظل الملك مدود لواء الشرع معقود الى آخره.

قوله بيمان من دولة سلطان الاسلام آه الميمان جمع يمن على خلاف القياس بمعنى البركة الدولة مصدر جمعها دول
بالضم ودول بالفتح وهى الهيئته الحاكمة فى البلاد سميت تلك الهيئته بالدولة لانها تتداول بين الناس مرة لهما
ومرة لذلك قوله ظل الله على الانام آه بالجر صفة السلطان ويجوز رفعه بحذف المبتدأ اى هو ويجوز نصبه بحذف الفعل
اى اعنى وعلى كل تقدير صفة السلطان شبه السلطان بالظل لان ظل الشئ يناسبه فى الجملة ويشمله والسلطان
لك لانه ينتظم بوجوده مملكته ولان الظل يتنعم به ويأتى اليه كسلطان يتنعم به ويلتجأ اليه فى الحاجج قوله
مالك رقاب الامم آه صفة ثانية له الرقاب جمع رقبة وهى مؤخر.

اصل العنق الائم جمع امته وهي الجماعة مفرد لنظا وجمع معنى قوله خليفة الله في العالم آه صفة
 ثالثة له الخليفة جمعا خلفاء وخلائف وهي من يخلف غيره ويقوم مقامه والسلاطين خلفاء
 الله في الارض في نفاذ احكامه العالم جمع علم وهو ما سوى الله قوله حامى بلاد اهل
 الايمان آه صفة رابعة له الحامى الم حافظ البلاد جمع بلد قوله ما حى آثار الكفرة آه صفة خامسة له
 الما حى المزيل الآثار جمع اثر وهو العلامة الكفر ضد الايمان وهو الالكاف عن نعم الله الطغيان
 مصدر طغى بمعنى الاسراف والتجاوز عن الحد قوله ناصر الشريعة القوية آه صفة سادسة له النا
 صر المهد الشريعة الدين المهدى القويمة من قوم بمعنى المستحكم صفة الشريعة قوله سالك الطريقة
 المستقيمة آه صفت سابعة له السالك الذاهب الطريقة السبيل المستقيمة بالاستوى طرفاه
 وهي صفة الطريقة والمراد ههنا الشريعة لانها هي المستقيمة قوله باسط العدل والانصاف
 آه صفة ثامنة له الباسط المنتشر المهاد جمع مهد بمعنى الفرش قوله معادى اساس الجور والاعتسا
 ف آه صفة تاسعة له الهدم النقض والسقوط اساس الشئ اصله من اس جمع اسس الجور
 البيل عن الحق الاعتساف من عسف سلوك طريق من غير هداية ودراية اى كجروى قوله
 والى لواء الولاية فى الآفاق آه صفة عاشرة له الولى من ولى جمعه ولالة والى البلد المتسلط
 عليه وحاكمه اللواء العلم دون الراية كما مر الولاية مصدر وصى الامارة والسلطنة الآفاق جمع ا
 فاق وهو الناحية والاطراف اى افاق العالم قوله مالك سرير الخلافة بالاستحقاق آه صفة حادية
 عشر له السرير التخت ويغلب على تخت الملك جمعه اسرة وسرر الخلافة ما يقوم مقامه الاستحقا
 ق القابلية والاهلية وهو متعلق بالخلافة قوله المجتهد فى نصب سراق الامن والامان آه
 صفة ثانية عشر له الاجتهاد الجهد وحرق وسعه فى امر النصب الاقامة والوضع والرفع السراق جمع
 سرقة وصى اللبى تمد فوق حصن الدار سراقى پرده الامن الحماية والامان الوثوق قوله المتمثل
 نص ان الله يامر بالعدل والاحسان آه صفة ثالثة عشر له المتمثل المبين والمتعامل من مثل
 نص القرآن والسنة مادل ظاهر لفظها عليه من الاحكام وقد يطلق على نفس اللفظ فالافاض
 فة على الاول لامية وعلى الثانى بيانية اعنى ان لفظ نص فى عبارة الله مضاف الى جملة
 ان الله يامر آه وفيه احتمالين قوله الخالص طوية فى اعلا كلمة الله آه صفة رابعة عشر الخا
 لص من خلص خلوصا وخالصا الصفا يقال خلص الماء من الكور اى صفا الطوية جمعها
 طوايا من طوى وهو النية والضمير يقال فلان حسن الطوية اى النية والضمير الطوية فاعل

فاعل فاعل الص والضمير راجع الى السلطان الجار في اعلاء متعلق بخالص والاعلاء الارتفاع والمراد
 من كلمة الله كلمة الشهادة او القرآن الكريم لأن المراد بالكلمة بالمعنى اللغوي وهو ما يتكلم به الله
 نسان وهو عام للمفرد والمركب والمراد من اعلاء كلمة الله تنفيذ احكامها في المخلوق
 قوله: الصادق نية في اجبا سنة رسول الله الى صفة حصة عشرة الصادق من الصدق
 وهو مطابقة الحكم للواقع اي المطابق للواقع نية النية القصد وعزم القلب والضمير في
 نية راجع الى السلطان والاحياء الاقامة الابقاء والجار متعلق بصادق السنة الطليقة
 قوله: بشر هذه التقييد من نظم الش في الأصل ولكن ضرب عليها الخط في بعض النسخ المقروءة عليه
 فكانه لم يرض من الممدوح وهذا علم قوله: خليفة خبر مبتداء محذوف اي هو خليفة وفي الأصل كل من
 خلف غيره في امور من الامور أي أقام مقامه ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والمراد به هنا السلطان
 الأعظم المذكور والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية اول التانيث بتقدير الموصوف المؤنث
 أي نفس خليفته قوله: ملك الآف اق سطوته الوصفية الخليفة الملك التمرق الآف اق
 جمع اتق وهو الناحية والطرف العالم السطوة القمر والغلبة بالبطش واختار المفرد على الجمع ايدانا بان
 السطوة الواحدة كافية منه في تلك الآف اق فقوله سطوته فاعل مؤخر لملك والآف اق
 مفعول مقدم عليه والضمير في سطوته راجع الى الخليفة واسناد ملك الى السطوة مجازي من قبيل
 اسناد الشيء الى سببه قوله: واكحق كان مداه آية سلكا عطف على الجملة الاولى الى الحق مطابق
 الواقع للحكم وهو ضد البطل او المراد بكلمة الحق وهو منصوب خبر كان قدم على اسمه وهو مداه
 للاهتمام بالغاية والمنتهى اصله مدي قلبت الياء الف والضمير للخليفة وآية تانيث اي
 الموصولة والتنوين عوض عن المضاف اليه اي آية جهة السلوك الذكوب والمشى والالف للاستيعاب
 وهو صلة آية والعاء محذوف اي سلكها والضمير المستتر للخليفة والموصول مع الصلة
 مبتداء مؤخر وجملة واكحق كان مداه خبر مقدم عليه فيكون المعنى آية جهة سلك الخليفة اليها كان غايته
 سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله قوله: يحوم حول ذراه لحكم المولى كلامه صفة ثانية له يحوم الدور
 اي يدور حول ذراه الذر وجمعه ذررى بالضم او بالفتح الذر وبالضم أعلى الشيء والمكان المرتفع
 والمراد قصره المرتفع وهذا هو المناسب بيت الله لأنه مكان مرتفع او بالفتح وهو الكتف اي استر
 والظل وهذا البيت صحيح لكن لا يناسب بذلك المناسبة الضمير للخليفة الحالمون
 جمع عالم بالحسرات على كرم يعني أنه كريم وشراف يأتي قصره العلماء او بالفتح
 والمراد منه المخلوق يعني انه عادل منصف سخي يأتي قصره المخلوق

لخواجهم وبذا انسب بحجاج بيت الله لان الحجاج عامة الناس لا تخصيص للعلماء الكاف في كما ترى
بمعنى المثل وما مصدرية اي مثل رويتك المحجبة يعني ان حال الخلق حول قصره مثل حال الحاجين
حول الكعبة والخطاب في قوله كما ترى عام لكل من يأتي منه الرواية قوله المحجبة بيت الله معتركا آه المحجبة جمع
لا جمع حاج بيت الله متعلق به الا عتراك الازدحام والجمع اي مزدحما وبجتماع مفعول ثانى ترى ان
كانت الرواية القلبية واسم الجمع في حكم المفرد فلذا صح المطابقة بين المفعولين او حال من المحجبة ان
كانت الرواية البصرية قوله كى نسيم رضى منه الزمان كم آه صفة ثالثه له والمراد بالاجياء النضارة النسيم الريح
الطيبة واذافة نسيم الى رضى مثل كجين الماء أى اضافة شبهة الى المشبه اي رضى كالنسيم وهو فاعل كى الزمان
مفعوله وضمير منه راجع الى الخليفة والمراد باحيائه الزمان تنصرت باقامة العدل والخيرات الى اهله والمراد
بتقدير المضاف اي اهل الزمان وكى خبرية مفيدة للتكثير محل رفع على الابتداء وخبره هلك والمكافح من
كفح في الاصل المستقبل بوجه في الحرب ليس وونه ترس اي الشجاع والمراد به المعارض والمقابل والظلي
لهب النار والباء سببية متعلق بهلك المؤخر السخط الغضب والقهر والضمير راجع الى الخليفة والجارى من سخط
متعلق بمحذوف اي ثابتة صفة الظلي لا متعلق بها او بيانية للظلي والالف في هلكا للاشباع قوله طار
صاعقة من نصله فيها آه صفة رابعة له الاطارقة الطيران فى الهواء اي پرانیدن وفاعل اطار ضمير الخليفة
والصاعقة مفعوله والصاعقة نار تسقط من السماء فى رعد شديد النصل هي حديدة السهم والسيف والرمح
الضمير للخليفة وقوله فبرها الى السماك آه كلاهما متعلقان بسماك المؤخر والباء سببية وضميرها راجع الى الصاعقة
والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر ليس من منازل ويسمى سماك
الرايح ويكون المراد بهنا كل واحد منهما قوله لواء الشرع آه اي علم الشرع ورايته مفعول سماك قدم عليه والالف
فى سماك الاشباع والسماك الارتفاع اي ارتفع الخليفة قوله وصادف الرشد منها كل معتسف آه عطف
على طار اي وجد الرشد الطريق المستقيم اي الهداية مفعول صادف وكلمة من اجابة والضمير راجع الى
الصاعقة وقوله كل معتسف فاعل صادف المعتسف الماشى على الطريق من غير هداية ودراية قوله
قد كان فى ظلمات الغي منهما آه هذه الجملة صفة معتسف وكان تامة بمعنى ثبت وفى ظلمات الغي متعلق
به ومنهما حال من ضمير كان او ناقصة ومنهما خبره والاولى انسب معنى الظلمات جمع الظلمة وهي ضد
النور الغي الضلالة الانهاك الجد فى الامراى مجتهداً قوله فالدين صار قرير العين مبتسماً آه عطف على جملة
صادف الرشد آه الدين

وضع النسي أي قانون النسي آه كما مر وصار من أفعال الناقصة اسمه ضميره الراجع إلى الدين
 وخبره قرير العين وعتسما حال من اسم صار فالقرير صفة مشبهة من القرية بالضم أي البارد
 وهذه الكناية عن السرور فإن دمة السرور باردة ودمة الحزن حارة العين البصر واللام
 عوض عن المضاف إليه أي عينه الابتسام أول مراتب الضحك هذه الكناية عن قبوله الدين و
 نفاذه له قوله والملك أقبل بالأقبال متمسكا آه الملك بالضم المملكة أقبل من الأقبال ضد الأدبا
 ر والعائد محذوف أي الملك أقبله الباء في بالأقبال مسببة لللام عوض عن المضاف إليه أي
 بأقباله أي بدولته وسلطنته قوله متمسكا أي مقبضا محبوبا معلقا به فجرة والملك آه عطف على جملة
 فالدين صار آه قوله علا فاصبح يدعو الوري ملكا آه علا بيان ما قبله وهو مأخوذ من العلا وهو
 الارتفاع في المجد والشرف أي ارتفع الخليفة في المجد والشرف ليس مأخوذا من العلولانه في المكا
 ن وهو ليس بمراد في الملاح وقوله فاصبح عطف على علا وهو من الأفعال الناقصة بمعنى صار
 الخليفة يدعو من الدعاء بمعنى النداء أي يسمى الملك الوري اسم من الوري بمعنى الخلق ملكا
 بكسر اللام السلطان قوله ورثنا فتحوا عينا غدا ملكا آه الريث ظرف لغو بمعنى الساعة مضاف إلى
 ما بعده وما مصدرية وهو متعلق بفدا يقال أمهلت ريثما فعل كذا أي ساعة فصله فيكون التقيد
 ير ساعة فتحهم عينا الفتح والعين بمعنى الاصطلاح للمرآن أي فتحوا عين كلمة ملك أي اللام أو هما
 بمعنى اللغوي أي فتحوا أعينهم وكشفوا غدا من الأفعال الناقصة بمعنى صار الملك ملكا بفتح اللام
 أي فرشته والملك... من الألوكة بمعنى الرسالة وأصله مألك على أنه مفعول بمعنى المفعول
 ثم قدم اللام على السهرة فصار فلاك ثم حذف السهرة لكثرة الاستعمال وردت في الجمع يسمى الملك
 به لانه رسالة واسطة بين الله تعالى وعباده وهذه الجملة عطف على قوله فاصبح يدعو آه قوله وهو
 السلطان آه أي الموصوف بصفات المذكورة الكدائية تعين موصوف صفات المذكورة فتقوله هو
 مبتدأ ما بعده خمسة أخبار قوله الفارزي المجاهد في سبيل الله آه الفارزي أي السائر إلى الفزوة و
 القتال مع الكفار الجهاد والتعب في سبيل الله أي في تنفيذ أحكامه قوله معز الحق والدين والدين
 آه المعزضه المذل الحق مطابق الواقع للحكم والمراد أهل الحق أو كلمة الحق الدنيا تأنيث أدنى من الد
 نو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها أيضا بالنسبة إلى الآخرة الدين اسم لجميع ما يعبد به الله تعالى
 قوله عياث الإسلام والمسلمين آه الغياث طلب الغائبة أصله غواث قلبت الواو ياء لانكسار
 ما قبلها الإسلام والقياد والمسلم من الإسلام قوله أبو الحسين آه كنية السلطان هذا بدل مما

قبله او عطف بيان قوله محمد كرت آه بدل او عطف بيان من ابو الحسن كرت بفتح الكاف وكون
 ن الراء والتاء فوقانية لقب والى العظيم في عمر فهم قوله لازالت اقطار الارض مشرقة بالوار
 معدلة آه جملة دعائية لمحمد كرت لازالت اى دامت الاقطار جمع قطر ومعها الناحية والطرف الاشراف
 الاضاءة اى تابان الالوار جمع نور وهو الضوء المظهر بنفسه وغيره معدلة مصدر ميمي بمعنى العدل الضمير
 لمحمد كرت قوله واعصان الخيرات مودعة بسما ب رافعة آه عطف على اقطار الارض الاعصان جمع
 غصن وهو ما تشعب من ساق الشجرة الخيرات جمع الخيرة وهى المنفعة والفيلة وخصها الشرمو
 دق من الشجر ما خرجت اوراقه والمراد ههنا الخضرة اى تازر السحاب جمع سحابة بمعنى الطوال منوت
 السما الرأفة الرحمة اى بطوال رحمة او مطر رحمة قوله فهو الذى صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام
 آه صفة اخرى له صرف بدل وحول العنان جمعه اعنة وعن هو اللجام فى فم الفرس اى لجام
 العناية القصد والارادة النحو الطرف الحماية الحفاظت قوله وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف
 على الانهدام آه عطف على صرف التشيد الاحكام والقوة البنيان اصل الشى الاثر بكسر الهمزة
 بمعنى بعد يقال نخرج فى اثره اى بعده بامصدرية الاشراف القرب والضمير المستتر فيه للبيان
 الانهدام التفتق السقوط قوله وامطر على العالمين سحاب الافصال والانعام آه عطف على صرف
 الامطار افعال من المطر اى نزل المطر العالمين جمع عالم ومعها المخلوق ما سوى الله سحاب
 جمع سحابة وهى الطوال او المطر الافصال والانعام مصدران الاول الباطنى اى المشرفة والا
 خلاق والعلم والثانى الظاهرى او بالعكس قوله وخص من بينهم العالمين بزيادة الاشبال والاكرام
 آه عطف على امطر خص من الخصوص اى الخالص ضمير بينهم للعالمين بحالهم بجمع عالم بالكسر ايضا
 وهم العلماء الزيد مصدر ميمي بمعنى الزيادة الاشبال بالشين المعجمة مصدر باب افعال بمعنى العطف
 والشفقة الاكرام العزة قوله شجرة آه هذا الشعر للمتنبى ورد الشاههنا ليدج سلطان محمد كرت قوله قامت
 فى الرقاب له الا يادى آه اقامت من الاقامة فى المكان والمراد ههنا دامت الرقاب جمع رقبة و
 هى مؤخر اصل العنق واللام عوض عن المضاف اليه اى رقاب الناس وضمير راجع الى محمد كرت
 واللام بمعنى من اى منه الا يادى جمع ايد وهو جمع يد والمراد ههنا النعم وفاعل اقامت الا يادى والا
 طواق جمع طوق وهو ما استدار بالشى اى الحلقة والهام بالفتح طائر معروف اى كبوتر فيكون معنى
 الشعر دامت لهذه المروحة فى رقاب الخلق نعم كالا طواق فى اعناق الهام فكما لا يزول الاطواق
 عن اعناق الهام لك لا يزول نعمه من رقاب الناس قوله فقرأت آه عطف على قوله فشاهد

ان قد سطعت آه القراءة التلاوة اى تلوت لقوله اذهب عنا الحزن آه اى البعد الحزن
بفتحين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء ضد السرور قوله ووسمت بنسيان الاحبة والوطن آه
تفصيل من الوسم وهو العلامة واثر الكى اى صرت ذا وسمة وعلامة يعنى داغ دارثدم النسيان
ن ضد الحفظ الاحبة جمع الاحباء وهو الصديق الكامل يعنى نسيان الاحبة والوطن لاجل السرور
الحاصل من ذالوالى قوله وصرت بعيم لطفه آه عطف على وسمت اللطف الاحسان والضمير
لمحذرت قوله مغبوطا محظوظا آه خبر صار المغبوط من غبط وهو ان يتمنى مثل حال ذى فضل
من غير ان يريد زواله عنه وبه فارق الحسد والموظظ من حظ وهو ذو حظ ونصيب قوله وبعين
عناية آه عطف على عيم لطفه العين البصر العناية القصد والاهتمام والضمير راجع الى محذرت
قوله ملحوظا محظوظا آه الملحوظ من لحظ وهو النظر بمؤخر العين عن يمين ويسار اى منظور اليه المحفو
ظ من حفظ وهو المنع والصيانة من الضياع والتلف ضد التلف قوله فشيء ذلك عضدى آه
التشبيه الاحكام ذلك اشارة الى عيم لطفه وعين عناية العضد الساعد وهو ما بين المرفق والكف
مضاف الى ياء المتكلم قوله وبرز من عطفنى آه عطف على شيء الحركة والهيجان للعمل والفنا
عل ضمير فيه راجع الى عيم لطفه وعين عناية العطف بالكسر جمع اشطاف وعطاف وهو
الابط والجانب يقال شنى عني عطفه اى اعرض جانبه مضاف الى ياء المتكلم فيكون المعنى حرك
بعض جانبي على ان كلمة من تبعية وكنائية عن حصول الابتهاج والسرور او هذا كناية
ية عن ازالة الغفلة لان الغافل يتنبه بتحريك جانبه والاول انسب قوله ثم بهد انى الله سبحانه
سواء الطريق آه عطف على الى انى فرط الملاى آه سبحانه مصدر فعل محذوف اى سبحت سبحانا
ثم حذف الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه سواء الوسط مصدر مبنى للفاعل من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اى الطريق المستوى قوله واقاض على سجال التوفيق آه عطف على هذا
فى الافاضة افراغ الماء على رأسه وعلى ركب من كلمة على الجارة وياء المتكلم السجال بكسر السين
وتخفيف اللام جمع سجل بفتح السين وهو الدلو العظيمة فيهما ما قل او كثر التوفيق جعل الاسباب
موافقة للمطلوب الخير ضد الخذلان قوله حتى رجعت الى ما جمعت آه هذا شروع فى اتمام شرفه
ثانيا غاية للهداية والافاضة وكلمة ما عبارت عن الكتوب من الشرح قوله وشمرت الذيل آه
عطف على رجعت التشير رفع الذيل عند العدو وهو كناية عن السرعة الذيل اخير الشيء واهدا
الثوب قوله لتصغير وترتيبه آه متعلق بشمرت والضمير فيها الى كلمة ما التصغير ضد الفساد والترتيب

الاحبة

حذوف

وضع كل شئ في مرتبة قوله واستنبضت الرجل والخيل آه الاستنباض القيام الرجل بفتح الراء
 وكسر الجيم جمع راجل اي المشي بالاقدام وهو فلاف الفارس الخيل بفتح الخاء وسكون الياء جمع
 عنه الافراس تستعمل مجازا على الفرسان وركاب الخيل وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وجمعه
 خيول واخيال والمراد بهنا الفرسان مجازا مثل حاله في استعانة تنقيح الكتاب وتهذيبه بكل ما
 يمكن ان يستعان منه بحال من يستعان بجمعه من الراجلة والخيل على اعدائه في مطلق الا
 استعانة قوله في تنقيح وتهذيبه آه الضمير فيها الى كلمة ما التنقيح التزيين والتهذيب التطهير بحذف
 الزوائد والمحشو ايضا المحمل المغلق قوله واصفت اليه ما سمع به في اثناء ذلك الفكر الفاتر آه عطف
 على شمرت اي زدت اليه اي الى ما جمعت وكلمة ما عبادت الفوائد والزوائد السمع الجود وضميره را
 جمع الى ما الاثناء جمع شئ وهو وسط الشئ وذلك اشارة الى التنقيح والترتيب الفكر ما يخطر بالقلب
 من المعاني بالتأمل الفاتر القاصر فقوله الفكر الفاتر فاعل سمع قوله وسمع بعون الله للنظر القاصر
 آه عطف على سمع السجوح الظهور وفاعل ضمير ما العون انصرفت النظر الاستدلال القصر ضد الطول قوله
 فجاء بحمد الله كنزنا آه عطف على هذا الى الله وجاء بهنا من الافعال الناقصة والضمير فيه الى ما
 جمعت اسمه كنزنا خبره كالنص عليه ابن الحاجب في الكافية في بحث افعال الناقصة فيكون
 المعنى جاء ما جمعت عقيب رجوعي واذنا فتى متلبسا بحمد الله كنزنا آه الكنز المال المدفون ودفن
 ناصفة كاشفة لمن بهنا شرع في الامر الخامس وهو توصيف منزله ووجه لترغيب الطلبة كما مر قوله
 من جوائز الفوائد آه كلمة بيانية للكنز المدفون الجواهر جمع الجوهرة وهي اللؤلؤ الفوائد جمع فائدة
 وهي الامور الخالية عن الخلل والنقصان والمراد بهنا المعاني والمسائل قوله وبما مشتملنا بنفا
 نس الفوائد آه عطف على كنز البحر مشتمل الماء خلاف البحر مشتملنا من شئ اي ملاء النفا نس جمع
 نفيسة وهي الاشياء المرغوبة فيها الفوائد جمع فريدة وهي درة الواحدة في الصدق وهذا كناية ان
 شره مثل البحر مملوء بنفا نس المعاني والمسائل قوله فجعلته تحفة لحضرة العلية آه عطف على فجاء الضمير
 الى ما جمعت التحفة الهدية وما اتلفت به الرجل من البر واللفظ والشئ الفاخر الثمين حضرة الرجل
 قرب فنانته وداره وهو كناية عن ذات الرجل يقال بحفرة فلان اي بمشهد منه وفي حفرة فلان
 اي بين يديه والضمير في حفرة راجع الى محذرت العلية فعلية من العلو وهو الارتفاع في الشرف
 قوله وخدمة لخدمة السنية آه عطف على تحفة الخدمة مصدر من خدم يخدم بالآسر والضم وهو المسا
 عدة التي تقدم للغير وحملها على الكتاب مجازي السدة جمعه سد باب الدار وما حول الدار

والضمير في لسته لم يكرت السنية فعلية من السناء بالمد وهو الرفع قولة لا زالت
 ملجأ لطوائف الانام آه جملة دعايته لسته اي دامت الملجأ من ملج وهو المعاذ اي جائى بنا
 الطوائف جمع طائفة وهي الجماعة من الناس الانام الناس الضمير في لا زالت راجع الى
 السدة قولة ولا ذالهم من حوادث الايام آه عطف على ملج الملاذ الحصن والملجأ من لوز و
 ضمير لهم راجع الى الانام الحوادث جمع حادث وهو الامر الطارى التكليف الايام جمع يوم وهو
 جزء الزمان قولة وحصنا حصينا آه عطف على ملج اي الحصن كل مكان محمي ومنبع السلاح اي
 القلعة وحصيناتا كيدله قولة للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام آه متعلق بحسن وبالنبي
 متعلق الاسلام الاسلام الاثبات والاتباع في المرجو من خلائي وخلص اخوان آه بعد مدح شرحه
 شرع لطلب الدعاء نفسه المرجو المتمنى الخلا جمع خليل من الخلقة وهي الصداقة اي دوستي وخلص
 جمع خالص واخوان جمع اخ والمراد الاخوة المحسبي فقوله والمرجو مبتداء خبره ان يشيعوني آه قولة
 ان يشيعوني بصالح الدعاء آه اي ان يشركوني بخير الدعوات من التشيع بمعنى المشاركة قولة وشكرو
 ن آه عطف على ان يشيعوني الشكر الشاء على المحسن بما اعطى من المعروف قولة ما عانيت
 في هذا التأليف آه مفعول ثاني الشكر وكلمة ما عبادت عن المشقة المعاناة المقاساة اي الالم و
 الهم اي رنج كشيدن والمراد من التأليف تصنيف شرحه قولة من الكد والعناء آه بيان ما يتعب
 والسعي والعناء باله المشتقة قولة والى الله استفرغ آه قدم الجار والمجرور للوصف التفرغ العجز
 اي زارى كردن الفرض منه دعاء من نفسه لطلبه هذا الشرح قولة في ان يتفجع به آه متعلق
 التفرغ وضمير به راجع الى ما جمعت اي الشرح قولة المحصيلين آه اي محصيلي هذا الشرح قولة الذي
 ين نعم آه صفة المحصيلين الحق مطابق الواقع للحكم قولة وعن طريق العنادنا كيون آه على
 للحق العناد خلاف الحق قصد النكب العدول اي عادلون عنه قولة وغرضهم آه عطف على هم
 للحق مبتدأ والضمير للمحصلين خبره تحصيل الحق المبين من الابانة وهي الظهور قولة لا تصوير آه
 وهو التمثيل قولة وهذا المعنى آه اشارة الى الحق المبين اللام في لعمري للتقسيم والعز بفتح العين بمعنى
 البقاء والحياة وهو مبتدأ خبره محذوف اي قسمي فقوله هذا مبتدأ وقوله موصوف آه خبره وهذه الجملة
 قائمة مقام الخبر المحذوف قولة عزيز المرام آه المرام مصدر ميمي من رام يروم روما اي الطلب بمعنى
 اسم الفاعل العزيز العزة خلاف الذلة وهي اما بمعنى القلة او بمعنى الغلبة فيكون المعنى ان الحق
 المبين قليل الطالب لان الحق يقتضى القلة غالبا او غالب الطالب لان الحق يعلو ولا يعلى

له حاصل ان نسبت تلك الافعال الى نفسه مجازية والفاعل الحقيقي للتوفيق فيها هو الله تعالى حيث قال وما يؤتيه

في تحصيل تلك الافعال التي هي في الحقيقة لا تقتصر الا على الله تعالى

ولو البقي المصدر على معناه الحقيقي كان اظهر الحق لمبين قليل طلبه قوله: في هذه الايام اه اي الزمان الموجود. قوله: فلقد غلب على الطباع آه الفاء للتعليل لما قبله والطباع لطبيعتها قوله: اللد فاعل غلب وهو مفتحيين شديد الخصومة قوله: والحاد خلاف الحق قصدا. قوله: فشاء الجدال والحسد عطف على غلب الفشو الانتشار الجدال الخصومة والحسد تمنى زوال نعمته غيره. قوله: ولئن فاتني آه شرط جزاء قوله فحسبي. قوله: الثناء الجميل اه اي الذكر الخير فاعل مات. قوله: في العاجل اي في الدنيا قوله: من الثواب الجزيل بيان ما الجزيل العظيم قوله: في الآجل اي في الآخرة. قوله: وما توفيقى اي في هذا التأليف قوله: الا بالله اي بمجونه. قوله: عليه توكلت تقدم الطرف فيه وفيما بعده للحرص والتوكل الاعتماد على الغير والاناثة الرجوع الغرض من قوله وما توفيقى دفع توهم العجب والانانية من نفسه في نسبة الافعال اليه حيث قال جمعت وثمرت وغيرها من صيغ لشكركم. قوله: قال المص بسم الله يرد عليه لم افتتح كتابه باسم الله ومجدا لله وبصلة النبي مع هذا الموضع ليس موضع ذكر فيكون اشتغالا بما لا يعنى اجيب عن افتتح كتابه بها اقتداء بكلام خير الكلام وكلام خير الانام ولطريق ما شاع من الأسلاف فان قيل فعلى هذا يلزم توارد العلة المستقلة وهي الأمور الثلاثة على محلول واحد وهو الابتداء بها وهو باطل قلنا توارد العلة باطل في العطل الحقيقية وهذه لعل شرعية وهي معونات للمعلول لا لعل حقيقية ويجوز اجتماع مورقات متعددة على معرف واحد كالعالم المرفوع للصانع. ثم الكتاب فعال مبنية للمفعول اي المكتوب وهو في اللغة لضم والجمع وفي الاصطلاح عبارة عن طائفة من المسائل اعترت مستقلة اشتملت انواعا اولم تشتمل فالمعنى افتتح كتابه المقدر في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت الحاقية. قوله: افتتح كتابه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المقصود من اتيان الحمد قبل المقصود التهنين الى التبرك وهو حاصل بالتسمية لأن الحمد اظهر الصفا الكمالية لله عز وجل وهو موجود في التسمية فلا حاجة الى ذكر الحمد مستقلا بعدها حاصل الدفع ان في اتيان الحمد بعد التسمية فائدة اخرى وهي اداء ما وجب عليه من الشكر اي شكر النعم تشرى ان الحمد على قسمين احدهما باناء الذات المستفاد من التعليق باسم الله تع وبالنظر الى هذا التبيين على الاستحقاق الذاتي والآخر باناء الوصف وهو المستفاد من التعليق بالانعام وبالنظر الى هذا التبيين على الاستحقاق الوصفى فما يتوصل في ضمن التسمية فهو القسم الاول من الحمد وهو ههنا ليس بمقصود وما هو المقصود ههنا هو القسم الثاني فهو ليس بحاصل في ضمن التسمية فلذا افرد بذكره قوله: بحمد الله آه متعلق يا فتتح. قوله: اداء الحق شئ مفعول له لقوله افتتح وعلة له والتشكير في شئ للتقليل اي الحق شئ قليل لان اداء ما يجب عليه بتمامه لا يحصل بهذه القدرة بل لا يدركه من الاثبات بالأشياء الأخر زاد لفظ الحق تبيينا على ان في افتتاح الكتاب بحمد الله يحصل نوع الشكر لا تمامه لأن الحق لمعنى النوع قوله: مما يجب عليه اي على المص من شكر نعمائه اه كلمة من في موضعين يحتمل البيان والتبعض

تفصيله ان كلمة من في الاول تبعية وفي الثاني بيانية على ان المراد من الشكر في قوله مما
يجب آه الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما النعم الله تعالى الى ما خلق لاجله ولا شك ان صرف
العبد اللسان الى تعظيم الله تعالى بعض منه فيكون المعنى اداء الحق شئ من بعض ما يجب عليه و
هو شكر نعمائه اى اظهار تعظيمه باللسان وهو بعض من صرف العبد جميع ما النعم الله تعالى الى ما خلق
لاجله فعلى هذا تكون كلمة ما في قوله مما يجب آه عبارت عن الشكر العرفي والمراد من قوله من شكر نعمائه
آه الشكر اللغوي اى اظهار التعظيم باللسان واما اذا كانت كلمة من في الاول بيانية وفي الثا
نية تبعية على عكس ما مر فيكون المراد من كلمة ما في مما يجب الشكر اللغوي ومن قوله من شكر
نعمائه الشكر العرفي فيكون المعنى اداء الحق شئ هو ما يجب عليه من بعض شكر نعمائه ولا شك ان
الشكر اللغوي بعض من شكر العرفي المعروف بصرف العبد جميع ما النعم الله تعالى الى ما خلق لاجله لان
اظهار التعظيم باللسان بعض منه كما هو الظاهر خذ ما صفا ودع ما كور قوله اللهم تاليف
هذا المختصر آه الفرض دفع اعتراض وهو ان اداء الشكر الواجب كما يحصل بذكر الحمد في صدر الكتاب
ب كك يحصل بذكره في وسطه او في آخره او من خارجه فلم ذكر في اوله حاصل الدفع ان تاليف
هذا المختصر يوجب ذكر الحمد في اوله لكونه اثر النعمة وحق لشكر كل نعمة ان يؤدي حال حصوله
رعا في الذهن ولا يؤخر عنه اذ في التاخير احتمال لفوات بموته وباقي الموانع فالتفصيل كيف جاز
القول بافتتاح الحمد كما قال الشافعي وافتتح كتابه آه مع انه مؤخر من التسمية قلنا بوجه الاول ان
التسمية خارجة عن الكتاب جئ بها للتميم فالافتتاح بالحمد حقيقي والثاني انها داخله
وان الافتتاح امر عرفي ممتد مع الامرين فاطلاق الافتتاح عليه حقيقة عرفية والثالث
انه اضافي اريد به المقدم على المقصود لا على التسمية فلا ينافي تأخيرها فالقول لا نسلم ان
الايمان بالتسمية والتحصيل المقصود اتيان با... لما مور به لما في حديثي التسمية والتحميد من
التعارض وحكم التعارض التساقط قلنا المتعارضان يتساقطان اذا لم يكن التوفيق محققا
بينهما وهما التوفيق ممكن بان يحل الابتداء في حديث التسمية على الحقيقي وفي حديث التحميد
على الاضافي والدليل على هذا الحمل ان الاجماع وارد على تقديم التسمية على التحميد في مكاتباتهم
وايضا الاقتداء بالكتاب المجيد يقتضي ذلك وايضا في هذا الحمل احتياط في العمل بالحدِيثين لما ان
في ذكر التسمية يحصل التحميد كما عرفت الا ان الآتي بالتسمية محال لم يعد في العرف آتيا بالتحميد لم يكتفوا
تحرزا عن المخالفة الظاهرة او يحمل حديث كليهما على الابتداء الاضافي او على الابتداء العرفي

واعلم ان الابتداء على ثلاثة اقسام حقيقي، واصنافي وعرفي فالاول ما يكون مقدما على ما سواه حقيقة كما
التسمية ههنا والثاني ما يكون مقدما على المقصود وغير مقدم على غيره كالتمجيد ههنا والثالث ما يُعده في العرف مقدما سواه اكان
على المقصود او غيره وان لم يكن مقدما في الواقع كتقديم التسمية والتمجيد كليهما معا لانهما يعدان في العرف مقدمين
فان قيل لا نسلم ان المصنف اتى بالواجب لان الواجب اتيان باحمد وقوله الحمد لله على ما انعم الخ اخبار ثبوت
الحمد لله والاعخبار عن ثبوت اشياء ليس اتيانا بالشيء؟ قلنا ان القول المذكور ليس باخبار عن ثبوت الحمد لله اذ الظاهر
ان المتكلم ليس بصدد الاخبار والاعلام به لان المقصود من الاخبار افادة الخطاب انا الحكم او كونه عالميا به والمخاطب بهذا
الكلام هو الله تعالى وهو عالم بالفائدين بل القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء، ومستعمل في معناه مجازا ومعنى
الحمد لله الحمد لك يا رب وضع الظاهر موضع المصغر والمقصود المتلفظ به انشاء تعظيم بهذه اللفظ ولو سلم انه اخبار
فهو اخبار بثبوت جميع المحامد لله تعالى فيكون عين الحمد كما ان قول القائل الله واحد عين توحيد ومن يوثق بالحكمة فقد
اوتي خيرا كثيرا قوله الحمد هو الشئ باللسان الغرض منه تعريف الحمد لانه المذكور في المتن فهو في اللغة يستودن وما
هو المذكور في الشرح وفي الاصطلاح فعل ينبئ عن تعظيم المنعم اه كما هو معنى لغوي للشكر يريد عليه انه ما لوجه انه ذكره با
لسان لوجه الشئ، ولم يكف بذكر الشئ كما اكتفى قاضي بسياوي في تفسيره؟ اجيب عنه ان القاضي نظر الى الشئ، وحقيقته
في ذكر اللسان والفاظ التعريفات محمولة على المعنى الحقيقية فلا حاجة الى ذكر باللسان والشئ اقتضى في ذلك لصاحب
الكشاف حيث ذكر النداء بعد الشئ، نظرا الى ان الشئ وان كان حقيقة في ذكر اللسان لكن قد يطلق على المبدأ
صفة الكمال ايت كما في الحديث لا احصى ثناء عليك كما اثنيت انت على نفسك فلذا عقبه بذكر
الله للتنصيص على المقصود وحيث كذا النظر من صحيحان او نقول في الجواب بان ذكر اللسان
في التعريف بيان للواقع ولطبيعة للفرق بينه وبين الشكر حيث قال بعينه في الشكر
سواء كان ذكرا باللسان او فان قيل كيف يكون الحمد اللغوي مختصا باللسان وقد
قال به سبحانه وتعالى وان من شيء الا يسبح بحمده الآية واكثر الاشياء لا لسان
لها؟ قلنا بانه لما ثبت الاختصاص بالنقل عن ائمة اللغة يحتمل امثال ما ذكره على
المجاز طردا للباب بان يكون حمد الله تعالى ذاته وحمد النباتات والجمادات وغيرها
عبارة عن اهل الصفا الكمالية مجازا او نقول ان هذا التعريف الحمد العباد لا مطلقا
او المراد من اللسان فيه مبدء التعبير ويصح اطلاقه عليه كما سيأتي قوله على الجميل اي على
الوصف الجميل للمحمود او الفعل الجميل للمحمود لان الجميل اسم صفتي يقتضي الموصوف وهو
الوصف او الفعل فان قيل لم يتعرض للمحمود به وذكر الحمد عليه بكلمة على؟ قلنا لدلالة الشئ
عليه لانه لا يكون الا محمودا به فان قيل لم ترك قيد على جهة التعظيم والتبجيل كما ذكره الآخرون ليخرج الاستثناء؟

والسخرية قلنا اكتفاء بذكر الشاء لانه عبارات عن الذكر بالخير وهو لا يكون الا على جهة التعظيم فلا يدخل الاستهزاء والسخرية فيه فالتقيل بالوجه ان الشاء لم يقيد الجميل بالاختيارى كما قيده القاضى وغيره ليخرج الممدوح عنه لانه الاعم من الاختيارى وغيره قلنا ان المختار عنه ما اختاره صاحبه الكشاف والفائق من ان المدح والحمد اخوان اولقول انما لم يقيد بالاختيارى لئلا يخرج عنه حمده ثم على الصفات الذاتية القديمة سواء كانت عين الذات او غير بالان صفاته ثم لا تكون اختيارية له ثم اولقول ان لفظ الجميل صيغة الصفة لا بد لها من الموصوف وهو الفعل كما صرح به الشافى في حاشيته الكشاف والمتبادر من الفعل لا يكون الاختيارى وما هو غير اختيارى لا يعد في العرف فعلا فان قيل فعلى هذا يخرج حمده ثم علما الصفات الذاتية لانها ليست اختيارية له ثم وكذا ليس من قبيل الافعال اجيب عنه بانها نازلة منزلة الافعال الاختيارية في استقلال مبدأها وكفايتها فيها وباعتبار ترتيب الاثار الاختيارية عليها اولقول ان المراد بالاختيارى كون الممجد فاعلا مختارا في الجملة سواء كان مختارا في تلك الافعال او لا فالتقيل فعلى هذا التعريف يخرج حمده لانه ليس بل ان قلنا هذا التعريف لمدح العباد فقط اولقول ان المراد من حمده هو اظهار الصفات الكمالية وهو لا يكون الا باللسان فدخل فيه اولقول المراد من اللسان في تعريفه مصداق البقير وهو بعد ق على حمده لانه مصداق لمدحه واعلم ان ههنا خمسة امور جاعده ومحمود ومحمود عليه وبه وصيغة الحمد والحمد من صدر منه الحمد اى فاعله والمحمود من حمده عليه اى اتنى عليه والمحمود به الكلام الذى يشئ به اى الكلام الذى يظهر به الصفات الكمالية باللسان نحو الشاء عليهم واما المحمود عليه ففيه فذهبان فعند المشهورين عبارة عن الباعث على الحمد وعند المحققين عبارة على محكى عنه الكلام فيكون الفرق بينهما اى بين المحمود به والمحمود عليه عندهم اى عند المحققين باعتبار الحكايت والحكم عنه اى بينهما اتحاد ذاتي ولغاير اعتبارى مثلا التضاف الشاء في نفس الامر بالعام يكون محمودا عليه والحكايت عنه بان الشاء عليهم يكون محمودا به واما بين الذين يعمون وخصوص من وجه فمادة الاجتماع زيد معطى الدراهم لان الباعث على هذه الحكايت اعطاء الدراهم وهو ايضا محكى عنه لهذا الكلام واما مادة الافتراق من الجانبين مثل زيد علامة عند الباعث المذكور اولا اى هذا القول يكون فى اداء مدح اعطاء الدراهم اولا فاذا قال القائل هذا القول فى مقابلة اعطاء الدراهم فيتحقق المحمود عليه على الذهب الاول بحيث انه قوله زيد علامة يكون محمودا به واعطى الدراهم محمودا عليه وباعثه واما اذا قال القائل هذا القول بدون اعطاء الدراهم ويكون زيد

عالما في نفس الامر فيحقق الممجد عليه على المذهب الثاني بحيث ان قوله زيد علامة يكون محمودا به
 وعلمه في نفس الامر محكي عنه لهذا الكلام ولا باعث بهنا داما في الكلام فيذكر... الممجد به بالباء
 والممجد عليه بعلى ثم اعلم ان في كون الفعل الجميل للممجد اختياريا او غير اختياريا هذا سبب ثلاثة
 الاول كونه اختياريا في المردون المدح بل هو عام من الاختيارى وغيره فيقال مدحت اللؤلؤ على
 صفاتها ولا يقال حمدت اللؤلؤ على صفاتها وهذا مذهب العلامة التفتازاني والثاني في كليهما
 الاختيار شرط ومثال مدحت اللؤلؤ على صفاتها مصنوعى لا مسموعى وهذا مذهب صاحب الكشاف
 والثالث في كليهما عدم شرط الاختيار وهذا مذهب البعض قوله سواء تعلق آه اى الشئ الفرض منه
 بيان متعلق الحمد بغير تعريف وتمييد للفرق بينه وبين الشكر وايضا فيه رد على ما في تفسير الكبير من ان
 الحمد مختص في مقابلة الانعام اية لكنه اعم من ان يكون واصلا الى الشكر اى لا بخلاف الشكر فانه
 شئ في مقابلة الانعام الواصل الى الشكر حاصل الرد المرد عام باعتبار المتعلق وليس مختصا
 بالانعام لان معنى الفضائل صفة ذاتية ولا تكون في مقابلة الحمد بل الحمد بهما بدون الانعام
 والاحسان مثلا يكون زيد عالما في نفس الامر وانت قلت زيد عالم بدون احسانه معك فيكون
 الحمد بلا مقابلة الانعام والفواضل صفة متعدية مثل الانعام والارزاق فيكون الحمد بهما في مقابلة
 بل الانعام مثلا اعطاك زيد دراهم وانت قلت زيد جواد فيكون حمدك في مقابلة الاحسان
 قوله بالفضائل آه جمع فضيلة وصى الفضيلة الذاتية غير متعدية اى ليس في مفهومها النسبة الى الغير
 مأخوذة كالعلم والقدرة قوله او الفواضل آه جمع فاضلة وصى الفضيلة المتعدية الى الغير بمعنى
 ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام ومعنى تعلق الفضائل عدم كونها سببا باعثا
 على الشكر ومعنى تعلق الفواضل كونها سببا باعثا على الشئ فكلمة او بمعنى الواو لان
 كلمة او لاحد الامرين وما يند اليه كلمة سواء يجب ان يكون متعددا لان التسوية انما يكون
 ان بين المتعدد لا بين واحد فالسواء اسم بمعنى الاستواء مرفوع على الخبرية والفعل بعده اعنى
 تعلق بان المقدر في تأويل المصدر مبتدأ مؤخر او كلمة سواء خبر مبتدأ محذوف اى الامر ان سواء
 والفعل المذكور بعده تفصيل الامر ان قوله والشكر فعل آه ولا كان الشكر قريبا للحمد وكانا
 سبين ومتشاكبين في مادة فعند ذكر احدهما يخطر الاخر في البال عرف الشكر اية وان لم يكن
 مذكورا في المتن وكذا الموجود ههنا حمدان احدهما باراء الذات المستفاد من تعلق الحمد باسم الله
 تعد بدون ملاحظة الصفة والاخر باراء الوصف المستفاد من تعلقه بالانعام والحمد الثاني مستند

مع الشكر والمادة مادة الاجتماع فكان الشكر مذكورا أيضا في ضمن الحمد فلذا عرفه الشئ هذا كما يعلم
 من قول الشئ فيما بعده ومن ههنا تحقق تصادقهما آه ثم المراد من الفعل الامر وهو اعم من ان يكون
 الفعل باللسان او القلب او الجوارح ولا ما يكون مختصا في مقابلة القول او الاعتقاد فصيح التعظيم
 بقوله سواء كان ذكرا باللسان آه ولا يرد ان الفعل في كلامه غير شامل للشكر الثاني والجناني
 لان الذي باللسان قول الذي بالجنان كيفية نفسانية فلا يصح تعظيم الفعل الواقع في التعريف
 فالتقيل لا يصح تعظيم الفعل الواقع في التعريف الى الثلاثة لان الاعتقاد لا انباء فيه لا بالنسبة
 الى نفس الشكر لان فيه تحصيل الحاصل ولا بالنسبة الى الغير لانه لا اطلاع له على اعتقاد الشكر قلنا
 المراد من الانباء الاشعار في حد ذاته بحيث كل من اطلع عليه علم تعظيمه سواء كان عالما عليه
 بالفعل او لا وهذا المعنى يتحقق في الشكر الجناني او لقول ان المراد من الانباء الدلالة ولا شك ان الاعتقاد
 المعتقد يدل على تعظيم منعمه وان لم يعلمه احد فان الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فان
 قيل الانباء عن الشئ لا يستلزم تحققة فضلا ان يكون مقصودا مع ان قصد التعظيم معتبر في
 الشكر فلا بد ان يبدل قوله لينبئ بقوله يقصد ليصح تعريفه قلنا لا خود في تعريفه لفظ الفعل ولا يتبا
 در منه الا الاختيارى وهو لا يكون الا مقصودا فلا حاجة الى ذكر القصد مكان الانباء قوله ينبئ
 آه صفة الفعل قوله بسبب الانعام آه متعلق بالتعظيم قوله سواء كان ذكرا باللسان آه بيان متعلق
 الشكر وفرقه عن الحمد باعتبار المتعلق واشارة الى الانواع الثلاثة للشكر ^{اي الفعل} والحمد دفع ما يرد من انه ما لو
 جه في اختيار لفظ الفعل على لفظ القول والذكر حاصل الدفع ان لفظ القول والذكر خاصان
 باللسان والمراد ههنا عام من اللسان والجناني والجوارح ومجته بالجنان آه في زيادة لفظ المجته
 بعد الاعتقاد اشارة الى ان مجرد اعتقاد التعظيم بصفات الكمال ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة و
 الميل القلبي الى تعظيمه والا لكان كثير من الكفار الذين اعتقدوا وتعظيم الشئ ورسوله من الشا
 كرين المسلمين كما يرشد عليه قوله نعم الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون ابنائهم مع كونهم
 غير الشاكرين واما من لم يذكر هذا العطف فاراد بالاعتقاد الاذعان والتصديق وهو يستلزم المحبة
 والارضاء قوله وخدمة بالاركان اي الجوارح ففي هذه الزيادة ايضا تنبيه الى ان العمل انما بعد
 شكرا اذا كان على وجه الخدمة فقط واما اذا كان بطريق الاعانة او الترحم او الاجرة فلا يكون شكرا
 يرد عليه ان العطف بكلمة او يدل على ان كل واحد من الثلاثة شكرا وان لم يضم معه الاخران لانها
 لتعين احد الامور فيلزم ان يكون مجرد ذكر اللسان والعمل الاركانى بدون الاعتقاد شكرا وهو باطل

والا يلزم ان يكون المناق المراتب شاكرا وكذا يلزم ان يكون مجرد الاعتقاد شكرا بدونها
وهو كما ترى والا يلزم ان المؤمن التارك للاقرار والاعمال المعتقد لتعظيم الله ورسوله شاكرا
وهو باطل اجيب عنه ان الشكر كل واحد واحد من الثلاثة لكن بشرط ان لا يخالفه الاخر كما ان الحمد هو الذكر للسان
في لكن بشرط عدم المخالفة الاعتقاد والعمل فيكون الشكر كل واحد واحد من الثلاثة والاخران شرط خارج
له فيكون كلمة او ههنا لتوزيع الفعل المبني بان يكون ظهور الفعل وصدوره اولاً عن اللسان او الجنا
ن او الاركان ولا يدل على ان مجرد الذكر للسان والعمل والاعتقاد الجنا في شكر كما فهم المعترض
ثم انه قدم الشكر للسان لكونه اظهر في الانباء به ثم الاعتقاد لانه اشرف بالنسبة الى الاركان قوله
فورد الحمد آه تفريع على القريتين بعد بيان مورد هما ومتعلقها وكذا التوطية الى بيان النسبة بينهما
قوله يعلم النعمة وغيرها آه فسر البعض اعني السيد السند قدس سره النعمة ههنا بالانعام بناء على
ان النعمة ذات الشئ والانعام اعطاء الشئ في مقابلة الشئ والمراد الثاني دون الاول اقول
لا حاجة ذلك التفسير لان صاحب الكشاف قال في سورة المزمل النعمة بالكسرة الانعام وبالضم
المرة والمراد ههنا الثاني قوله وغيره آه من الاعتقاد و الاركان قوله فالحمد اعم آه تصریح بعد
التمهيد على ان النسبة بينهما عموم وخصوص من وجه قوله ومن ههنا آه اي من اجل عموم المتعلق
وخصوص المورد وبالعكس تحقق آه الفرض بيان مواد العموم والخصوص من وجه في ضمن الامثلة
بحيث تتحقق المواد الثلاثة من مادة الاجتماع ومادة الافتراق من الجانبين قوله على الوصف بالعلم و
الشجاعة آه الباء ليست صلة الوصف للسببية لانها اذا جعلت للصلة لا يعلم كون هذه مادة الافتراق
للحمد لانه يحتمل ان يكون الوصف بالعلم والشجاعة بمقابلة الانعام فيكون شكراً ايضاً واذا جعلت للسببية
يكون الوصف بمقابلة العلم والشجاعة وهما ليسا من الاحاد والانعام لكونها من النعم اللازمة
قوله والله اسم للذات آه لما كان في جملة الحمد لله جزاء الحمد واسم الله تعالى فلما بين الجزاء الاول
شرع الآن الجزء الثاني بطريق اللف والنشر مرتباً ثم المراد من الاسم ههنا ما يقابل الصفة او اللقب
دون الكنية اى علم وفيه رد لقول من قال انه صفة في الاصل من آله ياله ويفتح العين فيها بمعنى
عبدة فإله على وزن فعال بمعنى مفعول ثم صار علماً بالغلبة بان استعمال بادخال لام العهد عليه
في ذاته ثم حتى صار مختصاً به فلفظ الله قبل ادخال اللام وبعده مختص بذاته ثم لا يطلق على غيره
اصلاً الا انه قبل الادخال من الاعلام الغالبة وبعده من الاعلام الخاصة ثم اعلم ان في لفظ
الله تحقيقات خمسة الاول ان فيه تذهيب فذهب البعض انه اسم صفتي بمعنى معبود من آله ياله

بالحمد

بالحمد

اله بمعنى عبده عبادة فالمصدر بمعنى المفعول ثم دخل عليه الالف اللام فصار الله ثم غلبت
 الاسمية على الوصفية باختصاصه في بعض الافراد وهو ذات الواجب الوجود والدليل الآخر على
 صفية ان حرف الجار يتعلق به كافي قوله لله هو الله في السموات والارض ومنه سبب البعض انه
 اسم جامد ليس بمشتق والا لا يكون الا اله مفيد للتوحيد لكن التالي باطل فالمقدم مثله اما وجه الملا
 زمة فلانه اذا كان اسما صفتيا فيكون كليا فلزم استثناء الكلي وهو لا يمتنع صدقه على كثيرين با
 اعتبار نفس مفهومه فلا يكون مفيد للتوحيد واما بطلان التالي فلانه كلمة التوحيد بالالتفاق فيلزم
 خرق الاجماع واما الجواب عن دليل البعض من ان يتعلق الظرف به باعتبار صفة لازمة له اعني
 معبود وهو مشتق وكذا يجاب عن البعض الثاني بان كونه مفيد للتوحيد بحسب الاصطلاح واما
 بحسب اللفظ فليس مفيد للتوحيد وكلا منافيه وعند البعض مشتق من اله ياله مهور الفاء من علم
 بمعنى سكون الخلق اليه اى رجوع المخلوق اليه في حوائجهم وعند البعض مشتق من لوه من باب
 علم مثال واوى بمعنى تحراى تحمق قلوبهم عن ادراك الله لله وعند البعض مشتق من تاله يتاله
 من حد منع بمعنى تفرع وعند البعض مشتق من لاه يلوه من حد نصراجوف واوى بمعنى الاحتجاب
 عن ادراك الابصار والتحقيق الثاني انه علم شخص او علم جنس والتحقيق الثالث انه لفظ عربى او
 عبرانى ام يونانى او سريانى والتحقيق الرابع انه جزئى او كلى والتحقيق الخامس انه منقول او مرتجل
 فالله لله علم شخص عند الايئة الاربعة وعند البعض علم جنس وكذا اللفظ الله عربى عند الايئة الاربعة
 وقال البعض يويانى والاخر عبرانى والاخر سريانى والمعنى عند الكل واحد وهو المعبود وكذا اللفظ الله
 جزئى عند الايئة الاربعة وقال البعض كلى منحصر فى فرد واحد كالتشخيص وكذا اللفظ الله منقول عن معنى
 الاصل عند الجمهور وعند البعض مرتجل ثم الذات يطلق على حقيقة الشئ وعلى الهوية الخارجية
 للشئ وعلى ما يقابل الوصف فى ايراد الذات معرفا باللام اشارة الى انه اسم للذات المعينة ^{الحاجبة}
 بالشخص فيكون لفظ الله علم شخص قوله الواجب الوجود آه المراد من الوجوب المطلق الوجوب الذاتى
 لانه الفرد الكاكتصرف اليه الذهن وانما خص الوجوب من باقى الصفات الكمالية باختصاصه به
 ثم لفظا ومعنى لانه لا يستعمل فى غيره لله ولا يجد فى غيره لله ولا اشتغال على سائر صفاته لله لانه مبدء
 لكل كمال ومبدء عن كل نقصان فعلى هذا يكون قوله المستحق لجميع آه صفة كاشفة له وذكر
 للتبيين على ان اللام الجارة فى الله متعلق بالاستحقاق قوله الما جمع محمودة بكسر الميم مصدر بمعنى
 الحمد ثم الغرض من قول الله اسم للذات آه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه للمدح انه قال

الحمد لله ولم يقل الحمد للخالق والرازق والعالم وغيره من الصفات مع ان هذه اولى من ذلك لكونها
 جديدة وكل جديد لذيد فاجاب عنه اولاً بقوله والله اسم للذات آه وثانياً بقوله بل انما تعرض للا
 نعام آه فيكون كلمة بل للترقي في الجواب حاصل الجواب الاول انه لو قال الحمد للخالق او غيره لتوهم
 اختصاص الحمد بوصف دون وصف بناء على ان الحكم اذا تعلق بالمشتق يفيد علوية المبدأ لذلك
 الحكم بخلاف لفظ الله لانه اسم لذات الله تعالى ليس بمشتق فالتقيل ان هذه القاعدة مستمرة وكلية
 عندهم مع ان لفظ التوهم الذي ذكره الشهيد يدل على المرجوحية الظنية فلا بد من ايراد لفظ يدل على
 القطع مثل لفظ يتحقق وغيره قلت ان هذه القاعدة تفيد علوية المبدأ لذلك الحكم لكنه لا تفيد انه لا
 علة سواه حتى تفيد الاختصاص فاذا قلنا لفظ يدل على القطع فينحصر العلية فيها وهو خلاف الوا
 قع وحاصل الجواب الثاني ان قوله الحمد لله يدل على استحقاق الذاتي وقوله فيما بعد على ما النعم
 وعلم من البيان آه يدل على استحقاق الوصف فيكون تنبيها على تحقق الاستحقاقين فيه نعم بخلاف
 ف ما لو قال الحمد للخالق او غيره لانه لا تنبيه فيه للاستحقاق الذاتي بل على استحقاق الوصف فقط فانا
 قلت لا تنبيه في قوله الحمد لله الى الاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد فيما بينهم ان تعليق امر باسم غير
 صفة يدل على منشيئة مدلوله لذلك الامر حتى يقال ان تعليق الحمد بالاسم المذكور يدل على منشيئة
 مدلول ذلك الاسم وهو الذات الحمد فيدل على الاستحقاق الذاتي قلت بان اللام الجارة في الله
 يفيد الاستحقاق فاذا قيل الحمد لله يفيد استحقاق الذات له فثبت في الكلام اشعار على استحقاق الذاتي
 او نقول ان كلمة بل انما تعرض آه اضرب عن قوله ولذا لم يقل آه او اضرب عن المقدركان سائلاً
 ان هذه الايهام لا يفران الاختصاص ثابت في نفسه والا لما قال المصنف على ما النعم آه فيما تقدم اليها
 لا يصلح وجهاً لترجيح تعليق الحمد بالاسم دون الصفة فاجاب عنه بقوله بل انما تعرض يعني فاضرب
 عنه وقال انما تعرض آه حاصله ان التنبيه على الاستحقاق الوصفى بعد الدلالة على الاستحقاق الذاتي لا
 يضري الدلالة على الاستحقاق الذاتي ولا يغير ما بعد اتمامها قوله على تحقق الاستحقاقين آه اي الذاتي
 والوصفي قوله قدم الحمد آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المناسب تقديم لفظ الله على الحمد لوجوبين
 الاول ان لفظ الله اهم لكونه اسماً ذاتياً والحمد وصف والثاني ان في تقديم لفظ الله دلالة على اختصاص
 الحمد به لانه على هذا يكون الحمد مقدماً يعني لله الحمد وهو ينفرد بالاختصاص وهو المقصود في هذا المقام فا
 جاب الله عن الوجه الاول بقوله لاقتضاء المقام آه حاصله ان المقام وهو مدحه نعم بوصف من الاول
 صاف فيناسب ثبوته له نعم اولاً وهو لا يكون الا بتقديم الحمد لانه ايف من جملة الوصف وعن الوجه

هذا في قوله بل انما تعرض آه

الاول

الثاني بقوله على ان صاحب الكشاف آه حاصله ان في تقديم الحمد ايضا اختصاص الحمد له نعم بناء على
 كون اللام في لشد للاختصاص فلا حاجة الى تقديم الخبر للاختصاص قوله وانه به حقيق آه الضمير الاول
 للحمد والثاني للفظ الشد اي الحمد حقيق بالشد او الضمير الاول لشد والثاني للحمد اي الشد حقيق بالحمد وفي زيادة
 هذا العطف اشارة الى ان الباء في قوله اختصاص به آه ليست داخلية على المقصور كما هو الشائع في عرف
 النحاص بل على المقصور عليه كما هو المتبادر عند العرف العام اعلم ان صاحب الكشاف ذهب الى ان
 الالف واللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستفراق ففهم منه اكثر شراح الكشاف ان لفيها الاستفراق
 بناء على ما ذهب اليه المعتزلة من ان الافعال الاختيارية للعباد ليست بمخلوقة لشد نعم بل العبد خالق
 لافعال الاختيارية فالحمد عليها لالشد نعم كما هو مذهبهم فلا يكون جميع المأد ثابتة لشد نعم كما هو مقتضى
 الاستفراق وهو خلاف الواقع لان جميع المأد ثابتة له نعم فرد الشد هذا التوهم بقوله وبهذه اي بما صرح
 صاحب الكشاف بان الحمد مختص لشد نعم يظهر ان ما ذهب اليه آه حاصله انه قال باختصاص الحمد له
 نعم في قوله الحمد لشد كما هو موجود في لشد الحمد ثم ذهب الى ان الالف واللام في الحمد لتعريف الجنس
 فقد قال باختصاص جميع المأد لشد نعم وهو ظاهر اذ لو ثبت على ذلك التقدير فردد من افراد الحمد
 لغيره نعم كان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به نعم والمقدر خلافه بل الجنس مستلزم
 للاستفراق فلا فرق بين الاختصاص بين اي اختصاص الجنس واختصاص الاستفراق في انها
 يتايفان قاعدة الاعتزال قوله من ان اللام آه بيان ما في قوله ما ذهب اليه قوله ليس كما توهمه آه
 خبر ان قوله كما توهم آه الجار والمجرور متعلق بمبني المتأخر الذي هو ليس وقد مت للاهتمام لان المقصود
 رد على ما توهم كثير الناس او الكاف في كما بمعنى المثل منصوب على انه خبر ليس وقوله مبني خبر لبعده
 خبر الجار والمجرور في موضع المصدر صفة مبني اي ليس مبني ببناء كما توهمه كثير من الناس او في
 موضع الحال من ضمير مبني اي حال كونه مماثلا لما توهمه كثير من الناس فيكون الكاف ايضا بمعنى المثل
 قوله بل على ان الحمد آه اضراب من قوله ليس مبني على ان افعال آه فيكون المعنى ليس مبني على الذي
 كور بل هو مبني على ان الحمد الاله فظهر ان قوله بل على آه عطف على قوله على ان افعال العباد آه لا
 ان العطف بكلمة بل يكون بين الكلامين المتغاثرين نفيًا واشباتا الغرض من هذا القول توجيه
 لكلام صاحب الكشاف يعني لما لم يكن مراد صاحب الكشاف من نفي الاستفراق ما توهم كثير من
 الناس من مذهب الاعتزال كان مراده من هذا القول ان الحمد مصدر قائم مقام الفعل والفعل
 لا يدل الاعلى الحقيقة دون الاستفراق فكذلك ما قام مقامه وهو المصدر فلا يدل الحمد الاعلى الحقيقة

دون الاستغراق لئلا يلزم زيادة القائم على ما قام عنه فعلى هذا التوجيه لا يثبت مذهب الاعتزال
ولا يلزم عدم نبوت جميع الحامل له تعدل ان مراده ان الاستغراق في نفسه صحيح لكن عدم الصحة و
الكاره عنه لاجل النكته وهي ان المصدر قائم مقام الفعل آه قوله من المصادرة السادة آه يعنى
ان قوله الحمد لله في الاصل جملة فعلية اى حدث الله حمد فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصدر
مقامه يرد عليه ان المصدر القائم مقام الفعل يكون منصوبا والحمد بهما مرفوع فكيف يصح القو
ل بكونه من المصادر القائمة مقام الفعل فاجاب بقوله واصله النصب آه ثم يرد عليه لا كان اصله
النصب فلم لم يبق عليه ولم عدل الى الرفع فاجاب عنه بقوله والعدول الى الرفع آه حاصله ان
الاصل ابقاء الشئ على اصله اذ لم يكن مقتضى للعدول عنه وبهنا وجد مقتضى للعدول وهو
كونه الجملة الاسمية المعدولة دالة على الدوام والثبات بخلاف الجملة الفعلية والاسمية الغير المعدولة
لانها لا تدل ان على الدوام والاستمرار دائما بل قد تدل وقد لا تدل وبهذا المقام مقام اظهار التقسيم
فيناسب له الدوام والاستمرار قوله وفيه نظر آه الغرض منه اعتراض على ما قال الشافى لتوجيه كلام
صاحب الكشاف بقوله بل على ان آه حاصله ان القائم مقام الفعل انما يكفى المصدر المنكر
مثل سلام عليك لانه قائم مقام الفعل وهو سلمت مع انه منكر فكذا بهنا القائم مقام الفعل
هو حمد منك فيجوز تعريف الحمد بعد الاقامة لا فائدة معنى زائد وهو الاستغراق ولا يلزم زيادة الناس على
المنوب عنه لان النائب هو المصدر المنكر وهو لا يدل الا على الحقيقة كالفعل واما دلالة على الاستغراق
فباعتبار دخول اللام الاستغراق بعد النيابة فيكون معنى قوله انما هو المصدر النكرة آه ان النيابة
يكفى المصدر النكرة وليس معناه ان المصدر المعروف لا يصح نيابته لانه قد ينوب المعروف عن الفعل
كما في قراءة قوله لله الحمد بالنسب والجواب من ذلك النظر انما لا نسلم ان النائب مناب الفعل
بهنا هو المنكر بل معروف لانه يحتمل ان يكون اصله حدث الحمد فيكون القائم مقام الفعل المصدر
المعرف وهو لا يدل الا على الحقيقة دون الاستغراق لئلا يلزم زيادة النائب على المنوب قوله فالاولى
ان كونه آه يعنى اذا علمت فادمايحتمل كلام صاحب الكشاف من الاحتمالين السابقين الاول توهم
اشبات مذهب الاعتزال والثاني النيابة الاول بقوله ليس بنبيا آه والثاني بقوله وفيه نظر آه فالاولى
ان يوجه ما قال صاحب الكشاف باحد التوجيهين الاول ما ذكره بقوله ان كونه للجنس مبنى آه والثاني
بقوله او على ان اللام لا تقيده آه قوله الشائع آه صفة المتبادر وانما قال فالاولى ولم يقل فالصواب لان
الجواب عن النظر الوارد على التوجيه الثاني ممكن كما عرفت فكان للتوجيه الثاني محل صحيح حاصل

التوجيه الاول ان كون اللام للجنس مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر لانها موضوعة للحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فيتبادر للجنس من لفظ المصدر ولا سيما عند خفاء قرائن الاستفراق كما فيما نحن فيه لان ما في الجنس من المبالغة لا يحصل من الاستفراق مع ان المقام مقام مبالغة المدح بحيث ان الجنس يدل على كل واحد واحد من المصادمات جميعها بخلاف الاستفراق لانه لا يدل الا على احدهما وهو اختصاص كل واحد واحد منهما لا جميعهما فيكون قرائن الاستفراق خفية في المدح من الجنس فيكون اللام للجنس اولى منه واعترض عليه السيد السند قدس سره حاصلة ان لا نسلم ان اللام للجنس المتبادر الشائع ههنا بل المتبادر الشائع في المقامات الخطابية هو الاستفراق سواء كان مصدر او غيره وايضا ان سلم خفاء قرائن الاستفراق ههنا بل المقام الخطابى يقتضى للمبالغة ادل دليل واعدل شاهد على الاستفراق فقرينة الاستفراق كناية على علم اجيب عن الاول ان مرادنا ان اللام للجنس من الحقيقة المستعملة والاستفراق من المجاز المتعارف والاول اولى من الثانى لانه من نفس اللفظ يستفاد بخلاف المجاز لانه محتاج الى القرينة خصوصا في المصادر . . لان استعمالها في المعاني الحقيقة اكثر بخلاف اسماء الاجناس واجيب عن الثانى ان اختصاص الجنس به تفيد الاستفراق بناء على انه لو ثبت فرد من الحمد على ذلك التقدير اى تقدير اختصاص الجنس لغيره ثم لكان الجنس ثابتا في ضمنه ايضا فلا يكون الجنس مختصا به ثم والمقدر خلافه فلا يكون قرينة الاستفراق شاهد عدل على المبالغة بل كلا المبالغتين متساويين مع كون الجنس معنى حقيقيا دون الاستفراق وحاصل التوجيه الثانى المشار اليه بقوله او على ان اللام آه ان اللام لا تدل الا على التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فان كان مسماه الهامية من حيث هى كما في المطلق اى الجنس كالمصدر افاد التعيين فى الهامية المطلقة وان كان مسماه الهامية من حيث الوحدة اى الفرد المنتشر كما في اسم الجنس افاد لتعيين الوحدة وهذا ليس الا معنى اللام للجنس او العهد الخارجى واذا كان مدلول اللام التعريف ومدلول الاسم المسمى والمنفاد باللام اما لتعيين الهامية كما في لام الجنس او لتعيين الواحد من حيث واحد كما في لام العهد الخارجى فاذا لا يكون ثم اى فى الحمد ثم استفراق نظرا الى نفس اللفظ لان الحمل على الاستفراق مجاز محتاج الى القرينة وليس ههنا قرينة الاستفراق فيلزم ترك الحقيقة من غير قرينة صارفة منها واعترض عليه السيد السند ايضا بان قوله او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف آه لا يصح لان الاستفراق وان لم يكن مفهوما من اللام والاسم لكنه مفهوم من المقام لانه مقام المبالغة فى المدح وهو يناسب بالاستفراق وهذا كاف للاستفراق والجواب عنه ما عرفت آتيا ان الجنس من الحقيقة المستعملة والاستفراق

من المجاز والاول اولى من الثاني فماد الله ما هذا الا ذلك مع ان الجنس مستلزم للاستغراق كما عرفت
 في الجواب الثاني فلا يكون الاستغراق مفهوما من المقام بدون الجنس مع انه يتبادر من نفس اللفظ
 فانقل اذا جعل اللام للاستغراق يكون اختصاص الحمد مصححا واذا جعل للجنس صار مفهوما فيكون الاول
 اولى فكان المقام قرينة الاستغراق قلنا ان في صورت الجنس صار الاستغراق مفهوما بطريق الكنا
 ية فيكون اولى لان الكناية ابلغ من الصريح فان قيل ان وجود الجنس كما يكون بوجود الافراد كذلك
 يكون بوجود فرد ما فلا يفيد الجنس مفاد الاستغراق قلنا ان وجود الجنس بوجود جميع الافراد من اجل المقام
 بخلاف وجوده في وجود فرد ما لانه غير متبادر قال المص على ما النعم آه كلمة على تعليلية لان الشاهد الحمد كافي
 قوله تعد وتكبر والله على ما عهدتكم اذا كانت جملة الحمد للشائبة وكلمة ما مصدرية والمجموع
 متعلق بما استناد من الكلام وهو انشأت مثلا فالقدير انشأت الحمد لا اجل الغامه فيكون
 الحمد في مادة الشكر ويحتمل ان تكون كلمة على للاستعلاء ويكون الطرف باعتبار المتعلق المحذوف
 خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين الذاتي والوصفي فيكون التقدير هكذا الحمد لله ثابت على الغامه
 فعلى هذا ايضا تكون كلمة ما مصدرية قوله وما في على ما النعم مصدرية لا موصولة آه الفرض منه
 دفع توهم وهو ان المتبادر من كلمة ما استعمالا موصولية فيكون ههنا ايضا كك مع انه لا يصح سبب
 حاصل الدفع ان كلمة ما ههنا مصدرية لا موصولية اما كونه مصدرية لصحته لفظا ومعنى واما عدم
 كونه موصولة لفساد اللفظ والمعنى كما قال الله اما الفاد لفظا فلا احتياج الموصولة الى تقدير العائد
 في الصلة لان العائد لا بد منه في الصلة لان الموصول لا يتم جزءا الا بصلته وعائد فيكون التقدير
 النعم به مع ان هذا التقدير باطل لان قول المص في ما بعد وعلم من البيان آه عطف عليه فيكون التقدير
 ير هناك وعلم به مع ان مفعول الثاني لعلم وهو قوله ما لم نعلم آه فذكر الاول محذوف وهو ضمير
 المتكلم مع الغير اى علمنا ما لم نعلم من البيان آه فيكون تقدير العائد في المعطوف لغوا فكان في
 المعطوف عليه ايضا حشوا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واما حذف المفعول الاول لعلم فهو
 جائز عند وجود القرينة عليه مقالية او حالية وههنا حالية لان مقام المدح لله تعد وهو يكون بتعليمه
 تعد لنا يكون الحمد في مادة الشكر قوله اى النعم به آه هذا عند من يجوز حذف العائد الجهر ومع الجار و
 اما عند من لا يجوز كما صرح به الامام المرزوقي فلا يصح قوله مع تعذره في المعطوف عليه آه اى في الذي
 عطف عليه قوله وعلم الفرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم وهو ان حذف عائد المفعول متبادر و
 شائع فكيف يكون فاسدا باعتبار اللفظ حاصل الدفع ان حذف عائد المفعول شائع في نفسه

لكن الفساد بالمعطوف لانه لا يفتح تقدير العائد فيه كما عرفت قوله اعني علم آه الفرض منه تعيين
 المعطوف عليه اى المعطوف ورفع التوهم وهو ان المعطوف عليه لا يكون الامتداد في الكلام و
 بهذا ليس شئ مقدما يكون عطف النعم به متقدرا عليه حاصل الرفع ان المراد من المعطوف عليه
 الذي عطف عليه شئ اخر اى المعطوف قوله لكون ما لم نعلم مفعول آه علمة تعذر التقدير في المعطوف
 قوله ومن زعم آه الفرض منه رد على من صحح كلمة ما موصولة بحيث لا يرد ما يرد من الفساد اللفظي
 بان كلمة ما في قوله على ما النعم آه موصولة والعائد له محذوف اى النعم وكذا في المعطوف اى علم العائد
 محذوف اى علمه وان قلت تقدير العائد في المعطوف متعذر لكون ما لم نعلم مفعول الثاني قلت ان
 تقديره كك اى علمه وقوله ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف بدل الكل او خبر مبتدأ محذوف اى وهو ما لم
 نعلم او منصوب بتقدير اعني بيان للضمير المحذوف اى وعلمه اعني ما لم نعلم فمرد الشئ عليه بقوله فقد تعسف
 آه ووجه التعسف في الاول ان حذف المبدل منه لا يجوز في غير صورة الاستثناء وعند الجمهور وان جاز
 عند البعض لغوات ما هو المقصود منه وهو التوطئة والتمهيد للبذل وفي الثاني والثالث ان الرفع والنصب
 على الدح وان كانا لطيفين في نفسها لكنه لا لطف فيهما ههنا لعدم كونهما على الدح وايضا قد ذكرنا
 لصحة ما موصولة وجوه اخر كيكة الاول ان الفعل اعني علم بمنزل منزلة المصدر عطفا على الموصول
 في ما النعم به وذلك لان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة وقد يجرد في بعض مواضع لا حيد به
 لوليه مجازا والثاني ان يكون قوله ما لم نعلم تفسيراً للضمير المبهم المحذوف في علم والثالث ان يكون
 ما لم نعلم من قبيل وضع الظاهر موضع المضمرة العائد الى الموصول اما ركالة الاول فلكونه في غايبة الذكر
 والقله وايضا الاصل الحقيقة فما لم يتعد الحقيقة لا يضر الى الجواز واما ركالة الثالث فلكونه خلاف الظاهر
 برمع عدم اشتماله على نكتة يعتمد بها واما ركالة الثاني فلعدم جواز حذف الضمير المبهم لغوات ما هو المقصود
 من تفسير بعد الابهام وبالجملة ان جعل ما موصولة مسكون طريق غير مستقيم لان فيه ترك الابهام وهو
 جعل ما مصدريته واخذ الاعر وهو جعل ما موصولة قوله واما معنى فلان الحمد آه اى فساد كون ما موصولة
 لية معنى حاصله ان الحمد على تقدير يكون ما مصدريته يكون على الانعام الذي هو صفة المنعم وعلى
 تقدير يكون ما موصولة يكون على النعمة التي هي اثر الانعام فيكون الحمد على الاول اشهد تمكننا في القلب
 وقبوله عنده من الحمد على الثاني لان الحمد على الاول بلا واسطة لانه فعل المنعم وعلى الثاني بالواسطة
 باعتبار ان النعمة اثر الانعام وهو فعل المنعم فقوله الذي هو آه اشارة الى وجه الامكانية قوله : امكن من ممكن
 الشئ مكانه اى اخذ مكانه فيكون معنى امكن اشد اخذاً للمكان من غيره والمكان ههنا قوله : ولم تخرج

للمنعم الغرض منه دفع اعتراض وهو ان في الانعام لا بد من المنعم به فأتى وجها لم يتعرض له حاصل الدفع ان التعرض للمنعم به اما بذكره
 او بذكر الكل تفصيلا واجمالا وهذه اربع صور وعلى التقادير كلها فالعبرة بقاصرة عن الاحاطة به اما عدم تحقق الاحاطة
 في صورة ذكر التفصيل كلا او بعضا لعدم تشاھيه لقوله نعم وان تعدوا نعمته تهتدوا بحسابها ولا تحصىها او لتحقيق الاحاطة الناقصة كما في
 صورة ذكر الاجمال كلا او بعضا فعلى كل تقدير العبارة قاصرة عن التعبير والاحاطة وكذا توهم الاختصاص بشئ وهو المذكور
 دون شئ وهو المتروك متحقق على التقادير كلها وكذا ذكيب نفس السامع كل شي ممكن انما يتحقق اذا لم يذكر شي منها ثم المتروك في صورة
 ذكر الكل اجمالا هو التفصيل فيتم اختصاص الحمد بحال الاجمال دون التفصيل وكذا اذا ذكر البعض
 تفصيلا فالمتروك الاجمال والبعض الآخر اذا ذكر اجمالا فالمتروك التفصيل والبعض الآخر فعند ذكر احدهما
 يتوهم اختصاص الحمد بل لو امكن ذكر الكل تفصيلا لجا ذلك التوهم فعلى هذا يكون قوله لتصور
 العبارة وكذا قوله لتلا يتوهم آه وكذا قوله فليذهب آه كقوله احد علة مستقلة لعدم تعرض المنعم به كاي
 ل عليه اعادة اللام الجارة في كل منها ولا المجموع علة واحدة كما قال البعض قوله ثم انه صرح ببعض المنعم
 آه شروع في شرح قول المصنف وعلم الى قوله وفصل الخطاب آه قدم الشرح عليه لدفع اعتراض يرد عليه هو
 ان ما ذكره في بيان عدم تعرض المصنف للمنعم به من النكتة لو كان كما قال الشارح لما تعرض لبعض المنعم
 الذي هو نعمة البيان ونعمة القوانين الشرعية ونعمة بعثة الرسول المقنن لها ونعمة المعجزة المصطفوية
 لدعواه مع التالي باطل لانه ذكر هذه المنعمات فالمقدم مثله اى عدم التعرض للمنعم به لاجل ما ذكرها
 صل الدفع ان المقاديرى بامر عجيب حيث ترك مفعول الانعام اشارة الى تلك النكتة ثم صرح فيما
 بعد ببعض النعم التي هي من اصول ما يحتاج اليه الانسان في بقاء نوعه ايماء الى جلالتهما وشرافتهما
 من بين النعم فاجاب عن الاول تفصيلا بقوله وبيانه ان الانسان آه الى قوله ... فانعم الله عليهم
 ثم فرغ عليه بقوله فانعم الله عليهم آه وعن الثاني بقوله ثم ان هذا الاجتماع آه الى قوله وهي علم
 الشرائع آه وعن الثالث بقوله ولا بد لها من واضع آه الى قوله وهو الشارع آه وعن الرابع بقوله ثم
 الشارع لا بد وان يمتاز آه الى قوله فتقوله وعلم آه ثم اشار الشارح الى الاجوبة اجمالا بقوله فتقوله وعلم آه حيث
 اجاب اجمالا عن الاول بقوله من عطف الخاص على العام آه وعن الثاني بقوله فيما بعد عطف الشارع آه و
 عن الثالث بقوله فيما بعد اشارة الى القوانين آه وعن الرابع بقوله اشارة الى المعجزة آه فهناك ثم
 الجواب تفصيلا واجمالا قدم الجواب تفصيلا ثم اجمالا تسهيل الحفظ قوله بيانه آه اى بيان بعض المنعم باعتبار
 انه اصول ما يحتاج اليه قوله اى محتاج في تعينه آه الغرض منه بيان معنى كون الانسان مدني بالطبع
 لانه محل ودفع اعتراضين الاول ما معنى نسبه الى المدن بالطبع لان الياء في قوله مدني للنسبة والقاعدة

فيها ان يكون باقبلها منسوباً اليها وهو الانسان ههنا وذلك قد في فنسبة الانسان الى الله
 ان لا يخلوا ان يكون من قبيل نسبة الجزء الى الكل او يكون من قبيل نسبة الذاتيات الى الذات او
 يكون من قبيل الحال الى المحل او يكون من قبيل نسبة الصفة الى الموصوف او يكون من قبيل الظرف
 الى المظروف وكل واحد منها باطل اما الاول فظاهر لان الانسان ليس جزءاً من المدن واما الثاني فالف
 فظاهر لان الانسان ليس ذاتياً للمدن واما الثالث لان الانسان ليس حالاً في المدن بالطبع ويكون هو
 محلاً له واما الرابع لانه ليس صفة له واما الخامس لانه ليس ظرفاً للمدن حاصل الدفع ان نسبة الانسان
 ليس ما ذكرت بل نسبته اليه من قبيل نسبة المحتاج الى المحتاج اليه وهو صحيح لان الانسان محتاج في
 تعيشه الى تمدن اى اجتماع بنى نوعه ليتعاونا ويتشاركوا والاعتراض الثاني ان المتبادر من المدنى
 النسبة الى المدينة بحذف التاء فيكون معناه الانسان منسوب الى المدينة والمدينة اسم مصر من مصا
 ر العرب والنسبة اليه غير مراد ههنا حاصل الدفع ان المراد بالمدنى النسبة الى التمدن لا الى المدينة بحذف
 التاء والى دفع الاعتراض الاول اشار بقوله اى محتاج في تعيشه الى الثاني اشار بقوله الى التمدن
 وانما عبر عن المدن بالتمدن لان المدن قد يكون بمعنى الإقامة اى المقيم في السكن وهو ههنا غير مقصود فلذا
 عبر بالتمدن لانه عبارت عن اجتماع شخص مع بنى نوعه قوله وهو اجتماعه آه الغرض منه تعريف التمدن
 وايضا دفع الاعتراض وهو التمدن عبارت عن انتظام المصر مع ان الانسان غير منسوب الى التمدن
 بهذه المعنى حاصل الدفع ان التمدن ليس بهذه المعنى بل بمعنى اخر وهو اجتماع الانسان مع بنى
 نوعه قوله يتعاونا ونون آه بتقدير اللام علة للاجتماع اى ليتعاونا ونوا قوله ويتشاركون آه بتقدير اللام
 علة للتعاون اى ليتشاركوا حاصله ان الانسان وحده لا يفي امور الدنيا كلها فلا بد له ان يشارك
 مع بنى نوعه في تحصيل امور الدنيا وقوله يتعاونا ونون آه جملة مستألفة جواب مقدر وهو ان يقال ما يفعلون
 ن في هذا الاجتماع او عطف بيان لقوله ان الانسان مدنى بالطبع احوال من بنى نوعه قوله هذا مقود
 في آه اى التعاون والتشارك قوله على ان يعرف كل واحد بصيغة المعلوم كل واحد فاعلة قوله صاحبه
 مفعوله الاول وقوله ما في ضميره مفعوله الثاني والضمير ان راجعان الى كل واحد اى ان يعلم كل واحد آه
 قوله والاشارة لالتنى آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يكون الحاجة الى تعليم البيان بل تكون
 الاشارة كافية في تأدية المعنى المقصود فلا يكون تعليم البيان موقوفا عليه حاصل الدفع ان الاشارة
 لا تفيد المقصود في جميع الامور بل في المحسوسات فقط فالمعقولات الصرفة والمعدومات لا تحصل بالاشارة
 فائدة منها لان الاشارة لا يمكن اليها وانما قيد المعقولات بالصرفة لان المعقولات المخلوطة مع المحسوس

يمكن الإشارة اليها كالكليات في ضمن الجزئيات قوله وفي الكتاب مشتملة آه الفرض منه دفع اعراض
 وهو ان لا يكون الحاجة الى تعليم البيان ولا تكون الاشارة كافية بل يحصل المقصود بالكتابة بحيث
 ان وجد الحاجة الى شئ يكتب ما هو المرام في القراطس فتحصل الافادة بها حاصل الدفع نعم لكن في الكتا
 بة تكليف ومشتقة بحيث يحتاج فيها الى القلم والقراطس والكتاب وبعض من الناس لا يكون كما
 نبأ وبعضهم لا يكون معه القلم قوله فانهم التردد آه هذا التفرع مما سبق يعني اذا كان الانسان محتاجا
 في معيشته الى التمدن وهو لا يحصل الا بتعليم البيان فانهم التردد عليهم بتعليم البيان قوله وهو المنطق
 النفيح آه شروع في تعريف البيان اي المنطق الظاهر الذي لا يلتبس ببعضه بعضا كما في الحان الطيور قوله
 المغرب عما في ضميره آه اي المظهر عما في الضمير بدالات وضيعة اما من التردد او من عبادته على خلاف
 بينهم في ان الواضع للالفاظ هو التردد او العباد او كليهما كما تقر في موضعه قوله ثم هذا الاجتماع آه هذا
 شروع في بيان احتياج الانسان الى نعمة القوانين الشرعية حاصله ان اجتماع الانسان مع بني نوعه
 انما ينظم اذا كان بينهم معاملة وحسن سلوك وعدل التفاضل لان كل واحد من الانسان يشتهي ما هو
 محتاج اليه ويقهر على من يتقابله فيقع الظلم والجور على الغير ويحتل امر الاجتماع والمعاملة وذلك الانتظام
 م لا يحصل الا بقوانين شرعية وصلى علم الشارع قوله معاملة آه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ما يحتاج اليه من
 الاخر ويعطيه ما عنده فاضلا عن حاجة عوض ما اخذ منه قوله وعدل آه اي استواء في المعاملة قوله يتفق
 الجميع عليه آه صفة عدل اي يتفق الجميع على انه عدل وليس بظلم قوله والعدل لا يتناول آه جملة مستألفة
 جواب سوال مقدر وهو ان العدل كاف في الاجتماع والانتظام فلا حاجة الى قوانين الشرعية فلا حاجة
 الى بيان نعمة القوانين الشرعية حاصل الجواب ان العدل لا يكفي عن القوانين الشرعية لانه لا يتناول الجزئيات
 لكونها غير محصورة وغير متناهية مع ان الانتظام لا بد فيها فلا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشارع قوله ولا
 بد لها آه اي للقوانين الكلية هذا بيان احتياج الانسان الى نعمة بعثة الرسول يعني لا بد لتلك القوا
 نين الكلية من وارضع يقرر بها ويثبتها على حال يناسب تقرر بها حال كون تلك القوانين محفوظة عن
 الخطاء وما هذا الا اشارة قوله ثم الشارع آه شروع في بيان احتياج الانسان الى نعمة النبوة حاصله
 ان الشارع لا بد له ان يمتاز عن جميع الاغيار في استحقاق الطاعة وذلك الامتياز كما يحصل
 بعلامات تدل على ان جميع ما جاء به حاصل من عند ربه وما هذه العلامات الا المعجزات قوله لا بد
 وان يمتاز آه لا لفظي الجنس اسمه بد وكلمة او بمعنى من خبر لا باعتبار المتعلق اي لا بد موجود من ان يمتاز
 او الواو زائدة بين اسم لا وجره قوله واعلى معجزة آه وصلى خارج للعادة قصد به اظهار صدق من ادعى

انه رسول الله صلى من حيث اعجازها الخضم عند المعارضة معجزة ومن حيث ظهورها وكونها علامة
آية بيان تخصيص معجزة القرآن من بين سائر المعجزات اما كونه لنفس معجزة فلا يجوز عن الايمان
بمشكلة كما هو مذکور في موضعه واما كونه اعلى فلان كل آية منه معجزة لقوله تع فليأتوا بحديث مثله ان
لوا صادقين ففيه ألوف من الآيات فصارت اعلى المعجزات ولانه مفتاح يفتح باب الشريعة المشتملة
على فوز الدارين ولكونه الفارق بين الحق والباطل في كل زمان وعلى كل لسان وفي مكان كما اشار
اليه بقوله الفارق بين الحق آه قوله فقوله وعلم آه هذا التفرع على ما سبق من بيان اقسام الاربعة
للنعم فلذا اورد بذكر الفاء فكان هذا اجمالاً لا قبله وانما فعل ذلك تسهلاً للمتن وتيسيراً للاخذ لان الاجمال
بعد التفصيل يكون اسهل للاخذ فيكون من هذا القول الى قول المعنى وعلى آله الاطهار آه اجمال ما سبق
وحاصله فهذا القول اى فقوله مبتدأ وعلم بيانه وقوله من عطف الخاص خبره وكذا قوله فيما بعد من البيان
آه عطف على قوله وعلم فيكون التقدير فقوله من البيان بيان آه فيكون لفظ بيان خبر وقوله فقوله مبتدأ
وقوله من البيان بيان القول وكذا قوله والصلوة عطف على قوله وعلم فيكون التقدير فقوله والصلوة آه
فيكون هذا بيان القول واما قول الله دعاء للشارع آه خبره فيكون المعنى فقوله والصلوة آه دعاء
للشارع آه وكذا قوله فيما بعد وافضل من اوتي آه وفصل الخطاب آه عطف على قوله وعلم بيان
لقول الله فقوله وهو مبتدأ وقواله اشارة اشارة في الموضوعين خبره فيكون التقدير فقوله والفضل
من آه اشارة وكذا فقوله فصل الخطاب اشارة هذا التركيب باعتبار مزج اشارة المتن با
لشرح واما تركيب عبارة المتن بدون مزج الشرح فظاهر قوله فقوله وعلم من عطف الخاص آه الغرض
منه خلاصة ما سبق دفع اعتراض يرد على وهو ان ذكر نعمة التعليم بعد ذكر الانعام مستدرك لانه داخل
فيه حاصل الدفع نعم انه داخل فيه لكن ذكره رعاية لبراءة الاستعمال وتنبيهاً على شرافة نعمة البيان
فيكون هذا خلاصة ما سبق لان ذكر الخاص بعد العام يكون خلاصة العام ثم البراءة هنا اما باعتبار
ان الفنون المشروعة تتعلق بالبيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير واما باعتبار انها تشارك
البيان المذكور ههنا في الاسم بان يقال لهما علم البيان وان اختلف البيان في المعنى وهذا القدر
يكفي للبراءة ولا حاجة الى اتحاد المعنى رعاية وتنبيهاً آه كلاهما مفعول له لقوله من عطف الخاص آه الاول
لاجل قصد تكميله والثاني بسبب وجوده يعنى ان مفعول له ما هو سبب باعث على الفعل في الذهن وهو
على قسمين قد يكون علته باعث في الخارج اي قد لا يكون علته باعث فيه بل يكون معلولاً فيه فرعاً
براءة الاستعمال من قبيل الثاني لانها تحصل من عطف الخاص على العام كما في ضربت تأديباً

لان التأديب يحصل بالضرب واما التنبيه على جلاله نعمته البيان فمن قيل الاول لان بالتنبيه المذكور
 جنى بعطف الخاص على العام كما وقعت عن الحرب جنى لان بسبب الجبان حصل القعود عن الحرب
 قوله كاشير اليه آه اى الى جلالته نعمته البيان وانما ذكر الضمير لان لفظ جلاله مصدر يستوي فيه المذكور
 المؤنث او مؤنل بمعنى الشرف وهو ذكر الغرض من هذا القول اثبات جلاله نعمته البيان فحصل اثبات
 تنفي هذه الآية تخصيص نعمته البيان بالذكر من بين النعم الواصلة للانسان بعد خلقه وايضا ذكره في
 اول السورة المشتملة على تعدد النعم وكذا اقتوانه بتعليم القرآن وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان
 فتكويها كقوله ومن البيان بيان لقوله آه عطف على قوله وعلم فيكون التقدير فقوله ومن البيان
 بيان فيكون قوله بيان خبر وقوله فقوله مبتدأ وقوله من البيان بيان القول المذكور الغرض من هذه العبا
 رة دفع اعتراض وهو ان يريد كلمة من ههنا لا يصح لانه يجئ للبيان او للتبعض او للتقليل وكل واحد منها
 لا يصح ههنا لعدم المبيّن وعدم المتبعض عنه وعدم المعلوم حاصل الدفع انه ههنا للبيان لكن المبيّن مؤخر عنه
 وهو قوله عالم لعلم ثم يرد عليه ان حق البيان مؤخر وحق المبيّن مقدم فلم قدم البيان على المبيّن فاجاب
 بقوله قدم عليه آه حاصل الجواب ان التقديم ههنا للفتنة وهى رعاية السمع بقوله على ما النعم وعلم ونعلم
 فلو اخر لم يحصل السمع مع انه من ابداعات المحنات فان قيل ان فيه ترك رعاية المعنى الابهام سواء كان
 مقدما ومؤخرا ففى تقديمه يحصل رفع الابهام مع فائدة رعاية السمع بخلاف التأخير لان فيه يحصل رفع
 الابهام فقط دون رعاية السمع فيكون التقديم اولى فان قيل تقديم البيان على المبيّن غير جائز
 كائن عليه القوم قلنا تقديم البيان على المبيّن غير جائز اذ لم يكن البيان بكلمة من البيانية واما اذا
 كان مع كلمة من فاجاز كما فى قوله قد ففشيهم من اليم ما غشيهم والسرفية ان كلمة من علامة تهيئة على
 البيان فلا يلتبس المبيّن بالمبيّن واما اذ لم يكن من البيانية ففيه التباس المبيّن بالمبيّن فلا يجوز تقديمه
 عليه واما ههنا اى فى قول المص فالبيان مع كلمة من البيانية فجاز تقديمه قال المص والصلوة على سيدنا آه عطف
 على وعلم فيكون التقدير فقوله والصلوة آه فيكون هذا بيان القول واما قول الشافعى بعد دعاء لك راع آه
 خبره فيكون المعنى فقوله والصلوة آه دعاء لك راع وكذا ما بعده من قوله وفضل من آه وفصل الخطاب آه
 ثم الصلوة مصدر كالتصليّة من باب التفعيل واسم المصدر وضع موضع مصدر والالف منقلبة عن الواو
 المفتوحة ولذا كتبت بها تنجيها بالامالة اليها ومعناه اللغوى عند الجمهور الدعاء وهو مختار السيد السند
 هذا اذا كان واويا اى صلوا واما اذا كان يائيا اى صلى فيكون معناه الدخول فى النار وتشتتها وشواها
 واذا كان من الصليل باللام فيكون معناه الصوت واما اذا كان من الصل بالشدة فيكون معناه

من لم يدر ما مر لفظ البيان ان يتاخر عن المبيّن لجهل قلنا لا نسلم ان فيه ترك رعاية المعنى لان المقصود بالبيان رفع ط

السيف التقاطع واما معنى الشرعي فهو اركان مخصوصة في اوقات مخصوصة وعلاقتها فيها المختلعة و
التواضع او معناه اللغوي تحريك الصلوات وهو مختار حسب الاحتلاف ومعناه الشرعي الارقان المخصوصة
في اوقات مخصوصة عنده ايضا فيكون علاقتها بينهما اسبب والسبب لان تحريك الصلوات
سبب لارقان مخصوصة فيكون المجاز مرسلًا كما يكون على الاول مجازًا مستعارًا
فيكون استعماله على المذهب الاول في الرحمة والاستغفار مجازًا مرسلًا نظرًا الى المعنى
اللغوي والشرعي كليهما او يكون علاقتها اسببية والمسببية لان الدعاء والارقان المخصوصة
سببان للرحمة والاستغفار وعلى المذهب الثاني ايضا يكون استعماله نظرًا الى المعنيين اي اللغوي
والشرعي في الرحمة والاستغفار مجازًا مرسلًا لان تحريك الصلوات والارقان المخصوصة سببان
لهما وعند البعض لفظ لصلاة مشترك لفظي بين المعاني كلها فان قيل لفظ الصلاة
ههنا لا يخلو اما ان يراد جميع معانيها او بعضها فعلى الاول يلزم عموم مشترك وهو باطل
وعلى الثاني يلزم ترجيح بلا مرجح وهو باطل؟ قلت يراد منه معنى آخر جامع للمعاني كلها
بطريق عموم المجاز وهو افاضة الخير الكثير فان قيل فلم افرد الصلاة بذكره دون التسليم مع انه
مكروه لقوله نعم يا ايها الذين آمنوا سلوا عليه وسلموا تسليماً فيرد على لم اذ فعل المكروه؟
قلنا ان المحتسبين ابطالوا القول بالكراهة بافراجه والتسليم في الآية محمول على القياد القلبية
وايضا لا دلالة في الآية على اجمع كما في قوله نعم اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وكذا قد
صح عن النبي صلى الله عليه وآله في تسليم كيفية الصلاة وهي خالية عن تسليم وكفى به حجة على عدم الكراهة
لنعم التسليم في تفسير عبادة شريفة كالصلاة والسيد احمد سويدي بتقديم الواو الساكنة على الياء المتحركة
المكسورة على وزن فيعمل ثم اجتمعت الواو والياء واولهما ساكن فابدلت الواو على الياء ثم ادغمت الياء
في الياء فان قيل لصلاة بمعنى الدعاء لغة وقد تقرر ان الدعاء اذا عدى بعلى يراد به النشر واذا عدى باللام
يراد به دعاء الخ وههنا عدى بظلمة على وهو غير مناسب بهذه المتأ؟ قلنا تلك لغة في لفظ الدعاء حركاً ولصلاة
دعاء ضمناً ومعنى لا حركاً اما قوله محمد عطف بيان للسيد اورد للاشارة الى ان الصلاة ههنا غير مقصود بالسيد
بل على محمد وايضا اشارة الى ان اضافة السيد الى الضمير للعهد وهو محمد قال غير من لفظ آه اسم تفضيل مخفف آخر
صفة لمحمد لا السيد والا لعظم على عطف بيان كما هو المقرر عندهم المراد بمن لفظ الانبياء عليهم السلام
واختار هذه الصفة من بين الصفات الاخر موافقة لما ذكره في الحمد من لعمري لبيان الذي هو
اللفظ المخصوص واختار النطق على التكلم والقول لصدقهما على الله تعالى فيحتاج الى التخصيص
بالقول انهما عامان يخص عنهما البعض وهو الله نعم وايضا في اختياره اشارة الى قوله تعالى

وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى الآية فيكون المعنى والصلوة على نبينا محمد خير الانبياء قال
بالصواب آه متعلق لنطق المراد به اما الصواب في التكلم وعدم الخطاء فيه فصاحة وبلاغة واما مطابقة
النطق للواقع وبرائته من الكذب قوله دعاء للشارع المعقن آه اى الجامع المزيّن هذا بيان اجمال نعمته
بعثة الرسول بعد ما فصل اولاً وفي توصيفه بقوله المعقن اشارة الى لميعة الدعاء له قال وافضل من اوتي
آه عطف على قوله خير آه باعتبار المتن واما باعتبار الشرح عطف على قوله وعلم فيكون بيان لقوله الله
فقوله قيل نعم وعلم كما عرفت مراراً والمراد بمن اوتي الرسل عليهم السلام كما ان المراد بمن نطق الانبياء
عليهم الصلوة قوله اشارة الى القوانين آه هذا بيان اجمال لنعمت القوانين الشرعية قوله لان الحكمة
الفرض منه دفع اعتراض وهو اننا لانعلم ان الحكمة اشارة الى القوانين الشرعية لانها عبارت عن العدل
والقران والنبوة كافي القاموس حاصل الدفع ان علم الشرائع ايضاً من معانيها كما يفسر في الكشف
قوله ولفظ اوتي آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لم يختار لفظه اوتي الحكمة على لفظه عنده الحكمة
بان يقال وافضل من عنده الحكمة مع انها اظهر للمقصود حاصل الدفع في اختيار التبيين على انه من
عند ربه لا من عند نفسه فلو قيل من عنده الحكمة لتوهم كونه من عند نفس النبي لا من جانب الله
وهو خلاف المرام قوله وترك الفاعل آه دفع اعتراض وهو ان التبيين المذكور يحصل بذكر الفاعل وتصريحه
بليق الا يتيقن والاولى فلم ترك تصريحه حاصل الدفع ان في عدم التصريح به نكتة وهي الاشارة الى ان
هذا الفعل لا يصلح لغيره فاذا صرح به لا يحصل انحصار المقصود وهنا قال وفصل الخطاب آه عطف على
قوله الحكمة آه باعتبار المتن واما باعتبار الشرح فكما عرفت آنفاً قوله اشارة الى المعجزة آه هذا بيان اجمال
نعمته المعجزة والمراد منها هنا الكاملة بقرينة الالف واللام الداخلة عليه بالعهد ومعكوم ان معجزة الكا
ملة ليست الا القران كما قال الله فيما سبق واعلى معجزات نبينا القرآن آه فيكون مصداق فصل الخطاب
القران لانه يتناول ويصدق عليه قوله لان الفصل التميز آه اى لفظة الفرض منه دليل على اثبات المدعى
وهو قوله اشارة الى المعجزة آه ودفع اعتراض وهو ان فصل الخطاب يطلق على كل كلام مميز فكيف يكون
الاشارة به الى المعجزة حاصل الدفع المراد به ليس مطلق كلام مفصول بل المراد به الكلام الخاص الذي
يفهم كل من يخطاب به ولا يشبه عليه شئ في الدلالة على ما هو المراد منه وما هو الا الكلام المعجزة وهو القرآن
كما اشار اليه بقوله الملخص الذي يتيبته آه واما حاصل الدليل ان الفصل في اللفظة التميز ويقال للكلام الوا
ضح فصل بمعنى مفصول او فاصل ففصل الخطاب البين من الكلام الخاص الذي يفهم كل من يخاطب
به ولا يلتبس عليه او الفاصل بين الحق والباطل والصواب والخطا ولا شك في صدق بدين المفهومين

الذكرين على الكلام المعبر وهو القرآن لان هذين الوصفين لا يوجدان في غير القرآن فيكون الدليل مطابقا مع الدعوى به حاصل ما قاله لتطبيق الدليل مع الدعوى واما تفصيل عبارات الشك بكذا قوله ويقال
للكلام آه مثال لكون الفصل بمعنى التميز قوله بمعنى المفعول آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان حمل
الفصل بمعنى التميز على الكلام لا يصح حمل المصدر على الذات حاصل الدفع ان المصدر ههنا بمعنى المفعول
ل فيصح الحمل قوله وفصل الخطاب البين من الكلام آه الفرض منه دفع اعتراض بوجهين الاول اضافة
الفصل بمعنى المفعول الى الخطاب لا يصح لان المتبادر من الاضافة بمعنى اللام وعلى غير مستقيم ههنا
كما لا يخفى والثاني ان الخطاب مصدر معناه توجيه الكلام الى الخطاب للافهام وهذه المعنى غير مستقيم ههنا
كما لا يخفى حاصل الدفع الاول ان الاضافة ههنا بمعنى من لا بمعنى اللام وحاصل الدفع الثاني ان الخطاب
ههنا بمعنى الكلام فقط لا بمعنى المصدر الذي هو توجيه الكلام آه واثار الى الاول بزيادة من في قوله من
الكلام آه والى الثاني بذكر لفظ الكلام موضع الخطاب قوله الخامس آه صفة البين الفرض منه دفع اعتراض
وهو ان المقصود ههنا توصيف القرآن وهو غير حاصل في فصل الخطاب بمعنى البين من الكلام المفعول
لان الفصل بمعنى البين من الكلام المفعول ليس فيه توصيف القرآن بالصفات العظيمة لان هذا الوصف
موجود في غير القرآن ايضا حاصل الدفع ليس المراد مطلق الكلام البين المفعول حتى يرد ما يرد بل المراد
به الكلام الخالص الذي يفهم كل من يخاطب به ولا يشبهه على احد في الدلالة على ما هو المراد منه وما هو القرآن
ن ولا غير كما مر تقريره قوله انه يتبينه آه اى بفهمه ويعلمه فالقول ان الفصل بهذه المعنى كيف شمل القرآن
مع ان فيه المتشابهات مما لا يفهمها من يخاطب به ويشبهه عليه قلنا في المتشابهات فذهبان الاول
فهو المتأخرين القائلين بان الراشدين في العلم يعلمون تاويل المتشابهات وهم المناطبون بهما و
يفهمونها ولا يلتبس عليهم والثاني فهو المتقدمين القائلين بان المتشابهات لا يعلم تاويلها الا الله فيجاء
ببان اتيان الكلام البين لا يقتضى ان يكون كلام يؤتى به كك حتى يرد المتشابهات مع ان نزول
المتشابهات للابتلاء والامتحان لا للتخاطب كما عرفت في محله فاذا خرجت عن الكلام البين لا بأس
عليها وهذا الاختلاف بين الذين ههنا مبنى على اختلاف آخر وهو ان قوله نعم لا يعلم تاويله الا الله
والراشدين في العلم الآية فعند المتأخرين ليس الوقف على قوله نعم الا الله فيكون الراشدين يعلمون تاويلها
واما عند المتقدمين فيقفون على قوله نعم الا الله فلا يكون الراشدين في العلم يعلمون تاويلها كما هو المقرر
في موضعه قوله او بمعنى فاصل آه عطف على قوله او بمعنى مفعول فيكون التقدير ويقال للكلام البين
فصل بمعنى فاصل آه وفي تاويل الفصل بمعنى الفاصل جواب آخر عن السؤال المذكور وهو عدم صحة

حمل الفصل بمعنى التمييز على الكلام البين حاصل الجواب ان المصدر ههنا مبني للفاعل فيصح الحمل
 قوله اي الفاصل من الخطاب آه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من اضافة الفصل بمعنى الفاصل الخطا
 بلامية وهي غير صحيح ههنا كما عرفت حاصل الدفع ان الاضافة ههنا بمعنى من اي بيانينة للامية وهي
 صحيح بلا ريب واليه اشار بقوله من الخطاب آه قوله الذي يفصل بين آه دفع اعتراض اخر وهو ان الفصل
 بمعنى الفاصل ليس فيه توصيف القرآن بصفات عظيمة لان هذا الوصف في غير القرآن موجود ايضا حاصل
 الدفع ليس المراد مطلق الكلام الفاصل من الخطاب بل المراد الكلام الفاصل الذي يفصل بين
 الحق والباطل والصواب والخطا وما هذا الا القرآن فقط قوله الحق والباطل آه والحق هو الحكم المطابق
 للواقع ويستعمل في الاقوال والاعتقادات والاديان والذاهب والباطل متقابلة واما الصدق فقد
 شاع استعماله في الاقوال خاصة ويقابله الكذب واما الخطا والصواب فيستعملان في الاعمال
 قوله ثم دعا لمن عاون آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان دعا النبي صلى الله عليه وسلم لكونه شارعا
 مقتنا للتواضع في ذكر الصلوة على آله واصحابه كما ذكرها الله حاصل الدفع انهم وان لم يكونوا
 مقتنين لها لكنهم معا ولون للشارع فلذا ذكره بعده قوله بقوله آه متعلق دعاه قال على آله وانا عا
 كلمة على ولم يعطف على قوله وسيدنا ردا للزعم الشيعة لانهم لم يوردوا كلمة على بين النبي وآله و
 استدلو بقوله من ذكر على بيني وبين آل لم ينل شفاعتي ونحن نقول ليس المراد بعلى كلمة على حرف
 جر بل المراد منه العلو للثالث بيني وبين آل فهو ليس منا ونقول انه ليس حديثا بل موضوع وان
 صح كونه حديثا فالكتاب بصورت على ليس حرف جر بل هو اسم لعلى كرم الله وجهه فيكون المعنى من
 فصل بيني وبين الى بعلى رض بان لم يدخله في آلى لم ينل شفاعتي وان سلمنا انه حرف جر فنقول
 ان معناه من فصل بيني وبين آلى بحرف على بان ادخله على اسمي فصل على ولم يدخله على اسم آلى
 فلم يصل عليه لم ينل شفاعتي قوله اصله اهل آه الفرض منه بيان اصله ففي اصله اختلاف فعند
 البعض اصله اهل بدليل تصغيره اهيل لان التصغير يرد الاشياء الى اصلها وعند البعض اصله اول به
 دليل تصغيره اويل والى الاول اشار بقوله اصله اهل آه والى الثاني اشار بقوله وعن الكسائي سمعت
 آه فاذا كان اصله اهلا ابدلت الها همزة ثم ابدلت الهمزة النافية في آمن واذا كان اصله اول ابدلت الواو
 والنا لا لفتح ما قبلها قوله خص استعماله آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان اصله اهلا يكون استم
 له ههنا على المعنى الاصل وهو عام من الاشراف وغيرهم ومن ذوي العقول وغيرهم حاصل الدفع استعماله
 بعد التبديل خاص في الاشراف ومن له فطر واليه الفرض منه بيان الفرق بين الاهل على اصله وبينه

بعد تبديل الهمزة والنون يعني الال بان معناه الاصل على عام لكن بعد التبديل صار خاصا فيقال
اهل الاسلام واهل المصرو لا يقال الا الاسلام وآل المصرو ولا يقال اهل الحجاز واهل الحائك ولا يقال
آل الحجاز وآل الحائك وانما قال استعماله لان هذا تخصيصا لما هو في الاستعمال فقط واما الوضع فعام
قوله في الاستئناف آه المراد منه العقلاء والمراد بمن له خطر الال العظيمة يعني لا يضاف الال الى العقلاء فلا
يقال آل الاسلام ولا يضاف الى مطلق العقلاء بل الى من له العظيمة اما في الدنيا والآخرة كالبنى
او في الدنيا ككفرعون فلا يقال آل الحائك فالمراد منه اما آل نسبي يعني عترته واولاده واما المراد منه
حسبي يعني الاتباع في الدين قال الاطهار آه صفة آل قوله جمع طاهر آه فيه اشارة الى ان معرفة الجمع
باعتبار معرفة المفرد فان قيل الاطهار جمع طاهر على وزن فاعل وهو لا يجمع على افعال كما صرح الشافعي
في حاشية الكشاف قلنا ما قال بهما بناء على المشهور من ان فاعلا يجمع على افعال كشاهد و
اشهاد وما قال في حاشية الكشاف مبنى على التحقيق عنده ومثله الكلام في صحاب واصحاب قال
وصحابته آه هو بالفتح في الاصل مصدر كالصحابة بالكسر يطلق على جماعة الرفقاء وهو اخص من
الاصحاب لانه مختص باصحاب رسول الله كالعلم لهم بخلاف الاصحاب فالصحابة من رأى النبي
حقيقة او حكما ولو لحظة وآمن به و مات على الاسلام فان كان المراد من الال آل نسبي فيكون
ذكر الصحابة بعدهم تميم بعد التخصيص فيكون ذكرهم في موضعه وان كان المراد بهم آل الحمس فيقتنا
ول الاصحاب فذكر الصحابة تخصيص بعد التميم لشرافتهم واهتمام بثبتهم فان قيل ذكر الصلوة على
غير الانبياء مكره فلم ذكر الال والصحابة بالصلوة عليهم قلنا ذكر الصلوة على غير الانبياء
بطريق الاستقلال مكره واما بطريق تبعية الرسول جائز بان تذكر على الرسول ولا ثم على الغير كما
هنا قال الاخبار آه صفة الصحابة قوله جمع خير آه وهو صفة مشبهة ليس باسم تفضيل كما فهم البعض
فيه اشارة ان معرفة الجمع باعتبار المفرد قوله بالتشديد آه كسبة لا خير بالتخفيف اسم تفضيل لان
المخفف يستعمل في الجمال وحسن الوجه والمشهد في الصلاح والدين والمراد هنا هو الثاني كما لا يخفى قال
المص اما بعد آه كلمة اما تجي لمعان ثلاثة للتفصيل مثل اما الذين آمنوا فيعلمون انه الحق وللتأكيد مثل
اما زيد فذاهب بمعنى مهايكن شئ من الاشياء فزيد ذاهب وللشروط والتعليق كما هو المشهور وكلمة اما هنا
لفصل الخطاب اى لفصل ما بعد ما عا قبلها مع افادت التأكيد والتيقن أنك اذا اردت مجرد الاخبار
عن قيام زيد مثلا فزيد قائم واذا اردت تأكيد وتيقنه قلت اما زيد فقامم اى مهايكن من شئ فزيد قائم
فقد علمت قيام زيد على وجود شئ من الاشياء وذلك متحقق ومتيقن فجاء التأكيد والتيقن ففرض المص

من يهنا الى قوله مقدمة آه بيان باعث التصنيف في هذا الفن اي فن المعاني واختصار كتابين
 من القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي يعني لم صنف في هذا الفن دون باقي الفنون لم
 اقتصر من كتاب السكاكي القسم الثالث منه فاشار الى الاول بقوله من اجل العلوم قدرا و
 ادقها سراً آه يعني الباعث على التصنيف في هذا الفن لاجل جلالة النسبة الى العلوم الاخر اذ به يعر
 ف دقائق العربية وبه يكشف الاستعار عن وجوه الاعجاز واثار الى الثاني بقوله وكان القسم الثالث
 آه الى قوله اعظم ما صنف فيه نفعا لكونه آه ولكونه آه يعني ان القسم الثالث من مفتا
 ح العلوم للسكاكي كان مشتملا على النفع لاجل حسن الترتيب واتمام التمهيد والتعريف الاصول و
 القواعد فكان القسم الثالث نافعا في نفسه لكنه غير مصون عن الحشو والطويل والتعقيد فلهذا اقتصر
 عنه وصنف كتابا مستقلا مع ما فيه من تضمين القواعد واشتمال الامثلة والشواهد الى آخره فيكون
 الباعث على اختصار كتاب السكاكي تطويله وحشوه وتعقيد فحبي بكلمة آه في اول بيان الباعثين
 لدلالة التاكيد والتيقن على وجود الشرط والجواز وهما قوله فلما كان آه الى آخره وقوله الفت مختصراً آه
 فيكون التقدير مهما يكن من شئ بعد الامور الثلاثة كان تأليف المختصر متحقا لكن المقدم سبق لان
 وجود شئ من الاشياء في الدنيا متحقق وواقع واقله الواجب لعم وجود فيها فكان التالي مثله اي تحقق
 تأليف المختصر فتركيب قوله اما بعد آه هكذا اما حرف شرط قائم مقام اسم الشرط وهو مضاف وبعده ظرف مقطوع
 الاضافة مبني على الضمة والمضاف اليه محذوف اي بعد الجمل الثلاثة منصوب محلاً يمكن المقدر فيكون
 التقدير هكذا مهما يكن من شئ بعد الجمل الثلاثة فحذف مهابا واقيم اما مقامه اختصارا وحذف فعل الشرط مع
 الناعل اختصارا وتخييفا وحذف مضاف اليه بعد وعوض عنه الضم لانه حركة قوية تصلح ان تكون جبرة
 قوية للتغير الكثير وهو حذف المضاف اليه اعلم ان لكلمة احوال اربعة ففي حالة واحدة مبني وفي الباقي
 معرب فذكر المضاف اليه وحذفه لسيا منسيا وحذفه مع ايراد التنوين عليه عوضا عنه وحذفه من اللفظ
 والبقاء في النية ففي الاخرة مبني وما قبلها من الاحوال معرب فبقي اما بعد وهذه جملة شرطية وقوله فلما
 كان الى آخره جملة شرطية اخرى وقوله الفت مختصراً آه جزاء جملة شرطية ثانية وصي مع جزاءها جزاء جملة الا
 ولي اي اما بعد واما قوله وكان القسم الثالث آه عطف على كان الاول وكذا قوله فيما بعد ولكن كان
 غير مصون آه عطف عليه قوله اصله آه اي اصل اما بعد الفرض منه تمهيد لايراد الفاء ووقوع كلمة بعد
 عقيب كلمة اما بلا فاصل ثم بعد التمهيد صرح بقوله فلتضمنها معنى الشرط لزمها الفاء آه ولتضمنها
 معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم آه قوله والثناء آه المراد به ثناءه عليه السلام بذكر الصفات المادية

في ضمن الصلوة ثم كلمة مهما لها ثلاثة معان الاول ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط والثاني
 في الزمان والشرط فيكون ظرفاً لفعل الشرط والثالث الاستفهام قوله فوقعت كلمة اما آه الفرض منه رد
 على من زعم من ان اصل اما هما ثم حصل منه اما بقلب الهمزة وبنقلها الى موضع الميم فصار اما فادغم
 الميم فصار اما حاصل الرد ان اما ليس بحاصل عن مها بل كل واحد منهما كلمة برأسها ووقعت كلمة اما موقع
 مها وهو مبتدأ وموقع فعل الشرط وهو يمكن وتضمنت معناهما كتضمن لفظ نعم جملة الجواب للتخفيف واما وجه
 الرد ان الحرف لا يحصل من الاسم بالتصرف الصرفي كما هو المذهب في موضعه قوله هو المبتدأ آه وهو منها لانه مبتدأ
 قوله هو الشرط آه وهو يمكن المقدر فيها مبتدأ متضمن معنى الشرط بمعنى لا يعقل غير الزمان ويكون خبره وخبره
 فعل الشرط وحده او الجواب وحده او المجموع على الاختلاف وكلمة يكن ههنا تامة بمعنى وجد وفاعلها ضمير
 يعود الى كلمة مها ومن شئ في موضع بيان لهما وفائدة التعميم ليدخل فيه الزمان والعاقلة اي فيكون
 مها ههنا مستعملاً في اعم من المعنى الوضعي قوله فلتضمنها آه الفرض منه تصریح لوجه ايراد الفاء والاسم
 بعده ودفع اعتراض وهو انه ما الوجه في اختصاص دخول اما على الاسم والفاء مع ان اما حرف الشرط لا يد
 خل الا على الفعل لا على الاسم والفاء حاصل الدفع نعم ان اما لا يدخل الا على الفعل لكن ههنا دخل
 على الاسم والفاء قوله اللازمة للشرط آه صفة الفاء قوله غالباً آه المشهور ان لزوم الفاء لا تأكل لا يحذف
 عن جوابها الا في ضرورة الشعر فعلى هذا يكون قوله غالباً قيد لقوله اللازمة للشرط لا لقوله لزمتها الفاء فيكون
 لزومها لا تأكلها وللشرط اكثر يا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل
 فلا لزوم معه الفاء فلهذا اللزوم الكلي في اما تحقق فرعيتها لان الشرطية فلا يستلزم فرعيتها على الاصل وقيل لزو
 م الفاء لا تأكلها اكثرى فعلى هذا يكون قوله غالباً آه قيد لقوله لزمتها الفاء قوله اللازم للمبتدأ آه فقوله اللازم اما
 مجرور صفة الاسم فيكون من قبيل لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للان لان الاسم عام والمبتدأ خاص
 منه لانه يكون فاعلاً ومفعولاً ومضاف اليه ويؤيد هذا التوجيه قوله فيما بعد وابقاء له بقدر الامكان
 آه فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسماً كان المناسب ان يكون اللازم لنا سببه ايضاً
 ذلك ولكن لا لم يكن اما اسماً لتعين حرفية اما جعل لصوق الاسم اى وقوعه بعد ما بلا فصل و
 هو لفظ بعد لا عينة اذ ما لا يدرك كله ولا يترك كله او مرفوع صفة للصوق الاسم ولصوق الا
 سم للمبتدأ بمعيّن احد هما للصوق باعتبار التحقق بان يكون الاسم متصلاً وواقعاً بعد اما بلا فصل
 لتضمنها معنى الابتداء وثانيهما لصوق مفهوم الاسم للمبتدأ بان يكون الاسم مبتدأ ولا يكون غيره
 لان المبتدأ لا يكون اسماً فيراد بلفظ اللصوق المعنى الاول وبالضمير المستتر في اللازم المعنى الثاني

لتضمن اما معنى الشرط ومعنى الابتداء والشرط يقتضي الفاء والابتداء يقتضي الاسم فلذا دخل على الاسم والفاء

على طريق الاستقراء فيكون المعنى لزوم الحكمة اما لصوق الاسم بان يكون متصلا بعد بلا فصل
 اللازم هو اى لصوق مفهوم الاسم للمبتدأ بان يكون المبتدأ اسما فقط لا شئ آخر فيكون
 معنى لصوق الاسم غيراً من معنى اللازم للمبتدأ فلا يلزم الاستدراك فان قيل ان قوله نعم فاما
 ان كان من المتقربين فروح وريحان وقع اما بدون الاسم قلنا التقدير فاما المتوفى فالاسم لازم
 لها تقديره قوله قضاء الحق ما كان آه اى الشرط والمبتدأ وحتم الفاء والاسمية قوله والبقاء له آه اى لما كان
 ن ثم ان قوله قضاء والبقاء مفعول له لما فهم من قوله لزمتها الفاء ولزمتها لصوق الاسم اى فعل ذلك
 قضاء وبقاء وليس بمفعول له للزوم كما يعلم من ظاهر عبارة الشرح حتى يرد انه يلزم ان لا يحذف اللام منه
 لان اللزوم صفة للصوق والقضاء صفة للقاضى فلا يتحد فاعل فعل المعلن به والمفعول له وهو شرط
 لحذفه قوله بقدر الامكان آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا سلم ان فيه قضاء الحق ما كان والبقاء
 له لانهما اسمان اما ليس باسم بل مدخول اسم وكذا الفاء ليس فى اول اجزاء الجزاء وهو بعد بل وقع
 بعده حاصل الدفع نعم لكن لا يمكن كون اما اسما حتى يكون مثلهما بل قضاء الحق بقدر الامكان وهو
 ابتداء باعتبار لازمه وهو لصوق اما بالاسم بان يكون مدخول اما وكذا الايدخل الفاء على بعد لتواليه مع
 اما قوله لهذا آه اى الكلمة اما قوله فى احوال متعلقات الفعل آه فى شرح قوله المصداق واما نحو واما ثمود فهذه
 بناهم فلا يفيد الا التخصيص آه فان قيل ان كلامه ههنا وما سياتى متناقض لانه قال فى تحقيق قوله نعم
 واما ثمود فهذه بناهم الآية ان اصل انا زيد فقامت ههنا يكتفى من شئ فزيد قائم فحذف اللزوم الذى هو الشرط
 اعنى يكتفى من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما واقع موقع ههنا فقط واما
 ل ههنا يدل ان كلمة اما وقعت ههنا ويكتفى من شئ كليهما وتضمنت معناهما قلنا ما قال ههنا فهو فى تركيب
 يكون الفاصل بين اما والفاء فيه معمول الشرط وما قال ثمه فهو فى تركيب يكون الفاصل فيه جزء
 من الجزاء وفيه تكون كلمة اما واقع موقع ههنا فقط والفاصل موقع الشرط ولما كان فى كلام الماتن
 اربعة امور كلمة اما وكلمة بعد ولفظ فاء ولفظ لا فلما فرغ الشئ من تحقيق الثلاثه شرع فى تحقيق
 لفظ لا فقال ولما ظرف بمعنى اذا آه وايضا الغرض منه دفع توهم وهو ان لفظ لا يجبى لمعان خمسة
 شرطية ان دخل على فعل ماض لفظا او تقديرا كما ههنا وجازمة ان دخل على المضارع مثل لما يضرب
 وبمعنى الاستثنائية ان وقع بعد النفي لفظا او تقديرا كما فى قوله نعم ان كل نفس لا عليها حافظ الآية
 اى الا عليها حافظ وبمعنى فعل مثل لم لما لموا وبمعنى الظرف كما فى قوله نعم تلك القرى اهلكنا
 هم لما ظلموا اى اذ ظلموا فيتوهم الواهم باى معنى يكون ههنا فدفعه الشئ بقوله ولما ظرف آه حاصله

انما لم يسمى اذ هيها لكن يستعمل استعمال الشرط بان يكون بلا فصل فعمل ما قبل لفظ او تقدير
 قوله استعمال الشرط وهو تعليق مضمون احدى الجملتين بالأخرى وهذا معنى كونها بمعنى
 اذا فيكون قوله يستعمل الى بيان كونها بمعنى اذا قوله لفظ او معنى اما لفظ
 فطاهر كما فيها نحن فيه واما معنى كالمضارع المنفرد بل هو اول ما وكل واحد منهما اعم
 من ان يكون مذكورا او مذكرا قوله: مثال سيبويه الغرض من نقل قول سيبويه تأييد لكون
 كلمة لم بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط حيث قال كلمة لم ايحيى لوقوع امر لوقوع
 غيره يعني يحيى لوقوع الجزء لوقوع الشرط فتكون مستعملا استعمال الشرط وايضا
 الغرض من نقل قوله رد على من توهم من قوله حيث قال كلمة لم انما تكون مثل كلمة
 لو فتوهم من ابره خروف انه حرف شرط كلوا لكن الفرق بين لو ولم انما تكون
 كلمة لو لانتفاء الثاني اي الجزء بسبب انتفاء الاول اي الشرط مثل لو جئتني لاكر متك
 وكلمة لم لثبوت الثاني اي الجزء بسبب ثبوت الاول اي الشرط نحو لمات ضرب اضرب
 اي اذا تضرب اضرب فرد الشارح هذا التوهم بقوله والوجه ما تقدم اليه اي الوجه الحسن
 ما تقدم وهو انه ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان
 هو ايضا اسما لان الاسمية والكيفية امران يدوران على المعنى فيكون هذا القول من
 سيبويه تأييدا لكونه اسما حيث قال ولما يتكون مثل لو اي في الشريطة ولم يقل عين
 له ومثله لا يكون عينه فلا يدل ما نقل من سيبويه قطع على الكيفية وايضا لو كان حرف
 الشرط لعد هذا النحاة من ادوات الشرط لكنهم لم يعيدوها منها فعلم انه ليس
 آداة شرط بل اسم قوله: وانما يتكون الى عطف على قوله لوقوع امرآه فيكون التقدير قال سيبويه
 لانا يتكون مثل لو او لوازادة بين المتداء والجزء لزيادة الربط فيكون قوله لما مبتدا وقوله انما يتكون
 خبره وقوله لوقوع امر على لكون لما مثل لو قدم عليه قال لمص علم البلاغة اسم ان قوله هو علم
 المعاني تعيين مصداق علم بلاغة قال لمص وتوابعها زاد لفظ العلم اشارة الى ان قوله وتوابعها عطف على بلاغة
 وهو مضاف الى العلم فيكون هذا ايضا كقوله: هو البديع اشارة الى تعيين مصداق التوابع ولما افرد ذكر التوابع لانه
 ليس مثل المعاني والبيان في افادة بلاغة لان به يحصل التحين اللفظي دون المعنوي قال المص من اجل العلم خبر كان في
 قوله فلما كان قوله قدرا اي مرتبة تتميز من نسبة الاجل الى العلم قوله لا حاجة الغرض منه رد على البعض الذي اجاب عما يرد
 على طاهر عبارة المتن وهو ان علم التفسير والحديث والفقرة والكلام اجل من علم البلاغة فلا يصح القول باجلية
 بالنسبة اليها فاجاب البعض عن هذا الايراد بان المراد من العلم في قوله من اجل العلم العلم
 له وكذا قوله سرا يتميز من نسبت الاطلاق اليها

العربية اذ التعليل فيما بعد بحصر كشف وجوه الاعجاز وكذا احصر معرفت دقائق العربية بهذه الفن يقتضي
اجليته من العلوم العربية التي تتعلق بنظم القرآن من حيث انها دخیلة في افادة البلاغة في الجملة
لا مطلق العلوم ولا شك في اجليته من العلوم الاخر بهذه الاعتبار فرد الشا على جواب هذا البعض بقوله
لا حاجة آه حاصل الرد ان الاعتراض الذي يرد على التاين يدفع بدون التخصيص فلا حاجة الى التخصيص
واشار الى دفع اعتراض الوارد على ظاهر المتن بقوله لانه لم يجعله آه حاصله ليس الحاجة الى تخصيص
الذكر لانه لا يرد على المص اعتراض اصلا لانه لم يجعله اجل جميع العلوم كي فهم المعترض بل جعل طائفة
من العلوم اجل مما سواها وجعل علم البلاغة من هذه الطائفة الجليّة ولا شك في صدقه لانه لا يلزم
اجليته على علم التفسير وغيره وعليه يدل كلمة من التبعية في قوله من اجل العلوم آه قوله مع ان هذا آه
جواب ثان تسلي عن الاعتراض المذكور فكلمة مع بمعنى علا اي ان سلمنا انه جعل اجل من جميع العلوم
بناء على ان كلمة من في قوله من اجل العلوم بيانية لا تبعية فنقول انه ادعاء منه وامر ظاهري وقع
منه للمترغيب فانه لكمال عنايته وفرضه بذلك العلم يدعي ظاهرا اجليته بالنسبة الى العلوم كلها ترغيبا
لطالبيه وان كان المراد منه في الواقع اجليته بالنسبة الى بعض العلوم ولتأييد هذه الادعاء او رد قوله
وكل حزب الآيه قال المص آه شروع في بيان وجه الاجليّة والادقية على غير ترتيب اللف فان الا
ول للثاني في الدعوى والثاني للاول فيه يعني ان قوله اذ به يعرف دقائق آه دليل لكونه من ادق العلوم
سرا وقوله وبه يكشف آه دليل لكونه من اجل العلوم قدرا وانما بدل طريق الدليل لانه لا كان المقام متنا
م مدح الفنون الثلاثة وبيان اجليته ما قل في مدحها قدمه في اللف وانما اخر في النشر دليل هذه المقدمة
عن دليل المقدمة الاخرى لكون معرفته دقائق العربية والسرايا وسيلة الى الكشف المذكور ومقدمة
عليه ما في الوجود قوله لا بغيره آه اشارة الى تقديم الجار والمجرور لا فادة الحصر قوله من العلوم آه دفع اعتراض
من وهو انه لا يصح الحصر بهذا لان العرب يعرف ذلك اي دقائق العربية بحسب السليقة والذوق اليه
حاصل الدفع ان هذا الحصر بالنسبة الى العلوم الاخر لا جميع ما سواه فيكون الحصر اضافيا لا حقيقيا فاذا
كانت العرب تعرف بحسب السليقة والذوق لا باس لانها ليست بالعلوم ثم صرح بدفع هذا الاعتراض فيما
سابق بقوله وليس الحصر حقيقيا حتى يرد آه قوله ودقائق العربية آه اي دقائق اللغة العربية بحذف الموصو
ف قوله فيكون من ادق العلوم آه فيه اشارة الى ان هذا دليل المقدمة الثانية والنشر على غير ترتيب اللف
ودرجه عرفت اننا قال وبه يكشف آه عطف على قوله وبه يعرف آه اي بعلم البلاغة لا بغيره من العلوم فلما
عن وجوه الاعجاز آه اي طرقه ودرجته قال في نظم القرآن آه حال عن وجوه الاعجاز او من الاعجاز باعتبار

المتعلق اي حال كون وجوه الاعجاز والاعجاز كانه في نظم القرآن وانما قال لمص بلفظ الجمع او وجوه الاعجاز لان وجوه اعجاز القرآن
 كثيرة مثل كونه مخبرا عن الغيب وكونه مدفوعا عن الاختلاف وكونه محفوظا من عند الله وكونه صرفا لقلب عن موارضة وكون
 اسلوبه الغريب وكونه في اعلى مراتب البلاغة الخارجة عن طوق البشر بل عن كافة الخلق فاورد لفظ الجمع اشارة الى تعددها في
 الواقع ثم قال في نظم القرآن آية تنبها على علم البلاغة كاشف عن قسم واحد منها وهو كونه معجزا في اعلى مراتب البلاغة لا عن غيره
 قال: استارها آية اقام فروع على انه ثابت فاعل يكشف اذا كان مبنيا للمجهول او منصوب مفعول يكشف اذا كان مبنيا
 للفاعل والاول اظهر قوله: فيكون من اجل العلوم آية اشارة الى ان هذا دليل المقدمة الاولى وقد عرفت وجهه قوله: لان
 المراد بكشف آية الغرض منه ازالة احد هاهنا دليل لقوله من اجل العلوم اه وتاينها دفع اعراض على كسر المستفاد في قوله وبه يكشف آية
 في اصل الدليل انه لا كان كشف الاستارة عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن بعلم البلاغة وتوابعها كان علم البلاغة وتوابعها
 من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستارة المذكورة معرفة ان القرآن معجز بكونه في اعلى مراتب البلاغة لا شتماله على الدقائق والاراء
 ولا يكشف علوم مرتبة ودقائق المعرفة قواعد علم البلاغة اذ ليس علم كشف من يدين لعلمين للبلاغة كما هو مقرر في محله فاذا
 ثبت بهذا العلم معرفة انه معجز ثبت ان هذا اي معرفة اعجاز القرآن وسيله الى التصديق بالنبي في جميع ما جاء به اجمالا وتفصيلا
 ليتبع طريقه ويسعد في الدارين لان التصديق بالنبي يثبت باعجاز القرآن الذي نزل عليه فيكون علم البلاغة من اجل العلوم يكون معاومه
 اي كون القرآن معجزا من اجل معلوما وكون غايته اي فوز الدارين من اثره الغاية لان جلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته وحاصل
 الاعتراض على كسر المستفاد ان معرفة ان القرآن معجز مشترك بين علم البلاغة وعلم الكلام فلا يصح كسر المذكور في قوله وبه يكشف آية
 حاصل الدفع الذي اشار اليه بقية معرفة الاعجاز بقوله كونه في اعلى مراتب البلاغة آية بحيث ان الاصل في الدليل للمتي دون الايني
 فيكون قوله كونه في اعلى آية دليلا لقوله فيما قبل معرفة انه معجز آية فيكون اثبات معرفة الاعجاز بالعلم مختصا بهذا العلم واما اثبات
 معرفة الاعجاز من علم الكلام فهو بطريق الايني فيصح صهر المص فيه وبذا غاية توجيه الكلام في هذا المقام قوله: لان المراد بكشف الاستارة
 اي بطريق الكناية لان كشف الاستارة عن شيء يستلزم معرفة فيكون المراد من كشف المعرفة قوله: بكونه آية اي القرآن متعلق بالمعرفة
 او بالمعجزة وفائدة التقييد بهذا القيد لاجل علم الكلام كما عرفت قوله: لا شتماله اي القرآن علمه بكون القرآن في اعلى مراتب البلاغة
 قوله: وهذه اي معرفة ان القرآن معجز قوله: ليقضي اثره اه اي يتبع طريق النبي قوله: فيفانه آية منصوب عطفت على قوله ليقضي
 فيكون معرفة غاية للتصديق او مرفوع فيكون غاية مرتبة على الغاية الاولى قوله: فيكون اي علم البلاغة قوله: بكون معلومه آية اي
 وجه الاعجاز لان المقصود من علم البلاغة معرفة وجه الاعجاز فيكون الوجه اي وجه الاعجاز معلوم قوله: وغايته اي فوز الدارين لان
 الغرض من علم البلاغة معرفة اعجاز القرآن والمقصود منه اتباع النبي وهو سبب لفوز الدارين فيكون غاية فوز الدارين هذا باعتبار قول
 المص ويكشف عن وجوه الاعجاز آية واما باعتبار قوله السابق به يعرف دقائق العربية واسرارها اه فان معلومه دقائق العربية واسرارها
 ومن حيث ادقائق القرآن واسرارها لانه غني ودقائقه واسرارها باعتبار العربية هي وجوه اعجازها كما قال الشتماله على
 الدقائق والاسرار وانما ثبت وجه اعجازها وهو معلوم هذا العلم وهو اجل معلوما وغايته اثره الغايات
 فيكون علم البلاغة من اجل العلوم هكذا ينبغي تفصيل المقام والله يهدي

فيكون قوله كونه في اعلى آية دليلا لقوله فيما قبل معرفة انه معجز آية فيكون اثبات معرفة الاعجاز بالعلم مختصا بهذا العلم واما اثبات

لا شتماله

من يشاء الى صراط المستقيم ومنه الفضل والمجد قوله فالتقيل آه حاصله ان كتابه مأخوذ من القسم
 الثالث من مفتاح العلوم فينبغي المناسبة له مع انه مخالف عنه وتقريره بوجه ثلاثة الاول ان السكا
 كي جعل ادراك الاعجاز منحصر في الذوق كما يعلم مما ذكر في المفتاح من ان قدرك آه والمص جعله منحصر في
 به العلم كما يعلم من قوله وبه يكشف آه والثاني ان السكاكي نفى امكان كشف القناع عن وجه الاعجا
 ز حيث قال ونفس وجه الاعجاز آه والمص رح اثبت كشف القناع بهذا العلم حيث قال وبه يكشف
 آه والثالث ان بين كلامي السكاكي تدافع لان المعلوم من اول كلامه ان الاعجاز يدرك بالذوق
 حيث قال من ان قدرك الاعجاز هو الذوق والمعلوم من آخر كلامه انه لا يمكن كشف القناع عن
 وجه الاعجاز حيث قال ونفس وجه الاعجاز محال لا يمكن كشف القناع آه قوله وليس آه اى ليس مدرك الا
 عجاز شيئا الا الذوق فحذف المستثنى قال البعض وذلك بعد الاو غير المسبوقين بليس قوله قلنا آه
 حاصله عن الوجه الثلاثة بحيث اشار الى دفع الثالث بقوله معنى كلامه انه الى قوله وقد صرح بهذا آه والى
 دفع الثاني بقوله وما ذكره هنا الى قوله ولو بالذوق آه والى دفع الاول بقوله ولو بالذوق المكتسب عنه آه
 صل دفع الثالث ان معنى اول كلام السكاكي ان نفس الاعجاز يدرك بالذوق ولا يعلم منه ادرا
 ك وصفه ومعنى آخر كلامه انه لا يمكن وصفه وبيان حذف المضاف كالملاحه واستقامة الوزن وغيرهما
 اى لا يمكن وصف كشف القناع عنها وبيان ولا يعلم منه نفى نفس الادراك فانه دفع التدافع بين كلام
 ميه فلا يرد تقرير الثالث من الاعتراض قوله وقد صرح بهذا آه اى السكاكي الغرض منه دفع توهم وهو
 ان يكون ذلك التأويل لكلام السكاكي من عند نفسه بدون رضاه حاصل الدفع ان هذا ليس لتوجيهها
 بما لا يرضى قائله بل السكاكي قد صرح بهذا اى عدم الامكان باعتبار الوصف حيث قال شأن الاعجا
 ز عجيب يدرك ولا يمكن وصفه آه حاصل دفع الثاني ان ما ذكره المص رحمه الله تعالى على انه يمكن ادراكه بهذا
 العلم وما ذكره السكاكي يدل على انه لا يمكن وصفه كما مر فيجوز ان يكون مراده ان نفس ادراكه يمكن مع
 عدم امكان وصفه فلا تدافع بين ما ذكره المص وهنا وبين ما ذكره السكاكي فلا يرد تقرير الثاني من الاعترا
 ض وهذا معنى قوله وما ذكره اى المص وهنا اى في التاميم لا يدل على انه اى الاعجاز يمكن وصفه بل يدل
 اى ما ذكره على انه اى الاعجاز يدرك بهذا العلم آه حاصل دفع الاول ان مراد السكاكي حصر ادراك
 ادراك الاعجاز في الذوق مطلقا وهذا العلم بان مدرك الاعجاز الذوق مطلقا سواء كان مكتسبا من
 هذا العلم او غير مكتسب منه والمص رحمه الله لا ينكره ومراد المص حصره على هذا العلم بواسطة الذوق المكتسب منه والسكا
 كي لا ينكره فلا يرد تقرير الاول من الاعتراض وهذا معنى قوله ولو بالذوق المكتسب عنه يعنى ولو كان

ادراك الاعجاز بالذوق المكتسب من هذا العلم فان قيل كلمة لوهبنا وصليته وهو يفيد الحكم في
 التقيض لطريق الاولى فكيف يستقيم ههنا؟ قلنا اولاً ان هذه القادة ليست كلية بل اكثرية
 وان سلمناه فنقول ان مضمون كلام السابق ههنا انحصار سببية الادراك في هذا العلم ولا شك
 ان هذا الانحصار على تقدير عدم الذوق المكتسب منه بان يدرك بهذا العلم المكتسب بنفسه بلا
 تحلل الذوق لطريق الاولى فيستقيم معناه . قوله : لا بغيره اه اي بغير هذا العلم مربوط بقوله :
 انما يدرك بهذا العلم اه يعنى انما يدرك بهذا العلم لا بغيره . قوله : من علوم آه دفع
 اعتراض منشاء قوله لا بغيره وهو انه قال انما يدرك الاعجاز بهذا العلم لا بغيره اه فيعلم منه حصر الادراك
 بهذا العلم مع انه يعلم بالذوق والسليقة كما مر؟ حاصل الدفع ان هذا الحصر ليس حقيقياً بالنسبة الى جميع
 ما عداه بل اضافي بالنسبة الى العلوم الاخر ولا شك انه لا يعلم الاعجاز بعلم اخر من علوم بغيره وهذا معنى قوله
 وليس الحصر حقيقياً اه والواو بمعنى اذ التعليلية دليل لما قبله فيجوز ان يدرك الاعجاز بذوق العرب وهو ليس
 بعلم نقوله وليس الحصر حقيقياً اه مربوط بقوله قبيله لا بغيره من العلوم وليس هذا القول بيان فائدة
 لقوله ذيل قول الماتن اذ به آه حيث قال الشافعي هناك لا بغيره من علوم آه كما توهم لبعض فاهم
 قوله حتى يرد الاعتراض آه متعلق بالمنفى لا بالنفى . قوله : عليه اه اي على المصنف . فان قيل هذا تحقيق
 من الشافعي ان يدرك الاعجاز بهذا العلم لا من المصنف فكيف يرد الاعتراض عليه لو كان الحصر حقيقياً؟ قلنا هذا في
 الواقع تحقيق قول المصنف وشرحه فاي رده عليه ايراد عليه فلذا نسب الى المصنف هذا التحقيق لعينه التحقيق الذي
 مر تحت قوله اذ به يعرف آه من الشافعي بقوله لا بغيره من علوم اه لكن ههنا يرد الاعتراض على المصنف وفي
 هذا المقام على الشافعي وتفصيل سياق ولا يمكن من التسريعين قوله : وقد اشير الى هذا اه اي الى انه لا
 يدرك الاعجاز الا بهذا العلم الغرض منه ايراد دليل على ان السكاكي مقرض ما قال المصنف من العلم المذكور
 لان الشافعي ادعى ان قول السكاكي ليس مخائراً من قول المصنف فلا بد من الدليل لان الدعوى لا يقبل بدون الدليل
 فنقل قوله من لمفتاح لا ثباته وحاصله ظاهر قوله : في علم الاستدلال اه اي المنطق . قوله : لا طريق اليه
 الا طول اه الطرف عني اليه ما لغو متعلق بقوله طريق والا طول بدل من محل اسم لا وهو مبتدأ في الاصل وخبر لا محذوف
 اي لا طريق اليه موجود او بدل من الخبر المحذوف على راي من يجوز حذف الجدل منه في باب الاستثناء او ظرف مستقر
 خبر لا اي لا طريق موصل اليه والا طول بدل من محل اسم لا او من خبره ويمكن ان يكون الطرف مع متعلقة صفة لاسم
 لا والا طول بدل من اسم لا وخبر لا محذوف او بدل من الخبر المحذوف قوله : هذا من العلمين ان
 اي علم المعاني والبيات . قوله : في موضع آخر اه عطف على موضع الاول قوله : لا علم بعد علم الاصول اكشف
 يروى لفظ اكشف مرفوع ومنصوب بناء على كلمة لا لانها ما تنفي الجنس او ثبته بليس واعرض ههنا بوجهين

الاول انه يعلم من هذا القول ان علم الاصول ايضاً كشف كما هو ظاهر من عبارته فلا يصح حصر ادراكه الا
 بمجاز بهذين العليين بالنسبة الى العلوم كلها والثاني انه يعلم منه ان العلوم الاخرى ايضاً كاشفة كما يد
 ل عليه صيغة التفضيل فلا يصح الحصر ايضاً والجواب عن الاول ان البعدية زمانية والظرف متعلق بالكشف
 ولفظ تحصيل محذوف فيما بين العلم والاصول فيكون المعنى ان بهذين العليين انما يكشفان بعد تحصيل علم
 الاصول لا انه ايضاً كشف والجواب عن الثاني ان اسم التفضيل بهنا بمعنى اصل الفعل لا بمعناه والمراد
 من علم الاصول علم الكلام واللغة والصرف والنحو فانه لا بد في كشف القناع عن وجه الاعجاز من فهم اصل
 المعنى وهو لا يحصل بدون هذه العلوم وكذا لا بد في حمل الايات المشعة بالجهة والجمية والمكان على المعنى
 المجازي العرفي او الكناي من العلم بامتناعها على ذاته ثم وذلك لا يعلم بدون علم الكلام فتكون
 هذه العلوم وسيلة الى بهذين العليين في كاشفتها لوجه الاعجاز قوله لا يمكن الفرض منه دفع اعتراض
 وهو انه لما كان العلمان المذكوران اكشفيين للقناع من وجه الاعجاز يتحقق الاعجاز في كلام الله تعالى
 بكنهه لانه من احاط بقواعد العليين يمكن له ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته مع انه باطل فعلم ان
 العليين المذكورين ليسا بكاشفيين حاصل الدفع ان العليين موجبان لكمال الكشف لكنه لا يوجب
 ادراك كنه حقيقته الاعجاز لغير الله تعالى لا امتناع الاحاطة بلطائف بهذين العليين قوله بهذا العلم آه اي
 بلطائف بهذا العلم محذوف المضاف قوله فلا يدخل كنه آه تفريع مما سبق قوله الا تحت علمه اي علم كلام
 الغيوب الشامل لكل شئ فهذا الحصر حقيقي بالنسبة الى جميع ما سمى الله سواء كان عالمياً بقواعد الفنين
 او كان من ارباب الذوق فالثقل اذا لم يدخل كنه بلاغة القرآن تحت علم البشر سواء كان لعدم الاحاطة
 بلطائف العليين او لعدم كفايتهما فلم يكن ادراك الاعجاز الا بالذوق فلا يكون العلمان المذكوران كاشفيين
 عن وجه الاعجاز فلا يصح ما قاله قلنا ارباب الذوق وخدام العليين يعرفون جنس البلاغة والفصا
 حة وارتفاع الكلام بهما وان لم يعرفوا باباً ووجه لهم قوله وتشبيه وجه الاعجاز آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان
 اضافة الوجه الى الاعجاز لا يصح في قول الله عن وجه الاعجاز آه لان الوجه جمع وجه وهو العضو المخصوص وهو
 لا يكون الا الاجسام والاعجاز ليس كذلك حاصل الدفع ان كلامه بهنا ليس مبنياً على الحقيقة بل مبنياً على
 المجاز بحيث شبه الاعجاز بالاشياء المستورة تحت الاستار بطريق استعارة كناية ثم اثبت لها الاستار بطر
 يق استعارة تخيلية ثم ذكر الوجه بطريق الايهام والتورية وهو ان يكون اللفظ ذي المعنيين قريب ويراد
 به البعيد وفيما نحن فيه كذلك لان للوجه معنيين قريب وهو العضو المخصوص والبعيد وهو الطرق وال مراتب وهو
 المراد بهنا فيكون حاصل معنى كلامه وبه يكشف عن طرق الاشياء المستورة في نظم القرآن استاراً

فيصح اضافة الوجوه بمعنى الطرق والراتب الى الاعجاز بمعنى الاشياء المستورة بلا ريب فاندفع الـ
 اعتراض الذكور ثم المراد من الاستعارة بالكناية عند المصدر ان يشبه بشئ بشئ في النفس بحذف جميع اـ
 كان التشبيه سموي المشبه وبالتخييل ان يشبه للمتشبه بشئ من لوازم التشبيه بقوله او تشبيه الاعجاز آه جواب
 ثان عن اعتراض عدم صحة اضافة الوجوه الى الاعجاز حاصل ان كلام الماتن مبني على المجاز لا على الحقيقة
 حتى يرد الاعتراض بان شبه الاعجاز في النفس بالصورة الحسنة على طريق الاستعارة الكناية ثم اثبت الوجوه
 لها استعارة تخيلية ثم ذكر الاستعار لها على طريق الاستعارة الترشيحية وهي ان يشبه للمتشبه بشئ من ملائم
 المشبه به فيكون معنى كلامه وبه يكشف عن وجوه الصورة الحسنة في نظم القرآن استعارها قوله وقد جربنا في هذا
 آه اى في الاستعارة فيه اشارة الى الاختلاف فيها بين المصدر والسماكى وسياق تفصيله في فن البيان ان
 شاء الله تعالى قوله والقرآن فعلى آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان اضافة النظم الى القرآن في قول المصدر
 في نظم القرآن آه لا يصح لان بمعنى القراءة كما في قوله تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه اى قرأته والنظم لا يكو
 ن القراءة حاصل الدفع ان القرآن على وزن فعلى كسبحان وعفوان بمعنى المفعول اى المقروء اى
 المصدر مبني للمفعول فيصح اضافة النظم اليه اى في نظم المقروء قوله ثم جعل اسما آه الفرض منه دفع اعترا
 ض وهو ان اضافة النظم الى القرآن بمعنى المقروء اى لا يصح لان المقروء عام كما يتناول كتاب الله تعالى
 كك يتناول لغيره ايضا مع ان نظم غير كتاب الله غير مراد ههنا فلا يحصل ما هو المراد حاصل الدفع ان القرآن
 بمعنى المقروء اسما للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون المراد منه هو كلام الله تعالى غير قوله
 للكلام المنزل على النبي ص آه هذا بيان الشخص الذي جعل لفظ القرآن علماء وليس المراد منه تمام تعريفه لا
 ن تمام تعريفه هو الكلام المنزل على النبي ص المنقول عنه بالتواتر المكتوب في المصاحف فالقول انه اذا كان
 اسما له ينبغي ان يكون غير منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين مع انه منصرف بدليل قوله تعالى
 انا انزلناه قرآنا عربيا قلنا انه اسم جنس ومع الالف والنون صار علما كالنجم فلا يكون الالف و
 اللام مزيدتين فلا يكون بالعلمية وحدها غير منصرف قوله ونظمه تأليف كلماته آه دفع اعتراض وهو ان
 النظم في اللفظة جمع اللؤلؤ في السلك فلا يصح اضافة الى القرآن في قول المصدر حاصل الدفع ان النظم ههنا
 ليس بمعنى اللغوى بل بمعنى الاصطلاحي وهو تأليف كلماته آه وبهذا المعنى مستقيم ههنا كما لا يخفى قوله مرتبة
 المعاني آه حال من الكلمات وكذا قوله متناسقة الدلالات آه اى متناسبا والمراد بالمعنى في قوله مرتبة
 المعاني آه الامور التي يقصد بالبلغاء في كلامهم كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند اليه المسند وغير ذلك من مقتضا
 ت الاحوال المباحة عن علم المعاني وبترتيبها وضع كل منها في موضعه المطلوب والمراد بالدلالات في قوله

متناسقة الدلالات أه الدلالة اللفظية الوضعية أعني الدلالة المطابقة القيمة والتفصيلية التزامية الباحثة
 عنها علم البيان وتناسقها مماثلتها في المطابقة لمتنفي الحال يعني إذا كان الحال يقتضي دلالة المطا
 بقة التي بها وكذا التضمنية والتزامية إذا يقتضي الحال التي بها قوله على حسب ما يقتضيه العقل أه متعلق بكلام
 حد من مرتبة المعاني وتناسق الدلالات على سبيل التنازع ثم كلمة حسب بمعنى القدر والعدد كما في
 الصحاح فهو إذا كان مجرور بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والافس ساكنة أي بحسب وحسب فالتقيل
 أن النظم ليس بمجرد تأليف الكلمات بل يكون بتأليف اجزائها أي وهو لا يكون إلا بتأليف جملة إذا
 النظم كما يتعلق بكلام واحد كذا متعلق بكلامين قلنا المراد من الكلمات ما يتكلم به مجازاً منفرداً كان أو
 جملة فيتناول لتقسيمه قوله لا توالياً في النطق أه بيان فائدة لقوله مرتبة المعاني متناسقة الدلالات أه قوله
 كيفما اتفق أه مربوط لقوله لا توالياً أه ولقوله ضم بعضها على بعض أه يعني مربوط لكليهما يعني ليس مطلق
 التوالياً في النطق والنظام بعضها على بعض معتبراً بدون لحاظ ترتيب المعاني ومناسبة الدلالة قوله بخلاف
 في نظم الحروف أه بيان فائدة لقوله لا توالياً في النطق أه يعني أن قوله لا توالياً في النطق أه أحتمل أن
 نظم الحروف بحيث أن في نظم الحروف ليس اعتبار ما يقتضيه العقل شرطاً بل يكفي لتوالياً في النطق منطلق
 النظام بعض لبعض كينما اتفق وأما نظم كلماته فيكون مرتبة المعاني ومناسبة الدلالات واليغافر
 ض من ذلك القول دفع اعتراض وهو أنه لم أر في نظم القرآن كلماته المذكورة دون نظم حروفه
 لأنها أيضاً في القرآن حاصل الدفع أن نظم حروفه لا يكشف بعلم البلاغة لأنه توالياً في النطق
 كيف ما اتفق من غير رعاية المعاني والدلالات وأما نظم الكلمات فيكشف به فلهذا أرادته كما قال
 المصنف وبه يكشف أه قوله فانه توالياً أه دليل لكون نظم الحروف خلاف نظم الكلمات قوله حتى قيل أه
 مثال لكون نظم الحروف غير معتبر فيه اعتبار ما يقتضيه العقل قوله لا أدري أه إلى الفساد أه أي في نظم الحروف
 باعتبار قوة البلاغة بل يفيد معنى آخر لأن بعض معناه مادي الغنم ومسكن القوم ومعنى ضرب زدن
 فيكون كلا اللفظين مفيداً للبلاغة والفصاحة بخلاف نظم الكلمات فانه يفضي إلى فاد معنى المقصود
 لولا كلمات مرتبة المعاني ومناسبة الدلالة قوله وليس إلا عجز أه الغرض منه وهو أنه بالوجه في اختيار
 النظم على اللفظ في قول المصنف في نظم القرآن أه مع أن في اختيار النظم احتمال سموه الأدب لا مستغنى
 له في الاستعارة غالباً حاصل الدفع ليس إلا عجز اللفظ مالم يلاحظ فيه ترتيب المعاني ومناسبة
 الدلالات ولا يدل عليه حرف اللفظ وأما النظم فيدل عليه كما مر فلذا اختار النظم على اللفظ وليس معنى
 النظم ما يستعمل في الاستعارة بل معناه تأليف كلماته كما مر قوله والألا كان للطائف يدين العالمين أه

دليل لعدم كون الاعمجاز بمجرد اللفظ حاصل لو كان الاعمجاز بمجرد اللفظ بدون رعاية الترتيب والمناسبة لم يكن للطائف علم المعاني والبيانات دخل في الاعمجاز لان تلك اللطائف لا تتعلق بنفس اللفظ بدون رعاية الترتيب والمناسبة مع ان هذين العلمين دخیلان في الاعمجاز كما قال المصنف وبه يعرف وقالق آه وبه يكشف عن وجوه الاعمجاز آه قوله فلذا اختاره آه تنريع على عدم كون الاعمجاز بمجرد اللفظ اى لا اجل عدم كون الاعمجاز بمجرد اللفظ اختار كلمة النظم على كلمة اللفظ قوله ولان فيه استعارة لطيفة آه جواب آخر لا اختيار النظم على اللفظ يعنى في اختيار النظم مقام اللفظ استعارة لطيفة بان شبه القرآن في النفس بعقد الدرر المنشور واشتبه النظم فيكون ذلك التشبه المضمين في النفس استعارة بالكناية واشتات النظم له استعارة تخيلية او شبه تاليف الكلمات باذخال اللؤلؤ في السلك ثم استعير لفظ النظم له فيكون على الاول استعارة بالكناية وعلى الثاني استعارة مصروفة الى الاول اشارة بقوله لطيفة والى الثاني بقوله اشارة الى ان آه وجه لطافة الاول ان فيه استعارتين الكسنية والتحيلية ووجه اشارة الثاني ان فيه استعارة مصروفة فقط وبكذا ينبغي تحقيق المقام والله ذو الفضل والانعام وعلمه اتم واكمل قال المصنف وكان القسم الثالث آه عطف على كان الاول في قول المصنف اما بعد فلما كان آه فكان هذا القول من متعلقات الشرطية الاولى الغرض منه شروع ببيان وجه تلخيص القسم الثالث من مفتاح العلوم وهو سبب لتصنيف المختصر اى التلخيص قوله من مفتاح العلوم آه بيان القسم الثالث سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاستقاق والمعاني والبيان والبديع والقوافي والعروض والمنطق لانه مشتمل على ثلاثة اقسام ففي القسم الاول ثلاثة علوم الصرف والنحو والاستقاق وفي القسم الثاني ثلاثة ايضا القوافي والعروض والمنطق وفي القسم الثالث ثلاثة ايضا المعاني والبيان والبديع قوله الذي صنفه آه صنفه مفتاح العلوم قوله العلامة آه التا فيه للمبالغة لا للتأنيث فلا ينافى في كونه صنفه للذكر قوله سراج الملة والدین آه وهما متحدان ذاتا وهو الشريعة الاسلامية ومختلفان اعتبارا فان الشريعة من حيث انها تطاع لهما دين ومن حيث انها تمل وتكتب ملته ففي اضافة السراج الى الملة والدين اشارة الى انه مقتدى أهل العلم والعمل لان الكتابة شعار العلماء والعمل شعار الاتقياء وفي تأخير الدين عن الملة اشارة الى شرف العلم على العمل فتوله النافيل العلامة آه اشارة الى لقبه وقوله ابو يعقوب آه الى كنيته وقوله يوسف آه الى اسمه المحض قوله السكاكي آه نسبة الى السكاكة قرية بنى شافور وقيل بالعراق وقيل باليمن وقال السيوطي انه نسبت الى جده كان سكاكا للذهب والفضة اى يضرب السكة عليها فيكون السكاكي منسوباً

الى سكة وهي حديدة منقوشة تقرب عليها الدراهم فيكون معنى السكاكي الذي يشرب السكة اي مبركته
 دراهم ونقش كنده او واما صانع السكين فهو سكاكيتي جمعه سكاكينون فمن قال معناه صانع السكين
 فليس بجيد قوله تغذيه الله آه وهو استر ليقال تغذ السيف اذا جعل مستورا بخلقه جملة وعناية للسكاكي
 انما اختار تغذ على ستر لان الستر عام والتغذ خاص لانه جعل ستر السيف في الغلاف فغية محصل تشبيه
 المصنف بالسيف في حداثة القرحة فيه استعارتان مكينة وتحيية بان ذكر الله وترك باقي
 كان التشبيه فهو مكينة ثم اثبت التغذ الذي هو من لوازم المشبه به اي السيف للمشبه اي المصنف
 فان قيل التغذ والغفران كلاهما ستر الذنوب فان كان تقدير المضاف الى ضمير المصنف مراد اي تغذ ذنوبه
 فيلزم سببية الشئ لنفسه لان الباء في لغفرانه سببية وان كان غير مراد فيلزم ستر ذات المغفور لا ذنوبه
 والمقصود ستر ذنوب المغفور لا ذاته قلنا المضاف مراد ولا يلزم سببية الشئ لنفسه لان التغذ ستر الذنوب
 مطلقا والغفران صار خاصا بسبب اضافته الى ضمير تعالى اي تغذ ذنوبه بغفرانه الملائق بفضله بدون
 سيلة الطاعة والعبادة فيلزم سببية الخاص للعام وهو جائز قوله خبر كان آه اشارة الى اغراب اعظم بانه
 منصوب خبر كان واسمه قوله القسم الثالث آه واما قوله من مفتاح العلوم آه بيان القسم الثالث فكلية
 من بيانية قوله اي في البلاغة آه بيان مرجع الضمير وهو المعاني والبيان فقوله وتوابعها آه عطف على مضاف
 ف اليه العلم اي البلاغة فيكون التقدير وعلم توابعها اي توابع البلاغة وهو البدع فقوله فيه آه متعلق
 صنف دون اعظم قوله بيان لما آه دفع توهم كون كلمة من تبعية فلا يكون مدح القسم الثالث كاملا
 لانه على هذا يكون اعظم من بعض الكتب المشهورة لا على كلها والمراد الثاني حاصل الدفع كلمة من هنا
 بيانية لا تبعية يرد عليه ان القسم الثالث ليس بكتاب بل جزء الكتاب واذا كان قوله من الكتب
 المشهورة بيان لما لزم ان يكون هو اية كتابا لان اسم التفضيل يكون من جملة ما اضيف اليه اوجب
 عنه بوجه الاول انه جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوي وهو الضم والجمع والثاني انه لما افرد بالتدوين
 فصار كأنه كتاب مستقل والثالث انه لما كان هو العمدة من اجزاء المفتاح فصار كأنه كتاب كله قوله
 تميز من اعظم آه اي من نسبة اعظم الى الفاعل الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون قول المصنف
 تميز منصوب من قوله الكتب المشهورة وحينئذ لا يكون مرجحا في مدح القسم الثالث وهو تفضيله على الكتب
 المصنفة في علم البلاغة لانه على هذا لا يعلم اعظميته باعتبار المنفع لاحتمال اعظميته باعتبار اخر اعظميته
 المحم وهو لا يحسنه بل يشينه حاصل الدفع انه منصوب تميز من نسبت اعظم الى فاعله لا من قوله الكتب
 المشهورة قال المصنف لكونه احسنها آه علة الاولية لكون القسم الثالث اعظم من الكتب المشهورة في هذا

الفرن قوله ان يكون القسم الثالث آه اشارة الى بيان مرجع الضمير في قوله لكونه آه قوله احسن
 كتب المشهورة آه اشارة الى تعيين مرجع الضمير في قوله احسنها آه قوله من جهة الترتيب آه اشارة
 الى نصب قوله ترتيباً بانه منصوب على التمييز من نسبت احسن الى فاعله وهو الضمير المستتر فيه والبا
 رز المراجع الى الكتب المشهورة مفعول فكلية من في قوله من جهة آه سببية ولفظ الجهة بمعنى الطريق
 والطرازى لاجل طريق الترتيب قوله وهو وضع كل شئ آه تعريف الترتيب فالقول ان الضمير في مرتبة
 لا يخلو اما راجع الى كل اد الى شئ وكل واحد لا يصح اذ على الاول يكون المعنى هو وضع كل شئ في مرتبة
 كل شئ فيلزم ان يكون الشئ موضوعاً في مرتبة فاسمواه وهو باطل وعلى الثاني يكون المعنى مكان
 هو وضع كل شئ في مرتبة شئ تا فيلزم ان يكون جميع الاشياء موضوعاً في مرتبة شئ واحد وهو باطل
 اليه قلنا الضمير راجع الى شئ قبل استفادة العموم بكلمة كل فيعتبر الحكم على شئ بوصفه في مرتبة قبل
 اعتبار العموم في شئ لان عموم كل امر يتبع الملاحظة فاذا لاحظنا العموم فيكون عاماً والافلا والقول
 ان الضمير راجع الى كل شئ وادضافة المرتبة اليه للاستفراق فيكون المعنى هو وضع الاشياء في مراتبها و
 العبارة من قبيل مقابلة الجمع بالجمع فيفيد التمام الاتحاد على الاتحاد كما في قوله هم ركبو ارواهم فكان
 هذا الكلام محل وتفصيله هكذا وضع هذا الشئ في هذه المرتبة ووضع ذلك في تلك الى غير ذلك قوله فكل
 مسألة آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه اذا كان كل واحد من القسم الثالث والكتب المشهورة مستقلة
 على الترتيب كما يقتضيه فعل التفصيل فكيف يصح ان يكون القسم الثالث احسن منها حاصل الدفع
 ان لكل مسألة مثلاً مراتب بعضها الاتق بها وبعضها اليتق فبوضعها في المرتبة الاولى يحصل حسن الترتيب
 تيب وفي المرتبة الثانية احسنه فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن فصح
 ما قال المصنف قوله وان شئت ان تعرف آه الفرض منه اثبات له على المصنف من احسنه ترتيب القسم
 الثالث بالنسبة الى الكتب المشهورة قوله هذا المقال آه مصدر ميمي بمعنى القول وهو كونه احسن ترتيباً
 آه قوله فعليك آه اسم فعل اذا تعدى بنفسه بدون حرف الجر كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء
 كما هنا كان بمعنى استمررت قوله فانها عمدة اي خيط اي رشته قد انقسم اي القطع والفصل اي شكسته
 فتناثرت اي انتشرت اي پراكنده لا ليه اي لوالى العقد جمع اللؤلؤ ففي تشبيه كتب الشيخ بالعقد اشارة
 الى حسن ترتيبها وفي انفصامه وتناثر لآليه اشارة الى انحطاط درجة ترتيبها عن ترتيب القسم الثالث لا
 ان ترتيبه كعقد الفصل والنسبت لآليه قال المصنف ولكونه اتمها تحريراً آه علة ثانوية لكون القسم الثالث
 اعظم من الكتب المشهورة زاد الشرح لفظ لكونه اشارة الى ان قوله اتمها تحريراً آه عطف على قوله احسن ترتيباً

قوله: وهو تهذيب الكلام إلى دفع اعتراض وهو أن التحريم قد يطلق على بيان المعنى بالكتابة كما أن التفسير
يطلق بنية بالعبرة فعلى هذا لا يكون مدح القسم الثالث لطريق المبالغة؟ حاصل الدفع ليس المراد ما فهمت
بل المراد منه تهذيب الكلام وتطهيره من المعائب والنزائد فإن قيل هذا متناقض لما قال المصنف
فيما سيأتي بقوله: ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل آه؟ قلنا المراد بكونه مهنياً بهنياً بالنسبة
إلى الكتب المشهورة وأما اشتماله على الحشو والتطويل فهو باعتبار نفسه بدون الإضافة إلى الغير فلا
منافات قال المصنف العلامة وكونه أكثر آه علة ثالثة لأعظمية القسم الثالث منها قوله:
والقواعد عطف تفسيرى للأصول والمراد من الأول الدلائل ومن القواعد المسائل أورده
لدفع توهم وهو أن الأصول جمع أصل وهو مجبى بمعنى أن الأول ما يبنى عليه الغير والثاني
الدليل والثالث: الرابع والأولى والرابع: مجبى القاعدة ولم يستقم الثلاثة
الأولى تعين الرابع فقال والقواعد قوله: وهو متعلق بمحذوف آه الغرض منه دفع اعتراض
وهو أن قوله للأصول جار ومجرور فلا بد من متعلق فمتعلقه؟ حاصل الدفع أن قوله
للاصول ظرف مستقر متعلق بمحذوف وهو جمعاً قوله: ويعبره قوله آه دفع توهم وهو أنه ما قرينة
على كونه متعلقاً بالمحذوف المتعين؟ حاصل الدفع أن القرينة عليه تفسيره بذكر وهو قوله جمعاً
لأن المفسر يكون من جنس المفسر قوله: لأن معمول المصدر آه الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لم
لم يتعلق بالمذكور المؤخر وهو قوله جمعاً حتى يحصل الغنى عن ارتكاب المحذوف ثم التفسير؟ حاصل الدفع
أن معمول المصدر لا يتقدم عليه لأن المصدر حين العمل مؤول بأن مع الفعل لأن الأصل في العمل
هو الفعل والمصدر فرع فيه فيؤول عند العمل بالنعل لأن العمل ولفظان موصول حرفي ومعمول الصلة
وهو قوله للأصول على تقدير كون جمعاً عامل فيه لا يتقدم على الموصول وهو لفظ أن لأن على تقدير
كون جمعاً عامل فيه يكون الصلة جمعاً والمعمول للأصول والموصول لفظ أن قوله لأن المصدر
عند العمل دليل لقوله لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه آه قوله: بكونه كتقدم جزء آه أى لكون تقدم
معمول الصلة على الموصول متعلق لقوله لا يتقدم على الموصول آه ودليل لعدم تقدم معمول الصلة عليه حاصل أن
الصلة مبنية للموصول والموصول لا يمكن جعله جزءاً من الكلام إلا بها فهما شيئين واحد مرتب الأجزاء
فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضاً بحيث لا يجوز تقديم كل الصلة عليه ولا جزء عليه فكما لا يجوز تقدم
نفس الصلة على الموصول لا يجوز تقدم معمولها عليه لأن بتقديم معمولها يلزم تقديم نفسها عليه لأن مرتبة العامل
قبل مرتبة معمول فعلى هذا يلزم تقدم الصلة على الموصول لأن المتقدم أى معمول الصلة على المتقدم أى الموصول
على الشيئ أى الصلة متقدم على ذلك الشيئ وذلك لا يجوز لكونه

كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه قوله: من الشيء آه بيان جزء كلمة من بيانية قوله: المرتب
 اجزاء آه صفة الشيء المراد من الشيء المرتب الاجزاء مجموع الموصول والصلة والمعمول ثم الضمير
 في قوله عليه اما راجع الى الشيء المرتب الاجزاء او الى الجزء حاصل انه اذا قدم جزء اللفظ الذي حيزه بعد طائفة
 من اجزائه كمعمول الصلة ههنا على باقى الاجزاء كالموصول ههنا لزم تقدم ذلك الجزء على ما يتقدم
 عليه من الاجزاء الباقية فيسلم تقدم ذلك الجزء على نفسه لأن المتقدم اى معمول الصلة على المتقدم
 اى الموصول متقدم مع انه مؤخر في الواقع وذلك بتقديم الشيء على نفسه هذا اذا كان ضمير عليه
 راجعا الى الجزء واما اذا كان راجعا الى الشيء المرتب الاجزاء فحاصله انه اذا قدم في الذكر جزء
 اللفظ الذي حيزه بعد طائفة من اجزائه كمعمول الصلة ههنا على باقى الاجزاء كالموصول ههنا
 لزم تقدم ذلك الجزء على جميع اجزائه وجميع اجزائه ليس الا اللفظ المرتب الاجزاء فلزم تقدم
 الجزء على اللفظ نفسه وهو تقدم الجزء على الكل فان قيل تقديم جزء الشيء عليه لا يصح مطلقا سواء كان
 مرتبة الاجزاء أم لا فلا يصح تقييد الشارح بها قلنا ان ضمير عليه غير راجع الى الشيء المرتب الاجزاء
 بل هو راجع الى الجزء باعتبار ان يراد بالراجع غير ما هو المراد بالمرجع اليه فيكون المعنى لكونه كتقديم احد
 اجزاء الشيء على الجزء الآخر منه وهو ممتنع في مرتبة الاجزاء لا في غيرها فيصح تقييد الشارح
 او نقول ان ضمير عليه راجع الى الشيء والتقديم تبرع لا افتراضى فلا محذور فيه او نقول ان هذا
 التقييد ليس باحترازي بل وقع لأجل ان ما نحن فيه وجدكك اى مرتبة الاجزاء وانما قال الشارح
 كتقديم جزء آه ولم يقل تقدم الجزء بدو من حرف التشبيه لأن معمول الصلة ليس جزءا
 حقيقيا من الموصول ولما من الصلة بل اعتبارا بان معمول للصلة وهى جزء للموصول
 فيكون معمولها كالجزء منها قوله: هذا أى عند هذا قوله: والظاهر انه اى تقدم
 معمول المصدر عليه انزاه الغرض الغرض منه جواب آخر عن متعلق الظرف ورد على الجواب الاول
 حاصله تقديم معمول المصدر عليه انزاه كان معمول ظرفا او تشبيه والمراد من الظرف ههنا اسم الزمان
 والمكان وبشبهه الجار والمجرور لأنه محتاج الى التعلل او معناه مثل احتياج الطرف اليه فعلى هذا يكون الظرف
 لغوا متعلقا بقوله جمعا المتأخر قوله: قال انما تعناه الغرض منه استدلال على تقدم معمول المصدر عليه اذا كان
 ظرفا او تشبيه بافصح كلام وجه الاستدلال بالآية الاولى ان الظرف اعنى متعلق بالسعى المتأخر
 معمول له فان المقصود ان السمعيل لا يبلغ السن الذى قدر فيه على السعى مع ابيه ابراهيم في قصف
 حواريه امرناه بالذبح وهذا المعنى انما يحصل بتعلق الظرف اعنى مع المتقدم بالسعى المتأخر فثبت تقدم
 معمول المصدر الظرفى عليه فان قيل ان الاستدلال بهذه غير تام لأن كلامنا في تقدم معمول المصدر

المنكر كما في قول المصدر والسعي مصدر معروف باللام وبينهما فرق لان سر عدم جواز تقديم معمول المصدر
 عليه تأويله بان مع الفعل وهذا التأويل في المنكر دون المعروف كما ثبت في محله قلت لا فرق بين
 المصدر المعروف والمنكر لان عدم جواز تقدم معمول المصدر عليه لضعفه وهذا المعنى لا يتفاوت فيهما فاذا
 ثبت جواز تقدم معمول المصدر المعروف عليه ثبت جواز تقدمه على المنكر فتم التقريب واما وجه الاستدلال
 بالآية الثانية ان المقصود عدم اخذ الرحمة بالزمانية والزاني لا مطلقا وبهذا المقصود انما يظهر بجعل
 الطرف اعني بهما معمولي اللزامة المتأخر ومقدما عليه فالآية الاولى مثال الطرف والثانية مثال شبهه
 فلا يلزم الاستدراك قوله ومثل هذا آية اي مثل تقدم معمول المصدر عليه كثير في الكلام اي في كلام التداو
 في مطلق الكلام هذا القول تأيد لما قبله قوله والتقدير تكلف آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه يجوز ان
 يكون متعلق في الآيتين مقدرا قبله ويفسر المذكور كما مر في توجيه الاول فلا يصح الاستدلال بهذين الآ
 يتين على تقدم معمول المصدر عليه حاصل الدفع ان التقدير تكلف وهو لكونه خلاف الاصل لا ينبغي
 ان يصار اليه بلا ضرورة داعية اليه قوله وليس كل ما اول آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان الضرورة
 بهما مستحقة كما ذكره سابقا بقوله لان المصدر عند العمل مؤول بان مع الفعل آه فلا يصح الاستدلال
 بهما حاصل الدفع انه ليس كل ما اول بشئ حكمه حكم ذلك الشئ لجواز ان يكون بعض احكامه محقق
 بصرح لفظه لا بعد التأويل الا ترى ان المؤول وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والنسبة والمصدر
 الصريح ليس كذلك فيكون امتناع تقدم معمول الصلة على الموصول من الاحكام التي تختص بصريح
 لفظه لا بعد التأويل قوله مع ان الطرف آه كلمة مع بمعنى علا جواب ثان عن اعتراض تحقق الضرورة
 الى المقدر بطريق المنع كما ان الجواب الاول المصدر بقوله وليس كل ما اول بشئ آه جواب بطريق التسليم
 حاصله انما لا نسلم لزوم تأويل المصدر العامل في الظروف بان مع الفعل لان التأويل المذكور لا
 جل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل المصدر فيها بلا تأويل بالفعل لما فيه من معنى
 الفعل وانما قدم الجواب التسليمي على المنع مع ان المناسب العكس لان الجواب الاول مبني على ما
 هو المشهور من تأويله والفرض من هذا القول دفع اعتراض آخر وهو ان تقدم معمول المصدر عليه و
 ان لم يكن محتجا بهنا لذلك المانع لكنه يكون ممتنا لما نفع آخر وهو ان المصدر عامل ضعيف كما سيم
 التفضيل فلا يعمل في المقدم عليه حاصل الدفع ان الطرف لا يحتاج الى تقوية العمل بل يكفي
 راسخة الفعل مقدما كان او مؤخرأ قوله راسخة الفعل آه والمراد براسخة الفعل ادنى ملازمة بالفعل
 وفي المصدر ذلك موجودا انه يدل على الحدث وهو احد اجزاء دلول الفعل لانه لا يشأ آه دليل

له جاصله ان الشئ لا ينفك عن الطريق الحقيقي اعني الزمان والمكان لوقوعه فيهم ط

الحكاية قوله: لتزله آه دليل للدليل أي دليل لقوله لان له شأنًا حاصلًا ان نسبة الطرف إلى الشئ كنسبة الشئ إلى النفس وبين وجه شبه لقوله لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه آه كما ان الشئ لا ينفك عن نفسه قوله: ولهذا آه أي لأجل ان له شأنًا ليس لغيره قوله: اتسع أي اعتبر في الظروف بالمعنى يعتبر في غيرها قوله: ما لم تسع آه نائب فاعل اتسع قال المصنف: ولكن كان القسم الثالث آه عطف على قوله وكان القسم الثالث من مفتاح معلوم الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان القسم الثالث من مفتاح معلوم موصوفًا بالأوصاف السابقة فلا حاجة إلى المختصر وتضيف فلم يختصر المصنف منه؟ حاصل الدفع انه موصوف بالأوصاف المذكورة لكنه غير موصوف عن اكشوف والتطويل والتعقيد فلذا اختصر المصنف مختصرا وصنف كتابًا مستقلا بان لا يكون مشتقًا عليه قوله: أي محفوظ آه تفسير باللفظ المشهور قوله: وهو الزائد آه تعريف للاكشوف أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في اداء اصل المراد سواء كان متعينًا أو لا وسواء كان الزائد مستغنى عنه في اداء اصل المراد أو لا فائدة فيه أصلًا قوله: وهو الزائد على اصل المراد آه تعريف للتطويل لغة أي الكلام الزائد على اصل المراد بلا فائدة فإن كان مع الفائدة يكون اطنابًا فالفرق بينهما باعتبار المعنى اللغوي عموم وخصوص مطلقًا لان كل حشو تطويل ولا عكس لان اكشوف عام غير متعين بلا فائدة قوله: وسيجئ الفرق بينهما أي الفرق الاصطلاحي الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان اكشوف والتطويل كلاهما عبارتين عن الزائد فلا يحصل الفرق بينهما كاملاً؟ حاصل الدفع ان الفرق بينهما باعتبار المعنى الاصطلاحي حاصل وهو ان اكشوف عبارة عن الزيادة المتعينة لا الفائدة كما في قولهم فاورثني تكلم صدارع الرأس فان الرأس متعين للزيادة لان في الصدارع معناه ^{أي} والتطويل عبارة عن الزيادة الغير المعينة لا الفائدة كما في قول الشاعر والفى قولها كذباً وميناً فاحدهما زائد لا على التعيين قوله: وهو كون الكلام آه تعريف للتعقيد لغة أي كون الكلام يتوغل أي يتحسر على الذهن تحصيل معناه لخلل واقع اما في النظم او في الاشغال الاول تعقيد لفظي والثاني معنوي سيجئ ذكره ثم في تفسير التعقيد يكون الكلام آه وكذا تفسير اكشوف والتطويل بالزائد آه اشارة إلى ان المصنف ادرك ههنا مبني للمفعول لتكون صفة الكتاب بخلاف المبني للمفعول فإنه صفة المتكلم قوله: خبير بجد خبر أي ركان والخبر الاول قوله غير موصوف وفيه اشارة إلى اعراب وتابدان منصوب على الخبرية لكلمة كان ويجوز ان يكون حالاً من اسم كان او من خبره وكذا قوله مفتقراً فيكونان حالين مترادفين ويحتمل أن يكون مفتقراً حالاً من ضمير تابدان فيكونان من الاحوال المتداخلة قوله: أي كان متابدان آه اشارة إلى حاصل معني الخبرية. قوله: للاختصار آه المراد من الاختصار ايراد الكلام المطابق لأصل المراد لجبارة وافية عليه قوله: بل فيه من التطويل آه علته لكونه تابدان للاختصار حاصله ان في القسم الثالث من المفتاح تطويلاً فلا بد من الاختصار عنه

عنه فيكون الاختصار شاملاً للإيجاز والاطناب والمساوات وما زاد عليه ما فهو تطويل قوله خبر آخر
 إشارة إلى اعرابه قوله أي كان محتاجاً إلى إشارة إلى حاصل معنى الجزئية وإلى معنى الافتقار قوله إلى
 الايضاح أنه متعلق مفتقراً قوله لما فيه من التقيد أنه علة لكونه مفتقراً إلى الايضاح حاصله ان في
 القسم الثالث من المفتاح تعقيد لا بد من الايضاح عنه قوله وإلى التجريد أنه زاد كلمة إلى إشارة أنه عطف
 على الايضاح قوله عما فيه من المحشوء أنه علة لكونه مفتقراً إلى التجريد لأن فيه حشواً فلا بد من التجريد عنه و
 انما قدم في المحشوء على التطويل لكونه اهما في بيان موجب اختصار القسم الثالث وعكس ناظر بهما في النشر
 اهتماماً بذكر الاختصار أولاً لأن مؤلفه محققه وتلخيصه وقدم ناظر التقيد على ناظر المحشوء رعاية للسمع أي سبج
 الايضاح مع الاختصار فالقول لا فرق بين الاختصار والايضاح والتجريد في كون كل واحد منهما صفة مرضية
 فلا وجه لجعل الاختصار مقبولاً والآخرين محتاجاً اليها قلنا بان فيه إشارة إلى ان الاحتراز عن التعقيد و
 المحشوء اهما من الاحتراز عن التطويل لأن ضررهما ازيد منه قال الفت مختصراً اختار الفت على لفظ اختصار
 مع ان الظاهر ان كتابه اختصاره لا تأليفه اشعاراً بان مقصوده ليس اختصار كتاب السكاكي فقط
 بل المقصود تأليف مختصر مستقل يتضمن ما فيه كمال ملخص فيما سياتي وأضفت إلى ذلك مع ان كتابه ليس اختصار القسم الثالث فقط لوجود
 الغير فيه من التجريد والايضاح والفوائد الاخر قوله جواب لما آتته إشارة إلى ربط هذه العبارة مع قبلها بحيث
 ان هذا القول جزء لقوله فيما سبق اما بعد فلما كان علم البلاغة آتية قوله أي كان ما تقدم أنه إشارة إلى
 ترتيب الجزاء على الشرط حاصله ان ما تقدم من كون علم البلاغة اجل العلوم وكون القسم الثالث من
 مفتاح العلوم اعظم ما صنف فيه وكذا كون القسم الثالث منه غير محفوظ عن المحشوء والتطويل و
 التعقيد سبب لتأليف مختصره والمراد من سببية ما تقدم للتأليف عند المصداق لا مطلقاً فلا يرد على السكاكي
 اذا كان كتابه كك فلم لم يختصر ولم يوضح ولم يجرد مع وجود السبب قال يتضمن ما فيه أنه صفت مختصر وكذا
 قوله فيما بعد شتمل على ما يحتاج إليه آتية قوله أي في القسم الثالث يتعين مرجع فيه وهو القسم الثالث لا المحشوء
 قوله من القواعد أنه بيان ما في قوله يتضمن ما فيه فيكون كلمة من بيان آتية قوله جمع قاعدة أنه فيه إشارة
 إلى ان جملة الجميع وتعريفه باعتبار جهالة المفرد وتعريفه قوله وهي حكم كلي آتية دفع اعتراض وهو ان
 القواعد جمع قايوم تطلق على معان كثيرة يقال للمرأة قاعدة لأنها تقعد في البيت وكذا يقال لحشيش هو
 دج قاعدة لأنه يقعد عليه اليهودج وكذا يقال القاعدة للاساس أي اصل شئ ولذا يقال لقانون كلي يستنبط
 منه الجزئيات فأتى معنى من المعاني مراد به هنا حاصل الدفع المراد به هنا المعنى الاخير لعدم صحة الاخرى وهنا
 كما هو الظاهر قوله حكم كلي أي حكم لموضوع كلي لان كليته الحكم من حيث كون المحكوم عليه كلياً لان المحكوم

به في الحكم على الجزئي والكلّي واحد كرفوع في قولنا الفاعل مرفوع وفي قولنا زيد مرفوع فهو صالح للكلية و
 الجزئية قوله ينطبق على جزئياته أه الضمير في ينطبق وجزئياته راجع الى موضوع كلّي ومعنى الانطباق صدق
 وحمله عليها وليس معناه الاشتغال فهذا القول احتراز عن القضية الطبيعية فان الحكم فيها وان كان حكماً
 على كلّي لكن لا ينطبق على الجزئيات فان حاصل الانطباق ان يصير الحكم الكلّي كبرى لصغرى سهلة المحصول
 ل ذلك لا يمكن في القضية الطبيعية لان موضوعها الماهية من حيث العموم يجري فيه الاحكام العموم كما
 الكلية والجنسية والنوعية دون احكام الجزئيات قوله يستفاد آه اللام للعاقبة كما في قوله تعالى فالتقل
 آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً اي عاقبة ذلك الانطباق الاستفادة المذكورة وليست للتعليل
 لان الاستفادة تعلق بالانطباق لا بالعكس اذ الانطباق ذاتي والعارض له هو الاستفادة وانما ذكر
 هذا التعليل لكونه مأخوذاً ومعتبراً في مفهوم القاعدة فلا تسمى قاعدة الا من حيث انها مستفاد منها جزئياتها فانها
 منها من حيث وقوعها في الحجية مقدمة ومن حيث انها تطلب بالدليل مطلوب ومن حيث انها تحصل بنتيجة
 ومن حيث انها تقع في العلم مسئلة يعني ان الشئ الواحد يختلف باعتبار الحثيات المختلفة فلو لم يقيدهم
 يحصل المقصود قوله كقولنا كل حكم أه مثال لحكم كلّي ينطبق على جزئياته بحيث ان قولنا كل حكم القيمة
 الى المنكر يجب تأكيده قاعدة كلية وحكم كلّي ومسئلة كلية من مسائل علم المعاني فانه ينطبق على ان
 زيد قائم وان عمرو راكب وان خالد اذهب وغير ذلك مما يلحق الى المنكر فان هذه الامثلة جزئيات لحكم
 كلّي وهو ينطبق عليها قوله بان يقال أه متعلق بقوله ينطبق وتصوير الاستخراج تلك الاحكام بحيث
 ان يصير ذلك الحكم الكلّي كبرى لصغرى سهلة المحصول بان يقال هذا الكلام مثال ان زيد قائم مع
 المنكر أه هذا صغرى سهلة المحصول وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد أه هذا هو الحكم الكلّي كبراه قوله فيعلم انه
 يؤكد أه هذه نتيجة بعد حذف الحد الاوسط وهو قوله مع المنكر مع المنكر في الصغرى والكبرى فالتقليل تصوير ان
 الاستخراج بان الكلام الملقى الى المنكر لا يخلو اما ان يكون مجرداً عن التاكيد فالصغرى ممنوع اذ لا يلحق
 اليه الكلام الخالي من التاكيد واما ان يكون مؤكداً فيلزم من صدقه صدق الكبرى تأكيده مؤكداً وهو باطل لتحصل
 الحاصل قلنا باختصار الشق الثاني ومنع لزوم تحصيل الحاصل لانه لان معنى الكبرى وكل كلام التقي الى المنكر
 يجب ان يجعل مؤكداً بالقوة اي مشتملاً على التاكيد حين الالتقاء فلا يفيد وجوب التاكيد بالفعل حتى يتعين
 خروجه عنه ويلزم تحصيل الحاصل واما المراد من التاكيد في الصغرى فهو بالفعل فلا يلزم التكرار باعتبار
 تغير الجهة قال المصنف ويشتمل على ما يحتاج اليه أه صفة ثان للمتمم قوله لا على ما يستغنى عنه أه اشارة الى
 ان قوله على ما يحتاج اليه أه قيد احترازي لا التثافي قوله ليكون حتموا أه متعلق بالمنفي في قوله لا على ما يستغنى

عنه يعني ان فائدة تقيده بقوله على ما يحتاج اليه خروج المشو منه لانه لو لم يشتمل على ما يحتاج اليه فقط بل يكون مشتملاً على ما يستغنى عنه ايضاً يلزم المشو فيه وهو خلاف مقصوده لان الباعث على التمسك في تأليف هذا المختصر واختصار القسم الثالث من مفتاح العلوم هو خلوه عن المشو والتطويل فلو كان المشو والتطويل فيه ايضاً فلا حاجة الى تأليف المختصر قوله من الامثلة آه بيان ما في قوله على ما يحتاج اليه آه فيكون من بيانية وهي الجزئيات التي آه تعريف للمثال كما يقال كل فاعل مرفوع فهو قاعدة كلية فلا يفسح به مجال لمثل يزيد في قولنا جاشي زيد فانه فاعل مرفوع قوله والشواهد آه عطف على الا مثله بياناً لما قوله يستشهد بها آه اي يستدل بها قوله لكونها من التنزيل آه اي من كلام الله دليل لكون الشواهد استدلالات على اثبات القواعد حاصله ان الشواهد الا من القرآن الكريم او من كلام العرب القم الخالص في عزيمة سم وكلها من الادلة فتكون الشواهد دلائل قوله الموثوق آه اي المعتمد قوله فهي اخص من الامثلة آه تفريع على سبق من ذكر الامثلة والشواهد وبيان النسبة بينهما بانها صحي العموم والخصوص مطلقاً فالشواهد اخص مطلق والامثلة اعم مطلقاً لان في الامثلة مجرد ايفاح القواعد وفي الشواهد الايضاح مع الاثبات ولا شك ان الايضاح ادنى حالاً من الاثبات فتكون النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقاً فكل شاهد مثال ولا عكس لتحققه في ضمن فرد آخر بدون الاثبات وايضاً دفع توهم كون ذكر الشواهد بعد ذكر الامثلة مستدركاً لان كليهما شئ واحد حاصل الدفع انها ليسا شيئاً واحداً بل بينهما عموم وخصوص مطلقاً فيغترق ان فيمادة فلا يلزم الاستدراك والتكرار قال المصنف ولم آل آه عطف على قوله الفتح فيكون جواب لما وبموزان يكون حالاً من فاعله اصله األومثل النصب هزتين الاولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة فقلبت الهزاة الثانية الفابتا عدة آمن وحذفت الواو للجازم وماضيه األ كعلا قوله من الواو الفتح الهزاة وسكون اللام كالنصاي بالضمين كالعلو قوله هو التفسير آه اي كوتا صي قوله بالضم والفتح آه تصحيح اللغة قوله الاجتهاد آه كوشش كردن فيكون بالضم والفتح بمعنى واحد عند الجمهور قوله وعن الفراء آه فيكون معنى الضم مغايراً عن معنى الفتح عنده قوله وقد استعمل الواو الفرض منه اعترض على المصنف بانه مخالف عن استعمال المشهور لانه يستعمل في كلامهم متعدي الى المنعولين مثل لا الكون جهداً على تفهين معنى المنع اي لا المنعك جهداً كما فسر صاحب الكشاف في قوله تعالى لا يألونك خبالاً قوله حذف ههنا المفعول الاول آه جواباً عن الاعتراض المذكور حاصله انه لا مخالفة بين المصنف والمشهورين لانه حذف المفعول الاول منه لعدم كونه مقصوداً لان مقصوده عدم منع الاجتهاد في تحقيق ما ذكر في المختصر من الابحاث في الواقع وليس مقصوده المناط بالمعين وغير المعين كما يدل عليه المفعول الاول قوله اي لم يمنع اجتهاداً آه بيان لمعنى قصده المصنف

والشواهد

والشواهد

بعد حذف المفعول الاول ويجوز في عبارة المصدر وجوه اخر لم يذكرها الشارح الاول البقاء على المعنى الحقيقي
 بدون تضمينه معنى المنع اى لم اقصر فيكون متعديا الى مفعول واحد ويكون جهداً مفعولاً بمعنى مجتهداً
 والثاني ان يكون الالو بمعنى الترتيب متعديا الى مفعول واحد فيكون جهداً مفعولاً اى لم اترك جهداً
 الثالث يجوز ان يكون لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل كما نقل عن ابى البقاء فيكون جهداً منصوباً
 على الجزئية بمعنى جابداً وان لم يتعرض الشارح الى هذه الاحتمالات اتباعاً لاستعمال المشهور من كونه متعدياً
 الى المفعولين وايضا في تعدية الى مفعولين جزالة المعنى كما لا يخفى واليه اشار الشارح بقوله لا يمنعك
 جهداً اى في تفسير قوله لا الورك جهداً رداً على الاحتمالات الاخرى من سوانح الوقت فتدبر وتذكر قال في
 تحققة آه متعلق بلم آل قوله اى المختصر آه تعين مرجع الضمير وايضا اشارة الى ان المصدر مضاف الى المفعول
 دون الفاعل اصله في تحقيق اياه قوله يعنى في تحقيق ما ذكره آه الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض وهو ان
 التحقيق اثبات المدعى بالدليل كما ان التدقيق اثبات الدليل بالدليل مع ان الضمير في تحقيقه راجع الى
 المختصر وهو عبارت عن الالفاظ فلا تثبت بالدليل حاصل الدفع ان في كلام المصدر حذف وهو ما ذكرى في
 تحقيق ما ذكر فيه قوله من الابحاث آه بيان كلمة من قاله وتهذيبه آه عطف على قوله تحقيقه قوله اى
 تنقيحه آه بيان معنى التهذيب والتنقيح التفسير عن الزوائد قال ورتبته آه عطف على قوله الفت مختصراً
 قوله اى المختصر آه تعين مرجع الضمير المنصوب قال ترتيباً آه مفعول مطلق لقوله رتبته قال اقرب آه
 صفة المفعول المطلق قال تناولاً آه يتميز من نسبة اقرب الى فاعله المستتر قوله اى اخذاً آه من قبيل
 ذكر الملزوم واردة اللازم لان التناول في الاصل اى في اللفظة يد اليد الى الشئ ليؤخذ فيكون اللازم معه
 الاخذ اى اخذ الشئ قالوا في قوله وهو في الاصل آه بمعنى اذ التعليلية قوله اى ترتيب السكالي او القسم
 تعين مرجع الضمير ودفع ما يتوهم من ان يكون ضمير من ترتيبه راجعاً الى المختصر فيلزم اقربيت الشئ من نفسه
 وهو باطل حاصل الدفع ان الضمير راجع الى السكالي او القسم الثالث من كتابه قوله اضافة المصدر
 آه خبر مبتدأ محذوف اى هذه اضافة المصدر رفينه لف ونشر مرتب يعنى ان الضمير في قوله من ترتيبه راجع
 الى السكالي اذا كان المصدر مضافاً الى الفاعل والمفعول محذوف او راجع الى القسم الثالث اذا كان
 مضافاً الى المفعول والفاعل محذوف قال ولم ابالغ في اختصاره آه عطف على قوله رتبته قوله اى
 المختصر آه تعين مرجع الضمير واثارة الى ان ضميره ليس براجع الى القسم الثالث لانه فعلى هذا لا يكون
 مدحاً للمختصر بل للقسم الثالث وهو ليس بممدح قوله مفعول له لما تضمن معنى آه ذكر المصدر فاعلين اعنى رتبته
 ولم ابالغ ومنصوبين اعنى تقريباً وطلباً وجعل كليهما مفعولاً للفعل الثاني لكونهما في المعنى واحداً اذ

اذ المراد بقوله تقريباً لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثاني الا ان التقريب اعتبر بالقياس
 الى التعاطي والتسهيل بالنسبة الى الفهم وليس هذا الفرق في المعنى ولا وجه لجعلها مفعولاً للمجموع
 الفعلين على ترتيب اللفظ كما لا يخفى قوله كأنه قال تركت المبالغة أه بيان لا يتضمن معنى لم ابالغ وانما قائل
 لكانه بلفظ الشك والترديد لان تركت ليس بعينه معنى لم ابالغ بل متضمن له والمتضمن يكون غير
 المتضمن وللتضمن طريقان احدهما ان يكون المتضمن بالكسر اصلاً والمتضمن تابيعاً مفعولاً او حالاً او
 نعتاً والاخر ان يكون الامر بالعكس بان يجعل المتضمن بالفتح اصلاً والمتضمن بالكسر تابيعاً مفعولاً او
 حالاً او نعتاً وهما من قبيل الثاني حيث قال تركت المبالغة بيان جعل تركت اصلاً والمبالغة مفعولاً او
 اى تناوله أه تفسير التعاطي وهو الاخذ اى تقريباً لاخذ المختصر قوله طلباً أه هو ايضاً مفعول له لقوله لم ابالغ
 بتضمن معنى تركت قوله فهمه أه اى فهم المختصر قوله على طائفة أه اصله طالبيين حذف النون بالاضافة الى
 طالبيين المختصر قوله ولو لم يتأول الفعل المنفى بالثبت أه الغرض منه بيان الوجه لعدم جعله مفعولاً له لزم ابالغ
 بدون التضمن وبيان وجه الاحتياج الى تاويله بالفعل المثبت اى تركت حاصله ان فى لم ابالغ ثلاث
 اعتبارات اما ان تعتبر النفي وحده واما ان تعتبر المنفى اى الفعل وحده واما ان تعتبر المجموع اى الفعل من
 حيث النفي وكذا فى القيد الذى هو المفعول له ثلاث اعتبارات اما ان يكون قيداً للنفي وحده واما ان يكون
 قيداً للنفي وحده واما ان يكون قيداً للمجموع الاول باطل اى كونه قيداً للنفي لانه حرف والمفعول له لا يحصى
 للنفي لانه علة للمعاني الحرفية لا تكون معلولة بالعلة لان المعلن بالعلل يكون مقصوداً ومرئياً بالذات
 والمعاني الحرفية ليست كذلك والثالث ايضاً باطل اى كونه قيداً للمجموع من النفي والمنفى لان النفي متى
 اعتبر متعلقاً به كان مفعولاً من حيث انه من احوال غيره ويكون غير مستقل فلا يكون صالحاً لان يقيد بشئ
 لان المفعول له علة والمعاني الغير المستقلة لا تكون معلولة بالعلة لان المعلن بالعلل يكون مقصوداً
 بالذات ومرئياً بالذات والمعاني الغير المستقلة ليست كذلك وهذا ان الوجهان لم يذكرا هما الشك لظهورهما لعدم
 كون العلة لهما والثاني ايضاً باطل اى كونه قيداً للنفي وحده لانه على هذا يلزم خلاف المقصود لان النفي اذا
 دخل على كلام فيه تقيد فالنفي يتوجه الى القيد ويبقى الكلام مثبتاً فيسير المعنى ان المبالغة فى الاختصار لم
 تكن للتقريب والتسهيل بل لا مرأى من هذا المعنى ليس بمقصود بل المقصود نفي المبالغة فى الاختصار لا اجل
 التقريب والتسهيل لا شئ اخر وايد الشك وهذا ينقل قول الشيخ من دلائل الاعجاز ليكون نصاً فيما ذكره
 والمراد من الفعل المنفى فى قوله لو لم يتأول المنفى بالثبت أه مجموع لم وابلغ لا ابالغ وحده لان الفعل المنفى
 يقال فى الاصطلاح للفعل مع حرف النفي لا للفعل وحده كما فى مثل لم يضرب المنفى مع حرف النفي فعل

منفى لا يضرب وحده فلا يرد ان المناسب للشعر ان يقول ان وابلغ مجموعهما لولم يتناول بالثبت
 لان الفعل المنفى ابالغ وهو ليس بمول بما ذكره قوله على فاذا ذكره من ان تقريرا وطلبنا مفعول له لما
 تفهم لم ابالغ معنى تركت هذا متعلق بقوله ولولم يتناول الفعل اه قوله لكان المعنى اه اى معنى قول
 اللاتن في المتن قوله وهذا مبني اه اى كون المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل
 لامر اخر قوله على اصل اه اى قالون قوله في دلائل الاعجاز اه اسم لكتاب الشيخ في العربية قوله وهو اه اى
 اصل الذى ذكره الشيخ قوله ان من حكم النفي اه خبر ان وقوله ان يتوجه اه اسم ان موخر وكلمة من فى قوله
 ان من حكم النفي اه تبعية فيه اشارة الى ان هذا الحكم للنفي اكثرية لا الكلية لان النفي قد يكون راجعا
 الى القيد والقيد كليهما مثل قوله وما للظالمين من حميم ولا شنيع يطاع اى لا شناعة ولا طاعة وغير ذلك
 وقد يتوجه النفي الى المتقيد فقط من غير اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله قد لم يصبر واعلى ما فعلوا وهم يعلمون
 اى لم يصبروا عالين يعنى ان عدم الاصرار مستحقق منهم مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه قوله على
 وجه ما اه سواء كان القيد مفعولا له او حالا او لغتا وغير ذلك قوله وان يقع له اه اى ان يرجع النفي الى ذلك
 القيد قوله خصوصا اه صفة مفعول مذكوف اى ان يقع له وقوعا خصوصا لا للمعنى او مفعول متعلق
 لفعل مذكوف اى يخص النفي بالقيد خصوصا لا للمعنى فان قيل تأويل الشعر به تركت لا يجدى نفعا لجواز ان
 يتوجه الترك الى ذلك القيد الزائد لانه نفي ايضا قلنا به الاحتمال فى تركت لا يجرى لان هذه القاعدة فى كلام
 دخل عليه النفي وقيد به واما اذا لم يدخل النفي عليه بل كان النفي فى ذاته بدون اداة النفي فلا يجرى فيه فاذا
 اول الفعل المنفى بالثبت فلا يكون النفي داخلا عليه بل صار منفيًا فى حد ذاته ولذا قيد الشيخ بقوله اذا دخل على
 كلام فيه قيد اه ولم يقل مطلق حكم النفي لك قوله مثلا اذا قيل اه مثال لما ذكره الشيخ فان قيل لفظ اجمعون
 فى المثال المذكور تأكيد للقوم وليس قيده فلا يصح المثال قلنا لفظ اجمعين منصوب فى النسخ الغير
 المشهورة فعلى هذا يكون حال من القوم بمعنى مجتمعين والحال يكون قيده لما قبله فلا اشكال فيه وان
 كان مرفوعا على ان اكثر النسخ فيجاب ان لفظ اجمعون وان كان تأكيدا بمعنى الكل الا ان فيه معنى الاجتماع
 بحسب اصل الوضع فكان نفي الاجتماع بهذا الاعتبار ولهذا استدلل ابو حنيفة رحمه الله على سبيل ذلك
 بهية الاجتماع بقوله قد سبى اللائكة كلهم اجمعون الآية قوله ومما لا سبيل اه اى ما قال الشيخ من ان حكم
 النفي اه قوله ولعمري اه الواو للاستئناف واللام المفتوحة ابتداء مئة تأكيدية وهذا مبتدأ وخبره مذكوف بالحذف الو
 جوبى اى ولعمري قسمي لالك وواصب عمري قسمي وجواب القسم دل على حذف الخبر وهو قوله لقد افطر المص
 اه فالمبتدأ مقسم به وخبره فعل القسم والعمر بالفتح والنضم بمعنى واحد لكن لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان

القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله فالترينة على حذف الجر غلبة استعمال لفظ عمر في القسم فيدل على ان
 خبره لفظ القسم واما السد السد فحجاب القسم قائم مقامه قوله لقد امر المصدر آه الافراد التي اوزع عن الحدا
 زاد المصدر ومقابلته التفریط يقال الجاهل اما مفرد واما مفرد ثم الغرض من قوله ولعمري لقد افرد آه بيان للوا
 قع بان المصدر صرح اولاً واثراً ثانياً وعرض ثالثاً بان في القسم الثالث حشو وتطويل وتعقيد يعني ان
 المصدر بين بطريق الكمال ان فيه من الامور المذكورة وهذا هو الباعث على تاليف مختصره وايضاً الغرض منه
 دفع توهم وهو ان الباعث على اختصار القسم الثالث من المفتاح كونه مشتملاً على الحشو والتطويل والتعقيد
 كما صرح به المصدر ولكن لا يعلم منه كون مصنفه غير مشتمل عليها بل يحتمل ان يكون كتابه ايضاً مشتملاً عليها فلا
 وجه لاختصاره حاصل الدفع ان مصنفه خال عنها وهذا يعلم من عبارة المصدر لما قال الشرح فيصريح وجه الاختصار
 قوله بان فيه آه اي في القسم الثالث متعلق بوصف وبيان وصف قسم الثالث فالبيان تصويرية وبيانية قوله
 تصريحا آه حال من فاعل افرد بمعنى المصريح وكذا تلويحاً وتعريضاً واما الافراط تصريحا فبقوله ولكن كان
 القسم الثالث غير مصون عن الحشو آه ففيه تصريح بان في القسم الثالث هذه الامور الثلاثة موجودة قوله
 تلويحاً ثانياً على ما ذكرنا آه حيث قال الشرح ذيل قول المصدر قابلاً للاختصار مفتقراً الى الالف ا ح والجر
 يد آه لما فيه من التطويل ولما فيه من التعقيد وعما فيه من الحشو فهذه العبارة من الشرح تلويحاً ان في القسم
 الثالث من مفتاح العلوم هذه الامور الثلاثة موجودة والتلويح كناية يكون الوسائط فيه كثيرة من لوح اذا
 اشار من بعيد فالتبيل اذا كان التلويح عبارة عن كناية يكون الوسائط كثيرة كما سيجي من المصدر لا يصح
 ههنا اذ ليس ههنا وسائط كثيرة كما عرفت قلنا لعل التلويح ههنا بمعنى الاشارة وهي كناية فيما قلنا الوسائط
 بلا خفاء في اللزوم وههنا لك قوله وتعريضاً ثالثاً آه وهو كناية مسوقة للاجل موصوف غير مذكور كما سيجي من
 المصدر قبل الفن الثالث قوله حيث وصف آه كلمة حيث بيان لتعريض المصدر بانه مؤلف مختصر حيث
 قال المصدر انت مختصر ومؤلف منقح حيث قال لم آل جهداً في تحقيقه وتهذيبه ومؤلف سهل المأخذ حيث قال
 ولم ابالغ في اختصار لفظه تقريباً لتعاطيه وطلباً لتسهيل فهمه على طالبيه قوله لا تطويل فيه آه دفع اعتراض
 وهو انه كيف يعلم تعريضاً بوصف المصدر مختصره بالامور المذكورة ان في القسم الثالث من المفتاح الامور
 الثلاثة المذكورة موجودة حاصل الدفع يعلم منه بطريق كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ان ما في مؤلفه ليس موجوداً
 في القسم الثالث فيكون مشتملاً عليها فقوله اي لا تطويل فيه آه فيه اللف والنشر مرتب يعني قوله لا تطويل فيه
 متقابل لقوله بانه مختصر وقوله ولا حشو متقابل لقوله منقح وقوله ولا تعقيد متقابل لقوله سهل المأخذ قوله كما في
 القسم الثالث آه ذكر الموصوف الغير المذكور يعني ان الاوصاف المذكورة اوصاف مختصرة لكن يعلم منه بطريق

المقابل ان في القسم الثالث ليست هذه الاوصاف موجودة قال المعبر واهضت آه عطف على قوله و
 الفت قوله المذكور من القواعد آه تعين لشار اليه ذلك ودفع اعتراض وهو ان شار اليه ذلك لا يخلو اما
 ان تكون الامور الثلاثة المذكورة من القواعد والامثلة والشواهد واما ان يكون المختص وكل بما لا يشي ان
 اما الاول لكون لفظ ذلك مفردا والامور المذكورة جمعا واما الثاني فلانه يقتضي ان تكون تلك الفوائد زائدة
 على المختص مضمومة اليه وليس الامر كذلك حاصل الدفع باختيار الشق الاول لكن الامور المذكورة
 الثلاثة مؤولة بالذكور وهو ذكور مفرد فيصح كونه مشار اليه للفظ ذلك قال فوائد آه مفعول اهضت
 جمع فائدة وهي آية كرفته مشود از والنش واما قال عثرت آه صفت فوائد قوله اي اطلعت آه
 تفسير غير المشهور بالمشهور ودفع توهم وهو ان يكون مأخوذا من العثار بمعنى ذلة القدم وهو غير مستقيم
 ههنا كما لا يخفى حاصل الدفع انه مأخوذ من العثور وهو الاطلاع قال في بعض كتب آه متعلق بقوله عثرت
 ت والمراد من القوم المعينون قوله اي على الفوائد آه تعين مرجع الضمير بانه راجع للفوائد لا لكتب القوم
 قال وزوائد آه عطف على قوله فوائد قال لم اظفر آه صفت زوائد قوله اي لم افتر آه من الفوز بمعنى كاسيا
 في تفسير غير المشهور بالمشهور قال في كلام احد آه متعلق قوله لم اظفر قال من القوم آه كلمة من بيان
 بيان احد قال بالتصريح آه متعلق لقوله لم اظفر قال بها آه متعلق بالتصريح قوله اي بالزوائد آه تعين
 المرجع قال ولا بالاشارة آه عطف على قوله بالتصريح وكلمة لازادة جنى بهالتا كيد النفي كما في قوله تع
 غير المفضوب عليهم ولا الضالين قال اليها آه اي الى الزوائد متعلق الاشارة قوله بان يكون آه تعين
 للمنفى اي الاشارة اذا كانت فكيف تتصور دفع اعتراض وهو ان مقابلة الاشارة مع التصريح لا يصح لانها
 قسم منه لان الاشارة كون اللفظ بحيث يفهم منه معناه بظاهر اللفظ كالصريح كما هو المذكور في كتب الا
 صول بل مقابلة التصريح الكناية حاصل الدفع ان المراد بالتصريح تحصيلها قصد او بالاشارة تحصيلها
 تبعا بقريضة المقابلة بينهما فصح المقابلة بينهما قوله بالتبعية آه متعلق تحصيلها قوله وان لم يقصد واما
 آه كلمة ان وصلية قوله يعني لم يتصوروا لها لانفيا ولا اثباتا آه الاول تفسير للاشارة والثاني للتصريح الفر
 ض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من نفي الاشارة عدم التعرض لطريق الاثبات فقط بان يكونوا
 متعربين لها نفيان فلا يخلو كلاهما عنهما وان كان بطريق النفي فيكون المصداق مثبتا واثباتا لاعتراضهم فلا
 يصح قوله لم اظفر في كلام احد بالتصريح ولا بالاشارة آه حاصل الدفع انهم لم يتصوروا لها لانفيا ولا اثبا
 تا اصلا فيصح قول المعبر بل اريب قوله كبعض اعتراضات اي اعتراضات المضطر الغرض منه مثال للزوائد
 التي لم توجد في كلام القوم لا التصريح ولا الاشارة قوله وغيره آه اي غير المفتاح كبعض اعتراضات على

له محاصرة قوله: ولقد أعجب أي أحسن في كبر الغرض من هذا القول استارة إلى لفظ المص رحمه الله
 حيث عبارة محتمل للاحتمالين مدح وذم لأنه يحتمل أن يكون مختراعات خاطئة زوائد في
 الفصل والمرتبة على فوائد القوم فيكون مدحا للزوائد وذما للنفائذ ويحتمل أن يكون مراده أن
 مختراعات خاطئة زوائد عن أصل المراد شأنها الاستقاط والحذف فيكون عكس لتعبير الأول
 ولا ينبغي حسنه لأنه فيه خفض الجرح والتواضع وهو يوفق بشأن المصنف فعلى هذا يكون معنى قول
 الشرح بالاحتمالين لأن الأعجاب قد يحسب بمعنى التكبر وقد يحسب بمعنى الاستحسان قال: وسميته
 عطف على قوله أضفت أي سميت المختصر قال تلخيص المفتاح هو ليطابق معنى اسمه لعلمى لمعناه
 الأصلي اللغوي الأصناف في وهو التنقيح والتبذير لأن تلخيص المفتاح وإن كان علما ولكن فيه لحاظ
 اللفاظ المخصوصة والمعنى المخصوصة ممكن فهذا الاعتبار يكون الاسم مطابقا لمعناه فان قيل إنه ليس
 تلخيصا لجميع المفتاح بل لقسم منه وهو القسم الثالث فكيف يصح تسميته بتلخيص المفتاح؟ قلنا لأننا
 اجزأه واشترفه هو القسم الثالث فتلخيصه كأنه تلخيص لكلمة فلذا سمي تلخيص المفتاح قال: وأنا أسأل
 الغرض منه دفع توهم التكبر والعجب عن نفسه في نسبة الأفعال السابقة إلى نفسه حيث قال الفت ورنبت
 حاصله دفع أن نسبة تلك الأفعال السابقة إلى نفسه مجازية وفيها على تحقيق فيها هو حيث أنا أسأل الله
 في جميع ما ذكرت من فضله أن يرفع به قوله لا يعرف لتقديم المسند إليه الغرض منه اعتراض على المص وهو أن تقديم
 المسند إليه على المسند الفعلي إذا لم يلحظ النفي قد يكون للتخصيص وقد يكون لتقوية الحكم كما سيجي من المص
 وههنا لا يصح كل واحد منهما أما الأول فلأن التخصيص يحسب فيما يكون احتمال الشك منافي له وههنا الشك في
 السؤال حسن ليكون أقرب إلى الإجابة وأما الثاني فلأن التأكيد يحسب فيما يكون النكار السامع وتردده وههنا ليس
 الرد في السؤال عن بدنه وإنما قال لا يعرف وجوب حسن الرد على البعض حيث قال أن التقديم للتخصيص التحقيق بمعنى أنا
 أسأل الله لا غيري لأن ما التفت لا يصلح أن يلتفت إليه غيري فضلا عن أن يسئل النفع به استحقاقا لمؤلفه وتوافقا أو التقديم
 للتخصيص الإضافي أي أنا أسئل الله لا معارضي وحسادي من علماء الزمان لكن هذين الوجهين ليسا فيهما حسن
 أما الأول فلأن استحقاق مؤلفه بحيث يدعى عدم صلاحية الالتفات إليه لا يناسب لما سلف من مدحه وترجيحه على
 المفتاح وأما الثاني فلأنه ليس بهنا من يعتقد شكره معارضة وحساده حتى يحتاج إلى تخصيص الإضافي قوله فكانه قصد
 أي المصنف الغرض منه جواب عن الاعتراض المذكور حاصلا لا نسلم حصر تقديم المسند إليه على المسند الفعلي في الوجهين
 المذكورين بل قد يحسب لا غرض آخر وهو ههنا قصد المص كون الواو للحال فتكون هذه الجملة حالا لغيره متعارفة
 السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والإضافة والتسميته لأن الحال يكون متعارفا مع عامل ذي الحال
 زمانا ولا يحصل هذا المعنى صريحا إلا بالجملة الاسمية مع الواو لأنه لو أوردت الفعل بدون الواو

كانت ظاهرة في الاستئناف فلا يبيد المقارنة ولو اوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطف فايضا
 لا يبيد المقارنة المذكورة قوله وما يقال انه آه الغرض منه رد على جواب البعض على الاعتراض الذي
 يرد على المصدر بقوله ولا يعرف لتقديم المسند اليه آه حاصل جواب البعض عنه ان بهنا تقديم المسند
 اليه وجعل الجملة الاسمية يجوز ان يكون المقصد الاستمرار في السؤال فيكون لتقديم المسند اليه وجه
 فردا له بقوله ففيه نظر آه حاصل الرد ان المناسب هو الاستمرار التجديدي وهو حاصل من المضارع
 نفسه كما سيظهر في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فلا وجه للعدول الى تقديم المسند اليه وجعل
 الجملة الاسمية لكن بحاجب عنه ان المقصود هو الاستمرار الشبقي وهو يحصل بتقديم المسند اليه وجعل
 الجملة الاسمية والمضارع يدل على الاستمرار التجديدي وهو غير مقصود قال المصدر من فضله ان يمنع به
 آه قال آه من فضله حال من ان يمنع آه الغرض منه دفع توهم وهو ان الجار والمجرور اذا وقع في الكلام
 لا بد له من اعراب محلي فما الاعراب بهنا حاصل الدفع انه حال منصوب باعتبار المتعلق من قوله ان
 يمنع وهو موال بالمصدر ومنعول ثان لا سئل اي سأل الله تعالى الانتفاع بهذا المختص حال كونه كائنا
 من فضله فالحال مبين لهية المنعول والعامل فيها سئل وليست من معمولات ان يمنع وقدم الحال
 للاهتمام فان قيل فعلى هذا يلزم تقدم ما في حيز ان عليه اي تقدم معمول الصلة على الموصول المحرف قلنا
 لا سلم ذلك لان يمنع بتأويل المصدر اي النفع ومن فضله باعتبار المتعلق المحذوف اي الكائن حال
 من النفع الموال فيكون العامل في الحال اسئل لا ان يمنع فلا محذور فيه قوله اي بهذا المختص آه تعيين لمجر
 الضمير وهو المختص دون الفضل وانما فسر المرجع بزيادة لفظ هذا لان في اسم الاشارة ابرام بدون ذكر المشا
 ر اليه فيكون تفصيلا بعد الاحمال وهو اوقع في الذهن قال كما نفع باصله اي اصل المختص الكاف بمعنى المثل صفة
 منعول مطلق محذوف وكلمة ما مصدرية والمجموع في محل نصب اي ان يمنع به نفعا مثل الانتفاع باصله
 قوله وهو المفتاح او القسم الثالث منه آه تعيين اصل المختص وهو احد الشيين اما المفتاح كله او القسم الثا
 لث منه فان قيل جعل القسم الثالث اصلا صحيحا واجعل المفتاح اصلا فغير مستقيم لان المفتاح مشتمل
 على القسمين الاولين وسما ليسا الصليين له قلنا نعم لكن الصفة الثابتة للجزء الكا مل ثابتة للكل ايضا
 مجازا فيكون مجموع المفتاح اصلا مجازا قال انه اي الله تعالى آه تعيين مرجع الضمير بانه راجع الى الله لا الى
 المختص والهمزة في قوله انه اما مفتوح على حذف لام الجاء فعلة لقوله اسئل الله اي اسئل الله لانه ولي ذلك
 واما مكسورة على انه استئناف بياني كانه قيل لا اي شئ سئلته لا غيره اجاب انه متصرف ذلك النفع
 يحيب به من يشاء قوله اي النفع آه تعيين مشار اليه ذلك وهو النفع دون الاصل لان فيه ليس المخرج

كاملاً قال وهو حسي آه الواو بمعنى اذا التعليلية علة لقوله انه ولي ذلك آه يعني انه كاف في اعطاء النفع
 لا غيره قوله اي محسبي آه اثار بهذا التفسير ان حسب ليس باسم الفعل بل هو مصدر حيث فسر باسم النفا
 عل لان المصدر رينى للفاعل لا اسم الفعل لانه يكون بمعنى الماضي او الامر ايضاً فيه اشارة الى
 صحة حمل حسبي بمعنى اسم الفاعل والا يلزم حمل الوصف على الذات قوله وكافي آه عطف تنبيهي
 لقوله محسبي ولنظ كافي بالتشديد لان فيه يائين احد سلالام الكلمة والاخرى المتكلم فادغم الاولى في
 الثانية فصار كافي بالادغام قوله لا اسئل غيره آه اي لا اسئل النفع غيره فيه اشارة الى ان تقديم
 المسند اليه في قوله وحسبي للمصدر قوله فعلى هذا آه اي اذا عرفت ان الجملة الاولى علة لبيان نفس السؤال
 من التمتع والجملة الثانية دليل على حصر السؤال من التمتع كان الانسب ان يقول آه الغرض من
 قوله فعلى هذا آه اعترض على المصدر حاصله كان الانسب للمصدر ان يقول والتمتع اسئل بتقديم
 المفعول لي مطابق الدليل مع المدعى لان قوله انه ولي ذلك دليل على نفس السؤال من التمتع لانه لما
 كان متصرفاً للنفع فالابق منه سؤال النفع وقوله وهو حسبي دليل على حصر السؤال من التمتع وتخصيصه لان
 تقديم المسند اليه يفيد الحصر والمدعى نفس السؤال من التمتع فلا يكون الدليل مطابقاً على
 المدعى فلو قال المصدر والتمتع اسئل لكان المدعى ايضاً مشتملاً على الشئين اعني نفس السؤال منه نعم و
 تخصيصه منه نعم والجواب عنه كما اثار الشرح اليه بقوله كان الانسب آه ولم يقل الجواب ان هذا
 انما يريد لو كان قوله هو حسبي معطوفاً على قوله انه ولي ذلك لكن يجوز ان يكون على قوله السابق اي
 انا اسئل او جملة مستأنفة لجملة التثنية فلا يكون في الدليل حصر السؤال من التمتع بل يكون فيه نفس
 السؤال منه نعم وهو موجود في المدعى ايضاً في مطابق الدليل مع المدعى بل اريب وايضاً يحتمل ان يكون قوله
 وهو حسبي آه علة لقوله انه ولي ذلك آه كما عرفت فلا يكون الشئان في الدليل كافي المدعى قوله
 عطف اما على جملة آه الغرض منه دفع اعترض وهو ان قوله ونعم الوكيل لا يخلو اما معطوف على حسبي فقط
 او على هو حسبي فعلى الاول يلزم عطف على المفرد وان لم يلزم خلوه عن المخصوص لجوده وهو على الثاني
 يلزم خلوه فعل المدح عن المخصوص بالمدح وكلاهما باطلان حاصل الدفع باختيار الشق الثاني وهو انه
 معطوف على هو حسبي والمخصوص بالمدح محذوف بقرينة المعطوف عليه اي نعم الوكيل هو كافي قول
 القائل نعم الرجل فاني يكون من باب آه اعترض على هذا الجواب حاصله فعلى هذا يلزم استحي التان
 اتد هما عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية والاخرى عطف الاثنية على الجزئية وكلاهما باطلان
 لان مدار العطف على اعتدال النسبة بحيث لا يكون بينهما كمال القطاع ولا كمال الاتصال وهما كمال

القطاع والجواب عن الاول ان الجملة المعطوفة اليها اسمية بتقديم مخصوص بالمدح اى هو نعم الوكيل او هو مقول
 فى حق نعم الوكيل على الاختلاف فيكون عطف الجملة الاسمية الخبرية خبرها انشاء على الجملة الخبرية ولا مضائق
 فيه واما حمل نعم الوكيل على هو على تقدير الاول بتاويل مقول هو فى حق نعم الوكيل كما هو المشهور فى مثله
 فلا يقع الانشاء خبراً والجواب عن الثانى ان الجملة المعطوفة عليها انشائية لان المقصود انشاء المدح
 بانه كاف اى فوجد عليك التوكل لان المناسب مع المقام انشاء خبر كاقيل فى الحمد فقد يكون المعطوفة عليها
 انشائية معنى وخبر لفظاً فيكون عطف الانشاء على الانشاء او نقول ان الجملة المعطوفة اليها خبرية لان المقصود
 اخبار عن وكالة الشئ الوكالة فيكون عطف الخبرية معنى على الخبرية لفظاً ومعنى ولا مضائق فيه الى
 بدين الجوابين اشار الشرح بقوله عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الخبرية اه حيث قيد الجملة بالفعلية
 الانشائية وكذا بالاسمية الخبرية يعنى هذا العطف لا يصح اذا قيد الجملة الثانية بالفعلية الانشائية واما اذا لم تكن
 الجملة الثانية فعلية او انشائية كما قلنا بل اسمية او خبرية فيصح العطف بلا ريب وكذا هذا العطف لا يصح اذا قيدت
 الجملة الاولى اى المعطوفة عليها بالخبرية واما اذا لم تكن الاولى خبرية بل انشائية فيصح العطف او نقول فى الجواب
 عن الاعتراض ان عطف الجملة الفعلية على الاسمية وكذا عطف الانشائية على الخبرية مختلف فيه فمنهم من
 جوز عطف الفعلية على الاسمية ومنهم من منع ذلك فيجوز ان يكون كلام المصدر مبنياً على من جوزه وكذا
 عطف الانشاء على الاخبار منهم من جوزه ومنهم من معه فيجوز ان يكون كلام المصدر مبنياً على من ذهب المجوزين
 قوله واما على حسمى اه عطف على قوله اما على جملة الغرض منه جواب آخر على الاعتراض باختيار الشق الاول
 حاصله ان قوله ونعم الوكيل عطف على قوله حسمى فقط فيكون التقدير وهو نعم الوكيل لان ما قبل المعطوف عليه
 يكون مرعياً فى المعطوف واذا كان عطفاً على حسمى فقط فيكون المخصوص بالمدح هو الضمير المتقدم كما صرح
 به السكاكى وغيره فلا يلزم خلوف فعل المدح عن المخصوص بالمدح قوله ثم عطف الجملة على المفرد اه وقع اعتراض وهو انه
 على تقدير العطف على حسمى فقط يلزم عطف الجملة على المفرد لان حسمى مفرد ونعم الوكيل جملة وهو غير جائز حاصل
 الدفع ان عطف الجملة على المفرد لا يلزم بهنا لان حسمى بمعنى تحببى لان المضارع كما يكون بمعنى المصدر
 بعد التأويل لك يكون المصدر بمعنى المضارع فيكون عطف الجملة على الجملة كافي قوله تعالى فالتق الاصباح
 وجعل الليل سكناً لان قوله تعالى وجعل الليل سكناً عطف على قوله تعالى فالتق الاصباح بمعنى يفتلق
 والا فيلزم عطف الجملة على المفرد فقوله الشرح ثم عطف الجملة اه مبتدأ وقوله وان صح اه خبره وكلمة ان ليست
 بوصلية بل مخفف من المشغل وضمير الشأن محذوف

اى انه والواو زائدة لزيادة الربط بين المبتداء والخبر كما في قوله لا بد وان يكون وهذا اسهل التوجيه للمقام
 قوله على راي آه متعلق لقوله نعم وهو قول من جعل قوله وجعل الليل سكوناً عطفاً على قوله نعم فالق الاصباح
 لتضمنه معنى يعلق واحترز به عن قيل انه حال بتقدير قد او عطفاً على جملة فالق الاصباح بتقدير المبتداء
 يعني هو قول الاصباح فيكون من قبل عطف الجملة على الجملة قوله: لكنه في الحقيقة آه اى لكن عطف نعم الوكيل
 على حسبي بمعنى يحسبني في الحقيقة اى في الواقع من عطف الانشاء على الاخبار الغرض من هذه العبارة اعتراض
 على الجواب باختيار الشق الاول حاصله فعلى هذا يلزم عطف الانشاء على الاخبار لأن فعل المخرج انشاء
 ويحسبني مضارع من قبيل الاخبار واكجواب عنه فامر في جواب اختيار الشق الثاني من ان الجملة
 المعطوفة عليها ايضا انشائية معنى او الجملة المعطوفة اليها خبرية معنى او هذا عند من جوز عطف الانشاء
 على الخبر او لقول في الجواب عنه ان عطف الانشاء على الاخبار جائز فيماله محل من الاعراب وههنا كذلك لان حسبي
 بمعنى يحسبني خبر المبتداء وهو قوله وهو فيكون كحسبي مرفوعاً على الخبرية فيصح عطف الانشاء اى نعم الوكيل عليه والسر
 فيه ان الاخبار اذا وقع فيماله محل من الاعراب فيكون في حكم المفرد بالنسبة الى ما قبله فاذا عطف عليه الانشاء
 فيكون هو ايضا كذلك فيكون عطف الانشاء على الاخبار في الواقع عطف المفرد على المفرد وهو جائز كما في قوله نعم
 قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان نعم الوكيل معطوف على حسبنا الله وهو اخبار له محل من الاعراب لأنه مقول
 لقولوا وتفصيله في النجالي وحاشية السيد سند قوله: وهذا اى ما سيأتي من الابحاث آوان الشروع في المقصود
 اى وقت الشروع في مقصود الكتاب ليخرج الخطبة وفي الصحاح الآوان الحين والوقت والجمع آونته
 كزمان وأزمته الغرض منه بيان وجه المختصر في مقدمة وثلاثة فنون بيان ترتيب اجزاء المختصر وتعدد
 اجمالاً وبيان هراجزائه في الاربعة ووجه التحريف فيها وبيان فرق بعضها من بعض بالمقصودية وغير المقصودية
 لتكون المقدمة داخله فيه لا خارجة عنه كما قال البعض وايضا فيه اشارة ان ما قبل المقدمة ليس من مقصود المختصر
 بل ذكر فيه بيان الباعث للتصنيف لأن المذكور فيه لا يخلو اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او الانشاء
 المقدمة لأنها ليست من المقاصد بل موقوفة عليها لها والاول لا يخلو اما ان يكون الغرض منه الاخذ عن الخطاء
 في تأديته لمعنى المراد او لا الاول هو الفن الاول اى المعنى والثاني لا يخلو اما ان يكون الغرض منه الاصرار عن
 التعقيد المعنوي أو لا الاول هو الفن الثاني اى فن البيان والثاني وهو ما يكون الغرض منه معرفة وجه
 التحسين وهو الفن الثالث اى فن البديع فان قيل ههنا الكتاب في المذكورات ممنوع لوجود الشواهد
 والامثلة والاعتراضات على المفنح ايضا قلنا هذه من مكمالات المقاصد فليست بخارجة عنها
 وانما قدم الشرح المقدمة في البيان ليساطتها بالنسبة الى الشق الاول لاشتغالها على اقسام واخرى في
 التقسيم لكون مفهومها عدياً وكذا في التقسيم قدم الفن الاول عن الثاني والثاني عن

الثالث لكون مفهوم الاول وجوديا بالنسبة الى الاخرين وكذا مفهوم الثاني وجودها بالنسبة الى الثالث واعلم ان موضوع علم البلاغة اللفظ العربي وتعريفه علم باصول يعرف به احوال اللفظ العربي من حيث انه مطابق لمقتضى الحال مع ايراد المعنى الواحد بطريق مختلفة في وضوح الدلالة عليه به رعاية وجوه تحمين الكلام وهذا تعريف مطلق علم البلاغة واما تعريف كل واحد من الفنون الثلاثة فذكر في المتن في اول كل فن فاطلب منه وعناية تميز البليغ من غيره بطرق الثلاثة قوله وعليه منع فاعترضه ان على قوله الثاني المقدمة وعلى قوله والا فهو يعرف به وجوده آه وتقرير المنع والاستراض ان قوله الثاني المقدمة ممنوع لجواز ان يكون الثاني شيئا اخر غير المقدمة وكذا قوله والا فيعرف به آه ممنوع لجواز ان يكون شيئا اخر غير الفن الثالث قوله يدفع بالاستقراء آه جواب عن المنع تقريره ان الحصر المذكور ليس بعقل حتى يرد المنع المذكور بل هو حصر استقرائي وهو متحقق بهما يتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة قوله وقيل رتبة آه الغرض من نقل قول البعض رد عليه بقوله والحق ان الخاتمة آه واما غرض صاحب قيل دفع اعتراض ... يرد على حصر المذكور من ان ترتيب المختصر في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصرا من جملة اجزاء الكتاب الخاتمة حاصل الدفع ان الخاتمة داخلية في القسم الثاني من التقسيم الاول اى مالا يكون من قبيل المقاصد فهو على قسمين ان توقف عليه المقصود ومقدمة والا فخاتمة فيصم حصر ما ذكر في المختصر في الاربعة باعتبار التقسيم الاول وان كان باعتبار التقسيم الثاني حصره في الجزء فالدلالة على بقوله والحق ان الخاتمة آه حاصل الرد ان تقسيم المذكور حاصرا للخاتمة داخلية في الفن الثالث وليست قسما مستقلا منه لان المصدر ذكر في شرحه الايضاح ان ما جعل الخاتمة فيه من السرقات الشعرية وما يتعلق بها من الاشياء التي يذكرها في علم البديع وهو الفن الثالث بعض المصنفين فاذا عدت الخاتمة جزءا مستقلا من الكتاب يلزم خلاف ما قال المصدر قوله كما بين هناك آه اى في اول بحث الخاتمة بانها من القسم الثالث قوله ولا ينجر كلامه آه الغرض منه دفع اعتراض يرد على المصدر بان الاصل في الاسماء التنكير فما الوجه انه نكرة المقدمة وعرف الفنون الثلاثة حاصل الدفع نعم ان الاصل في الاسماء التنكير لكن وجد هنا المقتضى للعدول عنه في الفنون الثلاثة لان المصدر لما بلغ كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل واحد منها مصدورا تقديرا ثم عرف كل واحد منها بلوام التعريف للاشارة الى ما سبق في آخر المقدمة بخلاف المقدمة فانه لم يتبع من المصدر ذكر لها بالاصحاح ولا اشارة فلم يتحقق فيها المقتضى للعدول عن الاصل فبقيت على الاصل وهو التنكير قال المصدر مقدمة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المقصود في علم البلاغة الفنون الثلاثة الآتية فاشتغال المصدر في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في العامين وما يتعلق

لانه يكون معناها مقدمة للفهرست لاجل الفهرست والامر ليس كذلك لان المقصود استحقاقها التقدم بالذات
 بدون جعل الجاعل واما الثاني فلا يكون معناه مقدمة بنفسها والمقصود هو الثاني وقد يجاب ببعض بانها
 بنسبة الدال والمعنى انها مقدمة في الذكر يعني لما كانت المقدمة مقدمة طبعا وبالذات فقد تمت في الذكر
 ايضا ليوافق الطبع الوضع او بكرة الدال والمعنى انها مقدمة للعالم بها في الشروع عن الجاعل بها او انها مقدمة
 للطالب الى المقاصد وبه المعنى صحيح بلا شك ولما كان ان الجوابان ضعيفين عند الشرح تركهما اما ضعف الاول
 فلان الذكر يكون تابعا للطبع فاذا كان الشيء مقدما طبعا يكون مقدما ذكره بدون جعل الجاعل واما ضعف
 الثاني فلانه خلاف المقصود منها لان المقصود انها مقدمة بنفسها لا انها مقدمة للعالم بها والطالب الى
 المقاصد فحصل جواب الشئ باختصار الشق الثاني اي بكرة الدال لكن لا يلزم خلاف المقصود لان المقدمة
 مشتقة من مصدر قدم بمعنى تقدم اللازم يعني ان باب التفعيل بمعنى باب التفعّل وهو لازم فيكون المعنى
 انها مقدمة بنفسها وهو المراد به هنا قوله يقال مقدمة العلم آه القول بمعنى الاطلاق واللام في قوله لا يتوقف
 آه بمعنى على اي يطلق مقدمة العلم على ما يتوقف عليه الشروع آه الغرض منه بيان معنى الاصطلاح في المقدمة
 العلم فغير عليه راجع الى ما وضمير مسأله راجع الى العلم قوله كعقبة حده آه وبهذه الامور يدفع استحالة طلب المجهول
 المطلق وطلب العتق وعدم التمايز بين المسائل الغرض منه مثال لا يتوقف عليه والمراد من المعرفة مطلق
 الادراك اعم من ان يكون تصورا او تصديقا فيكون في الحد بمعنى التصور وفي الاخرين بمعنى التصديق فان
 قيل ان هذا التمثيل لا يصح لما يتوقف عليه لان المتبادر من التوقف هو التوقف بمعنى لولاه لا متنع وبهذه الامور
 ليست كذلك لان الشروع في العلم بدونها ممكن قلنا التمثيل بهذه الامور للتوقف في الشروع باعتبار البصيرة
 الكاملة يعني ان الشروع في العلم باعتبار البصيرة الكاملة يكون بهذه الامور المطلق توقف الشروع لانه يمكن
 بدونها فان قيل مرتبة البصيرة الكاملة مجعولة لا يتوقف على تلك الامور الثلاثة لان كل مرتبة فوقانية بصيرة
 كاملة بالنسبة الى ما تحتمل فتلك الامور لا يكون الشروع على وجه البصيرة الكاملة لانها من الامور الاضافية
 قلنا نعم لكن هذا مبني على اصطلاح القوم لانهم اصطلموا ان ما يحصل به البصيرة الكاملة فهو منحصر في تلك
 الامور الثلاثة ولا مناقشة في الاصطلاح او نقول في الجواب عن اصل الاعتراض ان التوقف بهذا المعنى
 لولاه لا متنع بل بمعنى ان وجد فوجد فاذا كان بهذا المعنى يصح التمثيل بتلك الامور بمعنى اذا وجدت هذه الامور
 الثلاثة وجد الشروع في العالم لا بمعنى اذا انتفت هذه الامور انتفى الشروع بل يمكن الشروع بوجه اخر فان قيل
 ان التوقف بمعنى ان وجد فوجد يحصل بشئ آخر غير هذه الامور الثلاثة فلم خصها قلنا هذا الفهم مبني على اصطلاح
 القوم لانهم اصطلموا التوقف بمعنى مصحح لدخول الفاء تلك الامور الثلاثة ولا مناقشة فيه قوله ومقدمة الكتاب

عطف على قوله مقدمة العلم واللام في قوله لطائفة بمعنى على
 فيكون التقدير يطلق مقدمة الكتاب على طائفة من الكلام أه الغرض منه بيان معنى الاصطلاح لمقدمة
 الكتاب قوله من الكلام أه بيان طائفة قوله قدمت أه أي ذكرت صفة طائفة قوله أمام المقصود أه أي
 قبله قوله لا ارتباط له بها أه متعلق قدمت وعلة له أي قدمت لا ارتباط للمقصود بالطائفة قوله وانتفاع بها
 فيه أه عطف على قوله ارتباط له بها أي لا انتفاع بالمقدمة في المقصود قوله سواء توقف أي سواء توقف المقصود
 على المقدمة أم لا الغرض من هذا القول فرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وتفصيله أن مفهوم مقدمة
 العلم هو ما يتوقف عليه الشرع في مسائله ومصادرها معان أمور الثلاثة فقط أي الهدى والغاية والموضوع دون
 الالفاظ لأن التوقف لا يكون إلا على معنى غايته وموضوعه وأما مفهوم مقدمة الكتاب فهو طائفة من الكلام
 قدمت أمام أه ومصادرها أمور ثلاثة الالفاظ الدالة على المعاني والمعاني المدلولة عليها الالفاظ والمجموع منهما لأن
 مقدمة الكتاب جزء من الكتاب وفي الكتاب احتمالات سبعة أي الالفاظ وحدها والمعاني وحدها والنقوش و
 حدها والاثنتان منهما والمجموع منها لكن الأربعة منها ساقطة وهي التي تكون للنقوش وحدها فإن يكون النقوش
 وحدها أو مع الالفاظ أو مع المعاني أو مجموعها لأن غرض العلم لا يتعلق بالنقوش فبقي الاحتمالات الثلاثة في
 الكتاب فإذا كان مصداق مقدمة الكتاب الالفاظ وحدها أو مجموعها أي مجموع الالفاظ والمعاني فالفرق
 ظاهر لأن مصداق مقدمة العلم المعاني فقط ومصداق مقدمة الكتاب مجموع الالفاظ والمعاني أو
 الالفاظ وحدها وإذا كان مصداق مقدمة الكتاب المعاني وحدها فالفرق بينهما مشكل لأن معاني مقدمة
 الكتاب في مرتبة من حيث هي أي مرتبة المعلوم ومعاني مقدمة العلم في مرتبة القيام أي مرتبة العلم فيكون
 الفرق بينهما اعتباريا باعتبار العلم والمعلوم هذا إذا كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة أي عن صورة العلم
 لأن الفرق بين العلم والمعلوم على هذا الاعتبار كما هو مذهب البعض وأما إذا كان العلم عبارة عن حالة ادراكية
 فالفرق بينهما باعتبار العلم والمعلوم بالذات لأن معاني مقدمة الكتاب في مرتبة المعلوم ومعاني مقدمة العلم في
 مرتبة العلم حالة ادراكية وهو غير عن المعلوم بالذات لأنها توجد في الذهن بعد حصول الصورة العلمية
 فيه والمعلوم هو الصورة في مرتبة من حيث هي والفرق الآخر ما قاله الشيخ أن مقدمة العلم موقوف عليه ثلثا
 ومقدمه الكتاب عام منه قد يكون موقوفا عليه وقد لا يكون موقوفا عليه لأن مقدمة الكتاب عبارت عما
 يذكر قبل المتناهي سواء كان حد العلم وغايته وموضوعه أو غيره ففي ضمن أمور الثلاثة يكون موقوفا على في
 ضمن غيرها من الأمور الأخيرة لا يكون موقوفا عليه والفرق البعض بينهما بأن مقدمة الكتاب مختص بالالفاظ
 فقط لأنه ذكر في تعريفها اللفظ كلام والتقدم وهما من صفات الالفاظ ومقدمة العلم المعاني فقط لكن هذا الفرق

من

والمعاني

غير سيد لان في مقدمة الكتاب كما ذكر لفظ كلام ولفظ قدم كذا ذكر الارتباط والنفذ وهما من صفات المعاني فيتمتعان
والكلام بالذات في الالفاظ وبالعرض في المعنى كما ان الارتباط والنفذ يتحققان بالذات في المعاني وبالعرض
في الالفاظ فاحفظ هذا التحقيق فانه ينفعك في كثير من المواضع قوله: ولعمري فرق البعض آه متعلق بما بعد من قوله
اشكل عليهم آه الغرض من هذا القول هو بيان اليبات على الفرق بين المتقدمين جاصل ان من لا يقول بالفرق
بين المتقدمين اشكل عليهم امران احتاجوا في دفعهما الى التكلف المستغنى عنه كما ذكرها الشرح بقوله: اذهب
بيان التوقف آه وقوله والثاني ما وقع في بعض آه فحصل امر الاول ان ما ذكر في هذه المقدمة من تعريف الفصاحة والبلاغة
وما يتصل به ان كان مما يتوقف عليه الشروع في العلم فلم اورد السكاكي في آخر المعاني والبيان لان ما يتوقف
عليه في الواقع لا يكون مؤخرًا ومختلفًا فيه وان لم يتوقف عليه الشروع فلا يصح اطلاق المقدمة عليه قوله: احتاجوا
صفة امران وهو فاعل اشكل وضمير الجمع في قوله احتاجوا راجع الى البعض لانه جمع معني لا لفظا قوله: احدهما آه بيان امر
الاول قوله: على ما ذكر في هذه المقدمة آه اي في المقدمة التي ذكرها لهم في المختصر من معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة
في العلمين وما يتصل بذلك كما مر آنفا قوله: وقد ذكره صاحب آه الواو للحال وضمير ذكره راجع الى ما ذكر في
هذه المقدمة واما التفتي الذي احتاجوا في دفع هذه الاشكال فهو ما قالوا ان المراد بالشروع الموقوف على
الامور الثلاثة هو الشروع على وجه البصيرة الكاملة لا الشروع الموقوف عليه في الواقع فاذا قدم البعض واخر البعض
الاخر فلا بأس فيه لانه ليس موقوفًا عليه في الواقع واما كون هذا التوجيه تطفًا عنده فلان البصيرة الكاملة ليست
امرًا منضبطًا يقتضي الانحصار في الامور المذكورة لانها من الامور الاضافية يحصل بأزيد مما ذكره وبالنقص منه فلا يصح
ان الشروع بالبصيرة الكاملة يتوقف على الامور المذكورة الا ان يقال ان الاصطلاح قائم على كفاية هذه الامور
للسروع بوجه البصيرة الكاملة ولا كلام فيه وايضا قالوا في وجه التفتي عن الاشكال بان التوقف معني المقدمة بمعنى ان
وجد فوجد لا بمعنى لولاه لا متنع والاشكال المذكور يرد على المعنى الثاني لا على الاول وجه التكلف فيه انه يلزم حمل لفظ التوقف
على المعنى الغير المتبادر وعلى غير الفرد الكامل لان المتبادر والفرد الكامل للتوقف هو بمعنى لولاه لا متنع لا بمعنى ان وجد فوجد
قوله: والثاني ما وقع آه بيان امر الثاني من الاشكال حاصل ان الامور الثلاثة عين المقدمة فلا يصح ما وقع في بعض
الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه للزوم ظرفية الشيء لنفسه قوله: من ان المقدمة
بيان لكلمة ما في قوله ما وقع في بعض آه قوله: زعمنا منهم آه مفعول له لقوله وقع وضمير منهم راجع الى البعض لانه جمع
معني يعني ان الامر الثاني يلزم عليهم اذ زعموا ان هذه الامور الثلاثة عين المقدمة ولا فرق بينها وبين المقدمة الا
في العنوان فقط واما التفتي الذي احتاجوا في دفع هذا الاشكال فهو ما قالوا ان كلمة في في هذا المقام تجريدية
واستنباطية فيكون المعنى ان هذه المقدمة تجرد من هذه الثلاثة وتنبط منها ولا يخفى تكلفه لان على
هذا يلزم اخلو اللفظ عن معناه الاصلى ومنهم من قال في التفتي عنه ان وضع المقدمة في هذه الامور الثلاثة

بجذ المضاف فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وهذا ايضا تكلف لان فيه احتياج الى تقدير المضاف ومنهم من قال في وجه التقضي عنه ان المراد من المقدمة المنظروفة الفاظ فقط ومن المقدمة الظرفية المعاني فقط او بالعكس فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه ووجه التكلف فيه انه يلزم حمل اللفظ على خلاف الظاهر لان المقدمة عامة من الالفاظ والمعاني كما عرفت واما اذا قيل بالفرق بين المتقدمين كما قال الشنم^١ اندفع الاشكاليين بلا تكلف اما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع لان الموقوف عليه للشروع هو مقدمة العلم لا مقدمة الكتاب لانه عام منه فيجوز ان يكون مختلفة باختلاف آراء المصنفين فلذا اورد السكاكي ذكره في آخر المعاني والبيان ولم يجعلها مقدمة وقدمها لمصوحتها المقدمة واما اندفاع الثاني فلان مقدمة الكتاب تكون عبارة عن الالفاظ كما عرفت ومقدمة العلم المعاني فقط فالمراد من المقدمة في بعض الكتب مقدمة الكتاب والمراد من قولهم في بيان حد العلم وغرضه اه مقدمة العلم فيكون المعنى ان الالفاظ الدالة على المعنى في بيان المعنى فالطرف بيان المعاني والمظروف الالفاظ الدالة عليها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه قوله: واعلم للناس الوقت من دفع اعراض وهو ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة لغة اقوال كثيرة حيث قال بعضهم ان الفصاحة عبارة عن الايانية والظهور وفي الاساس يقال ستا هم لبنا فصيحنا اي خالصا وهو اخذت رغوة اي يبروي وذنب لبنة اي ذك وافصح العجم اذا تكلم بالعربية وغيره من التفاسير كظهور ضوء الصبح في الوجه للشم^٢ ر اقتصر على ما ذكره لمص في المتن؟ حاصل الجواب ان في ذكر هذه التفاسير تطويلا بلا طائل لان مرجع الكل الى شيء واحد وهو ما ذكره المص قوله: لا فائدة في ايراد الا الاطناب اه المراد من الفائدة ههنا الحاصل لا معنى لتحقيق والمراد من الاطناب ههنا المعنى اللغوي اعني التطويل فيكون المعنى لا حاصل في ايراد الا التطويل او المراد منه المعنى الاصطلاحي اي الزيادة المتعينة للفائدة فالمعنى لا حاصل في ايراد الا الزيادة المتعينة للفائدة فعلى كل تقدير يصح الاستثناء بلا كلفة فلا بد ان الاطناب ليس من الفائدة فلا يصح ذلك الاستثناء فيجاب عنه بان الكلام من قبيل تعليق المحال بالمحال كما في قوله نعم لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى والمقصود بالتاكيد اي الفائدة فيها اصل فيكون من قبيل تأكيد الذم بما يشبه المدح كما في قوله فلان لا خير فيه الا انه يسمى الى من احسن اليه قوله فنقول اه زاد الفاء والقول لترتبة على ما قبل

يعني لما كان الاولى الاقتصار على ما ذكره لمص فنقول في تفسير الفصاحة قال المص: **الفصاحة** اه شرع في بيان حكم الفصاحة والبلاغة بان الاولى يوصف بها الامور الثلاثة وبالثاني يوصف به الاخيران وفيه تمهيد الى بيانه معنى الفصاحة والبلاغة وانما قدم بيان الحكم عن التعريف - مع ان الامر بالعكس لان المقصود ههنا بيان حكمها لان الغرض من هذا الفن امتياز الفصح عن غيره وامتياز البليغ عن غيره وهو يعلم باعتبار ما يوصف بهما كما قال ابن الحاجب في الكافية في بحث ترخيم المنادي وترخيم المنادي حب نثرتم عرفه بقوله وهو حذف في آخره تخفيفا اه وايضا ليس لهما تعريف جامع للأفراد كما سيأتي من لشم^٣ ر قدم حكمهما قوله: وهي في الاصل اه اي اللغة تفسير الفصاحة

باعتبار معناها اللغوي قوله تنبئ عن الابانة والظهور آه العطف تفسيري وانما لم يقل انها عبارت عن الابانة والظهور جزا بل عبر بالابناء لان لهم في تفسيرها اقوالا شتى كما ذكرنا آنفا ولم يثبت عند ائمة اشارة اشتراك الفصاحة في تلك المعاني ولا كونها حقيقة في البعض ومجازا في البعض فلذا قال تنبئ آه سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا فان جميع معانيها مشعرة عن الظهور وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وهو مخلصه عن التنافر والغرابة ومخالفة القياس اللغوي لان مطلق الظهور يتحقق في الكل قوله يقال فصيح الاعجمي وافصح آه دليل على ان الفصاحة في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور بحيث ان فصيح الاعجمي يقال اذا انطلق لسانه وخلصت لفته من لكنة اللسان وجارت ولايجان والتفسير فيها فاذا كان فصيح الاعجمي بهذه الصفات المذكورة فدل ان الفصاحة تنبئ عن الابانة والظهور قوله اي صرح به آه فيه ايضا دليل ان معنى افصح به الظهور لان التصريح مرادف الظهور وانما زاد الباء للتقديرية وانما اورد مثالين لان الاول من البور والثاني من المزيه وكذا الاول لازم والثاني متعدي قال المصنف يوصف بها المفرد آه المراد من المفرد ما ليس بكلام بقريضة المتقابلة بالكلام فدخل المركبات التقديرية في المفرد فلا يراد على المص ان كلامه قاصر يخرج المركبات التقديرية لانها ليست بمفرد ولا كلام مع انها توصف بالفصاحة قوله يقال كلمة فصيمة آه مثال لتوصيف المفرد بالفصاحة لان الكلمة مفردة وصفت بها قوله يقال كلام فصيح مثال لتوصيف الكلام بالفصاحة وانما اورد مثالين اشارة الى انه لا فرق بالفصاحة بين المنظوم والمنثور ثم القصيدة مأخوذة من القصيدة لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتأليف للنقل عن الوصفية الى الاسمية وهي لا تطلق على ابيات حتى تكون عشرة فافوقها وقيل حتى تتجاوز سبعة ومادونها يسمى قطعة قوله يقال كاتب فصيح آه مثال لتوصيف المتكلم بالفصاحة وانما اورد مثالين اشارة الى انه لا فرق في وصف المتكلم بالفصاحة بين المتكلم الناثر والشاعر فالقيل ان الكاتب ليس بمتكلم فلا يصح التمثيل به للمتكلم قلنا ليس المراد بالكاتب من يكتب بل من يؤلف كلاما منشورا غلب استعماله في المعنى الثاني في عرف البلغاء فصيح التمثيل به قوله والبلاغة آه عطف على قوله الفصاحة قوله وهي تنبئ آه اي في اللغة تفسير للبلاغة باعتبار معناها اللغوي قوله والانتها آه عطف تفسيري يقال بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد كرم وبلغ الثمر اي نضج اي يوفقه مشرو وبلغ الغلام اي ادرى وبلغ الشدة اي وصل من الرجولية وبلغت العلة اي اشتدت وبلغ من كلامك كل مبلغ اي اشرقت تأثيرا شديدا وبلغ من الشئ اي اشتهر به واشهره اقتصر على ما ذكره المصنف في المتن لان مرجع الكل الى شئ واحد وهو الوصل والانتها فنفى ذكر الجميع ليس الا تطويلا بلا طائل وانما لم يقل في الاصل كما قال في الفصاحة الكفاءة بما

ذكره سابقا في الفصاحة وايضا لم يقل انها عبارة عن الوصول والانتساب جزئيا بل عبر عن الانباء لان لهم
 في تناسيرها اقوالا شتى كما ذكرنا صاعدا نفا ولم يتبين عند الشرح اشتراكها في اللفظة في تلك المعاني ولا كونها
 حقيقة في البعض ومجازا في البعض الآخر فلذا قال تنبئ عن الوصول آه سواء كان معنى حقيقيا او مجازيا
 لها فان جميع معانيها منبئة عن الوصول والانتساب وهو كاف للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي
 لان البلاغة في الاصطلاح مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين المعنيين ظاهران مطلق الوصول
 لمتحقق في كل قوله اى المتكلم والكلام آه تعين الاخير ان قوله دون المفرد آه تعين مصداق فقط لانه لتعني
 المفرد قوله يقال كلام بليغ آه اثبات لما ادعى المصدر نفيًا واشتاتًا من ان المتكلم والكلام يوصفان بالبلاغة
 كما يقال كلام بليغ مثال توصيف الكلام بالبلاغة ورجل بليغ مثال توصيف المتكلم بالبلاغة ولم يسمع كلمة
 بليغة مثال لنفي المستناد من لفظ فقط يعنى ان المفرد لا يوصف بها فثبت عدمى المصدر والمراد بالكلمة ما ليقا
 بل الكلام بقرينة السابق مجازا لانه كما يوصف المفرد بالبلاغة لا يوصف المركب بها فلا يرد انه لا يلزم من عدم
 التصاف المفرد بالبلاغة عدم التصاف المركب التقيدي فلا يتم الاستشهاد بقوله فقط آه اى لفظ قط في قوله فقط
 من اسماء الافعال بمعنى انتنه وليس معناه ان فقط بالفاء من اسماء الافعال لان الفاء جزء من لفظ
 قط قوله وكثيرا ما آه دفع اعتراض وهو ان الفاء قد يحكى للتعليل وقد يحكى للتفريع وقد يحكى للجزاء وفاء فقط ليس
 منها كما هو الظاهر فاجاب بجوابين الاول بقوله تزيينا باللفظ آه والثاني بقوله وكأنه جزء شرط محذوف آه حاصل
 الجواب الاول ان فاء فقط ليس مما ذكر بل هو للتزيين لفظ قط اى زائد حتى به لتزيين لفظ قط وحاصل
 الجواب الثاني انه جزائية وشرطه محذوف كما قال الشرح اى اذا وصفت بها الاخرين فانتنه عن وصف الاول بها فو
 له واعلم انه لما كانت الفصاحة آه اى الفصاحة في المفرد والكلام الغرض من ههنا الى قوله وقد تباح في تفسيره
 دفع اعتراض يرد على المصدر وتمهيد لدفع اعتراض آخر يرد عليه اما دفعه صراحة سيأتى بقوله فصح ان تفسير البلاغة
 والفصاحة آه فحصل الاعتراض عليه هو ان الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جاريا على القوانين
 باعتبار الاستنباط من استقرار كلامهم وكونه كثيرا استعمالا على السنة العرب الموثوق بعرضتهم يعنى ان
 الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ عربيا اصليا فلم عدل المصدر عن تعريفهم المشهور لها وعرف بتعريف
 يف آخر فيما سيأتى بقوله خلوصه من تنافر الحروف والغرابية آه حاصل الدفع ان الكون المذكور لما كان لازما
 للخلوص المذكور عرف المصدر الفصاحة به تهيدا للحفظ لان ما عرفهم اطول من تعريف المصدر فمن قول الشرح
 واعلم انه لما كانت الفصاحة آه الى قوله قد علموا بالاستقرار آه اعتراض ومن قوله وقد علموا بالاستقرار جواب
 الى قوله وقد تباح في تفسير الفصاحة آه قوله على القوانين آه اى قوانين الصرفية والنحوية قوله المستنبط آه صفة

القواني قول كثير الاستعمال آه خبر ثان الكون قوله الموثوق بعربيتهم آه صفة العرب أي المعتمد بعربيتهم
 بأن يكون العرب القم ولا يكون له دين ولا مما أخطأت فيه العامة قوله كثير الدور آه أي الدوران أي كثير
 الاستعمال قوله سالم آه خبر ثان لتكون قوله جزم المصدر آه جواب لقوله لما كانت الفصاحة آه وأما التمهيد
 لدفع الاعتراض هو أن المصدر لما عرف الفصاحة في المفرد والكلام والبلاغة في الكلام فقط بالتعريفين
 اللذين سيأتيان في المتن بقوله خلوصه من تنافر الحروف آه وبقوله مطابقته لمتنقى الحال آه قال في شرحه ألا
 يصح أن تفسر الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم نجد في كلام الناس آه فاعتراض عليه معاصره في حال حيا
 ته وهو خطيب مصر أو خطيب يمن بأنه لما كان الأمر كما قلت يلزم تعريف اللفظ بالرأي وهو باطل فاجاب المص
 عنه في شرحه الإيضاح بأن المراد من الناس الناس المعهودون كالسكاك وعبد القاهر وغيرهما من المهرة
 المشتهرين في هذا الفن لكن الشبهة غير راضية بهذا الجواب فاجاب أولاً بجملاً بقوله واعلم أنه لما كانت آه إلى قوله وقد
 تسامح في تفسير الفصاحة آه وتفصيلاً ثانياً بقوله فصيح أن تفسير البلاغة آه وحاصل الجواب الإجمالي أن تعريف
 المصدر وإن لم يكن مصرحاً في كلامهم لكنه مفهوم كلامهم ضمناً فلا يلزم التفسير بالرأي ومراد المصدر بعدم الوجدان
 على سبيل التصریح قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة آه اعتراض على المصدر وقوله تسهيلاً للأمر جوابه حاصل الاعترا
 ض أن تفسير الفصاحة بالخلوص المذكور غير مناسب لأن الفصاحة عبارة عن الكون المذكور كما عرفت وهو
 وجودي والخلوص المذكور في تفسيره باعدي فيلزم تفسير الوجودي بالعدم وهو باطل لأن المعريف بالكثرة يحمل
 على المعريف بالفتح والعدم لا يحمل على الوجودي وحاصل الجواب أن هذا تعريف رسمي لا حقيقي والمقصود منه
 التسهيل وهو حاصل بالخلوص لأن معرفت خلوصه عن الأمور المذكورة أسهل من معرفت الكون المذكور قوله مما
 ذكره متعلق بالخلوص أي الخلوص من التنافر والغرابية ومخالفة قياس اللفظ قوله لكونه لازماً متعلق
 بالتفسير وعلته أي فسر الفصاحة بالخلوص لكونه لازماً للفصاحة وفيه إشارة إلى أنه تعريف رسمي لا حقيقي قوله تسهلاً
 للأمر آه منقول له تسامح... وعلته له وبيان المزج له والمراد من الأمر تعريف الفصاحة لأن تعريفها بما ذكره
 المصدر أسهل وأقصر من الكون المذكور قوله ثم لما كانت المخالفة آه أي مخالفة القياس الصرفي والنحوي في تعريف
 فصاحة المفرد والكلام المذكورة في تفسير الفصاحة بالخلوص في كليهما بحيث ذكرت في فصاحة المفرد صراحة وفي
 الكلام إشارة بذكر ضعف التأليف الغرض من هذه العبارة دفع اعتراض يرد على المصدر وهو أنه ما الوجه للمص
 أنه لم يعرف الفصاحة أولاً ثم يقسمها إلى المفرد والكلام والمتكلم ثم يعرف كل واحد من الأقسام كما هو المتعارف فيما
 بينهم من تعريف المقسم أولاً ثم تقسيمه إلى الأقسام ثم تعريف كل واحد منها كما فعل ابن الحبيب في الكافية عرف الكلمة
 أولاً بقوله الكلمة لفظ بمعنى مفرد ثم قسمها إلى الأقسام الثلاثة بقوله وصي اسم وفعل وحرف ثم عرف كل واحد منها بقوله

أي

الاسم مادل آه والفعل مادل آه والحرف مادل آه والمصدر لم يعرف المتقسم أولاً وبادر إلى تعريف الأقسام حاصل
 الدفع إن ما قلت مسلم إذا كان للأقسام مقسم مشترك بينهما وعندها ليس لك لأن فصاحة المفرد راجعة إلى
 اللغة أي الصرف وفصاحة الكلام راجعة إلى النحو وكذا اخلو الغرابية مختصة بالمفرد وخلو التعقيد بالكلام لأن الغرابية
 تحقق في المفرد والتعقيد في الكلام فصاحه المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان كثيراً الاختلاف والامور
 المتماثلة التي لا يوجد بينهما قدر مشترك لا سبيل إلى تعريفها إلا بالتقسيم أولاً ثم تعريف كل واحد منها على وجه يخصه
 فالقبيل فعلى هذا يلزم التقسيم المجهول المطلق وهو باطل قلنا يكفي للتقسيم التصور بوجه ثان وهو ما يطلق عليه لفظ الفصاحة
 والبلاغة وهذا مثل ما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع ثم عرّف كل واحد منها على حدة وهذا التقسيم أيضاً
 باعتبار معرفته ما يطلق عليه لفظ المستثنى قوله وكانت الغرابية آه عطف على قوله كانت المخالفة آه قوله كأنهما حقيقتان
 مختلفتان آه وإنما قال على طريق التشبيه والتردد ولم يحكم جزماً لأنها ليسا حقيقتين مختلفتين في الواقع بل لهما حقيقة
 واحدة وقد مشترك فيه وهو الكون المذكور أي كون اللفظ جارياً على التوائين آه أي كون اللفظ عربياً أصلياً
 لكن لما ثبت المخالفة في فصاحة المفرد والكلام بما ذكره الشره صار كأنهما حقيقتان مختلفتان قوله وكذا كانت البلاغة
 آه عطف على قوله كانت المخالفة آه أي فيكون داخل تحت كلمة لما الغرض منه دفع اعتراض آخر عليه وهو أنه لا لم
 يكن لأقسام الفصاحة قدر مشترك فلذا لم يعرف بتعريف واحد لكن يجوز أن يكون للبلاغة تعريف عام يشمل
 الفصاحة في المفرد والكلام والبلاغة في الكلام فقط فعرفها أولاً بهذا التعريف العام ثم قسم إلى الأقسام ثم عرف
 كل واحد منها كما هو المتعارف فيما بينهم مع أن الأمر ليس كذلك حاصل الدفع لا يكون لك ههنا لأن البلاغة يطلق
 على معانٍ محمولة ما كون الكلام على وفق مقتضى الحال ولا شك أنه مبائن ومخالف لفصاحة المفرد والكلام
 فلا يكون لهما مفهوم واحد يكون تعريفاً لهما قوله يقال عندكم لمعان آه وهي التي ذكرنا ما ذيل قول الشافعي عن
 الوصول والانتهاء آه فتذكر ولا تعجل قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة آه عطف على قوله كانت المخالفة آه أي
 الغرض منه دفع اعتراض آخر وهو أنه لا يمكن لأقسام الفصاحة من المفرد والكلام مفهوم عام وكذا لم يكن للبلاغة
 مفهوم عام شامل لكل لكن يجوز أن يكون مفهوم عام للفصاحة والبلاغة بحيث يشمل فصاحة المتكلم وبلاغة أو
 يشمل بلاغة المتكلم وفصاحة فعرّف ذلك المفهوم ثم قسم إلى كل واحد منها ثم عرف الأقسام مع أن الأمر ليس
 كذلك حاصل الدفع أن بين فصاحة المتكلم وبلاغة ليس مفهومًا عامًا حتى يشمل كليهما لأن كل واحد منهما يقع صفة
 المتكلم باعتبار مغايرته عن الآخر قوله بآدر أي المصدر أولاً آه جواب لما في قوله ثم لما كانت المخالفة آه قوله إلى تقسيمها
 آه أي تقسيم الفصاحة والبلاغة قوله باعتبار ما يقعان وصفه آه كما قال المصدر الفصاحة يوصف بها المفرد
 والكلام والمتكلم والبلاغة يوصف بها الآخران فقط آه يأنى قوله باعتبار ما عبادت عن الموصوف ثم عرّف كل منهما آه

أي كل قسم منهما كما قال المصدر فيما بعد فالفصاحة في المفرد خلوصه آه وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف
 وفي التكلم ملكته يقتدر بها آه والبلاغة في الكلام مطابقتها آه وفي التكلم ملكته يقتدر بها آه والى هذا التفصيل
 أشارت بقوله على وجه يخصه ويليق به آه فالضمير في هذه المستر راجع إلى لفظ الكل والضمير المنصوب البارز راجع
 إلى الوجه والمراد منه التعريف وكذا في يليق به قوله لتعذر جمع المعاني آه متعلق بقوله بأدوار آه وعلته له معنى
 المصدر أولاً ثم عرف كل منهما لتعذر جمع المعاني المختلفة في تعريف واحد قوله ولا يوجد مشترك بينهما آه دفع
 اعتراض من شأنه تقريره السابق من الأقسام الثلاثة للفصاحة وكذا التسمين للبلاغة بمنزلة الأنواع والألوان
 مع تعلق مختلف مع اندراجها تحت تعريف الجنس كالان والفرس المختلفين مع اندراجها تحت الحيوان فيوز
 أن يكون الأنواع الفصاحة والبلاغة مع اختلافها داخل في قسم وجنس واحد فعرف المصدر وذلك المقسم المشترك
 أولاً ثم قسم ثم عرف كل واحد حاصل الرفع أن إطلاق الفصاحة وكذا البلاغة على أقسامها من قبيل إطلاق المشترك
 اللفظي على معانيه وليس كل واحد من لفظي الفصاحة والبلاغة الموضوع لمعنى واحد يشترك فيه الأقسام المذكورة
 كورة يعني ليسا مشتركين باشتراك معنوي بين أقسامهما حتى يندرج تحت تعريف الأقسام بخلاف الجنس فإنه مشترك
 معنوي موضوع لمعنى واحد يشترك فيه الأنواع فيوز أن يعرف الجنس ويندرج تحت تعريف الأنواع قوله كما الحيوان
 آه مثال للمنفى لا للنفي قوله من قبيل الإطلاق المشترك آه أي مشترك لفظي للمعنوي قوله نظراً إلى الظاهر
 مفعول له لقوله إطلاق المشترك بين آه أي من قبيل إطلاق المشترك بين معانيه أي مشترك لفظي نظراً إلى
 الظاهر وهو كثرة المعاني التي لا تعرف إلا بالنظر إلى الحقيقة والواقع لأن الفصاحة مشتركة معنوية بين الأقسام
 لما عرفت أن الفصاحة هي كون اللفظ جارياً على القوانين آه أي كون اللفظ عروبياً أصلياً وهذا المعنى مشترك
 معنى بين الأقسام الثلاثة لها وبهذا أظهر فائدة التشبيه في قوله كأنها حقيقتان مختلفتان قوله وكذا البلاغة آه
 عطف على قوله الفصاحة على الأقسام الثلاثة آه يعني وكذا إطلاق البلاغة على التسمين من قبيل إطلاق المشتر
 ك اللفظي بين معانيه نظراً إلى الظاهر وهو كثرة المعاني التي لا تعرف إلا بالنظر إلى الواقع لأن البلاغة مشتركة معنوية
 بين قسميها لما عرفت من أن محصول البلاغة كون الكلام على وفق مقتضى الحال آه وهذا المعنى مشترك معنوي
 بين التسمين لها وبهذا ينبغي تحقيق المقام بعون الملك الوهاب قوله ولا يخفى تعذر تعريف آه الغرض منه دليل
 على أنه لا يكون للمشارك اللفظي تعريف يكون شاملاً للأقسام كلها كلفظ العين مطلقاً فإن تعريفه بحيث يشمل
 جميع أقسامه من الشمس والذهب والركب والجارحة المخصوصة وغير ذلك متعذر فكذلك أيما نحن فيه من الفصاحة والبلا
 غة أن تعريف مطلقها متعذر قوله فصح أن تفسير البلاغة آه تفرع على ما سبق وجواب تفصيل على ما يرد على المصدر بأنه
 قال في شرحه الإيضاح أن تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه محال مجده في كلام الناس آه كما عرفت سابقاً في

التمهيد يعني لما كان كل واحد من الفصاحة والبلاغة على الوجه المخصوص بحيث يوصف بالفصاحة الامور الثلاثة
 وبالبلاغة الاخران وتقييم كل واحد منهما اولاً ثم تعريف كل واحد من اقسامهما على وجه يخصه فصيح ان تفسيره قوله
 لكنه اخذه اي المصنف شروع في الجواب التفصيلي حاصله وان لم يكن تفسيراً مخرجاً في كلامهم لكنه مفهوم من كلامهم
 ضمناً من اطلاقاتهم واعتباراتهم فلا يلزم تفسير اللفظ بالرأي واما كونه مفهوماً ضمناً من كلامهم حيث قال الشارح فيما
 سبق وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة وفيها مبيهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تناقض
 الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي اه فهذا ليس الا الفصاحة فالفصاحة عندهم ليست
 مصرحة الا بالكون المذكور اي كون اللفظ جارياً على القوانين آه لكنه ملزوم لما قال المصنف في تفسيرها بالخصوص
 المذكور وكذا قال الشارح فيما سبق البلاغة يقال عندهم لمعان محمولها كون الكلام على وفق آه فهذا الكون لازم
 لما قالوا في تفسيرها فيكون تفسير المصنف لها مفهوماً ضمناً من كلامهم قوله وجب لا يتوجه الاعتراض آه اي اذا اخذت تفسيرها
 من اطلاقاتهم واعتباراتهم لا يتوجه على المصنف الاعتراض والمعتراض خطيب مصر اورده عليه حال حياته او خطيب من
 قوله على قوله آه اي قول المصنف وفي شرحه الايضاح قوله لم اجد في كلام الناس آه هذا بيان قول المصنف وفي الايضاح
 ح قوله بانه لم يدخل للرأي آه بيان للاعتراض المذكور الذي يرد على ما قال في الايضاح قوله ولا يحتاج الى ان يحاج
 عنه آه المجيب هو المصنف نفسه في شرحه الايضاح قوله بان المراد آه بيان لجواب المصنف في الايضاح ولله الحمد والشكر
 اولاً واخيراً ظاهراً وباطناً ومنه الفضل والانعام قوله ثم لما كانت معرفة البلاغة آه الغرض منه دفع اعتراضين الاول
 انه فالوجه للمصنف في تقديم تفسير الفصاحة على البلاغة مع ان الاولى هو العكس لان مرتبة البلاغة مقدمة من مرتبة
 الفصاحة لانه اذا كان بلوغاً يكون فصيحاً ولا عكس فتكون جامعة للامرين بخلاف الفصاحة والثاني انه فالوجه
 في تقديم تفسير فصاحة المفرد على تفسير الكلام والتكلم مع ان الاولى هو العكس لان الكلام لكونه فصيحاً مفيداً للمعاني
 اشترى من المفرد والمتكلم لكونه من الذات اشترى من الكلمة المفردة التي هي من صفات التكلم فاجاب عن الاول
 بقوله ثم لما كانت معرفة آه وعن الثاني بقوله ولهذا البعينة وجب آه حاصل جواب الاول ان المصنف لما كان بصدد
 التعريف وكانت الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة كما يعلم من تعريفها فيما بعد قدم الفصاحة على البلاغة
 نظراً الى التوقف المذكور ولم ينظر الى اشترافية البلاغة في نفسها وحاصل جواب الثاني ان فصاحة الكلام والتكلم
 وان كانتا اشترفتين بالنسبة الى المفرد لكن فصاحة المفرد مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام والتكلم كما يعلم من تعريف
 لغيرها في ما بعد فقدم فصاحته عن فصاحتها نظراً الى الاخذ والتوقف ولم ينظر الى اشترفتيهما في نفسها وعلم من هذا وجه
 تقديم فصاحة الكلام على فصاحة المتكلم وتقديم بلاغة الكلام على بلاغة المتكلم قوله وجب تقديمها آه جواب لما قوله
 ولهذا البعينة آه اي لهذا الاخذ والتوقف المذكور في الفصاحة بالنسبة الى البلاغة قوله وجب تقديم فصاحته المفردة على

على فصاحة الكلام والمتكلم وكذا التقديم فصاحة الكلام على المتكلم وكذا التقديم بلاغة الكلام على بلاغة المتكلم
قال المصدر فالصاحبة آه الفاء فصية أي الجزائية لشروط محذوف أي إذا أردت أن تعرف أقسام كل من الفصاحة
والبلاغة فاقول لك الفصاحة في المفرد آه وجهه محذوفات فصاحة المفرد في الثلاثة أن المفرد له مادة وصفي حرفه
وصورة وصفي صيفته ودلالة على معناه فعيبه وخلله أما في مادته وهو التنافر أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرفي
أو في دلالة على معناه وهو الغرابة قوله الكائنة آه إشارة إلى أن الظرف اعني في المفرد مستقر باعتبار المتعلق
المحذوف صفة للفصاحة ولذا قدر عامله أي الكائنة اسماً معرباً باللام وليس ظرفاً لغواً معمولاً للفصاحة لكونها
ليست بمعنى المصدر بل صارت علماً فالنقل فعلى هذا يلزم حذف الموصول مع بعض أجزاء صلته وهو غير
جائز قلنا بأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم يكونا بمعنى الحال والاستقبال كان اللام فيهما حرف تعريف
لا اسم موصول وبهناك فلا يلزم حذف الموصول مع بعض أجزاء صلته قوله أي المستبط من استقر اللفظة آه دفع
ما يتوهم وهو أن القياس في اللغة القدر والتقدير وهو الحاق شئ بشئ لعلته مشتركة بينهما كالحاق البنية بالخر
في التبريم بجامع الاستحار فهذا ليس الا قياساً اصولياً فقيماً وليس له دخل في فصاحة المفرد لأنها من صفات
اللفظ والقياس المذكور من صفات المعنى حاصل الدفع ليس المراد من القياس اللغوي ما يبحث عنه الاصولي
والنقبي بل المراد منه القياس الصرفي وهو ما يحصل من تتبع كلمات اللغوية كقولهم كلما تحركت الياء والواو والفتح
ما قبلها قلبت الفاء فنسبته القياس إلى اللفظة بآه في ملازمة وهو استنباط من استقر اللفظة وأما لم يقل مخالفة
القياس الصرفي صراحة للإشارة إلى أن القياس الصرفي استقر مفردات اللفظة ولو صرح به لم يعلم هذه الإشارة
قوله حتى لو وجد في الكلمة آه كلمة حتى ابتداءية وليست من حروف العاطفة والجارقة الغرض منه دفع اعتراض وهو
أن يكون مراد المصدر من الأمور المذكورة في تعريف الفصاحة للمفرد من قبيل رفع الإيجاب الكلي يعني إذا تحقق
مجموع هذه الأمور الثلاثة في كلمة لا تكون فصية وإن رفع أحدها ويثبت الآخران تتحقق الفصاحة فيهما مع أن
الامر ليس كذلك حاصل الدفع أن مراده ليس رفع الإيجاب الكلي بل سلب الكلي يعني للفصاحة في المفرد
خلوصه عن جميع الأمور الثلاثة ضروري فإن تحقق واحد منها لا يثبت اللفظ فصيحاً قال المصدر فالتنافر آه الغرض
منه مثال للتنافر الأخوذ في تعريف الفصاحة في المفرد يعني لما عرف الفصاحة في المفرد بالخلوص عن الأمور
الثلاثة فلا بد لتعريف كل واحد من تلك الأمور أن الشئ لا يعرف ما لم يعرف أجزاءه فلذا قال فالتنافر آه الفاء
فصية كافي قوله فالصاحبة في المفرد يعني إذا أردت أن تعرف كلا من التنافر والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
الأخوذة في تعريف فصاحة المفرد فاقول لك التنافر نحو مستشرات آه قوله وصف في الكلمة آه الغرض منه تعريف
التنافر لأن المصدر اكتفى على تعريفه بالمثال ولم يعرف له تعريفاً مستقلاً فعرف الشره بتعريف مستقل لزيادة

الوضاحه قوله ثقلها آه بكسر التاء وتحريك العين ضد الخفة قوله وعسر النطق بها آه عطف مسبب على سبب لان
 اتقل سبب لعسر النطق قوله فمنه ما يوجب آه اى من بعض الوصف وصف يوجب التناهي في الثقل فغير منه را
 جمع الى الوصف الواقع في تعريف التناهي لقربه الغرض منه تقسيم التناهي الى قسمين ولم يذكر المصنف مثال القسم
 الاول لندرتهم وغايته ثقله لم يقع الا قليلا فهو كالعدم قوله نحو الهههه بكسر الهاء وفتح الهاء اسم بنت يهودي تاكله
 الابل قوله بالحاء المعجمة آه ولا بالحاء المهملة قوله في قول اعرابي آه اى الثابت في قوله صفة الهههه قوله سئل عن ناقتة
 آه صفة اعرابي الغرض من نقله تحقيق هذا القسم من التناهي في كلامهم يعني سئل الاعرابي من ناقتة ما فعلت بها
 فقال تركتها ترعى الهههه اى يجرى كياه راقوله ومنه ما دون ذلك آه اى بعض الوصف المذكور في التناهي وصف
 دون ما يوجب التناهي في الثقل بان يكون اقل ثقلًا من القسم الاول قوله مستشررات آه وانما اظهر مضاف اليه
 النون لفظ مستشررات لان كل الشعر ليس مثال التناهي وليس في كله تناهي بل في لفظ مستشررات فلذا عينه قوله في
 قول امر القيس آه ظرف مستقر باعتبار المتعلق المحذوف صفة مستشررات اى الكائنة في قول امرأ آه قوله غدا نره آه
 بيان قول امر القيس قوله اى ذوابنه آه وهى جمع ذابنه ابدلت الهزة الاولى في الجمع بالواو لاستثقالهم وقوع
 الف الجمع بين الهزتين وهى الشعر المصفور المسدل من رأس المرأة الى الظهر وانما سمي غديرة لانه غودر وترك
 حتى طال وانما قال الشعر اى ذوابنه آه تفسير بغير المشهور بالمشهور قوله جمع غديرة آه وهى الشعر المصفور من شعر
 النساء قوله والضمير عائد آه تعين مرجع ضمير غدا نره اى ضمير غدا نره راجع الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع
 يزين المتن اسود فاحم به اثبت كقنوا قوله المتعشكلى الفرع كثير الشعر المتن الظهر الناحم السواد الشديد كالف الاثيث
 الطويل الكثير الاصول القنوا العذق وهو من النخل كالعنقود من العنب المتعشكلى كثير الاشجار صفة القنوقوله اى
 مرتفعات ان روى آه تفسير غير المشهور بالمشهور لازمى ان كان بكسر الزاء ومتعدى ان كان بفتح
 الزاء اى مرفوعات قوله استشرزه اى رفعه آه الغرض منه دليل على كونه متعديا ولازميا ويسبى على ذلك
 كونه اسم فاعل او اسم مفعول فان كان مأخوذا من متعدى فهو اسم مفعول بفتح الزاء وان كان مأخوذا
 من الفعل اللازمى فهو اسم فاعل بكسر الزاء فقوله استشرزه مثال المتعدى فلذا افسره بقوله اى رفعه بالمتعدى و
 قوله واستشرز مثال اللازمى فلذا افسره بقوله اى ارتفع باللازمى قوله يتعدى ولا يتعدى آه اللف والنشر مرتب
 الاول للاول والثاني للثاني قوله تمامه اى تمام الشعر واخره وعجزه قوله تفضل العقاص آه جملة مستأنفة كانه
 قيل لم يرتفع الى العلى فقال تفضل العقاص آه ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر لقوله غدا نره فالقيل اذا وقع جملة
 لا بد من عائد ولا عائد ههنا قلنا لا حاجة الى العائد لان العقاص هى الغدا نره فيكون من وضع الظاهر موضع المصغر
 لان اصله تفضل هى وهو ايف من العائد كما ثبت في موضعه قوله اى تغيب آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان

الاضالة ضد الهداية يستعمل في فقدان الطريق وهذا المعنى غير مناسب هنا؛ حاصل الدفع ان الفضل من الضلال بمعنى
الغياب وليس ههنا بمعنى فقدان الطريق قوله: جميع غيبة آه اشارة فيه ان معرفة الجميع بامه عبا معرفة مفردة
قوله دمي الحقة المجموع الحقة بالضم قطعة وقبضة من الشعر وكانت عادة نساء العرب ان تاخذ شيئا
من شعر رأسها فتجمع في وسط الرأس وتشدّه بخيوط وتجعد مثل الرمانه ليصير مجعدا ويسمونه
مذيرة وذابية وحقيرة ثم ليست وز بارغا المشني والمرسل خلف الظهيرة وليصر المشني والمرسل
مرمين على ظهرها وتحتها العتاص المجموع كالرمانه فانبالا لظهر قوله: المفتول اي بافته شدة قوله خلاف
المشني اي فروه شدة قوله: يعني ان ذوائبه الغرض منه دفع اقراض وهو ان الاقسام المذكورة في الشعر اربعة
الغنائم والعقاص والمشي والمرسل والعقاص تغيب في الآخرين فما شأن الغنائم والفائدة فيها؛ حاصل
الدفع ان اقسام الشعر ثلاثة والغنائم هي العقاص وفائدتها واحدة وليس اقاص اربعة كما يوهم في الظاهر
فالغنائم والعقاص تغيب في الآخرين، وانما افراد المشني والمرسل وجميع العقاص بياناً للواقع لأن فيه
كثرة الجعد وما قيل انه لا دلالة على كثرة الشعر بحيث ان العقاص مع كثرتها تغيب في مشني واحد
ومرسل واحد فليس بسديد بل يدل على قلّة العقاص بحيث ليست بمشي واحد ومرسل
واحد قوله: والغرض بيان كثرة شعره الغرض منه دفع اقراض وهو ان الغرض من الشعر
عند الشعراء اما الممدح او التمسر وفي هذا الشعر ليس احد هذه الامور الثلاثة؟
حاصل الدفع ان الغرض من هذا الشعر الممدح لأن المقصود من الشعر بيان كثرة الشعر
فيكون فيه مدح المجموع به لأن كثرة الشعر وصف حسن فيها. قوله: وزعم بعضهم انه وهو العلامة
الفتاحي الغرض من نقل قوله رد عليه بقوله وهو سهو لأنه زعم ان منشأ النقل في المثال المذكورة خاصة
هو اجتماع الحروف المتفاداة الصفات مع قرب المخارج وهي الشين والتاء والزاء لان صنف الشين
الهمس والرخوة وصف التاء الهمس والشدة وصف الزاء الجهر وهذه صفات متفاداة. قوله: بين
المهمسة الرخوة الحروف المهمسة ما ينعف اعتماد على مخزبها ومجموعها تشعشك حصفة
والجبهة ما هي بخلافها وهي الحروف الباقية من المذكورة والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند كونها
في مخزبها ومجموعها اجدك قطبت والرخوة ما هي بخلافها وهي باء الحروف المذكورة والحروف التي هي بين أي
المعتدلة بين الشدة والرخوة هي حروف لم يردونا. قوله: ولو قال اي الشاعر مستشرق بدل مستشرقات لزوال ذلك
النقل اي الموجب للتنا في معنى لو قال من مادة مستشرق دون مستشرقات لان النقل الموجب للتنا فقل لا يمان لتفسير
مستشرقات بمستشرق غير صحيح لأن الأول جمع والثاني مفرد قوله: وهو سهو يشروع في الرد عليه بوجهين الاول
ما اشار بقوله لان الراء المهملة اي في قوله ولو قال مستشرق لان ذلك النقل حاصله انه لو كان منشأ النقل

لعله هو الذي لا ينفك عن ارتقاء الذوائب الى العلوي واليغاي شي الا اذا كان لعل حاصله ان ارتقاء الذوائب الى العلوي عبارة عن شدة الذوائب بالخط والحد

ما ذكره لكان مستشرق الياء ثقيلاً لأن الراء المهملة الياء من المجهورة مع انه غير ثقيل باعترافه والثاني ما اشار
 اليه بقوله بل منشأ الثقل هو اجتماع آه هذه لكلامة من اصله حاصله ان منشأ الثقل الموجب للتنافر ليس
 اجتماع الحروف المتضادة الصفات مع قرب الخارج بل منشأ الثقل هذه الحروف المخصوصة بنفسها لان اجتماع
 عليها يحصل الثقل الموجب للتنافر مع قطع النظر من الصفات المتضادة ولذا قال الشاعر في تعريف التنافر وصف
 في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان آه كما عرفت آنفاً والياء يقول الشاعر فيما بعده بل هذه الصرذوق فكلمة آه الذو
 ق الصحيح ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج او بعدهما او غيرهما من تضاد صفات الحروف
 المتجاورة في الكلمة قوله قال ابن الاثير آه الغرض منه تأييد الاستدلال لما قال الشاعر من ان الثقل ليس بعد
 الخارج ولا قربها والمقصود بالاستدلال هو الثاني والياء الغرض من ثقل قوله رد على القولين الآخرين
 حيث قال بعضهم ان علت الثقل المحل لفصاحة الكلمة هو اجتماع الحروف القريبة الخارج وقال بعضهم هو اجتماع
 الحروف البعيدة الخارج فنقول ابن الاثير من صحتنا الى قوله وليس ذلك سبب آه رد عليها وحاصله نعم البعض من
 ان قرب الخارج وبعدها سبب للثقل فهو ليس منشأ الثقل المحل للفصاحة بل منشأه هو الزوق السليم فكلمة آه
 ثقيل متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج او بعدهما او غير ذلك قوله وان الانتقال آه عطف على قوله
 بعد الخارج آه من قبيل عطف السبب على المسبب لان الباعث على القول المذكور هو الاحتراز عن هذه
 الطرفة معناها برحمتك قوله من احد هما آه ضمير التثنية راجع الى المخرجين وكذا في القول الثاني قوله وان الانتقال
 آه عطف على قوله قربها آه هذا الياء من قبيل عطف السبب على المسبب لان القول يكون قرب الخارج سبباً للثقل
 هو الاحتراز عن مشى القيد والجواب عن جانب الخالي عن الاول ان الزاء المبعثرة من المجهورة والرخوة هي ذات
 وصفين بخلاف الراء المهملة لانها وان كانت من المجهورة لكنها ليست من الرخوة فيكون مستشرقاً متنافراً دون مستشرق
 والياء مجاورة الفاء التي هي من حروف الدلالة للثقل المذكور والجواب عن تأييد ابن الاثير وكذا من الرد الثاني ان
 ليس مقصود البعض ان قرب الخارج سبب للتنافر مطلقاً بل بهذه الصفة المخصوصة اي لتوسط الشين بين الفاء
 والراء فلا محذور فيه قوله لا نجد غير متنافر آه متعلق بقوله ليس التنافر آه دليل على الجزء الثاني من المدعى يعني ان
 في قول ابن الاثير دعوى الاول ان بعد الخارج ليس سبب الثقل الموجب للتنافر والثاني ان قرب الخارج ليس
 سبب الثقل المذكور فهذا القول دليل على الجزء الثاني من المدعى فيكون اللف والنشر غير مرتب حاصله ان قرب الخارج
 الحروف المجتمعة في الكلمة لو كان منشأ للثقل المحل يلزم ان يكون الجيش الشجي متنافراً وليس الامر كذلك قوله من القرب
 الخارج آه اضافة التريب الى الخارج لفظية ولهذا دخل اللام فيه وكذا في قوله من البعيدة آه اضافة البعيد الى الضمير راجع
 الى الخارج لفظية ولذا دخل اللام فيه قوله وفي التنزيل آه زاد هذا المثال لان في عدم تنافر المثالين الاولين مجال مقال

مثل بالامجال فيه للقول بتناfre قوله من البعيدة ما هو بخلافه أه عطف على قوله غير متنافر من التريب الخارج أه
 فهو من قبيل العطف على معمولي عامل واحد وهو بخلاف واحد لكن قدم الجار والمجرور في المعطوف بحيث ان قوله من
 البعيدة أه عطف على قوله من القريب الخارج أه فقدم الجار والمجرور في المعطوف دون المعطوف عليه وقوله ما هو
 بخلاف أه عطف على قوله غير متنافر أه لكن اخر في المعطوف وعديله في المعطوف عليه مقدم ومثله سائر وشائع
 كافي قولك رأيت زيدا في المسجد في السوق عمروا والضمير في قوله بخلافه راجع الى غير المتنافر كما يدل عليه قوله كملع
 لانه متنافر ولورجع الى المتنافر كما هو مقتضى السوق يلزم ان يكون ملع مثالا لغير المتنافر وعلم في قوله بخلاف علم أه
 مثالا للمتنافر وهو كما ترى فهذا العطف دليل اخر على الجزء الثاني من المدعى حاصله انما نجد من البعيد الخارج ما هو
 بخلاف غير المتنافر اي متنافر فقد علم انه ليس قرب الخارج سببا للتنافر اذ يوجد القرب بدون التنافر ويوجد التنافر
 بدون القرب فلو كان قرب مخارج الحروف المجتمعة علة للثقل المحل لكان بعدها البعد منه فيلزم ان لا يكون ملع
 متنافر وليس الامر كذلك او الضمير في قوله بخلافه أه راجع الى المتنافر في قوله غير المتنافر أه وقوله كملع بخلاف علم أه محمول
 على القلب فيكون تقديره كعلم بخلاف ملع فلا يلزم ان يكون ملع مثالا لغير المتنافر وعلم مثالا للمتنافر فعلى هذا
 يكون هذا العطف دليلا على الجزء الاول من المدعى وانما اورد الدليل الثاني على الجزء الثاني من المدعى لتقوية له قوله بخلاف
 علم أه دليل على الجزء الاول من المدعى اذ اكان ضمنية بخلافه راجعا الى غير المتنافر قوله وليس ذلك أه اي ليس تنافرا ملع
 وعدم تنافره علم بسبب ان الاخراج أه الفرض منه دفع ما يتوهم من ان سبب الثقل والتنافر في ملع هو الادخال من
 الشففة الى الخلق يعني ان قرب المخارج الحروف المجتمعة في الكلمة منشأ للثقل المحل فبعدها وان كان البعد من
 الثقل لكن اذا وجد مع بعده ما يسهل التلطف كافي ملع فان فيه ادخالا من الشففة الى الخلق وهو اصعب فتيسر الكلمة
 المشتملة عليه متناثرة وكذا سبب عدم الثقل والتنافر في علم هو الاخراج من الخلق الى الشففة يعني ان بعد المخارج سبب
 الثقل المحل لكن اذا وجد معه ما يسهل التلطف كافي علم فان فيه اخراجا من الخلق الى الشففة وهو ايسر فتكون الكلمة
 المشتملة عليه غير متنافرة فيصح قول من قال ان قرب المخارج منشأ للثقل المحل وكذا قول من قال ان بعده منشأ للثقل
 المحل فلا يبرح التأييد بقول ابن الاثير في الرد على القولين الاخرين حاصل الدفع ليس الامر كما قلت لانا نجد من حسن
 غلب وبلغ وحلم رماح لان في الاول والثالث انتقال من الخلق الى الشففة وفي الثاني والرابع انتقال من
 الشففة الى الخلق مع ان كل واحد منهما حسن فصيح فعلم ان منشأ الثقل المحل الذوق الصحيح فان عده ثقيل متعسر النطق
 فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها وسواء كان الانتقال من الخلق الى الشففة او بالعكس قوله كما نجد
 من حسن ان متعلق لقواي وليس ذلك بسبب أه ودليل له قوله بل هذا أه اي الثقل المحل لفساحة الكلمة بل اضراب
 من قوله وليس ذلك أه قوله ولهذا أه اي لكون الثقل المحل امرا ذوقيا ولعدم تعيين سبب الثقل المحل وعدم الضابطه

اكتفى المصدر آه الغرض منه تأييد لقوله بقول المصنف كما ان الاول تأييد لقوله بقول ابن الاثير فيحصل الرد على البعض
 كما لا وتامة قوله بالتمثيل آه حيث قال المصنف والتنافر نحو غداؤه مستشركات آه ولم يتعرض لتحقيقه لتعذر ضبطه لانه امر
 ذوقى يعلم به وهو قوة يدرك بها وعليها مدارك التنافر واما قرب المخارج وبعدها فغير مطرد فلا تعويل عليه قوله
 فالاولى ان يقال آه من القول لا انتقال من موضع الى اخر اى حواله كرده ثمود تنزيح على ما سبق من تحقيق الشرح ورد
 على الاقوال الثلاثة قوله وقد سبق الى بعض الاوصاف آه وهو لا ركن الدين الزوزنى الغرض من نقل قوله رد عليه بقوله و
 به اخلط فاحش آه لانه قال منشاء الثقل النحل للفصاحة اجتماع الحروف المتقاربة المخرج وايضا قال لا يخرج الكلام
 الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصوية كما لا يخرج الكلام الطويل من العربية باشتماله على كلمة غير عربية
 وايد قول الزوزنى بعضهم بان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء وصف الكل فالتشديد ورد على قوليه واما على القول
 الاول فقد حصل الرد بقول ابن الاثير كما مر واما على القول الثانى وعلى تأييد البعض كما سيأتى قوله وانه لا يخرج
 الكلام آه عطف على قوله ان اجتماع الحروف آه وبه ايضا من قول الزوزنى والضمير فى قوله وانه ضمير ان الغرض
 منه دفع اعتراض يرد على الزوزنى وهو انه لما كان الثقل والتنافر عنده اجتماع الحروف المتقاربة المخرج فيلزم ان
 سورة فيها الم أعهد غير فصوية عنده مع ان الامر ليس كذلك لان كل سورة القرآن فصوية حاصل الدفع ان اشتمال
 الكلام الطويل على كلمة غير فصوية لا يخرج عن الفصاحة كله فلا يخرج سورة فيها الم أعهد عن الفصاحة باعتبار الم
 أعهد قوله عن الفصاحة آه متعلق لا يخرج آه قوله كما لا يخرج الكلام المشتمل آه به ايضا من قول الزوزنى تمثيل لما
 قبله وقيس عليه له حاصله ان فى بعض سور القرآن كلمات غير عربية مثل استبرق فانه فارسي والقسطاس فانه رومى
 والمشكاة فانه هندي وكذا الاسماء الانبياء تسوى الستة كلها بحجية فلا تخرج سورة فيبائلك الكلمات عن العربية فكذلك
 لا تخرج سورة فيها كلمة غير فصوية عن الفصاحة قوله عن كونه غير فصوية آه متعلق بقوله لا يخرج آه قوله فلا يخرج سورة
 آه به ايضا من قول الزوزنى تنزيح على ما قبله قوله وايد بعضهم آه اى ايد قول الزوزنى بعضهم من عدم خروج الكلام
 الطويل عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصوية قوله كفصاحة الكلمة مثلاً آه مثال لوصف الجزء لا للجزء كما ستعرف
 قوله لا يوجب انتفاء الكل آه هذا سهو الموجود فى اكثر النسخ المعبّرة وفى بعض النسخ وجد لفظ الوصف اى لا يوجب
 انتفاء وصف الكل بتقدير المضاف او بسقوط لفظ الوصف عن قلم الناسخ فعلى النسخة المعبّرة ويبدو ان تقدير
 المضاف المراد من الكل فى قول المصنف الكلام كما ان المراد من وصف الجزء فصاحة الكلمة وعلى النسخة غير المعبّرة وهو
 بتقدير المضاف المراد من الكل الكلام كما ان المراد من الجزء الكلمة فحصل كلام المصنف... على النسخة غير المعبّرة
 ان انتفاء فصاحة الكلمة لا يوجب انتفاء فصاحة الكلام وعلى النسخة المعبّرة ان انتفاء فصاحة الكلمة لا يوجب انتفاء الكلام نفسه
 وصف الجزء ليس بجزء للكل كما ترى فى اللبنة فانها جزء للبيت وكونها مصنوعة لزيد وصف لها ليس بجزء فان انتفاء

لا يوجب انتفاء البيت وهكذا فيما نحن فيه فان فصاحة الكلمة وصف لها لا يوجب انتفاءها انتفاء فصاحة الكلام
او الكلام نفسه فان انتفاء وصف احد الشئين لا يوجب انتفاء وصف الآخر ولا نفسه قوله وبهذا غلط فاحش آه اى
قول الزوزنى مع تأييد البعض غلط فاحش مشروع في الرد عليه مع تأييد البعض قوله لان فصاحة الكلمات
آه هذا بيان الرد على نسخة الغير المعبرة في التأييد وهي ما يكون المراد من الكل في قول المؤيد الكلام كما ان
المراد من الجزء الكلمة فحصل الرد ان فصاحة الكلمة مأخوذة على سبيل الجزئية في تعريف فصاحة الكلام لا
وصف جزء فينتفى الكل بانتفائه لان بانتفاء الجزء ينتفى الكل وما قال المؤيد ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب
انتفاء الكل فهو فيما اذا لم يكن وصف الجزء مأخوذاً على سبيل الجزئية في وصف الكل فحصل الرد على قول المؤيد قوله
فكيف لا يخرج الكلام آه لتفريع على ما سبق ورد على قول الزوزنى وهو قوله وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة
آه حاصل الرد عليه فاذا كانت فصاحة الكلمات جزءاً من فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام الطويل عن الفصاحة
باشتماله على كلمة غير فصيحة لان فصاحة جميع كلمات الكلام جزء من مفهوم فصاحة الكلام فصاحة كل كلمة وفرد من
افرادها يكون ايضاً جزء من مفهوم فصاحة الكلام لان جزء الجزء جزء فاذا انتفى فصاحة الكلمة انتفى فصاحة الكلام
لان انتفاء الجزء لا يوجب انتفاء الكل قوله وفصاحة الكلمات جزء آه الجملة حالية هذا بيان الرد على نسخة المعبرة في
التأييد وهي ما يكون المراد من الكل في قول المؤيد الكلام كما ان المراد من وصف الجزء فصاحة الكلمة فحصل الرد
نعم ان انتفاء وصف الجزء لا يوجب انتفاء الكل يعنى ان انتفاء فصاحة الكلمة لا يوجب انتفاء الكلام نفسه اذا
كانت فصاحة الكلمة وصفاً بجزء فصاحة الكلام وذلك الجزء الكلمة والمراد من فصاحة الكلام نفس الكلام في قوله
لا وصف لجزءها بطريقة صفة الاستخدام لان فصاحة الكلام يطلق على الكلام الفصيح وعلى فصاحة الكلام كليهما
لان انتفاء وصف احد الشئين لا يوجب انتفاء الشئ الآخر بل يوجب فصاحة الكلمات ليست بوصف لجزء فصاحة الكلام
م بل هي جزء من مفهومها اى مفهوم فصاحة الكلام فينتفى الكل بانتفاء قسم الرد على المؤيد بكل نسخة وكذا على اصل
قول الزوزنى فبطل قوله رأساً لان على قوله بان اجتماع الحروف المتعارضة المخرج سبب الثقل المخل آه يلزم خروج
سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وهو باطل فبطل اصله هذا تحقيق المقام في هذا المقام وقد زل اقدام النول فيه قوله
لا وصف لجزءها آه الضمير راجع الى فصاحة الكلام كما عرفت من السابق اوراجع الى الكلام بتأويل الجملة كما قال البعض
قوله والقياس على وقوع مفرد آه الفرض منه رد على متيسر عليه الزوزنى لانه قال كما لا يخرج الكلام المشتمل على
كلمة غير عربية آه اى قياس عدم خروج الكلام عن الفصاحة باشتماله على كلمة غير فصيحة على عدم خروج الكلام عن
العربية باشتماله على كلمة غير عربية فاجيب لان وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي اى القرآن ممنوع وما يتوهم من
ان استبرق فارسي والقسطاس رومي والمثقال هندی واقع في القرآن فيجوز ان يكون من اللغات المشتركة كما

كالصالبون والتنوير قوله ولو سلم آه أي ولو سلم وقوع منفرد غير غزني في الكلام العزلي بناءً على ما قال به قول الصنفين
 رة والتابعين ومن وقوع العملي في القرآن وعلى ما قال به النجاة من أن اعلام الانبياء عليه السلام سموي السنة
 كلها مجتمعة فنقول لا يخرج الكلام عن العربية باشتماله على كلمة غير عربية لا كما قال النزوزني بل لاجل أن معنى
 كونه عربياً كونه عرزي النظم والاسلوب لا كونه عرزي الالفاظ كما فهم النزوزني ولا شك أن ما وقع في القرآن من
 الكلمات البعيدة فهو عرزي النظم وعلى أسلوبه وانما رجع من الجواب الاول لأنه مخالف عن محقق الصفاية والتابعين
 وعن جمهور النجاة فلذا سلم وقوعه في الكلام العرزي واجاب بطريق كما عرفت قوله وسلم آه أي ولو سلم ما وقع في القرآن
 عرزي الالفاظ بدليل قوله نانا نزلناه قرآنا عربياً فنقول ذلك محمول على الاعم لا غلب أي باعتبار أكثر اجزائه فإنه
 بموزان يوصف الكل بما هو صفة أغلب اجزائه ولا شك أن أكثر اجزاء القرآن عرزي فلذا وصف بكونه عربياً رعاية للا
 كثر وانما تمحل عن الجواب الثاني لأنه مخالف عن ظاهر الآية المذكورة قوله ولم يشترط في الكلام العرزي آه جواب آخر عن
 القياس المذكور حاصله ان قياس النزوزني فصاحة الكلام باعتبار اشتماله على كلمة غير فصية على كونه عربياً باشتماله
 على كلمة غير عربية قياس مع الفارق لان فصاحة الكلمات كلها مشروط في فصاحة الكلام دون عربيتها كونه عربياً
 قوله فلا ينبدأ أي فصاحة الكلام من ذلك آه أي من عرزية الكلام قوله على تقدير تسليم آه جواب آخر عن قياس
 النزوزني مقابل الجواب الاول المصدر بقوله فكيف لا يخرج الكلام المشتمل آه فالجواب الاول مني يعني لا سلم عدم
 خروج الكلام عن الفصاحة باعتبار اشتماله على كلمة غير فصية وبهذا الجواب تسليمي يعني انه لو سلم انه لا يخرج الكلام
 الطويل عن الفصاحة باعتبار اشتماله على كلمة غير فصية لكنه يلزم عليه شئ آخر وهو وقوع شئ غير فصيح في القرآن
 وهو باطل لأنه لو هم نسبة الجمل أو العجز الى الله تعالى وهو برئي عنهما قوله والقول باشتمال القرآن آه دليل للزوم كونها
 مشتملة على كلام غير فصيح فالواو بمعنى اذ التعليلية تقديره هذا باطل أي للزوم المذكور باطل اذ القول باشتمال
 القرآن آه مما يتقود الى نسبة الجمل آه قوله بل على كلمة غير فصية آه كلمة بل للترقي او للاضرب هذا مني على شئ آخر وهو ان
 اعتبر في الم احمد ضمير الفاعل المستتر كان كلاماً غير فصيح وان قطع النظر عن الضمير المستتر كان كلمة غير فصية وكلاهما باطلاً
 في القرآن قوله مما يتقود الى نسبة الجمل آه لأنه نعم ان كان عالماً بعدم فصاحة ما أتى به ولم يقدر على ايراد النصيح بدله
 لزم العجز وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد النصيح لكنه لم يورده لزم الجمل في الاول والسف في الثاني وهو نتيجة الجمل فيلزم
 الجمل على التقديرين وبطلان اللازم ينهني عن بطلان اللزوم قوله تعالى عما يقول آه اشارة الى بطلان اللازم فاللزم
 وم مثله قال المع والغراب آه عطف على قوله فالتنافر لما فرغ من التنافر الواقع في تعريف فصاحة المصدر مشرع في الغراب
 الواقعة فيه قوله كون الكلمة وحشية آه تفسير الغرابية والمصدر الكسفي على تعريفها بالمشال ولم يعرف تعريفاً مستقلاً كما نشأ
 فرداثة عرفنا بتعريف مستقل لزيادة الوضاحة وهو الاولى بالتعريفات قوله غير ظاهرة الدلالة آه هذا وكذا قوله لا مانع

الوحشي باللفظ لا بالشيء على فلا يكون وودع وودع غريب القرآن واخره في الغرابة المصطلح

ولا مانوسمة الاستعمال ان تفسير للوحشية كما سيجي من الشبهة في آخر هذا الشرح بقوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسمة
 الاستعمال تفسير للوحشية انما ذكرنا في تفسير الوحشية لان اللفظ قد يكون ظاهرة الدلالة على المعنى ولا يكون
 مانوسمة الاستعمال كودع وودع وقد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مانوسمة الاستعمال وغير ظاهرة
 الدلالة على المعنى فالغريبة المحل للنصاحة تتحقق بمتحقق كليهما من غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسمة الاستعمال قوله
 على المعنى ان المراد منه المعنى الموضوع له لا المعنى المراد فلا يرد المتشابه والمشكل بالمحمل لان كل واحد منهما غير ظاهرة الد
 لالة على المعنى المراد لا على المعنى الموضوع له لظهور دلالة عليه قوله ولا مانوسمة الاستعمال ان عطف على قوله غير ظاهرة
 الدلالة ان كلمة لازمة جئ بها للتأكيد النفي المستفاد من كلمة غير في المعطوف عليه كما في قوله نعم غير المفضوب
 عليهم ولا الضالين الى النوسمة من الانس بمعنى المألوف قوله فمنه ما يحتاج ان فالفهم في قوله فمنه ان راجع الى الغرابة
 وهو لكونه مصدرا يرجع ضمير الذكر اليه او راجع الى الكون المذكور في تفسيره كما في قوله كونه الكلمة وحشية ان وكذا في قوله
 الثاني ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له ان الغرض من هذا القول تقيم الغرابة الى القسمين فان المصدا لم يقم الى القسمين
 ولم يبين لهما قالونا كلياً يشمل جميع انواع الغرابة بل ذكر المصدا القسم الثاني بطريق الجزئي في مثال جزئي في قول العجاج
 وهو مسرج فاراد الشبه تميمياً الى فوات المصدا لان على الشبه يلزم تميم المصدا والتميم على مثال جزئي اعتقاداً على
 قادة القرينة فالمراد ان الغرابة على قسمين الاول ما يحتاج في معرفته الى تتبع كتب اللغة المبسطة لاجل الغرابة
 وبهذا القسم منه يكون في الجواهر والمشتقات باعتبار مباديها والثاني ما يحتاج في معرفته الى ان يخرج له مناسبة بعيدة
 مع المعنى المراد ولا يكفي تتبع كتب اللغة المبسطة وهذا القسم منه يكون في المشتقات فقط باعتبار مباديها ووجه الاختصار في
 القسمين ان اللفظ يدل بوجهه وبهيئة على المعنى فعدم ظهور دلالة ابا باعتبار جوهه فيحتاج الى التفسير والتتبع او باعتبار
 بيملة فيحتاج الى التخرج ومناسبة بعيدة والى القسم الثاني اشار بقوله ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له قوله ان يثقة
 اي يظهر قوله ويثبت عنه ان عطف تفسيره ينقضي اي يتفحص قوله تكا كما تم ان مثل تدحرم مثال للقسم الاول من الغرابة
 قوله في قول عيسى ان اي كايين في قول ان قوله مالكم ان كلمة ما استنماية هذا بيان قول عيسى بن عمر النخعي قوله تكا كوكم
 ان مصبوب بمنزلة الخافض اي تكا كوكم كما يدل عليه ما ذكر جارا الله في الفائق في القول الثاني حيث قال مالكم تكا كما
 علم على كايين كايون ان قوله على ذي الجنة ان الجنة الجنون كقولهم ان به جنة وايضا الجنة الجن كايين قوله نعم من الجنة و
 الناس وكل المعينين صحيحان بهما وفي بعض النسخ على ذي جنة فعلى هذا يكون المعنى اجتماعهم على من له غنة
 الجنة قوله اي اجتماعهم ان تفسير لتكا كايين قوله شوا عنى ان تفسير لا فرفقوا فيها اي تكا كايين وافرقتوا لفظان غير ظاهرة
 الدلالة على المعنى ولا مانوسمة الاستعمال فهما يحتاجان الى تتبع كتب اللغة وفيها معناه كما عرفت فيطابق المثال
 مع الممثل قوله وذكر جارا الله في الفائق ان في شأن من هذا القول وسببه خلاف قوله ان ان الضمير

شأن قوله ومما جرت به أي غلبت عليه قوله مرة بكسر الميم وتشديد الراء أي الصفر أو فاعل حاجت قوله فوثب آه
 الوثوب الطفرة معناه برحمت قوله يعصرون إبهامه آه أي يماليد أنكشته أو اليزول عنه ذلك الجنون قوله ويؤ
 ذنون آه أي يصيرون في أذنه ليعلم أنه حي أو ميت قوله فافلت آه من الافلات بمعنى تخلص وخرج قوله يتكلم بالهنية
 فيه إشارة إلى كونها غير متين لأنه لو كان فصيحاً لما قال أنه يتكلم بالهنية قوله وجه بعيد آه أي مناسبة بعيدة مع المعنى المراد قوله
 مسرج آه إنما ذكر مضاف إليه نحو مسرجاً لأن تمام شعره ليس من الغرابة بل المقصود بالمثال هو لفظ مسرج قوله
 في قول العجاج آه صفة مسرج باعتبار المتعلق أي كائن في قول العجاج قوله ومثله آه بيان قول العجاج فقوله ومثله
 وحاجباً منصوب عطف على واضحاً في البيت السابق وهو زمان أبدت واضحاً مفهوماً: أغمر براقاً وطرناً أريجاً ومثله
 وحاجباً منزجاً: وفاحماً ومرسماً مرجاً آه ان اسم امرأة معني أبدت أظهرت الواضح الأسنان الفلج تباعد ما بين
 الشيا والرباعيات صفة واضحاً وكذا ما بعد إلى طرفاً الأغر الأبيض البريق اللعنان الطرف العين الأبرج من البرج
 بالتحريك هو عظم العين وحسنها من باطن المثلة بياض العين مع سوادها الحاجب أي مدقاً طويلاً آه تفسير
 مسرجاً قوله أي شعراً أسوداً وتفسيراً فاحماً هو اسم فاعل من انجم للنسبة كلابن وتامر نسبة المشبه إلى المشبه كآقا
 ل الشارح كما كنتم قوله انما تفسير مرسل وهو مجاز مرسل لأن المرسل اسم محل الرسل وهو نعت ليعبر به وليس مراد ههنا لأنه لا مدح
 فيه بل فيه ذم لأن غلط من قيده وإريد بالألف فيكون من قبيل ذكر المقيد وإريد به المطلق وهو مجاز مرسل قوله كالسيف السريجي
 بيان حاصل معنى مسرجاً بذكر المشبه به لأن فيه خلاف في الإشارة إلى بيان معنى الغرابة فيه هذا التفسير وإريد قوله والسرج آه تعيين المعنى
 سرج في سريجي أي تعيين المنسوب إليه قوله اسم قين آه أي حيدر بمعنى آهنگر قوله ينسب إليه السيوف آه لمهارة
 في صفة قوله أو كالسراج آه عطف على قوله كالسيف السريجي تفسير آخر لمسرجاً بهذا التفسير لابن سيدة تفصيل المقام
 أنه لا شك في غرابة مسرجاً لأنه اسم مفعول مشتق ولا بد للمشتق أصل يرجع إليه بالاستتقاق وهو ههنا السرجج وهو
 هو لم يوجد في كتب اللغة وإنما وجد من هذه المادة السرجج أو سراج ولا يصح اشتقاق السرجج منها لأنها مجردان
 وهو مزيد ولا يشتق المزيد من الجرد ولا يصح حمل هذه الكلمة على الخطأ لوقوعها في كلام عربي عارف باللغة وهو ثامر
 المذكور فاقبيل إلى تخريجها على وجه تسليم به عن الخطأ وإن كان بعيداً وهو ما قال المصنف وجايل أن باب تنفيل قد يحسب
 لنسبة الشيء إلى أصله أي مصدره نحو تمته أي نسبه إلى تميم وكذلك كرمته وفسقته فسرجه بمعنى منسوب إلى السرجج أو
 السراج أي بالمشبه به هذا هو الترخيج ووجه بعده أن مجرد النسبة لا يدل على معنى التشبيه ودعوى الاتحاد بين المشبه
 المشبه به يعني خاذه منها بعيد قوله وهذا قريب آه أي المعنى الثاني تفسير ابن سيدة أي قوله في البريق واللعنان الفرس من
 هذا القول ترجيح تخريج الثاني من الأول حاصله أن المعنى الثاني قريب من استعمال سرجج بمعنى حسن كما هو مقصود
 الشارح من التشبيه لأن البريق واللعنان موجب الحسن مطرداً بخلاف الدفة والاستواء فإنه قد يوجب قبحاً لا يوجب به وإنما

لا بد من إيراد هذا الظاهر لأنه لا بد من إيراد هذا الظاهر

قال قريب لان الحسن في سترج من السراج لازم للبهريق واللمعان وفي سترج بمعنى حسن معنى وضعي قوله بالكتابة
اي بكسر الهمزة سترج قوله وسترج الشدة آه وانما اورد مثالين لان الاول مثال اللازم والثاني مثال المتعدي فغلب
اشارة الى ان هذا يعني لازما ومتعديا وبكلا معنييه قريب لستخرج الشك عن قوله وانما لم يجعل اسما مفعولا كما جعل صاحب
مجل اللغة فلا يكون حينئذ من الغرابية الغرض من هذا القول اعتراض على المصدر ومنشأه قرب تخريج الثاني الى قوله هم
سترج الشدة وجهه حاصل الاعتراض ان سترج بمعنى حسن لما كان مستعملا في كلامهم فلم لم يجعل سترجا مشتقا منه من
غير حاجة الى التخرج البعيد على الوجهين المذكورين فيكون سترجا خاليا عن الغرابية ويكون فصحا قوله لاحتمال انهم
الغرض منه جواب عن الاعتراض المذكور باجوبة الثلاثة او اثنين الاول اشارة بقوله لاحتمال انهم لم يعشروا آه والثاني
بقوله وان يكون هذا مولدا آه والثالث بقوله على انه لا يبعد ان يقول آه هذا على تقدير اجوبة ثلاثة وعلى تقدير كونه
جوابين اشارة الى الاول بقوله لاحتمال انهم لم يعشروا آه والى الثاني بقوله على انه لا يبعد ان يقول آه واما قوله
وان يكون هذا مولدا آه ففي معرض التعليل لقوله لم يعشروا آه فحصل الجواب الاول على تقدير كونه اجوبة ثلاثة
ان الحكم بغرابية سترج انما وقع ممن لم يطلع على استعمال سترج بمعنى حسن ولا بعد في ان يكون اللفظ الواحد
غريبا عند من لم يجد في الاستعمال وسألى عن الغرابية عند من وجد لان الحكم بكونه بالنسبة الاستعمال ليكون
سألا وبعد له ليكون غريبا انما يكون للوجدان او لعدمه وحاصل الثاني على تقدير الاول انه يحتمل ان يكون سترج مما
احدثة المولدون واخذه من السراج على احد التخرجين واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن واقعا في استعمال العرب العرباء
فمع كونه غريبا بالمعنى الثاني كيف يخرج سترجا عن الغرابية بجعله اسما مفعولا منه لاستحالة اخذ المتقدم من المتأخر لان
البحاج من مشتد القدماء وحاصل الثالث ان تقدير الاول ان سترج وجهه بمعنى حسن وبهتجه غريب بالمعنى الاول للغرابة
لعدم شهرته بهذا المعنى فجعل سترجا اسما مفعولا منه لا يكون خارجا عن الغرابية واما حاصل الجواب الاول على تقدير
جوابين انهم لم يعشروا على استعمال سترج بمعنى حسن وبهتجه في كلام العرب العرباء لكونه مولدا مستورثا من السراج فلم
يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية لا المولدات ويؤيد هذا ما وقع في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا بدل
لم يعشروا فعلى هذا قوله وان يكون هذا آه الواو بمعنى اذا التعليلية علمه لم يعشروا كما عرفت حاصل الثاني على تقدير الثا
ق انه لا يبعد ان يكون سترج الشدة وجهه من الغرابية بالمعنى الثاني اي ما يحتاج ان يخرج له وجه بعيد بان يكون معناه
جعله كالسراج فلا يفيده جعل سترجا اسما مفعولا منه عدم كونه مما يحتاج الى تخرج الوجه البعيد قوله واما صاحب مجل اللغة
اما عطف على قوله وانما لم يجعل اسما مفعولا منه آه فيه اشارة الى ان الاعتراض والاحتجاج الى الاجوبة مدنا
يكون عند من يقول بغرابية سترج واما من لم يقل به كصاحب مجل اللغة فلا اعتراض عليه ولا حاجة الى الجواب عنه
فلا يكون غريبا عنده واما استيفاف اورد لرفع اعتراض مقدر على قوله وان يكون هذا مولدا آه وعلى قوله على

انه لا يبعد ان يقول آه حاصل الاعتراض على الاول ان القول بكون سرج بمعنى حسن مولد أو مستخدم ثامن للسراج
لا يصح لان صاحب مجمل اللغة يخرج اللفظ وجهه اي حسنة وبهتوه فوجوده فيه ينافي القول بكونه مولد أو مستخدم ثاود حاصله
على الثاني ان جعل صاحب مجمل اللغة سرج بمعنى حسن وبهتوه من غير اشارة الى تخريج البعيد ينافي كونه غريباً بالمعنى الثاني
من الغرابة كما قال المصنف حاصل الدفع عنها انه لا اعتداد بما قال في مجمل اللغة لان ما اورده شهدا على هذا المعنى
هو هذا المصراع كما اشار اليه الشرح بقوله ثم انشد هذا المصراع آه فيكون في الاستدلال بما في مجمل اللغة نوع مصادرة على
المطلوب وهو باطل فيكون الاستدلال بقوله على عدم غرابته باطلاً قوله ثم انشد آه فيقال هذا المصراع في الاستدلال على
كون سرج بمعنى حسن الا لئلا نشعر خواندن قوله لا يقال الغرابة آه الفرض منه اعتراض على تفسير الغرابة بكون
الكلمة وحشية كما في قوله الشرح جازم حاصله تفسير الغرابة بالوحشية تفسير بالمبائن مفهومها وبالاخص مصداقاً وغير مستحسن لكونه
محل الخلاف كما هو المسموع في كتب الميزانية واما كونه مبائناً مفهومها لان الغرابة عبارة عن كون الكلمة غير مشهورة الا
استعمال كما هو المشهور فيما بينهم والوحشية في المشهور عبارة عن كون الكلمة مشتملة على تركيب يتنفر الطبع والذوق
السليم عنه من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان وبهذا يمتاز عن التنافر فيلزم التعريف بالمبائن مفهومها لان
مفهوم الوحشية مفائر عن مفهوم الغرابة بناءً على ما هو المشهور في مفهوميهما واما كون مصداق الوحشية اخص عن
مصداق الغرابة لان الوحشية بالتفسير المشهور في كتبهم من كون الكلمة مشتملة على تركيب آه في مقابلة العذبة والعذبة
المقابلة للوحشية ليست بمنافية للغرابة بتفسير المذكور المشهور فيما بينهم لجواز ان تكون الكلمة غير مشهورة الاستعمال
وكذا غير مشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فيصدق عليها الغرابة دون الوحشية بالتفسير المذكور فيكون الغرابة اعم لانه
يصدق مع مقابلة الوحشية وهي اخص فيلزم التعريف بالاخص وهو باطل قوله كما تفهم آه الكاف ههنا للتقيد بالالتشبيه
وكلمة ما مصدرية اي الغرابة بتقيد فهمها اي كونها مفهومة من كتبهم كما في قوله نعم واذكروا الله كما صدركم والتعليل
لقوله كون الكلمة غير آه قدم عليه فيكون الكاف بمعنى اللام للتعليل اي الغرابة كون الكلمة آه تفهم من كتب اللغة
قوله وهي في مقابلة المعتادة آه الفرض منه اثبات كون مفهوم الوحشية مبائناً من مفهوم الغرابة كما هو حاصل الاعتراض
يعني ان الكلمة الغير المشهورة في الاستعمال في مقابلة الكلمة المعتادة المشهورة والشهرة اي تكون بالنسبة الى قوم
دون قوم بخلاف الوحشية بالمعنى المذكورة لانها بالنظر الى كل من له ذوق سليم فيكون مفهومها مبائناً قوله وهي في
مقابلة العذبة آه الفرض منه اثبات كون مصداق الوحشية اخص مصداق الغرابة كما هو حاصل الاعتراض بتقدير الثاني
يعني ان الكلمة المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه في مقابلة الكلمة العذبة اللذيذة فيجوز ان تكون الغرابة
عذبة وهي مقابلة الوحشية بجواز ان تكون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وغير مشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه
فيصدق عليها الغريب دون الوحشي فيكون الغرابة اعم من الوحشي بالمعنى المذكور فانه مختص بالكريهة قوله فلا

بحسن تفسيره آه اى تفسير الغرابية تفريع على ما سبق من كون الوحشية عبارة مفهوماً واحداً مصداقاً لقوله بل
 الوحشية آه كلمة بل للترقي اولاً واضراب من قوله فلا يحسن تفسيره آه يعنى ترقى واضراب من عدم حسن التفسير الى
 فساد تعريف فصاحة المفرد بتفسير الغرابية بالوحشية حاصله ان الوحشية بالمعنى المذكور قيد لتعريف فصاحة
 المفرد ومعتبر فيها لان الغرابية متقيد بها فيكون تفسيره ايضاً كذلك مع ان هذا القيد زائد على الغرابية ليس
 عينها ولا داخل فيها فلا يصح تفسيرها به لان التعريف لا يكون مشتركاً على القيود الزائدة قوله لفصاحة المفرد آه
 متعلق بقيد في قوله قيد زائد آه اللام بمعنى فى اى فى تعريف فصاحة المفرد بحذف المضاف قوله وان اريد بالو
 حشية آه بذات شق ثان عن المعارض المذكور لوجه آخر حاصله ان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فى الشق الاول من الاعتراض بوجهين
 بحيث لا يذكور تفسيرها فى الشق الاول من الاعتراض فهو كون الكلمة المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه فان
 اريد من تفسيرها غير هذا التفسير وفسرها بما فسر بها الشر من كون الكلمة غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا بالنسبة الى
 استعمال هو الايض لا يصح بوجهين الاول انه لا بد من بيانه ونقل الاصطلاح عليه من كتب اللغة مع انه لم يبين وجهه
 الوجه وان لم يذكره الشر فى الشرح لكنه يعلم من الجواب بقوله هذا ايضاً اصطلاح مذكور فى كتبهم آه والثانى ان تفسير
 الغرابية بما فسر الشر من معنى الغرابية بالوحشية ومعنى الوحشية بغير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا بالنسبة الى استعمال
 ل لا يكون محلاً بالفصاحة لان غريب القرآن والحديث من هذا القبيل وليس محلاً بالفصاحة والالكان غير فصيح و
 هو باطل قوله بذلك المعنى آه اى بالمعنى الغير المذكور فى الشق الاول من المعارض بوجهين وبذا يلحق الغير المذكور بما فسر
 الشر من تفسير الغرابية بالوحشية وتفسير الوحشية بغير ظاهرة الدلالة آه قوله لانا نقول آه الفرض منه جواب عن الاعتراض
 المذكور باختيار الشق الثانى من الاعتراض حاصله ليس المراد بالوحشى الواقع تفسيراً للغرابية ما هو المشهور فى كتبهم
 حتى يرد ما يرد بل المراد به غير ما هو المشهور وهو ما بينه انه بقوله فيما سبق الغرابية كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة آه
 لكن يرد على الوجه الثانى من الاعتراض بوجهين كما عرفت فاجاب عن الوجه الاول بقوله هذا ايضاً اصطلاح آه وعن الوجه
 الثانى بقوله الوحشى قسماً آه فاصل الجواب يشترع من قوله فيما بعد وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا بالنسبة الى استعمال آه
 وما قبله من بيان الاصطلاح وتفسير الغريب الى قسمين توطئة وتمهيد للجواب قوله هذا ايضاً آه اى تفسير الوحشية بما فسر
 الشره ايضاً مذكور فى كتب اللغة كما ان تفسيرها المشهور فى كتبهم من كون الكلمة المشتملة على تركيب آه مذكور فى كتبهم
 قوله حيث قالوا آه كلمة حيث بيانية الفرض منه اثبات كون الوحشية بما فسر الشره مذكور فى كتبهم قوله القفار آه
 اى المكان الخالى عن الماء والكلا اى بيابان والصحراء قوله لم يؤنس استعمالها آه هذا بيان وجه الشبه حاصله اصل
 الوحش سكن الصحراء وهو لا يكون مألوف للناس بل يتنفر عنهم فيكون اللازم للوحش عدم الألفة فاستعير
 للالفاظ التى هى غير مألفة الاستعمال بعلاقة عدم الانس والالفة كليهما قوله الوحشى قسماً آه عطف على قوله و

الوحشي منسوب فيكون مقولة قالوا وانما اتى باسم الظاهر ولم يقل وهو قسمان بالضمير مع انه الاخص لان مورد
 القسمة ههنا غير الوحشي الذي ذكرنا ثم تفسيره وكذا غير الوحشي الذي ذكر المعترض تفسيره لان كلا من هذين
 المعنيين محل للنفاضة بخلاف الوحشي المذكور ههنا اى في قوله والوحشي قسمان آه لان احد قسميه فصيح وهو الغريب
 الحسن فيكون المقسم ههنا اعم مما ذكرهما ولذا اتى بالاسم الظاهر لئلا يتوهم ان مورد القسمة ما ذكره الشارح او المعترض
 مع انها ليسا مورد القسمة ههنا ثم الفرض من هذا القول اى من تقسيم الوحشي الى القسمين جواب من الاعتراض الوارد
 على الشق الثاني منه بان تفسير الوحشية بغير ما ذكرنا اى بما فسر الشارح لا يصح لانه غير محل للنفاضة لان غريب القرآن
 والحديث من هذا القبيل مع انه لا يجرى احد لعدم فصاحتها حاصل الجواب ان الوحشي على القسمين اى الغريب المنسب
 بالوحشي على قسمين احدهما غريب حسن وهو الذي لا يغاب استعماله عند العرب العرباء لانه لم يكن وحشا عندكم
 وغريب القرآن والحديث من هذا القسم وليس المراد من الغريب الوحشي الذي هو محل للنفاضة هذا القسم منه بل
 المراد منه هو القسم الثاني وغريب القرآن والحديث ليس قسما منه بل من القسم الاول فيما هو محل للنفاضة فليس
 غريب القرآن والحديث قسما منه وما هو غريب القرآن والحديث قسم منه فليس محل للنفاضة والثاني غريب فصيح
 وهو الذي يغاب استعماله عند العرب العرباء مطلقا اى سواء كان في النظم او في النثر وهو الغريب الغليظ والمتو
 عر المتعسر وهذا القسم منه محل للنفاضة قوله وذلك آه اى الغريب الحسن قوله مثل شربنت آه معناه غليظ اليد
 والرجلين وربما وصف به الاسد لغليظ يديه ورجليه قوله واشممت آه اى ارتفع قوله واقطعت آه اى اشتدت قوله وهى فى
 النظم آه اى هذه الامثلة المذكورة الثلاثة فصيحة راجع الى هذه الامثلة ولذا انت ضميرى لا الى مطلق الغريب الحسن
 فلا يرد ان يقال انه يلزم ان يكون غريب القرآن والحديث احسن في الشعر قوله ومنه غريب القرآن آه اى من هذا القسم
 اى بعض غريب الحسن غريب القرآن والحديث فلا يكون محل للنفاضة كما يتوهم المعترض في الغريب البليغ آه عطف على
 قوله فالغريب الحسن آه قوله يغاب استعماله آه اى عند العرب العرباء قوله مطلقا آه اى سواء كان في النظم او في النثر قوله
 وبسم الوحشي الغليظ آه لكونه قيسا قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال آه فيه اشارة الى كون هذا القسم محلا
 للنفاضة لانه غريب الاستعمال وثقيل على السمع وكريم على الذوق فيكون لا محالة محلا للنفاضة لانه ما هو فصيح لا
 يوصف بهذه الصفات الثلاثة ويسمى المتو عر آه اى المتعسر ومصعب كما يسمى له الغريب والبليغ والغليظ قوله وذلك آه
 اى افتخرت بما ليس عندك قوله وامثال ذلك آه مثل اظلم الامراى اظلم يقال اظلم الليل اذا اظلم قوله وقولنا غير ظاهر
 المعنى آه شروع في الجواب باختصار الشق الثاني من الاعتراض بعد بيان تمهيد وتوطئة له فلذا لم يقل فقولنا آه بالفاء
 التمهيد بل قال بالواو لانه ليس تمهيدا على ما سبق بل الجواب الاصلى يشروع من هذا القول فيرد عليه انه اذا كان
 ان القول المذكور تفسيراً للوحشية الواقعة في تفسير الغرابية فلا يكون الغرابية بذلك المعنى محلا للنفاضة كما قال المعترض

الى الغريب البليغ قوله مثل شربنت آه المعنى الاستعمال في امر النثر الذي لا يثار للناس في رأيه قوله: جنى حيا

لان غريب القرآن والحديث منه مع انه ليس محلا للفصاحة كما عرفت مرارا فاجاب بقوله فمنع كونه محلا له مبتدأ
 خبره قوله ظاهر الفساد وحاصل الجواب ان الفصاحة على ما هو المشهور عندهم عبارة عن كون اللفظ جاريا على السنة
 العرب العبراء وكثير الدوران فيما بينهم كما مر في الشرح وكثرة الدوران لا يجتمع مع عدم الانس في الاستعمال لان بينهما
 منافاة فتعريف الغرابية المنع بالوحشية المنع بغير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا بالنوسمة الاستعمال صحيح بل لا ريب
 واما غريب القرآن والحديث فليس بغريب ووحشي كما عرفت ليلزم كونه غير فصيح فالضمير في قوله فمنع كونه آه راجع الى
 الوحشية المنع بالتفسير المذكور واما تذكره فباعتبار كونه عبارة عن غير ظاهرة آه او الضمير الى تفسير الوحشية فلا حاجة الى
 التاويل قوله ظاهر الفساد آه اي للفصاحة قد عرفت وجه ظهور الفساد من ان كثرة الدوران لا يجتمع مع عدم الانس في
 الاستعمال قوله وان اردت بالفصاحة آه فيه اشارة الى بيان فائدة الفصاحة بالمتداولة فيما بينهم في قوله السابق حاصله
 ان اردت بالفصاحة ما هو المشهور فيما بينهم فيكون الوحشية المنع بما مره الشرح محلا للفصاحة وان اردت من
 الفصاحة معنى آخر غير معنى المشهور واقمت الاصطلاح ان شيئا من التناقض والغرابية والمخالفة لا يخل بالفصاحة بمعنى
 آخر فلا يخل ولا منافاة فيه لكن المراد من الفصاحة معنى آخر غير ما هو المشهور باطلا قوله معنى آخر آه بحيث ان يكون
 معناها الا بانه والظهور او بمعنى اخذ الرغوة كما في الاساس سقاهم لبنا فصيحا وقد تنجى بمعنى التكلم بالعربية كما
 يقال افصح العجم اذا تكلم بالعربية كما عرفت في اول المقدمة قال المصنف والمخالفة آه لا فرغ من بيان القيد الواقعي
 في تعريف فصاحة المفرد شرع في القيد الثالث وهو مخالفة القياس اللغوي لان الشيء لا يعرف عالم يعرف اجزائه فقوله
 والمخالفة عطف على قوله فالتناقض فيما سبق قوله ان تكون الكلمة آه تعريف المخالفة والمصنف اكتفى على تعريفها بالمثل
 حيث قال والمخالفة نحو الحمد لله العلى الاجل آه ولم يعرف تعريفا علمية كالتناقض والغرابية والشرح عرفها بتعريف علمية
 لزيادة الوضوح وهو المقصود في التعريفات قوله المستبطن آه اي المستخرج صفة القانون قوله اعني مفردات آه تفسير
 لنون الفرض من هذا التفسير امران الاول دفع اعتراض وهو انه على هذا التعريف للمخالفة لم يحصل الفرق بين المخالفة
 وضعف التأليف لان ضعف التأليف البه مخالفة عن القانون المستبطن مع انه معتبر في فصاحة الكلام دون المفرد
 حاصل الدفع ان الفرق بينهما حاصل لان المخالفة عبارت عن كون الكلمة على خلاف قانون المفردات الموضوع
 اعني قانون الصرفي وضعف التأليف عبارت عن كون الكلام مخالفا عن قانون المركبات اعني قانون النحوي
 فافترقا والامر الثاني دفع اعتراض آخر وهو انه يعلم من هذا التعريف للمخالفة ان مخالفة القانون الصرفي يخل بالفصاحة
 وان كانت موافقة لما ثبتت عن الواضع مع ان الامر ليس كذلك لانه على هذا يكون آه غير فصيح لانه مخالف القانون
 الصرفي مع انه فصيح كما سيجي حاصل الدفع ان المراد من القانون ما ثبتت عن الواضع فيكون المخالفة المعتبرة منه سواء
 كان خالف القانون الصرفي او وافقه قوله او ما هو في حكمها آه عطف على قوله مفردات الناطقهم آه والضمير في حكمها راجع

الى مفردات الفاظ الموضوعات اي او ما هو في حكم مفردات الفاظهم الموضوعات الغرض من هذا القول ادراج نحو مسلمي
 بفك الادغام في تفسير المخالفة ودفع اعتراض وهو انه يلزم على هذا ان لا يكون نحو مسلمي قبيحا لعدم كونه مخالفا عن
 قانون مفردات الفاظهم لكونه مضافا غير مفرد ولا جهة اخرى لعدم فصاحته مع انه غير فصيح حاصل الدفع ان نحو مسلمي
 وان لم يكن مفردا حقيقة لكنه مفرد حكما لان المضاف مع المضاف اليه في حكم كلمة واحدة بفك الادغام يكون مخالفا
 عن مفردات الفاظ لان اجتماع الواو والياء مع مملكون الاول قانونه قلب الواو بالياء وادغام الياء في الياء في
 نحو مسلمي لم يوجد القلب والادغام فيكون مخالف القياس اللغوي وايضا الغرض من هذا القول ادراج المنسوب و
 دفع اعتراض وهو انه على هذا ينبغي ان يكون المنسوب فصحا لعدم كونه مخالفا عن قانون مفردات الفاظهم لكونه منسوبا
 الى الغير غير مفرد ولا جهة اخرى لعدم فصاحته مع انه غير فصيح كحذف التاء في النسبة الى المونث نحو ملكي وحذف علامة
 التشية والجمع عند الاضافة لان هذا الحذف موافق للقانون الصرفي لانه يبحث عن احواله في الصرف في المنسوب الذي
 لم يحذف التاء منه وعلامة التشية والجمع يكون مخالفا غير فصيح مع انه ليس بمفرد حاصل الدفع انه وان لم يكن مفردا
 حقيقة لكنه مفرد حكما لكون الياء النسبة كالجز منه وكونه بمنزلة المشتق لانه الحق باخذه ياء النسبة لتدل على النسبة الى المجرور
 فهو بمنزلة المنسوب الى كذا قوله كوجوب الاعلال آه تمثيل للقانون بحذف المضاف اي كقانون وجوب الاعلال في نحو
 قام وهو ان الواو اذا تحركت والفتحة ما قبلها قلبت الفاقولة والادغام في نحو آه اي كقانون وجوب الادغام في نحو آه
 وهو ان الحرفين المتجانسين اذا اجتمعا يدهغم الاول في الثاني قوله مما يشتمل آه بيان غير ذلك المذكور وادراج نحو ابني
 وعور آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذه الامثلة المذكورة مخالفة من القانون الصرفي كما هو المستطوع في كتب الصرف
 مع عدم كونها قبيحة لوقوعها في القرآن والحديث اما مخالفة ابني يائي لان فعل بفتح العين لا يأتي مضارعه على يفعل بفتح
 العين الا اذا كان عين ماضية او لامه حرف حلق كسل يسئل ونفع ينفع وابني يائي ليس كذلك واما مخالفة عور يعور لان الواو
 اذا تحركت والفتحة ما قبلها قلبت النون كزال يزال فتشبه الواو بخلاف القياس واما مخالفة استحوذ يستحوذ لان الواو
 اذا تحركت واسكن ما قبلها حرف صحيح قلبت النون كما استصاب يستصاب وفي استحوذ يستحوذ ليس كذلك واما مخالفة قطط
 عدم ادغام الحرفين المتجانسين وهو مخالف للقياس واما في آل وماذا قلبت الهاء النون لان اصلها اهل وماه بدليل
 اهيل وسياه وبهذا القلب خلاف القياس لانه قاعدة حاصل الدفع ان الكلمات المذكورة وامثالها ليست فيها مخالفة
 عن القانون لانها كانت ثابتة عن الواضع والمراد من المخالفة المذكورة مخالفة مفردات الفاظ الموضوعات كما عرفت فهنا
 ليس كذلك فهي في حكم المستثناة عن القانون الصرفي مثل استثناء ضروريات الشعرية عن القانون لان القانون
 الصرفي هو القياس مع الاستثناء وحينئذ لا مخالفة فيها اصلا قوله وما اشبه ذلك آه مثل سرور وشر وظلل قوله فليس من
 المخالفة آه جواب اما قوله كانه قال آه اي كانه قال مقتن القانون القياس كذا وكذا الا في هذه الصورة قوله بل المخالفة

اضراب عن قوله فليست من المخالفة أه جواب آخر حاصله ان المراد من المخالفة المذكورة كون الكلمة على خلاف القانون
العرفي بان تكون على خلاف ما ثبت عن الواضع وبهذه الكلمات على وفق ما ثبتت عن الواضع فلا تكون من المخالفة
قوله نحو اجلل^{آه} مثال مخالفة القياس وانما جعل مضافاً اليه نحو اجلل لانه المقصود بالمثال لان تمام شعرة ليس
من المخالفة بل لفظ اجلل واخره الواحد المفرد القديم الاول نحو والقياس الاجل^{آه} تعين ما يكون على وفق القياس
فالتقليل المثال غير مطابق للمثل لان الاجل^{آه} بهذا الوزن ليس بموضوع فلا يكون كلمة قلنا بان الاجل والاجلل
بنائهما واحد ووضعها كوضع سائر المشتقات نوعي كما ان الواضع قال وضعت كل ما على وزن افعل للدلالة على الزيادة
فالقول بكون احدهما موضوعاً دون الآخر باطل الا ان هذا البناء بادغام فصيح وبفكك غير فصيح فالتقليل عدم الادغام
بجوز لضرورة الشعرية اذا الشعر^{آه} يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم فلا يكون الاجلل بفكك الادغام غير فصيح قلنا الكلام في الجواز
وعدم الجواز بل الكلام في انتفاء الفصاحة وهو يلزم من انتفاء كثرة الاستعمال واجلل كك بالنسبة الى الاجل قال المصنف
قيل آه وههنا غرضان غرض المصدر وغرض قيل اما غرض المصدر من نقل قول قيل فالرد عليه بقوله وفيه نظره واما
غرض قيل فاعترض على ما عرف المصدر من تعريف فصاحة المفرد بقوله خلوصه من التنافر والغرابية ومخالفة
القياس اللغوي حاصله ان تعريف فصاحة المفرد بالخلوص عن الامور المذكورة غير صحيح بل لا بد من قيد آخر
وهو خلوصه عن الكراهية في السمع لان اللفظ الكريه على السمع ايه محل للفصاحة فاجاب المصنف بقوله وفيه نظره
قوله فصاحة المفرد خلوصه مما ذكره زاد هذه العبارة للاثارة الى ان ما قيل ومن الكراهية في السمع آه عطف على قول المصنف
السابق في تعريف فصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابية آه لان ما قبل المعطوف عليه يكون معاداً في المعطوف فيكون
تقديره فالصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابية ومخالفة القياس اللغوي ومن الكراهية في السمع قوله بان
يبترا السمع آه اي بيزا ارشدن الفرض منه بيان الخلوص وتصويره عن الكراهية في السمع بان يبترا السمع من سماع المفرد
الكريه كما يبترا من سماع الاصوات المنكرة قوله فان اللفظ من قبيل الاصوات آه دليل لصاحب قيل على ان كون
الكراهية في السمع غير فصيح بحيث ان اشتراط الشيء بعدم الشيء مستدعي لا مكان التضاف الاول بالثاني يعني ان
الخلوص عن الكراهية في السمع في اللفظ فرع امكان الكراهية في السمع فيه فقال مستد لان اللفظ من قبيل الاصوات
وبعض الاصوات يقتضي تلذذ النفس وبعضها يقتضي كراهية النفس فيكون اللفظ ايضاً كذلك ومتضمن للعام غير مختلف
في الخاص ما لم يظهر في الخاص ما يابى عنه فلا يرد ان التمام العام لا يستلزم التمام الخاص فالصواب ترك ههنا
الاستدلال بالاكتفاء على ما في المتن ووجه عدم البراد ما عرفت من ان المقصود بيان امكان التضاف اللفظ بالكراهية وعدهما
والتضاف الجنس بهما مبين لا تصاف النوع ما لم يظهر مانع في النوع قوله نحو الجبرشي آه عيّن مصنف الى نحو لفظ الجبرشي لانه
المقصود بالمثال لان تمام شعرة مستكرها في السمع قوله في قول ابي طيب آه الجار والمجرور باعتبار المتعلق صفة الجبرشي

اى الكائن في قول ابي طيب قوله في مدح سيف آه متعلق القول قوله سيف الدولة آه لقب الخليفة وهو على قوله
 ابي الحسن آه كنيته قوله على آه اسمه المحض قوله مبارك الاسم آه بيان قول ابي طيب وهو خبر المبتدأ المحذوف اى هو
 مبارك الاسم وكذا قوله اغتر اللقب وكريم الجرشى وشريف النسب كل واحد منها خبر المبتدأ المحذوف قوله اى النفس آه تفسير غير
 المشهور بالمشهور لان الجرشى لفظ غير مشهور فى النفس قوله فالاسم مبارك آه الفاء تفصيلية قوله لموافقة اسمه آه وكذا
 يجوز كون الاسم مباركاً لا اشتقاقه من العلو ولموافقة اسم الله تعالى عليه الاظهر فى العبارة ان يقال لموافقة اسم
 امير المؤمنين بالضمير لان الموضع موضع الاضمار لا يظهر للاسم الظاهر فائدة واجيب عنه ان فى الضمير يحتمل ان يرجع الى المبارك
 لقربه فيلزم خلاف المقصود فلذا اصرح باسم الظاهر موضع الضمير قوله واللقب آه بيان معنى المراد بقول الشاعر اغتر اللقب
 ثم اللقب علم يشعر بالمدح والكنية ماضة ربات واثم مثلاً والاسم المحض اعم منها قوله والاغتر من الخيل آه بيان معنى اللغوى للفظ
 اغتر فتوله الاغتر من الخيل مبتدأ وقوله الابيض الجبهة خيره فالاضافة فى قوله الابيض الجبهة لفظية فلذا عرف بالف واللام
 قوله ثم استغيرة آه اى نقل بطريق الاستعارة لكل واضح معروف ومراد الشعاع لهذا قال المصنف وفيه نظر آه اى فيما قيل
 من كون خلوص الكراهية فى السمع معتبراً فى تعريف فصاحة المفرد نظر الغرض من هذا القول رد على قول القيل قوله لانها
 داخل آه اى الكراهية فى السمع داخل فى الغرابية الغرض منه بيان النظر على قول القيل انما قال داخل تحت الغرابية ولم
 يقل فى الغرابية لان دخول الكراهية فى السمع فى الغرابية ليس بمعنى انها داخل فى مفهوم الغرابية بل لم يذكر فى تفسير
 التوحشية ما يدل عليها بل المراد بالدخول ان الغريب يصدق على الكراهية لان البلاء يتجاشون عن استعمال الكراهية
 والتجاشى عن استعماله موجب تناسى الوضع فيصدق عليه انه غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسة الاستعمال فالخلوص
 عن الغرابية يستلزم عن الكراهية فلا حاجة الى زيادة هذا القيد كما فهم صاحب قيل فالقيل الخلوص عن الغرابية يستلزم
 الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس فللمصنف معنى الاكتفاء بالخلوص عن الغرابية كما فى الكراهية فى السمع فلا حاجة
 الى ذكر الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس قلنا ان هذا الاستلزام ممنوع لان مستشررات واجللى لا يفرضين لعدم
 احتياجهما الى التبع والوجه البعيد مع وجود التنافر فى الاول ومخالفة القياس فى الثانى فلذا ذكرهما مستقلاً قوله لظهور
 ان الجرشى آه دليل لدخول الكراهية فى السمع فى الغرابية حاصله ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشى وهو مما يكون
 مشتملاً على الكراهية فى السمع من احدى قسمي الغرابية اما من قبيل الغريب الذى يحتاج فى معرفته الى تتبع الكتب اللغوية
 كتكمالها ثم واقر لغواً ومن قبيل الغريب البسيط الذى يعاب استعماله مطلقاً كجيش واطخم وعلى التقديرين خارج عن
 تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابية لان الجرشى مشتمل على زيادة هذا القيد قوله وقد ذكرنا ههنا اى فى وجه
 النظر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان شراح المتن يبنوا للنظر وجه آخر فلم تركها الشرح واختار وجهاً اخر حاصل الدفع
 ان الوجه الآخر كلها ضعيفة فلذا اتركها الشرح واختار وجهاً آخر فبين الشرح اولاً وجه النظر لكل واحد منهم ثم رد عليهم كما بسى

في الشرح قوله الاول انما آه اى الكراهية في السمع حاصله انما لا تخلو اما ان تكون مؤدية الى الثقل وثقلته على اللسان
 او لا تكون كذلك فعلى الاول داخلته تحت التناظر لانه ايفك لك فلا حاجة الى زيادة هذا القيد وعلى الثاني لا تكون مخلة
 بالنصاحة فلا حاجة الى اخراجها القيد زائد قوله ان ادت الى الثقل آه اعترض عليه الكراهية في السمع ليست بمؤدية
 الى الثقل بل الامر بالعكس اى الثقل مؤد اليها اجيب عنه بان كلمة الى بمعنى الباء اى ان ادت بالثقل والعلاقة كون
 كل واحد منهما من حروف الجارة او كلمة الى متعلقة بالمقدراى ان ادت متجاوزة الى الثقل بان تكون مع كراهيتها ثقلية
 على اللسان فيكون الثقل مؤديا اليها قوله الثاني آه اى الوجه الثاني من وجوه النظر حاصله رد على استدلال هذا القائل
 بزيادة قيد الكراهية في السمع بحيث قال هذا القائل الذى زاد في حد النصاحة في المفرد قيداً من الكراهية في السمع مستدلاً
 عليه ان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذه آه فهذا الاستدلال فاسد وباطل لان اللفظ ليس بصوت
 بل الصوت كيفية وصفت له كما عرفت في موضعه المبني على الفاسد فاسد قوله وضعف هذين الوجهين ظاهر آه الغرض منه
 رد على الوجهين المذكورين في وجه النظر اما ضعف الوجه الاول فلانا نختار الشق الثاني اى الكراهية في السمع ليست
 مؤدية الى الثقل وان قلت فلا تخل بالنصاحة قلت عدم الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالنصاحة لجواز ان يكون
 ذلك لاسر آخر وهو استراز النفساء بان يكونوا كما احترازوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترازوا عن الالفاظ
 الكراهية على السمع وهذا معنى مناسب للاخلال بالنصاحة واما ضعف الوجه الثاني فلانه رد على ما هو غير مذكور في المتن
 وهو باطل لانه قد اورد النظر في المتن والنظر يجب ان يكون على كلام مذكور فيه ولم يذكر في المتن ان اللفظ من قبيل الـ
 اصوات آه ولو سلم ان النظر على ما لم يذكر صحيح باعتبار الحكم لنفسه ومنه فقول ان القول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج
 من مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا ينكر عنه فيصح قول هذا القائل في الاستدلال على ان ما قال هذا القائل ان
 اللفظ من قبيل الاصوات لا يستلزم ان يكون صوتاً بعينه لجواز ان يكون معنى قوله من قبيله انه يحصل به التميز في نفس
 الصوت المسموع بان يختلف باختلافه ويتحد باتحاده ولا شك في دخلية ذلك ان اوجب ثقلاً في استكراه النفس له وان
 لم يكن مسموعاً قوله الثالث آه اى الوجه الثالث من وجوه النظر وهذا الوجه للخل الى ما حاصله ان الكراهية في السمع وعدها
 يرجعان الى حسن الصوت وعدمه لا الى نفس اللفظ فلا تكون مخلة بالنصاحة اذ المخال بالنصاحة ما يرجع الى نفس اللفظ ولا دخل
 لقبه الصوت فيه والا لزم خروج كثير من الكلمات النسيبة عن النصاحة بسبب تعلق قبيل الصوت بها فلا حاجة الى زيادة
 قيد الكراهية في السمع في حد نصاحة المفرد قوله الغم آه لفتحين جمع لغمة وهو حسن الصوت قوله وهذا ليس بشئ اى الوجه
 الثالث للنظر ليس بشئ الغرض منه رد على الوجه الثالث حاصله ان السلم ان الكراهية في السمع وعدها راجعتان الى حسن الصوت
 وقبحه دون نفس اللفظ اذ لو كان كذلك لزم ان يكون الجهر شئ غير مكرهه في السمع اذ ادى بصوت حسن وكريمه اذ ادى بصوت
 غير حسن مع ان الامر ليس كذلك للدليل القطعي اليقيني بكراهية دون مرادفه النفس سموا ادى بصوت حسن او غير حسن وكذا

جفت وبلغ مستكره دون مرادفها وهو فخرت وعلم سواء ادى كسن الصوت ويؤثره فعلم ان الكراهية وعدمها راجعتان الى
 نفس اللفظ وهو محل لفصاحة قوله والرابع آه اى الوجه الرابع من وجوه النظر حاصله مثل الكراهية في السمع واقع في القرآن
 ان كلفه ضيزى ودرس فلو كانت الكراهية في السمع محالة بالفصاحة وكان لابد في فصاحة المفرد من خلوصه عنها كما قال
 به القائل يلزم اشتغال القرآن على كلمة غير فصحية مع ان القول باشتغال القرآن على كلمة غير فصحية محال لا يجهل المومن
 قوله ضيزى من فذاه يفيظه ضيزا اى ظلم واصلة ضيزى بالفهم كطوبى ثم كسر الفاء لتسلم الياء كما فعل في بيض وانما قلنا
 اصله كطوبى بالفهم لان فعل بالكسر لم يأت وضعا قوله ودرس جمع دس وهو خيوط تشد بها الواح السفينة قيل عى المسير
 قوله وفيه آية اى فى الوجه الرابع مثل الوجه الاول بحث واعترض حاصله ان وقوع مثل ضيزى ودرس في القرآن لا يدل
 على ان الكراهية في السمع ليست من اسباب الاخلال بالفصاحة كما يعلم من الوجه الرابع لجواز ان يكون المانع قد منع
 السبب عن التأثير اى منع المانع الكراهية في السمع عن الاخلال بالفصاحة فيكون اللفظ فصيحاً مع اشتغاله على سبب من
 اسباب الاخلال باعتبار المانع واللازم اشتغال القرآن على اللفظ الكراهية في السمع وهو باطل لانه كما يجب الاحتراز في القرآن
 عن غير النصيح بحسب الاحتراز عن الكراهية في السمع فيه واما المانع عن تأثير السبب هنا فهو ان السورة التي فيها ضيزى
 كلها مسبوقة على حرف الالف فلو كانا بغير هذا اللفظ مثل ظلمة او جائرة لاذينا الحسن بغيرنا السبع وكذلك الدسر في
 سورة كلها مسبوقة بالراء المتحرك ما قبلها فلو جئنا في محلها المسير والخيوط لنزال الكلام عن حسنة فهذا الحسن هو الذى منع
 سببية الاخلال بالفصاحة فان قيل قد صرح الشارح فيما سبق في بحث التنافر ان وقوع الكلمة في القرآن يدل على عدم اشتغالها
 على سبب من اسباب الاخلال بالفصاحة يعلم من هنا ان وقوعها في القرآن لا ينافي اشتغالها على سبب من اسباب الاخلال
 قلنا ما سبق بدون المانع وهنا اذا وجد المانع فصل ما قال فيما سبق بدون المانع وما قال هنا مع المانع والسرفية ان المانع
 اذا منع السبب عن التأثير فلا يبقى سبب الاخلال فصيحاً فصيحاً بخلاف ما اذا لم يمنع المانع السببية لان لوجود السبب يلزم وجود
 السبب فيلزم اشتغال المذكور قوله لانه آه الضمير للثاني قوله اسباب الاخلال آه مفعول يعرض قدم على فاعله قوله ما منع
 آه فاعل يعرض اى ما يمنع سببية اسباب الاخلال عن التأثير قوله في غير اللفظ آه تفريع على ما سبق يعنى لا يمنع المانع
 سببية اسباب الاخلال عن التأثير في غير اللفظ فصيحاً قوله فان مفردات الالفاظ آه دليل بصيرورة اللفظ فصيحاً اذا
 منع المانع السببية حاصله ان مفردات الالفاظ يتفاوت باختلاف المقامات بحيث ان يكون اللفظ غير فصيحاً بائناً
 لكنه فصيح باعتبار آخر بلحاظ امر آخر كما في ضيزى ودرس فانها باعتبار الكراهية في السمع غير فصيح لكنهما باعتبار السبع
 فصيحان فمعنى العجزى الظلم كما يقال فذاه يفيظه اى ظلمه ومعنى دسر الخيوط التي تشد بها الواح السفينة او المسير قوله
 كما سيجي في القائمة آه اى في اختتام المقدمة وليس المراد منها القائمة التي يذكر في آخر الفن الثالث بل المراد منها ما يحتمل
 به المقدمة وهو قول المصنف فيما بعد ولكل كلمة مع صاحبها مقام ليس لهما مع ما يشارك آه ومصدقه ما ذكره ابن الجازي

في أمالي الكافية من ان الشئ قد يكون غير فصيح فيلحقه امر فيجعله فصيحاً كقولهم الم تروا كيف سجد الخلق ثم يعيده
 فالفصيح بـ يـ سجد وفتح الياء من باب منع بمنع ومن باب الافعال غير فصيح لكن فصيح ههنا من باب الافعال لما حسن من تناسب
 قوله ليعيد لانه من باب الافعال قوله: وللفظ ضميرى ودر سبرك آه اى يختلف باختلاف المعاني كما عرفت قوله والفصاحة في الكلام
 آه لما فرغ من تعريف الفصاحة في المورد اى الكلمة شرع في تعريف فصاحة الكلام لانه قال المصنف في اول المقدمة
 الفصاحة يوصف بها الامور الثلاثة الكلمة والكلام والمتكلم فبين الاول وذكر الثاني الآن وبقي الثالث يذكر بعده
 وانما زاد الشرح لفظ الفصاحة للاستشارة الى ان قول المصنف وفي الكلام آه عطوف على قوله في المورد آه فتمه قبله فالفصاحة
 فذكر ههنا ايضاً لك لان ما قبل المعطوف عليه يكون مراداً فيما قبل المعطوف قال المصنف خلوصه آه اى خلوص الكلام
 تعريف الفصاحة في الكلام اعتبر فيه امور الثلاثة وجه حصر مخلات فصاحة الكلام في الثلاثة لان الكلام مشتمل على ثلاثة
 امور المادة والصورة والدلالة على المعنى فان كان الخل في المادة فهو تنافراً وان كان في الصورة فهو ضعف تأليف وان
 كان في دلالة على معناه فهو التعقيد وسيجيء تفصيل كل واحد منها في المتن والشرح قوله مع فصاحتها آه الضمير يرجع الى
 الكلمات في قوله تنافر الكلمات قوله حال من الضمير في خلوصه آه بيان اعراب الطرف وهو لفظ مع ودفع اعراض وهو ان
 الطرف اذا وقع في عبارات القوم لا بد له من اعراب فاما الاعراب له ههنا حاصل الدفع انه حال منصوب باعتبار المتعلق
 من ضمير خلوصه وهو مصدر مضاف الى الفاعل فيكون الحال منياً لشيئية الفاعل وهما ملهما المصدر المضاف ثم القول يكون
 الطرف حالاً مجازاً من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلق الطرف لا هو وحده فلا يرد ان الطرف للفظ
 لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة اى كائناً مع فصاحة الكلمات قوله اى خلوصه مما ذكره آه بيان خاھل المعنى بعد كون الطرف حالاً
 اى فصاحة الكلام خلوصه من الامور المذكورة الثلاثة حال كونه كائناً مع فصاحة كلماته قوله احترز به آه بيان فائدة قوله مع
 فصاحتها واثارة الى ان هذا التقييد احترازى ليس بالتناقض حاصله ان قوله مع فصاحتها احتراز عن توكيد اجمل آه لانه
 يصدق عليه انه خالص عن الامور الثلاثة المذكورة في تعريف فصاحة الكلام الا ان كلماته غير فصيحة فلا يكون فصيحاً
 قوله توكيد اجمل آه مثال لما في كلماته مخالفة القياس قوله وشعره مستشز آه مثال لما في كلماته تنافر قوله الفصحى مسرج آه
 مثال لما في كلماته غمراً فان كل واحد من هذه الامثلة كلام مشتمل على المسند اليه والمسند وليس فيها ضعف التأليف
 ولا تنافر الكلمات ولا التعقيد لكن كلماتها غير فصيحة فتكون غير فصيحة قوله ولا يجوز ان يكون حالاً آه الفرض منه رد على
 البعض لانه قال ان قوله مع فصاحتها حال من الكلمات في قوله تنافر الكلمات لانها مضاف اليه ويجوز الحال عنه مع
 قرب الحال اليه بالنسبة الى ضمير خلوصه محال الرد ان الطرف اذا جعل حالاً من الكلمات يكون مقيداً للتنافر الداخل تحت
 النفي وهو الخلو فيكون النفي داخل على المقيد بالمقيد المذكور والقاعدة ان النفي اذا دخل على كلام مقيد بمقيد توجه
 للمقيد فقط فيكون المقيد في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهو عكس المقصود لان المقصود

التنافر مع وجود فصاحة الكلمات فيلزم على قول ذلك الفائل ان يدخل في الفصحى ما ليس لفصحى فليكون التوفيق غير صالح وهو باطل
قوله: لانه يستلزم آه دليل لعدم جواز كون الطرف حالاً من الكلام قوله: سواء كانت متنافرة ام لا آه وانما قال ذلك لان قاعدة
توجه النفي الى القيد فقط ليست كلية بل اكثرية لانه قد يتوجه الى المقيد والقيد كليهما او الى المقيد فقط او الى القيد فقط فاذا توجه النفي
وهو الخلو الى المقيد والقيد كليهما اي الى تنافر الكلمات مع فصاحتها فيلزم كون الكلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً
مع انتفاء التنافر مع ان بانتفاء فصاحة الكلمات لا يكون فصيحاً وان كان فصيحاً بانتفاء التنافر وان توجه النفي الى القيد فيلزم في فصاحة
الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهو خلاف المقصود كما عرفت فلذا ذكر الشرح هذا القول اي سواء كانت متنافرة ام لا آه وانما
ما قال في المختصر من انه يلزم ان يكون الكلام مشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً آه فهو مبني على كون تلك القاعدة اكثرية بل ان النفي
يتوجه الى القيد اكثر او غالباً قوله: لانه صادق عليه اي على الكلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة دليل لقوله انه يستلزم آه حاصله لصدق
على الكلام المذكور بانه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة بان يكون النفي متوجهاً الى تنافر الكلمات والفصاحة كليهما او الى القيد
اي الفصاحة فقط لانه يقال لهذا الكلام انه خال عن فصاحة الكلمات مع عدم التنافر ايضا او لوجوده قوله: فافهم آه فيه إشارة الى
اعتراض وجواب كما نقل عن الشرح حاصل الاعتراض ان التعريف اذا صدق على المعرف بانتفاء المقيد عن التنافر فقط كما هو المقصود دون القيد
اعني فصحة الكلمات علم منه ان وجود التنافر مع فصحة الكلمات مغل بالقصحة فعلم منه بطريق الاول ان اخلال عدم فصاحة الكلمات سواء
كانت متنافرة ام لا فالحاصل ان النفي ههنا وارد على المقيد فقط دون المجموع ولا على القيد فيصح ما قال ببعض من انه حال من الكلمات
المصنوعة الى التنافر وحاصل الجواب لا نسلم علمه بطريق الاول لان المقصود وهو انتفاء المقيد فقط وهو غير متعين لاحتمال ان يكون
المراد بالنفي القيد فقط لانه اكثر شي ولو سلم فالعلم بطريق الاول في الصورتين معاً ممنوع وهو انما يصح في الصورة الاولى وهي ان
يكون الكلام مشتملاً على تنافر الكلمات مع عدم فصاحتها لوجود المانعين وهما التنافر وعدم الفصحة بخلاف الصورة الثانية وهي ان يكون
الكلام مشتملاً على عدم فصاحة الكلمات التي لا تكون متنافرة لان الموجود في هذه الصورة انما هو مانع واحد وهو عدم الفصاحة ولو سلم علم
الصورتين بطريق الاول ففي الصورة الثانية انما يكون فيما اذا كانت الكلمات الغير الفصيحة متنافرة اي لان تنافر الحروف من جنس تنافر الكلمات
واما اذا كان عدم فصاحة الكلمات بالخرابة ومخالفة القياس فلا يعلم حالها بطريق الاول لانه وجد فيها شرط وهو عدم التنافر وانتفى
فيها شرط آخر وهو فصاحة الكلمات لان بالخرابة ومخالفة لا يبقى فصيحاً او بالية اشارة الشرح في الرد عليه بقوله سواء كانت متنافرة ام لا آه
وايضاً نقول ان المعلومات بطريق الاول مما لا يلتفت اليه في التوفيق لانها دلالة التزامية مبهمة فيها خصوصاً عند ظهور الوجه
الصحيح وهو كونه حالاً من ضمير خلوصه واما على تقدير كونه حالاً من ضمير الخلو فلا يتوجه النفي وهو الخلو الى قيد وهو مع
فصاحتها بل يتوجه النفي الى الكلام المقيد بهذه القيد لان النفي اعتبر في الكلام المقيد مع هذا القيد فيتوجه النفي الى الكلام المقيد
به لان القيد داخل فيه بخلاف انه اذا كان حالاً من الكلمات لان الكلام المنفي ضمير الخلو للمقيد بقيد تنافر الكلمات وهي مقيدة بقيد
مع فصاحتها فيتوجه النفي الى هذا القيد لانه زائد في خارج عنه فيلزم فساد المعنى لان الكلام المقيد بقيد زائد عليه يتوجه النفي الى
ذلك القيد الزائد وهو المتبادر القانون الكلي واما الكلام المقيد بقيد داخل فيه فلا يتوجه النفي الى ذلك القيد بل الى المقيد به والسرفيه
ان القيد الداخل فيه ليس قيداً في الواقع بل هو عين المقيد فلا اعتبار له فيه فلا يتوجه النفي اليه لعدمه بخلاف القيد الزائد عليه لانه خارج

تعرف ضعف التأليف الواقع في تعريف فصاحة الكلام فنقول لك فالضعف آه الفرض شروع في بيان تعريف اجزاء الواقع
في تعريف فصاحة الكلام لان الشئ لا يعرف ما لم يعرف اجزائه الواقعة في تعريفه قوله ان يكون تأليف آه تعريف ضعف التأليف
لينف والمصدر المتعدي على التعريف بالمثال والشروع عرف بتعريف مستقل لزيادة وضاحته قوله القانون النحوي آه هذا هو
الفارق بين ضعف التأليف ومخالفة القياس اللغوي لاسيما خلاف القانون الصوري دون النحوي قوله المشتهر فيما بين آه
صفة القانون النحوي بصفة اسم الفاعل او المفعول الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان مخالفاً عن القانون
النحوي فينبغي ان يكون فاسداً لا ضعيفاً حاصل الدفع انه مخالف عن القانون المشهور فيما بينهم وهو لا يكون فاسداً
بل الفاسد انما يكون اذا كان مخالفاً عن القانون المشهور وغير المشهور كليهما قوله حتى يمنع آه تفريع على ان المراد
من خلاف القانون النحوي المشهور لا مطلقاً اي حتى يمنع عند الجمهور لا عند الكل قوله كالاخصار قبل الذكر آه تخرج
بما هو المقصود في المثال لان ضعف التأليف في ارجاع ضمير علامه الى زيد المتأخر وليس تمام المثال من نحو ضرب غلامه زيداً
ضعيفاً قوله لنظاً ومعنى آه المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكماً كان او غيره وليس المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم فبتنا
ول اخصار قبل الذكر معنى وحكما فالاقام ثلاثة اولاً وخمسة ثانياً لان كل واحد من اللفظي والمعنى على قسمين حقيقة وحكما
فالتقدم اللفظي ما يكون المرجع ملفوظاً وتقدمه اما حقيقة كضرب زيد غلامه او حكماً كضرب غلامه زيد لتقدم رتبة الفاعل
على المفعول والتقدم المعنوي فالا يكون المرجع ملفوظاً لكن المرجع مفهوم من حيث المعنى وذلك المعنى اما يفهم من
اللفظ كالعديل يفهم من لفظ اعدلوا في قوله نعم اعدلوا هو اقرب للتقوى لانه جزء من مفهوم اعدلوا لان المصدر جزء الفعل
واما يفهم من سياق الكلام وقراءته مثل قوله نعم ولا بويه لكل واحد منهما السدس فضمير بويه راجع الى الميت المفهوم من سياق
الآية لان السوق في الميراث ولا بد له من الميت فيكون المفهوم من حيث المعنى حكماً والتقدم الحكمي فالا يكون المرجع مقداً
لا لفظاً ولا معنى بل يكون له حكم تقدم الذكر كما في ضمير الشأن والقصة وضمير به رجلاً ونعم رجلاً فانه أدنى بهما مبدءاً لمحصل
تعظيم الشأن والقصة بذكرهما مرتين مرة مبدءاً وثانياً تفسيراً فيكون اوقع في الذهن من ذكره اولاً تفسيراً فيكون
الراجع الى الحديث المجهود المتعدي في الذهن يصرح به لقصد الا بهام اولاً ثم التفسير ثانياً قوله فانه غير فصيح آه تطبيق المثال با
لمثل بحيث ان فيه ضعف التأليف فيكون غير فصيح قوله وان كان مثل هذه آه كلمة ان وصلية وقوله مثل هذه الصورة آه
اسم كان اي مثل صورة اخصار قبل الذكر لفظاً ومعنى وخبر كان قوله مما اجازته الاخفش آه ففي هذا القول ايضاً اشارة الى تطبيق
المثال بالمثل بحيث ان هذا المثال مخالف عن القانون المشتهر بجمهور وليس مخالفاً عند الكل لان الاخفش وابن جني
اجازته قوله اعني ما اتصل بالفاعل آه تفسير لقوله مثل هذه الصورة آه وبيان له اللام في الفاعل والمفعول للمعهود
الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر بقرينة السوق الفرض من هذه العبارة دفع اعتراض وهو ان الاخصار قبل الذكر
يلزم في باب التنازع اذا طلب الاول الفاعل والثاني المفعول واعلمت الثاني مثل ضربت وضربت زيداً مع انه فصيح

بالاتفاق وكذا اضمار قبل الذكر يلزم فيما اذا كان الضمير متصلاً بغير الفاعل في غير صورة التنازع نحو صاحبها في
 الدار اركان متصلاً بالفاعل راجعاً الى غير المفعول نحو ضرب غلاماً عنده هندی فضمير غلامها راجع الى هندی غير
 الفاعل مع ان كل واحد منهما ممتنع بالاجماع وليس بضعيف حاصل الدفع ليس بالاضمار قبل الذكر مطلقاً من باب
 ضعف التأليف بل المراد منه في صورة خاصة وهي اتصال ضمير الفاعل المتقدم بالمفعول المتأخر في صورت التنازع
 وكذا الصورتين الاخرتين ليست كذلك قوله لشدة اقتضاء آه دليل لجزالة الخفش وابن جنبي الاضمار قبل الذكر في المثال
 المذكور حاصله ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل المتعدي لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه
 فكما جاز الاضمار قبل الذكر في صورت اتصال ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم كذلك يجوز اتصال ضمير المفعول المتأ
 خر بالفاعل المتقدم والفرق تحكمه والجواب من جانب المشهورين انها وان تساوي في اقتضاء الفعل اياهما لكن
 اقتضاء الفاعل المتقدم في ملاحظة العقلية على اقتضاء المفعول لان النسبة الوقوع تلاحظ بعد نسبة الصدور فكان
 النسبة الى الفاعل متقدماً في الرتبة فلا يلزم اضمار قبل الذكر مطلقاً فيما اذا تأخر الفاعل واتصل بالمفعول المتقدم
 ضميره لانه بعد الذكر معنى لتقدمه رتبة مثل ضرب غلاماً زيد بخلاف ما اذا اتصل بالفاعل المتقدم ضمير المفعول المتأخر
 فانه يلزم اضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً قوله واستشهد بقوله اي استدل الاخفش وابن جنبي على اضمار قبل الذكر
 لفظاً ومعنى وحكماً واتشاهد فيه قوله جزى ربه آه بحيث ان الضمير ربه راجع لعدى الاخر لفظاً ومعنى وحكماً
 لان العدى مفعول جزى وربه فاعله قوله عنى آه كلمة عن بهنا للبدل كافي قوله تعدوا اليوم لا تجزى نفس عن
 نفس شيئاً قوله جزاء الكلاب آه منصوب بمنزعة الخافض اي كجزاء الكلاب ثم ان كان المراد بلفظ الكلاب معناه الحقيقي
 فجزاءها هو الطرد بالحجارة وان كان المراد منه شرار الناس مجازاً فجزاءها هو العذاب قوله العاويات آه جمع عاوية من
 العواء وهو صوت الكلب قوله قد فعل آه اي قد فعل الله ذلك واجاب مسألتى في جملة معترضة جيئ بها بعد تمام
 الكلام لاظهار الرغبة لان الطالب اذا تناهى رغبته في حصول امر يشتر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصله فيخبر عن حصوله
 مسرة قوله لا عصا اصحابه آه محل الاستشهاد ضمير اصحابه لانه راجع الى مصعب المتأخر لفظاً ومعنى وحكماً لانه مفعول
 عصا واصحابه فاعله قوله مصعباً آه هو ابن الزبير وكان حاكماً بالعراق من قبيل ابيه عبد الله فركب اليه عبد الملك
 ابن مروان من الشام ففرق عنه اصحابه وخذلوه فظفر به عبد الملك وقتله وكان شجاعاً قوله ادى اليه آه ضمير ادى
 راجع الى قاتل مصعب وهو فاعله وضمير اليه راجع الى مصعب وقوله الكيل مفعول ادى قوله صاعاً بصاع آه حال من
 ادى بخلاف المقابل لان اصله مقابل صاعاً بصاعاً ثم حذف مقابل او اقيم صاعاً مقامه وليس الحال صاعاً وحده
 بل هو مع بصاع لان معنى اللفظ الذي قام هو مقامه وهو مقابلاً انما يحصل من المجموع او حال من الكيل وهو
 الاظهر باعتبار معناه ومعنى قوله ادى اليه الكيل صاعاً بصاعاً كافاه بما صنع رأساً برأس كما يعطى الصاع من البر

و نحوه بدل الصارخ لان مصعباً قتل مختاراً وقطع راسه ففعل به كك اى قطع رأسه وقتل قوله ورد بان الضمير
 الغرض منه الرد على الاخفش باستشهاده بشعرين مذكورين حاصله ضمير ربه والصحابه الى العدى المتأخره ومصعب
 المتأخر بل ضميرهما راجع الى مصدر الفعل المذكور اى مصدر جزى وعصا وهو الجزاء والعصيان فيكون التقديم جزى
 الجزاء وعصا اصحاب العصيان من قبيل اعدوا هو اقرب للتقوى فيكون المرجع مقدماً معنى فلا يصح الاستشهاد بهذه
 بين الشعرين كما اجمع بهما الاخفش وابن جنى قوله اى رب الجزاء واصحاب العصيان آه تعين المرجع المصدر قوله كقول
 تعالى آه اى مثل ارجاع الضمير في قوله تعالى الى المصدر الاول عليه الفعل لان المصدر جزء من الفعل قوله اى
 العدل آه تعين مرجع هو قوله واما قوله شمر آه دفع اعتراض وهو انه جاء اضممار قبل الذكر لنظاً ومعنى وحكماني قول
 ان عمر وهو جزى بنوه وكذا اهل يلو من قومه لان ضمير بنوه راجع الى ابي الفيلان وهو متأخر لنظاً ومعنى وحكماني لا نه
 منقول جزى وكذا ضمير قومه راجع الى زهير وهو متأخر كك لانه منقول يلو من مع انها وجداني كلام فصيح من الشعراء
 فصيح ما قال الاخفش حاصل الدفع ان ما في هذين الشعرين من اضممار قبل الذكر فاذ مخالف عن قانون جمهور
 النحاة لا يتناس عليه غيره حتى يستدل به على غيره فتقوله واما قوله آه مبتدأ قوله فاذ آه خبره فان قيل لم لا يجوز ان يرجع
 الضمير في هذين الشعرين الى المصدر الاول عليه الفعل كما في الاولين اى جزى بنو الجزاء كما يقال ابن الوقت والوقت
 الفضل بمعنى ملازمه اى قوم اللوم في الثاني وايضا ينبغي ان يرجع الضمير في الشعر الثاني الى ان عمر فلا شذوذ فيها
 قلنا ان المقصود في الشعر الاول منها بيان ذم بنى ابي الفيلان وهو انما يحصل اذا رجع الضمير الى ابي الفيلان وكذا
 المقصود في الشعر الثاني منها بيان تحريض اى تيزى اقرباء الزهير على لومه ولو هم على ترك لومه وهو انما يحصل
 بارجاع الضمير الى الزهير دون المصدر وكذا لا يصح ارجاع الضمير الى الشاعر لانه يحتمل ان يكون قوم الزهير غير قوم الشاعر
 قوله عن كبره كلمة عن ههنا بمعنى من تعليلية اى لاجل كبره او بمعنى بعد كافي قوله تعالى لتركن طبقا عن طبق اى
 بعد طبق فيكون المعنى بعد كبره قوله وحسن فعل آه عطف على كبر اى عن حسن فعل فيكون المعنى جزى بنوه ابا الفيلان
 لاجل كبره او بعد كبره وحسن فعله اياهم والغرض منه ذم ابناء ابي الفيلان لعدم رعايتهم حقوق ابيهم قوله كما يجرى آه
 كلمة تامه صدرية يجرى مضارع الجمل قوله سنمنا آه اسم اجل روى بنى خواتم وهو قصر بظاهر الكوفة للنعمان
 الاكبر فلما اتهمها اعجبه وفان النعمان ان يبنى مثلها لغيره فالتقاء من اعلاها فخر ميتة ففرض العرب به مثلاً في سواد
 المكافات فقالوا جزاءه جزاء سنمنا قوله الا ليت شعري آه الاحرف ثنيه وليت من حروف المشبه بالفعل وشعري
 مأخوذ من الشعور بمعنى العلم وخبر ليت محذوف وجوباً لوجود شرط حذفه وهو قيام الجملة الاستفهامية التي سمت
 مسد منقولي شعري فيكون التقديم ليت علمي حاصله بجواب هذا السؤال قوله هل يلو من قومه آه فعل استفهام تغري
 ويعلوم فعل مضارع اتصل به نون الثقيلة وقومه فاعله وزهير منقول به له قوله على ما جبر آه متعلق يلو من جبر فعل

ما في من الجيرة وهي الجناية أي هبل يلو منه على ما جنى على من اشترى من كل جانب في شعاره في حق ذي والانا اذ لم نهير اذ في
 في ذم قومه في غضبه ووجد بالباء المبهمة والراء المعجمة من الكسر بمعنى القطع أي هبل يلو منه على ما قطع على من طرق الخيرات
 والعلائق والغرض من تحريف قوم الزبير عليه ولوم قوم علي ترك لومهم لم لا يلو منه عليه قوله: من كل جانب
 متعلق بجزء قال المصنف: والتنفاء عطف على قوله فالتنفاء لما فرغ من تعريف ضعف التأليف الواقع في تعريف
 فصاحة الكلام شرع في تعريف التنافر الواقع فيه لأن كون ذي اجزاء معرفاً محتاجاً الى تعريف اجزائه ولمص الكثرة بالتوفيق
 على المثال حيث قال والتنفاء كقولك وليس قرب قبره لكن الشئ عرفت بتعريف مشتق لزيادة الوضوح لانه المقصود
 في التعريف ان تكون الكلمة أي كون اجتماع الكلمات موجبة للشغل وان كان كل واحد منها فيصير قوله: فمنه ما هو متناه
 أي بعض من التنافر ما هو ينتهي الى حد الشغل على اللسان ولا يكون فوقه ثقل الغرض من تقسيم التنافر الى قسمين متناه في الشغل
 وما دون ذلك ودفع اعتراض وهو ان المقصود من المثال ايضاح الممثل ويحصل بالمثال الواحد فلاحاجة الى مثالين كما
 فعل المصنف بتمثيل الشيعين؟ حاصل الدفع ان تعدد الامثلة باعتبار تعدد الممثل لأن التنافر على قسمين متناه في الشغل وما دون
 ذلك فالشعر الاول مثال للاول والثاني مثال للثاني فاجاب عن هذا الاعتراض اولاً بقوله: فمنه ما هو متناه وثانياً بقوله: وبين
 المثالين فرق آخره فيما بعد كما ستعرف. قوله: قرب قبر حرب آه خبر ليس مقدم وقوله: قبراه اسمه المؤخر قوله: وقبر حرب
 مبتدأ وقوله: بل كان قبره قوله: أي خال من الماء والكلام تفسير قفر بالمشهور لانه غير مشهور أي (بيابان) والصمراء
 ذكر ان الشعر للمجنى الذي صاح على الحرب ابن امية فحات وليقال له الهاتف وسبب صياحه عليه انه داس نعله على واحد منهم في
 صورة الكمية فنقل وذكر وجه آخر قوله: ومنه ما دون ذلك آه عطف على قوله: فمنه ما هو آه أي البعض من التنافر لا ينتهي حد
 الشغل قوله: مثل قوله آه زاد المثل لانه عطف على القول الاول ودخل عليه الكاف بمعنى المثل ليكون ما قبل المعطوف كك
 قوله أي ابي تمام تعيين مرجع الضمير بهذا الشعر من قصيدة له في مدح موسى بن ابراهيم الراعي اعترض اليه عما اتهمه به من
 بانه قد هجا فحاشبه الممدوح المذكور فقال: كرم آه خبر مبتدأ محذوف أي بكريم. قوله: متى امدح احد حده كلاهما محذوران
 الاول شرط والثاني جزاء قوله: والورد معي أي الخلق معي في مدح لانه صديق الناس فيشاركون في مدحه وهو لا ينفك بالمدح
 فيمدحونه قوله: والورد آه مبتدأ فيه اشارة الى تركيبه في الكلام ودفع توهم وهو ان الشرط والجزاء حينئذ واحد وهو
 غير مفيد لفائدة؟ حاصل الدفع ان الشرط مطلق والجزاء مقيد بالحال فنحصلت الفائدة. قوله: خبره معي آه أي باعتبار المتعلق
 المحذوف أي كائن معي قوله: والورد للحال آه من الضمير المستتر في امدح الثاني وانما لم يجعله للعطف على الضمير المتصل في امدح
 الثاني مع وجود الفصل مع ان العطف هو الاصل لانه لمشاقي الى الفهم ولانه واقع في متقابل واحد وهو حال فقط قوله:
 واذا ما لمت لمتة آه هذه جملة شرطية عطف على الجملة الشرطية الاولى وكلمة ما زائدة قوله: وحده آه حال من
 الضمير المرفوع لمتة على في لمتة الثاني قوله: اے لا يشاركني احد آه دفع توهم وهو ان المقصود أي
 مقصود الشاعر مدح الممدوح مع ان تجرده في اليوم لوجب غاية لوم الممدوح من الشاعر؟ حاصل الدفع ان
 شاع وفيه شق ما من عدم الاتحاد بين الشرط والجزاء

لانه المتبداً اذا كان ثبوت وجب لتدعيم الجزاء والضرورة الشروط

تجرده في اللوم لاجل كونه مستحقاً للمدح دون اللوم فيكون مفيداً للمدح لا للذم قوله وفي استعمال اذا والفعل آه الغرض
 منه رد على الزوزني حيث رجع ههنا الى الدالة على الشك دون اذا الدالة على القطع لان المناسب بالمدح
 شك اللوم لا قطعاً حاصل الردان في استعمال اذا مع الفعل الماضي ههنا اي في الشعر اعتباراً لطيفاً وهو ايها م ثبت
 الدعوى وهو تحقق اللوم من الشك كما ان الشاعر تحقق من نفسه اللوم فلم يشاركه احد لا شعراً اذا بالقطع والماضي للتحقق
 واما التميز من لومه فمستفاد من اذا الاستقبالية وايها م الوقوع لم يخل بالمدح لانه عيّن التنزيه وغاية البرائة عن
 استحقاق اللوم وعلى ما اختاره الزوزني يكون خالياً عن الايهام المذكور وانما لم يذكر الايهام المذكور في جانب المدح
 مع اعتبار حسنه فيه لان عدم مشاركة الوري معه في اللوم الذي كأنه تحقق منه بالفعل دليل على مشاركته معه في مدحه
 لان عدم مشاركتهم لكونه مستحقاً للمدح عندهم دون اللوم فانكارهم المشاركة كأنه ثناء منهم عليه في اعتباره في جانب
 اللوم كأنه اعتبار في جانب المدح ايضاً ثم في اختيار متى في جانب المدح وهو مورد الاتصال الكلي واذا الاتصال الجزئي
 في جانب اللوم لطافة اخرى وهو اشارة الى ان نفسه يأبى عن ترك لـ على التلغظ باللوم بما يدل على الكليته قوله
 لكن مقابلة المدح باللوم آه الغرض منه دفع توهم وهو انه ههنا على يد اي على تقدير كون الشعر مشتملاً على اللطافة يكون
 افضل ونصيحاً مطلقاً فلا يصح به مثال التنافر كما مثل المصنف حاصل الدفع ليس الشعر مطلقاً فصيحاً وافضل بل فيه
 عيب وهو مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مع ان مقابله لهما لا قوله كما عابه الصحاح آه خبر لكن وهو ابو
 القاسم اسماعيل بن عباد وصحب ابن عميد في وزارة المقلب بالصاحب استاذ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا
 الفن واجيب عن عيب الصحاح بان في استعمال اللوم مقام الهجو اشارة الى ان الممدوح لا يتصور في شأنه الهجو و
 الذم ولا يستحق قطعاً حتى اذا ترك مدحه فغايته ما يتصور في شأنه اللوم معنى ولا يشركني احد فيه فغاية المبالغة
 ورعاية الادب في حقه قوله قال المصنف آه ^ط من نقل قوله اصلاح كلام المصنف في الايضاح بقوله لعله اراد ان
 فيه آه لان طائفة مورد الاعتراض باشتغال القرآن على كلام غير فصيح كما سيجي وايضاً الغرض منه دفع اعتراض وهو ان
 يكون موجب التنافر في الشعر المذكور ما عابه الصحاح مع ان تلك العائبة لا يوجب التنافر لان التنافر عبارة عن
 الثقل على اللسان وبهذه العائبة لا توجب ثقلًا حاصلًا ^ط ان سبب التنافر فيه باعتبار وجه آخر كما قال المصنف ان الثقل
 في امده من جميع الى الهه لا كما قال الصحاح قوله ولعله اراد آه دفع اعتراض على قول المصنف واصلاح له وهو انه
 لما كان جمع الى والهه موجب للثقل المتنافر يجب ان يكون نحو فسيه متنافر مع انه باطل لان القرآن لا يشتمل على غير الفصح
 حاصل الدفع ان مراد المصنف من قوله ان في امده شيئاً من الثقل والتنافر بناءً على ان تنكير شيئاً في قوله للتقليل وان
 لم يمتنه الى حد التنافر والا خلال بالنصاحة بالفعل ما لم يتضاعف اليه امده الثاني فاذا انضم اليه امده الثاني حصل التنا
 فر المخل بالنصاحة ومثله ليس بموجود في القرآن بل فيه غير مكرر فلا يرد ما يرد عليه قوله والقول باشتغال القرآن آه الغرض

دفع اعتراض وهو انه ينبغي ان يكون مراد المصدر ان مجرد امدحه غير فصيح والقول باستتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا
 غائب فيه حاصل الدفع ليس مراده ما قلت والا يلزم استتمال القرآن على كلام غير فصيح وهو غريب فيه ولا يتجوز على احد
 قوله قد صرح بذلك آه اى بان التنافر المحل بالنصاحة انما هو تكثير امدحه فهذا القول تأييد لقوله لعله اراد آه قوله
 حيث قال آه بيان ما عاب ابن العميد على ابي تمام في هذا البيت قوله فاخر كل التنافر آه فان قيل هذا بيان بالذكرة
 سابقا من ان المثال الاول مثال لما هو مستناه في الثقل والثاني لما هو دونه ويعلم من ههنا العكس والافه يفهم
 ان في مجرد امدحه تنافر فاذا كررنا فر كل التنافر مع انه قال آه في مجرد امدحه غير مستناه قلت بان وجود التنافر الكامل لا
 يلزم منه ان لا يكون فوقه تنافر اكمل منه لانه كلى مشكك يحتمل الشدة والضعف او لقول ان كلامه ههنا واقع في المحاو
 رات والمخاطبات فيحمل على المبالغة او لقول المراد بالتنافر ههنا المعنى اللغوى وهو النقرة لا المعنى الاصطلاحي والتعبير به
 عنهما للدلالة على الكمال لان الفعل اذا شارك فيه الفاعلان بجئى كاملاً قوله ولو قال فان تكثير امدحه آه بدل قوله
 فان في امدحه نقلاً بدون لفظ تكثير الغرض من هذا القول اعتراض على المصدر حاصله لو قال المصدر في شتره الايضاح
 بدل قوله فان امدحه نقلاً فان في تكثير امدحه نقلاً لكان اولى لعدم الاحتياج حينئذ الى بيان مراد المصدر بقوله لعله
 اراد آه لعدم ورود الاعتراض عليه باستتمال القرآن على كلام غير فصيح ولما فقهه ابن العميد حيث نبه على التكثير في امدحه
 آه ولم يقل في امدحه واجب عنه ان معنى كلام المصدر ان في امدحه الذى يكون واقعاً في كلام الشاعر نقلاً والواقع
 في كلام الشاعر ليس مكرراً فيكون حاصل كلامه ان في امدحه المكرر نقلاً فيكون مراده ومراد الشارح واحداً فلا يرد ما يرد
 عليه قوله وبين المثالين فرق آخر آه هذا هو الجواب الثانى عن ذكر تعدد الامثلة حاصل الجواب ان التنافر الموجب للثقل
 على قسمين الاول منش الثقل لنفس اجتماع الكلمات والثانى اجتماع حروف من تلك الكلمات فالبيت الاول مثال
 للاول والثانى مثال للثانى فلا جل تعدد المثل تعدد الامثلة قوله وفي الثانى حروف منها آه اى من الكلمات المراد
 بالحروف مجموع الحائمين والهابثيين وعد الهاء حروفاً مع كونه ضميراً اسماً تغليباً قوله وزعم بعضهم آه وهو الخاطئ الى الغرض من
 نقل قوله الرد عليه حاصل ما قال البعض ان اجتماع الكلمات التى لا تناسب بين معانيها مستلزم للتنافر المحل
 بالنصاحة وان لم يكن ههناك مقتضى الاجتماع المذكور من ثقل الكلمات والحروف منها كجمل سطل اى كاسه مع قنديل
 اى المصباح ومسبى مع الحمام قوله وهو وهم آه اى ما قال البعض وهم الغرض منه رد عليه حاصله ان التنافر كما مر عبارة
 عن كون الكلمات ثقلية على اللسان والاجتماع المذكور لا يوجب الثقل على اللسان فلا يكون محلاً بالنصاحة بل انما
 يكون محلاً للبلاغة والبلاغة لا ينسب الى فرق بين الفصاحة والبلاغة قوله فمرادنا يخل بالبلاغة آه بيان منشأ غلط البعض حيث
 ان ما هو محل للبلاغة حمل على ما هو للفصاحة قال المصدر والتعقيد آه عطف على قوله التنافر شروع في تعريف التعقيد
 الواقع في تعريف فصاحة الكلام قوله اى كون الكلام معتقداً جواب سؤال وهو ان تعقيد التعقيد بعدم كون الكلام ظاهرة الدلالة

لا يصح لأن التعقيد صفة المتكلم وعدم كون الكلام صفة الكلام حاصل الجواب أن التعقيد مصدر مبني للمفعول فيكون
صفة الكلام وصفة المتكلم يكون إذا كان مبنياً للفاعل وليس كذلك ولذا قال الشرح أي كون الكلام معقداً أو زاد
لفظ الكون ليصح الحمل بقوله أن لا يكون الكلام أه لأن المصدر إذا كان مبنياً للمفعول فيكون ذاتاً مع الوصف وقوله
أن لا يكون بتأويل المصدر وصف محض قوله على المعنى المراد منه أه أي من الكلام زاد لفظ المعنى قبل المراد لأنه اسم صفتي
يتقضى الموصوف وهو المعنى منها وخرج بهذا القيد الغرابية لأنها كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له لأعلى المعنى
المراد قال المتن والكل أه متعلق بقوله أن لا يكون الكلام أه وعلته بهذا القيد داخل في تعريفه لاخراج المثابة والجمل و
المشكل لأن عدم ظهوره لا يتها ليس لخلل في النظم أو في الانتقال بل لارادة المتكلم اخفاء المراد منها حكم أو مصالحة على ما
تقرر في اصول الفقه قوله واقع أه زاد لفظ واقع لأنه متعلق الجار والمجرور في قوله أمان في النظم أو في الانتقال أه لأنه صفة باعتبار
المتعلق المحذوف لخلل وأما كامة أما لمنع الخلو منها لا لمنع الجمع فيموز اجتماع التعقيد اللفظي والمعنوي قوله بأن لا يكون ترتيب
الألفاظ أه تصوير للخلل الواقع في النظم فالنظم هنا بمعنى ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن لا ما
ذكره سابقاً من كون الألفاظ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فإن النظم حينئذ يشمل
لرعاية علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطأ في تأدية المعاني لا في النظم فقط وإيضاً الفرض
من هذا التصوير دفع لتوهم وهو أن الخلل الواقع في النظم يوجب ف والمعنى فيكون الكلام فاسداً لا غير فصيح حاصل الدفع
المراد بوقوع الخلل في النظم أن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني لا ما يكون معناه فاسداً حتى يكون
فاسداً لا غير فصيح قوله بسبب تقديم أه متعلق بقوله بأن لا يكون أه فالتقيل أن التقديم من لوازم التأخير وبالعكس
فذكر أحدهما من عن الآخر قلنا أن التقديم والتأخير بمعنىين الأول تقديم لفظ عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني
في الذهن وتأخير عن ذلك المحل ولا شك بما لا يتجهان فلا يكون ذكر أحدهما مغنياً عن الآخر والثاني تقديم لفظ على
آخر وتأخير عن لفظ آخر غير ما قدم عليه ولا شك في التلازم بينهما بهذا المعنى ولكن لم يقتصر على هذا على أحدهما إشارة
إلى كون كل واحد منهما مستقلاً بالاخلال بالنصاحة بدون ملاحظة الآخر قوله مما يلزم صعوبة أه بيان لقوله غير ذلك
قوله وأن كان ثابتاً في الكلام أه كلمة أن وصلية وضمير كان راجع إلى كل واحد من تقديم وتأخير وحذف وذكر وغير ذلك
الفرض من هذه العبارة دفع اعتراض ما توهمه البعض وهو الخلل في الدلالة قال أن التعقيد اللفظي لا ينفك عن ضعف
التأليف وبالعكس لأن ضعف التأليف كما عرفت تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي وهو لا يكون إلا
غير ظاهر الدلالة على المعنى المراد للخلل واقع في النظم وحصل هذا التعقيد لفظي فذكر التعقيد بعده مستدرك حاصله دفع
والرد عليه أن سبب التعقيد اللفظي يجوز أن يكون اجتماع أمور كل واحد منها شأن الاستعمال مثل تقديم المستثنى
وتأخير المبتدأ وغيره فلا يمتنع ضعف التأليف لأن كل واحد منها شأن الاستعمال وجاري على القوانين النحوي وضعف

التأليف لا يكون كك مع تحقق التعقيد اللفظي بالنسبة الى الجميع بل بينهما عموم وخصوص من وجه فيوجد ضعف التأليف
 بدون التعقيد اللفظي في نحو جاذبي احمد بالتأليف ويوجد التعقيد بدون ضعف التأليف في مثل صورة اجتماع امور
 كل واحد منها شائع الاستعمال ويختلفان في بيت الفرزدق لان فيه ضعف التأليف والتعقيد اللفظي كلاهما موجودان قوله
 فان سبب التعقيد اه اي التعقيد اللفظي لان الكلام فيه الغرض منه دفع توهم وهو ان ثبوت كل واحد منهما في الكلام ببرهانه
 على القائلون بنا في التعقيد اللفظي فكيف يتحقق التعقيد اللفظي مع الثبوت المذكور حاصل الدفع ان الثبوت المذكور في
 الكلام انما هو لكل واحد من الامور والتعقيد اللفظي انما يلزم من اجتماع تلك الامور فلا منافاة بين شيوع الاستعمال
 وحصول التعقيد اللفظي اذا كانا بجهتين قوله يجوز ان يكون اجتماع اه يعني ان كل واحد بالذات شائع الاستعمال و
 موافقا للقياس النحوي فلا يتحقق ضعف التأليف واما مع الاجتماع يصير مخالف الاستعمال فلا يعني من ضعف التأليف
 لان فيه كل واحد واحد ايه مخالف الاستعمال قوله كل منهما اه مبتدأ وقوله شائع الاستعمال اه خبره والجملة صفة امور قوله يجوز
 ان يكون التعقيد اه عطف على مقدر اى يجوز ان يكون التعقيد حاصل من اجتماع امور كل منهما شائع الاستعمال ويجوز
 ان يكون التعقيد حاصل ببعض منهما مع عدم كون كل واحد منهما خلاف الاولى والاصل يعني انه لما كان سبب التعقيد اجتماع
 ع امور اه فبعده لا يخلو اما ان يكون التعقيد حاصل بجميع امور واما ان يكون ببعض منها قوله لكنه مع اعتبار الجميع اه
 اي لكن التعقيد مع اعتبار اه الغرض منه دفع توهم وهو انه لما كان التعقيد حاصل ببعض الامور في الصورة الثانية في الفا
 ثمة في سببية التعقيد اعتبار جميع الامور في الصورة الاولى لانه حاصل ببعض منها حاصل الدفع ان التعقيد يقبل الشدة
 والضعف فباختبار بعض الامور حصل اصل التعقيد وباختبار الجميع معه حصل زيادة التعقيد وشدته فلا يكون اعتبار جميع
 الامور لغوا قوله فذكر ضعف التأليف اه تفريع على قوله وان كان ثابتة في الكلام اه قوله كالتوهم بعضه اه وهو الخلق الى
 متعلق بالمعنى قال المصنف كقول الفرزدق اه اي مثال التعقيد اللفظي مثل قول الفرزدق قوله في مدح امة تعلق القول
 وهو مضاف الى خال وهو ابى هشام قوله وهو ابراهيم اه اي خال هشام اي اسمه ابراهيم بن هشام قوله وما شئت في الناس
 بيان قول الفرزدق في مدح الخال اي ما مثل الخال في الناس قوله اي لبس مثله حتى يقاربه اه تفسير لقوله وما مثله
 واثارة الى ان كلمة ما ههنا بمعنى ليس والاشارة الى ان المستثنى منه في المعنى مقدم على المستثنى والى ان معنى الاصل
 بترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني في الذهن هكذا قوله اي احد يشبه في الفضائل اه الغرض منه دفع اعتراضين
 الاول ان المعلوم من قوله حتى يقاربه اه ان المماثل له مفقود في الاحياء دون الاموات وهو غير مناسب بمقام المدح
 والثاني ان اهل المعتول يسمون الاتحاد في الجنس مجازة كالانسان والنمرس في الحيوانية وفي النوع مماثلة كزيد
 وعمر وفي الانثية وفي الخاصة مثاكلة ككبر في الكتابة وفي الكيف مشابهة كهما في البياض والسواد وفي الكم مساوات
 كهما في الطول وفي الاطراف مطابقة وفي الاضافة مناسبة وفي وضع الاجزاء موازنة وههنا المقصود من الاتحاد في الكيفية

اعني الفضائل فالواجب ههنا ذكر المشابهة مكان المقاربة مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع عن الاول ان المراد من
 الى الواحد وهو علم من يكون من الاحياء والاموات ومن الثاني ان المقاربة ههنا بمعنى المشابهة حيث قال اي احد
 يشبه في الفضائل في تفسير قوله حتى يقاربه بان الواحد تفسيره ويشبهه تفسيره يقاربه قوله اي رجل اعطى الملك والمال
 اه دفع اعتراض وهو انه ما الوجيه في اختيار الملك على الملك مع ان الثاني اخبر احسن حاصل الدفع ان الملك
 من اعطى الملك والمال والملك من اعطى الملك فقط فلهذه الزيادة اختار الملك على الملك وزاد رجل لان الملك
 اسم صفتي يقتضي الموصوف وهو رجل قوله اعني ههنا آه تفسير الملك الواقع في قول الشاعر قوله اي ابو ذؤلمة الملك آه
 تعين مرجع ضمير البوامه بان يرجع الى الملك قوله اي ابو ابراهيم المدوح آه تعين مرجع ضمير البوه بانه راجع الى ابراهيم
 المدوح وهو قال ههنا قوله والجملة صفة مملكا آه اي جملة البوامه البوه صفة مملكا قوله اي لا يماثل احد الا ابن آه الغرض منه دفع
 اعتراض وهو انه فعلى هذا لا يحصل مدح خال ههنا لانه ثبت كونه مثل المدوح الخال حاصل الدفع ان المماثل له ليس الا ابن
 اخته فيكون المماثل فيه من قبيل الخال وبسببه لان ههنا لكونه ابن اخت المدوح صار مماثلاً له بحيث ان لشد شريف
 ومكرم قوله الذي هو ههنا آه صفة الابن قوله ففيه فصل بين المبتدأ آه فيه اشارة الى تطبيق المثال مع الممثل يعني ان في
 قول الفرزدق التعقيد اللفظي ثابت لان فيه فصلاً بين المبتدأ والخبر وهو يفيد التعقيد قوله اعني البوامه البوه آه تفسير المبتدأ والخبر
 قوله وبالاجنبي الذي آه متعلق بقوله فصل واما كون حتى اجنبياً لانه مستثنى منه لقوله الا مملكا ليس تعلق بالمبتدأ والخبر قوله وبين
 الموصوف والصفة آه عطف على قوله بين المبتدأ والخبر قوله اعني حتى يقاربه آه تفسير الموصوف والصفة قوله بالاجنبي الذي آه
 متعلق بفصل بين الموصوف والصفة واما كون البوه اجنبياً لانه خبر البوامه وليس له تعلق بالموصوف والصفة قوله وتقدم
 المستثنى آه عطف على قوله فصل بين المبتدأ والخبر فيكون التقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني
 حتى فمن قوله ففيه فصل بين المبتدأ والخبر الى قوله اعني حتى تطبيق المثال مع الممثل يعني التعقيد اللفظي في شعر الفرز
 دق قوله ولهذا آه اي لاجل ان مملكا مستثنى مقدماً لصفة آه الغرض منه دفع توهم وهو انه لم لا يجوز ان يكون الاملكا
 استثناء من خبر ما وهو قوله في الناس باعتبار المتعلق فعلى هذا لا يكون تقديم المستثنى على المستثنى منه فهذه الوجه
 لا يحصل التعقيد حاصل الدفع انه لا يكون كذلك والا فلا يكون مملكا منصوباً لان المستثنى في كلام الغير الموجب اذا
 قدم المستثنى منه يكون المختار فيه الرفع على البدلية كما في قوله تع ما فعلوه الا قليل والاقليل رواية الشعر ليس الا
 النصب فعلم ان المستثنى مقدم على المستثنى منه قوله والا فاختار البديل آه اي وان لم يكن مملكا مستثنى عند الشاعر
 مقدماً على المستثنى منه بل كان مؤخرًا عنه فالمختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه لكونه في كلام غير موجب
 مثل قوله تع ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية من ضمير الجمع في فعلوه والاقليل بالنصب على غير المختار بناء على
 الاستثناء كما قال ابن الجاب قوله فهذا التقديم آه اي تقديم المستثنى على المستثنى منه شائع الاستعمال في كلام العرب

الغرض من هذه العبارة جواب عن اعتراض السنذوق حيث قال لا تعير في هذا الشعر بسبب تقديم المستثنى
على المستثنى منه لانه جائز عند النحويين بالاتفاق وان حصل التعقيد في الامور الاخر المخالفة عن قوانين النحوية
كما مر في الشرح ومنشأ توهم هذا امران احدهما ان التعقيد لا يحصل على زعم الا بارتكاب امور مخالفة لقواعد
النحوية كما في ضعف التأليف والثاني توهمه ان بعد حصول نفس التعقيد لا فائدة في زيادة التعقيد وحاصل الجواب
ان ما زعمه باطل لكلا الوجهين اما الاول فلما عرفت من الانكسار بين التعقيد وضعف التأليف واما الثاني فلان
لزيادة التعقيد فائدة لانه يوجب زيادة في التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف لانه كلي مشترك كما مر في كبره
التقديم لحصول زيادة التعقيد قوله وقيل مثله مبتدأ آه القائل قطب الدين شيرازي شارح المفتاح غرض قيل مجرد
تركيب الشعر لا يخرج عن التعقيد لان بقول صاحب القيل لا يخرج عنه وهو كون ما غير عاملة قوله وما غير عاملة اذ ان
دلت على النفي قوله على اللفظة التيميمية آه والفردق منهم قوله وقيل بالعكس آه اي كون مثله خبر مقدم وحى مبتدأ مؤخر
لان المبتدأ اذا كان نكرة يوجب توريم الخبر قوله وبطلان العمل آه اي عمل ما الغرض منه دفع اعتراض وهو انه فعلى هذا
لم يطل عمل ما حاصل الردع بطلان عمل التقديم الخبر على اسمه لانه ضعيف العمل لا يعمل بدون الترتيب قوله وكلا الوجهين
يوجب قلقا في المعنى آه اي اضطرابا في المعنى الغرض منه رد على كلا القولين من قيل الاول والثاني نقل عن الشارح
في وجه الرد انه قال ان غرض الشارح من ثبوت ان مماثلة احد ويقاربه وهذا ان اي القولان المذكوران يفيدان نفي ان يكون
المماثلة له حيا يقاربه اي ليس مماثلة له حيا يقاربه او بالعكس اي ليس الى المقارب مماثلا له وهذا في الظاهر تدافع لا
قتضا وجود المماثلة والمقاربة مع عدمهما لان النفي يتوجه الى القيد كما مر ويفتقر اذا اريد منه المعنى الذي هو نفي المماثل اصلا
سواء كان مماثلا مقاربا او غيره الى اكل يقال ان هذا السبب بناء على عدم المحكوم عليه وكفى بهذا قلقا انتهى كلامه وجه
التدافع على الاول ان المماثل ثابت بحكم عقد الوضع ومنفك بحكم عقد الحمل لان انتفاء المقاربة مستلزم لانتفاء المماثلة
بطريق الاولى اذا اريد بالمقاربة اعم من المماثلة او بمعنى المماثلة ومساوية له لان المماثلة عبارة عن المشابهة من جميع
الوجوه والمقاربة كذلك او المقاربة المشابهة في البعض اعم من ان يكون مشابهة في الباقي او لا وعلى الثاني ان المقاربة
ثابت له بحكم عقد الوضع ومنفك بحكم الاستثناء لان الاستثناء من المقارب كما هو المفهوم من الشرح والاستثناء من
النفي يفيد شمول النفي للمستثنى منه فنثبت التدافع في كلا الوجهين هكذا هو المفهوم من كلام الفاضل للاهوري او يقال
في وجه القلق ان المراد من المقاربة المماثلة فيكون مفاد القضية الاولى ليس مماثلة حيا مماثلة له ومفاد القضية الثانية
ليس حيا مماثل مماثلة له فيلزم سلب الشئ عن نفسه وهو محال فالقيل فعلى هذا يكون فاسدا لان فيه قلقا قلنا يمكن
توجيه صحة بان المماثل بهما معدوم بمعونة مقام المرح وسلب الشئ عن نفسه في حالة عدم الشئ جائز كما هو المذكور في
محله وهذا التوجيه لا يخرج كلام البعض عن القلق لانه يذكّر لظهور القلق فيه لا لخروج كلام البعض عن القلق فالقلق باق

فيه وانما قال الشر في اخر النقل عنه وكفى بهذا قلقا اه لان الغالب والمتبادر في مقام الخطابات ان مفاد حرف
 النفي انما هو نفي الحكم الذي كان موجودا في الموجبة لا نفي المحكوم عليه حتى قال المحقق الدواني ان القول بصدق السالبة
 بعدم الموضوع باطل فلو قيل هذا السلب بناء على عدم الموضوع يلزم حمل الكلام على ما هو نادرا في الاستعمال وغير
 متبادر في الخطابات قوله يظهر بالتأمل اه صفة قلنا قوله في قولنا اه متعلق التأمل قوله ليس مماثلة في الناس
 حيا يتقاربه اه هذا على قول قيل الاول لان عنده كلمة ما غير فاملة ومثله مبتدأ وحى خبره فيكون حاصل المعنى هكذا
 ويتوجه النفي الى التقييد لان النفي الداخل على كلام متعبد بتقييد يتوجه الى التقييد وهو المقاربة قوله او ليس حى يتقاربه مما
 ثلناه في الناس اه هذا على قول قيل الثاني لان عنده مثله خبر مقدم وحى مبتدأ مؤخر وبطلان عمل ما للتقديم الخبر فيكون
 حاصل المعنى هكذا وهما ايضا يتوجه النفي الى التقييد وهو التقاطعية بناء على القاعدة المذكورة قوله والصحيح ان مثله اه الغرض
 منه توجيه الكلام الشارح لهما البطلان الشره التوجيهين المذكورين بين توجيه الصحيح له فقال فالصحيح ان مثله اسم ما
 وهو مشابه بليس وفي الناس خبره باعتبار المتعلق اى ليس مثله ثابتا في الناس وحى يتقاربه بدل من مثله اى الموصوف
 والصفة بدل من مثله بدل الكل وفائدة الابدال ههنا توطئة لفائدة نفي المقاربة التى هى اعم بعد نفي المماثلة فيكون ادخل في
 المدح قوله ففيه فصل واقع اه الغرض منه دفع توهم وهو انه فعلى هذا لا يكون التعقيد اللقطى في الشعر فلا يصح مثال المص
 له حاصل الدفع ان على التوجيه الصحيح لا يخرج عن التعقيد وانما يخرج عن التلق المذكور في التوجيهين المذكورين ففيه تعقيد
 وهو فصل كثير بين المبدل والبدل وتقديم المستثنى على المستثنى منه وفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبى وهو حى وبين الموصوف
 صوف والصفة بالاجنبى وهو البوه وان لم يتعرض الشره الى هذه الوجوه للتعقيد ههنا وتعرض للفصل بين المبدل و
 البديل لانه تعرض للوجوه الاخر فيما سبق ولم يتعرض لهذا الوجه فيما سبق فلذا تعرضه قيل يمكن حمل البيت على وجه التعقيد
 فيه وهو جعل مملكا مستثنى من الضمير المستثنى في الجاء والخبر والواقع خبر ما بعد حذف المتعلق والوجه مبتدأ وحى خبر الاول البوه
 خبر ثان والى بمعنى الشاب والوجه صفة مملكا ويتقاربه صفة ثانية له وغاية ما يلزم على هذا الوجه نصب مملكا مع ان المختار
 فيه الرفع لتأخر المستثنى عن المستثنى منه في كلام غير موجب قال المصهروا ما في الاستقبال اه عطف على قوله اما في النظم اه
 قوله اى لا يكون اه اشارة الى حاصل المعنى بعد العطف لان ما قبل المعطوف عليه يكون مرعيا في المعطوف وما قبله
 هذا اى لا يكون الكلام ظاهرا دلالة على المراد لخلل قوله لخلل في استقبال الذهن اه اى لخلل واقع في استقبال ذهن السامع
 من المعنى الاول اللغوى الى المعنى الثانى الذى هو مراد المتكلم بسبب ايراد اللوازم البعيدة فالمراد بالذهن فى قوله في
 استقبال الذهن اه ذهن السامع دون ذهن المتكلم كما قال الشره فيما بعد حتى يحيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ
 قوله من المعنى الاول اه اى المعنى اللغوى الحقيقي قوله الى الثانى المقصود اه اى المعنى الكنائى او المجازى الذى هو مقصود
 المتكلم بايراده فالمعنى الاول كالاخبار بكثرة الرماذ فى قولك زيد كثير الرماذ فى مقام المدح والمعنى الثانى كالاخبار بكثرة

وهو مقصود المتكلم في زيد كثير المراد فالأصل ان شرط فصاحة الكلام الكناية او المجازي ان يكون المعنى الثاني وهو الكناية
 في او المجازي قريباً فهمه من المعنى الأصلي فان لم يكن كذلك بان كان المعنى الثاني بعيداً فهمه من المعنى الأصلي عرفاً بحيث
 يقتضي فهمه الى وسائط مع خفاء القرائن لم يكن الكلام الكناية او المجازي فصيحاً لكونه مشتملاً على التعقيد وهذا معنى قول
 الشارح وذلك الخلل أه قوله وذلك الخلل أه أي الخلل الواقع في الانتقال يكون لا يراد المتكلم اللوازم البعيدة من الكلام
 الغرض منه تعيين محل ورود التعقيد المعنوي فان قيل حتى العبارة هكذا ان يقول لا يراد الملزومات مكان اللوازم لان سبب
 المصدر في المجاز والكناية الانتقال من الملزوم الى اللازم لا من اللازم الى الملزوم كما سيجي في الفن الثاني قلنا يجوز ان
 يكون معنى كلام الشارح وذلك الخلل يكون بسبب قصد اللوازم وارادتها من الملزومات فلا يراد عليه فالنقل يفهم من كلام الشارح
 ان الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاثة وسائل وثلاثة قرائن فأكثر منها لان ادنى الجمع ثلاثة واورد صيغة الجمع
 في كل واحد منها مع ان الامر ليس كذلك بل يتحقق ذلك بلازم واحد واسطة واحدة وقرينة واحدة قلنا بان الجمع المعروف باللام
 اذ لم يكن الاستغراق والعهد منه محل على الجنس مجازاً كما تقر في موضعه في مثل قوله تعالى لا يحل لك النساء الا ما فيك
 المعنى جنس اللازم واحد كان او مقوداً وبنسب الواسطة والقرينة وانما قيد اللوازم بالبعيدة والواسطة بالكثرة لانه اذا كان
 اللازم قريباً فلا يخفى لزومه فيكون بينا وادراكاً كان بواسطة واحدة وقرينة واحدة او نقول بان وقوع الخلل بلازم
 واحد واسطة واحدة وقرينة واحدة نادراً قليل فلهذا لم يتعرض له الشارح والمتبادر تحققة بتعدد اللوازم والوسائل و
 القرائن او المراد بالجمع ما فوق الواحد كما هو شأن الجمع الاستعمال قوله كقول الآخر أه أي كالحلل الواقع في الانتقال في
 قول الشاعر الآخر هذا مثال للتعقيد المعنوي وانما قال قول الآخر ليتوهم ان هذا ايضا من شعر الفرزدق قوله وهو
 العباس أه تعيين قائل القول المذكور قوله بعد الدار عنكم أه الا ان اللام في الدار عوض عن المضاف اليه أي بعد داري لا
 دار المحبوبة لا يتصور البعد عنه وعنكم متعلق بالبعد وانما اضاف البعد الى الدار دون ذاتهم واسند القرب الى ذاتهم
 اشارة الى ان بعد ذاتهم لا يمكن ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور في الحال لكن غاية الامر وسيلة النفس و
 العقل مبالغ في الاهمال و اضاف القرب الى ذاتهم المقصود متمكن في الخيال فان قيل اذا كان بعد الدار مطلوباً بالثبوت
 لكونه وسيلة القرب الذي هو المقصود الا على له فلا وجه لدخول السين على الطالب لان كونه مقصوداً يقتضي طلبه
 في الحال لا في المال قلنا بان البعد له جهتين احدهما كونه وسيلة الى القرب المطلوب وثانيهما كونه بعداً منقضا ومنافيا
 للقرب المطلوب ظاهراً فعلم الشاعر بالجهتين فمن حيث انه وسيلة الى القرب المطلوب جعله مطلوباً ومن حيث انه في
 الظاهر مناقض للقرب المطلوب ادخل السين الدال على التأخير طلبه أي الزمان المستقبل قوله لتقر بوا أه متعلق
 بقوله سأطلب قوله أي تصب أه أي يرتحن تفسير غير المشهور بالمشهور قوله بالرفع أه أي تكسب مرفوع عطف على
 سأطلب لا على لتقر بوا به ليلين احدهما ما اشار اليه بقوله وهو الرواية الصحيحة وثانيهما ما اشار اليه بالمعنى غايها كلام

الشيخ آه حاصل الاول ان الرفع فيه ثابت لثبوته بالنقل الصحيح من الثالث واصل الثاني ان معنى البيت الذي
 ذكره الكثر ناقل من كلام الشيخ بقوله والصحيح انه اراد آه فيما بعد انما هو مبني على الرفع وانما قلنا انه مبني على
 الرفع لان قوله في معنى البيت فيما بعد واتحمل لاجل ما حزننا لفيض الدموع آه يدل دلالة ظاهرة على ان المصنف الثاني
 في معطوف على الاول مع كون الاول سببا في المعنى للثاني وهو انما يستقيم على الرفع دون المنصب قوله والنصب
 لثبوت آه للمخالفته عن الرواية الصحيحة وعن المبني عليه كلام الشيخ في دلائل الاعجاز وايضا المنصب اما ان يكون على
 تقدير عطفة على بعد الدار وتأويل المصدر بان المقدّر فيكون المعنى سأطلب الدموع من عيناى وهو لا يصح لان
 العاشق المجهور لا ينفك عن سكب الدموع عينيه فلا معنى لطلبه للزوم تحصيل الحاصل واما ان يكون عطفا على قوله
 لتقربوا وادخلوا تحت لام لتقربوا وهو ايضا لا يصح لانه يلزم خلاف المقصود لان المقصود من طلب بعد الدار قرب الاحبة
 والوصول ليفرح به ويسر لا سكب الدموع الذي هو كناية عن الحزن والفراق لان ذلك نقيض المطلوب وعلى تقدير
 عطفه على لتقربوا يكون كك لانه علة للطلب المذكور والعطف على العلة يكون علة قوله عيناى آه فاعل تسكب
 المذكور في البيت قوله الدموع آه مفعول تسكب قوله لتتجدا آه متعلق تسكب وعلة له كما ان قوله لتقربوا علة سأطلب والالف
 في لتتجدا للتشبيه لا للاشباع قوله جعل سكب الدموع آه اى جعل الشاعر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الانتقال كما
 هو موجود في قوله لتتجدا لك موجود في قوله تسكب لان كلا واحد منهما مستعملان ههنا على سبيل الكناية لان الانتقال من
 سكب الدموع الى البكاء والحزن ومن الجود الى الفرح والسرور فما الوجه في تخصيص المصدر الاول بالذكر دون الثاني
 حيث بان الانتقال من جود العين الى بخلها بالدموع آه حاصل الدفع ان المصدر بصدد بيان ما فيه الخلل الموجب للتعبير
 والخلل في كناية سكب الدموع عما يلزم فراق الاحبة لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا كما يقال البكاء في فراق
 واما جود العين فبغيره خلل لان في كناية جود العين عن السرور والوصول خفاء لان الانتقال منه الى الحزن على مفارقة
 الاحبة لا الى دوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر قوله وهو البكاء آه دفع اعتراض وهو ان سكب الدموع كناية عن
 الحزن لانه لم يوجد اطلاق سكب الدموع على الحزن والغم حاصل الدفع ان سكب الدموع عبارة عن البكاء واطلا
 ق البكاء على الحزن شائع في كلامهم قوله يلزم فراق الاحبة آه فاعل يلزم ضمير مستتر الرجوع الى ما وفراق الاحبة مفعول
 قوله من الكناية والحزن آه بيان لما في قوله عما الكناية سوء الحال والمشتقة وعطف الحزن عليه من عطف المسبب على
 سببه لان الكناية بسبب الحزن قوله واصاب آه اى في ذلك جعل سرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا لان المراد
 من الملزوم المصحح للانتقال في الجملة وهو اعم من العرفي وهو متحقق ههنا كما قال الشاعر لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه
 يقال آه وانما قال كثيرا ما يجعل آه لانه قد يحصل سكب الدموع للسرور وزيادة الفرح كما يقال دموع الحزن حار ودموع
 السرور بارد قوله اى اسأني وسرني آه فسر البكاء باسمائه فيكون البكاء دليلا على الحزن قوله البكاء الذي هو سرور الفرح

منه مثال بقول الشاعر على ان البكاء يكون دليلاً على الحزن والفراق وانما اورد الاستشهاد بقول ان عمر لم يكتف
 بالمثل الاول لان في المثال الاول احتمال ان يكون مصنوعاً ويكون قول من لا يستشعر به وهذا البيت للمحاسي
 ومعناه البكاء في الدحرجة بسخطني ويا قوم قلما سرني بما يرضي والياء في قوله يرضي من نفس الكلمة لا ياء المتكلم حذف
 منقول وهو ضمير المتكلم للعلم به فقوله ويا آه حرف نداء منادى محذوف وهو النقم اي يا قوم وكلمة رب للتقليل وما بعده
 مصدرية قوله لكنه اخطأ آه اي لكن الشاعر اخطأ في الكناية المذكورة لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين
 الى السرور المقصود عنده ولهذا جعل المصدر في جمود العين تعقيداً دون سكب الدموع قال المصنف فان الانتقال من جمود
 العين آه دليل لجعل الشعر مثلاً للخلل الواقع في الانتقال يعني علة تطبيق المثال بالمثل حاصله ان معنى الجود والخلق
 الخلو بسبب البخل ومعنى الجود المصاف الى العين خلو العين من البكاء حال ارادة البكاء وهو حالة الحزن على مفارقة
 الاحببة فلا يكون كناية عن السرور المقصود عند الشاعر بل يكون على خلافه وهو الحزن فحصل فيه تعقيد معنوي قوله الى
 بخلها آه خبران وقوله بالدموع آه متعلق بالبخل قوله حال ارادة البكاء آه هذا التعقيد مفهوم من البخل في قول المصنف لان
 الجود البخل والبخل بالشيء انما يكون حين ارادته وقصده فهو العين هو بخل العين بالدموع حال ارادة البكاء قوله لا
 الى اقصد الشاعر عمر آه عطف على قوله الى بخلها بالدموع يعني ان الانتقال من جمود العين لا يكون الى ما قصده
 الشاعر وهو السرور والفرح لان الانتقال من جمود العين الى السرور يحتاج الى وسائط خفية بحيث ان الانتقال من جمود العين
 الى انتفاء الدمع منها ومن انتفاء الدمع الى انتفاء الحزن ومن انتفاء الحزن الى وجود السرور وهذه الوسائط خفية فعلى
 تقدير الانتقال صار الكلام معقداً معنى قوله الحاصل بملاقات الاصدقا آه صفة السرور فيه إشارة الى ان في معنى الجود
 من المراد وغير المراد متباين لان المعنى الغير المراد اعني البخل بالدموع انما يحصل في حالت الحزن والمعنى المراد اعني السرور
 انما يحصل في حالت الملاقات قوله ولهذا لا يصح آه اي لا جل ان جمود العين بخلها بالدموع لا السرور لا يصح ان يقال
 في الدعاء لا زالت عينيك جامدة لانه يكون معناه دامت عينيك بخلة وهو ثمر ليس بدعاء ويقال لا ابكي الله عينيك لانه
 يكون معناه سر الله عينيك قوله ويقال سنة حماد آه فيه إشارة الى ان معنى الجود في الاصل الخلو بسبب البخل ولذا فسر بقوله
 لا مطر فيهما اي بخلة وكذا فسر قوله ناقة حماد بقوله لا لبن لها اي بخلة باللبن قوله كأنها تبخلان بالمطر واللبن آه دفع توهم
 وهو ان استعمال الجود في تعدين المثالين لا يصح لان معنى الجود في الاصل الخلو بسبب البخل وهو لا يتصور فيهما حاصل
 الدفع ان الكلام بهما مبني على التشبيه لا على الحقيقة بحيث اذا لم يكن فيهما المطر واللبن كأنهما تبخلان منها كالعين تبخل
 بالدموع قوله قال المحاسي آه اي المنسوب الى المحاسنة وهي في اللغة الشجاعة والمراد بهما الكتاب المشهور المنسوب
 الى الامام ابي تمام جيب بن اوس الطائي جمع فيه اشعار البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ثم هذا البيت لابي عطاء السدي
 يرفي به وزير بن هيرة المقتول بواسطة وهو الذي اجبر الامام ابا حنيفة روع على ان يكون خاتمه في يده ولا ينفذ له و

لا يخرج شئ من بيت المال الا باذنه فامتنع الامام فامر بحجسه وضربه قال دعوني اشاور اخواني فامر بتخليته فركب مطيته
 وحرب الى مكة الشريفه وانما ذكر المثال بهذا البيت لاحتمال ان يكون الامثلة المذكورة بقول من لا يكون قابلاً للام
 استشهاد ولا يثبت مدعاه قطعاً فاستشهد بقول من يستشهر به والمقصود بالاستشهاد قوله بجموده لانه بمعنى البخل قوله لا
 ان عينا آه اسم ان قوله لم تجده صفة عينا من الجمود بمعنى الكرم والظروف الثلاثة الآية متعلقة بتجده وقوله بجاري ومعها
 آه اي بد معها الجاري من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وقوله بجموده خبران واللام فيه للتأكيد والمعنى ان العين التي
 لا تجود على قتلك بالبكاء اليوم واسمط هو بلدة بالعراق الخبيثة مذمومة قوله فالتبيل آه اعتراض على ما قال المصدر من ان
 الانتقال من جمود العين الى بخلها لا الى ما قصده الثالث عمر فيكون الكلام معقداً حاصل الاعتراض ان الذهن ينتقل فيه
 الى ما قصده الثالث عمر بسرعة فكيف يكون معقداً لا نالنا ان لا انتقال فيه اصلاً حتى يكون خطأ لم لا يجوز ان يكون
 الجمود مستعملاً في مطلق خلو العين من الدروع مجازاً من قبيل استعمال المتعبد في المطلق اي بدون حال ارادة
 البكاء ثم كنى بالجمود عن المسرة لكون الجمود لازمة للمسرة عادة وان كان ينفك عنها في بعض الاحيان قوله قلنا
 آه حاصله ان المعتبر لعدم التعقيد هو انتقال الذهن بسهولة وسرعة وهو ههنا ليس بمحقق فيتحقق التعقيد المعنوي
 وهو مراد المصدر وما قال المعترض فهو توجيه لصحة الكلام ويخرجه عن بطلان ارادة المسرة عن الجمود ولا يخرج عن
 التعقيد المعنوي لثبوت القرينة الدالة عليه قوله لظهور ان الذهن آه دليل لعدم خروج الشعر عن التعقيد حاصله ان البر
 لعدم التعقيد انتقال الذهن بسهولة وهو ههنا غير متحقق فيتحقق التعقيد قوله فالكلام الخالي آه تفرع على تعريف التعقيد
 المعنوي اي اذا عرفت التعقيد المعنوي والكلام المشتمل عليه عرفت الكلام الخالي عنه وهو ما يكون الانتقال فيه من
 معناه الاول آه لان الاشياء تعرف باضدادها وايضاً الفرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم وهو ان هذا الدليل
 لا يثبت المدعى الذي في الجواب لان المدعى عدم خروجه عن التعقيد المعنوي والدليل الذي اشار اليه بقوله لظهور
 ان الذهن آه يدل على عدم انتقال الذهن اليه بسهولة وهو لا يكون دليلاً على عدم خروجه عن التعقيد حاصل الدفع
 ان الدليل ليس بتمام بجمود هذا القدر بل معه النضمام مقدمة اخرى وهو ان الخالي عن التعقيد لا يكون لك قسم الدليل
 على المدعى المذكور قوله من معناه الاول آه اي المعنى المفعول الحقيقي قوله الى الثاني آه اي المعنى الثاني الذي هو الجازي
 الذي هو مقصور المتكلم و مراده قوله حتى يجرى الى السطح آه غايته ظهور المعنى الثاني يعني يكون ظهور المعنى الثاني
 بحيث يجبل السامع المعنى بل ان فهمه من وسط المعنى وصححه لا بأس خارج عنه قوله واما الكلام الذي آه دفع اعتراض
 وهو ان الكلام الذي ليس له معنى ثان يلزم ان لا يكون معقداً ابداً لعدم الانتقال اليه من معنى الاول الى المعنى الثاني
 بناءً على عدم المعنى الثاني لان الانتقال فرع الوجود واللفظ على هذا لا يعلم الفرق فيه من التعقيد ودرسه لان اللفظ
 هو الانتقال وهو لم يتمحقق فيه حاصل ان مثل هذا الكلام اسقوطه عن درجة الاعتبار عند البلغاء لا يبالى بكونه معقداً

له قوله: كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام اه ذيل قول ملهم

وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحدا ايضا ط

١٣١

او غير معتد وبكونه ممتازا او غير ممتاز قوله ومعنى البيت اه الغرض منه ذكر معنى الشعر المذكور اولا بالمعنى الذي هو المشهور
فيما بين القوم والادباء ثم يرد الشعر على المعنى المشهور بقوله ولا يخفى ما فيه اه ثم يبين الشعر المعنى الصحيح له من عند نفسه
بحيث لا يرد عليه ما يرد على المشهور قوله فبعد هذا اه اي بعد هذا الوقت والآن فيه اشارة الى ان السين في قوله ساطب
للاستقبال قوله البعد والفراق اه هذا معنى قوله بعد الدار عنكم قوله ليصل القرب اه متعلق اطلب البعد هذا معنى قوله
لتقربوا قوله الحزن والكآبة اه هذا معنى تكب قوله ليصل الفرح اه متعلق اطلب الحزن هذا معنى قوله لتجحدوا الى الان
اطلب ما هو مقصود من الوصال والقرب والسرور لكن لم يحصل الى الا نقيضها فالآن اطلب ما هو نقيض المطلوب
من البعد والفراق والحزن والكآبة لان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب وعكس المقصود فابدل
حالي على الزمان والاخوان ليحصل المقصود وهو الفرح والسرور قوله هذا ان نصبت اه اي معنى الشعر كك اي ما ذكره الشارح
يكون ان نصبت تكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار ويكون حينئذ دخول سمك الموع تحت الطلب في الاستقبال
فتقول الشعر اه ابتداء وخبره محذوف اي يكون وهذا المبتدأ مع الخبر والبالجاء مقدم على الشرط وهو قوله ان نصبت اه
قوله عطفا اه حال من تكب لانه مفعول ان نصبت معنى والحمل مبالغة قوله على بعد الدار اه متعلق عطفا قوله كما هو
الصواب اه فيه اشارة الى ان رواية النصب خطأ كما اشار الشاعر اليه فيما سبق بقوله والنصب توهم ووجهه قد عرفت منها
ك قوله فالمعنى اه جزاء لقوله وان رفعت اه اي معنى المصارع الثاني واما معنى المصارع الاول فباق بحال كما في صورة نصب
تكمب عطفا على بعد الدار قوله وانبكي وانتمرن اه هذا معنى تكب بانه الحال قوله ليحصل في المستقبل السرور اه هذا معنى
لتجحدوا لانه للاستقبال قوله وحينئذ اه اي حين كون تكب مرفوعا بدون العطف على بعد الدار لا يدخل سمك الموع تحت
الطلب بل يكون معطوفا على قوله ساطب من عطف الجملة على الجملة قوله لكنه اكب عليه اه اي لكن الشاعر اكب عليه اي
سرنگون شمدن ولازم كمرانيدن الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما يكن سمك الموع داخل تحت الطلب فلا يكون
مطلوبا للشاعر فكيف يأتي الزمان بعده فلا يحصل الفرح والسرور لان ذلك انما يكون لكون الحزن مطلوباً عنده
فيأتي الزمان بعده كما هو عادة حاصل الدفع انه وان لم يكن داخل تحت الطلب لكنه مطلوب له بوجه آخر وهو ان الشاعر
اكب عليه ولازمه ملازمة المطلوب كما دل عليه صيغة المضارع اي تكب الدال على الاستمرار بمعونة المقام فيظن الدهر انه
مطلوب فيأتي بعده فيحصل الفرح والسرور قوله ولا يخفى ما فيه اه الغرض منه رد على المعنى المشهور حاصل وجه التكلف
بثلاثة وجوه الاول ان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب في الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر انه المطلوب منه
وما هو المشهور مبنى على الثاني لا الاول والوجه الثاني ان السين في ساطب يكون للاستقبال بناء على ما هو المشهور
كما مر فعلى هذا البعد والفراق لا يخلو عن ذلك عما ان يكونا حاصلين وقت الاخبار بهما فالطلب تحصيل الحاصل اما
ان لا يكونا حاصلين حال الاخبار بهما فنقيضهما حاصل وهو الوصال والقرب ولا شك ان طلبهما ليس لذا تيهما لعدم

صلاية البعد والفراق مطلوب في نفسها بل يكون طلبها لمصوب الوصال والقرب وهما مفروضان حصولهما
 فالطلب على هذه التقدير ايضا يستلزم تحصيل الحاصل هذا على تقدير ان يكون تسكب منصوبا عطفًا على
 قوله بعد الدار والوجه الثالث ان ارادة الحال من تسكب مع وجود علامة الاستقبال فيه وهو السين والاستقبال
 في المعطوف عليه وهو سألطوب وكذا ارادة الاستقبال من تجدد مع عدم علامة الاستقبال فيه خارج
 عن القانون هذا على تقدير رفع تسكب بدون العطف؟ اجيب من جانب المشهورين عن الأول ان من عادة
 الشعراء يظهر ان طلب امر يكون خلاف بناء على ذلك التخييل والظرافة فلا معنى للاعتراض عليه وعن الثاني بان
 اختيار التثنية الاول ولا يلزم تحصيل الحاصل لانه انما يلزم ذلك لو كان البعد والفراق مطلوب التحصيل في نفسها
 وليس كذلك بل المطلوب استمرار البعد ليستم الوصال بسببه وايضا طلب البعد كوزان يكون في الاستقبال كما
 يدل عليه قوله فبعد هذا اطلب البعد آه وزمان الاستقبال مبهم لا يدري انه زمان القرب او البعد فيطلب
 فيما هو خير فيه وسيله الى النجاح عنده وعن الثالث ان ارادة الحال من تسكب على تقدير رفعه كما صرح به بدو
 عطف على بعد الدار حينئذ يكون معطوفا على مجموع سألطوب كما ذكر فلا يكون داخلًا تحت سين
 الاستقبال وأما ارادة الاستقبال من تجديد فبملا خطه افشاء سكب الموعود اليه لأن في وقت سكب الموعود
 لا يكون تجديد العين بل بعده والقول الفيصل ما ذكره السيد السند في حاشيته ان الاطلاق على ما قصد الشعراء
 موقوف على الكشف حاله في انشاءه فان من الحكماء المتكلمين بالحكم والتعلق فالأنسب ما في الدلائل الاعجاز
 وان كان من الظرفاء المستنظرين للنوادر والغرائب فالمعنى على ما هو المشهور قوله: ومنشأه اي منشأ التكلف
 عدم كون تفكيرهم الحقيقة في المعاني قوله: وقلة تصفح اي قلة النظر لكلام الما حيرين من السلف والمتقدمين
 التصفح النظر قوله: والصحيح اي الصحيح في معنى الشعر الغرض بيان معنى الصحيح للشعر بحيث لا يكون فيه تعسف
 بوجه لطلان ما هو المشهور حاصل ان متعمد الشاعر بطلب الفراق والبعد لطيب النفس به وصبر عليه حتى كان الفراق امر
 مطلوب منه قوله: لطيب النفس انما هو المصدر الى المنعوله والفاعل محذوف اي لطيب الشاعر نفسه وكذا قوله توطن
 ومحيي لطيب خوخة على وهي التوطن الصبر قوله: والمعنى اي معنى الشعرنا على الصحيح قوله اطيب نفسا من باب التثنية المتكلم
 نفسا منحوه لا تميزا وكذا قوله اوطنها قوله: على مقاسا الاحزان اي مقابلا الاحزان متعلق اوطن قوله والاشواق
 جمع شوق عطف على الاحزان المقاسا اليه للمقاساة من قبيل عطف اللزوم على اللزوم لانه يلزم من الحزن على الحبيب
 كثرة الاشتياق اليه قوله: والتجريح غصصها عطف على قوله اطيب نفسا من الجرح مغناهي في نوحهم از غصص اي نفس الغصص
 جميع غصنه وهو كل شيء يتوقف في الخلق ولا يخدر وهذا كناية عن الحوادث وتجربتها عن التحمل اي مع تحمل الحوادث
 الزمان والضمير راجع الى النفس قوله واتحمل آه من باب التثنية صيغة المتكلم وكذا التجريح المذكور مغناه بمر بارى
 يمكن قوله لاجلها اي لأجل النفس على التحمل قوله حزنا متعول احتمل قوله: لينفض الموعود آه صفة حزنا والضمير المستتر الى
 له فهو الحزن صهناط

الحنن فاعله الموع مفعوله اى يسيل الدموع من عينى قوله من عينى آه بتثنية الياء صيغة التثنية اصله عيني فاضيف الى
ياء المتكلم حذف لونه ثم ادغم الياء فى الياء فصارت عينى قوله لا تثبت آه علة افاضة الدموع من باب التفعّل صيغة المتكلم
من تثبت معناه تعلق به وتمك به اى اتمسك بافاضة الدموع الى وصل يدوم ومسر لا تنزال فمن قوله ان اليوم اطيب
نفساً آه الى قوله واتجرع غصصها آه معنى قول الشاعر ساطب بعد الدار عنكم آه ومنه الى قوله يفيض الدموع من عينى آه
معنى وتسكب عيناى الدموع آه وقوله لا تثبت بذلك آه راجع لقوله لتتربوا وقوله ومسرة لا تنزال آه اشارة الى قوله لتجهد قوله
فان الصبر آه علة لتثبت المذكور بالوصال المذكور والدوام المذكور قوله هذا هو المفهوم من دلائل آه الغرض منه دفع توهم
وهو انه هذا لتوجيه كلام القدما من عند نفسه وهو غير معقول ولتوجيه بما لا يرضى قائله حاصل الدفع هذا ليس توجيهاً من
عند نفسه بل هو مفهوم من دلائل الاعجاز للشيخ عبد القادر وهو من المتقدمين قوله وعلى هذا فالسين آه اى على المعنى الا
خير الصريح للبيت الغرض دفع ما يرد عليه ان هذا المعنى غير مناسب للسين فى قوله ساطب لانها لا استقبال والمفهوم من المعنى
المذكور ان الطلب فى زمان الحال كادل عليه قوله انى اليوم اطيب نفساً آه حاصل الدفع ان السين على هذا ليس للا
استقبال بل لمجرد التأكيد اى تأكيد الطلب قوله على ما ذكره صاحب الكشاف آه استشهدا على كون السين للتأكيد لقول
شقة فى قوله نعم سنكتب ما قالوا فان السين فيه لمجرد التأكيد لا الاستقبال لان الكتابة فى الحال فيه قال قيل آه ههنا غرض
احدهما غرض قيل والثانى غرض المصدر من ثقل قوله اما غرض قيل فاعترض على المصدر فيما عرف فصاحة الكلام بالتعريف
المذكور من خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد آه بحيث ان هذا التعريف قاصر بقى منه قيدان لا بد منها فى
تعريف فصاحة الكلام وهما خلوصه من كثرة التكرار وتنابع الاضافات لان بهما يخرج الكلام من الفصاحة واما غرض المصدر
عليه بقوله وفيه نظر ان حاصل الرديا فى تحته فصاحة الكلام خلوصه مما ذكره زاد الشارح هذه العبارة للاشارة الى ان ما قال
قيل ومن كثرة التكرار وتنابع الاضافات آه عطف على قول المصدر فيما سبق فى تعريف فصاحة الكلام خلوصه من ضعف
التأليف آه لان ما قبل المعطوف عليه يكون مرعياً فى المعطوف فيكون قول قيل عطف على قوله من ضعف التأليف
وتنافر الكلمات آه اى خلوصه من ضعف التأليف آه ومن كثرة التكرار آه قوله هو ذكر الشئ مرة آه الغرض منه دفع اعتراض
وهو ان التكرار عبارة عن مجموع الذكرين فلا يتعدى بذكر الشئ ثلاث مرات فضلاً عن الكثرة بل يتمحق تعدده بالتربيع و
لا يتمحق كثرته الا بالتسديس فلا وجه لعد البيت المذكور من كثرة التكرار لان فيه تثليث لا تربيع ولا تسديس فلا يخرج عن
الفصاحة حاصل الدفع ليس المراد بالتكرار ههنا مجموع الذكرين بل المراد منه ذكر الشئ مرة بعد اخرى وذكر الشئ الثانى
المسبق بالاول لان الكثرة رجوع والتكرار الارجاع فيحصل التكرار بالتثاني وكثرته بالتثليث فيصح عد البيت المذكور من
كثرة التكرار مثلاً قوله وكثرته ان يكون آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التكرار بهذا المعنى وان تعدد فى الامور الثلاثة
لكن لا يثبت كثرته لان كثرته يتمحق بالتربيع لا بالتثليث فلا يصح عد البيت المذكور من كثرة التكرار لان فيه ليس التربيع

التكرار بل تثليثه حاصل الدفع ان المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة ولا شك في حصوله بالتثليث فحصل التكرار وكثرته في الا
 صور الثلاثة فصيح عند البيت مثالا من كثرة التكرار وانما شرط كثرة التكرار لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة والا ليقبح
 التأكيد اللفظي فذكر الشئ ثانياً تكميلاً وذكره ثالثاً كثرة قوله وتتابع الاضافات آه عطف على قوله كثرة التكرار فيكون
 داخل تحت كلمة من وليس بعطف على التكرار ولذا لم يقل فيما بعد وتتابع الاضافات ما فوق الواحد فحصل الاضافات
 باضافتين وحصل المتتابع في ثلاث اضافات فصيح عند البيت الثاني مثالا للمتتابع الاضافات والمراد من تتابع الاضافات
 عام متداخلة كما في قوله حماسة جبري آه او غير مدخلة كقوله الكرام الكرام آه قوله فكثرة التكرار آه الغرض منه دفع توهم وهو
 ان البيتين المذكورين كلاهما يكونان مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ليس كذلك
 بل البيت الاول مثال لكثرة التكرار والثاني مثال لتتابع الاضافات واللف والنشر مرتب في كلام المصدر كقوله خبر مبتدأ
 محذوف وهو قوله الشدة فكثرة التكرار قوله اي قول طيب آه تعين المرجع وهو من قصيدة يمدح بها سيف الدولة قوله وتسوية آه
 من الاسعاد وهو الاعمالة وتأنيت الفعل باعتبار الفاعل وهو سبوح لان المراد منه هو الفرس وهو مؤنث سماعي قوله
 والغمة ما يغمرك من الماد آه تفسير الغمة الواقعة في البيت لانه لفظ غير مشهور ما يسترك من الماد بكثرة قوله والمراد الشدة
 دفع اعتراض وهو ان الغمة بمعنى ما يغمرك من الماد غير مناسب ههنا لان استعانة الفرس يكون بدون حاصل الدفع
 ان المراد من الغمة ههنا الشدة لا معناه الاصل فالمراد المعنى المجازي والعلاقة ذكر الملزوم واردة اللازم لان الشدة لازم بالغمة
 في الماد قوله فاعل آه دفع ما يتوهم وهو ان سبوح فاعل وقد يكون بمعنى الفاعل وقد يكون بمعنى المفعول فيكون
 ههنا بمعنى المفعول وغير مناسب بمقام المدح حاصل الدفع انه ههنا بمعنى الفاعل وهو مناسب للمدح قوله من السبح وهو
 شدة عدو الفرس آه أي مأخوذ من السبح ومعناه سرعة عدو الفرس أي تيزي سبب الغرض منه دفع اعتراض وهو ان السبح
 من السبح وهو في المعنى اللغوي سباحة الماد والمروفيه وهو غير مناسب ههنا حاصل الدفع ان المراد ههنا المعنى المجازي وهو
 شدة عدو الفرس لان اللازم من سباحة الماد الشدة والعدو فيكون العلاقة من ذكر الملزوم واردة اللازم قوله ويستوى فيه
 المذكور والمؤنث آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المناسب للذكر ان يقول سبوحه بالتأنيث لكونه صفة للفرس وهي مؤنث
 سماعي حاصل الدفع ان الفاعل يستوى فيه المذكور والمؤنث فلا حاجة لتأنيث قوله واردة فرسا آه اي اراد
 ان عمر بالسبح الغرض منه دفع ما يتوهم من ان السبح بمعنى شدة العدو لا يصلح للاستعانة لانه وصف ليس قابلاً للمراو
 ايضاً الوصف يقتضي الموصوف وما موصوفه حاصل الدفع ان المراد به ذات الفرس حسن الجري في العدو الشديد وهو يصلح للاستعانة
 لانه ذات ايضاً يعلم موصوفه وهو الفرس قوله حسنة الجري آه اي في العدو الشديد والمراد من الجري هو هيئة العدو وكذا يدبه عند العدو
 قوله لا تعجب راكبهما آه صفة موضوعة لحسنة الجري اي ستوده فيمكنه سوار خود را در تيز رفتاري قوله كما منها تجري في الماد فيه إشارة
 الى المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى المراد ههنا لان السبح في اللغة الجريان في الماد قوله صفة سبوح آه اشارة الى اعرابه بانه

مرفوع بناءً على الوصفية قوله حال من شواهد آه بيان اعرابه بانه منصوب بناءً على الحال لانه في الاصل نعت
لشواهد ونعت النكرة اذا قدم عليها اعراب حال قوله متعلق بها آه يعني ان الجار والمجرور يقتضي المتعلق في متعلقته
بهما فاجاب متعلقه شواهد لانه شبهه فعل يصح التعلق به قوله فاعل الطرف آه بيان اعرابه بانه مرفوع بناءً على الناعلية
لان الطرف يقتضي الفاعل اذا اعتقد على الموصوف او المعنى انه فاعل متعلق الطرف اعني ثابت لها بناءً على الاختلاف في
اقتضاء الطرف الناعل اما بنفسه او باعتبار متعلقه المحذوف قوله اعني لها آه تعيين الطرف لان الظروف المذكورة ثلاثة
لها ومنها وعليها فاني مراد منها ويجوز ان يكون قوله شواهد مبتدأ مؤخر لنكارتة وقوله لها خبراً مقدماً لظرفية قوله والضمائر
كلها آه تعيين مرجع الظروف المذكورة بانها راجعة الى السبع وهو مؤنث سماعي ويجوز ضمير المؤنث اليه قوله يعني ان لها آه اي
يعني ان اعراف الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون المراد من قوله منها ان اولادها لها شواهد عليها لما على ذات النفس
بنفسها كما يدل عليه من التبعية وهو ليس بمقصود ههنا وايضا المقصود ههنا مدح النفس وشهادة الشواهد على ذاتها
لا لغير المدح حاصل الدفع الاول ان المراد لنفسها لا اولادها كما اشار اليه بقوله ان لها من نفسها آه فيكون كلمة من
بياناً للتبعية وحاصل الدفع الثاني ان المراد من شهادة الشواهد ليست على ذاتها بل على نجاتها واصالتها كما
اشار اليه بقوله على نجاتها آه نجابة كرامة كرامى ذات كريمة فحاصل معنى الشعر يقول يعني على الخلاص من
بين الاعداء في شدة الامر فرس حسن الجري كريم الاخلاق لها من ذاتها وفعلاً علامات تشهد لها على جودة اصلها و
محل الاستشهاد فيه كثرة التكرار في الضمائر وهو مما يوجب الثقل على اللسان قوله وتتابع الاضافات آه زاد الشرح بهذه
العبارة للاشارة الى ان البيت الآتي مثال لتتابع الاضافات فقط والى ان قول المصدر كقوله آه خبر مبتدأ المحذوف و
هو تتابع الاضافات وعبر عن الكاف في قوله بالمثل اشارة الى انه بمعنى المثل قوله اي قول ابن بابك آه تعيين مرجع
الضمير واشارة ان مرجعه ليس مرجع ضمير قول الاول لانه راجع الى ابى طيب وههنا راجع الى ابن بابك وهو من شعراء الدولة
العباسية قوله حماسة جبرى آه نصب حماسة لانها منادى مضاف الى جبرى بحذف حرف النداء قوله فيه اضافة آه اشارة
الى تطبيق المثال مع المثل يعني ان في هذه البيت تتابع الاضافات موجودة لان حماسة مضاف الى جبرى وصلى مضاف
الى حومة وصلى مضاف الى الجندل فثبت تتابع ثلاثة الاضافات كما فصل بقوله وصلى ارض ذات رمل آه فالمتضاف و
المتضاف اليه كلمتان لما كان المتضاف وهو الحماسة معناه ظاهري كقولهم المضاف اليه معناه غير ظاهري ففصل بقوله وصلى
ارض ذات آه الرمل ريگ قوله مستوية آه اي هموار قوله لا تنبت شيئاً آه من الخضروات لان في الرمل لا ينبت شيئاً
قوله تأنث الا جبرى آه خبر بعد خبر لقوله وصلى ذات آه تفسير باعتبار اللفظ ودفع ما يتوهم من ان الجبرى تأنث الا جبرى والمناسبات
الجبرى بالمدح كبراء وبهضاد واجاب بقوله قصرها اي اشاعه للضرورة الشعرية والوزن قوله واضافة جبرى آه عطف على قوله
اضافة حماسة آه فيكون التقدير فيه اضافة جبرى الى حومة آه قوله وصلى معظم الشيء آه لا عرف المضاف وهو جبرى فيما قبله

له لان شواهد كل شئى شدة على انه سواء كانت مادحة او ذميمة ط

عرف المضاف اليه بقوله وهي معظم الشئ قوله واصله حمومة الى الجندل آه عطف على قوله واصله جبر على آه قريبا او
 عطف على قوله واصله حمومة آه اصاله فيكون التقدير فيه واصله حمومة الى الجندل قوله وهي ارض ذات آه لا علم المضاف
 مما سبق فقل المضاف اليه بقوله وهي ارض ذات حمارة اي زبين سكر ارض قوله والسبع يدبر الحمام آه تفسير لقوله السبع اي
 صوت الحمام قوله وكوه آه اي مثل صوت الحمام كهوة الناقة قوله تمامه آه اي آخر المصريح من البيت المذكور قوله اني حيث
 تراك سعاد آه فيه اشارة الى ممرى ومسمع ظرف مكان بان فم الشهادة معناه بحيث وهو يعني للمكان واليه الغرض
 من هذا التفسير رد على النزول في حيث قال معناه فانت بموضع تزين منه سعاد وتسمعين كلامها ووجه الرد ان هذا
 المعنى مخالف للعقل والنقل اما العقل انه لو كان معناه ان الحمامة تسمع صوت سعاد وتراه كما قال النزول في كان الواجب
 عليه السكوت لا الشبوح بان يقول بدل قوله السبع اي او اسمع لان الشبوح محل السماع ويكون المطلوب الاصفاء
 حينئذ وهو يحصل بالسكوت او السماع واما النقل فانه مخالف عن الصحاح كما قال الشهادة لانه يعلم من الصحاح ان المجرور
 بمن بعد مري ومسمع هو فاعل الرؤية والسماع وكلام النزول في يدل انه منقول قال وفيه نظر آه اي في قول قيل اعترض
 الغرض منه رد على قيل كما هو الغرض من نقل قول قيل قوله لان كلاما من كثرة التكرار الغرض منه بيان النظر لان المصدر ما
 بين وجه النظر حاصله ان كثرة التكرار يتابع الاضافة لا يخلو اما ان يكون منفضا لثقل على اللسان او لا فعلى الاول داخل
 في التنافر فخرج بقيد ذكر التنافر في فصاحة الكلام ولا حاجة الى زيادة يدين القيد في وعلى الثاني لا يكون مخلا بالنصاحة
 فلا حاجة الى اخراجها بل اخراجها مفر للنصاحة لانه يخرج النصيح من النصاحة قوله كيف آه الاستفهام تعجب والواو في قوله و
 قد قال آه للحال اي كيف يصح القول بكونها مخليس بالنصاحة مطلقا وقد وقع كل واحد منهما في الحديث وهو كلام فصيح بايغ
 الغرض من قوله كيف وقد قال آه دفع اعتراض وهو انه ما الفرق بين وجه هذا النظر بما بين الشهادة وبين ما رد الشهادة فيما سبق
 في وجه النظر على من يشترط في فصاحة المفرد الخلو عن الكراهية في السمع حيث ذكر الشهادة هناك وجوه اخر بقوله ان اد
 الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تفل بالنصاحة آه ثم ضعفه فيما سبق بقوله وضعف يدين الوجهين ظاهره وقيل
 بعينه وجه النظر المذكور في هذا المقام وصح حاصل الدفع ان الشق الثاني من وجه النظر فيما سبق غير ثابت بالدليل فلذا
 ضعفه بهما الشق الثاني من وجه النظر ثابت بدليل الحديث فلذا قبله وصح فافترا الوجهان صحة وضعفا في الحديث يتابع
 الاضافات متفصلة لان لفظ ابن غير مضاف اليه شئ اخر بل هو مضاف وليست الاضافات فيه متوافقة المراد من الكريم
 الاول يوسف ومن ابن الكريم ابن يعقوب وهكذا الى آخر كما يعلم من تقابل الثاني بالاول قوله قال الشيخ آه الغرض
 من نقل كلام الشيخ توطئة لقوله فيما بعد ما اورده المصدر في الايضاح من كلام الشيخ آه وتقويته لما ذكره الشهادة في وجه النظر
 المذكور واشارة الى ماخذ من شرط الخلو من تتابع الاضافات واما التوطئة لما ذكره المصدر في الايضاح لان المذكور في
 الايضاح بعينه هذا الكلام المذكور من الشيخ واما تقويته وجه النظر المذكور لانه يعلم من كلام الشيخ ان الاضافات المتداخلة

اذا سلم من الاستكراه ملاح و لطف و الا فلا تحسن و هذا بعينه هو المقصود من وجه النظر المذكور كما بينت في التمهيد و اما الاشارة
 الى ما خذني قوله الاول و هو قوله قال صاحب اياك و الاضافات المتداخلة فانها لا تحسن آه قوله قال صاحب آه
 فتقوله قال الثاني هذه العبارة من قبيل التحذير مثل قولنا اياك و الاسد اصلها اتق نفسك من الاضافات المتداخلة و الا
 ضافات المتداخلة من نفسك فحذف هو التثنية ليقى المقام و حذف النفس لعدم الاحتياج اليه و حذف من الاضافات المتداخلة
 من المعطوف عليه لذكره في المعطوف و المراد من الاضافات المتداخلة المجتمعة بعضها حيز بعض سواء كانت متوالية كافي
 البيت المذكور في المتن او متفصلة كافي الحديث المذكور لان لفظ ابن فيه غير مضاف اليه لشيء آخر بل هو مضاف و انما كانت
 المتفصلة متداخلة لان الفاصل المضاف من متعلقات الاول قوله فانها لا تحسن آه علة الالتقاء بالنفس من الاضافات
 المتداخلة قوله و ذكر انها آه علة عدم الحسن لها يعني ان المقصود من الهجاء الذم فاي راد الالفاظ البهيمة ا دخل فيه لانه يفيد لفظاً
 و معنى و الاضافات المتداخلة ككثرت قوله آه البيت للصاحب ابن عباد و المقصود بالمثال ابن حمزة ابن عمارة فنية تتابع الا
 ضافتين متفصلة و المراد من الاضافات في كلام صاحب ما فوق الواحد فيصنع تمثيلة قوله عمارة آه بضم العين المهملة علم
 شخص قوله انت آه مبتدأ خبره قوله ثلجيه و بينهما قوله و التثنية قسمة يعني و التثنية انت ثلجيه معناه برف قوله في خيارة آه اى
 التثنية متعلق بثلجيه و المعنى على القلب اى انت خيارة في ثلجيه اذ المقصود وصفه بالبرودة لان الخيارة باردة بالطبع فاذا
 وضع في وسط الثلج يضاعف البرودة او المعنى بغير القلب بان يكون في بمعنى مع بان المراد ازدياد برودة الثلج بالوضع
 على وسط الخيارة قوله ثم قال الشيخ لا شك آه فيه اشارة الى تأييد قول الاستاذ و الى ما خذ من شرط الخلو من تتابع
 الاضافات قوله في ثقل ذلك آه اى ثقل المذكور من الاضافات المتداخلة بعضها حيز بعض في اكثر الاحيان قوله لكنه اذا سلم
 آه فيه اشارة الى تنويته وجه النظر المذكور قوله ملاح و لطف آه من اللام و اللطافة جزاء اذ قوله كقوله آه اى قول ابن المعتز
 مثال للام و اللطائف مع تتابع الاضافات اذا سلم من الاستكراه قوله فظلت آه ظل من الافعال الناقصة لكنه ههنا
 تامة اى دامت و فاعله ايدى جازر و قوله تدبر الكأس آه حال من فاعل ظلت و يجوز ان تكون تامة فتقوله تدبر الكأس خبره
 الادارة الجولان الكاس بيانه مفعول تدبر ايدى جازر فاعله خيم تنازع ظلت و تدبر كل واحد منهما يقتضى الرفع بناء على الفاعلية
 لا يتما عملت اضمرت الاخير كما هو طريق قطع التنازع قوله ايدى جازر آه ايدى جمع يد و هو الجازر المخصوص مضاف الى جازر
 و هو جمع جودز بنتج الدال و ضمها و هو ولد البقرة الوحشية شبه في عظيمة العين و سواد لا قوله عتاق و ناير الوجهه آه صفة اول
 لجازر و ملاح صفة ثانية له و العتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجبل و هو مضاف الى و ناير و هو مضاف الى الوجه و فيه شاهد
 لتتابع الاضافات متوالية و اضافة و ناير الى الوجه من قبيل اضافة المشبهة الى المشبه اى وجهه كالدناير في الصفاء
 و اللحيان قوله ملاح آه مجرور بجميع صفة بعد صفة للجازر و اللعتاق لان الصفة المشبهة لا تقع موصوفة كما صرحوا به في
 قوله هم شجاع باسمل او جواد فياض قوله و منه الاطراد آه اى بعض مما ملاح و لطف الاطراد و هو عبارة ان يذكر اسم الممدوح وغيره

مقوله قال الاول و هو قوله قال صاحب اياك و الاضافات المتداخلة فانها لا تحسن آه قوله قال صاحب آه

مضافا الى آباءه واجداده على ترتيب وجودهم وولادتهم وهو الذي يبحث عنه في الفن البديع وهذا من قول الترمذي ليس
 من عبارة الشيخ قوله كقوله بعثته ابن آة البيت لربيعة ابن ابي ذؤاب قاتل عتبة المذكور اوله وان يقتلوك فقد
 ثلثت عمر وشهم... بعثته ابن الحارث آة وكان قوم عتيبة قد قتلوا ابنا لربيعة فقتله بيعة بدل ولده قوله وان يقتلوك
 خطاب لولده المقتول والغرض منه التسلية ودفع الحسرة من نفسه وقوله فقد ثلثت عمر وشهم آة اي فقد هدمت ملكهم و
 ضربت وقوله بعثته الباء للسببية والمضاف محذوف اي بسبب قتل عتيبة ابن الحارث بن شهاب والمقصود بالمثال
 قوله ابن الحارث ابن شهاب فيه متتابع الاضافتين متفصلة قوله وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ آة وهو
 بعينه ما ذكره الشرح وانما من قوله قال الشيخ عبد القاهر قال صاحب الی قوله ومنه الاطراد الذي ذكر في علم البديع
 والضمير في جعل ونظائرهما راجع الى المصنف والغرض من هذه العبارة تمهيد للاعتراض الآتي بقوله لا يقال ان من اشترط
 آة وجواب عنه بقوله لا نأقول هما اي آة وايضا الغرض منها اشارة الى دفع اعتراضات ثلاثة الاول الاستشهاد بهذا
 الحديث غير صحيح لانه غير مرتبة فيه الاضافات لان لفظ ابن غير مضاف اليه لشيء آخر والثاني ان الحديث المذكور ان كان
 مثالا لكثرة التكرار فبقى متتابع الاضافات بلا مثال وان كان مثالا لتتابع الاضافات بقى كثرة التكرار بلا مثال و
 الثالث ان الاستشهاد بقوله علي بن حمزة بن عمار لا يصح لانه ليس فيه متتابع الاضافات بل فيه اضافتين حاصل الدفع الاول ان
 متتابع الاضافات اهم من المرتبة وغير المرتبة وحاصل دفع الثاني ان الحديث مثال لهما لا لاهدهما وحاصل دفع الثالث
 ان متتابع الاضافات جمع لغوي لا اصطلاحى اما بيان وجه الاستشعار الاول انه جعل يا علي بن حمزة بن عمار من متتابع
 الاضافات مع عدم الترتيب فيه لان الابن الاول صفة لعلي الثاني صفة لحمزة واما بيان وجه الاستشعار الثاني انه اورده الحديث
 بعد ذكر كثرة التكرار ومتتابع الاضافات فكونه مثالا لاهدهما ترجيح بلا مرجح واما بيان وجه الاستشعار الثالث لانه جعل يا علي
 بن حمزة بن عمار من متتابع الاضافات مع ان فيه اضافتين وكذا قوله فظلت تدبر الكأس آة جعل من متتابع
 الاضافات مع انه فيه اضافتين فعلم انه اراد بمتتابع الاضافات ما فوق الواحد قوله كافي البيت الاول آة وهو المذكور
 في المتن من قول ابن بابك حمامة جبر عى حمومة آة قوله لا يقال آة القائل الخ الى حاصل الاعتراض ان مراد من اشترط
 عدم كثرة التكرار في فصاحة الكلام فهو انما بالنسبة الى امر واحد اعنى ما يكون معنى كل واحد من المكر واحد وفي الحديث
 ليس لك لان المراد بالكريم الاول يوسف وبالثاني يعقوب وهو بالثالث اسحاق وبالرابع ابراهيم والمراد عنده من
 متتابع الاضافات المرتبة المتواصلة بدون الفصل والحديث ليس لك لانه وقع بين المضافين امر غير المضاف اليه
 وهو لفظ الابن فلا يكون من الاضافات المرتبة فلا يصح الاستشهاد به فلا يصح النظر المذكور لا بئنه على هذا الحديث كما مر
 قوله ان من اشترط آة وهو الذي زاد قيد كثرة التكرار ومتتابع الاضافات في تعريف فصاحة الكلام قوله ذلك آة الى الخ
 عن كثرة التكرار ومتتابع الاضافات قوله كافي اليتين آة المذكورين في المتن الاول قوله سبوح لهما منها عليها آة ففيه

كثرة التكرار بالنسبة الى واحد وهو الفرض لأن الضمائر كلها اليها والثاني قوله مما جرم على حومة آه فغية تتابع الا
 ضافاً المرتبة المتواصلة بدون الفصل بين الاضافتين بأمر آخر غير المضاف اليه قوله بسالم عن هذا اي عن
 الاضافة المرتبة وعن كثرة التكرار بالنسبة الى أمر واحد كما عرفت قوله لأننا نقول حاصله ان كثرة التكرار بالنسبة
 الى أمر واحد وكذا تتابع الاضافات المرتبة ان كان كل واحد منهما موجبا للشغل فقد حصل الاختلاف منه بالتناظر الواقع
 في تعريف فصاحة الكلام فلا حاجة الى زيادة هذين القيدتين بعده ولا فلا وجب للاختلاف بينهما بالفصاحة لأن كل واحد منهما
 قد وقع في التنزيل فكيف يكون محلاً بالفصاحة ؟ حاصل الجواب ان مراد القائل ان كان ما هو اعم فالاستشهاد بالجملتين
 وان كان ما هو انحصار معنى المرتبة وما هو بالنسبة الى شيء واحد فالاستشهاد بالآية الكريمة المذكورة لا يالكىث وبالجملتين
 لا وجه لكلام القائل قوله بهما لغت اي كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وتتابع الاضافات المرتبة مثل كثرة
 التكرار بالنسبة الى الأمور وتتابع الاضافات الغير المرتبة ان اوجبا ثقل أو شناعة فلا جهة قوله فكيف وقد وقع
 كيف استغنهما تعجبى والواو للحال وضمير التشية في وقعا راجع الى كثرة المذكورة بالنسبة الى أمر واحد والى
 تتابع الاضافات المرتبة يعنى كيف يكون كثرة التكرار بالنسبة الى أمر واحد وتتابع الاضافات المرتبة محلاً بالفصاحة
 والحال انه قد وقع كل واحد منهما في التنزيل واشتمال القسم ان بالمخالات للفصاحة باطل قوله بقوله تع
 مثل دأب قوم مثال تتابع الاضافات المرتبة لأن مثل مضاف الى دأب وهو مضاف الى قوم وهو مضاف
 الى نوح بلا فصل بين الاضافات قوله : وقوله تع ذكر رحمة ربك عبده زكريا هذا ايضا مثال لتتابع الاضافات المرتبة
 لأن ذكر مضاف الى رحمة وهو مضاف الى رب وهو مضاف الى الكاف بلا فصل بين الاضافات وانما ذكره مثالين
 لأن الاول مثال للاضافات في الجوامد والثاني في المصادر قوله : وقوله تع ونفيس وما سواها ؛ مثال
 كثرة التكرار بالنسبة الى شيء واحد وهو ههنا النفس لأن الضمير كلها راجعة اليها قوله :
 والفصاحة في المتكلم لم تفرغ عن تعريف فصاحة المفرد والكلام شرع في تعريف فصاحة المتكلم فقال
 والفصاحة في المتكلم انما زاد الشد قوله والفصاحة لأن قول المفرد وفي المتكلم عطف على قوله فيما سبق
 لا في الكلام أو قوله في المفرد وما قبلها لفظ الفصاحة فعاده في المعطوف ايضا لأن ما قبل المعطوف عليه مرعى
 في المعطوف قوله : هي قسم من مقولة كيف اه تعريف للملكة لأنها وقعت في تعريف فصاحة المتكلم ولشيء
 يعرف كاملاً اذا عرف جميع اجزائه التعريفية فلذا عرف للملكة يعرف فصاحة المتكلم وانما قال هي قسم
 من مقولة كيف ولم يقل هي مقولة كيف لأن كيف اعم من الأسخ وغيره والملكية مختصة بالأسخ وغير
 الأسخ يستعمل صالاً كما سيجي في آخره الشرح فلذا قال قسم واما المقولة فما يقال ويصدق على ما كنه في جواب
 ما هو قول الجنس اي صدق تحت اجناس قوله ورسم القداء كيف لما كانت الملكية اقساماً من كيف لا بد من معرفة كيف
 لان معرفة الخاص يتوقف على معرفة العام فلذا عرف العام كيف بتعريفين الأول تعريف لفظاً والثاني تعريف بالتأخرين

له قوله قد نكح آه جزاء ان اوجبا اي فقد حصل الاختلاف منه بالتناظر بالواو ان لم يلزمها

في العطف او على قوله

وانما قال ورسم ولم يقل حد لانه لا يحد لاتاما ولانا نقصا لوجوب ذكر الجنس فيها ولا جنس للكيف لانه من الاجناس
 العالية فلو كان فوقه غيره لم يكن منها بل الغاية في الاجناس العالية الرسم الناقص فانها لبساطتها لا تتحد اصلا
 ولا ترسم رسماً تاماً قوله بانها هيئة آه وتأتي ضمير بانها مع انه راجع الى الكيف وهو مذكور باعتبار الجز وهو هيئة ومع مؤنث
 او باعتبار انه مؤنث بالمقولة والهيئة في اللغة الشان والصورة والصفة قوله قارة آه وهي ما اجتمع اجزائه في المحل
 وغير القارة ما لا يجوز اجتماع اجزائه في الوجود وهي صفة هيئة قوله لا تقتضي قسمة ولا نسبة آه صفة بعد صفة لهيئة قوله
 لذاته آه متعلق لقوله لا تقتضي اي عدم اقتضاء القسمة والنسبة لذاته والضمير في لذاته راجع الى الكيف وفوائد القيود
 المذكورة في تعريف الكيف سيأتي من الشرح بقوله فخرج بالقيود الاول الحركة والزمان آه قوله والهيئة والعرض آه الغرض
 من منه دفع اعتراض وهو ان الواجب ههنا ذكر العرض مكان الهيئة لان الكيف قسم من العرض والمتسم مأخوذ في تعريف
 الاقسام بحيث يقع جنساً في تعريفها حاصل الدفع ان الهيئة والعرض متحد المفهوم فذكر احد هما بعينه ذكر الآخر فذكر الهيئة
 بعينه ذكر العرض فكان المتسم مأخوذاً في الاقسام قوله الا ان العرض آه دفع اعتراض وهو ان مقسمة العرض وجنسية
 صريح وظاهر بالنسبة الى الهيئة فلم اختار الهيئة على العرض حاصل الدفع ان العرض باعتبار العرض شئ آخر والهيئة
 باعتبار الحصول في نفسه فيكون ذكر الهيئة اولى منه لمناسبة مع قوله قارة الذي ينبغي عن الحصول والثبوت كما سيظهر
 فان قيل ان الذوق السليم ههنا يقتضي ان يقول متحد المفهوم مكان قوله متقارب بالمفهوم حتى يظهر وجه صحة الاستثناء بقوله
 الا ان العرض آه قلنا ان هذا الاستثناء من المحذوف فيكون التقدير انها متقارب بالمفهوم لا فرق بينهما الا بهذا الاعتبار
 فيكون المستثنى مفرغاً وهو متعارف بين العلماء قوله باعتبار عرض آه اي حصوله في شئ آخر اي حصوله في المحل و
 المحذوف قوله باعتبار حصوله آه اي في نفسه ومعنى اعتبار حصوله في نفسه اعتبار وجوده وتحقيقه في ذاته لانهم يقولون
 ان للاعراض وجوداً في نفسه لكنه ثابت للغير كما قالوا وجود الاعراض في نفسها وجود بالمحالها الاول وجود في نفسه
 والثاني وجود ببطي قوله والمراد بالقارة الثابتة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من القارة ان تكون قائمة
 بنفسها فلا يستقيم ذكرها في تعريف الكيف الذي هو قسم من العرض الذي هو قائم بالغير حاصل الدفع ليس المراد من
 القارة القائمة بنفسها بل المراد منها الثابتة في المحل وهو لا ينافي في العرضية قوله فخرج بالقيود الاول آه وهو قوله قارة
 الغرض منه بيان فوائد القيود في تعريف الكيف فخرج بقوله هيئة الجوهري لانه ليس بهيئة وباقي القيود الاعراض غير الكيف
 اما خروج الحركة فلانها اما غير داخلية في المقولات كما هو مذاهب البعض لان تقسيم المقولات في الممكنات المركبة
 منقولة عند الحكماء في عشرة مقولات اي اجناس عالية ثم قسموها الى نسبية وغير نسبية فالجوهري والكم والكيف من
 الثاني وما عداها من الاول والحركة ليست من المركبات عند ذلك البعض واما لانها عبارة عن كونهين في اثنين
 في مكانين هذا عند المتكلمين واما لانها عبارة عن الخروج عن القوة الى الفعل تدريجا هذا عند الحكماء ولا شك في كونها

هيئة غير قارة على كلا التعريفين واما خروج الزمان لانه مقدار للحركة وعلى غير قارة والهيئة القارة لا تكون مقدارا
 لهيئة غير قارة واما خروج الفعل والانعزال فلان الفعل عبارة عن تأثير الفاعل في الغير مادام مؤثرا والانعزال
 عبارة عن تأثير الشيء مادام متاثرا أي قبول اثر الشيء مادام قابلا ولا شك ان الهيئة في كونها غير قاريتين فان
 قيل بقيد قارة خرج الاصوات لكونها غير قارة مع انها من الكيفيات قلنا ان الصوت لعله عند علم بسيط فيكون خارجا
 عن المقسم فلا يكون داخل في القسم الذي هو الكيف لانه قسم من المركب كما عرفت او نقول ان التعريف عند القدماء
 جائز بالاخص فلو خرج منه فلا بأس به قوله وبالثاني اه أي خرج بالقيد الثاني وهو قوله لا تقتضي نسبة اه عطف على قوله
 بالقيد الاول بخلاف الموصوف وهو القيد قوله الكم اه وهو ما يقبل القسمة لذاته اما متصل وهو ما يكون بين اجزائه حد مشترك
 وهو على قسمين قار الذات وغير قار الذات الاول المقدار كالحيط والسطح الجسم التعاليم والثاني الزمان فقط وهو خارج بالقيد
 الاول كما مر فاذا قسمنا القيط بنقطة كانت النقطة حد مشتركا لكل من قسمي القيط وكذا اذا قسمنا السطح بخط والجسم التعاليم
 بسطح والزمان بأن ومنفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك كالعدد فقط فانه منحصر فيه فان العشرة
 اذا قسمت بسبعة واربعه مثلا لم يكن بين الستة والاربعه حد مشترك والاصوات الستة سبعة والاربعه خمسة فخرج بقوله
 لا تقتضي نسبة اه كذا قسم الكم لانه يقتضي التقاسم المحل لذاته قوله بالثالث اه خرج بالقيد الثالث وهو قوله ولا نسبة قوله
 باقى الاعراض النسبية اه أي الحاصلة بالنسبة الى شئ آخر وهي الوضع والتمس والملك والايين والاضافة لانها تقتضي
 النسبة الى شئ آخر قوله وقولهم لذاته اه أي قول القدماء في تعريف الكيف لذاته الغرض منه بيان قبولهم في تعريفه لذاته
 حاصلة زيادة به القيد لدخول الكيفيات المتضمنة للقسمة باعتبار المحل فيه وهي الكيفيات المختصة بالكيفيات أي الكيفيات التي
 لا تعرض للشئ الا بواسطة الكمية كالتثايب والتربيع والاستقامة والاختلاف في الكميات المتصلة الزوجية والفردية في
 المنفصل فهذه الكيفيات لا تقتضي القسمة لذاتها لكونها بالخط لكنها باعتبار قسمة المحل والمعرض تحقق القسمة فيها فلا
 تخرج بهذه الكيفيات من الكيف وكذا زيادة هذا القيد لدخول الكيفيات المتضمنة للنسبة باعتبار المحل فيه وهي الكيفيات
 العارضة للاعراض النسبية كالسرعة والبطء العارضتين للحركة على تقدير ان تكون عبارة عن الكونين في آئين في
 مكانين فانهما حينئذ من الاعراض النسبية او كالعالم المتعلق بالابوة فهذه الكيفيات لا تقتضي النسبة لذاتها لكونها
 بالخط لكنها باعتبار النسبة المحل والمعرض وهو المعلوم تحقق النسبة فيهما ايها فلا تخرج عن الكيف قوله بواسطة اقتضاء
 محلهما اه أي معروضهما يعني ان اقتضاء تلك الكيفيات للقسمة والنسبة بتبعيته المحل لالذاتها فيكون المحل واسطة في
 العرض في ثبوت الحكم كالحركة للجبال في السيف بواسطة قول ذلك اه اشارة الى القسمة والنسبة منقول للاقتضاء
 قوله والا حسن ما ذكره المتأخرون اه أي احسن تعريف الكيف ما ذكره المتأخرون وجه الحسن ما نقل من الشئ وهو
 ان في لفظ الهيئة والقارة الخفا كما مر تقريره من الاعراض الوارد عليها وتقرير المتأخرين خال عن ذلك الخفاء

لعدم ذكرهما في تعريفهم وكذا دخل في تعريف القدماء الوحدة والنقطة في تعريف الكيف لأنها لا يقتضيان لقسمته بذاته
لأن الوحدة عبارة عما لا ينقسم أصلاً والنقطة نهاية الخط وبسبب بساطة وكل واحد يقتضي عدم لقسمته لذاته ولكنهما
يقتضيان القسم بواسطة اقتضاها، محلها فيكونان داخلين في تعريف الكيف عندهم بقوله لذاته مع أنها ليسا
من الكيف بل ليسا من المقولات الشاع للعرض لأن حصر الاعراض فيها هي المركبة وهي التي تكون اجناساً
عالية لما تحتها كما مر والوحدة والنقطة ليستا جنسيين لما تحتها لكونهما بسيطين والجنس ما يكون له فصل
وكلماته جنس وفصل فهو مركب بخلاف تعريف المتأخرين فإنه يخرج منه الوحدة والنقطة ليقول لهم واللاقسمه
كما ستعرف فيه وكذا يرد الاعتراض على الحركة في تعريف القدماء، بحيث ان جعلت من الكيفيات فلا وجه لاجزائها
وان جعلت من الاين فقد ضربت بقوله لا تقتضي نسبة فلا حاجة لاجزائها الى قولهم قارة وكذا الفعل والانتفا
ل فارجان ليقول لهم لا تقتضي نسبة وايضا يخرج الزمان ليقول لهم لا تقتضي نسبة لأنه نوع من الكم المتصل فلا حاجة للقدماء
في تعريف الكيف لزيادة قيد القارة وبه الايرادات للتردد على تعريف المتأخرين لعدم اخذهم لفظ قارة في تعريفهم
فيكون تعريفهم أحسن من تعريف القدماء قوله: وهو انه عرض آء خرج بهذا القيد كجهر قوله لا يتوقف تصوره آء
خرج بهذا القيد الاعراض النسبية وهي الوضع والتمتق والملك والاین والاضافة والفعل والانتقال
لأنها يتوقف تصورها على تصور الغير لكونها من الأمور النسبية والمراد من الغير الأمر الخارج لأنه المتبادر الى الفهم
ومعنى التوقف أنه يمكن التصور بدون ذلك الغير فلا يرد النقض بالكيفية المركبة من الحركة والحقيقة
لأن تصورها يتوقف على تصور اجزائها لا على امر خارج عنها وكذا لا يرد بالكيفية المكتسبة بالحد والرسم
كالياف المتوقف على تعريفه وهو لون مفرق البصر اذ لا توقف لها على الحد والرسم بمعنى عدم امكان
التصور بدونها لا مكان حصولها بالبداهة فان قيل ان العرض مأموؤخوذ في تعريف الكيف وتصوره
موقوف على تصور الغير وهو المحل اذ هو الموجود في موضوع؟ قلنا ان الموقوف على الغير هو مفهوم العرض
والكيف ما صدق عليه العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ما صدق عليه المفهوم انما يلزم من توقف
العرض على الغير توقف الكيف عليه لو كان العرض ذاتياً للكيف لأن مقتضى الذات لا يكون مختلفاً عن الذاتي وليس
كذلك والا لكان العرض جنساً تحت من المقولات والمفروض ان اقسام العرض اجناس عالية ليس ما فوقها جنس
فيلزم خلاف المفروض والعرض عرض عام لها ليس جنساً قوله: ولا يقتضي القسمه عطف على قوله لا يتوقف عطف عليه على محبة
جزء ثان من تعريف الكيف خرج بهذا القيد الكم متصلاً كان او منفصلاً لأنه يقبل القسمه الوهمية المراد من القسمه قبول القسمه
الوهمية لا نفس القسمه الوهمية لأن الكم يقتضي قبولها لانفسها اذ يكون أن لا يفرضها الفارض ولا يتوهم المتوهم وانما يخص
القسمه بالوهمية لان الكم لا يقتضي القسمه الفعلية اذ المتقضي القابل يجب وجوده مع مقتضى والمقبول والالم يكن حين القسمه
مقتضى ولا قابل بل معدوم محض وهو خلاف المفروض قوله: واللاقسمه خرج بهذا القيد الوحدة والنقطة على ان من جعلها من الاعراض

يخرجها من الكيف بل من المقولات التسع للعرض اذ المقصود ليس حصر الاعراض فيها فقط بل الاعراض المركبة من الاعراض
 جناس العالية وبما يستلزمها لاسيما جسيماً لما تحتها لاسيما طهرها لان الوحدة ما لا ينقسم اصلاً والنقطة نهاية الخط وكل واحد منهما
 بسيط عرض يقتضي القسم قوله في محله آه ظرف مستقر حال من فاعل لا يقتضي فيكون المعنى لا يقتضي القسم واللا
 قسمته حال كونه في محله والفائدة في زيادة هذا القيد اشارة الى ان عدم اقتضاء القسم واللا قسمته ليس باعتبار
 التصور فقط كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود في محله واللا يخرج الكم من الكيف لعدم اقتضاء القسم واللا قسمته
 في تصور الذهن ضرورة ان تصور لا يستلزم تصور القسم واللا قسمته في الذهن يجوز ان يتصور بخاصة اخرى في
 الذهن كقبول المساوات والزيادة والنقصان لانه يمكن تصور كل واحدة من خواص الكم بدون الاخرى لانا نتصور
 الانقسام مع الغفلة عن اعتبار مساوات جزئها هو اصغر منه وعدم مساوات المجموع للبعض وكذا تصور المساوات و
 المتفاوتة مع الغفلة عن القسم قوله اقتضاء اولياً آه هذا قيد رابع في تعريف الكيف مفعول مطلق للاقتضاء المنفي
 في قوله لا يقتضي القسم واللا قسمته وفائدة في اقتضاء القسم واللا قسمته اندراج الكيف الذي يقتضي القسم لانه لا ذاته
 في تعريفه كالعلم بالبسيط الحقيقي مثل جوهر الفرد فانه يقتضي القسم لانه لا ذاته بل بسبب معلومه البسيط لانه لا ذاته
 يقتضي القسم والعلم مطابق للمعلوم فيكون مقتضياً الى عدم الانقسام بسبب تلك المطابقة اللازمة له اقتضاء
 ثانياً لا اولياً فيكون العلم داخل في الكيف لان المذهب المنصور انه من مقوله الكيف كما هو مقرر في كتب الميزانية و
 اما فائدة في اقتضاء القسم الاحتراز عن خروج الكيفيات المتضمنة للقسم بسبب عروضها الكيميات كالبياض القائم
 بالسطح او بسبب عروض الكيميات لها كالعلم المتعلقة بالاشياء المتعددة فانه يقتضي القسم لانه لا ذاته بل بسبب
 الكم المعروف له او العارض له وبالجملة العلم والكيفيات المنقضية بالكم لا تقتضي القسم واللا قسمته لذاته واما بالنظر الى
 المعلوم او المعروف او العارض فقد تقتضي القسم واللا قسمته او لا والفرق بين الاقتضاء لذاته كافي قول المتقدمين
 والاقتضاء الاول كافي قول المتأخرين ان الاقتضاء الاول يقابله الاقتضاء الثانوي والاقتضاء لذاته يقابله اقتضاء
 بالغير وبالواسطة لا باقتضاء اخر له قوله ثم الكيفية ان اخصت آه الفرض منه تمهيد تعريف الملكة التي وقعت في تعريف
 فصاحة المتكلم والفاصلة اشارة الى دفع اعتراض وهو انه ما الوجه في اختيار الملكة على الصفة والحال فاشارة الى دفعه اولاً
 بقوله ثم الكيفية آه وثانياً صرح دفعه بقوله فقوله ملكة اشعاره حاصل الدفع ان الصفة والحال يطلق على مطلق
 الكيفية راسخة ام لا والمراد ليس الا الكيفية الراسخة فلذا اختارها قوله بذوات النفس آه المراد بهما النفس الحيوانية و
 المحرر اضافي اي بالنظر الى الجواهر والنبات فلا يرد ان بعض من تلك الكيفيات ثابتة للمهورات والواجب كالعلم و
 الارادة قوله كيفية نفسانية آه انما قيد بالنفسانية لان اسم الكيف اربعة الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية
 والكيفيات المختصة بالكيمياء والكيفيات الاستعدادية فالكيفية المختصة بذوات النفس كيفية نفسانية لا الاخرى

قوله روح ان كانت آه اى الكيفية المحضة بذوات النفس على قسمين اى الكيفية النفسانية على قسمين راسخة وغير راسخة بهذا التقسيم فى الكيفية النفسانية فقط لافى الكيفيات الاخرى قوله راسخة آه اى مستحكمة فى موضوعها بحيث لا يزول عنه بغير زوالها قوله ملكة آه من الملك بمعنى القوة لتصرف صاحبها فى المدرك كيف شاء قوله والا تسمى حالا آه اى وان لم تكن تلك الكيفية راسخة تسمى حالا من التحويل بمعنى التغير لا انتقالها من حال الى حال كالكتابة فى ابتداء الزمان تسمى حالا فاذا انقضت وصارت حكمية تسمى ملكة قوله فالملكة آه تخرج بتعريف الملكة الواقعة فى تعريف فصاحة الكلام بعد التمهيد قوله فقوله ملكة آه تخرج مما سبق من اختيار الملكة على الصفة والحال قوله حتى لو عبر عن المقصود آه غاية لا اعتبار السهية الراسخة فى فصاحة التكلم قوله من غير رسخ ذلك آه اى التعبير بلفظ فصيح فى ذهن المتكلم قوله فى الاصطلاح آه اى فى اصطلاح البلغاء فيه اشارة الى انه يسمى فصيحاً فى اللغة قوله وقوله يقتدر آه مبتدأ خبره قوله شعاع آه واما قوله يقتدر بيان القول وقوله دون يعبر آه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه للمصدر انه قال يقتدر ولم يقل بدله يعبر بها عن المقصود آه مع انه اخبر وافيد وبناء الممتون عليه حاصل الدفع انه لم يقل كك للاشعار ان التكلم يسمى فصيحاً حالى التكلم وعدمه اى حالة السكوت بناء على اصل تلك القدرة والملكة بخلاف يعبر لانه يقتضى كونه فصيحاً حالة النطق فقط دون السكوت لان التعبير يدل على التكلم والنطق فقط قوله اى سواء كان ممن ينطق آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من حال النطق زمان التكلم ومن حالة عدمه الزمان الماضى والمستقبل فهذا الاشعار كما يحصل بقوله يقتدر بها كك يحصل بقوله يعبر بها بان يكون فى زمان من الازمنة الثلاثة فما وجه الترجيح حاصل الدفع ليس المراد بالنطق بعدم النطق المعنى المذكور بل انم منه بانه يسمى فصيحاً حال كونه ممن ينطق فى الجملة وفى زمان من الازمنة الثلاثة والمراد بعدم كونه ممن لا ينطق اصلاً من الازمنة الثلاثة بخلاف يعبر لانه لا يدل على من لا ينطق اصلاً قوله قط آه بفتح القاف وتشديد الطاء المعنونة فى افصح اللغات هى ظرف زمان لا استغراق للفعل الماضى المنفى كما قال ابن الحاجب فى الكافية واستعماله بهما فى المضارع المنفى من مساحات المصنفين كما قال ابن هشام فى المغنى والعامة يقولون لا افعل قط وهو محسن قوله ولكن له ملكة الاقتدار آه مربوط بقوله ولا ينطق له فقط يعنى عدم النطق متعيد بتمتع ملكة الاقتدار والا فلا يكون فصيحاً قوله ولو قيل يعبر آه هذا من ستمة الدفع المذكور يعنى لو قيل يعبر بدل يقتدر بعد ما بيناه من معنى الاقتدار والتعبير لا يختص الفصاحة لمن ينطق بمقصوده فى الجملة اى فى زمان من الازمنة ولا يشتمل لمن لا ينطق اصلاً مع ملكة الاقتدار مع ان الامر ليس لك فلذا اختار لفظا يقتدر من يعبر قوله وهكذا يجب آه بحيث ما فسر من حالة النطق وعدمه لئلا يرد على ظاهره ما قد عرفت الغرض من هذه العبارة تعريف على بهاد الدين الحلوى حيث قال فى اختيار يقتدر على يعبر ان التعبير يختص بمن نطق والاقتدار عام فلذا اختاره ووجه الرد ان المتبادر فى التعريفات الاطلاق العام لا الخاص فاذا ذكر يعبر فى التعريف بدل يقتدر فيكون هو عاماً ايضاً فى الازمنة الثلاثة لكن لا يكون عمومه لمن لا ينطق اصلاً بخلاف الاقتدار كما عرفت قوله

بلفظ فصيح أه دفع اعتراض وهو أنه الوجه في اختيار ذكر اللفظ من الكلام مع أن المناسب أن يقول بكلام فصيح مكانه
 أن الفصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم بالذات حاصل له دفع انما اختار اللفظ من الكلام ليعلم المقصود إلى أصل
 من الاقتدار للمفرد والمركب فلو قال بكلام فصيح لا يعلم للمفرد قوله وذلك أه إشارة إلى العموم المذكور أي العموم المذكور
 لأن اللام في المقصود أه الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لا حاجة إلى التعميم المذكور لأنه يحتمل أن يكون اللام في قوله
 المقصود للعهد والمعهود بها المقصود الذي لا يمكن التعبير عنه إلا بالكلام فيكون الواجب ذكر الكلام مكان اللفظ حاصل
 له دفع أن اللام في قوله المقصود للاستغراق لعدم القرينة على الخصوص قوله أي كل ما وقع عليه قصد التكلم أه هذا التغيير
 المقصود بعد كون اللام في المقصود للاستغراق أي كل لفظ سواء كان المفرد أو المركب وقع عليه قصد التكلم وإرادته بعد
 ملكة الاقتدار فهو فصاحة التكلم وليس المراد من قوله وقع وقصد بصفة الماضي الوقوع في الزمان الماضي وقصد فيه
 بل وقوع التصديق أي زمان كان لما تقر أن الأفعال المذكورة في التعريفات تسليخ عن الزمان ويراد بها مجرد الحدث
 قوله فلو قيل بكلام أه تفريع على اختيار ذكر اللفظ على الكلام حاصله لو ورد مكان لفظ كلام فيكون المعنى أن المتكلم في
 فصاحته يقدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح دون المفرد مع أن هذا باطل لأن بعض المقاصد لا يمكن التعبير عنه إلا
 بالمفرد مثلاً أن تعرض على الحاسب اجناساً مختلفة لتبلغ عدد تلك الاجناس على الحاسب لأن يعد عنده فتقول
 دار غلام جارية ثوب ببطا وغير ذلك فهذه الالفاظ ليست الا مفردة فلو قال بكلام فصيح مكان لفظ فصيح لم تجز
 هذه الالفاظ عن فصاحة التكلم فلاجل ذلك قال لفظ دون كلام قوله لترفع حسبها أه اما على صيغة المخاطب بمعنى
 تبلغ عدد الاجناس على الحاسب ليعدها او بصفة الغائب أي ليعدها الى صاحب المال حسب حسبنا أي عده
 عدداً قوله وقول بعضهم أه وهو القائل في الغرض منه رد عليه بقوله سهو ظاهر أه حاصل قول البعض أن المصداق لفظ
 فصيح دون كلام فصيح او لفظ بليغ يعني لم يقل كلام فصيح او لفظ بليغ مكان قوله لفظ فصيح ثم بين وجه عدم ارادة كلام
 فصيح ولفظ بليغ بما بيننا الشرح فرد الشرح عليه بقوله سهو ظاهر أه حاصل الرد أن مثل هذا الكلام يقال في مقام بيان جهات
 بعض القيود عن بعض التوزيع يقتضي كماله اتيان كل منها معلوم انه لا يصح أن يقال بلفظ بليغ لأن البلاغة ليست
 بشرط في فصاحة التكلم بل الفصاحة تحقق بدونها فإن قيل بهذا التعريف أه اعتراض على تعريف فصاحة التكلم
 حاصله أن هذا التعريف صادق على الادراك والحيرة ونحوهما لأن الاقتدار على التعبير المقصود موقوف على ما يخص
 الفصاحة فيه كما يدل عليه الباء السببية في قول المصنف يقتدر بهما والادراك والحيرة ليسا من الاسباب لها بل هما
 شرطان فترق التوقف باعتبار السببية والشرطية قوله ولو سلم أه جواب آخر لعدم تسليم الجواب حاصله لو سلمنا أن هذه الالفاظ
 اسباب فتقول ان المراد بالسببية للاقتدار المذكور السبب القريب الذي يكون بلا واسطة شئ أخرى لا مطلق السبب
 وهو لا تحقق الا في الملكة المذكورة لأنها سببية للتعبير على المقصود بلا واسطة شئ أخرى واما الاقتدار بالعلم والحيرة

كما يتوقف على الملكة المذكورة فلا يكون التعريف مانعاً من دخول التوزيعات في تعريف فصاحة التكلم حسب ما

فهو انما يكون بواسطة سليقة عمرية او تعلم او ممارسة تراكيب البلاغ فلا بد فلان في التعريف المذكور قوله بل هي
 مشروطة آه الفرق بين السبب والشرط ان السبب ما يكون مؤثراً في الشيء والشرط ما يتوقف عليه التأثير من مدخلية
 فيه كجنان الحطب للاحراق السبب له النار وجوانه مشروط واما الفرق بين العلة والسبب فهو ان العلة ما يترتب عليه
 المعلول والسبب ما ينفي الى المسبب بدون ترتيب اسبب عليه قوله لانه السبب الحقيقي آه دليل لكون السبب القريب
 ودفع توهم وهو ان السبب ذكر مطلقاً في قول المصنف بذكر الباء السببية في قوله بها آه فمن اين ادت منه السبب
 القريب حاصل الدفع ان القرينة على السبب القريب التبادر الى الفهم لان السبب الحقيقي هو السبب القريب بلا واسطة
 لان السبب بالواسطة فليس سبباً في الحقيقة بل هي بواسطة حقيقة والسبب اليه مجازاً قال المصنف والبلاغة في الكلام آه
 عطف على قوله السابق فالنصاحة في المفرد فلو صرح آه عطف قصة على قصة ولا يصح العطف على قوله وفي الكلام والمتكلم
 لان عبارات المتن فيها خال عن لفظ النصاحة في هذا القول تفصيل لقول المصنف في اول المقدمة والبلاغة يوصف بها
 الاخير ان آه كما ان القول له وهو قوله والنصاحة في المفرد آه تفصيل لقوله فيه والنصاحة يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم
 لما فرغ المصنف من الاقسام الثلاثة للنصاحة شرع في البلاغة فقال والبلاغة في الكلام مطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال المراد من المطابقة في الجملة سواء كانت مطابقة تامة او غير تامة لان البلاغة كلي مشكك صدقها على افرادها متفادتها
 كما قال المصنف وهو مختلف آه فان اقتضى الحال شيئين فروعاً احدهما دون الآخر كان الكلام سليقاً من جهة وان روعى كلاهما كان
 بليغاً تاماً كالتأكيد والتعريف مثلاً وهذا القسم يوجد في كلام الشكر كثيراً والاول في كلام العباد قوله المراد بالحيال آه الفرض منه
 دفع توهم ان الحال يعني على معان كثيرة منه ما يقلل اللذة كما عرفت اتقاد منه ما في اصطلاح النحاة وهو ما بين هيئة الفاعل
 او المفعول به ومنه بمعنى ما قام بالغیر بمعنى الصفة فامى معنى مراد به هنا حاصل الدفع ليس المراد به هنا من المعاني المذكورة
 بل المراد منه معنى آخر وهو الامر الداعي في النحى طلب الى تكلم المتكلم بكلام على وجه مخصوص آه وايضاً الفرض من هذه العبارة
 تعيين ما هو المراد من الالفاظ التي وقعت في تعريف بلاغة الكلام لان تعريفها بقوله مطابقة لمقتضى الحال آه مركب اضافي
 معرفته محتاج الى معرفة المضاف والمضاف اليه فعرف المضاف اليه اولاً وهو الحال لان تعريف المضاف موقوف عليه
 بقوله المراد من الحال آه ثم بين المضاف وهو المقتضى بقوله هو مقتضى الحال آه ثم عيّن معنى المطابقة له بقوله ومعنى المطابقة له
 ان الحال ان اقتضى آه قوله الامر الداعي آه المراد من الامر الداعي الباعث الى التكلم على الوجه المذكور عام من ان يكون
 داعياً وباعثاً في نفس الامر كما لو كان المخاطب منكراً للحاكم في نفس الامر كقيام زيد مثلاً فانكاره في نفس الامر ادعى فيه الى
 اعتبار الخصوصية في الكلام او غير ادعى في نفس الامر كما لو نزل المخاطب الغير المنكر منزلة المنكر فان ذلك الانكار التنزيلى
 ادعى الى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام بدون انكاره في نفس الامر فظهر ان الحال هو الامر الداعي مطلقاً بخلاف ظاهر
 الحال فانه الامر الداعي في نفس الامر لا اعتبار المتكلم الخصوصية فقط فهو اخص من الحال قوله اي الى ان يعبر آه تفسير لقوله الى التكلم

من قبيل تفسير الفعل اللساني وهو التكلم بالفعل القلبي وهو الاعتبار بينهما على ان التكلم على وجه مخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا صدر بالاختيار والقصد واذا وقع في الكلام ذلك بطريق الاتفاق والمفاجأة لا يعد مقتضى الحال واليه الغرض من هذا التفسير دفع اعتراضين الاول انه اذا اقتضى المقام التأكيد مثلا ووقع في الكلام بطريق الاتفاق فينبغي ان يعد هذا الكلام مطابقا لمقتضى الحال مع ان الامر ليس كذلك والثاني ان المتبادر من قوله الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص انه ان الوجه المخصوص مستقل في التلفظ والامر ليس كذلك حاصل الدفع عن الاول ان مجرد وقوع الكلام مطابق لمقتضى الحال غير معتبر في بلاغة الكلام بل لا بد من اعتباره وقصده مع الكلام واليه اشار بقوله الى ان يعتبر مع الكلام اه وعن الثاني ان المراد بالتكلم على وجه مخصوص التكلم بالخصوصية بمعنى الكلام لا كونه مستقلا في التلفظ والتكلم واليه اشار بقوله الذي يؤدي به اه قوله خصوصية ما اه مفعول به لقوله ان يعتبر ان قرئ بالبناء للفاعل وهو الضمير المستتر المراجع الى التكلم المفهوم من التكلم او نائب فاعله ان قرئ بالبناء للمفعول ولفظا بالتأكيد العموم والاشبه في خصوصية ضم الخا لان المراد بها النكته والمزايا المختصة بالمقام والمصدر اذا حقت به الياء النسبة صار وصفا والمناسب ههنا الوصف قوله هو مقتضى الحال اه هذا التعيين المضاف الواقع في تعريف بلاغة الكلام وليس جزءا من تعريف الحال والضمير في قوله هو مقتضى الحال اه اما راجع الى الخصوصية فتذكره باعتبار الجزم وهو مقتضى الحال او الى نفس الاعتبار بمبالغة قوله مثلا كون المخاطب منكرا الى قوله والثاني كيد مقتضاها اه مثال لمقتضى الحال حاصله ان كون المخاطب منكرا حكم من الاحكام حال له وذلك الحال يقتضي تأكيد والتأكيد وكذا الخصوصيات الاخر مقتضيات الاحوال في الحقيقة كما يدل عليه قول المصنف في سياقي مقام كل من التذكير والا طلاق اه وكذا قوله واما ذكره فلكذا واما حذفه فلكذا ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال اشتماله على تلك الخصوصيات قوله ومعنى مطابقة له اه هذا التعيين قول المصنف في تعريف بلاغة الكلام مطابقة اه وتشترطه قد عرفت وهو اشتمال الكلام على خصوصيات المتقنيات واليه اشار بقوله وان اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا الى آخر ما قال المشهور واليه الغرض من هذه العبارات دفع اعتراض وهو ان المتبادر من مطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق الكلام الجزئي على مقتضى الحال كما يقال في اصطلاح المنطقيين ان الكلّي مطابق عليه بمعنى انه صادق عليه ويحمل عليه وهذا المعنى ههنا فاسد لان الكلام الجزئي ذات ومقتضى الحال الحال معني مصدرى فكيف يصدق الذات على الوصف حاصل الدفع ان المراد من المطابقة ههنا على خلاف اصطلاح المنطقيين بمعنى الاشتمال بل بمعنى الصدق فلا يلزم الفساد المذكور قوله المشتمل عليها علم المعاني اه فيه اشتراك الى ان مقتضى الحال و مطابقة الكلام له انما يبحث عنه في علم المعاني فقط دون خصوصيات دلالة اللفظ من الوضوح والحداد والمجاز والكنائية لان الباحث عنها علم البيان فلا يرد ان مقتضى الحال اعم مما يبحث عنه في علم المعاني فلا بد من رعايته ما قال المصنف مع فصاحته اه الطرف حال من الضمير في قوله مطابقة المراجع الى الكلام لانه فاعل المصدر المضاف قوله ان فصاحة الكلام اه تعين المرجع بانه الكلام دون مقتضى المذكور في مقتضى الحال لانه لا معنى لفصاحته قوله فان البلاغة انما تحقق اه فيه

له بان يقال في ان زيدا لتمام الاول بدو ان الضمير فيها بزيد وان

اشارة الى الرد على السكاكي لانه قال لغصا حشر شرط للبلاغة وليس معتبرا في مفهوم بلاغة حاصل الردك البلاغة انما تحقق عند تحقق مقتضى الكلام لمقتضى الحال وعند تحقق فصاحة الكلام لانها معتبرة في مفهومها بدونها لا تتحقق لبلاغة قال المصم: وهو مختلف آه غرض المصم من تهديد لضبط مقتضى الحال المأخوذ في تعريف بلاغة الكلام اجمالا وهو ثلاثة اقسام الاول ما يتعلق باجزاء جملة واحدة فقط والثاني ما يتعلق باجزاء الجمل والثالث ما لا يختص بواحد من المذكورين اي لا بجملة واحدة ولا باكثرها ثم اشار الى تفصيل تقسيم الاول بقوله فمقام كل من التنكير آه والى الثاني بقوله ومقام الفصل آه والى الثالث بقوله ومقام الايجاز آه كما قال الشربل قوله ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجماليتها اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون مقتضى الحال امرا واحدا ولا يكون فيه تعدد واختلاف فتكون البلاغة كذلك لانه مأخوذ في تعريفها مع ان الامر ليس كذلك لان المضمون الواحد قد يؤدي بطرق مختلفة كل واحدة منها يكون كلاما بليغا مثل ان زيد قائم والد زيدا قائم وزيد لقائم؟ حاصل الدفع ليس الامر كذلك بل هو مختلف ومتعدد وايضا لغرض منه بيان تعدد مراتب بلاغة اولاهم بقوله وارتفاع شأن الكلام آه اجمالا ثم فصل بقوله ولها طرفان اعلى واسفل فيكون هذا القول مع قوله وارتفاع شأن الكلام آه تهيدا وتوطية لتقسيم البلاغة الى الاقسام الثلاثة بقوله ولها طرفان آه وجه التمهيد ان مقتضى الحال مختلف فيكون الحال كذلك فتكون بلاغة مختلفة في المراتب المتعددة والافلا وكذا شأن الكلام مختلف في الارتفاع والاختلاف فتكون بلاغة مختلفة في المراتب والافلا قوله: اي مقتضى الحال آه تعيين المراجع ودفع ما يتوهم من انه يكون مرجع ضمير الكلام كما في قوله مع فصاحة آه فعلى هذا يلزم خروج البحث لان البحث في مقتضى الحال لا في الكلام وايضا على هذا لا يطابق الدليل بقوله فان مقامات الكلام متفاوتة؟ حاصل الدفع ان الضمير ليس للكلام بل لمقتضى الحال فلا يلزم خروج البحث لانه عبارة عن بلاغة الكلام قال المصم: فان مقامات الكلام آه دليل لاختلاف مقتضى الحال حاصل ان مقام الكلام ليس الاحالة بناء على الاتحاد الذاتي بينهما فاذا اختلف الحال اختلف مقتضى الحال لان الحال سبب لمقتضى الحال وهو سبب له واختلاف السبب يوجب اختلاف السبب فثبت باختلاف الاحوال اختلاف مقتضى الحال وهو المرام ههنا قوله: اي حال لمقام آه الغرض منه دفع دخل وهو ان الدليل لا يطابق المدعى لان المدعى اختلاف مقتضى الحال والدليل يدل على اختلاف المقامات سبب ان يقول فان احوال الكلام متفاوتة ليتم التقريب؟ حاصل الدفع اول اشارة بقوله الحال والمقام متقاربان في مفهوم وثانيا صرح بدفعه فثبت تفاوت المقامات بخلاف آه حاصل الاول مع الثاني ان لمقام واحال لاتغاير بينهما الا بالاعتبار كما سيأتي وبينهما اتحاد ذاتي فاذا تفاوتت مقامات الكلام تفاوتت احوال الكلام وتفاوتت بينهما عين تفاوت مقتضى الاحوال لعللة سببية ومسببية فتفاوتت مقامات الكلام تفاوتت مقتضى الاحوال وهو المطلوب فثبت المدعى بالدليل المذكور قوله: فان الامر الداعي الى الحال مقام آه الغرض منه بيان الاتفاقات التي بينها وتغاير الاعتباري حاصل ان اعتبار توهم كونه محلا لورد الكلام معتبر في مفهوم لمقام واعتبار توهم كونه زمانا معتبر في مفهوم الحال فثبت انها متغايران بهذا الاعتبار ومتحدان بالذات في القدر المشترك بينهما وهو الامر الداعي الى التكلم على اعتبار خصوصية ما في الكلام فثبت الاتحاد الذاتي بينهما وانما عبر الشبه بالتوهم في الموضوعين لان الامر الداعي ليس في الحقيقة زمانا ولا مكانا وانما هو امر تخيلي وهمي باعث على انطباق المقتضى بالحال بان يكون على قدرها لا يزيد ولا ينقص عنها فان كان الانكار

مثلاً ضيقاً كان التأكيد واحداً وان زاد زاد بقدره كما ان الحال كالحاصل في الزمان والمكان على قدره فينزل الوهم ذلك بحيث
 منزلة الزمان والمكان قوله: والفاء لمقام يعتبره الغرض منه دليل آخر للاتحاد الذاتي وتغاير الاعتباري حاصل ليس المقام والحال
 الا الداعي المذكور لكن الفرق الاعتباري بينهما باعتبار الاضافة الى مقتضى بالفتح والمقتضى بالكسر بحيث ان المقام يضاف الى
 مقتضى بالفتح والحال الى مقتضى بالكسر فيقال في الاول مقام التأكيد وغيره وفي الثاني حال الإنكار وغيره فالتأكيد مقتضى
 بالفتح من الإنكار وهو مقتضى بالكسر له وبهذا في الامثلة قس عليه قوله: فعند تفاوت المقامات اه تفريع على الاتحاد
 الذاتي وتغاير الاعتباري بينهما وت شروع في الجواب التفصيلي عن ورود عدم مطابقة الدليل مع المدعى وبيان صورة الدليل منقلاً
 عن المدعى قوله: ضرورة اه أي هذه المقدمة بدئية أي استلزام تفاوت المقام لتفاوت مقتضى المقام هذا دليل لتفاوت مقتضى
 المقام بسبب تفاوت المقامات وتفريع بقوله: فعند تفاوت المقامات اه مشتمل على جزئين الاول الى قوله: واختلافها عين
 اختلاف اه والثاني منه الى قوله ثم شرع اه فجزء الاول يثبت تفاوت مقتضى المقامات بتفاوت المقامات وجزء الثاني يثبت تفاوت
 مقتضى الأحوال بتفاوت مقتضى المقامات فثبت المدعى بلا كلف: فقوله واختلافها عين اه عطف صمد على قوله: فعند تفاوت المقامات
 تختلف مقتضيات المقام اه وبه يتم الدليل على المدعى وهو اقل من مقتضى الحال في حاصل الدليل ان تفاوت مقتضى المقامات يكون بغير
 الاعتبار اللائق بمقام دون مقام فثبت التفاوت في مقتضى المقامات وتفاوت مقتضى المقامات واختلافها عين تفاوت مقتضى الأحوال
 اما الاول لان المقام سبب لمقتضى المقام واختلافه يوجب اختلاف المسبب واما الثاني فبناء على الاتحاد الذاتي وتغاير الاعتباري
 فاذا اختلفت مقتضيات المقامات اختلفت مقتضيات الأحوال وهو المطلوب من المدعى ففى قوله: اختلافها عين اه
 الضمير راجع الى مقتضيات المقامات لا الى المقامات لتمام الدليل والاستلزام فقوله اعتبار اللائق مثل التأكيد وقوله
 بهذا المقام اه مثل الإنكار وقوله غير الاعتبار مثل الاطلاق وقوله بذلك اه اي بذلك المقام مثل خلو الذهن قوله: ثم
 شرع اه عطف على مقدم استفاد من السابق اي ذكر لهم تفاوت المقامات اجمالاً ثم شرع في تفصيلها الغرض من هذه العبارة
 تعيين الفاء التي وقعت في قولهم فيما بعد فمقام كل من التنكير اه بحيث ان الفاء يجبى لمعان من التفريع
 والجزاء والعطف فاي معنى مراد ههنا؟ حاصل الدفع ان الفاء هناك تفصيلية لا بمعنى آخر والفاء الغرض من هذا القول دفع
 اعتراض وهو ان المقصود ههنا بيان اختلاف مقتضى الحال وهو حاصل لقوله فان مقامات الكلام متغايرة وتة كما
 عرفت فما الفائدة في قوله الآتي فمقام كل من التنكير اه؟ حاصل الدفع ان المقامات متغايرة من تفصيل تفاوت
 المقامات وشارة اجمالية الى انضباط مقتضيات الأحوال وحصرها اما تفصيل تفاوت تلك المقامات فهو في
 الفن الاول من علم المعاني كما قال الشرح واما الاشارة الى ضبط مقتضيات الأحوال لان مقتضيات الأحوال
 على ثلاثة اقسام الاول ما يتعلق باجزاء الجمل والثاني ما يتعلق بالمجملين فصاعداً والثالث
 ما لا يختص بشيء من ذلك اي من اجزاء الجملة والمجملين بل يكون اعم فيحقق في كليهما فالشارح
 الى القسم الاول فمقام كل من التنكير اه والى الثاني بقوله ومقام الفصل بابين مقام الوصل اه والى الثالث

بقوله ومقام الاستحسان أي وكذا خطاب الزكي مع خطاب الغبي أي لكن المصدر لم يفصل تلك المقضييات
باعتبار المواضع والمقامات فكان كلامه اجمالياً يفصله ما سيأتي في علم المعاني قوله وبيان ذلك أي تفصيل
تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى مقتضى الاحوال الغرض منه اثبات تفصيل تفاوت المقامات مع الاشارة
الى اجمالية المذكورة ودفع ما يتوهم وهو ان يكون المراد من مقتضى الحال السبب الموجب الذي يمنع تخلف المعلول
عنه ففي مقام اقتضى التنكير مثلاً يجب تنكيره مع ان الامر ليس كذلك والا لا يدخل البديعيات المحسنات لان ايرادها
ليس بواجب بل تفيد حسن الكلام فقط حاصل الدفع ان المراد منه ليس السبب المذكور بل المراد منه اعتبار مناسب
للحال والمقام وهذا المعنى يشمل البديع ايضاً قوله كما سيجي أي جملة معترضة بين المبتدأ والخبر او رد لتأييد ان مقتضى الحال
اعتبار مناسب للحال والمقام وليس معناه السبب المذكور كما قال المصنف فيما بعد فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام أي والكافي في قوله كما سيجي لتبينه مضمون جملة بمضمون جملة اخرى او بمعنى اللام التعليلية أي كما سيجي
قوله هو اما ان يكون أي مقتضى الحال اما ان يكون أي شروع في تفصيل التفاوت والاشارة الى اجمالية وتوضيحه
ما مر آنفاً قوله واما الاول فيكون أي ما يكون مختصاً بجزء الجملة من الاسناد والمسند اليه والمسند واما قدم الاعتبار
الراجع الى النسبة لكونها جزءاً صورياً بها يحصل الجز والتضيعة وعقبه الاعتبار المرجع الى المسند اليه لانه العمدة في الكلام واما
عدم الاسناد من اجزاء الجملة مع ان الجملة من اقسام اللفظ والاسناد ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظاً
لانا نقول ان عدم الجملة من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها هي المسند اليه والمسند قوله تأكيداً واحداً او اكثر أي تفصيل
لتأكيد الوجوب لان الاستحسان لا يكون الا واحداً وهو الكافي قوله او الى المسند اليه أو عطف على قوله اما الى نفس الاسناد
أي قوله معرناً او منكراً أو خبر بعد خبر للكون المذكور قوله مخصوصاً او غير مخصوص أي صفة لقوله منكراً فقط فهذا التعميم شامل للفاعل
والمبتدأ بناء على ان صحة الحكم على اللفظة على التحقيق لا على المعرفة كما هو مذهب المشهورين كافي قولك كوكب انقض
الساعة وقول عمر بن قمره خير من جرادة وغير ذلك من قوله فيوم لنا وليوم علينا ويحتمل ان يكون كلام الشارح ههنا بنيائاً على ما هو
المشهور من عدم جواز كون النكرة المحضة مبتدأً فعلى هذا التعميم في الفاعل فقط دون المبتدأ فالنقل ما الفرق بين الفاعل
والمبتدأ حيث جوز تنكير الاول بلا تخصيص دون الثاني مثل رجل في الدار على ما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتدأ
اخلال الغرض من الكلام وهو الافهام لانه اذا كان منكراً مجهولاً وهو مقدم على الخبر يتفرع السمع عن استماع حديث المتكلم
بخلاف الفاعل لانه لما سمع الفاعل انقض الامر وانه لان الفاعل بعد الفعل فلا يقال بعد ذلك ان السمع لا يسمع الى
كلام المتكلم ايضاً نقول ان بتقديم الحكم على الفاعل المنكرة يحصل له التخصيص وهو الفعل المتقدم بخلاف المبتدأ لانه ليس قبله
شيء يحصل به تخصيص له قوله مصحوباً بشئ من التوابع خبر اخر لقوله لكونه وكذا ما بعده من مقدماً او مؤخراً مقصوداً أي والتوابع
جمع تابع وهي خمسة من الصفة والتأكيد والبدل وعطف البيان والعطف وتفصيلها في علم النحو قوله على المسند اليه أي الذي

اسند اليه وهو المسند فصفة المسند اسند الى الضمير المستتر الرجوع الى الموصول لا الى الطرف الذي بعده اعني اليه حتى يلزم
 قصر الشئ على نفسه وهو المسند اليه لان الكلام فيه قوله او الى المسند آه عطف على قوله اما الى نفس الاسناد او على قوله او
 الى المسند اليه قوله كما ذكره آه اي مثل ما ذكر لا عينه من الحذف والثبت والتشكيك والتعريف في المسند اليه قوله مع زيادة كونه
 يعنى في المسند ما ذكر في المسند اليه من الاحوال مع زيادة في المسند ما لا تكون في المسند اليه وهذه الزيادة كون المسند فعلاً
 او غيره الى آخره فان قيل ان الافراد الغير الفعل يكون في المسند اليه ايضاً فلا يصح جعله زيادة من اعتبار المسند اليه قلنا ان
 افراد المسند اليه من لوازمه لانه لا يكون جملة ابدية فلا يعد من اعتبار مقتضى الحال له بخلاف الافراد في المسند لان ليس من لوازمه
 فيعد من اعتبار مقتضى الحال فيكون زائداً على اعتبارات التي ذكرت في المسند اليه وليؤيد ما قلنا ايرادهم الافراد في حيث
 المسند دون المسند اليه قوله فعلاً او غيره آه صفة مفردة او تفصيل له قوله او جملة اسمية آه عطف على قوله مفردة او مقابل له قوله شرطية
 او ظرفية آه تفصيل الجملة الفعلية ومقابل للجملة الاسمية وايراد كلمة او في قوله او شرطية لكونها قسماً مستقلاً من الجملة الفعلية
 والا فالاو الى ان يقول او فعلية شرطية او ظرفية لان الجملة الشرطية لا تكون الا من الفعلية قوله مقيد بمقتضى آه خبر بعد خبر
 لقوله كونه والمراد من المتعلق الفضلة من المفعول ونحوه مما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل فلا ينافي جعله زائداً على ما
 ذكر في المسند اليه من كونه مخصوصاً او موصوفاً بالانه لا يسمى متعلقاً في هذا الفن قوله واما الثاني آه عطف على قوله واما الاول
 فيكون آه هذا بيان الامر الثاني من حصر مقتضى الحال في الاقسام الثلاثة قوله فكل فصل الجائتين آه اي عطف احدهما
 على الاخرى قوله او فصلهما آه اي ترك العطف بينهما قوله واما الثالث آه عطف على قوله واما الاول او عطف على قوله واما
 الثاني وهو القسم الثالث الذي لا يختص بجزء الجملة ولا بجائتين بل اعم منهما يتمتحقق في كل واحد منهما قوله فكالمساواة المساواة
 ان يكون بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصاً عنه وايضاً للمراد والاطناب ان يكون اللفظ زائداً على المراد
 لفائدة قوله على الوجوه المذكورة في بابه اي على الطرق المذكورة في بحث كل واحد من المساواة والايجاز والاطناب قوله وبهذا
 حديث اجمالى آه اي ما ذكره الشرح من الاقسام الثلاثة لمقتضى الحال كلام اجمالى ههنا لم يذكر مقام كل واحد بالتفصيل و
 تفصيله ما بحث في الفن الاول من علم المعاني فيه اشارة الى اشارة ما قال الشرح اولاً ان الاشارة الى ضبط مقتضيات
 الاحوال اجمالية حيث قال مع اشارة اجمالية آه قوله واذا تمهد هذا آه اي ما فصل الشرح من الاقسام الثلاثة لمقتضى
 الحال فيه اشارة الى ان قول المصنف الآتي فمقام كل من التشكيك آه تفصيل تفاوت المقامات كما قال الشرح اولاً بقوله ثم
 شرع في تفصيل تفاوت آه وايضاً الغرض منه دفع ما يرد على عبارات المصنف كاسيأتى من تفسيره بقوله اي المقام
 الذي يناسبه التشكيك اي المقام الذي آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المناسبات للمصنف اضافة المقام الى الكلام لا
 الى التشكيك بان يقول فمقام كل كلام مع التشكيك لان التشكيك وصف لا تحقق له حاصل الدفع ان هذه الاضافة بادنى نظام
 وهو تحقق التشكيك في المسند اليه او المسند او متعلقه فلذا اضيف اليه باعتبار الموصوف قوله تشكيك المسند اليه او مثل رجل في الدار

سائر المسقطات

واما اشارة الى ان الاقسام الثلاثة والمساواة والتشكيك للمعنى والمعنى والمساواة والتشكيك للمعنى

رجل في الدار قائم قوله بالسنه اخو زيد قائم قوله او متعلقه آه اي لم يند كضربت رجلاً قوله بيان آه خبر لقوله مقام التنكير آه قوله مقام
 تعريفه آه اي تعريف كل واحد منهما زيد قائم وزيد القائم وضربت زيداً قوله ومقام اطلاق الحكمه عطف على قوله مقام التنكير آه
 مقوله القول المراد من الحكم النسبة التامة الجزئية بين المسند اليه المسند والمراد من قوله او التعلق آه تعلق الحكم بالوقوع على المفعول
 فالحكم غير التعلق فصح عطفه بما و مثال الاول زيد قائم ومثال الثاني اضرب زيداً قوله او التعلق آه عطف على الحكم اي مقام الاطلاق
 التعلق وكذا قوله او المسند اليه او المسند او متعلقه آه اي متعلق المسند مثال اطلاق المسند اليه كضرب رجل والمسند كزيد طبيب ومتعلق
 المسند كضربت رجلاً والفرق بين اطلاق تعلق الحكم مع معموله وبين اطلاق متعلق المسند ان اطلاق الاول في النسبة المسند اليه مفعوله
 مثل اضرب زيداً فبنسبة اضرب الى زيد خال عن التاكيد واودا المحرل اضرب او انما اضرب زيداً والثاني الاطلاق في معمول المسند
 بدون اعتبار نسبة اليه مثل ضربت رجلاً فجل خال عن التاكيد بالتابع كضربت رجلاً طويلاً قوله بيان آه خبر لقوله ومقام اطلاق الحكم آه
 فمعه الجملة عطف على الجملة الاولى قوله تقييده بمؤكد او ادات قصره راجع الى اطلاق الحكم والتعلق فاطلاق الحكم نحو زيد قائم وتقييده بمؤكد
 نحو ان زيداً قائم وادات قصر نحو ما زيد الا قائم مبائن منه واطلاق التعلق نحو اضرب زيداً وتقييده بمؤكد نحو لا تضربن زيداً وادات
 قصر نحو انما اضرب زيداً مبائن منه قوله او تابع آه راجع الى اطلاق المسند اليه المسند ومتعلقه فاطلاق المسند اليه نحو ضرب رجل وتقييده
 بتابع ضرب رجل عالم مبائن منه واطلاق المسند نحو زيد طبيب وتقييده بتابع نحو زيد طبيب ماهر واطلاق متعلق المسند نحو ضربت
 رجلاً وتقييده بتابع نحو ضربت رجلاً طويلاً مبائن منه قوله او شرط آه وللشرط معنيان احدهما ادات الشرط فعل هذا راجع الى المسند
 فقط فاطلاق المسند نحو اكرمتك وتقييده بادات الشرط نحو ان جئتني اكرمتك مبائن منه والثاني فعل الشرط فعل هذا
 راجع الى اطلاق الحكم والتعلق فقط فاطلاق الحكم نحو ضربت وتقييده بالفعل الشرط نحو ان ضربت مبائن منه وكذا مقام
 اطلاق التعلق ضربتك وتقييده بالفعل الشرط نحو ان ضربت زيداً ضربتك مبائن منه قوله او مفعول آه راجع الى الثلاثه الاخيرة
 فاطلاق المسند اليه نحو جاني الضارب وتقييده بمفعول نحو جاني الضارب زيداً مبائن منه واطلاق المسند نحو زيد ضارب
 وتقييده بمفعول نحو زيد ضارب عمرو مبائن منه واطلاق المتعلق نحو رأيت ضارباً وتقييده بمفعول نحو رأيت ضارباً عمرو قوله
 او ما يشبهه آه اي ما يشبهه المفعول من الحال والتمييز راجع الى المسند اليه والمتعلق المسند فاطلاق المسند اليه من الحال والتمييز نحو جاني
 زيد وطاب زيد وتقييده بهما نحو جاني زيد راكبا وطاب زيد نفس مبائن منه واطلاق متعلق المسند منها نحو ركبت الفرس واشتريت
 عشرين وتقييده بهما نحو ركبت الفرس سرجا واشتريت عشرين غلاماً مبائن منه قوله او مقام تقديم المسند اليه مثل زيد قائم
 عطف على قوله مقام التنكير او على قوله ومقام اطلاق الحكم قوله او متعلقاته آه اي متعلقات المسند من الفايل مثل زيد اضرب
 قوله بيان آه خبر لقوله ومقام تقديم المسند اليه فمعه الجملة عطف على الجملة الاولى وكلاهما مقوله القول في قوله فنقول قوله
 بيان تأخير كل واحد منها قوله وكذا مقام ذكره آه مثل زيد مريض اي ذكر كل من المسند اليه والمسند
 ومتعلقاته بيان مقام حذف كل واحد منها قوله وبهذا معنى قوله آه اشارة الى ما بعد التمهيد من التفصيل الذي

فصله الشرع والفرض منه تنبيه الى ان التنكير المذكور في عبارات الماتن وكذا الاطلاق والتقديم والذكر ليس المراد من كل واحد منهما قسماً خاصاً منها مثلاً التنكير في المسند اليه فقط او الاطلاق في الحكم فقط او التقديم في المسند فقط او الذكر في متعلق المسند فقط بل المراد منها عام شامل لجميع ما يتحقق التنكير فيه من المسند اليه والمسند ومتعلقه وكذا اخواته قوله اي خلاف كل منها آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون ضمير خلافة راجعاً الى التنكير والاطلاق الى آخره وهو متعدد وضمير خلافة مفرد فلا يكون الضمير مطابقاً مع المرجع حاصل الدفع ان الامور المذكورة مؤول بكل منها وهو مفرد فصيح ارجاع ضمير المفرد اليه قوله وانما فصل قوله آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه للمصنف انه فصل مقام الفصل والوصل مما قبلها ولم ينتظم في سلك السابق كما ذكر الامور الاخرى في سلك واحد حاصل الدفع ان فصلها من السابق بوجهين احدهما للتنبيه ان بحث مقام الفصل والوصل باب عظيم الشأن ورفيع القدر حتى حصر بعض علماء المعانين حصر البلاغة على معرفتها فاذا ذكر في سلك واحد لا يعلم عظمتها فلذا افرد بالذكر والثاني ان مقام الفصل والوصل من الاحوال المختصة بأكثر من جملة كما عرفت والبحث السابق من مقام التنكير والاطلاق الى اخره مختص باجزاء جملة واحدة فاذا ذكر في سلك السابق فلا يعلم كونها مختصين بأكثر من جملة واحدة بل يتوهم اختصاصهما بجملة واحدة فلذا افرد بالذكر مما قبله حاصل ان ههنا مقام التلازمة احداهما مختص باجزاء جملة واحدة وثانيهما ما يختص بأكثر من جملة واحدة سواء كان جملتين او اكثر وثالثهما ما يكون غير مختص باجزاء الجملة او اكثر من جملة بل يعلم كليهما فلذا ذكر المصنف هذه الاقسام على يد فذكر الاول بقوله مقام كل من التنكير والاطلاق آه وذكر الثاني بقوله مقام الفصل آه وذكر الثالث بقوله مقام اليجاز آه مع قوله وكذا خطاب الذي آه قوله لا مريم آه متعلق لقوله وانما فصل قوله وعلمه قوله حتى حصر آه غاية لعظمة الشأن ورفعة القدر قوله وفصل قوله آه عطف على فصل الاول الغرض منه دفع اعتراض وهو مقام اليجاز والاطناب والموت لم فصل المصنف من السابق اما ... دخل في القسم الاول والثاني حاصل الدفع ظاهر مثل ما مر في دفع اعتراض الاول قوله اي الاطناب والموت آه هذا التنكير خلاف في قوله مقام خلافة آه بين الجواب والسؤال وضمير خلافة الى اليجاز فلا يرد ان الاطناب والمساوات اثنين وضمير خلافة مفرد لكونه غير مختص آه اي لكون قول المصنف ومقام اليجاز آه متعلق لقوله وفصل قوله وعلمه قوله وقد اشار في المفتاح آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التلخيص مأخوذ من المفتاح مع ان السكاكي لم يذكر تفاوت مقام اليجاز من خلافة فلا يصح ما ذكره المصنف من الاختلاف حاصل الدفع ان السكاكي وان لم يذكر صريحاً لكنه ذكره اشارة فيصح اخذ التفاوت بينهما قوله بقوله لكل آه متعلق اشارة كلام السكاكي في المفتاح الى قوله مقام آه فقوله ولكل خبر مقدم وقوله جمع صفة وهو قوله ينتهي اليه مبتدأ مؤخر وقوله مقام مبتدأ مؤخر ثان قوله فان لكل آه ليس من عبارات المفتاح بل من عبارة الشارح بيان حاصل عبارات المفتاح ... يالظهر منها تفاوت مقام اليجاز من غيره وان المراد من الحد المرتب وتنكيره باعتبار تفاوت وكذا تنكير مقام باعتبار التفاوت اي لكل من اليجاز والاطناب حدود ودرجات لكونها من الامور النسبية التي يتوقف

هذا هو المتن في نسخة

تعملها على تعقل الاخير فما لم يتعين الاخير لا يتعين كل منهما فثبت بهذا تفاوت المراتب ومقام كل من الحدود ومقام
مقام الاخر فقول لكل من الالباز والاطناب اه خبر ان مقدم وقوله حدود او مراتب اه اسم ان مؤخر وقوله لكونها تبين
اه علمه لكون الحدود والمرتب لهما وقع متوسط بين خبران واسمها قال المصدر وكذا خطاب الذكي اه كلمة كذا اشارة
الى مقام الالباز ونظما مقام مقدر في عبارة المصدر فيكون التقدير وكذا اسما خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي و
المراد في الخطاب ما خوطب به اى الكلام لا المعنى المصدرى لان كلامنا في مقتضى الحال وهو يتحقق في الكلام لا في المعنى
المصدرى فيكون وجه تشبيه المقامين بالمقامين في التباين واليه اشار الشرح بقوله فان مقام الاول بيان مقام الثاني
اه قوله فان مقام الاول اه الغرض منه بيان وجه الشبهة بين المقامين ودليل التفاوت بينهما حاصله ان الذكي يناسبه
من الخصوصيات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ولا يناسب تلك الغبي لعدم فهمه اياها وانما فصل عما تقدم لكونه باعتبار
قوة الادراك وغير مختص بحكمة او جزئها وكونه باعتبار الغير اى الخطاب وما قبله باعتبار نفس الكلام قوله وكان الانسب اه
الغرض منه اعتراض على المعنى حاصله ان التقابل انما هو بين الفطن والغبي لا بين الذكي والغبي لان الذكاوة اعظم
منها كلها لان الذكاوة عبارة عن شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء والافكار وتسمى هذه القوة الذهن وسمى موجود
في كل واحد من الذكي والغبي ومشتركة بينهما واما الفطنة فهي جودة تهيؤ الذهن لتصور ما ير عليه من الامور المعقولة
فيه بان يمتاز بين الذاتيات والعرضيات والمناسب وغير المناسب والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه ان
يكون فطنا فيكون التقابل بين الفطن والغبي دون الذكي والغبي والجواب عنه ان المراد من الذكي الفطن من قبيل فطن
الاغم واردة الاخص لان كل واحد منهما يستعمل مقام الاخر ثلثا للتقريب بينهما والى هذا الجواب اشار الشرح بقوله
وكان الانسب اه ولم يقل الصواب قوله معدة اه من الاعداد بمعنى تيارى كردن صفة قوة قوله وتسمى هذه القوة اه مقول
الاول والثاني الذهن يعنى ان هذه القوة بعينها تسمى الذهن قوله وجودة اه مبتدأ خبره قوله الفطنة . . الجودة جودة الفطن
وجيادته يعنى كامل تهيؤها اى كامل تيارى كردن اين قوة تصور ما يراداه ولكل كلمة اه الغرض منه ترقى مما قبله لانه لا
ذكر ان مقامات الكلام متفاوتة ترقى من الكلام الى الكلمة من ان لكل كلمة من اجزاء الكلام اذا قرئت بكلمة اخرى
مقاماً لم يكن لها اذا قرئت بكلمة اخرى وغيرها فقول ولكل كلمة اه خبر مقدم وقوله مقام مبتدأ مؤخر واللام الجارة في قوله
ولكل كلمة اه متعلق بالحصول او الوضع فيكون التقدير يحصل او يوضع لكل كلمة مع صاحبها مقام وكلمة مع اليه متعلق
بالحصول والوضع المذكورين فيكون هذا القول عطف على قوله فان مقامات الكلام متفاوتة اه قوله اى مع كلمة اخرى
صوحت معها وضمت اليها اه فيه اشارة ان صاحبة اسم صفتى يقتضى الموصوف وهو كلمة اخرى واليه الغرض منه دفع
توهم وهو ان صاحبة كلمة مع اخرى كمنها كانت يحصل لها المقام سواء كانت قصديّة او اتفاقيّة مع ان
الامر ليس كذلك لان بالمصاحبة الاتفاقيّة لا تحصل البلاغة حاصل الدفع ليس المراد بالمصاحبة مطلق المصاحبة

بل المراد منها الحاجة التقديرية الاختيارية واليه اشار بقوله صوبت معها وضمت اليها الا ان الحاجة بلحاظ المعية و
والانضمام لا تكون التقيد والاختيار قوله ليس لها آه هذه المقام والضمير في ليس راجع اليه اسم ضمير لها
راجع الى الكلمة خبر قوله مع ما يشارك تلك الصاحبة آه ظرف ليس والفظ ما عبارة عن الكلمة وقوله يشارك صفة ما
والضمير فيه الى لفظ ما وقوله تلك الصاحبة منقول يشارك قوله في اصل المعنى متعلق يشارك والمراد باصل المعنى
القدر المشترك بين الكلمتين كالشروط والاستفهام المشترك بين كلمتهما والغرض من قوله ليس لها مع ما يشارك
فائدة تقديم الخبر في قوله ولكل كلمة مع حاجتها مقام بحيث ان هذا التقديم للمحضر بان المقام مقصور على الكلمة
مع حاجتها لا يتجوز الى الكلمة مع غير حاجتها وانما قيد المشاركة في اصل المعنى لانه لو كان غير المشاركة
لها فيه لم يكن ايرادها لاقتضاء المقام بل لفائدة اصل المعنى وفي زيادة لفظ الاصل اشارة الى انه لا بد من
المفارقة بين الكلمتين في المعنى لاقتضاء المقام في الجملة ليخرج المترادفان بانتهما يشتركان في كل المعنى
كلفظ ما ومهما مثلاً فان كل منهما لما لا يعقل فمقام الفعل مع ما بعينه مقامه معهما قوله مثلاً الفعل الذي
الغرض منه مثال لكون المقام حاصل مع كلمة ولا يحصل ذلك المقام مع كلمة أخرى مثلاً الفعل الذي
قصد اقترانه بالشرط فاذا اقرن بان الشرطية فله مقام وهو عدم الجزم بوقوع الشرط وليس له ذلك المقام
ان اقرن مع اذا الشرطية وهو الجزم بوقوع الشرط وكذا بالعكس وقس على هذا البواقي قوله بالشرط اي بأداة
فالمراد من الفعل الذي قصد اقترانه هو فعل الشرط ويكوز ان يكون المراد من الشرط فعل الشرط فالمراد بالفعل الذي
قصد اقترانه هو الجزاء قوله ولكل من ادوات الشرط هذا بيان مقام الادوات مع الفعل وما قبله أي قوله مثلاً
الفعل الذي ان كان بيان مقام الفعل مع الادوات فافترقا فلا يلزم التكرار فالمراد من قوله لكل كلمة وكذا من قوله
مع مصاحبتها عام بان يكون المراد من كل كلمة الفعل ومن مع مصاحبتها الادوات او بالعكس فادوات الشرط مع
الماضي لاظهار غلبة وقوعه ومع المضارع لاظهار الاستمرار كجذدي قوله وكذا كلاً الاستفهام اي مثل ادوات الشرط
حكم كلمات الاستفهام بان للفعل مع محل الاستفهامية مقام ليس له ذلك المقام مع لينة كما سيجي في بحث الانشاء
قوله والمسند اليه كزيد مثلاً هذا اللفظ مثال لكون المقام حاصل مع كلمة ولا يحصل ذلك المقام مع كلمة أخرى وهذا المثال في
المسند اليه والمسند وما قبله في الفعل وادوات الشرط والاستفهام قوله اسما وفعل تعميم في المسند اي سواء كان المسند المفرد
فعلاً او اسماً قوله ما نيتاً وهن رعا تعميم في المسند النعلى قوله مع الجملة الاسمية عطف على قوله مع المسند المفرد اي المسند اليه مع
الجملة الاسمية او الفعلية مقام آخر مثال آخر قوله اذا المراد بالصاحبة لغرض من دفع اعتراض وهو التمثيل بالجملة لا يصح لان
الكلام في الكلمة مع حاجتها فلما بران الصاحبة اليه تكون كلمة فيكون المثال بالجملة غير مطابق بالتمثيل حاصل الدفع ان المراد بالصاحبة
الجملة اعم من الكلمة الحقيقية والحكمية ولا شك ان الجملة الواقعة مسنداً كلمة حكمية وان كانت جملة تليها قوله وايضاً اليه
عطف على قوله والمسند اليه كزيد مثلاً آه مثال آخر لمفعول المقام قوله مع المسند السببي وهو عبارة عن جملة

وقعت خبر مبتدأ مع عطف لا يكون ذلك العائد مسند اليه في

تلك الجملة مثل البوة قائم في زيد البوت ثم وانما سمي سبباً لكون الضمير سبباً لربط الجملة مع المبتداء قوله: ومع فعل عطف
 على قوله المسند السببي وهو خلاف المسند السببي أي تكون الجملة خبر مبتدأ مع عائذ يكون لعائد مسند اليه فيها مثال آخر كقول
 المقام مثله مثل زيد علم او زيد النطق قوله: وهكذا ينبغي الغرض منه رد وتعرض لبعض الشارحين لكلام لهم
 حيث قال ان قوله مقام التنكير آه الى قوله وكذا خطاب الذكي آه اشارة الى مسائل علم المعاني لان الامور المذكورة يذكر فيه وقوله وكذا خطاب
 اشارة الى مسائل علم البيان لان خطاب الذكي يناسب المجاز والكناية وخطاب الغبي يناسب الصريح والتحقيق وهذه من حيث
 البيت وقوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام اشارة الى مسائل البديع لان المحتات البديعة كالطباق والتجنيس
 والمقابلة وغيرها ان يتأتى يجعل الكلمة مع صاحبة الاخرى فيحصل الاشارة الى الغنول لثلاثته على الترتيب عند
 ذلك البعض ووجه الرد ان الكلام في بيان تفاوت المقامات مقتضياتها وهما يحصلان بعلم المعاني وعلى قوله جيبه
 البعض يكون قوله وكذا خطاب الذكي آه وقوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام آه في غير محله لان عند ذلك البعض
 يكون فيهما اشارة الى مباحث علم البيان والبديع وبهما لا يحصلان التفاوت ولتقتضي الحال فيلزم خروج البحث
 قوله هذا المقام اي من قوله مقام التنكير الى قوله ولكل كلمة مع صاحبها قوله فجميع ما ذكر من التقديم الفاعل للتفريع
 او للتعليل على التعريض المذكور قوله واعتبارات مناسبة آه خبر لقوله فجميع ما ذكر وما قوله من التقديم والتأخير بيان
 كلمة ما وفيه اشارة الى ان جميع ما ذكر اعتبارات مناسبة كما يجب عنها في علم المعاني لا كما قال البعض من ان آخرين اشارة
 الى علم البيان والبديع قال لهم وارتفع شأن الكلام عطف على قوله وهو مختلف عطف الجملة على الجملة والغرض منه بيان
 طريق تفاوت كلام البلغاء بالارتفاع والانحطاط بعد بيان تفاوت مقتضى الحال لان مدار بلاغة الكلام عليه يعني ان مدار حسن
 الكلام وقبوله عند البلغاء وعدمه على مطابقة للاعتبار المناسب وبعدها فان الكلام الذي يطابق الاعتبار المناسب
 على وجه اتم واكمل فيكون ارفع شأنًا في الحسن والقبول والا فلا يكون هذا القول مهيداً ثانياً لقوله ولها طرفان وايضا
 الغرض منه دفع توهم وهو انه لا كان لبلاغة في الكلام عبارة عن مطابقة مقتضى الحال آه كما مر وهو ان كان مختلفاً
 لكن يكون الكلام البليغ على طريق واحد ولا تفاوت فيه بالارتفاع والانحطاط؟ حاصل الدفع ان بالمطابقة المذكورة
 تحصل نفس بلاغة الكلام لكنه فيها متفاوت باعتبار مطابقة للامر المناسب فيه بان اعتبر فيه جميع الامور المناسبة له
 يكون اتم في البلاغة وان روعي بعضها يكون انحطاط فيها وهكذا فقوله وارتفع شأن الكلام آه مبتداء وقوله
 بمطابقة آه خبره وكذا قوله وانحطاط آه مبتداء وقوله بعدها آه خبره وهذه الجملة عطف على الجملة الاولى
 وانما قال في الحسن احترازاً عن ارتفاع الكلام من غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه بهذا الوجه
 باعتبار كثرة التأشير وقلته لا باعتبار الحسن كالنصيحة فان ارتفاعه بهذا الوجه باشتماله على كثرة النصائح وكما ان الاعمال في
 الواقع فانه باعتبار الصدق فالمراد من الحسن هو الحسن الذاتي في نفسه والمراد من القبول هو القبول عند السامع البليغ فـ
 الاضافة في قوله وارتفع شأن الكلام وكذا في قوله بمطابقة للاستغراق فيكون المعنى ان كل فرد من ارتفاع شأن

الكلام بسبب كل فرد من المطابقة وكذا الحال في الخطاط لان المصدر الضاف الى المعرفة من غير قرينة التحصيل يكون للاستغراق يعني ان كل فرد من الخطاط بسبب كل فرد من عدم المطابقة قوله بمطابقة للاعتبار المناسب آه الضمير راجع الى الكلام واللام متعلق بالمطابقة والمراد من الاعتبار المناسب مقتضى الحال كما مر قوله اي الخطاط ثانه آه تعين مرجع الضمير بانه اثنان لا الحسن او القبول الا الخطاط الادونية قوله اي بعدم مطابقة الكلام آه تعين مرجع الضمير بانه مطابقة الكلام للاعتبار المناسب قوله والمراد بالاعتبار المناسب آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان مطابقة الكلام للاعتبار المناسب مما لا يتصور لان الكلام من الذوات والاعتبار مصدر من الاوصاف ومطابقة الذوات مع الاوصاف غير متصور لان معنى المطابقة اشتغال المطابق بالكسر على المطابق بالفتح او كونه جزئياً من جزئيات المطابق بالفتح ولا معنى لاشتغال الكلام على الاعتبار وكذا كون الكلام جزئياً من جزئيات الاعتبار لكون احدهما ذاتاً والاخر وصفاً حاصل الدفع ان الاعتبار ههنا بمعنى المعتبر بان المصدر مبني للمفعول والمعتبر اسم صفتي يقتضي الموصوف وهو الامر فيكون معناه الامر المعتبر المناسب لكن المصدر اورد في موضع اسم صفتي الوصف بمالفة كما في زيد عدل كما في قولهم في تعريف العلم حصول صوت الشئ اي الصورة الحاصلة منه ولا شك في صحة معنى المطابقة حيث لا يكاد معيية لان الكلام لم يورد بخبري مثل ان زيد قائم مثله على الامر المتعبر به التاكيد مثلاً وكذا الكلام لم يورد خبري من جزئيات الامر المتعبر الذي جعله معتبراً ومناسباً وهو الكلام الكلي المتكيف بالكيفية المخصوصة من التاكيد والتعريف والتكثير وغير ذلك قوله بحسب السابقة آه هذا اذا كان المتكلم من العرب العرباء قوله او بحسب تتبع آه هذا اذا كان المتكلم من غير العرب العرباء قوله يقال اعتبرت الشئ آه بصفة المتأطب وكذا فيما بعده الغرض منه دفع توهم وهو ان الاعتبار محض بمكان قد يحكي بمعنى المرتبة والدرجة كما يقال بالاعتبار الاول والثاني وقد يحكي بمعنى الغرض كما يقال هذا اعتباري اي فرضي وقد يحكي بمعنى الامر المعبر كما هو المراد ههنا فلا بد من التعيين والاستشهاد عليه حاصل الدفع ان الاعتبار ههنا بمعنى الاخير وهو الامر المعبر فلذا قال يقال اعتبرت الشئ قوله واعتبار هذا الامر آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا الامر مما يعبر في المعنى فقط لكونه امراً معنوياً اعتبارياً فكيف يحصل ارتفاع شأن الكلام بمطابقته بالاعتبار لانه من الالفاظ حاصل الدفع ان هذا الامر صفة للمعنى اولاً وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض اي بواسطة المعنى فيصح ارتفاع شأن الكلام به ثانياً وبواسطة وهذا القدر كاف لارتفاع شأن الكلام لان الالفاظ قوالب المعاني قوله واراد بالكلام آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الالف واللام في الكلام في قوله ارتفاع شأن الكلام للاستغراق لعدم قرينة العهد فيلزم ان يكون ارتفاع شأن كل كلام سواء كان فصيحاً او لا بمطابقته للاعتبار المناسب مع ان الامر ليس كذلك اذ لا حسن والقبول لغير النصيح مع المطابقة فكيف يكون ارتفاع شأنه حاصل الدفع ان الالف واللام ليست للاستغراق بل للعهد لان المراد من الكلام ههنا الكلام الذي ذكر في تعريف بلاغة الكلام وهو مقيد بالنصاحة حيث قال المصنف ههناك مع فصاحته آه فيكون ههنا ايضاً مقيداً بالنصاحة لان البحث في بلاغة

الكلام قوله لكونه اشارة آه دليل للارادة المذكورة يعني بان هذا الكلام اشارة الى الكلام المذكورة في تعريف البلاغة
وهو مقيد بالنصاحة فكذا بهما قوله اذ لا ارتفاع آه دليل للاشارة لما سبق يعني ان المراد من الكلام معهما الكلام
الفصح المشار اليه فيما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصح لانه لا يكون بليفاً منه عن ارتفاعه فيكون هذا قرينة لكون
الكلام بهما فصيحاً اذ لو لم يرد الكلام الفصح لم يصح ارتفاع شأن مطلق الكلام للاعتبار المناسب سبب قوله واراد بالحسن
الغرض منه دفع اعتراض وهو ان حصر ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب لا يصح لان ارتفاع شأنه
بالمحسنات اللفظية والمعنوية ايضاً يحصل كما في المذكورة في البديع حاصل الدفع ان المراد من الحسن الحسن الذاتي الحاصل
بالبلاغة ولا شك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات البديعية قوله الدافع
في البلاغة آه صفة كاشفة للحسن الذاتي قوله لان الكلام آه دليل لكون المراد من الحسن الحسن الذاتي حاصله ان المراد
منه الحسن الذاتي والالم يصح الحصر بارتفاع شأنه للمطابقة المذكورة اذ قد يرتفع الكلام بالمحسنات البديعية ايضاً قال المصنف
فمقتضى الحال هو الاعتبار آه تفريع على قوله وارتفاع شأن الكلام آه يعني لما عرفت ان ارتفاع شأن الكلام
بالمطابقة المذكورة عرفت ان مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب اذ ارتفاع شأنه انما يحصل بمطابقته لمقتضى
الحال والغرض من هذا التفريع تنبيه على ان المراد من مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للكلام لا السبب الموجب
الذي يمنع النكاح المعلوم عنه اذ كثير من مقتضى الحال ليس كذلك وايضاً الغرض منه دفع اعتراض وهو انه يعلم من قول
المصنف وارتفاع شأن الكلام آه ان الكلام يحصل بمطابقته للاعتبار المناسب ويعلم من قول المصنف السابق تعريف
بلاغة الكلام انه يحصل بمطابقته لمقتضى الحال حيث قال والبلاغة في الكلام مطابقة آه وهل هذا الا تناقض حاصل
الرفع ان مقتضى الحال والاعتبار المناسب شئ واحد في الحقيقة فمطابقة الكلام لمقتضى الحال بعينه مطابقة للاعتبار
المناسب وبالعكس فلا تناقض ولا تدافع والضمير فيه المحرر ما بعده خبره قوله كالتأكيد والاطلاق آه مثال لمقتضى الحال و
لا اعتبار المناسب كليهما قوله مما عدهناه آه من التأكيد والتعريف والحذف والذكر وغير ذلك قوله وبه يصرح لفظ المفتاح آه
اي يكون مقتضى الحال التأكيد والاطلاق مثلاً لا الكلام الكلي المؤكد والمطلق الغرض منه دفع اعتراض وهو انه يعلم
من بهما ان مقتضى الحال هو التأكيد والاطلاق وغير ذلك وهذا مخالف مما سيأتي من الشهادة في تعريف علم المعاني
من ان مقتضى الحال عبارت عن الكلام الكلي المتكيف بالكيفيات المخصوصة حاصل الدفع ان المصنف بهما تتبع
الكماك وليس هذا تحقيقاً واقعياً منه بل تسمع لهذا اذ يارة تحقيق في تعريف علم المعاني تحت قوله التي بها يطابق
اللفظ لمقتضى الحال آه وهو ان مقتضى الحال عبارة عن الكلام الكلي المتكيف بالكيفيات المخصوصة كما قال الشاعر هناك قوله
قوله والفاد في قوله آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الفاد يجهل لمعان من الجزائية والسببية والعاطفة والتفريعية
ولا يصح بهما كل واحد منهما اما الاول لعدم الشرط واما الثاني لعدم السببية فيما قبلها لان ما قبل الفاد السببية يكون

سبباً لما بعده وههنا ليس كذلك لأن ما قبلها قوله هو ارتفاع شأن الكلام بمطابقة للاعتبار المناسب وهو ليس بسبب
لمقتضى الحال في كلام المصنف بل الأمر بالعكس هو أن مقتضى الحال سبب للاعتبار المناسب كما يظهر من سوق كلام
المصنف حيث قال فمقتضى الحال هو اعتبار المناسب أه فعلى هذا حق العبارة هكذا فاعتبار المناسب هو
مقتضى الحال بأن يكون اعتبار المناسب سبباً لمقتضى الحال لأن الاعتبار هو المنجز عنه مع أن إلقاء السببية قليلة
الاستعمال بالنسبة إلى المعاني الأخر وأما الثالث فلعدم المعطوفة عليها وأما الرابع فلعدم المتفرع عليه ؟
حاصل الدفع أن إلقاء ههنا للتفريع والمتفرع عليه قوله وارتفاع شأن الكلام أه وليست بمعاني الأخر فلا يرد
ما يرد قوله: ونتيجة أه أي ما تقدم لأن التفريع لا يكون إلا حاصل المتفرع عليه ومثمة قوله: وبيان ذلك
أي بيان كون إلقاء التفريع على ما تقدم الغرض منه دفع الاعتراض وهو أن التفريع على ما تقدم لا يصح لأن المتفرع يكون
مفهوماً من المتفرع عليه ومتى أمضينا ذلك لانه لم يعلم مما سبق أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
حاصل الدفع أن هذا التفريع صحيح ولعلم المتفرع من المتفرع عليه باستحالة المقدماتين أحدهما مفهوم من
قول المصنف: والأخرى بديهية مسلمة عندهم وأشار إلى الأولى بقوله أنه قد علم ما تقدم أه وهو مفهوم من كلام المصنف
وإلى الثانية بقوله ومعلوم أن الكلام وهي البديهية المسلمة عندهم فثبت الاتحاد بين المتفرع والمتفرع عليه كما يأتي تفصيله
فالحاصل أن ههنا مقدماتين مقدمة معلومة من كلامهم وهي أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقة للاعتبار المناسب ينتج من الشكل الثالث بأن
ماخوذة من كلام المصنف وهي أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقة للاعتبار المناسب ينتج من الشكل الثالث بأن
تجعل المقدمة المفهومة من كلام المصنف صغرى والمقدمة المفهومة من كلامهم كبرى والحد الأوسط فيها موضوع
فيكون ههنا شكل ثالث أن الاعتبار المناسب هو مقتضى الحال بخلاف المكرر وهو الموضوع ولعلم من هذه النتيجة بعد
عكسياً كما هو القانون في الشكل الثالث أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهو المطلوب قوله: لأن إضافة المصدر
دليل للحصر المذكور بقوله: لا غير أه ودفع اعتراض وهو أن الحصر المذكور غير معلوم من قول المصنف بل لمعلوم منه أن ارتفاع
شأن الكلام يحصل بمطابقة للاعتبار المناسب وأما حصوله بغيره وعدم حصوله فهو مسكوت عنه ؟ حاصل الدفع أنه
معلوم من إضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده لأن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد
إذا استعمل ولم تقم قرينة مخصوصة ببعض ما صدق عليه فهو ظاهر لا استغراق الجنس كما يقال ضربى زيد أى
الدار أى جنس ضربى زيدا في الدار فيكون معنى قول المصنف أن كل ما يصدق عليه الارتفاع حاصل
بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب فحصل الحصر قوله: ومعلوم أن الكلام أه عطف على قد علم مما
تقدم أه حاصل أنه قد علم مما قال المصنف فيما تقدم أن ارتفاع شأن الكلام الفصيح لا يحصل إلا
بمطابقة للاعتبار المناسب ومن المعلوم فيما بينهم أن الكلام لا يرفع إلا بالبلاغة وهى مطابقة الكلام
الفصيح لمقتضى الحال ولا شك أن الحصر المذكور لا يحصل إلا بالاعتبار المناسب والمقتضى

الحال كما فصله الشق قوله: فحصل ههنا مقدمتان آه اى فى مقام صحة التفريع و النتيجة
من المتقدمين المذكورين ^{من} كونه مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب لانه لم
لا يجوز ان يحصل مقتضى الحال بدون اعتبار المناسب وبالعكس لانه يعلم منهما ارتفاع
شان الكلام بمطابقة للاعتبار المناسب و مقتضى الحال ولا يعلم اتحادهما مع الآخر
حاصل الدفع ان كلا المتقدمين المذكورتان بطريق المحرر الاولى باضافة المصدر كما عرفت
والثانية بكلمة انما حيث قال انما يرتفع بالبلاغة آه و هما تفيدان حصر
أحدهما فى الآخر واتحادهما والا لبطل احد المحصرين او كليهما و هو باطل كما سيحكي
مفتلا في الشرح قوله: احديهما ان ليس آه بيان المتقدمين هذه هي المأخوذة من كلام
المص و هي صغرى الشكل الثالث قوله: والثانية ان ليس آه هذه هي كبرى فيه
المعلومة البديهية من كلام العلم المعين قوله: فيجب ان يكون المراد اه تفريع على
المتقدمتين المحصورتين و نتيجة لهما بان ثبوتهما يستلزم الاتحاد بين الاعتبار المناسب
و مقتضى الحال و هو المقصود قوله: والا بطل احد المحصرين آه اى ان لم يجب اتحادهما
بعد المتقدمتين المحصورتين بطل احد المحصرين فيهما او كلا المحصرين فيهما لكن التالى
باطل لان المحصرين المذكورين في المتقدمتين ثابت بالبرهان كما مر فالمتقدم الغرض
من هذا القول دليل على وجود الاتحاد المذكور بينهما حاصله ان المتقدمتين المذكورتين
مفهومتان كليتان ولا بد بينهما من نسب اربع اما المساوات او التباين او العموم
والخصوص من وجه او مطلق فعلى الاول يحصل المراد وعلى الثلاثة الاخر يلزم بطلان كلا
المحصرين او احدهما لانه لما استحال اجتماع المحصرين صدقا فاما ان يكذب كلاهما
او احدهما و هو باطل فلا بد من القول بالاتحاد بينهما فحينئذ ينتفى التعدد بينهما
ويصيران شيئا واحدا و هو المطلوب اما بطلانها على تقدير ان يكون بين الاعتبار
المناسب و مقتضى الحال تباين كلوى او العموم والخصوص من وجه فانه يصدق كل منهما
بدون الآخر فيتحقق الارتفاع بالافراد الاخر لا عزم ذلك الفرد الخاص و بيان ذلك ان
بطلان احد المحصرين عبارة من ان الجزء الايجابى للأعم مبطل للجزء السلبى للاخص و
الجزء الايجابى للاخص غير مبطل للجزء السلبى للأعم كما لا يخفى و هو يتحقق فى العموم و
اخص من مطلقا بخلاف المبائنة و العموم من وجه لان الجزء الايجابى فى كل من المحصرين
مبطل للجزء السلبى الآخر لتحقق كل واحد منهما بدون الآخر و لو فساد

منه بمطابقة كل منهما بدون الآخر و هو يتحقق فى العموم و اخص من مطلقا بخلاف المبائنة و العموم من وجه لان الجزء الايجابى فى كل من المحصرين
مبطل للجزء السلبى الآخر لتحقق كل واحد منهما بدون الآخر و لو فساد

ارتفاع مقتضى الحال خاصة وارتفاع اعتبار المناسب عاماً مثلاً أو بالعكس فيكون معنى الحكم ان الخاص ليس بخارج من الأفراد
 العام ولا محذور فيه وكذا في العموم من وجه مثلاً صنف من صنف البصر للأبيض لا ينافي صنفه في الحيوان في ضمن الأبيض مع أن بين
 الأبيض والحيوان عموم من وجه والوجه الثاني أن المقصود من المقدمتين المذكورتين اثبات اتحاد مقتضى الحال والاعتبار
 المناسب في المفهوم كما يظهر من تفسير مقتضى الحال بالاعتبار المناسب في الكلام المصم وما ذكر في السيل ههنا لا يفيد الاتحاد في
 المفهوم ليقيناً بل يتحمل أن يكونا متساويين في الصدق فقط كما بين الانسان والناس طلق لا متحدان في المفهوم وكان المقدم على الاتحاد
 مفهوماً اجيب عن الاول بان المملو في التعيين عموم الحكم بجميع الأفراد لان اضافته المصدر في المقدمة الاولى والكلمة
 انما في المقدمة الثانية للحصر والاستزاق فيفيد ان عموم الحكم بجميع الأفراد لعدم قرينة الخصوص والا يلزم الترجيح بلامرجح
 فتناول الحكمين بجميع الأفراد في كليهما واجب وعدم شمول الحكم في الاعم بجميع الأفراد اذا لم تكن القرينة موجودة للحصر ههنا
 القرينة موجودة للحصر وهي الاستغراق في المقدمتين كما عرفت فيلزم بطردان الحكمين أو احدهما على تقدير العموم من وجه
 او مطلقاً وهو باطل، وعن الثاني اننا لا نسلم ان المدعى هو الاتحاد في المفهوم لان جعل قوله مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
 تغيراً على ما تقدم ونتج له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم لان التفرع لا يكون متحدان في المفهوم مع التفرع عليه وكذا النتيجة
 مع المقدمتين بل المدعى بتحقيقها معاً سواء كان بالاتحاد في المفهوم او في المصادق وحل هذا المعضل ان ههنا اربعة قضايا صادقة أحدها
 ان كل الاعتبار المناسب مطابقة لوجب ارتفاع شأن الكلام وثانيها ان كل ما مطابقة لوجب ارتفاع شأن الكلام فهو
 اعتبار المناسب وثالثها ان كل مقتضى الحال مطابقة لوجب ارتفاع شأن الكلام ورابعها ان كل ما مطابقة لوجب
 ارتفاع شأن الكلام فهو مقتضى الحال فجعل القضية الأولى صغرى والقضية الرابعة كبرى ينتج جواب المطلوب عن كل اعتبار
 المناسب هو مقتضى الحال ثم جعل القضية الثالثة صغرى والقضية الثانية كبرى ينتج جواب المطلوب عن كل مقتضى الحال هو الاتقان
 المناسب قوله: وهذا اعني تطبيق الكلام آه تفسير تعيين المشار اليه لان المذكور ما قبله جميع الكتاب الغرض منه دفع الاعتراض و
 جواز يعلم من كلام الشيخ في دلائل العجز ان ليس له عبارة عن تنظيم الذي هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم باعتبار الاعراض التي
 يصوغ لها الكلام وكلام المصيد على ان ليس له عبارة عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال فلا يكون موافقاً لما قاله الشيخ مع انه مدون
 هذا الفن وعمدة فلا ينبغي الخلاف منه بل انكته: حاصل الدفع ان ما قال المصم ليس مخالفاً لما قاله الشيخ بل معناهما واحد وان
 اختلفا عنواناً لان معنى تنظيم وتطبيق الكلام واحد قوله: هو توخي معاني النحو آه التوخي عبارة عن الطلب والمراد ههنا الوضع عن
 اقامة السبب مقام السبب لان الطلب سبب الوضع والمراد من معاني النحو المعاني التي يبحث عنها في النحو وهي الاحوال
 العارضة للكلم والجمل باعتبار تركيب بعضها مع البعض كالتعريف وتشكيك العارضين للكلم باعتبار تركيبها وكما
 العطف وتركيب العارضين للجمل باعتبار ضم بعضها مع بعض قوله: فيما بين الكلام آه متعلق بالتوخي ولم يقف في
 الكلام بدل بين الكلم للاشارة الى انها تعرض للكلم حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الأفراد قوله: على
 حسب الاعراض آه ايضاً متعلق بالتوخي والمراد من الاعراض هي المتعديات والاحوال التي هي

المرتبة على الخصوصيات كدفع الالتمار المرتب على التأكيده قوله يصاغ لها آه اى لا اجلها لانها المقصودة من الكلام
عند البلغاء والصياغة زر كبرى كرون والمراد منها التأليف اى الاغراض التى يؤلف الكلام لاجلها قوله وذلك لانه
اى اتحاد النظم وتطبيق الكلام لمقتضى الحال الفرض منه اقامة الدليل على ما قال الشيخ وما قال المعهود فى تعريف البلاغة
واحده حاصل الاستدلال ان الشيخ ذكر فى مواضع من كتابه ان النظم عبارة عن وضع الكلام بحيث يقتضى علم النحو
به ليس الامطابقة الكلام لمقتضى الحال فعلم ان النظم وتطبيق الكلام لمقتضى الحال واحده هو المقصود من ههنا الى
قوله ثم ليس هذه الامور المذكورة اه ذكر الشرح عبارة الشيخ مفصلاً لاثبات الاتحاد بينهما قوله ان تضع كلامك آه اى
كل واحد من مفرداته ومركباته فليس الوضع منحصر على الجمل كما هو ظاهر لان المراد بالكلام المعنى اللغوى اى ما يتكلم به
الان وهو عام فالتفصيل لان العلم بموجب قوانين النحو هو العمل بمقتضى قوانين علم المعاني حتى يكون النظم
والتطبيق واحداً لان بمجرد قوانين النحو لا يحصل مقتضى الحال ما لم يراعى قوانين علم المعاني قلنا ان المراد من النظم
اتمامه وهو علم المعاني والبيان فيشمل علم المعاني والبيان فبهما يحصل مقتضى الحال وهو ليس الا النظم المذكور فثبت
الاتحاد قوله مثل ان تنظر آه مثال لعدم حصول النظم بدون رعاية قوانين النحو اى تنظر الى اسميته وافراد وتنكير
وجمله وفعالية وتقديمه وتعريفه وكونه مع ضمير الفصل وكونه جملة اسمية قوله فى الجزاء اى خبر المبتدأ بقريته ان المذكور فى
الامثلة اختلاف الاخبار مع اتحاد المبتدأ والمراد من الجزاء المسند مطلقاً اى سواء كان مسنداً الى المبتدأ او الى الفاعل او الى
ضميره فعلى الاول قوله ينطلق زبده آه مثال تقديم الجزاء الفعل على المبتدأ وعلى الثانى مثال لكون المسند فعلاً مفرداً قوله
مثل زبده ينطلق آه مثال لكون الجزاء مشتقاً اسم الفاعل قوله وزبده ينطلق آه مثال لكون الجزاء فعلاً مضارعاً قوله وزبده
المنطلق آه مثال لكون الجزاء معرفاً باللام قوله والمنطلق زبده آه مثال لتقديم الجزاء الاسمى المعرف باللام قوله وزبده هو المنطلق
مثال لكون الجزاء معرفاً باللام مع ضمير الفصل قوله وزبده هو منطلق آه مثال لكون الجزاء جملة اسمية قوله وكذا فى الشرط والجزاء
آه عطف على قوله فى الجزاء مثلاً آه مثال آخر لعدم حصول النظم بدون رعاية قوانين النحو قوله نحو قوله ان تخرج اخرج آه
مثال لكون الشرط والجزاء فعلين مضارعين قوله وان خرجت خرجت آه مثال لكونها ماضيين قوله وان تخرج فانما اخرج
آه مثال لكون الشرط فعلاً مضارعاً والجزاء جملة اسمية قوله وكذا فى الحال آه ايضاً عطف على قوله فى الجزاء مثلاً آه مثال آخر
لعدم حصول النظم بدون قوانين النحو كما فى الحال التى تبين بينة الفاعل والمفعول قوله مثل جاءنى زبده مسرعاً آه مثال
لكون الحال مشتقاً قوله او يسرع آه مثال لكون الحال فعلاً مضارعاً قوله او هو مسرع آه مثال لكون الحال جملة اسمية
مع الضمير قوله او قد اسرع آه مثال لكون الحال فعلاً ماضياً مع لفظ قد قوله فتعرف لكل من ذلك آه عطف على تنظر آه يعنى
بعد النظر فى تلك الوجوه المختلفة التى تذكر فى علم النحو تعرف ان لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً مناسباً له عند تركيب
الكلام باعتبار افعالها والاغراض المطلوبة وتبجى كل واحد منها فى موضعه المناسب وهو المطابقة لمقتضى الحال فثبت الاتحاد

قوله: وتنظر في الحروف عطف على قوله تنظر في الخبر والشرط والمجاز، والحال كان باعتبار ما يعرض لها من الأحوال
وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس محانيها بدون لفظ الأحوال قوله: تشترك في معنى اه مثل حروف الشرطية مشتركة
في معنى الشرط كلها وممتازة كل واحد منها في خصوصية المعاني كما يبيح في الامثلة وكذا حروف النفي قوله: فتضح كلام من ذلك
عطف على قوله وتنظر في الحروف قوله في نفي الحال، مثال يكون كلمة ما مخصوصة لنفي الحال بعد اشتراكها بان في
مطلق النفي قوله في نفي الاستقبال مثال يكون كلمة لن خصوص لنفي الاستقبال بعد اشتراكها بما في مطلق النفي
قوله: فيما تردد بين ان يكون اى فيما هو محتمل الوجود وعدم فكلمته يكون وان لا يكون تامة بمعنى يوجد وان لا يوجد مثال
لكون كلمة ان مخصوص التردد بعد اشتراكها باذا في مطلق الشرط والنسخة المشهورة يترجح بدل تتردد ومعنا صا
يتردد مجازا كما نقل عن الشافعي قوله: فيما علم انه كان اى موجود مثال لخصوصية كلمة اذا بعد اشتراكها بان في مطلق الشرط
واما عند اذا من الحروف فعلى سبيل التغليب والافهوا سم الطرف قوله: وتنظر في الجمل عطف على قوله وتنظر في الحروف
او على تنظر الاول مثال آخر لحصول النظم مع قواعد النحو النظران الاول ان كانا في المفرد والجمله وهذا النظر في الجملة فقط قوله تتردد
اى تسوق وتتردد قوله موضع لفصل اى بدون العطف قوله: من موضع الوصل اى مع العطف قوله وفي الوصل موضع الواو
يعنى لموضع الموصل اقم لان حروف العطف كثيرة فتعرف موضع الوصل بالواو من موضع الوصل بالفاء وكذا الفاء من ثم
قوله: وتنظر في التعريف عطف على تنظر المذكور مثال آخر لحصول النظم مع رعاية قواعد النحو وفي بعض النسخ تعرف بدل تنظر معناه
ظاهر قوله فتصيب لكل عطف على قوله وتنظر في التعريف قوله ذلك من المذكور من التعريف والتكثير قوله: مكانه اى موضعه
الذى يقتضيه الكلام بحسب الاغراض فتستعمل على صحة ذلك الكلام باعتبار المناسب له قوله: ثم ليس هذه الامور الغرض منه
بيان فائدة قول المصم الآتى بقوله فالبلاغة صفة اللفظ حاصله ان غرض المصم من قوله الآتى دفع التداخل الواقع من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز لانه قال مرة ان البلاغة صفة اللفظ ومرة قال انها صفة المعنى وهذا تناقض في قوله وكذا يعلم من تعريف
لمصنف للبلاغة في الكلام ومن قوله وارتفاع شأن الكلام ان البلاغة صفة اللفظ فيكون قوله مخالفا عن قول الشيخ لانه قال انها راجعة
الى المعنى ايضا؟ حاصل الدفع ما اشار اليه المصم بقوله فالبلاغة ان البلاغة ليست صفة اللفظ باعتبار ذاتها فقط بل باعتبار فائدة
المعنى الثاني دون الاول وكذا ما قاله مرة اخرى انها صفة المعنى ليس المراد منه مجرد المعنى بل هو باعتبار اللفظ الدال عليه والسر فيه
ان البلاغة كسائر عبارات الكلام الفصحى لمقتضى الحال وهذه المطابقة لا تحصل الا بافادة اللفظ
المعنى الثاني فلذا صارت البلاغة صفة اللفظ والمعنى كليهما

قوله: من التعريف والتكثير بيان الامور المذكورة قوله راجعة الى الالفاظ خبر ليس
قوله من حيث هي اى باعتبار ذات اللفظ مع قطع النظر عن المعاني حتى تكون البلاغة صفة
اللفظ فقط. قوله ولكن تعرض لها اى ولكن تعرض لتلك الامور المذكورة للالفاظ باعتبار افادة تلك
الالفاظ المعنى

قوله: وتنظر في الحروف عطف على قوله تنظر في الخبر والشرط والمجاز، والحال كان باعتبار ما يعرض لها من الأحوال
وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس محانيها بدون لفظ الأحوال قوله: تشترك في معنى اه مثل حروف الشرطية مشتركة
في معنى الشرط كلها وممتازة كل واحد منها في خصوصية المعاني كما يبيح في الامثلة وكذا حروف النفي قوله: فتضح كلام من ذلك
عطف على قوله وتنظر في الحروف قوله في نفي الحال، مثال يكون كلمة ما مخصوصة لنفي الحال بعد اشتراكها بان في
مطلق النفي قوله في نفي الاستقبال مثال يكون كلمة لن خصوص لنفي الاستقبال بعد اشتراكها بما في مطلق النفي
قوله: فيما تردد بين ان يكون اى فيما هو محتمل الوجود وعدم فكلمته يكون وان لا يكون تامة بمعنى يوجد وان لا يوجد مثال
لكون كلمة ان مخصوص التردد بعد اشتراكها باذا في مطلق الشرط والنسخة المشهورة يترجح بدل تتردد ومعنا صا
يتردد مجازا كما نقل عن الشافعي قوله: فيما علم انه كان اى موجود مثال لخصوصية كلمة اذا بعد اشتراكها بان في مطلق الشرط
واما عند اذا من الحروف فعلى سبيل التغليب والافهوا سم الطرف قوله: وتنظر في الجمل عطف على قوله وتنظر في الحروف
او على تنظر الاول مثال آخر لحصول النظم مع قواعد النحو النظران الاول ان كانا في المفرد والجمله وهذا النظر في الجملة فقط قوله تتردد
اى تسوق وتتردد قوله موضع لفصل اى بدون العطف قوله: من موضع الوصل اى مع العطف قوله وفي الوصل موضع الواو
يعنى لموضع الموصل اقم لان حروف العطف كثيرة فتعرف موضع الوصل بالواو من موضع الوصل بالفاء وكذا الفاء من ثم
قوله: وتنظر في التعريف عطف على تنظر المذكور مثال آخر لحصول النظم مع رعاية قواعد النحو وفي بعض النسخ تعرف بدل تنظر معناه
ظاهر قوله فتصيب لكل عطف على قوله وتنظر في التعريف قوله ذلك من المذكور من التعريف والتكثير قوله: مكانه اى موضعه
الذى يقتضيه الكلام بحسب الاغراض فتستعمل على صحة ذلك الكلام باعتبار المناسب له قوله: ثم ليس هذه الامور الغرض منه
بيان فائدة قول المصم الآتى بقوله فالبلاغة صفة اللفظ حاصله ان غرض المصم من قوله الآتى دفع التداخل الواقع من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز لانه قال مرة ان البلاغة صفة اللفظ ومرة قال انها صفة المعنى وهذا تناقض في قوله وكذا يعلم من تعريف
لمصنف للبلاغة في الكلام ومن قوله وارتفاع شأن الكلام ان البلاغة صفة اللفظ فيكون قوله مخالفا عن قول الشيخ لانه قال انها راجعة
الى المعنى ايضا؟ حاصل الدفع ما اشار اليه المصم بقوله فالبلاغة ان البلاغة ليست صفة اللفظ باعتبار ذاتها فقط بل باعتبار فائدة
المعنى الثاني دون الاول وكذا ما قاله مرة اخرى انها صفة المعنى ليس المراد منه مجرد المعنى بل هو باعتبار اللفظ الدال عليه والسر فيه
ان البلاغة كسائر عبارات الكلام الفصحى لمقتضى الحال وهذه المطابقة لا تحصل الا بافادة اللفظ
المعنى الثاني فلذا صارت البلاغة صفة اللفظ والمعنى كليهما

والاغراض التي توضع لها الكلام لا مجرد الالفاظ قوله: بحسب موقع بعضها مع بعض آه الطرف متعلق بقوله تعرض لها آه
اي العروض بسبب المعاني والاغراض باعتبار وقوع مناسبة لبعض تلك الامور المذكورة مع بعض الالفاظ فكلمة من
في قوله من بعض بمعنى مع او اتصالية قوله واستعمال بعضها مع بعض آه عطف على قوله موقع بعضها آه اي باعتبار بعض
الالفاظ مع بعض آخر منها هذا اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مقام كما ان الاول اشارة الى تمام الكلام فيكون الحظف
مغائرا لا تفسيريا كما وهم قوله: فرب تنكير مشددا آه راجع الى قوله بحسب موقع بعضها من بعض آه وتفرع عليه يعني ان العروض
المذكورة باعتبار بعض تلك الامور المذكورة مع بعض الالفاظ فرب تنكير له مزينة دخل في لفظ الحال لمخاطب المتقضي له في موضع
وهو في لفظ آخر في غاية القبح لمخاطب في موضع آخر لعدم الاقتصار له فعلم منه ان لبلاغة صفة اللفظ باعتبار المعنى المصوغ
والكلام والا لا يكون للتنكير مزينة في لفظ وقبح في لفظ آخر لان النفس للفظ كلا الحالين موجود. قوله: بل وهذه اللفظة آه راجع
الى قوله واستعمال بعضها مع بعض آه لان المفهوم منه هو المناسبة بين لفظ ولفظ هذا القول محطوف بكلمة بل على قوله وهو
في لفظ آخر آه كلمة بل للمرتقى من مطلق اللفظ الى البيت لان القياس في البيت نادر لانه يكون شتملا على البلاغة غائبا و
ليست للاضرب زيدت الواو بعد كلمة بل لسلا يتوهم كونها للاضرب وبطلان الكلام السابق كما هو شائع وقع بعدها جملة
وقوله منكورة حال من قوله اللفظة لانه مفعول للفعل المعنوي المستفاد من لفظ هذه وهو شعر فالحاصل رب تنكير مشددا
له مزينة في لفظ آه بل هذه اللفظة منكورة في بيت آخر فيجوز قوله: والى هذا اشارة المصنف آه اي الى التفصيل الذي ذكره
بقوله ثم ليس هذه الامور المذكورة آه اشارة الى اجمالا بقوله وبلاغة آه فيه اشارة الى ان هذه كلمة المصنف لانه لدفع
التدافع في كلام الشيخ كما مر تقريره قال المصنف: فالسبلة صفة راجعة آه هذا تفرع على تعريف البلاغة المذكور
سابقا وانما زاد الشئ لفظ صفة لان راجعة اسم صفتي ليقضي الموصوف وهو الصفة ههنا قال الشاعر: في المختصر
بمعنى انه كلام بليغ آه لدفع ما يتوهم من ان البلاغة تكون صفة اللفظ المفرد مع انه مخالف لما قال المصنف فيما قبل
في ذيل المقدمة ان البلاغة لا توصف بهذا المفرد حاصل الدفع ان المراد من اللفظ ههنا ليس المفرد بل المركب وهو
يوصف بالبلاغة فلا خلاف لما قبله قوله: لكن لا من حيث انه آه الغرض منه دفع توهم وهو ان يكون البلاغة صفة
اللفظ فقط وقوله باعتبار افادته المعنى آه ليس له دخل في صفتية البلاغة بالمعنى بل ذكره هذا القول لاجل ان اللفظ يكون له
معنى حاصل الدفع ان البلاغة ليست صفة لللفظ فقط بل مع اعتبار افادته المعنى فيكون قوله باعتبار افادته المعنى دخيلا في
صفتية البلاغة قال: باعتبار افادته آه متعلق بقوله راجعة اليه والسببية والافادة مصدر مضاف الى الفاعل وهو ضمير
اللفظ وقوله بمعنى مفعول آه سبب اعتبار افادة اللفظ المعنى قوله: يعني الغرض المصوغ آه الغرض منه دفع اغراض وهو ان
المعاني ثلاثة الاول ما يكون مستفادا من ظاهري اللفظ لغيره ولا يتغير بتغير العبارات والا اعتبارا والثاني الخصوصيات
التي تكون في المعنى الاول كالتعريف والتنكير وغير ذلك والثالث الاغراض التي يذكر المتكلم هذه الخصوصيات
لاجلها كذا الانكار والشك فيقسم الاول مطروحة في الطريق عند البلغاء لا اعتبار له عندهم فبعدوا المعاني الثلاثة

اوليا والثالثة ثانيا فيتوهم الواهم ان يكون المراد من المعنى القسم الاول مع انه غير معتبر عندهم حاصل الدفع ان المراد ليس
 المعاني الاول بل الثاني والثالث فان قيل يعلم من كلام الشرح تخصيص القسم الثالث من المعاني فلا يشتمل القسم الثاني
 مع انه معتبر عندهم قلنا المراد بمجموع المعاني الثانية والثالثة لان المعاني الثالثة اعني الاغراض مدلول للمعاني الثانية
 اعني الخصوصيات ولذا اورد ما فيها بعد بقوله انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض اذ قوله متعلق بافادته اذ يعنى الباء
 في قوله بالتركيب للسببية متعلق بقوله افادته لا لقوله المعنى لان المراد من الغرض الموضوع له الكلام كما فسر الشرح والادخل
 له للتركيب لا وضعا ولا عقلا بل هو الذي يقصده البليغ سواء كان مركبا او لا اى بسبب تركيب بعض الالفاظ مع بعضها
 قوله وذلك اه اى كون البلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى ثابت الغرض منه بيان الوجه لصحة
 ادخاله في التفسيرية على ما تقدم من تعريف البلاغة يعنى كيف يصح تفريع المصدر بقوله فالبلاغة صفة اه على ان يكون
 البلاغة المتقدم وكيف يعلم هذا التفريع على التعريف السابق حاصله ان البلاغة كما مر عبارت عن مطابقة الكلام
 النصيح لمقتضى الحال فاخذ في تعريفها الكلام الذي هو صفة اللفظ فثبت انها راجعة الى اللفظ وكذا اخذ في تعريفها اللفظ
 وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض التي يؤلف لها الكلام لا باعتبار الالفاظ
 الكلم الجردتين عن اعتبار افادة المعنى فثبت انها راجعة الى المعنى فصح التفريع على تعريف البلاغة فقوله لا من
 انها اه دليل على رجوعها الى اللفظ وقوله وظاهر ان الكلام اه دليل على اعتبار افادته المعنى قوله من غير اعتبار اه متعلق
 لكل واحد من الالفاظ مفردة وكلم مجردة بيان للافراد والتجريد قوله لا يتصف بكونه اه خبر ان قوله مطابق له او غير مطابق اه
 فان قيل فعلى هذا يلزم ارتفاع النقيض وهو محال قلنا ان المطابقة وغير المطابقة ليستا نقيضين لان المراد من غير
 مطابق عدم المطابقة عما من شأنه ان يكون مطابقا وهو ليس نقيض المطابقة بل نقيض عدم المطابقة بالنقل
 وهو ليس مرادهم هنا قوله فمردود ان هذا المعنى اه اى المطابقة دليل لقوله لا يتصف بكونه اه حاصله ان المطابقة هي البلاغة
 لا تحصل بدون المعاني والاغراض فثبت ان البلاغة صفة راجعة الى المعنى ايها قال المصدر وكثيرا ما يسمى لك فصاحة
 ايها اه وفائدة هذه العبارة سيجي في الشرح بقوله وفي هذا الإشارة الى دفع اه قوله نصب على الظرفية اه على صيغة المصدر
 مبنى للمفعول خبر مبتدأ محذوف اى هو منصوب او ذو نصب اى على صيغة الفعل المجهول الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كثيرا
 منصوب في كلام المصدر فمردود لنصبه لان له طرقا كثيرة حاصل الدفع ان نصبه على الظرفية لانه من صفة الاجيان
 والحين اسم الزمان ينصب على الظرفية فلهذا صفة قوله ومالتاكيد معنى الكثرة اه دفع ما يرد من انه ما الثانية في زبلا
 كلمة ما بعد الكثرة حاصل الدفع فانهما التاكيد معنى الكثرة لان بدون كلمة ما يكون معنى كثيرا مطلق الكثرة ومعها
 زيادة الكثرة وهو المقصود بهما قوله والعامل فيه ما اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كثيرا لما كان منصوبا على صيغة
 الظرف فلا بد من عامل فما عامله حاصل الدفع ان عامله ما يليه من قوله يسمى ذلك قدم عليه قوله على ما ذكر في الكثرة

استشهاد بقول الكشاف لكون ما لتأكيد معنى الكثرة وكون العامل فيه ما يليه كافي قوله نعم قليلا ما تشكرون وليس
 بهذا استشهاداً لكون انتصاب قليلاً على الظرفية حتى يرد ان صاحب الكشاف جعل قليلاً في الآية صفة مصدر
 محذوف أي شكرًا قليلاً لا ظرف قوله أي في كثير من الاحيان أه بيان قرب المفعول مع العامل وتعلقه معه واللفظ الغرض
 منه دفع اعتراض وهو انه لما كان صفة الاحيان فيجب تانيته أي كثرة لان الاحيان جمع وصفته يكون مؤنثاً حاصل الدفع
 انه كان في الاصل صفة الاحيان ثم اقيم مقامها بعد حذفها وصار اسماً بمعناها بدون لحاظ الصفة فلذا ذكر من ذكر
 بدون التاء والياء اشارة إلى بقوله أي في كثير من الاحيان أه بحيث يبين الكثير من البيانية ان معناه هو الحين لا اقامة
 مقامها قوله الوصف المذكور أه تعيين المثار إليه للفظ ذلك والمراد من الوصف المذكور ما ذكر في تعريف بلاغة الكلام
 أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال قوله كما يسمى بلاغة أه تعيين معنى لفظ اللفظ لانه يحى للتشبيه فالمشبه به تسمية الوصف المذكور
 بالبلاغة قوله وفي هذا اشارة أه أي في قوله وكثيراً ما يسمى ذلك اشارة إلى دفع التناقض فثار إليه هذا ذلك القول القريب
 وليس المثار إليه قوله فالبلاغة صفة راجعة أه لان القول المذكور لدفع اعتراض آخر في كلام الشيخ كما عرفت تقريره
 الغرض من هذه العبارة بيان فائدة قول المصنف وكثيراً ما يسمى ذلك أه حاصله ان الغرض من هذا القول دفع التنا
 قض الواقع في كلام الشيخ بوجه ثلثة الاولى انه قال ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى فقط دون اللفظ مع انه
 قائل لكونها صفة اللفظ لانها عبارات عن خلوص الكلام من الامور المذكورة التي منشأها اللفظ نفسه كما عرفت في
 تعريفها والشيخ مقرب هذا التعريف والثانية انه يفهم من كلامه مرة اثبات كونها من صفات الالفاظ وكذا نفى كونها
 منها والثالثة انه يفهم من كلامه مرة كونها من صفات المعاني وكذا نفى كونها منها فثبت ثلاث تناقضات في كلامه
 فثار المصنف بقوله إلى دفع تلك التناقضات في كلامه كما فصله الشارح قوله ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى أه
 فهذا متناقض لما مر في تعريف الفصاحة من كونها صفة اللفظ وكذا هذا متناقض لقوله الاخر انها صفة اللفظ قوله
 وإلى ما يدل عليه أه عطف على قوله إلى المعنى عطفاً تفسيرياً بقوله دون اللفظ أه أي ليست الفصاحة صفة اللفظ
 باعتبار نفسه وذاته قوله ان فضيلة الكلام للفظ لا المعناه أه فهذا متناقض لقوله السابق انها صفة المعنى لا اللفظ
 قوله حتى ان المعاني أه غاية لكون الفضيلة للفظ لا المعناه قوله مطروحة في الطريق أه الطرح انما ختم كناية
 عن عدم اهمية المعاني لان الشئ المطروح في الطريق يكون حقيرة لا ياتفت إليه احد قوله ولا شك ان الفصاحة
 أه الغرض منه اثبات ان المراد من الفضيلة المذكورة في كلام الشيخ هي الفصاحة لا غير فثبت التناقض قوله
 من صفاته أه أي صفات الكلام قوله فوجه التوفيق بين الكلامين أه هذا شروع في دفع التناقض المثار إليه بقول
 المصنف قوله انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة أه هذا دفع التناقض الاول من كلامه حاصله اراد بالفصاحة معنى البلاغة
 لا المعنى المذكور سابقاً اعني الخلو من الامور المذكورة حتى يقال انها من صفات الالفاظ باقراره ايها فكيف

كما في العموم من وجه لان الحصر معناه ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره كما هو معنى التخصيص فانجزء
الاول ايجابى والثاني سلبى مثل ما محمد الا نبى ففيه جزءان ثبتت النبوة لمحمد وهو ايجابى ونفى النبوة
عن غيره وهو سلبى وهكذا في غيره وهذا معنى الحصر والتخصيص فاذا بطل الحصر في الكلام المحصور
يكون المراد ببطلانه بطلان الحصر في الجزء السلبى منه فقط لانه المتبادر الظاهر ببطلانه لان الحصر
في الجزء الايجابى في كل كلام هو المقصود منه والجزء السلبى يثبت له فلا يبطل حصره بل حصره يكون مبطلا للحصر في
الجزء السلبى من الكلام الآخر غير فطريق بطلان الحصر في العموم مطلقا مثل لا يأكل الا حيوان ولا يأكل
الا انسان ان الجزء الايجابى من الاسم وهو اكل الحيوان مبطل للجزء السلبى للأخص وهو نفى اكل غيره
الا انسان لان تحقق العام مستلزم لتحقيق الخاص لا سلبه وليس الجزء الايجابى من الأخص وهو
اكل انسان مبطلا للجزء السلبى من الأعم وهو نفى اكل غير الحيوان لان غير الأعم مستلزم لغيره
الأخص لان نفى الأعم مستلزم لنفى الأخص فعلى هذا لا تحقق للأخص وهو اكل انسان فاكل غير
حيوان اكل غير انسان فلا يبطل باكل انسان اكل غير حيوان لعدم تحقق اكل انسان عند
تحقق نفى اكل غير حيوان والا لا يكون عامًا وخاصة وهو خلف وطريق بطلان الحصر في المتباينين
مثل لا يأكل الا انسان ولا يأكل الا حماد لان الجزء الايجابى من المبائن الاول وهو اكل انسان مبطل
للجزء السلبى من المبائن الآخر وهو نفى اكل غير حماد وكذا الجزء الايجابى من المبائن الآخر وهو اكل
حماد مبطل للجزء السلبى من المبائن الاول وهو نفى اكل غير انسان وهو ظاهر للتباين اكل بينهما
وطريق بطلان الحصر في العموم من وجه مثل لا يبصر الا ابيض ولا يبصر الا حيوان ان الجزء الايجابى
من كل واحد منهما في مادة الافراق مبطل للجزء السلبى من كل واحد منهما في تلك المادة وان لم يكن
الجزء الايجابى من كل واحد منهما في مادة الاجتماع مبطلا للجزء السلبى آخر منهما لان الأبيض و
الحيوان يجتمعان في مادة وجه الفرس الأبيض ويفترقان في مادتين كالثوب الأبيض والحيوان الأسود
وهكذا ينبغي تحقيق المرام والتمسك بهذه المرام قوله: وفيه نظر اى في الدليل المذكور لاثبات
بئسها اعراض حاصله بوجهين الاول اننا لانسلم الاتحاد بينهما بل بينهما عموم من وجه او مطلقة ولا يبطل الحصر المذكور
او الحصر في الأخص لان هر الشئى في الخاص لا يثبت في حصره في العام من وجه او مطلقة لان هر شئى في الأعم من وجه
او مطلقة لا يوجب تناوله جميع افراده حتى يلزم بطلان الحصرين او الحصر في الأخص فخر الشئى في الخاص لا يثبت في العام
من وجه او مطلقة لعدم شرط تناوله الحكم لجميع افراده فيكون كلا الحصرين صحيحين على تقدير العموم مطلقا ومن وجه لانه ان
يتحقق الحصران في فرد وهو محل الاجتماع وغايته ما يلزم ان هذا الحكم الخاص لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضى
عموم حكم الخاص لانه اذا كانا في فرد في الحيوان مع ان بين الانسان والحيوان عمومًا مطلقا فكذلك فيما نحن فيه ان يكون

لا نزاع في كونها من صفة اللفظ بل النزاع في منشأ المعنى الثاني لها بان منشأ الفصيحة التي بها يقع التفاضل في الكلام ويثبت الاعجاز ما هو اللفظ والمعنى لكن الشيخ ينكر على الاطلاق كونه صفة اللفظ والمعنى بل عنده تفصيل كما سيأتي قوله والشيخ ينكر على كلا الفريقين أه أي على القائلين بصفة اللفظ أو المعنى لان عنده الحكم الكلي من كل منها خطأ بل عنده فيه تفصيل وهو ان اللفظ المنطوق ليس محلاً لها والمعاني الثواني ايها ليست محلاً لها بل المحل لها هو المعاني الاول حيث قال لاني الالفاظ المنطوقة ولاني المعاني الثواني كما سيأتي في قوله قوله ويقول ان الكلام أه بيان انكار الشيخ على الفريقين حاصل ان الكلام الذي حصل به الفصاحة والبلاغة هو الذي يقصد بلفظه الدلالة على معناه اللغوي بان يكون لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود الذي يصوغ له الكلام وهو المعنى الثاني من المعاني الثلاثة والمراد من المعاني الاول في كلام الشيخ هو المعاني الثواني من اقسام المعاني وقد يعبر عنها بالترتيب بان يكون المعنى مرتباً في النفس اولاً ثم يكون ترتيب الالفاظ بمقابله وليس الفصاحة والبلاغة عبارتين عن مجرد الالفاظ المنطوقة بدون ترتيب المعاني أي المعاني الاول حقيقة ولا عن المعاني الثواني التي هي اغراض المتكلم في الكلام وهي المعاني الثالثة فثبت عند الشيخ ان الفصاحة والبلاغة محلها اللفظ والمعنى الاول أي الثاني كليهما لا مجرد الالفاظ والمعاني الثواني أي الثالث قوله يدق به أه من الدقيق بمعنى اللطيف أي باريك قوله على المعنى اللغوي أه أي المعنى الذي يستفاد من اللفظ بواسطة الوضع مع الخصوصيات قوله ثم تجد لذلك المعنى أه أي المعنى اللغوي الذي يدل عليه اللفظ وضعاً قوله دلالة ثانية أه منقول تجد بصفة المخاطب فاللام في قوله لذلك المعنى أه اما صلته لتجد فتوصيف هذه الدلالة بالثانوية باعتبار انها واقعة في المرتبة الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعاني الاول لان للمعاني الاول دلتين كما يوهب من ظاهر العبارة واما للاجبية فيكون معنى قوله لذلك المعنى أه لاجل ذلك المعنى فالدال على المعنى المقصود ايها هو اللفظ بواسطة المعنى الاول فتكون الدلالة بنفسها ثانية ثم دلالة المعنى الاول على المعنى الثانية عقلية قطعاً لتلازم عقلية بين الدال وهو الخصوصية والدلول وهو الغرض المقصود له الكلام لان الغرض سبب للاتيان بالخصوصية لان المتعارف والمعتاد في حق البليغ ان لا يأتي بالخصوصية الا داع وباعت عليه واما دلالة اللفظ على المعنى الاول فوضعية بان يكون للوضع دخل فيه قوله على المعنى المقصود أه أي الاغراض المقصود غنة لها الكلام قوله فهناك الفاظ أه أي في مقام دلالة اللفظ على المعنى اللغوي ودلالة ذلك المعنى على المعنى المقصود الفاظ فقط ومعنيان الاول والثاني قوله ومعاني اول وثواني أه المراد من المعاني الاول ما يفهم من مدلولات التراكيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من التعريف والتشبيه والتقديم والتأخير والحذف والاضمار وغير ذلك والمراد من المعاني الثواني الاغراض التي يصاغ لها الكلام المشتمل على تلك الخصوصيات من الاشارة الى المعهود في التعريف والتعظيم والتحجيز والتشبيه وغير ذلك هذا بالقياس الى علم المعاني واما بالنسبة الى علم البيان فالمراد من المعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني

هي المعاني المجازية او الكسائية مثلاً اذا قلنا هو اسد في صورة انسان فالمعنى الاول هو مفهوم هذا الكلام والمعنى
 الثاني انه شجاع كما سيظهر في علم البيان قوله فالشيخ يطلق آه الفرض منه تعين المعاني التي تكون موصوفة بالصفة
 والبلاغة عنده يعني لما كانت المعاني على قسمين الاول والثاني فالمعنى عند الشيخ موصوف بالصفة والبلاغة فقال
 المعاني الاول مع ترتيبها في الذهن بترتيب الالفاظ معها قوله بل على ترتيبها آه كلمة بل للاضراب بها يعني ان الشيخ
 يطلق على ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ اسم النظم والصورة اه لا على المعاني الاول بدون لحاظ
 الترتيب وهو اصل المعنى لا يتغير بتغير العبارات والاعتبارات بل يطلق على الخصوصيات التي تكون في المعنى الاول وهو
 المعاني الثاني كما مر والمراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للجمال والمقام قوله على حذوها او متعلق
 لترتيب الالفاظ اي يكون ترتيب الالفاظ في التلفظ على مقابلة المعاني بان ينتقل منها الذهن بتوسط الترتيب الى
 الخواص في الافادة بلا اختلال ولا تعقيد وهذا الترتيب هو البلاغة بالخصوص قوله اسم النظم والصورة اه منقول يطلق النظم
 هو توفى معاني النحوي في بين الكلام كما مر والصورة الكيفية الخاصة للمعاني الاول من الالفاظ والخواص الاسرار المستفادة
 للمعاني الاول من التركيب لا مجرد الوضع والمزايا والكيفيات هي الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الاسرار
 على المعاني الاول من قبيل المجاز او على اصطلاح الشيخ كما يدل عليه قول الشارح والشيخ يطلق آه والافادة الاسرار
 من المعاني الثواني قوله او نحو ذلك آه كالزيادة والفضيلة قوله ويحكم قطعاً آه عطف على يطلق آه هذا من تمة تعين المعاني
 الموصوفة بالصفة والبلاغة عند الشيخ قوله الرجعة اليها آه اي الى المعاني الاول باعتبار ترتيبها في الذهن ثم ترتيبها
 في التلفظ على حذو ... المعاني بحيث ينتقل الذهن منها بتوسط الترتيب الى الخواص في الافادة بلا اختلال وتعقيد فلا يرد
 ان المعاني هي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها فكيف يكون الفصاحة والبلاغة من الاوصاف الرجعة اليها قوله وان
 الفضيلة التي آه عطف على ان الفصاحة آه قوله وما شاكل ذلك آه من المزايا والكيفيات والخواص قوله انما هي فيها ان خبر ان الثانية
 يعني ان الفضيلة المذكورة في المعاني الاول المخصوصة بالطريق المذكور قوله لافي الالفاظ آه يعني يحكم الشيخ ان الفضيلة
 ليست في الالفاظ المجردة عن المعاني ولا في المعاني الثواني التي يصاغ لها الكلام قوله هي الاصوات آه اي عوارض الاصوات
 بحذف المضاف بناء على المختار من ان اللفظ كيفية غارضة للصوت الذي هو كيفية تحدث في الهواء بتموج او بدون حذف
 المضاف بناء على ما هو المشهور من ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف قوله يريد المتكلم اثباتها او نفيها آه اي يريد اثباتها
 في بعض المواضع ونفيها في بعض اخرى كما يدل عليه الترديد لانه المراد من المتكلم هو المتكلم الباطن ومن الاخر
 هي اغراض البلاغة مثلاً يقول ان زيدا قائم مقام الالكار وزيد قائم في مقام عدم الكار فلا يرد ان الغرض
 التي يصاغ لها الكلام مدلولات للالفاظ بواسطة المعاني الاول ولها بلا واسطة فكيف يقصد نفيها قوله فيثبت
 اي الشيخ انها من صفات آه اي الفصاحة من صفات الالفاظ او المعاني الغرض منه مشروع في دفع التناقض من كلام

الشيخ رحمه الله تعالى لما ذكر قبله حاصله ان الشيخ فيما قال ان الفصاحة من صفات الالفاظ يريد بها المعاني
 الاول لان عنده ليس المراد بها الالفاظ المجردة بل باعتبار ترتيبها في النفس ثم ترتيبها في النطق وهو ليس الالفاظ الاولى
 ولا يريد الالفاظ المنطوقة فقط وكذا اذا قال انها من صفات المعاني يريد بها تلك المعاني الاولى المعاني الثواني واذا قال انها
 ليست من صفات الالفاظ يريد بها الالفاظ المنطوقة لا المعاني الاولى واذا قال انها ليست من صفات المعاني يريد بها المعاني
 الثواني لا المعاني الاولى فلا تناقض في كلام الشيخ لان محل النفي والاشبات معان عنده كما عرفت قوله يريد بها تلك المعاني
 الاول محتمل للمعاني المرتبة في النفس تكون بترتيب الالفاظ في النطق على حذوها كما مر فيكون المراد من قوله تلك المعاني الاولى
 الالفاظ والمعاني الاولى والعلاقة في الالفاظ ذكر المداول واراؤ الدال وفي المعاني على الحقيقة قوله حيث ينبغي ان تكون من صفاتها
 اي حيث ينبغي الشيخ ان تكون الفصاحة من صفات اللفظ او المعنى يريد باللفظ هي الالفاظ المجردة المنطوقة وبالمعاني هي المعاني
 الثواني لا المعاني الاولى قوله التي جعلت مطروحة اه صفة للمعاني الثواني الغرض منه دفع اعتراض وهو انه القرينة في كلام الشيخ
 على كون المراد بالنفي للمعاني الثواني دون الاول حاصل الدفع ان القرينة عليه قول الشيخ فيما سبق وهو قوله حتى ان المعاني مطروحة
 في الطريق ليعرفها اه لان المعاني المطروحة في الطريق ليس المعاني الثانية وهو المراد بالنفي في كلام الشيخ قوله ولست انا حمل كلامه اه
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان يكون توجيه الشبهة هذا الكلام الشيخ لعله يكون توجيهها بالابريص قائمه به حاصل الدفع ان هذا
 المتقدم الذي يدفع به التناقض بين كلامي الشيخ ليس من عندي بل هو مخرج به لان المعانوم من كلام الشيخ كما سيجي من
 قوله تحت قول الشبهة كما قال لما كانت المعاني اه لان قوله لم يريد الالفاظ المنطوق اه مخرج ان مجرد الالفاظ غير متصفة بالفصاحة
 لانها ايضا مما يدل على تفخيخ وكذا قوله ولكن معنى الذي دل به على المعاني الثاني اه يدل على ان المتصف بالفصاحة المعاني
 الاول لا المعاني الثانية ثم حكمة انا تأكيد للضمير المتصل والمقصود منه نفى التجوز والسياسات في نفى الحمل عن نفسه وكذا
 تقديم المسند اليه في قوله بل هو يصرح للتقوى والمقصود منه انه صرح به البته لا لتقصير قوله كما قال اي الشيخ لما كانت المعاني اه
 الكاف بمعنى اللام التعليل عليه لتصرح الشيخ على دفع التناقض المذكور فهنا غرضان احدهما الاشاح من نقل
 كلام الشيخ والثاني للشيخ فغرض الشبهة من نقله تأكيد لقوله المذكور من انه ليس حامل الكلام الشيخ على الدفع المذكور بل
 هو مخرج به كاسيائي واما غرض الشيخ من هذا الكلام بيان العلاقة بين الالفاظ والمعاني الاولى حتى يصح التعبير عن
 احدهما بالآخر تجوزا وكذا بين ترتيب المعاني وبين ترتيب الالفاظ من العلاقة قوله تبين بالالفاظ اه لان المعاني من
 الامور الباطنة الذهنية لا يعبر عنها بدون الالفاظ
 قوله ولم يكن لترتيب المعاني سبيل اه وهذا ظاهر
 لان المعاني من الامور الذهنية تحصل في الذهن كيف ما كان بدون لحاظ الترتيب فترتيبها موقوف على ترتيب
 الالفاظ في النطق والمراد من عدم ترتيب باعتبار الافادة للسامع فان ذلك لا يكون بدون ترتيب الالفاظ
 في التلفظ واما ترتيبها بنفسها فلا يتوقف على النطق فلا يرد ان ترتيب المعاني مقدم على ترتيب الالفاظ

فكيف يكون الثاني سبيلاً إلى الأول قوله يجوز وأدجزا القول لما كانت قوله فعبروا عن ترتيبه بيان للمعنى حاصله ان ترتيب
المعاني يتبين بترتيب الالفاظ ولم يكن للمعاني ترتيب بالذات فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم حذفوا ترتيب
الالفاظ وذكروا الالفاظ فقط تسبيلاً وتخيلاً فبهذه العلاقة عبروا عن المعاني الأول بالالفاظ قوله وإذا وضعوا الالفاظ بيان
الموضع الذي يقع فيه اطلاق اللفظ على المعنى الأول وهذا هو موضع التفرع الشيخ بكلامه وحمل الشرح كلامه عليه كما قال فيما
قبل بقوله لست انا حمل كلامه بل هو يصرح به مراراً قوله كما يدل على تفخيمه أي تعظيمه من الفصاحة والبلاغة قوله ولكن
معنى اللفظ أه أي ولكن يريدون معنى اللفظ الذي دل ذلك اللفظ بسبب ذلك المعنى على المعنى الثاني وهو المعاني الأول
قوله والسبب انهم أه العرض منه دفع وهم وهو انه ما السبب في انهم وصفوا اللفظ وارادوا به المعاني الأول مع ان الاصل هو
الحقيقة والمجاز خلاف الاصل فلم لم يقولوا ان الفصاحة مثلاً من صفات المعاني ويراد بها المعاني الأول لئلا يحتاج الى
ارتكباب المجاز حاصل الدفع انهم لو جعلوها من صفات المعاني لما فهم انها من صفات المعاني الأول المفهومة من الالفاظ
لفظ فقط لان لفظ المعنى مشترك بين المعنى الأول المفهوم من الالفاظ وبين المعنى الثاني المقصود وهو لا قرينة
على ايراد احدهما فيحتمل ان يكون المراد منه المعنى الثاني مع انه اذا كانت صفات للمعاني الثانية يلزم خلاف المقصود
لكونهما صفات للمعاني الأول واما اذا جعلوها كالمواضعة فيما بينهم أي الاتفاق فيما بينهم بانهم يذكرون اللفظ ويريدون
به المعنى الأول فلا احتمال لارادة اللفظ المنطوق بعد الاتفاق لانه قرينة على ارادة المعنى الأول قوله لو جعلوها أه
أي الفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك قوله لما فهم انها أه كلمة مانافية والضمير في انها للفصاحة وغيرها
قوله اعني الزيادات أه تفسير للمعاني الأول لان عند الشيخ هذه الامور المعاني الأول مجازاً او اصطلاحاً منه كما مر قوله فجعلوها
كالمواضعة أه تفريع على الشرط والجزاء أي على قوله لو جعلوها أه لما فهم أه ونتيجة لهما المواضعة قرار دادن وهر چیزی مواضعت
كردن أي فجعلوها كالاتفاق والاقرار فيما بينهم الغرض من هذا التفريع دفع اعتراض وهو انه في توصيف الالفاظ بها
يذهب الذهن الى التصاف الالفاظ المنطوقة بالفصاحة وهو غير مراد منها حاصل الدفع انهم جعلوها كالاتفاق فيما بينهم
ان يذكر اللفظ وهم يريدون به المعنى الأول فلا يذهب الذهن الى التصاف الالفاظ المنطوقة بالفصاحة لاتفاقهم
على ذلك قوله ان يقولوا اللفظ أه بتاويل المفرد مفعول ثان جعل الأول قوله كالمواضعة قوله وهم يريدون الصورة
أه الواو للحال أي والحال هم يريدون باللفظ محل الصورة بحذف المضاف والا لا يصح التفريع على ما سبق لان
المفهوم مما سبق استعمال اللفظ في نفس المعاني الأول والمعلوم من هذا الكلام انما هو استعماله في الصورة الحادثة
فيه وبينهما اتفاق فاذا قدر المضاف صح التفريع او لقول في صحة التفريع ان المراد بالصورة نفس المعنى الأول كما يدل عليه
اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات لان المراد عند الشيخ بالمعنى الأول المعنى الثاني من اقام المعاني الثلاثة كما
عرفت فيما سبق من قوله الشيخ يطلق على المعاني الأول بل على ترتيبها في النفس أه وكذا قوله اعني الزيادات والكيفيات

والخصوصيات أه وكذا أقول فيما سبق ان الكلام الذي يدق فيه النظر أه الى قوله ثم تجد ذلك المعنى دلالة ثانية فعلى
هذا يكون المراد من المعنى في قوله التي حدثت في المعنى أه المعنى الاول حقيقة وهو المعنى الاصل الذي لا يتغير بتغير العبارات
والاعتبارات قوله والخاصة التي أه عطف على الصورت والمراد من الخاصة اليفه لنفس المعنى الاول عند الشيخ وهو المعنى
الثاني حقيقة والضمير في قوله فيه راجع الى المعنى الاول الحقيقي وهو اصل المعنى بهذا التوجيه هو الحق لكلام الشيخ فعلى هذا
لا يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يريدون الصورة أه قوله وقولنا صورت أه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اطلاق
الصورة على الخاصة التي حدثت في المعنى لا يصح لان الصورت انما تكون لذي الصورة والخاصة الحادثة في المعنى
ليست بصورت حاصل الدفع ان اطلاق الصورة على الخاصة الحاصلة في المعنى بطريق التشبيه وقياس المعقول على
المحسوس لزيادة الوضاحة بحيث انه شبه المعنى في النفس بالسان في كون كل واحد منهما مشتملا على ما به الاشتراك
وما به الامتياز ثم ما به الامتياز في المشبه بالصورت وفي الخصوصيات الحادثة فيه فعبّر عن تلك الخصوصيات الحادثة
في المشبه بالصورت لكونها محسوسة وقيل للمعنى في هذا صورت غير صورته في ذلك قوله فلما تبين ان السان أه
فيه اشارة الى بيان وجه الشبهة بين الخاصة الحادثة والصورت وهو الامتياز بحيث ان بالوجه الحادثة في المعنى يحصل
الامتياز عن الاغيار كذلك بالصورت المعبرة عنها يحصل الامتياز قوله فرق أه نائب فاعل يوجد والمراد من الفرق
الخصوصية المذكورة قوله وليس هذا أه اي اطلاق الصورة على ما ليس بصورة بطريق التشبيه والتمثيل الغرض منه دفع اعتراض
وهو ان يكون ذلك الاطلاق اختراع من عند نفس الشئ فلا يكون معتبرا للاطلاق المذكور حاصل الدفع ليس هذا من
مخرعاتنا بل هو مشهور واقع في كلام من هو عمدة في الننون العربية وهو الجاحظ المعتزلي حيث قال وانما الشعر
صياغة اي زر كرى كردن وضرب من التهور اي قسم جعل الشئ صورة قوله وكفاك قول الجاحظ أه اي كفاك دليلا على
الاطلاق المذكور قول الجاحظ قوله وهذا بنده ما ذكره الشيخ أه اي ما نقله الشئ قليل مما ذكره الشيخ فيه اشارة الى ان الشيخ
صرح في كثير من المواضع على ما ذكره الشئ ومن اطلاق اللفظ على المعنى الاول الدال على المعنى الثاني وما ذكره من
اقواله قليل وفيه كفاية قوله ثم انه شدد النكير أه اي الشيخ شدد الانكار على من زعم أه الغرض منه اثبات ان الالفاظ
المنطوقة ليست مما يتصف بالفصاحة بها لان مقصود الشئ من نقل عبارات الشيخ امور ثلاثة احدها ان الشيخ قائل
بكون فضيلة الكلام في المعنى الاول الدال على المعنى الثاني لاني المعنى الثاني بل هو موضح في الطريق كما مر بقوله
المعاني الثواني التي جعلت سطوحه في الطريق أه وثانيها ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة والبلاغة مثلا ليراد به المعنى
الاول المذكور كما مر بقوله ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني أه وثالثها ان اللفظ المنطوق ليست مما
يتصف بالفصاحة به واثبت الامرين الاولين بنقل كلامه الى سبيل ما بقي الامر الثالث فشرع في اثباته بقوله ثم انه
شدد النكير أه قوله وبلغ في ذلك كل مبلغ أه اي بالغ للشيخ في ذلك الانكار كمال المبالغة قوله وقال سبب أه اي قال

الشيخ الغرض منه بيان النكار الشيخ وصبا لفته فيه فلتوجبه كلامه طريقان الاول انهم لما سمعوا ان النفاحة
 من صفات الالفاظ فهموا انها وصف لها بنفسها وبالذات مع ان الامر ليس كذلك بل هي وصف لها على طريق
 الوصف بحال المتعاقب اى كون الالفاظ تدل على تلك الفصلة كوصف الرجل بحسن غلامه والثاني انهم لما سمعوا ان
 اللفظ بالنفاحة لم يتميزوا بين النفاحة بالمعنى المشهور الذى هو وصفة اللفظ في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امور
 عرضت في معناه من الكيفيات والخصوصيات اى بين ما هو بمعنى البلاغة الذى هو وصفة المعنى وقالوا بالنفاحة
 اللفظ بكلام معنى النفاحة مع ان الامر ليس كذلك لان النفاحة اللفظ بالنفاحة بالمعنى المشهورى وهو ليس مرادها
 بل المراد من النفاحة بمعنى البلاغة وهي صفة المعنى ولا يوصف بها اللفظ قوله فلم يعلموا ان معنى النفاحة آه تفرع
 مما قبل من بيان السبب فيه ايضا لان الاول ان المراد من النفاحة في قولهم كون اللفظ فصيحيا هي النفاحة
 التى صار اللفظ متصفا بها لاجل خصوصية عرضت في معناه لا بالذات فان نفاحة اللفظ بها ليس لذاته بل لاجل
 خصوصية في معناه بطريق النعت بحال متعلقه وهي النفاحة بمعنى البلاغة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد من
 النفاحة التى تنكر النفاحة اللفظ المنطوق بها هي النفاحة التى تحققت في معنى اللفظ لاجل لطائف تدرك بالفهم
 من الخصوصيات والكيفيات وهي النفاحة بمعنى البلاغة وما قالوا ان النفاحة صفة اللفظ فهي النفاحة بمعنى المشهور
 المذكور في صدر المقدمة ولا شك في كون اللفظ متصفا بها في نفسه قوله لا من اجل شئ يدخل في المنطق آه وهي النفاحة
 بمعنى المشهورى قوله بل من اجل لطائف آه وهي النفاحة بمعنى البلاغة قوله بعد سلامة من اللحن في الاعراب آه
 اى بعد سلامة اللفظ من الخطا في الاعراب اللحن خطأ وشدن قوله والخطا في الالفاظ آه اى الخطا في التاليف وهو
 مما قبل لجميع الامور المختلفة بالنفاحة من الالفاظ الغريبة والمخالفة القياس والتنافر وضعف التاليف والتشديد
 قوله ثم اننا لا نشكر آه الغرض منه دفع العراض وهو انه فعلى هذا لا يكون الفصلة للفظ المنطوق في نفسه ولا دخل له في
 البلاغة اصلا مع انهم قالوا مذاقة الحروف بوجوب الفصلة والا عجزا حاصل الدفع اننا لا نشكر عن نفسه مذاقة الحروف مما
 يوجب الفصلة والاعجاز بل النكارنا بطريق المحر والعمدة بان يكون مذاقة الحروف هو الاصل والعمدة في الفصلة والاعجاز
 ولا يكون الدخول لللطائف والكيفيات قوله مذاقة الحروف آه اى ملائمتها بالذوق السليم قوله وسلاستها آه اى سهولتها
 في المنطق قوله ان يكون الاعجاز آه الضمير المحمور في به وكذا ضمير محمور راجع الى مذاقة الحروف وسلاستها لانها معدتان في
 التذكير والتأنيث سواء قوله وما وقعهم في الشبهة آه اى بعض ما وقع من زعم ان النفاحة من صفات الالفاظ
 المنطوقة في الاشتباه والشك الغرض منه بيان سبب آخر للزعم المذكور والرد عليه بقوله والجواب آه وانما قال مما وقعهم
 بكلمة من التبعية لئلا ينافى ما قال سابقا من ان سبب النفاحة جعلهم النفاحة صفة اللفظ عدم التميز ما هو آه ولكن
 ان يكون المذكور سائبا لقولهم بالنفاحة اللفظ بالنفاحة اعم من ان يكونا قايما بين بالنفاحة المعنى بها او لا

وهذا سبب لقبهم بالتصاف للفظ فقط دون المعنى قوله انه لم يسمع عاقل اذ الضمير ان حاصله انهم يقولون ان
 النفاضة صفة للفظ فقط لان عاقل لم يقل معنى فصيح فلو كانت النفاضة صفة المعنى لقول معنى فصيح البتة قوله
 والجواب عن الشبهة انه حاصله ان مرادنا من كون النفاضة صفة المعنى الاول دون اللفظ هي النفاضة بمعنى البلاغة
 وهي الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالنفاضة في المعنى الاول دون اللفظ وهذا لا ينافي لما يتعارف فيها
 بينهم من انهم يوصفون اللفظ بالنفاضة ويقولون هذا اللفظ فصيح لانهم يريدون النفاضة بالمعنى المشهور المذكور
 في المقدمة وهي من صفات الفاظ ولا كلام لنا فيها قوله والنفاضة عبارة اه بيان لوجه عدم التصاف المعنى
 بالنفاضة ولكون اللفظ موصوفا بها كما ان القول المتقدم بيان لعدم التصاف اللفظي بما ولكون المعنى متصفا
 بها وايضا الغرض منه دفع اعتراض وهو انه اذا كانت تلك الفضيلة في المعنى فلا يوصف بها اللفظ فلا يصح قولهم
 فصيح مع انه متعارف فيما بينهم حاصل الدفع ان التصاف اللفظي بها مجاز وعلى طريق النعت بحال المتعلق اي كون
 اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فالتصاف اللفظي بالفضيلة لوجود تلك الفضيلة في معناه وهذا
 شك ان المعنى ليس بمنصف بها على هذه الطريقة اي طريقة النعت بحال المتعلق لكون المعنى متصفا بها بالذات
 وبمنه بدون اعتبار النعت بحال المتعلق فتقوله والنفاضة اللام فيه للعهد اشارة الى ما وقع في قولهم لفظ فصيح والاول
 معنى فصيح اذ كما فيكون المعنى والنفاضة التي وقعت في قولهم المذكورة عبارة عن كون اللفظ اه هذا بعينه معنى النفاضة
 الذي ذكره الشيخ معنى ثان للنفاضة كما مر من انها يطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة والثاني وصف في
 الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز اه فلا يلزم عدم حصر النفاضة في المعين قوله على وصف اه والمراد من الوصف كون
 اللفظ مشتملا على الخصوصيات والاعراض المطلوبة اي كون اللفظ على وصف اذا كان ذلك اللفظ مشتملا على هذا
 الوصف دل اللفظ على الفضيلة والخصوصيات قوله فيمتنع ان يوصف بها المعنى اه اي النفاضة بهذا المعنى لا تكون
 صفة للمعنى بل للفظ فقط قوله كما يمتنع ان يوصف بانه دال اه اي كما يمتنع ان يوصف المعنى بكونه دالا على الفضيلة
 فالمراد امتناع التصاف المعنى بالدلالة على تلك الفضيلة فيكون ذلك القول تشبيها على عدم التصاف المعنى
 بالنفاضة المذكورة وعدم التصاف دلالة المعنى على تلك الفضيلة قال المصنف وله طرفان اه اي مرتبتان الغرض
 منه تعيين تفاوت مراتب البلاغة وتعدد درجاتها بان بعضها منها اعلى من بعض بعد بيان طريق تفاوت كلام الباطن
 بالارتفاع والاختلاف وهي ثلاثة مراتب اعلى ومتوسط وادنى اشارة الى الاول بقوله اعلى وهو حد الاعجاز والى الثاني
 بقوله واسفل وهو اه والى الثالث بقوله وبينهما مراتب كثيرة اه وهذا عطف على قوله وارتفاع شأن الكلام او جملة مستأنفة
 مسوقة لبيان تعيين مراتب البلاغة قوله اي البلاغة في الكلام اه تعيين مرجع ضمير لها بانه راجع الى البلاغة لا الى
 النفاضة المذكورة لان الكلام في البلاغة دون النفاضة وذكر النفاضة فيما قبل لدفع التناقض في كلام الشيخ

كما عرفت وانما قيد البلاغة بالكلام في المزمع لأن البحث في بلاغة الكلام قوله: اليه ينتهي البلاغة اه فيه إشارة إلى
فساد توجيه عطف ما يقرب منه على الحد الاعجاز كما سيأتي من الشد تحت قوله وما يقرب منه إلى القول بطلان هذه العبارة
والإضافة إشارة إلى التسمية: اعلى لأنه ينتهي إليه البلاغة وليس فوقه مرتبة فيكون اعلى قال المصنف: وهو حد الإعجاز
لتعريف طرف الاعلى من البلاغة والاضافة بيانية. قوله: وهو أن يرتقى الكلام الغرض لتعريف الإعجاز ودفع
الاعتراض وهو أن يكون المراد من الاعجاز باعتبار اشتغال على الاخبار بالمعنى أو لغزابة الأسلوب فيه أو بكون
العقول عن معارضة مع أن الأمر ليس كذلك لأن بهذه الأمور لا تحصل كمال الاعجاز؛ حاصل الدفع ليس المراد ما
قلت بل المراد منه ارتفاع الكلام إلى حد يعجز عنه البشر لمعارضته ومصادقة القرآن قوله: فان قيل بل هذا
اعتراض بطريق الاستفسار المحض كما يدل عليه قوله لم لا يجوز؟ قوله: ليست البلاغة بيان منشاء الاستفسار
حاصل الاعتراض عدم تسليم امكان بلوغ الكلام إلى حد يخرج عن طوق البشر لأن البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام
لمقتضى الحال مع فصاحة وعلم البلاغة كافي لهذين الأمرين فمن احاط بعلم البلاغة يجوز أن يكون هو قاصدا
ببيان كلام هو في حد الاعجاز ولو بمقدار اقصر سورة فلا يتصور كلام ان يخرج عن طوق البشر؟ قوله: وعلم البلاغة
اي علمه تعلق بالبلاغة قوله: كافي بانهم هذين الأمرين اي ضامن باتمام مطابقة الكلام لمقتضى الحال فصاحته
قوله: فمن التقنه تفريح على كونه كفيلا اي فمن علم يقينا علم البلاغة واحاط به. قوله لم لا يجوز خبر لقوله فمن التقنه
قوله أن يراعيهما أي الأمرين المذكورين من المطابقة والفصاحة قوله: ولو بمقدار اه والواو للحال وما
بعد في تأويل مفروضا حال لأن توجيهي أكثر في المحال والمفروضا اي مفروضا آيات بمقدار اقصر
سورة قوله: قلنا لا يعلم حاصله منع للمقدما التي ذكرها المعترض على الترتيب لقوله لا يعرف اه منع
لقوله وعلم البلاغة كافي وقوله فامكان الاحاطة بهذا العلم اه منع لقوله فمن التقنه واحاط به
وقوله كثيرا من المهرة منع لقوله: فيأتي بكلام اه حاصل الأول انا لانسلم ان علم البلاغة كافي
باتمام هذين الأمرين لانه لا يعلم به الا ان الحال الضلالي يقتضي الاعتبار الضلالي مثلا يبين فيه ان حال
الانكار يقتضي التاكيد واما الاطلاع على عدد الاحوال وكيفياتها في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات
بحسب المقام التي يتوقف عليها الاتيان بكلام كذا في ما مضى لا يعلم بهذا العلم فلا يكون ذلك العلم كاملا
لاتمام الأمرين المذكورين قوله: ولو سلم اي ولو سلم كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور ايضا فامكان الاحاطة بهذا العلم
لغير علم الغيوب ممنوع اذا الاطلاع بكنة الاعجاز وحقيقة محال لغزبه قوله كما مر في شرح قول المصنف وبكشف عن حجة
حيث قال نعم لا يمكن بيان وجب الاعجاز وادراك حقيقة الامتناع الاحاطة قوله: وكثير من مهرة منع لترتيب الرعاية على الاتقان
والاحاطة اي ولو سلم الاتقان والاحاطة فلا نسلم ترتيب الرعاية اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام
يلمح فضلا عما هو في الطرف الاعلى وبذلك تسرى العلماء يقرءون قوانين الطب ويدرسون الطب ولا يقدر
المعاجزة قال المصنف وما يقرب منه عطف على قوله هو وضمير منه راجع الى الطرف الاعلى لا إلى

حد الاعجاز كما سياتي في الشرح تفصيله قوله ظاهر العبارة أه أي قوله وما يقرب منه أه وجه الظهور قرب المعطوف عليه
 والمرجع الغرض منه اعتراض على بعض شراح كلام الله في الايضاح ثم يجاب عنه بقوله ومما ألهمت بهن النوم أه بعد
 الرد على الاجوبة الاخرى وهذا الاعتراض بناء على ان قوله وما يقرب منه أه معطوف على قوله حد الاعجاز وضمير منه راجع
 الى حد الاعجاز حاصل الاعتراض كما اشار اليه بقوله وهو فاسد أه ان ما يقرب من حد الاعجاز هو من المراتب الوسطانية
 فكيف يصح هذه من الطرف الاعلى لان على الظاهر يكون الطرف الاعلى نوعاً وما تحته فردان أحدهما حد الاعجاز والثاني
 ما يقرب منه لان الطرف الاعلى بما فيه الله في الايضاح ما ينتهي اليه البلاغة كما مر ولا وجه لجعل ما يقرب من حد الاعجاز
 من الطرف الاعلى لعدم كونها نهاية حقيقة ولا نوعية فان نهاية الحقيقة جزئى من جزئيات البلاغة لا جزئى فوقه و
 النهاية النوعية نوع لا نوع فوقه وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئاً منها اما عدم كونه نهاية حقيقة فلكون حد الاعجاز فوقه
 واما عدم كونه نهاية نوعية فلكونه قريباً الى حد الاعجاز أو قريب الشئ لا يكون عينه قوله من المراتب العلية أه أي الوسطانية قوله
 ولا وجه لجعله أه أي لا وجه لجعل ما يقرب منه من الطرف الاعلى قوله الذى ينتهى اليه البلاغة أه هذا هو الذى فسر الشرح
 من عبارات الايضاح في شرح قوله اعلى أه قوله اذا المناسب أه دليل لعدم جعله من الطرف الاعلى قوله ان يؤخذ ذلك
 أه أي الطرق الاعلى قوله حقيقة أه وهو جزئى من جزئيات البلاغة لا جزئى فوقه قوله او نوعياً أه وهو ما لا يكون نوعاً
 فوقه وهو الاعجاز قوله فالتقيل أه القائل سيف الدين الابهري الغرض منه جواب عن اعتراض الشرح لما ينهم من ظاهر العبارة
 كما مر ثم الرد على ذلك الجواب بقوله قلنا أه حاصل جواب سيف الدين باقتضار ان الطرف الاعلى بمعنى المرتبة نوعى وجعل
 ما يقرب منه من الطرف النوعى بتقريبه الى ما فيه كلام غير البشر وهو حد الاعجاز والى ما فيه كلام البشر وهو ما يقرب منه وكلاهما من الطرف
 الاعلى وخلاصة ان قوله وما يقرب منه عطف على قوله حد الاعجاز ولا يلزم منه الفساد الذى ذكره الشرح لانه انما يلزم لو
 كان الطرف الاعلى واحداً وهما طرفان احدهما الطرف الاعلى في كلام غير البشر وهو حد الاعجاز والثانيها الطرف الاعلى في
 كلام البشر وهو ما يقرب من حد الاعجاز وكلاهما من الطرف الاعلى قوله لا يمكن البشر ان يعارضه أه لكونه نوعاً لا نوع فوقه فكيف
 يمكن المعارضة له قوله لا يمكن ان يجاوزه أه لكونه من الطرف الاعلى لا طرف فوقه حتى يمكن التجاوز منه قوله والمراد أه جواب
 آخر لسيف الدين من الاعتراض المذكور حاصله اختيار كون الطرف الاعلى نوعياً ايضاً وهو الاعجاز وجعل ما يقرب منه من الاعجاز
 وجعل الحد بمعنى النهاية لا بمعنى المرتبة كما في توجيه الاول فيكون المعنى ان الطرف الاعلى وهو نهاية الاعجاز وما يقرب
 من النهاية بحيث لا يمكن معارضة وكلاهما داخلان في الاعجاز الذى هو منتهى نوع البلاغة فلا يخرج ما يقرب منه
 من الطرف الاعلى للبلاغة قوله قلنا اما الاول فشى أه رد على ما اختار في التوجيه الاول حاصله ان جعل الطرف الاعلى
 قسمين في كلام غير البشر وفي كلام البشر مما لا يفهم من عبارته لان البحث في بلاغة الكلام من حيث ذاته مع قطع النظر عن
 كلام البشر وغيره مع ان الاصل حمل الفاظ على المعانى التي تتبادر الى الذهن قوله مع ان البحث أه تعليل للمعنى

لا يكون التقدير هكذا وبوجه الاعجاز ما يقرب من حد الاعجاز يتقدم الحكم على العطف ط

لقوله لا ينهم من اللفظ أه فيكون كلمة مع بمعنى اللام التعليمية أي لان البحث أه قوله واما الثاني فلا يدفع الفساد أه رد
على ما اختار في التوجيه الثاني حاصله ان الطرف الاعلى على هذا الوجه متعدد واحد هما نهاية الاعجاز والاخر ما يقرب منه
والحال ان الطرف الاعلى بمعنى النهاية حقيقياً أو نوعياً لا يقبل التعدد كما عرفت فيلزم القرار على ما رام منه القرار فالمراد
من الفساد في قوله فلا يدفع الفساد أه هو ما ذكره الشرح من الاعتراض على ظاهر عبارت المصنف فان قيل فليكن هذا من
قبيل التبعية عن النوع بالافراد بان يكون الطرف الاعلى واحداً نوعياً غير منقسم ونهاية الاعجاز وما يقرب منه يكون من
افراد قلنا كلا لانه انما يكون اذا كان حكم النوع والافراد واحداً وهذا ليس كذلك لان الطرف الاعلى عبارت عما ينشئ
البلاغة وهو ان يكون في نوع الاعجاز دون افراده لتجاوزه الى الفرد الاخر علان على هذا يلزم التعريف بالافراد لان
قوله وهو حد الاعجاز تعريف للطرف الاعلى قوله على ان الحق أه وجه اخر لا يبطال التوجيه الثاني حاصله لان السلم ان الحد بمعنى
النهاية ههنا كما قال سيف الدين المجيب من اعتراض الشرح بل بمعنى المرتبة والدرجة فعلى هذا لا يكون ما يقرب منه من المرتبة
الاعلى لانه حقيقى او نوعى وفي كلاهما لا يدخل ما يقرب منه كما مر قوله أي مرتبة البلاغة ودرجة أه الغرض منه دفع اعتراض
وهو ان يكون اضافة الحد بمعنى المرتبة الى الاعجاز في قول المصنف اضافة لامية او ظرفية فعلى هذا يلزم ان يكون الحد
غير الاعجاز مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ان الاضافة ههنا بيانية وفيها المضاف عين المضاف اليه فيكون
بمعنى الاعجاز لا شئ اخر قوله والاضافة للبيان أه أي اضافة الحد بمعنى المرتبة الى الاعجاز بيانية قوله ولؤيد قول
صاحب الكشاف أه أي يؤيد كون الحد بمعنى المرتبة والدرجة الغرض منه دليل وتأييد لكون الحد بمعنى المرتبة فلا يكون اللفظ
بلا دليل ووجه التأييد انه قال في تفسير قوله لوجود وافية اختلافاً كثيراً أي لكان الكثير منه مختلفاً قد تفاوت نظم وبلاغة فكان
بعضه بالفاحد الاعجاز وبعضه قاصراً عنه يمكن معارضة أه فنقول صاحب الكشاف فكان بعضه بالفاحد الاعجاز أه محل
التأييد والاستشهاد بحيث انه لو لم يكن الحرفية بمعنى المرتبة بل كان بمعنى النهاية لم يصح تفسيره لانه يلزم فيه تقديم التفسير على
بعض اجزاء المنسب لان بلوغ البعض الى النهاية يقتضى اخصرية البعض وهو الى الآن ليس بمذكور في تفسيره بل يذكر بعده
بقوله وبعضه قاصراً عنه واليف لم يصح الملازمة التي ذكره الزمخشري حين قوله نعم لو كان من عند غير الله لوجد وافية أه اذ
لا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالفاحد الى نهاية الاعجاز وكون بعضه غير مجزئ بل يلزم كون بعضه بالفاحد
مرتبة الاعجاز وبعضه قاصراً عن ذلك المرتبة واليف لو كان الحد في قول الزمخشري بمعنى النهاية يكون ضمير عنه في
قوله وبعضه قاصراً عنه أه راجعاً الى نهاية الاعجاز لانه راجع الى حد الاعجاز وهو بمعنى النهاية عند القائل فلا يصح تفسير
القاصر بقوله يمكن معارضة أه لانه تفسير بالافضل لا يخرج عنه ما يكون معجزاً لكن لا يكون في نهاية الاعجاز لانه لا يمكن
المعارضة قوله أي لكان الكثير منه مختلفاً أه هذا هو تفسير صاحب الكشاف للآية المذكورة والغرض منه دفع اعتراض هو
ان توصيف الاختلاف بالكثرة لا يصح لان وجه الاعجاز عند علماء العربية عبارت عن كون القرآن في المرتبة الاعلى من

لا يبدأ بحل قوله كمن معارضة أه

البلاء وكان المقصود من الآية المذكورة إثبات أن القرآن كله وبعضه من مدّ تعم فلا يصح توصيف الاختلاف بالكثرة لانه لا
 يكون الاختلاف حينئذ الا بان يكون البعض منه مجزئاً والبعض غير معجز وهو اختلاف واحد ولا كثرة فيه ؟ حاصل الدفع
 ان وجدوا متعدي الى المنعولين وقوله تعد كثيرا مفعول اول وقوله تعد اختلافاً بمعنى مختلفاً مفعول ثان فيصير المعنى لو جددوا
 الكثير منه مختلفاً فلا يكون الكثير صفة الاختلاف بل مفعولاً اولاً لوجدوا وانما جعل اللازم على تقدير كونه من عند غير الله
 كون الكثير منه مختلفاً مع انه يلزم الكل مختلفاً اقتصاراً على الاقل قوله : قد تفاوت نظم وبلاغة آه تفسير الاختلاف وصفته
 قوله : فكان لبعضه آه تفصيل تفاوت النظم والبلاء فحصل ان الله ان كلمة وبعضه من عند الله تعد وليس من عند غيره تعد
 لا كلا ولا بعضاً اذ لو كان من عند غيره تعد فلا اقل من ان يكون لبعضه من عند الله وبعضه من عند غيره تعد فيوجد فيه اختلافاً
 كثيراً بان يكون لبعضه الذي كان من عند الله تعد بالغا حد الاعجاز والبعض الذي كان من عند غيره تعد قاصراً عنه لكن التالي
 باطل فالمقدم مثله قوله : قاصراً عنه اه ضمير عن راجع الى حد الاعجاز قوله : يمكن معارضته اه صفة قاصراً قوله : وقما الهمت
 بصيغة المتكلم قوله : بين النوم واليقظة وهو حاله شدة الاستغراق في تفكير الشيء شروع في الجواب عن الاعتراض
 بقوله ظاهر هذه العبارة يعني لما اطل جواب سيف الدين الأبهري اجاب الشئ عن الاعتراض المذكور من عند نفسه حاصله
 ان قوله وما يقرب منه ليس محطوقاً على قوله حد الاعجاز اه وكذا ضمير منه ليس راجع الى حد الاعجاز حتى يلزم لفساد
 بل هو عطف على قوله هو وضمير منه راجع الى الطرفين الاعلى فيكون المحطوف والمعطوف عليهما متعريفين وقوله وهو حد
 الاعجاز تعريفهما فيكون التقدير ولها طرفان اعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز فيكون الحكم بحد الاعجاز
 على كليهما بان يكون حد الاعجاز نوعاً ونكتة فردين وهما الطرف الاعلى وما يقرب منه فعلى هذا لا ينقسم الطرف الاعلى
 بل هو شيء واحد بل ثبت التقسيم في حد الاعجاز قوله اي لطرف الاعلى مع ما آه الخوض منه دفع اعتراض وهو انه يفهم من ظاهر
 عبارة لهم ان قوله وهو حد الاعجاز اه تفسير للطرف الاعلى فقط لانه متصل ولا يكون تفسير القول وما يقرب منه لانه يلزم على
 هذا العطف على المبتدأ بعد مضي الخبر وهو غير جائز لانه يلزم عطف المفرد على المركب لانه مذكور بعده ولا يعلم حكمه يكون
 حد الاعجاز وغيره مع ان هذا غير مراد الشرح ؟ حاصل الدفع ان لعطف مقدم على الربط والحكم فيكون الحكم بحد الاعجاز
 على كليهما والقرينة عليه كون الواو بمعنى مع كما قال الشرح في تفسير قوله : مما لا يمكن معارضته اه تفسير وبيان لقوله
 وما يقرب منه الخوض منه دفع اعتراض وهو ان ما يقرب منه ليس حد الاعجاز لانه يحتمل ان يكون معارضة فلا يصح الحكم
 بحد الاعجاز عليه ؟ حاصل الدفع ان الموصول في ما يقرب منه للعهد والمعهود منه المتعارف فيما بينهم وهو ما لا يمكن معارضة
 فيشتمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدخل فيها غير قوله : وهذا هو الموافق اه اي ما ذكرنا من لعطف وارجاع الضمير هو الموافق لما
 في مفتاح الخوض منه استشهاد على توجيه الشرح بقوله ومما الهمت لانه لما كان غير ظاهر استشهاد بقول صاحب المفتاح
 ثم استشهاد بقول الامام الرازي بقوله وفي نهاية الاعجاز لانه اسم كتاب له لان المعلوم من قوله كل واحد منهما ان الطرفين
 الاعلى وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز والضمير في منه راجع الى الطرفين الاعلى كما نقل الشرح من عبارتهما قوله : اي

من الطرف الاعلى اه تفسير لضمير منه في عبارت المفتاح هذا التفسير ذكره شارح المفتاح وهو قطب الدين شيراز
 نقله الشرح لدفع ما يتوهم من عبارة المفتاح بان يكون قوله وما يقرب منه عطف على الطرف الاعلى وضمير منه راجعا
 الى حد الاعجاز فعلى هذا يكون مفاد قول المفتاح بعينه ما رآه الشرح من ظاهر عبارت المتن فلا يكون قول
 المفتاح تأييدا واستشهادا لقول الشرح وما السهت حاصل الدفع ان في عبارت المفتاح قوله وما يقرب منه عطف
 على هو الا على الطرف الاعلى كذا ضمير منه راجع الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز كما فسره شارح المفتاح فيكون
 حاصله بعينه ما قال بقوله وما السهت بين النوم اه فصيح الاستشهاد بقول المفتاح واما الاستشهاد بقول الامام
 الرازي فظاهر لانه حصل الاعجاز على الطرف الاعلى وما يقرب منه بقوله هو المعجز اه قوله ولا يخفى ان الغرض منه اليق
 تأييد واستشهاد لما ذكر من حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه بحيث ان جميع الآيات القرآنية واقعة في مرتبة
 الاعجاز اي مشتركة في امتناع معارضة مع ان بعضها اعلى طبقته من بعض داليم الغرض منه دفع اعتراض وهو
 انه على هذا يلزم تفضيل بعض الآيات على البعض وهو غير جائز حاصل الدفع منع عدم جواز التفضيل لبعض الآيات
 على البعض لان ذلك التفاضل والتفاوت بحسب رعاية الاعتبار بالنسبة الى فهم المخاطب وعجزه لا بالنسبة
 ان الشرح غير قادر على عزه عنه قال المصنف واسفل اه عطف على قوله اعلى اه بيان الطرف الاسفل من طرفي البلاغة
 ثم فسر الطرف الاسفل بقوله وبما اذا غير اه قوله اي طرف البلاغة اه فسر كلمة ما بطرف البلاغة فيه رد على الامام الرازي
 لانه زعم ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة ووجه الرد ان الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعاً فالمناصب داخل
 الطرف الاسفل اليهم فيها على ان قول المصنف اذا غير الى مادونه التحق عند البلاغ باصوات الحيوانات اه صريح في الدخول
 فيها لان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملحق عندهم باصوات الحيوانات وكل كلام غير ملحق بها عند البلاغ
 بليغ قوله الكلام عنه اه اظهر نائب فاعل غير ضمير عنه راجع الى الطرف الاسفل قال المصنف الى مادونه اه متعلق اذا غير اي
 الى ادنى الطرف الاسفل قوله اي الى مرتبة اه اشارة الى ان كلمة ما عبارت عن المرتبة لان الطرف الاسفل ليس
 الا مرتبة البلاغة وليس دون المرتبة الا مرتبة فالقول ان هذا التعريف صادق على الطرف الاعلى والمتوسط لان على
 كل واحد منهما يصدق انه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى مادونهما التحق باصوات الحيوانات قلنا ان كلمة دون بالضم
 الفوق فيكون المراد منه بلا واسطة اي بلا واسطة طرف اخر اذا غير الكلام عنه التحق باصوات الحيوانات واما الحاق
 الطرف الاعلى والاوسط بهما بلا واسطة الطرف الاسفل لان الاستقلال اولاً منهما الى الطرف الاسفل ثم الى اصوات الحيوانات
 اول قول ان المراد من التغير هو التغير الى اي مرتبة كانت بطريق العموم كما يدل عليه كلمة ما في قوله الى مادونه اي في
 اي مرتبة فرضت التحق الكلام باصوات الحيوانات ولا يصدق على الاعلى والمتوسط لان التغير فيهما في جميع المراتب
 لا يكون سبب الالتحاق باصوات الحيوانات بل التغير من الاعلى الى المتوسط ومنه الى الاسفل وبعدهما التحق قوله اي

وهي أدنى منه آه الغرض منه إشارة إلى أن كلمة دون ليس بمعنى غير وسوى بل هو مشتق من الدنية بمعنى الخساسة والزرارة
 لا بمعنى القرب كما يدل عليه عطف قوله وانزل قوله، أي الكلام آه اظهار تناسب فاعل التحقق قوله، وإن كان صحيح الأعراب
 كلمة ان وصليته الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الحاق هذا الكلام عند البلقاء باصوات الحيوانات انما يكون لعدم
 صحة الأعراب لا لعدم مطابقة مقتضى الحال فلا يكون منافياً للبلاغة؟ حاصل الدفع ليس الحاق المذكور لعدم صحة الإعراب
 بل وإن كان صحيح الأعراب ومعتبر عند النحاة لكن إذا نزل عن هذه المرتبة التحقق باصوات الحيوانات فعلم الحاقه لعدم
 مطابقة مقتضى الحال وهو مناف للبيان قوله: باصوات الحيوانات آه متعلق التحقق ^{باصوات الحيوانات} واللام في الحيوانات
 للعهد والمعهود بها غير الإنسان وما وقع في المفتاح من كراهة الجمع الذي يجعل التنكير لتحقيق أي حيواناً حقيقة وهو غير الإنسان قوله:
 التي تصدره ههنا نسخ الشرح مختلفة في بعضها التي تصدره آه وفي بعضها تصدره آه بدون لفظ لموصول فعلى الأول صنفه اصوات
 الحيوانات وعلى الثانية حال منها والغرض من هذه العبارة بيان المناسبة بين الملحق والملحق عليه لأن الحاق الشيء بالشيء
 لا بد فيه من مناسبة بينهما فيكون لها نسبة صدور كل واحد من الكلام الغير البليغ واصوات الحيوانات عن محلها وموضوعها
 قوله: بحسب ما يتفق آه متعلق لقوله تصدره وكلمة ما مصدرية أي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علم وقصد
 او موصلة والعائد محذوف أي بحسب ما يتفق معها من الأمور التي لا تقتضيها قوله: من غير اعتبار آه بيان لصدور الاصوات
 بحسب الاتفاق فكلية من بيانية قوله: والخواص الزائدة آه عطف على ما قبله عطف مرادف قوله على أصل المراد آه الذي يفهم
 منه معنى اللفظ يعني يفهم منه معنى الأصلي للفظ ولكن لا يكون مشتملاً على اللطائف والخواص الزائدة عليه وأما إذا لم يفهم
 المعنى الأصلي فلا يكون كلاماً أصلاً قال المصنف: وبينهما مراتب كثيرة آه عطف على قوله: ولها طرفان الغرض من بيان
 المرتبة الوسطانية للبيان بعد بيان المرتبة الأعلى والأسفل لأن تحقق الوسط لا يكون إلا بتحقق الطرفين فلذا أخرجها
 قوله: أي بين الطرفين آه تعيين مرجع الضمير بأنه راجع إلى الطرفين الأعلى والأسفل قوله: متفاوتة آه فيه إشارة إلى أن كثرة
 ههنا كثرة التفاوت في العلو وعدمه لا في الذات قوله بعضها أعلى من بعضها أي بعض المراتب فيه إشارة إلى بيان التفاوت قوله: بحسب
 تفاوت المقامات آه متعلق لقوله متفاوتة وتفاوت المقامات بان يكون بعض المقامات يقتضي تأكيداً واحداً مثلاً وبعضها أكثر
 أو في عدداً قليلاً وكثرة بأن تكون المقامات واحوال الكلام أكثر من مقامات واحوال الكلام الآخر باعتبار حال المخاطب قوله: ورعاية
 الاعتبار أي الخصوصيات المتغيرة في الكلام فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية واحدة ورعاية ثلاثة أعلى من رعاية
 اثنين وهكذا قوله: والبدء من اسباب الإخلال آه عطف على قوله: تفاوت المقامات أي بحسب البعد بان يكون كلام مطابق لمقتضى
 الحال خالياً عن أسباب الإخلال بالفصاحة وكلام آخر مطابق لكنه مشتمل على سبب من أسباب الإخلال بالفصاحة غير مؤثر بالفعل فالأول
 أعلى من الثاني قال المصنف: وتتبعها آه هذا شروع في بيان توابع البلاغة وفصاحة بعد البيان فيها كما يعلم من تعريفها يعني
 لما فرغ من بيان الفصاحة والبلاغة شرع في بيان توابعها وهي الوجه الآخر المحسن لأن تابع الشيء
 مكمل له يعني لما فرغ من بيان تمهيد الاحتياج إلى علم المعنى والبيان وهو الفصاحة والبلاغة

شرع في بيان تمهيد الاحتياج الى علم البديع وهو الوجه الاخر المحسنة قوله اي بلاغة الكلام آه تعين مرجع الضمير وانما عين
 بلاغة الكلام لان البحث فيها وايضا وجه البديع لا تحسن بدون بلاغة الكلام قال المصموم وجه آخر آه فاعل يتبع واخر صفة الوجه
 والمراد من الوجه الامور التي يبحث عنها في فن البديع قوله سوى المطابقة آه تفسير اخر مرفوع صفة للوجه لكونه غير معروف بالاضافة
 مثل غير الغرض من هذا التوضيح دفع اعتراض وهو ان المطابقة والفصاحة ايضا تتبعان بلاغة الكلام لانها وجهان لكك والوجه
 تتبع البلاغة كما يفهم من قول المصموم وتتبعها وجه آخر آه مع ان الامر ليس كذلك بل البلاغة تتبعها لان البلاغة تحصل بها حاصل
 الدفع ان المراد من الوجه المذكور غير المطابقة والفصاحة كما يعلم من المتن بتوصيف الوجه بالاخر فلا تكون المطابقة و
 الفصاحة تابعتان لها بل هي تابعة لها قال المصموم لتورث الكلام حسنا آه اي تعطي الكلام حسنا صفة بعد صفة
 للوجه قوله هذا تمهيد آه اي قوله تتبعها وجه آخر آه تمهيد الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكلام يهنا في البلاغة فمما الفائدة
 في بيان الوجه الاخر بل لنرم خراج البحث حاصل الدفع انه من تحت البلاغة فرغ وهذا شروع وتمهيد لبيان الاحتياج الى
 علم البديع فظهر فائدة ذكر الوجه الاخر قوله وفيه اشارة آه اي في لفظ تورث اشارة الغرض منه جواب سؤال وهو ان الاصل
 في المتن الايجاز والاقتصار فالمناسب للمصموم ان يقول وتتبعها وجه آخر في حسن الكلام آه فلم زاد لفظ تورث حاصل الدفع
 في زيادة لفظ تورث اشارة الى ان هذه الوجه عارض للكل كما تحصل من الخارج ويدل عليه عنوان لفظ تورث فلو
 اكتفى بخذفه لم يعلم عارضتها فلذا زاد قوله ولفظ تتبعها اشارة الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المناسب للمصموم ان يقول
 ولها وجه اخر بدون قوله وتتبعها آه لانه اقصر حاصل الدفع ان في زيادة لفظ تتبع فائدة وهي كون هذه الوجه تعد محسنة للكلام
 بعد رعاية المطابقة والفصاحة فيه وهذا العلم من لفظ تتبعها لان التابع يكون بعد المتبوع او المراد ولفظ تتبعها دون توجدها
 يعني لم اختار لفظ يتبع على لفظ توجد ها مع ان كليهما مفيدان لفائدة واحدة حاصله ان في لفظ يتبع اشارة الى المذكور دون لفظ
 توجد وهكذا ان يفهم المقام قوله وجعلها اي الوجه الاخر تابعة لبلاغة الكلام آه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه انه جعل هذه الوجه
 تابعة لبلاغة الكلام حيث ذكر في تحت بلاغة البلاغة للشكلم كما جعل الفصاحة والبلاغة صفة له حاصل الدفع ان هذه الوجه لا تقع
 صفة المشكلم في العرق لا يقال له مجتس ومطبق ومرصع اذا ذكر الكلام المشتمل على التجنيس والتطبيق والترصيع بل المشكلم
 يوصف بالفصاحة والبلاغة وهذه الوجه تقع صفة الكلام فقط فيقال كلام مجتس ومطبق وغيرهما فلذا جعلت من اوصاف
 بلاغة الكلام قال المصموم وفي المشكلم آه لما فرغ من بلاغة الكلام شرع في بلاغة المشكلم زاد الشارح ولفظ البلاغة قبل قوله
 وفي المشكلم للاشارة لان هذا القول عطف على قول السابق اي في الكلام وقبله لفظ البلاغة فيكون هناك كك قوله مله آه
 قدم تعريفها في فصاحة المشكلم بانها قسم من الكيف وعبارت عن كيفية راسخة فلذا لم يعرفها الشارح قوله يقتدر بها آه
 الباء للسببية اي يقتدر المشكلم بسبب تلك الملكة على تأليف كلام بليغ وانما قيد الكلام بالبليغ لان الاقتدار بتأليف
 مطلق الكلام لا يسمى بليغا فان

قيل ان تعريف بلاغة المتكلم لا يكون مانعا عن دخول الغير فيه يدخل من له ملكة يقتدر بها على تأليف الكلام في نوع من اللسان
 كالمدرج والذم مثلا لان ملكة في الاثبات لا تعصم مع انه لا يعد بليغا عندهم؟ قلنا ان النكرة لموصوفة تعصم في الاثبات
 ايضا نحو قوله تعلمت نفس ما قدمت واخرت اي اني نفس كانت كما صرح بشم رح في التلويح او نقول ان الشيء اذا ذكر
 مطلقا يراد منه الفرد الكامل اي ببلاغة في المتكلم ملكة كاملة يقتدر بها آه واما الحال لا يحصل نوع واحد فان قيل فعلى لا يصح
 التعريف على احد لان من جملته الكلام البليغ مثل القرآن وليس عليه قدرة البشر بآتيانه؟ قلنا ان المراد من العموم هو العموم العرفي
 لا يقتضي فالكلام الذي يقلل له عرفا بليغا اذا قدر المتكلم بآتيانه يكون بليغا قوله: تفريع آه جواب سؤال ونحو ان العا قد يجيء
 لتفصيل او التفصيل او الجزاء او التفريع فهذا الفا ولا نى معنى منها؟ حاصل الدفع انها للتفريع وملتزم عليه ما تقدم من تعريف
 ببلاغة والنصاحه قوله: وتمهيد آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الفائدة في التفريع المذكورة؟ حاصل الدفع ان
 الفائدة فيه تمهيد بيان انحصار علم البلاغة في علم المعنى وعلم البيان وتوابعهما وبه تثبت الحاجة الى علم لمحاني و
 والبيان وتوابعهما وكذا تثبت به انحصار مقاصد الكتاب اي المتن في الفنون الثلاثة وبه يتم ويحصل بيان الحاجة
 الى هذا العلم وانحصاره في الفنون الثلاثة حاصلاته قد علم اجمالا في صدر الكتاب اي الخطبة حصر مقاصد الكتاب في علم
 البلاغة وتوابعها من قوله لا بعد فلما كان علم البلاغة وتوابعها آه الى قوله الفنت مختصرا آه ومن تقسيم الفصاحة وبلاغة
 الى اقسامها وذكر توابعها في المقدمة كما عرفت ويحصر فيها سيا في علم البلاغة وتوابعها في الفنون الثلاثة بقوله وما يحترز
 عن الاول آه فقد علم حصر مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وهو الغرض من ذكر المقدمة في اول الكتاب قوله: وفيه تولى آه
 اي في قوله فاعلم ان كل بليغ فصيح ولا عكس لتعريف صاحب المفتاح الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الامر الاول من التفريع لا دخل
 في بيان الانحصارين فلا فائدة في ايراده؟ حاصل الدفع ان فائدة الانحصارين وان كانت في الامر الثاني لكن ههنا فائدة اخرى
 وهي موجوده في كل الامرين اعني التعريف على صاحب المفتاح وايضا فيه اشارة الى بيان النسبة بين البلاغة والفصاحة بعد
 تعريفها بان الاول خاص والثاني عام لان ما يعتبر في الفصاحة هو موجود في البلاغة مع اعتبار امر زائد فيها وهو المطالبة
 لمقتضى الحال فاذا تحققت البلاغة تحققت الفصاحة واذا تحققت الفصاحة لا تتحقق ببلاغة لانها مشتملة على امر زائد لا يوجد
 في الفصاحة وان لم يذكره بشم رح لظهوره قوله: حيث لم يجعل البلاغة آه حيث بيانية اشارة الى التعريف في الامر الاول على
 المفتاح قوله: وحرر مرجعها آه اشارة الى التعريف عليه في الامر الثاني حاصل التعريف عليه لم يجعل لبلاغة مستلزما للفصاحة
 مع انها مستلزما لها كما مر في تعريف البلاغة لان الفصاحة ما خوده فيه وكذا حصر مرجع البلاغة في علم المعاني والبيان
 دون اللغة والمعرف وانما مرجعها الى جميع تلك العلوم كما ستعرف في قول لمص قوله: يعني علم مما تقدم ان آه الغرض منه دفع
 دغل وهو ان يكون التفريع على ما تقدم من الامر الاول اي قوله ان كل بليغ فصيح ولا عكس فقط ولا يكون الامر الثاني اي قوله: وان البلاغة مرجعها
 تفريعا عليه بل يكون كلاما مستقلا متناغا غير متعلق بالتفريع؟ حاصل الدفع ان التفريع على ما تقدم من كل الامرين لا الاول فقط قوله:
 كلاما كان او متكلما آه اشارة الى ان كلمة كل تقتضي التعدد وفي مدخلها وهو ههنا باعتبار الكلام والمتكلم لان بلاغة تقع صفة الكلام والمتكلم كما مر في

في صدر المقدمة بر د على قول الشرح كلا ما كان او متكلماً أهان على هذا يلزم عموم المشترك وهو غير جائز فاجاب عنه الشرح
 في المحقق حاصله ان عموم المشترك جائز عندنا فغنية هذا النقض وان سلم عدم جواز كما هو عند الحنفية فقول كل بليغ
 مؤهل بكل ما يطلق عليه لفظ البليغ مع قطع النظر عن الاشتراك بل باعتبار عموم المجاز وهو جائز اتفاقاً فالبليغ على هذا
 امر كلي مخد ان فهو من قبيل الكلي المتواطي قوله لان الفصاحة مأخوذة أه دليل لكون كل بليغ فصيح حاصله ان في
 تعريف البلاغة مطلقاً سواء كانت بلاغة الكلام او المتكلم الفصاحة مأخوذة بحيث اخذت في بلاغة الكلام مراد وفي بلاغة
 المتكلم بالواسطة لانه اخذ في بلاغة المتكلم بلاغة الكلام حيث قال في بلاغة المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ
 وقد اخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ فصاحة الفصاحة مأخوذة في بلاغة المتكلم قوله اي ليس كل فصيح بليغاً أه الغرض
 منه دفع اعتراض وهو ان نفي العكس بهذا لا يصح لان عكس الموجبة الكلية الموجبة الجزئية ولا يشك في صحتها اعني نفي
 النفي بليغ في مادة الاحتمال لان العام يجمع مع الخاص تشرح الدفع ليس العكس بهما في الجزئين بل بالمعنى
 اللغوي ونفيه صحيح لان عكس اللغوي للموجبة الكلية موجبة كلية قوله وهو ظاهر اه اي عدم صدق العكس اللغوي ظاهر
 لجواز ان يكون الكلام الفصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
 من غير مطابقة لمقتضى الحال في الثاني اه اي الامر الثاني من الامرين المذكورين في التفريع حاصل به التمهيد من
 كلام المصنف ان حصول البلاغة والفصاحة امور موقوفان عليهما الاحتمال عن تناقض الحروف والفرابة وفي اللغة
 القياس الصرفي وضعف التأليف والتعقيد المعنوي وتناقض الكلمات والتعقيد اللفظي وهذه سبعة امور موقوفة
 عليها لها والبلاغة امر اخر ايف سواها وهو الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد اه فان عدم واحد من الامور السبعة
 لا توجه الفصاحة وان فقد الامر الثامن لا توجه البلاغة لكن الاحتراز عن الخلل في الفصاحة حاصل في العلوم الاخرى
 كما قال المصنف وسوى التعقيد المعنوي فبقى الاحتراز عن الخطا في التأدية اه في التأدية المعنى المراد اه فان عدم واحد من الامور السبعة
 يعلم البيان قوله ان البلاغة في الكلام اه وانما قيد البلاغة بالكلام مع ان بلاغة المتكلم ايف مرجعها الى الامرين المذكورين
 وموقوف عليها للاشارة الى ان كونها مرجع بلاغة المتكلم بالواسطة كونها مرجعاً لبلاغة الكلام لان بلاغة المتكلم
 موقوفة على بلاغة الكلام لانه متى لم يكن الكلام بليغاً لم يكن المتكلم كما سيجي من الشرح بقوله فالجاء اصل ان البلاغة
 ترجع اه قوله وهو ما يجب ان يحصل اه فيه اشارة الى ان لفظ المبرجع اسم مكان بمعنى الموقوف عليه بقية صلته الى
 لا مصدر مسمى لان حصول الشيء لا يكون الا في مكان ولذا افسر الشرح بالحصول وكذا الوجوب لا يكون الا الموقوف عليه
 فلذا افسر بالوجوب وايضا فيه اشارة الى الرد على من زعم ان المبرجع بهما بمعنى العلة الغائية كما قال الشرح فيما بعد
 بقوله فالتكلم قد يفسر اه حاصل الرد عليه ان المبرجع بهما بمعنى الموقوف عليه لا بمعنى العلة الغائية كما سيجي من الشرح
 وجه عدم صحة بقوله قلت لا بل هو فاسد اه في اصل عبارة الشرح وهو اي المبرجع ما اي احتراز وتميز يجب ان يحصل

بتشديد الصادق اي يجب ان يحصل ذلك الاحتراز والتميز حتى يمكن حصول البلاغة لان حصول الموقوف عليه شرط
لحصول الموقوف فكلمة ما عبادت عن الاحتراز والتميز لان مرجع البلاغة ليس اليها كما يلوح من سوق المتن قوله
حتى يمكن حصولها آه غاية لوجوب تحصيل المذكور المراد من الامكان هو الامكان الوقوعي وهو المحقق بالفعل لا الامكان
الذاتي وهو التميز العقلي قوله كما قال المرجع الصدوق آه استشهدا للكون المرجع بمعنى الموقوف عليه لانه غير متبادر
احتيج الى الاستشهاد فلذا قال كما قالوا آه فيجب ان يحصل طباق الحكم لا الطباق حتى يمكن حصول الصدق والكذب لان
الطباق وعدمه موقوف عليهما قوله اي ما به يتحققان آه فيتميز المرجع في مرجع الصدق والكذب وكلمة ما عبادت عن
الطباق وعدمه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا الاستشهاد لا يصح لان المتبادر من المرجع بمعنى الموقوف عليه
ان يكون خارجا عن حقيقة الشيء وطباق الحكم للواقع ولا طباقه عين حقيقة الصدق والكذب حاصل الدفع ان
المرجع بمعنى الموقوف عليه اعم من ان يكون خارجا عن حقيقة الشيء او محصلا لحقيقة فيصح الاستشهاد فغير الموقوف به الى
ما وضمير التنبيه في تحققان يتصلان الى الصدق والكذب وشار اليه لفظ ذلك كلمة ما هو عبادت عن الطباق وعدمه
وفي بعض النسخ ليس لفظ ذلك مذكورا وهو الاظهر قال المصنف الى الاحتراز آه متعلق المرجع قوله عن الخطاء آه متعلق الا
احتراز قوله في تأدية المعنى المراد آه متعلق الخطاء قوله والارهاى ادى آه دليل لكون مرجع البلاغة الى الاحتراز المذكور
حاصله وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز المذكور لا يمكن البلاغة بدون الاحتراز المذكور اي مع الخطاء في تأدية
المعنى المراد وبهذا يستلزم وقوع كلام بليغ مشتملا على الخطاء وهو باطل لان اشتمال الكلام على الخطاء في تأدية المعنى
لا يكون الا لعدم مطابقته لمقتضى الحال وحينئذ كيف يكون بليغا اذا المطابقة ضرورية في البلاغة كما عرفت في
تعريف بلاغة الكلام فكلمة رب في قوله لربما ادى آه لتحقيق لا للتقليل ولا للتكثير لان الملازمة المذكورة تحقيق
لا التقليل ولا التاكثير قال المصنف والى تميز الكلام النصيب آه عطف على قوله الى الاحتراز زاد الله لفظ الكلام الامر من
الاول ان النصيب اسم صفتي لنفس الموصوف والثاني دفع اعتراض وهو ان بلاغة المتكلم موقوفة على تميز المتكلم النصيب في غيره
اي لان في عبارات المصنف ذكر التميز مطلقا مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ليس المراد مطلق التميز بل تميز الكلام
النصيب عن غيره فلا يكون تميز المتكلم النصيب موقفا عليه للبلاغة قوله من غيره آه اي من غير النصيب متعلق تميز قوله والا
لربما اورد الكلام آه دليل لكون مرجع البلاغة الى تميز المذكور حاصله وان لم يكن مرجع البلاغة الى تميز المذكور لا يمكن
ايراد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لا اعتبار اسم الفصاحة في البلاغة كما صرح في تعريف بلاغة
الكلام قوله ويدخل في تميز الكلام النصيب آه دفع اعتراض منشاء جعل النصيب صفة الكلام في عبارات المصنف حاصله
كما ان مرجع البلاغة الى تميز الكلام النصيب عن غيره كك الى تميز الكلمات النصيب عن غيرها فعلى تقدير الكلام في
العبارات يكون عبارات المصنف مقاصرا عن ادائها هو لا بد من ادائها حاصل الدفع ان تميز الكلام النصيب مستلزم تميز

لم هذا تفريع على تعريف البلاغة

هذا التفريع على تعريف الفصاحة

تم دفع اعتراض بانه كيف علم من تعريف البلاغة كون مرجع البلاغة الى الاحتراز المذكور

الكلمات الفصيحة لان الكلام موقوف على الكلمات لتألف منها فصاحة فصاحتها فان قيل لم لم يقدر موصوف
الفصيح لفظ دون الكلام حتى لا يرد الاعتراض المذكور قلنا لم يفعل ذلك لان بلاغة الكلام ليست الا صفة الكلام و
الكلام فيها وتوقفها على الكلمة بالواسطة بان توقف الكلام الفصيح على الكلمة الفصيحة فلذا لم يقدر لفظ بل
قدر الكلام قوله فان قلت آه اعتراض بطريق الاستفاد كما يدل عليه قوله فهل وجه آه والثبات الى ان تعريفه
للمرجع بالموقوف عليه كما مر اولي وبالعلة الغائية كما وقع عن بعض الاصح كما فصله بقوله قلت لا بل هو فاسد آه وكذا
بقوله في آخره فالرجوع الى الحق خير آه فيدفع عن الشره بانه لم اختار تفسيره بالموقوف عليه دون العلة الغائية وحاصل
الاعتراض غنى عن البيان قوله بالعلة الغائية آه هي عبارة عن ما يكون لاجل الشيء وتكون مقدمة ذهنا وموقرا
خارجا فلها علاقة العلية والمعلولية معا بالقياس الى الشيء واحداى يكون علة باعتبار معلولا باعتبار آخر قوله قلت
لا آه اى لا وجه له بل هو فاسد حاصل الجواب ان البلاغة المذكورة في قول المصنف وان البلاغة مرجعها آه اما ان تكون محمولة
على هذا التقدير على ما صرح به المصنف في الايضاح او تكون على خلاف ما صرح به وكلا الاحتمالين لا يستقيمان على تقدير
تفسير المرجع بالعلة الغائية فلا يصح تفسيره بالعلة الغائية فان حمل على ما صرح به المصنف وفي الايضاح وهو تقدير البلاغة بالكلام
فقط فيكون قوله فعلم آه تفريعا على تعريف بلاغة الكلام فيقول معنى كلام المصنف ان الفرض والعلة الغائية من بلاغة
الكلام هو الاحتراز عن الخطا في اداء المقصود وتميز الفصيح من غيره وهو باطل كما قال الشره وفساده واضح آه لان العلة
الغائية تكون باعثة على الشيء وفعلا والاحتراز والتميز المذكورين ليسا باعثين على بلاغة الكلام لانهما من افعال المتكلم
فجعلها غرضا باعتبار المطابقة للكلام لمقتضى الحال الذي هو صفة الكلام مما لا معنى له ايض الفرض من الشيء ما يتأخر عنه
ويترتب عليه كل من الاحتراز والتميز المذكورين متقدما على البلاغة اذ لا وجود لها الا بعد ما توقفها عليها قوله لانه ان
اريد بالبلاغة آه دليل الفساد قوله يؤول المعنى آه اى معنى قول المصنف ان البلاغة مرجعها الى الاحتراز والتميز على تقدير تفسير المرجع
بالعلة الغائية قوله الى ان الفرض آه هذا التفسير المرجع قوله من كون الكلام مطابقا آه تفسير البلاغة قوله وهو الاحتراز آه تفسير الاحتراز
والتميز المذكورين في كلام المصنف قوله وكذا آه اى مثل ما مر فساد واضح ان حمل كلامه على خلاف الظاهر آه شروع في الجواب على
تقدير حمل البلاغة في عبارة المصنف على خلاف ما صرح به المصنف في الايضاح وهو تقدير البلاغة بالمتكلم دون الكلام ويكون قوله
فعلم آه تفريعا على تعريف بلاغة المتكلم وحاصل الجواب على هذا التقدير ان الاحتراز والتميز المذكورين بمعنيين
احدهما نفس بذين الفعلين وثانيهما ثمن الاحتراز والتميز المذكورين فعلى تقدير حمل كلام المصنف على خلاف ما صرح
به المصنف لا يصح كل واحد من المعنيين ان فسر المرجع بالعلة الغائية اما على الاول من معانيهما لان تفسير المرجع بالعلة
الغائية لا يناسب التفريع المذكور بقوله فعلم آه لان المعلوم من هذا التفريع على تعريف بلاغة المتكلم بسببها
نفس بذين الفعلين لان بلاغة المتكلم عبارت عن الملكة وهي .

سبب لتأليف الكلام البليغ وهو انما يحصل بالاحترار والتميز المذكورين فيكون بلاغة المتكلم سبباً لها فيكونان معلولين
لاعلتين والمفروض انها علتان فليعلم خلاف المفروض واما على الثاني من معانيهما لان المعلوم مما سبق من التفريع
هو توقف بلاغة المتكلم عليها اي على التمكن منها لان بلاغة الكلام تتوقف على الاحترار والتميز المذكورين وبلاغة المتكلم
هي التمكن من بلاغة الكلام فتكون بلاغة الكلام موقوفاً عليها لها والتمكن من الموقوف موقوف على التمكن من
الموقوف عليه فتكون بلاغة المتكلم التي هي عبارة عن التمكن من بلاغة الكلام موقوفاً على التمكن من الاحترار والتميز
المذكورين فيكونان مقدمين على بلاغة المتكلم والعلية الغائية تكون متأخرة فلا يصح جعلها علتين غائيتين قوله
واريد بالبلاغة آه بيان حمل الكلام على خلاف ما صرح به

قوله لان غايته ما علم آه دليل لقوله وكذا ان حمل كلامه آه يعني دليل لوضوح الفساد ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به المص
في الايضاح قوله ما تقدم آه وهو تفريع للمص لبلاغة المتكلم لانه تفريع على تعريف البلاغة والفصاحة كما عرفت قوله تفيد بدين
الامر من آه هذا ان اريد بالاحترار والتميز نفس الفعلين كما مر قوله او يتوقف عليهما آه هذا ان اريد التمكن بهما عرفت
قوله ولم يعلم انهما غرض آه يعني ولم يعلم ان الاحترار والتميز المذكورين غرض منها وغاية لها فلا يصح تفسير المرجع بالعلية
الغائية كما فهم البعض قوله فالرجوع الى الحق خير آه وهو تفسير المرجع بما شره الشره بقوله وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها
آه قوله فالحاصل آه اي حاصل كلام المص من التفريع الغرض منه امران احدهما دفع توهم الاختصاص بان مرجع
بلاغة الكلام فقط الى بدين الامر من دون بلاغة المتكلم كما صرح به المص في شره الايضاح مع ان الامر ليس كذلك لان
مرجع بلاغة المتكلم اليه الى بدين الامر من لان بلاغة موقوف على بلاغة الكلام.

حاصل الدفع ان هذا مرجع بلاغة الكلام والمتكلم كليهما لكن مرجع بلاغة الكلام الى بدين الامر من بالذات ومرجع بلاغة المتكلم
اليها بالواسطة اي بواسطة بلاغة الكلام كما قال الشارح والافتقار الى اقتدار المتكلم عليها يتوقف على الاتصاف
بهذين الوصفين آه هذا هو المراد من الايضاح وثانيهما رد على صاحب المفتاح حيث قال ان الاتصاف بهذين الوصفين امر
يتحصل من علم المعاني وعلم البيان لا بعلوم اخرى كما مر حاصل الرد ان الاتصاف المذكور امر يتحصل من علوم متعددة وبعد
سلامة الذوق الصحيح لا بمجرد بدين العلمين كما سيأتي في قوله والثاني منه ما بين آه حيث ذكر تميز الفصيح من غيره ثانياً
للاشارة اليه واليه اشار الشره بقوله وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة آه

قوله ان البلاغة آه اي مطلق البلاغة من الكلام والمتكلم قوله الى بدين الامر من آه اي الاحترار والتميز المذكورين قوله والافتقار
عليها آه اي اقتدار المتكلم على البلاغة مطلقاً يتوقف بالذات على الاتصاف بهذين الوصفين اي وصف الاحترار وصف
التميز فثبت كون مرجع بلاغة المتكلم الى بدين الامر من وان كان بواسطة بلاغة الكلام قوله وهو امر آه اي الاتصاف
بهذين الوصفين قوله بعد سلامة الحسن آه اي الذوق الصحيح لان التامر يعلم به والخلو عنه شرط للبلاغة قوله واما تحقيق قوله

والثاني أه نقوله وأما تحقيق قوله أه مبتدأ أو الثاني أه بيان القول وأما قوله أي تميز النصيح من غيره أه تفسير الثاني وخبر
 البتة أه نقوله فهو أنه مركب أه عطف النسخة من قوله وأما تحقيق قوله أه دفع اعتراض يرد على المصنف في العبارة الآتية
 وهو أن تقسيم تميز النصيح من غيره إلى العلوم كقسم المصنف بقوله والثاني منه ما يبين في علم متن اللغة أو في علم
 التعريف أو في علم النحو أه ما من قيل لتقسيم الكل إلى الجزئيات أو من قيل لتقسيم الكل إلى الأجزاء كما يقتضي قول
 المصنف فيما بعده ما يبين أه لأن من التبعية لا تدل الأعلى المتعدد من الأجزاء وكلما التقسم من غير مستقيم أه لا
 فلهذا صدق التميز على كل واحد من الأقسام لأنه معنى مصدرى لا يحمل على العلوم المذكورة والكل على صادق على
 الجزئيات البتة وأما الثاني فللكون التميز معنى مصدرى بسيطاً غير ذي أجزاء حاصل الدفع باختصار الشق الثاني
 حيث أشار بقوله فهو أنه مركب أجزاء أه ولا نسلم بأنه باضافة إلى الكلام النصيح صار مركباً ومجموعاً من
 سبع تميزات بعد دخلات النفاضة وهي تميز الغريب من غيره وتميز مخالف القياس من غيره وتميز تنافر الحروف
 من غيره وتميز ما فيه التعقيد اللفظي من غيره وتميز ضعف التأليف من غيره وتميز تنافر الكلمات من غيره وتميز
 تعقيد المعنوي وعددها الشرح في الشرح باعتبار التميزات عن غيره قوله أي تميز النصيح من غيره أه تفسير الثاني الغرض
 منه دفع ما يتوهم من أن يكون المراد بالثاني الأمر الثاني من التفريع المذكور بقوله فعلم أن كل أه مع أنه ليس
 في العلوم المذكورة حاصل الدفع ليس المراد من الثاني الأمر الثاني من التفريع بل المراد الأمر الثاني من مرجع
 البلاغة وهو تميز النصيح من غيره قوله يعني معرفة أه تفسير النصيح من غيره الغرض منه دفع اعتراض على التفسير الأول
 وهو أنه لا نسلم تميز النصيح من غيره يحصل بتلك العلوم لأنه لا يوضح بالعلوم المذكورة المعرفة الشئ لا تميز الشئ عن
 الشئ إنما يكون بالخصوصية التي توجد في هذا الشئ دون ذلك لا بالعلوم حاصل الدفع أن المراد من التميز المعرفة و
 يحصل بالعلوم المذكورة قوله فهو أنه مركب أه نصير هو راجع إلى التحقيق وضمير راجع إلى التميز والجملة أعني قوله أجزاء
 تميز السالم أه صفة مركب وكذا المعطوفات عليه فقوله أجزاء مبتدأ وقوله يميز السالم أه خبره فقوله من الغرابة متعلق بالسالم
 وقوله بمعنى غيره متعلق بالتمييز قوله أي معرفة أن أه تفسير تميز السالم من الغرابة عن غيره الغرض منه جواب
 سؤال مثل ما مر في قوله يعني معرفة قوله ليتحرر عن الغرابة أه بيان الفائدة في هذا التميز يعني ما الفائدة في
 هذا التميز فقال الاحتراز عن الغرابة المخلة للنفاضة قوله وتميز السالم من المخالفة أه أي مخالفة القياس الصوفي
 عطف على قوله تميز السالم من الغرابة أه فقوله من المخالفة متعلق بالسالم وقوله من غيره متعلق بالتمييز مثل ما مر
 قوله وبكذا أه أي مثل ما ذكر جميع أسباب الاختلال بالنفاضة من التنافر والتعقيد وضعف التأليف تميز السالم
 كل منها عن غيره جزء تميز النصيح عن غيره قوله ثم تميز السالم من الغرابة أه الغرض منه إمران الأول دفع اعتراض
 وهو أنه يعلم من ظاهر قول المصنف ما يبين في علم متن اللغة أو التعريف أو النحو أه أن شيئاً واحداً من التميزات

طالان تميز الشئ عن الشئ

بتلك العلوم على طريق الابدال مع الامر ليس كذلك لان التميز لكل واحد منها على حدة لان مفاد العلوم المذكورة
 مختلف لا تتميز شيئا واحدا بطريق واحد حاصل الدفع ان التماثل بالعلوم المذكورة على وجه التقسيم لان التماثل
 كثيرة والعلوم ايضا كثيرة ففي كل علم تميز على حدة لا يتميز واحد والثاني تعيين التميز المذكور عن الاسماء المنفصلة
 باعتبار تعيين العلوم لان المصروف لم يذكر التميز الذي يعلم بتلك العلوم فقال تميز السالم من الغرابة من غير تعيين
 في علم اللغة و تميز السالم من المخالفة عن غير تعيين في علم التصريف وبذلك الى آخره قوله اذ به اى يعلم اللغة دليل
 لكون تميز المذكور مبنيا في علم اللغة حاصله ان في علم اللغة يعرف ان في بعض الكلمات غرابة دون بعض كشكا
 كما تم واجتمعت وكذا السراج وكما السراج بان الاولين منهما غير بيان دون الثانيين قوله بخلاف اجتماعهم ارجع الى
 تكا كما تم قوله وكما السراج اى عطف على قوله اجتماعهم اى بخلاف لفظ السراج مع الكاف راجع الى مسرج قوله لان
 من تتبع الكتب اى دليل تدقيق لقوله اذ به يعرف اى ورد على النزول في حيث اعترض على المصروف من ان ظاهر كلامه
 يقتضى ان في علم متن اللغة يبين ان هذا اللفظ مثل تكا كما تم غريب محتاج في معرفته معناه الى ان يثبت عنه
 في كتب اللغة المبسطة وان مثل مسرج محتاج الى ان يخرج له وجه بعيد مع انه لم يذكر في علم متن اللغة هذه المباني
 وحاصل الرد بما قال الشرح ان مراد المصروف ما فهم به الزاعم لان مراده انه يعرف بهذا العلم السالم من الغرابة عن غير
 بمعنى انه يعلم من تتبع كتب المبسطة فيه واحاطا بمعاني المفردات المشهورة ان ما عداها كما يحتاج الى تفتيش وتخرج
 وجه بعيد فلا اعترض عليه قوله المتداولة اى المشهورة بالنقل من يد الى يد قوله واحاطا اى عطف على تتبع قوله
 المانوسية اى مانوسية الاستعمال قوله علم ان ما عداها اى خبر ان اى ما عدا المعاني المفردات المانوسية قوله مما
 ينتقل الى تنقيح اى الظاهر بان يحصل بتفحص بالغ في كتب اللغة كشكا كما تم قوله او يخرج اى بان يحصل معناه
 بتخرج وجه بعيد في الاشتقاق عن اللغة كسرج ففي قوله اى تنقيح او يخرج اى اشارة الى قسم الغرابة كما مر في تعريف
 الغرابة قوله فهو غير السالم اى خبر ان في قوله ان ما عداها اى قوله اذ يفيدها تثبت الاشياء اى دليل لكون ما عداها غير السالم
 حاصله ان المعاني التي لا توجد بتبع كتب اللغة المبسطة بل تحتاج الى تنقيح وتخرج فعلم انها ليست الا غريبة ففي
 قوله يفيدها الضمير راجع الى الاشياء المتأخرة لفظا لكنها مقدمة رتبة اذ الاشياء فاعل تثبت يفيدها مفعول بالواو
 قدم عليه قوله و تميز السالم عن مخالفة اى عطف على قوله تميز السالم عن الغرابة اى الغرض منه تعيين التميز الذي
 يحصل بعلم التصريف قوله اذ به يعرف اى يعلم التصريف دليل تميز السالم بعلم الصرف عن مخالفة القياس بحيث
 ان مخالفة القياس وموافقته يعرف في علم الصرف مثل اجل بئذ الادغام لانه مخالفة عن قانون الصرف وهو
 اذا اجتمعوا فان متجانسان يدغم دون اجل بالادغام قوله على هذا البوابة اى قسم على تميز السالم من الغرابة
 ومخالفة القياس البوابة من التنافر والتعقيد وضعف التأليف قوله فانضح ان تميز اى تفرع على كون التميز

بمجموعاً مركباً من التميزات الطبيعية "اللفظ" استشارة الى قرب المبتدأ وهو قوله والثاني الى خبره وهو قوله منه ما يبين أنه
 لأن بالشرح المذكور حصل البعد في عبارات المصنف قوله والثاني مبتدأ وقوله منه ما يبين أنه خبره وإما في عبارة الله
 فقوله تميز النصيح عن غيره أه اسم ان وقوله منه ما يبين أنه خبر ان قال ما يبين أنه كلمة من التبويض مبتدأ ما بعده خبره و
 الجملة خبر المبتدأ الاول وهو قوله والثاني او قوله منه خبر مقدم وما بعده مبتدأ مؤخر والجموع خبر المبتدأ الاول فضمير منه راجع
 الى الثاني المفسر تميز النصيح من غيره وكلمة ما عبارت عن التميز فيكون معنى كلام المصنف تميز النصيح من غيره بعضه
 التميز الذي يبين في علم متن اللفظة أه فالتقيل يعلم من ظاهر عبارات المتن ان بعضاً واحداً متعيناً من التميزات في احد
 هذه العلوم مع ان المتبين في كل واحد منها غير بعض الآخر كما عرفت فالصواب ايراد الواو بدل او قلنا كلمة ما محل
 عبارت عن جميع التميزات الحاصلة بهذه العلوم وما بعد بالتفصيل لها وفي مثل هذا التفصيل شائع كلمة او دون
 الواو كما في قوله وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هوداً او نصارى - لانه يفيد ان لكل واحد منها بعضاً من تلك التميزات
 قوله اي يوضح أه تفسير يبين الغرض منه دفع اعتراضين الاول ان المتبين الاعلام فلا معنى للاعلام التميز الذي فسر
 بالمعرفة اذ ليس المقصود العلم بالعلم والثاني انه يفهم من ظاهر قول المصنف منه ما يبين في علم متن اللفظة أه ان علم
 اللفظة في بيان بعض التميز ويبحث فيه عن ذلك التميز والامر ليس كذا كما عرفت حاصل الدفع الاول ان المتبين
 بهما ليس بمعنى الاعلام بل بمعنى الوضوح كما فسر الله به وكلمة في في قوله في علم متن اللفظة أه بمعنى الباء السببية فيكون
 المعنى منه ما يوضح بسبب علم متن اللفظة فاطلاق التميز باعتبار ما يؤل اليه لا بالفعل وعلم ذلك من تفسير المتبين
 بالوضوح لان كلمة في لا تقع صلة الوضوح فعلم ان المراد منها الباء السببية لان الوضوح تكون بالشيء لا في الشيء
 وحاصل الدفع الثاني ليس المراد ان علم اللفظة في بيان بعض التميز بل المراد ان بعض التميز يوضح فيه بان يحصل بسبب
 قوله كالغرابية أه مثال ما يوضح في علم اللفظة قوله اعني تميز السالم أه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التمثيل التميز بالفراسة
 لا يصح لان الغرابية ليست من التميز حاصل الدفع ان في التمثيل مسامحة بالخذف والتقدير لان المراد بالغرابية التميز عنه
 وكذا الامثلة الآتية من مخالفة القياس وضعف التاليف والتنافر قوله وانما قال متن اللفظة أه الغرض منه دفع اعتراض
 وهو ان مبنى المتن على الاختصار فلم يقل في علم اللفظة ولم زاد لفظ المتن كما قال فيما بعده في علم التصريف في علم
 النحو أه بدون زيادة لفظ المتن وحاصل الدفع ان علم اللفظة قد يطلق على جميع اقسام العلوم الغريبة من الصرف والنحو فلا يصح
 المقابلة لما بعده وفي علم التصريف وفي علم النحو لضمها اليها ايها "بخلات" من اللفظة لانه لا يطلق على غير علم اللفظة فيصيح
 المقابلة لما بعده ومعنى لفظ المتن الاصل او ظهر الشيء او وسطه قوله يعني معرفة الاوضاع أه هذه التفسير للفظ العلم والمتمن
 ولفظ اللفظة بين المدعى والدليل يعني ذكر في كلام المصنف "الفاظ ثلاثة العلم والمتمن واللفظة" قوله معرفة أه تفسير العلم وقوله
 اوضاع أه تفسير المتن وقوله المفردات أه تفسير اللفظة قال او في علم التصريف أه عطف على قوله في علم النحو قوله كماله القياس أه

مثال ما يوضح في علم العرف وبهنا اللفظ حذف ولقد يرى تميز السالم من مخالفة القياس عن غيره قوله كضعف التأليف
 مثال ما يوضح في علم النحو وفيه اللفظ كما مر قوله والتعقيد اللفظي قيد باللفظ لان ما يتحرز عن التعقيد المعنوي هو علم
 البيان كما سيجي اذ لا يدرك بالحس عطف قوله بين انه فيكون التقدير منه ما يدرك بالحس والمراد من الحس الذوق
 السليم المراد من ادراك التميز بالحس متعلق التميز يدرك بالحس وهو التناظر كما يدل عليه قول الشارح اذ به يدرك آه
 فلا يرد ان التميز عبرت عن المعرفة كما مر ولا يدرك ذلك التميز بالحس لانه لا يحصل به العلم على العلم ولما كان المراد
 من الحس الذوق السليم الذي هو لكما في الادراك كالحس فلا ينافي ما سبق من ان التناظر يدرك بالذوق قوله
 كالتناظر آه مثال تميز الذي يدرك بالحس اي تميز السالم من التناظر عن غيره قوله اذ به يدرك آه تطبيق المثال مع المثال
 له قوله وكذا تناظر الكلمات آه اي ما مر مثال كلمة واحدة وكذا الحكم في اكثر من كلمة واحدة قال المصنف وهو ما عده آه
 الغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة وما يدرك بالحس وتعيين ما بقي منها يعني ان المصنف يبين مدار
 مرجع البلاغة الى امرين الاحتراز عن الخطا وفي تادية المعنى وتميز النصيح عن غيره وتميز النصيح عن غيره يحصل بعلوم
 وبالحس فبين العلوم التي يحصل بها التميز المذكور هي العلوم الثلاثة وادراك الحس فبين التعقيد المعنوي والامر الاول
 اعني الاحتراز عن الخطا بدون ذكر ما يتحرز عنها فست الحاجة الى علم المعاني لانه يتحرز به عن الخطا وفي تادية المعنى
 وكذا الى علم البيان لانه يتحرز به عن التعقيد المعنوي كما سيجي في الشرح قوله اي ما يبين في هذه العلوم آه تعيين مرجع
 ضمير هو بانه راجع الى ما في ما يبين وفيما يدرك بالحس وفي تعيين المرجع بهذا الوجه رد على من زعم ان ضمير هو عائد
 الى ما يدرك بالحس فقط دون ما يبين ووجه الرد لانه على هذا الوجه كون جميع ما سوى التعقيد المعنوي مدركا بالحس
 كما يفهم من تعميم كلمة ما في قوله ما عده آه وهذا باطل لان اكثره مما يدرك بالعلم اللغة او التصريف او النحو كما مر واللفظ يتوهم
 من هذا الكلام على ذلك التقدير ان التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ما عده التعقيد المعنوي يدرك
 بالحس واما هو فلا يدرك به فيحتمل ان يدرك بالعلوم المذكورة وحينئذ الحاجة الى علم البيان للاحتراز عن التعقيد المعنوي
 مع انه بعد بيان الحاجة اليه قوله اذ لا يعرف بتلك العلوم آه دليل لكون التعقيد المعنوي غير ما يبين في العلوم
 المذكورة وما يدرك بالحس حاصله لا يعلم بالعلوم المذكورة ولا بالحس تميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره
 فعلم انه غير ما يبين في الامور المذكورة قوله تميز السالم من التعقيد المعنوي آه في زيادة لفظ التميز اشارة الى دفع الغرض
 وهو ان استثناء التعقيد المعنوي بكلمة ما عده ما يبين لا ينافي لان ما يبين عبرت عن التميز والتعقيد المعنوي
 ليس كذلك فلا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فلا يصح الاستثناء حاصل الدفع ان في عبارات المصنف حذف المضاف
 فيكون التقدير ما عده التعقيد المعنوي عن غيره فيصح الاستثناء لكون المستثنى من جنس المستثنى منه قوله والغرض من
 هذا الكلام آه اي من قول المصنف وهو ما عده التعقيد المعنوي آه الغرض من هذه العبارات بيان فائدة كلام المصنف واللفظ

دفع اعتراض وهو ان المقصود ههنا بيان مرجع البلاغة وهو امران الاخران والتميز المذكوران فبين الثاني بقوله والى
منه ما بين آه وسبين الاول بقوله وما يخرجه عن الاول آه فما الفائدة في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي؟ حاصل الدفع ان
الفائدة في هذا القول تعيين مراد العلوم المذكورة والحس وتعيين مراد العلمين اعني علم المعاني والبيس ليتم امر البلاغة قوله او
يدرك بالحس آه عطف على قوله بين قوله: ويخرجه بها اي بالعلوم والحس عطف على قوله بين ايضا قوله: ان يخرجه عنه آه ضمير عنه راجع الى كلمة ما
وهو عبارة عن البلاغة والغاية والمخالف، وضعف التأليف والتعقيد اللفظي والتنافر قوله: يعلم انه آه علمه لتعيين والاخران المذكوران
قوله: يخرجه عن التعقيد علمه تميز السالم قوله: فمست الحاجة اي جاءت الحاجة لتفريع على عدم لغا، مرجع البلاغة الى الا
حقارة عن الخطا، وتميز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره وبيان قاعدة قول لمصم الآتي وما يخرجه به عن الاول قوله: به يخرجه
عن الخطا، آه صفة علم قوله: وعلم آه عطف على علم قوله: يخرجه به آه صفة علم قوله: ليتم امر البلاغة آه علمه لمصم الحاجة الى الامرين
المذكورين آه عطف على قوله فمست الحاجة قوله: لذلك آه اي للمذكورين الاخران عن الخطا، والاخران عن التعقيد المعنوي قوله:
لمكان مزيد آه علمه لتسمية الغرض منه دفع اعتراض وهو ان فائدة البلاغة كما تحصل بهذين العلمين كذلك تحصل بالعلوم المذكورة
والحس فينبغي ان تسمى هذه العلوم بهذا الاسم؟ حاصل الدفع سلمنا ان البلاغة تحصل بالعلوم المذكورة وبالحس بكن مزيد اختصاص
بهذين العلمين دون العلوم الاخر فلما سموا علم البلاغة دون غيرها واما وجه زيادة اختصاص البلاغة بهما فهو ان افادة لفظين
لحصول البلاغة لما كانت بعد رعاية العلوم المذكورة والحس وليجد رعايتها لا يبقى حصولها حالة منتطرة وهو اقترح بالحاجة الى العلوم
الثلاثة وبه يحصل انحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة كما هو المقصود من ذكر المقدمة ههنا حيث قال مقدمه فيما سبق كما مر
حاصله انه قد علم فيما سبق اجمالاً مقاصد الكتاب اي لمهتس في علم البلاغة وتوابعها بقوله اما بعد قلنا كان علم البلاغة آه وقوله:
الفت مختصراً آه وقوله بعده مقدمة الفصاحة الى آخرها وبلاغة الى آخرها وبالتفريع عليها بقوله فعلم ان كل يبلغ فصيح آه وكذا وجه
انحصاره فيها من بيان تمهيد الحاجة الى علم البلاغة بذكر تقسيم الفصاحة وبلاغة الى اقسامها في ذيل المقدمة وتوابعها من بيان تمهيد
الحاجة الى علم البديع بعد بيان تمهيد الحاجة اليها وقرح لهم الا ان بقوله وما يخرجه به آه بانحصار في الفنون الثلاثة فقد علم منه انحصار مقاصد
الكتاب فيها تفصيلاً وهو المقصود الاصل من ذكر المقدمة كما قال في شرحه سابقاً في ذيل المقدمة فكانها مرجع لها دون غيرها لان الحاجة
لجميع الاخير فسموها علم البلاغة دون غيرها فقوله لمكان مزيد كل واحد منهما مصدر مسمى بمعنى الكون والوجود والزيادة فيكون المعنى لو وجد زيادة
اختصاص بلاغة بهما قوله: والى هذا اشارة اي لوضع العلمين المفيد لوجود رعايتهما تام بذات الفنين بل هي تحقق عند وجودها ويتم
بهما بخلاف العلوم المذكورة والحس لأنها خارجان عن الفنين قوله: وما يخرجه به آه كلمة ما عبارة عن علم وفن قوله: يعني الخطا في التادية الغرض
رد على من زعم ان المراد بالاول فرعاً لهم هو الاخران عن الخطا، في التادية فيلزم منه ان علم المعاني يبيح عن الخطا في تادية فاشارة
اشم اولاً الى دفعه بقوله يعني الخطا، في التادية، ثم صرح ثانياً بقوله فالمراد بالاول آه حاصل الدفع الاول ان المراد بالاول ههنا
ليس الاخران عن الخطا، بل المراد منه الخطا في التادية، فخطا وحاصل الدفع الثاني ان ههنا اولين او لمقابل الثاني وهو
الاخران عن الخطا واول معنى اول الامرين الباقيين الذين اخرج الى الاخران عنها وهو الخطا، وهو المراد ههنا فلا يرد قوله:
واما الاول لمقابل الثاني آه دفع ما يرد من انه لم يرد الاول المقابل للثاني مع كونه أشبه بحاصل الدفع الاول والمقابل للثاني

هو الاحتراز عن الخطأ لا التمس القطا فلا معنى لتعلق الاحتراز بالاحتراز بل يلزم فساد المعنى كما عرفت قوله الذي هو
 تميز النصيب أو تميز المشتان يدفع ما يتوهم من أن المراد من الثاني بهما علم البيان لأنه ثان بالنسبة إلى علم المعاني
 مع أنه ليس المقابل الأول بالمعنى المذكور أعني الاحتراز عن الخطأ حاصل الدفع ليس المراد بالثاني علم البيان بل
 المراد منه تميز النصيب عن غيره قوله وما يميز به أنه كلمة ما عسرت عن علم أو فن كما مر قوله عن التعقيد المعنوي أه وصف
 التعقيد بالمعنوي لأن اللفظي يميز به علم المعنوي كما مر قوله فظهر أن علم البلاغة أو تفرع على جميع ما ذكر من قوله وإن مرجع
 البلاغة أه إلى بهما وإشارة إلى تصحيح ما قال الشهر في ذيل قول المعرف فنعلم أن كل بليغ نصيب أه هذا تمهيد بيان
 انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان أه قوله وإن كانت أه كلمة إن وصليته وجه انحصار البلاغة في العلمين
 المذكورين وإن كان رجوع البلاغة إلى غيرهما ما عرفت أننا نقول وعليك بالتأمل في هذا المقام فانه من مثل
 الأقدام أو إشارة إلى ما من الأخطاء الكثيرة في أربعة مقامات أحدها في تفسير مرجع بالعلم الغائية وثانيهما في تفسير قوله
 ملتبس أه مما فهم الزوني واغترض عليه وثالثهما في غرضه هو في قوله وهو ما أه إلى ما يدرك بالحس فقط والبعث في
 حمل الأول على الأول المقابل للثاني قوله ثم احتاجوا المعرفة أه الفرض منه دفع اعتراض وهو أن الكلام فيما يميز عن
 الخطأ والتعقيد المعنوي وقد تم فما الفائدة في ذكر وجه التحسين حاصل الدفع انهما من التوابع البلاغة فلذا ذكروها لتكمل
 البلاغة وإن لم تكن محاذية لهما عن الخطأ والتعقيد قوله إلى علم آخر أه متعلق احتاجوا قوله إليه إشارة أه أي إلى علم
 البديع قاله ما يعرف أه أي علم أو فن يعرف قال وجه التحسين أه أي الأمور التي يحصل بها تحسين الكلام قوله لما كان
 هذا أه هذا الضم على المقعد الثاني من تفرع المعرف بقوله فنعلم أن كل بليغ أه كما قال الشهر ثم قال وكثير يسمى لجميع أه الفرض
 بهما طريق آخر في وجه تسمية هذه العلوم وإشارة إلى الاختلاف فيه لأن على الطريقة الأولى يسمى الفن الأول بعلم
 المعاني والثاني بعلم البيان والثالث بعلم البديع وعلى الطريقة الثانية يسمى جميع من العلوم الثلاثة بعلم البيان
 قوله من الناس أه زاد الشهر لفظ من الناس لأنه كثير وقع منه أه هو نكرة لا يصح ابتدائية فقد راجع الجار والمجرور صفة له
 فصار مخصصاً فصيح ابتدائية قاله وبعضهم يسمي الأول أه هذا الطريق ثالث لوجه تسمية العلوم الثلاثة بأن يسمى الأول بعلم
 المعاني والآخران بعلم البيان قال والثالثة علم البديع أه هذا ما من تمة الطريقة الثالثة أو طريقة رابعة علمية فعلى
 الأول يكون حاصله أن الطريقة الثالثة أن يسمى الأول بالمعاني والآخران بالبيان والثالثة بالبديع وعلى الثاني
 يكون معناه وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع فعلى هذا يكون هذا القول بيان الطريق الرابع ولا يكون من تمة الطريق
 الثالث قوله لا يخفى وجه المناسبة أه فيه إشارة إجمالاً إلى وجه تسمية العلوم المذكورة بطرق مختلفة كما عرفت أما تسمية
 الأول بعلم المعاني فلأنه باحث عن إفادة التراكيب خواصها وهي ليست إلى المعاني المخصوصة فسميت بالمعاني وأما تسمية
 الثاني بعلم البيان فلأنه باحث عن تبليغ المعنى إلى أحد بطرق مختلفة في الوضوح فسميت بالبيان وأما تسمية الثالث

بعلم البديع فلا يمتنع بامور بدعية واشياء غريبة وهي المسمى البديعيات فسميت البديع واما تسمية الجميع بعلم
 البيان فمتعلق كل واحد من العلوم بالبيان اي المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير واما تسمية الاخرين بعلم البيان
 لانه اذا ناسب الكل بالبيان ناسب البعض به بالفرد قال المصنف الفن الاول علم المعاني آه لما فرغ من المقدمة
 والمبادئ شرع في المقصود اي الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب ان اريد بالفن الاول الالفاظ والعبارات كما
 يدل عليه قول الشرح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون احيى الى تقدير المضاف اما في الاول او في
 الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الالفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني
 الالفاظ تسمية للمدلول باسم الدال او عكسه فالامر فاصولا حاجة الى تقدير المضاف قوله قدمه على البيان آه الغرض
 منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه في تقديم المعاني على البيان مع ان لكليهما مزيدا اختصاصا بالبلاغة حاصل الدفع
 ان المعاني بمنزلة الجزء وهو مقدم على الكل طبعاً تقدم وضعاً ليقف الوضع الطبع وانما قال بمنزلة الجزء لا عين الجزء
 لانه ليس جزءاً من مفهومه ولا من ذاته الا ان مرجع علم المعاني الى مطابقة اللفظ لمقتضى الحال وما هو معتبر في مفهوم
 علم البيان اعني ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة انما يصير معتبراً بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فكأن مفهوم علم
 البيان مركب من جزئين اعني الايراد المذكور ورعاية المطابقة فيكون المعاني كالجزء من البيان لا عين الجزء
 واليه اشار الشرح بقوله لان البيان علم يعرف به آه قوله ايراد المعنى الواحد آه مثل ايراد معنى قولنا زيد جواد بتركيب
 مختلفة من زيد كثير الرماد وزيد مهزول الفصيل وزيد جبان الكلب ورأيت بجر في الحمام وقد رأيت زيدا قوله بعد
 رعاية المطابقة آه ظرف للايراد قوله فنية زيادة اعتبار اي في علم البيان زيادة امر ليست في علم المعاني فيكون البيان
 كالتركيب والمعاني كالجزء منه لا عينه قوله قبل الشروع في مقاصد العلم آه متعلق بما بعد بقوله اشار آه الغرض منه دفع
 اعتراض وهو ان المقصود في الفن الاول مسائله فالاشتغال بتعريف علم المعاني وضبط البوابه وانحصاره في الثمانية
 كما فعل المصنف اشتغال بما لا يعني فاجاب الشرح اولاً بقول ليلكون للطالب آه وثانياً بقوله لان كل علم آه حاصل الادل
 ان الشروع في تعريفه وضبط البوابه ليس اشتغال بما لا يعني بل لزيادة بصيرة الطالب في مسائله وهو لا يشغله
 بما لا يعني وحاصل الثاني ان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة مساوية وكل مسائل تضبطها جهة واحدة مساوية
 يجب على من حاولها تعريفه فيجب على من حاول هذا العلم تعريفه فقوله لان كل علم آه اشار الى الصغرى وقوله
 باعتبار ان قد علمنا آه اشار الى دليل الصغرى وقوله من حاول تحصيل آه اشار الى الكبرى وقوله لئلا يفوت اشار الى
 دليل الكبرى فالنتيجة ان كل علم من حاول تحصيله فعليه ان يعرف بتلك الجهة بعد سقوط الحدود الاوسط وهو كونه المسائل
 تضبطها جهة واحدة قوله اشار الى تعريفه آه وان لم يتعرض الى التبيين الا في مع انه خارج عن المتخصص لان من تنتم ضبط
 الابواب فكانه هو المقصود فان قيل ان الاشارة عبارت عن البيان التبعي الضمني مع ان تعريف علم المعاني وضبط

الباب مبين بالبيان القصد الصحيح فالمتناهي يقول صرح بدل اشارة قلنا ان لفظ الاشارة اذا لم يقابل
 التصريح كثيراً يستعمل في الاعم الشامل للفظ المتبعي فبالنسبة الى ضبط الابواب بمعنى التصريح واما بالنسبة الى التعريف
 فان كان لفظ العلم فيه بمعنى الملكة يكون تعريفاً للكل تبعاً وان كان بمعنى المثل يكون تعريفاً لها قصداً قوله
 زيادة بصيرة اه اي بكل واحد منهما لان اصل البصيرة حاصل بالتصور بوجه ما ابق على التعريف او بمجموعهما بان
 يكون اصل البصيرة بالتعريف والزيادة بضبط الابواب قوله فهي مسائل كثيرة اه المشهور دخول النفاذ على خبر كل يصح
 اذا كان كلمة كل مضافاً الى موصوف بصفة فعلية هذا يكون الصفة بهما متقدرة اي كل علم يفرد بالتدوين وقال
 الشيخ الرضي قد يدخل النفاذ على خبر كل بقرينة المقام وان كان مضافاً الى غير موصوف مثل كل رجل فله درهم فعلى
 هذا الحاجة الى تقدير الصفة المذكورة قوله باعتبار ما تعد علماً اه اي باعتبار الجهة الواحدة دليل الصغرى المذكورة
 حاصله ان المسائل الكثيرة لا تنضبط بدون الجهة الواحدة ولا تعد علماً واحداً وتدين واحداً بدونها لكثرةها وعدم
 انضباطها فلا بد من الجهة الواحدة قوله لئلا يفوت ما يعينه اه دليل الكبرى المذكورة حاصله ان من حاول تحصيل كثرة لو
 لم يعرفها جهة واحدة مضبوطة فاما ان لا يعرفها اصل او هو ظاهر البطلان ان اذ يتمتع طلبها حينئذ بها التماس مع ان الكلام
 فيمن حال التحصيل او يعرفها لا من جهة واحدة بل من جهة الكثرة بان يتصور كل واحد من احادها بالتفصيل وذلك اليقظة
 باطل لان الكثرة اذا لم تكن محصورة ليصرف اوقاته الى شرط الطلب اعني تصور المطلوب بوجه ما قبل الشروع في تحصيله ولا
 يتفرغ الى تحصيل المطلوب فيفوت عنه المطلوب اعني تحصيل تلك الكثرة ويضيع وقته في غير المطلوب اعني معرفة تلك
 الوجوه او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم وهو اليقظة باطل لان الطالب في تصور الكثرة بما يعينها وان دفع الى
 طلب تلك الكثرة من حيث انها فرد جزئي من جزئيات ذلك العام فادى الطلب الى غير ذلك الجزئي الخاص في
 ضمن الاعم ففاته عنه ما يعينه وضاع وقته فيما لا يعينه مثلاً اذا اراد واحد تحصيل ما يعينهم ذهبنه عن الخطا فلا شك ان مطلوه
 حينئذ في نفسه هو علم المنطق فان اعتقد ان هذه العصمة تحصل باي علم كان من المعقولات فشرع في الرياض باعتماد
 انه علم من المعقولات فلا شك ان مطلوبه في المال قد فاته عنه وهو العصمة قوله فقال اه عطف على قوله اشارة قوله هو
 علم اه شروع في تعريف علم المعاني قوله اي ملكة يقدر بها اه تفسير العلم بالملكة بهما او بالقواعد كما سيحكي من قوله يجوز ان
 يريد اه رد على من زعم ان العلم بهما بمعنى الادراك ووجه الرد ان فيه تكلفاً لانه يحتاج فيه الى تقدير المتعلق اعني ادراك
 القواعد لان مطلق العلم ليس بمقصود واليقظة الباء في قوله فيما بعد يعرفه به اه للسببية والسبب القريب للمعرفة الملكة لا
 الادراك لانه سبب بعد حصول الملكة فيكون سبباً بعيداً بخلاف الملكة والقواعد وكذا لو كان العلم بمعنى الادراك لا يصح
 قوله يعرف به اه اذ الادراك لا يدرك به وانما قد تم تفسيره بالملكة على تفسيره بالاصول والقواعد لان اطلاقه بمعنى الملكة
 اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول والقواعد كما صرح الشرح في التلويح لان ارادة الاصول والقواعد من العلم بناء على القصد

الى العلم مبنى للمنهول ^{المعروف} وهو الاصول والقواعد وهذا معنى مجازي وايضا الملكة سبب قريب للمعرفة كما عرفت
 وايضا على تقدير كونه بمعنى الاصول والقواعد يحتاج الى تقدير المضاف في قوله يعرف به آه اى بعلمه لان المعرفة لا تحصل
 بالاصول والقواعد بل بالعلم بها وافرقت بين التقدير ههنا وتقدير المتعلق اذا كان العلم بمعنى الادراك لان التقدير
 هناك في صحة ارادة الادراك من العلم ههنا في صحة تعلق المعرفة بالصحة العلم بمعنى الاصول والقواعد بل هو صحيح بلا
 تقدير فلهذا اترك احتمال كون العلم بمعنى الادراك كما عرفت قوله على ادراكات جزئية آه المراد منها الفروع المستخرجة من
 القواعد بالملكة اى ادراكات مدركات جزئية وانما قدر المدركات لان الجزئى لا يكون صفة الادراك بل هو صفة المفهوم
 قوله وليها الصناعة ايها اى يقال للملكة الصناعة كما يقال لها الملكة لان الصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرين
 والاسباب وقد تطلق على الملكة المنسوبة بكيفية المذكورة وفيه اشارة الى وحدة معنى الملكة والصناعة قوله وبيان ذلك آه
 اى اثبات ان العلم هو الملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية الغرض منه بيان ان العلم كما يطلق على الاصول والقواعد
 كذلك يطلق على الملكة وايضا فيه اشارة الى بيان تحصيل سبب هذه الملكة والى سبب الاقتدار بهذه الملكة على ادراكات
 جزئية بانه كيف تحصل هذه الملكة وكيف يصير سببا لادراكات جزئية حاصل الاول ان واضع هذا الفن مثلاً وضع عدة
 اصول وقواعد مستخرجة من تراكم البلفاء ثم ادركها واطاعها حصل قوة وهي الملكة فبسبب حصول الملكة ادراك القواعد
 ومطالعها ومارستها وحاصل الثاني ان بتلك الملكة يقتدر الواضع على استحضار الاصول والقواعد والاتفات اليها
 تفصيلها متى اريد فلا تكون الملكة الا علما لان هذه الصفات صفات العلم ويحصل بالعلم ادراكات مدركات جزئية
 فلك بالملكة قوله مثلاً آه وانما قال مثلاً لان تحصيل الملكة ليست بمنحرفة باوراك قواعد هذا الفن فقط بل تحصل بالفنون
 الاخرى اي قوله قوة آه اى ملكة قوله بها يتمكن آه صفة قوة اى بسبب تلك القوة يتمكن الواضع قوله من استحضارها
 اعلم ان النفس لها مراتب اربع باعتبار قوة العاقله الاولى مرتبة العقل الهيمولي ^{التي} ففي هذه المرتبة القابلية المحضة
 الخالية عن جميع المعقولات وتسمى بالهيمولي تشبها لها بالهيمولي الاولى في كونها خالية في حد ذاتها عن الصور
 والثانية العقل بالملكة ففي هذه المرتبة ادراك التصورات والقضايا الضرورية مع استعدادها الى اكتساب النظريات
 وتسمى العقل بالملكة لحصول ملكة الانتقال من العلم بالفعل الى العلم بالقوة والثالثة العقل بالفعل ففي هذه
 المرتبة استنباط النظريات من الضروريات بالفعل بحيث متى شاء استحضر الضروريات واستنتج منها النظريات وتسمى
 العقل بالفعل لحصول ملكة الاستنباط فيه بالفعل والرابعة العقل المستفاد وهو ان يحضر عنده جميع صور النظريات بحيث
 لا تغيب عنه شئ منها اختلف في هذه المرتبة هل يحصل بهذه المرتبة بالنسبة الى جميع المعقولات في دار الدنيا قيل لا
 وقيل يحصل وهذه المراتب الاربعة بالقياس الى كل نظرية علمية فتكون النفس بالنسبة الى بعض النظريات في
 مرتبة العقل الهيمولي وبالنسبة الى بعضها في مرتبة العقل بالملكة وبالنسبة الى بعضها في مرتبة العقل بالفعل بالنسبة

الى بعضها في مرتبة العقل المستفاد واذا علمت هذا فاعلم ان في حال الاستبطان تكون النفس في مرتبة العقل بالملكة وهي المرتبة الثانية وفي حال الاستحضار تكون في مرتبة العقل بالفعل وهي المرتبة الثالثة والتفصيل طلب من كتب الميزانية قوله ولهذا قالوا آه اي لاجل كون العلم بمعنى الملكة الغرض منه اثبات اطلاق العلم على الملكة قوله وجه التشبيه آه مبتدأ وخبره قوله كونها جهتي آه والجملة مقولة قالوا حاصله ان يعلم من قولهم كونها جهتي الادراك آه ان العلم بمعنى الملكة لان جهة الادراك وسببه ليس الا الملكة لانه لو كان المراد منه الادراك يلزم سببه الشئ لنفسه في العلم بالنسبة الى الادراك وكذا لو كان المراد منه القواعد يلزم سببه القواعد للادراك والامر ليس كذلك لان القواعد متعلق الادراك ومعلومه لا سببه فثبت ان العلم في قوله بين العلم والحياة بمعنى الملكة لا بمعنى الادراك والقواعد فان قيل ارادة الاصول والقواعد من العلم صحيح - فهذا يعني تشبيه العلم بمعناها بالحياة في ذلك الوجه لانها جهات وطرق صغية الى الادراكات الجزئية فلا يصح المحر المستفاد من تقديم لهذا قلنا ان وجه التشبيه لابد ان يكون ظاهراً وواضحاً بحيث يسبق اليه الذهن من سماع كلام مشتمل على التشبيه المتبادر من الاصول والقواعد كونها متعلق الادراك لانهما طرقاً صغية الى الادراكات الجزئية فلذا لا يصح ارادتهما من العلم فصح محر العلم هنا بمعنى الملكة قوله الا ترى آه دليل آخر تنويري على كون العلم بمعنى الملكة حاصله ان العلم في قولهم فلان يعلم النحو آه بمعنى الملكة لا بمعنى الادراك لو كان المراد منه الادراك يلزم ان يكون ادراك جميع مسائل النحو حاضرة للفان لان النحو عبارات عن جميع المسائل وهو باطل لتعذر ذلك لعدم انحصار المسائل وكذا لو كان المراد منه القواعد والاصول لا يصح تعلقه بالنحو لانه يلزم تعلق الشئ بنفسه لان النحو عبارات عن القواعد والمسائل ولم يتعرض الشئ الى هذا الشق لظهور استحالة قوله بل تريد ان له كلمة بل للاضراب والاعراض عن قوله لا تريد آه حاصله لا تريد العلم في قولهم بمعنى الادراك والقواعد بل تريد منه الحالة البسيطة الاجمالية وهي مبدء التفاصيل مسائل النحو وبها يقتدر على استحضار مسائله وهي ليست الا الملكة فتم الدليل على كون العلم في قولهم بمعنى الملكة لا بمعنى آخر في مرتبة مبدئية تلك الحالة تكون النفس في مرتبة العقل بالملكة وفي مرتبة تكون الاستحضار تكون في مرتبة العقل بالفعل كما عرفت آنفاً قوله ويجوز ان يريد آه الغرض منه بيان معنى آخر للعلم يعني يطلق لفظ العلم على ثلاثة معان اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهورة لكن المراد هنا اما الملكة كما مر او الاصول والقواعد كما هي هنا ولا يصح ان يكون المراد منه الادراك كما مر قوله ثم المعرفة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجوه في اختيار يعرف على يعلم فيها بعد في قوله يعرف به احوال اللفظ آه مع ان يعلم بجانس لما قبله وهو قوله وهو علم آه واليه الغرض بيان جميع معاني المعرفة التي تستعمل فيها عرفاً كما هو المذكور في الشرح بما لا مزيد عليه وحاصل الدفع ان المعرفة تستعمل في الجزئيات والاحوال المذكورة في هذا العلم جزئيات واستعمال العلم في الكليات والاحوال المذكورة فيه ليست بكليات فلذا اختار العلم واليه اشار بقوله والمهم قد جرى على استعمال المعرفة آه قوله يقال للادراك الجزئي آه هذا بيان معان المعرفة حاصله

ان المعرفة بحسب الاصطلاح يقال للادراك الجزئي سواء كان مفهوماً جزئياً أو حكماً جزئياً والعلم للادراك الكلي سواء كان مفهوماً كلياً أو حكماً كلياً وكذا باصطلاح آخر يقال المعرفة للادراك البسيط سواء كان تصوراً للماهية أو تصديقاً بالحوال والعلم للادراك المركب سواء كان تصوراً أو تصديقاً ولذا يقال بحسب الاصطلاح ان معرفتنا الشاملة هي معرفة كونه تدبر جزئياً حقيقياً بسيطاً وهذا خارجاً لا ينسب العلم اليه والنسبة بين معنى المعرفة بحسب الاصطلاح الاول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني هي العموم من وجه وكذا بين معنى العلم بحسب الاصطلاح الاول وبينه بحسب الاصطلاح الثاني وكذا بين المعرفة بالمعنى الاول والعلم بالمعنى الثاني وبين العلم بالمعنى الاول والمعرفة بالمعنى الثاني واما بين العلم والمعرفة على الاصطلاحين المذكورين مباينة كلية قوله للكلي او المركب آه اي ونشر مرتب بان يقال المعرفة للادراك الجزئي والعلم للادراك الكلي وبان يقال المعرفة للادراك البسيط والعلم للادراك المركب قوله وايضاً المعرفة آه اي اصطلاح آخر فيها احصاء في المعرفة ايضاً اصطلاحين آخرين وكذا في العلم بان يقال المعرفة للادراك البسيط بالعدم او لاخير من الادراكين شيئاً واحداً اذا تحلل بينهما عدم بان ادرك اولاً ثم فخل عنه ثم ادرك ثانياً ويقال العلم للادراك الموجود من يدين القيد بين بمعنى انه لم يعبث فيه شيئاً من يدين القيد ولذا يقال بحسب يدين الاصطلاحين الله عالم ولا يقال عارف لكون علمه قديماً غير مسبوق بالعدم ولا تحلل عدم فيه بخلاف المعرفة بهذا الاصطلاح لانها حادثه ومتمحلل بالعدم والنسبة بين العلم والمعرفة بهذين الاصطلاحين هي العموم مطلقاً قوله بان ادرك اولاً آه بيان تحلل عدم بين الادراكين قوله ثم دخل عنه آه اي عن الادراك الاول والمراد من الذبول زوال الصور عن المدركة فيكون الموجود بعده ادراكاً وان كان بلا سبب جديد فيصح قوله ثم ادرك ثانياً قوله فقال يعرف آه عطف على قوله قد جرى او تفصيل له قوله دون يعلم اي فقال يعرف دون يعلم ووجه اختيار المعرفة على العلم قد عرفت قوله فكانه قال هو علم يستنبط منه آه الغرض منه دفع اعتراض من قوله يعرف به احوال اللفظ آه بان تكون معرفة الاحوال بهذا العلم على طريق التفصيل والتفريح لان المعرفة لا تستعمل الا في الجزئيات وهي مفصلة ومعرفة مع ان الامر ليس كذلك لان كثيراً من الاحوال لا يعرف بهذا العلم بوجه التفصيل والتفريح حاصل الدفع ان قوله يعرف بمعنى يستنبط وهو لا يدل على التفريح بل اعم منه وكلمة به بمعنى منه اي يستخرج منه فكلية من للتعدية ان جرينا على ان المراد بالعلم الاصول والقواعد وسبب ان جرينا على ان المراد به الملكة اي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات جزئية قوله ادراكات جزئية آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان العلم لا يستنبط منه احوال اللفظ العرفي لان المستنبط من هذا العلم ادراك الاحوال لا احوال بنفسها حاصل الدفع ان عبارات الله على حذف المضاف فيكون التقدير يعرف به ادراكات احوال اللفظ آه اي ادراكات مدركات جزئية قوله هي معرفة كل فرد فرد آه اي ادراكات جزئية الغرض منه دفع اعتراض وهو ان توصيف الادراكات بالجزئية لا يصح لان الا ادراك ليس بجزئي بالذات لانه تابع للمدرك بل الجزئي هو المدرك لان الكل والجزئي صفتان للمفهوم المدرك لا الادراك والعلم

العلم

المعرفة والعلم

حاصل الدفع ان جزئية الادراكات بواسطة المدركات لا بالذات حيث قال من جزئيات الاحوال ادبان تكون المعرفة
 جزئية باختيار جزئية الاحوال المذكورة وانما قال كل فرد فرد بالتكرار مع ان الاول حذف الفرد الثاني لمحصل الاستغراق من
 كلمة كل في قوله كل فرد آه لان العرب اذا تكررت الشيء مرتين يستعمل استغراب جميع الافراد مفصلاً كما يقال قوت الكتاب
 سمورة سمورة وجادوبك والملك صفافا فاذا قال كل فرد بدون التكرار لا يدل على الافراد مفصلاً كما يقال قوت الكتاب
 كل فرد منفرد عن الاخرى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والافراد دون الاقترا ان ثم في الذكر الثاني خلاف قيل
 الاقرب انه تأكيد لنظمي وقيل بجعل صفافا بنفسه قصداً الى الكمال كافي قوله كم عاقل عاقل وجاهل وجاهل اي كامل
 العقل وكامل الجاهل قوله بمعنى ان اي فرد آه هذا التفسير لقوله معرفة كل فرد فرد آه الغرض منه دفع الاعتراضين كما اشار اليه
 بقوله وبهذا ايندفع ما قيل ان اريد آه ولقوله وكذا قيل ان اريد آه ومنشأ الاعتراضين هما هوان الاحوال جمع مضاف الى
 اللفظ العربي وحكمه حكم الجمع المعروف باللام في الاحتمالات الاربعه في اصل الاعتراض الاول اما ان يراد به الاستغراق فيلزم
 ان لا يكون احد من الناس عالمًا بالعلم المعاني لان الاحوال اللفظ العربي غير متناهية لانهاية لها عدم القطاع اللفظ
 العربي في دار الآخرة اليه وجود ما لانهاية بالفعل محال واما ان يراد به الجنس وهو ظاهر البطلان لانه يلزم على هذا من
 عرف مسئلة واحدة يكون عالمًا بالعلم المعاني لان الجنس يتحقق في ضمن فرد واحد واما ان يراد به العهد الذهني فيلزم
 التعريف بالجهول لانه في قوة النكرة وهو باطل واما ان يراد به العهد الخارجي وهو في باطل لانه لا دلالة للفظ للجهل عليه
 والعهد الخارجي لا يراد بدون التورية وحاصل الاعتراض الثاني مثل الاعتراض الاول اما ان يراد كل الاحوال بناء
 على كون الاضافة للاستغراق فيلزم ما لزم على تقدير الاعتراض الاول واما ان يراد بعض المطلق اي الجنس
 فيلزم ما لزم في الاعتراض الاول او البعض المبهم اي العهد الذهني او البعض المعين اي العهد الخارجي فيلزم ما لزمها
 في التقدير الاول حاصل الدفع عن الاعتراض الاول باختيار الشق الاول ولا نسلم استحالة لان المراد بالاستغراق
 هو الاستغراق العربي وهو الذي يراد باللفظ جميع ما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف مثل جمع الامير الصاغية اي
 صاغية بلد واحد او مملكة لا صاغية الدنيا لا الاستغراق الحقيقي الذي يراد باللفظ جميع ما يتناول اللفظ بحسب اللغة واليه
 اشار بقوله بمعنى ان اي فرد يوجد منها آه وكذا المراد من المعرفة امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل واليه اشار بقوله
 امكنتا ان تعرفه انه فليس الجميع عرفاً غير متناه ولا مستحيل امكان المعرفة وحاصل الدفع عن الاعتراض الثاني اي
 باختيار الشق الاول ولا نسلم عدم حصول هذا العلم لاحد لان معنى معرفة الكل ما ذكرناه من الاستغراق العربي في امكان
 المعرفة قوله وبهذا ايندفع ما قيل آه اي بما ذكر من معرفة كل فرد فرد بقوله بمعنى ان اي فرد آه وقد عرفت وجه الدفع تفصيلاً
 قوله معرفة الجمع آه هذا على تقدير ان تكون الاضافة للاستغراق قوله او البعض الغير المعين آه هذا على تقدير الاضافة
 للجنس او للعهد الذهني بان يراد من البعض الغير المعين البعض المطلق فيكون للجنس او البعض المبهم فيكون للعهد الذهني

فيكون للعهد الذمهي قوله او المعين اذ هذا على تقدير الاضافة للعهد الخارجي قوله فلا دلالة له عليه اذ اى فلا دلالة للفظ على
 البعض المعين وفي العهد الخارجي لا بد من الدلالة والقرينة قوله وكذا ما قيل اى مثل ما يندفع ما قيل الاول يندفع بهذا
 ما قيل قوله ان اريد العقل اذ هذا على تقدير الاضافة للاستفراق قوله او البعض اذ هذا شامل للاحتتمالات الثلاثة من الجنس
 والعهد الذمهي والعهد الخارجي بان يراد من البعض المطلق فيكون للجنس او البعض المبهم فيكون للعهد
 الذمهي او للبعض المعين فيكون للعهد الخارجي قوله المراد باحوال اللفظ اذ هذه التوطئة وتمهيد للاعتراض فيما سياتي
 بقوله فالتقلت اذا كان احوال اللفظ اذ واليه الغرض منه جواب سवाल متقد وهو ان احوال جمع الحال والحال الامر الداعي
 الى الخصوصية كما لا يعرف بهذا العلم الامر الداعي لانه ليس صفة للفظ بل للمنى طب بل يعرف به مقتضى الامر الداعي
 من الحذف والذكر وغير ذلك حاصل الدفع ليس المراد بالاحوال ههنا الامر الداعي بل المراد منها الامور الجزئية العارضة
 للفظ من التقديم والتأخير والتعريف والتذكير وغير ذلك قوله ووصف الاحوال اذ الغرض منه دفع اعتراض وهو ان لكل
 التعريف لا بد من الجنس والفصل فاما ههنا حاصل الدفع ان قوله احوال اللفظ العربي بمنزلة الجنس وقوله التى بمنزلة
 الفصل لا يخرج علم الحرف والنحو لان بهما يفهم يعرف احوال اللفظ العربي لكن لا باعتبار مقتضى الحال بل من حيث
 الاعلال والادغام والرفع والنصب والجو كذا فيه احتراز عن علم البديع لان قواعد تكون بعد رعاية مطابقة مقتضى الحال
 فقوله ووصف الاحوال اذ مبتدأ وقوله احتراز اذ خبره قوله ليست بهذه الصفة اذ اى المطابقة لمقتضى الحال قوله كالاغلال و
 الادغام اذ بيان الاحوال التى ليست بهذه الصفة قوله وما اشبه ذلك اذ كالمجموع والتصغير والنسبة فان هذه الاحوال تعرف
 من الحرف وكالاتمارة للتقرب والبعيد والمتوسط فان هذه الاحوال تعرف من النحو واللغة قوله فى تاوية اصل المعنى اى
 المعنى المراد بطريق الوضع والقانون الاصل لا بطريق المطابقة لمقتضى الحال قوله وكذا المحسن اذ عطف على قوله كالاغلال
 اى الاحوال التى ليست بهذه الصفة مثل المحسنات البديعية فانها ايضا بعد رعاية المطابقة قوله هو قرينة خفية اذ
 اى توصيف الاحوال بالموصول المذكور قرينة خفية اذ الغرض منه دفع اعتراض يرد على قوله يعرف به احوال اللفظ اذ
 ان هذا التعريف غير مانع عن دخول الغريبه فانه يصدق على تصور معنى التعريف والتذكير والتقديم والتأخير وغير ذلك من
 احوال اللفظ التى يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال لان المذكور فى التعريف لفظ يعرف وهو عام للتصور والتصديق مع
 ان علم المعاني تصديق الاحوال المذكورة لا تصورها لان مسائل العلوم من قبيل التصديقات لا التصورات كما هو المشهور
 وكذا يصدق ذلك التعريف على علم البيان لان الاحوال البينية فيه حماية تضيها الحال اكرن اللفظ حقيقة او مجازا و
 كناية حاصل الدفع لا يرد ههنا الاعتراض لان التوصيف المذكور قرينة على ان المراد بقوله يعرف به احوال اللفظ اذ
 انه علم يعرف به احوال اللفظ العرف من حيث انما يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال بهذه الحيثية ومعرفة الاحوال بهذه
 الحيثية ليست الا تصديقا كما انه قال علم يصدق به احوال اذ وليس المراد مطلق المعرفة والتصور ومطلق المطابقة لمقتضى

الحال بدون الحاشية المطابقة بل المعرفة والتصور مع المطابقة المذكورة من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال معبرة
 قصد بالذات يبحث عنها في علم المعاني واما مجرد التصور مجرد المطابقة لا يعتبر فيه وان كان مطابقاً لمقتضى الحال
 في نفس الامر بدون الحاشية المذكورة فالمعرفة والمطابقة ما هو المعبر والمقصود عند المتكلم مراد في علم المعاني لا ما هو
 في نفس الامر فلا يدخل فيه تصور الامور المذكورة مع المطابقة وكذا علم البيان لان المطابقة فيها ليست مقصودة بالذات
 بل حصلت تبعاً وضمناً لهذا التفصيل هذا المقام فاحفظ ولا تنظر الى ما قيل من قال واما بيان القرينة اى كون توصيف الاحوال
 بالموصول المذكور قرينة فهو انه ما من كلام فيه مرزائد على مجرد شئ او ثبوت الشئ او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص المقصود
 من هذا الكلام فيكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال اى معرفة
 الاحوال بحيث يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحاشية وفائدة الحاشية دفع اعتراض اشعار الشارح الى الاول
 بقوله لزم ان يكون علم المعاني اى الى الثاني بقوله وهذا يخرج علم البيان اى وقد تم تفسيرها واما كون القرينة المذكورة
 خفية لانه قد يقصد من الكلام الذى يقيد فيه مجرد اثبات الشئ او نفيه عنه ويكون التقييد للتوضيح لا الغرض آخر لان
 ذلك انما هو فى مقام الخطابية فى نظر البلغاء لا فى مقام التعريفات قوله اعتبار هذه الحاشية اى حاشية مطابقة اللفظ
 لمقتضى الحال الغرض منه بيان فائدة كون التوصيف المذكور قرينة خفية حاصلة لو لم يكن التوصيف بالموصول المذكور
 قرينة خفية على الحاشية للذكرة للزم كون علم المعاني عبارة عن مجرد معرفة الاحوال وتصورها فدخل فيه تصور معنى التعريف
 والتفسير وغير ذلك فلا يكون مانعاً عن دخول الغير كما مر تفصيلاً ثم الحاشية المعبرة بهما تقييدية لا تعليلية ولا اطلاقية و
 الحاشية على ثلاثة اقسام الاسماء المفيدة معنى زائد على المسمى بياناً وتوضيحاً لى اسمى اطلاقية مثل الانسان من
 حيث هو انسان او تقييد معنى زائد عليه فهو لا يخلو اما ان يؤخذ ذلك المعنى الزائد داخل فى المسمى بان يتعلق الحكم المرتب
 على مجموع مفاد الحاشية والمسمى تقييدية مثل زيد من حيث انه مشتخص بشخص عند من يقول بجزئية الشخص فى الشخص
 او يؤخذ ذلك المعنى الزائد خارجاً عن المسمى ويرتب الحكم على المسمى فقط ويكون للحاشية دخل اقتضاء فسمى تعليلية
 مثل زيد مكرم من حيث انه عالم قوله مثلاً اشارة بذلك الى ان ذكر تصور معنى التعريف والتفسير وغيرهما على طريق ضرب
 المثل فان الاخر المذكورة فى علم المعاني تكون ايقظ لك قوله وهذا واضح لزوم كاف دا اى اللزوم المذكور واضح اى
 لو لم تكن الحاشية المذكورة للزم كون علم المعاني عبارة عن التصور وهذا اللزوم واضح بين اما لزوم فلا لانه يصدق على هذا
 التصور انه معرفة احوال اللفظ العربى التي بها يطابق اللفظ لمقتضى الحال واما فاداً فلا لانه لا يصح حينئذ عدم علم المعاني
 من البلاغة لان مجرد تصور هذه الامور بدون حاشية المطابقة لا يوجب البلاغة لان مجرد معرفة الشئ لا يفهم منه
 الادراك التصورى بانه ما هو والتصديق بانه هل هو وهو لا يوجب البلاغة بدون الحاشية المذكورة كما لا يخفى على المتأمل
 قوله بهذا يخرج علم البيان اى هذه الحاشية المذكورة والقرينة الخفية يخرج علم البيان عن تعريف علم المعاني الغرض منه

بيان فائدة اخرى لكون التوضيح المذكور قرينة حفية حاصلة ما مر في تقرير الاعتراض قوله وان كانت احوالا
 كلمة ان وصلية فيه اشارة الى ان اخرج الشئ عن الشئ يقتضي سبق دخوله فيه فهذه الامور من الحقيقة والجاز والكنه
 والاستعارة والتفويض وان كانت دافعة بحسب الظاهر في تعريف علم المعاني لكن بعد اعتبار الحجة المذكورة فارجو عذرا
 ليس يبحث في علم البيان من هذه الامور باعتبار مطابق اللفظ لمقتضى الحال اذ ليس فيه البحث ان الحال الفلاني
 يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او غير ذلك من الامور المذكورة فيه بل البحث فيه من اركان التشبيه وفي
 الغرض منه واقسام التشبيه كما لا يخفى عن طالعه قوله اذ ليس فيه اه دليل لقوله لكن لا يبحث عنها في علم البيان اه
 باعتبار الحجة المذكورة قوله فان قلت اه هذا اعتراض على تعريف علم المعاني من شأنه قول الشارح فيما سبق والمراد حال
 اللفظ الامور الجزئية العارضة له من التقديم والتأخير اه حاصل الاعتراض ان الاحوال التي تعرف بعلم المعاني انما هي التاكيد
 والذكر والحذف ونحو ذلك كما مر في قول الشارح وهي بعينها مقتضيات الاحوال فتوصيها بقوله التي بها يطابق اللفظ اه
 لا يصح لان سبب المطابقة يكون مغايرا من المطابق والمطابق فعلى تقدير عينية الاحوال ومقتضى الحال يلزم
 سببية الشئ لنفسه وهو باطل قوله وهي بعينها اه الواو للحالية الغرض منه استدلال على عينية الاحوال المذكورة لمقتضيات
 الاحوال بعينها للاعتبار المناسب الذي هو المتمم لمقتضى الحال كما مر فالتقدير الاخصر المناسب ان يقول هي بعينها
 مقتضى الحال فما الفائدة في حديث العينية مع الاعتبار المناسب قلت ان عينية هذا الاعتبار مع اعتبار المناسب
 اظهر عندهم من عينيتها لمقتضى الحال لان مقتضى الحال عندهم الاعتبار المناسب فيكون في حديث العينية مع
 الاعتبار المناسب استدلال على عينيتها لمقتضى الحال لان عين عين الشئ عين ذلك الشئ قوله كما يرفع عنه اه اي كما
 يوضح عن كون الاحوال المذكورة بعينها مقتضى الحال لفظ المفتاح الغرض منه تأييد للاعتراض المذكور بقول السكاكي
 من المفتاح قوله حيث يقول اه بيان لقول السكاكي فيه تأييد الاعتراض المذكور بانه وصف الحالة بالمقتضية فيعلم
 من ذلك التوضيح الاتحاد بينهما قوله فكيف يصح قوله اه جزاء لقوله اذا كان احوال اللفظ اه هذا هو المنع لصحة التعريف
 المذكور كما عرفت تقريره من سببية الشئ لنفسه لان ما هو سبب مطابقة الشئ للشئ عين المطابقة بصفة اسم المفعول
 قوله قلت قد تساوى اه حاصل الجواب لان علم عينية هذه الاحوال لمقتضى الحال لانهم قد تساوى في القول بكون
 الاحوال المذكورة بعينها مقتضى الحال لان مقتضى الحال في الحقيقة هو الكلام الكلي التكليف بالكينية الخصوصية كالتاكيد
 والحذف مثلا والاحوال المذكورة ليست بمقتضى سبب هذا المعنى بل هي اسباب له فثبت المغايرة بين المطابق والمطابق
 بالسببية والسببية فلا يلزم سببية الشئ لنفسه قوله بنا وعلى انها اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التسامح والجاز لا يلزم
 من العلاقة بين المعنى والحقيقة والجاز فما العلاقة بينهما حاصل الدفع ان العلاقة بينهما اطلاق اسم السبب على السبب بحيث
 ان مقتضى الحال سبب والاحوال المذكورة اسباب له فاطلق مقتضى الحال على الاحوال المذكورة مجازا كقولنا لا مقتضى الحال اه

في قوله
 لا يبحث

في قوله
 لا يبحث

اى وان لم يكن فيه تسامح لا يصح اذ مقتضى الحال عنده آه فالجزء المحذوف وقوله مقتضى الحال آه دليل عليه الفاء بمعنى اذ التعليل
 الغرض من هذه العبارة دليل على التسامح المذكور حاصله ان القول بعينية الاحوال المذكورة لمقتضى الحال تسامح ومجاز
 الا لا يصح قول العينية لان مقتضى الحال عند التحقيق كلام كل مؤيد وكلام كلى ذكر فيه المسند اليه او حذف وغير ذلك الاحوال
 المذكورة ليست بكلام بل من كينيات وذلك ثابت لان موضوع علم المعاني هو اللفظ العزى من حيث المطابقة
 فلا بد من رجوع المسائل الى اللفظ والاحوال المذكورة ليست بالفاظ بل هي كينيات وادضاف لها قوله ومعنى مطابقة
 الكلام آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المطابقة عبارة عن اتحاد السببين المتغايرين في الاطراف وهذا المعنى غير
 متصور هنا لانه على تقدير كون مقتضى الحال هو الكلام الكلى المذكور يلزم ان يكون معنى قولهم مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال مطابقة الكلام للكلام المذكور فلا يتحقق الشئان بل هما شئ واحد حاصل الدفع ان المطابقة ههنا بمعنى اخر
 غير هذا المعنى الذى هو عند الميزانية وهو ان المطابقة بصيغة اسم الفاعل جزئى من جزئيات المطابقة بصيغة اسم المفعول
 فيكون المراد من الكلام فى قولهم مطابقة الكلام هو الكلام الجزئى ومعنى مقتضى الحال هو الكلام الكلى يصدق ذلك
 الكلام الكلى على جزئياته مثل صدق الكلى على الجزئى كما فصله الشرر بالامثلة المذكورة وهذا على عكس ما يقال فى المنطق
 ان الكلى مطابق للجزئى لان المطابق ههنا بصيغة اسم الفاعل هو الكلى والمطابق باسم المفعول هو الجزئى قوله ان
 الكلام الذى آه وهذا معناه قولهم مطابقة الكلام قوله ذلك الكلام آه اى الكلام الكلى هذا معنى قولهم لمقتضى الحال
 قوله ويصدق هو عليه آه اى يصدق الكلام الكلى على ذلك الكلام الجزئى قوله مثلاً يصدق على ان زيد قائم ان كلام مؤيد
 فيكون ان زيد قائم جزئياً من جزئيات الكلام المؤيد لان الكلام المؤيد يشمل له وغيره وقس عليه الامثلة الباقية قوله
 والظاهر ان تلك الاحوال آه هذا التطبيق الامثلة المذكورة بالمثل والمراد من تلك الاحوال الجزئيات المذكورة من الامثلة
 قوله التى بها آه اى بنفس تلك الاحوال الجزئية وكذا المراد من قوله مطابقة هذا الكلام آه هو الكلام الجزئى الذى هو بعينه
 تلك الاحوال قوله ما هو مقتضى الحال فى التحقيق آه وهو الكلام الكلى المتكيف كما مر فاذا عرفت معنى كلام الشرر بما قررنا
 اندفع الشك فى بين ظاهر هذه العبارة وبين قوله سابقاً بنا وعلى انها هى التى بها يتحقق آه قوله فافهم آه فيه استشارة الى
 اعتراض الاول ان على هذا لا يصح تسمية مقتضى الحال بالحق بمقتضى الحال لان الحال هو الامر الداعى كما مر لا يقتضى الكلام
 الكلى المؤيد مثلاً بل يقتضى الخصوصية فيه اعنى التاكيد مثلاً كما مر من الشرر فى تعريف بلاغة الكلام والثانى ان الاصطلاح
 مطابقة الشئ للشئ ان المطابقة بصيغة اسم الفاعل صادق على المطابقة بصيغة اسم المفعول كما يقال الكلى مطابق
 الجزئى اى صادق عليه ههنا الامر بالعكس لان المطابقة بصيغة اسم المفعول وهو مقتضى الحال والكلام الكلى صادق
 على الكلام الجزئى وهو الاحوال المذكورة والجواب عن الاول ان تسمية مقتضى الحال بالحق اى الكلام المؤيد الكلى مثلاً
 لمقتضى الحال مجاز من قبيل تسمية الكل بواسطة الجزء وهو الخصوصية فيه اعنى التاكيد والجواب عن الثانى ان هذا على اصطلاح

أهل العربية والادباء وما ذكرت من الاصطلاح المنطقيين فلا نقض عليه لان اتفاق الاصطلاحين
 ليس بضروري على ان مفاد كلا الاصطلاحين واحد لان المطابقة باب المفاعلة يكون الفعل فيه من الماثلين لغيره
 واحوال الاسناد اليه آه اى مثل احوال المسند اليه والمسند الغرض منه دفع اعتراض وهو ان احوال الاسناد كالتاكيد بعد
 والقصر والجاز والحقيقة العقلية ليست من احوال اللفظ بل هي من احوال الاسناد وهو غير لفظ فلا يصح ذكره في علم
 المعاني لانه يبحث في احوال اللفظ العزلي كما عرفت المصداق حاصل الدفع ان احوال الاسناد احوال جزئية فكلون راجعة
 الى الجملة وهي من الالفاظ وصفة الجزء ينسب الى الكل فيصح ذكره في علم المعاني بهذا الاعتبار قوله وتخصيص اللفظ بالاول
 آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا العلم كما يعرف به احوال اللفظ العربي كك يعرف به احوال اللفظ العجمي مثل ان يقال
 للمصنف اذا كان منكرا القيام زيد برأيه استاده يست في التخصيص باللفظ العربي فاما كماله في المصداق في تعريفه حاصل
 الدفع ان التخصيص باللفظ العربي ليس للاحتراز عن العجم اذ يعرف به احوال اللفظ كك بل هذا التخصيص مجرد اصطلاح منهم
 قوله لان هذه الصناعة آه اى علم المعاني الغرض منه دفع اعتراض وهو انه الفائدة في هذا الاصطلاح مع انه يعرف به
 احوال اللفظ العجمي حاصل الدفع ان الفائدة في هذا الاصطلاح ان علم المعاني انما وضع واسم للبحث عن اللفظ العربي
 لان المقصود من تدوينه انما هو معرفة اسرار القرآن واعجاز وهو عربي وان كان يمكن جريانه في كل لغة قوله وانما عرفت
 عن تعريف آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المصداق عدل عن تعريف السكاكي لعلم المعاني مع انه عمدة في هذا الفن
 والمخالفه عن العمدة بل انكته في قوة الخطا واليه كتابه مأخوذ عن كتابه المخالفه عن مأخوذ منه لا يجوز بدون باعثة حاصل
 الدفع ان تعريف صاحب المفتاح لا يخلو عن خلل يوحين كما بين الشرح بقوله يوحين وهو النكتة في العدول عنه والتفصيل
 سيجي في الشرح قوله بانه تتبع خواص آه هذا التعريف السكاكي لعلم المعاني التبع الطلب والاستقراء والمراد به هنا المعرفة لان
 لفظ التبع وقع في تعريف علم المعاني وهو ليس بالمعرفة والخواص جمع خاصة وهي ما يوجد في الشيء ولا يوجد في غيره كلاً او
 بعضاً والمراد بها هنا الاعتراض التي يصلح لها الكلام كافر السكاكي في المفتاح قوله في الافادة آه متعلق بتبع اى
 تتبع الخواص من حيث افادتها بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لا شتماله على الكيفية المخصوصة مفيدة لتلك الخاصة قوله
 وما يتصل بها آه عطف على قوله الافادة داخل تحت في الجار وضميرها راجع الى التركيب اولى الخواص فعلى الاول يكون
 المعنى بكذا اى يعرض لها تبعاً لما هو المقصود الاصل منها اعني الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة وعلى الثاني يكون
 المعنى ما بعد من متماثلها فيكون حاصل المعنى بانه تتبع خواص تركيب الكلام في الافادة وفيما يتصل بها اى التركيب
 او بالخواص ففي هذه العبارة اى قوله وما يتصل بها آه اشارة الى علم البديع لانه عند السكاكي ليس علماً مستقلاً ولا ملحقاً
 بعلم البيان بل من ملحقات علم المعاني فلذا زاد هذه العبارة واما عند المصنف بعلم مستقل عما حده وعند بعض الاخرين ملحقات
 علم البيان قوله من الاستحقاق وغيره آه بيا لافي قوله وما يتصل بها آه والمراد بغيره عدم الاستحقاق اى الاستحقاق ثم كون الا

من متصلات التركيب والخواص ظاهرة اما كون كون الاستهجان منها فلان الاستهجان قد يقع في كلام البلقاء
المعروفين بالبلاغة فيشين كلامهم فيعرفه صاحب علم المعاني ليميز عن مثله لئلا يشين كلامه وقد يقع فيه قصدا الى اغراض لهم
متعلق بذلك كالاضا حيك والهنريات والحكميات فيعرف صاحب علم المعاني لبيان مثله في مواضعه لكن اطلاق الاستهجان
عليه باعتبار ذاته لانه باعتبار المقام ليس منه بل من الاستهجان قوله ليميز بالوقوف اه متعلق بالتبع امي ليميز به ذلك
التبع عن الخطا او انما اراد لفظ الوقوف اشارة الى ان بحر المعرفة غير كافية في الاحتراز من الخطا بل لا بد من حضور
ووقوفها قوله فليسا آه اي على الانادة قوله في تطبيق الكلام آه صفة الخطا باعتبار المتعلق الى الواقع في تطبيق الكلام
قوله على ما يتقضي الحال ذكره آه متعلق بتطبيق وكلمة باعتبار عن الغرض الحال فاعل يقتضي وذكره مفعول وضمير
ذكره راجع الى ما قوله لوجهين آه متعلق لقوله عدل عن تعريف آه شروع في وجه العدول عن تعريف السكاكي قوله
الاول ان التابع آه حاصله ان السكاكي اور لفظ التابع في تعريف علم المعاني وهو ليس بعلم ولا صادق عليه لا يصح
تعريف العلم به لانه تعريف بالمباني وهو لا يكون تعريفا لان بين المعرف والمعرف اتحاد بالذات وتغاثر بالانواع
والتفصيل قوله والثاني انه آه هذا تمهيد الى الوجه الثاني للعدول الى قوله فان اراد بالتركيب في تعريف آه ومنه بشرع
وجه العدول الثاني مفضلا حاصل التمهيد ان السكاكي فسر التركيب المأخوذة في تعريف علم المعاني بتركيب
البلقاء حيث قال في المفتاح واعني بتركيب الكلام التركيب الصادق عمن له فضل يميز ومعرفة وهي تركيب
البلقاء آه لا شك ان معرفة السابغ من حيث هو بليغ موقوفة على معرفة البلاغة لان معرفة المشتق يتوقف على
معرفة مبدئه وقد عرف السكاكي البلاغة في كتابه باخذ خواص التركيب فيه كالنقل الشرح تعريف البلاغة عند وبعد
ذلك التمهيد يكون حاصل الوجه الثاني للعدول لزوم تعريف علم المعاني بالجهل عند كما اشار الشرح اليه بقوله فان
اراد بالتركيب آه لانه اخذ في تعريف علم المعاني تركيب البلاغة ومعرفة موقوفة على معرفة البلاغة المأخوذة في
تعريفها خواص التركيب كما صرح في التمهيد فان اراد بها تركيب البلاغة فقد جاء الدور في تعريف البلاغة وفي تعريف
علم المعاني وبقيت مبهولة لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت تركيب البلاغة المأخوذة في
تعريف علم المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة وان اراد بها غير تركيب البلاغة فلم يبينه السكاكي في كتابه
فلم يجهالة اللفظ لان جهالة البلاغة مستلزم لجهالة علم المعاني لاخذ ما في تعريفه قوله حيث قال واعني آه بيان
غيره من ان المراد بالتركيب المأخوذة في تعريف علم المعاني هو تركيب البلاغة بنقل قوله من المفتاح قوله فضل يميز
آه اي بين التبع والحسن وبين الحسن والاحسن قوله ومعرفة آه باسماء الكلام وطرقه المختلفة ومعرفة قوله من حيث هو
بليغ آه وانما قيد بالحمية لان معرفة البليغ من حيث انه ذات مع وصف البلاغة يتوقف على معرفة البلاغة لا مجرد
معرفة الذات فقط قوله موقوفة على معرفة البلاغة آه لان معرفة المشتق موقوفة على معرفة المبداء كون المبداء جزءا منه

قوله وقد عرفنا في كتابه أنه أي وقد عرف السكاكي البلاغة في المفتاح الواو إلى الية الغرض من نقل تعريفه للبلاغة
ثبوت الجمالية في تعريفه بما يلزم الدور فيه وبغيره كما سيأتي والية الغرض منه دفع توهم التوجيه باللا يرضى قائله
حاصله أنه عرفها بنفسه في كتابه فلا يلزم التوجيه باللا يرضى قائله أي ببلوغ المتكلم أنه البلوغ مصدر مضاف
إلى فاعله وقوله حدًا مفعوله وقوله اختصاص أه صفة الحد وخبر له للحد قوله بتوفية أه الوفاء الاتمام أي تمام دادن قوله ثبوتها
أه أي حتى خواص التركيب قوله فإيراد النوع أه عطوف تفسير للتوفية وبيان له أي له اختصاص بإيراد النوع أه قوله
على وجهها أه متعلق بالإيراد أي على طريق النوع التشبيه أه قوله بالتركيب في تعريف البلاغة أه وهو قوله بتوفية خواص
التركيب أه قوله وهو الظاهر أنه لأن البلاغة لا يتصور إلا من البليغ ولوجود التورية عليه وهو تفسير التركيب في تعريف
علم المعاني لأنه حذف في تعريفه تركيب البلغاء ومعرفة البليغ من حيث هو موقوفة على معرفة البلاغة فلم يلزم تعريف
الشيء بنفسه وهو الدور قوله فقد جاء الدور أه جزاء القول فان أراد عاقل الدور أن معرفة علم المعاني موقوفة على معرفة
تركيب البلغاء لاخذ بما فيه ومعرفة بما موقوفة على معرفة البلاغة لا اشتقاقها منها ومعرفة البلاغة موقوفة على تلك
التركيب الية لاخذ بما في تعريفها كذلك فقد جاء الدور في تعريف البلاغة بدون الوسطة بأن تركيب البلغاء متوقف
على البلاغة وهي متوقف على تركيب البلغاء لاخذ بما في تعريفها وكذا جاء الدور في تعريف علم المعاني بالوسطة
أي بالوسطة البلاغة لأن التركيب المأخوذة فيه موقوفة على البلاغة وهي موقوفة على التركيب المذكورة فالتركيب
موقوفة على نفسه قوله فلم يبين أه فلم يلزم التعريف بالجهل قوله واجيب عن الأول أه شروع في الجواب عن
الاعتراض الذي يرد على ظاهر تعريف السكاكي وتصحيح لكلامه وبهذا الجواب عن الوجه الأول للعدول عنه حاصله
ليس المراد بالتتابع الأخوذة في تعريف علم المعاني بمعنى أنه حتى يرد عليه أنه يعلم ولا صادق عليه فيلزم التعريف
بالمباني بل المراد منه المعرفة وهي علم وصادق عليه فلا يلزم التعريف بالمباني قوله كما صرح به أه في آخر القسم الثالث
من المفتاح الغرض من هذا التصريح دفع توهم التوجيه باللا يرضى قائله قوله إطلاقًا للملزم أه حال عن فاعل أراد
الغرض منه دفع اعتراض وهو أن إرادة المعرفة من التبع مجاز ولا بد فيه من العلاقة فيما التبع وبين التبع والمعرفة
حاصل الدفع أن العلاقة إطلاقًا للملزم على اللازم لأن المعرفة لازم التبع قوله تنبيهًا على أنه أنه منصوب على أنه
مفعول له أراد الغرض منه دفع اعتراض آخر وهو أن ذكر الملزم وإرادة اللازم مجاز في الفائدة في ارتكاب هذا المجاز
مع أن الأصل في الكلام الحقيقة حاصل الدفع أن الفائدة فيه تنبيه على أن علم المعاني معرفة حاصلة من تتبع
تركيب البلغاء لا مجرد معرفة خواص التركيب بالسبب والذوق وذلك لا يحصل إلا بطريق المجاز المذكور لأنه إذا
استعمل السبب في السبب أو بالعكس فالمراد بالسبب المخصوص أو السبب المخصوص مثلًا إذا قيل رغبنا الفيت يكون
المراد به أنبات الحاصل بالفيت لا مطلق النبات قوله حتى أن معرفة العرب ذلك أه أي خواص التركيب غايته

لا اعتبار بتبع تركيب البلاغاء لا مجرد المعرفة بالسليقة والذوق قوله تعريفات الادباء آه الغرض منه دفع اعتراض
وهو انه على هذا يلزم المجاز في التعريف عنده وهو غير جائز حاصل الدفع انه غير جائز في تعريفات الحكماء لا في تعريفات
الادباء اذا وجدت التورية المألوفة عن ارادة المعنى الموضوع له وهنا قد وجدت التورية وهي امتناع كون الشيء علما
كما عرفت قوله وعن الثاني استجاب عن الوجه الثاني للعدول باختبار الشق الاول من التورية المذكور وهو ان
المراد من التركيب المأخوذة في تعريفه هي تركيب البلاغاء لكنه ليس مطلقا بل المشهور بين البلاغاة عرفا كما سيجي
تفصيله وهذا الجواب لجوهين قبل التسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التركيب المأخوذة في تعريفه بتركيب البلاغاء
وبعد تسليم كما اشار اليه الشارح بقوله بعد تسليم دلالة آه فاصله قبل التسليم اننا لا نسلم ان قوله هي تركيب البلاغاء آه
داخل في تفسير التركيب عنده بل التفسير لها هو قوله التركيب المأخوذة عن له فضل تميز ومعرفة آه فقط واما قوله هي تركيب
البلاغاء آه جملة معرضة بيان مصداق التركيب في الواقع وهي تركيب البلاغاء والادباء ولا يلزم منه اخذ البلاغاء
في تفسير التركيب حتى يلزم الدور واما حاصل الجواب بعد تسليم دلالة كلام السكاكي انه فسر التركيب بتركيب البلاغاء و
يكون قوله هي تركيب البلاغاء آه جزءا من التفسير البين عن البين وهو التركيب المأخوذة فيقول الى التفسير فالمراد
بالبلاغاء الموصوفون بالبلاغة عرفا لا اصطلاحا اعني المشهورين بها فليس اللازم الا التوقف معرفة البلاغة الاصطلاحية
على معرفة البلاغاء الموصوفين بالبلاغة العرفية ومعرفة موقوفه على البلاغة العرفية لا الاصطلاحية فلا دور كما اشار اليه
الشارح بقوله ومعرفة موقوف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكورة آه اي الاصطلاحية اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف
الناس اي بالبلاغة العرفية ان امر القيس بليغ مثلاً قوله فيتبع خواص تراكيبه آه اي تركيب امر القيس توضع
على ان البلاغة العرفية لا يتوقف على البلاغة الاصطلاحية بل على العرفية كما في بلاغة امر القيس قوله كما يمكن لكل احد
آه تمثيل على ان العرف لا يتوقف على المعاني الاصطلاحية بل على العرفية بحيث ان العوام يعرفون فقهاء بلدتهم
فيتبعون اقوالهم في المسائل من غير ان يعرف المعنى الاصطلاحى لعلم الفقه وهو علم بالاحكام الشرعية العرفية آه قوله
وهو ظاهر آه اي معرفة المعاني العرفية بالعرف ظاهر بدون المعاني الاصطلاحية قوله واقول لا يلزم من قوله آه هذا انه
الجواب عن الاعتراض الثاني ايضا باختبار الشق الثاني من التورية المذكور الى قوله فالمراد بالتركيب في تعريف
البلاغة آه ومن هنا يشرع الجواب تفصيلاً وحاصل التمهيد هو ان المراد بالتركيب المأخوذة في البلاغة غير تركيب البلاغاء
وهو تركيب ذلك التكلم لا يلزم الجواز في التعريف لان الجمال انما يلزم اذا كان الكلام محتملاً ولم يكن فيه ما يشعر
بالمراد منها وهو تركيب ذلك التكلم لكن المشعر بها موجود في كلامه لان المفهوم من قوله التأدية وكذا من قوله
توفية وكذا من قوله ايراد النواع ان هو تركيب ذلك المتكلم لان فاعل التأدية والتوفية والايراد هو المتكلم فانه المذكور
في كلامه فلو اردنا تركيب غيره يكون هو الفاعل لتلك الامور دون ذلك المتكلم فيلزم خلاف الظاهر فلا محالة يكون

شرح تعريف البلاغة ط

المراد منه ذلك، المتكلم ويكون المراد من التراكيب اللفظية تراكيبها فاعلم فيكون تراكيب المتكلم معلوماً في تعريفه فلا يلزم
 التعريف بالجهول ولا يكون المراد منها تراكيب البلغاء فلا يلزم الدوران على الجواب الثاني لأن على هذا الجواب
 يلزم المجاز في جهة المجاز لأنه أراد بالتراكيب المطلقة تراكيب البلغاء أولاً ثم أراد بالبلغاء من هم المشهورون بها و
 فيه زيادة قيد وهو بلاغة بلغاء المشهورين عرفاً بلا دليل في تعريفه فلهذا عدل عنه في الجواب عن وجه العدول الثاني
 قال في الجواب عن الثاني من عند نفسه بقوله أقول لا يفهم به قوله إلا أن يكون أه فاعلم لا يفهم به قوله ذلك المتكلم والمراد
 بذلك المتكلم هو المتكلم المذكور في تعريف السكاكي للبلاغة بقوله سي بلوغ التكلم في تأدية أه أي المتكلم الذي يبلغ في تأدية
 المعاني حداً لا يختص به أه كما مر قوله حيث يورده أه أي ذلك المتكلم فيكون وفي زيادة الحجة إشارة إلى أن إيراد خواص
 بالفعل غير لازم بل الاقتداء عليه كاف فيه قوله بأن يستعمل أه بيان المواد اللاحقة والقيام المناسب له أي للتكلم وبمحصل
 تصوير الإيراد المذكور قوله فيما إذا كان المخاطب شاكاً مثلاً أه لأن مجرد الشك والالتماس ياراد تأكيد واحد قوله فيما
 إذا كان معزاً أه أي على الالتماس لأن الدوام على الالتماس لا يزيل بتأكيد واحد فلهذا احتج إلى المؤكدات من القسم
 وكلمة إن ولام الابتداء قوله فيما إذا كان المخاطب عالماً حكماً مشوباً بالصواب والخطأ أه أي مخلوطاً بهما أي حكماً
 مخلوطاً بالصواب وهو اعتقاد ممدور بالفعل عن المتكلم وحكما مخلوطاً بالخطأ وهو اعتقاد وقوعه على غير مثلاً فيكون
 فعرقلها فيكون قهر أفراد لان هذا القول ذكر لرد الخطأ في التعيين بأن اعتقد أنك فحسنت إن أناؤ
 غير زيد فتكون مصيبتاً في اعتقاد نفس وقوع الضرب على الإنسان ومخطيئاً في تعيين غير زيد فيكون مخلوطاً بهما
 قوله لأن خاصية إن زيد أقام أه دليل تطبيق الأمثلة المذكورة باعتبار المواد المذكورة من الشك والالتماس والافعال
 والمشوب بالصواب والخطأ قوله فتوفيتها حقها أه الفيران للأمثلة المذكورة والغير في مودده وكذا ما بعده لكل تركيب
 فيه إشارة إلى أن مال تعريف المعروف وتعريف السكاكي واحد وليس في تعريف المعروف ما يؤول إلى الدور والجهالة
 فلهذا في تعريف صاحب المفتاح كما أشار إليه الشرح بطريق التفرع بقوله فمعنى توفية خواص أه قوله فالمراد بالتراكيب
 بهذا التعريف بالجواب عن الثاني من قوله وأقول لا يفهم إلى هنا تمهيد وتوطئة إلى الجواب وحاصل باختصار الشق الثاني
 من الرد يد المذكور منع لزوم التعريف بالجهول لوجود الدليلين على أن المراد هو المعين وهو تراكيب ذلك المتكلم
 كما عرفت مفصلاً في التمهيد فاستشار إلى الدليل الأول بقوله كما ينفع عن ذلك أه وإلى الثاني بقوله وكذا قوله وإيراد أه
 أما في فصل الأول إذا لا معنى لتأدية معان الغير والتأدية معان بنفسها بتراكيب الغير وأما وجه انصراح الثاني
 فاستشار الشرح بقوله إذا لا معنى له إلا أن أه حاصلة لا معنى لقوله وإيراد النواع التشبيهية أه إلا أن يكون ذلك التكلم المأخوذ في
 تعريف البلاغة بأن يورد كل تشبيه مجاز كما ينبغي للقيام وعلى طريق هو حق لا ليس معنى قوله المذكور أنه يورد تشبيهات الغير
 ومجازاته على وجهها فهذا القول دل على أن المراد من التراكيب المأخوذ في تعريف البلاغة هي تراكيب ذلك المتكلم

ح الجواب

يكون

فلا يلزم التعريف بالمجرد قولنا نجبت يورداً خبر يكون وانما زاد لفظ الحشية هنا للاشارة الى ان المعبر بالافعال على
 الايراد المذكور دون الايراد بالفعل فانما لم يقل نجبت يورداً كل نوع كما هو المناسيب بالسباق من قوله يورداً في قوله
 التبيين اه لا اشارة الى ان الايراد المذكور لا يتعلق بالافعال خاص وانما زاد لفظ الايراد فيهما سبق اشارة الى ان
 المعبر ايراد اشخاص جميع الانواع لا اشخاص نوع دون نوع قوله وبهذا في غاية تدهاى المعنى المذكور الذي فسره التبيين
 لكلام السكاكى في غاية الحسن الغرض منه تخرج بالرد على المصنف وكذا بقوله والعربى المعنى وغيره وكذا بقوله وكيف قلنوا
 بالسكاكى اه قوله ومفاسد قلته التأمل اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان منشأ هذا الفاسد قلته التأمل من كلام
 السكاكى وقلة التأمل كيف يوجب ذلك الفساد العظيم كما بينت التبيين اه حاصل الدفع ان قلته التأمل يوجب الفساد
 العظيم لان قلته التأمل يفتق اعطاه البيان وهو سبب الفساد العظيم قوله مما يفتق اه خبر لقوله مفاسد قلته اه قوله
 عن الاعطاه بها اه اى بالمفاسد قوله لفظ البيان اه فاعل يفتق ومعناه بالانجليزية كمرئيه والجواب من جانب
 المصنف عن الجواب الاول للشبه ان ارادة المعرفة من التبع مجاز واخذ المجاز في التعريفات شنيع وان اخذه الادباء والجو
 عن الثانى ما عرفت من اخذ المجاز في المجاز واخذ زيادة قيد بلا دليل والجواب عن الثالث بان ذلك المتكلم ان لم يعتبر
 بلاغته فليس لتراكيبه خواص حتى يوفى بها اذ لا الخلد اربها بدون البلاغة كما هو مصرح في كلامهم وان عجزت بلاغته عاد
 كذا في الدور قوله ثم لا اوضح في تعريف علم المعاني اه بهذا التعريف لعلم المعاني من عند المصنف واورده ازيدة وضحة في النسبة
 الى تعريف المصنف وتعريف السكاكى اما اوضحية من تعريف المصنف فلا استغناء عن القرينة الخفية على اعتبار الحشية على
 قلته مصرح فيه بما هو المقصود من قيد الحشية لان اضافة الكيفية الى تطبيق الكلام ينفع عن قيد الحشية لان معناه كيف يجرى
 الكلام حتى يجرى مطابقا لمتنفي الحال واما اوضحية من تعريف السكاكى لعدم توجه الاشكال الذي يورده على تعريف السكاكى
 من ذكر التبع في تعريف العلم والنزوم الدور والجمالية فيه لان الاوضحية فيه ان خبر الكلام ما قل ودل ولم يعل وتعريف التبيين
 لك فيكون الاوضح حينئذ بمعنى الارض قال المصنف ويظهر اه عطف على قوله وهو علم اه عطف جملة على جملة الغرض منه بيان
 الجمالي لا يذكروا الفن الاول وهو ثمانية ابواب كما سيجي وبيان وجه الخط في ثمانية ابواب المقصود من علم المعاني اه الغرض
 منه دفع اعتراض وهو ان حصر علم المعاني في الابواب الثمانية لا يصح بل هو احد عشر لانه بحث فيه عن دليل الانحصار في
 اثني عشر ثمانية والتبيين الآن في بحث صدق الخبر وكذبه وتعريف علم المعاني كما مر لانها اليه من علم المعاني دلت من الابواب
 الثمانية حاصل الدفع المراد حصر المقاصد هنا اى مسائله المطلق الامور المذكورة فيه وهذه الامور الثلاثة ليست مقصورة
 بل انما اذرت ازيدة البديهة في فهم المقاصد فتقوله المقصود بدل بعض من الغير في منحصر العائد الى علم المعاني اى هو
 لانه فاعل حتى يلزم على المصنف حذف الفاعل وهو غير جائز وكلمة من في قوله من علم المعاني بيانية للمقصود وقوله انحصار
 الكل في اجزائه اه مفقود مطلق فيمنع الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الانحصار على تفسير انحصار الكل في اجزائه

وانحصار الكل في الاجزاء فاعل المراد يكون بهذا الاول مع انه غير صحيح لانه يلزم صدق علم المعاني على كل باب لان
 الكل يصدق على جزئياته وهو باطل لان علم المعاني عبارة عن جميع طبقات اجتماعها ولا يطلق على كل واحد منها
 والايصح على من عرفت مسئلة واحدة اي بابا واحدة انه عالم علم المعاني مع انه غير صحيح حاصل الدفع ان المراد بهما
 من قبيل انحصار الكل في الاجزاء لا الكل في الجزئيات حتى يرد ما يرد لان الكل لا يصدق على كل واحد من الاجزاء
 بل على المجموع قوله والا لصدق آه اي وان لم يكن انحصار الكل في الاجزاء بل انحصار الكل في الجزئيات لصدق آه
 فانقلت الواجب على الشره ان يقول والا لصدق المقصود على كل باب بدل علم المعاني لان المراد منه المقصود
 كما عرفت قلت يلزم لصدق علم المعاني عليه صدق المقصود عليه لان صدق علم على ما هو المقصود منه ضروري لان
 حقيقة العلم ما هو المقصود منه قوله وظاهر هذا الكلام آه اي قوله ينحصر آه الغرض منه دفع العراض وهو ان انحصار مقصود علم
 المعاني في هذه الابواب لا يصح لان التبادر من علم المعاني الملكة كما هو الابواب اصول وقواعد فكيف ينحصر ما هو المقصود
 من العلم في الاصول والقواعد حاصل التبيين ان العلم بهما بمعنى الملكة كما هو التبادر بل بمعنى الاصول والقواعد فيصح
 المحر وانما كل ظاهر بهذا الكلام لانه يجوز ان يكون المراد من العلم بهما سبق الملكة وارجاع قيمة ينحصر اليه بطريق الاستخدام
 بان يراد بالعلم بهما نفس الاصول والقواعد ويكون المراد ما ذكر في التعريف بمعنى الملكة لكنه غير ظاهر في الفقه
 والمرجع ظاهر قوله على ما مره وهو قوله يجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد قوله وتفسير العلم وبيان الانحصار آه
 الغرض منه دفع العراض وهو ان انحصار المقصود في هذه الابواب ايضا لا يصح لانه كقول ان تعريف العلم وبيان وجه
 الانحصار والتبيين الآتي اليه من المقصود حاصل الدفع انها ليست من المقصود بل هي خارجة عن المقصود موقوفة عليه
 للمقصود فصم الانحصار في هذه الابواب الثمانية بلا ريب قوله الاول آه فيه إشارة الى ان قول المعنى الاحوال الاستدلال
 الجزري آه مرفوع على انه خبر مستدرك مخذوف بهذا الاستفاد من الاصلاح ويمكن ان يكون منصوبا على انه مفعول به لفعل
 مخذوف اي اعني وان يكون مجرورا على انه بدل البعض من ثمانية ابواب ان عبر العطف مؤخر او بدل الكل ان عبر
 العطف مقدما وبكذا الحكم في قوله الثاني والثالث الى آخره الاحوال متعلقات الفعل آه او مافي معناه الاقتصار عليه
 لكونه الاصل والا لا يصح الاقتصار عليه لانه يسمي من الاحوال مافي معنى الفعل من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما قوله القوم
 فانما يقرن الاحوال المتعدي اما بعد لان بعض مافي نفسه الاحوال كما هو مسمى الانشاء فلو ذكر الاحوال يلزم اضافة الشيء
 الى نفسه ولما الانشاء فلما كان اكثر الاحوال البيئية بهما مستنبط من مجرد تعريفه وتبيينه لكانه لم يتعلق غرضه بالبين عنها وانما
 المقصود هو نفسه دون الاحوال فلذا لم يزد لفظ الاحوال معه او لقول انه لانيته في الجمل السابقة بذل الاحوال فلا حاجة الى ذكرها
 في الجمل الآتية بل احوال على فهم الناطق فاصح فيه اضافة الاحوال اليه بقدر لفظ الاحوال قبله كالانشاء وما لا يصح فيه كما
 في ما هو اصله بقدر لان اللاحق يقاس على السابق قوله وانما انحصارها آه اي في ثمانية ابواب الغرض منه دفع العراض

الاول ان المذكور في عبارت المصنف دليل حصر مقصود علم المعاني في ثمانية ابواب بقوله لان الكلام اما خبره وهو مقتضى
 مدعى الحصر عما قبله وليس بموجود ههنا والثاني ان قوله لان الكلام اه دليل وتصديق وما ذكر سابقا انما هو تقسيم وتصوير
 والتصوير لا يعلم من التصديق ولا بالعكس حاصل الدفع عنهما ان المدعى ههنا مقدر لغيرهم من قوله السابق وهو قوله وهو
 في ثمانية اه فلا يلزم من الدليل بلا مدعى ولا اكتساب التصور من التصديق بل اكتساب التصديق من التصديق قوله
 لانه لا محالة يشتمل على كلام دليل حصر الكلام في الجزوالا نشاء بقوله لانه لا محالة يشتمل على صفى الدليل وكبراه ما سيجي
 من قوله لان ان كان نسبة اه حاصله لان الكلام يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم لانها ما فوقه
 في مفهومه وهو ما تضمن الكلمتين بالاسناد وكل كلام يكون كذلك فيكون نسبة مطابقة او عدم مطابقة للواقع او لا
 يكون تلكا الصفى فبين الشرح بقوله لانه لا محالة اه واما الكبرى لان تلك النسبة لا تخلو اما مطابقة مع الواقع صدقا وكذا
 او لا الاول خبر والثاني الشارح كما بينه المصنف بقوله لانه ان كان اه ودفع اعتراض وهو ان حصر الكلام في الجزوالا نشاء لا يصح لحوال
 احتمال وجود قسم آخر اعني الكلام الذي لا نسبة له اصلا حتى يتصف بالمطابقة والامساك مطابقة حاصل الدفع ان هذا الاحتمال
 فرضي محال قطع لا وجود له لان الكلام يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين اى السند اليه والسند قائمه بنفس المتكلم
 وذهنه فلا تحقق لكلام لا تكون له نسبة اصلا فتقوله لا محالة اه مصدر مسمى بمعنى التحول وهو اسم لانتفى الجنس وفرد محذوف
 اى لا محالة موجود وهذه الجمله معروفة بين ان وهو الضمير العائد الى الكلام وبين خبرها وهو قوله يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم
 فيكون المعنى لا تحول عن ذلك موجود اى لا بد عن ذلك قوله على نسبة تامة اه فخرت به النسبة الناقصة التوضيحية و
 التقوية لان بها لا يحصل الكلام قوله قائمه بنفس المتكلم اه اى ذهنه يعنى انها صفت لها موجودة فيها بنفسها لا بطريق
 ومثاله اى قيام علم واردة وسائر الصفات النفسانية لها لا قيام تحقق قيام البياض كبر ان قيامها بالتحقيق
 بالطرفين لا بد من المتكلم لان كلامنا في نسبة الكلامية لا الذهنية والمتكلم بعد تصور الطرفين ينسب احدهما الى
 الاخر لانه يتصور نسبتها فتقوله قائمه بنفس المتكلم اه احتراز عن النسبة الخارجية والذهنية لان النسب ثلاثة كلامية
 وذهنية وخارجية الاولى تعلق احد الطرفين بالاخر المفهوم من الكلام والثانية تصورهما وحضورهما في ذهن المتكلم
 بدون الكلام والثالثة تعلق احد الطرفين بالاخر في الخارج فالاول والثالثة قائمتان بالطرفين والثانية قائمتان بذهن
 المتكلم والمراد ههنا الاولى والاطلاق القيام بنفس المتكلم لكونها صفة لها بالذات بخلاف الطرفين كما عرفت فيكون احترازا
 عن الاخرين فلا يرد ان كلامنا في نسبة الكلامية وبعلم من قوله قائمه بنفس المتكلم اه النسبة الذهنية وكذا لا يرد انه يعلم
 من قوله قائمه بنفس المتكلم اه قيامها بنفسها وبعلم من قوله الاتى بل النسبة ههنا اى تعلق احد جنس الكلام بالاخر اه
 قيامها بالطرفين ووجه عدم ورودها ما عرفت من معنى قيامها بنفس المتكلم انها صفة لها بالذات وان كان تحققها
 بين الطرفين لانها نسبة كلامية قوله وتفسيره بوقوع النسبة او الفرض منه رد على البعض حيث فرسبته الواقعة

ولا يلزم من الاشتغال الكل على الجز لان اجزاء الكلام المسند اليه والمسند والاسناد فيكون الكلام كلاً والنسبة جزءاً

في بيان انحصار الكلام في الجزوالانشاء بوقوع النسبة في الموجهة لا وقوعها في السالبة بايقاع النسبة في الموجهة
 انتمزا عما في السالبة المراد منه من وقوعها في اللاحق لوقوعها في النسبة الواقعة النفس الامرية ايجابا او سلبا او النسبة بين
 بين اعني النسبة التقديرية القائل عليها التافرون من الحكماء او التفصيل في كتب الميزانية وادبا يعلق النسبة و
 انتمزا عما ايقاع الحكم النسبة في الكلام او انتمزا عما منه اعني ادراك النسبة والتصديق بالنسبة وهو التصديق عند
 محقق الحكماء فالمراد بالنسبة في المعرف النسبة في مرتبة القيام الامن حيث هي هي والالزم تفسير المعلوم بالعلم حاصل
 الرد ان تفسير النسبة في هذا المقام بهذين المعنيين خطأ لان هذا التفسير يشتمل النسبة للاثابتان النسبة بهذين المعنيين
 هي النسبة الجزئية فلا يصح تقسيم الكلام الى الجزوالانشاء بل يلزم تقسيم الشيء الى نفسه الى غيره وهو باطل اما عدم شمول
 الاول للنسبة للاثابتان فلا بد لانه لا يقع في الاثبات لانه فرع الوجود والاثبات ايجادا لم يوجد واما عدم شمول الثاني لها فلا
 لا تصديق في الاثبات اليه لانه فرع الصدق مع ان الصدق والكذب ليسا بمرادين في الاثبات وكلاهما في محله واليه اشار
 الله بقوله خطأ في هذا المقام اذ اى مقام بيان انحصار الكلام في الجزوالاثبات اقول لانه لا يشتمل اذ اى هذا التفسير بل
 الخطأ تفصيل ما سر قوله فلا يصح التقسيم اذ اى تقسيم الكلام الى الجزوالاثبات اقول بل لانه لا يشتمل اذ اى قوله بل النسبة
 بهذا اذ اى مقام تقسيم الكلام الى الجزوالاثبات اكلية بل للاضراب عن التفسير المذكورين يعني لما كان التفسير خطأ
 فكان تفسيرها في هذا المقام هو تعلق احد جزئي اذ والمراد من التعلق المذكور هو النسبة الكلامية المعبرة فيه هي النسبة
 الجزئية او الاثباتية واليه اشار الله بقوله حيث يصح السكوت عليه اذ فعلى هذا يصح التقسيم المذكور قوله هو تعلق اذ الضمير راجع
 الى النسبة فتدبروا باعتبار الجزوالمراد من التعلق الارتباط بين الطرفين باعتبار ما لولها والمراد من احد جزئي الكلام السند
 اليه وبالاخر السند قوله حيث يصح اذ بيان التعلق المذكور اذ لا يستلزم الخاطب الى الفهم لفظ اخر بعد ذكر السند اليه المسند
 كما ينتظر بعد ذكر احد جزئي الى الاخر يعني لو سكنت المتكلم عليه لم يكن لابل العرف مجال الخطية ونسبة الى القصير في باب
 القاعدة فخرج بهذا التقييد ما يذهب في الكلام من المفاهيم والنفقات لان بدونها تحصل القاعدة قوله السكوت عليه اذ اى على
 التعلق المذكور قوله سواء كان اذ اى سواء كان ذلك التعلق ايجابا او سلبا لاني الاخبار الموجهة والسالبة قوله اذ غيره مما
 اى الايجاب والسلب قوله مما في الاثبات اذ اذ لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب الوضع وان لم يربط بل التعلق فيها بحسب
 طلب الفعل وتركه قال المصنف لانه ان كان النسبة اذ دليل الكبرى هو الكلام في الجزوالاثبات اذ اى غير الله وعنوان عبارات
 المصنف بقوله فالكلام ان كان اذ لانه فصل وجه المحرر لا بقوله لانه لا محالة يشتمل اذ جعل قول المصنف لعل عليه فلذا
 اورد لفظ التوزيع بخلاف المصنف لانه لم يبين دليل المحرر بل هو التعليلية ليكون دليلا عليه قوله ان كان النسبة خارج اذ
 المراد من النسبة النسبة المفهومة الحاصلة من الكلام في الذهن والمراد من الخارج النسبة الخارجية عن مدلول الكلام وعما في الذهن اذ
 نسبة الخارجية الواقعة النفس الامرية مع قطع النظر عن دلالة الكلام عليها والفهم منه فيكون المعنى ان كان نسبة الكلام

الحاصلة في ذهن التكلم نسبة خارجية لنفس الامرية تطابقه اولاً تطابقه فهو خبر والافانث اقول احد الازمنة الثلاثة المألوفة
 منه دفع اعتراض وهو انه على هذا يلزم ان تكون الاخبار الموجبة الاستقبالية كلها كاذبة نحو سيقوم زيد لانه ليست
 لها نسبة خارجية في الحال حتى تطابقها وان الاختيار لا يستتبع بالية كلها صادرة نحو ماسية وازيد لموافقة نسبة
 المفهومة منها في الحال النسبة الخارجية مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ان جرت النسبة الخارجية اعلم من الازمنة الثلاثة
 فان كانت النسبة المفهومة من الكلام ماضوية اعتبر وقوع النسبة الخارجية في الزمان الماضي وان كانت استقبالية اعتبر
 وقوعها في المستقبل وان كانت عالية اعتبر وقوعها في الحال فلا يلزم كذب الموجبة وصدق السالبة قوله اي يكون
 بين الطرفين انه تفسير لقوله ان كان نسبة خارج اد الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التعريف مخالف لما هو مشهور
 من ان الجزم مطابقة النسبة التي هي في الكلام للنسبة التي هي في الخارج اولاً مطابقة بينهما الاول صدق والثاني كذب
 وقال الله ان كان نسبة خارج تطابقه اولاً تطابقه اد وايضا المتبادر منها النسبة الخارجية الايجابية فخرجت السوالب
 عن الجزم الصادق والكاذب والامر ليس كذلك حاصل الدفع ان مال التعريفين واحد فلا يلزم المخالفة وكذا المراد من النسبة
 الخارجية اعلم من الثبوتية والسلبية قال المعمر ط صفة لقوله نسبة خارج اد قوله اي تطابق تلك النسبة او اشارة الى
 تعيين مرجع الغير المستر والبارز في تطابقه بان المستر راجع الى النسبة الكلامية والبارز راجع الى الخارج اي ان الخارجية
 النفس الامرية قوله بان يكونا ثبوتيين او بيان تصوير كيفية تطابق النسبتان اي الكلامية والخارجية دفع اعتراض وهو ان
 معنى المطابقة اتحاد الشئين في الاطراف وهذا المعنى غير متصور في النسبة لان النسبة ليست اطرافاً لانها بسيطة حاصل
 الدفع ان المطابقة هنا بمعنى اخر وهو الاتحاد في الثبوت والسلب اي كون النسبتين ثبوتيين او سلبيتين اي النسبة
 الكلامية والخارجية مثال ثبوتيين زيد قائم انما في الواقع ومثال سلبيين زيد ليس بقائم اذا كان غير قائم في الواقع
 قوله بان يكون احدهما بيان تصوير كيفية عدم المطابقة دفع اعتراض وهو انه قد سلف ان معنى المطابقة ان يكونا
 ثبوتيين او سلبيين فيكون معنى عدم المطابقة ان لا يكونا ثبوتيين او لا سلبيين فعدم الثبوت ليس السلب لعدم
 السلب ليس الا الثبوت فيكون هذا بعينه معنى المطابقة فيلزم التكرار والاستدراك حاصل الدفع ليس معنى عدم المطابقة
 ما ذكر بل معناه بان يكون احدهما ثبوتياً والاخر سلبياً على عكس معنى المطابقة فصح المقابلة بينهما فلا يلزم الاستدراك
 مثال احدهما ثبوت والآخر سلب زيد قائم والحال انه غير في الواقع وزيد ليس بقائم والحال انه قائم في الواقع قوله في الكلام
 خبر اد دفع اعتراض وهو ان قوله في جزاء القول ان كان نسبة خارج اد والجزاء لا يكون الا جملة فقوله في جزاء فيكون يصح
 جزاء حاصل الدفع ان الجزاء هنا اي جملة بتقدير المبدء ثم يقال له خبر باعتبار انه محتمل الصدق والكذب وقضية باعتبار
 اشتماله على الحكم مسئلة لكونه مسئلاً عنه ومقدمة لكونه جزءاً من الدليل ومطلوب لكونه مطلوباً بالدليل ونتيجة لكونه حاصل
 من الدليل فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات قوله اي وان لم يكن اد دفع اعتراض وهو ان يكون

لفظ الايهنا استثنائية مع انه لا يصح لانه لا يجزى الفاء في المستثنى فكيف يصح الفاء في قوله فالتشاه حاصل الدفع ان لفظ
الايهنا شرطية مخففة من ان لا وقوله فالتشاه اجزاء وليس حرف استثناء ثم اول لا بل لان هذه ان لم يكن لانه
معطوف على الماضي اعني قوله ان كان النسبة خارج اه لان كلمة لم تجعل المضارع ماضياً ثم حذف الفعل بقية المعطوف
عليه فبقى ان لم ثم حذف الفعل عن كلمة لم غير جائز لانه عامل بقاء العامل الضعيف بدون المفعول لا يجوز حذف لم ايضاً
واورد كلمة لا مقامه فيكون ان لا وحذف الفعل عن لا جائز لانه غير عامل ثم ادغم ان في لا فصار الا ثم النفي في قوله
والا فالتشاه اما راجع الى القيد الاول وهو الخارج او الى القيد الثاني وهو المطابقة او عدم المطابقة او الى مجموعهما لان النفي
غالباً يتوجه الى القيد فعلى الاول يكون الفرق بين الجزوالا تشاه بوجود النسبة الخارجية في الاول وعدمه في الثاني لان
الا تشاه لا خارج له وعلى الثاني يكون الفرق بينهما بوجود المطابقة النسبة الكلامية او عدم مطابقتها للنسبة الخارجية في الجز
وعدمها في الا تشاه وعلى الثالث مثل الثاني باستثناء الخارج والمطابقة وعدمها في الا تشاه وبوجودها في الجز فالا تشاه اما
ان لا يكون له خارج اعملاً كاقسام الطلب فانها دالة على صفات نفسية ليس لها متعلق خارجي او يكون له خارج لكن
لا يحتمل المطابقة واللامطابقة كصنع العقود مثل بيعت واشتريت لان لهما نسبة خارجية وهي بيع التكلم وشراءه لكن كونها
اشتراكين لا يحتمل المطابقة واللامطابقة قوله كذلك او اما اشارة الى القيد الاول اي الخارج فيكون معنى كذلك مثل
الخارج في الجز و اشارة الى القيد الثاني اي المطابقة وعدمها فيكون معنى كذلك المطابقة وعدم المطابقة او الى مجموع كليهما
المعنى مثل الخارج المطابق وعدمه في الجز قوله سيزداد بعد اه اي بحث الجزوالا تشاه في اول اللبنة الآتي المذكور في قول المصنف
تبيين صدق الجز مطابقة للواقع وكذبه عدمها اه فيه اشارة الى بيان الاعتذار في تفصيل الجزوالا تشاه لانها مفصلة ان فيها
سياقي قال المصنف والجز لا بد له اه يعني لا بد لبيان الاحوال المختلفة بكل واحد من الاربعة من باب علمية فحصل لهما البواب
اربعة قال المسند اليه اه هو الباب الاول ومسند اه هو الباب الثاني واسناد اه هو الباب الثالث والمسند قد يكون له متعلق
اه بكسر اللام هو الباب الرابع والمراد بمتعلقات الفعل منها هو المفعول كالفاعل والمفعول به وفيه له وغيره نحو ضرب زيد
عمر اليوم الجموع امام الامير ضرباً شديداً قال اذا كان فعلاً او معناه اه قيد لظرف ليكون المسند له متعلقات يعني اذا كان
المسند فعلاً او في معناه يكون له متعلقات ويعلم منه انه قد لا يكون له متعلقات اذا لم يكن فعلاً او في معناه بان يكون
المسند جامداً تلفظ قد الداخل على المضارع المسند للتقليل بالنسبة الى مقابل القيد اي مقابل الفعل او في معناه فالمسند
على قسمين مسند فعل او في معناه ومسند غير فعل او في معناه فالاول يقتضي المتعلقات دون الثاني لكان القيد بالظرف
بيان للتقليل فلا يرد ان ظاهر قوله قد يكون اه يقتضي عدم لزوم المتعلقات مع ان الامر ليس كذلك قوله كالمصدر واسم
الفاعل اه بيان ما يكون في معنى الفعل قوله وهذا اه اي المذكور من المسند اليه والمسند والاسناد والمتعلقات لا وجه
لتخصيص ذلك المذكور بالجز الغرض منه اعراض على المصدر بان اختصاص تلك الامور بالجز لا يصح لانها تحقق في الا تشاه

ايضا لان الاشاد لا بد من المسند اليه السند والاسناد وقد يكون لسند الاشاد اليه متعلقات مثل اقرب زيد يوم
 الجمعة امام الامير ضربا شديدا والجواب من ان وجه التخصيص فيكون اسبق في الاعتبار واخر في الاشتغال على اللطائف
 والمزايا لانه لا يشاد الا وهو في الاصل ثم صار الاشاد بخلاف كافي بعث واشترى او عذف وابدال كافي اخرب او
 بزيادة كافي لا تقرب فان اصل ما تقرب وهو الجواز كما سيخرج به الشرح في احوال الاسناد وقال كل من الاسنادات بين
 المسند اليه السند وتعلق آه بين السند والمتعلقات اما بقدر او بغير قهره هو الباب الخامس لعدم اختصاصه بشئ مما ذكر
 مثال الاصل ما زيد الا بقاء ثم مثال الثاني زيد قائم وسباني تنفيل في موضع قل كل جملة قرئت باخرى آه الجملة اخرى
 وهي الجملة الاولى اما معطوفة عليها آه اي على الاولى او غير معطوفة آه هذا هو الباب السادس الجملة المعقولة بالعطف
 بالوصل الجملة غير المعقولة تسمى بالنفصل قال والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة او غير زائد آه هذا هو الباب السابع
 واذا ضم ... معهما باب الاشاد اصارت الابواب ثمانية فنبتت حصر الابواب في الثمانية وهو المطلوب فعنى قوله اما زائد
 آه اي باعتبار زائد بان تكون الزيادة على اصل المراد مأخوذة من مجموع الكلام او بان يكرر الكلام مرتين او باعتبار
 مفرد من مفردة بان تكون الزيادة مأخوذة من ذلك المفرد او بتكرير المفرد مرتين وهذا القسم هو المسمى بالاطناب ولما
 قوله او غير زائد آه اي على اصل المراد فهو على قسمين اما ان يكون مساويا لاصل المراد هو المسمى بالمساوات او ناقصا عنه
 وهو المسمى بالاجازة او غير زائد آه اي بقوله لفائدة الغرض منه بيان فائدة قوله لفائدة وتتميم الرد على هذا القيد بقوله ولا
 حاجة اليه قوله على ما سيجي آه اي في بحث التطويل من الجش والظويل هو الزيادة على اصل المراد بلا فائدة لكن الحشو هو اللفظ الزائد
 المتعين والتطويل هو الزائد غير المتعين كما ستعرفه قوله ولا حاجة اليه آه اي الى قوله لفائدة الغرض منه اعتراض على المع
 حاصله ذكره القيد لغو مستدرك بعد تقييد الكلام بالبليغ كما هو من ان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومعنى
 كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة ومعنى كان زائدا لا لفائدة فلا يكون بليغا والجواب عنه ان الغرض من زيادته
 ذلك القيد تنبيه على ان هذا القيد مأخوذ في مفهوم الاطناب ولو لم يقيد الزيادة بهذا القيد لم ينهم اعتباره في مفهومه وان كان
 كلف في نفس الامر قوله لان ما لا فائدة فيه آه دليل لقوله ولا حاجة اليه آه قوله فالزائد الذي آه ترفع على قوله لا يكون على
 مقتضى الحال قوله بهذا الكلام ظاهر آه اي دليل الانحصار الذي ذكره المع في ظاهر آه الغرض منه اعتراض على المع وحاصله
 ان ما قال المع في بيان الانحصار لفائدة فيه لان جميع ما ذكره من التقر والوصل والنفصل والاجازة متقابلية انما هي من
 احوال الجملة والمسند اليه والمسند فالواجب دخول التقر في احوال المسند اليه والمسند والوصل والنفصل في احوال الجملة اعني
 الاسناد والاجازة متقابله في احوال الجملة اذا تعلقت بالجملة او المسند اليه المسند اذا تعلقت بالمفرد فيجب الابواب خمسة
 لاثمانية وكلام المع في بيان الانحصار غير دافع لهذه الاطراف بالمعنيين سبب انفصال هذه الاحوال عن المذكور والمعنيين
 سبب جعل كل واحد منها بابا برأسه الحال ان لم يمينه فيكون كلامه بلا طائل وبلا فائدة قوله لان جميع ما ذكره آه دليل لعدم طائفة

وبيان الاشتراض قوله ومقابلية آي متقابل لا يجوز هو الاطناب والمساوات قوله انما هي من احوال الجملة آية خبر ان كمال الفصل
والوصل والايحاز والمساوات اذا تعلقت بالجملة قوله او المسند اليه او المسند آية كالتفصيل والاطناب ومقابلية تعلقت
بالمفرد قوله فالذي يرميه آية تفريع على اشتراض المذكور في الشيء المنصوف في هذا المقام بيان سبب انفصال هذه الاحوال
عن الاحوال المذكورة وبيان سبب جعل كل واحد منها باباً مستقلاً والالم يجمع المحصر في ثمانية ابواب بل صارت الابواب خمسة
كما عرفت قوله هذه الاحوال آية اي الفصل والفصل والوصل والايحاز ومقابلية قوله عما سبق آية اي من احوال الجملة المسند اليه المسند
قوله وجعل كل واحد منها آية عطف على قوله افراد هذه الاحوال آية قوله والافصول اي وان لم يبين سبب افراد هذه الاحوال
وجعل كل واحد منها آية فنقول في الاعتراض كل من المسند اليه والمسند وفيه اشارة الى اعتراض آخر حاصله ما الفرق انه
اندرج من التقديم والتأخير والتعريف والتشكي في باب واحد اعني باب احوال المسند اليه والمسند ولم يدرج كل من الاحوال
المذكورة في هذا الباب فلا بد من بيان السبب فيه والجواب عنهما ان بيان السبب والتعليل وظيفة الشارح لا المفسر لان
الواجب على المفسر بيان المسائل اجمالاً لان مبنى المتن على الاختصار فاعتراض الشارح على المفسر باعتبار جعله مصوراً
بصورته واعطائه اياه منصب نفسه والى هذا الجواب اشار الشارح بقوله فيما بعد فالاقرب دون ان يقول فالصواب قوله من
رام تفسيره الكلام آية الغرض منه رد على المخالف الى حيث يمتد دليل الانحصار بالترديد بين النفي والاثبات بان يقول ان
الاحوال البسيطة عننا ههنا اما مختصة بالانشاء او لا الاصل انشاء والثاني اما ان يكون من تخصيص شيء بشيء بالطريق
المعهود او لا الاصل الفصل والثاني اما ان يعم تعلقه بالكلام كالأجزاء او لا الاصل الايجاز ومقابله والثاني اما ان يتعلق
بجملة من حيث هي او لا الاصل الفصل والوصل والثاني اما ان يكون من احوال نفس الاسناد او لا الاصل احوال الاسناد
الجزئية والثاني اما ان يتعلق بالمسند اليه او لا الاصل احوال المسند اليه والثاني اما ان يتعلق بالمسند او لا الاصل احوال المسند
والثاني احوال متعلقات الفعل قوله نفس ادكلامه اكثر واظهره جزءاً من وجه اكثرية فساد كلامه لانه مشتمل على ما ذكره المفسر ومن
عدم الحائلية واليه لا فائدة فيه لان هذا المحر ليس عقلياً ولا استقرائياً حتى يحتاج الى النفي والاثبات بل هو محض على مداره على
ابداً المناسبة المتقنية للجعل فكأنه قيل انما جعلت الابواب ثمانية لتناسب هذه الابواب من الاحوال فجعل لكل واحد منها
باباً علمية وهو لا يقتضي التردد بين النفي والاثبات فافضل اقرب ان يقال آية هذا اليف من تسمية الاعتراض بان ما ذكره المفسر
وكذا ما ذكره المخالف لا فائدة فيه بل الاقرب الى الحق ان يقال في وجه انحصار اللفظ اجمالية آية وجه الاقرية بيان سبب
جعل كل واحد منها باباً علمية حاصله ان مطمح النظر في جعل الاحوال ابواباً ثمانية لا ازيد ولا نقص هو بيان سبب افراد كل
واحد منها باباً علمية وبيان مخالفته بعضها عن بعض وهذا الوجه القرب الذي بين الشارح لا افراد كل باب على عن الاخر
كما اشار اليه الشارح وفما جعل باباً علمية فهو مشترك ذاتي او عرضي ومالم يجعل كذلك قوله هي الباب الاول آية اي باب احوال
اسناد الجزئية قوله بمنزلة بين الفضلة آية فيكون لها باب علمية وهو متعلقات الفعل قوله المسند اليه والمسند آية بدل البعض

من العدة فيكون المسند اليه باب علمية والمسند باب علمية لانها ركني العدة قوله ثم لما كان آه اشارة الى الباب
 الخامس قوله وكذا من احوال الجملة آه اشارة الى الباب السادس بهذا التقسيم في الابواب الثمانية على رأي الشرح ولا على
 رأي المصنف لان عنده من التقسيم في المتن قوله والآه آه اي وان لم يكن لهما مزيد شرف واهتمام فكل واحد من الفصل والوصل
 من احوال الجملة داخلان فيه سافلا يصح عدما بابا علمية بذات دليل من الشرح لجعل الفصل والوصل بابا علمية قوله ولذا لم يقل
 آه اي المصنف اي لكون الفصل والوصل احوالا في نفسه بالجملة لم يقل المصنف احوال القصة كما قال في الاخر من احوال
 الاسناد الجزئي وحوال المسند اليه آه والا يلزم اضافة الشيء الى نفسه غرض في الشرح من هذا القول استدلال بقول المصنف وعلى
 مراده كما فعل قوله ولما كان من احوال آه فيه اشارة الى الباب السابع وهو الابهاز ومقابلاه قوله وهذه كلها احوال آه فيه
 اشارة الى الباب الثامن مع قوله ولما كان ههنا ابهات آه وهو باب الاشارة قوله فانه محرف في ثمانية آه اي مقصود علم المعاني
 هذا التفرع على ما ذكره الشرح من الاقضية في وجه الاختصار قال المصنف وتنبه آه خبر مبتدأ محذوف اي هذا تنبيه او مبتدأ خبره
 محذوف اي تنبيه بذات بناء على جعل التنوين للتعظيم او التحقير ليصح الابتدائية مثل شرا بهر ذانا ب اي تنبيه عظيم او حقير هذا
 وهو في اللغة ايضا الغافلين وفي الاصطلاح عبادت عن اظهار ما سبق وانتظار ما لم يأت صدر بالتنبيه لانه ليس يحتاج
 الى كثير التفصيل لانه علم مما سبق اجمالا فيعلم بمجرد التنبيه قوله وتسمم هذا البحث آه اي داغ دار كرد مصنف و اين بحث را الغرض منه
 دفع اعتراض وهو ان تصدير هذا البحث بالتنبيه لا يصح لان تصدير البحث بالتنبيه كما يكون فيما يكون ذلك البحث حاصل مما
 سبق على وجه الاجمال ويكون ذكره لازمة الخفاء والغفلة وهذا البحث غير حاصل مما سبق فلا يصح تصديره بالتنبيه حاصل الدفع
 ان هذا البحث ايضا حاصل مما سبق على وجه الاجمال في قوله تطابقه او لا تطابقه لان الجزم المذكور في وجه المحرر وصفان مشهوران
 الصدق والكذب فمقوله تطابقه اشارة الى الصدق وفي لا تطابقه الى الكذب فصح تصديره بالتنبيه قوله منه ذكر ما آه اي قد
 سبق من ذلك بذكر حقير وهو المذكور الاجمال قوله وقد علم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان تعريف المصنف للصدق دورى
 لانه اخذ الجزم في تعريف الصدق بقوله مطابقته اي الجزم للواقع والصدق مأخوذ في تعريف الجزم ايضا لانهم عرفوا الجزم بما يحتمل
 الصدق والكذب فلزم الدور حاصل الدفع ان هذا الاعتراض لا يرد على المصنف لانه لم يعرف الجزم بما يحتمل الصدق والكذب بل
 المعلوم من كلامه ان الجزم كلام يكون نسبة خارج تطابقه او لا تطابقه كما مر فلم يأخذ في تعريف الجزم الصدق فلا دور قوله
 فالجزم على هذا المعنى آه اي على معنى كلام يكون نسبة آه الغرض منه الاعتراض ورد على السبكاكي لانه البطل تعريف الشهور
 للجزم للزوم الدور حاصل الاعتراض ان الدور ان لم يلزم على تعريف المصنف لكذلك لازم على تعريف الشهور لانهم عرفوا
 الجزم بما يحتمل الصدق والكذب فافندوا في تعريف الصدق وعرفوا الصدق بانه الجزم عن الشيء على ما هو به فافندوا في تعريف
 الصدق الجزم فلزم الدور فاجاب الشرح من جانب الشهور من الجوابين الاول بقوله فالجزم على هذا آه والثاني بقوله الصدق آه
 فاصل الاول ان الجزم المذكور في تعريف الصدق غير الجزم المأخوذ في تعريف الصدق لان الاول بمعنى الكلام الجزم والثاني بمعنى

الاجابة عن الشيء الى الاعلام عن الشيء فلا دور وحاصل الثاني ان الصدق الموقوف به الجز غير الصدق المعروف بالجز لان
 الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم فلا دور وحاصل الرد على السكاكي اليه لانه ابطال تعريف المشهور للزوم الدور فلا
 يلزم الدور فلا يكون باطلا قوله كافي قولهم آه اي قول المشهورين في تعريف الجز لان في تعريفهم اليه الجز هو الكلام الجز
 كما هو الظاهر فيكون الجز المعروف بالصدق بمعنى الكلام الجزية قوله وقد يقال بمعنى الاخبار آه اي قد يطلق الجز بمعنى الاخبار
 والاعلام كالحزب الاخذ في تعريف الصدق كافي قولهم الصدق هو الجز عن الشيء على ما هو به والكذب هو الجز عن الشيء لا
 على ما هو به فيكون الصدق المعروف بالجز بمعنى الاعلام لا بمعنى الكلام الجزية فلا يلزم الدور قوله من الشيء آه الشيء عبارات
 بهذا المعنى النسبة او عن الموضوع الاول او في محسب المعنى اذ الجز عنه في الحقيقة هو النسبة لاذات الموضوع ولا المحمول فيجوز
 كلمة ما عبارت عن الاثبات والنفي والوقوع واللاوقوع والثاني او في محسب اللفظ لان المتعارف في الاستعمال قد قول
 عن بعد الاخبار هو الموضوع دون النسبة كما يقال اجبرت عن زيد دون اجبرت عن نسبة القيام اليه فكلمة ما هي عبارة
 عن ثبوت المحمول لا اذ انتفاء عنه والاول مختار الشارح في شرح المفتاح وفي شرح العقائد والثاني مختار بعض المحققين و
 كلا الاحتمالين صحيحان قوله على ما هو به آه الضمير المرفوع للشيء والمجرور للموصول اي الاخبار عن الشيء على وجه يكون
 هذا الشيء بهذا الوجه في نفس الامر والواقع قوله بدليل تعدية شبهة يعني آه متعلق القول في قولهم يعني ان الجز في قولهم المذكور
 بمعنى الاخبار بدليل تعدية الجز في قولهم بكلمة عن الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاخبار المنهية من الجز في قولهم
 والتمه كذا يكون بمعنى الاثبات بالجز كما يقال الابدال بمعنى الاثبات بالبدل فلا يكون الجز بمعنى الاخبار والاعلام والكشف
 لا بمعنى الاثبات بالجز لانه لا يتعدى بكلمة عن قوله فلا دور آه كما قال به صاحب المفتاح واقرب المعبر اليه في الايضاح
 ولذا غير تعريف الجز عن المشهور قوله اليه الصدق آه هذا هو الجواب الثاني كما عرفت قوله المذكور في تعريف الجز آه اي الصدق
 المذكور آه قوله الجز عن الشيء بانه آه اي تعريف الصدق بانه الجز عن الشيء آه والفرق بين الجوابين ان مبنى الجواب الاول
 على الفرق بين الجزين احدهما المعروف بالصدق والثاني المعروف بالصدق بان الاول بمعنى الكلام الجزية والثاني بمعنى
 الاخبار والاعلام ومبنى الجواب الثاني على الفرق بين الصدقين احدهما الواقع في تعريف الجز والثاني المعروف بالجز بان
 الاول صفة الكلام والثاني صفة المتكلم فوضع الفرق بين الجوابين بهذا ينبغي تحقيق المقام بفضل الملك المنعام فدع او دام
 العوام قوله والتعلق على انحصار آه الغرض منه اشارة الى بيان علمه تعدد تفسير صدق الجز وكذبه كافر المعصية بثلاثه
 التفسير اليه اشارة الى دفع اعتراض وهو ان تفسير الواحد كاف لصدق الجز وكذبه فلمفسر المعصية بثلاثه التفسير حاصل
 الدفع ان تعدد التفسير بناء على الاختلاف في صدقه وكذبه حيث ذهب الجمهور والنظام الى ان الجز منحصر في الصادق والكاذب
 بمعنى شئ من الجز خارج عنها لكن فسر الجمهور بتفسير النظام بتفسير آخر والجا حظ ذهب الى عدم انحصار الجز في الصادق
 والكاذب بل غلبت بينهما الواسطة بان يكون خبر غير صادق ولا كاذب فلا جمل ذلك الاختلاف وقع الاختلاف في تفسيره

سأدفع للزوم الدور وحاصل الدفع ان تعدية الجز في قولهم بكلمة يعني دليل على كون

فقد اشتهرت تناسير كما ينبغي قوله خلافا لما حمله فيه اشارة الى خلاف الجاحظ عن الجمهور بان عند ليس الخبر منصرف الصادق والكاذب قوله ثم اختلف آه فيه اشارة الى خلاف الجمهور والنظام من المعنى في تفسير الصدق والكذب بعد الاتفاق على انحصاره في الصدق والكذب قوله فذهب الجمهور فيه اشارة الى ان التفسير المذكور اولاً في المتن فهو عند الجمهور لا عند النظام والجاحظ قال صدق الخبر آه انما قيد الصدق بالخبر للاحتراز عن صدق الخبر فانه عبارة عن الاخبار عما هو به لا عن المطابقة كما عرفت قوله اي مطابقة حكمه آه اي نسبة الخبر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اضافة المطابقة للخبر لا يصح لان الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة لانها صفة للحكم اي النسبة التامة الجزئية حاصل الدفع ان في عبارات المعهود المضاف مخدوف اي مطابقة حكم الخبر للواقع فصح الاضافة ثم المراد من الحكم النسبة وليس للمعاني الاخرى من المحكوم به التصديق والتقية قوله فان رجوع الصدق والكذب آه دليل على تقدير المضاف في عبارات المعهود حاصله ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولاً وبالذات لان المراد بالحكم النسبة والمطابقة لا يكون بالذات الا في النسبة وبواسطتها يتصف الخبر بهما لان الخبر عبارة عن اللفظ وهو لا يتصف بالمطابقة وعدمها حقيقة فلذا قدر الشرر الحكم هنا قوله وهو الخارج الذي آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التعريف لصدق الخبر مخالف عما يفهم مما سبق لانه يفهم منه صدق مطابقة النسبة في الكلام للخارج لا مطابقة النسبة للواقع حاصل الدفع ان المراد بالواقع هنا هو الخارج فلا مخالفة ولا تدفع قوله بيان ذلك آه اي بيان كون صدق الخبر مطابقة للواقع الغرض منه دفع اعتراضات الامة الاول انه يخرج عن هذا التعريف القضايا الذميمة والحقيقية لانه ليس فيها مطابقة الحكم للخارج لعدم وجود النسبة فيها في الخارج كما تقر في موضوعه والثاني ان الحكم عبارة عن النسبة كما عرفت والواقع اللفظ عبارة عن النسبة فلم يمتز مطابقة الشيء لنفسه الثالث يلزم التدافع في كلامهم لانه يعلم من كلام بعضهم الصدق مطابقة للواقع وعن بعضهم مطابقة الكلام للخارج وعن بعضهم مطابقة الكلام لنفس الامر والرابع ان النسبة في الخارج كما هي موجودة في الخبر كذلك موجودة في الذات لان الخبر مثلاً في نسبة الخبر الى المخاطب ولها خارج وهو ثبوت الخبر او عدمه في الواقع لان الواقع لا يخلو عنهما فلذا قال بعضهم ان يازيد الانسان صادق ويازيد الفرس كاذب فلا يحصل الفرق بين الخبر والاشياء فان الشرر الى دفع الاول بقوله وقع قطع النظر عما في الذهن آه حاصل الدفع ان المراد بالخارج هو النفس الامر فلا يخرج القضايا الذميمة والحقيقية لان النسبة فيها موجودة في النفس الامر وان لم تكن موجودة في الخارج لان نفس الامر عام من الخارج وشار الى دفع الثاني بقوله فمطابقة هذه النسبة الحاصلة آه حاصل الدفع ان المطابق بصفة اسم الفاعل النسبة الكلامية والمطابق بصفة اسم المفعول النسبة الخارجية اعني النسبة في نفس الامر فلا يلزم مطابقة الشيء لنفسه وشار الى دفع الثالث بقوله وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع آه حاصل الدفع ان كل ما عبارات واعتبارات المقصود منها واحد وهو مطابقة النسبة الكلامية للنسبة النفس الامرية فلا يلزم التدافع في كلامهم وشار الى دفع الرابع بقوله فاذا قلت ابيع آه حاصل الدفع ان الفرق بين الخلق والاشياء باعتبار اعتبار قصد المطابقة للواقع في الاخبار لا في الذات يعني ان الذات ان كان نسبته خارجاً لمطابقة اولاً لمطابقة

لكن لا يقصر المطابقة في الاتساق بخلاف الجزئ حاصل الفرق بينهما باعتبار التمسك وعدمه قوله على وقوع النسبة أه المراد وقوع النسبة
 حصولها سواء كانت إيجابية أو سلبية فلذا صح التزديد بقوله أما بالثبوت أو بالنفي قولنا من شئتين أه أي طرفين من الموضوع و
 المحل قوله أما بالثبوت أه في موضع الصفة المقدر للمصدر أي دل على وقوع النسبة وقوعاً أما بالثبوت أو بالنفي قوله بان هذا
 ذلك أه بيان وقوع النسبة الثبوتية أي المحل ثابت للموضوع في الموجهة وكان أقواله في النفي بان هذا ليس دلالة أي سلب
 المحل عن الموضوع في السالبة قوله لا بد أن يكون أه خبران في قوله ان الكلام الذي أه الواو اما زارة بين أهم النفي الجنس
 وهو بده و خبران أن يكون بينهما أه اورد بالزيادة تأكيد اللصوق بين اسم الخبر وأما اللصق على المقدر وهو خبر لا فيكون
 المقدير لا بد حاصل أن يكون بينهما أه فاقبل ان الجملة اذا وقعت خبراً لا بد أن يكون خبراً عائداً الى المبتدأ لترتيب مع
 ان العائد ليس بموجود هنا فلا يصح جعله فرعاً قلنا ان العائد موجود هنا وهو الضمير في قوله بينهما أه الرجوع الى الشئتين
 وهما عبارتاً عن طرفي الكلام ثم البناء في قوله منع قطع النظر أه داخل على الخبر حكماً لا نه لما قدم على الخبر معموله هو الطرف المذكور
 ووقع موقعه ادخل عليه الفاء في في الحقيقة زائدة في الخبر على مدح سبب الاختش فاصل العبارة بكذا ان الكلام الذي
 دل أه فلا بد ان يكون بينهما نسبة أه مع قطع النظر عما في الذهن أه قوله من النسبة أه بيان ما في عما في الذهن قوله لانه اما
 ان يكون أه الضمير شأن دليل يكون النسبة ثبوتية أو سلبية بين الطرفين قوله فمطابقة هذا أه مبتدأ خبره بجهت وعدمه أه
 كذب أه هذا التفرع عما سبق له مع الاعراض الثاني كما عرفت قوله المفهومة من الكلام أه صفة ثانية للنسبة فالتفصيل الظاهر انهما أي
 النسبة التي يدل عليها الجزئ وقوع النسبة او لا وقوعها والجزئ يدل الا على الوقوع الواقعي هي النسبة المفهومة والخارجية اي
 واقعية فكيف تصور تطابقهما مع اتحادهما قلنا ان الوقوع له اعتباران احدهما كونه مفهوماً من الكلام مع قطع النظر عن الواقع
 والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد الاعتبارين غيره باعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين
 المتغايرين بالا اعتبار قوله بان تكونا ثبوتيتين أه بيان كيفية المطابقة بين النسبة الكلامية والخارجية كما في زيد قائم بان
 حصل القيام في الواقع قوله او سلبيتين أه كما في زيد ليس بقائم ولم يحصل القيام في الواقع فاما المطابقة باعتبار الكيف و
 ان اختلفت من جهة اخرى لان الذهنية ادراك وعلم والخارجية معلوم ومتعلقة قوله وعدمها كذب أه بان يكون
 احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل القيام في الواقع او قلت زيد ليس بقائم وقد حصل
 القيام في الواقع فللكذب صورتان كما ان للصدق صورتين كما عرفت الا ان دلالة الكلام على الصدق حقيقة
 وعلى الكذب احتمال عقلي كما تحقق في موضعه فالحاصل ان النسبة على ثلاثة اقسام كلامية وذهنية وخارجية فالكلامية
 جزء للكلام والذهنية يشتمل عليها عدلولة في الذهن والخارجية مالم يترتب مع قطع النظر عن فرض الفرض باعتبار
 المعبر مع قطع النظر عما في الذهن والكلام فمطابقة ما في الذهن لما في الخارج صدق وعدمها كذب وان كان ما في الخارج
 موجود في الذهن فالتضاد الذهنية صادقة وكاذبة او نسبتها خارج في قوله هي مطابقة الكلام أه أي مطابقة

نسبة الذئبية للخارجية معنى مطابقة الكلام أه هذا هو دفع اعتراض الثالث كما عرفت قوله فإذا قلت اجمع أه بصيغة
التمكلم المضارع هذا هو دفع الاعتراض الرابع بالفرق بين البراءة والاشارة كما علمت بخلاف بعث الاشارة أه وانما عبر بالماضي
في الاشارة وبالمضارع في البراءة كلها ما يدل على المحال الاشارة الى ان الموضوع لا يشترط ان يكون
الماضي على ما تقرر في الفقه قوله البراءة في ذلك أه ان يكون النسبة خارجية الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يلزم
مما سبقت ان النسبة على قسمين نسبة في الخارج ونسبة في الذهن مع ان النسبة من الامور الاعتبارية لا تحقق له في
الخارج كما يتبين من محله حاصل الدفع ان الخارج الذي اضيف اليه النسبة خارج الذهن اعني الواقع ونفس الامر وكونهما
خارجية بهذا المعنى لا يقتضي في كونهما غير خارجية اى غير منسوبة الى الخارج الذي هو بمعنى الاعيان وليس المراد بكون
خارجية انهما متحقق في الخارج والعيان كبياض الجسم حتى يلزم المنافات قوله للفرق الظاهر أه علمه لانتفاء التقد
وحاصل الفرق بين المثالين ان الخارج في المثال الاول ظرف لمحصل الربط للقيام فيراد بكونه خارجيا عما في الذهن
واقعيالعدم تصور كونه خارجيا بمعنى كونه موجودا في الاعيان ويقابل الخارجى بهذا المعنى الاعتبارى بمعنى الاشتراك
والخارج في المثال الثانى ظرف للمحصل في نفسه للقيام فيراد من كونه خارجيا كونه موجودا في الاعيان لعدم وجود الخارج
في مفهومه من المحل على هذا المعنى ويقابل الخارجى بهذا المعنى الاعتبارى بمعنى الاشتراك والذهنى والاول صادق والثاني
كاذب وتشريع الدفع ان الموجود الخارجى عبارت عما يكون الخارج ظرفا لوجوده لانفسه فمعنى قولنا زيد موجود في الخارج
ان الخارج ظرف لوجود زيد لانفسه فزيد موجود خارجى لكون الخارج ظرفا لوجوده ومعنى قولنا وجود زيد موجود في الخارج ان
الخارج ظرف لنفسه لوجوده فزيد ليس موجودا خارجا لكون الخارج ظرفا لنفسه لوجوده وبهذا معنى كون النسبة الخارجية ان
الخارج ظرف لنفسه لوجوده حتى يلزم المحذور وهو كون النسبة موجودا خارجا لفرق بين قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج اعني الوجود الربطى في الخارج فيكون الخارج بمعنى نفس الامر ظرفا لنفس الوجود الربطى اعني النسبة وهو محال
شك في صحة لانه لا يلزم منه كون النسبة موجودا خارجا لامر من معنى الوجود الخارجى ومعنى القول الثانى ان حصول
القيام لزيد اعني النسبة والوجود الربطى امر متحقق موجود في الخارج فيكون الخارج ظرفا لتحقيق النسبة والوجود الربطى وهو
باطل قطعاً ولا يلزم كون النسبة موجودا خارجا لامر من ان المعنى الموجود الخارجى ما يكون الخارج ظرفا لوجوده لانفسه
فالحاصل انه لا محذور في كون النسبة في الخارج بمعنى ان الخارج ظرف لنفسه لوجوده حتى يلزم كون النسبة موجودا خارجا
قوله فانما لقطع النظر او دليل على صدق القول الاول وكونه مجزوا لان القيام حاصل لزيد في حد ذاته مع قطع النظر عن
اوراكنه وهذا معنى كون النسبة خارجية ولم يتعرض الشرح لدليل بطلان القول الثانى مع ان الفرق يتم بظهوره وهو ان كون
النسبة موجودا خارجا كونه مفرا حيث يقولون ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية وادوم تعلق الفرض به
اذ المقصود ان كون النسبة في الخارج بالمعنى الذي ذكرناه لا يقتضي فيه ما هو المفروض عندهم من ان النسبة من الامور الاعتبارية

دون الخارجية اي الاعيان فيكون حاصل الدليل انا اذا قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فانا نجزم ان القيام حاصل
 في الخارج بان يكون الخارج ظرفا لنفس ذلك الحصول فيكون القول الاول مجزوماً به او التفصيل في حواشي السيد شريف قوله
 وبذا معنى وجود النسبة الخارجية اه بمعنى ان النسبة لما كانت عبارة عن الوقوع الواقعي كحصول القيام لزيد في المثال الاول فإطلاق
 الخارجية عليها انما يكون بمعنى كونها واقعية بمعنى غير اعتبارية بمعنى الاختراعية لعدم صلاحية كونها خارجية بمعنى غير ذهنية
 كما عرفت في الفرق بين المشايين وإطلاق الخارجية على النسبة بهذا المعنى لا ينافي كونها اعتبارية ذهنية قال وقيل اه الغرض
 منه تفسير اخر لصدق الجزم بقوله النظام اه تعين قائل به القول قوله صدق الجزم زاد الشرح هذه العبارة لان مقولة القول
 لا يكون الاجماد وقوله مطابقة للاعتقاد المجرى اه مفرد لا يكون مقولة القول فيكون المبدء المحذوف في عبارة المتن فصيح كونه
 مقولاً اليه الكلام في صدق الجزم كذبه باعتبار مطابقة الاعتقاد المجرى لا مطلق مطابقة الاعتقاد المجرى فلو لم يقدر هذه العبارة
 انزم خروج البحث فلهذا زاد الشرح وقوله ولو كان ذلك الاعتقاد اه زاد الشرح لفظ كان لان لو الشريطة لا يدخل الاعلى الفعل
 الماضي لفظاً او تقديره او كذا قوله خطأ منصوب يقتضي الناصب فزاد الشرح وكان فحصل الفعل الماضي والناصب لان خبر
 كان منصوب قوله غير مطابق للواقع تفسير الخطأ قوله اي عدم مطابقة او تعين المرجع في قوله عدمها بان مرجع جميع ما يعبر
 في الصدق لان الكذب مقابل لما يعتبر فيه اثباتاً يعبر في الكذب نفياً فقول القائل اه بيان المثال للصدق والكذب على
 مذهب النظام قوله معتقد ذلك اه اي القوية قوله والواو في قولنا اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الواو في قوله لو خطأ
 اه يقتضي المعطوف عليه وهو هنا ليس بموجود فلا يصح ايراده حاصل الدفع بوجهين اشار الى الاول بقوله والواو اه والى الثاني
 بقوله وقيل للعطف اه حاصل الاول ان الواو ليس للعطف بل للحال والحال هو كلمة لو وما بعده هابتا ويل مفروضاً لان
 لو بجى كثر في المحالات والفرضيات اي مفروضاً خطائية فلا تكون كلمة لو لاتعلق ولا معنى الاستقبال بل لمجرد الغرض
 ولا تستدعي الجزاء اليه فذهب العلامة الزمخشري في مثل هذا المقام كما في تفسير قوله نعم ولا ان تبدل بهن ولو اعجبك
 حسن الواو للحال والمعنى مفروضاً اعجابك حسن وحاصل الثاني ان الواو للعطف والمعطوف عليه محذوف تقديره لو لم
 يكن خطأ ولو كان خطأ وقوله اي لو لم يكن اه اظهر المعطوف عليه المقدر والجزء المحذوف فيها تدل عليه الجملة السابقة و
 هي صدق الجزم مطابقة للاعتقاد المجرى لو لم يكن خطأ فهو صادق ولو كان خطأ فهو يفي صادق قوله والمراد بالاعتقاد
 اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من الاعتقاد المشهور عندهم وهو التصديق الجازم الذي يقبل
 اي التقايد فخرج منه صدق الجزم العلوم اعني المتقين والجزم المظنون ويلزم الواسطة عنده بين الصدق والكذب النظام
 لا يقول به لانه من جملة القائلين بانحصار الجزم في الصدق والكذب حاصل الدفع انه ليس المراد بالاعتقاد هنا الاعتقاد المذكور
 بل الحكم الذهن الجازم والراجع سواء يقبل التشكيك او لا فدخل العلم اليقيني والنظري استغنى الواسطة قوله فيعلم العلم او تفرغ
 على تعميم الاعتقاد يعني فيعلم العلم اليقيني لان العلم في هذا الفن عين اليقين فقط لا ما هو اعم كما عند الميزانيين والمراد بالحكم

بينا التصديق لا النسبة ولا المعاني الاخرى هو حكم جازم او تعريف للعلم اليقيني قوله الاعتقاد المشهور عطف على قوله العلم
قوله هو حكم او تعريف الاعتقاد المشهور قوله يقبله اي التشكيك قوله الظن او عطف على قوله العلم اي قوله هو حكم بالظن
او تعريف للظن قوله فالمراد بالمعلوم او تعريف اي على تعميم الاعتقاد قوله انه الحكم او دليل لكون الموهوم كاذبا حاصله ان
الموهوم كاذب لصدق تعريف الكذب عليه لان فيه حكم بخلاف طرف الراجح اعني الطرف المرجوح والطرف الراجح عبارة
عن الاعتقاد لانه عبارت عن الظن وهو قسم من الاعتقاد فيصدق على الموهوم انه خبر غير مطابق للاعتقاد اعني الطرف
الراجح فالتقيل ان اطلاق الحكم الموهوم لا يصح لان الحكم عبارة عن التصديق فالموهوم قسم من التصور اوجب عنه ان الحكم
هنا بمعنى الادراك من قبيل ذكر الخاص واردة العام فلا اشكال قوله بخلاف الطرف الراجح او متعلق الحكم قوله واما التشكيك
او الغرض منه اعتراض على النظام وهو ان لم يلزم عليه الاعتراض بالمعلوم والمظنون والموهوم لكن يرد عليه الاعتراض بالتشكيك
لانه على تفسيره واسطة بين الصدق والكذب لانه لا اعتقاد فيه اصلا لكونه عبارة عن تساوي الطرفين حتى يتصف بالمطابقة
وعدم المطابقة والنظام غير قائم بالواسطة قوله اللهم الا انه جواب عن جانب النظام حاصله ان التشكيك داخل في الكذب
لصدق تعريفه عليه وهو عدم المطابقة للاعتقاد لانه كما يصدق عند وجود الاعتقاد وعدم المطابقة لك يصدق عند عدم الاعتقاد
اصلا لان السالبة قد يصدق عند عدم الموضوع اي في "لكن تصدير الجواب بكلمة اللهم يدل على ضعفه وجه ضعفه ان صدق
السالبة عند عدم الموضوع مما قل وجوده وايضا انه خلاف المتبادر لان المتبادر من تعميم الاعتقاد بقوله ولو خطأ وجود الاعتقاد في
الصدق والكذب كليهما وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر فيلزم الواسطة عنده وايضا على هذا يدخل الانشاد في الكذب لعدم
المطابقة للاعتقاد فيه وهو خلاف الاجماع لان الصدق والكذب من اوصاف الجردون الا ان قوله لا يقال في الغرض منه
رد على الجواب عن اعتراض التشكيك ان لا يقال في الجواب عن جانب النظام عن اعتراض الواسطة بالنقصان المذكورة وحاصل
هذا الجواب ان التشكيك خارج عن الجبر فلا يكون واسطة لانه لا حكم فيه اعني التصديق وكل ما لا حكم فيه اي التصديق فلا يكون
خرا فلا يكون التشكيك خرا قوله ليكون صادقا او متعلق بالنفي قوله لانه لا حكم معه ولا تصديق او دليل لقوله ليس
بخر او المراد من الحكم التصديق فقوله والتصديق بيان للحكم فيكون الحكم بمعنى الاتباع والانتزاع اي التصديق ففي زيادة
التصديق اشارة الى ان الحكم بمعنى التصديق لا بمعنى النسبة يعني ان الجزا لا بد فيه من التصديق لانه متعلق بالنسبة التامة
الجزئية وهي تكون في الجزا لا التصديق فيه فلا يكون خرا فلا يكون التشكيك خرا قوله بل هو مجرد التصور او اثبات للصغرى
والكبرى محذوف ودليله ان غير الصدق ليس بخبر على ما هو المشهور من مذهب النظام والحفاظ كما هو المقرر في مقوله قوله
لانا نقول او رد عن الجواب المذكور بقوله لا يقال انه حاصله ان صغرى الدليل مسلم لكن الكبرى غير مسلم اعني كل ما لا
حكم فيه فلا يكون خرا لان مدار الجزا كما يصدق عليه تعريفه على اصل النسبة لا على تصديق النسبة واصل النسبة موجودة في التشكيك
فلا يصح قوله ان التشكيك ليس بخبر لانه لا حكم معه ولا تصديق او قوله فكلامه خبر لا محالة او جزا او اذا اي اذا تلفظ بالجملة الجزئية

المشتملة على النسبة التامة الجزئية فيكون خبراً البتة وان لم تكن مصدقاً بها قوله بل اذا تيقن آه اضراب وترقى من صورت
الشك الى صورت الانكار يعني اذا لم يكن العلم على القضية المنكرة فتكون خبراً في صورت المشكوكية مع العلم على تساوي
الطرفين كيف لا تكون خبراً قوله وتمسك النظام آه زاد الشرح هذه العبارة لاظهار متعلق الباء في قوله بدليل قوله نعم ان
يتقضى المتعلق وهو غير مذكور في المتن واليه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان الدليل لا يكون الا للمدعى وهو لا يكون الا قضية
من قبيل التصديقات والمذكور فيما قبل تعريف الصدق والكذب عنده وهو من قبيل التصورات فلا يكون هذا الدليل دليل الـ
حاصل الدفع ان المذكور فيما قبل من تعريفها ليس المدعى بل المدعى مقدر وهو قضية اي تمسك النظام قوله والله يعلم انك
لرسول الله آه هذه جملة معرضة اوردت لبيان ان قوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون آه ليس رجوعاً الى انك
رسول الله اي الى المشهور في الواقع بل الى اعتقادهم والا لكان قولهم كذباً اي عدم مطابق للواقع فلا يكون الرسول رسلاً
في الواقع وهو باطل فلذا زيدت هذه الجملة هذا على طريق استدلال النظام واما على طريق الجمهور فزيادة هذه الجملة لبيان ان
قوله ان المنافقين لكاذبون آه راجع الى الشهادة والتسمية او المشهود به في زعمهم كما سيبي في الرد عليه فلو لم تكن هذه الجملة
لقرئهم بجمع الكذب الى الواقع وهو باطل كما عرفت قوله فانه نعم آه تطبيق الدليل مع المدعى بكون الآية دليل على ندرهم
النظام حاصله الله تعالى وصف المنافقين بكونهم كاذبين في قولهم انك لرسول الله مع ان نسبة ذلك
الكلام وهو ثبوت الرسالة له مطابقة للواقع لكنها غير مطابقة لما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله فدل هذا الكلام
على ان كذب الخبر عدم مطابقة للاعتقاد واذا ثبت ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل
له مجرد مطابقة الاعتقاد اذ لو كان الصدق عبارة عن المطابقة للواقع دون الاعتقاد فلا يصح اطلاق الكذب عليهم
في الآية لان كلامهم مطابق لما في الواقع كما اشار اليه الله بقوله فلو كان الصدق عبارة آه فيكون الدليل بالآية المذكورة
عاماً على مذهب النظام قوله سئل عليهم آه اي حكم حكماً قوياً عليهم قوله فلو كان الصدق عبارة آه فيه إشارة الى انهم الدليل
على مذهبهم لان اتهامه في جانب الكذب على مذهب النظام ظاهر من الآية المذكورة واشتاء في جانب الصدق غير ظاهر
فاشار الله بهم الى القول الى اشتاء في جانب الصدق اليه كما عرفت قوله لا يصح هذا آه اي اطلاق الكذب عليهم
في الآية قال رد بان المعنى آه الفرض منه رد مذهب النظام في الصدق والكذب وجواب عن جانب الجمهور باستدلالهم
بالآية المذكورة قوله هذا الاستدلال آه اظهر نائب فاعل رد حاصل الرد عليه بجوابين الاول بالمنع وله سندان كما
الشرح والثاني بالتسليم واشار المصنف الى الجواب الاول مع سنده بان المعنى لكاذبون في الشهادة او في تسميتهما
آه والى الثاني بقوله المشهود به في زعمهم آه في اصل الجواب الاول المعنى انما لا نسلم ان الكذب وهو عدول قولهم والله
يشهد ان المنافقين لكاذبون راجع الى المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله جملة خبرية حتى يكون الصدق والكذب
عبارتين عن مطابقة الاعتقاد وعدمها لانه لم لا يجوز ان يكون رجوعاً للشهادة وهو قوله تشهد باعتبار تضمه خبراً

كاذباً وهو ان شرادتنا هذه اى انك لرسول الله من صميم القلب وخلص الاعتقاد او راجعاً لتسميتهم خبرهم بهذا شهادة
 لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد اى موافقة اللسان مع القلب وكلامهم ليس على وفق اعتقادهم فلا
 يسمى شهادة الحاصل ان كون هذه الشهادة من صميم القلب وخلص الاعتقاد او كون هذا الخبر شهادة كما انه خلاف معتقدهم
 لك خلاف الواقع ايضاً فاحتمل ان يكون تكذيب الله اياهم راجعاً الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم و
 معلوم ان الدليل اذا وقع فيه الاحتمال الاخر مستطاب الاستدلال فلا يصح الاستدلال بهذه الآية لاحد من فرقتي الجمهور النظام
 واما حاصل الجواب الثاني السلمى المشار اليه بقوله او المشهود به آه فهو اننا سلمنا ان التكذيب راجع الى الشهود به كازعم النظام
 لكن لان السلم راجع اليه باعتبار الواقع في نفسه بل هو راجع اليه باعتبار الواقع في زعمهم واذ كان راجعاً باعتبار الواقع في زعمهم
 صدق ان الكذب عبارة عن عدم مطابقة حكم الخبر للواقع في الزعم وهو المطلوب لان المراد من الواقع المأخوذ في صدق الخبر
 كذبه عند الجمهور زعمهم ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتبار ما في نفسه فلا يكون الكذب عدم مطابقة الاعتقاد للخبر كما
 قال النظام مستدل بهذه الآية قوله ادعائهم فيها المواطاة آه هذا عطف تفسير للشهادة اى موافقة اللسان مع القلب
 الغرض من الإشارة الى رد ما قيل من ان الكذب راجع الى قولهم نشردها سياق في الشرح بقوله وما قيل انه راجع آه وايضاً دفع
 اعتراض وهو ان الشهادة من قبيل الانشاء الشرعى فلا توصف بالكذب لانه من اوصاف الاخبار فكيف يكون التكذيب
 راجعاً اليها حاصل الدفع ان التكذيب راجع اليها لا باعتبارها في نفسها بل باعتبار ما تضمنه خبرها كاذباً وهو ان شرادتنا هذه
 من صميم القلب وخلص الاعتقاد قوله من صميم القلب آه اى من القلب السليم اى الخالص من قيل اضافة السفة الى الوصف
 وقوله وخلص الاعتقاد عطف تفسير له قوله شهادة ان آه دليل التضمن اى لدلالة المؤكديات الثلاثة في قوله نعم انك
 لرسول الله الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ليس في كلامهم ادعائهم المواطاة فكيف يكون التكذيب راجعاً اليه حاصل
 الدفع ان المراد ان كيدات المذكورة يدل على ادعاء المذكور بالنظر الى لازم فائدة الخبر لان المخاطب بهذا الكلام هو رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو عالم لاصل الحكم وفائدة الخبر منكر لازمه وهو علمهم بكونه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمقصودهم بالتقديراً هذا الخبر اليه
 انما هو اقامة كونههم عالمين بمضمون هذا الخبر ومقتدين له والمخاطب منكر فأكدر ما قصدوا فكأنهم قالوا انا معتقدون لمضمون
 هذه الشهادة وان هذه الشهادة من صميم قلوبنا وخلص اعتقادنا قوله ولا شك انتم آه تتمته الرد عليه بان الكذب ليس عبارة
 عن عدم مطابقة الخبر لا اعتقاد الخبر في الآية المذكورة بل هو عبارة عن عدم مطابقة الواقع فيما قال الجمهور لكونهم المناقضين للغير
 يقولون بانواهم ما ليس في قلوبهم فلا يكون كذبهم باعتبار القلوب والاعتقاد بل باعتبار الواقع والغير في قوله ولا شك انتم
 راجع الى قولهم ان شرادتنا هذه من صميم القلب آه وما قيل انه آه قاله قطب الدين الشيرازي بهذا الصريح الرد على ما قيل يعني قيل في
 فهم عبارة المصنف بهنا ان معناها اننا نمنع رجوع التكذيب الى الخبر وهو المشهود به لم لا يجوز رجوعه الى قولهم تشهد لانه خبر غير مطابق
 للواقع بدون تضمنه خبر كاذباً فليتم ما قال النظام فصل الرد عليه فرد الشرح بقوله ليس بشئ قوله لظهور انه ليس بخبر آه دليل الرد عليه

حاصله ان رجوع الكذب الى قولهم لشهد لا يصح لانه يرجع الى الجزئية ليس بمنزلة بل هو انشاؤه شرعي مثل بيعت واشتريت
 او لو كان خبراً عن الشهادة في الحال او الاستمرار لا يقتضي وجود شهادة اخرى منهم لتكون محكي عنها هذه الشهادة كما هو حال الاخبار
 وهي ليست بموجودة عندهم بل التوجيه لكلام المصنف ما قال الله من ان الكذب راجع الى قولهم لشهد باعتبار تضمنه خبراً كاذباً كما قال
 ابي تميم بن ابي سنان في قوله في التفسير المذكور في تفصيله قوله او المعنى بانهم آه زاد الشرح هذه العبارة للاشارة الى ان قوله اوفي تسميتها
 او عطف على قوله في الشهادة آه فيكون ما قبل المعطوف عليه معاداً له سابقاً له في التسمية بهذا الاخبار آه في هذا التفسير اشارة الى ان
 قوله تسميتها مع هذا مضاف الى المفعول الثاني والاول محذوف وهو الاخبار وكذا الفاعل اصل العبارة بهذا اوفي تسميتهم هذا الاخبار
 شهادة قوله في الحال عن المواطات آه صفة الاخبار وبيان لان المراد من الاخبار اخبار المتألفين وهو حال عن موافقة اللسان مع
 القلب قوله لان المواطاة مشروطة آه اي موافقة اللسان مع القلب دليل لكون الكذب راجعاً الى تسمية هذا الاخبار شهادة فاحصله ان
 الشهادة لا يقال لما لا يكون فيه المواطاة اي موافقة اللسان مع القلب وخبرهم كك لا ليس في كلامهم مواطاة فلا يسمى شهادة مع انهم
 سموها شهادة فيكونون كاذبين فيما قلناه نسب الكذب الى شهادتهم قوله وفيه نظر آه اي في السند الثاني للجواب الاول اعراض
 حاصله ان الكذب لا يكون الا في النسبة الجزئية لانه من اوصافها والتسمية وصف من اوصاف المسمى فلا يتصف بالكذب بل انما
 يتصف مثله باللفظ في اطلاق اللفظ ولو سلم ان تسمية الشئ بالشئ من قبل الاخبار فلا نسلم كذب هذه التسمية منهم لعدم
 المواطاة لان شرط المواطاة في مطلق الشهادة سواء كانت صادقة او كاذبة ممنوع لوجود شهادة الزور بدون المواطاة وان كانت
 في الشهادة الصادقة معبرة والجواب عن الاول ان التسمية وان لم تكن من باب الاخبار لكنها متضمنة للاخبار اعني قولهم هذا المسمى
 بالشهادة فيكون الكذب راجعاً اليها باعتبار التضمن حكماً خبرياً والجواب عن النظر الثاني التسليم ان المواطاة في مطلق الشهادة
 وتسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز تسمية البيع بالبيع الفاسد والباطل ونقول ان المواطاة وان لم تكن شرطاً في مطلق الشهادة
 لفظاً لكنها شرط عرفاً بان يكون الاخبار صادراً عن علم ومواطاة القلب ومراد المصنف باعتبار العرف دون اللفظ قوله لان مثل هذا
 آه اي تكذيب المراجع الى التسمية قوله وحاصل الجواب آه الغرض منه توطئة للرد على من قال ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعاً
 الى قولهم انك لرسول الله والوجه المثلثة لبيان السند كما سيأتي في الشرح واليف الغرض منه اشارة الى ان ما ذكره المصنف في
 رد النظام بان الكذب راجع الى الشهادة او الى التسمية جواب واحد لسندان وليس هو جوابين كما هو المبادر من كلام الحاشي
 بايراد كلمة او فيكون الرد على النظام بجوابين لا باجوبة ثلاث كما يتوهم وايراد كلمة او باعتبار سندان لا باعتبار ان ههنا
 جواباً مستقلاً آخر واليف الغرض منه فرق وتفريق من ان الجواب الاول مني وله سندان والجواب الثاني تسلي قال او
 في الشهود به آه هذا هو الجواب الثاني في رد النظام وقد مر تقريره قوله اي المعنى انهم آه فيه اشارة الى ان هذا القول عطف
 على قوله في الشهادة اوفي التسمية آه فيكون ما قبل المعطوف عليه مرعياً في المعطوف قوله اعني في قولهم آه الغرض منه دفع
 ما يتوهم من ان يكون المراد من الشهادة لفظه هو ليس بمذكور في الآية الكريمة فكيف يكون الكذب راجعاً اليه حاصل الدفع

ليس المراد لفظ بل المراد منه صدقه وهو قولهم انك رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ان كان في الواقع بل ان كان ليس المشهود به لهم في الواقع بل ان
 في اشارة الى ان قوله في علمهم قيد اعتراضي لا اني في معنى كون ذلك مشهود به باعتبار علمهم بل ان في الواقع
 مشهود به لهم مع قطع النظر عن علمهم لانهم لا يقولون بكونه رسول الله في الواقع لنفا قسبهم فيكون تكذيبه لهم
 بقوله ان المنافقين كاذبون لانهم كاذبون في الواقع في مزعمهم لانه رسول الله في الواقع قوله: واعتقدوا انهم
 تفسير الزعم لانه قول باطل واعتقاد فاسد قوله: لانهم يعتقدونه دليل لكون الكذب راجعا الى المشهود به بعينهم
 حاصله انهم يعتقدون ان قولهم انك رسول الله في زعمهم غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لعدم مطابقتها
 للواقع كما هو عند الجمهور لا لعدم مطابقتها للاعتقاد بهم كما هو عند النظام فلا يصح استدلال النظام بالآية المذكورة
 قوله: لكنه صادق دفع ما يتوهم من ان قولهم اذا كان كاذبا في زعمهم في الواقع فيكون كاذبا في نفس الامر ايضا
 بدون زعمهم مع انه باطل لانه رسول الله في نفس الامر قطعا حاصله دفع ان كذب قولهم في الواقع في زعمهم واعتقادهم
 لا في نفس الامر لانه رسول في نفس الامر فانه قيس من جانبهم انهم كاذبون في نفس الامر في هذا الخبر الصادق الواقع
 وحينئذ لا يكون الكذب الا بمعنى عدم المطابقة للواقع كما هو عند الجمهور للمالك قال النظام قوله: فالتاقل السلاية وهم
 منشأ التوهم لنظرهم في قولهم او لمعنى انهم كاذبون في المشهود به في زعمهم فانه يؤهم ان الكذب لعدم المطابقة لزعمهم
 واعتقادهم كما هو من ذهب لنظام فلا يحصل الرد عليه بهذا الجواب قوله: فبين المعنيين بكون الجواب اى مسافة بعيدة لان احدهما
 عدم المطابقة للاعتقاد وهم فقط وثانيهما عدم المطابقة للواقع في اعتقادهم يعني ان هذا الخبر كاذب في زعمهم لانه غير
 مطابق للواقع فيه فقوله في زعمهم متعلق بشهود به لا الكاذب فمدار الوهم على الاول والمراد الثاني فيكون كذب عبارة عن عدم
 المطابقة للواقع كما هو عند الجمهور لا عن عدم المطابقة للاعتقاد كما هو عند النظام فلا يصح الاستدلال بالآية المذكورة عليه
 قوله: فظهر مما ذكرنا تصحح الرد على ما سياتي اى فظهر من قول المصنف انه جواب مستقل وليس راجعا الى الجواب الاول قوله:
 فساد ما قيل لا دلالة له على تسليم رجوع التكذيب الى المشهود به منع مما هو لكون الكذب عدم المطابقة للاعتقاد بخلاف المعنيين الاولين
 فانها متحال لرجوع التكذيب الى المشهود به فلا يكون راجعا الى الجواب الاول والجواب من جانب فصل الى الجواب الحقيقي
 منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك رسول الله وفي الثالث وان كان راجعا اليه لكنه ليس باعتبار نفس الامر بل باعتقاد
 بهم الباطل وقوله: ان الجواب الحقيقي قيد الحقيقي لانه في الظاهر ثلاثة اجوبة قوله: واعلم ان ههنا وجهان اى عن استدلال النظام
 جواب آخر غرضه جواب آخر عن استدلال الآيات المذكورة حاصله ان الكذب فيها ليس راجعا الى المشهود به بل هو راجع الى حلف الشافعيين
 المذكور مما قبله لا تنفعوا على من عند رسول الله فكلوا فيه كاذبين معنى عدم مطابقة كلامهم للواقع لا بمعنى عدم مطابقة الاعتقاد
 كازعم النظام وايضا لقول في الجواب عن استدلال المصنف قوله ان المنافقين كاذبون ان عاداتهم الكذب في اكثر الامور فلا تعذر عليهم
 بمجرد صدق الصلة فيهم وهو ههنا شبهة عليهم برسالته فيكون كذب ايضا بمعنى عدم مطابقة للواقع لا الاعتقاد كما قال النظام
 قوله: لم يذكره القوم فان هذا ذكره الرازي في تفسيره فكيف يصح قوله لم يذكره القوم قلنا معصود انهم لم يذكره في الجواب عن استدلال
 النظام لانه لم يذكره احد في بيان معنى الآية قوله: كما ذكر في صحيح البخاري دليل لكون الكذب راجعا الى حلف لا الى المشهود به قوله: ارجى بن رسول

البلى اسم لا يسمي رسول اسم لا يسمي غيره منصرف للعلمية والثاني ث فابن منسوب صفة عبد الله وبنى منون قوله حتى يفتنوا آله النفاض
 التفرق قوله لعمري أي سعد بن عباد وهو ليس بعم حقيقة إنما هو سيد قوم الخزرج أو علم زيد بن ارقم هو ثابت ابن قيس له صحبة
 فيكون المراد العم الخبيث أو زريق اسم عبد الله بن رواحة وكان زيد في حجره وهو خزرجي اليه قوله ما اردت أداما استنابمية أي التي
 شئ اردت حتى انتهت إلى تكذيب رسول الله أيك أدكمة مانانية داردت صفة متكلم وبذا بيان العذر من قبيل علمه
 بأن ذكر خبره إلى النبي ليس لأجل تكذيب رسول الله يات بل لآل الظاهر النفاذهم قوله ومما تنك أن بالتشديد عطف على
 قوله أن ذلك قال الجاحظ أنه هذا شروع في بيان مذهب الجاحظ في صدق الخبر وكذبه وهو أنه قائل بالواصلة بينهما قوله أنكر
 انحصار الخبر أنه فيه إشارة إلى أن قوله الجاحظ مبتدأ محذوف الخبر وإنما لم يجعله فاعلاً للفعل محذوف أي قال الجاحظ لأن هذا الموضع
 ليس من الموانع التي تحذف فيها الفعل وتلك المواضع ما يكون الفعل المحذوف جواب سवाल مقدراً أو محققاً وحذف الفعل ثم فسر رفع
 الإبهام الناشئ من حذفه كما صرح به ابن الجاحظ في الكافية وانتقلت إلى حذف الفعل المفرد أسهل من حذف الجملة فلم يجعل
 قوله الجاحظ فاعلاً للفعل محذوف قلت هذا ينظر إذا كان الموضع مما يطر فيه حذف رفع الفاعل وإما في غيره فلا يجوز حذف رفع الفاعل
 في الكلام عند بعض قواري كتحقيق كلامه أنه الفرض منه لو طيبة إلى الرد على بعض الشارحين حيث اشتهر أنها أربعة أقسام
 وتركوا قسمين أعني ما يطابق الواقع مع عدم الاعتقاد أصلاً أو ما لا يطابق الواقع مع عدم الاعتقاد أصلاً فيكون الوسط عند
 صورتين الأولى صور قوله إمام مع اعتقاده مطابقة له فإما في القسم الثاني مع اعتقاده أي اعتقاد المتكلم
 أنه مطابق للواقع والثاني عدم مطابقة للواقع مع اعتقاده مطابقة للواقع قوله أو اعتقاده غير مطابق فغاية القسمان مطابقة
 الخبر للواقع مع اعتقاده غير مطابق للواقع والثاني عدم مطابقة للواقع مع اعتقاده غير مطابق للواقع قوله أو بدون الاعتقاد
 وفيه إيضاح القسم الأول مطابقة للواقع بدون لحاظ الاعتقاد والثاني عدم مطابقة للواقع بدون لحاظ الاعتقاد قوله فهذا
 ستة أسام أه تفرع بالرد وتفرع على الأقسام المتصورة عند الجاحظ قوله واحد منها أنه الفرض منه تعيين ما هو الصادق والكاذب
 عند ما هو واسطة عنده فواحد صادق وواحد كاذب والأربعة الباقية واسطة عنده لا صادقة ولا كاذبة كما فصل في قوله فغنى
 صدق الخبر أنه زاد الشرح بهذا الجواب الإشارة إلى أن قوله مطابقة للواقع أنه خبر مبتدأ محذوف الإلزام المقصود لأن المقصود في صدق الخبر
 وكذبه لا في مطلق المطابقة وعندها قوله للواقع أنه زاد الشرح لفظ الواقع للإشارة إلى أن ضمير مطابقة للواقع يعود على الصدق
 ولأن يكون موافقاً للمذهبين الأولين الذين الضمير فيهما راجع إلى الخبر قال المصنف مع الاعتقاد أنه طرف مستقر حال من ضمير مطابقة أي
 حال كون الخبر كائناً مع الاعتقاد وليس حالاً من المطابقة لأنه خبر المستند أو لا متعلق بهما لأنه لا تقع صلة المطابقة لفظاً مع فلا
 طابع قوله بأنه مطابق أنه فيه إشارة إلى أن متعلق الاعتقاد محذوف قوله من عدم مطابقة للواقع أنه تعيين مرجع الضمير بهما بقوله إلى
 عدم مطابقة للواقع وكذا تعيين مرجع ضمير بقوله مع اعتقاده غير مطابق فالفرض من هذا التفسير تعيين مرجع الضمير في قوله المصنف
 فثبت عند الجاحظ أن الصادق هو المطابق للواقع مع اعتقاده الكذب هو عدم المطابقة مع اعتقاده أنه غير مطابق

والاربعة الباقية واسطة بينهما قوله ويلزم في الاول مطابقة الخبر الغرض دفع اعتراض من ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شيء منهما وعبرة لمصداق على ذلك لانها تدل على ان الصدق مطابقة الواقع مع اعتقاده مطابق له يعني اعتقاد مطابقة الخبر للواقع وهو لا يدل على انه مطابقة الاعتقاد اي مطابقة الواقع في الخبر للاعتقاد ايضا وكذا الكلام في الكذب يدل ان الكذب عدم مطابقة للواقع مع الاعتقاد انه غير مطابق للواقع وهو لا يدل على انه غير مطابق للاعتقاد ايضا ؟

حاصل الدفع ان الاول يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد ايضا والثاني يستلزم عدم مطابقة مع الاعتقاد ايضا بيان الاول ان يقال الخبر مطابق للواقع والواقع مطابق للاعتقاد ينتج ان الخبر الصادق مطابق للاعتقاد بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان المطابق للمطابق مطابق لذلك شيء فيكون هذا القياس من قياسات المساواة واما اثبات الصغرى فبناء على الفرض بان صدق الخبر عنده مطابقة للواقع مع مطابقة للاعتقاد المتكلم واما اثبات الكبرى فمبنى على ان صدق الخبر عند الجاحظ مطابقة للواقع مع اعتقاد ان مطابق له فيكون الخبر مطابق للواقع والواقع مطابق للاعتقاد فيكون الخبر مطابق للاعتقاد لان الموافق مع الموافق للشيء موافق لذلك الشيء وبيان الثاني ان الخبر مخالف للواقع بناء على الفرض في الكذب والواقع موافق للاعتقاد في عدم المطابقة على ما مر عنده فيكون الخبر مخالفا للاعتقاد بناء على ان مخالف الموافق للشيء مخالف لذلك شيء فتقول الشبهة ضرورة توافق آه اشارة الى كبرى الدليلين والصغيران محذوفان قوله حينئذ اي حين مطابقة الخبر للواقع وعدمها له قوله وهي الاربعة الباقية تعيين ما يحتمل الصدق والكذب من الصور المذكورة عند الجاحظ واثبت ضمير هي باعتبار الخبر هو قوله الاربعة الباقية وهو راجع الى غيرهما قوله اعني لمطابقة تعيين الاربعة الباقية فقوله لمطابقة مع اعتقاد الاربعة الباقية قسم اول والثاني قوله او بدون الاعتقاد اي لمطابقة بدون اعتقاد الاربعة الباقية اصل فهذه ان الوجهان في الصدق عند الجاحظ واسطة والثالث قوله وعدم لمطابقة مع اعتقاد المطابقة آه والرابع قوله او بدون الاعتقاد اي عدم لمطابقة بدون اعتقاد لمطابقة اصلا وهاتان صورتان في الكذب عند الجاحظ واسطة فتثبت اربعة صور بالواسطة عنده قوله ليس لصدق ولا كذب خبر لقوله غيرهما قوله فكل من الصدق والكذب آه الغرض منه بيان النسبة بين المذهبين الاولين وبين مذهب الجاحظ بان بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا فمذهب الاولين عام ومذهب الجاحظ خاص مطلقًا ورد على بعضهم حيث قال ان في مذهب النظام لا بد من مطابقة للواقع ليحقق الصدق فالصدق عند بعينه الصدق عند الجاحظ والكذب عدم حاصل الرد ان الجمهور اكتفوا في الصدق بمطابقة الواقع وفي الكذب عدمها والنظام اكتفى في الصدق للاعتقاد وفي الكذب عدمها والجاحظ اعتبر في الصدق بمطابقة الواقع مع اعتقاده وهو يستلزم مطابقة الاعتقاد لانه اذا اعتقد ان مطابق للواقع فقد اتفق الواقع والاعتقاد واعتبر في الكذب بعدم مطابقة الواقع مع اعتقاده وهو يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ وكما كتفى الامرين تحقق احدى ضروري قوله لانه اعتبر أي الجاحظ اعتبر في كل منهما دليل يكون الصدق والكذب على تفسير الجاحظ انهما على تفسير الجمهور والنظام قوله اكتفوا بواحد اي اكتفى الجمهور والنظام بواحد من الامرين اما الجمهور فاكتمى في الصدق بمطابقة الواقع وفي الكذب عدمها واما النظام فاكتمى في الصدق بمطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها واما الجاحظ فاعتبر مجموع الامرين اي لمطابقة الاعتقاد وفي الصدق وعدم لمطابقة الاعتقاد وفي الكذب

وهو يقتضي عدم اعتبار أي الجاحظ اعتبر في كل منهما دليل يكون الصدق والكذب على تفسير الجاحظ انهما على تفسير الجمهور والنظام قوله اكتفوا بواحد اي اكتفى الجمهور والنظام بواحد من الامرين اما الجمهور فاكتمى في الصدق بمطابقة الواقع وفي الكذب عدمها واما النظام فاكتمى في الصدق بمطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها واما الجاحظ فاعتبر مجموع الامرين اي لمطابقة الاعتقاد وفي الصدق وعدم لمطابقة الاعتقاد وفي الكذب

في الكذب وظاهر ان الاثنين يلزم الواحد ولا يحس قوله فليست برأه هذا الامر بالتدبر بالنظر الى ما وقع من الخط في مذهب الجاحظ
والنظام كما يدل عليه الفاء في قوله فكثيرا ما يقع الخط او قوله فكثيرا ما آه الفاء بمعنى اذا تعليلية دليل التدبر قوله في هذا المقام اوهى
في مذهب الجاحظ بيان الخط في مذهبهم هو ان بعضهم حصر الواسطة عنده على قسمين فجعل الاقسام اربعة على مذهبهم كما مر لا سمته قوله
وفي تكرير مذهب النظام اوهى عطف على قوله في هذا المقام اوهى بيان الخط في تفسير مذهب النظام باقال بعضهم وهو الخلفا الى ان الصدق
عنده يحسن الصدق عند الجاحظ والكذب اعلم كما مر واليه نزع البعض في مذهبهم ان المشكوك ليس بمنزلة كاذبنا في مذهب النظام مع
انه جزمه فوق الخط في قوله وقع هنا اوهى في مقام بيان مذهب في الصدق والكذب الغرض منه رد على العلامة قوله في شرح
المنتاح اوهى للعلامة قطب الدين الشيرازي قوله ما ينفى منه العجب اوهى بيان ما ينفى الى العجب ان شراح المنتاح حمل مذهب النظام
على مذهب الجاحظ واستدل على ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاستناد جميعا بقوله نعم ان المنافقين الكاذبون وذكر
تطبيقه على مذهب الجاحظ انه لو كان مطابقة الواقع كافيا في الصدق لاستأهم الله تعالى كاذبين في قولهم انك لرسول الله
لتحقق المطابقة للواقع في قولهم وذهل عنه انه لا يصح على مذهب الجاحظ تسميتهم بكاذبين اليه لا استنادا عدم مطابقة السواقع لانه
جزم مطابق للواقع وفي الكذب يعبر عنه فيكون ما قال العلامة ما ينفى الى العجب البطلان قوله واستدل الجاحظ اوهى في اشارة الى
اظهار متعلق الباء في قوله بدليل اليه دفع اعتراض وهو ان الدليل لا يكون الا للمدعى وهو لا يكون الا قضية من قبيل التهديقات
والمذكور فيما قبل تعريف الصدق والكذب عند الجاحظ وهو من قبيل التصورات لا يقتضي الدليل حاصل الدفع ان المدعى مقدر وهو
قضية فيصم اقامة الدليل عليه قوله نعم اوهى زاد الشرح لفظ القول لان اضافة الدليل الى افترى لا يصح لان المضاف اليه لا يكون الا
اسما مفردا وافتري جملة فعلية فقد القول فصم المضاف اليه قوله افترى على الله اوهى بيان قوله نعم قوله افترى اوهى بفتح الهجزة
اصلة افترى مثل اشترى بهمنين الاولى استنهامية مفتوحة والثانية للوصل فحذفت الثانية استغناء بهمنة الاستنهام
وابقيت الاولى لانها علامة وقد يعكس قوله لان الكفارة اوهى توجيه لكون الآية المذكورة دليلا على مذهب الجاحظ بثبوت الواسطة
بين الصدق والكذب حاصله انه ثبت بهذه الآية ان الكفار حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء واخبار حال الجنة على
سبيل منع الخلو فيكون الاخبار حال الجنة مغايرة للكذب لانه في الآية واذكر في مقابلته اليه فهو غير الصدق لان الكاذب لا يفتري
ان النبي صادق بل اعتقادهم عدم صدقه له فيمنع يكون الاخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب وهو ما قاله الجاحظ
قوله حصروا اوهى هذا الحصر مستناد من الآية المذكورة لانها لبيان تعدد اخبار النبي وهو يقتضي الحصر فيما ذكره او يجعل السكوت في مثله
بيان انه لا اخر غيره والمعنى لا يخلو حال اخبار النبي عن احد هذين الامرين ولذا قال الشرح على سبيل منع كايده عليه كلمة ام
التصديق في الآية المذكورة لانها لا احد الامرين لا على التعيين قوله بالحشر والنشر اوهى متعلق الاخبار قوله في الافتراء اوهى متعلق حصروا
قوله الاخبار حال الجنة اوهى عطف على الافتراء قوله على سبيل منع الخلو اوهى متعلق حصروا اليه قوله لا شك ان المراد اوهى تطبيق الدليل
مع المدعى دعاء لكونه باذكاره لا على المدعى هو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب عند بل ثبوت الواسطة بينهما عند وزاد

الافتراء

الشارح لفظ لا شك قبل كلمة ان لفظ ان يدل على التحقيق ويلزم منه عدم الشك فيكون هذا اظهر معنى ان في قول المصنف لان المراد آه
 قوله: أي الاخبار حال الجنة آه تعيين الثاني لانه من الأمور الاضافية وايضا فيه رد على من فسر الثاني بقوله ام به الجنة
 ووجه الرد ان على هذا لا يصح كونه قسيما للكذب لان المراد بالكذب خبر النبي وام به الجنة ليس بخبر بل هو انشا واستفهام بل
 خبره بقوله تع اذا فرقتهم كل ممزق وهذا القول اي افترى على الله حكاية عنه وتعبيره منه وليس فيه من الخبر ونفي الصدق
 والكذب عن الشيء يقتضي سبق صلاحية للاتصاف بهما وايضا الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يصح ان يقال ام به
 الجنة قسم الكذب لان القسم هو الخاص الذي اندرج تحت العام اذا قيس الى خاص اخر مثله مندرج معه تحت ذلك لعمام وان
 كل واحد منهما اذا قيس الى ذلك العام يسمى قسيما منه وذلك لعمام مقسما لهما وهما الكذب مندرج تحت الخبر وقسم منه وام به الجنة
 ليس مندرج تحت الخبر ليكون قسيما للكذب لانه انشا واستفهام؟ حاصل الدفع ان المراد من الثاني ليس قوله ام به الجنة بل المراد به الاخبار
 حال الجنة عن القول المذكور اي اذا فرقتهم الآية وهو قسم من الخبر فيصح كونه قسيما للكذب. قال لانه قسمه آه دليل لكون الثاني غير الكذب
 قوله: اي لان الثاني تتمم الدليل وتعيين المرجع الضمير في قوله لانه وكذا في قوله قسمه بحيث ان ضمير الاول راجع الى الثاني والثاني الى الكذب
 ودفع ما توهم من ان يكون الاول راجعا للكذب لقوله والثاني للجنة والثاني راجع الى الثاني والثاني راجع الى الكذب لان المقصود بالاشبات بواسطة في انشا لا في الكذب
 حاصل الدفع ان ضمير الاول راجع الى الثاني والثاني للكذب قوله: اي المعنى كذب آه دفع اعتراض وهو انه لا نسلم ان اثنى قسمه لان المراد بالثاني
 الاخبار حال الجنة كما فسر الشارح وهو ليس بقسم في الآية للكذب بل القسم فيها ام به الجنة؟ حاصل الدفع انه قسم الكذب في الآية على تقدير الاخبار
 حال الجنة لا على تقدير ام به الجنة فقط. قال: وغير الصدق آه عطف على قوله غير الكذب فيكون خبرا ايضا اي ليس المراد من الاخبار حال الجنة الصدق
 بقية متبلة للكذب بمعنى ام صدق به قال: لانهم لم يعتقدوه دليل لكون الثاني غير الصدق قوله: اي الصدق تعيين المرجع لضمير في قوله
 لم يعتقدوه بانه راجع الى الصدق لا الى غير الصدق لانه على هذا يلزم خلاف المقصود وهو كون حال الجنة خبرا صادقا قوله: فحق اظهر تكذيبه
 أي تكذيب النبي الفاعل بمعنى اذ التعليلية دليل لعدم اعتقادهم لصدق بالثاني وايضا فيه تمهيد للرد على من اعترض على المصنف العلامة
 بان دليلا لا يثبت به ما ادعاه وسيصرح بالرد عليه بعينه بقوله فعلم ان الاعتراض في قوله بكلامه اي كلام النبي قوله: الذي هو
 بمراحل آه صفة الصدق اي الذي هو بعيد مراتب عن اعتقادهم فلما لم يكن الاخبار حال الجنة كذبا ولا صدقا كما عرفت ثبت بواسطة
 بينهما كما هو مذهب الجاحظ قوله: ولو قال اي المصنف الغرض منه اعتراض على المصنف حاصله لو قال المصنف بدل قوله لانهم لم يعتقدوه
 لانهم لم يقدروا عدمه لكان هو الظاهر في الدلالة على ان المراد من الثاني غير الصدق لان المدعى كون المراد بالثاني غير الصدق
 والدليل التام عليه لانهم اعتقدوا عدمه لان عدم اعتقادهم صدقه مستلزم لعدم ارادتهم صدقه وهو مستلزم لارادتهم غير
 الصدق فيكون مستلزما لارادتهم غير الصدق بواسطة واما اعتقاد عدم صدقه مستلزم لارادتهم غير الصدق بلا واسطة فيكون
 اظهر دلالة عليه وايضا وجه الظهور على هذا ان عدم اعتقادهم الصدق لا ينافي تجويزهم صدقه بخلاف اعتقاد عدم الصدق
 فانه ينافي تجويز الصدق؟ والجواب عنه ان تجويز الصدق منهم بعيد بمراحل لا يجوزونه اصلا كما اشار اليه الشارح في سبق بقوله وهو بمراحل
 عن اعتقادهم الوضوح ان هذه القضية معدولة المحمول اي انهم موصوفون بعدم اعتقاد الصدق فلا يلزم بواسطة ايضا قوله: وايضا

لا دلالة دليل للشارح على الدعوى الثاني اعني عدم ارادتهم الصدق بقولهم ام به جنة كما ان المذكور في القول لانهم لم يعتقدوه
 اه دليل المصنف عليه حاصله ان المراد من قوله ام به جنة غير الصدق لان هذا القول لا يدل على معنى ام صدق به بوجوب الوجود
 لان الاخبار حال الجنة قد يصدق وقد يكذب فتعين الاول لا يجوز . . . بوجوب من الوجود مع قرينة خلافه وهو علمنا
 بعنادهم واعتقادهم بعدة قوله فلا يجوز ان يعبر عنه اه تفريع على عدم دلالة قوله ام به جنة على الصدق اى فلا يجوز ان يعبر
 بقوله ام به جنة عن الصدق قوله فمرادهم اه تفريع مما سبق من دليل المصنف على عدم صدقه وبيان حاصل دليل المصنف باعتبار العطف
 اى عطف قوله غير الصدق على قوله غير الكذب لان الارادة في جانب المعطوف عليه مأخوذة فتكون ههنا كك قوله يكون كلامه
 اه اى كلام النبي صلى الله عليه وسلم عقلاً اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا استدلال على لزوم الواسطة بين الصدق والكذب
 بقول الكفار الجاهليين وهو غير جائز لانه لا اعتداد بقولهم حاصل الدفع ان الاعتماد في امثال علم اعلى اللسان واللفظ وهم كك
 واما التمسك بقول الكفار فلانهم لا يجوز في الاحكام الشرعية وهذا من الاحكام الملقوية قوله فيجب ان يكون اه تفريع على قوله فمرادهم
 بكلامه اه قوله ليكون ههنا اه متعلق بالنفي بليس اى ليكون الاخبار حال الجنة من قبيل باليس بصادق ولا كاذب في زعم الكفار
 فثبت الواسطة بينهما كما مراد الجاحظ بالاستدلال بهذه الآية قوله وان كان صادقاً اه كلمة ان وصلية اى وان كان جميع اخبار
 النبي صادقاً في نفس الامر ولا جنة به فالتقيل ان هذا الدليل وان نفى المحرر اثبت الواسطة الا انه اثبت قسماً واحداً من الاقسام
 الاربعة للواسطة التي عند الجاحظ فلا يكون الدليل تاماً لتام المدعى قلنا ان المقصود ههنا اثبات الواسطة في الجملة وباطال فذهب
 الغير لا شك انه حاصل بهذا الدليل قوله فعلم ان الاعتراض اه تفريع بالرد على من اعترض على دليل المصنف على انه غير الصدق اى علم
 من قوله لا يروون بكلامه الصدق اه وكذا من قوله فمرادهم اه حاصل الاعتراض ان قول المصنف لا يروون الصدق لا يصدق دليلاً لقوله
 وغير الصدق لانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع الا ترى ان الكفار لا يعتقدون صدق النبي صلى الله عليه وسلم
 صادق في نفس الامر فالتعليل غير تام وحاصل الجواب ان قوله لا يروون لم يعتقدوه دليل لعدم ارادة الصدق لا على عدم الصدق في
 الواقع حتى يرد ما يرد لانه يعلم منه ان قوله وغير الصدق معطوف على قوله غير الكذب فيكون خبراً في قوله ان المراد بالثاني اه فيكون
 داخل تحت الارادة المستفادة من لفظ المراد لانه خبر مبتدأ محذوف اعني وهو غير الصدق ويكون ضميراً جاعلاً الى الثاني فيكون قوله
 لا يروون لم يعتقدوه دليل لعدم الصدق كما هو شأن الاعتراض المعترض وهو الخلق اى قوله بانه لا يلزم اه قوله ليس شئ من خبر ان الاول قوله لانه
 لم يجعل اه اى المصنف لم يجعل دليل عدم ورود الاعتراض المذكور قوله على عدم كونه اه اى عدم كون الاخبار حال الجنة قوله كونه صادقاً اه
 اى كون الاخبار حال الجنة قوله على ما قرأناه اه بقوله لا يروون بكلامه الصدق اه وكذا بقوله فمرادهم يكون كلامه اه قوله والفرق ظاهر اه
 اى الفرق بين عدم كونه صادقاً وبين عدم ارادتهم كونه صادقاً ظاهر لان الاول عدم في نفسه والثاني عدم بالارادة فالتقيل ان عدم الصدق
 لا يستلزم عدم الارادة لان الشك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم مع انعمه ارادة للامر المشكوك المردود فيه فلا يصح جعل عدم اعتقاده
 دليلاً لعدم ارادتهم الصدق قلنا ان المراد بقوله لا يروون لم يعتقدوه نفى اعتقادهم من حيث ذاته وامكانه والشك معتقد لا مكان

دفع في المتن

بيان الاعتراض

اشئ المشكوك فيه ان كان غير معتقد له من حيث ذاته واليه اشار الله بقوله في المحضر فليتل ما قال ورد آه بذا رد على الجاحظ حاصله
انا نختار ان المراد بالشأن الكذب بقوله انه قسيمه ان اراد انه قسيم مطلق المكذب كما هو المتبادر فمنسوخ بل هو قسيم الكذب العمدة خاصة
وان اراد انه قسيم الكذب العمدة فليس كذلك لا يلزم منه ان يكون المراد بالشأن غير الكذب مطلقا اذ لا يلزم من كون الشئ قسيما لا يخص
كونه قسيما لا عام قوله هذا الدليل اظهر اننا نأب فاعل رد قوله اي معنى ام به جنة آه فيه إشارة الى ان الالف اللام في المعنى للعهود عوض
عن المضاف اليه المراد به معنى ام به جنة وليس المراد به معنى تمام الآية اي افترى على الله كذا با ام به جنة لان معنى تمامها ليس ام لم يفتر
نقط كما هو الظاهر قوله اي عن عدم الافتراء آه فيه إشارة الى تعيين مرجع ضمير عنه بانه راجع الى عدم الافتراء المستفاد من قوله لم يفتر وليس راجع
الى قوله ام به جنة لئلا يلزم الاتحاد بين المعبود والمعبود عنه قال لان الجنون آه دليل للتعيين عن عدم الافتراء بالجنة لانه مجاز ولا بد فيه من العلاقة
وبين للعلاقة بين عدم الافتراء والجنون ليجوز ان يصدق التعبير عن احد سبها بالآخر حاصله من قبل ذكر اللزوم وهو الجرح حال الجنة واردة
اللازم وهو الكذب لا عن عمد كما اشار الله اليه بقوله ويلزم منه كانه قيل اقصد الكذب ام لم يقصد بل حصل منه حال الجنون المنافي للصدق قوله
يلزم منه آه فيه إشارة الى ان هذا التعبير لعلاقة اللزوم كما عرفت قوله لانه الكذب عن عمد آه الافتراء هو الكذب عن عمد دليل اثبات
لكون عدم الافتراء للجنون حاصله ان الافتراء هو الكذب العمدة ولائذ للجنون لكونه مجنونا ثبت ان الافتراء لا يكون للجنون فغير عن عدم الافتراء
بالجنون للعلاقة المذكورة فالثاني ليس قسيما آه تفريع على تقرير المص في رد الجاحظ من ان معنى ام به جنة ام لم يفتر آه حاصله ان
الثاني اي الاضمار حال الجنة ليس قسيما متقابلا للكذب مطلقا سواء كان عمدا او غير عمد بل هو قسيم لما هو اخص من مطلق الكذب اعني الافتراء
فيكون قولهم افترى على الله كذا با ام به جنة محمدا للجنون الكاذب في نوعيه برغمهم اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولا يلزم خروج
الجنون حال الجنة عن احد نوعي الكذب بل دخل فيه فلا يلزم الواسطة بين الصدق والكذب بالآية المذكورة فلا يصح استدلاله بها بل
صارت الآية تأييدا لمذهب الجمهور قوله مطلقا آه اي سواء كان عن عمد او عن غير عمد قوله بل لما هو آه اي بل قسيم لما هو الكذب هو
اخص منه اي من مطلق الكذب قوله اعني الافتراء آه تفسير للكذب الاخص قوله فيكون هنا آه تفريع على عدم كون الثاني قسيما مطلقا
الكذب بل للاخص منه اي فيكون قولهم افترى على الله كذا با ام به جنة محمدا للجنون آه قوله اعني الكذب آه تفسير نوعي للجنون الكاذب قوله
ولو سلم آه هذا ليس توجيه الرد على الجاحظ من عند نفس الله بل توجيه اخر لكلام المص رحمه الله يعني ان القصد معتبر في مفهوم الافتراء حقيقة
ولو سلم ان القصد لم يكن معتبرا في مفهومه بل هو بمعنى الكذب مطلقا لكن المراد هنا قصد الافتراء بدليل تقدير القصد لارادة في الافعال
الاختيارية لان الافعال الاختيارية اذا نسبت الى ذوى الارادة يتبادر منها صدورها عن قصد واردة وان لم يكن داخل في
مفهومها واما الجنون فليس له ارادة وقصد يعتد بها فلذا اعبر عن عدم الافتراء بالجنون لان في كليهما عدم القصد فعلى هذا يكون معنى
كلام المص بان المعنى ام لم يقصد الافتراء لان الجنون لا يقصد له الافتراء قوله اقصد الافتراء آه بهمة الاستدعاء قوله اي الكذب آه
تفسير الافتراء قوله فان قلت آه اعترض على كلا التوجيهين لكلام المص رحمه الله اعني قبل التسليم وبعد التسليم فتقوله الافتراء هو الكذب مطلقا آه
اعترض على الوجه الاول حاصله اننا لا نسلم ان الافتراء هو الكذب عن عمد بل هو الكذب مطلقا في اللغة فلا يصح الوجه الاول للرد على الجاحظ

لا فيكون قولهم محمدا للجنون الكاذب في نوعيه اعني الكذب مطلقا، قصدوا الكذب مطلقا، غير قصد مطلقا يلزم الواسطة

وهو قبل التسليم وقوله التقيد خلاف الاصل اه اعترض على الوجه الثاني انني قوله ولو سلم انه حاصل ان تقيد الافتراء بالتقيد
 بناء على انه من الفعل الاختيار كما هو في الوجه الثاني خلاف الاصل واللفظة فلا يصدر اليه الافتراء فلو قال اولى ان المعنى هو انني اذا
 كان كل واحد من التوجيهين غير مرضي لكونه خلاف الاصل واللفظة فالاولى ان يقال في توجيه الرد على الجاحظ ان معنى قوله هم اعترضوا على
 كذا باسم به جنة افتري ام لم يفتزل به جنة كما قال المعترض باعتبار التقيد فيه وكلام المحزون ليس بغير دلالة ثبت ما رآه الجاحظ من جهوده فبر
 لا يكون صادقا ولا كاذبا لكون التقيد معتبرا في خبرية الكلام ولا قصد المحزون فلا يكون خبرا قوله فيكون مرادهم ادعاءه على قوله فلا
 اه قوله محض ادعاء خبرية مولى التقيد في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبراه فان قيل الاولى الواو مكان اول لان المحض فيه انما هو بحيث الامر
 لا احد بما قلنا ان هذا انما يريد لو كان المراد بالمحضر معنى التردد واما اذا كان المراد محض اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالامر من فالتقيد لفظا او
 اذ التقيد منفصلة حقيقية في الحقيقة فلا يتصف اخبار النبي صلى الله عليه وسلم الا باحد مما على انه نقول ان اوقد مجازي معنى الواو وهو ان التقيد ثبت
 خبره تفريع على قوله فيكون مرادهم ادعاءه وتتم الرد على الجاحظ على تقدير كون معنى الآية افتري ام لم يفتزل به جنة كما يقصده المعترض
 فلا يثبت الواسطة بينهما كما قال الجاحظ قوله قلت كفى دليلا في تقيد آه جواب على كلا الافتراضين اي كفى دليلا في تقيد التقيد خبرا في مقدم
 الافتراء كافي الوجه الاول او خارجا عنه مستفاد بمعونة القرائن وهو ان افعال الاختيارية لا تكون بدون التقيد لارادته كافي الوجه الثاني نقل
 الاية اللفظة واستعمال العرب فان النقل والاستعمال بمریان في كليهما اما شتمها او لونها لانهم يستعملون الافتراء في موارد ويعبرون بها في
 اما باعتبار التقيد داخل في مفهومه كافي توجيه الاول او مستفاد من الخارج بالقرينة كافي توجيه الثاني فاندفع به كلا الاعتراضين قوله لا نسلم
 ان للتقيد الشعور به جواب عن التوجيه المذكور بقوله فالاولى ان المعنى ادعاءه فان قول المحزون اه دليل عدم التسليم حاصل ان قول هو الاول
 كلام لا محالة يصدق تعريفه عليه وليس بالاشارة ضرورة فلا بد ان يكون خبرا لعدم الواسطة بينهما عند فهم فلو لم يصح ما قال المعترض في الجواب
 يلزم فلو الكلام عن الجزوالاشارة وهو باطل بالاتفاق فمست الحاجة الى جواب المعترضين فتأمل قوله وفيه بحث اه اي في الجواب بقوله
 لا نسلم ان التقيد اعترض حاصله توجيهين الاول ان انحصار الكلام في الجزوالاشارة انما يكون فيما هو كلام حقيقة وقصد وقول المحزون ليس
 بكلام حقيقة وقصد على نعم هذا القائل والثاني ان انحصار الكلام فيهما باطل عند بل يجعل كلام المحزون واسطة بينهما والجواب عن الاول لا نسلم
 ان كلام المحزون ليس بكلام حقيقة وقصد عند الادباء لان مدار الكلام على الاسناد الجزري وهو موجود فيه لا على التقيد الاختياري وعن الثاني ان
 انحصار الكلام فيهما على الواسطة بينهما عند فهم فالتقيد بالواسطة اصطلاح جديد فلا يسمع وقيل وجه البحث لا نسلم عدم دخلية التقيد الشعور في
 خبرية الكلام لان المحققين صرحوا بان كلام السامع والناسم ليس بخبر كما صرح به الشرح في التلويح والجواب عنه ان تقيد الحقيقة بان
 كلام السامع والناسم ليس بخبر انما هو في ترتيب الاحكام الشرعية لا عدم كونه كلاما في اصطلاح اللغة وكل ما نأيد في الاحكام الشرعية قوله
 واعلم ان المشهور ان الغرض منه احقاق ما هو الحق والباطل ما هو الباطل في بحث الجزوالايف وضعه اعترض هو ان تقسيم الخبر الى الصادق والكاذب
 لا يصح لان بعضهم قالون ان الصادق والكاذب بمریان في المركبات التقيدية ايف مع انها ليست اخبارا فبما لم يعمم التقسيم من التقسيم حاصل الرفع
 ان قول هذا البعض مردود بالتقسيم المذكور مبني على ما هو المشهور لانه الحق قوله لا يجرى في غيره ادعاء خبر قوله من المركبات اه بيان خبر قوله مثل

وهو سواها كالقصد

الغلام الذي لزيد آه الذي صفة الغلام بهذا مثال المركب الإضافي معنى قوله ويزيد الفاضل آه مثال المركب التوضيحي قوله مما يشتمل على
 نسبة آه أي على نسبة تقييده قوله وذكر بعضهم آه أي الشأن هذا هو قول البعض القائل بأن الصدق والكذب مجريان في المركبات التقييدية
 أي قوله وبغيره آه أي من المركبات التقييدية قوله كما في قولنا زيد انسان آه مثال المركب التام الصادق قوله ووفر آه أي زيد فرس مثال
 المركب التام الكاذب قوله والآه أي أن لم يعبر عنها بكلام محمول كما في قولنا يازيد الانسان آه مثال المركب غير التام الصادق قوله
 الفرس آه أي يازيد الفرس مثال المركب غير التام الكاذب قوله أيا ما كان آه أي كيف ما كان المركب من الجزئي التقيدي يوصف بالصدق
 والكذب بهذا اللفظ من كلام ذلك البعض قوله ويزيد الفاضل محمول آه أي محتمل للصدق والكذب فان كان زيد فاضلا في الواقع فهو
 صادق والا فلا قوله وفيه نظر آه حاصله ان اراد هذا البعض عدم الفرق بينهما اصلا الا بالتعبير المذكور كما هو المفهوم من كلمة لا نفى الجنس والاستثناء
 المتصل المتضمن لعموم المستثنى منه بقوله لا فرق الا بانه آه فربما ليس يصح لوجود فرق آخر بينهما وهو وجوب علم المخاطب على النسبة التقييدية دون
 الجزئية كما اشار الشارح اليه بقوله لوجب علم المخاطب آه قوله حتى قالوا آه تأييد على وجوب علم المخاطب بالنسبة التقييدية دون الجزئية وهو ظاهر قوله
 فظهر الفرق آه تفرع على الفرق المذكور لوجوب تأييد عدم الفرق الخاص وهو في احتمال الصدق والكذب كما هو المفهوم من
 المقابلة والمقام فهو لفظ ليس يصح لوجوه ثلاثة كما اشار الشارح الى الاول بقوله وظاهر ان النسبة المعلوم آه حاصله ان النسبة التقييدية
 معلومة بالعلم التصوري فقط كما ان المركب التقيدي معلوم بالعلم التصوري فقط فهو لا يحتمل الصدق والكذب فالنسبة التقييدية لا تحتمل
 الصدق والكذب اما الصغرى فلي تفرق في كتب الميزانية ان المركبات التقييدية معلومة التصوري لا التصديقي اما الكبرى فلان ما هو معلوم بالعلم
 التصوري فقط انما هو في حكم المفردات فلا يكون محتملا للصدق والكذب لانها من اوصاف المركبات ثم يرد عليه ان المخاطب قد يكون
 جاهلا بالنسبة التقييدية في بعض الاوصاف فتكون هذه الاوصاف اخبارا فلا تكون معلومة بالعلم التصوري فينبغي ان تكون محتملا للصدق
 والكذب فاجاب الشارح بقوله وجهل المخاطب آه حاصله ان كل منافي احتمال الصدق والكذب وعدمهما في النسبة باعتبار ذات النسبة
 مع قطع النظر عن علم المخاطب وعدمه فالنسبة التقييدية باعتبار ذاتها لا يحتملها والجزئية باعتبار ذاتها لا تحتملها فلا تكون النسبة التقييدية
 محتملة للصدق والكذب باعتبار ذاتها وبما حذرنا به اندفع اعتراض السيد السزد وهو انه اراد ان النسبة المعلوم من حيث هي معلومة
 لا تحتمل الصدق والكذب عند العالم به بانفسه ذلك لكن ذلك خلاف المدعى لان المدعى ان تلك النسبة من حيث ذاتها تحتملها
 واین احدیها من الاشارة ان اراد ان النسبة المعلوم للمخاطب لا تحتملها اصلا فهو في غير ما سدد فان الاخبار البديهية معلومة لكل احد
 مع كونها محتملة لها ووجه الدفع انه ليس المراد بالمعلومية مطلق المعلومية بل المراد بالمعلومية بالعلم التصوري فقط فهو منافي احتمالها
 كما و اشار الشارح الى الوجه الثاني بقوله ثم الصدق والكذب آه حاصله ان الصدق والكذب انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته
 ونفيه في الواقع بان قصد مطابقة او لا مطابقة في الواقع والنسبة التقييدية ليست كذلك أي ما قصد المتكلم اثباته ونفيه في الواقع
 بخلاف الجزئية فافترقا قوله والنسبة الوصفية آه أي التقييدية من قبيل ذكر الاخفى والمراد منه الاعم و اشار الشارح الى الوجه الثالث بقوله
 ولو سلم انه حاصله لو سلم ان النسبة التقييدية ما قصد المتكلم اثباته ونفيه في الواقع كالجزية فنقول ان اطلاق الصدق والكذب على

المركب التقديري اما يكون منتقولا عنهم او مبني على اصطلاح جديد فان كان الاول فلا نسلم ذلك لانه مخالف لما هو القدر في تفسير الالفاظ
 اعني اللفظ والعرف وان كان الثاني فلا مشاحة والبخل في الاصطلاح فتقوله اعني اللفظ والعرف انه تفسير لما في قوله مخالف لما هو القدر ثم
 اعلم ان الموجود هنا نسختان احدهما المشهورة المتداولة في ايدينا وهي ان بعد قوله فظهر الفرق قوله ثم الصدق والكذب اه وليس
 بين هاتين النسختين عبارة زائدة اخرى والنسخة الاخرى ان بعد قوله فظهر الفرق هكذا وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي
 معلومة لا تتحمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرج عن عدم الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها
 في بعض الاخبار لا يخرج عن الاحتمال من حيث هو هو انتهى وبعد تلك النسخة يشترع قوله ثم الصدق والكذب او وتنفصل كلا النسختين
 مبرحاً صرنا له لكن على تقدير زيادة نسخة اخرى يكون وجهه قد تم تأمل البعض ثلاثة وعلى تقدير عدم زيادتها يكون وجهه تنال
 المصداق الاحوال الاسناد الجبري اه هذا التفصيل ما اجل في قوله ويمنحصر في ثمانية ابواب اه ولذا عرف باللام اشارة الى الابواب المذكورة فيما
 سبق والمراد من الاحوال الامور العارضة للاسناد وليس المراد منها الامر الداعي كما هو في اربعة على ما ذكره المصداق من التأكيد وتركه
 والحقيقة العقلية والمجاز العقلي والمراد من الاسناد الجبري النسبة القائمة الجبرية وانما زاد الشرح لفظ الباب الاول بقوله الباب الاول
 للاشارة الى ان ما ذكره المصداق في المتن خبر متبادر مخزون وهو الباب بقية المقام قوله وهو ضم كلمة اه المراد من كلمة هو المسند الغرض منه
 تعريف الاسناد الجبري لان البحث من احوال الشيء فرغ تعريف ذلك الشيء فلذا عرف الشرح الاسناد الجبري ثم المراد من الضم
 الانضمام لانه من صفة اللفظ كما ان الاسناد من صفاته وليس المراد الضم بمعناه لانه صفة المتكلم فلا يصح به تعريف الاسناد قوله
 او ما يجري مجراها عطف على كلمة اي او شيء يجري مجرى الكلمة الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التعريف للاسناد الجبري منقوض
 فيما اذا كان احد اجزاء الجمل او مركباً تقيداً او مفعلاً نحو زيد ابوه قائم او غلام زيد قائم او جئت بمثل حاصل الدفع ان الكلمة اعلم من
 الحقيقة والحكمة وهما وجدت الحكمة باعتبار التأويل بالكلمة مثال زيد قائم الاب او هذا اللفظ مهيمل قوله الى اخرى اه متعلق بقوله
 ضم اي كلمة اخرى وهو المسند اليه قوله حيث يفيد الحكم اه الحثية بيانية بيان كيفية ضم احدى الكلمتين الى الاخرى والمراد من الحكم
 هنا النسبة قوله بان مفهوم احد هما اه متعلق بالحكم زاد الشرح هذا القول لان الحكم اعني النسبة لما كان محتمل الحكم التقديري والحكم الجبري
 فسر المراد بقوله بان مفهوم احد هما اه يعنى المراد من الحكم الجبري دون التقديري فالتفصيل ان المأخوذ في جانب الموضوع انما هو الذات فلا يصح
 قوله لمفهوم اخرى قلنا ان المراد بالمفهوم في هذا القول ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات والمراد من المفهوم الاول المحمول من الثاني
 الموضوع هذا في الموجه قوله او منى عنه اه اي مفهوم احد هما منى عن مفهوم اخرى هذا في السالبة قوله وهذا اولى اه اي تعريف المذكور للاسناد
 الجبري اولى من تعريفه بانه اه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا الوجه للشرح انه ترك تعريف صاحب المفتاح له مع كونه مذكور في هذا الفن
 حاصل الدفع ان تعريفه لا يناسب بهذا المقام لان المسند اليه والمسند من اوصاف اللفظ في فهم تعريف الاسناد الذي هو مبدأ
 المسند اليه والمسند لا يناسب الا بما هو من اوصاف اللفظ كلفظ الضم هنا بمعنى الانضمام واما الحكم فليس من اوصاف اللفظ بل
 هو وصف نسبة وهي امر معنوي فلذا عدل الشرح في تعريفه قوله بان المسند اليه اه دليل اولية تعريف الاول قوله وانما ابتداء باب الجبر

الغرض منه دفع الاعتراض وهو انه ما الوجه للمنه في تقديم اباحت الخبر على الانشاء مع ان الاولى العكس لقلتها بمنزلة المنفرد من اباحت
 الخبر والمنفرد مقدم على المركب حاصل الدفع انه قدم مباحث الخبر لتكون اعظمية شأنه وعمومية فائده باعتبار كثرة تركيب الكلام
 العجيب منه بخلاف الانشاء لانه ليس كذلك قوله اعظم شأنه امر عادلة اما شرعا فلان الاعتقادات كلها اخبار واما اللغة
 فلان اكثر المحاورات اخبار قوله لانه هو الذي آه دليل لكل واحد من الاعظمية والاعمية للاحد هما لكن قوله متصور بالصوره دليل
 الاعظمية قوله وفيه تقع آه دليل الاعمية لف ونشر مرتب قوله متصوره على البناء للفاعل من تصور الشيء اى صار ذا صورة فيكون
 المعنى الخبر هو الذى يصير ذا صور كثيرة من كونه جملة اسمية وفعلية وظرفية وشروطية قوله وفيه تقع الصيغيات العجوبة آه عطف على
 قوله متصور بتقديم الظرف اى تاليفات الكلام العجوبة من كونه ابتداءيا خاليا للقائه الى خالى الذهن او طلبيا اى مؤكدا
 بتاكيد واحد استحق انا اذا كان المخاطب متروكا طالبا للحكم او انكاريا اى مؤكدا بقدر الانكار اذا كان المخاطب منكرا للحكم
 به اذا كان الكلام خارجا على مقتضى الظاهر وقد خرج على خلافه بان يوتى مثلاً بالتاكيد لخالى الذهن كما سيجى التفصيل واما اختصار
 الخبر بذلك فلكونه مختصا باحتمال الصدق والكذب كما عرفت بخلاف الانشاء لانه لا يحتملها قوله وبه يقع غالباً آه عطف على
 قوله وفيه تقع والمراد من المزايا الخصوصيات اى بالخبر يحصل الخصوصيات بها التفاضل بين الكلامين لانه لكونه متصورا بصورة
 كثيرة تقع اكثر المزايا فيه لان اكثر المزايا انما يحصل باعتبار المطابقة لمقتضى الحال هو انما يكون فى الحكاية غالباً وهى لا تكون
 الا فى الخبر قوله وللكونه اصلاً آه عطف على قوله لكونه اعظم آه هذا جواب ثان عن الاعتراض المذكور لكن الجواب الاول بالنظر الى معنى
 الخبر وبهذا الجواب بالنظر الى لفظ الخبر حاصله قدم مباحث الخبر على الانشاء لانه اصل بالنسبة الى الانشاء لان الانشاء يحصل من الخبر
 اما بالاستشاق كالامر والنهي لانهما يشتركان من المضارع الخبر واما بالنقل من الخبر الى الانشاء كما فى فعل الدج والذم لانها
 فى الاصل اخبار ثم نقلت الى الانشاء وكبرت واشتمت لانها فى الاصل اخبار ثم صارت انشاء شرعياً واما بزيادة اداة
 الانشاء كما لا يستغنى عن التمسك وغير ذلك من القسم والنداء والترجى لان كلها فى الاصل اخبار ثم صارت باداة الاستغناء انشاء
 قوله ثم قدم بحث احوال الاسناد آه كلمة ثم للتسريب فى الاخبار الغرض منه دفع الاعتراض وهو انه ينبغي ان يتأخر احوال الاسناد عن
 احوال المسند اليه والسند لان النسبة متأخرة عن الطرفين طبعاً واذنا فالتسبب تأخر ما عنهما فى الذكر اليه حاصل الدفع ان لا
 لنا نحن ذات الطرفين بل البحث هنا انما هو عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسند اليه او مسند وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق
 الاسناد الذى هو سبب المسند اليه والمسند فيه ان يتقدم احوال على احوالها وضعاً قوله لان علم المعاني آه علمه لتقديم بحث
 احوال الاسناد وشروع فى الجواب عن الاعتراض المذكور قوله انما يسمى فيه آه كلمة انما للتأكيد واما للوجه الاضافى بالنسبة الى بحث
 المسند اليه والمسند وعلى كل تقدير فالعنى بهذا اى لا يبحث فى باب المسند اليه والمسند الا عن ذلك فلا يرد ان علم المعاني يبحث
 عن غيرهما اليه فلا يصح المحصر بانما قوله المتقدم على النسبة آه دفع الاعتراض وهو انه على هذا يلزم كون الطرفين مقدماً على النسبة ومؤخراً
 عنها واذ لا يجوز حاصل الدفع ان تقدم الطرفين وتأخرهما انما هو باعتبارين وهو جازم بالتقدم باعتبار الذات وتأخر باعتبار

وصف كونها مسند اليه مسند فلا محذور فيه قوله لا بحث لنا عنها أه دفع اعتراض وهو انه لا وجد في الطرفين جهتين جهة التقدم باعتبار
الذات وجهة التأخر باعتبار الوصف فاختيار جهة التأخر على جهة التقدم ترجيح بلا مرجح بل ترجيح المرجوح لان اعتبار الذات أولى
من اعتبار الوصف جاصل الدفع ان اعتبار الوصف هنا اول من اعتبار الذات لان المقصود في نظر الباحث هنا
اعتبار الوصف لا اعتبار الذات فالتفصيل انما القول بتأخر النسبة عن ذات الطرفين منقوض فيها اذا اخذنا جميع النسب بحيث لا
عنه نسبة فهذا الكل له نسبة الى الاجزاء وهذه النسبة داخلية في جميع النسب فتكون جزء من احد الطرفين فلا تكون متأخرة عنها قلنا
ان اعتبار جميع النسب للمفردات لا يتف عند حد فيمكن الزيادة عليه واعتبار عدم التمدد وينادي على امتناع الزيادة عليه فلم
اجتماع المتناهين وهو محال فجاز ان يستلزم محالاً آخر وهو عدم تأخر النسبة عن الطرفين لان المحال يستلزم محالاً آخر كما
تقرر في موضعه قال لا شك ان قصد المجزأة الغرض من هنا الى قوله فينبغي ان يقتصر تهديد بيان احوال الاسناد الجزئية
فائدة الجزو لازمها وانزال العالم بهما منزلة الجاهل بهما تأكيد فائدة الجزو لازمها فست الحاجة الى التأكيد وتركه في عليه
احوال الاسناد من التأكيد وتركه ثم يشرع في الحالتين الباقيتين فيتم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلية فتم الاحوال الاربعة
للاسناد كما هو مرام المصنف قوله اي من يكون بعد الاخبار اه اي للمخاطب الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الجزئية يقال لمن
يتلفظ ويتكلم بالجملة الجزئية فلا يصح حصر قصد الجزئية في قاعدة الجزو لازمها لان الجملة الجزئية كثيراً ما تورد لا غرض اخر من الفائدة
كالتميز والتميز والضعف والتخضع كما سيجي حاصل الدفع ليس المراد بالجزء من يتلفظ ويتكلم بالجملة الجزئية اصطلاحاً حائلاً المراد منه
من يكون بعد الاخبار والاعلام اي المعنى اللغوي ولا شك في صحة الحصر بهذا المعنى قوله فانه كثيراً ما يورد اه دليل لكون
المراد من الجزئية يكون بعد الاخبار لا من يتلفظ بالجملة الجزئية قوله لكون الجملة الجزئية لا غرض اخر غير فائدة
الحكم ولازمه قوله حكاية اه حالي من القول بهذا الكلام مستعمل في معناه لكن لا للاعلام لان المخاطب بهذا الكلام هو المتكلم
وهو عالم بفائدتين بل للتحرر على طريق الكناية لانه استعمل اللفظ في معناه الحقيقي منتقل منه الى لازمه فان اظهار خلاف ما
يرجوه المراد منه التحوك في الامثلة الباقية قوله رب اني وضعته انشئ فالتفصيل ان التمثيل بهذه الآية وكذا الآيات الاربعة لا يصح
لانها في الانشاء ان السارد من قبيل الانشاء قلت ان التمثيل ليس بالنظر الى السارد بل بالنظر الى جواب النداء وهو الجزئية قوله
اظهار للتحرر اه حال عن امرأة عمران قوله على خبثه رجائها اه نا اميد شدة ارميد خود قوله وعكس تقديرها اه اي مفوضها الضمان
لا امرأة عمران قوله التحوك اه عطف على قوله تحوكله انها كانت اه دليل لكون قول امرأة عمران اظهاراً للتحوك لانها
كانت ترجو وتغرض تلك ذكر مع ذلك ولدت انشئ قوله وقوله تعالى اه عطف على القول الاول مجرور قوله حكاية اه حال عن
القول قوله اظهاراً للضعف اه اي لضعف ذكر يام حال عن ذكر يام قوله اظهاراً اه حال عن القول قوله لما بينهما اه اي بين
القاعدين وبين غيرهم قوله لئلا تلقى التاعدون اه منقول يتألف محذوف اي يعود هم التالف بدو اشتن قوله يترفع نفسه
اي نفس القاعد الباطل لتعديته اي يترفع نفسه عن دنوسه قوله وسلكه هل يستوي اه فالتفصيل بالوجه في عدم اندراج هذه الآية

في سلك الـ ايتين بان يقول وقوله نعم قلت لم يندرج في هذا السلك تبينها على ان صورتها صورت الانشاء بوجود
 حرف الاستفهام فيها وان كان في الحقيقة من الخبر لكونها استفهام الكاري وهو في حكم الاخبار بالنفي فلاجل الانشاء الصوري لم
 يندرج فيما قبله وقوله وامثال هذا انما قال ذلك لتلايه يوم المحضر في الامثلة المذكورة فالقول ان اكثر اسم تفضيل وما بعده
 من مدخل من يكون منفصلا عليه مع انه لا يصح هنا اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل وهو الكثرة مع انه لا بد في المنفصل عليه قلت
 المذكور ليس منفصلا عليه بل هو محذوف فالمعنى الشرحا يمكن ان تحصى لانه موصوف في العبارة اعتمادا على ظهور المراد قوله وان كان شائبا
 اه حال مقدم من فاعل كنى وهو قوله قول الامام المزوقي الغرض منه تأييد الادعاء من ان الاتيان بالجملة الجزئية قد يكون للانعراض
 الاخر غير فائدة الجزوالا زمة بقول الشاعرو ما قبله تأييدات بقوله نعم عز وجل فيتم استشهاده بالشئ بقول من يشاء بكلامه قوله في قوله
 اه اي قول الخامس هو الحارث بعلته الدبلي متعلق قول الامام اي في بيان قوله قوله قومي آه مبتدأ وجملة قتلوا خبره وقوله هم ضمير فعل
 قوله اميم آه منادى مرفوع حذف حرف ابتدائه صديا اميم اسم امرأة كانت تلومهم على ترك الانتقام من قومه حيث قتلوا آفاه وقيل
 اسم لرجل قوله اخي آه مفعول قتلوا قوله فاذا ريمت آه فعل شرط قوله يصيب سبهم آه جزاء الشرط فالشرط والجزاء متنازعان في سبهم الاول
 يتنصى نصب سبهم لانه مفعول به والثاني يقتضي الرفع لانه فاعل له فان عملت للاول اضممت للثاني وان عملت للثاني اضممت
 للاول او حذف لان حذف المفعول جائز ومعنى الشعر يا اميمه قومي هم قتلوا اخي فلا قدرت لي على طلب دمه لاني اذا ريمت
 احدا منهم بسبهم اصحابي ذلك السبهم لاني اقتل رجلا من اهلي والشاهد فيه انه لا يجر على ضياع دم اخيه كما ذكره لا للجر عنه وليس
 المراد الاخبار بقوله وهذا الكلام آه مفعول لقول الامام المزوقي والمراد من هذا الكلام قول الشاعر المذكور اي قوله قومي هم قتلوا اخي
 وكذا قوله فاذا ريمت يصيب سبهم قوله ولكنه اذا كان آه اي ولكن الجزاء اذا كان هذا القول مربوط بقوله فانه كثيرا ليورد الجملة الجزئية آه الغرض
 منه تصريح على دفع الاعتراض المذكور من بطلان حصر فائدة الجز مطلقا في الفائدتين المذكورتين حاصل التصريح ان بين الفاء
 لتبين ليس لمطلق الجز بل اذا كان المقصود منه الاخبار والاعلام دون التحرز والتحيز والتفجع فوالله اشك ان قصد
 بجزه آه جزاء اذا فني زيادة لفظ المقصد دون الجز إشارة الى ان قوله بجزه متعلق بالمقصد لا بالجز كما هو المنبأ دلالة لفائدة فيه
 حينئذ قال افادة المخاطب جزان في قوله ان قصد الجز آه ثم الافادة مصدر مضاف الى مفعوله الاول والفاعل محذوف وهو الجز
 اي افادة المخاطب وقوله اما الحكم او كونه عالما آه مفعول الثاني لان الافادة يتعدى الى مفعولين والمراد من الحكم النسبة التامة
 الجزئية النفس الامرية وهو عام حقيقيا او مجازيا او كائنا ما كانت هذه القضية منفصلة التفاقية فلا يرد ان افادة الحكم ملزوم وافادة كونه
 الجز عاليا بل لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقة ولا منع جمع ولا منع خلوان بين اللازم والملزوم يكون اتصالا لا
 انفصالا او بعدم الورد وان الانفصال هنا ليس مما ذكرت بل التفاقية وهو صادق قوله كقولك زيد قائم آه مثال لافادة الجز
 المخاطب الحكم بحيث لا يكون للمخاطب حكم معلوم قبل اخبار الجز له قال او كونه آه عطف على قوله اما الحكم آه قوله اي الجز آه تبين
 مرجع الضمير بانه راجع الى الجز لا الى المخاطب قوله اي بالحكم آه تعيين مرجع ضمير الجز بانه راجع الى الحكم لا الى الجز قوله كقولك قد غفلت

التورات آه مثال لا فائدة المخبر المخاطب بأن المخبر عالم بالحكم المذكور في الخبر قبل الاخبار به وهو يظهر بالاخبار علمه للمخاطب بأنه عالم به
 كما ان المخاطب عالم به وليس المقصود به افادته المخاطب لانه عالم به وانه قوله: والمراد بالحكم ههنا اي في تقسيم الخبر الى فائدة الخبر
 ولا نهها عند اهل العزبة لا عند اهل الحقول لانهم يفسرونه بالايقاع والانتزاع الغرض منه رد على من يتوهم ان المراد بالحكم
 ههنا الايقاع او الانتزاع لانهم قد اتفقوا على ذلك كما سيحكي ذيل قوله فان قلت قد اتفق القوم آه ثم الفرق بين الوقوع
 والايقاع ان الوقوع صفة النسبة الواقعة في نفس الامر والايقاع صفة المتكلم اعني ايجاد النسبة الذهنية الكائنية او
 ادراك ان النسبة واقعة اوليت بواقعة وكذا الانتزاع والا وقوع حاصل ان المراد بالحكم ههنا وقوع النسبة في نفس الامر
 اولاد وقوعها كك لان المقصود الاصل من الخبر بولادة المخاطب وقوع النسبة اولاد وقوعها واما الايقاع والانتزاع فهما
 وسيلتان اليه لان المخاطب يستفيدهما اولاً فينتقل منهما الى متعلقها الذي هو المقصود الاصل بالاعلام وهو الخبر لانهم
 اما صفتان للمتكلم او للعلم كما مر وذلك ليس مقصود المخبر خبره لانه يشتمل في الخبر قطعاً بدون قصد لانه تحقق في القضية
 قطعاً بدون قصد بل مقصوده خبره وقوع النسبة في نفس الامر اولاد وقوعها قوله: مثلاً اي لا وقوعها قوله: لظهور ان
 ليس دليل لكون المراد بالحكم ههنا وقوع النسبة اولاد وقوعها ومرفعه قوله: انه اوقع النسبة اه اي تلفظ بها
 هذا اذا كان فائدة الخبر قوله: او انه عالم بأنه اي ان المخبر عالم بحيث ان ذلك المخبر اوقع النسبة هذا اذا كان لازم فائدة
 الخبر قوله: وايضا لو اريد به آه اي الايقاع دليل آخر لعدم ارادة الايقاع من الحكم المذكور في المتن حاصله انه لو اريد
 بالحكم المذكور الايقاع نقول المص في سياقي وان كان منكر للحكم وجب توكيده آه لا يكون له معنى صحيح مع ان هذا القول بيان
 لاقوال الحكم لانه لو اريد بالايقاع المعنى الاول اعني ايجاد النسبة الذهنية الكائنية فلا معنى للانكار عنه لانه اذا تكلم
 احد بقوله زيد قائم فلا شك ان السامع المخاطب به لا ينكر عن تكلمه والنضامه وان اريد المعنى الثاني اعني ادراك ان النسبة
 واقعة فلا يصح القول المذكور ايضا لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة اي لم يدرك ان النسبة واقعة لامتناع انكر لم يجد
 ايقاع الغير قوله: بل كان آه حياء لو كلمة مانافية قوله: بل امتناع آه دليل لعدم صحة المعنى لا انكار الحكم وقد مرفعه قوله: انه
 لم يوقع النسبة آه اي المتكلم لم يلفظ النسبة ولم يدرك النسبة الاول بناء على المعنى الاول للايقاع والثاني للمعنى الثاني قوله:
 فان قلت قد اتفق القوم آه هذا الاعتراض على طريق المعارضة لعني ان دليلكم المذكور وان دل على ان المراد من الحكم الوقوع والادوقوع
 لا الايقاع والانتزاع لكن عندي دليل يدل على نفي ما اثبتتم من ان المراد بالحكم ههنا الايقاع والانتزاع وحاصل المعارضة
 بوجهين بيان الاول انا لا نسلم ان المراد بالحكم ههنا وقوع النسبة بل ايقاعها لان القوم اتفقوا على ان مدلول خبرنا هو حكم المخبر
 بوجود المعنى اي ادعان المخبر بوقوع النسبة في ذهنه بين الطرفين في الاثبات وعدمه في النفي وهو ليس الا ايقاع النسبة وانتزاعها
 سواء كان المدلول حقيقياً او مجازياً او كناية لا اتفاقهم على انه لا يدل على وقوع النسبة اولاد وقوعها كما يعلم من الوجه الثاني فيكون الوجه
 الثاني بمنزلة الدليل للوجه الاول والى بيان وجه الاول اشار الشرح بقوله على ان مدلول الخبر آه وبيان الثاني انا لا نسلم ان المراد بالحكم
 وقوع النسبة بل ايقاعها لان القوم قد اتفقوا على ان خبرنا لا يدل على ثبوت المعنى او انتفاءه اعني وقوع النسبة اولاد وقوعها

والالزم الاستحالة الثلاثة: اشارة الشرح الى الاول بقوله والاما وقع الشك آه والى الثاني بقوله ولما صح ضرب زيدته والى
الثالث بقوله وللزم التناقض في الواقع آه والى بيان وجه الثاني اشارة الشرح بقوله وانه لا يدل آه وهذا القول عطف على قوله
ان مدلول الخبر آه قوله: انما هو حكم الخبر المراد من الحكم التصديق والاذعان اى تصديقه واذعانه قوله: بوجود المعنى
المراد من الوجود الوقوع ومن المعنى النسبة فيكون المعنى بوقوع النسبة في ذهنه بين الطرفين اى يستند اليه
والمستند قوله: في لا ثبت اى في الخبر المثبت الايجابى قوله: ولجده آه عطف على بوجود المعنى اى لعدم النسبة وسلبها
في الخبر المنفى السلبى قوله: انه لا يدل آه اى الخبر لا يدل قوله: على ثبوت المعنى آه المراد من الثبوت الوقوع ومن المعنى
النسبة فيكون الحاصل ان الخبر لا يدل على وقوع النسبة بين الطرفين في الايجاب او انتفاء وقوع النسبة في السلب في
نفس الامر قوله: والاما وقع الشك آه اى لو كان مدلول الخبر ثبوت المعنى في الاثبات وانتفاءه في النفي في نفس الامر لما
وقع شك في ما مع في خبر سمع بل علم ثبوت ما ثبت وانتفاء ما نفي جزئيا وقطعا لكن التالى باطل لان كثيرا ما يقع الشك
من السامع في الخبر بخلاف ما اذا كان مدلوله الاتباع اى الادراك بوقوع النسبة باعتبار ذهنه لان الشك انما يقع في مدلول
الاتباع وهو الوقوع في الواقع فمدلول الخبر وهو الاتباع مقطوع به ومدلول الاتباع وهو الوقوع غير مقطوع اذ لا يلزم من
الاتباع الوقوع لان دلالة الاتباع عليه بسبب تعلقه به وهو قد يتعلق بغير الواقع ايضا فقوله والامتنع وقوله لما وقع
شك في ما مع آه تالى ودليل لطلالة محذوف وقوله اذ لا معنى آه وجه للالزام قوله: بل دلالة آه اى دلالة الخبر على مدلوله اى افادة ذلك الخبر
العلم للمخاطب قوله: بذلك شئى آه اى المدلول قوله: ولما صح ضرب زيدته آه عطف على قوله لما وقع الشك آه استحالة ثمانية اى لو كان
مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه في نفس الامر للزم ان لا يوجد هذا اللفظ اى ضرب زيد الا عند وجود الضرب منه فالصحة بمعنى الوجود
والثبوت لكن التالى باطل فالمتقدم مثله واما اثبات لالزامه فاشارة بقوله لئلا يلزم منه اى من قوله ضرب زيد بيان وجه الملازمة
حاصل لئلا يلزم على تقدير كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه في نفس الامر خلو اللفظ عن المعنى الموضوع له لو لم يكن معنى ضرب
زيد وجه منه الضرب لان على هذا التقدير ليس معنى ضرب زيد الا ثبوت الضرب وجوده منه في نفس الامر لانه مدلول الخبر فلو لم ير هذا
المعنى لزم خلو اللفظ عن معناه الموضوع له قوله: عن معناه آه لضمي للفظ قوله الذى وضع له آه صفة معناه الضميمة في وضع اللفظ وقوله
للمعنى والمراد من التوضيح وضع المتكلم وتعيين المتكلم واستعمل له لان الوضع فرع التعيين والاستعمال فلا بد ان خلو
اللفظ عن المعنى الحقيقي واقع كما في المجاز وانما الحال اخلاصة عن المعنى المدلول فالانساب النيقال عن مدلوله بدل معناه ووجه عدم ورود
الالزام من الاخلاء باعتبار استعمال المتكلم لا باعتبار المعنى الحقيقي فيكون المعنى لئلا يلزم اخلاص اللفظ عما استعمله المتكلم فيه وقصد بافاده قوله
وهيئة لا يتحقق آه بيان لطلالة التالى اى حين كون معنى ضرب زيدا ذكر لا يتحقق الكذب فيه في وقت من الاوقات لان معنى الكذب عدم مطابقة
الخبر للواقع فاذا كان ضرب زيدا معنى فلا يتحقق عدم الضرب منه ووجه من عدم المطابقة للواقع فلا يتصور الكذب فيه اصلا مع
انه الخبر ومضمونه ما يتحقق الصدق والكذب فلا يصح كون مدلول الخبر ثبوت المعنى او انتفاءه في نفس الامر للزم هذه الاستحالة بخلاف ما
اذا كان مدلوله الاتباع فان كذب ما يتبع عدم مطابقة مدلوله للواقع بانتهاء النسبة التى يدل عليها ذلك المدلول والتمسك بها وهو الاتباع

لا يشك

مدلول الخبر في الواقع وهو الوقوع قوله، وللزعم التناقض عطف على قوله لما وقع أولها صح استحالة الثلاثة على كون مدلول الخبر
ثبوت لمعنى أو انتفاء حاصل لو كان مدلول الخبر ثبوت لمعنى أو انتفاء في نفس الأمر للزم التناقض في الواقع بتحقيق التناقض فيه
عند الاخبار بالمتناقضين لدلالة الاخبار بهما على ثبوتيهما في الواقع لكونه مدلول الخبر مثلاً زيد قائم وزيد ليس قائم يكون كلاهما
مستحقان في الواقع لكن التالي باطل بدهية ولذلك تعرض لشرح الاثبات لملازمة في هذا الشق ولا الاستحالة الملازم لظهورهما وبه
الاستحالة لا يلزم إذا كان مدلول الخبر الاتباع لانه لا يلزم من تحقق الاتباع الوقوع كما عرفت فلا يلزم تحقق المتناقضين في الواقع
الاتباعان فلا تناقض بينهما لأن ثبوت احدهما ليس له في الآخر قوله: قلت ظاهراً بهذا جواب عن وجه المعارف الثلاثة حاصله منع الملازمة
الثلاثة مع تسليم ان مدلول الخبر ثبوت لمعنى في الاثبات او عدمه في النفي في نفس الأمر لانه حذف المنع واقيم منه المنع متعارف فيكون حاصل
الجواب ان لا التسليم لزوم استحالة الثلاثة المذكورة على تقدير ان يكون مدلول الخبر الوقوع او الالاقوع في نفس الأمر لأن كونها مدلول الخبر
انما يفيد العلم بثبوت الشيء في الواقع لأن معنى دلالة الخبر على ثبوت لمعنى أو انتفاء فيه معنى منه وعلم عليه كما سيصرح به بقوله اذ
ولكن العلم بهذا الثبوت لا يستلزم ثبوت في الواقع ضرورة ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم أنه لأن دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها
وليس بعقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاماً عقلياً وهو عدم تخلف بينهما لدلالة الاثر على المؤثر فاذا قلت مثلاً زيد قائم ذلك على
العلم بثبوت القيام لزيد ودلالة على ذلك لا يستلزم ان يكون ثبوت متحققاً في الواقع لجواز ان يكون الخبر كاذباً غير متحقق مدلوله في الواقع
لأن العلم بالحاصل من الخبر لا يكون علماً حاصلًا بما في الواقع قطعاً حتى يكون منشأ الثبوت الواقع الذي لا يتخلف فلا يلزم من العلم
القطع بالخبر عدم وقوع الشك في الواقع كما هو مفاد المنع الأول وكذا لا يلزم لصحة قولنا ضرب زيد وجوده ضرب في الواقع كما هو مفاد المنع
الثاني وكذا لا يلزم اجتماع المتناقضين في الواقع كما هو مفاد المنع الثالث لأن العلم بثبوت الحكم الخبري لا يستلزم ثبوت في الواقع بثبوت
الشيء أي بثبوت الشيء كخبر متعلق الثبوت وكذا قوله لا يستلزم ثبوت أي ثبوت الشيء للشيء في الواقع قوله: بثبوت الشيء
يخبر متعلق الثبوت أي بثبوت الشيء للشيء وكذا قوله لا يستلزم ثبوت أي بثبوت شيء للشيء في الواقع قوله: فكانهم ارادوا
أي كان القوم ارادوا الغرض منه بيان المحل الصحيح لقولهم ودفع اعتراض وهو انه وان سلم عدم ثبوت الملازمة الثلاثة لكن اتفاهم
على ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى وانتفاء في نفس الأمر كما مر كان الدليل في ثبوت دعوى المعارض على الملازمة الثلاثة لان المتبادر
عن الثبوت هو الواقع بمحاصل الدفع ان قولهم مؤل غير محمول على الظاهر بحيث ان مرادهم من نفي دلالة الخبر على ثبوت لمعنى وانتفاء
في نفس الأمر هو النفي بطريق القطعية في الواقع بحيث لا يحتمل نقيضه لا النفي مطلقاً لان انكار دلالة الخبر على ثبوت لمعنى أو
انتفاء مطلقاً في الواقع معلوم البطلان اذ لا معنى لدلالة الخبر على ثبوت المعنى الا فهم المعنى عنه كما اذا سمعت من اخذ خرج
زيد بعينهم منه أنه خرج في نفس الأمر وعدم الخروج احتمال عقلي لا قطع حتى لا يكون دلالة قطعياً لأن دلالة الالفاظ
على معانيها وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال فلذا انشأ احتمال عدم الخروج عقلاً قوله: انه أي الخبر قوله
قطعاً آية قيد الثبوت قوله: بحيث لا يحتمل آية بيان قطعاً يعني انه يدل على المعنى في الواقع على وجه الاحتمال لا على وجه القطع
قوله: والا آية أي وان لم يكن مرادهم ما ذكرنا وهو عدم الثبوت الواقع العقلي بحيث لا يحتمل النقيض فنفي دلالة الخبر على المعنى المذكور معلوم

البطلان كما عرفت قوله: قطعاً اي ايضاً قيد معلوم لبطلان قوله: اذ لا معنى للدلالة اي دلالة الخبر على ثبوت المعنى وانتفاءه هذا دليل لقوله معلوم
 البطلان كما مر قوله: ولهذا صح آه اي لاجل ان سماع خرج زيد يفيد العلم بخبره وعدم الخرج احتمال عقلي فقط صح قولك سمعته من
 فلان في جواب من قال من اين تعلم هذا فثبت ان مدلول الخبر الخروج وعدمه محض احتمال عقلي اذ لو كان مدلوله الخروج وعدمه سواء
 لم يصح هذا القول لقوله ولهذا صح آه تأييد لكون مدلول الخبر الخروج فقط وعدمه احتمال عقلي قوله: اذ قيل لك آه في السؤال قوله: من اين
 تعلم هذا آه اي هذا الحكم بصيغته لمخاطب قوله: ان تقول آه في جواب سوال المذكور قوله: ولو كان مفهوم القضية آه الغرض منه بيان
 المحل الصحيح لقولهم الآخر ورفع اعتراض وهو انه وان سلم منع الملازمة الاثبات بالدليل المذكور لكن اتفق قهيم ان مدلول الخبر هو حكم المخبر
 بوجود المعنى او بعدمه كما مر كاف للدليل في دعوى المعترض على اثبات الملازمة الاثبات لان المراد من حكم المخبر بوجود المعنى او بعدمه هو الالاتع
 او الانتزاع حاصل ذكره في الاعتراض المذكور دعوى ان احدهما الاتفاق على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر اي الالاتع ان عليه وثانيهما
 الاتفاق على ان مدلول الخبر لا يدل على ثبوت المعنى آه فلما اتجا الشك عن الدعوى اثنان شرع الجواب عن الدعوى الاولى بطريق اللف والنشر
 الغير المرتب: حاصل الدفع ان قولهم وهو ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بوجود المعنى وبعدمه في الاثبات والنفي ليس مبنياً على الظاهر بل مؤول
 ايضاً بان المراد بحكم المخبر بوجود المعنى وبعدمه وقوع النسبة او لا وقوعها في نفس الامر لا الاتع والانتزاع بل هما وسيلتان اليهما
 اذ لو كان مدلول الخبر الاتع والانتزاع من غير دلالة على الوقوع واللا وقوع في الواقع كما هو الظاهر من قولهم كان مدلوله الاتع
 واللا الاتع بمعنى تصور الوقوع واللا وقوع بدون التصديق بان النسبة واقعة ام لا اذ لا دلالة له على الوقوع وبعدمه فتكون
 مفهوماً جميع القضايا وهي تلك التصورات ثابتة في جميع الاوقات اذ لا تناقض بين التصورات والمفردات في الواقع
 ولا يكون ثبوت مفهوم قضية منافية لثبوت مفهوم قضية اخرى وهو باطل بداهة لانه يكون الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة
 الذهنية بدون الاشعار على النسبة الواقعية: بخلاف ما اذا جعل مدلول القضية الوقوع واللا وقوع في الواقع فانه ثبت
 التناقض بينهما فيه لان ثبوت تقييم مثلاً لزيد في نفس الامر ينافي ارتفاعه فيه فلا بد من التاويل في قولهم بان المراد من حكم المخبر بوجود
 المعنى وبعدمه وقوع النسبة او لا وقوعها في الواقع لا الاتع والانتزاع بل هما وسيلتان اليهما بان ينتقل منهما الى الثبوت
 والانتزاع الواقعي قوله: ولو كان اه شرط جزاءه قوله لكان مفهوم اه قوله: متحققاً دائماً آه اي لا يتصور بين مفهوم القضية تناقض اصلاً
 قوله: فلم يصح آه دليل لبطلان الجزاء قوله: لا متناع تحقق آه دليل لعدم صحة التناقض في القول المذكور مع انه متناقض بالاتفاق
 قوله: ثم الحق اه الغرض منه دليل آخر يذكر قول البعض على ان مدلول الخبر هو الوقوع واللا وقوع في الواقع لا الاتع واللا الاتع
 في الذهن حاصل ان بعض المحققين قالوا ان مدلول الخبر هو الصدق فقط واما الكذب فليس مدلوله بل هو نقيضه نشأ من جواز تخلف المدلول
 عن الدال لكون دلالة اللفظ على معناه وضعية لا عقلية كما مر وهذا القول انما يصح لو كان مدلول الخبر هو ثبوت النسبة في نفس الامر وليس معنى الصدق
 الاثبات النسبة في نفس الامر فيكون ثبوت النسبة مدلولاً للخبر بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر الاتع النسبة او لا الاتعها فلا يصح هذا القول
 اذ حينئذ كل من الصدق والكذب يكون خارجاً عن مدلوله واحتمالاً عقلياً محضاً من غير دلالة الخبر على شيء منها فكله ثم في قوله
 لمجرد الترتيب في الذكر اوله اذ في قوله: بعض المحققين آه وهو نجه الذين الرضى قوله: وهو ان آه بيان ما ذكره البعض قوله:

وقوله لهم بحتمه آه دفع اعتراض وهو انه على ما ذكره الرضى من ان جميع الاحتمالات الالهي الصدق فقط لا يصح تعريف الخبر بحتمه الصدق والكذب لانه يعلم منه دلالة على الكذب اليقيني حاصل الدفع انهم لا يريدون بقوله المذكور في تعريف الخبر ان الكذب مدلول الخبر اليقيني بل يريدون ان الخبر انما يدل على الصدق فقط واحتمال الكذب انما ناشى من جواز تخلف المدلول عنه لكون دلالة وضعيته يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال فالصحيح في قوله بحتمه الكذب اى بحتم الخبر الكذب كما هو المشهور قوله لا يريدون به اى اى بهذا القول قوله انه اى الخبر قوله بحتمه اى الكذب قوله اى لا يمنع عقلاً آه تفسير لقوله بحتمه من حيث هو آه ودفع ما يستوهم من انه اذ لم يكن الكذب مدلول الخبر فكيف يحتمل من حيث هو لان الشئ يدل على مدلوله لا على شئ آخر حاصل الدفع ان المراد من من احتمال الكذب من حيث هو بان العقل يجوز مع عدم ارادة المدلول الحقيقي وهو الصدق لان دلالة الخبر على الصدق وضعي يجوز التخلف فيه دون عقلي حتى لا يجوز التخلف فيه قوله ان لا يكون مدلول آه فاعل لا يمنع والمراد من المدلول الحقيقي وهو الصدق قال المصنف ويسمى الاول آه اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل هذا الفن قوله اى الحكم الذى آه الفرض منه تعيين مصداق الاول واليقر فيه اشارة الى وجه تسمية الاول فائدة الجزالة يقصد بالجزالة انه لا يرتب عليه فائدة الشئ ما يرتب عليه فائدة اسم فائدة الجزالة ففرض الشر من ههنا الى متن الثاني تعيين ما هو المراد من تفاسير فائدة الجزالة لان الاحتمال العقلي ههنا كثير لانها اما عبارتان عن المعلومات اعني الحكم وكون الخبر عالمياً او عن العلمين اعني علم المخاطب بالحكم وعلمه بكون الخبر عالمياً او عن فائدتين اعني المرتب عليهما او عن استفادتين متعلقين بهما اى بالعلمين فاللازم واللازم اما ان يكونا متفقين بان يكونا معلولين او علميين او فائدتين او استفادتين او مختلفين فالاسم ستة عشر من ضرب الاربع في الاربع فالتشابه ههنا مستحقة وهي كونها عبارتين عن المعلومات او العلمين او كون فائدة الجزالة عن العلم واللازمها عن العلم والبوابة غير صحيحة ههنا فعلى اللزوم بينهما بان الثاني لازم للاول انما يكون في الافادة اعني العلم لا في التحقق والوجود لجواز تحقق الحكم من غير وجود المتكلم والمخاطب فلا يوجد الخبر فضلاً عن كون الخبر عالمياً وهذا التفسير ما اختاره الله موافقاً لما في المفتاح فاشارة الله اليه ولا بقوله اى الحكم الذى آه وادى كون الخبر عالمياً آه ثم صرح به بقوله فعلى هذا فائدة الجزالة وبعده صرح بان اللزوم بينهما انما هو في الافادة بقوله ومعنى اللزوم انه كلما آه وعلى الثاني اللزوم بينهما انما يكون في التحقق والوجود لكونه هو الاصل فيه فلا يصار الى اللزوم في الافادة بلا ضرورة داعية اليه وهذا التفسير مما اختاره العلامة قطب الدين شيرازي شارح المفتاح موافقاً لما قال المصنف في الايضاح شرح التلخيص الى هذا اشار الله بقوله وزعم العلامة آه والى اللزوم بينهما في التحقق اشار بقوله اى يمنع ان لا يحصل العلم الثاني آه وعلى الثالث اللزوم بينهما انما هو في التحقق والوجود اليقيني اعني متى تحقق العلم الاول تحقق المعلوم الثاني من غير عكس لا اللزوم في الافادة والعلم واللازم الاخرى الذى ذكره الله بقوله فالتعقل كثيراً ما يسمع جراً آه واشارة الله الى هذا التفسير بقوله ويمكن ان يقال ان لازم آه في دفع اعتراض الاول واشارة الى اللزوم بينهما في التحقق لا في العلم بقوله وهذا مستحق ضرورة سواء علم السامع ان الخبر آه ثم هذا التفسير الثالث اى كون فائدة الجزالة عن العلم واللازمها عن العلم لا يخلو من ضعف لفوات المناسبة بين الفائدة ولازمها لكونه مخالفاً

لتفسير المصدر في الايضاح لللازم الفائدة وان كان موافقاً في تفسير الفائدة وايضا مخالف لتفسير المفتاح في الفائدة دون اللازم
 والى هذا الضعف اشار الشارح بقوله ويمكن ان يقال انه وكذا بقوله لكن هذا ينافي لتفسير المصدر او فالتقلت به هنا احتمال آخر وهو عكس
 التفسير الثالث بان يكون المراد بالفائدة المعلوم وباللازم العلم فلم لم يتعوض له الشرع قلت لم يتعوض له لان اللزوم بينهما حينئذ
 اما في التحقق او في الفائدة والعلم وكلاهما باطل لان الاول غير متصور لان تحقق الحكم لا يستلزم للعلم بكون المخاطب عالماً به كما
 لا يخفى واما الثاني فلا يندفع به الاعتراض المذكور والشرع بصدد دفع هذا الاعتراض وقس على هذا باقي الاحتمالات الفاسدة هنا
 والتفصيل في حواشي السيد السند قوله الذي يقصده الغرض منه دفع اعتراض وهو ان فائدة الشيء ما يترتب عليه الحكم الخارجى
 ليس كذلك بل المرتب على الجزاء هو علم المخاطب بذلك حاصل الدفع ان الحكم الخارجى بذاته وان لم يكن مترتب عليه لكنه بحسب الفائدة
 بالجزء مترتب عليه وتسميته بالفائدة انما هي بهذا الاعتبار ولذا فرغ الشرع الذي يقصد بالجزء قوله ان يكون الجزاء معين مصداق
 الثاني قوله ان لازم فائدة او تعيين الزجج قوله لما ذكر في المفتاح انه بيان لوجه تسمية الثاني بل لازم فائدة الجزاء كذا بيان دليل
 لزوم الثاني بالاول دون الاول بالثاني كما بينهم من قول المصدر بل لزوم الثاني بالاول دون العكس حيث قال والثاني
 لازمهاه فقوله ان الفائدة الاولى او دليل لكون الثاني لازماً للاول وقوله هي بدون الاولى او دليل لعدم لزوم الاول بالثاني محاصل
 الدليل ان الاول خاص والثاني عام والعام مستلزم للخاص كما في قولنا من حفظ التورات قد حفظت التورات الثاني ثابت بدون
 الاول لان لحفظ التورات معلوم قطعاً انها حفظت هو التورات فغرض التسليم من هذا الكلام كونه عاماً فقط قوله كما هو حكم اللازم
 اى الامتناع وعدم محكم اللازم او هذا التشبيه لما قبله باللزوم وعدمه باللازم الا ان فيه ايضاً كذا كما يظهر في الشرح قوله اى اللازم الا ان
 هذا التفسير من الشرع لللازم بالجهول المساوات في قول صاحب المنتلح لدفع ما يتوهم وهو ان المتبادر باللازم بالجهول المساوات
 اللازم المشكوك المساوات لان الجهول مستلزم الشك مع ان الامر ليس كذلك لان اللازم به هنا اعم من اللزوم غير مشكوك المساوات
 مع اللزوم حاصل الدفع ان المراد باللازم بالجهول المساوات اللازم الا ان من اللزوم كالحركة مع النار بطريق الكناية لان
 جماله المساوات لازم لللازم الا ان المساوات فيه حتى يحصل العلم بها فان قيل ما الفائدة في هذه العبارة الطويلة بل المناسب
 ان يقول كما هو حكم اللازم الا ان المساوات الواقعة او الاعتقاد قلنا في هذه العبارة ذكر المقصود على وجه الكناية وهو اولى من التوضيح
 به لانه ذكر المقصود مع الدليل قوله فان اللزوم بدون او اى بدون اللازم دليل للزوم الاول بالثاني في قوله ان الفائدة الاولى
 بدون الثاني تمنع انه حاصله ان الاول خاص والثاني عام وتحقيق الخاص بمنع بدون العام قوله هو اى اللازم وهو المعنى الثاني
 قوله بدون اللزوم اى هو المعنى الاول قوله حقيقة لمعنى العموم او دليل لقوله لا يمنع انه حاصله تحقيق اللازم بدون اللزوم غير متمنع لوجود
 معنى العموم في اللازم لانه عام وهو يتحقق بدون الخاص قوله فعلى هذا ان على كون فائدة الجزاء عبارة عن الحكم المقصود ولازمها
 عبارة عن كون الجزاء عالماً به فيكون الفائدة هي الحكم ولازمها كون الجزاء عالماً به وهذا هو الصريح من الشرع بعد الاشارة للتفسير الاول لهما
 قوله معنى اللزوم او غطف على قوله فائدة الجزاء الحكم او فيكون دافلاً تحت قوله فعلى هذا ان هذا التوضيح على ان اللزوم بينهما على هذا

التفسير انما هو في الافادة والعلم لاني التحقق والوجود ودفع اعتراض وهو انه اذا كان فائدة الجزئية الحكم لازماً لها كون الجزئية عالمياً لا يصح
 اللزوم بينهما التحقق الحكم من غير وجود التكلم والمخاطب فضلاً عن الجزئية حاصل الدفع ان اللزوم بينهما ليس باعتبار التحقق والوجود
 بل باعتبار الافادة والعلم ولا شك في تحققة قوله انما الجزئية افادة الجزئية للمخاطب افادة الجزئية انما الجزئية عالمياً اي بالحكم اي كلاً
 علم التكلم الحكم للمخاطب علم الجزئية عالم به وانما قال افادة الحكم وانما فاداه عالم به لان اللزوم بين افادة الاول والثاني وليس بين ذات
 العالم ونفس الحكم لانه قد يكون شكاً قوله من غير عكس اي ليس كلاً افادته عالم به افادة الحكم للمخاطب ليجوز ان يكون الحكم معلوماً له
 قبل الاخبار به كما في حفظ التوراة لمن يحفظ قوله وزعم العلامة انه الغرض منه بيان تفسير الثاني للفائدة ولازمها بان هما عبارة ثان
 عن العلمين اي علم المخاطب بالحكم وعلمه يكون الجزئية عالمياً به حيث قال هي استفادة السامع اي عالم السامع من الجزئية الحكم ولازمها هي
 استفادته منه اي علم السامع من الجزئية عالم به وهذا التفسير مخالف عن تفسير صاحب المفتاح كما مر وكما قال الشارح وهو خلاف
 ما مر به صاحب المفتاح انه لان فاداه بامر ولذا قال الشارح وزعم العلامة وان كان صحيحاً في نفسه وموافقاً لما قال المصنف حيث قال
 اي يمنع ان لا يحصل العلم الثاني اهـ واللزوم بينهما على هذا التفسير انما هو في الوجود والتحقق لاني العلم قوله في شرح هذا الكلام اهـ اي
 فائدة الجزئية لازماً لها قوله قال اي يمنع ان لا يحصل اهـ هذا التفسير في الايضاح لبيان اللزوم بينهما وهو في التحقق كما يظهر من
 الشرح الى اخره بان الثاني لازم للاول دون العكس في التحقق والوجود قوله وهو علم الثاني اهـ بيان علم الثاني قوله بان
 الجزئية متعلق علم المخاطب وبيان له قوله من الجزئية نفسه اهـ نفس الجزئية متعلق بلا يحصل كما يعلم من قوله الاتي اذ التقدير ان حصولها
 انما هو من نفس الجزئية لان اللزوم علم به من نفس الجزئية لا مطلقاً لان علم الحكم قد يحصل بالمشاهدة وهو لا يستلزم وجود الجزئية فضلاً عن
 علم المخاطب يكون الجزئية عالمياً به قوله عند حصول العلم اهـ متعلق بمنع قوله وهو علم المخاطب اهـ بيان علم الاول قوله بذلك الحكم متعلق
 علم المخاطب الثاني قوله من الجزئية نفسه اهـ متعلق بحصول العلم الاول قوله اذ لو لم يحصل اهـ دليل الاستناع عدم حصول العلم الثاني عند
 حصول العلم الاول حاصل لو لم يحصل علم الثاني عند حصول العلم الاول فعدم حصوله لا يخلو اما لاجل انه حصل قبل العلم الاول فلا
 حاجة لحصوله لئلا يلزم تحصيل الحاصل اوله حصل له العلم الاول بان تخلف عنه بما باطل ان اما الاول فلان حصول العلم الثاني
 موقوف على حصول العلم الاول فاني حصل قبله واما الثاني فلان علم حصول العلم الثاني هي حصول العلم الاول فاذا حصل
 العلم الاول ولم يحصل العلم الثاني يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة وهذا لا يجوز كما ذكر الشارح وكذا الوجهين منفصلاً قوله فعدم
 حصوله اهـ اي عدم حصول العلم الثاني قوله عنده اهـ اي عند حصول العلم الاول قوله اما لانه اهـ اي علم الثاني قوله قد حصل قبل اهـ
 اي قبل العلم الاول وهو علم المخاطب بالحكم فلا يحصل حينئذ لئلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اوله يحصل بعد اهـ عطف على قوله قد حصل
 اي لم يحصل العلم الثاني بعد حصول العلم الاول قوله واما الاول باطل لان اهـ حصول العلم الثاني قبل حصول العلم الاول تقريراً لانه
 ما مر وهو تخلف الموقوف عن الموقوف عليه قوله لان العلم اهـ اي علم المخاطب قوله لا بد فيه اهـ اي لا بد في حصول ذلك العلم الثاني من
 ان يكون العلم الاول حاصل في ذهن المخاطب قبله فلا يتصور قبليه عليه فتوله لا بد اسم لا وفيه خبره وقوله من ان يكون ان بيان اسم

قوله بهذا الحكم أه أي العلم الاول قوله في ذهني أه أي المخاطب قوله ضرورة أه قيد لمحصل العلم الاول في الذهن أي حصة له بدني
 لانه موقوف عليه للثاني فان قيل اذا اخبر الله عنه بشئ علمنا الحكم من نفس الخبر مع ان الخبر عالم به قبل علمنا به لانه قد احاط
 بكل شئ علمنا قلنا المراد من الحكم هنا هو الحكم المخصوص من حيث خصوصه فعلى هذا يمنع علمنا بان الخبر عالم بالحكم المخصوص من
 حيث هو مخصص لانه ليس حاصلنا لنا قبله قوله ان لم يجب أه كلمة ان وصلية أي يجب في حصول الحكم الثاني حصول الحكم الاول
 في ذهني وان لم يجب حصوله من ذلك الخبر بعينه بل يكون حاصله بغيره من الطرق الاخر لان حصول علم الاول ضروري للثاني
 في الجملة لا بعينه قوله وكذا الثاني أه أي مثل الاول الثاني باطل وهو عدم حصول العلم الثاني بعد حصول العلم الاول قوله لان
 علمته حصوله أه أي حصول الثاني دليل بطلان الشق الثاني حاصله تخلف المعلوم عن العلة التامة كما مر قوله اذا التقدير أه
 دليل لكون علة العلم الثاني سماع الخبر حاصله ان المفروض في حصول كل منهما انما هو نفس الخبر من غير اعتبار امر اخر معه حيث قال في
 كل منهما سابقا من الخبر نفسه فسماع الخبر من الخبر علة تامة لحصول الحكم الثاني قوله فنبه أه أي المصنف في الايضاح فيه اشارة الى ان
 بهذا الدليل ليس من عند الشرح بل هو مستفاد من كلام المصنف في الايضاح ففي لفظ التبيين اشارة الى بداية هذا الحكم ومقصود المصنف
 ازالة الخفاء بالبيان فقط قوله قوله أه متعلق بنسبة أي بقوله في الايضاح والضمير في قوله المصنف قوله وعلى الثاني أه عطف على الاول
 أي نسبة المصنف وعلى الدليل الثاني المذكور في الشرح لبطلان شق الثاني بقوله وكذا الثاني لان علة حصوله أه قوله بقوله أه أي بقول
 المصنف في الايضاح قوله منه أه أي من حصول الخبر الاول قوله ولا يمنع ان لا يحصل أه عطف على قوله سابقا أي يمنع ان لا يحصل
 العلم الثاني أه فهو داخل تحت تفسير الذي اورد المصنف في الايضاح الغرض منه اثبات ان الاول ليس بلازم للثاني كما هو
 دعوى المصنف في المتن وما قبله أي المعطوف عليه لاثبات ان الثاني لازم للاول فتم دعوى المصنف هنا بما فرغ في الايضاح
 حاصله لا يلزم توقف حصول علم الثاني وهو لازم للخبر على حصول العلم الاول وهو فائدة الخبر يجوز ان يكون العلم الاول حاصل قبل
 حصول العلم الثاني فلو حصل مع العلم الثاني الفهم يلزم تحصيل الحاصل وهو ممنوع كعلم المخاطب بكونه حافظا للتورات ويقول له
 التكلم حفظت التورات فلما حصل للمخاطب العلم الاول قبل حصول العلم الثاني فلو حصل معه يلزم تحصيل الحاصل فان قيل ان هذا
 القول يدل على افتراق العلم الاول عن الثاني وقوله فيما سبق الاول باطل أه يدل على اللزوم من جانب الاول قلنا جواز
 الانفكاك هنا انما باعتبار الحدوث كما يدل عليه قوله لجواز حصوله قبل أي حدوث العلم الثاني لا يستلزم حدوث العلم الاول وانما
 اللزوم فيما سبق فهو باعتبار مطلق الوجود أي حصوله يستلزم وجود العلم الاول كما يدل عليه قوله فيما سبق وان لم يجب ان يكون
 حصوله من ذلك الخبر قوله من الخبر نفسه أه متعلق بقوله لا يحصل وكذا قوله عند حصول الثاني قوله لجواز أه دليل عدم امتناع المذكور
 قوله فلا يمكن حصوله أه أي حصول الاول تفريع على قوله لجواز ان يكون أه قوله لا امتناع حصول أه دليل لقوله فلا يمكن أه قوله
 كالعالم بكونه أه أي يكون المخاطب مثال حصول العلم الاول قبل حصول الثاني قوله ونسبة أه أي حين حصول العلم الثاني عند
 عدم حصول العلم الاول الغرض منه دفع اعتراض على قوله لا يمنع ان لا يحصل العلم الاول أه حاصله لانه يمنع حصول العلم الثاني

قوله على الاول أه أي على الدليل الاول المذكور في الشرح لبطلان الشق الاول لقوله الاول باطل لان العلم الى آخره

عند عدم حصول العلم الاول من الخبر نفسه كما في حفظ التورات لمن يحفظه فلا يصح تسمية هذا الحكم بفائدة الخبر لعدم استفادته من الخبر بل حصل قبله مع انه يعلم من الدليل المذكور بقوله لجواز ان يكون حاصل قبل حصول الثاني اهـ هذا الحكم بفائدة الخبر حاصل النفع ان هذا الحكم في المثال المذكور ان لم يكن فائدة للخبر بالفعل لكنه فائدة له بالقوة وبالجملة بان فرضنا عدم علم المخاطب قبل الاخبار به وبهذا التقدير كاف للتسمية بان حصلت فائدة الخبر قوله بهذا الحكم اهـ اي المعلوم قبل اخبار المتكلم به كما في حفظ التورات قوله بنا على انه خبر يكون قوله انه من شأنه اهـ الضمير في كليهما للحكم قوله فان قيل اهـ اعتراضين على قول المصنف في الايضاح مع ان سماع الخبر من الخبر كاف اهـ وعلى قوله لجواز ان يكون الاول حاصل قبل اهـ الاول بقوله كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا اهـ والثاني بقوله وايضا اذا سمعنا خبرا حاصل الاعتراض الاول لا نسلم ان مجرد سماع الخبر من الخبر كاف في حصول علم الثاني عند حصول الاول لاننا نسمع كثيرا ما خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورت هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا فلا يصح قوله ان مجرد سماع الخبر من الخبر كاف في حصول العلم الثاني عند حصول الاول ولا يثبت امتناع عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول كما هو دعوى المصنف في الايضاح قوله ان صورت هذا الحكم اهـ اي علم هذا الخبر وحاصل الاعتراض الثاني ان لا نسلم جواز حصول علم الاول قبل حصول الثاني لاننا سمعنا خبرا وحصل لنا العلم بكون مجزء عالم به حصل في ذهننا الآن علم هذا الخبر سواء علمناه قبل هذا او لا فلا يكون الاول حاصل قبل حصول الثاني كما هو دعوى المصنف في غاية الامر ان حصول الاول حينئذ لا يكون على جديد وهو لا ينافي بالحصول فلا ينفك العلم الاول عن الثاني قوله ايضا اهـ اي مثل اعتراض الاول برد اعتراض آخر قوله غايته اهـ اي غاية حصول الاول اخره قوله فالجواب عن الاول اهـ اثبات للمقدمة المنوعة في الاعتراض حاصل ان مجرد سماع الخبر من الخبر كاف في حصول علم الثاني عند حصول الاول لوجود دالة هذا العلم هي سماع الخبر من الخبر واما ما قلنا كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا اهـ فهذا لاجل الغفلة عن العلم بهذا العلم وهو كجائز والمعتراض لم يفرق بين الذهول عن العلم بهذا العلم وبين حصول الاصل فاصل حصول علم الاول ثابت للثاني والذهول وقع في العلم وهو ليس بمناف للمزوم الاصل قوله ضروري اهـ خبر ان ليس المراد من الضروري البتة بل بمعنى الابد منه اي لازم فلا يرد ان البدعي لا يحتاج الى الدليل فكيف يصح الاستدلال بقوله لوجود دالة او نقول ان الضروري ههنا بمعنى البدعي قوله لوجود دالة ليس دلاله بل هو تنبيه هو جائز على البدعي قوله وفيه نظر اهـ اي وفي هذا الجواب اعتراض وهو ان لا نسلم ان هذا ضروري وانما يكون كذلك لو كان سماع الخبر علة تامة وهو ممنوع بل لا بد فيه من انتفاء الذهن اليه حتى يحصل العلم الثاني عند حصول الاول والجواب عنه ان المراد باسماع ليس مطلق سماع الخبر بل سماع ممن هو يكون بصدد الاخبار والاعلام ولا شك ان كون هذا السماع علة تامة والمنع منه مكابرة قوله ويمكن ان يقال اهـ جواب ثان عن الاعتراض الاول باثبات المقدمة المنوعة ايضا حاصل ان مجرد سماع الخبر كاف في حصول العلم الثاني عند حصول الاول لان لازم فائدة الخبر ليس عبارة عن العلم حتى لا يلزم من سماع الخبر الجزم بحصول صورته في الذهن كما قال المعتراض بل هو عبارة عن المعلوم وهو حصول صورة الحكم في ذهن المخبر وهذه الحاصل ثابت في ذهنه سواء علم السامع بكون الخبر عالم بالحكم او لم يعلم بهذا الحصول لا ينفك عن سماع الخبر فيكون سماعه كاف له

قوله اعني حصول صورة الحكم اه تفهيم لقوله بالحكم وفيه إشارة الى ان لازم فائدة الجز ليس عبارة عن العلم بل عن العلوم الحاصل
في ذهن المجر لان الحصول في الذهن مرتبة العلوم كما ان القيام به مرتبة العلم كما حقق في موضعه قوله لكن هذا اه اي هذا الجواب
بقوله يمكن ان يقال ان قوله ينافي تفسير المصداق اه اي في الايضاح لللازم الفائدة لان لازم الفائدة عند المصداق علم وعلى الجواب ان
يكون معلوما وان كان موافقا له في تفسير الفائدة واليه تمحيز لتفسير المفتاح في الفائدة لانها عنده معلوم لا علم دون لازم الفائدة
والى ضعف هذا الجواب اشار الشرح الاول بقوله ويمكن ان يقال اه يخرج به بقوله هذا ينافي تفسير المصداق اه قوله عن الثاني اه عطف على
قوله عن الاول اه هذا جواب عن الاعتراض الثاني المصداق بقوله واليه اذا سمعنا خبرا اه حاصله اننا لانسلم لا يكون العلم الاول حاصل
قبل حصول الثاني لان عند حصول العلم لنا بالجز يكون الجز عاليا ببل يحصل لنا العلم الاخر ان علمنا به قبله والا يلزم تحصيل الحاصل
بل حصولنا الاثنتان اليه هو لا يسمى علميا بل هو متذكرا وتوجه له قوله الى اه اي امور قوله هو مخزون اه اي مجموع فيه ومركز عنده قوله
واستحضره اه عطف على قوله التفت اه قوله لا يقال ان جزاء اذا قوله انه علم اه مقوله يقال والضمير المنسوب الاول للذهن والثاني
للمخزون قوله ولو سلم اه جواب ثان تسلم عن الاعتراض الثاني بعد الجواب الاول للضمير حاصله ان سلمنا ان الثغرات الذهن
الى ما هو مخزون فيه يقال له انه عالم به لكننا انما نعرض السامع بكون الجز عاليا به الحكم من هو مستحضر عنده مضمون الجز ورائي له فحينئذ
لا يحصل له العلم الاول عند حصول الثاني لانه حاضرا ومشاهدا والا يلزم تحصيل الحاصل وهو باطل بل حصل العلم الثاني فقط فثبت
ما ادعاه المصداق من لزوم العلم الثاني للاول دون العلم الاول للثاني قوله فانا نعرض اه الضمير المنسوب راجع الى السامع قوله
فيما اه اي في حكم قوله اذا كان اه اي السامع قوله وبهذا اه اي يحصل العلم الثاني دون الاول قوله مقصودنا اه وهو لزوم لازم
الفائدة مع الفائدة دون العكس قوله فان قيل التسليم اه اعتراض على كون اللزوم بين فائدة الجز ولازمها لما قال الشرح فيما سبق
ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم اه من شأنه حمل العلم على ما هو التبادر منه عندهم وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع حاصله لا يلزم من العلم
بالحكم العلم بكون الجز معتقدا بالحكم لجواز كون خبره مطلقا او مشكوكا وغير ذلك فلا يلزم بفائدة الجز ان الجز عالم معتقده قوله قلنا ليس
المراد اه حاصل الجواب ليس حمل العلم على ما هو عند العاقل بل المراد بالعلم به ما هو مصطلح اهل الميزانين وهو حصول صورة هذا الحكم
في ذهن الجز واما ان كان ظنا او شككا او شبهة او كذا بمحض قوله هذا ضروري اه اي كون العلم حصول صورة هذا الحكم في ذهنه ضروري اه
الغرض منه دفع اعتراض وهو ان العلم بمعنى حصول صورة الحكم اليه ليس بلازم من علم الاول للثاني لان التكلم قد يأتي
بالجز حين الغفلة من غير تصور الى معناه وشعوره به فلا يتحقق صورة الحكم في ذهنه حاصل الدفع ليس المراد بالتكلم والجز من يتلفظ
بالجملة الجزية بل المراد به من هو بصدد الاخبار بالاعلام كما مر في صور البحث فلا توجد الغفلة عنه في الجز فلا اعتراض قوله في كل عاقل
اه فيه إشارة الى ان حصول صورة هذا الحكم ليس بضروري في المجهول والمغمى عليه لزوال عقله لعدم اعتداده خبره عرفا ولفه و
شرعا قال المصداق وتدرى اه اي الجز المتكلم عطف على قوله ولا شك ان قصد الجز اه عطف جملة على جملة والغرض منه بيان
الافادة التي يقصدها من هو بصدد الاخبار قد يكون تمحيضا بان لا يكون المخاطب بهما عاليا كما مر وقد يكون تنزيها بان لا يكون

عالمها نازل لا منزلة الجاهل لعدم جبره على موجب العلم قوله المخاطب آذ زاد الله لفظ المخاطب لان العالم اسم صفة يقتضي الموصوف
وهو بهذا المخاطب بقرينة البحث وفاعل ينزل المخاطب العالم بهما قوله اي لفائدة الجزاءه تعين مرجع ضمير التنبيه قوله فيلحق اليه
تفريع على قوله قد ينزل آه اي فيلحق الجزاء الى المخاطب الجزاءه وان كان تعالى آه كلمة ان وصاية مربوط بقوله فيلحق اليه الجزاءه فان قيل
ما الفائدة في تخصيص الفائدة مع انه قد يلحق الجزاء الى من يعلم لازم فائدة الجزاءه بجره على موجب علمه كما اذا ظهر منه محال اخفاء الحكم
عن الملحق اليه فان موجب ذلك الاخفاء ترك العلم والمخاطب ان كان يعلم من قول المعبر وقد ينزل العالم بهما آه ان يلحق الجزاء الى من
يعلم كلا الفائدةين احسب عنه ان المراد بالفائدة المذكورة اعم من الفائدة ولازمها لانه انما الفائدة بمكان النقل عن الشيء وليؤيده
ما وقع في بعض النسخ بالفائدةين بدل بالفائدة او نقول ان تخصيص الفائدة بالذكر لكونها عمدة من الجملة الجزئية قال المصنف لعدم جبره
آه دليل لتنزيل العالم بهما منزلة الجاهل قوله فان من لا يجزى آه دليل على تطبيق الدليل على الدعوى وتفصيله قوله هو الجاهل آه كلمة هو
ضمير فصل او رد لتأكيد ضمير لا يجزى ليعلم عطف الجاهل قوله سواء آه خبر ان قوله كما يقال للعالم آه مثال لتنزيل العالم منزلة الجاهل لعدم
جبره على موجب العلم وهو العمل قوله تارك الصلوة آه صفة العالم قوله الصلوة واجبة آه مقولة يقال قوله لان موجب العلم آه تطبيق
المثال مع الممثل له قوله وللسائل العارف آه عطف على قوله للعالم آه مثال ثان قوله بما بين يديك آه متعلق بالعارف قوله ما
هو آه متعلق بالسائل ينزع الخافض اي بما وفي بعض النسخ الخافض المذكور اي العارف بالشيء الذي هو ذلك قوله هو الكتاب آه
مقولة يقال اليه قوله لان موجب العلم آه تطبيق المثال الثاني مع الممثل له قوله ومثله عصا اي مثل هو الكتاب في جواب السائل
المذكور هي عصا في جواب آه وانما قال ومثله لم يقل ومنه وغيره الاسلوب اشارة الى انه لا يقال مثل هذا لتنزيل العالم منزلة الجاهل
لسوء الادب الى النبي الذي هو برئ عن الجهل بل يقال لمثله سوق المعلوم مساق غيره او نقول ان هذا مثال السائل العارف
فقط لا لتنزيل منزلة الجاهل لعدم جبره على موجب العلم وهو ترك السؤال وان اختلف اسباب عدم الجبر على موجب العلم فان
السبب في الآية هو الحكمة وهي استحضار احوال العصا المسمى لم يظفر بالتفاوت بين المنقلب والمنقلب اليه عند المقابلة مع فطرته
وفي المثال المذكور سابقا سبب عدم الجبر ترك السؤال لعرفانه قوله ونظائره آه اي نظائر السائل العارف باتيان الجواب
له مع عرفانه كثيرة باعتبار كثرة الاسباب وانما قال ونظائره ولم يقل هي كثيرة لان ما قال صاحب المفتاح من الامثلة ليست
تنزيل العالم منزلة الجاهل في فائدة الجزاءه بل في مطلق تنزيل العالم منزلة الجاهل كما يعلم من تفصيل الشيء بقوله
يعني ان شئت ان تعرف العالم بالشيء آه قوله قال صاحب المفتاح آه بيان النظرية بمنقل قول المفتاح في الآية الآية قوله
وان شئت آه مقولة قال الواو حكاية عن اصل قول المفتاح وليست فاصلة بين القول والمقولة وكلمة ان شرطية وجزاء
قوله فعليك بكلام آه عليك اسم فعل بمعنى خذ قوله ولقد علموا من اشتراه آه بيان كلام السرب اعلم ان ههنا امور ثلاثة احدها
تنزيل العالم منزلة الجاهل بالفائدة ولازمها وهو المذكور في المتن بقوله وقد ينزل العالم آه وثانيها تنزيل العالم بالشيء منزلة
الجاهل اعم مطلقا من ان يكون فائدة الجزاءه او لا واليه اشار الشيء بقوله قال صاحب المفتاح ثم صرح عليه بقوله يعني

في المثالين قد ينزل الجزاء

في الآية

ان شئت ان تعرف آه و اشار الى الرد على من جعل الآية ولقد علموا آه من الامر الاول بقوله لا ان الآية من امثلة آه وثالثها
 تنزيل الموجود مطلقا سواء كان علما او لا منزلة المعلوم واليه اشار الشارح بقوله ثم اشار الى زيادة التعميم آه قوله كيف تجد صدره آه
 حال من مفعول اسم الفعل اي عليك بمعنى خذ لان لفظ كيف وان كان للاستفهام في الاصل يقتضي صدر الكلام لكن السمع هنا
 منه استعمال مجازي للتخييل والتعجب اي خذ بكلام رب العزة حال كونه مكيفا بآيية ما تجد صدره آه اي صدر كلام الرب واوله يحذف
 ذلك الصدر آه وفيه إشارة الى تطبيق المثال مع الممثل له محل الاستشهاد قوله نعم لو كانوا يعلمون فاصلا ان قوله نعم لو كانوا يعلمون
 ينفي العلم عنهم لان لو لا امتناع الشيء الثاني لاجل امتناع الشيء الاول وقد ثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية اي في قوله نعم ولقد علموا
 بطريق التاكيد التسمي لانهم لم يعلموا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منهم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فانبات العلم لهم ولا
 هو الموافق للظاهر والواقع ونفيه عنهم ثانيا لتزليلهم منزلة الجاهلين لعدم خبرهم على موجب علمهم وبذا النزول منزلة الجاهل ليس في فائدة
 الخبر ولا زهابل في مطلق ثبوت العلم لهم ونفيه عنهم كما قال الشارح وادعى من زعم ان الآية المذكورة من قبيل تنزيل العالم بهما منزلة
 الجاهل بقوله لا ان الآية كما سياتي تفصيلا فاللام الاولى في قوله نعم ولقد علموا اجواب للتقسيم المقدرة الثانية لا ابتداء متعلقة بعلوموا
 قوله نعم من اشتراه مبتدأ خبره ماله في الآخرة ممن خلاق ثم كلمة مافي ماله مشابهة بليس له خبره مقدم من خلاق اسمه الموفق ومن زائدة
 لتأكيد النفي والخلاق النصيب ثم جملة لمن اشتراه آه قائمة مقام مفعولي علموا والضمير المنصوب في لمن اشتراه عائد الى كتاب السحر
 المراد من اشتراه هنا الاستبدال الاختيار فيكون المعنى والتد لقد علموا ان من استبدل واختار كتاب السحر بكتاب الله نعم ماله في
 الآخرة شئ من النصيب ثم اللام في قوله نعم ولبس اليفم جواب التسمي وهذه الجملة التسمية معطوفة على جملة التسمية الاولى والواو اعتراضية
 ليست بعاطفية وما نكف بمعنى شيا مميزة للضمير بهم الذي في لبس والخصوص بالذم محذوف وهو السحر بقرينة السباق واشترائه هنا
 بمعنى البيع فيكون معنى هذه الجملة والتد لبس شيا اشتراه اي باعوا به حظوظ النفس لهم وقوله نعم لو كانوا آه شرطية والجزء المحذوف
 او التسمية والجزء المحذوف مفعول يعلمون محذوف وهو مذمومة الشر بقرينة ما قبل من مفعولي علموا لان الشر المذكور كان موجبا لهم حرمان
 في الآخرة فكان مذمومة غاية الذم فيكون المعنى لو كانوا يعلمون فمذمومة الشر او نزل يعلمون منزلة اللازم فيكون المعنى لو كانوا
 من اهل العلم فيكون معنى الشرط والجزء المحذوف لو كانوا يعلمون مذمومة الشر لا متعوا من ذلك الشر او ما فعلوا ذلك الشر او قوله يحذف
 اهل الكتاب بالعلم آه حيث قال جل وعز ولقد علموا افوله على سبيل التاكيد التسمي لان اللام في لقد علموا اجواب للتقسيم المقدرة وهو يفيد
 التاكيد قوله واخره آه اي اخر كلام الرب عطف على قوله صدره قوله ينفيه آه اي العلم قوله عنهم آه اي عن اهل الكتاب قوله حيث
 آه بيانية بيان لنفي العلم عنهم اخر قوله يعني آه السكاكي في المفتاح تفسير الشارح بقوله السكاكي وان شئت فعليك آه الوضوح
 منه دفع توهم هو انه لما كان سوق الكلام في تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل يتوهم ان مفعول شئت في قول صاحب المفتاح و
 ان شئت فعليك بكلام رب العزة كما نقل الشارح واما هو تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل مع ان الامر ليس كذلك كما سيرج الشارح
 بقوله لا ان الآية من امثلة آه حاصل الدفع ان مفعول شئت في قول السكاكي ليس تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بل مفعوله

تنزيل العالم مطلقاً منزلة الجاهل لذات الشبهة في الابتداء والظواهر كثيرة دون مثاله قوله لا اعتبارات خطابية أه متعلق لقوله
 بمنزل منزلة أه هي الأمور المظنونة بغيرها المتكلم حال المخاطبة مع السامع ويطبق السامع الغير المخاطب يكون السامع الاول
 غير عالم لعدم جبريه على موجب العلم فيم اذكر او غير موجود منه العلم مثل ترتب عدم الثواب وندومية السحر في الآية المذكورة الخطابية
 دليل بغير الظن لا يتبين لترتيب من مقدمات ظنية مقبولة لا يقينية قوله لا ان الآية أه عطف على قوله ان شئت ان تعرف أه اى لا
 يعنى صاحب المفتاح بقوله المذكور ان الآية من امثلة أه الفرض منه رد على من زعم ان الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل
 لا تنزيل العالم بالشئ اعم منهما قوله بناء على ان قوله نعم أه تعليل للنفي في قوله لا ان الآية من امثلة أه حاصل دليل من زعم ان
 الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بوجهين الاول باخر الآية اى قوله نعم لو كانوا يعلمون والثاني باول الآية اى بقوله ولقد
 علموا أه حاصل الدليل الاول ان معنى قوله نعم لو كانوا يعلمون لو كان لهم علم بذلك الشئ الامتناع من ذلك الشئ المذكور لكن ليس لهم بذلك
 علم فلا يمتنعون منه بحيث انهم ينزلون منزلة الجاهلين مع كونهم عالمين بذلك بان ليس لهم علم به لان كلمة لو لا امتناع الشئ
 لاجل الامتناع الاول فيكون عدم الامتناع لاجل عدم العلم به قوله اى ليس لهم علم أه هذا النفي من الشر والشرطية المذكورة اى لو كان
 لهم علم أه وفيه إشارة الى تطبيق الآية على قول من جعلها من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل كما مر تقريره قوله وهذا هو الجبر الملقى أه
 اى قوله ليس لهم علم به هو الجبر الذى النى اليهم مع انهم علموا مضمون في الواقع فيكون الآية حجة من تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل
 لا من الظواهر كما قال السكاكي فتوجه هذا هو الجبر أه ايه من تنمة الدليل الاول قوله اليهم أه اى الى اهل الكتاب قوله لان هذا الكلام أه
 دليل للنفي في قوله لان الآية أه ورد على الزاعم المذكور اى كون هذا الجبر معنى ليس لهم علم به ملق اليهم بغير علمية ان يكون هذا الكلام اهلاً
 بلا معنى بمثلثة اوجه الاول لا نسلم هذا الجبر ملق اليهم بل الى الرسول صوابه لا انهم مخاطبون بذلك الكلام لا اهل الكتاب كما هو
 الظاهر والثاني سلمنا ان هذا الجبر ملق اليهم بقاعدة لو لكن اعتبار التقاء الضمى اليهم اى ليس لهم علم به في مقابلة الجبر الصريح تقسّف
 لان الجبر الملقى اليهم صريحاً هو كونهم عالمين اى لو كانوا يعلمون وهو منافي عن هذا الجبر الضمنى والثالث انه لا معنى لكونهم غير عالمين
 بمضمون ذلك الجبر كيف وقع في اول قوله نعم ولقد علموا انفسهم وهو انهم عالمون بذلك فثبت بهذه الوجوه الثلاثة ان الآية المذكورة
 ليس من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بل هي من امثلة تنزيل العالم بالشئ اعم من فائدة الجبر ولازمها اولاً فحصل الرد على من
 زعم كونها من قبيل الاول قوله او على ان قوله نعم أه عطف على قوله على ان قوله نعم لو كانوا يعلمون أه فيكون داخل تحت قوله بناء
 على ان أه فيكون تعليلاً للنفي اى كون الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل بناء على قوله نعم لو كانوا يعلمون أه
 او بناء على قوله نعم ولقد علموا أه به دليل الثاني للزاعم الذى جعل الآية من امثلة تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل باطل من
 الآية حاصل به الدليل ان الآية من باب تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل لان الجبر الملقى اليهم المعلوم اليهم هو قوله نعم ولقد علموا أه
 مع كونهم عالمين بذلك الجبر اى مذمومية ذلك الشرأ لان مذمومية معلوم اليهم من كتابهم التورات ومع ذلك اجر الله نعم بذلك
 الجبر لنزيل العالمين به منزلة الجاهلين لعدم جبرهم على موجب علمهم وهو مذمومية الشرأ المذكور وتركه مع كونهم عالمين بمذمومية ذلك

الشرا فثبت كون الآية من باب تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل كما هو مدعى الزاعم المذكور قوله خبران . قوله لان هذا الخطأ
 آه علة للنفي في قوله لان الآية ورد على الوجه الثاني للزاعم المذكور حاصلة انه على هذا ليس تنزيل العالم منزلة الجاهل في جانب
 المخاطب بل في جانب اهل الكتاب وهم غير مخاطبين والمستوفان يكون تنزيل العالم منزلة الجاهل هو المخاطب فلا يصح استدلال
 الزاعم بهذا الطريق قوله لان هذا الخطاب آه اي بقوله نعم ولقد علموا المحمود واصحابه رفه لا اهل الكتاب حتى يكونوا مخاطبين ويصح
 استدلاله قوله لا دليل آه دفع اعتراض وهو انه لا يعتبر التنزيل ههنا في جانب المخاطب وهو النبي واصحابه فبان ينزلوا مع كونهم
 عالمين بمنزلة غير العالمين فيصح استدلال الزاعم المذكور حاصل الدفع ان التنزيل فيهم يقتضي كونهم عالمين بمضمون ذلك الخبر
 ولا دليل على علمهم به لئلا يكون علمهم بان اليهود عالمون بمضمون من استراه ماله في الآخرة من خلاق حاصلاً بنفسه هذا
 الخبر لا قبله واعلم ان هذا الوجه من الاعتراض والجواب كما بمر بيان على التفسير الاول الا ان الشرا ترك سابقاً اعتماداً على فهمهم
 الناظرين طلباً للاقتصار قوله على ان شياً آه دج آخر رد التوجيهين المذكورين للزاعم المذكور حاصلة ان جعل الآية المذكورة
 من باب تنزيل العالم منزلة الجاهل لا يوافق لما هو مذکور في المفتاح مع ان هذا التفصيل لما في المفتاح لان كلام المفتاح
 صريح في ان العلم المثبت والنفي في الآية هو علم اهل الكتاب بمضمون من استراه ماله في الآخرة من خلاق وعلى التوجيهين
 المذكورين للزاعم المذكور يكون العلم المثبت والنفي هو علم النبي واصحابه فبان لا ينهم المخاطبون بهذا الخبر كما علمت في الرد عليه
 فلا يكون توجيهان موافقين لما في المفتاح فيكون توجيه الزاعم المذكور توجيهاً بالابريضي قائله قوله ثم اشار آه اي صاحب
 المفتاح هذا مشروع في الامر الثالث وهو تنزيل الموجود مطلقاً سواء كان علماً او لا منزلة المعدوم كما مر قوله الى زيادة التقييم آه
 اي بعد تعميم المعلوم بغیر فائدة ولازمها اشار الى زيادة التقييم بادخال غير المعلوم اليه حاصلة ان في الآية الاولى منزل
 مطلق العلم اعم من كونه بفائدة او لازمها او غيرهما منزلة عدمه واما هنا فنزل وجود الشيء مطلقاً سواء كان علماً او غيره منزلة عدمه
 فكان في هذه الآية زيادة التقييم بالنسبة الى الآية الاولى قوله بقوله اي قول صاحب المفتاح فيه قوله ان وجود الشيء آه بيان قوله
 في المفتاح فقال آه عطف على اشار قوله ونظيره آه مقوله قال والواو فيه وكذا في قوله ان وجود الشيء آه للحكاية من كلام السكاكي
 اي نظيره وجود الشيء منزلة عدمه من غير العلم اذ الرمي ليس بعلم ولذا قال ونظيره ولم يقل مثله في النفي والاثبات آه لان ههنا ليس
 وجود الشيء المعلوم منزلة عدمه بل في غير العلم وكلامنا في نزول العالم بهما منزلة الجاهل قوله اي في نفي الشيء واثباته آه
 تفسير لانفي والاثبات من الشرا دفع ما يتوهم وهو ان نظيره ما قال السكاكي لا يكون النفي والاثبات بدون الاضافة الى الشيء . . .
 لان المثل في قوله وجود الشيء وعدمه لا مطلق الوجود والعدم حاصل الدفع ان اللام في قوله في النفي والاثبات للمعهود ونفي الشيء
 واثباته او عوض من المضاف اليه قوله وماريت اذ ريت آه وانما نزل الرمي الصادر عن النبي منزلة عدمه لا اعتبار خطابي وهو انه لما
 حصل من هذا الرمي الصادر منه انزعاج لا يكون في قوة البشر عادة كما انه ما صدر الرمي منه فيكون معنى الآية ما ريت حقيقة لكون
 الاثر المرتب عليه خارجاً عن طوق البشر اذ ريت صورة مباشرة اسباب الظاهر له لا ذكر المعنى في بيان احوال اسناد الخبري مقدمين

ما على هذا التفسير خبران ط

ما على هذا التفسير خبران ط

تفسير الاحوال الاولى بقوله ولا شك ان قصد المنجز بحره والثاني بقوله وقد ينزل العالم بهما آه فلما فرغ منها شرع في بيان الاحوال الاسناد
باعتبار رعايتها فمن قوله فينبغي ان يقتصر من التركيب الى قوله ويسمى اخراج الكلام عليها آه متعلق بمقدمة الاولى ومن قوله وكثيرا ما يخرج
على خلافه متعلق بمقدمة الثانية الى قوله ثم الاسناد قوله: واذا كان قصد المنجز آه دفع اعتراض وهو ان الغناء تجبى لمعان كثيرة للمجزء والتحليل
ولتفريع والتفصيل والغناء في قولهم الا في فينبغي آه لا يصح لواحد منها؛ حاصل الدفع ان الغناء فينبغي للمجزء وحرف بشرط مع فعله محذوف
كما ذكره بالشرح بقوله واذا كان قصد آه دل عليه كلام السابق وهو قوله ولا شك ان قصد المنجز بحره ووجه ترتيبه عليه انه اذا كان مقصود المنجز بحره افادة
المخاطب بحكمه او لازمها فينبغي ان يقتصر من تركيب الكلام على قدر حاجته لا يزيد ولا نقص حذرا عن اللغو لان لناقص لعدم افادته لغوا فيهم قال: ان
يقتصر آه على البناء للمفعول او الفاعل والتفسير في المنجز قوله: حذرا عن اللغو آه مفعول له وعلى الاقتصار المذكور يعني انه اذا كان قصد المنجز بحره
افادة المخاطب احدا من معنى فائدة الخبر ولازمها تحقيا او تنزيلا فينبغي له ان يقتصر في تركيب الكلام على قدر الحاجة لا يزيد ولا النقص
حذرا عن اللغو لانه اذا نقص عما قصده فلا يخلو اما ان لا يكون مفيدا اصلا كان الكلام لغوا محضا او كان ناقصا عن افادة ما قصده فكان في
حكم اللغو واذا كان زائدا على ما قصده كان مشتملا على اللغو فتولد حذرا عن اللغو شامل للتصور كلها قوله: واشار الى تفصيله آه اي تفصيل
الاقتصار على قدر حاجته للمخاطب ففي هذا القول اشارة الى جواب وسؤال مثل ما مر في قوله فينبغي آه حاصل السؤال ان الغناء تجبى لمعان كثيرة فأي
مرادة ههنا اي في قوله فان كان خالي الذهني آه وحاصل الجواب ان الغناء ههنا للتفصيل قال: فان كان خالي الذهني آه ذكره لمع
في هذه العبارة وما بعد حاشاثة احوال المخاطب حاصل ان المخاطب لا يخلو اما ان يكون خاليا عن التصديق بالنسبة عن تصورها
معا فهو المسمى بخالي الذهني كما هو مفاد قوله فان كان خالي الذهني آه واما ان يكون خاليا عن التصديق بها دون تصورها فهو
المسمى بالمتردد والسائل فهو مفاد قوله الثاني وان كان مترددا فيه آه وعكسه بالحل وهو ان يكون خاليا عن تصورها دون التصديق
لان التصديق لا يتحقق بدون التصور واما ان لا يكون منكرا عن شيء منها بان يكون مصدقا لما ينافي مضمون الخبر الذي
القي اليه فهو المسمى بالمنكر وهو حاصل قوله الثالث وان كان منكرا قوله: المخاطب آه فيه اشارة الى ان ضمير كان
راجع الى المخاطب دون المتكلم لفساد المعنى قال: فيه آه اي في الحكم قوله: اي لا يكون عالما آه هذا التفسير
لقوله خالي الذهني مع قوله ولا مترددا المراد من العالم علم التصديق والمراد من المتردد علم التصور فالمراد من خلوه
الذهني خلوه عن التصديق بوقوع النسبة وعن التصور الشك في فالاول مفهوم من قوله خالي الذهني عن الحكم والثاني مفهوم
من قوله والتردد فيه فيكون المراد نفى علم التصديق عن النسبة وكذا نفى علم التصور الشك في عنها وهو مراد لمع^١ ولش^٢ قوله: بوقوع
النسبة اول وقوعها آه هذا التفسير الحكم فالمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة اول وقوعها لا معنى التصديق والاذعان وفي ذكر
وقوع النسبة اول وقوعها اشارة الى ان المراد من الحكم عام من اليجابي والسلبى لا احدهما قوله: في ان النسبة هل هي واقعة
أم لا آه هذا التفسير لقوله والتردد فيه واشارة الى ان الضمير المجرور في قول لمع والتردد فيه آه راجع الى الحكم لمع^١ وقوع
النسبة اول وقوعها فمن قوله اي لا يكون عالما الى قوله هل هي واقعة أم لا دفع اعتراض وهو ان المراد بالحكم في كلام لمع^٢
لا يخلو اما وقوع النسبة اول وقوعها واما الاتباع لنسبة اول الاتباع وكلاهما بل الاول لانه يلزم اشتراك قوله والتردد فيه لان خلوه

عن الحكم بمعنى وقوع النسبة يستلزم خلوه عن التردد فيه لأنه إذا لم يكن الحكم فكيف يتصور التردد فيه؟ أما الثاني إذا لمعنى التردد المناط
 في إيقاع النسبة لأنه صفة للمتكلم؟ حاصل الرفع باختيار الشق الأول ولا يلزم الاستدراك لأن المراد بالحكم ههنا هو وقوع
 النسبة أو لا وقوعها ليكون موافقاً للسابق وهو قوله إقادة الحكمه فان الحكم هناك بمعنى الوقوع واللا وقوع كما قال الشارح ويكون
 مطابقاً للاحتق وهو قوله والتردد فيه أنه إذا ترددت أفعالها في الوقوع واللا وقوع دون الإيقاع والانتزاع وكذا الإنكار ومعنى
 خلوه عن أن لا يكون حاصله فيه وعدم الحصول فيه عدم علمه وإذ عان به لأن حصوله فيه هو العلم والاذعان به فكون معنى كلامهم أنهم فإن كان
 المناط حساً إلى الذهن عن التصديق بالحكم لأن العلم بالحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها لا يكون إلا التصديق لأنها متعلقة بالتصديق
 وعن تصور التردد فيه لأن التردد هو الشك وهو لا يكون إلا التصور ولا شك أن الخلوع من التصديق لا يستلزم الخلوع عن التصور فأنهما
 نوعان متساويان ولا يستلزم الخلوع عن أحدهما الخلوع عن الآخر هذا خلاصة هذا المقال ولا تنظر إلى ما قيل وقال قوله أهل هي واقعة أهملاً
 كلمة أم ههنا منقطعة لا متصلة بمعنى بل وإهمزة الاستفهامية وجاز استعمالها مع هل لأنها تكون بمعنى بل وإهمزة تأتي للتصديق
 مضمون الجملة كهلن بخلاً ما إذا كانت متصلة فأنها لطلب التصور فلا يصح استعمالها مع هل التي للتصديق لتساوية قولهم أعلم أن آه
 تفريع على تفسير الشك بقوله أي لا يكون عالمًا بوقوع آه الغرض منه دفع اعتراض بعض الأوام كما مر تقريره من أن ذكر التردد لوجوده في ذهن
 عن الحكم متدرك قوله من أنه بيان ما قوله لأن الخلوع من الحكم دليل لقوله لا ما جتر قوله ضرورة أنه دليل لقوله لأن الخلوع من الحكم يستلزم
 الخلوع من التردد فيه؟ حاصله أن التردد في الحكم لوجب حصول الحكم في الذهن فإذا غلب في الذهن عن الحكم فيه غلب على من التردد فيه لعدم ثبوت
 الاستلزام قوله ليس بشيء آه خبر أن يعني ما سبق لبعض الأوام من الاعتراض على قول المصليين بشيء لما عرفت من تفسير الشك
 لقول المصلي بقوله أي لا يكون عالمًا آه من أن معنى خلوه عن عدم العلم والتصديق به ومعنى التردد فيه عدم العلم بالتصور به ولغني أحد
 لا يستلزم نفى الآخر قوله: الأخرى أنك آه دليل تنويري لقوله ليس بشيء حاصله أن الخلوع عن الحكم لا يستلزم الخلوع عن التردد
 فيه لأن في المثال المذكور يتحقق التردد مع عدم الحكم لأن هذا الكلام للمتردد الشاك فلا يكون فيه علم بالحكم مع وجود التردد
 فيه قوله: لمن يتردد آه متعلق لقول أي أقول ذلك القول لمن يتردد في أن زيداً أهل هو في الدار أم لا قوله: ولا يحكم
 بشيء آه عطف على قوله يتردد أي لمن لا يحكم بشيء بنفسي كون زيد في الدار وإثباته فيها فقد تحقق الخلوع عن الحكم
 مع وجود التردد فيه قوله: بل الحكم الذهني آه ضرب وانتقال من نفى التلازم المستند بقوله ليس بشيء
 لأنه لرد بعض الأوام القائل بالاستلزام إلى نفى الاجتماع مطلقاً ومترقبه والمراد من الحكم الذهني
 التصديق والاذعان كما أن المراد من التردد والتصور وقد ثبتت تباينهما لأنهما نوعان متباينان من الإدراك
 قال استغنى آه جزاء لقوله فان كان آه قوله: على لفظ المبني آه تعيين للصيغة باعتبار المعلوم والمجهول والفعل مسند
 إلى مصدره كما هو المشهور في مثله أي حصل الاستغناء وإنما حمل على المبني للمفعول ليوافق قوله الآتي حسن لقوية آه
 وقوله وجب توكيده آه حيث لا يعرض فيها للفاعل المتكلم والمناط مع أنها وقعا جزاء للشرط قال: عن مؤكرات الحكمه متعلق
 استغنى قيد المؤكرات بالحكم للاحتراز عن مؤكرات لطرفين كالإكيد اللفظي والمعنوي فأنها جائرة مع خلوه عن ذهن نحو زيد زيد قائم

وزير نفسه قائم وبه التعميم قول: وحجج آه بيان المؤكديات المستغنى عنها ولم يذكر القسم مع انه من المؤكديات ايضا لان المقصود المؤكديات
 حتى تستغل بالحكم وحيث الحكم بها مؤكداً والقسم كلام برأسه كما نقل عن الشيخ قوله: واسميتها الجملة: آه فان قيل ما يرد به المشهور انه قال اسميتها الجملة
 والجملة الاسمية كما هو مشهور قلنا لا شارة ان التأكيد وصف الاسمية الذات الجملة الاسمية قوله: وتكرارها آه اني تكرار الجملة الاسمية
 قوله: ان الشرطية آه لفتح الهزة وتشديد ما قوله: وعرفون التبيين آه وهو الاول ما قوله: لانها مفعولة لتبنيته المخاطب قبل الشروع في الكلام آه
 ان كيد الكلام الآتي قوله: وعرفون الصلة وهي حروف اصطلاح النية بحرف الصلة مثل ان يجسر الهمة وسكون الفون وان لفتح
 الهمة وسكون النون والياء، ونظائر حال افاوتها تأكيد الاشبات والنفي قال: وان كان آه عطف على الشرطية الاولى اي فان كان
 بلا هو القسم الثاني من الاقتصار قوله: بالمخاطب آه تعيين مرجع كان قوله: في الحكم آه تعيين مرجع الضمير المذكور قال: لما بالآه اي للحكم خبره
 قال: حسن تعويته آه جزاء الشرط قوله: اي الحكم آه تعيين المرجع قال: بمؤكد آه متعلق بالقوية اي حسن تعويته بمؤكد في غالب الاحوال لا يرد
 تردده بمورد لا خيار بدون تأكيد قوله: قال الشيخ آه الغرض من اعتراض على ما صرح ان لم يصح ذكرنا كيد حكم المتردد مؤكدا واحداً من المؤكديات
 مطلقاً بدون الشرط مع ان الشيخ ذكر وصف التأكيد بان مقتيد الشرط ظن السائل على خلاف ما تجب عليه المطلق والشيخ عمدة هذا الفن ولا يجوز مني لغة
 والجواب عنه ان المراد بالتردد في قولهم هو عدم الجزم سواء كان ثلثاً او لا فيكون شاملاً للظن ايضا فلا يكون مخالفاً لما قاله الشيخ او نقول ان
 المراد من لظن في كلام الشيخ هو عدم الجزم سواء كان ثلثاً او لا الظن المتقابل للتردد فيكون كلامه موافقاً مع كلامهم او لا من كلامهم الشيخ مذهب
 ومن كلامهم مذهب الجمهور فلا تناقض بينهما ايضا قوله: اكثر مواقع ان اي مواضع وانما حال اكثر لان في بعض المواضع يحسن عند التعليل
 ولا يكون جواباً للسائل لظان كما سياتي في ذيل قولهم وكثيراً ما يخرج على خلاف آه بقوله انهم مخزون ولنا مثله قوله: بحكم الاستقرار آه اي
 بحكم طلب كلام السلفاء قوله: هو الجواب آه خبرا كسر قوله: لكن بشرط فيه آه اي في جواب ان قوله: على خلاف آه اي حكم قوله: انت تحسية
 الضمير المنصوب راجع الى السائل والظهور الى ما قوله: فاما ان يجعل آه دليل من الشيخ للشرط المذكور في تأكيد ان اي بشرط
 فمن السائل في تأكيد ان على خلاف ما تجب عليه حاصل ان جواب ان اذا كان صحيحاً مطلقاً بدون الشرط المذكور اي ظن السائل
 فلا يصح الجواب في سوال كيف زيد لقوله صالح غير ذكر ان وكذا لا يصح الجواب في سوال ان زيد لقوله في الدلالة بدون ان بل يصح الجواب
 فيها انه صالح وان في الدلالة بكلمة ان مع ان هذا مما لا قائل له لصحة جواب كيف بدون ان مثل شعر قال كي كيف انت - قلت
 عليل بدون ان فعلم ان في المثالين المذكورين ليس للسائل ظن لانها لمجرد الاستفهام فيصح الجواب بدون ان فيكون
 جواب ان مشروطاً بظن السائل والا فيصح ان جواب كل سوال مع ان الامر ليس كذلك كما عرفت قوله: مجرد الجواب آه اي بدون
 شرط ظن السائل قوله: اصلاً فيها آه اي مع ان اي صحيحاً اصلاً بقوله: يؤدي آه اي يفضي قوله: حتى نقول آه غاية لقوله ان
 لا يستقيم آه قوله: فلا آه جواب ان والفعل المنفي مخذوف اي فلا يصح ولا يستقيم بقرينة ما بعد قوله: لانه آه اي كون
 مجرد الجواب اصلاً قلب: وان كان آه عطف على ما قبله هذا هو القسم الثالث من اقتصار الكلام على قدر حاجة المخاطب قوله:
 حالما بخلافه اي بخلاف الحكم تفسير منكر الحكم قال: وجب توكيده آه جزاء ان قوله: اي الحكم آه تعيين مرجع الضمير قال:
 بحسب الإحكا آه متعلق بتوكيد لا بقوله وجب الحسب بمعنى القدر اي بقدر الانكار فقوله: بقوة وضعفاً بيان لمقداره قوله: فكلمة ازداد آه

إشارة ان قوله بحسب الانكار أنه متعلق بالتوكيد لا بالجواب لان الجواب امر واحد وهو اللزوم لا يتعدو ولا يتفاوت بل التقدير يكون
 في متعلقه وهو التوكيد بهذا قال كما قال الله تعالى في التثنية الثالثة قال حكاية آه حال عن فاعل قال الله تعالى عن رسل
 عيسى آه متعلق حكاية قال اذ كذبوا آه ظرف للقول المقدر المعلوم للحكاية فيكون التقدير حكاية عن قول رسل عيسى اذ
 كذبوا ولا يجوز ان يكون ظرفا لقول او حكاية لان قول الله تعالى والحكاية ليست وقت التكذيب بل شتبا بعده قال في المرة الاولى
 آه تعين هذا التكذيب قال انا اليكم مرسلون آه مقولة قال الله تعالى قوله مؤكدا بان آه حال عن مقولة قال وفي الثانية آه عطف
 على قوله في المرة الاولى زاد الشرح واللفظ المرة ليكون موصوف الثانية اي قال الله تعالى حكاية عن قول رسل عيسى اذ كذبوا في المرة
 الثانية ربنا يعلم انا اليكم آه فيكون ربنا يعلم انا آه اي مقولة قال قوله مؤكدا بالتسم آه حال عن مقولة الثانية والراد بالتسم
 ما جرى مجرى التسم في التاكيد كشهد الله وهو ربنا يعلم آه لانه جرى مجرى التسم في التاكيد قوله واللام آه في الجز قوله لمبالغة
 المخاطبين آه علة لقوله مؤكدا آه بزيادة التأكيدات وتطبيق المثال مع الممثل بحيث زيد في التأكيدات في كلام الرسل لان في
 انكار المنكرين زيادة ومبالغة فاذا بزيادة التأكيدات في مقابلة قوله حيث قالوا آه كلمة حيث بيانية بيان لانكارهم
 الزائد لانهم انكروا عن ثلاثة اشياء عن الرسالة وعن انزال الوحي وعن صدقهم فاهول بقولهم ما انتم الا بشر مثلنا اي لستم
 رسلا بل بشر مثلنا والثاني بقولهم وما انزل الرحمن من شيء اي وحي والثالث ان انتم الا تكذبون اي لستم بصادقين في
 دعواكم فبحي بزيادة التأكيدات لدعوتهم قوله وكان الرسل دعوتهم آه اي المخاطبين الغرض منه دفع دعوتهم وهو انهم كانوا رسل عيسى
 لا رسل الله تعالى فكيف يصح اسناد الانزال الى الرحمن في قولهم وما انزل الرحمن من شيء وكيف يكون قولهم تكذبوا بالرسول
 فانهم لا يدعون رسالتهم من الله تعالى فلا يحتاج الى الرد عليهم بالتأكيدات حاصل الدفع وان كانوا رسل عيسى لكن دعوتهم
 الى الاسلام كانت على وجه ظن المخاطبون انهم اصحاب وحي ورسول لان الرسالة من رسول الله تعالى هي الرسالة بعينها
 الله تعالى فلذا نسبوا انزال الوحي اليهم كما اسند الله تعالى رسالتهم الى ذاته في قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين آه مع كونهم رسل
 عيسى قوله على وجه آه اي طريق قوله فظنوا هم آه اي ظن المخاطبون الرسل قوله ورسلا آه عطف على اصحاب وحي قوله بناء
 على ان آه مفعول له لقوله فظنوا هم وعلة اي كيف ظنوا كونهم اصحاب وحي رسلا من الله تعالى على ان آه قوله ولذا قال آه
 تأييد للبني المذكور اي لاجل بناء على ان رسالة رسول الله تعالى هي الرسالة بعينها قال الله تعالى اذ ارسلنا اليهم آه حيث نسب
 الله تعالى اليهم الى نفسه مع انهم ارسلهم عيسى قوله فعدلوا آه عطف على قوله قالوا الغرض منه دفع اعتراض على قولهم ما انتم الا
 بشر مثلنا آه لان المقصود به هنا نفى الرسالة لهم لا اثبات البشرية فلا يكون ثبوت البشرية لهم تكذبا بلهم لانهم لا ينكرون كونهم بشر
 حتى يحتاج في الرد عليهم الى المؤكيدات حاصل الدفع ان مقصودهم نفى الرسالة وهم نفوها بطريقه الكناية التي هي ابلغ لان
 في اعتقادهم لا يكون البشر رسولا فاذا اثبتوا البشرية انتفوا الرسالة قوله وقالوا آه عطف على قوله فعدلوا عطفها لتفسيره بالبيان
 العدول عن التفرغ قوله زعموا منهم آه مفعول له عدلوا وقالوا علة له قوله والافا البشرية آه مبرهون بقوله وكان الرسل دعوتهم آه اي

وان لم يكن دعوىهم الى الاسلام على وجه ظنهم اصحاب وحى ورسلا فالبشرية آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه سلمنا ان المقصود
 نبوت البشرية باعتبار انه مستلزم لنفي الرسالة لكن البشرية ينافي الرسالة من التمتع لامن الرسول في اعتقادهم فلا يصح نسبة
 التكذيب اليهم بقولهم ان انتم لا تكذبون آه حاصل الدفع ان نسبة التكذيب اليهم على الظن المذكور يكون رسلا من التمتع لان
 رسالة رسول التمتع رسالة التمتع ودليلهم على نفي البشرية للرسالة لانه لا مناسبة بين التمتع والانسان لان التمتع في غاية
 التنزه والتقدس والانسان في غاية الكدورة والظلمة فلذا لا يكون البشر رسولا بخلاف الملك لانه منزعه له تعلق بالتمتع
 فيه وبالا انسان لانه مخلوق مثله فلذا يكون هو رسولا قوله قوله آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التكذيب في المرة الاولى
 اثنتان فكيف يصح صيغة الجمع لانها تدل على اكثر الاثنين وحاصل الدفع ان ايراد صيغة الجمع مبنى على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب
 الثالث لا اتحاد المرسل بصيغة اسم فاعل والمرسل به اى الاحكام والآيات قوله اى الرسل الثلاثة آه بيان مرجع الجمع في كذب
 قوله مبنى آه خبر قوله قوله لا اتحاد المرسل آه دليل على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثالث لان المرسل اسم فاعل وهو عيسى والمرسل
 به اسم مفعول وهو الاحكام والآيات الدالة على نبوته واحد فيكون ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان فالحكم على ما جاء به الاثنان
 بالتكذيب عين الحكم على ما جاء به الثالث لا اتحاد المذكور قوله والا فالتكذيب آه بصيغة اسم مفعول مربوط على قوله مبنى اى وان
 لم يكن قوله اذ كذبوا مبني على ما ذكر من تكذيب الاثنين تكذيب الثالث فالتكذيب في المرة الاولى اثنتان لا ازيد منهما فلا يصح
 صيغة الجمع نفي قوله والا فالتكذيب آه اشارة الى . . . ولا اعتراض المذكور على قوله اذ كذبوا كما مر تفسيره وجوابه قوله بدليل قوله نعم آه
 تعليل لكون التكذيب في المرة الاولى اثنتان لان قوله نعم اذ ارسلنا اليهم اثنين صريح في كون التكذيب اثنين في المرة الاولى وكذا
 قوله نعم فعزنا بثالث آه صريح بان الثالث بعد المرة الاولى لانه اورد الفاء لانه يدل على التعقيب قوله اى الى اصحاب القرية آه
 بيان مرجع ضمير اليهم وهو اصحاب القرية قوله وهم اهل النطاكية آه بيان اصحاب القرية قوله وهم اسمعون ويحيى آه تعين الاثنين
 قوله اى قريبتا هما آه اشارة الى بيان معنى عززنا والى مفعول الاول محذوف وهو هما والمفعول الثاني بثالث بواسطة حرف
 الجر وفي زيادة لنظر رسول اشارة الى ان الثالث اسم صفتي يتنفي الموصوف وهو رسول ههنا بقرينة المقام قوله وهو لولش آه
 تعين الثالث بحيث ان فيه خلافا بين كونه لبوش بفتح الموحدة وسكون الواو بفتح اللام وبعدهما اثنين معية وبين كونه جيب النجار
 والصحيح ان الثالث اسمعون والاثنان يحيى ولولش كذا في الكشاف وما ذكره الشرح وغيره موثوق به والتداعلم قال ويسمى القرب
 الاول آه اى المخلوقين التاكيد فيه اشارة الى بيان اسامي هذه الاقسام الثلاثة المذكورة في اصطلاحهم قال ابدءا ليا آه
 لكونه غير مسبوق بالطلب والانكار قال والثاني آه وهو التاكيد استحقاقا قال طلبيا آه لكونه مسبوقا بالطلب والتردد فيه
 والثالث آه وهو التاكيد وجوبا قال انكاريا آه لكونه مسبوقا بالانكار قال ويسمى عطفا على اسمي الاول وفيه اشارة الى ان لكل
 واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة اسما وعليه بالجمع اسم واحد مشترك بينهما وهو الاشارة على مقتضى الظاهر قال اخرج الكلام
 آه اى اتيانه برعاية تلك الوجوه المذكورة قوله اى على الوجوه آه تعين مرجع ضمير المجرور قوله وهي المخلوقات بيان وجوه المذكورة قوله في

الاول انه وهو يكون المخاطب خاليا بالذهن عن الحكم الترددية قوله في الثاني انه وهو يكون المخاطب مترددا في الحكم قوله في الثالث
 انه وهو يكون المخاطب منكرا للحكم قال اخراجا على مقتضى اه مفعول ثاني يسمى للاول اخراج الكلام نائب فاعله قوله على مقتضى
 الظاهر متعلق اخراجا قوله هو اخص مطلقا اه الفرض منه بيان النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال ودفع اعتراضه هو ان
 يكون مقتضى الظاهر غير مقتضى الحال فعلى هذا لا يصح ذكره هنا لان سوق كلام المصنف في بيان احوال الاستدلال تجري ببيع باعتبار الافادة
 ولازمها وهو لا يكون بليغا بدون اخراجه على مقتضى الحال كما في تعريف بلاغة الكلام حاصل الدفع ان مقتضى الظاهر ليس
 مبائنا من مقتضى الحال بل هو فرد منه واهض منه فخرج الكلام عليه اخراجا على مقتضى الحال لان مقتضى ظاهر الحال عبارات
 عن حال المخاطب التي تكون له ثابت في نفس الامر والواقع بدون اعتبار المعبر ومقتضى الحال عبارات عن حال المخاطب التي
 اعتبرها المتكلم سواء كانت مثبتة في نفس الامر ام لا كجمله منكرو وغير ذلك وبالحال على قسمين ظاهري وباطني فالاول
 مقتضى الثاني مقتضى الحال قوله لان معناه اه اي معنى مقتضى الظاهر دليل للاخصية قوله مقتضى ظاهر الحال اه فيه اشارة ان
 اللام في قوله الظاهر عوض عن المضاف اليه للعهد والمعهود ظاهر الحال ثم اضافة الظاهر الى الحال اضافة الصفة الى الموصوف
 اي الحال الظاهر وكذا اللام في مقتضى الحال عوض اول العهد اي مقتضى حال الذي اعتبره المتكلم قوله فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال اه مثل
 ان زيد قائم لمن ينكر قيام زيد فهذا مقتضى الظاهر له لانه منكر من قياضه ومقتضى الحال لان المتكلم اعتبره حالا لا تكاري قوله كما
 هو في صورت اخراج اه بيان غير عكس مثل ان زيدا قائم لمن لا يكون منكرا عن قيامه لكن منزل منزلة المنكر فالق اليه الكلام وكذا
 قالتا كيد مقتضى الحال الذي هو السؤال الترييل لكنه خلاف مقتضى الظاهر الذي هو عدم السؤال حقيقة قوله فان قلت اه اعتراض
 على سبيل المعارضة على الدليل الذي ذكره لاختصاص مقتضى الظاهر من مقتضى الحال حاصله ان مقتضى الظاهر ليس عبارة عن مقتضى
 ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقا من مقتضى الحال بل هو عبارات عن مقتضى الامر الظاهر مطلقا سواء كان حالا او لا كما ان
 مقتضى الحال عبارة عن الامر الذي اعتبره المتكلم بالنسبة الى المخاطب سواء كان حاله الظاهر او لا فيكون بينهما عموم وخصوص
 من وجه لا مطلق لا اجتماعهما فيما اذا كان الداعي هو ظاهر الحال واعتبره المتكلم مثل ان زيدا قائم لمن انكر قيام زيد واعتبره
 المتكلم لك يتحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال فيما اذا كان الداعي هو الظاهر ولم يعتبره المتكلم مثل ان زيدا قائم لمن
 لم ينكر قيام زيد واعتبره المتكلم غير منكر ويتحقق مقتضى الحال دون مقتضى الظاهر فيما اذا كان الداعي هو ما اعتبره المتكلم دون
 ظاهر الحال مثل ان زيدا قائم لمن لم يكن منكرا لكن اعتبره المتكلم منكر قوله يكون هذا جزءا اذا امكن ان يكون ان زيدا قائم
 على وفق مقتضى الظاهر لانه منكر في الحقيقة يقتضى التاكيد ولا يكون على مقتضى الحال لانه ليس منكر عند المتكلم لانه جعله كغير المنكر
 ولا يقتضى التاكيد فيكون هذا مادة الافتراق فلا يكون بينهما عموم وخصوص مطلقا لان الخاص لا ينفك عن العام بل يكون
 بينهما عموم وخصوص من وجه ثبت ما قاله المعترض قوله لكن ترك اه اي المصنف هذا التسمي ما يكون مقتضى الظاهر ولا يكون مقتضى
 الحال الفرض منه دفع اعتراضه هو ان هذا القسم اخص لا وجود له لانه لو كان موجودا فلم ترك المصنف في ذكر الانعام التارئة

لوضع على العموم وخصوص مطلقا

لمقتضى الظاهر فيما قبل هذا فعلم ليس بينها عموم وخصوص من وجوب مطلق؛ حاصل الدفع ان هذا القسم ليس اختراعا بل موجودا
 لكن وجبه ترك ملصق لكونه غير معتبر عند البلغاء، يكون غير مبلغ لعدم كونه على وفق مقتضى الحال ولتحقق العموم من وجبه مجرد
 وجوده كان وان لم يكن معتبرا عندهم قوله: فيجوز ان يمين تحقق احدهما بدون الآخر كما في المثال المذكور في هذا الفرع مما
 قبل وتصرح على الاعتراض المذكور قوله: قلت جواب عن سند المقرض بقوله ان زيادات ثم لانه على وفق مقتضى
 الظاهر دون مقتضى الحال حاصل منع ما قال المقرض لان مقتضى الحال على قسمين ظاهري وباطني ولا يلزم من نفي
 مقتضى الحال الباطني هتاف نفي مقتضى الحال الظاهري لان انتفاء الخاص لا يلزم انتفاء العام ففي المثال المذكور تحقق مقتضى
 الظاهر وهو مقتضى الحال الظاهري فلا يتحقق مادة افتراق مقتضى الظاهر عن مقتضى الحال حتى يتحقق العموم والخصوص من وجبه
 قوله: لا نسلم انه اي المثال المذكور قوله: لان مقتضى دليل لعدم تسليم نفي مقتضى الحال في المثال المذكور حاصل ان مقتضى
 لتك التاكيد في المثال المذكور هو الحال الباطني لانه جعل المنكر كغير المنكر لا مطلق الحال لان ظاهر حال المخالف مقتضى
 التاكيد لانه منكر في الحقيقة فلا يلزم من نفي احد قسمي شيء نفي مطلق الشيء لتحقيقه في ضمن فرد آخر قوله: على انه لا معنى له
 جواب بالعلاوة على مدعى المقرض وهو جعل المنكر كغير المنكر مع تأكيد الكلام له حاصل منع ذلك بل مدعى لان جعل المنكر كغير المنكر مع تأكيد
 الكلام له لا فائدة فيه لان تأكيد الكلام يدل على انكاره لان انكار المخاطب وعدم تعليم من تأكيد الكلام له وقوله فاذا اكد الكلام
 يعلم انه منكر لانه جعل كغير المنكر فيكون هذا القسم اختراعا محض لا وجود له فلا يكون مادة النقص متحققة قال: وكثيرا
 في التفصيل قولهم في التمهيد وقد ينزل الحكم بهما منزلة الجاهل وتزوع في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
 قوله: نصب على الظرف الغرض منه دفع اعتراض وهو ان لفظ كثيرا ههنا منصوب وللنصب طرق متعددة فما وجه نصبه ههنا؟
 حاصل الدفع ان لنصبه طريقين ههنا احدهما على الظرفية بناء على الموصوفين وثانيهما على المصدرية بناء على الموصوفين المتعديين
 ثم حذف الموصوفين على كلا الوجهين واقيم لصفة مقامه واعرب باعرابه كما اشار اليه الشرح بقوله اي جينا كثيرا واخرها كثيرا
 وكلمة ما زائدة لتأكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه اي يخرج فيكون التقدير يخرج الكلام جينا كثيرا واخرها كثيرا قوله: الكلام
 الظاهر فاعل يخرج قوله: اي خلاف مقتضى آية تعيين مرجع ضمير خلاف قوله: يعني ان وقوعه اي وقوع خلاف مقتضى الظاهر الغرض
 منه دفع اعتراض وهو انه يعلم من قوله كثيرا ما يخرج على خلاف آية ان يكون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثيرا وموافق مقتضى
 الظاهر قليلا مع ان الامر ليس كذلك؟ حاصل الدفع ليس المراد من الكثرة بالنسبة الى متقابله اعني مقتضى الظاهر بل المراد منها
 الكثرة في نفسها يعني اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثيرا في نفسه واخراج الكلام على مقتضى الظاهر كثيرا بالنسبة اليه قوله
 لا بالاضافة الى متقابله يعني وقوعه كثيرا بالنسبة الى اخراج مقتضى الظاهر قال: فيجعل غير السائل الفاء تفصيلية تفصيل
 اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اي فيجعل المتكلم غير السائل الخالي الذهن كالسائل المتردد في الحكم قال: كالسائل
 مفعول ثان في جعل قال: اذا قدم اليه آية طرف يجعل اي عرض اليه فان قيل اذا كان قوله اذا قدم اليه طرف
 يجعل فيلزم منه جعل غير السائل كالسائل بهذا القيد المذكور فقط لا الوجه آخر مع انه قد يجعل غير السائل بمنزلة السائل

لا غرض في كمال اهتمام بشأن الخبر المذكور غير بما اذ التنبه على غفلة السامع وغير ذلك قلنا هذا التنبه باعتبار الظهور والشهرة لا للحوار
 فلا بد اني تحقق الجعل المذكور بغير هذه اية الى غير السائل ان تعين مرجع خبر المجرور قال ما يلوح له آه كلمة ما عبارت عن
 الكلام او التورية نائب فاعل قدم وخبر يلوح راجع الى ما قوله اي لغير السائل آه تعين مرجع خبر المجرور قال بالخبر آه متعلق
 يلوح اي يلوح له الكلام بالخبر الذي سيلقى اليه بعد الكلام السابق بان يكون الكلام الجزى الآتي معلوما من الكلام المذكور
 قبله مثل انهم مفرقون في المثال الآتي قوله اي يشير اليه آه هذا التفسير يلوح من قبيل تفسير المشهور المشهور لان التلويح اشارة خفية
 واشارة ان له في قوله يلوح له بمعنى اليه لان فعله الى لا الام قال في شرف آه عطف على قوله فيجعل غير السائل آه قوله اي
 غير السائل آه تعين فاعل شرف قوله اي للخبر آه تعين مرجع خبر المجرور قوله يعني ينظر اليه آه هذا التفسير شرف وله بمعنى اليه
 فسر هذا لان له معان اخر من رفع الرأس وبسط الكف فوق الحاجب وشرف بمعنى غلبه في الشرف او ارتفع او انتصب
 او علا في الدين والدنيا وفي الحال والمجب والجد والفصل وهنا المراد النظر فقط لا العنان الاخرين ثم المراد من النظر هنا انظر
 والتفكر عرفا ولاجل المراد منه هنا النظر استشهد بقوله يقال استشرف آه يعني ان للاستشرف معانيا اخرى ولكن المراد النظر فقط
 اي فلان استشرف الشيء اي رفع رأسه الى ذلك الشيء ينظر لذلك الشيء وبسط الفلان كفه اي وضعه فوق الحاجب اي يرد
 كطالب الظل من حرارت الشمس يضع كفه فوق الحاجب لدفع حرارتها قال استشرف الطالب المتروك آه منصوب بمنزعة
 الخافض صفة مفعول مطلق محذوف اي استشرفا كما استشرف الطالب المتروك قوله اي لا تدعني يالوج آه دفع اعتراض وهو
 ان عدم الناطقة في شأنهم ... لا يكون مشيرا الى العذاب عليهم فكيف يشير به الى الخبر الذي هو انهم مفرقون حاصل
 الدفع ان عدم الناطقة في شأنهم كناية عن عدم الدعاء في شأن قوم من قبيل ذكر العام وايراد الخاص لان النهي عن
 مطلق الناطقة وهو يشير الى العذاب قوله واستدفاع العذاب آه عطف على قوله شأن قومك غطفا تفسيره بقوله بث فافتك
 آه متعلق استدفاع قوله فهذا الكلام آه اي قوله ولا تخاطبني في الدين آه آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا الكلام يشير
 الى كونهم محكوم عليهم بجنس العذاب لا بخصوصية العذاب اعني تفرقهم فكيف يلوح به الى الخبر اعني كونهم مفرقين فاجاب الشارح
 عنه بجوابين الاول بقوله فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق آه والثاني بقوله والمراد ان الكلام المقدم آه حاصل الجواب الاول
 ان ليس المراد مجرد قوله ولا تخاطبني آه يلوح بالخبر بل مع ما سبق من قوله ولما صنع الفلك باعيننا اي بحضورنا وحفظنا لان
 صنع الفلك من الغرق فيكون هذا الكلام مع ما سبق يشير الى خصوص الخبر الآتي وهو غير قديم حاصل الجواب الثاني انه مسلم ان
 مجرد قوله ولا تخاطبني آه يلوح بالخبر لكن ليس المراد بالتلويح الى خصوصية الخبر بل الى جنس الخبر وهو موجود في قوله ولا تخاطبني الاشارة
 الى الخبر المخصوص ليس بضروري في الملوح مطلقا بل الاشارة الى جنسه كاف قوله يلوح بالخبر اي يشير الى الخبر الذي سيلقى اليهم
 وهو قوله نعم انهم مفرقون قوله من قوله آه بيان ما قوله فصار المقام آه اي مقام هذا الكلام الغرض منه تطبيق المثال مع الممثل
 بان نوح وغيره سائل لكنه نزل منزلة السائل في اعتراضهم ودفع وهو ان يكون المراد من تروده هو التردد بالفعل فلا يكون هذا الكلام

خلاف مقتضى الظاهر بل يكون موافقاً لانه يكون سائلاً لا منزلة السائل حاصل الدفع ان المراد من تروده هو التردد بالقوة
 لا بالفعل بان منزل منزلة المتردين قوله ان يتردد الخطاب أه اى نوح م قوله فى انهم أه اى قوم نوح م متعلق بتردد قوله
 ويطلبه أه اى يطلب الخطاب الاغراق عطف على قوله يتردد قوله فنزل منزلة الطالب أه عطف على قوله يطلبه اى فنزل
 الخطاب منزلة المتردد الطالب قوله وقيل أه عطف على قوله فنزل قوله انهم مغفون أه مقولة قيل قوله مؤكداً أه حال من تلك
 المقولة قوله اى محكوم عليهم بالاغراق أه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا الجواب لا يطابق للسؤال المقدر اعني قوله اهل
 صاروا محكوم عليهم بالاغراق ام لا لانه ليس فى الجواب حكم بالاغراق مراعاة حاصل الدفع ان الجواب مطابقة للسؤال معنى
 لان معنى انهم مغفون محكوم عليهم بالاغراق قوله والمراد ان الكلام المذموم أه جواب آخر عن اعتراض ان هذا الكلام يلوح الى
 جنس الجزاء خصوص الجزاء المترتبه وايضاً الغرض منه دفع ما يستويهم من ان الكلام السابق هو قوله فهذا الكلام يلوح بالجزء
 مع ما سبق أه وكذا من قوله اهل صاروا محكوماً أه يعلم ان الكلام الملوح يشير الى الجزاء الخاص لا جنسه مع ان الاشارة الى الجزاء
 الخاص ليس بضرورية فى الكلام الملوح كافي قوله نعم وما ابرئى نفسى ان النفس لامارة بالسوء أه وكذا قوله نعم فصل عليهم
 ان صلواتك مسكن لهم وكذا قوله نعم يا ايها الناس اتقوا أه حاصل الدفع ليس الاشارة الى خصوص الجزاء بل قد يكون
 الاشارة الى خصوص الجزاء اذ كان ما يدل عليه وقد يكون الاشارة الى جنس الجزاء الم تكن القرينة على خصوصه كافي الآية المذكورة
 بدون لحاظ ما قبلها اى قوله واصنع الفلك قوله اشارة ما أه اى اشارة خفيفة لان التلويع فى اللغة الاشارة من بعد قوله
 حتى ان النفس أه غاية يشير المذكور قوله اليتقطعي صفت النفس اى المستقطعة والمتذكرف ما يرد عليه ما قوله يتردد فيه خبر كاد
 اى يتردد فى جنس الجزاء ويطلبه قوله لانه يشير أه اى ليس المراد ان الكلام المقدم يشير الى الجزاء المخصوص قوله وخصوصية أه
 عطف لتفسير حقيقة الجزاء قوله ومثله أه اى مثل قوله نعم المذكور لا تخاطبني أه وانما قال مثله ولم يقل منه لان فى قوله نعم المذكور فى
 المتن يحتمل الاشارة الى خصوص الجزاء مع قرينة ما سبق بخلاف هذه الآيات الثلاثة لان فيها اشارة الى جنس الجزاء لا
 الى خصوصية قوله وما ابرئى نفسى فالسؤال المقدر بهنا هل النفس اماراة بالسوء ام لا فيقول فى الجواب ان النفس لامارة بالسوء
 قوله وصل عليهم أه والسؤال المقدر بهنا هل صلواتهم مسكن لهم ام فيقول فى الجواب ان صلواتك مسكن لهم قوله ويا ايها الناس
 اتقوا ربكم أه فالسؤال المقدر بهنا هل عقوبة فى الساعة ام لا فيقول ان زلزلة الساعة شئ عظيم فاتقوا يدل على ان
 الكلام المذكور بعده من جنس العقوبة قوله وغير ذلك أه فيه اشارة ان التلويع بالجزء ليس مختصاً بالامثلة المذكورة قوله مما يأتى
 أه بيان غير ذلك اى من الكلام الجزئى الذى بعد الاوامر والنواهي كافي الامثلة المذكورة قوله وهو كثير أه اى هذا القسم من
 الكلام الجزئى كثير فى القرآن قوله قال الشيخ عبد القاهر أه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما حكم هذه الآيات المذكورة عند الشيخ
 لان الشرط عنده وقوع كلمة ان جواباً من ان يكون للسائل ظن على خلافه ما تجيب كما مر فى هذه الآيات ليس نفس السؤال فضلاً
 عن ان يكون للسائل ظن على خلاف ما تثبته حاصل الدفع ان هذه المقامات عند الشيخ ليست مما نحن فيه بل كلمة ان وقعت فى

هذه المقامات موقع العلة وتصحيح الكلام السابق ولذا قيد الشيخ بالاكثر فيما سبق في كلامه قوله ان آه اي كلمة ان مقولة قال
 قوله لا احتج لآه عطف تفسير في قوله تصحيح الكلام اي لا تحليل للكلام السابق قوله بيان لوجه الفائدة آه عطف على قوله
 لتصحيح الكلام قوله آه اي في الكلام السابق قوله ويغني غناء الفاء آه عطف على قوله لتصحيح الكلام معنى اي ليصح الكلام
 ويغني غناء الفاء اي يفيد فائدة السببية قوله ويجعل آه زاد الشرح لفظه يجعل للاشارة ان قوله وغير المنكر كالنكر آه عطف
 على قوله السابق غير السائل كالسائل آه فيكون ما قبل العطف مما به مرشدا فيما قبل العطف فلان آه اللاح آه ظرفي يجعل
 كما مر في اقدم عليه قوله اي ظهرا تفسير المشهور بالشهور قوله اي على النكر آه تعين مرجع ضمير المجرور قال شي آه فاعل للاح
 قال من امارات الالكار آه بيان الشيء المنكر فيلحق لذلك النكر الكلام مؤلدا قوله نحو قول آه تعين الشاعر قوله جعل آه لقبه
 اسمه محمد بن عمرو بن عبد القيس قوله بن لفظة آه اسم امته قوله اسم رجل آه ليس المراد شقيق النعمان وهو نوع من الرماحين
 قال عارض رموه آه حال من شقيق ورموه مفعول عارض قوله اي واضعا على العرض آه من غير طوله بان يكون عرض الرمح
 الى العود لا طول دفعه عرض بان يكون معنى عارض رموه بان يعرض رموه ويتقدم الى جانب العدو فعلى هذا لا يكون فيه
 اشارة الالكار حاصل الدفع ليس المراد من العارض العرض بل واضعا على العرض دون الطول قوله من عرض العود على
 الاناء آه استشهاد على كون العارض بمعنى الوضع على العرض اي وضع عرض العود على الاناء قوله والسيوف آه عطف
 على العود اي وضع عرض السيوف على النخز قوله فهو لا ينكر آه اي شقيق لا ينكر هذا التطبيق المثال مع الممثل بان في قول الشاعر
 المذكور جعل غير المنكر كالمنكر بحيث ان المستقيم ليس منكرا بان يكون في بني ثمة رماح لكن مجيء واضعا الرمح على العرض من
 غير التفتات ونهيه علامته ان يكون منكرا من كون الرماح فيهم فجيء بالكلام المؤكد بقوله ان بني عكر آه قوله اشارة ان آه
 خبر لكن قوله بل كلهم عزل آه اضراب عن قوله ان لا رمح عزل بالعين المهمل والزاء المعجمة جمع اعزل وهو الذي لا سلاح معه
 قوله لا سلاح معهم آه عطف تفسير عزل قوله فنزل منزلة آه تفريع على ما قبل اي فنزل الشقيق منزلة المنكر وحيى بالكلام المؤكد
 معه قوله وحول آه عطف على فنزل قوله خطاب التفاوت آه اي انتقال من الغيبة الى الخطاب لان الظاهر ان يقول ان
 بني ثمة لان شقيق اسم ظاهر من قبل الغائبات لكنه قال ان بني عكر فبقي التفتات من الغيبة الى الخطاب وهو من بلاغة
 هذا الفن والالتفات على ستة اقسام تنقل فيه من كل واحد من الطرق الثلاثة الخطاب والغيبة والتكلم الى الاخرى منها كما سيجي
 قوله بقوله آه متعلق حول قوله مؤلدا بان آه حال من القول فان قيل هذا المعنى ليس بمربوط بما قبله فلا بد ان يقول
 فقلت ان بني عكر آه ليحصل الربط لكن جيفة لا يكون فيه التفتات قلنا لا حاجة الى التقدير المذكور لانه قد جعل الشخص
 الغائب بذكر اوصافه عارضا فطبا كافي قوله نعم اياك لعبد واياك نستعين بعد ذكره غائبا فيما قبل فيحصل الارتباط بذكر
 الاوصاف قوله ومثله آه اي مثل قول الشاعر مثال اخر لجعل غير المنكر كالمنكر وبيان الكلام بالتاكيد مثل ثم انكم بعد ذلك لميتون
 اي بعد ذلك الزمان فالتحقيق قطع لا يتحقق الالكار منه لكن استداهم في الغفلة واعرفهم

ح
 الفاء

عن العمل لما بعد الموت علامة النكار الموت منهم فلذا جئنا معهم بالكلام المؤكدي بان واللام قوله وان كان آية كلمة ان وصليته و
ضمير كان للموت المفهوم من يموتون الغرض منه تطبيق المثال مع المثال كما مر تقريره قوله والاغراض آية عطف على قوله تعالى
واللام عوض عن المضاف اليه أي اغراضهم المراد من قوله تعالى بهم أي امتدادهم قوله لما بعده آية الضمير للموت المفهوم قوله يجعل آية زاد
الشأن يجعل لان قول الله والنكر عطف على قوله غير السائل آية فيكون ما قبل المعطوف عليه مرعياً في ما قبل المعطوف قلنا ان كان
مع آية ظرفي يجعل قوله أي مع المنكر آية تعين الجمع فقوله مع خبر كان وقوله ما ان تأمله اسم قوله أي شئ آية بيان ما فيه إشارة ان
ما موصوفة دون موصولة قوله من الدلائل آية بيان شئ قوله ان تأمل آية أي المنكر قوله ذلك الشئ آية أي الدلائل والشواهد فيه إشارة
ان ضمير المنصوب في تأمله الى كلمة ما قال ارتدع آية جزاء ان أي رجع المنكر عن النكاره فلا يلقى اليه الكلام المؤكدي لجعله غير منكر قوله
ومعنى كونه مع آية أي كون ذلك الدلائل والشواهد مع المنكر الغرض منه رد على من زعم ان معنى كونه مع ان يكون موجوداً في نفس
الامر مع ان وجوده في نفس الامر لا يكفي للارتداع حاصل الدفع ان معنى كونه ان يكون معلوماً او محسوساً فلهذا وجوده في نفس
الامر لان مجرد وجوده في نفس الامر لا يكفي للارتداع ما لم يكن حاصلًا عنده لان التأمل في غير المعلوم والمحسوس لا يوجب الارتداع
قوله ان يكون معلوماً او محسوساً عنده آية أي ان يكون الدليل متصوراً له كما في الدلائل العقلية او محسوساً عنده كما في الشواهد الحسية
فان قيل تغير ما بالدليل وتفسير المعية بالعلومية المحسوسة لا يصح اذا الدليل لا يتصف بالمحسوسة لانه ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر
فلا يتوقف الارتداع على تأمل المحسوس قلنا ليس المراد بالدليل هو الدليل المنطقي الذي ذكرته بل المراد به ما هو عند الاصوليين وهو
ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى العلم بمطلوب خبري فيصح الارتداع على التأمل وكون الدليل محسوساً قوله كما نقول لنكره آية مثال
بجعل المنكر غير المنكر قوله من غير تأكيد آية فان قيل ان الجملة الاسمية من المؤكديات فكيف يصح من غير تأكيد قلنا ان الجملة الاسمية ليست من
المؤكديات مطلقاً بل اذا قصدت واعتبرت مؤكدة قوله لما مع آية دليل لتطبيق المثال مع المثال أي لما مع منكر الاسلام قوله من الدلائل
بيان ما قوله لكنه لا يتأمل أي منكر الاسلام لا يتأمل الدلائل المذكورة قوله ليس تدع آية أي ليس يرجع متعلق النفي قوله وقد يذكر في حل لفظ
الكتاب آية أي في قوله اذا كان مع ما ان تأمله آية وجوه متعسفة أي ضعيفة لا طائل في ايرادها فيه إشارة الى الرد على بعض شارحي
الكتاب منها ان الضمير في معه للجزء لا للنكر أي اذا كان مع الجزء شئ من الدلائل لو تأمله المنكر ارتدع عن النكاره ومنها ان كلمة باعبارة
عن العقل تحذف الجار ووصل الفعل أي اذا كان مع المنكر عقل لو تأمل به ارتدع ومنها ان كلمة ما عيات عن العقل فيها الا ان
الضمير المستتر في تأمله راجع اليه لا الى المنكر والبارز فيه راجع الى الجزء أي اذا كان مع المنكر عقل ان تأمل ذلك العقل الجزء ارتدع عن
النكاره وجه التعسف في الوجه الاول ان مجرد اعتبار الدلائل لا يكفي في الارتداع والتأمل ما لم يكن معلوماً واليق فيه ارجاع الضمير
الى ما هو المذكور ضمناً لا الى ما هو المذكور صريحاً مع الامكان وفي الثاني ان المتبادر من كلمة ما للعموم لا للخصوص أي العقل مع ان
الانساب حينئذ لفظ من دون ما مع ان فيه حذف الجار بلا ضرورة وفي الثالث مع ما في الثاني نسبة التأمل الى العقل لا يصح لان
التأمل هو العاقل لا العقل لا يقال يتأمل العقل بل يتأمل به واليق محل التأمل هو الدليل لا الجزء قوله وقد يذكر في ظاهر آية

قوله ظاهره لان المتبادر من مضاف اليه هو المثال هو ايراد حيز الواضحة الكلية لا نظيره وهو ايراد غير الجزئي الواضحة الكلية مع ايراده
بعد قاعدة جعل النكر كغيره هذا تمهيد الى الاعتراض الثاني بقوله فان قيل التمثيل آه قوله فان قيل آه اعتراض على توجيه التمثيل و
اعتباره دون التطبيق حين حاصل الوجه الاول ان جعله تمثيلا مبني على كونه في مقام التأكيد صحيحا في نفسه ثم ترك التأكيد
لجعل النكر كغيره مع ان حكمه هو ان الرب عنه غير صحيح في نفسه مع قطع النظر عن التأكيد لان التأكيد انما يصح فيما اذا كان الحكم
صحيحا عند التكلم في نفس الامر وانه الحكم ليس كذلك لان الرب فيه لا يصح لكثرة الرتب بين عند التكلم في نفس الامر من الشك في
الكفارة والنافقين وحاصل الثاني ان جعله تمثيلا مبني على كونه مخالفا للنفس الظاهر كما هو المثل انما ليس كذلك لوجود التأكيد فيه
بالنكر لان قوله الرب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب آه الاتحاد ههنا في الحال قوله بالكلمة آه اي نفيا بالكلمة بان ينفي الرب
على كل فرد من افراد الفران بطريق الاستغراق كما هو مدلول الجنبية قوله بما لا يصح آه خبر ان قوله ان يحكم به آه اي بنفي الرب
قوله لكثرة الرتب بين آه دليل لقوله بما لا يصح حاصله ان الرب بمعنى الشك بوجود الرتب بين يستلزم وجود الرب فيكون الرب
فيه متحققا في نفس الامر من الشك في الكفارة والنافقين ومعلوم بالتكلم فلا يصح نفي الرب فيه قوله فضلا عن ان آه مربوط
بقوله بما لا يصح ان يحكم به اي لا يصح بهذا الحكم فضلا عن ان يؤكد ثم ترك التأكيد لجعل النكر كغيره كما هو مقتضى التمثيل قوله مما اكده فيه
الحكم بالنكر لان كل واحد من الجملتين مؤكدة بالآخرى لاتحادهما في الحال وان كان اطلاق المؤكدة في الاصطلاح على الثانية
قوله فيكون على انه تنزيه على الوجه الثاني يعني اذا تحقق التأكيد فيكون على مقتضى الظاهر لا على خلاف مقتضى الظاهر لا يصح مثالا
لجعل النكر كغيره لانه يكون في خلاف مقتضى الظاهر قوله بل مقتضى الظاهر هو مقتضى على قوله التمثيل به لا يكاد يصح آه واغراب عنه وانما
اقر على الوجه حاصله انه نظير القاعدة جعل النكر كغيره لا مثال وان كان المتبادر من كلام المصنف المثال فلا يصح ذكره بعنوان المثال
فيكون المعنى على تقدير جعله نظيرا انه قد يجعل النكر كغيره تعالى على ما ينزله كما جعل الرب بناء على ما ينزله كذا ريب فصح هذا الحكم
مع كثرة الرتب بين فيكون نظير القاعدة المذكورة لا مثالا اوله تعرف في الشبه لوجه لان كونه نظيرا مختار عنده كما صرح في المختصر لانه
على هذا النفي نفس الرب على سبيل الاستغراق بخلاف المثال لانه فيه نفي مظنة الرب واليه قول المصنف فيما بعد وبكذا اعتبارات
النفي تمهيد الى الذكور فيما قبله موجبات فيكون هذا السلب نظرا لا مثالا قوله فيكون نظيرا آه تفريع مما قبله واللام في التنزيل
اجلية وتعليلية لمخزوف الاصله التنزيل واصله كذوف فيكون التقدير فيكون نظير القاعدة جعل النكر كغيره لاجل تنزيل وجود
الشيء منزلة عنه فلا يرد ما قيل ان تنزيل الرب منزلة عنه فرد من تنزيل وجود الشيء بمنزلة عنه فيكون مثالا لا نظيرا بل لا بد
ان يقول المصنف انه نظير تنزيل الانكار منزلة عنه فيصح كونه نظيرا واليه ليس بذلك رافى ما سبق قاعدة تنزيل وجود الشيء منزلة
عنه بناء على وجود ما ينزله حتى يصح هذا النظر لان النظر يكون للشيء المذكور سابقا لان هذا الاعتراض مبني على جعل اللام في تنزيل
وجوده صلة للنظر الامر ليس كذلك كما عرفت قوله على ما ينزله آه اي على الدليل الذي ينزيل وجود الشيء قوله فالجواب آه جواب
عن الاعتراض الاول حاصله ان ظاهر الكلام غير صحيح مثالا كان او نظيرا وبالتأويل يصح كونه مثالا ونظيرا فاغراب المعترض

عن عدم صحة التمثيل في صحة الظاهر صحيح قوله ذكر الآية أي المنفرد من جزاء ما ذكر في السؤال أنه بعد الاضراب بقوله بل مقصود المقصود
 قوله وحيزه أي حين جعل الريب كل ريب قوله لا يكون مثلاً أي لا يكون مثلاً لما نحن فيه من جعل المنكر كغيره إلا أن جعله مثلاً
 مبني على كونه مخالفاً لمقتضى الظاهر في ترك التأكيد وإذا جعل ريبهم كل ريب فيكونون كالمعترفين بعدم الريب فلا يكون هذا
 المقام مقام التأكيد حتى يكون تركه مخالفاً لمقتضى الظاهر فيكون نظيره بعد التأويل لا مثلاً قوله وثانيهما أي ثاني السائلين
 حاصله أن نفي الريب كلية في الآية ليس بمعنى أنه لا يرتاب فيه أحد ولا يوجد المرتابون له في نفس الأمر بل نفي الريب الكلي بمعنى
 أنه في نفسه لوضوح الدلالة وسموح البرهان ليس محلاً للارتباب فيه فيكون المعنى أنه لا ينبغي فيه الريب بالنظر إلى تلك الدلالة
 والبراهين وهذا لا ينافي وقوع الارتباب في مرتابين بدون نظر وتأمل فيه فتكون الآية مثلاً لما نحن فيه لا نظيره أو هذا التوجيه
 ما ذكره صاحب الكشاف في العلامة الزمخشري قوله أنه ما أه الغير شيان وكلمة ما نافية قوله نفي الريب عنه أي بصيغة الجمل والضمير المجرور
 راجع إلى القرآن قوله بمعنى أنه متعلق بنفي قوله بل بمعنى أنه اضراب عن قوله ما نفي الريب عنه أي بل نفي الريب بمعنى أنه فعل على
 هذا الجواب تكون الآية مثلاً لا نظيره أو المخاطبون بهذا الآية كل الناس بمعنى من يتوجه إليه الخطاب لا بمعنى من يليق إليه
 الكلام لأنه على هذا المخاطب النبي وأصحابه ولا يوجب التأكيد في حقهم حتى يكون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فتأمل قوله
 فكان أنه تفرع على قوله بحث لا ينبغي لأحد أنه أي كأنه قيل من جانب الله هو مما لا ينبغي الشك فيه قوله في أنه متعلق بقوله
 أن يرتاب أنه وهذا حكم أي نفي الريب بهذا المعنى صحيح الغرض منه تطبيق المثال مع المثل على تقدير تأويل صاحب الكشاف
 قوله لأنهم أي الاستشياء قوله من الدلائل الزبيلة أي بيان ما ينداد بالجزء بقوله لو تأملوها أي لو تأمل الاستشياء
 تلك الدلائل قوله كونه الضمير لما في قوله لما معهم هذا بيان دلائل الزبيلة مع الاستشياء يعني أن القرآن كلام معجز لا يأتي
 أحد بمثله فيكون كلام الله ويكون مما أتى صادقاً مقصوداً قوله أي به من أنه بصيغة الماضي المعلوم وفاعله من قوله دل
 على نبوته أنه بصيغة الماضي المجرول ونائبه قوله بالمعجزات الباهرة فالنقل كيف يصح هذه الآية مثلاً لترك التأكيد
 أن لا تنفي الجنس وجملة الاسم تفيدها أن لا يصح جوابه قلنا تأكيد النفي الجنس راجع إلى المحكوم به لا دخل في تأكيد الحكم أما
 تأكيد جملة الاسم فليس مستقلاً بل تابع لتأكيد آخران وجد هناك وهما ليس تأكيداً آخر فلا تكون من المؤكدرات
 قوله عن الثاني أي الجواب عن الاعتراض الثاني المقصود بقوله الثاني أنه قد ذكر في بحث الفصل أنه حاصله أن المذكور
 في بحث الفصل والوصل أنه بمنزلة التأكيد المعنوي وهو لا ينفذ تأكيد الحكم ولا يدفع النكار للمخاطب بل هو إنما يكون لدفع
 ظن سهو التكلم والتجوز وليس من قبيل تكثير اللفظ حتى يكون مفيداً لتأكيد الحكم قوله ورواه أي شأن قوله نعم لا ريب فيه
 وحال شأنه في العجز قوله دفعا لتوهم السهو أن مفعول له وعلة لقوله أنه بمنزلة التأكيد المعنوي أنه اعتراض عليه السيد
 السند بأنه فيه سهو لأن التأكيد المعنوي لا يدفع لتوهم السهو كما صرح به فيما بعد في بحث تأكيد المسند إليه فلا يدفع ما هو
 بمنزلة من حيث هو ذلك أجيب عنه بأنه فرق بين التأكيد المعنوي وبين ما هو بمنزلة فالأول لا يدفع لتوهم السهو الثاني

يدفعه لانه مقرر للمحكم كما سيأتى بكذا ذكره الفاضل اللاهورى "قوله فلا يكون من قبيل التكرير" أه فالتفصيل ان الجملة المؤكدة لابد
ان تكون مقرة للجملة الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معناهما كانت بمنزلة التاكيد المعنوى وان اتحد معناهما كانت
بمنزلة التاكيد اللفظى فتكرير الحكم واجب قلنا ان مراد المجيب لا يكون من قبيل تكرير المفيد لتاكيد الحكم صريحا اللازم في رد
الاعتراض بالنقل التكرير مطلقا قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز أه اعتراض على الجواب الثانى حاصله ان ما ذكره الشيخ يؤيد
اشق ثانى الاعتراض لانه قال لا ريب فيه تاكيد لقوله نعم ذلك الكتاب فلا يكون خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون مثالا و
الجواب عنه انه لا شك في تغاير صريح بين مفهوم ذلك الكتاب ومفهوم لا ريب فيه وان كان احدهما مستلزما للآخر فالقوم
اشترطوا الاعادة الصريحة في التاكيد والتثبت فلا يكون هذا منه والشيخ لم يشترط الاعادة الصريحة فيه فجعله منه والنظر ان صحيح
ولكل وجه هو موطنها - وللاسف فيما يعشرون مذاهب واجيب عنه اليقينان فمير فيه راجع الى الحكم الدلول عليه بذلك الكتاب
فيكون لا ريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظى بتكرير الحكم عند الشيخ واما عند السكاكى فمير فيه راجع الى الكتاب فيكون
بمنزلة التاكيد المعنوى وهو ليس من المؤكدات فيصح التمثيل لان في المثال الاحتمال كاف في صحة لكن يرد به مثل ما يرد
على التأويل الثانى ان النقل الخمس الجملة الاسمية يفيد ان التاكيد فلا يصح مثالا والجواب عنه ما مر قوله يؤكد السؤال أه اى ثانى
اشق الاعتراض بقوله فالتفصيل التمثيل لا يكاد يصح أه قوله وهو انه أه اى المذكور في دلائل الاعجاز قوله فتفيدة أه بصيغة الخطاب
عطف على قوله ان نقول اى فتفيدة ذلك القول مرة ثانية قوله لتفيدة أه بصيغة الخطاب علة الاعادة قوله فالتفصيل قد ذكر
صاحب المنتاح أه هذا الاعتراض على سبيل محض استنساخ عن صحة ما قاله صاحب المنتاح وعن عدم صحة من اطلاق الكناية
على اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله هو ذكر لازم الشئ أه اى الكناية عند السكاكى ذكر لازم الشئ لينقل من ذلك اللازم
الى ملزومه قوله فما وجه أه اى وجه صحيح - قوله ام لا قوله قلت أه هذا جواب على سبيل صحة قول السكاكى حاصله ان تنزيل المقام
المحقق منزلة المقام المقدر كنزى الى انكار منزلة خلق الذهن معنى مقصود اصلى بينهما الخطاب وبهذا التنزيل يلزمه ايراد الكلام على
وجه مخصوص وهو تجريد عن التاكيد وقد دل باللازم الذى هو ايراد الكلام على وجه مخصوص على ملزومه الذى هو تنزيل المذكور
فصح ما قاله السكاكى من اطلاق الكناية على الاخراج المذكور قوله لعل وجه أه اى وجه ما قاله السكاكى قوله ان ايراد الكلام أه
اسم ان خبر كناية أه قوله لا يناسبه أه صفة مقام اى الى لا يناسب لكلام ذلك المقام ظاهر قوله عن انك أه متعلق
كناية قوله بهذا المقام أه اى المقام المناسب قوله والحال المستحق أه اى التقدير الثابت قوله الذى يطابقه أه صفة المقام
والحال اى نزلت مقام المناسب منزلة مقام الذى يطابق ذلك المقام ظاهر قوله واعتبرت فيه أه عطف على قوله نزلت و
الضمير المحرر راجع الى المقام المناسب قوله الاعتبارات اللائقة بذلك المقام أه اى الغير المناسب ظاهر من تجريده عن التاكيد
قوله ان هذا المعنى أه دليل لقوله كناية يعنى ان تنزيل المقام المناسب لا يراد الكلام منزلة المقام الغير المناسب لما يلزم
ذلك المقام ايراد الكلام على وجه المذكور المحرر عن التاكيد وينقل الذهن عن ايراد الكلام المحرر عن التاكيد الى ذلك التنزيل المذكور

وهذا ليس الا معنى الكناية عند السكاكي قوله بهذا المعنى اى نزول المقام المنسوب منزلة الغير المنسوب يستقل عنه البية اى
 اى يستقل عن ايراد الكلام المذكور الى ذلك المعنى التنزيل قوله مثلاً قولك اى مثال لدعوى المذكور قوله مجرداً عن التاكيد اى حال
 عن القول قوله كناية اى خبر لقوله قولك قوله عن انك اى متعلق كناية يعنى قولنا الاسلام حق كناية بلا واسطة عن جعل
 النكاره كلاً النكاره كناية عن وجود المزيل بواسطة لانه يلزم من وجود الزيل التنزيل المذكور ومن التنزيل فلو الذين فخلو
 الذين تابع للتنزيل المذكور بلا واسطة ولو وجود المزيل بواسطة التنزيل قوله لان سوق الكلام اى دليل الكناية في المثال المذكور
 قوله مساقه اى مثل مساقه قوله مما يستقل عنه اى خبر ان اى يستقل عن هذا الكلام المساق مع خالي الذين الى هذا المعنى اى
 جعله النكاره كلاً النكاره منزلة خالي الذين قوله نظير ذلك اى اى نظير القول المذكور لئلا يسلّم حق في وقوعه على خلاف
 مقتضى الظاهر وكونه من الكناية او نظيره ما ذكره صاحب اللباب من ان الاخراج المذكور كناية وانما قال نظير ذلك ولم يقل
 منه ما ذكره اى لان في البيت المذكور ايراد الجملة على وجه الاستئناف الدال على كونه جواب السؤال المقدر كناية عن تنزيل السؤال
 المقدر منزلة المحقق والجملة السالبة منها محتاجة الى السؤال المقدر بخلاف المثال المذكور لئلا يسلّم الاسلام حق لان فيه ليس
 جواب سؤال محقق لا مقدر قوله في المهدى اى جملة هو الموضوع الذى يهتأ ويؤمّأ للصبي متعلق بمنطق وكذا عن سعادة جده
 يصف مولود قوله ينطق اى يتكلم السعادة ضد الشقاوة الجدة بفتح الجيم البحت والنصيب قوله اشر النجابة اى مبتدأ خبره ساطع
 البرهان النجابة الكرامة والشرافه فالاضافة في ساطع البرهان من اضافة الصفة الى الموصوف السطوع الموضوح والظهور
 اى اشر الكرامة البرهان الواضح والظاهر وبعد هذا البيت ان الهلال اذا رأيت نحوه - ايقنت بدرا منه في اللامعان اى
 ايقنت المدح بدرا من ذلك الهلال في الضياء قوله ان اشر النجابة اى بيان ما ذكره صاحب اللباب قوله جواباً عن سؤال اى
 بيان جملة مستاللة لانها يقال لما وقع في جواب سؤال مقدر عندهم قوله كأنه قيل اى بيان السؤال المقدر قوله والنطق اى عطف
 تفسير ذلك الاخبار قوله مع انه اى المدح المولود قوله رفيع اى شريف قوله في هذه الجملة اى قوله اشر النجابة اى دليل
 وتطبيق على كونه نظيراً للقول المذكور حاصله ان مقتضى الظاهر ان لا تورث تلك الجملة على وجه الاستئناف الدال على كونها
 جواباً لسؤال اى سؤال ههنا ظاهراً فلو اورد على وجه الاستئناف الدال على ذلك كانت اخرجاً على خلاف مقتضى الظاهر وذلك
 الاخراج على خلاف اى الجواب المذكور بقوله اشر النجابة ساطع البرهان كناية عن تنزيل غير السائل منزلة السائل لئلا يهدر
 هذا الجمل لان فيه ذكر اللازم وهو الجواب المذكور يستقل منه الى ملزومه وهو السؤال المقدر وذلك لجعل غير السائل منزلة السائل مع
 تقدم الاشارة اليه وهو كونه خلاف مقتضى الظاهر وفيه كناية كما عرفت قوله لعدم السؤال تحقيقاً اى علمه لكونها خلاف الظاهر
 وانما قال تحقيقاً لوجود السؤال تقديره لتنزيله منزلة السائل كما سيجي قوله وذلك كناية اى تامة الدليل والتطبيق اى اخراج
 الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قوله عن ان هذا اى متعلق كناية من ههنا الى قوله فسق الكلام معه اى عبارة عن جعل غير السائل
 منزلة السائل لكن ذكر الشئ عبارات طويلة لبيان علمه ذلك الاخراج بقوله هذا اى اشارة الى الجزر المذكور بقوله اشر النجابة اى

وكذا ضمير لغز ائمة وندوره راجع الى الخبر قوله مما لا يلوح اه خبر ان اى لا يظهر صدق ذلك الاخبار للسامع قوله فى بادى الرأى اه
متعلق لا يلوح وانما قال فى بادى الرأى اى باعتبار سوال محقق لانه باعتبار سوال مقدر صادق قوله لا يجوز اه عطف على
قوله لا يلوح والضمير المرفوع المستتر راجع الى ذلك الاخبار والبارز المنسوب الى السامع قوله عن بيان كيفية اه متعلق بمخبره
بيان كيفية النطق اى ذلك الاخبار وبيان صدق ذلك الاخبار قوله فيسبق الكلام معه اه تنزيح مما سبق من غرابة ذلك
الاخبار وعدم ظهور صدقه واعتباره الى السؤال فيسبق الكلام اى اثر النجاسة اه مع اى مع قوله مساق الكلام اه منصوب
بنزاع الخافض كساقه قوله مع السائل اه متعلق مساق الكلام قوله المستشرق اه اى المتظر صفة السائل قوله الى كيفية بيان
اه اى بيان ذلك الاخبار متعلق المستشرق قوله المشرب اه صفة ثانية للسائل اى مدد عنقه لينظر اليه كما قال فى الصحيح
الشراب الشئ شرباً با اى مدد عنقه لينظر اليه قوله الى ساطع برمانه اه اى واضح برمان الممدوح قوله وقس على هذا البواقى
اه اى قس على هذين المثالين اى لشكر الاسلام الاسلام حق وما فى قول الشئ غير النجاسة ساطع البرمان فى كونها من
الكنائية مما بقى من الامثلة التى تكون مخالفة لمقتضى الظاهر قوله ولما كانت الامثلة المذكورة اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان
ذكر قول المصنف وبهذه العبارات النفى اه مستدرك لان حكم النفى والاثبات واحد فى مقتضى الظاهر وخلافه فلما علم امثلة الاثبات
علم امثلة النفى فلا حاجة الى ذكره حاصل الدفع نعم الحكم واحد لكن من الامثلة المذكورة للاثبات نشأ توهم اختصاص مقتضى
الظاهر وخلافه فى الاثبات دون النفى فلذا قال المصنف لدفع توهم ذلك الاختصاص وبهذه العبارات النفى اه فقول امثلة المذكورة
اه اشارة الى حذف المضاف فى قوله وبهذه العبارات النفى اى وبهذه امثلة اعتبارات النفى لان توهم الاختصاص يولد من الامثلة
المثبتة لا من النفى الحكم لانه فى النفى والاثبات واحد قوله للاعتبارات اه متعلق المذكورة قوله السابقة اه والمراد منها اعتبار مقتضى
الظاهر وخلافه قوله من قبيل الاثبات اه خبر كانت قوله سوى قوله لا ريب فيه اه لانه مثال للنفى قوله اشارة جواب الى قوله الى
تعميم اه اى تعميم امثلة اعتبارات النفى والاثبات قوله دفعا لتوهم التخصيص اه مفعول له للاشارة المذكورة اى دفعا لتوهم اختصاص
امثلة اعتبارات بالاثبات فالقبيل ان قوله سوى لا ريب فيه استناد يدل على انه مثال من قبيل النفى فلا يتوهم اختصاص امثلة
الاعتبارات بالاثبات قلنا انه قد سبق انه قوله نحو لا ريب فيه ليس نصاً فى المثال بل هو نظير وقد رجحه الشافعى فى المنع فعمل
بهذا بقى توهم الاختصاص قوله فقال اه عطف على اشارة قال وبهذه اه اى امثلة اعتبارات الاثبات قال اعتبارات النفى اه
اى امثلة اعتبارات النفى فقول وبهذه اه عطف على المخذوف دل عليه السياق اى هذا الذى ذكرناه من امثلة اعتبارات
الاسناد فى الاثبات وبهذه اى امثلة اعتبارات الاسناد فى النفى قوله من التجرية اه اى تجريد الحكم بيان اعتبارات النفى
قوله لا ابتدئ اه اى الى الخالى الذين عن الشك والانكار مثل ما زيد قائماً او ليس زيد قائماً قوله ولتقوية اه عطف على قوله
التجريد اى من تقوية الحكم قوله فى الطلبى اه اى المتعدد والشك مثل ليس زيد بقائم وما زيد بقائم لان الباء فى خبر ليس ما
من المؤكدات قوله وجوب التاكيد اه عطف على قوله التجريد اى من وجوب التاكيد كسب الانكار قوة وضعفاً قوله فى الانكار اه

الظاهر

اي المنكر الحكم مثل الاستدراك بقايم لكون القسم والبراء من التوكيدات قوله والامثلة ظاهرة اذ كما مر قوله وكذا يخرج الكلام
 فيهما اى في اعتبارات النفي قوله فيما تقدم اه من امثلة الاثبات والنفي لانه اذا جعل غير السائل كالسائل او جعل غير المنكر
 كالمنكر او جعل المنكر لغيره تكون امثلة خلاف مقتضى الظاهر كما عرفت فتكون الصور الحاصلة من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر
 وخلافه اثنا عشرة صورة ثلاثة لمقتضى الظاهر في الاثبات وثلاثة في النفي وكذا ثلاثة في الاثبات لخلاف مقتضى الظاهر و
 ثلاثة للنفي فيه لان اخراج الكلام لمقتضى الظاهر على ثلاثة اقسام وكذا خلافه ثلاثة اقسام كما هو المذكور في كلام المصنف سابقا
 قوله وبهذا بحث اى في مقام التاكيد وتركه في مقتضى الظاهر وخلافه اعتراض لابد من التنبية على ذلك الاعتراض الغرض منه
 اعتراضان على المصنف الاول انه يعلم من كلام المصنف في بيان احوال مقتضى الظاهر وخلافه حصر فائدة لفظ ان في التاكيد
 الشك او رد النكار وعدم ايراد لفظ ان في خالي الذهن منهما والامر ليس كذلك لان له فائدة اخرى غير التاكيد كما يذكر بالاشارة
 بنقل قول الشيخ واليه اشار بقوله لانه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم اه والثاني انه يعلم من كلام المصنف فيما سبق ان الغرض من
 الكلام المؤكد رد النكار محقق او مقدر اى النفي شك او النكار والغرض من الكلام المجرد عنه هو الخالي للذهن عنه مع ان الامر ليس كذلك
 لان التاكيد وتركه يحى الغرض اخرى كما سيجي في الشرح واليه اشار بقوله لا يجب في كل كلام مؤكده وبالجواب عنهما ان تخصيص غرض
 التاكيد رد النكار محقق او مقدر هو الخالي للذهن تركه لكونه من اعظم فوائد المحصر كما يدل عليه قول الشيخ وقد تدخل كلمة اه بدخل
 قد على المضارع المفيد للتفصيل فلا يرد ما اوردته الشارح قوله ولا يجب في كل كلام اه عطف على قوله لا ينحصر فائدة اه قوله وكذا الجواب عن
 التاكيد اه اى مثله لا يجب ترك التاكيد في كل كلام مجرد عن التاكيد الخالي للذهن لانه قد يترك التاكيد لمنكر الحكم لغرض اخر كما
 اشار اليه الشرح فيما بعد بقوله قد يترك تأكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا يسهل قوله الشيخ اه بيان للفوائد الاخرى للفظ ان
 وتأيد لقوله لا ينحصر فائدة ان او بيان للموضع التي يستعمل فيها لفظ ان في غير رد النكار محقق ومقدر يعنى ان الشارح ادعى في
 الاعتراضين امور ثلاثة احدها عدم انحصار فائدة ان في تأكيد الحكم وتأنيها عدم وجوب غرض الكلام المؤكد رد النكار محقق ومقدر
 وتأنيها عدم وجوب الكلام المجرد عن التاكيد الخالي للذهن بقوله قال الشيخ اه لتأييد الامر الاول وقوله فيما بعد قد يترك تأكيد الحكم المنكر
 لان نفس المتكلم لا يسهل قوله في الامر الثالث وقوله فيما بعد وليؤكد الحكم المسلم صدق الرغبة فيه اه لتأييد الامر الثاني فيكون في الامر
 الثاني والثالث لف نشتر غير مرتب كما سيجي تفصيله قوله قد تدخل كلمة ان او فاصل ما قال الشيخ انه قد تكون للدلالة على الحكم الذي هو خلاف
 ظن المتكلم بعدم تحقيق ذلك الحكم عند المتكلم لا بالنسبة الى مخاطب المنكر والمردود فلا يصح حصر ما قال المصنف فيما سبق قوله للدلالة على ان
 الظن ان يعنى يستعمل لفظ ان بمعنى الشئ المتحقق عند المتكلم مع ان ظن المتكلم كان بعدم تحقيقه واستبعاده فاذا اراد المتكلم لفظ
 ان في كلامه علم ان حكم ذلك الكلام عنده كان غير متحقق ومستوقع ويظهر عدم تحققه بايراد ان ومقصود المتكلم بذلك الكلام
 التحوين والتمويه بوجود الحكم حاصله ان لفظ ان قيد استعمل على خلاف توقع المتكلم قوله كان من المتكلم اه كان الاولى ناقصة سبها
 ضمير الظن وخبرها قوله انه لا يكون والاخرتان تامتان اعنى في قوله في الذي كان اى وجد وثبت عند المتكلم وفي قوله انه لا يكون

اى لا يوجد ويثبت كذا النقل عن الشارح قوله من المتكلم آه متعلق كان قوله انه لا يكون آه الضمير الشأن قوله كقولك كالتشبيح آه مثال لكون
 كلمة ان الدلالة ظن المتكلم المذكور بقوله للشئ متعلق القول كقولك بمرئى ومسمع آه اى والحال ان ذلك الشئ بموضع روية المخاطب
 وبموضع سمعه وانما قال ذلك ليعلم ان ذلك ليس لانكار المحقق او المقدر لان المخاطب عالم به فالجور في قوله من المخاطب فى الاصل
 فاعل الروية والسمع ولفظ من زائدة اى قولك للشئ الذى يراه المخاطب ويسمعه قوله انه كان من الامر ما ترى آه مقول القول
 المذكور ومقصود بالمثال فتقوله انه كان ادخال ان فيه فى موضع دلالة ظن المتكلم على عدم وقوع ذلك الامر وليس المقصود فيه غاية
 حال المخاطب لانه رأتى وسامع له وليس له انكار لا محقق ولا مقدر فتقوله من الامر بيان لما فى قوله ما ترى قدم عليه ولفظ كان
 تامة اسلم ترى وليس ناقصة على ان يكون من الامر خبره لان من بيانية ولم يعهد كونها خبرا كما صرح به الشارح فى شرح الكشاف
 قوله واحسنت الى فلان آه بصيغة المتكلم عطف على قوله للشئ مثال آخر لدلالة ان لتعيين ظن المتكلم بعد تحقق الحكم عنده والمقصود
 بالمثال قوله ثم انه فعل جزائى آه بحيث ان ادخال ان فيه لتعيين ظنية المتكلم على ان بفعله فلان على بدل احسانه شيئا غير متوقع
 فادور لفظ ان لتعيين ظنية فقال انه فعل جزائى ما ترى اى انه ادعى بدل احسانى ما ترى فتقوله جزائى مركب اضافى بالاضافة
 الى ياء المتكلم بحذف للضاف اى جزاء احسانى وقوله ما ترى بدل من جزائى او بيان له قوله وعليه آه اى على تعيين ظن المتكلم
 على خلاف ما وقع قوله تعرب اى آه لان متوقع المتكلم هو المذكور وهى المريم رضى وعدم تكذيب قومه فادخال ان فى هاتين
 الآيتين للدلالة على اظهار ظن المتكلم على خلاف ما توقع وبندان المثالان باعتبار جواب النداء وهو جملة خبرية كما مر قوله ومن
 خصائصها آه اى خصائص كلمة ان بيان موضع اخر لفائدة كلمة ان غير موضع رد انكار محقق ومقدور وكذا قوله ومنها تهينة
 النكرة آه وكذا قوله واذا كانت النكرة موصوفة آه حاصله ان فائدة ايراد لفظ ان لمجرد حسن ضمير الشأن وصحة النكرة مبتدأ ومجرد حسن
 ذكرها مع كونه موصوفة لا لغير ذلك رد انكار محقق ومقدور فلا يصح صرف فائدة ان فى كلام الله وقوله معها حسنا آه وجه الحسن ان ضمير الشأن يستعمل
 فى مقام الاجمال ثم التفصيل لمقصودية المتكلم بشأن وتقريره فى ذهن السامع وكلمة ان المفيدة للتأكيد ادخل فيه قوله ليس بدونها آه
 صفة حسنا اى لا يكون ذلك الحسن بدون ان قوله بل لا يصح بدونها آه عطف على قوله ليس بدونها لان فيه نفى الحسن وهو لا يدل
 على عدم صحته اى بل لا يصح الحسن بدون ان فالنقل قوله تعالى قل هو الله احد فيه ضمير الشأن بدون ان فيكون مشتقاً على
 غير الحسن وهو باطل قلنا هذا الحكم محقق بالجملة الشرطية والمضارع المنفى بالاستقراء كما نص عليه الشيخ ويدل عليه الامثلة المذكورة
 فى الشرح قوله نحو انه من آه مثال ضمير الشأن مع ان فى الجملة الشرطية وكذا قوله وانه من يعمل قوله وانه لا يعلم آه مثاله مع ان
 فى المضارع المنفى قوله ومنها آه اى من خصائص لفظ ان قوله تهينة النكرة آه التيهى تيار كردن اى تهينى ان للنكرة ان
 نصير تلك النكرة صالحة للمبتدأ والمسند اليه لان النكرة لا تقع مبتدأ فاذا دخلت عليها ان صارت صالحة للمسند اليها ووجه
 ان كلمة ان لكونها مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى يكون تقديمها على معمولها كتحسين فعل على معموله فيصح وقوع النكرة مسنداً اليها
 كما يصح وقوع النكرة بعد الفعل مسنداً اليها مثل قام رجل قوله مبتدأ آه اى مسنداً اليه لانها بعد

والنكرة

دخول ان لا تكون مبتدأ بل تكون اسم ان فيكون المراد من البتة المسند اليه قوله كقولنا ان شئوا ان هذا مثال لجعل ان النكرة
 صالحة للمسند اليه البيت اسائب بن ربيعة الشوا اللهم المشوى اى بريان كرده شده من شويت اللحم شيا والنشوة بالفتح
 السكر الجنيب ضرب من العدو السريع والباذل هو البعير الذى الشق نابه ذكر اكان او انشى وذلك فى السنة الثامنة او الثامنة
 الجمع بذل ولبواذل الاسون اى القوى المحفوظ من الضعف صفة الباذل وشوا اسم ان وما بعده عطف عليه خبر ان بعد اربعة
 ابيات وهو قوله من لذت العيش والفتى للدير والدير ذو فنون - قوله الفتى للدير مبتدأ وخبره كذا اما بعده الفنون الضروب و
 الاقسام يريد ان عمران كلما ذكره ان كان مما يملأ ذنب العائش لكن الفتى مهدف للدير والدير ذو ضرب وتارات كما
 يذهب يرجع وكما سلم يقتل وكما يصفى بكسر قوله وان كانت النكرة موصوفة آه مربوط لقوله ومنها تهية النكرة يعنى ان كلمة
 ان تغير النكرة الغير الموصوفة صالحة للمسند اليها وان كانت النكرة موصوفة بشئى ترى استعمالها مع كلمة ان احسن من
 مجردة النكرة قوله كقولنا ان مثال للنكرة الموصوفة مع ان يلف اى يجمع الشمل المتفرق اى فراق وسعدى اسم جسيمة الشاعر
 الباء متعلق شئى فقولنا هرا اسم ان ويلف شئى آه صفت هرا وقوله لزبان بهائم آه خبر ان فيهم صفة زمان اى يقصد بالاحوال
 فالديرى الشعر نكرة موصوفة بقوله يلف شئى آه فيكون دخول كلمة ان غاية حسن ووجه حسنها لان وقوع النكرة الموصوفة
 بعد الفعل حسن ليكون الحكم على النكرة المخصصة فيكون وقوعها بعد كلمة ان كك لكونها متباعدة للفعل لفظا ومعنى كما وقوله
 ومنها آه اى ومن خصائص كلمة ان بيان فائدة اخرى للحكمة ان غير ما ذكره المعبره قوله حذف الجزاءه اذا كان الجزاء مع
 تكريمه ان اى ان مالا لنا وان ولدا لنا وان زيدا فى الدار وان ثمر فى السوق والحذف فى مثل هذا التركيب شائع لا فائدة
 كلمة ان موضع الجزاء المحذوف قوله فلو اسقطت ان آه تأييد لكون حذف الجزاء الظرف مع كلمة ان يعنى لو لم تذكر كلمة ان فى
 الكلام لا يحسن حذف الجزاء لم يحذف ان حذف الجزاء الظرف من خصائصها قوله ولم يحذف آه كلمة او بمعنى بل للاضراب من عدم
 الحسن الى عدم الجواز قوله نهى كلامه آه اى كلام الشيخ من قوله وقال الشيخ الى هنا كلامه قوله قد يترك تأكيد الحكم اى بيان
 لفائدة اخرى للفظ ان وتأيد لقوله وكذا الجرد عن التأكيد آه وبيان الشق الثانى من الاعتراض المذكور لكلمة على غير ترتيب
 اللف لان قوله وقد يترك تأكيد الحكم المذكور آه بيان لقوله فيما سبق وكذا الجرد عن التأكيد وهو مؤخر فى الاجمال وقوله ويؤكد الحكم
 المسند آه تأيد لقوله لا يجب فى كلامه مؤكداه وهو مقدم فى الاجمال وحاصل هذا من التأييد عن ان يترك التأكيد بلفظ ان وترك
 لا يجب فيما ذكره المعبره ومن رد النكار محقق ومقدر الخالى الذهن بل ان تأكيد الحكم وتركه لا يكون راجعا الى المخاطب يكون
 راجعا الى المتكلم نفسه لان ترك التأكيد قد يكون لعدم صدق الرغبة فيه وعدم الرواجع عن التكلم وعدم قبوله لكونه غير معتقد
 للحكم فاذا لم يكن معتقدا لم لا مروجعا ولا مقبولا لا يكون وقع واعتداد عنه فلا يقصد تأكيد وتقريره بل انما يتكلم به بقدر ضرورة
 تدعى اليه اى بدون التأكيد وقد يكون التأكيد لظاهر صدق رغبته وكونه راسخا منه ومقبولا عنه يعنى اليه فيكون المقام لا نقا
 بالتأكيد قوله النكرة آه بصيغة اسم مفعول صفة الحكم قوله لا تساعد آه اى لا توافق على تأكيد الحكم الضمير المرفوع المستتر راجع للنفس

طيعنى ان الغنى لا يخلو عن حوادث الزمان وان كان ذا عيش كثير

والمنسوب الى المتكلم قوله لكونه آه اى المتكلم قوله لانه آه اى الحكم عطف على لكونه قوله لا يروج منه اى
غير مشهور من المتكلم قوله لا يتقبل آه عطف على لا يروج اى لا يتقبل الحكم عندنا مع من المتكلم على لفظ تأكيد قوله ولو
الحكم آه عطف على قوله يترك تأكيد الحكم المنكر آه قوله السلم آه بين المتكلم والمخاطب غير المنكر قوله فيه آه اى فى الحكم قوله قال صاحب
الكشاف آه استشهاد ومثال لترك تأكيد الحكم المنكر وتأكيد الحكم المسلم الاول قوله نعم قالوا آمننا بدون التأكيد والثاني قوله
نعم انا معكم بالتأكيد واشتار صاحب الكشاف الى اثبات الاول بقوله ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً آه والى اثبات الثاني
بقوله واما المخاطبة اخوانهم فى الاخبار آه قوله ليس ما آه هذا مقول قول صاحب الكشاف وفيه اثبات ترك تأكيد الحكم المنكر لان
المخاطبين لقولهم قالوا آمننا المؤمنون وهم منكرون عن ايمانهم فالمناسيب للمنافقين ان يقولوا ان آمننا بتأكيد الحكم
لكنهم تركوا تأكيد لان أنفسهم لا تعد التأكيد لكونهم غير معتقدين بالايمان وعدم رواج عنهم وعدم القبول منهم قوله ما آه اى
كلام وهو قولهم آمننا قوله خاطبوا به آه الضمير المرفوع الجمع راجع للمنافقين والمجوز الى ما قوله المؤمنين آه منعول خاطبوا قوله جديراً
آه اى الى التناقض ليس قوله باقوى الكلامين آه متعلق جديراً والمراد من الكلامين الكلام مع المؤمنين بقولهم آمننا والكلام مع
اخوانهم انا معكم والمراد بالاقوى ان يكون كلا الكلامين مشتملاً على زيادة التأكيد ولفظ اسم التفضيل اى اقوى مجزئ عن
المعنى التفضيل قوله واوكد هما آه عطف تفسير اقوى الكلامين قوله لا بهم آه دليل لعدم كون كلامهم مؤكداً حاصل ان المنافقين
يدعون مجزئ حدوث الايمان منهم كايديل غايه حمله النعالية الدالة على الحدوث اعنى آمننا ولا يدعون انهم منفردون فيه عن
اخوانهم المنافقين حتى يؤكد كلامهم لان نفوسهم لا تقبل الايمان ولا يروج منهم ولا صدق رغبة فيه واما المخاطبة مع اخوانهم
بقولهم انا معكم فيؤكد كلامهم لصدق رغبتهم على النفاق ويروج منهم ويتقبل فثبت قد يترك تأكيد الحكم المنكر لفائدة اخرى و
قد يؤكد الحكم لفائدة اخرى من غير رد النكار محقق ومقدر قوله لا بهم آه اى المنافقين دليل للتفى فى قوله ليس ما خاطبوا به
قوله فى ادعائهم آه خبران باعتبار التعلق المحذوف اى كاشنون فى ادعائهم آه قوله منهم آه اى من المنافقين قوله لاني
ادعائهم آه عطف على فى ادعائهم آه كاشنون فى ادعائهم آه انهم متفارقون فيه عن اخوانهم حتى يؤكد كلامهم
مع المؤمنين قوله اوحديون فيه آه اى متفارقون عن اخوانهم المنافقين فى الايمان ومنفردون فيه فاجديون جمع
اوحدى بالحق باء النسبة منسوب الى الاوحد كالحق منسوب الى الاحقر قوله اما لان آه دليل لنفى الادعاء المذكور بقوله لاني
ادعائهم وهو محل استشهاد الشئ بقول الزمخشري على قوله وقد يترك تأكيد الحكم المنكر فيما سبق يعنى ترك التأكيد لعدم
مساعدة اعتقادهم بالايمان وعدم اعتماد قولهم بالايمان كما مر قوله أنفسهم آه اى المنافقين قوله لا اتساعهم عليه آه
اى لا توافق نفوسهم معهم على الايمان لا بهم غير معين لانه اعتقاد قوله المؤمن آه عطف بتفسير الباعث قوله من العقائد آه
اى عقائدهم قوله واما لانه آه اى الايمان عطف على قوله واما لان أنفسهم آه قوله لا يروج آه دال بالجزء اقدم لقوله لو قالوا
آه قوله لو قالوه آه اى الايمان قوله واما مخاطبة اخوانهم آه عطف على قوله ليس ما خاطبوا به المؤمنين آه اثبات ودليل لقوله

ويؤكد الحكم المسلم أنه محل استمراد الشريعة بقول الزمخشري عامية يعني أن اتفاقهم مسلم عند المناقشين مع أنهم أكدوا كلامهم
 بقولهم أنا معكم بأيراد الجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبت لصدق رغبته في التفات وتروجه عنهم وقبولهم منهم فثبت
 لتأكيد الحكم فائدة غير فائدة رد النكار محقق ومقدر قوله فهم فيه أي في الاخبار المذكور فقوله فهم مبتدأ وخبره على صدق غيره
 أه والجملة جواب أما قوله وقورثا طاه أي زيادة النشاط شاداني قوله وهو راجع أي ذلك الاخبار قوله فكان مظنة أن
 أي فكان ذلك الاخبار المظنة بكسر الظاء اسم مكان والقياس الفتح لكن كسرهما فرق بينهما وبين المصدر أي موضع لظن
 فيه التحقيق قوله ومثنية للتوكيد أه أي موضع أن التي تسمى للتأكيد اسم ظرف من أن باستتاق جعل مصنوعا لاصرفي لأن
 الحروف لا يشق منها قوله وقد يؤكد الحكم أه عطف على قوله وقد يترك تأكيد الحكم المنكر وتأييد آخر لقوله ولا يجب لكل كلام مؤكدا
 أه وبيان فائدة أخرى لتأكيد الكلام من غير رد النكار محقق ومقدر حاصله أن التأكيد كما يكون لفائدة الجز يكون لازما لها لأن
 المخاطب ينكر عن كون المتكلم عالما بالحكم فيليق بالتأكيد لرد النكاره عن علم المتكلم كقولك أنك عالم لمن يعلم كونه عالما بنفسه
 لكن المخاطب ينكر كون المتكلم عالما بعلم المخاطب فلهذا النكار علم المتكلم به في زعم المخاطب أو رد المتكلم في كلامه التأكيد فإذ لم يكن
 المخاطب منكرا عن علم المتكلم فلا حاجة في كلامه للتأكيد أنك عالم قوله وعليه أه أي وعلى تأكيد الحكم لأجل النكار المخاطب كقول
 المتكلم عالما به قوله نعم حكاية عن حال المناقشين شهيد أنك لرسول الله لأن المخاطب بهذا الكلام وهو رسول الله يعلم أنه
 رسول الله لكنه ينكر عن علم المناقشين واعتقادهم برسالة فهم يؤكدون كلامهم لدفع ذلك النكار منه قوله فإذا اردت
 أه بيان فائدة أخرى للتأكيد من غير رد النكار محقق ومقدر وتأيد آخر لقوله ولا يجب لكل كلام مؤكدا أه حاصله أن تأكيد الحكم
 كما يكون لفائدة الجز ولازمها يكون لرد دعوى صدق المتكلم في خبره بالتأكيد ليكون الرد عليه موافقا للمردود عليه لأنه ادعى
 صدق خبره بالتأكيد فيكون الرد على صدقه الضم بالتأكيد قوله على أن هذا المتكلم أه الذي ادعى صدق خبره بالتأكيد مثل
 المناقشين في الآية الآتية بقولهم شهد أنك لرسول الله مؤكدا قوله أن هذا الخبر مثل شهد أنك لرسول الله قوله على
 وفق اعتقاده أه أي على موافقة اعتقاده ذلك المتكلم في زعمه قوله يؤكد الحكم أه على صيغة المخاطب جزاء إذا قوله وإن لم يكن أه
 كلمة أن وصليه قوله لي مطابق ما ادعاه أه علة لقوله يؤكد الحكم أه يعني يؤكد الحكم لي مطابق ذلك التأكيد ما ادعاه المتكلم بالتأكيد
 قوله وعليه أه أي وعلى إرادة تأكيد الحكم لأجل تنبيه المخاطب على كذب المتكلم في خبره قوله خطا بالابنص أن المناقشين لكاذبون
 فإن تأكيد هذا الحكم أعني كونهم كاذبين لتبنييه المخاطب أعني النبي صلى الله عليه وسلم على كذب ادعاء المناقشين بصدق خبرهم أعني شهد أنك
 لرسول الله وهو لازم فائدة خبرهم أنو بالتأكيد فتأكد تكذيب خبرهم بقوله أن المناقشين لكاذبون لتبنييه على كذب ادعاءهم
 المؤكد لي مطابق الرد المردود عليه لكون كل واحد منها مؤكدا وليس التأكيد لفائدة الجز ولازمها لكونها معلومين قوله أما قوله نعم
 الغرض منه دفع اعتراضه وهو أنه لا كان تأكيد قوله أن المناقشين لكاذبون من قبيل تنبيه المخاطب على كذب المتكلم في خبره فيكون
 تأكيد الحكم في قوله نعم والله يعلم أنك لرسول الله من هذا القبيل مع أنه باطل صراحة حاصل الدفع أن التأكيد ليس من

هذا التبسيط بل التأكيد فيه بوجه آخر وهو دفع الإيهام أرجوع التكذيب للدلول بقوله نعم ان المناقطين لكاذبون الى كونه رسول
 الله فيكون المعنى ان المناقطين لكاذبون في كونك رسول الله فيلزم النفاذ بداهة فأكذبتك الكلام السابق أولاً
 لدفع ذلك الإيهام ثم قال ان المناقطين لكاذبون في قولهم شهيدك رسول الله قوله فانما أكذبه جواب اما قوله لانه أه اي قوله
 نعم قوله في حقيقة أه اي تحقيق قوله نعم المذكور قوله لانه لدفع أه اي التأكيد في قوله نعم المذكور لدفع إيهام أرجوع التكذيب للدلول بقوله نعم
 ان المناقطين لكاذبون الى كونه رسول الله وهو باطل كما مر قوله والا فالحق طيب أه اي وان لم يجز المبالغة في تحقيقه لدفع الإيهام
 المذكور فالحق طيب وهو النبي عالم بهذا الحكم ولا ريب في حاجته الى تأكيد قوله فتأمل أه إشارة الى جواب وسؤال تقرير السؤال ان هذا
 الإيهام انما يدفع بما ذكره لو كان في الآية ما يشعر بكون قوله نعم والله يعلم انك رسول الله من مقول الله تعالى لا بطريق الحكام
 من قول المناقطين ولكنه لا يشعر به فيجوز ان يكون هذا من مقول المناقطين عطوفاً على قوله شهيدك ويكون التأكيد لاجل
 فيه لكونه جارياً مجرى القسم بالنظر الى لازم فائدة الجزاء المعنى لازم فائدة انك رسول الله ويكون المعنى والله يعلم اننا عالمون
 مصدقون بانك رسول الله وتقرير الجواب ان الشعور في الآية المذكورة موجود وهو انه حينئذ يكون تأكيد قولهم شهيدك رسول
 الله لان كل من شهد والله يعلم جار مجرى القسم والمقصود لازم فائدة انك رسول الله فيكون المقصود من الجملة
 واحد وهو باطل لانه لا يصح عطف عليه بالواو لانهما من كمال الاتصال المعطوف عليه بفائدة المعطوف فثبت انه من من مقول
 الله نعم بطريق الحكام من قولهم نعم ومعطوف على قوله نعم اذا جازاك المناقظون قوله واستخرج أه عطف على فتأمل بعض
 ان تأكيد الحكم في امثلة المذكورة ليس بمحصّل استخراج امثال هذا بمناسبة المقام قال ثم الاسناد أه الى فرغ المص من
 بيان الحالين للاسناد الجزئي وهما التأكيد وتركه في ضمن مقتضى الظاهر وخلافه شرعي في الحالين الآخرين وهما الحقيقة
 العقلية والمجازي العقلي فقال ثم الاسناد كلمة ثم ههنا الترتيب الذي لا للترخي قوله مطلقاً اسودا فان أه الغرض منه
 دفع اعتراض وهو ان الشيء اذا ذكر مرة صريحاً ذكر ثانياً باربع الضمير اليه فالانسيب لهم ان يقول ثم هو منه حقيقة عقلية أه
 حاصل الدفع نعم ما ذكرت لكن قد يوضع المظهر موضع المضمرة للنكته وهي ههنا التنبية على ان مورد التسمية مطلق الاسناد لا الاستدلال
 الجزئي فقط لتحقيق الحقيقة والمجازي مطلقاً فلو ذكر الضمير موضع المظهر لم يحصل ذلك التنبية لعود الضمير الى الاسناد الجزئي المذكور
 سابقاً صريحاً قوله ولذا ذكره أه اي لاجل كون المراد مطلق الاسناد لا الجزئي فقط ذكر المص الاسناد باسم الظاهر هذا هو
 التصريح بالدفع المذكور قال منه حقيقة عقلية أه كلمة من التبسيط خبر مقدم حقيقة عقلية بهذا المؤخر هذه الجملة خبر لقوله ثم الاسناد
 والمراد بالعقلية ما يدرك بالعقل وهو الاسناد ثم الاسناد على اربعة اقسام تحقيق عقلي ومجاز عقلي وحقيق لغوي ومجاز
 لغوي الاول اسناد الفعل او معناه الى ما هو له مثل انبت الله البقل نسب الانبات الى الله وفي الواقع ينسب الى الله الثاني
 اسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له مثل انبت الزرع البقل نسب الانبات الى الزرع وفي الواقع ينسب الى الله الثالث
 استعمال اللفظ فيما وضع له مثل رأيت اسداً ويراد به الحيوان المفترس والرابع استعمال اللفظ في غير ما هو وضع له مثل رأيت اسداً

ويراد به زيد الاولان بيمينتان في علم المعاني والثانيان بيمينتان في علم البيان ولم يقل اما حقيقة آه دفع اعتراض وهو انه
 مالم يرد ان المعنى لم يذكر بهذا التفسير بكلمة اما الدلالة للاختصار مع انها الغالبة في مقام التقاسيم حاصل الدفع ان كلمة اما
 في هذه المواضع تنيد بالاختصار لان التبادر منها الانفصال الحقيقي او منع الخلود من منع الجمع وكل واحد منهما لا ينفذ باختصار الا في
 في التقسيم وهو غير مراد بهنالا ان المعنى لا يقول بكذا يدل عليه تعريف الحقيقة والمجاز قوله عنده آه اي عند المعنى وانما قال
 عنده لا عند السكاكي فالاسناد منحصر في الحقيقة العقلية والمجاز العقلي لانه لم يعتبر المسند فعلاً او معناه قوله كما اذا لم يكن آه
 اي مثل الاسناد الذي اذا لم يكن آه تعين للاسناد الذي لا يكون عند المعنى حقيقة والمجاز قوله كقولنا الجسم آه فالسند فيه
 جسم هو ليس بفعل ولا معناه بل اسم جامد فلا يكون اسناد الجسم الى الحيوان حقيقة والمجاز آه اخذ في تعريفهما الفعل ومعناه
 قوله فكانه قال آه تفريع على قوله ولم يقل اما حقيقة آه يعني تفريع على عدم ايراد كلمة اما في التقسيم وشارة الى النكلمة من
 في المتن للتبعض للبيان لانه لا يدل على التقسيم قوله وجعل الحقيقة والمجاز آه عطف على لم يقل اما حقيقة آه الغرض منه دفع
 اعتراض وهو انه مالم يرد للمعنى خالف عن الشيخ عبد القادر السكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز العقليين من صفات الاسناد
 دون الكلام كما جعلهما من صفات ان في المخالفة من العدة لا بد من نكتة في النكتة ههنا حاصل الدفع ان الاسناد يتصف
 بالذات بالحقيقة والمجاز العقليين واما التصاف بهما فهو بواسطة الاسناد فجعل الحقيقة والمجاز العقليين صفتين لهما هو موصوف
 لهما بالذات وهو الاسناد اولى من جعلهما صفتين لهما هو موصوف بهما بالواسطة وهو الكلام فعلى ما فعله المعنى يكونان
 صفتين لهما هو موصوف لهما بالذات وعلى ما فعلناه يكونان صفتين لهما هو موصوف لهما بالواسطة قوله قال آه اي المعنى في
 الايضاح لبيان نكتة المخالفة ودفع الاعتراض المذكور قوله وانما اخترناه آه مقول قال والواو حكائية اي انما اخترناه جعل
 الحقيقة والمجاز العقليين من صفات الاسناد دون الكلام قوله لان نسبة الشيء دليل للاختيار المذكور والمراد من نسبة
 الشيء الاسناد قوله الى العقل آه متعلق بالنسبة لكون كل واحد منهما منسوب الى العقل ومدركا به لان الحاكم بالاسناد الى
 الربيع مثلاً في قول الدهري ان ثبت الربيع البقل الى ما هو له وفي قول الموحدي غير ما هو له انما هو العقل لا واضع اللغة كما
 هو في الحقيقة والمجاز اللغويين قوله على هذا التفسير آه اي على تفسير المعنى وهو جعلهما من صفات الاسناد دون الكلام قوله
 بلا واسطة آه خبر ان قوله وعلى قولها آه عطف على قوله على هذا التفسير اي على قول الشيخ والسكاكي قوله لا اشتغال آه اي
 الكلام قوله على ما آه متعلق اشتغال قوله وهو الاسناد آه بيان ما قوله يعني آه اي المعنى بما قاله في الايضاح بهذا التفسير
 من الشر والقول المعنى المذكور في الايضاح والغرض منه توضيح ما قال المعنى في الايضاح لدفع الاعتراض المذكور وشارة الى
 بيان وجه تسمية هذه الحقيقة والمجاز بالعقلي دون الوضعي اللغوي لان الحاكم بهما العقل دون الوضع كما اشار اليه بقوله
 والحاكم بذلك هو العقل آه وشارة الى بيان معنى الحقيقة والمجاز كما اشار اليه بقوله انما هي ثابت في محله ومجاز باعتبار
 انه متجاوزا لآه وحاصل توضيح الجواب ان يكون الاسناد حقيقة ومجازا انما يكون بحكم العقل وقصده دون الوضع فما يكون

منسوب الى العقل بلا واسطة فهو اول تسمية الحقيقة والمجاز وهو الاسناد دون الكلام لانه منسوب اليهما كونهما اسناد
قوله انما هي آه اي التسمية خبر ان قوله باعتبار آه اي الاسناد قوله متجاوزا لآه اي محله قوله والى كالم بذلك آه اي
بذلك الثبوت في محله والتجاوز عنه هو العقل قوله لان اسناد كلمة آه دليل لقوله والى كالم بذلك هو العقل آه قوله شيء يحصل خبر ان
قوله فان ضرب مثلا آه دليل للدليل اي دليل لحصول الاسناد بقصد المتكلم وعقله لا بوضع الواقع حاصله ان الاخبار بقولنا
ضرب زيد عن ضرب زيد يحصل بقصد المتكلم وعقله لا بوضع الواقع لان الواقع وضع ضرب لمعناه وهو الحدث اعني الضرب دون
الخروج وكذا وضع لزمان الماضي دون المستقبل لانه وضع للاخبار بالضرب عن زيد فاخبار ضرب زيد حقيقة او مجاز يعلم
بالعقل وبقصد المتكلم لا بالوضع قوله لا يصير خبرا آه اي اخبار قوله بل من قصد آه اي بل يصير خبرا بمن قصد آه قوله فعلا آه
اي لزيد قوله وانما الذي يعود آه يعني ان الشيء الذي يعود آه قوله انه آه اي ضرب خبر ان قوله وان في الزمان ان عطف على الضمير
الى ضرب قوله فالاسناد ينسب آه هذا هو توضيح الجواب المذكور في الايضاح وتوزيع على قوله والى كالم بذلك هو العقل دون الوضع
قوله الكلام ينسب اليه آه اي الى العقل قوله باعتبار ان اسناده آه اي اسناد الكلام منسوب الى العقل لا الكلام بنفسه قوله
فالتقيل آه اعتراض على المص "بانه خالف عن صاحب المتاح لانه اورد بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان والمص"
اورد بهما في علم المعاني مع ان كتابه مأخوذ من كتابه ومختصر عنه فلا ينبغي له المخالفة بل انكسرت في النكتة قوله ومن ثم آه اي
من افتار مذهبه قوله قلنا ان حاصل الجواب ان المخالفة مبنى على زعم المص "من ان الحقيقة والمجاز العقليين من اقسام
الاسناد وهو من احوال اللفظ باعتبار الطرفين كما مر في اول بحث الاسناد فسميته ايضا ليكونان منها وقد يقتضيها الحال واللفظ
بان يكون الاسناد الحقيقي والمجاز العقليين مؤكدا او غير مؤكدا فالتأكيد وعدمه يكونان من احوال اللفظ فكذا يكونان من
احواله قوله قد زعم آه اي المص "قوله انه داخل آه اي بحث الحقيقة والمجاز العقليين قوله فكان آه اي الدخول والزعم دليل
لزعم المص "الدخول بهما في علم المعاني قوله على آه اي البحث المذكور قوله المذكورة في التعريف آه اي تعريف علم المعاني قوله
كان تأكيد التبريد آه اي مثل كون الاسناد الحقيقي والمجاز العقليين مؤكدا او غير مؤكدا وبما من احوال اللفظ فكذا الحقيقة والمجاز
العقليين قوله وفيه آه اي في هذا الجواب اعتراض حاصل ان المنصوب بالبحث في علم المعاني اما احوال اللفظ بالحسنة المذكورة اعني
المطابقة لمقتضى الحال او لا فان كان الاول فالحقيقة والمجاز العقليين ليسا بمذكورين في هذا العلم بملك الحسنة اذ لا يبحث
فيه عن الدواعي المقضية لايراد الحقيقة والمجاز مع انما البحث فيه لا يكون الا بملك الحسنة وان كان الثاني فينبغي ان يذكر
الحقيقة والمجاز اللغويين ايضا وفيه الجواب عنه باختصار الشق الاول ولا يبحث عن الدواعي المقضية للحقيقة والمجاز للكون هذه
الدواعي كثيرة غير مقضية وفيه نقول ان الدواعي لايراد الحقيقة والمجاز معلوم فيما بينهم فلا حاجة لايراد بها وهي في ايراد الحقيقة
اشارة الى غاوة السامع وفي ايراد المجاز اشارة الى ذكاوته كما مر من المص "في المقدمة في ضبط احوال المقضيات بقوله
كذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي او نقول في الاول اشارة الى كمال الاهتمام باظهار مضمون الكلام وفي الثاني عدمه

واما الحقيقة والمجاز اللغويان فليسا من احوال اللفظ بل هما نفس اللفظ عند المصنف وكذا الكناية فلذا اورد بها في علم البيان قول
 لان علم المعاني آه من هنا الى قوله وظاهر ان البحث آه تمهيد للاعراض وهو شرع من قوله وظاهر ان البحث في الحقيقة آه
 قوله فليس من هذه الحقيقة آه اي المطابقة لمقتضى الحال بل من حيث تعريفها وذكر اقسامها اولها المسمى بحث عن دواعيها
 وخصوصيتها قوله فلا يكون داخل آه اي البحث عنها تنوع على الشيء اعني ليس قوله والا فالحقيقة آه اي وان لم تكن الحقيقة
 المذكورة معتبرة في العلم المعاني فالحقيقة والمجاز اللغويان اليف من احوال الاسناد باعتبار الطرفين اعني المسند اليه
 والمسند فيبغي ان يبحث عنهما فيه مع ان الامر ليس كذلك قال المصنف وحي آه ثم بعد ذكر التسمين للاسناد اجمالا في تعريف
 الحقيقة العقلية قوله اي الحقيقة العقلية آه تعين مرجع ضمير قال اسناد الفعل او معناه آه المراد بالاسناد النسبة مطلقا
 ناقصة كانت او تامة فدخل فيه نسبة المصدر والمشتقات الى فواعلها او تامة خبرية او انشائية محقة اي غير المفروضة نحو
 قام زيد او مقدرة اي مفروضة كما بفعل الشرط والجزاء وكذا المراد بالفعل في قوله اسناد الفعل الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث
 والنسبة والزمان لا اللغوي وهو الحدث فقط والا لاستغنى عن قوله ومعناه لان الفعل اللغوي شامل لقوله فالمصدر واسم
 الفاعل آه بيان لمعنى الفعل قوله واحترز بهذا آه اي بنسبة الاسناد الى الفعل او معناه عما اي عن اسناد يكون آه قوله
 كقولنا الجوز ان جسم آه لانه ليس حقيقة ولا مجاز عقليين عند المصنف كما مر قال الى ما آه متعلق الاسناد قوله اي شئ آه
 تفسير ما والمراد به الفاعل والمفعول مالم يسم فاعله كما قال الشرع فيما بعد كالفاعل فيما بنى له والمفعول به فيما بنى له آه فسر
 الشئ كآه باب النكرة لان التعيين غير معتبر في المسند اليه ولذا انكر في تعريف المجاز اليف وقال الى مالم يسم له آه قال هو له
 آه كلمة هو مبتدأ والجاء والمجرور خبره باعتبار المتعلق اي ثابت له والجملة صفة لكلمة ما قوله اي الفعل او معناه آه تعين مرجع
 هو وانما ذكر ضمير المفرد مع ان المرجع اي الفعل ومعناه شيان لان العطف بكلمة او يراجه احد الامرين لا فليهما قوله اي لذلك
 الشئ آه تعين مرجع ضمير المجرور قوله كالفاعل آه تمثيل للشئ المنسب كلمة ما والكاف استقصائية وليس من الفاعل والمفعول شئ
 آخر للمسند اليه قوله فيما بنى له آه اي في فعل بنى للفاعل اي المعلوم قوله والمفعول به آه عطف على قوله الفاعل بنى اليف مثال
 للشئ المنسب كلمة ما والمراد من المفعول به نائبه قوله فيما بنى له آه اي في فعل بنى لمفعول مالم يسم فاعله قوله فان الضارعية
 آه تطبيق المثال مع الممثل له قوله بخلاف نهارد صائمه آه لان اسناد صائمه الى النهار ليس بحقيقة بل مجاز وانما ذكره في القول
 لان الاشياء تعرف باضدادها قوله متعلق بالظرف آه دفع اعراض وهو ان قوله عند المتكلم آه ظرف ولا بد له من متعلق فما
 متعلقه حاصله الدفع ان متعلقه الظرف المذكور اعني له لنيابة عن الفعل العامل اي ثبت له عند المتكلم او بحذف المضاف
 اي بعامل الظرف وهو ثبت او ثابت على اختلاف المذهبين قوله اعني له آه تفسير للظرف الفرض منه دفع ما يستويهم وهو ان
 متعلقه لما كان ظرفا فيكون هو متعلقا بنفسه لانه اليف ظرف حاصل الدفع ان المراد من الظرف المتعلق هو الظرف المذكور
 سابقا وهو قوله له وليس المراد من الظرف قوله عند المتكلم حتى يلزم تعلق الشئ بنفسه قوله وهذا يدخل فيه آه اي قوله عند المتكلم اورد

ليدخل في تعريف الحقيقة العقلية ما لا يطابقه الفرض من بيان فائدة القيود المذكورة في التعريف حاصله ان الحقيقة العقلية
 اربعة اقسام احدها يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً وثانيهما ما لا يطابق شيئاً منها وثالثهما ما يطابق الواقع دون الاعتقاد ورابعها
 ما يطابق الاعتقاد دون الواقع كما يعلم من الامثلة المذكورة في المتن فنقول الى ما هو له محتمل الامر ان اى في الواقع وفي الاعتقاد
 يتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً فثبت ثلاثه اقسام ما يطابق الواقع دون الاعتقاد وما يطابق الاعتقاد دون
 الواقع وما لا يطابق منهما شيئاً فنقول عند المتكلم انه يتناول ما يطابق الاعتقاد فقط دون الواقع فثبت قسمان ما يطابق الواقع
 دون الاعتقاد وما لا يطابق منهما شيئاً فنقول في الظاهر انه يتناول لهذين القسمين اى ما لا يطابق شيئاً منهما وما يطابق الواقع
 دون الاعتقاد فتم شمول التعريف للاقسام الاربعة فاصل التعريف بهذا هو اسناد الفعل او معناه الى ما هو له عند المتكلم او
 في الظاهر لكن اشترى في التعريف بحذف كلمة او فنقول الشرح سوا ما يطابق الواقع ام لا اه تعميم بعد دخول ما يطابق الواقع
 في قوله الى ما هو له كما مر لان بقوله عند المتكلم اه دخل ما يطابق الاعتقاد فقط فخرج ما لا يطابق الاعتقاد سوا ما يطابق الواقع
 ام لا فنقول في الظاهر اه دخل ما يطابق الواقع دون الاعتقاد وكذا ما لا يطابق شيئاً منهما وليس فيه تغليب كما توهم البعض
 قوله ما يطابق اه اى اسناد الفعل او معناه يطابق اه قوله لكن بقى خارجاً عنه اه اى عن تعريف الحقيقة العقلية اسناد الفعل
 او معناه الذى لا يطابق الواقع اه بهذا بيان فائدة قوله في الظاهر اه قوله فادرجه اه اى المعنى بهذا القسم قال في الظاهر اه
 اى في ظاهر حال المتكلم قوله هو اللفظ متعلق بالنظر اه دفع اعتراض وهو ان قوله في الظاهر ظرف لا بد له من متعلق فما
 متعلقه حاصل الدفع ان متعلقه ظرف المذكور اعني له او عامله لنيابة عن الفعل الشبيه ثبت او ثابت حاصله ان الشئ
 الذى هو متعلق الظرف اعني له محتمل ان يكون عند المتكلم وان لا يكون عنده فقيده بقوله عند المتكلم وكذا الثبوت الذى
 عند المتكلم محتمل ان يكون في الظاهر وان لا يكون فيه فقيده بقوله في الظاهر قوله وهذا اللفظ اه اى مثل قوله عند المتكلم
 قوله اى الى ما يكون الفعل اه الفرض منه اشارة الى ان المتعلق المقدر للظرف الثلاثه منها من الافعال العامة اعني
 الكون واللفظ الى بيان حاصل معنى التعريف قوله فيما يفهم من ظاهر كلامه اه حاصل المعنى لقوله في الظاهر اشارة الى ان
 اللام عوض عن المضاف اليه اى ظاهر كلامه وحاله اى كلام المتكلم وحاله وكذا اشارة الى ان قوله في الظاهر بحذف
 المضاف اى في فهم الظاهر اى في فهم ظاهر حاله قوله وذلك بان اه اى الفهم من ظاهر حاله الفرض منه دفع اعتراض وهو انه
 كيف يفهم من ظاهر حاله وكلامه في كونه حقيقة او مجازاً حاصل الدفع ان المراد من الفهم الادراك من ظاهر حاله عدم قيام
 المتكلم القرينة على ايراد غير ما هو له في الاعتقاد سوا الفهم من حاله او لا فاذا وجدت القرينة عاينه فيكون مجازاً او لا فيكون
 حقيقة قوله ومعنى كونه اه اى معنى كون اسناد الفعل او معناه الى ما هو له الفرض منه دفع اعتراض وهو ان التبادر من كون
 الاسناد الى ما هو له صدوره عنه باختياره او مخلوق له نعم فيه فلا يتناول لقولنا مرض ومات زيد وصلح مصام لانها غير مخلوق
 له نعم عند المعزلة حاصل الدفع ان معنى كون الاسناد الى ما هو له بان معنى الفعل او معناه قائم بما هو له سوا صدوره عنه او لا

او يكون مخلوق له اول لا يتناول الجميع افراد قوله ان معناه قائم به آه خبر لقوله ومعنى كونه آه اى معنى الفعل ومعناه قائم
بما هو له وصف له آه عطف على قوله قائم به الفرض منه دفع اعتراض وهو انه على هذا يخرج الاوصاف الانتزاعية المقيدة
لعدم القيام فيها مثل عجمي ضرب اللص الجلا د فان التعجب سند الى الضرب وهو يقتضى قائم به بل وصف له حاصل الدفع ان المراد
بالقيام به الاتصاف له فهو موجود في الانتزاعيات لانه عام سواء كان قائما به كالاوصاف الوجودية او منتزعا عنه كما
لاوصاف الانتزاعية قوله وحده ان يسند اليه آه عطف على قوله ان معناه قائم به آه اى حق ما هو له ان يسند الفعل ومعناه
اليه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من القيام به او الاتصاف به هو الايجابى فخرج السلبى وكذا المتبادر منها ما
يكون بالفعل فخرج ما يكون بالقوة لا بالفعل حاصل الدفع ان المراد منها عام وهو ان يسند اليه الفعل ومعناه سواء كان
اجابيا او سلبيا وسواء كان بالفعل او بالقوة قوله سواء كان مخلوقا آه مربوط بقوله ان معناه قائم به آه وبيان قوله معناه
بان المراد منه عام لا بمعنى المخلوق له نعم فيه حتى يرد مثل صام كما مرى سواء كان الفعل ومعناه مخلوقا للتدفع او لغيره نعم
من العباد كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد فتقوله مخلوقا للتدفع آه اشارة الى مذهب اهل السنة والجماعة
لان عندهم الافعال كلها مخلوقة للتدفع وقوله لغيره آه اشارة الى مذهب الاعتزال لان الافعال الاختيارية عند مخلوقه
للعباد كما ثبت في موضوعه قوله وسواء كان آه هذا عطف على سواء اول مربوط ايضا بقوله ان معناه قائم به آه وتعيم له وبيان المعناه
اى سواء كان الفعل ومعناه صادرا عن ذلك الشئ باختياره كضرب او لا كرض واما قوله صادرا عنه آه اى ظاهر ائمن ذلك الشئ
قوله او لا اى لا يكون ظاهرا عنه باختياره ليتناول مثل مات ومرض ليسا بصادرين منه باختياره بل ظاهران عنه بغير اختياره
قوله ولا يشترط آه الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لا كان القيام بمعنى الوصف كما مر فالمتبادر منه صحت حمل الفعل ومعناه على
ما هو له لان الصفة تكون محمولة على الموصوف فعل هذا خرج ما يكون المستند فيه المصدر مثل عجمي ضرب اللص الجلا د فان الضرب
لا يحمل على الجلا د حاصل الدفع لا يشترط صحة الحمل عليه سواء صح حمل عليه او لا قوله صوح حمل عليه آه اى حمل الفعل ومعناه على ما هو له قوله والا
آه اى وان شرط صحة حمل عليه قوله فقد دخل فيه آه تفريع على تعريف الحقيقة العقلية واشارة الى تعدد الاشياء المتن باعتبار
تعدد الممثل والافعال واحد كاف قوله فيه آه اى في تعريف الحقيقة العقلية بناء على ان قوله الى ما هو له عام شامل لهما كما مر قال
لقول المؤمن انبت الله البقل آه فنسبة الانبات الى الله نعم في نفس الامر مطابق لانه نعم خالق له وفي اعتقاد المؤمن ايضا
قوله ما يطابق الاعتقاد آه عطف على قوله ما يطابق الواقع والاعتقاد هذا بناء على قوله عند المتكلم نحو قول الجاهل الدهري
انبت الزرع البقل فنسبة الانبات مطابق للاعتقاد لانه جاهل دهري ينسب الانبات الى الزمان ولكنه ليس بمطابق في الواقع
لان خالق الانبات البقل هو الله نعم قوله وما يطابق الواقع آه عطف على ما سبق اى دخل ما يطابق الواقع دون الاعتقاد هذا
بناء على ان قوله في الظاهر آه شامل للاصحابين كما مر كقول المعتزلى لشخص لا يعرف حال المعتزلى بانه معتزلى ام لا ومع ذلك
ان المعتزلى يخفى حاله من ذلك الشخص فيقول المعتزلى خلق الله الافعال كلها فمذ الاسناد مطابق للواقع لان خالق الافعال

والظاهر ان

كلها هو الشك في نفس الامر ولم يكن مطابقا لاعتقاد المعتزلي لان عنده خالق بعض الافعال هو العبد قوله لمن آه متعلق القول
وهو كناية عن المخاطب قوله لا يعرف حاله اي لا يعرف ذلك الشخص المخاطب حال المعتزلي بانه معتزلي ام لا اذ لو كان
المخاطب عارفا بحاله في اعتقاده كان كلامه المذكور مجازا عن الاقدار والتكليف قوله يخفيها منه اي والحال ان المعتزلي يخفي حاله
من ذلك الشخص المخاطب اذ لو كان المعتزلي مظهرا حاله فان كلامه المذكور ايضا مجازا عن الاقدار والتكليف اذ علم المخاطب
على اعتقاده قرينة المجاز قوله خلق الشك في الافعال ان مقول قول المعتزلي قوله فان اسناد خلق آه تطبيق المثال قوله عند
التكلم في الظاهر آه اي من ظاهر حاله لان حاله مخفي لا يعلم اثره قوله وان لم يكن لك آه اي وان لم يكن اسناد خلق
الافعال الى الشك لما هو له في حقيقة حال التكلم لانه معتزلي لا ينسب خلق جميع الافعال الى الشك نعم قوله وهذا المثال غير مذكور
في المتن آه فيه إشارة الى الاعتراف على المعصية بان كلامه قصور ترك هذا المثال الجواب عنه انه ليس الواجب على المعصية ان يجمع
الامثلة مع ان بناء المتن على الاختصار واليقين لم يذكره لقلة وجوده فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يكتفى بمثال واحد قلت
ان الحكمة للفار لا للتعار قوله وما لا يطابق شيئا منها آه عطف على قوله ما يطابق الواقع اي قد دخل فيه ما لا يطابق شيئا منها
اي من الواقع ولا اعتقاد هذا اليه بناء على قوله في الظاهر ان حقوقك جاري زيد وانت تعلم انه لم يجرى آه فهذا اسناد الى ما هو له
عند التكلم في الظاهر لان قائل هذا القول كاذب وهو لا ينصب القرينة على خلاف كذبه فيكون ظاهره حقيقة مع انه ليس
مطابقا في الواقع لكونه كذبا ولا في اعتقاد المتكلم لان له علم على عدم مجيئه قوله اي والحال انك خاصة آه فيه إشارة الى ان
الواقعي قوله وانت للمحال فالجمله الاسمية حال عن فاعل جاء وهو زيد وقوله خاصة بيان فائدة تقديم المسند اليه وهو المحرف في
قوله وانت تعلم قال وانت تعلم انه لم يجرى آه اي المتكلم عالم ان زيد لم يجرى مع انه يقول جاري زيد قوله دون المخاطب آه
بيان معنى خاصة قوله فهو اليه آه اي مثل امثلة السابقة فيه إشارة الى تطبيق المثال قوله الى ما آه اي الى زيد ذلك
الاسناد ثابت لقوله عنده في الظاهر آه اي عند المتكلم في ظاهر حاله قوله لان الكاذب لا ينصب آه اي الكذب دليل على
كون الاسناد المذكور حقيقة قوله على خلاف ارادته آه اي ارادة الكاذب على خلاف كذبه لان ارادة الكاذب هو فاذ لم ينصب
قرينة على خلاف ذلك فيكون الاسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان مدار الحقيقة ليس الا على نصب القرينة و
المجاز على عكسه قوله وقوله وانت تعلم بتقديم اليه آه مبتدأ خبره قوله احترام آه الغرض منه بيان فائدة تقديم المسند اليه في
قوله وانت تعلم انه لم يجرى آه في المثال المذكور يعني فائدة تقديم المسند اليه وهو انت المحرف لان تقديم المسند اليه على الفعل
هو تعلم بغير المحر والاختصاص نحو اناسيت في حاجتك كما سيجي ولم يقل وتعلم انت بتأخير المسند اليه لانه لا يكون محر
العلم في التكلم بل يكون المخاطب اليه عالم بعد مجي زيد فلا يكون الاسناد حقيقة مطلقا كما سيخرج الشرح قوله احترام آه
اي عن اسناد قوله اذا كان المخاطب اليه آه اي كما كان المتكلم عالم به قوله بانه لم يجرى آه اي ان زيد لم يجرى قوله فانه حينئذ آه
دليل للاحتراز المذكور حاصله انما قلنا في المثال المذكور ان المتكلم خاصة يعلم انه لم يجرى فانه اذا كان المخاطب اليه عالم بانه لم يجرى

فلا يتعين كونه حقيقة فقط بل ينقسم الى قسمين كما ذكره الله تعالى تقدير حقيقة وعلى تقدير اخر اما مجازاً او كلاماً غير معتد
 به قوله احدهما ان يكون المخاطب له حاصلاً اذا كان المخاطب اليه عالمياً بعد مجيئه فلا يخلو اما ان يكون المخاطب مع علم
 بعدم مجيئه عالمياً بعلم التكلم على عدم مجيئه او لا يكون المخاطب عالمياً بعلم التكلم على عدم مجيئه فعلى الاول لا يكون ذلك الاسناد
 الى ما هو له عند التكلم لافي الواقع ولان اعتقاده لوجود القرينة الصارفة عن الحقيقة على ان التكلم يرد ظاهره وان كان
 كلامه كذباً محضاً فاحتمال المخاطب فيكون علم المخاطب بان التكلم عالم بعد مجيئه قرينة ناصبة على عدم ارادة ظاهره
 فلا يكون الاسناد على ذلك التقدير حقيقة لكن اذا كانت ذلك الاسناد لعلاقة الى غير ما هو له فيكون مجازاً او لا فيكون
 لغواً غير معتد به وعلى الثاني اي على تقدير عدم علم المخاطب بعلم التكلم على عدم مجيئه يكون ذلك الاسناد حقيقة عند المخاطب
 بناء على زعم المخاطب بان ذلك الاسناد صادر من التكلم بسهولة ونسبانه فيكون اسناداً الى ما هو له عند التكلم قوله
 مع علمه انه اي علم المخاطب قوله بانه لم يسمي به متعلق علمه اي ان زيد لم يسمي به قوله عالمياً بان انه خبر كان قوله يعلم انه لم يسمي به
 اي يكون التكلم عالمياً ان زيد لم يسمي به قوله والثاني ان لا يكون انه اي المخاطب قوله عالمياً به انه اي عالمياً بعلم التكلم على عدم
 مجيئه قوله لافي الحقيقة انه اي في الواقع دلالي الظاهر انه اي ظاهر حاله واعتقاده قوله لوجود القرينة الصارفة انه دليل لعدم كون
 ذلك الاسناد حقيقة على تقدير الاول حاصلة القرينة موجودة على ان التكلم لم يرد ظاهر كلامه والا لكان كلامه كذباً محضاً
 عند المخاطب لعلمه على علم التكلم بعدم مجيئه فيكون علم المخاطب به قرينة صارفة للتكلم على ارادة غير ظاهر كلامه قوله فلا يكون
 حقيقة عقلية انه تنزيح على ما قبل قوله بل ان كان انه اضراب عن قوله فلا يكون حقيقة انه يعني اذا لم يكن ذلك الاسناد على
 به التقدير حقيقة عقلية فلا يخلو اما ان يكون ذلك الاسناد لعلاقة ومطابقة لما هو غيره فيكون مجازاً او اما ان لا يكون
 ذلك الاسناد لعلاقة الى غير ما هو له فلا اعتبار لذلك الاسناد لافي الحقيقة ولان المجاز بل ينسب قائله الى الحاقة قوله
 والا فهو ان اي وان لم يكن ذلك الاسناد لعلاقة فهو انه قوله لا يعتد به انه اي من قبيل اسناد لا يعتد به ولا يعتمد به قوله
 ولا يعتد به الحقيقة انه عطف تفسير لقوله لا يعتد به قوله بل ينسب قائله انه اضراب عن قوله لا يعتد به ولا يعتد به اي بل
 ينسب قائله ذلك الى ما يكره ويتبع من قلة العقل الكياسة وكثرة البلاء والحاقة قوله كما صرح به في المنهاج انه على عدم
 اعتداده وكرهه قوله بخلاف الثاني انه وهو ان لا يكون المخاطب عالمياً بعلم التكلم على عدم مجيئه فانه حقيقة عقلية عند
 المخاطب قوله يفهم من ظاهره ان جواب لما اي يفهم المخاطب من ظاهر حال التكلم انه اسناد الى ما هو له عند التكلم بناء على
 سهو التكلم ونسيانه في ذلك الاسناد قوله بناء على سهو ونسيان انه مفعول الاسناد الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما
 لم يثبت عند المخاطب ان التكلم عالم به فكيف يفهم المخاطب ان هذا الاسناد الى ما هو له عند التكلم لان هذا الكذب في حق
 التكلم لان عدم مجيئه ثابت عنده والمؤمن لا يظن المؤمن الكذب بناء على قوله من ظنوا المؤمنين خير اهل الدرع ان
 فهم المخاطب هذا الاسناد ليس على وجه الكذب بل على وجه سهو التكلم ونسيانه والفرق بينهما ان السهو زال الصورة عن الذاكرة

دون الحافظة فيحتاج الى تجديد الالتفات فقط والنسيان زوالها عنها فيحتاج الى حصولها ابتداء قوله وانما عدل عن تعريف
به الغرض منه دفع اعتراض عن المصداق ان كتابه مأخوذ من كتابه والا فلو لا يكون مخالفا عن مأخوذ عنه بدون نكتة
في النكتة لان المصداق جعلها صفة الاسناد والسكاك صفة الكلام حاصل الدفع ان المصداق عدل عن تعريفه بنكتة وهي
امور ثلاثة كما بينها الشيخ بقوله وهو ان الحقيقة اه هذا تعريف السكاك للحقيقة العقلية حاصله هي المركب الذي افيد به
ما ثبت عند المتكلم من النسبة فيه سواء كانت تامة او غير تامة كما مر قوله المفاد به اه صفة الكلام والضمير المحمدي قوله ما عند
المتكلم اه نائب فاعل المفاد كلمة ما موصولة عبارة عن النسبة وقوله عند المتكلم باعتبار المتعلق صلة اي ثبت عنده قوله
من الحكم اه بيان كلمة ما والمراد من الحكم النسبة قوله فيه اه اي في الكلام صفة للحكم باعتبار المتعلق اي الكائن فيه قوله
لاهور اه متعلق لقوله وانما عدل وبيان وجه العدول بثلاثة اوجه قوله الاول انه اه اي السكاك حاصله ان عند المصنف
الحقيقة العقلية صفة الاسناد بلا واسطة والصفات الكلام بها يكون بواسطة الاسناد الذي هو جزؤه وما يكون متصفا
بلاذات فهو اول ما يكون متصفا بالواسطة كما مر قوله والمصداق الاسناد اه فيه تقدير اي والمصداق جعلها صفة للاسناد فلا
يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين بدون تقديم المحمدي لانه انما يلزم لو كان العبارة على ظاهرها وليس كذلك قوله
الثاني اه اي وجه العدول الثاني حاصله ان تعريف صاحب المفتاح غير مانع عن دخول الغير فيه لصدق تعريفه على اسناد
ليس المسند فيه فعلا او معناه لعدم ذكر قيد الفعل او معناه في تعريفه كما ذكره المصداق مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا كما مر من
ان المصداق قائل بالواسطة بين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي مثل الانسان جسم وكل تعريف يكون كذلك لا يصح فكذا
تعريف السكاك قوله انه اه اي تعريف صاحب المفتاح للحقيقة العقلية قوله غير مطرد اه اي غير مانع عن دخول الغير فيه قوله
لهذه اه اي تعريفه عليه غير اطراده كما مر قوله على ما اذ كلمة ما عبارة عن الاسناد قوله فيه اه الضمير راجع الى ما قوله مع انه اه
اي مع ان ذلك الاسناد المذكور في المثال المذكور لا حقيقة ولا مجاز قوله وجوابه اه اي جواب وجه الثاني العدول من جانب
السكاك حاصله انما لا نسلم ان ما ليس المسند فيه فعلا او معناه لا يكون حقيقة ولا مجازا بل هو حقيقة كما يشهد عليه قول الشيخ
وهو ليس بهذا الفن فلا يكون تعريف السكاك غير مطرد بل يلزم عدم جامعية تعريف المصداق لانه يخرج مثل هذا الاسناد
عن التعريف لانه تعريف الفعل او معناه في تعريفه قوله مع انه اه اي ان ما ليس المسند فيه فعلا قوله وكفاي قول الشيخ اه
وليس على ما يستفاد من الكلام السابق وهو ان ادعاء مثل هذا الاسناد متصف بالحقيقة لان الشيخ من عمدة هذا الفن
يستدل بقوله قوله انها كل جملة يقول قول الشيخ يعني قال الشيخ ان الحقيقة العقلية كل جملة بينها على ان الحكم الذي
افيد بها كائن على الوجه الذي يكون ذلك الحكم على ذلك الوجه ثابتا عند العقل سواء كان المسند فيه فعلا او معناه
او ليس كذلك فدخل فيه المثال المذكور فثبت الاستدلال بقول الشيخ قوله وضعه ما اه بصيغة الخطاب اي بينتها صفة جملة
قوله على ان الحكم اه متعلق وضعه ما قوله المفاد بها اه صفت الحكم الضمير المحمدي للجملة قوله على ما اه خبر ان الثاني باعتبار المتعلق

فكلية ما عبارة عن الوجه والحواله فغير لفظ هو راجع الى الحكم وضمير المحرور في قوله عليه راجع الى اللفظ ما فيكون المعنى كائن على
 الوجه الذي يكون ذلك الحكم على ذلك الوجه عند العقل قوله واقع موقفه آه خبره خبران الثاني اى على ان الحكم المناد
 به واقع موقفه اى موقع الحكم هذا ليس من التعريف بل فيه إشارة الى وجه التسمية بالحقيقة اى انما سميت الحقيقة
 بالحقيقة لان الحكم المناد به واقع في موقعه الذي له عند العقل قوله فتعريف المصروف آه تفرع على الجواب المذكور اعراض
 على المصروف حاصله فعلى الجواب المذكور يكون تعريف المصروف للحقيقة غير جامع لافراده لخروج المثال المذكور عن تعريفه لانه
 قيد بذكر اسناد الفعل او معناه وليس فيه لك والجواب عنه ان نحو الانسان جسم ليس بحقيقة ومجاز عند المصروف فلا يخرج
 المثال المذكور عن تعريفه لان الخروج يقتضى سبق الدخول لان المختار عنده ما هو المختار عند صاحب الكشاف وهو قيد
 تعريفها بقيد اسناد الفعل او معناه فلا يكون تعريف المصروف غير منعكس ولا مخالفا عن اسمية الفن قوله غير منعكس آه
 اى غير جامع لافراده قوله لخروج عنه آه اى لخروج ما ليس المسند فيه فعلا آه عن تعريف المصروف قوله الثالث آه اى وجه العدول
 الثالث حاصله ان تعريف صاحب المفتاح غير جامع لافراده لعدم صدق تعريفه على الاسناد الذى لا يطابق الاعتقاد
 سواء طابق الواقع ام لا نقول المعنى لمن لا يعرف حاله خلق الله تعالى الافعال كلها لان هذا ليس مطابقا لاعتقاده
 وان كان مطابقا في الواقع وكذا قولك جادى زيد وانت تعلم انه لم يجرى لان هذا ليس مطابقا لاعتقاده ولا في
 الواقع لانه كاذب فخرج على تعريفه قسمان عنه لان صاحب المفتاح ترك التقييد بقولنا في الظاهر كما ذكره المصروف
 وهذا الاسناد ان يدخلان بهذا القول اى في الظاهر وكل تعريف يكون لك فلا يكون صحيحا فلهذا تعريفه قوله انه آه اى
 تعريف السكاكى قوله غير منعكس آه اى غير جامع لافراده قوله لعدم صدقه آه اى تعريف السكاكى قوله على ما لا يطابق آه
 اى على اسناد الذى لا يطابق مثل قول المعنى لمن لا يعرف حاله وكذا جادى زيد وانت تعلم انه لم يجرى قوله لانه آه اى
 صاحب المفتاح دليل لعدم صدق تعريفه قوله والاعتقاد اراد مبتدا خبره قوله مما لا يلائم اليه آه الفرض منه رد على جواب البعض
 من جانب السكاكى على الوجه الثالث للعدول حاصل جواب ذلك البعض ان السكاكى انما ترك التقييد بقولنا في الظاهر
 مع كونه مراداً فيه اعتماداً على ما ذكره في تعريف المجاز لانه ذكر في تعريفه قيد التأول فيفهم منه انه لا تأول في تعريف الحقيقة لئلا
 يلها لان ما ذكر في احد المتقابلين وجوداً يكون في الاخر عدماً فاذا لم يكن فيه تأول ونصب القرينة على خلاف ظاهره يفهم
 منه ان ما ذكره يكون على وفق اعتقاده وظاهره فدخل عند السكاكى في تعريف الحقيقة ما لا يطابق الاعتقاد العام فلا
 يكون تعريفه غير منعكس فردد الشرح على هذا الجواب بقوله مما لا يلائم اليه آه حاصله ان ترك التقييد في التعريفات محل
 لها لان المقصود منها التساهل والتوضيح وذلك يحصل بذكره لا بتركه نعم ذلك يكون في الخطابات والمحاورات قوله
 والاعتقاد عنه آه اى عند بعض كرون عن الوجه الثالث للعدول عنه يعنى الجواب عنه قوله بانه آه اى السكاكى قوله انما ترك
 هذا القيد قوله مع كونه آه اى كون هذا القيد مراداً فيه قوله اعتماداً آه مفعول له ترك قوله على انه آه اى ذلك القيد قوله اولاً آه

بطل من الضمير المنسوب في ما ذكره بمعنى التأويل أي القرينة قوله مما لا يلتفت إليه أي من الغد الذي لا يلتفت إلى
ذلك الغد في التعريفات وإن كان ملتفت إليه في الخطابات والمحاورات قوله بل جوابه أي إخراج من الجواب اللول بقوله
والاعتناء منه إلى جواب آخر من عند نفسه حاصله لا سلم أن تعريف السكاكي غير منطوق لأن قوله ما عند التكلم أه محتمل أن يكون
معناه ما عند التكلم في الحقيقة والواقع ولذا يحتمل أن يكون معناه ما عنده في الظاهر لأن قوله ما عند التكلم أه مشتمك بمعنى
بين الاحتمالين وليس نصافي كونه عند التكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم صدق الحد على ما ذكره ولا يكون التعريف منطوقاً
قوله بل دلالة أه تنفي من قوله أنهم من أن يكون أه الفرض منه دفع اعتراض وهو أنه على هذا يلزم الإيهام في التعريف
وهو محتمل ولذا إن ما ذكره العرض من عدم صدقه على ما لا يطابق أه دخل في تعريفه بطريق الاحتمال لا بطريق القطعية
حاصل الدفع أن دلالة قوله ما عند التكلم أه على قولنا في الظاهر أظهر من دلالة ما عنده في الحقيقة لعدم الاطلاع على الأسرار التي
تكون عند التكلم في الحقيقة بل يفهم منه ما هو من ظاهر حاله بداية فيكون المراد من قوله ما عند التكلم أه ما في الظاهر فدخل ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع أم لا بدون إيهام ولا احتمال قوله ولما قل أن يقول أه اعتراض على تعريف المص للحقيقة العقلية
بوجهين الأول باعتبار عدم ما نفيته عن دخول الغيبة والثاني باعتبار عدم جامعيتها لفراديه قوله أما الأول أه حاصل الاعتراض أن
الاقبال والادبار في قول الشاعر امران ثابتان للناقاة فحتمها أن يسند إليهما فيصدق على اسنادهما إليها أنه اسناد بمعنى
الفعل أي المصدر ما هو له فانهرج في تعريف الحقيقة مع أن ذلك الاسناد مجاز كما نص عليه الشيخ كما سيأتي في الشرح
قوله فلقد صدقه أه أي صدق تعريف المص قوله فأنما هي اقبال وادبار أه المص للحنان من قصيدة تنزل بها أفاهاً
حيث تقول فلعل مجول بوجهين أحدهما أن اصفار الكبار ترتفع ما رتعت حتى إذا ذكرت فأنما هي اقبال وادبار
فأما الموصول عبارة عن الحزن وخبره في بيت آخر أي باوجد مني يوم فارقتي صحز أه على مجول باعتبار المتعلق صلته
ما أي الذي ثبت على مجول العجل الناقاة التي سموت ولدها وهو صغير والبو أن ينحدر ولد ناقاة ويحشى جلده تبناً أو ثاماً
أو غيره من أوراق الأشجار ويدني إلى أمه لتد عليه تسلياً منها به. تطيف من الاطافة وهي الايام والنزول وضمير تطيف راجع
إلى العجل والجورني به إلى البو فهو تطيف صفتان لعجل لها حنان جملة عالية من تطيف والضمير الجورني للعجل الحنان
تشبه الحنين صير البكاء اصفاراً والكبار بيان للحنين ترتفع أي ترعى العجل المغدرة التي هي نرعى إذا ذكرت أي تذكرت
أصله إذا ذكرت فأنما هي اقبال جزاً إذا أي العجل تقبل وتندبر من شدت الاضطراب والحزن على موت ولدها فأنما هي اقبال
أن الناقاة المذكورة إذا اغفلت عن ولدها رتعت وإذا ذكرت فقد ولدها لم يقرها قرار بل تطلب ولدها مقبله ومدبرة فجعلت
تقبلاً لا طلباً يعجزها بكثرة تبها منها والخبر باوجد مني من الوجد وهو الحزن تعني أن الحزن الذي حصل لي من نراق أخي صخر أخ
من حزن الناقاة المذكورة قوله مما وصف الفاعل بيان لقوله على نحو ذلك وإشارة إلى التسميه هذه الحكم وليس مختصاً بالمشال المذكور
في الشعر فعني قوله مما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدرين المتتام كان متعدياً بذكر اسم الفاعل والمفعول أي مقبلة ومدبرة بالفتح
والكسر لصحبه على ضمير محي وعدم صتمه على اقبال وادبار عليه لكن في مقامها المصدر أي اقبال وادبار محباً لا

قوله: فانه مجاز آه دليل لقوله تعريف المص غير مطردة وبهذا محل الاعتراض عليه بنقل قول الشيخ قوله: وقال لم ترد آه اى الشاعرة عطف على قوله نفس عليه آه بيان لكون المجاز العقلي في ذلك المصراع عند الشيخ حاصلا ان الاسناد ههنا الى غير ما هو له مبالغة لا استعمالها في غير موضوع له حتى يكون مجازا لغويا ودفع اعتراض وهو انه كيف يكون هذا مجازا عقليا عند الشيخ لانه مجاز لغوي بناء على ان يحل المصدر مبنيا للفاعل او مجاز بالحذف بناء على ما قالوا ان معناه ذات اقبال واربار بتقدير المضاف وحينئذ يكون الاسناد الى ما هو له بالاسناد المحلى حقيقة فانه بعد جعل المصدر لمعنى اسم الفاعل او بعد تقدير المضاف يصح الحمل الحقيقي؟ حاصل الدفع ان الشاعرة لم ترد بالاقيال والادبار اسم الفاعل لانه لم يحصل المبالغة فيها بل ارادة معنى المصدرية بعينه يحصل المبالغة بحيث ان الناقصة المذكورة لكثرة الاقبال والادبار صارت عينا مثل زيد عدل وكذا لم ترد بحذف المضاف لانه على هذا يخرج المصراع عن الصوة وعن درجة البلاغة لان المقصود من هذا الكلام سرعة الاقبال والادبار وكثرة تها كانهما عين الاقبال والادبار مبالغة و لا يحصل على تقدير المضاف قوله: غير معناهما آه منقول لم ترد قوله: حتى يكون المجاز غاية النفي في قوله لم ترد وفيه اشارة الى دفع الاعتراض الاول كما مر قوله: في الكلمة اى المجاز اللغوي قوله: وانما المجاز في ان يعنى ليس المجاز في غير معناهما المتركي حتى يكون المجاز اللغوي بل المجاز في معناهما المتركي المصدرى فيكون المجاز عقليا قوله: جعلتها اى جعلت الشاعرة تلك الناقصة قوله: لكثرة متعلق بجعل قوله: كأنها تجسمت منقول ثانى جعلت اى كان الناقصة حصلت وصارت جسمها من الاقبال والادبار لكثرة تها بأن تكون الناقصة عين الاقبال والادبار مبالغة كما في زيد عدل قوله: وليس ايضا عطف على قوله لم ترد اى ليس كل واحد من الاقبال والادبار على حذف المضاف اى الذات كما انها لم ترد غير معناهما فيه اشارة الى دفع الاعتراض بنسب الثاني كما مر قوله: ولان كالوا آه كلمة ان وصلية مربوط بقوله وليس ايضا اى وان كان العلمانية كرون ذلك المصراع مثل قبل حذف المضاف لكنه ليس لك فيه رد عليهم قوله: اذ لو قلت اريد آه دليل للنفي في قوله وليس ايضا على حذف المضاف حاصل لو كان معنى المصراع بحذف المضاف يلزم فساد معنى الشعر ونخرج من البلاغة والبلاغة كما مر قوله: الى شئ مغسول اى منال عن المزايا والخصوصيات لخلوة عن المبالغة المقصودة فصار كالشوب المنقوش غسل فذهب نقشة الكينة قوله: وكلام عامى آه مجرور عطف على قوله شئ مغسول آه اى يخرج الى كلام عامى غير الفصيح والبليغ قوله: مرذول اى رذيل عند الفيل قوله: لا ماساغ له صفة كلام عامى اى لا يوازله عند من هو فصيح صحيح الذوق وسليم الطبع قوله: منسابة للمعنى خبر ثان لقوله هو اى لا ماساغ له عند من هو منسابة للمعنى اى العالم بالانساب اى بخصوصيات المعاني ومزاياها والناس المبالغة قوله: ومعنى تقدير المضاف فيه آه اى في هذا المصراع الغرض منه توجيه وتاويل لقول من قال بتقدير المضاف فيه صيانة لكلامه عن البلاغة ودفع اعتراض وهو انه على تقدير حذف المضاف يكون الشعر فاسدا فلا يصح قولهم بتقدير المضاف مع انهم قالوا

بتقديره كما قال الشيخ بقوله ان كانوا يذكرونه منه انه حاصل ان قولهم بتقدير المضاف مبنى على الفرض لا انه مراد بالفعل
 بمعنى انه لو جنى بالمعصية المذكور على ظاهره بدون دلالة المبالغة فكان المناسب بتقدير المضاف الى الذات لكن لا ليس
 كذلك لان المقصود منه المبالغة اي لا تحصل بتقدير المضاف كما عرفت قوله انه الفيراث ان قوله يعني به اي بذلك
 الكلام اي المعصية المذكور قوله على ظاهره اي بدون ارادة المبالغة كما يعلم من قوله ولم يقصد المبالغة قوله ولم يقصد
 تخلف على قوله قد جنى به عطف تفسير قوله لكان حقه اه جزاء الواسي لكان حق ذلك الكلام ان يوتى بتقدير المضاف
 اي الحديث قوله لا انه مراد اه عطف على قوله ومعنى تقدير المضاف فيه اه اي ليس معنى تقدير المضاف فيه مراد عند الشك
 حتى يكون الاسناد حقيقيا قوله جوابه اه اي جواب الاعتراض المذكور فاصل ان لفظا في تعريف المعصية بقوله اسناد الفعل
 ومعناه الى ما عدا عبارة عن الملا بس والفاعل والمنفعل باني اسناد الفعل او معناه الى فاعل او مفعول به هو له
 والاستناد الى المعصية الى المبدء او هو ليس بفاعل ولا مفعول به فلا يكون عند المعصية حقيقة ولا مجازا كما مر لما الاستشهاد
 بقول الشيخ فلا يكون دليلا على خلاف المعصية لان المعصية من انسية به النفس اليه وكذا وافق مذهبه مذهب صاحب
 الفتاوى ولكل وجه هو موافق للناس فيما يشقون مذهب اه قوله عن الملا بس اه اي المتعلق والربط قوله
 اي الى فاعل او مفعول به اه تفسير الملا بس الفرض منه دفع اعتراض وهو انه لا كان المراد من لفظ الملا بس يدخل
 المعصية المذكور في الحقيقة العقلية لان الاقبال الادبار فيه والخبر يكون ملا بس المبدء اليه فاصل الدفع ان المراد
 من الملا بس هنا الملا بس الفاعل معنى الفاعل والمنفعل به لا مطلقا فلا يدخل المعصية المذكور في الحقيقة العقلية
 قوله على ما خرج به فيما سيجي اه اي المعصية مخرج به فيما سياتي في قوله ملا بس شتى بلا بس الفاعل والمنفعل به اه
 قوله هذا اسناد الى المبدء اه اي الاستناد الى المعصية المذكور اسناد الى المبدء الا الى الفاعل فلا يفرق ما نحن فيه قوله
 اسناد الى المبدء اه دفع اعتراض وهو انه لا يمكن بهذا الاسناد من تعريف الحقيقة فيكون دخلا في تعريف المجازية
 ما قال المعصية حاصل الدفع ان هذا الاسناد عند المعصية ليس حقيقة ولا مجازا من مذهبه في قولنا المجاز ان جسمه
 ليس حقيقة ولا مجازا لانه فاعل بالواسطة بينهما قوله واما الثاني اه اي اعتراض عدم انعكاس تعريف المعصية للحقيقة
 العقلية فاصل شقين الاول ان هذا التعريف لا يهدف على النفيات بناء على التبادر لان خبره يوتى قوله الى ما هو
 له في تعريف الحقيقة راجع الى الفعل ومعناه والتبادر منه ان يكون ذلك الفعل ومعناه قائم به ووصفه كما في الشرع
 سابقا فيلزم خروج الخلق النسبة عنه لعدم قيام الفعل فيها ووصف لا اسناد اليه لاني الحقيقة ولا في الظاهر لكونها سلبية
 والثاني انه ان اراد اسنادها الى اعم من حيث الاثبات والنفي فحق المنفى وان لم يكن اسنادا مستقلا الى ما هو له لكن اسناده من
 حيث حق اسناد الى ما هو له لكونه من حيث النفي قائما به ووصفا له وان لم يكن كذلك من حيث الاثبات لكن على هذا يدخل
 في تعريف الحقيقة المجازات النفية مثل ما صام يومى واما ما يلي لان الفعل المنفى فيها مسند الى ما هو له وشار الى الاول

بقوله نحو ما قام زيد أه والى الثاني بقوله فقد دخل فى التعريف أه قوله فلعلم صدقه أه أى تعريف المفعول للحقيقة العقلية قوله
من المنقيات أه بيان نحو ما قام زيد أه قوله فان اسناد القيام أه دليل لعدم صدق تعريف المفعول على السالين المذكورين
كما مر وانما مثل بمثالين الاول لازم والثاني متعدى قوله ان اريد اسناد القيام أه شروع فى شق الثاني الاعتراض بقوله
فقد دخل حينئذ أه أى حين ارادوا المنفى جزا ان قوله فى التعريف أه أى تعريف الحقيقة العقلية قوله من المجاز العقلى أه بيان
مقدم لما فى قوله مابوحنى أه قوله مابوحنى أه فاعل دخل قوله قال التمرة تأييده فخل المجاز فيه بقوله الشاعر ان المثالين
المذكورين يحملان المصنوعة غير الواقعية بخلاف قول التمر تمام الشعر هكذا القدرتى يام غيلان فى السرى فتمت معاليل
المطن بنائهم فلم يمتنى من اللوم وغيلان بنتع الغين كنية المرأة التى لائمه والسرى بالفهم سيرة الليل ومنت فطاب لهذه
المرأة والمطن جمع مطية وهى الناقة المركوبة فقوله وماليل المطى بنائهم جملة عالية والمعنى لمتنى فى سيرة خير الليل ثم تمت بنت
وتركت اللوم وليس المطى بنائهم فى لبها لاني لا ادعها للنوم ولا تستريح من السير قصدت اظهار القوة والجلادة و
انه لا يقبل لوم احد والشاهد فيه على المجاز العقلى انه اسند النوم الى الليل وهو فى الحقيقة للمطى وقوله وحاصل الاشكال أه أى الا
اعتراض بعدم الانعكاس الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا يصير فى خروج المنقيات لان التعريف المذكور للمخالفات المثبتة
كما يدل عليه قول المصنف فى تعريف اسناد الفعل او معناه أه اذ ليس فى المخالفات المثبتة اسناد بل فيه فيكون مابوحنى افراد
الحقيقة فهو داخل فيه مابوحنى من افراد ما فلا يكون داخل فيها وحاصل الدفع ان الاسناد فى تعريفها عام من ان يكون على جهة
الاثبات او النفى فالمعنى اعم كما يدل عليه عدم تعريف المفعول للمخالفات المثبتة بغير هذا التعريف والنسب فى المخالفات المثبتة
انما هو الاسناد بالمعنى الاول أى الاثبات لا مطلقا فالاعتراض واراد اليه بقوله وحاصل الاشكال أه اشارة الى ان هذا الاعتراض
استفساركم لان اثبات الفعل لا يسهل معناه ظاهر فى كونه من الحقيقة وهو قيام الفعل لا يسهل وصف له واما نفي الفعل عن
ما يسهل ان اريد به النفى عما نفس الفعل وصف له خرجت المخالفات المثبتة وان اريد بها نفي الفعل وصف له فخطا لمجاز المثبتة
فيه كما ان رايه بقوله فما معنى نفي الفعل أه قوله وجوابه أه جواب الاعتراض الثانى بهذا الجواب باختيار الشق الاول من الاعتراضين
يعنى تسمية الحقيقة والمجاز فى المخالفات المثبتة مجازا بتعبير المخالفات المثبتة حاصله ان المراد بالالى ما يسهل فى تعريف الحقيقة ان يكون
الفعل او معناه قائما به ووصف له اما ابتداء كفا فى الحقيقة المثبتة او بعد تجرده عن النفى واداء الكلام بصور الاثبات كفا فى الحقيقة
المنفية ولا شك ان الاسناد فى تمام زيد الى ما يسهل عند المتكلم فى الظاهر فيكون حقيقة فكذا اذا نفيه وقلت ما قام زيد
لان النفى فرع الاثبات بخلاف الاسناد الى النهار فى نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما يسهل فيكون مجازا سواء ثبت
ام صام او نفي ام صام فلا يدخل المجاز فى الحقيقة لان النفى تابع للاثبات والمثبت فيه مجاز فيكون المعنى ككذلك الجواب
باختيار الشق الثانى حاصله ان الفعل او معناه ينظر فيه فان كان اسناد ذلك مقصودا الى ما يسهل حقيقة وان كان مقصودا
الى غير ما يسهل فمجازا كما اذا قلت ما صام نهاري واريد به نفي الصوم عن نفس المتكلم كان حقا ان يسند اليه لا الى النهار فالاسناد

الى السمار مجاز وان اريد نفيه عن النهار فكان الاسناد الى ما هو له فيكون حقيقة كذا امانام ليل الى ان اريد اسنادا الى نفس
 المتكلم فيكون مجازا وان اريد الى الليل فيكون حقيقة بمثل ما مر فلا يدخل المجاز في الحقيقة ونفس عليه الباقي من الاشياء قوله
 كذا الكلام في سائر الاثبات اه تائيد لما قبل من الجواب المذكور ان النفي فرع للاشبات كما ان الاثبات فرع الخبر يعني
 بحري الحقيقة والمجاز في جميع الاثبات باعتبار كونها فرعاً وتوابع الاخبارات التي هي محتائق ومجازات لا باعتبار
 نفسها كما ان النفيات كونها محتائق ومجازات تابع وفرع للمثبتات لا باعتبار نفسها واليه الغرض منه دفع اعتراض
 وهو ان تعريف الحقيقة العقلية لا يصدق على الاثبات مثل اقام زيد فان اسناد نفس القيام الى زيد ليس الى ما هو له في
 الحقيقة لان التكلم لم يعلم قيامه في الواقع ولا في الظاهر لان الاستفهام يقتضي من ظاهر حاله ان القيام غير ثابت لزيد
 عند المتكلم والا لا يستفهم منه فان اريد اسناد القيام الاستفهام الى ما هو له فدخل في تعريف الحقيقة من المجاز العقل
 الاستفهام نحو عصام نهارك وانا ما لي لك فان الصوم والنوم الذين لا يفيدان الثبوت بالاستفهام مسندان الى
 ما هو له وكذا في التمني والتمني والعرض لان جميع ذلك لا يفيد الوقوع فهو مثل النفي حاصل الدفع على طبق الجواب المذكور
 في النفي من ان المراد بلا اسناد الى ما هو له في تعريف المسألة ان يكون الى ما هو له اما ابتداء كافي الاخبارات او بعد ثمرة
 عن الاستفهام ولذا الكلام بصورت الاخبار مثل اقام فانية اذا جرد عن الاستفهام وقيل فام زيد يكون للاسناد فيه الى
 ما هو له حقيقة فلذلك يكون حقيقة حين بقاءه على صورت الاستفهام لان الاثبات فرع الاخبارات وتوابعها بخلاف
 انها تم نهارك لانه اذا جرد عن الاستفهام وادى بصورة الاخبار وقيل عصام نهارك لم يكن الاسناد الى ما هو له
 حقيقة فيكون مجازا حين بقاءه على صورت الاستفهام قوله وما شبه ذلك اه من الاثبات الاخرى من التزجي والعرض
 قوله فتأمل اه اشارة الى الجواب بافتتاح الشق الثاني الذي ذكرناه سابقا واختاره الشارح كما نقل عنه في بعض كتبه وبقي
 فيه اشارة الى الاعتراضين الاول على جواب وجه الثالث للعدول كما ان قول الشارح فيه بل دلالة على الثاني اظهر لعدم
 الاطلاع على سر سره لا يصح لان المتبادر من قول الحكم عند المتكلم كذا انه كذا بحسب اعتقاده حقيقة الا ترى انك اذا قلت
 عند ابى حنيفة الزكوة في مال اليتيم يفهم منه كذا بحسب اعتقاده حقيقة واما انه لا اطلاع على السر فذلك لا يقع في
 متبادر المعنى المذكور في الذهن وحمل الالفاظ في الحدود على خلاف المتبادر مما لا يصح والجواب عنه انه مسلم ان المتبادر
 مثل هذا ما هو بحسب الاعتقاد لكن المتبادر هنا ما بحسب الظاهر لا بحسب الاعتقاد لان الظاهر في التعريفات العموم
 والشمول لجميع افراد المعرفات وذلك انما يحصل في الثاني لاني الاول كما لا يخفى والثاني اعتراض ... على
 تعريف المسألة بعدم اطراده بمثل انما هي اقبال ادبار تكاثر حاصله لا نسلم ان مثل انما هي اقبال ادبار مجاز عقلي عند
 الشيخ لان المجاز عنده ما يستعمل على اسناد الى غير ما هو له في مثل هذا اسناد الى ما هو له لانه اسناد المصدر الى ما هو له الجواب
 عنه ان الاقبال والادبار وان كان صفة للنقطة فالتامة بها لكنه غير محمول عليها بالحق الموطن كما هو شأن سائر العطف

المصدرية فاذا حمل عليه بهذه الحمل كان مجازاً فاذا قلت اقبلت الناقصة كان الاسناد حقيقة واذا قلت هي اقبال كان مجازاً لان الاقبال انما يحمل على افراد المصدرية حقيقة لا على الذات فاذا حمل على الناقصة فقد حمل على غير ما هو له قال ومنه عطف على قوله منه الحقيقة العينية قوله اي من الاسناد اه تعين مرجع الضمير قال مجاز عطف اي مجاز منسوب الى العقل لان التجوز في امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف اللغوي لان في العقل هو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى واللفظ المجاز اصله مجوز ظرف مكان من جاز المكان اذ القدره لان الاسناد المجازي تعدى مكانه الاصل وهو الاسناد الحقيقي ثم نقلت حركت الاول للمساكن قبله وهو الجيم ثم قلبت الواو النون كهي في الاصل واستفاح ما قبلها الآن قوله ومنه فيه إشارة الى ان له اسامي وتعبيرات متعددة قد يقال مجاز عطف وقد يقال مجاز حكم وقد يقال مجاز في الاشباه وقد يقال اسناد مجازي قوله مجاز احكاماً اه والراد من الحكم النسبة مطلقاً تامّة او ناقصة اي مجاز منسوب الى النسبة والاسناد ووجه النسبة ظاهر لانه مجاز في الاسناد دون اللفظ كافي المجاز اللغوي قوله مجاز في الاشباه اه ووجه تسميته في الاشباه لان المجاز يجري في الاشباه او لا ثم في النفي لان النفي مالم يجعل بمعنى الاشباه لا يكون مجازاً كما عرفت انما هو لان الاشباه اشترى بالنسبة الى النفي فسمي بـ اشترى اجزائه وليس معناه ان المجاز العقلي لا يجري في النفي قوله اسناداً مجازياً اه لان المجاز في النسبة والاسناد مطلقاً لا في اللفظ قال وهو اسناد اه تعريف المجاز العقلي قوله اي اسناد الفعل او معناه اه تعين مرجع ضمير اسناد به حيث انه راجع الى الفعل او معناه لان ارجاع ضمير الواحد الى الشئ المعطوفين بكلمة بوجاهته قال الى ملابس اه متعلق الاسناد وهو بصفة اسم مفعول بمعنى التعلق او الربط اي الى متعلق او مرابط قال اه متعلق ملابس والضمير المحرور للفعل او معناه قال غير ما هو له بالجر صفة ملابس وبالنصب حال عنه قوله اي غير الملابس الذي اه الغرض منه تفسير كلمة ما تعين مرجع ضمير هو الملابس عبارات عن التعلق والربط بين الشئين كما في فكلية ما عبارة عن الملابس وضمير لفظ هو راجع الى الفعل او معناه وضمير راجع الى الملابس كما اشارت في الاول بقوله اي غير الملابس الذي والى الثاني بقوله ذلك الفعل او معناه قوله يعني غير الفاعل اه تفسير بقوله غير الملابس اه الغرض منه دفع وهو ان المتبادر من غير الملابس غير الفاعل فلا يكون الاسناد الى غير المفعول مجازاً او الاخر ليس كذلك حاصل الرفع ان المراد من غير الملابس عام من غير الفاعل وغير المفعول فيكون الاسناد الى غير المفعول في البني للمفعول مجازاً قوله فيما بني للفاعل اه اي فعل بني للفاعل واسند اليه يعني ان ذلك الغير غير الفاعل الذي اسند اليه الفعل في الواقع في البني للمفاعل فيكون غير ما هو له اي فاعله مجازاً اذ لا تعلق له بالمفعول قوله وغير المفعول به اه عطف على الفاعل قوله فيما بني للمفعول به اه اي في فعل بني واسند الى المفعول به يعني ان ذلك الغير غير المفعول الذي اسند الفعل له في الواقع في البني للمفعول فيكون ذلك الغير اي فاعله مجازاً ثم هذا التفسير مبني على ما هو المشهور في علم النحو من ان ما هو له في الفعل المعلى هو الفاعل للون النسبة بطريق القيام ما هو له في مفهومه وفي الفعل المجزول هو المفعول

لكون النسبة بطريق الوقوع ما خذ في مفهومه قل بتأويل تعالبا والسببية والتأويل عبارات عن التقرينة كما سيصح
 الله تعالى بسبب وجود قرينة الى غير ما هو له فان قلت ان قوله بتأويل يعني بعد قوله غير ما هو له لانه لو لم يكن معناه وهو الاستبان
 عن الحقيقة العقلية لا تأويل في ما هو له فيقول ان يكفى به قلنا لم يكف به لان دلالة على المعنى المذكور التزامية وهي
 مضمرة في التعريفات قوله متعلق باسناده أه الفرض منه تعيين متعلق الجازم المجرور في قوله بتأويل لانه لا بد له من متعلق
 فقال الله وهو الاسناد دون ملا بسناد المعنى قوله وحقيقة أه اي المعنى الحقيقي اللغوي للفظ تأويل الفرض منه تعيين
 ما هو المراد منها لان لفظ تأويل يعمي لمعان كثيرة قد يعمي بمعنى ترجيح احد معاني المشتركة كما هو المبين في علم الاصول وقد
 يعمي بمعنى التفسير كما هو في علم التفسير وقد يعمي بمعنى الرجوع كلفى اللفظ وقد يعمي بمعنى التبعيض وقد يعمي بمعنى القرائن بالاجتهاد
 وقد يعمي بمعنى الاشتباه وبمعنى التدبير وبمعنى الوصول فبين الله اول المعنى اللغوي ثم المعنى المراد منها وهو الرجوع
 من الاسناد الحقيقي الى المجازي وبين المناسبة بينهما قوله تأويلت الشيء أه بصيغة الخطاب والمراد بالشيء هنا الاسناد
 المجازي قوله أنك تطلبت أه خبر لقوله حقيقة فذلك أه قوله ما يؤول اليه أه والضمير المستكن في يؤول راجع الى الشيء الذي
 هو عبارات هنا عن الاسناد المجازي والضمير المجرور في اليه الى كلمة ما وهي عبارة عن الحقيقة كما صرح به الله فيكون
 المعنى أنك تطلب الاسناد الحقيقي الذي يرجع اليه الاسناد المجازي قوله من الحقيقة أه بيان لكلمة ما فائدة الموضع
 الذي أه عطف على قوله من الحقيقة أه ادعى قوله ما يؤول اليه والمطلب واحد لان قوله من الحقيقة بيان ما قوله يؤول اليه
 من العقل أه الضمير المستكن في يؤول راجع الى الشيء المذكور في اليه راجع الى الموضع قوله من العقل أه الكلمة من تعليلية
 هي يؤول اليه من اجل العقل ومن جهة فقط وان لم يكن له تحقق في نفس الامر كما في الاسناد المجازي الذي لا يكون
 له اسناد حقيقي مثل اقدم مني بلدك حتى لي كما سيجي تفصيله ان الاسناد المجازي اما ان فيها اذا كان له اسناد حقيقي
 واقعي حتى يكون الاسناد في موضع حقيقيا وفي موضع آخر مجازيا مثل قول الموهبة الربيع البعل فاسناد الانبياء
 الى الربيع مجازي عنده والاسناد الحقيقي له الى الله نعم لانه فاعل حقيق لا انبات البعل واما ان يكون فيها اذا كان له اسناد
 عقلي وهم فقط لا واقعي مثل اقدم مني بلدك حتى لي عليك لان الاقدم فعل متعد وليس له وجود في الخارج في الاستعمال
 والعرف نعم القدم موجود فيه لكنه فعل لازم وليس الكلام فيه فيغرض في المثال المذكور ان الاقدم فاعل حقيق عقلي وهمي
 اسند الفعل اليه لانه اسند الى الحق مجازا قوله لان اوليت وتأولت أه دليل على ان حقيقة التأويل طلب ما يؤول اليه
 لان مجرده ال الامر الى كذا بمعنى انه ليس اليه فيكون تقطع اي الزيد من باب التفعّل للطلب لان الصيغة المشتركة
 على التأويل للطلب فيكون معناه طلب الاول اي الاشتباه والرجوع وطلب الاول طلب ما يؤول اليه لان
 الاسناد المجازي يؤول ويرجع الى الاسناد الحقيقي الواقعي او النفس كما مر قوله فقلت وتفقلت أه الاول باب تفعّل و
 الثاني باب تفعّل الاول والثاني والثاني في ذكرهما معا إشارة للاتحاد في معنى الطاب قوله من ال الامر الى كذا

يعني يزيد ما خوذ من ذلك لمجرد واصل آل أول فاصل مثل قل قوله أي انتهى إليه أي هنا معنى لمجرد أي انتهى الأمر
 إلى كذا قوله والمآل المرجع أي مبتدأ وخبره يعني مصدر آل المآل ومعناه الرجوع فيكون معنى التأول الرجوع إلى الاستاد
 الحقيقي ثم المآل مصدر يعني معنى المفعول فيكون معناه ما يؤول إليه على كذا في الواصل أو بمعنى اسم ظرف أي الموضع الذي
 يرجع إليه قوله كذا في دلائل أي لا عجزاً له ما يبيد ما ذكره الشعر في الدليل المذكور بقول الشيخ قوله وما حمله أي حاصل معنى التأول على
 سبيل كناية ولمقصودته حينئذ ما من الحقيقى المقوى هو طلب ما يؤول إليه ككثرة التأول من دفع اعتراض وهو أن التأول في قول
 المجرى لا يصح لأنه مخالف لما قال العلماء حيث ذكرنا القيرنة في تزييد دون التأول بمحصل الدفع لأنه لا مخالفة بينهم لأن ذكر التأول
 كناية عن قيام القيرنة لأن نصب القيرنة ملزوم للتأول بالمعنى المذكور أي طلب ما يؤول إليه لأن الاستاد المجازي يكون عند الحاجة
 فيطلب القيرنة قوله بما رفته أي راجعة قوله الاستاد أي استاد الفعل ومعناه قوله عن أن يكون أي ما يتعلق بصادق
 يعني يكون المجاز قيرنة صالحة كما نوه عن أن يكون الاستاد إلى ما سأل قوله وقد أشار إلى تفسيره أي لهم الغرض منه دفع اعتراض وهو أن
 تزيين الحقيقة والمجاز قدما لما ذكره لهم في الغائبة في قوله وله مطالبات شتى أي حاصل الدفع من الغرض منه تضييق لتزيين المذكورين
 قوله أي الفعل أي تعيين مرجع الخبر المجرور والمفعول أي الفعل المقوى للاصطلاح حتى يشمل شبه الفصل قال مطالبات أي متعلقات و
روابط كثيرة من الفاعل والمفعول وغيرهما كما ذكره لهم قوله بأي مختلفة أي تفسير غير المشهور بالمشهور لأن الشئ بمعنى التفريق واللازم
 مع الاختلاف قوله جميع شئيت أي تعيين مفرد شئتي لأن معرفة الجمع وجهالة باعتبار المفرد ولذا قرأه شئ بجمع أي شئتي بالمفرد
أي مختلفة قوله بكرهني جميع يراد به استشهاده على المفرد والجمع المذكورين قال يلابس الفاعل والمفعول أي جملة متانفذين
 قوله وله مطالبات أي ولما لم يذكر بالواو العاطف فلما لبسته الفعل للفاعل كونه قائماً به والمفعول به لوقوعه عليه قال والمصدر
أي المفعول المطلق كونه جزء من مفهوم الفعل لاصطلاحه قال وله سبب أنه يكون الفعل حاصلًا به قل والمكان أي يكون الفعل لازماً وجوهر
 فيه حال والزمان أي كونه جزء من مفهوم الفعل أيضاً فهذه ستة أشياء يستحق من ذكرها أربع وعشرون صوراً بل يكون الفعل
 بنياناً للفاعل ففيه ستة صور بأن يكون الفعل من هذا الأمر الستة المذكورة وكذا الفعل المبني للمفعول به ففيه ستة صور بأن يكون
 ذلك الفعل من هذا الأمر الستة المذكورة وهكذا حكم معنى الفعل من المبني للفاعل والمفعول به ففي الصور الاربعة من تلك الصور المذكورة
 استحقاق اشئان للمبني للفاعل والمفعول به واثان في معنى الفعل من المبني للفاعل والمفعول به وفي باقي الصور العشرين استاد مجازي لكن ذكر
 لهم من هو المجاز ست صور وذكر البواقي مقايسته عليها قوله ولم يتعرض أي لهم الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لم يتعرض
 بملازمة الفعل مع المفعول مع الحال والمستثنى والتميز مع أنها أيضاً من مطالبات الفعل مع عموم الالة حاصل للدفع أنه
 لم يتعرض بها لأن الفعل لا يند إليها لا المعلوم ولا المجهول لأن نصب في المفعول مع شعر على المصاحبة وفي الحال شعر على التقيد وفي التميز
 شعر على البيان وفي المستثنى على الإخراج فلما استند إليها الفعل لم تفهم هذه المعاني المقصودة بخلاف المفعول به وغيره لأنه يعلم من وقوع الفعل
 عليه بدو نصب فان قيل لم لم يتعرض لهم للمفعول فيه والمفعول به مع أنها من مطالبات الفعل قلنا ان المفعول فيه يذكر في
 داخل في المفعول به عند الجمهور خلافاً لابن الكاظم وبتقدم في داخل في ظرف الزمان والمكان ولذا لم يذكر

وكذا المنقول له باللام داخل في المنقول به عندهم لان المراد منه الاكتم مما يكون بالذات او بالواسطة وبمقدور اللام
داخل في السبب قوله وهو كما آه من المستثنى التمييز قوله لا المنقول له دليل عدم التعرض قال فاسناد آه اى
الفعل به ابتداء خبره قوله حقيقة اطلاقا تفصيلا كتحصيل للاسناد الحقيقي بالجملة الى قوله حقيقة تفصيل
للاسناد الحقيقي ومن قوله الى غيرهما الى قوله مجاز تفصيل للاسناد المجازى قال اذا كان آه اى الفعل ظرف اسناده
قوله اى للفاعل او للمفعول به آه تعين مرجع الغير المجزى راجع الى الفاعل او للمفعول به لان ارجاع الغير الواحدة للثنين
المعطوفين بكلمة او جاز قوله معنى آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اسناد الفعل العلوم الى المنقول به وكذا اسناد
الفعل الجهرى الى الفاعل لا يكون للاسناد المطلق غيرهما له فيكون مجازا فكيف يصح قوله فاسناده الى الفاعل او
المفعول به آه حقيقة حاصل الدفع ان اسناد الفعل فيما بنى الفعل للفاعل حقيقة فيه لاني المنقول وكذا اسناده فيما
بنى للمفعول به حقيقة فيه لاني الفاعل قوله قوله اى المعنى في تعريف الحقيقة آه فيه إشارة الى ان قوله فاسناده آه الى
قوله حقيقة آه تفسير حقيقة الحقيقة والغير دفع ما يترجم من ان الظاهر من السابق من تعريف الحقيقة العقلية انما هى اسناده
الى الفاعل فقط الى المنقول به كما قال المعنى الى ما هو له فيكون هذا محال فاعنى ما سبق حاصل الدفع ان كلمة ما فيها سبق
في التعريف عام شامل لها فصح هذا التفسير له قوله من الاشارة آه بيان ما اى اخلة الحقيقة العقلية مثل اثبت الله
البقل وغيره قوله فاسناده آه في زيادة هذه العبارة اشارة الى ان قوله الى غيرهما عطف على قوله الى الفاعل او
المفعول به فيكون ما قبله مراد انهما بهذا ابتداء خبره قوله مجاز آه قوله الى غير الفاعل آه تعين مرجع ضمير التثنية قوله غير الفاعل
او الغرض منه من هذه العناية مثل ما من السؤال والجواب في قوله يعنى اسناده الى الفاعل آه قوله في البنى للفاعل
وهو المنقول به والاربعة البقية اعنى المصدر والزمان والمكان والسبب قوله وغير المنقول فى البنى للمفعول آه هو
الفاعل والاربعة البقية قوله يعنى الاجل ان ذلك آه فيه اشارة الى قول الملا بسبب متعلق للاسناد المذكور واللام
فيه للتعليل قوله يشابه آه اى ذلك الغير الشره الملا بسبب بالثبوت لان الملا بسبب معين احد ما مناسبة الفعل
او معناه اى غير ما هو اى مطلق الاشتراك وبهذا اختار البعض وثانيهما مشابهة غير ما هو لما هو لاني وصف خاص
وهو مختار صاحب الكفاف والمصدر اقتضى اشرافا كما هو المذكور في الايضاح فلذا فسر الشره بهذا التفسير وان كان معنى
الاول صحيحا اليفه والسر في اختيار المشابهة من المناسبة ان ملاحظة ذلك المشابهة ادخل وانتم علاقة في وصف الا
الذى حقه لما هو له الى غير ما هو له وان كفى فيه مجزى المناسبة المذكورة اليفه قوله فقد استقر الاسناد آه فيه اشارة الى ان
اطلاق الاستعارة ليس بمحقق بالمجاز اللغوى بل يستعمل في المجاز العقلي اليفه ودفع اعتراض وهو ان المجاز العقلي
لا كان عبارة عن مشابهة الغير لما هو له في ملا بسبب الفعل فلزم القول بكون المجاز العقلي استعارة لاني المشابهة
تكون فيها مع ان الامر ليس كذلك لان في الاستعارة لا بد من امور ثلاثة من لفظ المستعار والمستعار منه

والمستعار له وليست بموجودة في الجواز العقلي حاصل الدفع ان الجواز العقلي بتلك المشابهة صار استعارة والامور
 الثلاثة موجودة في حيث ان الاسناد مستعار وما هو له مستعار منه وغير ما هو له مستعار له و
 وجه الشبهه ملازمة الفعل لكل واحد منهما كما ان في الاستعارة لفظ الاسد مثلا مستعار والجواز المستعار منه
 والرجل الشجاع مستعار له ووجه الشبهه شجاعة قوله مما هو له اه اى من فاعل او مفعول هو اى الفعل ومعناه شجاعة
 له قوله لغيره او متعلق استعاري لغير الفاعل والمفعول فالغیر راجع الى ما في قوله مما قوله لمتا بهته اياه او متعلق بغير
 ايه الغير الاول للغير الثاني للكلمة ما اى لمتا بهته الغير مما هو له قوله في اللابسة او متعلق المتا بهته قوله كما ان
 للرجل ان تمثيل للاستعارة المتحقق في الجواز العقلي بالاستعارة المتحققة في الجواز اللغوي بان تحقق الامور الثلاثة
 فيها كما في الاستعارة اللغوية قوله لمتا بهته اياه اه اى مشابهة الرجل الاسد في الجراة والشجاعة فيكون لفظ
 الاسد مستعار ومعناه شجاع مستعار له وجه الشبهه الجراة والشجاعة قوله ولا الجواز للاستعارة اه
 الغرض منه دفع اثره وهو انه لما كان العلاقة بين الاسنادين اى الحقيقة والجوازي تشبهها فيكون الاسناد الجوازي
 من قبيل الجواز اللغوي لا العقلي لان الاستعارة من اقسام الجواز اللغوي فلا يكون مما نحن فيه حاصل الدفع ان اطلاق
 لفظ الاستعارة على الجواز العقلي لا يدل على انه مجاز لغوي حقيقة لان لفظ الاستعارة بهنا استعمال مجاز في الجواز
 العقلي بعلاقة التشبيه لان الاسناد ليس بلفظ والاستعارة من قبيل اللفظ فيكون اطلاق الاستعارة عليه مجرد تشبيه
 حالة الجواز العقلي بحالة الاستعارة الاصطلاحية لكونها مشتركين في اشتغال كل واحد منهما على المستعار والمستعار منه
 والمستعار له ووجه الشبهه بقوله لا مجاز اى مجاز لغوي ولا استعارة اى استعارة مصطلية قوله في شئ من طرف الاسناد
 اه اى المسند اليه والمسند اليه في اللفاظ لانها من اللفاظ فلا يكون الاسناد الجوازي من قبيل الجوازي اللغوي لانه
 يكون في اللفاظ والاسناد ليس بلفظ بل اطلاق الاستعارة عليه مجرد تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية
 قولنا قال في دلائل الاعجاز اه الغرض من نقل قول الشيخ تايد لا ادعاء الشئ ومن ان اطلاق الاستعارة عليه مجرد
 تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية قوله ان تشبيه الربيع بالقادر اه في قولك انبت الزبيب البقل قوله
 وجود الفعل به اه اى بالربيع قوله ليس هو التشبيه الذي اه خبر ان اى ليس تشبيه الربيع بالقادر هو التشبيه المعبر في الاستعارة
 الحقيقة الاصطلاحية وهو التشبيه المقصود من الكلام وبهذا التشبيه ليس مقصودا من الكلام بل هو صحيح لما هو المقصود للكون
 مؤخر عن الحكم بخلاف التشبيه في الاستعارة الحقيقة لان اعتبار مقدم عليه حاصل ان تشبيه الربيع بالقادر ليس مقصودا
 بالافادة بل المقصود انما هو اسناد الفعل الربيع ورعاية هذه المشابهة وملاحظة ليصح الاسناد اليه لان اسناد الفعل
 ومعناه الى غير ما هو له ليس بصحيح لاني الحقيقة ولا في الجواز مطلقا ولكن لا بد في كونه مجازا من العلاقة والملازمة من ان
 يكون ذلك الغير ملابا ومشاهبا لما هو له ليصح الاسناد اليه مجازا قوله بكان والكاف اه وهو التشبيه الحقيقي قوله نحو ما اه

كلفظ مثل ونحو التشبيه التام مثل قوله وانما هو عبارة آه اى تشبيه الربيع بالقادر عبارة قوله عن الجهة التي آه وهي تربية
 الربيع بقوى النامية للبقل مثل الفاعل القادر قوله راعيا بالتكلم آه اى لاحظ التكلم تلك الجهة والقوى قوله حين اعطى
 الربيع آه ظرف راعيا حين اعطى التكلم الربيع حكم الفاعل القادر في اسناد فعل الانبات اليه يعني المقصود
 منه تصحيح اسناد الفعل اليه دون التشبيه قوله وهو مثل قولنا آه هذا تأييد آخر من جانب الشرح ونفسه من اطلاق الاستعارة
 عليه لمجرد تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة الاصطلاحية يعني تشبيه المجاز العقلي بالاستعارة الحقيقية مثل تشبيه لفظ ما
 بكلمة ليس في النفي والدخول على المبدأ أو الجرا في كونه عين ليس لانه فعل مستقل ولفظ ما حرف غير مستقل او معنى قوله هو
 مثل قولنا آه اى تشبيه الربيع بالقادر مثل تشبيه ما بليس في اعطاء حكم ليس الى ما لا يكون ما عين ليس قوله فرفع بها آه
 اى بكلمة ما هذا عطف على قوله تشبيه وبيان التشبيه المذكور قوله فان الغرض آه دليل لكون تشبيه الربيع بالقادر مثل تشبيه
 ما بليس حاصله ان غرض النجاة من هذا التشبيه بيان شئ مفروض فرضوه في نفوسهم وهو كون ما عاملا مثل ليس فلا جمل مشترك
 عليهما شبهوا ما بليس لاني الاستقلال وعدمه كما في تشبيه الربيع بالقادر كما مر قوله تقدير آه اى مقدر ومفروض قوله قدروه
 آه اى فرض النجاة ذلك المقدر في نفوسهم قوله وجهة راعوها آه عطف على تقدير بيان جهة وسبب لاحظة النجاة في
 اعطاء ما حكم ليس في العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر قال لقولهم عيشة راضية آه هذا مثال للاسناد المجازي اى
 كالا اسناد في قولهم عيشة آه قوله فيما بنى للفاعل آه اى في فعل بنى للفاعل واسند الى المفعول به تطبيق المثال بالمثل
 لانه انما يدفيه اسناد راضية الى ضمير العيشة لان اصل هذا التركيب عيشة راضية صاحبها راضية في الاصل كان مسندا
 الى الفاعل الحقيقي وهو صاحب لانه الفاعل حقيقة والعيشة مفعول ثم صرف اسناده مما هو له وهو صاحب الى غير ما هو له
 وهو ضمير العيشة كما بين صاحب والعيشة من العلاقة والمثابرة في تعلق الرضى بكلا واحد منهما وان اختلفت جهة
 التعلق لان تعلقه بالصاحب من جهة الحصول منى بالعيشة من جهة وقوعه عليها وليس انما يدفيه اسناد راضية الى
 العيشة بدون لحاظ الضمير لانه فحالف لذهب المصدر لان الاسناد الى المبدأ لا يكون حقيقة ولا مجازا عنده كما مر قال وكل
 مفعول بصيغة اسم مفعول مثال ثان له قوله في عكسه آه اى عكس مثال الاول يعني فيما بنى للمفعول واسند الى الفاعل
 الحقيقي لان مفعول بصيغة اسم مفعول اصل هذا التركيب سبل مفعول الوادى لان السبل مفعول بصيغة اسم الفاعل لا بصيغة
 المفعول واسند الى ضمير السبل وهو فاعل مجازي له فيكون مسندا الى غير ما هو له فيكون مجازا قوله ان المفعول اسم مفعول
 آه دليل لقوله في عكسه كما مر قوله من افعلت الاناء ملأته آه اى اسم مفعول من باب افعال الافعام يكرر قوله ان
 يسند الى المفعول لكنه اسند الى الفاعل فيكون اسناده مجازا قال وشعر شاعر آه هذا مثال ثالث له في اسناد تشبيه الفعل
 الى المصدر حيث اسند ما هو بمعنى الفعل اعنى شاعر آه اى الضمير الراجع الى المصدر اعنى الشعر وحقه ان يسند الى الفاعل
 الحقيقي اعنى الشخص الشاعر لانه فاعل حقيق للشعر حيث يقال شعر شاعر صاحب لکن لا كان الشعر شبهها بالفاعل

الحقيق في تعلق الفعل بكلاهما اسند اليه مجازاً قوله في المصدر اه اي في اسناد معنى الفعل الى المصدر قوله الاول
ان يمثل اه ولم يقل والصواب لان كون الشعر بمعنى المفعول اعني الكلام المؤلف المنظوم انما هو بحسب المتعارف المتبادر
واما بحسب اللغة فهو بمعنى تأليف الكلام والتنظيم فيصح التمثيل به بهذا الاعتبار وفي المثال يكنى الاحتمال قوله بنحو جده
اه يعني كوشش كوشش كردن او اصله جدي اجتهاد لان حق الجدي ان يسند الى صاحب الجدي هو شخص لا الى نفسه الجدي
لكن اسند اليه مجازاً للابستة الجدي لكونه جزءاً معنى الفعل قوله لان الشعر اه دليل لاولية المثال المذكور حاصله لان الشعر
ان كان مصدر النظم لكنه بمعنى المفعول اي الكلام المؤلف للنظم فيكون اسناد معنى الفعل اعني شاعراً الى المفعول
اعني الكلام المؤلف فيكون من قبيل عيشة راضية فلزم التكرار في المثال بخلاف المثال الذي ذكره الشارح لانه نفس
صرح في اسناد معنى الفعل الى المصدر قوله لان المكان على لفظه كلمة ان وصليته مع الواو قوله فهو بمعنى المفعول اه اي
الكلام المؤلف المنظوم قوله لا بمعنى تأليف الشعر اه اي المعنى المصدر اي تأليف الكلام والتنظيم قوله حقيقة اه اي
فائدة اسناد الفعل الى مصدره الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الفائدة في اسناد الفعل او معناه الى مصدره لان
به اسناد الشيء الى نفسه في الحقيقة لان المصدر جزء من فعله حاصل الدفع ان الفائدة فيه المبالغة في وصف المصدر
قاعدة العرب في مبالغة وصف معنى المصدرية ان يشتقوا من ذلك المصدر اسم الفاعل وغيره ثم يسندون ذلك
الاسم المشتق الى هذا المصدر تأكيداً او تبيناً على تناسل وصف ذلك المصدر في معناه لان اطلاق صيغة المشتق على
الشيء يقتضي قيام مبدأ الاشتقاق به فهذا الشيء الموضوع له هو المصدر والاسم المشتق مشتق منه فحصل في المصدر
تأكيد وتكرار وهو معنى مبالغة الوصف فدل في المثال المذكور ان الشعر القائم بشعر اخر ومثله يستخرج منه فيفيد على
كأله وتناهيته في الوصف وهو المقصود قوله ما ذكره المرزوقي اه خبر لقوله حقيقة والمرزوقي اسم عالم قوله وهو ان من شأن
اه بيان ما ذكره الامام المرزوقي قوله من شأن العرب اه اي قاعدتهم قوله من لفظ الشيء اه اي من لفظ المصدر قوله الذي
يريدون اه وصفه الشيء قوله في وصفه اه اي وصف ذلك الشيء المصدر قوله ما يتبعونه به اه مفعول به لقوله ان يشتقوا
وكلمة ما عبارة عن الاسم المشتق اي اسم فاعل وغيره الفير الاول المنصوب راجع الى كلمة ما الثاني الجور راجع الى لفظ
الشيء فيكون المعنى ان يشتقوا ذلك الشيء من الاسم المشتق الذي يذكرونه عقب ذلك الشيء الاول اعني المصدر
بان يسندوا الى ذلك المصدر اي يجعلون ذلك الشيء للشيء الاول تابعا قوله تأكيداً او تبيناً اه مفعول به لقوله ان يشتقوا
قوله من ذلك قولهم اه اي من قبيل ارادة المبالغة في وصف المصدر واشتقاق اسم الفاعل من المصدر قولهم ظل ظليل
بحيث اشتق الظليل من الظل وجعل تابعا له للتأيد والتبينة في المبالغة وكذا في اخوانه اي سايه كامل در انتباه سايه
بود قوله ودايمه دهياء اه الداهية الحادثة والبلاء فهنا اشتق من الداهية الدهياء وجعل تابعا له للتأكيد والتبينة
المذكور وكذا اشعرش عر كما مر قال ونهاره صائمه اه فيما بيني للفاعل لان الصائمه يكون مفعولاً في الحقيقة لا الزمان النهار

لكنه استدل الزمان مجازا المشابهة الفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل أو معناه لكل منهما قوله: في الزمان أي في اسناد معنى الفعل إلى الزمان مجازا
 قال: ونهر جارية أي فيما بيني للفاعل الحقيقي وهو الماء واستدل بالمكان وهو النهر مجازا المشابهة الفاعل الحقيقي في ملائمة الفعل أو معناه
 لكل منهما قوله: في المكان أي في اسناد معنى الفعل إلى المكان مجازا قال: وبني الأمير المدينة أي فيما بيني للفاعل الحقيقي وهو الجيش واستدل
 إلى السبب الأمر مجازا لأن بني المنته في الحقيقة الجيش والأمير أمر لهم قوله: في السبب الأمر أي في اسناد الفعل إلى السبب الأمر مجازا
 قوله: وضرب الناديب أي بصيغته الماضي المعلوم فيما بيني للفاعل الحقيقي وهو الشخص لكنه استدل إلى السبب الغائي مجازا وهو الناديب
 المشابهة في الملائمة قوله: ومثل يوم يقوم الحساب أي مثل اسناد القرب إلى السبب الغائي مجازا قوله: نعم يوم يقوم الحساب حيث
 فيما بيني للفاعل الحقيقي وهو الأهل لكنه استدل إلى السبب الغائي وهو الحساب مجازا المشابهة في الملائمة قوله: نعم يوم يقوم الحساب حيث
 يقوم الحساب أي إشارة إلى أن الحساب ليس لقيام الأموات غائية حقيقة لأن القيام ليس باختيارهم بل بمجردهم صنعته تعمد وإرادته والغاية
 الحقيقة إنما هي للأفعال الاختيارية لكنه يشبه الغاية في ترتيبه عليه قوله: وقد خرج من تعريفه أي لهم اعتراض على المصطلح بالتحريف
 للمجاز العقلي غير مباح لأفراده بوجهين الأول خرج عن المجاز في قوله: وأما هو أقبال وأدبار والتأخر في مثل الكتاب
 الحكيم والاسلوب الحكيم تقرير الأول أن اسناد العمل إلى الضمير المصل وكذا اسناد الأقبال والأدبار إلى ضمير الناقه مجاز مبالغة لأن في الحقيقة
 الرجل عادل لا عدل وكذا الناقه مقبل ومدة لا أقبال وأدبار فيكون ذلك الاسناد مجازا مع أنه ليس بمجاز عند المصطلح كما في تعريف الحقيقة
 قوله: وصف الفاعل والمفعول أي ذكر المصدر في مقام اسم الفاعل والمفعول بأن كان لهما مقام متعدي لا اسم الفاعل والمفعول لكن ذكر
 المصدر في مقامهما مجازا قوله: على ما قرأه متعلق بقوله وقد خرج اه دليل الخروج هذه الأمثلة عن تعريف المجاز أي خروجها مبنية
 على ما قرأ في تعريف الحقيقة من الاعتراض عليه بدخوله في تعريف الحقيقة لأن دخوله في تعريف الحقيقة يوجب الخروج عن تعريف المجاز
 فإن قيل إن هذا الاعتراض مع جوابه فذكره فيما سبق في تحقيق تعريف الحقيقة فلا وجه للاعتراض بها قلنا إنما ذكره سابقا لإبطال طرد تعريف
 الحقيقة أصالة وذكره ههنا لإبطال عكس تعريف المجاز أصالة وبينهما فرق قوله: والثاني أي تعريفه أن مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم
 مما بيني للفاعل الحقيقي وهو الشخص لأن الحكيم يكون شخصا حقيقة لكنه استدل إلى المفعول مجازا وهو الكتاب والاسلوب فيكون
 ذلك الاسناد من أفراد المجاز لكن الأمر ليس كذلك لأنه عالم ليسند إلى المفعول الذي يلائم ذلك ليسند بل يلائم فعل آخر من أفعال
 ذلك المحدث مثل قرأت الكتاب أو انشأته وذهبت الأسلوب وكتب الكتاب وهو الأسلوب ههنا لا أنشأته لأنها ليس بمفعول
 الحكيم لأن مفعوله الأمر مثلا أو لازم لا مفعول له لا الكتاب والاسلوب بل هما مفعول لفعل آخر مثل قرأت أو انشأت أو ذهبت
 فهذه الاسناد في المجاز إلى المفعول فعل آخر غير مفعول في الاسناد الحقيقي فلا يتجه ليسند في المعنى الحقيقي والمجازي مع أنه شرط عند المصطلح
 فعلا أن أحدهما حكم بالضم وفيه الاسناد إليه مجازي وثانيهما انشأت وفيه الاسناد إليه حقيقي فمفعول الأول الأمر مثلا ومفعول الثاني
 الكتاب فلا يتجه المعنى الحقيقي والمجازي في ليسند فلا يصح المجاز فيه مثلاً ضرب ومعلوم ومجهول الأول حقيقة والثاني مجاز مع اتحاد
 الضرب إلى ليسند فخرج عن تعريف المصطلح لأن كلامه في تعريف المجاز بقوله إلى ملائمة أه وكذا قوله وله ملائمة شتى أي ظاهر في أن
 المفعول الذي يكون لاسناد إليه مجازا يجب أن يكون مما يلائم ذلك ليسند لا مستند آخر والحكيم ههنا ليس كذلك لأن مفعوله الأمر
 أي حكيم الأمور أو لازم لا يقتضي لمفعول قوله: وصف الشيء أي المصدر مثل الكتاب والاسلوب فيما نحن فيه

بوصف محدثه وصاحبه آه أي بوصف موجد ذلك الشيء وصاحبه مثل الحكيم فيما نحن فيه لأنه موجد الكتاب ولا أسلوب قوله: فإن المبني
 للفاعل آه دليل لخروج بزين المثالين من تعريف المجاز مع كونها مناداة إلى كونها من المجاز لقوله: فإن المبني للفاعل آه والخروج بهما بقوله:
 لا إلى المفعول الذي آه وقد تم تقريره قوله: وكلامه آه أي كلام المصمم وقوله فيما سبق في تعريفه إلى الملائس آه وكذا قوله وله ملائس شتى
 يدل أن المفعول الذي يكون الاستناد إليه مجازا يكون ملائسا بذلك المسند آخر فقوله وكلامه ظاهر آه تسميته لقوله لكن لا
 إلى المفعول الذي يلائس آه ودفع اعتراض وهو أنه على هذا ينبغي أن يدخل في المجاز لأن الملايسة فيه موجودة وإن لم يكن لذلك لفعل
 بل لفعل آخر؟ حاصل الدفع أن الملايسة يجب أن يكون مما يلائس ذلك المسند لا مسند آخر وفيما نحن فيه الملايسة في مسند آخر لا في ذلك المسند
 فلا يدخل في المجاز قوله: ذلك المسند آه إلى المسند الذي يكون الاستناد فيه إلى المفعول مجازا قوله: وكذا ما استند إلى المصدر آه اعتراض ثالث عليه و
 المضاف محذوف أي مثل ما خرج من تعريف المجاز ثم خرج استناد ما استند إلى المصدر أي استناد فعل أو معناه استند إلى المصدر مثل الضلال
 البعيد والغاب الاليم تقريره أن المبني للفعل على الحقيقي وهو أن آه أي المفضل والمعذب لأن البعيد والاليم يكونان ذاتين استندا
 إلى المفعول مجازا وهو الضلال والعذاب فيكون ذلك الاستناد من أفراد المجاز العقلي مع أن الأمر ليس كذلك لأن المصدر الذي استند إليه ليس
 مما يلائسها بل يلائس مسند آخر من أفعال المسند إليه في الحقيقة مثل يضل في المثال الأول ويعذب في المثال الثاني فالضلال والعذاب
 فعلاان أحدهما بعد والم وفيه الاستناد إليهما مجازا وثانيهما فعل وعذب وفيه الاستناد إليهما حقيقيا فمفعولا الفعلين الأولين البعد
 والألم والمفعول الثاني الضلال والعذاب فما استند إليه مجازا ليس مفعولا مسندا إليه حقيقة بل غيره فلا يتحد فيه المسند
 في المعنى المجازي والحقيقة مع أنه شرط عند المصمم لأن البعيد هو الشخص المفضل الضال لا الضلال المصدر وكذا الاليم هو الشخص المعذب لا
 العذاب المصدر فكيف استند البعيد إلى الضلال وكذا الاليم إلى العذاب ولما ليس للضلال هو الضال لا البعيد وكذا الملائس للعذاب هو المعذب
 لا الاليم وكلام المصمم ظاهر في أن المفعول الذي يكون الاستناد إليه مجازا يجب أن يكون مما يلائس ذلك المسند لا مسند آخر كما مر
 قوله: الذي يلائس آه أي ذلك المصدر قوله: فاعله آه أي فاعل ما استند إلى ذلك المصدر قوله: فإن البعيد آه بيان لكون الاستناد
 في المثالين المذكورين إلى غير ما يؤول فيكون ذلك الاستناد من أفراد المجاز قوله: والاليم آه من الألم وهو الوجه لازم
 غير متعدي فهو فاعل أما بمعنى الفاعل أي الألم لم يتوحد فاعله المعذب على صيغة اسم المفعول وأما بمعنى الفعل أي الألم لم يتوحد فاعله المعذب على
 المسمع فاعله المعذب على صيغة اسم الفاعل كذا في الصحاح قوله: فوصف به فعلة آه أي فوصف بالبعيد والاليم فعل الضلال والمعذب أي
 مصدرهما بأن ليس البعيد والاليم إلى ذينك المصدرين والمراد من الفعل في قوله فعلة المعنى اللغوي أي المصدر قوله: مثل جدته
 بهذا تمثيل في أن الاستناد في كل واحد منهما إلى المصدر فجدته مسند إلى مصدره أي جدته وكذا الاليم والبعيد إلى العذاب والضلال وحدهما مصدر
 وإن كان الاستناد في جدته إلى المصدر صراحة وفي العذاب الاليم والضلال إلى ضمير المصدر لكن المال واحد لأن الاستناد إلى ضمير الشيء استناد إليه قوله: وكذا
 في الكشف آه تأييد لما قبله قوله: والظاهر أن هذا المصدر آه بيان لخروج هذا الاستناد من تعريف المجاز يعني أن بدين المصدرين أي الضلال و
 البعيد ليسا مما يلائسها ذينك المسنين أي البعيد والاليم بل يسند إليهما أفعالهما وهي يضل ويعذب قوله: ويمكن الجواب آه جواب عن الاعتراض
 الأول بأن خروج مثل رجل عدل وانما هي إقبال وأدبار من تعريف المجاز لا ضمير في ذلك لأن فيه الاستناد إلى المتبدا وهو محذوف ليس حقيقة ولا مجاز

لانه ليس من ملابسات الفعل او معناه كما مر تحقيقه في تعريف الحقيقة قوله عن الثاني آه عطف على قوله عن الاول آه اى
 يمكن الجواب عن الاعتراض الثاني حاصله ان هذه الامثلة داخله في الاسناد الى المفعول به لان المفعول به اعم من ان يكون
 بالذات او بتقدير حرف الجر وهما وجد الثاني اذ اصل هذه التراكيب هو حكيم في اسلوبه وكتابه وكذا هو بعيد في خلاله واليسم
 في عذابه فيكون ذلك الاسناد ممابنى للفاعل حقيقة واسند الى المفعول به لذلك المسند بواسطة حرف الجر فيكون داخله
 في تعريف المجاز قوله بان الملا بسة آه اى ملا بسة الفعل او معناه اعم من ان يكون آه قوله وهذه الصورة اى الامثلة
 المذكورة في الاعتراض قوله من قبيل الاول آه اى الملا بسة بواسطة حرف الجر قوله اذ الاصل آه دليل لكون هذه الصور من
 قبيل الاول اى اصل هذه التراكيب هو حكيم في اسلوبه آه قوله فيكون ممابنى للفاعل آه تفرع على كون الصورة المذكورة
 من قبيل الاول فتكون داخله في تعريف المجاز قوله فتأمل آه اشارة الى اعتراض وجواب اما الاعتراض انه لو كان
 المفعول به اعم من ان يكون بالذات او بتقدير حرف الجر فيكون ذكر المكان والزمان والسبب مستدركا لانها انتم مفعول
 به بواسطة حرف الجر ودخل فيه مع ان المصدر ذكرها فيما قبل واما الجواب عنه فلان المصدر ذكرها لازالة الغفلة والذبول
 وزيادة التوضيح وان كان عموم المفعول به شامل لهما قوله وقس عليه آه اى قس على ما ذكر من الامثلة نظائره التي ترد
 عليه باذلك الاعتراض ويجاب عنها بمثل الجواب المذكور قوله والمعتبر عند صاحب الكشاف آه جواب اخر عن الاعتراض الثاني
 حاصله ان النحاة عند المصدر وفي المجازة بسبب صاحب الكشاف والمعتبر عنده ملا بسة ما اسند اليه الفعل مجازا بناء على
 الحقيقة لا ملا بسة الفعل لما اسند اليه والملا بسة بهذا المعنى موجود في الامثلة المذكورة للمناسبة الظاهرة بين الضلال
 والضل لان الفاعل المجازى للبعيد هو الضلال وهو المتلبس بالفاعل الحقيقي وهو الضلال لان بين المصدر ومشتقه
 ملا بسة فيكون الاول مجازا والثاني حقيقة وبكذا في اخواته قوله يتلبس ما آه اى الفاعل المجازى قوله اسند اليه الفعل آه اى
 مجازا قوله بفاعل آه اى بفاعل ذلك الفعل قوله لانه قال آه دليل لكون المعتبر عند صاحب الكشاف ملا بسة الفاعل المجاز
 بفاعل الحقيقي لا ملا بسة الفعل بفاعل المجازى قوله الى شئ آه اى فاعل او مفعول مجازى قوله يتلبس آه صفة شئ قوله
 بالذى هو آه اى بالفاعل او المفعول الذى يكون ذلك الفعل في الحقيقة ثابتا لذلك الفاعل او المفعول به قوله هو آه اى
 ذلك الفعل قوله في الحقيقة آه اى ثابت له الضمير المجرور راجع لكلمة الذى قوله يتلبس التجارة بالمشترى آه فالتجارة
 فاعل مجازى للربح والمشتري فاعل حقيق له لان تعلق الربح بالتجارة مجاز لكونها سببا لتعلقه بالتجارة حقيقة
 لكونهم فاعلين حقيقين له فيكون الفاعل المجازى ملا بسة للفاعل الحقيقي في تعلق فعل الربح قوله ذلك ان يجعل آه
 جواب ثالث عن الاعتراض الثاني حاصله ان الامثلة المذكورة في الاعتراض داخله في ملا بسة السبب فيكون المسند
 فيها من ملا بسة ما اسند اليه اعني الفاعل المجازى لان الضلال مثلا سبب البعد والعذاب سبب الايلام والكتاؤ الاسلو
 سبب الحكمة وكذا في اخواته فيكون ممابنى للفاعل مسندا الى السبب لا الى المفعول فلا يرد الاعتراض برأيه لانه يرد في اسناد

المنقول قوله أمثال هذا إشارة إلى الأمثلة المذكورة في الاعتراض من الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم والفصل البعيد
 العذاب الاليم وكذا إلى قوله نعم فما ربحت تجارتهم قوله فالتفيل أنه اعتراض على تعريف المصطلح للهماز العقلي حاصله أن تعريف
 المصطلح للهماز العقلي يشمل جميع أفراد بل خرج منه بعضه إلا أن المذكور فيه الاسناد المتبادر منه هو الاسناد الجزئي الذي
 يكون بين المسند إليه المسند لأن كلاماً متما فيه فخرج الهماز العقلي نسبة الإضافية التي تكون بين المضاف والمضاف
 إليه وكذا خرج في نسبة الإيقاعية التي تكون بين الفعل والمنقول والأمثلة المذكورة في الشرح قوله على ما أدى مجاز عقلي
 قوله لا يشمل أنه الضمير المنصوب راجع لكلمة ما أي لا يشمل تعريف المصطلح لأنه تعريف للهماز العقلي في الاسناد الجزئي بناء على
 التبادر قوله من نحو قوله نعم أنه بيان كلمة ما قوله اشتقاق بينهما آد فاصل الكلام وإن خفتم اشتقاق الزوجين بينهما فاضيف
 المصدر للمكان مجازاً لأن البين طرف مكان قوله ومكر الليل والنهار آد أصله مكر الناس في الليل والنهار فاضيف المصدر
 مجازاً إلى الزمان قوله ياسارق الليلة آد أصله ياسارق المتاع في الليلة فاضيف الاسم الفاعل إضافة لتغطية الزمان
 مجازاً قوله أصل الدار آد منصوب بفعل مقدر أي احذر أصل الدار أو مفعول أو سارق يقال سرقة ما لا قوله انبات الزرع
 آد أصله انبات السم في الزرع فاضيف المصدر إلى الزمان مجازاً قوله وجري الأنهار آد أصله المجرى المادي في الأنهار
 فاضيف المصدر إلى المكان مجازاً إلى ههنا أمثلة النسبة الإضافية المجازية قوله ولا تطيعوا امرئ مسرفين آد أصله ولا
 تطيعوا المسرفين في امرئ فقد وقع الإطاعة على الأمر وحتمها الإيقاع على ذي الأمر لأنه المنقول حقيقة قوله نومت الليلة
 من باب التثنية أصله نومت الشخص في الليلة واجريت المادي في النهار فقد وقع النوم على الزمان والمجرى على المكان مجازاً
 قوله وما أشبه ذلك المذكور في الأمثلة قوله من النسب الإضافية والإيقاعية أنه بيان كلمة ما النسبة الإضافية ما بين
 المضاف والمضاف إليه كما مر أمثلة والنسبة الإيقاعية ما بين الفعل والمنقول كما مر أمثلة ما بين قوله ونحو قوله نعم و
 لا تطيعوا امرئ مسرفين إلى آخره قوله فالجواب أن المجاز العقلي آد هو التوطية وتمهيد للجواب وأصل الجواب يشيع من قوله فالذكر
 في الكتاب أنه حاصل الجواب باعتبار الشئ الأول أن تعريف المصطلح شامل لجميع أفراد المجاز العقلي من الاسناد الجزئي
 والإضافي والإيقاعي وإن كان تعريف المصطلح للهماز في الاسناد الجزئي خاصة لكنه أشرف الأفراد وأكثره وقوعاً في
 الكلام لا للمحصص فيكون ترك تعريف المجاز في النسب الإضافية والإيقاعية بالمقابلة عليه الثاني أن المراد من
 الاسناد في تعريف المصطلح مطلقاً من الجزئي والإضافي والإيقاعي فيكون تعريفه شاملاً لجميع أفراد ما كان يكون
 المراد بالاسناد أنهم من أن يكون هو اسناداً صريحاً كما مر مثل انبت الربيع البقل أو لم يكن صريحاً لكنه مستلزم له المجاز
 في الأمثلة المذكورات من هذا القبيل لأن في المركب التقيدى يكون إشارة إلى المركب الجزئي فتكون النسب الإضافية
 والإيقاعية في الحقيقة النسب الجزئية فتكون اسنادها مثل اسنادها قوله في النسبة الاسنادية أنه مثل انبت الربيع
 البقل قوله أو غيرها أنه من النسب الإضافية أو الإيقاعية كما مر في الأمثلة المذكورة في الاعتراض قوله فكما أن اسناد

الفعل أه تفصيل تعميم المجاز العقلي في النسبة الاسنادية وغيرهما قوله الى غير ما حقه أه اي الى غير الذي هو الفعل ان
 يسند اليه قوله مجاز أو خبر ان قوله فكذا ايقاعه أه عطف على قوله فكذا ان اسناد أه هذا تفصيل كون المجاز العقلي في النسبة
 الايقاعية والاضافية قوله واضافة المضاف أه عطف على قوله ايقاعه أه قوله لانه مجاز موضعه الاصل أه دليل لا يتحقق
 المجاز في النسبة الايقاعية والاضافية حاصله ان المذكور من النسبة الايقاعية والاضافية جاوز عن موضعه الاصل اسند
 الى غير ما حقه ان يسند اليه فيكون مجازاً قوله فالذكر في الكتاب أه اي التلخيص في بدء شروع في اصل الجواب كما مر قوله
 او لمطلق أه اي المذكور في الكتاب تعريف لمطلق الاسناد قوله باعتبار ان يجعل أه بيلن وتصوير لكون تعريف
 المذكور لمطلق الاسناد قوله من ان يدل عليه أه اي على الاسناد المجازي قوله بصريحه اي صريح الكلام بدون الاستلزام
 ورجوعه الى الخبر كما مر في مثل انبت الربيع البقل قوله او يكون أه عطف على يدل عليه أه اي او ان يكون الكلام
 مستلزماً للاسناد المجازي بان تأول النسب الايقاعية والاضافية بالنسبة الخبرية بان يقال في قوله نعم شفاق
 بينها البين شاق وقوله مكر الليل والنهار الليل والندار ما كان وغير ذلك كما قال الشاعر في الامثلة المذكورة
 قوله فانه جعل فيها أه اي في الامثلة المذكورة دليل لكون الكلام مستلزماً للاسناد المجازي في تلك الامثلة وهذا بناء
 على ما قالوا ان في المركب التقدي اشاراً الى المركب المجزى فيكون المركب الاضافي والايقاعي بمعنى المركب المجزى
 وفيه يتمحق المجاز فكذا فيها قوله وكذا فيما جعل الفاعل أه اي مثل ما مر من الامثلة اعترضوا جواباً ما جعل الفاعل أه اي
 في اسناد الذي جعل الفاعل أه اما الاعتراض فهو انه ليس في المثالين المذكورين اسناد الفعل او معناه الى غير ما
 هو لان التميز لا يسند اليه الفعل او معناه كما مر مع ان ذلك الاسناد فيها مجاز لان شريطة المكان واضل السبل
 ليس بحقيقة واما الجواب فيما اشار اليه أه اليه بقوله لان التميز في الاصل فاعل فيكون الاسناد المجازي الى الفاعل
 المجازي لا الى التميز فيكون المعنى شريكاً فيهم واضل سبلهم قوله قد برر فانه بحث لنفس أه فيه اشاراً الى الاعتراض
 والجواب عنه اما الاعتراض على ما اضار صاحب اللثاف والمعه وهو ان المجاز العقلي عندهما ما يتعلق به
 الفعل او معناه بالذات لا بالواسطة والتميز متعلق بالفعل بالواسطة اي بواسطة الفاعل الظاهري فكيف
 اسند اليه الفعل او معناه مجازاً بمجرد تلبسه الفاعل الحقيقي اما الجواب انه لا تلبس بالفاعل الحقيقي تلبس بالفعل
 او معناه اي لا تلبس بالابس لا تلبس له وايه فيه اشاراً الى سؤال وجواب اخر اما السؤال فهو ان الجواب
 الثاني بقوله او لمطلق أه باطل لعدم جريانه في بعض صور الاضافة لا وفي ما لبسته كما في كوكب الخرقاء مع انه
 مجاز والجواب عنه ان هذا مبني على ما تقر في موضعه من ان في النسبة الاضافية اشاراً الى نسبة خبرية فالأ
 الضمني المجزى في المثال المذكور موجود وهو المدلول عليه بقولنا الكوكب الخرقاء اذ معناه الكوكب مختص بها قوله
 واعلم ان أه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان حصر الاسناد المجازي في الكلام الصريح والاستلزام لا يصح لان

اسناد سئل الى المصنف مجاز مع انه ليس مجازاً مطلقاً مستلزماً بل هو كناية حاصلة الدفع ان المجاز العقلي عام منها بحيث
 قد تكون نسبة الايقاعية المجازية العريضة كناية عن النسبة الايقاعية المقصودة من الكلام كما في قولهم سئل المصنف لان
 ايقاع التسلية على المصنف مجاز لانها في الحقيقة للشخص المصنف ثم فيه كناية عن كون المصنف حزيناً اذ لا يسلي الا الحزين
 ففي هذه النسبة كناية عن نسبة ما للمفعول الحقيقي الى المفعول المجازي كناية قوله هذا المجاز آية اي المجاز العقلي قوله قد
 يدل عليه آية بصيغة المضارع المجرى اي يدل على هذا المجاز صراحة كما مر في مثل انبت الربيع البقل وغيره قد يكون آية عطف
 على قد يدل آية قوله سئل المصنف آية بصيغة الامر قوله انه من المجاز العقلي آية تطبيق المثال بحيث ان جعل المعنى المجازي كناية
 عن الحزن بقرينة نسبة التسلية الى المصنف لانها لا تناسب الا الى الحزن قوله حيث جعل المصنف حزيناً آية كناية قوله فافهم
 فيه اشارة الى التعريف على المصنف هو السكاكي في تعريف المجاز العقلي بحيث يخرج من ظاهر تعريفيها ما مر من الامثلة فالنسب
 ذكر النسبة بدل الاسناد في تعريف المصنف وذكر اللفظ بدل الكلام في تعريف السكاكي ليدخل فيه مثل هذه الامثلة بلا تكلف
 والجواب عنه ما مر في الشرح من تقييد الاسناد وكذا المراد من الكلام في تعريف السكاكي عام من الاصطلاح واللغوي فدخل
 فيه الامثلة المذكورة لغة قوله وكس آية على تلك الامثلة اشارة الى قولهم من ظاهر كلام المصنف آية بيان ما اما انها من ظاهر كلام
 المصنف فانه عرفت بالاسناد فيرد عليه بناء على ظاهره كما مر واما انها من ظاهر كلام السكاكي فانه عرفت بالكلام المتداول
 اذ كما مر الظاهر حمل الكلام على الاصطلاح دون اللغوي فيخرج عنه النسب الاضافية والايقاعية لانها ليست كلاماً اصطلاحية
 قال وقولنا آية الغرض منه بيان فائدة القيود المذكورة في تعريف المجازي العقلي وانما اخرج بيان فائدة القيود عن قوله ولم
 ملاسات شتى آية مع ان المناسب تقديمه لان القول المذكور تنتمى الى تفسيره كما قال الشرح سابقاً فقد اشار الى تفسير التعريف
 آية فلذا اقدمه عن بيان فائدة القيود قوله في التعريف آية اي تعريف المجاز العقلي قال بتأويل آية بدل من قولنا او بيان له
 قال يخرج آية خبر لقوله قولنا اي يخرج ذلك القول قاله نحو ما مره مفعول يخرج قال من قول الجاهل آية بيان ما قوله انبت
 الربيع البقل آية بيان قول الجاهل فيما مر قوله وايها الانبات آية اي معتقد الانبات حال من الجاهل قوله فهذا الاسناد آية
 تطبيق المثال مع المثال يعني الاسناد في القول المذكور وان كان الى غير ما هو في الواقع لكن لا تأول في هذا الاسناد لانه
 مراد الجاهل ومعتقده ولم ينصب قرينة صارفة من كون الاسناد لا بهول فيكون ذلك الاسناد حقيقة لا مجازاً كما عرفت في
 تعريف الحقيقة ان المراد من ظاهر حال المتكلم عدم نصب القرينة قوله وكذا اشفى الطبيب المريض آية عند الجاهل لان هذا الاسناد
 حقيقة عند المتكلم لا اعتقاده وان لم يكن كذلك في الواقع قوله ويخرج ايضاً آية اي مثل خروج قول الجاهل قوله الا قول الكاذبة آية
 مثل جازيد وانت تعلم انه لم يكن كذلك في الواقع لان الاسناد فيه وان كان الى غير ما هو في الواقع لكن لا تأول فيه لانه لم ينصب قرينة
 صارفة من كون الاسناد الى ما هو قوله فانه لا تأول فيه ما آية في الاقوال الكاذبة دليل لخروج الاقوال الكاذبة عن تعريف المجاز
 العقلي قوله فان قلت آية اعترض على المصنف بوجوب الاصل انه ليس من عبارة المصنف في هذا المحضر بيان فوائد القيود فلم يمتنع

فائدة قيد تأويل في تعريف المجاز والثاني ان بهذا القيد يخرج الامر من اعمى قول الجاهل والاقوال الكاذبة فلم يتعرض
الى خروج الاقوال الكاذبة والى الاول اشار بقوله وليس هذا من عادته آه والى الثاني اشار بقوله ثم اى سرفى التعرض
آه قوله من عادته آه اى عادت للمعنى كتابه تلخيص المفتاح خص هذا الكتاب لان فى الايضاح يبين فيه فوائد القيود
وهو شرح لهذا الكتاب ووظيفته بيان فوائد القيود قوله وهذا القيد آه الواو للحال اى والحال ان قيد تأويل في تعريف المجاز
يخرج كلا القولين وفيه دفع توهم وهو انه ان المعنى لم يتعرض لخروج الاقوال الكاذبة لعدم خروجهما بهذا القيد حاصل الدفع
ان به القيد يخرجهما مع ان المعنى لم يتعرض لخروجهما فافى سرفيه قوله قلت آه من هنا توطية وتمهيد للجواب الى قوله فاشار
بها آه ومنه يشرع الجواب للاصلى وقوله وقال انما قلت خلاف آه وكذا قوله وانما قلت بفرب من التأويل آه توطية وتمهيد
للاعتراض الا ترى بقوله واغرض المعنى عليه آه فيكون ذكر قوله واغرض المعنى عليه آه توطية وتمهيد للجواب الاصلى او ذكره
استطردى وسبب الجواب للاصلى فاستظهر قوله السرفيه آه اى فى بيان فائدة القيد فى هذا الكتاب وكذا السرفى عدم
تعرض خروج الاقوال الكاذبة بهذا القيد قوله بانه الكلام المفاد به آه اى المجاز الكلام الذى يفيد بذلك الكلام خلاف ما
عند المتكلم قوله خلاف ما آه نائب فاعل المفاد قوله من الجمل فيه آه بيان كلمة ما المراد من الحكم الاعتقاد او الاستناد فيكون
المعنى انه الكلام الذى يفيد به خلاف الاعتقاد والاستناد فيه عند المتكلم بفرب من التأويل فقوله فيه آه باعتبار المتعلق
صفة الحكم الضمير للكلام اى الحكم الثابت فى الكلام قوله بفرب من التأويل آه متعلق المفاد اى بنقسم من القرينة قوله فائدة
للخلاف لا بواسطة الوضع آه بهذا المنعول مطلق لقوله المفاد به آه ذكره اعادة لتعلق اللام فى قوله للخلاف آه واعاد قوله
للخلاف لتعلق الباء فى قوله لا بواسطة وضع آه فقوله لا بواسطة وضع بل بالعقل لان الكلام فى المجاز العقلى اى افادة خلاف
ما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله وقال انما آه عطف على قوله عرف المجاز آه اى قال السكاكى "انا
قلت خلاف ما آه غرض السكاكى بيان فائدة القيود فى تعريفه قوله للسكاكى طرده آه دليل لقول السكاكى "خلاف ما عند
المتكلم دون خلاف ما عند العقل اى للسكاكى منع تعريفه عن دخول الغيرية قوله بمثل قول الدهرى آه متعلق طرده فانه
يصدق على القول المذكور انه خلاف ما عند العقل لان الفصل يقتضى نسبت الانبات الى الله لا الى الربيع فينبغى ان
يكون مجازا عند العقل مع انه حقيقة فاذا قلنا خلاف ما عند المتكلم لم يدخل فيه لان القائل الدهرى معتقد ظاهره
فيكون باقيا على حقيقة قوله وعكسه آه عطف على قوله طرده اى للسكاكى منع تعريفه لافراده قوله بمثل قولنا آه متعلق عكسه
فان القول المذكور مع كونه مجازا لا يصدق عليه تعريفه اذا قلنا خلاف ما عند العقل اذ ليس بمنع عند العقل ان يكسب
الخليفة الكعبة بنفسه اذ الكعبة لعلو درجاتها على طبقات الكرام والشراف لا لثقتها ان يكسوها الخليفة بنفسه فيكون حقيقة
فاذا قلنا خلاف ما عند المتكلم لا يدخل فى الحقيقة لان الخليفة نفسه لا يكسب بل علمه فيكون مجازا قوله وانما قلت بفرب آه
بذا قول السكاكى بيان فائدة قيد بفرب من التأويل فى تعريفه قوله لم تحز به آه لان فى الكذب لا يكون تأويل وقريته على

خلاف ما عند المتكلم كما مر قوله واعترض المصنف عليه آه أي على السكاكي عطف على قوله عرف ويقال آه أي اعترض المصنف على
 السكاكي في الإيضاح حاصله ان ما ذكره السكاكي في وجه اختيار قوله خلاف ما عند المتكلم على خلاف ما عند العقل لا يصح لانه
 لو قيل مقام القول الاول القول الثاني لا يلزم بطلان الطرد بقول الدهري انبت الربيع البقل لا بطلان عكسه بقولنا كس
 الخليفة الكعبة اما الاول فلان قول الجاهل وان كان داخل في خلاف ما عند العقل لكنه يخرج بقوله بفرب من التأول لعدم
 التأول فيه فلو قال بدل قوله خلاف ما عند المتكلم خلاف ما عند العقل فلا يلزم بطلان طرده واما الثاني فلان المراد بخلاف
 ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه وهو بعينه معنى ما في نفس الامر لان
 العقل لا يقتضي ولا يرتضي خلاف ما يتخفى في نفس الامر فتوحسا الخليفة الكعبة كما انه خلاف ما في نفس الامر كذلك خلاف ما عند
 العقل لا اتحاد بينهما فلا يخرج عن تعريف الجاهل على تقدير ذكر قوله ما عند العقل بدل قوله ما عند المتكلم قوله بطلان طرده
 آه أي منع تعريف السكاكي عن دخول الغرض فيه قوله بما ذكره آه متعلق طرده أي بالمثال الذي ذكره السكاكي من قول الدهري
 انبت الربيع البقل لو قيل ما عند العقل بدل ما عند المتكلم كما فهمه السكاكي قوله لخروجه آه دليل عدم تسليم البطلان أي
 لخروج ما ذكر من قول الدهري قوله بفرب آه متعلق الخروج أي لخروج ما ذكره السكاكي من قول الدهري بقوله بفرب من
 التأول لعدم التأول فيه قوله ولا بطلان عكسه آه عطف على البطلان الاول أي لا نسلم بطلان جميع تعريفه بالمثال الذي
 ذكره السكاكي من نحو كس الخليفة الكعبة لو قيل ما عند العقل بدل قوله ما عند المتكلم قوله لان المراد بخلاف ما عند العقل آه دليل
 عدم تسليم بطلان العكس يعني معنى ما عند العقل بعينه معنى ما في نفس الامر فيكون معنى خلاف ما عند العقل بعينه معنى
 خلاف ما في نفس الامر فيكون نحو كس الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فيكون مجازا قوله لان معنى ما عند العقل آه دليل
 لكون خلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر قوله لا ما يحضر عنده آه عطف على قوله ما يقتضيه العقل آه أي ليس معنى ما عند
 العقل ما يحضر عند العقل ويتقش فيه كما فهمه السكاكي حتى يخرج نحو كس الخليفة الكعبة عن تعريفه قوله ونحو كس الخليفة الكعبة
 آه تصريح بعدم خروج القول المذكور عن تعريف الجاهل عند السكاكي لو قال ما عند العقل بدل قوله ما عند المتكلم لانه
 خلاف ما في نفس الامر لان الخليفة لا يكس بنفسه في نفس الامر بل علمته فيكون خلاف ما عند العقل لا اتحادهما فيكون
 القول المذكور مجازا قوله فاشارة بهنا آه أي في التخصيص عطف على قوله واعترض المصنف آه بهذا شروع في اصل الجواب بعد
 تمهيد وبيان السنين كما سئل عنها المعترض حاصله ان الغرض عن ذكر هذه الفائدة التعريض على السكاكي لا مجرد
 بيان فائدة القيد والتعريض دأب المصنف في هذا الكتاب فانه دفع الاعتراض الاول اليه التعريض عليه انما يحصل بذكر
 اخراج قول الجاهل لا يخرج الاقوال الكاذبة لان السكاكي اليه تأمل باخرجهما كما قال ليحزبه عن الكذب فلذا
 خص التعريض عليه بخروج قول الجاهل فانه دفع الاعتراض الثاني قوله إلى ان التأول آه أي قول السكاكي بفرب
 من التأول آه لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما قال السكاكي بل يخرج به قول الجاهل اليه فحصل به التعريض على

السكاكي وهو ادب المصنف قوله فلا يبطل طرد تعريفنا اه اى فلا يبطل منع تعريف المصنف عن دخول الغرض منه دفع
 الاعتراض وهو انه لما كان عند السكاكي خروج قول الدهري بقوله عند المتكلم وليس في تعريف المصنف بهذا القول اعني عند
 المتكلم فلا يخرج قول الدهري عنه فيكون مجازا مع انه حقيقة عند المصنف اليفه وحاصل الدفع انه خارج عن تعريف المصنف
 اليفه وان لم يذكر قوله عند المتكلم لان قول المصنف بتأول يخرج به الاقوال الكاذبة قوله ولتأمل ان يقول
 اه جواب من اعتراض المصنف على السكاكي في الايضاح بقوله واعتراض المصنف عليه اه حاصل الجواب بوجهين فقوله ان
 مفهوم قولنا ما عند العقل ايجوباب عن الشق الثاني من اعتراض المصنف بقوله ولا بطلان عكسه اه سابقا وقوله و
 حينئذ يندفع الاعتراض الاول الجواب عن الشق الاول من اعتراض المصنف بقوله باننا لا نسلم بطلان طرده اه سابقا
 قوله ان مفهوم قولنا اه هذا جواب عن الشق الثاني من اعتراض المصنف على السكاكي حاصله لا نسلم ان معنى ما عند العقل
 معنى ما في نفس الامر كما قال المصنف معتزضا عليه بل معنى ما عند العقل ما حصل عنده وثبت فيه وهذا المعنى بحسب اللغة
 عام مما هو في نفس الامر وغيره لا يمكن تصور الكواذب فيكون ما عند العقل شاملا لما هو في نفس الامر وما هو تكلافه فلو قيل
 في تعريف المجاز خلاف ما عند العقل بدل قوله خلاف ما عند المتكلم كما هو مفاد اعتراض المصنف على السكاكي لمخرج عنه نحو كسي
 الخليفة الكعبة لانه ثبت وحصل عند العقل بالمعنى المذكور الاعم فلا يكون خلاف ما عند العقل فيكون حقيقة مع انه مجاز
 فلا يجوز تعير ما عند العقل بما في نفس الامر قوله فلا يجوز التعير به عنه اه تفريع على عموم ما عند العقل اى فلا يجوز التعير عما عند
 العقل بما في نفس الامر لانه تعير بالاحص من وجهه لان بين ما عند العقل وما في نفس الامر عموما وخصوصا من وجه فمادة الا
 اجتماع تصور الصواب ومادة الافتراق من جانب نفس الامر للوجود الخارجى ومادة الافتراق من جانب ما عند العقل تصور
 الكواذب قوله وحينئذ يندفع الاعتراض الاول اليفه اه اى حين اذا كان ما عند العقل اعم مما في نفس الامر يندفع الاعتراض الاول
 كما يندفع به الاعتراض الثاني وهذا تمهيد الجواب عن الشق الاول من اعتراض المصنف على السكاكي والجواب الاصلى يشترع من قوله
 فاجاب نحو قول الجاهل اه حاصل الجواب انه ليس مراد السكاكي به عدم امتناع الطرد بقوله خلاف ما عند المتكلم اه في تعريفه
 حتى يرد عليه اعتراض المصنف وفي ان قول الجاهل يخرج بقوله بفرض من التأول لو قيل ما عند العقل بدل قوله ما في نفس الامر
 بل مراده ان ما عند العقل اعم مما في نفس الامر فعلى هذا القول خلاف ما عند العقل بدل قوله خلاف ما عند المتكلم لمخرج
 كسي الخليفة الكعبة عن المجاز لانه ليس خلاف ما ثبت عند العقل بل يوافق ما عنده مع ان هذا مجاز عند السكاكي اليفه فلا بد من
 تبديله بقوله خلاف ما عند المتكلم ليدخل فيه نحو هذا القول لانه لو لم يبدله به لمخرج نحو هذا القول عن المجاز العقلي عنده مع انه
 اليفه عنده منه فمحقق بهما اى في تعريف السكاكي قيد ان احدهما خلاف ما عند المتكلم والثاني قيد التأول ولكل واحد منهما
 فائدة مختصة وفائدة مشتركة واما الفائدة المختصة للاول فدخل نحو كسي الخليفة الكعبة فيه وللثاني اخراج الكواذب عنه واما
 الفائدة المشتركة فاجاب قول الجاهل بها لكن اسنادا خراجا الى الاول اولى لكونه سابقا في الذكر فيكون اسناد عدم امتناع الطرد

اليه اولى كما قال السكاكي لكونه مبني على اخراج هذا القول لانه منحصر فيه قوله يكون حصوله اية صفة فائدة اخرى اى يكون حصول
 تلك الفائدة المشتركة من احد القيدتين قصد اوم من الاخرى فمنها وتبعاً ولا يقال لثقل هذين القيدتين مكره مثل قول الجاهل
 يخرج بقوله خلاف ما عند المتكلم وكذا بقوله بفرب من التأول لكن فوجه بالاول قصد بالذات وبالثاني تبعاً ومنها كما مر
 ويكون المقصود بالثاني اخراج الكواذب فقط قوله وعلى هذا اى على الجواب الذى ذكره ليهوجه كلام السكاكي بقوله
 ولقائل ان يقول آه الغرض منه اعتراض على جواب الشر من جانب السكاكي حاصله لوقال السكاكي يخرج نحو قول
 الجاهل بدل قوله لئلا يمتنع طرده لكان انشبه وجه الانشبيه ان عدم امتناع الطرد مبني على خروج هذا القول كما مر لان
 المرتب على التبديل المذكور خروج هذا القول وان لم يقصد بالذات لا الطرد لانه حاصل بدون تبديل المذكور لخروج القول
 المذكور بقوله في التعريف بفرب من التأول كما مر بقوله خلاف ما عند المتكلم كما عرفت انه داخل بما عند العقل على تفسير الشر
 وخارج عن تعريف المجاز بقوله خلاف ما عند المتكلم فالتمسح بالمبنى عليه اولى من التمسح بالمبنى وانما قال انشبه دون
 المناسب لكون مفادهما واحداً فلا يضر فيه قوله لكن المناقشة آه جواب عن قوله كان الانشبه حاصله ان اللفاظ ليست
 بمقاصد بالذات بل انما قصد لتأدى المعنى المقصود فاذا كان المقصود واضحاً فالمناقشة والمواخذة في اللفاظ ليست
 من دأب المحصلين الراسمين قوله فانتقلت آه هذا اعتراض على قوله فانتقلت آه الى ان التأول لا يختص باخراج الاقوال
 الكاذبة آه وهذا تمهيد للاعتراض واصله شرع من قوله حينئذ يريد عليه آه حاصله انه على ما قال المصنف تعريفاً على السكاكي
 في بيان فائدة قيد التأول لا يكون تعريف المصنف للمجاز جامعاً لافراده لانه يخرج عنه نحو قول الجاهل والمعتزلى لمن
 يعرف عالمها مع انه مجاز عقلي عند لانه استناد الى السبب عندهما اما عدم جامعته له لان مراد المصنف من قوله في تعريف
 المجاز الى غير ما هو له آه انما هو غير ما هو له عند العقل وما في نفس الامر كما قال الشر في اثناء تقرير كلام المصنف بقوله بل
 يخرج قول الجاهل اليه فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل آه لانه خرج بقوله بتأول كأنه اقرب خوله في قوله غير ما
 هو له فيكون معناه غير ما هو له في نفس الامر لو كان معناه غير ما هو له عند المتكلم يخرج به قول الدهري فلا يصح استناؤه
 الى قوله بتأول مع قوله السابق لان المراد خلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر آه فاذا علم قوله الى غير ما هو له من
 ما عند العقل وما في نفس الامر فيكون قول الجاهل والمعتزلى خارجاً عن المجاز لان فيه استناد الى ما هو له في نفس الامر
 ودخلاً في الحقيقة قوله ما ذكرت آه بصيغة المخاطب قوله من تقرير كلام المصنف آه بيان كلمة ما قوله مشعر آه وجه الاستدلال
 ان في قول المصنف الى غير ما هو له احتمالين احدهما عند العقل وثانيهما في نفس الامر والمعلوم من كلام المصنف وان ما عند
 العقل وما في نفس الامر واحد كما قال الشر في اثناء تقرير كلام المصنف بقوله بل يخرج نحو قول الجاهل اليه فلا يبطل
 طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل آه مع قوله السابق لان المراد خلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر ولذا قال الشر
 من تقرير كلام المصنف آه لان المذكور سابق ليس بعينه كلام المصنف فيكون مراد المصنف من قوله غير ما هو له عاماً من ما عند

سبب الايضاح ط

سبب الايضاح ط

العقل وما في نفس الامر فخرج قول الجاهل والمعتلى عن تعريف الجاهل عنده مع انه داخل فيه قوله وجيزة آه اي حين اذا كان
 المراد من غير ما هو علمه عند العقل وما في نفس الامر يد على المصداق اعراض بنحو قول الجاهل للمعتلى آه من قوله وجيزة
 يد عليه آه شروع في اصل الاعتراض قوله لمن يعرف حالها آه متعلق بقول اي يعرف كون الجاهل جاهلا وكون المعتلى
 معتليا وانما قيد بمعرفة حالها ليكون الاسناد مجازا في قولها بالتأول والتقرينة واما اذا لم يعرف حالها فيكون الاسناد
 حقيقة في امثلة الحقيقة قوله انبت الشئ البقل آه هذا قول الجاهل قوله وخلق الشئ الافعال آه هذا قول للمعتلى وكذا اصل
 الشئ الكافر قوله بالتأول آه متعلق بقول الجاهل والمعتلى قوله والقصد آه عطف تفسير التأول قوله الى انه آه متعلق بالتأول
 والقصد اي الى ان الاسناد في بدين القولين اسناد الى السبب عندهما فيكون مجازا قوله لانه اسناد آه دليل لقوله وجيزة يد
 عليه آه يعني يد عليه الاعتراض المذكور لان الاسناد في بدين القولين اسناد الى ما هو في نفس الامر لان البتة الخالق والمفضل
 هو الشئ في الواقع فيكون ذلك الاسناد حقيقة اذا علم قوله غير ما هو مع كونه مجازا كما مر قوله وبالحالة ان اراد آه الغرض منه دفع
 الاعتراض وهو ان المحرفي بدين الاصطالين الذين هما واحد عند المصداق من قوله غير ما هو آه للصح لوجود احتمال اخر منه وهو ارادة
 غير ما هو عند التكلم ظاهر حاله فعلى هذا لا يد الاعتراض المذكور لان الاسناد في القولين المذكورين حقيقة عند التكلم من ظاهر
 حاله حاصل الدفع ان اراد احتمال اخر يلزم لغوية قوله يتأول في تعريفه لان قول الجاهل يخرج بقوله الى غير ما هو عند التكلم
 ولا حاجة الى قوله يتأول قوله غير ما هو في نفس آه بقوله الى غير ما هو في تعريف الجاهل فخرج عن تعريفه آه اي تعريف الجاهل
 جزاء ان قوله امثال ما ذكره فاعل خرج اي قول الجاهل والمعتلى لان الاسناد فيه ما في نفس الامر الى ما هو لا الى غير ما هو
 قوله ان اراد عند التكلم آه عطف على اراد الاول اي ان اراد المصداق بقوله الى غير ما هو عند التكلم من ظاهر حاله لاني نفس الامر قوله
 بقرينة ذكره آه اي ذكر الجاهل والباء للبيان متعلق اراد قوله في مقابلة الحقيقة آه لان لفظ الغير في تعريف الجاهل وقع موقع
 لفظ ما هو في تعريف الحقيقة فتقيد ما هو في تعريف الحقيقة بالطرفين المعنى قوله عند التكلم وفي الظاهر قرينة على تقيد الغير
 في تعريف الجاهل بها لتقابلها لان القيد او الطرف اذا ذكر في احد المتقابلين شبهة كثر في مقابل الآخر نقياً قوله فخرج
 نحو قول آه جزاء ان اي فخرج عن تعريف الجاهل قول الجاهل لمن لا يعرف حاله الاقوال الكاذبة بقوله الى غير ما هو عند
 التكلم في الظاهر لان الاسناد فيها الى ما هو عند التكلم من ظاهر حاله فيكون حقيقة لا مجازا كما مر قوله يتأول آه عطف
 على قوله فخرج قوله ضائعا آه اي فاسدا لعدم الفائدة فيه أصلاً لا محضه ولا مشتركة لان هذا القول لخروج قول الجاهل
 والاقوال الكاذبة كما عرفت سابقا فاذا خرج بقوله الى غير ما هو عند التكلم في الظاهر فلا حاجة اليه أصلاً قوله واسناد اخرج
 آه عطف على قوله يتأول اي صار اسنادا خارجا نحو قول الجاهل الى قوله يتأول مستدركا بهذه التفسير لقوله ضائعا قوله قلت
 اراد آه حاصل الجواب اختيار الشق الثالث اعني غير ما هو اعلم من الشقين المذكورين في الاعتراض واثبات انه لا احتمال
 فيه لان المراد بالاسناد الى غير ما هو في تعريف الجاهل عام بان يكون الغير في الواقع او عند التكلم في الحقيقة او عنده في

الظاهر فعلى هذا لا يكون قوله بتأويل ضالعا بل هو قيد لخروج قول الجاهل والاقوال الكاذبة وكذا لا يكون قوله الى غير ما هو له
 فخرج القول المعتزلي والجاهل عليه لكون الاستناد فيه الى غير ما هو له عند التكلم كما هو الصحيح في الشرح من هنا الى قوله حيث
 تمهيد الجواب ومنه يشترط الجواب قوله بالاستناد الى غير ما هو له في تعريف الجواز قوله مفهومه الظاهر ان مفعول اراد اي مفهوم
 الاستناد الى غير ما هو له باعتبار الظاهر بدون قيد الواقع او عند التكلم قوله اعني ما ادعى اسناد هذا التفسير مفهومه الظاهر لانه
 الغرض منه دفع ما يتوهم من ان المراد من مفهومه الظاهر يكون هنا ما هو متقابل لنفس الامر كما في الاثر اعني فعلى هذا لا يصح
 توصيفه بالاعم للائتمس باعم حاصل الدفع ليس المراد منه ما توهم بل المراد منه ما يصدق عليه الاستناد الى غير ما هو له بوجه ما و
 هو عام شامل لما في نفس الامر قوله عليه انه الضمير ان الى ما هو عبارات عن الاستناد قوله اعني المغايرة تفسير الاستناد الى غير
 ما هو بوجهما الغرض منه دفع ما يتوهم وهو ان يكون المراد من الغير بوجه ما هو الغيرية في الواقع فقط او عند التكلم في الواقع
 فقط او عند في الظاهر فقط يعني لا يكون الجميع مراد بل يكون كل واحد منها بطريق الانفصال لان قوله بوجه ما نكرة تتحقق
 في ما فعل هذا يخرج بعض الصور في الاثر من المذكور حاصل الدفع ليس المراد من الغيرية بطريق الانفصال بل المراد منها
 المجموع ليشمل جميع الصور قوله المغايرة في الواقع ادعى غير ما هو له في الواقع وغير ما هو له عند التكلم في الحقيقة او غير ما هو له
 عنده في ظاهره قوله حيث ادعى حين ارادة الاستناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر لاعم به من تتمته الجواب قوله يدل في نفسه
 اي في قوله الى غير ما هو له قوله لكون الاستناد فيه اي في نحو قول الجاهل لمن لا يعرف حاله الاقوال الكاذبة دليل لدخول
 القومين المذكورين في قوله الى غير ما هو له حاصل الاستناد فيها الى غير ما هو له لان المراد من الاستناد المذكور عام بان يكون
 الى غير ما هو له في الواقع وفيما الاستناد لك في الواقع قوله وقول المعتزلي انه عطف على قول الجاهل اي يدخل فيه نحو قول المعتزلي
 الذي يخفى حاله خلق الله تعالى الافعال كلها قوله لكونه اي لكون الاستناد في قول المعتزلي دليل لدخول قول المعتزلي
 في قوله الى غير ما هو له حاصله ان الاستناد فيه الى غير ما هو له لان المراد من الاستناد المذكور عام بان يكون الى غير ما هو له
 عند التكلم من ظاهره وفي قول المعتزلي لك لانه لا ينبغي خلق جميع الافعال الى الله تعالى بل يجب الافعال الاختيارية
 الى العبد قوله فخرج جميعا انه عطف على قوله يدخل فيه اي اخرج الله الاقوال الثلاثة المذكورة بقوله بتأويل اذا تأويل
 والقرينة للجاهل لانه معتقده والامن يعتمد الكذب لانه يروجه والتأويل بمعنى نصب القرينة بنا فيه ولا للمعتزلي الذي يخفى
 حاله لان التأويل بمعنى المذكور ينافي ما دامه وهو الاضفاء فيكون تعريف الجواز لا ينافيه وما نفعنا من دخول الغير فلا يخرج قول
 الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالها بقوله الى غير ما هو له لانه عام ما عند التكلم وكذا لا يكون قوله بتأويل ضالعا لانه يخرج الاقوال
 الثلاثة ويخرج التعريف اي يخرج اي بقي تعريف الجواز سالما عن دخول الغير فيه قوله فخرج ادعى اشارة الى مانعة
 التعريف عن دخول الغير فيه قوله وبقي التعريف سالما الى جامعته للافراد قوله فيخرج عنه انه تفريع مما يحق من تعليم الاستناد
 الى غير ما هو له كما مر يعني يخرج عن تعريف الجواز العقلي الاستناد الذي لا تأويل ولا قرينة فيه كالاقوال الثلاثة بتأويل

قوله: ويدخل فيه آه عطف على يخرج داخل في التفرع المذكور أي يدخل في تعريف المجاز قول الجاهل والمتعزلي لمن يعرف حالها أي المذكور
 في الاعتراض بالتأويل والقرينة وهي معرفة أنها الحكماء في الاعتراض قوله: انبت الله البقل آه هذا قول الدهري قوله: وخلق الله
 الأنفال كلها بنا قول المعتزلي قوله: بالتأويل آه متعلق بدخل قوله: لكونه اسناداً آه دليل لدخول القولين المذكورين في تعريف المجاز
 حاصله لكون الاسناد في هذين القولين إلى غير ما هو له عند المتكلم وهو الدهري والمتعزلي مع معرفة حالها قوله: وكذا قول الدهري آه
 عطف على قول الدهري السابق أي يدخل فيه مثل قول الدهري السابق هذا القول للدهري قوله: انبت الزرع البقل آه بيان قول
 الدهري قوله: بالتأويل آه متعلق بدخل باعتبار قول الدهري الثاني قوله: حين يظهر أنه موحد آه بيان التأويل أي يدخل فيه
 قول الدهري حين يظهر ذلك الدهري نفسه موحداً قوله: لكونه اسناداً آه دليل لدخول قول الدهري فيه حاصله لكون الاسناد في قوله
 اسناد إلى غير ما هو له في الواقع لأن فاعل الانبات في الواقع هو الله تعالى لا الزرع قوله: وكذا نحو قول الموحد آه عطف على نحو قول
 الدهري والمتعزلي أي يدخل في تعريف المجاز قول الموحد انبت ثم البقل عند قيام قرينة وهو اخفاء حاله عن الدهري بأنه موحد و
 الظاهر أنه غير معتقد لظاهر الاسناد بل ظهر من محال أنه اسند إلى السبب لأن هذا الاسناد إلى غير ما هو له عند المتكلم من ظاهر حاله
 قوله: بتأويل متعلق بدخل باعتبار قول الموحد قوله: عند اخفاء حاله أي حال الموحد بيان التأويل والقرينة قوله: واطهر أنه أي ان الموحد
 عطف على اخفاء حاله عطف لتفسير قوله لظاهر أي لظاهر القول قوله: بل انما اسند آه افراب عن قوله غير معتقد لظاهر أي انما اسند الموحد
 قوله إلى السبب بأن يكون الله تعالى سبباً والفاعل الحقيقي للانبات الزرع قوله: لأنه إلى غير ما هو له دليل لدخول قول الموحد لأن الاسناد في
 قوله إلى غير ما هو عند المتكلم في الظاهر أي عند المتكلم في ظاهر حاله لكون حاله خفياً وظهوراً غير معتقد لظاهر قوله لا يقال العام آه اعتراض على
 الجواب المذكور بقوله قلت ارادة آه حاصله ان العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص فيلزم اما وجود العام في الشق الاول فيكون لتعريف غير جامع
 لأفاده أو في الشق الثاني فيلزم استدراك قوله بتأويل كما عرفت في الاعتراض بقوله وبالجملة ان ارادة آه فحمل على المعنى الأعم
 لا يمنع شيئاً لأن العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص وقد تبين فساد الخاص فيكون العام الذي يتحقق في ضمنه الإضافاً
 فيكون الاعتراض على حاله قوله: وقد تبين فساد أي فساد الخاص في الاعتراض قوله: فكيف يجوز آه استفهام انكاري قوله: لأننا
 نقول آه سند لقوله لا يقال حاصل الجواب ان ههنا شيئان أحدهما ارادة العام والثاني تحقق فإرادة مفهوم العام لا يتوقف
 على ارادة الخاص وهو المراد ههنا وأما تحققه وان كان يتوقف على تحقق الخاص لكنه ليس بمراد ههنا كما يجوز لا يتحقق بدون الخاص
 أي الأنواع من الانسان والفرس لكن مفهومه يوجد بدون الخاص بأنه جسم نامي حساس متحرك بالارادة ونفساً انما نشأ من اراق
 الخاص بخصوصه لاس من ارادة العام بعمومه وههنا المراد من العام يجوز ارادة العام بعمومه بدون ارادة ذلك الفرد الخاص قوله: و
 قد تبين ان الفساد آه اثبات لكون العام ههنا باعتبار الارادة لا باعتبار التحقق حاصله ان الاعتراض
 المذكور انما يريد على ارادة الخاص خصوصاً ولا يريد بارادة العام بعمومه لأنه اذا أريد الأعم من قوله إلى غير ما
 هو له فنقول الجاهل والمتعزلي لمن يعرف حالها وان خبراً من غير ما هو له في نفس الأمر لكنهما قد دخلا في غير ما هو له
 عند المتكلم في الظاهر وكذا اللفظ بتأويل وان كان ضائعاً ونحوه بالنسبة إلى خروج قول الجاهل انبت الزرع البقل والأقوال

الكاذبة من غير ما هو عند المتكلم في الظاهر لكنه ليس بضايع بنسبة عدم خروجهما من غير ما هو له في الواقع وكذا بنسبة عدم خروج قول المعتزلي منه قوله فليأمل آه إشارة الى اعتراض وجواب اما الاعتراض فهو ان قوله غير ما هو له وان ذكر مطلقاً لكنه يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر لا ما هو علم منه فلا يصح ان يراد العام منه في التعريف فلا يصح الجواب المذكور بالمعنى العام واما الجواب فهو ان التبادر من كلام المصنف هنا الاعم منه لانه في صدره شمول تعريف الجواز لافراد وادخار الاختيار عنه وهذا لا يحصل الا بالمعنى الاعم فيكون هو مراد المصنف قوله فان هذا آه اي تعريف الجواز قوله يستصعب آه اي يشكك العلماء قال ولهذا آه هذا بيان اللام لاخراج قول الجاهل بقوله بتأول وبيان فائدة لانه ما قبل لفظ هذا يكون لما دلت عليه لما بعده اي يكون مشار اليه لفظ هذا دلت عليه لا بعده قوله اي ولان مثله آه تعين المشار اليه للفظ هذا بانه هو اخرج مثل قول الجاهل بغير التأول في تعريف الجواز في قوله وهذا شيان احدهما اللام التعليلية والثاني اسم الإشارة كما بدأ بقوله ولان معنى اللام التعليلية وقوله مثل قول الجاهل آه معنى المشار اليه للفظ هذا فهذا المشار اليه دلت عليه لعدم حمل قول الشاعر الصلتان العبدى على الجواز كما سيأتي تفصيله قوله فيه آه اي في تعريف الجواز كما قال المصنف في تعريفه قوله الصلتان العبدى آه اي منسوب لعبد القيس ثم قيل وكذا اصلتان اسم شاعرين اخيرين احدهما صلتان ظبي والاخر صلتان فهى في توصفه بالعبدى احتراز عنهما لان هذا الشعر ليس لهما بل هو لصلتان العبدى واليه في تفسير تعين مرجع هجر المحرور في قوله وتعين قائل القول قوله اشاب الصغير آه بدل من قوله فقوله الصغير مفعول شاب وكذا الكبير مفعول افنى قوله كره الغداة ومر العشى آه فاعل اشاب واقضى الكرى بالفتح الرجوع والمراد به هنا الذهاب وكذا المر الذهاب ففي نسبت الكرى الى الغداة والمراد الى العشى مناسبة لطيفة وهو ان ابتداء اليوم انما هو من الغداة وانتهائه بالعشى وهو آخر النهار وجده بوجوه الغداة وانتهى بر العشى ومعنى البيت ان ذهاب الايام ومرور الليالي يجعل الصغير كبيراً والطفل شاباً والشيخ فانياً قال على الجواز آه متعلق بقوله لم يحمل اي لم يحمل الشعر المذكور على الجواز بل يكون محمولاً على الحقيقة قوله اي على ان اسناد آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان نسبة عدم حمل الجواز الى قول الشاعر في قوله لم يحمل نحو قوله على الجواز آه لا يصح لان الكلام في الجواز العقلي وهو انما يكون في الاسناد دلاله في الاقوال حاصل الرفع ان هذه النسبة الى القول بحذف المضاف في قول المصنف اي لم يحمل اسناد نحو قوله آه بواسطة الجزاء اعني الاسناد بحيث ان القول مشتمل على السند اليه والسند والاسناد فالذي يوصف بالحمل المنفى هو الاسناد فقط وهو لا كان جزءاً صورياً للقول اجزى وصفه على القول فيكون المعنى لم يحمل على ان اسناد اشاب واقضى الى كره الغداة ومر العشى مجاز فيكون لفظ الاسناد معنى القول باعتبار جزئه قال ما لم يعلم آه ظرف لم يحمل قوله دام آه زاد الله لفظ دام للاشارة الى ان كلمة ما هنا مصدرية لان لفظ ما في ما دام يكون مصدرية لامحالة فيكون دام بتأويل الدوام مضافاً الى الجملة المدخلة لكن الاسم الصريح لا يكون مضافاً الى الجملة فأولت الجملة المدخلة بمضمون الجملة فيكون التقدير دوام اسناد العلم والظن

ثم تقدر مدة قبل الدوام لأن تقدير الأوقات قبل المصادر كثيرة شائع وتلك المدة ظن زمان لقوله لم يحل نحو قوله
 فيكون المعنى لم يحل نحو قوله على المجاز مدة دوام انتفاء العلم أو الظن وبهذا بيان حاصل المعنى وإشارة بكون لفظ ما مصدرية
 نابعة عن الظن المضاف إلى المصدر المؤول أي مدة انتفاء آه فلا يريد أن حذف الأفعال الناقصة لا يجوز سوى كان فكيف
 يحذف لفظ دام معنا قال: أو يظن أم لا وجهنا لعموم النفي كما في قوله تع لا تطع منهم آثما أو كفورا لأن كلمة أو وقعت
 في حيز النفي فيتعلق النفي بالأحد المبيهم وانتفاء أحد الأمرين مبهما يستلزم انتفاءهما معا فيشترط انتفاهما معا حتى
 إذا تحقق أحدهما من العلم والظن يحل على المجاز قطعا ثم زاد الشئ لفظ المجازمة إشارة إلى أن قوله لو يظن مجزوم معطوف على
 قوله يعلم المجزوم لامرفوع معطوف على مجزوع الجازم والمجزوم لأنه يلزم فساد المعنى قال: إن قائله آه نائب فاعل لم يعلم
 أو لم يظن أي قائل ذلك الشعر وهو الشاعر الصلح العبدى قال: لم يرد ظاهرا آه خبر إن أي لم يرد ظاهرا بالشعر قوله بعدم
 الأول آه متعلق بقول المص لم يحل نحو قوله آه وعلى عدم حمل قوله على المجاز لعدم التناول والقرينة فيه قوله حينئذ آه أي حين
 عدم العلم أو الظن بإرادة ظاهرها فمعناها خمسة صور علم أو ظن إن قائله إرادة ظاهرها فيكون حقيقة في حالتين للصورتين من
 العلم أو الظن أو علم أو ظن أنه أراد خلاف ظاهرها فيكون مجازا فيها أو شك فيكون حقيقة أيضا فاحفظ قوله: بل حمل على
 الحقيقة آه ضرب عن قول المص لم يحل نحو قوله آه يعني لم يحل قول الشاعر المذكور بالقياس المذكور على المجاز بل يحل على الحقيقة
 فلا يلزم خلو اللفظ عن المعنى الحقيقة والمجازي تكون الإسناد فيه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر من حاله كما مر في قوله الجاهل
 لعدم التأول والقرينة فيه قوله: لكونه إسنادا آه دليل حمل القول المذكور على الحقيقة أي يكون الإسناد في ذلك القول
 إسنادا إلى ما هو آه قال: كما استدرك آه يعني إن ما ذكر من قول الشاعر الصلح العبدى لم يحل على المجاز ما لم يحل العلم
 الصحيح بتجويزه كما حصل الاستدلال الصحيح للمجازية في قول أبي النجم قوله: يعني ما لم يعلم ولم يستدل بشئ آه الغرض منه
 دفع اعتراض وهو أن قوله كما استدرك تشبيه المثبت بقوله ما لم يعلم أو يظن آه مع أن التشبيه في هذا القول لا يصح لأن الاستدلال
 ليس من جنس عدم علم ولا عدم ظن ولا تشبيه يكون من جنس المشبه به؟ حاصل الدفع أنه تشبيه بأقرب فعل محذوف دل عليه قوله لم يعلم
 لأن عدم العلم ملزوم لعدم الاستدلال فيكون التقدير ما لم يعلم ولم يستدل بشئ على عدم إرادته مثل الاستدلال كما قال الشافعي فإذا
 زاد الشافعي لفظ لم يستدل بطريق الحذف صح التشبيه وفي قوله ما لم يعلم تعيين المشبه به للكاف التشبيه في قول المص فيكون الكاف
 في قوله كما استدرك منصوبا بالحذف بمعنى مثل مفعول لا مطلقا باعتبار المضاعف وكلمة ما مصدرية والفعل الناصب له محذوف وهو لم
 يستدل كما قال الشافعي فنفى به التقدير أيضا إشارة إلى العامل المحذوف لأن المثال الآتي للمعنى أي العلم أو الظن لا للنفي أي عدم العلم أو
 عدم الظن كما في المثال المذكور قال: على أن إسنادا متعلق استدل بصيغة لماضي مجهول قال: يميزه بصيغة الماضي وبإضافة الإسناد
 إليه باعتبار اللفظ قوله: إلى جذب الياء إلى تعيين المسند إليه قال: في قول أبي النجم متعلق الإسناد قوله: قد أصبحت أم الخيارات
 أصبح من الأفعال الناقصة أم الخيارات اسم امرأة شاعرت تدعى خبر أصبح على متعلق تدعى ذنبا مفعول به لتدعى قوله كظم لم اصنع
 بالرفع مبتدأ يعيد عموم النفي وهو المناسب لهما لأن تقدير المسند إليه المسند بلفظ كل يعيد لعموم نحو كل إنسان

لم يترك كما سيجي ولم اصنع خبره والجملة حال عن ذنب او صفة له قوله من ان رأت آه منقول له تدعى والضمير في رأت لام الجواب
 فاعلمه رأسي منقول به قوله كراس الاصليع آه الاصليع هو الذي سقط شعر مقدم رأسه من صلوا جمع صلوا
 ومعنى البيت ان هذه المرأة تدعى على ذنبها لم ارتكب شيئا منه فان النساء يقمن الشيب الذي هو سبب سقوط شعر
 رأسه ويحسن الشباب قوله ميز عينه آه اي فصل عن رأسي هذه جملة منفردة لكون رأسه كراسي الاصليع ومبينه لوجه
 الشبه ولذا ترك العطف قوله اي بعد قترع آه فيه اشارة الى ان كلمة عن الثانية بمعنى بعد كما في قوله نعم لتكبين طبقا
 عن طبق اي بعد طبق ودفع اعتراض وهو ان كلمة عن هنا غير مناسبة لان القترع ليس عن القترع بل عن الرأس
 حاصل الدفع ان كلمة عن بمعنى بعد كما في قوله نعم لتكبين طبقا عن طبق فيصح المعنى قوله وهو الشعر المجمع آه بيان معنى قترع
 قوله في نواحي الرأس آه جمع ناحية الطرف والجانب قوله جذب الليالي آه فاعل ميز ومنقول قترع عامتدم عليه قوله اي
 مضى واخفاها آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان معنى الجذب كشيدن كما في التاج وبهذا المعنى انما يكون في الاجسام
 والليل ليس منها فلا يصح اضافة الجذب الى الليالي حاصل الدفع ان الجذب هنا بمعنى المضى والاختلاف لا بمعنى الجذب
 والميل والدلالة في الاساس آه تأيد واستشهاد لكون الجذب بمعنى المضى والاختلاف حيث قال فيه مضى عامة
 اي اكثره قوله البطي واسمعي آه كلاهما صيغة المؤنث خطاب بالليل قوله حال من الليالي آه بيان تعلقها بما قبله قوله
 على تقدير القول آه دفع اعتراض وهو ان حاليتها غير صحيح لان الانشاء لا يقع حلا حاصل الجواب بثلاثة اوجه الاول
 بتقدير تسليم الحالية والثالث بالمنع الاول بقوله على تقدير القول آه والثاني بقوله ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر
 والثالث بقوله ويجوز ان يكون منقطعا آه قوله اي مقولا فيها ذلك آه بيان حاصل المعنى على الحالية بتقدير القول اي
 مقولا في حق الليالي بالبطو والسرعة فيكون المعنى مقولا في حقها من الناس حين السير البطي البطي وحين السير السريع
 اسمعي او مقولا من الشاعر لانه لا يبال بعد التميز المذكور بها كيف كانت من البطو والسرعة قوله ويجوز ان يكون
 الامر بمعنى الخبر آه اي يجوز كونها حالين عن الليالي يكون الامر بمعنى الخبر والمعنى حال كونها بطيئين او سريعين وانما
 عبر عن الخبر بالامر على هذا التقدير للدلالة على انها ما مورات بامرهم ومسمرات - لحكمه لا من الناس ولا من
 الشاعر قوله ويجوز ان يكون منقطعا آه عطف على يجوز الاول اي يجوز ان لا يكون حالا بل منقطعا عن الاول بحسب
 الاعراب ومما انفأ بطريق الالتفات كأن الزمان نال له ما تقول فيما حدث فاجاب بانه راض لما يفعل السمع فيه
 او ابطأ قوله اي اصنع ما شئت آه بيان حاصل المعنى على تقدير الانقطاع عن الاول قوله ايها الليالي آه بدل من ضمير
 اصنع قوله فلا يتفاوت الحال عندي آه بالسر والعسر قوله بعد ذلك آه اي بعد التميز المذكور بجذب الليالي قوله جازان آه
 في قوله على ان اسناد ميز آه بيان الاعراب قال بقوله آه الباء اللبية اي يقول ابي النجم قوله متعلق باستدل آه في
 قوله كما استدل آه تعين متعلق الجار قال عقيب آه صفة قوله قوله اي عقيب قوله آه تعين مرجع الضمير قوله ميز عن آه تعين

قوله في الشرح قال انشاء آية بيان القول في بقوله اي فنادى عدم قوله اي ابا النجم او شعرا سة آية تعيين مرجع الضمير المنصوب
بانه راجع الى ابي النجم او شعرا سة قال قيل الله آة فاعل اي قوله اي امره آة دفع اعتراض وهو ان المتبادر ان قوله اطلع
فيما بعد بيان او بدل عن قوله قيل وهو لا يصح لان القيل مصدر بمعنى القول واطلع صيغة امر فلا يكون بينهما موافقة فاصل
الدفع ان القيل ليس بمعنى القول المصدر بل بمعنى الامر فيكون موافقا مع الامر اي اطلع قوله وادارته آة دفع الاعتراض
اخر وهو ان المتعارف في اسناد الافعال الى ارادة الله تعالى لا الى قيله وامره فاصل الدفع ان امره ليس الارادة لكونه نعم
فاعلا مختارا فالنسبة الى امره نسبة الى ارادته فلا يخالف المتعارف قوله حتى اذا وراك افق فارجع آة كلمة حتى ابتدائية
والورى الاستسار الافق جوارب السماء الرجوع العود الخطاب مع الشمس والمعنى حتى اذا استرك ايها الشمس افق المغرب
فارجع الى افق المشرق واطلع منه وبعد هذا البيت يابست عني لا تلوموني ولا تبغيني المراد ببيت العم زوجته ام الحناء والخطاب
معها والجمهور النوم كافي قوله نعم وقيل من الليل ما بهجعون قوله فانه يدل آة اي فان قول الى النجم فانه قيل الله
آة الغرض منه اتمام الدليل على ان اسناده الى جذب الليالي في قوله مجاز بحيث ان اسناد الفتا الى امر الله وادارته من
شان المسلم الموحد القوى بان الله نعم هو البدي والمعيد والمنش والمغنى قوله فيكون الاسناد آة تفريع مما قبله قوله بتا اطل
اي قرينة قوله بناء آة علة لقوله فيكون الاسناد قوله على انه آة اي جذب الليالي سبب اوزمان التميز المذكور قال آة امره
لا فرع من تعريف المجاز العقلي شرع في اقسامه لان بتعريف الشيء يعلم الوجود الذهني وبالاقسام الوجود الخارجي فيكمل
الشيء باعتبار وجوده معلوما فان قيل ما لوجه في انه تعرض لاقسام المجاز دون الحقيقة مع ان هذه الاقسام جارية في الحقيقة
ايضا وامثلة ما هذه الامثلة بعينها لكن اذا صدرت عن الدهري على اعتقاده قلنا ترك هذه في الحقيقة بالمقابلة فان قلت
لم لم يفعل الامر بالعكس مع ان الحقيقة اصل من المجاز قلت المجاز ضروري يكون لتعدد المعنى الحقيقي فيجوز للتوهم ان يتوهم
عدم جريان هذه الاقسام فيه لان التقسيم في الشيء يوجب التعميم فيه فلا تعميم في المجاز لكونه ضروريا فقلت تعرض فيه لذكر
الاقسام ليدفع التوهم المذكور قوله اي المجاز العقلي آة تعيين مرجع الضمير قال لان طرفه آة اي اي طرفي المجاز العقلي دليل
لانحصا اقسامه في الاربعة كما هو الظاهر قوله وهما المسند اليه والمسند آة بيان الطرفين قال اما حقيقتان آة اي استعمالا فيما وضعنا
له قوله وضعيتان آة اي لغويان قال نحو ابنت الربيع البقل آة فالانبات والربيع استعمالا فيما وضعنا لهن نسبة الانبات الى
الربيع مجاز قال او مجازيان آة اي استعمالا في غير ما وضعنا له قوله وضعيتان اي لغويان ايضا قال نحو احي الارض شباب الزمان
الارض مفعول وشباب الزمان فاعل اي قوله فان المراد آة دليل لكون الطرفين في المثال المذكور مجاز لغويا والاسناد فيه
مجاز عقلي فاصل ان المراد باحياء الارض استعداد القوى النامية فيها واحداث نضارتها باقسام النبات وهو المعنى المجازي
ومعنى الحقيقة للاحياء اعطاء الحياة للحيوان وهو عبارة عن صفة تقتضي الحس والحركة الارادية تتعلق بالبدن والروح ولا
يتعلق بالارض حقيقة وكذا المراد من شباب الزمان ازدياد قوة الارضية النامية وهو المعنى المجازي ومعنى الحقيقة لشباب

الزمان هو كون الحيوان في زمان يكون حرارته الأصلية الطبيعية قوية مشتتة وهذا ليس بموجود في الزمان حقيقة قوله
تتبع آه برانكستن وآماده شذن قوله القوى آه جمع قوة قوله النامية فيها آه أي في الأرض أي الزيادة فيها قوله واحد
نضار بها آه أي إيجاد نضارة الأرض أي تازكي قوله ازدياد قوتها آه أي قوة الأرض قوله الغريزية آه الطبيعية الأصلية
قوله مشبوبة آه أي موقدة الشب افروختن آتش قوله أي قوية مشتتة أو تفسير مشبوبة بالمشهور قال ومختلفان آه
بان أحد طرفي الأسناد حقيقة والآخر مجاز قال نحو انبت البقل شباب الزمان آه البقل منقول مقدم وشباب الزمان
فاعل مؤخر للأنبات فالأنبات على المعنى الحقيقي والمراد بشباب الزمان معناه المجازي وهو ازدياد قوته النامية والآن
مجازي قوله فيما آه أي في أسناد بيان اختلاف الطرفين بالحقيقة والمجاز كما مر قوله واحي الأرض الربيع آه الأرض منقول
مقدم والربيع فاعل مؤخر للأحياء فالأحياء باق على المعنى الحقيقي لكن السند إليه هو الربيع المراد منه المعنى المجازي وهو ازدياد
قوتها النامية فيكون السند على المعنى الحقيقي والسند إليه على المعنى المجازي والأسناد فيها بينهما مجازي قوله في عكسه آه أي
عكس المثال الثالث قوله وهذا التقسيم آه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان الكلام في المجاز العقلي وهو يكون في الأسناد لا
في الطرفين فهذا التقسيم مخالف عما نحن فيه لأن كون الطرفين مجازيين أو حقيقيين بحث مجاز لغوي أو حقيقة لغوية حاصل
الدفع ان هذا التقسيم ليس مخالفا عما نحن فيه لأن التقسيم في الطرفين مستلزم لتقسيم الأسناد بالعرض وهو البحث عنه قوله
وفي تنبيه آه أي في هذا التقسيم تنبيه الفرض منه دفع اعتراض وهو ان هذه الأقسام في غاية الظهور فلا حاجة إلى ذكرها حاصل
الدفع سلمنا أنها في غاية الظهور لكن في ذكرها فائدتين أحدهما دفع توهم من انه إذا كان الأسناد مجازيا بين الطرفين
فيكون الطرفان اللفظي مجازيين فدفعه ليس الأمر كذلك لأن الأسناد المجازي لا يخرج طرفه عن الحالة التي يكون عليها من
الحقيقة والمجاز بل حال الطرف كمال باقي الفاظ المستعملة قد يكون ذلك الباقي حقيقة وقد يكون مجازا فكذا طرف الأسناد
المجازي قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا وثانيهما دفع توهم آخر من انه إذا كان الأسناد مجازيا والطرفان مختلفين
يلزم اجتماع مجازين أي العقلي واللغوي إذا كان الطرفان واحدا بهما مجازا لغويا أو يلزم حقيقة لغوية ومجاز عقلي
وبالعكس إذا كان الطرفان واحدا بهما حقيقة لغوية وهذا اجتماع الوصفين المتضادين وهو باطل حاصل الدفع ان
اجتماعها ليس من جهة واحدة لأن المتصف بالمجاز اللغوي هو طرف في الكلام والتصف بالمجاز العقلي هو الأسناد ولا استبعاد
فيه لأن المستبعد هو العكاف أو واحد بهما وهذا ليس كذلك وكذا الاستبعاد في اجتماع المجاز العقلي والحقيقة اللغوية
أو المجاز اللغوي والحقيقة العقالية لأن المجاز العقلي في الأسناد والحقيقة العقلية في طرفه وكذا المجاز اللغوي في طرفه
والحقيقة في الأسناد فلا يلزم كون الشيء الواحد حقيقة ومجازا باعتبار واحد بل باعتبارين فلا استبعاد فيه قوله لا يخرج
طرفه آه أي طرف الأسناد المجازي قوله عما هو عليه آه أي عن حاله يكون ذلك الطرف على تلك الحالة من الحقيقة و
المجاز قوله بل حاله آه أي حال طرف الأسناد المجازي قوله كمال سائر آه أي باقي اللفاظ قوله في انه آه متعلق لقوله كمال

سائر الالفاظ والضمير المنسوب راجع الى سائر الالفاظ يعني ان باقى الالفاظ المستعملة قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا فكل
طرفى الاسناد المجازى قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا قوله وزالة آه عطف على قوله تنبيه آه قوله من اجتماع مجازين آه
بيان ما فى قوله لما عسى آه قوله وان كانا مختلفين آه اى المجازان او الحقيقة والمجاز مختلفين فيه اشارة الى دفع استبعاد هذا
للاجماع وقد تم تقرير الاستبعاد وزالة على مذهب المصنف واما على مذهب السكاكى فاحد المجازين اعنى العقلى فى كل
الكلام والاخر اعنى المجاز اللغوى هو فى جزئه اعنى الطرفين وكذا التصرف بالحقيقة العقلية هو الكل وبالمجاز العقلى هو
الجزء وعلى هذا القياس قوله وانحصار الاقسام فى الاربعه ظاهرة الفرض منه توصيف ما عرفت المصنف من الحقيقة والمجاز
بالتعريفين المذكورين دون ما عرفت السكاكى لان على تعريف المصنف لهما يكون انحصار اقسام المجاز فى الاربعه ظاهرة
بخلاف ما عرفت السكاكى لانه لا يكون منحرفا فى الاربعه لوجود قسم آخر عنده وهو اسناد الجملة الى المبتدأ مثل زيدا نهاره
صائم لانه صرح فى تعريف الحقيقة والمجاز اللغويين بالكلمة والجملة ليست بكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده فى الاربعه قوله
لانه اشترط آه دليل لظهور الانحصار على مذهب المصنف وحاصله ان المصنف عرف الحقيقة العقلية والمجاز العقلى بان يكون
السند فعلا او معناه كما مر من تعريفهما والفعل او معناه لا يكون الامفرد لانها من اقسام الكلمة والمأخوذ فيه بالافراد
وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز ولا واسطة بينهما فيه فيكون المجازى العقلى باعتبار ذلك الطرفين اربعة اقسام كما
هو المذكور فى المتن قوله كل مفرد مستعمل آه قيد المفرد بالاستعمال لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمجاز عند اهل
العربية بخلاف اهل الميزانية قوله فالمجازى فى قولنا زيدا نهاره صائم آه الفرض منه دفع اعتراض وهو اننا لانسلم ان السند
لا يكون الامفرد لان الجملة قد تسند الى المبتدأ نحو زيدا نهاره صائم والجب احياني طاقاته مع كون هذا الاسناد مجازا عنده
فلا يصح الانحصار عنده اليه لوجود هذا القسم حاصل الدفع الى المثال المذكور اسناد صائم الى ضمير النهار مجازا وكذا اسناد
احياني الى اللاقات مجازا وبما ليس الا مفردين لا اسناد جملة نهاره صائم الى زيدا وكذا اسناد احياني طاقاته مجازا حتى يرد
ما يرد لان اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف وكما مر قوله واما على مذهب السكاكى رآه عطف على
قوله على مذهب المصنف فيكون المعنى وانحصار الاقسام فى الاربعه اما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وبيان ان
الكلام المشتمل على اسناد الجملة الى المبتدأ كما مر فى المثالين يوصف عنده بالمجاز والحقيقة العقلية كما مر مع ان تلك
الجملة ليست عنده حقيقة لغوية ولا مجازا لغويا لانه صرح فى تعريفها بالكلمة كما سيجى فى الفن الثانى والجملة ليست بكلمة
بل هى كلام واليه ان السكاكى لم يصرح ان المجاز اللغوى قسمان مفرد ومركب حتى يكون تعريف المذكور للمفرد لا للركب
ويصح المحر فلا ينحصر المجاز العقلى عنده فى تلك الاقسام الاربعه والجواب عنه ان المراد بكلمة فى تعريفها مطلق اللفظ وهو
شامل للجملة اليه فيكون المركب عنده اليه مجازا لغويا فيصح حصر المجاز العقلى باعتبار طريقه فى الاقسام الاربعه فان قلت
ان هذا اخذ المجاز فى التعريف فهو شنيع قلنا ان اخذ المجاز فى التعريف شنيع عند عدم القرينة وهاهنا وجد القرينة وهى تمثله فى

الاستعارة التمثيلية التي هي قسم من المجاز اللغوي بما هو مركب نحو ان اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى فصيح المحر عند اللفظ
 بحيث انه قسم المجاز اللغوي الى الاستعارة وغيرها ثم قسم الاستعارة الى التمثيلية وغيرها ثم اورد المثال للاستعارة التمثيلية
 بما هو مركب قطعاً مثل اني اراك تقدم رجلاً وتؤخر اخرى شبهة الصورة بصورة من ترددوا اذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت
 وصفها بالحقبة اللفظ لان كلما يوصف بالمجاز باعتبار استعماله في غير الموضوع لم يوصف بالحقبة باعتبار استعماله في الموضوع له لان
 المجاز فرع الحقيقة واللفظ بحاج عنه بان التعريف الذي صرح السكاكي بالكلمة انما هو للتقسيم قاص منها ان الحقبة اللغوية
 والمجاز اللغوي في المنزلة بناء على انها اكثر دروداً واشهر استعمالاً مما قاله في تعريف المجاز العقلي ناقلاً عن السكاكي
 بانه الكلام للفائدة خلاف ما عند المتكلم اه من انه تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة واللفظ يمكن الجواب عنه بان المراد
 بالكلمة في تعريفها ما هو اعم حقيقة او حكماً والجملة التي وقعت خبراً وان لم تكن كلمة حقيقة لكانها كلمة حكماً لان اسنادها
 بمن طرفة باليسر بمقصود لذاته بل المقصود اسنادها الى البتة فلا تكون تلك الجملة كلاماً بل هي كلمة حكماً فصيح المحر عند
 اللفظ قال وهو في القرآن كثيره الغرض منه رد على اصحاب الظواهر الزاعمين على عدم وقوع المجاز العقلي اللغوي في القرآن
 لكونه موهماً للكذب والعجز لان ترك الحقيقة والبيان على المجاز مع عدم صدور الفعل عن الفاعل المجازي في الواقع كذب
 ان قد علم ان بيان الحقيقة والافحور القرآن منزه عن توهم الكذب والعجز كما انه منزه عن حقيقة ما حصل الرد بوجه الاول
 ان وقوع المجاز في القرآن كثير فلا معنى للافتكار كما سيجي من الامثلة في الكتاب والثاني انه لا يهام للكذب والعجز مع وجود
 القرينة المانعة للمعنى الحقيقي والاشارة ان مدار المجاز في الكلام على المحاسن واللطائف وبه يفوق الكلام فصاحة وبلاغة
 وبراعة فاذا انكر المجاز في القرآن يلزم خلو القرآن عن المحاسن واللطائف وهو باطل بديهته لان كلامه تعالى حاصل لجميع المحاسن
 اللفظي والمعنوي قوله اي المجاز العقلي اه تعيين مرجع الضمير قول في القرآن اه متعلق بما بعده اي كثيره قد علم عليه لوجود الاهتمام
 بالقرآن لا للهمز حتى يلزم الكذب فانه كثيره في غير القرآن اللفظ كالاحاديث النبوية وغيرها من كلام العرب قوله كثيره المراد
 بالكثره هي الكثرة في نفسه لا بالنسبة الى الحقيقة حتى يكون الحقيقة قليلة بالنسبة اليه ويكون كلام المصنف كاذباً لكون الحقيقة في
 القرآن اكثر من المجاز في الواقع قال واذا اتيت عليهم آياته اه مثال لوقوع المجاز العقلي في القرآن فان نسبة الزيادة في
 هذه الآية الى الآيات مجاز لان زيادة الايمان فعل الله نعم والآيات سبب لها قوله اي آيات الله اه تعيين مرجع الضمير قوله
 لم يقل منه قوله نعم اه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لم يقل المصنف في بيان المثال منه قوله نعم او نحو قوله نعم مع انه مشهور في
 مثل هذه المقامات من ذكر المثال بعنوان منه او نحو بعد قاعدة كلية والمصنف ذكره على سبيل التعداد من الامثلة ولذا لم يعطف
 ما بعده عليه من الامثلة لان العطف انما يكون فيما له محل من الاعراب والمعدود لا محل له منه لانه موقوف مبنى حاصل الرفع
 انه لم يقل لك لا يهام اخذ الآية بطريق الاقتباس بحيث ان تكون الآية دليلاً على اثبات المجاز العقلي في القرآن بان
 يكون ضمير عليهم راجعاً الى منكري المجاز فيه وان كان باعتبار المعنى الاصل راجعاً الى المؤمنين الموحدين فيكون المعنى واذا اتيت

على منكرى وقوع الجازي في القرآن آياته زادتهم تصديقاً بوقوع الجاز العنقلى في القرآن كثيراً ولو قال منه قوله نعم او نحو
 فيكون مجرد تمثيل ولا يكون فيه اشارة الى الاقتباس المذكور مع انه من المحسنات البدئية قوله ايها الما لا اقتباس ان
 مفعول لم يقل والاقتباس عبارة عن ان يأتى بشئ من لفظ القرآن او الحديث في كلامه من غير اشارة الى انه من القرآن
 او الحديث قوله وان المعنى آه اى معنى الآية المذكورة عطف على الاقتباس داخل تحت اللام الجارة اى ايها الما لان المعنى
 واذا ائليت آه فيكون عطف تغير للاقتباس باعادة الحرف العاطف به ليس تفسير معنى الآية بل بيان دليل لوقوع
 الجازي في القرآن بهذه الآية بطريق الاقتباس قوله والمقصود اى المقصود الاصلى بذكر هذه الآية ههنا اثبات الجاز
 العنقلى في القرآن بأن اسناد زادتهم الى ضمير الآية مجازياً لغير من هذه العبارة تطبيق للمثال بالتمثيل سواء كان بطريق
 توهم الاقتباس او بدونه قوله لانما فعل السند آه دليل للكون للزيادة الى الآية مجازاً لان زيادة الايمان فعل السند في
 الحقيقة والآيات سبب الزيادة عادة ومسئلة زيادة الايمان مختلفة فيما ذكره في كتب العقائد من ان الايمان لا يزيد
 في نفسه لانه عبارة عن التصديق القلبي الذي يبلغ حد الجرم والاذعان ولا يتصور فيه زيادة ولا نقصان بالطاعة و
 المعصية فالمراد بالزيادة زيادة المصدق عليه اى الاحكام او المراد بها الثبات والدوام عليه او زيادة ثمرته واشراق نوره
 والتفصيل موضع آخر قال يذبح ابنائهم آه مثال آخر لوقوع الجاز العنقلى في القرآن قوله نسب الى فرعون آه تطبيق للمثال
 بالتمثيل حاصل ان ذبح ابنائى اسرائيل فعل جيش الفرعون حقيقة لكنه نسب الى فرعون مجازاً لانه سبب أمرهم قال يذبح
 عنهما لبا سها آه مثال ثالث لوقوع الجازي في القرآن قوله نسب شرع اللباس آه تطبيق للمثال بالتمثيل حاصل ان شرع
 اللباس عن آدم وحوى مفعول الله تعالى حقيقة لكنه نسب الى الشيطان لانه سبب التزعج بالواسطة لان سبب التزعج
 بالذات هو اكل الشجرة وسبب ذلك الاكل وسوسة الشيطان ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين قوله الى ابليس آه متعلق
 بنسب قوله لان سببه آه اى سبب شرع اللباس قوله وسوسة ومقاسمته آه الضمير ان في كليهما الى ابليس قوله اياهما آه
 مفعول المقاسمة وضمير التشية لآدم وحوى حاقوله انه لهما آه الضمير المنصوب الواحد راجع الى ابليس والجور التشية لآدم وحوى
 به ايمان مقاسمة ابليس قال يولد يجعل الولدان شيباً آه مثال رابع لوقوع الجازي في القرآن اول الايات فكيف تتقون ان
 كفرتم يوماً يجعل الولدان شيباً الآية اصل تتقون تتقون من دق يقى وقاية التاء الاولى حرف المضارعة والثانية
 تاء باب الاختقال ثم ابدلت الواو بالتاء كما هو القاعدة في باب الاختقال ثم ادغمت التاء بالتاء فصارت تتقون والاختقال
 متعدي الى مفعولين والاول محذوف اى انفسكم والثانى يوماً على حذف المضاف اى عذاب يوم فيكون المعنى فكيف تتقون
 انفسكم عذاب يوم يجعل الولدان شيباً قوله تعجب آه بصيغة الماضى المجهول ونائب فاعله يوماً ومصدر بمعنى المفعول خبر متدا
 محذوف اى هو منصوب الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الظاهر انه مفعول فيه لانه ظرف قوله اى كيف تتقون يوم القيامة
 آه نفسى هذا التفسير اشارة الى ان المضارع للاستقبال لا المحال لان يوم القيامة في الاستقبال وزاد يوم القيامة

لاظهار استقبال مضارع وكذا للاشارة ان التبيين في يوم ما يخص من مضارع اليه ولهم المذكرة في الآية منقول ببيان تفسير
يوم القيامة كما قال الشرح بذكر المضاف كما مر قوله ان لمقيمتهم على الكفر آية هنا معنى قوله ان كفرتم ففي هذا
التفسير اشارة الى ان قوله تع ان كفرتم نزل منزله اللازم اليه ولا يقتضي المنفعل قوله : يوما يجعل الولدان آية يوما منقول
تتقون على ما قال الشرح والضمير في يجعل راجع لذلك اليوم فيكون المعنى فكيف تتقون انفسكم في يوم القيت
ان لمقيمتهم على الكفر يوما يجعل ذلك اليوم الاطفال شيئا لشدة هول والاحزان فيه قوله : بنسب الفعل آية الى جعل
تطبيق المثال بحيث ان جعل الولدان شيئا هو فعل الله تع حقيقة لكنه نسب الى الزمان وهو اليوم مجازا
لاذ يقع فيه قوله : وذا كناية عن شدة اه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه يفهم من ظاهرها ان الآية ان يجعل
الولدان في يوم القيت شيئا مع ان الامر ليس كذلك بل هم يكونون في يوم القيت على حاله الاصلية ؟ حاصل الدفع ان الآية
ليست مبنية على الحقيقة بل هي كناية عن شدة ذلك اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه لان عند كثرة الاحزان يتسارع
الشيب او كناية عن طول ذلك اليوم بحيث ان الاطفال يبلغون فيه زمانا شبيها بزمان الكهولة وكذا في قوله فيه ليوم المذكرة
قوله لان يتسارع آية الضمير للشأن دليل لكون الجمل المذكور كناية عن شدة قوله : وعند لقائه الاحزان آية اتفقا ثم التكاثر والترك
قوله : الشيب آية فاعل يتسارع قوله : او عن طوله آية عطفت على قوله عن شدة آية وجب ان لمكنية قوله : لان الاطفال
دليل لكون الجمل المذكور كناية عن طوله قال : واخرجت الارض آية مثال خامس لوقوع المجهول في المكان والضمير
في افعالها للارض قوله : جمع ثقل آية يفتح الثاء وسكون القاف او فتحها بيان معنى الاثقال باعتبار المفرد لان معرفة الجمع
يكون باعتبار المفرد قوله : اي ما فيها آية اي في الارض بنا لتفسير الاثقال والغرض منه اشارة الى ان المعنى التغوى للثقل وهو
متاع البيت ليس مراد في الآية بل المراد منه المعنى لعالم وهو جميع ما في الارض من المدفونات والمخزونات اي اخرجت الارض
جميع ما فيها قوله : من الدفائن والمخزائن آية بيان ما اي الموتى والكنوز قوله : بنسب الاخراج الى مكانه اي مكان الاخراج
تطبيق المثال بالمثل له بحيث ان اخرج الاثقال فعل الله تع حقيقة لكنه نسب الى المكان وهو الارض مجازا فان قلت
فلم مثل المص بامثلة خمسة مع ان المثال الواحد كاف في ايضا ؟ قلت اورد الامثلة لمتعددة للتبني على ان
وقوع المجاز في القرآن ليس مختصا بقسم واحد بل بطرق مختلفة فالاول مثال لكون الاسناد المجازي الى سبب محض فقط والثاني
مثال لكونه الى سبب آخر والثالث مثال لكونه الى السبب بواسطة سبب آخر كما يظهر من الامثلة وتفصيل الشرح
والرابع مثال لكونه الى الزمان والخامس مثال لكونه الى المكان قال : وهو غير مختص بالخبرة آية عطفت على قوله وهو في القرآن كثير من عطفت
جملة على جملة وفي بعض النسخ وغير مختص بالخبرة فعله ان يكون عطفا على قوله كثير لكن النسبة الاولى اولى لان الثانية توهم خلاف
المقصود وهو ان يكون المعنى انه غير مختص بالخبرة في القرآن فقط بدلالة المعلق عليه مع ان الامر ليس كذلك لانه في غير القرآن ايضا
غير مختص بالخبرة بل يربى في الانشاء فيحتاج الى تصحيح فيقال ان قيد الظرف اعني قوله في القرآن ههنا غير مراد قوله : كما يتوجه آية لغرض
من بيان فائدة عبارة المص وربطها بما قبلها وهو دفع التوهم من كون المجاز العقلي مختصا بكلام الخبري وهذه التوهم

نشأ من تسميته بالمجوز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الجزري لانها من اوصاف الجزر قوله:
 من تسميته آه اي المجزأ العقل كما قال ابيهم في قولهم ومنه مجزأ العقل ووجه التوجه
 الى المراد باثبات النسبة الايقاع او الوقوع وهما يقتضيان المحكي عنه وهو لا يكون الا في الجزر
 القضية فيتوجه منه اختصاصه بالكلام الجزري دون الانشاء واما توهم اختصاصه من ذكره
 في احوال الاسناد الجزري فظاهر كونه فيه قال: بل يجري في الانشاء آه هذا لقرع
 بما علم ضمنا من قوله غير محقق بالجزر آه وتفسيره للمثال الآتي بقوله نحو يا صامان اه قال: يا
 صامان ابن لي صرخا آه اي قرع هذا مثال لكون المجزأ العقل في انشاء الامر لان ابن
 امر نسب الى صامان بناء القرع مجزا لانه في الحقيقة فعل العمل والجيش قوله: فلا يخرجكم
 من الجثه آه مثال لكون المجزأ العقل في انشاء النهي لان لا يخرجن نهى نسب عدم
 الخروج الى الشيطان مجزا لان الخروج وعدمه فعل الله تعالى حقيقة والشيطان سببه قوله:
 فات البناء فعل آه تطبيق المثال مع المثل ودليل لكون المجزأ العقل في انشاء الامر
 كما مر قوله: وكذا الاخراج آه تطبيق المثال الثاني ودليل قوله: ومثله آه اي مثل يا صامان
 ابن لي صرخا آه قوله: فليبت الزبيع ملثاء آه مثال لكونه في الامر باللام في الزمان لان الانبات
 فعل الله تعالى حقيقة نسب الى زمان الزبيع مجزا فصل الشئ عما سبق لان ما سبق كان في كلام
 رب العزت وهذا في كلام العباد وكذا ما بعده قوله: وليصم نهارك آه مثال لكونه في الامر
 باللام في الزمان ايضا لان الصوم فعل شخص حقيقة نسب الى النهار مجزا قوله: وليجبد
 جذك آه مثال لكونه في الامر باللام في المصدر لان الجبد فعل الشخص حقيقة نسب الى المصدر مجزا
 قوله: وما اشبه ذلك آه اشارة الى عدم انحصار المجزأ العقل في الامثلة المذكورة بل
 يجري في غيرها ايضا قوله: مما اسند الامراء بيان لقوله وما اشبه ذلك قوله: الى ما
 اي وعل او نائبه متعلق اسند هذا بدل من قوله مث قوله: صدور الفعل آه في الامر
 قوله: اوالترك عنه آه في النهي والضمير المجزأ في عنه راجع الى كلمة ما ولفظ عنه متعلق
 بالصدور والترك كليهما قوله: ومنه آه اي من المجزأ العقل في الانشاء قوله: اجزأ
 النهار آه مثال لكونه في الامر المحط في المكان لان الجريان فعل الماء حقيقة نسب
 الى النهار مجزا قوله: ولا تطع امرونا آه مثال لكونه في النهي في المصدر لان الاطاعة
 فعل في الامر وهو المنقول حقيقة اذ اصله لا تطع فلانا في امره وانما فصل بين المثالين
 عما قبل بكلمة منه لكون المجزأ فيها في النسبة الايقاعية وما سبق في النسبة

الاستنادية وهم مختلفان قوله: على ما اشرنا اليه آه بقوله فان قيل كثيراً ما يطلق
المجاز العقلي علوماً يشمله هذا التعريف آه فيما سبق في بيان امثلة المجاز العقلي قوله: وكذا
ليت النهر جارا آه مثال لكونه في التمنى في المكان لان الجريان فعل الماء حقيقة و
النهر مكان له قوله: اصل تلك تامة آه مثال لكونه في الاستفهام في السبب اذ
اصل اتمام ركبك بصلواتك ان نترك ما بعد آيات وانما فصل بين المشالين
عما قبل لانها ليس في الأمر ولنهي مجازان ما سبق قوله: ونحو ذلك آه مما يكون الاسناد
المجازي في الانشاء والعلم انه فصل من ضرب مجموع اقسام الحقيقة العقلية والمجاز العقلي
اربعة وعشرون اقساماً أربعة للحقيقة العقلية وعشرون للمجاز العقلي كما عرفت ذيل قولهم
وله ملاسات شتى آه وايضا قد علم من تعريفها اربعة اقسام آخر لكل واحد منها من مطابق
الواقع والاعتقاد جميعاً وعدم مطابقتها جميعاً ومطابقة الواقع فقط ومطابقة الاعتقاد فقط في
الحقيقة العقلية وقس على ذلك في المجاز العقلي فتحصل من ضرب مجموع اقسامها اربعة
وتسعون اقساماً عشرة للحقيقة العقلية وثمانون للمجاز العقلي ثم باعتبار مجازية
الطرفين وحقيقتيهما تحصل لكل واحد منها اربعة اقسام آخر اربعة للحقيقة العقلية واربعة للمجاز العقلي
كما قال المصنف واقسامه اربعة فتحصل من مجموع اقسامها ثلاثة مائة واربعة وثمانون اقساماً اربعة
وستون للحقيقة العقلية وثلاث مائة وعشرون للمجاز العقلي ثم لكل واحد منها ثلاث اقسام اخر من المجاز
العقلي في النسبة الإضافية والالفاظية والانشائية وكذا هذه الاقسام الثلاثة للحقيقة العقلية كما
يكون مجموع اقسام المجاز العقلي ثلاث مائة وثلاث وعشرين ومجموع اقسام الحقيقة العقلية سبعة
وستين وهذه خلاصة اقسامها فتشكروا نعمته قال: ولا بد له اه الغرض منه تقسيم القرينة

المستفادة من قوله بت قول في تعريف المجاز الى قسمين لفظية ومعنوية

ثم المعنوية الى الاستحالة عقلية او عادة والى صدور الكلام

عن الموقد بان يكون متصلاً الى الزمان كما سيجيئ

فكان هذا القول بمنزلة البيان

لقوله بت اول في تعريف المجاز

ثم القرينة فعيلة بمعنى

المفعول اي مقرونة او

بمعنى الفاعل

أي مقارنته قول أي للمجاز العقلي أو تعيين مرجع الجور قوله صارفة عن أداة ظاهرة أي ظاهر الأسناد صفة كاشفة
 للقرينة أي مانعة عن مباداة اسناد المحقق فيه إشارة إلى أن تلك القرينة لتعين المعنى المجازي وترك المعنى الحقيقي
 وليست هذه القرينة مثل قرينة المشترك لأنها تعين إرادة البسم لا الترك المعنى الحقيقي قوله لأن التبادر أي علة لقوله لا بد
 له من قرينة أو حاصله أن عند انتفاء القرينة لا يفهم المعنى المجازي لأن التبادر إلى الفهم المعنى الحقيقي قال لفظية أو صفة القرينة
 وتقسيمها قول من قوله أفناه أي بيان ما لأن لفظا قيل في قوله قرينة على كون أي النجم موحد أو مؤنثا فيكون اسنادا ميز في قوله
 إلى الزمان مجازا كما مر قال أو معنوية أو كلمة أو لافعة الظاهر لا لافعة الجمع لأنه قد يجمع القرينتان قال كما ستحالة قيامه
 مثال للقرينة المعنوية على تعذر المعنى الحقيقي قوله أي المسند إليه المذكور أي الإشارة إلى أن المذكور اسم صفتي يقتضي الموصوف
 وهو بهذا المسند إليه بقرينة ذكر المسند لأنه لا يكون إلا للمسند إليه قوله مع أي مع المسند تعلق المذكور قال عقلا أي يكون
 استماع قيام المسند بالمسند إليه باعتبار العقل بأن يعد العقل ذلك القيام محلا ومتعا كما سيعلم من المثال المذكور في المثال
 قوله أي من جهة العقل أي بيان معنى قوله عقلا فالقيل يعلم من هذا التفسير أن نصب قوله عقلا على التمييز كما يدل عليه كلمة من مع
 أنه لا يصح لأنها تميز عن المفرد أي الاستحالة فقط بدون لحاظ الإضافة إلى القيام أو عن النسبة أما الأول فلأن الاستحالة
 ليست بـك الذات لأن انتفاء الاستحالة إلى العقلية والعادية يوجب انتفاء نسبتها لاني ذاتها لأن تلك الاستحالة
 باعتبار قيام المسند بالمسند إليه لاني ذاتها وأما الثاني فلأن الاستحالة لازمة المستحيل وهو القيام لا العقل والعادة أي
 الاستحالة لازمة لا متعديّة وإضافتها إلى القيام إضافة للمصدر إلى الفاعل فلا يصح كونه تميزا عن نسبة الاستحالة إلى القيام
 لأن التمييز عن النسبة إلى الفاعل فاعل معنى فيلزم أن يكون العقل فاعلا للاستحالة مع أنه ليس كذلك لأن فاعلها القيام
 ومن جعلته متعدية على معنى عده محلا على أن يكون إضافة المصدر إلى المفعول به وهو القيام والفاعل هو العقل والعادة
 فلا يصح جعل العقل والعادة تميزا عن النسبة المذكورة فيهم لأن التمييز عن النسبة إلى المفعول مفعول كما أنه عن النسبة إلى الفاعل
 فاعل مع أن العقل والعادة ليسا مفعولا للاستحالة المتعدية بل فاعلها كما عرفت قلنا أن تفسيره ليس مبنيا على أنه تمييز بل
 بيان حاصل المعنى دون توجيه الأعراب للظهور فيكون انتسابه على صفة المصدرية المقدرة أو الظرفية أي استحالة عقلية أو
 عادية أو في العقل والعادة أو بحجاب أنه تمييز عن نسبة الاستحالة المتعدية إلى الفاعل المقدر على السامع لا عن نسبتها
 إلى المفعول أي القيام فعلى هذا يكون المصدر مضاف إلى المفعول به وهو القيام والفاعل مقدر هو السامع بدليل أن
 التهمة في المجازة السامع أي الكلام محلا فيكون المعنى كاستحالة السامع قيام المسند أي علة عقلة وعادة محلا
 وجيزة لا اعتراض في كون العقل والعادة فاعلا قوله يعني يكون أي يقصد المصدر باستحالة قيام المسند بالمذكور أو الفرض منه
 دفع اعتراض وهو أنه إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة معنوية للمجاز العقلي ينبغي أن يكون نحو قول الديلمي ثبت الرزيع
 العقل داخل فيه لأن العقل الصحيح بعده محلا مع أنه داخل في الحقيقة كما مر حاصل الدفع أن المراد بالاستحالة العقلية هي الاستحالة

بالبداية بحيث لا يحتاج كل عاقل في بطلانه الى نظر واستدلال او عادة او احساس ونحو انبات الربيع البقل ليس كذلك
 لان العقل المطلق لا يعده محالاً بل العقل الصحيح يحتاج في بطلانه الى دليل ونظر ولذا ذهب اليه جماعة من العقلاء واحتجوا
 الى ابطاله بالدلائل قوله انه يجوز قيام المسند بمجوز قيام المسند اليه المذكور قوله لان العقل قد يهنا نسختها
 احدهما باللام الجارة وان في قوله لان العقل اذا خلى آه كما هو الموجود في اكثر نسخ الشرح وثانيها بحرف النفي وان اى لان
 العقل اذا خلى آه فعلى النسخة الاولى يكون ذلك القول تعليلاً للتفسير المذكور بقوله يعني يكون بحيث آه فيكون المعنى وانما
 سميت هذه الاستحالة عقلية لان العقل اذا خلى مع نفسه يعده محالاً وعلى النسخة الثانية يكون ذلك القول عطفاً على
 قوله يعني يكون آه فيكون المعنى ان المراد بالاستحالة المذكورة هو الاستحالة مطلقاً عند المحققين والمبطلين وليس المراد منها
 ان العقل اذا خلى عن الشبهات والادغام الباطلة يعده محالاً كما يريد قول الدبري انبت الربيع البقل فان الموضع بعده
 محالاً مع انه حقيقة فعلى النسخة الاولى المراد من التخلية في قوله اذا خلى ونفسه آه التخلية عن النظر والاستدلال والعادة و
 الاحساس والتجربة وغير ذلك وعلى النسخة الثانية المراد منها اى التخلية من الشبهات والادغام الباطلة قوله ونفسه آه
 الواو بمعنى مع مفعول معه خلى بصفة الجهول فيكون المعنى اذا اعتبر العقل في حد ذاته مع قطع النظر عن الاستدلال والادغام
 وغير ذلك يعده محالاً قال كقولك مجتهد جئت الى اليك آه مثال لاستحالة قيام المسند وهو المجتهد بالمسند اليه هو المجتهد
 عقلاً لظهور استحالة قيام المجتهد بالمجته لان المجتهد يصدر من جسم ذي روح والمجته ليست كذلك فالمجته سبب داع الى المجته لا
 فاعل له حقيقة فيه اسناد ما هو للفاعل الى السبب الداعي مجازاً فاصله نفسى جئت الى اليك لاجل المجته قال او عادة آه
 عطفاً على قوله عقلاً اى او يكون استحالة قيام المسند بالمسند اليه عادة وان لم يكن عقلاً فكلمة اول منع الحكم اذ كل ما هو متمنع
 عقلاً فهو متمنع عادة ولا عكس قوله اى من جهة العادة آه بيان معنى قوله عادة والكلام فيه ما مر في قوله عقلاً سواء اوجزها
 فتذكر قال نحو هزم الامير الجند آه لاستحالة قيام هزم الجند بالامير وحده عادة وان كان ممكناً عقلاً بان يكون ذا قوة
 شديدة يهزم الجند وحده فيكون اسناد هزم الامير الى الجند مجازاً لانه سبب آخر فاصله هزم جيش الامير للجند قوله قيام
 المسند بالمسند اليه اعم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من القيام المذكور على وجه الصدور فخرج عنه نحو قرب
 وبعد ومرض ومات اذا اسند الى غير ما هو له عادة حاصل الدفع المراد منه عام بان يكون على وجه الصدور او مجرد القيام
 فيشمل الجميع قوله بجهة صدوره عنه آه اى بطريق صدور المسند عن السند اليه قوله او غير آه عطفاً على قوله صدوره عنه قوله عطفاً
 على استحالة آه فيه اشارة الى ان الواو للعطف وتعيين المعطوف عليه وهو الاستحالة لا القيام المتطابق اليه قوله اى كصدور
 الكلام آه فيه اشارة الى حاصل معنى العطف لان ما قبل المعطوف عليه يكون ملحقاً بالمعطوف وهو هنا الكاف الخطاب
 وايضاً فيه اشارة الى تعيين مبرع ضمير الجور في صدوره لانه راجع الى الكلام المفهوم من المقام لا الى القيام المذكور لا الى
 المجاز فيكون هذا القول مثلاً آخر للقرينة المعنوية قوله فيما يدعى آه اى في محل موضع الغرض منه بيان فائدة قوله

يعني ان صدور الكلام من الموجد المحقق يكون قرينة على الجواز كما في اشعر الآتي لانه عن الدهري لم يثبت لانه عند حقيقة لا مجاز مثل
 ائبت الرزح ائبتل كما مر قوله: انه ليس بقائم بالمذكور اي ان السند ليس بقائم بالسند اليه المذكور مع قوله: وان كان الدهري
 كلمة ان وصليته قال: مثل اشباب الصغير مثال للمجاز تكون صدور مثل هذا الكلام عن الموجد لان نسبة اشباب
 واثنى الى مرود الايام وكرور اليك لا تكون عند الموجد المؤمن حقيقة قوله: البيت منقول به للفعل المحذوف اي اقرء
 البيت الى آخره قوله: وانبت الرزح ائبتل اه هذا ايضا مثال للمجاز العقلي لكون صدور هذا الكلام عن الموجد لانه لا
 ينسب الاثبت حقيقة الى الرزح وزاد الشئ هذا المثال لبيان المثل في قولهم مثل اشباب الصغير لانه للتقديم
 قوله: فنشأ هذا الكلام تطبيق المثال مع المثل اي مثل هذا الكلام الذي نسب الفعل الى الزمان اذا صدر عن الموجد المؤمن
 لا يكون حقيقة لان الموجد لا يعتقد به سند الى ما يؤول به بل اسناده مما لا يلائم فاعله المحتمل قوله: لكون امثال هذا البيت
 الغرض دفع اعتراض وهو انه كما كان الموجد لا يعتقد اسناد هذا الكلام الى ما يؤول به كونه مستملا عنه فالواجب جعل امثال هذا
 البيت فاعلا في الاستحالة العقلية مما استحال قيام السند بالمذكور عقلا فلا يصح جعله مقابلا للاستحالة العقلية؟ حاصل
مخرج لا نسلم ان امثال هذا البيت داخل في الاستحالة العقلية لان المراد بها هي الاستحالة اليدوية بحيث لا يحتاج
 كل عاقل الى النظر واستدلال كما مر والاسناد في امثال هذا البيت ليس كذلك بل ذهب اليه العقلاء من الدهرية واحتجنا
 في ابطاله الى الدلائل فلا يكون داخل في الاستحالة العقلية بل الاستحالة فيه غير موجودة عند الدهري قوله: والا اي ان
استحالة العقل دليل عدم كون امثال البيت من الاستحالة العقلية قوله: لما ذهب آه كلمة ما نافية وما بعده جزاء لقوله والا
 قال ومعرفة حقيقة آه اي حقيقة المجاز العقلي غرض لهم من هذا الكلام رد على الشيخ عبد الفاجر لانه قال ليس لغرض وري للمجاز العقلي
 من الحقيقة بل قد يكون المجاز العقلي بلا حقيقة كما سيخرج الشئ فيما بعد في حاصل الرد ان المجاز العقلي لا يلد من فاعل
 حقيقي او مفعول به حقيقي يكون اسناد الفعل او مخاها اليها حقيقة لكنه اذا اسند الى غيرهما للعلاقة والملازمة
 يكون مجازا ثم معرفة ذلك الفاعل او المفعول بتارة تكون ظاهرة وتارة خفية قوله: يريد ان الفعل اي يريد المقصود
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان استياد من معرفة الحقيقة ان يكون وجود المعنى الحقيقي بالفعل له مع ان كثيرا من
 المجازات لا يوجد لها الحقيقة بالفعل كما اذا لم يسند الى ما يؤول به بل اسند اولاً الى غير ما يؤول به مثل اقدمني بلك حق لي عليك
 وايضا ليس غلا والمص مع الشيخ في معرفة الحقيقة بالفعل بل بالامكان في ان لا يلد للفعل في المجاز العقلي من ان يكون له فاعل او
 مفعول اذا اسند اليه يكون حقيقة وهو مذموم المص والشيخ ينكره ويقول ليس لغرض ان يكون له فاعل او مفعول لك واما وجود الحقيقة
 له بالفعل فليس بمذهب لأحد؟ حاصل الدفع ان المراد بمعرفة الحقيقة ما لم يرد حقيقة بالامكان لا ما هو حقيقة بالفعل بان حصل الاستحالة
 بالفعل قوله: اذا اسند اليه اي الفاعل او المفعول به الجملة الشرطية صفة لقوله فاعل او مفعول به
 قوله: يكون الاسناد اه جزاء اذا قوله: لم آه دليل لكون وجوب الاسناد اليه حقيقة اي
 لما مر في تعريف المجاز العقلي قوله: من انه ايجاز بيان ما اي من ان المجاز العقلي عبارة قوله: لكن لا يلزم اه

هذا هو الجواب بان المراد بالحقيقة بالامكان لا بالفعل قوله ان يكون له حقيقة آه اى بالفعل قوله لجاز ان لا يسند آه دليل لعدم لزوم
 الحقيقة بالفعل اى لا يلزم له وجود الحقيقة بالفعل لجاز ان لا يسند الى ما هو له قطعاً كما لا يسند الى غير ما هو له ولا ولم يسند الى ما هو له
 اصلاً فان قيل على هذا يلزم خلو الوضع عن الفائدة فيكون عبثاً وهو باطل قلنا لا نسلم حصر الفائدة في الاستعمال اذ ربما كانت
 الفائدة صحيحة التجوز ولو سلم فلا يلزم العبث اذ هو على نوعين احدهما بحث لا يقصد به فائدة اصلاً وهو وان كان مستحيلاً الا انه غير
 لازم بهذا والثاني ما لا يرتب عليه فائدة وهو وان كان لازماً لكنه غير مستحيل قوله كما ان الجواز الوضعى آه اى اللغوى استشهدا على
 ان لا يلزم له الحقيقة بالفعل كما ان الجواز اللغوى لا يلزم له الحقيقة بالفعل بالامكان قوله اذا استعمل فيه آه الجملة الشرطية صفة
 موضوع له قوله يكون حقيقة آه جزاء اذا قوله ان يكون له حقيقة آه اى بالفعل قوله ان لا يستعمل فيه قطعاً اذ بل استعمل اذ لا فى
 فى الجواز قوله معرفة فاعله او مفعوله آه هذا بعينه معنى قول المصنف ومعرفة حقيقة آه اعاد الشرح وليقرب قوله اما ظاهرة آه لان
 بالشرح حصل البعد وانما معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول به الحقيقى ولم يفسر بنفس الحقيقة اعنى الاسناد الى ما هو له لان
 الاسناد لا يتصف بالظهور والخفاء الا باعتبار ظهور الفاعل او المفعول به او خفاءهما والى فيه تعيين ما هو المراد منه لان المراد
 من الحقيقة الفاعل او المفعول به الحقيقى قال اما ظاهرة آه خبر لقوله ومعرفة حقيقة قوله اى فيما ربحوا فى تجارتهم آه تطبيق المثال
 وتعيين للفاعل الحقيقى وهو التجار وارباب التجارات والتجارة سبب للربح اسند الفعل اليها مجازاً من باب اسناد الشئ الى
 سببه ووجه الظهور هو العرف لان فى عرف اهل اللغة اذا قصدوا الاستعمال الحقيقى للفظ الربح اضافوا الربح للتجار لا
 للتجارة قال واما خفية آه عطف على قوله اما ظاهرة قوله لا تظهر الا بعد آه تفسير الخفية اى لا تظهر تلك المعرفة الا بعد نظر
 وتأمل لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى قوله اى سرى الله عند رؤيتك آه تطبيق
 المثال وتعيين للفاعل الحقيقى وهو الله تعالى والرؤية ظرف السرور وسبب له فاسناد سرى الى الرؤية مجازاً من قبل الاسناد
 الى الظرف او السبب لان الرؤية سبب السرور ووجه الخفاء هو العرف اليه لان فى عرف اهل اللغة ينسب السرور الى الرؤية
 كثيراً لا الى الله تعالى وقوله آه مثال ثان لكون معرفة الحقيقة الخفية فى ضمن الشعر قوله اى قول ابن المعتز آه تعيين
 قائل الشعر الآتى قوله يرينا آه هذا اول البيت والثاني قوله يزيدك وجهه حسنا آه اى يرينا الممدوح قوله صفحتى قرأه مفعول ثان
 ارادة الصفوة الجانب والمراد منها الخمد والمراد من القدرات الممدوح قوله يفوق آه حال من صفحتى قرأه يعلم قوله سنا بما آه
 فاعل يفوق اى فيها سنا قوله القراء مفعول يفوق والالف للاشباع لفوررت وزن الشعر قوله يزيدك آه من الزيادة
 الخطاب لكل من يتصور منه النظر والرؤية لا المعين قوله وجهه آه اى وجه الممدوح فاعل يزيد قوله حسنا آه مفعول ثانى يزيد
 والاول الكاف الخطاب قوله اذا ما آه ظرف يزيد قوله زدت نظراً آه الضمير راجع الى الوجه مفعول كبرت والثاني نظراً قوله اى يزيدك
 الله حسناً فى وجهه آه تطبيق المثال مع المثل وشارة الى اظهار الفاعل الحقيقى وهو الله تعالى والى ان يزيد متعد الى ثلاثة
 مناعيل بان وجهه مفعول ثالث له بواسطة حرف الجر وان الاسناد فى الكلام المذكور الى المفعول الثالث بواسطة حرف

الجواز قوله لا اودعه آه دليل لزادة الحسن في وجهه حين النظر اليه لا خافى المدة في وجهه من لطائف الحسن والجمال يظهر بعد
 التأمل فيه فاذا زادت النظر اليه وامعت النظر فيه يظرك في كل مرة من النظر والتأمل وبقية لم تظهر لك في المرة السابقة
 قوله من دقائق الحسن آه بيان كلمة بالدقائق جمع دقيقة وهو الشئ اللطيف قوله يظهر بعد التأمل آه صفة بعد صفة لما راى الاولى
 قوله اودعه قوله والامعان آه اي النظر العميق قوله وكقولك اقدمني آه مثال لمعرفة الحقيقة الخفية قوله اقدمني نفسي اجل آه
 تطبيق المثال وإشارة الى ان الفاعل الحقيقي للتقدم هو النفس الحق سبب له فيكون اسناد الفعل الى السبب مجازاً قدر السكبان
 في مثل هذا المثال الفاعل الحقيقي النفس وفيما عداه المدة بناء على ان الظاهر ان الحادث الذي يظهر فاعله نسب اليه والذي
 لا يظهر فاعله نسب عرفاً الى المدة قوله ومجك جاءت بي آه عطف على اقدمني آه مثال رابع لمعرفة الحقيقة الخفية قوله اي
 جاءت بي نفسي اليك آه تطبيق المثال وإشارة الى ان الفاعل الحقيقي للمجيء هو النفس المجتبه سبب له فيكون اسناد الفعل الى
 السبب مجازاً ومعرفة الحقيقة في الامثلة المذكورة خفية بسبب استعمال العرف كما مر قوله وقول الشاعر آه عطف على قوله قولاك
 اقدمني آه فيكون داخل تحت الكاف الخطاب قوله وصيرني هواك آه اي مجتك وكان الخطاب مكسوراً لانه خطاب مع الامراة
 وقوله آيتك عائد بك منك : لما ضاقت الجمل : قوله بي وكذا لحيي متعلق بفرب التاخر قوله لحيي آه الحين بفتح الحاء الهمزة
 والموحية وبالآخر الوقت والمراد به هنا الاول قوله اي صيرني المدة بسبب هواك آه تطبيق المثال وإشارة الى ان الفاعل الحقيقي
 للفعل هو المدة وهو سبب له فيكون اسناد الفعل الى السبب مجازاً قوله بهذه الحالة آه اي بحالة فرب المثل فني هذه
 العبارة إشارة الى شئين احدهما ان الواو في قوله بي لحيي آه زائد متوسط بين ما هو مفعول اول صير اعني ضمير المتكلم وبين ما هو
 مفعول لاني اعني بفرب المثل آه لتأكيد المصوق بينهما كالواو المتوسط بين الموصوف والصفة لذلك فيكون الظرفين اعني
 بي لحيي متعلق بفرب التاخر اي بفرب المثل في لحيي ويدل على هذا الوجه جعل المدة قوله بهذه الحالة مفعولاً ثانياً لصير ويكون
 قوله وهو ان يفرب المثل آه تفسيراً ببيان التلك الحالة وضمير هو راجع الى الحالة وتذكيره باعتبار الخبر اعني ان يفرب المثل وثانيتها
 ان الواو للحال باعتبار المتعلق وهو يفرب المثل وهذا الحال قائم مقام اي المفعول الثاني دل عليه فيكون اصل المعنى وصيرني
 هواك مفعولاً في المثل في الملاك ولويد هذا التوجيه الفهم بتغير المدة بالحالة فيكون قول المدة وهو ان يفرب المثل آه على هذا
 التقدير بيان حاصل المعنى التفسير ولويد هذا التوجيه ان ما قال المدة في شرح المثلح في حل ذلك الشعر فالواو من مرة في
 ثاني مفعول صير تشبهاً بالحال او الواو للحال والحال قائم الجزي المفعول الثاني دل عليه اي صيرني هواك مفعولاً في المثل في
 الملاك انتهى قيل الواو هنا للحال خبر صار محذوف فيكون المعنى صيرني هواك حالاً والحال انه يفرب المثل في الملاك ثم
 جواز دخول الواو الحال في المفارغ المثبت مختلف فيه فعلى قول من جوز ذلك فلا اشكال واما على قول من لا يجوز ذلك
 فيقدر المبتدأ اي وانا يفرب المثل آه وقيل الواو لعطف احد الطرفين على الاخر فاصل العبارة هكذا صيرني هواك يفرب المثل
 لحيي بي الا انه قدم المعطوف على المعطوف عليه في قوله عليك ورحمة الله السلام اصله عليك السلام ورحمة الله قوله فني معرفة

الحقيقة أه تطبق الا مثله بالمثل لان في هذه الامثلة المعروفة الحقيقة نوع خفاء، لكثرة استعمال الاسناد في هذه الامثلة الى الفاعل
المجازي وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقي قوله: ولهذا أه اي يكون معرفة الحقيقة: خفية: تأييدها بقوله: وهذا أه اي قول
المهم ومعرفة حقيقة: أه رد على الشيخ وتوضيح عليه الغرض منه بيان فائدة قوله ومعرفة حقيقة قوله: حيث قال أه الحقيقة
بيانها حاصل مذهب الشيخ انه لا يجب عنده في المجاز العقلي ان يكون للفعل فيه فاعل حقيقي بحيث اذا اسند اليه ذلك الفعل
صار الاسناد حقيقيا كما هو مذهب المهم والسكاكي لئلا يكون ذلك غير متحققا في الخارج بان يكون امرا اعتباريا
متوقفا كما في الامثلة المذكورة من السور والزيادة والقدم فان الموجود فيها ليس الا الفعل اللازمي ولا كلام فيه
بل الكلام في الفعل المتعدي وهو ليس بمتحقق في الخارج عرفا لانه محتاج الى متعلق اي فاعل في الخارج
فاذا لم يتحقق في الخارج فلا وجود له في الحق خارج بخلاف الفعل اللازمي لانه لا يقتضي المتعلق في الحق خارج
فيتحقق الوجود في الحق خارج فاذا لم يتحقق له وجود في الحق خارج فلا يكون له فاعل فيه فلا يتحقق الاسناد حقيقة امثلا
في قولك اقدم مني بكذا حق لي أه اذا قدمت بكذا فاطبقت لاجل كذا عليه ثم قلت اقدم مني بكذا حق لي
على انسان فقد صدقتك الفعل وهو القدم لاجل دايع وهو الحق ثم قصدت لمبالغة في طلب البسته القدم للمحق
فبينت منه باب الافعال واسندته الى الحق فالاقدام المتعدي ليس الا اعتباريا وهو ما وكذا الحق لانك
صورت التقدم بصورة الاقدام والحق بصورة التقدم اي جعلت الاقدام صورة للتقدم وجعلت التقدم بصيغة
اسم فاعل صورة للمحق مبالغة في كونه داعيا للتقدم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لا متحققا ولا مقدرا فضلا عن
الاسناد اليه حقيقة ثم انتقل الى الفاعل المجازي كما زعم المهم والسكاكي وقس عليه البواقي قوله: في هذا أه اي في
المجاز العقلي قوله: في التقدير أه اي في الأصل قوله: اذا انت قلت أه ظرف لقوله ان يكون للفعل فاعل قوله: صارت حقيقة
جزاء اذا اي صارت هذا الفعل لذلك الفاعل حقيقة: وتانيث صارت باعتبار الجزاء حقيقة قوله: كما في قوله فمارجت أه هذا
مثال للمنفى اي كما صار الفعل مسندا الى الفاعل الحقيقي في قوله فمارجت تجارهم قوله فانك لا تجد أه علة لقوله انه
ليس بواجب قوله: وكذا لا يستطيع أه عطف على قوله لا تجد قوله: في صيرتي أه في الشر الثالث في قوله: ويزيدك أه في الشر الاول
قوله: ان تزعم أه مفعول لا يستطيع يتاويل المفرد قوله: ان له فاعلا أه اي لكل واحد من صيرتي ويزيدك فاعلا حقيقيا نقل عنه للفعل
الى الفاعل المجازي وهو الهوى والوجه بل صورة بصيرة تصويرية والازدياد زيادة متوهمين ولا يصير والزيادة في الحقيقة قوله: قد
نقل عنه أه صفة فاعلا قوله: فجعل أه بيان معنى النقل اي فجعل اسناد ذلك الفعل للهوى في الشر الثاني ولوجهه في الاول قوله: قال
عبار اي اعتبار امثاله المجاز العقلي من الكذب اذا لم يجب له فاعل حقيقي لغرض منه دفع اعتراض وهو انه اذا لم يكن للفعل في المجاز العقلي
في الامثلة المذكورة فاعلا حقيقيا بناء على اشتغال الفعل في الواقع وكونه وهميا محضاً فيكون كذا فلا يحصل الفرق بين المجاز المذكور
وبين الكذب: حاصل الدفع ان اعتبار الفرق بينهما ثابت بان يكون المقصود الذي قصده المتكلم من الكلام موجودا في الواقع في المجاز
العقلي كما قد مر فان مقصود المتكلم من التقدم وهو موجود حقيقة واما الاقدام فهو اعتباري وهمي كما مال الش: ان التقدم موجود

حقيقة في الواقع بخلاف الكذب فإنه لا يوجد فيه للمعنى أصلاً مثلاً فني أقدم من بلدك أه ان لم يكن القدم محققاً في الواقع كان كذباً
 وان كان متحققاً فيه يكون مجازاً عقلياً صادقاً قوله يرجع الى الفعل أه اي يرجع ذلك المعنى اي المقصود والفعل المجازي موجوداً
 في كلامه على حقيقة قوله وان كان معنى اللفظ أه هذا من كلام الشيخ الفقيه والمراد من اللفظ لفظ اقدم وغيره وكذا اللفظ الحق
 وغيره من الافعال تنسب الى المعانييل مجازاً كما في الامثلة المذكورة والغرض منه دفع اعتراض وهو انه اذا لم يوجد الاقدام
 مثلاً في الواقع بل في الوهم كما يفهم من كلام الشيخ لان الموجود فيه هو القدم لا الاقدام فلا يكون حقيقة لعدم تحقق معناه فيكون
 مستعملاً في غير ما وضع له فيلزم ان يكون مجازاً لغوياً مع ان الكلام في المجاز العقلي حاصل الدفع ان معنى لفظ الاقدام موجود
 مستعمل حقيقة وان كان وجوده متوهماً لكونه مستعملاً في ما وضع له فيكون حقيقة لان عدم تحقق المعنى بان يكون متوهماً
 لا يخرج كون اللفظ حقيقة غائية الامر ان مدلول اللفظ لا يكون ثابتاً بل متوهماً ولا يضر فيه واما القدم الموجود حقيقة انما هو
 مما يرجع اليه المقصود والتكلم بهذا الكلام وليس الاقدام مستعملاً فيه حتى يكون مجازاً لغوياً قوله لم يكن مجازاً أه اي لم يكن ذلك
 اللفظ مجازاً قوله فيه نفسه أه اي في نفس ذلك المعنى حتى يكون مجازاً لغوياً بل المجاز في الحكم والاسناد فقوله نفسه مجاز
 تأكيد لضمير المجاز في قوله فيه وفيه ونفسه راجع الى معنى اللفظ قوله فيكون في الحكم أه تفريع على النفي في قوله لم يكن مجازاً
 فيه أه والمراد من الحكم الاسناد اي فيكون المجاز في الاسناد مثبت المجاز العقلي قوله فاعرف هذه الجملة أه اي الضابطة للمجاز
 العقلي عند الشيخ واحسن ضبطاً حتى تكون انت على بصيرة في استخرج الجزئيات وفي دفع توهم عدم امتياز هذا المجاز عن
 الكذب وتوهم لزوم المجاز اللغوي على تقدير عدم تحقق معنى الاقدام هنا مثلاً الغرض منه تعريف على المسألة والسكاكي
 والامام فخر الدين الرازي كما صرح الشرح في التوضيح بقوله وظن ان هذا التكليف والحق ما ذكره الشيخ أه لان الافعال في الامثلة
 المذكورة ليست لها معانييل حقيقة في الخارج بحسب العرف والاستعمال بل اعتبارية متوهمه فلا يجب اسنادها اليها حقيقة لعدم
 وجودها في الخارج واما كون الواجب تعالى فاعلاً لها فهو بمعنى الموجد الخالق ولا كلام فيه ولا ينكره الشيخ بل الكلام في
 الفاعل النحوي اي ما قام به الفعل في العرف والاستعمال وليس لهذه الافعال في الواقع بل وهمي واعتباري قوله وقال
 الامام الرازي فيه نظراً أه اي فيما قال الشيخ اعتراض الغرض من نقل قول الامام رد على الشيخ وتأييد لما قال المسألة والسكاكي
 من ان المجاز العقلي لا بد له من معرفة حقيقة حاصله ما قال الشيخ غير صحيح لان الفعل لا بد له من فاعل حقيقة لا من فاعل
 صدور الفعل بدون الفاعل لان الفعل في الواقع وصف لا بد له من موصوف ليحقق وجود الفعل فان كان له فاعل حقيقة
 فيها والا فيقدر له فاعل حقيقي ليحقق صدور الفعل عنه حقيقة وان كان في الظاهر اسناده الى الفاعل المجازي قوله فهو ان
 كان أه اي فاعله ان كان قوله ما اضيف اليه أه اي شيئاً اسند اليه الفعل حقيقة هذا خبر كان قوله ملا مجازاً أه جزاء ان
 قوله والا فيمكن أه اي وان لم يكن ما اضيف اليه الفعل حقيقة فيمكن تقدير الفاعل الحقيقي وان كان في الظاهر اسناده مجاز
 والجواب عنه من جانب الشيخ مسلم ان الفعل لا بد له من فاعل حقيقي اذا كان متحققاً ثابتاً في الواقع لا مطلقاً الاقدام

موجود محض من قبيل انياب الأفعال وكذا أخواته فلا فاعل حقيقة قال: وانكره غرض المص من نقل مذهب السكاكي امران احدهما كون المجاز
العقل في لا متفق عليه لانه منكر عنه بدخوله في الاستعارة والثاني الرد عليه بقوله وفيه نظر كما سيجي قوله: اي المجاز العقلي تعين مرجع الغير
قوله: وقال عطف على قول المص وانكره عطفاً تفسيرياً وبياناً لا نكارة قوله: الذي عنده اي الدليل الذي حصل عندي فكله الذي هو موصول وعنده
باعتبار المتعلق صلة والموصول مع لقوله مبتدأ فقوله نظمه خبره والغرض منه بيان طريق انكارة عنه قوله: بنظمي في سلك الاستعارة اي دخول
المجاز العقلي في سلكها السلك رشده يعني الذي يكون عند القوم مجازاً عقلياً ينكره السكاكي ويقول انه ليس قسمياً بل هو داخل في
الاستعارة بالكناية تعليلاً للاقسام وضبطاً للانتشار لان المجاز خلاف الاصل والتقليد اولى به وليس له ادمن انكارة عنه عدم تسليم وجود
رأساً قوله: بجعل الزبيح متعلق لقوله نظمه الباء للسببية يعني لقول السكاكي في انبت الزبيح البقل مثلاً الزبيح كناية عن الواجب تعدياً بالغة و
ادعاء من ان الزبيح داخل في الواجب وفرد من افراده فضاء القرينة عليه نسبة الانباء الى الزبيح لانه فعل فاعل الحقيقي هو الواجب وقد نسب
في المثال المذكور الى الزبيح فعلم انه كناية عن الفاعل الحقيقي بذكر المشبه اي الزبيح واردة لمشبه اي الواجب فيكون المجاز في الطرف اي المسند اليه
لا في الاسناد فيكون المجاز العقلي داخلاً عنه في المجاز اللغوي تعليلاً للاقسام لان السكاكي منكر عنه مطلقاً في اصل دليل السكاكي ان ما يقول القوم
انه مجاز على انه استعارة بالكناية عنه لان كل مجاز عقلي عندهم ذكر المشبه واردة لمشبه به بواسطة القرينة وكل ما هو كذلك فهو استعارة
بالكناية ينتج ان كل ما هو مجاز عقلي عند القوم فهو استعارة بالكناية عنده كما سيوضح اشرافاً فيما بعد بقوله والحاصل انه يشبه الفاعل المجاز قوله
فلا لمبالغة في التشبيه وهو داخل في المشبه في جنس المشبه به وتجد فرداً من افراده ادعاء وفرضاً بان يراد من الفاعل الحقيقي المعنى اعم شامل
للفاعل الحقيقي والمجازي اي افاذر المخرار قوله: اليه اي الزبيح ثم علم انه لا بد في الاستعارة بالكناية من ثلاثة امور الاتفاق عنه
الكل وان وقع الاختلاف في تعيينها عند الجمهور والسكاكي والمص من مستعار منه ومستعار ومستعار له فاذا قلت انشئت لمنية
اظفارة بظفران فالمستعار منه معنى المشبه يعني لمنية وهو الموت الادعائي منه السبع والمستعار اللفظ الدال على المشبه عنى لفظ لمنية
الادعائي والمستعار له معنى السبع وهو الحيوان المنقرس هذا على طريق السكاكي فيقال عنه في تقرير الاستعارة بالكناية انك شئت
المنية بالسبع مدعيانها فرد من افراده ثم اردنا اللفظ الدال على المشبه اي لمنية وادامنا المشبه به اي السبع بواسطة قرينة دالة
على ذلك كالاظفار فيكون الانتقال من اللازم الى الملزوم واما على رأي الجمهور فالمستعار منه هو معنى السبع وهو الحيوان المنقرس حقيقة
والمستعار اللفظ الدال على المشبه به اعنى لفظ السبع والمستعار له معنى لمنية المشبه فيكون مذهبهم على عكس مذهب السكاكي ومعنى الاستعارة
بالكناية عندهم انك اردت من المشبه المشبه به بدلالة لوازم المشبه به عنى الاظفار ولم تصرح بالمستعار اعنى لفظ السبع فيكون
الانتقال من الملزوم الى اللازم واما عند المص فالاستعارة بالكناية تشبيه الشيء بالشيء في النفس ثم ذكر المشبه فقط بدون ذكر باقي اركان
التشبيه وثبت لوازم المشبه بالغير المذكور للمشبه المذكور كتشبيه لمنية بالسبع في النفس وثبت لازم السبع اي الاظفار للمنية ففي المثال
المذكور لفظ الزبيح مستعار ولفاعل الحقيقي هو الله تع المستعار له والمستعار منه معنى الزبيح وهو الزمان المخصوص به عند السكاكي وعند
الجمهور المستعار منه معنى الفاعل الحقيقي والمستعار له معنى الزبيح والمستعار لفظ الفاعل الحقيقي واما عند المص فتشبيه الزبيح بالفاعل
الحقيقي في النفس وثبت الانبات له والمستعير في الكل عند الكل هو المتكلم وسيأتي زيادة التحقيق في لغز ثانياً انشاء الله

هذا هو الوجه في قوله

فلا لمبالغة في التشبيه وهو داخل في المشبه في جنس المشبه به وتجد فرداً من افراده ادعاء وفرضاً بان يراد من الفاعل الحقيقي المعنى اعم شامل

فلا لمبالغة في التشبيه وهو داخل في المشبه في جنس المشبه به وتجد فرداً من افراده ادعاء وفرضاً بان يراد من الفاعل الحقيقي المعنى اعم شامل

ثم رد المص على موافقنا لما قلنا واما ما في بعض الكواشي فمعكوس وتخليط بين المذهبين قوله هذا معنى قوله اي جعل الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة الالباب في التشبيه وجعل النسبة اي نسبة الانبات اليه قرينة الاستعارة معنى
قول المص ذاهبا الى ان مامر ونحوه استعارة بالكناية قال: ذابا حال من فاعل الكمر وهو السكاكي قوله: من الاشياء
بيان ما قال ونحوه اي نحو مامر قوله: وهي عنده الغرض منه تعريف الاستعارة عند السكاكي وانما قال عنده لانها عند الجمهور
بطريق آخر وهي ارادة المشبه به من التشبيه بدلالة لوازم التشبيه به كما مر تفصيلا قوله: ان تذكر المشبه اي ذكر المشبه
وارادة المشبه به بواسطة القرينة قوله: وهي ان تنسب اه تعريف القرينة وهي ان تنسب الى المشبه شيئا من لوازم
المتشبه بالمشبه به قوله: المساوية اي المتقاربة بالمشبه به اما مطلقا كالانبات لمختص بالمشبه او بالنسبة الى المشبه كما
الاطراف في المثال المذكور لانهما وان وجدت في غير السبع لكنها لا توجد في المنية والليل على كون المساواة بمعنى الاختصاص
لا يعني عدم الانكسار عدم مساواته تشبهه والانيات لان تشبهه قديم والانبات حادث فاین المساواة بل الانبات
مختص به قوله: ثم تفرد بها بالذكر اي انت تفرد المنية بذكره بدون ذكر السبع المشبه به قوله: وتضيف اليها اي انت تضيف
الى المنية المشبه شيئا من لوازم السبع المشبه به وهي القرينة على الاستعارة المذكورة قوله: فتقول محالب المنية بيان لوازم السبع
المشبه به المحالب للطائر والسبع بمنزلة الطفر للانسان الثوب بستره شدة درجته قال: بناء على ان علمه ومفول له
لقوله ذاهبا الى اي معنى ذهب السكاكي الى ان المجاز العقلي داخل في الاستعارة بناء على ان المراد من الربيع في قوله انت الربيع العقل
الفاعل الحقيقي للانبات وهو الله تعالى لا الزمان الربيع فيكون ذكر المشبه وارادة المشبه به وهي الاستعارة بالكناية قد دخل
المجاز العقلي فيها عند السكاكي فزيادة لفظ بناء اشارة الى ان كلمة على بناءية علمه لما قبلها قوله: يعني العاقل المختار تضيف
الفاعل الحقيقي الموضوع دفع اعتراض وهو ان القول بدخول المجاز العقلي في الاستعارة بالكناية عنده باطل لانه على هذا
يلزم تشبيه الربيع بالله وادعاء انه عينه ومن جنسه مع انها متغايران وضعها واليه سوء الادب فيه حاصل للرفع ان هذا
التشبيه ليس في خصوصية ذاته نعم حتى يلزم الاتحاد وسوء الادب بل في الوصف الكلي والمفهوم العام اعني ان القادر المختار ولا فيه
قوله: بقرينة نسبة متعلق المراد بيان القرينة علان المراد من الربيع الفاعل الحقيقي حتى يكون الاستعارة بالكناية
قوله: الذي هو صفة الانبات فيه اشارة الى كون صفة الانبات قرينة لازمة مساوية ومتقاربة للفاعل الحقيقي المشبه
قال: اليه ظن نسبة الانبات قوله: اي الربيع تعيين المراجع قال: وعلى هذا القياس خبر مقدم وقوله غيره مبتدأ مؤخر يعني
كما ان المراد من الربيع الفاعل الحقيقي كذلك في غيره من امثلة المجاز العقلي المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي
فيكون المجاز العقلي في جميع الصور داخل في الاستعارة بالكناية عند السكاكي قوله: اي غير هذا المثال تعيين مرجع الخبر
قوله: يعني اي يقصد المص بالغير بيان لقوله غيره يعني ان المراد بالطبيب في قوله شفى الجيب المريض الشافي الحقيقي
هو الله تعالى بقرينة نسبة الشفاء الى الطبيب لانه مختص به وكذا المراد بالامير في قوله هزم الامير الجند هو الممدية
لاسباب الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة الهزم الى الامير لانه مختص بالجيش لا بالامير وهكذا في غيرهما من

امثلة المجاز العقلي قوله والحاصل آه فيه إشارة الى بيان القاعدة الكلية المفادة من قوله وعلى هذا القياس غيره قوله المذكور
 في الكلام بالفاعل الحقيقي آه ظرف يشبه قوله في تعلق آه ظرف يشبه اللفظ قوله في وجود الفعل به آه اي بالفاعل المجازي
 قوله ثم يفرز بالذكرة عطف على قوله يشبه اي يفرز الفاعل المجازي بالذكرة دون الفاعل الحقيقي قوله وينسب اليه آه اي ينسب
 الى الفاعل المجازي شئ من لوازم الفاعل الحقيقي كما في قولك انشبت المنيّة اظفارها بنبت المنيّة بالسبع في تعلق
 وجود النشوب ثم ذكرت المنيّة في الكلام فقط لا السبع ونسب الى المنيّة الاظفار التي هي من اللوازم المحققة بالسبع قال
 وفيه آه الغرض منه رد على ما ذهب اليه السكاكي بوجود خمسة كما في معرصة في المتن قوله اي فيما ذهب اليه او تعيين مرجع
 الضمير اي من دخول المجازي العقلي في الاستعارة بالكناية قال لانه يستلزم آه الضمير الشان بيان وجه الاول من
 وجوه النظر عليه قال بعيشة آه متعلق المراد قال في قوله نعم آه صفة عيشة باعتبار المتعلق اي عيشة كائنية في قوله نعم قال
 فهو عيشة راضية آه بيان قوله نعم قال صاحبها آه خبر يكون حاصله لوصح ما قال السكاكي ومن دخول المجاز العقلي في
 الاستعارة بالكناية لزم المحال وهو باطل فيلزم بطلان قول السكاكي لان لزوم المحال محال اما وجه الملازمة لان
 الفاعل المجازي يراد منه الفاعل الحقيقي عنده في الاستعارة المذكورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه في قوله نعم فهو في
 عيشة راضية لان لفظ عيشة فيه فاعل مجازي لكونها مرجع ضمير راضية والضمير والمرجع يخرج في الحقيقة فيكون المراد منها
 الفاعل الحقيقي عنده وهو صاحب عيشة وكذا الضمير فهو راجع الى من وهو نفس صاحب فيكون المعنى هو اي صاحب
 في عيشة اي في صاحب عيشة راضية وظرفية الشئ لنفسه باطل لان بين الطرفين والمطرف لابد من المغارة قوله لاسيما
 آه هذا بيان وجه الملازمة قوله في الكتاب آه اي في المتن في الفن الثاني قوله من تفسير الاستعارة بالكناية آه بيان لكلمة
 ما قوله وقد ذكرنا آه اي قد ذكرنا تفسير الاستعارة بالكناية على مذهبه بقوله وهي عنده ان تذكر النخبة آه كما مر انفا
 قوله وليس لك آه بطلان التالي اي ليس المراد بعيشة صاحبها والا يلزم المحال في كلامه نعم قوله اذ لا معنى لقولنا آه دليل
 بطلان التالي للزوم ظرفية الشئ لنفسه كما مر قوله وكذا لا معنى لقولنا آه نظر اخر على ما ذهب اليه السكاكي حاصله ان القول
 بدخول المجاز العقلي في الاستعارة المذكورة يقتضي ان يكون معنى قوله نعم خلق من ماد دافق خلق من شخص يدفق الماء
 لان المراد بالفاعل المجازي هو الفاعل الحقيقي عنده كما مر فيكون المراد بالماء الذي هو الفاعل المجازي الشخص الذي هو
 الفاعل الحقيقي فيحصل المعنى المذكور وهو فاسد لانه مناف لقوله نعم اللاحق يخرج من بين الصلب والترائب وكذا القول في
 السابق فليست الانسان ثم خلق آه لان هذين القولين يدلان بيان مادة يكون خلق الانسان منها وهي النطفة لايبا
 اصله الذي نشأ منه فان قيل لانسلم بطلان هذا المعنى لانه لا شك في صحة ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله نعم خلقكم من
 نفس واحدة قلنا ان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه وواقعيا في قوله نعم المذكور الا ان المقصود بهنا ليس هذا المعنى بالنظر
 الى الكلام السابق واللاحق كما مر قوله اي يعصبه آه بالتشديد تغير يدفق فيه إشارة ان القول بالمجاز العقلي في هذه

لا يثبت كما هو عند الجمهور والاستعارة بالكناية كما هو عند السكاكي وإنما يصح إذا كان وافق متعدياً من دفع يد فوق بضم العين
 وكسر حاء المضارع أي عبته بشدة وأما إذا كان لازماً من دفع يد فوق بضم العين في المضارع ونقاً ونقاً يقال دفع الماء
 أي انصب فلا محذور والاستعارة قولني قوله نعم خلق من ماء آه متعلق لقولنا قال وإن لا يصح الاضافة آه بيان وجه
 الثاني من وجه النظر وإنما زاد الشرح قوله يستلزم آه للاشارة ان قوله وإن لا يصح الاضافة آه عطف على قوله ان يكون
 المراد آه لأن ما قبل المعطوف عليه يكون مرجحاً فيما قبل المعطوف حاصل به النظر لوجه ما قال السكاكي رومن ان المراد
 بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي فيسبغ يلزم اضافة الشيء الى نفسه في كل تركيب اضيف فيه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي
 نحو نهاره صائمه لكن اللازم باطل فاللزم مثله مع ان هذا المثال صحيح عند البلغاء وأما وجه اللازمة لأن النهار في المثال المذكور
 لكونه مرجح ضمير صائمه فاعل مجازي اضيف الى ضمير الغائب وهو فاعل حقيقي للصائمه فلو كان المراد بالنهار فلان نفسه هو بغيره
 مرجح ضمير الغائب في نهاره فيلزم في نهاره اضافة الشيء الى نفسه وهو باطل بداهة قوله كل ما اضيف آه أي في كل
 تركيب اضيف في هذه الزيادة اشارة الى ان بطلان قول السكاكي ليس بمحقق بالمثل المذكور ونحوه بل هو عام في
 كل تركيب اضيف فيه الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي وليس المراد من قوله في نحو نهاره صائمه أنه ان هذا الحكم لا يجري
 فيه بل في نحو كما هو مقتضى الاضافة من ان الحكم في المضاف لا في المضاف اليه قال بطلان اضافة الشيء آه دليل
 عدم المثال المذكور بيان اللازمة عنده قوله اللازمة آه صفة اضافة الشيء قوله من كلامه آه أي كلام السكاكي قوله
 لأن المراد بالنهار آه تفصيل دليل اللازمة كما مر تفصيله قوله جند آه أي حين ما قال السكاكي رومن ان المراد بالفاعل
 المجازي الفاعل الحقيقي قوله ولا شك في صحة هذه آه دليل بطلان اللازم من قول السكاكي رومن ولا شك في صحة
 اضافة الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي ووقع هذه الاضافة قوله قال الله نعم آه اثبات لوقوع الاضافة المذكورة
 واستدلال على صحتها حيث اضيف الفاعل المجازي وهو التجارة الى الفاعل الحقيقي وهو ضمير نعم قوله ولو مثل آه أي المص
 بدل قوله نهاره صائمه بقوله نعم فمارحت تجارتهم آه وقول الشاعر فتام ليلى وتجلي همى كان الرد على السكاكي واضحاً
 حيث اضيف الفاعل المجازي وهو التجارة الى الفاعل الحقيقي وهو ضمير نعم وكذا في قول الشاعر اضيف الفاعل المجازي وهو
 هو الليل والهم الى الفاعل الحقيقي وهو ضمير المتكلم في كليهما إذا اصل نمت في الليل وتجليت في الهم الغرض من قوله ولو مثل
 بقوله نعم آه اعتراض على المصداق حاصله لو اورد المصداق مثلاً للرد على السكاكي رومن باضافة الشيء الى نفسه بقوله نعم وباشعر
 المذكورين لكان واضحاً للرد عليه لأن في قوله نهاره صائمه احتمال عدم لزوم اضافة الشيء الى نفسه حيث يقال ان
 الاستعارة لما كانت في الضمير المستتر في صائمه فيجوز ان يقال ان النهار له معنيان احدهما الزمان المخصوص وهو
 المعنى الحقيقي والآخر الشخص الصائمه وهو المعنى المجازي ويكون المراد باسمه الظاهر أي النهار المعنى الحقيقي وبالضمير المستتر
 في الصائمه المرجع اليه المعنى المجازي فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لأن الزمان والشخص متغايران قوله كان ادفع

وحيث
 لا يصح

للشغب أو جزاء أو الشغب جميع الشئ المراد منها الرد على السكالي يعني كان ادفع للرد عليه بهذا بين الثالين وواضح عليه
 قوله لان قوله صار معناه ثم أو دليل لكون الثالين المذكورين ادفع للشغب قوله بان الاستعارة أو بيان المناقشة و
 الاعتراض على المعنى كما مر تفصيلا قوله كالا استخدام في علم البديع أو أي على طريقة الاستخدام فيكون المراد بالنهار
 الظاهر معناه الحقيقي المعنى الزمان وبالفهم المستتر في صانم العاصب ثم لا استخدام في الاصطلاح عبارة عن ان يكون
 لفظا المعنيين يراد واحد مما باسم الظاهر والاخر بغيره كما سيأتي في الفن الثالث فان قيل يفهم من اراد حرف التثنية
 ان يكون بين الاستخدام المذكور في علم البديع وبين هذه المناقشة مخالفة مع انه عينة لصدق تعريف الاستخدام على
 هو الموجود في هذا المثال قلنا معنى قول الشئ كالا استخدام أي كما هو حكم الاستخدام بحذف مدخول الكاف وكذا حذف
 مضاف الاستخدام او الكاف بمعنى على بحذف المضاف أي على طريقة الاستخدام المذكور في علم البديع او بهذا القول
 فربما المحذوف أي هذا كالا استخدام أي كون الاستعارة في ضميره لاني النهار كالا استخدام او المعنى أي كما ان الاستخدام
 المذكور في علم البديع ليس في اللفظ الظاهر بل في الفهم فكذلك بناء الاستعارة ليست في اللفظ الظاهر بل في الفهم او
 الكاف زائدة قوله لكن المناقشة في المثال أم جواب عن المناقشة فلا اعتراض ولذا قال الشئ كان ادفع للشغب أو
 ولم يقل كان صوابا حاصله ان المناقشة في المثال ليس مما ينبغي ان يستقل به المحصلين لانه لا يتفق ما قصد المحقق
 اثباته ولا يثبت ما قصد فيه لان المثال انما يذكر للايضاح لا لاثبات الاحتمال فيه لا يفر قال وان لا يكون الامر
 وجنات الشجر في زيادة الشئ وقوله يستلزم أو إشارة الى ان قوله وان لا يكون أو عطف على قوله ان يكون المراد أو
 فيكون ما قبل المعطوف عليه ملحوظا فيما قبل المعطوف فحصل به النظر انه لو صح ما قال السكالي من اندراج الجاز العطف
 في الاستعارة بالنسبة بان يكون المراد من الفاعل المجازي الفاعل الحقيقي يلزم ان لا يكون الامر بالبناء لهامان في
 قوله نعم يا لهامان ابن لي مولا لكن اللازم باطل فالملزوم مثله اما وجه اللازم لان المراد بغير الخطاب في ابن هو العلة
 لازم الفاعل الحقيقي والهامان هو الفاعل المجازي واما بطلان اللازم لان النداء لهامان والخطاب معه فيكون الامر
 اليه له اذ لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد من غير تشبيه او جمع او عطف قوله لان المراد به أو أي بهامان هذا دليل اللازم
 كما مر قوله حيث أنه أي حين ما قال السكالي من ان المراد بالفاعل المجازي الفاعل الحقيقي قوله وليس كذلك أو أي ليس المراد
 من همامان العلة هذا دليل بطلان اللازم كما مر قال وان يتوقف نحو اثبت أو وجه رابع للنظر زاد الشئ وقوله يستلزم
 للمعطف على قوله ان يكون المراد كما مر مرارا فحصل هذا النظر انه لو صح ما قال السكالي من ان المراد من الفاعل المجازي
 الفاعل الحقيقي يستلزم ان يتوقف استعمال نحو اثبت الربيع البقل على السمع من الشارع لكن اللازم باطل فالملزوم
 مثله اما وجه اللازم لان المراد بالربيع هو الشئ نعم عنده بناء على مذهبه لانه الفاعل المجازي عنده هو الفاعل الحقيقي وهو
 الشئ نعم فيكون المراد مع ان اسماء الشئ توقيفية لا يطلق عليه نعم اسمه بدون اذ الشارح ولم يرد اذن الشارع باطلاق

الربيع والطيب والروية واما بطلان اللازم لان استعمال هذا التركيب صحيح في كلام البلغاء والنحاة سواء سمع
 الشارع اوله بسمع قوله شئ الطيب المريف أه بيان الكلية المستفادة من زيادة لفظ نحو في قوله نحو انت الربيع
 البقل أه قوله مما يكون الفاعل الحقيقي أه أي من فعل أو مفعول يكون الفاعل أه فيه إشارة إلى زيادة تعميم ليس هذا
 الحكم يخص بلا مثله المذكورة قال على السمع أه متعلق بتوقف قوله لان أسماء الشدة أه دليل اللازمة كما مر قوله لا يطلق
 عليه تفسيره بيان التوقيفية قوله مالم يرد به أه قيد لا يطلق قوله وليس كذلك أه دليل بطلان اللازم أي ليس استعمال نحو
 انت الربيع البقل موقوف على السمع قوله صحيح أه أي لغة وشرعا قوله ذائع أي مشهور صفة كاشفة شائع قوله في
 كلامهم أه أي كلام النحاة والبلغاء قوله سمع من الشارع اوله بسمع أه بصفة الجهر في كلام أي فرض سماعه من
 الشارع اوله لا الغرض منه دفع اعتراض وهو ان النظر انما يرد على السكاكي وهو ان كان قائما على التوقيف في أسماء الشدة
 وليس كذلك لان التوقيف مذهب البعض والسكاكي يجوز اطلاق الاسم على الشدة من غير توقيف لان مذهبه في أسماء
 الشدة لا التوقيف فيها حاصل الدفع ان هذا التركيب صحيح شائع عند الكل سواء كان قائما بالتوقيف أو لا فالنظر عليه
 ليس باستحالة بل باستعمال غيره من ذهب إلى توقيفها بانه لو كان الامر كما ذكره السكاكي "من اندراج المجاز العقلي
 في الاستعارة بالكنائية لشك استعمال هذا التركيب من هو قائل بتوقيفية أسماء الشدة والأمر ليس كذلك قوله واللازم كلها
 متقنية أه أي اللوازم الأربعة من ان يكون المراد بعشرة صاحبها وعدم صحة الاضافة في نحو سارة صائم وعدم كون الامر
 بالبناء لها مان وتوقيفية نحو انت الربيع البقل على السمع كلها باطلة كما مر في اشارة بيان وجه النظر فملل زيات مثلا و
 هي اندراج المجاز العقلي في الاستعارة بالكنائية فبطل مذهب السكاكي به قوله كما ذكرنا أه في تقرير وجه النظر حيث
 بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها فتدبر قوله فيشئ كونه أه أي كون المجاز العقلي نعمة الرب عليه قوله لان استثناء اللازم أه
 دليل لاستفاد كونه من باب الاستعارة المذكورة قوله وجوابه أه أي جواب النظر بوجه اربعة من جانب السكاكي ان
 معنى هذه الاعتراضات أه هذا تمهيد للجواب والجواب الاصل يشرع من قوله وتنبه يكون المراد بعشرة صاحبها أه حاصله
 انه ليس مذهب السكاكي في الاستعارة بالكنائية ان يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة كما فهمه المورد حتى يرد اعتراضا
 المذكورة بل مذهبه فيها كما يعلم من المفتاح ان يذكر المشبه ويراد به المشبه ادعاء بان يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي
 ويدعي ان للفاعل الحقيقي فردين متعارف وغير متعارف فيذكر المشبه به الفاعل المجازي ويراد به فرد الغير المتعارف وهو
 ذلك الفاعل المجازي من المشبه به مثلا يشبه الربيع بالقادر المختار ادعى ان الربيع فرد من افراد القادر المختار فكان
 للقادر المختار فردان احدهما متعارف وهو الله سبحانه والاخر غير متعارف وهو الزمان المحض الربيع ثم ذكر الربيع
 وادبه المشبه به ادعاء وهو نفس الربيع لكن بادعاء القادرية له فلا يلزم اطلاق الربيع على الشدة حتى يتوقف اطلاقه
 على السمع وعلى هذا القياس في الامثلة الاخرى فلا يلزم شئ من الاستحالات المذكورة قوله وهداهم أه أي المذكور هو

غير مذهب به قوله لظهور آية دليل الروم قوله بل المراد من الميتة قوله لكن بادعاء السبعية له آية الموت يعني ان الروم من
 الميتة الموت لكن بادعاء السبعية للموت بان يكون الموت فردا اعتباريا وادعائيا للسبع لا فردا حقيقيا لقوله وجعل لفظ
 الميتة آية عطف على قوله ادعاء السبعية لا عطف اللازم على الملزوم الغرض منه دفع اعتراض وهو ان ادعاء السبعية اينا
 للتفريق باسم المشبه كاللينة لانه كمال الاعتراض على انه لم يرد غير المعنى الموضوع له اعني السبعية بل اراد المعنى الموضوع بحقيقة
 اعني الموت فلا يكون مشبها أو مجازا بالطريق المذكور حاصل الدفع ان هذه التسمية المذكورة لما يكون عند جعل لفظ الميتة
 مرادنا للسبع ادعاء بان يكون اسم المشبه اعني الميتة من اسماء المشبه به اعني السبع يجعل اسماء المشبه قسامين متعارفين
 وغير المتعارفين فالمتعارفين كالسبع موضوع بازاء المشبه به حقيقة وغير المتعارفين كاللينة موضوع بازاء ادعاء انما تتفرع
 باسم المشبه انما ينافي ادعاء كونه نفس المشبه به لو لم يكن هذا من اسمائه ادعاء واما اذا كان من اسمائه فلهذا حال المشبه في جنس
 المشبه فلا يكون التفريق المذكور منافيا للاعطاء المذكور وليس المراد من الموت السبع حقيقة حتى لا يصح إطلاق اسم المشبه عليه
 ادعاء قوله كيف آية كيف يكون مذهب السكاكي منى الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه حقيقة وقد قال
 في المفتاح في تحقيق قولنا محالب الميتة نثبت بطلان ما نأدعي آية الغرض من نقل قوله بذاتنا بطلان ما نأدعي في تمهيد الجواب
 بقول السكاكي "لئلا يكون هذا توجيهها بما لا يرعى قائله وكذا قوله وقال في آية المراد آية قوله في حقيقة آية في تحقيق المثال المذكور
 اعني قولنا محالب الميتة نثبت بطلان قوله ما نأدعي آية متعلق قال وهذا القول مروي في ان مذهبنا في الاستعارة بالكناية
 ان تذكر المشبه وتريد المشبه به ادعاء لا حقيقة قوله مرادنا له آية للسبع قوله بارتكاب تاويل آية متعلق مرادنا من كبس
 تاويل قوله وهو ان الميتة آية اي التاويل قوله لاجل البالغة في التشبيه آية والبالغة في التشبيه كما مرادنا من جنس المشبه
 وفرد من افراد ادعاء قوله وقال في آية عطف على قال الاول اي قال السكاكي في المفتاح مثل القول الاول قوله
 السبعية لها آية اي للميتة قوله والتمسار آية عطف على قوله ادعاء السبعية لها قوله ان تكون آية اي بالمكان ان تكون الميتة
 غير السبع وهذا القول منه آية نص في ان مذهبنا في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به ادعاء لا حقيقة
 قوله وحيد آية اي حين اذا كان المشبه فردا ادعائيا من المشبه به لا حقيقيا يكون المراد بعيشة آية هذا شروع في التوسع بالجواب
 بعد بيان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية بعد تمهيد الجوابات فالجواب عن لزوم ظرفية الشئ لنفسه قوله
 نعم في عيشة راضية بان يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء العاجية للعيشة لا حقيقة بان شبه الفاعل المجازي وهو العيشة
 بالفاعل الحقيقي وهو صاحب وادعي انه فرد من افراد ثم ذكر اسم المشبه وادعي ادعاء لا حقيقة فلا يلزم ظرفية الشئ
 لنفسه لان العيشة غير العاجية حقيقة وكذا الجواب عن اضافة الشئ الى نفسه في نحو نهاره هائم بان يكون المراد بالنهار
 الهائم بادعاء العاجية للنهار بان شبه الفاعل المجازي وهو النهار بالفاعل الحقيقي وهو الشخص الهائم وادعي انه فرد من
 افراد ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار وادعي ادعاء لا حقيقة فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان النهار

غير الشخص المعاني حقيقة والجواب عن عدم كون الامر بالبناء لهامان مع ان النداء والخطاب معه في قوله نعم يا هامان ابن
 لي معاً بان يكون الامر بالبناء لهامان بادعاء العامية لهامان بان شبه الفاعل المجازي وهو هامان بالفاعل الحقيقي
 وهو العلة وادعى انه فرد من افرادهم ثم ذكر المشبه وهو هامان واريد منه المشبه به وهو العلة ادعاء لفظ الباشرة في البناء
 لا حقيقة والجواب عن كون نحو انبت الربيع البقل توقيفية على السمع بان يكون المراد بالربيع القادر النبت بادعاء القادر
 للربيع لا حقيقة بان شبه الفاعل المجازي وهو الربيع بالفاعل الحقيقي وهو القادر النبت وادعى انه فرد غير متعارف من افراد
 ثم ذكر المشبه به وهو الربيع واريد منه المشبه به وهو القادر النبت فلا يلزم اطلاق الربيع على الشدة نعم حقيقة حتى يتوقف على
 السمع والى الجواب الاول اشار الشرح بقوله وحينه يكون بعيشة آه والى الثاني بقوله وبالنهار الصائم آه والى الثالث بقوله
 وايضا يكون الامر بالبناء آه والى الرابع بقوله ولا يكون الربيع مطلقاً آه قوله بادعاء العامية لها آه اى للعيشة قوله وبالنهار
 آه عطف على قوله بعيشة قوله بادعاء الصائمية له آه اى للنهار قوله لا حقيقة آه اى المراد بعيشة صاحبها ادعاء لا حقيقة وكذا
 للراد بالنهار الصائم ادعاء لا حقيقة قوله حتى يفسد المعنى آه غايته للمنفى اى اذا كان المراد بهما حقيقة يفسد المعنى وهو ظرفية
 الشئ لنفسه وضافته الشئ الى نفسه قوله وايضا يكون للراد آه عطف على قوله يكون المراد بعيشة آه قوله لكن بادعاء انه آه
 اى الهامان قوله وجعله من جنس آه عطف على قوله ادعاء انه آه عطف تفسيراً بقوله لفظ الباشرة آه دليل لجعله من جنس العلة
 اى لزيادة الكسب والمخلط معهم قوله ولا يكون الربيع آه عطف على قوله يكون المراد بعيشة آه ايضاً قوله مطلقاً على الشدة آه من
 الاطلاق اسم الفاعل اى مقولاً وصادقاً قوله حتى يتوقف آه اى اطلاق الربيع غايته للمنفى لا للنفي قوله من اجل الباشرة التثنية
 آه دعى كلاماً عاداً المشبه من جنس المشبه به وجعله فرداً من افراد ادعاء قوله وهذا ظاهر آه اى الجوابات المذكورة ظاهرة من مذهب
 السكاكي فلا يرد عليه شئ من الاستحالات التى ذكرها المصنف والجواب عن جانب المصنف ان على هذا يرد على السكاكي ان
 الانبات مثلاً يمتنع قيامه حقيقة بالقادر النبت الادعاءى وهو الربيع فلا يصح نسبت الانبات الى الربيع فيفطر السكاكي
 اخراً الى القول بالجاز العقلي فيجبر سعيه في نفي المجاز العقلي بادخاله فى الاستعارة بالكناية ضائعاً لغواً وكذا فى الامثلة
 البوتى قوله نعم رد على مذهبه آه اى مذهب السكاكي قوله اعراض قوى نذكر آه وهو انه على مذهبه لفظ المنية مستعمل
 فى ما وضع له اذ ما يرد بالنية غير الموت مع ان الاستعارة عنده ليست كذلك لانها قسم من المجاز عنده لانه قسم المجاز اولاً
 الى المجاز المرسل والى الاستعارة ثم قسم الاستعارة الى المرحمة والكناية فيكون الكناية مجازاً عنده وادعاء السبعة لها لا يجرى
 نفعاً لانه لا يخرج من الاستعمال فيما وضع له لان المجاز عنده ما استعمل فى غير الموضوع له بالتحقيق وبالا دعاء يكون مستعملاً
 فى غير ما وضع له بالتأويل لا التحقيق والجواب عنه ان استعمال المنية فى الموت مثلاً على نحو بين احدهما باعتبار انه موضوع له
 وثانيهما باعتبار انه موضوع للسبوع مرادف للموت فرد من افراد السبع غير متعارف فاستعماله بالاعتبار الاول حقيقة و
 بالاعتبار الثانى مجاز لانه اعتبر مع الموضوع له امر خارج مرادف له واذا اعتبر مع الموضوع له امر خارج عنه صار خارجاً فيكون

المبتنة مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا والمراد به هنا بالاعتبار الثاني قال ولأنه أعطف على قوله لأنه يستلزم أن يكون
 المراد بعيشته آه هذا النقص اجمالي على السكاكي وإنما افرد بالذكر مستقلا ولم يدخل في الوجه السابق من النظر لأنها مدحج
 على صفري القياس المذكور كما عرفت وهذا النقص اجمالي على تمام القياس فكان ما له غير مما سبق فلهذا ذكر مستقلا كما يدل
 عليه عادة اللام الجارة استعاليه قوله أي ما ذهب إليه السكاكي آه تبين مرجع ضمير المنصوب أي من أن المجاز العقلي
 مندرج في الاستعارة بالكناية قال يتنقص نحو نهاره صائمه آه حاصل النقص بان دليل السكاكي وهو ارادة الفاعل
 الحقيقي من الفاعل المجازي بحري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه طرف التشبيه مع تحلف الدلول عنه فإنه لا يكون استعارة
 بالكناية عنده لأن ذكر طرف التشبيه مانع عن حمل الكلام على الاستعارة عند السكاكي لبنائها على تناسي التشبيه
 ففي نهاره صائمه دليله قائم طرفي التشبيه المذكوران وهما التشبيه والتشبيه به أما التشبيه فهو الفاعل المجازي الذي هو معصوم
 ضمير صائمه وقائم وأما التشبيه به فهو الفاعل الحقيقي الذي هو ضمير الغائب في نهاره دليله لأن المراد به هو الشخص الغفلان
 وهما المذكوران في هذا الكلام قوله دليله قائم وما أشبه ذلك آه إشارة إلى التعميم المستفاد بزيادة لفظ النحر بان هذا
 النقص ليس بمختص بنهاره صائمه بل بحري في كل تركيب يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي قال لا شتماله آه دليل النقص
 بنحو نهاره صائمه أي لا شتماله بنحو نهاره صائمه على ذكر طرف التشبيه مع أن ذكر طرف التشبيه مانع عن حمل الكلام على
 الاستعارة بالكناية عند السكاكي قوله وهو مانع آه تتمه الدليل أي ذكر طرف التشبيه مانع عن حمل المذكور قوله كما صرح به في
 كتابه آه أي المفتاح بتأييد الدليل المذكور قوله وقال ان نحو رأيت بفلان آه عطف على صرح وبيان أي صرح السكاكي
 وقال ان التجرید المذكور في علم البديع ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها مبالغة لكما هما فيه سواء كان ذلك
 التجريد بابا التجريدية او بمن التجريدية لكونه مستملا على طرف التشبيه لا يكون من الاستعارة الكنائية بل يكون تشبيها
 فقط ومعنى الاول رأيت برويته اسدا أي بسبب رويته اسدا ومعنى الثاني لقيت من ملاقاته اسدا أي لاجل الملاقات
 فالكلام على الحذف في كلا الشالين لأن الاسد انما ينتزع من رويته فلان وملاقاته لاسد ذاته فلان شبه الاسد في
 الشجاعة فصحا ان ينتزع منه اسد لان التجريد فرع التشبيه فلولا انك جعلته اسدا ادعاء لما صح ان يجوز منه اسد قوله
 من باب التشبيه للاستعارة آه فهذا النقص من السكاكي ان ما يشتمل على ذكر طرف التشبيه لا يكون استعارة فلا يصح استعارة
 في نحو نهاره صائمه مع ان ما قال السكاكي من نقص الاستعارة فيه قوله وجوابه آه هذا جواب من جانب السكاكي على اعتراض
 المعبر حاصله انا لا نسلم ان ذكر الطرفين في التشبيه مطلقا مانع عن الاستعارة بل المانع عنها ذكرهما اذا كان ذلك بالذكر
 مبنا عن التشبيه بان لا يصح المعنى الا بملاحظة التشبيه وذلك يكون اذا وقع التشبيه به خبرا عن التشبيه او صفة او حالا عنه نحو زيد
 اسد ورأيت زيدا اسدا لان في تلك الصور يتحقق الحمل مع انه لا يصح حمل الاسد الحقيقي على زيد لعدم الاتحاد بينهما فتعين الحمل
 فيه على التشبيه بتقدير ادائه بان يكون المعنى زيدا كالاسد ورأيت زيدا كالاسد فيصح الحمل والتشبيه بطل كونه استعارة لبنائها

على تناسي التشبيه وهو الاتحاد وهو هنا غير مستحق وما قولنا نهاره صائم وليله قائم ليس مما ينبغي ذكر الطرفين فيه
عن التشبيه لان الاضافة فيه لتعيين المشبه المستعار اذ المشبه ليس هو النهار مطلقا بل المشبه هو النهار المخصوص اى المقيد
بالاضافة اليه وكذا فى ليله قائم ثبت الاضافة الالهية وبها تعين المشبه لان بالاضافة تحصل التعيين وثبت المغايرة
بين المضاف والمضاف اليه فلم يوجد الحمل فلا حاجة الى الانباء عن التشبيه بتقدير الكاف ونحوه لصحة الكلام بدون وهو
الاستعارة بخلاف زيد اسد ولجين الماء لان هنا ثبت الحمل حقيقة او معنى لان الاضافة البيانية فى معنى الحمل وحمل احد
التبانيث متمنع فحمل على التشبيه بتقدير اداة فيصح الحمل وبهذه ثبت الفرق بان فى لجين الماء تشبيه فى نهاره صائم وليله
قائم استعارة لان فى الاول اضافة بيانية وفى الثانى لاهية كما عرفت قوله مطلقا اه اى سواء كان متباغيا عن التشبيه
اولا قوله على وجهه بنى عن التشبيه اه اى لا يصح معناه بدون ملاحظة التشبيه بان يكون المشبه خبرا عن المشبه او صفة او حالا
مثل زيد اسد ورايت زيدا اسدا قوله سواء كان اه اى ذلك وجه بناء التشبيه قوله على جهة الحمل اه اى حمل الحقيقى نحو زيد اسد
فان فيه اسد محمول على زيد حقيقة قوله اولاد اه اى لم يكن وجه بناء التشبيه على جهة الحمل حقيقة بل معنى نحو لجين الماء فان فيه
الاضافة ظاهرة لكن تلك الابنية بيانية وهى فى معنى الحمل فيكون الحمل معنى قوله بدليل انه جعل اه متعلق لقوله لا نسلم ودليل
لعدم منافات ذكر الطرفين مطلقا فى الاستعارة اى بدليل ان السكاكى جعل نحو قول الشاعر من باب الاستعارة مع
اشتمال ذلك القول على ذكر الطرفين فلو كان ذكر الطرفين منافيا مطلقا فى الاستعارة عنده فما يصح جعله من باب الاستعارة
قوله قد زار زاره على التمراد بهذا الشعر لطبا طب العلوى اوله لا تعجبوا من بلا غلالة = والبلى بكسر الباء والقصر مصدر من
بلى بلى بلا يقال بلى الثوب اى صار خلقا اى كبرس فاذا فتحت باء المصدر مدونة وتقول بلاؤ الغلالة شعرا بلبس
تحت القميص اى جاكط قوله زاره فعل ماضى معلوم فاعله ضمير الممدوح يقال زارت القميص اذا شدت عليه از راره اى
بستن والاز راره جمع زر بالفتح كالتواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقرا وجمع قرا وزر القميص معروف اى كوى كبريا
قميص ومعنى الشعر لا تعجبوا من بلى غلالة بهذا المذهب فانه قر وغلالة كتان ومن خواص القرآن يبلى اللتان قوله مع شتماله
على ذكر الطرفين اه اما اذا رجع ضمير زاره الى الممدوح المحبوب فظاهر فان احد الطرفين التمر والاخر الضمير فى از راره واما اذا
رجع ضميره الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين حاصل بهذا المعنى قوله على ان
التشبيه به هنا اه اى فى نحو نهاره صائم به اجواب اخر عن جانب السكاكى على نقض المصدر حاصله فى تشبيهه بنهاره صائم
ليس فيه ذكر الطرفين لان التشبيه به مطلق الشخص الصائم فيه والضمير فى نهاره الى نفس شخص من غير اعتبار كونه صائما
او غير صائما فما هو مشبه به فهو غير مذكور فيه وما هو مذكور فهو غير مشبه به فلا يذ كر طرفى التشبيه فيه فلا يرد اعتراض المصدر من
ان طرفى التشبيه فيه مذكوران قوله هو شخص صائم مطلقا اه اى اى شخص كان من غير تعيين فيه فيكون المشبه به الشخص
الصائم لكن لا على التعيين قوله من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم اه يعنى ان الضمير فى نهاره راجع الى فلان من غير اعتبار

كون ذلك الفلان صائما او غير صائم فيكون المشبه به مطلق الصائم والضمير للذكر بهنا عام من كونه صائما او غير صائم فلا يكون
 الطرفين مشبهابه ومثيها قوله ومنهم من لم يقف آد اى ومن شارحى التاميم هو الخلل الى لم يقف على مراد السكاكى فاجاب
 بما هو ليس بمناسب بمذاهب الفرض منه رد على الخلل الى لان جوابه غير سديد ودفع اعتراض من نفسه لانه لم ترك جواب
 ذلك الضمير حاصل الدفع انه غير سديد قوله فاجاب عن الاولين آد اى عن الطرفين الاولين الاول لزوم طرفية الشئ لنفسه
 في قوله نعم في عيشة راضية والثاني اضافة الشئ الى نفسه في نحو نهاره صائم كما مر قوله بان الاستعارة انما هى آه بيان
 جواب ذلك البعض عن النظر الاول وهو طرفية الشئ لنفسه حاصله ان ذلك البعض زعم ان مذهب السكاكى في الاستعارة
 بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة لا اذ عاد فيكون المراد بعيشة عند جعلها استعارة بالكناية هو الصاحب الحقيقي
 لها وبالنهار هو الصائم الحقيقي وبها مان نفس العملة حقيقة وبالزيج هو الواجب نعم حقيقة فيكون معنى قوله نعم فهو في عيشة
 راضية فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها منها لانه على هذا بهنا عيشتين احد هما مظهر والاخر مضمرة في راضية وفيه
 استعارة عند ذلك البعض لان الاسناد المجازى فيه فجعل موضع المظهر صاحبها بطريق الاستعارة فلا بد من تقدير عيشة اخرى
 ليرجع اليها ضمير صاحبها وبها تصح المماثلة والتوصيف بالرضى لان الاستعارة اذا كانت في ضمير راضية فاما ان لا يجرى بذلك
 الضمير العيشة المذكورة بمعنى الصاحب ليصح كون راضية صفة له فيعود المحذور المذكور من طرفية الشئ لنفسه لان الضمير المرجع
 شئ واحد واما ان لا تريد العيشة المذكورة بمعنى الصاحب بل يراد بها المعنى الحقيقي اعنى التعيش مع ان الاستعارة في
 ضمير راضية فلا بد من ان يكون المراد بضمير راضية العيشة التى هى غير العيشة المذكورة في المعنى وان كانت من حيث اللفظ
 متحدة فيكون المعنى ما قال ذلك البعض اى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها عنها فلا يلزم طرفية الشئ
 لنفسه قوله والمراد بالنهار آه عطف على قوله الاستعارة انما هى آه هذا جواب ذلك البعض عن النظر الثاني من اضافة الشئ
 الى نفسه حاصله ان المراد بالنهار انما هو مطلق الصائم الذى هو المشبه والضمير الذى يضاف النهار اليه راجع الى فلان نفسه
 وهو شخص مخصوص من مطلق الصائم فيكون من باب اضافة العام الى الخاص فلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه فان قيل مفاد
 هذا الجواب وما قال الشئ فيما سبق بقوله على ان المشبه به هنا هو شخص صائم مطلقا آه واحد مع ان الشئ هو هذا الجواب
 بقوله فانظر الى ما ارتكب آه وصحح ما قال سابقا قلنا ان المراد بالنهار فيما سبق معناه الحقيقي باذعاء الصومية لانه على
 انه شخص صائم لا يخرج عن حقيقة فلا يكون من اضافة العام الى الخاص بخلاف هذا الجواب لان المراد بالنهار فيه هو المعنى المجازى
 بلا اذعاء الصوم لانه الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص قوله ولو سلم آه جواب ثان تسليم عن ذلك البعض
 يعنى لو سلم ان المراد بالنهار هو الصائم المخصوص لا مطلقا فهذا من اضافة السمي الى الاسم لا من اضافة الشئ الى نفسه
 لان الضمير في نهاره راجع الى الاسم لا الى الصائم فيكون معنى قولنا نهاره صائم مسماه صائم اى مسمى زيد صائم قوله
 فانظر الى ما ارتكب آه اى التنب ذلك البعض في الجوابين هذا رد على جواب ذلك البعض عن الوجهين الاولين قوله من

التسميات آية بيان لمن تحمل أي احتمال في طلبه أي حيلة كردن والمراد الجوابات المذكورات أما في الأول فلان فيه تقدير بلا
 دليل مع وجود وجه صحيح آخر كما قال الشن واما في الثاني والثالث فلان ارادة الصائم مطلقا من النهار و ارادة الشخص
 الخاص من الضيق وكذا ارادة المسمى من النهار و ارادة الاسم من الضيق بلا دليل وفرورة داعية مع وجود الوجه الصحيح
 وهو ما اختاره الشن وقوله المستبينة آية الاستشباع في مزه شمرن جيزي قوله وحمل الكلام آية عطف على قوله التسميات قوله
 من البلاغة بمكان آية أي بمرتبة اعلى قوله على الوجه المستدل آية متعلق حمل الكلام أي حمل الكلام البليغ على الوجه
 الرزيل الخمس قوله وعن الثالث آية عطف على قوله عن الاولين أي واجاب ذلك البعض عن النظر الثالث وهو عدم
 كون الامر بالبناء لها مان في قوله نعم يا همامان ابن لي مرعا كما مر حاصل ذلك الجواب ان المراد من همامان الذي المشبه
 هو الباني حقيقة اعني العلة المشبه بها هو مذهب السكاكي فيكون الامر بالبناء لها مان مجازا والعلة حقيقة فيصير النداء
 له والخطاب منه مجازا فلا يرد ما اوردوه المص وقوله ولغيره حقيقة آية أي ولغيره همامان حقيقة وهو العلة قوله وحمل عليه آية أي حنى
 على ذلك البعض رد لهذا الجواب الثالث حاصلة انه اذا كان المراد همامان هو الباني الحقيقي وهو العلة لا قال ذلك البعض
 فيكون المراد جيزي بغير ابن العلة ويكون النداء لهم والخطاب معهم فلا يكون الامر بالبناء لها مان لا حقيقة ولا مجازا اما حقيقة
 فلان الباني ليس هو همامان حقيقة واما مجازا فلا يرد المعنى الغير الموضوع له عند ارادة الموضوع له لان كونه ماضيا في
 يقتضي تعدد الخطاب ولا يجوز تعدده في كلام واحد من غير تسمية للخطاب وجموع العطف نعم يكون لفظ همامان مجازا لكن لا امر
 لسماء اهلا قوله كما فهم آية ذلك لبعض الجيب قوله لم يكن الامر آية جواب اذا أي لم يكن الامر بقوله نعم ابن لي مرعا قوله لا ترى
 انك آية دليل تنويري لما سبق من انه اذا اريد من اللفظ المعنى الكلياني المراد فلا يصح الامر بذلك اللفظ حقيقة ولا مجازا كما في قوله
 ارم يا اسد مراد منه المعنى الكلياني المراد هو الرجل الشجاع فلا يصح الامر بالمرى لاسد لا حقيقة ولا مجازا وهو الحيوان المفترس على كل
 قوله قطعا آية أي لا حقيقة ولا مجازا قوله وعن الرابع آية عطف على قوله عن الاولين فيهم أي اجاب ذلك البعض عن النظر
 الرابع وهو توقف اطلاق نحو انت الربيع البقل على التمتع على السمع كما مر حاصل ذلك الجواب ان ذلك النظر انما يرد لو كان
 السكاكي به ممن قال بالتوقيف في اسماء التمتع وليس كذلك لان مذهبه ان اسماء التمتع لا توقيف فيها على السمع ولذا خرج
 بان الربيع استعارة بالكناية عنه نعم فلم يصح اطلاق اسم على التمتع عنه بدون التوقيف فلا يصح هذا الاطلاق
 عنه لان الربيع ليس من الاسماء السموية بالشرع ولهذا لا يجل جواز اطلاق الاسم على التمتع بدون توقيف صريح
 بان الربيع استعارة بالكناية عنه نعم والا لا يصح هذا الاطلاق لان الربيع ليس من الاسماء السموية بالشرع آية قوله ولم يرد
 آية أي ولم يعرف ذلك البعض الجيب بناء وجه اعتراض المص عليه هذا رد للجواب الرابع من ذلك البعض حاصلة انه
 لو كان مثل هذه التركيب الصادرة عن البلاغة استعارة بالكناية لكان الحكم بصحتها واسلا على اعتقاد التوقيف و
 عدمه بحيث انه يصح عند من لم يعتقد التوقيف ولا يصح عند من يعتقد التوقيف والامر ليس كذلك لان مثل هذه التركيب

في بعض الامور عند

ثالثة في كلام الجميع من غير توقيف عن احد في الحكم بصحة ما فعل ان جواب ذلك البعض ليس بدافع لاعتراض المصنف بالجواب
ما قاله الشرح سابقا قوله انه آه الضمير الشأن قوله لو صح ذلك آه اى لو صح ان التوقيف مذموب البعض لانه سبب السكالي
قوله لو جب القائلين آه جواب لو قوله ان يتوقف آه فاعل وجب بتاويل المفرد قوله وليس لك آه دليل بطلان اللانم اى
ليس صحة مثل هذا التركيب موقوف على السمع عند القائلين بالتوقيف قال احوال المسند اليه آه لما فرغ المصنف من
احوال اسناد الجزى شرع في احوال المسند اليه ثم زاد الشرح لفظ الباب للاشارة الى ان احوال المسند اليه خبرية مستأخر
قوله اعني الامور العارضة لآه اى الامور المتعلقة بالمسند اليه وان كان صدورها من المتكلم كما سيأتى من الاحوال المذكورة
الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاحوال جمع حال وهو عبارة عن الامر الدامى في المتكلم كما مر في مقتضى الحال وهذا المعنى غير
صحيح هنا لانه صفة المتكلم لا المسند اليه حاصل الدفع ان الاحوال هنا ليس بالمعنى المذكور بل بمعنى الامور العارضة له اى
مصدرة هنا قوله من حيث انه آه اى المسند اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كثيرا من الامور العارضة للمسند اليه خبرية
عنها هنا كالاغلال والادغام وكونه عرضا وجوهرا وكونه حقيقة ومجازا وكلها وجزئيا والى غير ذلك فهذه كلها من الامور العارضة
للمسند اليه ولا يثبت عنها في علم المعاني حاصل الدفع ان المراد من الاحوال اى الامور العارضة للمسند اليه من حيث هو مسند اليه
لا يلحظ شئ آخر وهذه الاحوال المذكورة ليست بهذه الحقيقة بل من حيث اللفظ كالاغلال والادغام او المعنى كالحقيقة
والمجاز والكلى والجزئى والامكان كالعرض والجوهر ثم الحقيقة لا تقيده لا اطلاقية لان ما بعدها عين ما قبلها ولا يقيد
امر ان ادنى المحيى وها ليس لك ولا تعليلية لان ما بعدها يكون علة لما قبلها وليس المسند اليه هنا علة للامور العارضة
له مثلا الحذف والذكر والتعريف والتكثير بل علة الحذف الاحتمال عن العبث وعلة الذكر كونه اصلا الى آخر ما قال المصنف
فتعين كون الحقيقة تقيمية قوله كحذفه وذكره آه اى حذف المسند اليه وذكره بيان للاحوال العارضة للمسند اليه من حيث هو
مسند اليه قوله وغير ذلك آه اى المذكور من حذفه وذكره الى آخره قوله من الاعتبارات الراجعة اليه آه اى الى المسند اليه بيان
غير ذلك المذكور اى من الاحوال العارضة له قوله لذاته آه متعلق بالراجعة بتضمين معنى العرض فاللام للتعدية لا
للتعليل فيكون المعنى الراجعة اليه لذاته اى العارضة له لذاته بان يكون لها واسطة في العرض الغرض منه دفع
اعتراض وهو ان كثيرا من الاحوال محيية بهذه الحقيقة اى عارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه مع انها غير مذكورة في
هذا الباب مثل كونه مسند اليه حكم موكد او متروك التاكيد وكونه مسند اليه مسند مقدم او مؤخر وغير ذلك حاصل الدفع
ان المراد من الامور العارضة للمسند اليه المحيى باعتبار ذاته اى ذات المسند اليه لا بواسطة الحكم او المسند واسطة في العرض
وهذه الاحوال المذكورة ليست كذلك فان التاكيد وتركه عارضان للحكم حقيقة وللمسند اليه مجاز بواسطة الحكم وكذا التقديم للمسند
وتأخره عارضان للمسند الا وحقيقة وللمسند اليه ثانيا وبالعرض قوله لا بواسطة الحكم او المسند آه توضح وتفسير لقوله لذاته
اى لا بواسطة النسبة التامة الجزئية ولا المسند مثلا اى لا بشئ منهما قوله كونه مسند اليه آه اى لكون المسند اليه مسندا

حكم مؤكده هذا مثال للسند اليه بواسطة الحكم لالذاته قوله وكونه سند اليه لسند مقدم آه هذا مثال للسند اليه بواسطة السند لالذاته
 فاقبل ان الرفع من احوال السند اليه مع وجود تلك الحقيقة وكونه لذاته مع انه غير مذکور في هذا الباب قلنا المراد بالاحوال
 هي التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال بان تكون الاضافة في ترجمة الباب للعهد والمعهود بها الاحوال التي مر ذكرها
 في تعريف علم المعاني وهي التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال والرفع ليس كذلك ولم يتعرض الشرح لذلك الدفع لظهور
 ما سبق من تعريفه قوله وسيأتي بيان كون السند اليه اولى بالتقديم آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لم قدم المعهود بيان
 احوال السند اليه من احوال السند مع ان كليهما من احوال اجزاء الكلام وركبهما حاصل الدفع انه سيأتي في المتن ان السند اليه
 اهم بوجوده لكونه ركناً أعظم في الكلام فينبغي ان يقدم في الذكر على السند فكذا ينبغي ان يقدم بيان احواله على بيان احوال
 السند ليكون ذكر احواله على طبق ذكره في الكلام وهذا مذکور في المتن في بحث تقديم السند اليه بقوله واما تقديمه فليكون
 ذكره اهم لانه الاصل آه قال اما حذفه آه اي حذف السند اليه شروع في تفصيل بيان احوال السند اليه وحذف السند اليه
 متعلق به وان كان المحذف باعتبار صدور فعل التكلم فلذا صح عدمه من احوال السند اليه فلا يرد ان البحث مخالف عن
 الصدر قوله قدمه آه اي قدم المعهود وحذفه على باقي الاحوال الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاولى تأخير بحث المحذف عن
 الذكر لان المحذف على الذكر وجودي والوجودي اشرف من العدمي حاصل الدفع ان المحذف عبارة عن عدم اتيان
 السند اليه هو مقدم على الاتيان بالسند اليه لتأخر وجود الحادث على عدمه لانه وجوده بعد العدم فيكون العدم باعتبار اصله
 وان كان الوجود اشرف لكنه عارض ويرد على هذا الجواب بوجهين الاول ان هذا الدليل لا يطابق الدعي لان الدعي
 تقديم المحذف على كل احوال السند اليه والدليل يدل على تقديمه على الذكر بخصوصه لان المحذف مقابل له دون بقية الاحوال
 كالترتيب والتكرار وغير ذلك والثاني ان ما قاله الشرح هنا مخالف عما قال في المحقق لانه يفهم من عبارة المحقق ان عبارات
 عن الاستقاط بعد الاتيان به حيث قال فيه وذكر هنا بلفظ المحذف وفي السند بلفظ التركيبينها على ان السند اليه هو
 الركن الاعظم شديد الحاجة اليه حتى انه اذا لم يذكر فكانه آتى به ثم حذف بخلاف السند فانه ليس بهذه الشابة فكانه ترك
 عن اصله انتهى فعلى هذا يكون المحذف عمدا لا عمدا سابقا وهو لا يصلح وجهاً لتقديمه على سائر الاحوال لان المقدم
 على الوجود هو العدم الاصل لا الطاري والجواب عن الاول بانه لما ثبت تقدمه على بقية الاحوال لان بقية الاحوال فروع
 الذكر لكونها كالانفصال له والمقدم على الاصل مقدم على الفرع ثبت تقدمه على الكل وعن الثاني بان المراد بالمحذف هنا
 هو المعنى الاصطلاحي وهو عبارة عن عدم الاتيان به وبالنظر اليه وجهاً للتقديم على سائر الاحوال وبهذا الايمان في ما قال
 في المحقق من التبيه على كونه ركناً أعظم لانه بالنظر الى المعنى اللغوي وهو عبارة عن الاستقاط بعد الاتيان فالاصل ان
 المحذف معنيين اصطلاحى ولغوى فاللغوى هو هنا المعنى الاصطلاحي وما يفهم من المحقق هو المعنى اللغوى ولا منافاة بينهما قوله
 والمحذف لا ينظر الى امرين آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المحذف يحتاج الى امرين احدهما قابلية اللغز له والثاني

الداعي الموجب لزجها على الذكر فالوجه للمعنى ان تعرض في هذا الكتاب للثاني دون الاول فاصل الدفع ان الامر الاول معلوم
ومتوفر في علم المعاني فمن ادعى علم النحر صراحة فلا حاجة الى التعرض له بخلاف الامر الثاني فانه ليس كذلك فلذا تعرض له كما قال
الله ملاكان الاول معلوما مستقر في علم النحر بقوله وهو ان يكون السامع آية بيان قابلية الحذف والضمير راجع الى قابلية
المقام وتذكره باعتبار انه عبارة عن احد الامور اذ انه عبارة عن كون المقام قابلا او مصدرا بذروا ثبوت ثم المراد بالحذف
بما ما يكون منويا في التقدير لا الحذف الذي يكون نسبيا منسبا للحذف فاعل المصدر هنا فعل البني للمفعول فانه لا يوجب
الى القرينة لعدم كونه مراد وان كان حذفه محال الى امر دافع كما سيأتي في الشرح هذا اذا رجع الضمير الى آية في قوله وهو ان
يكون السامع عارفا به آية الى الحذف واما اذا رجع ضمير الى الحذف فلا حاجة الى ان المراد بالحذف ما يكون منويا في التقدير
لان قرينة الحذف تتحقق في صورتين اى في الحذف المنوي والمنسي وان لم يتحقق القرينة الدالة على تعيين الحذف
قوله عارفا به آية اى بالحذف او المحذوف اى مستكنا من معرفته لان وجود القرينة لا يوجب العرف بالالفعل قوله وجود
القرائن آية او بدو بصفة الجمع نظرا الى تعدد اللواضع وليس المراد ان يكون معرفة السامع موقوف على وجود جمع من
القرائن بل يكفي قرينة واحدة على الحذف ثم المراد بالقرينة هى القرينة الدالة على المحذوف سواء كانت الدالة عليه
بخصوصه او باعتبار كونه احد الاشياء المعينة كافي للحذف الذي يكون المقصود ان يذهب نفع السامع كل مذهب
ممكن قوله الثاني الداعي الموجب آية سواء كان حاديا عليه بان كان موجودا قبل الحذف كنعين السند اليه او كان غائبا
مرتبة عليه كالا حراز عن العبث فاللام في قول الله فلا حراز عن العبث آية للتعليل المطلق الشامل للحاصلية
والقرينة قوله ملاكان الاول آية اى قابلية المقام قوله في علم النحر آية اى كما انه معلوم مستقر في علم المعاني فان قيل
انه لم يذكر في علم المعاني قابلية المقام المحذوف بل انما ذكر في علم النحر فقط فلا ظهر ترك لفظ آية فكننا انه وان لم يذكر في
علم المعاني صراحة لكنه معلوم ومتوفر فيه ضمنا فيكون المعنى معلوم ومتوفر في علم النحر صراحة كما انه معلوم ومتوفر في علم
المعاني ضمنا فصحى كلمة آية قوله قصد الى تفصيل الثاني آية اى قصد المقام جوابا لقوله مع اشارة ما ضمنية اى ضمنية
الى الاول آية لان قوله لا حراز عن العبث آية مشعر بوجود القرينة اذ العبث لا يلزم بدون وجود القرينة الدالة على
المحذوف ووجود القرينة باعتبار قابلية المقام ثبت الاشارة في تفصيل الثاني الى الاول قوله تعالى او عطف على قوله
قصد قال فلا حراز آية الفاء في جواب اما واللام لتعليل الحذف فاصل ان من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التميز
والباعد عن العبث وذلك عند ما قامت عليه القرينة وظهر عند المناظر فذكره بعد عبثا غالبا عن الفائدة فيجوز ان يبلغ
قوله اذ القرينة دالة عليه آية اى على السند اليه علمه احراز العبث يعنى ان القرينة تدل على السند اليه فاذا ذكر مع
وجود القرينة الدالة عليه فيكون ذكره عبثا فلا جل حذفه قوله لكن لا بناء على الحقيقة آية فيه اشارة الى ان قوله بناء
على الظاهر آية قيد احراز اى معناه ظاهر حال السند اليه المقابل لنفس الامر الواقع لا معناه ظاهر القرينة المقابل للحقيقة

كاتيل في معنى قول المصنف لا نقل الشهادة بقوله وقيل معناه ظاهر القرينة أنه قال بناءً على الظاهر حال حال العيب مبنياً على
 ما هو ظاهر حال المسند اليه من استغناء القرينة عنه لا العيب بناءً على الحقيقة ونفس الامر لانه ركن اعظم في الحقيقة من
 الكلام فكيف يكون ذكره عبثاً قوله والآية أي وإن لم يكن العيب مبنياً على ظاهر حال المسند اليه فالمسند اليه في الحقيقة ركن
 اعظم من الكلام فلا يكون ذكره لغواً لقوله والآية بيان فائدة قوله بناءً على الظاهر أنه فائق للمنافات بين كونه
 ركن اعظم من الكلام وكون ذكره عبثاً لوجود القرينة المعينة عليه وانما المنافات بينه وبين عدم الاحتياج اليه لنفسه
 ان الاستغناء بالقرينة ليس كالذكر في التخصيص على ما هو المقصود والاهم فوجود القرينة المعينة لا يعني عن التخصيص به حتى
 يعبر ذكره لغواً عبثاً قوله قيل معناه أي معنى قوله بناءً على الظاهر قوله ظاهر القرينة أنه لان ذكر المسند اليه يكون عبثاً
 بالنظر الى ظاهر القرينة وهو الاستغناء عن الذكر واما بالنظر الى الحقيقة ونفس الامر فلا يكون عبثاً فانه يجوز في نفس الامر ان يتعلق
 بذكره غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه كالترك وغيره فالمرق بين الوجهين المزمع بعدم العيب
 في الحقيقة ونفس الامر على الوجه الاول بخلاف الوجه الثاني ووجه ضعفه ان المتبادر من الظاهر ظاهراً الحال لا ظاهر القرينة
 والوجه على الوجه الثاني لو علمنا عدم غرضي به كان عبثاً في الحقيقة ونفس الامر ليس كذلك بخلاف الوجه الاول قال و
 تخيل العدول آه عطف على قوله الاحترار واللفظ اول منع الخلو للمنع الجمع فيجوز اجتماع احتراز العيب وتخيل العدول في علة
 حذف المسند اليه ثم تخيل مصدر مضاف الى المفعول الثاني والفاعل والمنقول محذوفان فيكون التقدير او تخيل المتكلم
 السامع العدول الى اقوى الدليلين فالجواب ان من جملة الاسباب الراجعة لحذف المسند اليه ان يوقع المتكلم في خيال
 السامع وهو به ذلك المحذف انه عدل الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ واقواهما العقل والفائدة في هذا التخيل
 هو ايجابه نشاط السامع وتوجيه عقله نحو المسند اليه زيادة توجيهه قال من العقل واللفظ آه بيان الدليلين لا اقواهما قوله
 يعني ان الاعتماد آه الغرض منه تعيين اقوى الدليلين وهو العقل ودفع اعتراض وهو انه لا يوجد العدول من احدهما
 الى الآخر في الحقيقة لانه لا بد من دلالة اللفظ على المعنى الى العقل بان يعلم بالعقل ان هذا اللفظ موضوع لذلك
 المعنى ولا يفيد دلالة اللفظ عايه مالم يحكم العقل بصحة ارادته فكيف يوجد الاول بدون الآخر حاصل الدفع ان العدول
 من احدهما الى الآخر من حيث ظاهر دلالة اللفظ بحيث ان كل واحد من الدليلين ليس بمتمتع بالآخر وان كان
 بحسب التحقيق والواقع دلالة اللفظ مع العقل لا وحده والى هذا اشار بقوله من حيث الظاهر والى تعيين الاقوى بقوله
 وهو اقوى آه قوله عند الذكر آه أي عند ذكر المسند اليه قوله وعند الحذف على دلالة العقل آه لانه يستدل بالعقل بمعونة
 القرآن على المحذوف الدال على المسند اليه وانما لم يقل بهما من حيث الظاهر لان العقل لا يحتاج في الدلالة على ذات
 المسند اليه الى اللفظ لجواز ان يدل بالقرائن العقلية على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قوله وهو اقوى آه أي
 العقل اقوى قوله لاستقلاله بالدلالة آه أي لاستقلال العقل بالدلالة من غير مدخل للفظ ولو في الجملة كافي العقلية

داعي حال كون العيب

والعقل

الصفة مثل دلالة الاثر على المؤثر كدلالة الدخان على النار قوله بخلاف اللفظ أه فانه يقتضي العقل في جميع المواد لان اللفظ
 لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون العقل قوله فاذا حذفته فقد خيلت آه تفرع على ما قبله وتعين ما هو المقصود من كلام الله
 قوله وانما قال تخيل آه الغرض منه دفع اعتراضه وهو انه اذا كان دليل العقل قويا كما ذكر ثبت ان في الحذف عدول محقق لا تخيل
 عن اضعاف الدليلين الى اقواهما فلم قال الله او تخيل العدول بزيادة لفظ التخيل ولم يكتف بالعدول بدون زيادة حاصل
 الدفع ان العدول ليس محققا الا كونه محققا يتوقف على كون كل واحد من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة عليه وليس كذلك
 لان الدال على المسند اليه المحذوف هو لفظ المسند اليه للدلول عليه بالقرائن كما عند الذكر والاعتماد في الدلالة بالاخر الى العقل لان
 اللفظ لا يمكن ان يفهم منه شئ بدون العقل فلا يكون كل واحد منهما مستقلا في الدلالة عليه فلا يكون العدول محققا بل محتملا
 متوقفا على الدالة اللفظ والعقل كليهما فلذا قال تخيل العدول ولم يقل بالعدول فقط قوله عند الحذف اليه آه اي كما عند الذكر قوله
 هو اللفظ الدلول عليه آه ضمير الفصل لجود التاكيد للحصر وتحقيق ذلك ان اللفظ مدخلا في الدلالة عند الحذف بناء على ان
 الدلول عليه بالقرائن هو لفظ المسند اليه دون ذات المسند اليه فلو كان ضمير الفصل للحصر يكون مخالفا لقوله السابق من حيث
 ظاهره ولقوله اللاحق فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ آه ويمكن ان يكون للحصر اضافيا اي
 ليس الدال عند الحذف بجوهر العقل بل للفظ مدخل اليه فلا يكون منافيا لا تقدم وما خر قوله والاعتماد في دلالة اللفظ آه
 حاصله ان اللفظ الدلول عليه في صورت الحذف لا يستقل بالدلالة كما كان غير مستقل في صورة الذكر بل بهما اليه لا بد من
 حكم العقل بصحة ارادته كما كان هناك يعني ان كل واحد من الدليلين ليس مستغنيا عن الآخر حتى يوجد العدول من احدهما
 الى الآخر محققا قوله بالاخر آه اي بالاخر وبي على وزن ثمة بمعنى الاخر يقال ما عرفت الا بالاخرة اي الاخر كذا في
 الصحيح قوله فلا عند الذكر آه بهذا تفرع على مدخلية كل واحد من العقل واللفظ في الدلالة عليه فكلمة لا في الاصل داخل
 على يكون وكلمة عند ظرف متعلق يكون فيكون المعنى فلا يكون عند الذكر الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا يكون الاعتماد
 بالكلية عند الحذف على العقل بل احتياج كل واحد من اللفظ والعقل في الدلالة الى الاخر وهذا لا ينافي لما مر ان دلالة
 العقل اقوى من دلالة اللفظ لما عرفت من وجه قوتهما قال كقولهم آه اي كالحذف الواقع في قوله قال قال لي كيف انت قلت
 عليل آه اي قال المحبوب لي كيف انت قلت عليل اي مريض بمرض المحبة والعشق تمامه سهر واسم وحزن طويل السهر
 ضد النوم اي بي خوامي هذا بيان العلة قوله لم يقل انا عليل آه يعني اصل الكلام انا عليل فعليل خبر مبتدأ محذوف وفيه تعين
 محل الشاهد واشارة الى ان هذا مثال لكليهما اي للاعتراض عن العبث او تخيل العدول آه وكذا اشارة الى ان كلمة او
 في قول الله او تخيل العدول آه لمنع الخلو لا لمنع الجمع فقلته قرينة على المسند اليه المحذوف وهو انا لان مقول القول لا يكون
 الاجملة فيكون ذكره عشا وكذا العقل يدل عليه لان فيه سؤالا عن كيفية الخطاب وصفته بلفظ كيف فالعقل يدل ان يناسب
 للخطاب ان يقول انا عليل فحذف المسند اليه للعدول الى اقوى الدليلين وهو العقل قال او اخباره شبه السامع آه عطف

على قوله الاحتراز عن العبث اى لا امتحان التكلم وتجربته تنبيه السامع عند القرينة على حذف المسند اليه قوله هل يتنبهان لا
 ايه بيان اخبار تنبيه اى هل يتنبه ويطلع السامع على حذف المسند اليه بالقرائن ام لا يتنبه على حذفه بالقرائن فان قيل ان
 كلمة هل لطلب التصديق وكلمة ام لطلب التصور وهما نوعان متباينان فلا يصح ان تكون كلمة ام معادلاً لكلمة هل
 فلما نسب ان يقال ايتنبه ام لا بالهزة قلنا ان الكلام على حذف همزة الاستفهام وهل بمعنى قد فيكون التقدير
 اقد يتنبه ام لا او الجواب ان ام هنا متقطعة لا متصلة وهو لطلب التصديق فلا يكون منافياً لهل فيكون المعنى هل يتنبه
 ام لا يتنبه قل او مقدار تنبيهه اه عطف على قوله تنبيه السامع ولذا زاد الشرح لفظ اختبار قبله اى او اختبار مبلغ حدة ذهنه
 ونحوه في التنبيه على حذف المسند اليه قوله هل يتنبه بالقرائن الحقيقة اه فيكون شديد الزكاة قوله ام لا اه اى لا يتنبه بالقرائن
 الحقيقة فيكون ضعيف الزكاة وتفسير ما حكى ان بعض خلفاء بنى عباس ركب سفينة مع واحد من ندائه فسل ذلك الخليفة
 عن ذلك الواحد اى طعام اشهى لك فقال نعم البيض المصقوق فالتق عودهما هناك في العام القابل فقال الخليفة
 مع اى شئ فاجاب النديم مع الملح فتعجب الخليفة من استخفاره وكال تنبيهه وليقطعه قال اياهام صوته اه عطف على قوله
 الاحتراز عن العبث اى حذفه لايهاام المتكلم صوته اى حفظه وتبعده عن لسانك لاجل تعظيمه بان لسانك ليس يقابل
 ان يكتف به نحو ان يقال مقرر للشرع موضح للدلائل فيجب اتباعه وتريده به رسول الله واما قال اياهام صوته لانه
 ليس في الحقيقة صوته عن لسانك لان المحذوف كالمحذوف وذكر اياهام دون التحليل كما فيما تقدم للتفنن في العبارة
 قوله اى المسند اليه اه تعين مرجع الفير قال عن لسانك اه متعلق صوته قوله تعظيماً له اه اى للمسند اليه مفعول له لايهاام صوته
 قال او عكسه اه اى عكس المذكور عطف على قوله اياهام صوته قوله اى اياهام صوته اه تفسير العكس قوله عنه اه اى عن المسند اليه
 قوله تحير الوداعانه له اه اى للمسند اليه مفعول له اياهام صوته لسانك عنه مثاله ان يقال موسوس شاع في الفساد
 فنجب مخالفته وتريده به الشيطان قال او تاتي الانكار اه عطف على ما قبله اى حذفه لتسهيل انكار التكلم لدى الحاجة
 ايه قوله وتريده به اه عطف تفسير تاتي اور ولدفع توهم وهو ان الايمان لا ينسب الى الانكار لانه ينسب الى الاجسام وهو
 ليس لك حاصل الدفع ان المراد منه هو التيسر والتسهيل وهو ينسب الى الانكار قال لدى الحاجة اه اى عند الضرورة متعلق
 تاتي قوله نحو فاسق فاجراه مثال لحذف المسند اليه لتسهيل الانكار لدى الحاجة يعنى قوله انك عند حضور جماعة فيهم زيد
 عندك فاجرو فاسق وتريده به زيداً فتخذف ليناى لك الانكار عند لومه لك على سببه وتشكيه منك فتقول يا سبيك
 وما عينك زيد اقول اى زيد اه تعين للمسند اليه المحذوف قوله ليس لك اه علة المحذوف اى حذف زيد المسند اليه هنا
 ليس لك قوله ما اردت اه كلمة مانافية اى ما اردت زيد بل اردت غير زيد فلا تلموتى ولا تشكىنى قال او تعينه اه اى
 تعين المسند اليه بنفسه لظهوره وشهرته مثل فعال لما يريد اى الله هذا اللفظ عطف على ما قبله قل او ادعائه اه اى وان لم يكن
 متعيناً في نفسه لكن يدعى انه متعين نحو وهاب اللوف اى السلطان قوله اى ادعاه التعيين اه تفسير تعين مرجع الفير لئلا يتوهم

عوده الى السند اليه كما في قبله وفي بعض النسخ المتن اودعاء التعيين فالظاهر في موضع الاضمار لئلا يتوهم عوده الفعلي
 السند اليه كبقية الضمائر المتقدمة قال او نحو ذلك آه اي المذكور من الضوابط التي ذكرت لحذف السند اليه قوله كفيق المقام آه
 مثال نحو ذلك قوله عن اطالة الكلام آه متعلق ضيق المقام قوله بسبب ضيق المقام ايضاً الضمير السامع
 بمعنى واحد اي طلال وتكدي لي فالعطف مرادف او تفسيري مثال ما مر في قوله قلت خليل فلم يقل انا لضيق المقام بسبب
 الضمير الحاصل له في المرفوض قوله او قوات فرصة آه عطف على ضمير سامة اي بسبب خوف قوات فرصة بتقدير المضاف
 الفرصة بالفهم هو ما يفتن تناوله او قطع من الزمان يحصل فيه المقصود قوله او محافظة على وزن آه عطف على ضمير و
 سامة ايضاً اي على وزن البحر كما في قوله قلت خليل ولم انا خليل محافظة على وزن البحر قوله او سميع او قافية آه كلامها عطف
 على ضمير سامة الفرق بينهما ان السميع يستعمل في النشر والقافية في الشعر والتفصيل في علم البديع فالسميع تواطؤ
 الفاصلتين من النشر على حرف واحد في الآخر وقد يطلق على الكلمة الاخيرة باعتبار توافقهما للكلمة الاخيرة من الفقرة
 الاخرى والقافية حرف ساكن في آخر البيت مع اول حرف متحرك قبل ساكن يكون بين آخر البيت واول حرف
 متحرك فانقل ان البحث في حذف السند اليه ولا دخل لحذفه في السميع والقافية لكونهما في آخر الكلام والسند اليه في اوله
 قلنا هذا انما يكون فيما اذا كان ذكر السند اليه واجب التاخير كما اذا قلت طلب الحبيب الفين فقلت لله اي ابن
 بها فانه يتعين حذف السند اليه وهو بها اذ لو ذكر لفظها بما بعده فأت السميع او قبله لزم تاخيرها الى الصدر وهو استفهام لفظ اي
 واذا قلت طلب الحبيب الفين فقلت عا على الفان لا يحذف السند اليه لعدم الداعي وايضاً يجوز ان يكون القافية
 او السميع لفظ السند مع حركة ما قبله لان السميع والقافية من المتحرك قبل الساكنين فاذا كانت الحركة من الكلمة التي
 قبل السند وذكرت السند اليه بينهما صار فاصلاً بين تلك الحركة وبين السند فيفوت السميع او القافية وكذا اذا ذكرت
 بعد لان السميع او القافية لفظ السند قوله وما اشبه ذلك آه اي المذكور من الامور عطف على ضمير سامة ايضاً قوله
 كقولك للصيد آه اي شكار كنفه قوله غزال آه اي آهو الظاهر انه يصلح مثلاً للجمع ما ذكر بقوله كفيق المقام الى قوله
 وما اشبه ذلك آه قوله فان المقام لا يسع آه تطبيق المثال ودليل له يعني ان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال
 بذكر السند لعدم الفرصة فان الزمان الذي يمكن ان يحصل فيه مقصود التكلم وهو الحيد قليل جداً لا يسع ان يتلفظ
 فيه باللفظ المذكور مع حصول ما قصده واما للضمير السامة الحاصل للصيد من طلب الصيد والخوف فوات وزن البحر على
 تقدير وقوعه في الشعر والخوف فوت السميع في الشعر والقافية في الشعر اذا وقع فيها قوله وكالاخفاء آه عطف على قوله كفيق
 المقام قوله من الحاضرين آه بيان غير اي يكون مقصود التكلم اعلام السامع فقط ويخفى على غيره من الحاضرين بان
 يكون السند اليه عدوهم مثل جاد ترك السند اليه وهو زيد مثلاً لاجل اخفائه على الحاضرين من غير سامع قوله وكاتباع الاستعمال
 آه عطف على كفيق المقام ايضاً اي يحذف السند اليه لاجل اتباع الاستعمال الوارد على حذفه قوله من غير سامع آه اي

هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ فحذف المسند اليه ولم يقل بذكر المبتدأ اتباعاً للاستعمال الوارد
 على حذفه لان هذا مثل يغرب في صدور الفعل الحسن من غير اهل به دون ذكر المسند اليه الامثال لا تتغير ذكر جابر الله
 الزمخشري في مستقصى الامثال ان اول من قاله هو الحكيم ابن عبد يغوث السفي و كان ارمى الن اس وذلك انه نذر ان
 يذبح مائة اى بقرة على جبل من بلاد طى يقال له غنغب بالغنين البعوتين او الموحدين فصار كلامه مائة مائة لا يصحها
 رمية ولم يمكنه ذلك ايا ما وكان يرجع تخفياً بلا صيد وكاد ان يقتل نفسه فتمعه ابنة مطعم ثم خرج ابنة مطعم معه الى الصيد
 فرمى الحكم بهاتين فاختلاهما فلما عرفت الثالثة رماها مطعم فاصابها وكان اذ ذاك لا يحسن الرمي فقال الحكم
 من غير رام فصار مثلاً لصدور الفعل من غير اهل به فاشتبهت اعرفها من احزم آه اى هذه السنته وهى الخلق والطبيعة
 هذا المصريح مثل يغرب لمن فعل فعلاً سببه اليه بعض اهل واهله ان ابا الاحزم الطائي جد حاتم الطائي اوجده كان
 ابنة احزم عاتقات احزم وترك بنين فوشوا على جد هم ابي الاحزم فغربه وجرحوه فقال ابو احزم شعراً ان بني
 رملوني بالدم . و شنته اعرفها من احزم . وقوله رملوني اى لطخوني يقال رمل به بالدم اى لطخ به والمعنى ان بني ضربوني
 ولطخوني بالدم وليس هذه طبيعة حدث فيهم بل هى طبيعة انتقلت اليهم من ابيهم احزم فانه فعل فعلهم قبلهم فقوله
 اعرفها من احزم بصيغة التكلم وهو ابو الاحزم قوله او على ترك نظائر ما اعطف على قوله على تركه اى كاتباع الاستعمال
 الوارد على ترك نظائر المسند اليه لا يعين المسند اليه الفرق بين الاتباعين ان فى الاول يكون الكلام فى الاستعمالين
 واحداً فى ذكر المسند اليه وحذف واحد كما فى رمية من غير رام فهذا كلام واحد ذكر المسند اليه وحذفه واما فى الثانى الكلام
 الثانى غير الاول لان الكلام الثانى قياس على الاول فى الحذف والقياس والقياس عليه متعارفان مثلاً حذف المسند اليه
 على الدرج فى الحمد مثلاً اهل الحمد فيقاس عليه امتثال اخرى من مواضع حذف المسند اليه نقل عن الشارح ان النوع الاول
 لا يتصور من التكلم الاول بل ممن يندرج كلامه فى كلامه يغرب به للثل كقولك عند الاخبار عن حالك رمية من غير رام
 بخلاف النوع الثانى فانه يتصور من التكلم الاول كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم والفتح النوع الاول يتناول القياس
 وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه فى احدهما قياساً فى الاخر غير قياس او تمثلت بهما فى
 مراك على بهيتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه بخلاف الثانى فانه يختص بالقياس فقط قوله كفى الرفع على
 الدرج آه اى زيادة الدرج اى كما حذف المسند اليه فى الرفع اى فيما قطع النعت عن النعوت الجود بالرفع بان يبدل
 الجود على الرفع فقبل الرفع كان نعتاً وبعده صار خبراً محذوق المبتدأ فبهنا حذف المسند اليه محلاً على نظائره من مواضع
 حذف المسند اليه لاجل الحمل على الدرج او لزم وغيرها فيكون الرفع على الدرج مثلاً امراً كلياً والامثلة له نظائره قوله
 فانهم لا يكادون آه دليل حذف المسند اليه فى الرفع على الدرج وانما لم يذكر وافية المبتدأ لان الرفع بالدرج والزم
 والزم وصف فى الحقيقة لما قبله وانما خولف فيه عن اعراب الموصوف للافتنان لان الافتنان وتغير الاسلوب

يدل على زيادة المقصودية وزيادة التقاط السامع وتحريك رغبته في الاستماع فالترمو حذف المبتدأ ليكون في صورت
متعلق من متعلقات ما قبله ليبدل على كمال الظاهر الاهتمام فحذف المبتدأ في هذه المواضع واجب كما تقر في علم النحو والمقصود
من القطع التبيين على ان تلك الصفة صفة مادية او ذميمة او ترجمية لا المخصصة والموضحة والمؤكد في الاصل وانما يحصل هذا
التبيين لان الصفة المخصصة والموضحة والمؤكد لا يجوز قطعها عن الموصوف لبقاء الموصوف خياليا بعد القطع فاذا قطع يعلم انها مادية
او ذميمة او ترجمية وهذا هو المراد بالرفع والنصب على الدح والذم والترحم قوله الحمد لله اهل الحمد بالرفع اذ اى رفع اصل
الحمد هذا مثال الرفع على الدح وامثال الدم فخر مرت بزيد اللبث اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع وامثال الترحم
فخر اعط بزيد المسكين واللهم ارحم عبد المسكين بالرفع قوله ومنه اى ومن حذف المسند اليه لاتباع الاستعمال على ترك نظائره
في الرفع والذم وغيرهما قوله بعد ان يذكر آه وانما فصله عما سبق لعدم كونه من النعت المنقطع عن المنعوت بل هو از الحذف فيه
ووجوبه فيما قبله قوله فتى من شأنه كذا آه اى هو فتى يحذف المسند اليه هذا مثال يحتمل ان يكون للرفع على الدح او الذم
اى هو فتى من شأنه الصفات الحميدة او الذميمة قوله وبعد ان يذكر آه عطف على بعد الاول قوله ربيع كذا او كذا آه اى
بهذا ربيع يحذف المسند اليه الربيع بسكون الباء الدار والنزل المرتفع هذا مثال للرفع على الترحم قوله وبه طريقة آه اى
حذف المسند اليه في هذه المواضع طريقة مستمرة عندهم حملا على نظائره الغرض منه تأييد ما قبله ان حذف المسند اليه تلك
المواضع ليس من الاختراعات بل هو طريق متقول عنهم مستمر عندهم فلو كان المسند اليه آه هذا شروع في بحث حذف المسند
الفاعل وما قبله من حذف المسند اليه المبدأ فيشمل حذفه الى كلا قسمي المسند اليه وفي ذكر قد الداخلة على الفاعل للتقليل شارة
الى قلح حذف المسند اليه الفاعل ولذا لم يذكر المعبر لانه يجوز في صورت اسناد الفعل الى المفعول فقط ولا يجوز حذف الفاعل
في صورة اخرى لانه يلزم بقاء النسبة الفعلية بدون المنسوب اليه وهو غير جائز قوله وخيطة آه اى وحين حذف المسند اليه
الفاعل يجب اسناد الفعل الى المفعول لئلا يلزم حذف الفاعل بلا سند وهو غير جائز لان الفعل لا بد له من فاعل او
ما يقوم مقامه قوله ولا يفتقر هذا آه اى حذف المسند اليه الفاعل الغرض منه فرق بين حذف المسند اليه المبتدأ وحذف المسند
اليه الفاعل بان الاول يحتاج الى التريفة على تعيين المحذوف دون الثاني لانه لا غرض يتعلق بتعيين الفاعل لان المقصود
وقوع الفعل على المفعول في الجملة الفعلية من اى فاعل كان قوله مثل قتل الخارجي آه بصيغة المجهول قوله لعدم الاختيار
آه تطبيق المثال ودلالة عدم الافتقار الى التريفة على تعيين المحذوف لا تعيين قاتل الخارجي غير مقصود قوله وانما المقصود ان
يقتل آه بصيغة المجهول اى يقتل الخارجي هذا بيان للافتقار على الغرض الداعي الى المحذوف قوله ليؤمن من شره آه اى
شره الخارجي متعلق يقتل من الا من اى محفوظا شدة قوله وقد يكون حذف الشئ آه الغرض منه دفع ما يتوهم وهو ان يكون
الحذف مختصا بالمسند اليه ولا يحذف شئ اخر عجزه حاصل الدفع انه ليس المحذف مختصا بالمسند اليه بل يحذف غيره ايضا ولذا
قال قد يكون حذف الشئ آه ولم يقل حذف المسند اليه لان في الآية ليس المحذوف مسندا اليه بل المفعول به قوله اشعار آه

غير يكون قوله بانه اي ذلك الشيء متعلق اشعاراً قوله من الغنامة اي العظمة قوله لا يمكن ذكره اي ذكر ذلك الشيء والجملة
 صفة مبلغاً قوله ان هذا القرآن يهدي شال حذف الشيء لأجل الغنامة فحذف موصوف التي وهو الملة او الى الاء والطريقة
 لأجل الغنامة قوله اي الملة او الى الاء تعيين المحذوف قوله ففي الحذف اي حذف الملة او الى الاء والطريقة هذا لطيف المثال
 مع المثل قوله لا توجد في الذكر لشمول الحذف احتمالات متعددة بخلاف الذكر لانه يشمل احتمالاً واحداً فان قيل ان الموصول
 في الآية لكونه اسماً جامداً لا صفة لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هنا والاشعار يكون القرآن بالغاً في الغنامة مبلغاً لا
 يمكن ذكره انما هو ليفهم من الابهام في الموصول لاسيما الحذف فلا يصح التمثيل ؟ قلنا ان الحذف على نوعين حذف مالا بد منه
 في تصحيح اللفظ والاخر حذف مامنه بدني تصحيحه كحذف الفاعل فيما يبنى للمفعول مثلاً وقوله نعم يهدي الخ من باب الشك
 ونظائر الحذف بالمعنى الثاني مع بيان انكث كثيرة في الموارد قوله او بلغ من القضاة عطف على قوله بلغ من الغنامة
 والقضاة القباة والذلة اي خواري اي قدي يكون حذف الشيء اشعاراً بانه بلغ من القباة والذلة الى مرتبة لا يقدر
 المتكلم ولسامع على اجرائه بلسانه واستمعه بالاذن فلا جمل تلك القباة حذف كما في المثال لا آتي قوله : الى حيث
 متعلق بلغ اي الى مرتبة قوله على اجرائه اي اجراء ذلك الشيء المحذوف قوله او السامع عطف على المتكلم قوله :
 ولهذا اي لأجل ان حذف الشيء قد يكون للفظاقة قوله : سائل ما من فاعل قلت قوله : عن الواقع في بليّة
 اي عن الضلال الواقع في بليّة ومصيبة قوله يقال جواب اذا قوله لا تسأل عنه اي عن ذلك الضلال قوله : اما لانه يجزع
 عنه عدم السؤال اي اما ان المتكلم يجزع اي يخوف ان يجري على لسان المتكلم قوله ما هو فيه كلمة ما فاعل يجري وهو عبارة
 عن مصيبة وبليّة وضير هو راجع الى فلان وضير فيه راجع الى لفظ ما قوله : لفظاً عنه اي لقباة ذلك الشيء والضير راجع
 الى لفظ ما وكذا في اضماره المتكلم اي تشكلي هذا بالنسبة الى المتكلم قوله : واما لانك لا تقدر على قوله
 اما لانه آه هذا بالنسبة الى السامع قوله : على استماعة الضير راجع الى لفظ كما وكذا قبله قوله : لا يحاشه السامع اي لفظة
 ذلك الشيء للسامع الضير في ايحاشه الضير راجع الى لفظ ما وكذا في اضماره قال : واما ذكره اي ذكر المسند اليه هذا عطف على
 قوله واما حذفه قال : فلكونه الفاء في جواب اما واللام للتعليل قوله : اي الذكر تعيين مزج الضير من انه راجع الى الذكر
 لا الى المسند اليه قال : الاصل اي التخيير الراجح قوله : ولا مقتضى للعدول عنه اي عن الذكر والواو للحال وكلمة لا لنفي
 الجنس والجملة حال عن فاعل المصدر اي الذكر الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كون ذكر المسند اليه اصلاً محققاً في حال
 الحذف ايضاً فلم لم يذكر فيه ؟ حاصل الدفع ان مجرد الاصل لا يصلح نكتة للذكر بل لا بد معها من انتفاء
 المعارض المتقضي للحذف حتى اذا وجد المعارض المذكور زعم الحذف على الذكر ثم قوله ولا مقتضى للعدول عنه
 قيل ان الطرف في امثاله لا يتعلق باسم لا والا لكان مشابهاً بالمضف فيجب النصب ولا يكون
 بناءً على الفتح بل بمقدّم وهو الخبر المحذوف اي لا مقتضى لوجود للعدول عنه وقيل انه منصوب وسقوط التنوين
 عنه اما لكونه مفعلاً واللام زائدة كما قال سيبويه في الاغلام لك وحينئذ يكون مدحها مجزواً بكثرة مقدرة منع منها كسرة حرف

البحر الزايد واما تشيها له بالمضاف كما قال ابن الحاجب في مثل لا غلامى لك ولا ابالة قل والاحتياط آه عطف على قوله كونه
 الاصل حلة ثابته لذكر المسند اليه اما ذكره فلا احتياط والمحافظة على المسند اليه لكون القرينة الدالة على المحذوف ضعيفة قال الضعيف
 التعليل آه اى الاعتماد على الاحتياط قال القرينة آه الدالة على وجود المسند اليه المحذوف اما الحذف بالقرينة في نفسها واما الاشتباه فيها
 قال او التشبيه عطف ايه على قوله كونه للاصل يعنى انه يذكر المسند اليه مع العلم بان السامع فاهم له بالقرينة للاجل تشبه الحافزين
 على خباوة السامع بانه لا يعلم به غيره كونه كما يقال في جواب ما اذا قال عمر وعمره قال كذا مع انه لا يكون السامع غافلاً
 تشيهاً على انه غي لا ينبغي ان يكون الخطاب معه الا بذكره قال او زيادة الايضاح آه عطف على ما قبله ايضاً قال والتقرير آه عطف
 على زيادة الايضاح يعنى انه يذكر المسند اليه للاجل زيادة ايضاح المسند اليه وزيادة ثبوت في ذهن السامع فتقضى الايضاح والتقرير
 حاصل عند الحذف ايضاً لوجود القرينة وفي الذكر زيادة تها اذ الدلالة اللفظية اذا اجتمعت مع الدلالة العقلية فتفيد زيادة قوله ومنه آه
 اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقرير قوله نعم الآية حيث لم يحذف فيه للمسند اليه اعنى اسم الاشارة الثاني لزيادة الايضاح
 والتقرير او دكلية منه ولم يقل كقوله نعم اشارة الى انه ليس زيادة ايضاح للمسند اليه ولتقريره بل لا ايضاح غير من تقريره
 متعلق بتكرير المسند اليه المستلزم لذكره وهو ان هؤلاء الموصوفين بشرف الايمان ممتازون بكل من الاشرئين و
 منها يكفي في تميزهم عن عداهم فلا ايضاح هذا الغرض ذكر المسند اليه فلم يحذف اكتفاء بالقرينة على حذفه اذ مع الحذف
 لا يتفصح التقرير كمال الايضاح ولا يفصح عن الغرض كمال الايضاح فانه يؤم تحقق كل من الاشرئين بالافراد فيمن عداهم
 وايضاً ان قوله نعم المذكور ليس من قبيل حذف المسند اليه لعلم بذكر الاسم الاشارة الثاني لان قوله هم المفلحون لو لم يذكر
 المسند اليه لكان اما معطوفاً على الخبر اعنى على صدره فيكون خبراً لا اولئك الاولى او معطوفاً على جملة اولئك على صدره من
 ربهم فيكون من عطف الجملة على الجملة وعلى الاحتمالين لا حذف فيه للمسند اليه قوله بتكرير الاسم الاشارة آه متعلق قوله تعالى
 قوله تشيهاً على اسمهم آه مفعول له تكرير اسم الاشارة حاصل ان تكرير اسم الاشارة وذكره يفيد ان الصافهم بتلك الصفات
 المذكورة فيما قبل يقتضى ان الصافهم بكل واحد من على حدة ويكون ذلك الاختصاص مع الجمع على جبالها والافراد على حدة
 العلة بهم اذ اختصاصهم بكل واحد منها على حدة بذكر المسند اليه يكون كل واحد منها ميمز الميمز عن عداهم ولو لم يكرر اسم الاشارة
 بان حذف المسند اليه لربما فهم اختصاصهم بالجموع ويكون هو الميمز لم لا كل واحد منها فيتميم تحقق كل واحد منها بالافراد فيمن
 عداهم وهو خلاف المقصود قوله على اسمهم آه اى الموصوفين بتلك الصفات من الايمان بالغيب واقامة الصلوة والانفاق وغير
 ذلك قولهم كما ثبت لهم آه الكاف بمعنى مثل وما مصدرية وقع في موقع المصدر لقوله ثابتة ويكون المعنى الاشارة بالفلاح ثابتة لهم
 مثل ثبوتها لهم بالهدى والكاف ليس للتشبيه بل للتساوى اى تساوى الفلاح والهدى لم قوله الاشارة آه بفتح الهيمزة والثاء
 المتقدم والاستبداد يقال استأثر بالشئ استبد به قوله بالهدى آه متعلق ثبتت اى ثبتت الاشارة لهم بحصول الهدى في الدنيا
 قوله في ثابتة لهم آه الفاء زائدة والضمير للاشارة والجملة في محل خبر ان قوله بالفلاح آه متعلق ثابتة اى ثابتة لهم الاشارة

بمفعول... الفلاح في الآخرة فجعلت كل واحد آه تفرع على ما قبله من ثبوت الاشتين لهما ثم تأنيث الفعل باعتبار كون
 كل واحد عبارة عن الاشتين وكذا تأنيث الغير في قوله بهما راجع الى كل واحد من الاشتين بهذا الاعتبار قوله في يميزهم آه متعلق
 جعلت قوله عن يميزهم آه متعلق التمييز قوله بالمشابهة التي آه مفعول جعلت اى بالترتبة والطريقة وهي في الاصل الموضوع الذي
 يثاب اليه اى يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله يعرفون في امرهم ثم يرجعون اليه قوله لو انفردت آه
 الغير راجع لكل واحد من الاشتين والجملة الشرطية صلة الموصول قوله كفت آه جواب لو الضمير لكل واحد من الاشتين اليه وضمير
 الموصول محذوف اى كفت فيها اى في تلك الثابتة مميزة لهم من غيرهم قوله على حيالها آه متعلق كفت الخيال الانفراد اى على
 افرادها اصله حوال وهو ظرف فابدل الواو بالياء قال او قلها تعظيم آه عطف على ما قبله اليه اى اما يذكر السند اليه لاظهار تعظيم
 مدلوله لكون اسمه مما يدل على التعظيم مثل امير المؤمنين حاضري جواب من قال احضر امير المؤمنين قال او اهانته آه عطف على
 ما قبله اليه اى اما يذكر السند اليه لاهانته مدلوله اذا كان اسمه مما يدل على لاهانته نحو السارق اللئيم حاضري جواب من قال احضر
 السارق اللئيم قال او التبرك بذكره آه عطف على ما قبله اليه اى اما يذكر السند اليه لاجل التبرك والخير بذكره لكونه مجمع البركات
 والكمالات نحو النبي ص قال هذا القول في جواب من قال هل قال هذا القول النبي ص قال او استلذذه آه عطف على ما قبله اى اما
 يذكر السند اليه لاجل وجدانه لذيه باب الاستغفار بهذا الوجه لان المأخذ مثل الجيب حاضري جواب من قال احضر الجيب
 قال او بسط الكلام آه عطف على ما قبله اليه اى اما يذكر السند اليه لاجل بسط الكلام وتفصيله قال حيث الاصفا مطلوب آه
 كلمة حيث ظرف زمان او مكان للسط الاصفا الاستماع فقوله الاصفا مطلوب جملة مضاف اليه حيث قوله اى في مقام يكون
 اصفا السامع اى في هذا التفسير اشارة الى ان كلمة حيث ظرف مكان ويمكن جعلها ظرف زمان اليه كما سيجي وكذا اشارة
 الى ان المراد من الاصفا اصفا السامع لا المتكلم والمراد من المطلوب هو عند التكلم لا عند السامع قوله لعظمته وشرفه آه عليه
 لكون اصفا السامع مطلوب اى لعظمته السامع وشرف السامع فان قيل ان التعبير بالاصفا لا يكاد يصح بالنسبة الى المثال الذي
 ذكره المحرر لان الاصفا امانة الاذن للاستماع وهو محال في حقه نعم قلنا ان المراد بالاصفا هنا لازمه وهو السماع مع الانكسار
 والاقبال على المتكلم فان قيل ان هذا القيد اعني قيد الحيثية يمكن ان يعبر في غير هذه النكتة من النكات السابقة كالا استلذاذ
 فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب فادبه التحصيل بذكره في هذه النكتة دون غيرها قلنا ان محو بسط الكلام وتفصيله ليس
 نكتة لانه قد يكون قسما وانما يكون نكتة بهذا القيد فلا بد من ذكره بخلاف بقية النكات لانها نكتة بدون هذا القيد قال
 نحو ص عصاى آه مثال لذكر السند اليه لاجل بسط الكلام المذكور يعنى ما قال الله نعم لموسى ص وما تملك يمينك يا موسى كان
 يكفيه في الجواب ان يقال عصاى لكنه عليه السلام ذكر السند اليه والاضافة والاوصاف التي بعده حيث قال التوكيد عليها واهش
 بها على غنى ولي فيها ما رب اخرى لاجل بسط الكلام في هذا المقام لكون اصفا السامع وهو الله نعم مطلوب بالمتكلم وهو
 موسى قوله وله هذا آه اى لاجل كون الاصفا مطلوب باطال آه هذا تأنيذ لما قبله قوله يجوز ان يكون آه اى لفظ حيث هذا

القول في مقابلة قوله أي في مقام يكون أي يجوز أن يكون لفظ حيث بهما مجازاً للزمان ولا حاجة إلى القرينة على المجازية
 بهما لأن القرينة تكون لتعيين المجاز دون احتمال وبنها بيان الاحتمال قوله وقد يكون بسط الكلام في مقام أو الغرض منه
 دفع توهم وهو أنه بسط الكلام موسى بعد قوله أي عصا بقوله أتوكل عليها واهش بها على غنى ولي فيها ما رآه أخرى
 مع أن الكلام تم بقوله أي عصا حاصل الدفع أن البسط في الكلام يجوز في مقام الافتخار والفرح وبنها من هذا القبيل لأن
 موسى من زيادة الفرح والسرور بسط الكلام مع ربه نعم قوله ولا يستلزم أي الفرح والسرور قوله من الاعتبارات المناسبة
 أو بيان الغرض قوله كما يقال أو مثال بسط الكلام في مقام الافتخار قوله فتقول نينا جيب همداه هذا القدر كاف في الجواب لكنه
 زيد في الجواب بقوله أبو القاسم محمد بن عبد الله للافتخار والاستهزاء قوله إلى غير ذلك من الأوصاف أو مثل عزلي وقرشي
 وامي ورسول قوله وقد يذكر المسند إليه أي وفي ذكر لفظ قد إشارة إلى أن ذكر المسند إليه في تلك المواضع قليل فلذا تركه المصنف
 وفيه إشارة إلى الجواب من جانب المصنف بأن هذا الموضع من ذكر المسند إليه فلم يذكرها المصنف قوله للتحويل أي أي التحريف
 نحو السلطان يأمر بكذا تهويل للمخاطب بذكر السلطان دون اسمه ليمثل أمره قوله والتعجب أي تعجب بقيام الأسد أي بمقابله
 فذكر العجب لأجل التعجب في مقابلة الأسد قوله هو الاستهزاء في قضية أي في حكم أي استهزاء والتكلم للسامع على ثبوت المسند
 إليه والاستهزاء إنما يكون عند ذكر المسند إليه دون حذفه نحو أشهدك أن زيدا منطلق قوله أو التسجيل أي وهو استحكام الشيء
 والحكم أي استحكام الحكم على السامع بأن لا يكون له سبيل إلى الإنكار عند المطالبة والتسجيل إنما يكون عند ذكر المسند إليه نحو
 القاضي حكم كما أقول قوله وهذا كله أي وما ذكر من صور ذكر المسند إليه إنما يكون عند وجود القرينة على حذف هذا التمهيد إلى
 الاعتراف على ما ذكره السكاكي ثم صرح على الاعتراف بقوله واعترض المصنف ثم أجاب عنه بقوله وجوابه أن عموم النسبة أي
 قوله مع قيام القرينة أي قيام قرينة الحذف لأن عدم القرينة على الحذف يكون ذكر المسند إليه واجباً لفوات شرط
 الحذف وهو القرينة لا لتلك النكتة الأخرى كافي الاعتراف على السكاكي قوله وما جعله مفتاح أو متعلق بمناقضه وهو
 قوله أن يكون الجز عام النسبة أي قوله مقتضياً للذكر أي لذكر المسند إليه قوله إلى كل مسند إليه أو لا على التعيين أي يصدق الخبر
 على كل مسند إليه بدون تخصيص مسند إليه دون مسند إليه قوله والمراد تخصيصه أي أي الحال المراد من الجز العام خصوص ذلك
 الجز بمعين أي بمسند إليه معين أي لا يكون عموم مقصوداً بل المراد منه خصوص مسند إليه معين قوله زيد قائم وعمودا هب
 وخالد في الدار أي لأن القيام والذهاب والدار عام صالح بثبوت لكل مسند إليه لكن المراد بهما بالقيام زيد وبالذهاب عمرو
 وبلد خالد فيكون ذكر المسند إليه ضرورياً لا يحصل المقصود وهو المسند إليه المعين قوله واعترض المصنف عليه أي على
 صاحب المفتاح في الإيضاح حاصله أن كون الجز عام النسبة وإرادة تخصيصه بمسند إليه معين لا يخلو في كونه مقتضياً لذكر المسند إليه
 أما مع القرينة على حذفه أو بدونها فعلى الأول لا بد من أمر ثالث لذكر المسند إليه لأن قرينة الحذف وكون الجز عام
 النسبة وإرادة تخصيصه بمسند إليه معين متساويان ولا يمتنع أحدهما على الآخر فالقرينة تقتضي حذفه وعموم الجز وتخصيصه يقتضي

الذكر فلا ترجح لاحد سماعي الثاني يكون ذكر السند اليه واجبا لاستثاء شرط الحذف وهو القرينة لا ما قال السكاكي ومن كون
 الجز عام النسبة واردة تخصيصه بمسند اليه معين فلا يصح ما قاله من ان عموم الجز تخصيصه بمعين مقتضى لذكر المسند اليه قوله بانه
 في الصغير الشأن قوله يدل عليه آية اى على المسند اليه الجملة صفة قرينة قوله ان حذف آية اى المسند اليه بذه جملة شرطية وقوله
 يدل عليه وال بالجز اقدم عليه قوله عموم الجز آية جزا ان الاول اى لقوله ان قامت قرينة آية فهذا مع ما عطف عليه بقوله
 واردة تخصيصه آية مبتدأ والجز قوله لا يقتضيان ذكره آية قوله واردة تخصيصه آية اى تخصيص الجز قوله بمعين آية اى بمسند اليه
 معين قوله وحدها آية حال من عموم الجز واردة تخصيصه اى حال كونها مستفردة بدون انضمام امثال قوله لا يقتضيان
 ذكره آية اى لا يقتضى عموم الجز وخصوصه ذكر المسند اليه قوله ان ينظم اليها آية اى الى عموم الجز واردة تخصيصه قوله كالتبرك
 والاستلزام آية بيان الامر الثالث قوله ليرتجح الذكر على الحذف آية دليل لقوله لا بد ان ينظم اليها امثال اى ليرتجح ذكر المسند
 اليه على حذفه قوله وان لم يتم قرينة آية عطف على قوله ان قامت قرينة آية قوله كان ذكره آية جزا ان اى كان ذكر المسند
 واجبا قوله لاستثاء شرط الحذف آية وهو القرينة قوله لا لاقتفاء آية اى لا يكون ذكره واجبا لاقتفاء عموم نسبة الجز واردة تخصيصه
 كما قال صاحب المفتاح فلا يصح ما قاله وجهها لذكر المسند اليه قوله وجوابه آية اى جواب اعراض المصدر على السكاكي حاصله باختار
 الشق الثاني واثبات الاتحاد بين استثناء قرينة الحذف وبين عموم نسبة الجز واردة تخصيصه لان عموم النسبة واردة تخصيصه
 لاستثناء قرينة الحذف وكنائية عنه فليكون ذكر المسند اليه واجبا لاستثاء الشرط اعنى القرينة هو بعينه كونه واجبا لعموم نسبة
 الجز واردة تخصيصه لان عموم النسبة واردة تخصيصه يكون عند استثناء قرينة الحذف وعدمها اى عدم عموم النسبة وعدم واردة
 التخصيص يكون قرينة الحذف فيكون عموم النسبة واردة التخصيص استثناء قرينة الحذف لان احد النقيضين اذا كان رجوعا
 شئ فرجع الاخر الى نقيض ذلك الشئ قوله تفصيل لاستثناء آية اى لازم وكنائية عنه هي كدعوى الشئ بالبينه قوله وجوبه آية
 اى لاستثناء قرينة الحذف قوله لانه اذا لم يكن آية اى الجز هذا دليل لكون عموم الجز واردة تخصيصه متحدا مع استثناء قرينة الحذف
 حاصله ان عدم عموم نسبة الجز هو معها مع استثناء تخصيصه يكون قرينة الحذف فيكون عموم النسبة واردة التخصيص استثناء قرينة
 الحذف لان احد النقيضين اذا كان رجوعا الى شئ فرجع الاخر الى نقيض ذلك الشئ اشار الشئ الى الاول بقوله لانه اذا
 لم يكن آية والى الثاني بقوله وان كان عام النسبة ولم يرد آية ففى صدين الصورتين قرينة الحذف موجود فى الاول خصوص المسند
 اليه وفى الثاني عموم فاذ لم يكن كذلك فيكون استثناء قرينة الحذف موجودا قوله نحو خالق كل شئ آية فالخالق خبر مبتدأ محذوف
 وهو الله تعالى وليس الخالقية عام النسبة لانها مختصة بالله تعالى فقرينة الحذف هنا عدم عموم نسبة الجز قوله يفهم منه آية اى
 يفهم من عدم عموم نسبة الجز هذا جزا اذا قوله وان كان عام النسبة آية عطف على قوله اذا لم يكن عام النسبة آية اى ان كان
 الجز عام النسبة ولم يرد تخصيص ذلك الجز بمسند اليه معين قوله نحو خير من هذا الفاسق العاجز آية فالجز مبتدأ محذوف وهو
 كل احد لان الجزية عام النسبة الى كل احد وليست بمختصة بواحد ولم يرد تخصيصه الفة فقرينة الحذف عموم النسبة مع عدم واردة

التخصيص فيعلم منه بطريق التفاضل ان ان عموم النسبة واردة التخصيص استنادا قرينة الحذف كما مر اقله يفهم منه اوجبه
 ان اي يفهم من كون الجزع عام النسبة وعدم ارادة تخصيصه ان السند اليه هنا عام اي كل احد قوله ولا نعني بالقرينة انه
 هذا في معرض الدليل القدر فيكون التقدير بعدم عموم النسبة وعدم ارادة التخصيص يكونان قرنتي الحذف لكنهما لا ينفصلان
 عليه ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد في مثال الاول عدم عموم النسبة قرينة حذف السند اليه الخاص وهو السند لعدم
 وفي المثال الثاني عدم ارادة التخصيص قرينة حذف السند اليه العام فان قيل ان عدم عموم النسبة وعدم ارادة التخصيص قرينة
 خاصة على حذف السند اليه لوجود القرائن الاخرى غيرهما فكيف يكون استثناء هاتين القرينتين المخصوصتين تفصيلاً و
 لازماً لاستثناء القرينة مطلقاً لان استثناء الخاص لا يوجب استثناء العام قلنا ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل
 ولازم لاستثناء القرينة مطلقاً لان القرينة ما عبره المتكلم وقصده فعند عموم النسبة واردة التخصيص يكون المقصود عند
 المتكلم ذكر السند اليه والا لا يحصل مقصوده فكيف اعتبر قرينة الحذف فاستثنى قرينة الحذف في قصده مطلقاً فلا ورود
 للاعتراض قوله وقيل مراده انه اي قيل في تقرير اعتراض المصداق على السكاكي في الشق الثاني بقوله وان لم يقر قرينة فكان
 ذكره واجباً فاعطى ان من جملة الموجب على هذا التقدير لوجب ذكر السند اليه هو عدم القرينة فلا يصح اطلاق المقضي
 عليه كما قال السكاكي بقوله مقتضياً للذكر ان يكون الجزع عام النسبة اذ لان المقضي يقال لا يكون مرجحاً لا يكون موجباً
 وبهذا الوجوب متحقق فلا يصح ما قال السكاكي ان المقضي لذكر السند اليه عموم الجزع واردة تخصيصه بمعين لان الاقتضاء
 بهنا لم يتحقق بل الموجب متحقق وهو منافى للاقتضاء كما اشار اليه المصداق بقوله لا يقتضاه عموم النسبة واردة التخصيص انه
 قوله او فيكون ذكره واجباً فاعطى على قوله فيكون ذكره واجباً لا رجحاناً اي او فيكون مراد المصداق بقوله كان ذكره واجباً انه ان
 ذكر السند اليه يكون حينئذ واجباً فلا يصح اطلاق مقتضى الحال عليه لانه لا يكون واجباً بل مستحسناً والفرق بين التوجيهين في
 قول هذا القيل ان المراد من المقضي في التوجيه الاول عام اي مطلق المقضي مقابل الوجوب وفي التوجيه الثاني خاص اي
 مقتضى الحال مقابل الوجوب كما اشار اليه الى عموم الاول بقوله والمقتضى ما يكون مرجحاً فاعطى الى خصوص الثاني بقوله
 فلا يكون مقتضى الحال اعم من الجواب اه يعني اذا كان مراد المصداق ما ذكره القيل المذكور فجوابة منع حصر المقضي في المرجح بل
 هو اعم منه ويشمل الوجوب وكذا منع حصر مقتضى الحال في الاستحسان بل هو اعم يشمل الوجوب ايضاً لان كثيراً من مقتضيات
 الاحوال تكون بطريق الوجوب كتعريف المبدأ او تخصيصه فانه واجب مطابق لمقتضى الحال فقوله ان المقضي اعم من الجواب
 من توجيه الاول من قيل وقوله ولا نسلم المناطات اه جواب عن التوجيه الثاني من قيل فيصح اطلاق المقضي على الواجب
 وكذا اطلاق مقتضى الحال عليه فلا يرد اعتراض المصداق على السكاكي بقوله فان كثيراً من مقتضيات الاحوال اعم فان قيل ان ذكر
 السند اليه حينئذ يكون نصيب الكلام لا اعتباراً بمرزأه عليه وقد تقرر عندهم ان يبحث علم المعاني انما هو من الخواص الزائدة على
 اصل المراد فلا يناسب بحث ذكره فيه قلنا ان هذا باعتبار الاعم الاغلب فلا ينافي كون بعض مقتضيات واجباً قوله بهذه المناطات

ان مراد المصداق بقوله كان ذكره واجباً لا رجحاناً

أي بهذه الطريقة أي طريقة الوجوب قاً؛ وأما تعريفه أعطف على قوله وأما حذفه أو ما ذكره أي الكلمة والغرض من تعريف المسند اليه قوله المجعل المسند اليه معرفة الغرض منه دفع اعتراض وهو أن جعل الأضمار علة لتعريف في قوله الآتي لا يقع لأن الأضمار من صفات المتكلم والتعريف من صفات المسند اليه وهو اللفظ وصفة الشيء لا تكون علة لشيء آخر؛ حاصل المدح أن المراد من التعريف ما هو وصف المتكلم لأن التعريف باب التثنية وهو يوجب التصيرة والجعل فيكون المعنى جعل المسند اليه وإيراده معرفة من المنظم فيكون التعريف من صفات المسند اليه باعتبار جعل الجاعل وهو ليس إلا المتكلم ففتح تعليل الأضمار للتعريف أيضاً الغرض منه دفع توهم آخر وهو أن لفظ تعريف كونه معرفة وهو بحث لغوي لا يناسب في علم المعاني؟ حاصل المدح أنه ليس المراد منه كونه معرفة بل جعله وإيراده معرفة دون نكرة وهو بحث معنوي لا لغوي لأن باب التثنية يوجب التصيرة والجعل قوله؛ وهو ما وضعه أي المعرفة لفظ وضع الضمير راجع إلى المعرفة والتذكير باعتبار الخبر فيكون هذا التعريف للفظ المعرفة وأما تعريف لفظ تعريف فما ذكره بعده بقوله وحقيقة التعريف أنه ادقوله وحقيقة تعريف أنه دليل لكون التعيين معتبراً في المعرفة فيكون الواو في حقيقة التعريف بمعنى إذا التعليلية وهذا هو الأول ما سلم من التعيين معتبر فيه إذ حقيقة تعريف جعل الذات مشاربها إلى امر خارج عما حصل في ذهن المخاطب وهو كونه متعيناً معلوماً عنده فيكون التعيين معتبراً في المعرفة وهو كونه متعيناً في نكرة فان التعيين فيه غير معتبر قوله؛

لأن يستعمل في شيء بعينه أي لأن يستعمل ذلك اللفظ في معنى معين زاد لفظ الاستعمال للإشارة إلى أن المتعبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع ليندرج فيه الأعلام الشخصية وغيره من الصفات والبهات وسائر المعارف لأنها لا تستعمل إلا في أشخاص متعينة وإن كان البعض موضوعاً للمفهوم كلي وهذا من ذهب المتقدمين في الضمائر والبهات ومنهم من لا يفرق بينهما فأنها موضوعة للجزئيات باعتبار ما في المفهوم الكلي فالتعيين فيها باعتبار الوضع فلما توجه إلى التعيين باعتبار الاستعمال وبما هو الحق لأن على مذهب المتقدمين يلزم ترك الحقيقة والاستعمال في المجاز دائماً وهو كما ترى قوله جعل الذات أي الاسم وإنما قال الذات لتخرج الجملة من تعريف والتشكيك لأنها من ملحقات الذات وكلمة ليست ذاتاً قوله مشاربها أي تلك الذات قوله إلى خارج متعلق بمشاربها أي إلى امر خارج عما حصل في ذهن المخاطب من مدلول الاسم وهو كونه معلوماً متعيناً عنده قوله مختصراً صفة خارج أي يختص بشيء معين فخرج بقوله إلى خارج أنه النكرة لأنها إشارة إلى ذات ما لا إلى ما في ذهن المخاطب ولا إلى خارج عنه فيكون الإشارة إلى النكرة باعتبار ذاتها لا باعتبار ذهاب المخاطب ولا باعتبار امر آخر خارج عنه وإن كانت معلومة عنده المتكلم وقوله مختصراً عن الضمائر العائدة إلى ما لا يختص بشيء نحو رجل قائم أبوه وربه رجلاً عالماً فان هذه الضمائر كحركات لعدم اختصاص الجوزع اليه بحكم لأنه مبهم قوله إشارة وضعه أنه مفعول مطلق لمشاربها بهذا القيد النكرات التي إذا اشبهت بها إلى مفهوم معلوم للمخاطب من حيث أنه معلوم عنه نحو ما إن رجل تعرفه أو رجل هو أخوك فان تلك المعلوماتية فيها بالقرينة لا بالوضع فمعنى قوله إشارة وضعه إشارة يكون للوضع مدخل فيها لا لمجرد القرينة فالإشارة إلى ذات ما يجب الوضع ثابتة

في الشك والعارضة والى امر خارج مختصة بالمعرفة فعلم ان في المعرفة اشارتان وضعتان تشاك في احد هما الشك و
 تخالف بالاخرى لان حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها الى امر متعين معلوم من الخاط
 من حيث انه معلوم او لا اعتمادا لعلم المتكلم فقط في المعرفة وان الشك ما يشار بها الى امر متعين من حيث ذاته والابعد
 ملاحظة تعينه وان كان متعينا في نفس الامر لان الاشارة الى غير معلوم لا يصح قوله وقدم في باب السند اليه آه الغرض منه
 دفع اعتراض وهو ان الاصل اتفاق الطرفين فالناسيب تقديم التعريف على الشك والعكس في باب السند اليه والسند لهما
 مع ان الامر ليس كذلك حاصل الرفع لم يوافق الطرفين لان الاصل للسند اليه التعريف لان الحكم على الجهول لا يفيد السند اليه
 يكون محكوما عليه وفي السند الاصل الشك لان الحكم بالمعلوم لا يفيد قوله وفي السند آه اي وفي باب السند قوله فتعريفه آه
 اي تعريف السند اليه تعريف على ما سبق وبيان فائدة العام لتعريف السند اليه وما ذكره الله وفيما بعد بيان فائدة الخاص
 بالاضمار والعلمية وغيرهما كما هو المذكور في المتن لان فائدة الخاص موقوفة على فائدة العام لان تحقق الخاص لا يكون بدون
 العام ففي ضمن ذكر فائدة الخاص تحققت فائدة العام ايها اجمالا فلا بد من التفصيل لهما وايضا اشارة الى الدليل على كون
 التعريف اصلا في السند اليه فيكون ذلك القول تعريف على قوله لان الاصل في السند اليه التعريف آه وحاصل الدليل مركب
 من قياسين وبيان انه كلما كان السند اليه معرفة اذا الحكم بعد اعني احتمال تحقق الحكم وكلما اذا الحكم بعد اركان ان
 فائدة ينتج ان كلما كان السند اليه معرفة كان الحكم اتم فائدة ثم يجعل هذه النتيجة صفري ونظم اليها الكبرى بان يقال
 كلما كان السند اليه معرفة كان الحكم اتم فائدة اصلا واذا كان كذلك فيكون السند اليه بنفسه معرفة ايها اتم فائدة اصلا
 فنقول الشرح وتعرفه لفائدة الخطاب اتم فائدة آه اشارة الى نتيجة القياس الاول التي جعلت صفري في القياس الثاني
 وقوله وذلك لان الغرض آه اشارة الى اثبات كبرى القياس الثاني في كلام الشرح اعني كلما كان الحكم اتم فائدة كان اصلا
 وقوله ولا شك ان احتمال تحقق الحكم آه اشارة الى كبرى القياس الاول وكلما اذا كان السند اليه تحصيل آه اشارة الى
 صفري القياس الاول وقوله كما ترى في قولك آه اشارة الى اثبات هذا الصفري قوله وذلك آه اي كون التعريف اصلا في
 السند اليه دليل لاثبات فائدة العامة في تعريف السند اليه فاذا كان في قوله وذلك آه اشارة لاثبات الفائدة العامة فيكون
 مشار اليه لفظ ذلك كون تعريفه لفائدة الخطاب اتم فائدة ثابته لان الغرض آه واذا كان قوله تعريفه آه اشارة الى دليل
 كون التعريف اصلا في السند اليه فيكون مشار اليه لفظ ذلك كون التعريف اصلا في السند اليه قوله كما مر آه في اول بحث
 احوال الاسناد الجزري قوله في افادة آه الضمير راجع الى الغرض وتانيته باعتبار الجزري يعني ان الغرض من الكلام الجزري افادة
 المتكلم المخاطب الحكم او لازم الحكم الاول فيما اذا لم يكن المخاطب عالما بالحكم والثاني اذا كان عالما به قوله وهو ايها حكمه آه لازم
 فائدة الجزري حكمه كما ان فائدة الجزري حكم والغرض منه تهديد و اشارة الى ان المراد بالحكم فيما بعد في قوله اذا الحكم بعد آه شامل
 لازم فائدة الجزري ولا يختص بالحكم الذي هو بين ذلك السند اليه والسند فقط كما هو المتبادر لان بعد احتمال تحقق الحكم كما يحصل

من الحكم كك يحصل من لازمه فيوجب كون افادته اتم فائدة فلان لازم الفائدة في قولنا زيد حافظ التورات بعد في احتمال التحقق
 بالنسبة الى لازم الفائدة في قولنا شئ ما موجود والفائدة في افادة اللازم في الاول اتم منها في الثاني قوله وفي الاول اي في
 افادة الحكم قوله يحكم بهذا اي في الثاني قوله بانه اي المتكلم متعلق بحكم قوله بوقوع النسبة لان الحكم لا يكون على
 المجهول فثبت الى هنا ان تعريف الحكم مفيد وبدونه لا يفيد واما كونه اتم فائدة فاشارة اليه بقوله ولا شك قوله للتحقق
 الحكم اي ثبوته وحصوله والمراد من الحكم عام شامل للآزمج قوله متى كان اي الاحتمال المذكور قوله بعد اي نادى الوقوع
 وقيل في ذهن المخاطب قوله في الاعلام به اي بذلك الحكم قوله اقوى بالخبرته وندرته قوله متى كان اقرب عطف
 على قوله متى كان بعد اي متى كان احتمال تحقق الحكم اقرب وكثير الوقوع في ذهن المخاطب قوله تخصيصا اي تعريفه قوله ازيد
 الحكم بعدا لنسب زيادة البعد عنها الى الحكم وفيما قبل الاحتمال التحقق اشارة الى صحة كل واحد منها وتفنن في العبارة
 لا يرجع الى المخالفة في معنى قوله كما في قولك شئ ما موجود تنوير وتوضيح لاثبات القاعدة الكلية بالمثال وقد تفصيله
 قوله فافادته اي افادة الحكم بيان للشيء المذكورة معنى فهذا مبتدأ وخبر قوله يقتضي اتم اه قوله وهو التعريف اه اي
 اتم تخصيص قوله لانه اي التعريف قوله والنكرة الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا الدليل مبادى في بعض النكرات اعني
 ما تكون محض بحث لا يشاركها غيرها لانها تفيد اتم بيان مثل المعارف مع ان المدعى مختلف اعني اصالة
 التعريف فيها حاصل الدفع انه فرق بين تخصيص المعرفة وتخصيص النكرة لان الاول وضعي يفهم من نفس لفظ المعرفة
 بالوضع لا بالنظام امر آخر بخلاف التخصيص في النكرة الموصوفة فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف فيها لا من تركيب الوضع
 قوله بحيث اه بيانية بيان تخصيص النكرة بالوصف قوله لا يشاركه فيه غيره اه اي لا يشارك تلك النكرة في ذلك
 الوصف غير النكرة قوله خلق السموات اه صفة اله لا يشاركه فيه غيره قوله سلم عليك اليوم وعده قبل احد هذه
 الجملة صفة رجل منك لا يشاركه فيه غيره قوله بكلمة لا يكون اي لكن التخصيص في زينك المشاكين لا يكون مثل
 تخصيص النكرة قوله ثم التعريف جواب سؤال متقدرو وهو ان قوله فبالاضمار لا يصح جوابا لاما فالمناسب ان
 تدخل الفاء على قوله لان المقام لان الفاء بعد اما تدخل على جوابه لا على غيره حاصل الدفع ان هذه الفاء ليست جزائية
 بل هي تفصيلية والجزاء محذوف فيكون تقديره واما تعريف فيكون على وجه متفاوت يتعلق بها اه فبالاضمار لان المقام
 واشارة اليه بقوله ثم التعريف يكون على وجه متفاوت يتعلق بها اغراض مختلفة قوله يتعلق بها اي بالوجه المذكورة قوله
 اشارة اليها اي الى تلك الوجوه في اشارة الى ان الفاء في قوله فبالاضمار تفصيلية قال فبالاضمار اه في ظاهر العبارة قلب اصله
 هكذا اما تعريف بالاضمار فلان المقام اه لان الجزاء لا يكون مفردا والمعنى هكذا واما تعريف فهو حاصل بالاضمار بان
 يكون قوله فبالاضمار خبر مبتدأ محذوف ويكون الفاء داخل على المبتدأ وكذا متعلق بالجزاء محذوف اعني حاصل
 فيكون الجزاء جملة لا مفردا فيكون الحاصل واما تعريف لمسند اليه بالضمير لا بغيره لان المقام يقتضي التكلم والمخاطب او
 الغيبة وهذه الاشارة لا تحصل بدون الضمير قوله وقدم الضمير دفع اعتراض وهو ان المعارف كثيرة فلم تذكر الضمير عن

البواقي حاصل الدفع انما قوى في التعريف من غير لان في ضمير المتكلم والمخاطب عدم الاشتباه والالتباس وضمير الغائب محمول
عليهما قال واصل الخطاب آه اي الكثير الراجع الواو للاستئناف جواب سؤال مقدر وهو ان عدم ضمير المخاطب من المعرفة
لا يصح لان الخطاب قد يكون للمخاطب غير معين فلا يكون معرفته حاصل الدفع ان اصل الخطاب مطلقا لمعين معلوم
وعدم تعيينه يكون لاجل العارض ولا اعتبار له قوله واحد اكان او كثيرا آه فيه اشارة الى ان تنكير معين وتنوينه للتعظيم
قوله لان وضع المعارف آه دليل عام على كون كل المعارف لمعين وضمير المخاطب داخل فيها فيكون هو اليق من المعارف
باعتبار الاصل وقوله مع ان الخطاب آه دليل على كون ضمير المخاطب بخصوصه لمعين قوله فيكون معينا آه لان الحذف لا يكون
الامعنا قال وقد ترك آه عطف على قوله واصل الخطاب آه من عطف الفعلية على الاسمية قوله اي الخطاب آه تعيين المرجع
وهو الخطاب لان الكلام فيه وان كان يصح رجوعه الى الاصل قوله مع معين آه صفة الخطاب باعتبار التعلق احوال عنه اي
الكائن مع معين قال الى غير معين آه حال عن فاعل يترك باعتبار التعلق اي ما لا الى غير معين قوله الى غير معين آه
تعيين مرجع الضمير قال ليعلم الخطاب آه علة لقوله وقد يترك قوله على سبيل البديل آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه كيف
يتصور العموم في خطاب المفرد والمثنى لان العموم لشمول الافراد وهو غير متحقق في المفرد والمثنى حاصل الدفع ان المراد بالعموم
على وجه البديل وهو ضميرها فالتفصيل فعلى هذا يخرج الجمع لانه ليس العموم فيه على وجه البديل بل على وجه الشمول قلنا ان الخطاب
في الجمع لم يوجد في كلام العرب ولذا افرد وقال ولوترى دون ترون وان سلم وجوده ففي غاية الغلظة مثل يا ايها الناس
اعبدوا ربكم ومثل قوله كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وهو بمنزلة العدم قال ولوترى آه وجواب لو محذوف اي لم يأت
امرا عظيما قوله ناكسوار وسهم آه اي خففوا قوله لا يريد بالخطاب آه تطبيق المثال مع الممثل بان الخطاب في قوله
ولوترى الى غير معين قوله قصدا آه مفعول له لا يريد قوله الى تطبيق حال آه اي تبقيح قال اي تناهت حالهم آه بهذا التفسير
لكون الخطاب في ولوترى لغير معين فيكون الخطاب لكل مخاطب بدون التعيين بحيث بلغت حالهم في الظهور والانتكشاف لابل
الممثل الى مرتبة تمنع خفاها فيرى كل راء حالهم ولا اختصاص برأه دون راء وهذا معنى كون الخطاب لغير معين قوله
اللفظية آه اي الشيعة الشيعة من الخوارج والفرق من احوال القيامة قوله وبلغت آه اي الحال عطف تفسير لقوله تناهت قوله
الى حيث يمنع آه متعلق ببلغت اي الى حد ومقدار يمنع قوله خفاها آه اي خفاء حالهم قوله فلا يخص بها آه اي بحالهم قوله
فاذا كان كذلك آه فيه اشارة الى ان الفاء في قوله فلا يخص بها آه جزائية والشرط محذوف قوله اي بهذا الخطاب آه تعيين مرجع
الضمير اي الخطاب المذكور في قوله نعم ولا ترى قوله دون مخاطب آه فيه اشارة الى تنكير مخاطب في المتن للتعميم قوله بل كل من
ياتي آه اي يحصل من ذلك الشخص قوله وفي بعض النسخ آه اي نسخ المتن الغرض منه توجيه هذه النسخة لان ظاهرها غير
صحيح كما سيحكي فعلى هذه النسخة ضمير الموصوف موضع ضمير المذكور على النسخة الاولى اي فلا يخص بها مخاطب فضميرها راجع الى
حالهم لكن بحذف الروية قبل حالهم او بحذف الروية قبل لفظ مخاطب قوله على حذف الضفاف آه على الاحتمالين المذكورين

والمقصود بها

في صورت نسخة بها لكن في الاول يكون حذف المضاف اعني الرواية قبل ضميرها وفي الثاني يكون حذفه قبل لفظ مخاطب
 فانما ارجح الى تقدير هذا المضاف في الاحتمالين المذكورين لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح ان يتخفى
 الخطاب بها بخلاف الرواية المضافة فانها وصف قائم بالمخاطب فيصح اختصاصها بها بخلاف النسخة الاولى فان الخطأ
 وصف قائم بالمخاطب فلا حاجة الى تقدير المضاف قوله قال في الايضاح اه الغرض نقل كلام الايضاح اصلاح اصلاحه وتفصيل
 ما جمل من تعلق الطرف كما سيجي في الشرح بقوله بقوله ليفيد متعلق بقوله فلا تريد اه والضم المقصود من نقل كلامه تاييده
 لا قال بهما في المتن قوله وقد ترك اه اي الخطاب قوله الى غير معين اه اي ما نل الى غير مخاطب معين ومعلوم قوله فلا تريد
 مخاطبا بعينه اه بقوله اكرمته ارحمتك واحسنت واليك قوله واحسن اليه اه بصفة الجمل فيها اوردها كناية او نظرا الى كون كل واحد
 منها شرا على غيره وفي الايضاح بدون العطف لطريق التعدد وفي بعض النسخ بالواو وهو ظاهر قوله فخرجه اه اي الكلام
 المذكور سبب اخراجه في صورت الخطاب الى اللفظ في تأدية المقصود وهو اللوم وسوء المعاملة كما انك احضرت كل واحد من
 يصح ان الخطاب به مخاطبة بذلك تشبيرا للوجه وهو معاملته قوله ليفيد العموم اه متعلق فلا تريد لا بقوله فخرجه في صورت
 الخطاب كما قال الشرح قوله وهو في القرآن كثر اه اي ترك الخطاب الى غير معين كثر في القرآن نحو ولوري الآية قوله
 ولما اريد العموم اه كناية بالشديد متعلق بمقدر كما قال الشرح لا بقوله اخرج في صورت الخطاب بقوله ليفيد اه اي في
 الايضاح قوله لا بقوله فخرجه في صورت الخطاب اه اي الطريق اعني ليفيد العموم اه غير متعلق بهذا القول في الايضاح كما توهم
 بعضهم قوله لنفسه المعنى اه عليه لعدم تعلقه بالقول المذكور فاصل ان الاخراج في صورت الخطاب ليفيد الخصوص لا العموم والعموم
 انما هو لافراجه عما يفيد صورت الخطاب بان يراد مخاطب غير معين ومعلوم بهذا المعنى ففهم اذا تعلق بقوله فلا تريد مخاطبا
 بعينه ام كما مر قوله وكذا قوله لما اريد متعلق بما دل او يعني كما ان قوله ليفيد العموم اه ليس متعلقا بالاخراج في صورت الخطاب فكذا
 قوله لما اريد العموم اه ليس متعلقا به لنفسه المعنى كما عرفت فمما قبله بل هو متعلق بما دل عليه الكلام المذكور وهو عدم ارادة مخاطب
 معين فيكون الحاصل فلا تريد مخاطبا بعينه لما اريد العموم قوله الى كمل على هذا ابيان لدلول الكلام المقدر المتعلق للطرف
 المذكور قوله اعني عدم ارادة اه تعين لشار اليه لفظ هذا بيان حاصل للمعنى بعد تعلق الطرف بدلول الكلام بان يكون قوله
 لما اريد العموم اه متعلق به لا بقوله اخرج في صورت الخطاب بقوله عدم ارادة مخاطب معين اه بعينه معنى قوله في الايضاح فلا
 تريد مخاطبا بعينه قوله لا ارادة العموم اه به معنى قوله في الايضاح لما اريد قوله ويشعر بذلك اه اي بتعلق الطرفين بقوله
 فلا تريد مخاطبا اه ولا بالاخراج في صورت الخطاب الغرض منه دفع التراض وهو ان يكون هذا التوجيه كلام الغير بغير رضاه
 من عند نفسه وهو غير معقول حاصل الدفع ان هذا التوجيه مرضي المصروف كما يشعر به لفظ المفتاح قال رب العالمية اه عطى على
 قوله بالاظهار اه فيكون التقدير والاعتراف في العلمية لا احصاءه او قوله الى تعريف المسند اليه اه فيه اشارة الى انه عطى
 على قوله بالاظهار اه كما عرفت قوله بايراد علماء اه فيه اشارة الى ان العلمية مصدر فعل متعدي لا لازمي معناه جعله

وباراده علماً لا كونه علماً لأنه تحت لغوى لا معانيه والاياد مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو المتكلم اى ايراد المتكلم المسند
 اليه علماً وانما قال باراده علماً لا بوضعه علماً لأنه من شأن المتكلم اللبيلغ والوضع من شأن الواقع والمقصود هنا الاول
 دون الثاني واليه في اشارة الى ان الياد والتا في علمية مصدرية لا نسبية لنفسه والمعنى قوله وهو ما وضع آه الغرض منه
 تعريف العلم اى العلم لفظاً وضع لشيء اى لمعنى مع جميع مشخصاته بان يكون العلم وضع لمجموع الذات والاشخاص وتكون
 الشخصيات جزءاً من الموضوع له لا امراً زائداً على الموضوع له او عارضة له على اختلاف القولين بحيث يكون العلم بما يتبع
 فرض اشتراكه بين الكثيرين ويكون ممتازاً عما عداه والراد بالمشخصات علامات يعرف بها الشخص فالتفصيل فعلى هذا يخرج
 عن هذا التعريف الاعلام الجنسية لانها موضوعة لنفس الالهية الحاصلة في الذهن ولا تشخص لها فيه قيل في جوابه انها
 موضوعة للماهية مع جميع الشخصيات الذهنية اذ الالهية الحاصلة في الذهن تعرف لها عوارض ومخصيات فيه لكن رد هذا
 الجواب بانه على هذا المنع اطلاقاً على الافراد الخارجية لتباين الشخصيات الخارجية والذهنية فالحق في الجواب ان يقال
 انه لا يخرج في خروجها لان علميتها فرضية لفردت الاحكام فمن منع العرف وترك ادخل اللام والمقصود تعريف الاعلام
 الحقيقة قوله وقد مها على بعية المعارف آه دفع اعتراض وهو انه لم قدم العلم عن بعية المعارف غير الغير من الموصول واسم
 الاشارة وغيرهما مع ان كلها معارف حاصل الدفع ان العلم اعرف من بعية المعارف اى ما سوى الضمائر باعتبار ان كل موضوع
 اعرف من موضوعاتها قوله لانها اعرف منها آه اى لان العلمية اعرف من بعية المعارف قال لا حضارة آه علمه لتعريف
 المسند اليه بالعلمية الاحضار مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف وهو المتكلم اى لا حضارة المتكلم المسند اليه قوله الى المسند
 اليه آه اى مدلول المسند اليه وانما قلنا مدلوله لان المسند والمسند اليه من قبيل الالفاظ المحفوظ هو المعنى والمدلول لا اللفظ قال
 بعينه آه اى بعين المسند اليه وذاته متعلق الاحضار قوله اى بشخصه آه تفسير لقوله بعينه الغرض منه دفع اعتراض وهو
 ان التبادر من احضاره بعينه احضاره مع التعيين والعلومية فلا يخرج الاسم الجنس به فلا يصح قول الشارح فيما بعد واحترز
 به عن احضاره باسم جنسه آه لوجود التعيين والعلومية فيه والا لزم الوضع للجهول وهو باطل حاصل الدفع ليس المراد من
 الاحضار ما قلت بل المراد به اى بالتعيين هنا هو الشخص والذات المتعينة بحيث تمتنع الاشتراك بين الكثيرين وهو جزئى
 لا يصدق على اسم الجنس فخرج اسم الجنس بهذا القيد قوله بحيث يكون مميزاً عن جميع ما عداه آه لفظ بانية الغرض منه
 دفع اعتراض وهو انه على هذا يخرج عن احضاره بعينه لفظ الله تعالى لا امتناع حضوره نعم في الذهن بعينه وبذاته بناءً
 على ما قالوا انه نعم لا يتصور فلا يصح التمثيل بلفظ الله تعالى حاصل الدفع ان المراد باحضاره بعينه وبشخصه في الذهن تباينه
 عن ما عداه سواء كان بالوجه اذ بالكنه وحضوره نعم في الذهن وان كان متمم بالكنه ولكن جاز بالوجه وغيره نعم يتصور بالكنه
 والوجه كليهما حاصله انك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل او رجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه بخلاف ما اذا قلت زيد
 جاني فانه يتميز عن جميع ما عداه قوله واحترز به آه اى بقوله بعينه بيان فائدة هذا القيد قوله عن احضاره آه اى احضار

المسند اليه باسم جنسه لان حضوره ليس بعينه وبشخصه بل بجنسه فلا يكون المسند اليه باسم جنسه علمياً قوله نحو رجل عالم جاني
 مثال لكون المسند اليه اسم جنس الشاهد هو رجل فقط وانما اتى بالوصف العالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة في هذا التركيب
 قال في ذين السامع آه اى الخاطب متعلق لاحضاره قال ابتداء آه ظرف الاحضار فيه تفسرت ثلاثه الاولى ما اختاره
 الله بقوله اى اول مرة والثاني ما ذكره بقوله على ان يكون معنى ابتداء بنفسه آه والثالث ما ذكره بقوله من ان معناه اول
 زمان ذكره آه لكن التفسيرين الآخرين مرجوحان كما سيأتى في الشرح قوله اول مرة آه هذا التفسير ابتداء فيه اشارة الى ان
 لفظ ابتداء منصوب على الظرفية لقوله لاحضاره آه قوله واحترز به آه اى بقوله ابتداء بيان فائدة قيد ابتداء قوله عن
 احضاره ثانياً آه اى احضار المسند اليه مرة ثانية بالضمير الغائب العائد الى العلم لان المراد باول مرة ما يكون بدون تقدم
 الذكر لفظاً وتقديراً والضمير الغائب لا يمكن احضاره ابتداءً بهذا المعنى لاشتراط تقدم ذكر المرجع لفظاً او تقديراً فلا يكون
 المسند اليه بالضمير الغائب ما يليه علماً مثل وهو راكب في قولك جاني زيد وهو راكب فلا يصدق على لفظ هو بان احضاره
 ابتداءً بالمعنى المذكور فان قيل فعلى هذا يلزم الاحتراز باللام العهد اليه لاشتراط تقدم الذكر فيه تحقيقاً او تقديراً
 كافى الضمير الغائب فلا يصح حصر ضمير الغائب بالاحتراز قلنا لا نسلم انه يشترط فيه تقدم الذكر بل العلم على مدلوله فان مدلوله
 المحضة من الحقيقة للعلومه بين المتكلم والخاطب سواء تقدم ذكرها او لا بخلاف ضمير الغائب لانه يشترط فيه تقديم ذكر المرجع
 وان سلم اشتراط تقدم الذكر فيه فانما تركه للام العهد بالمقابلة على ضمير الغائب لان حاله حال ضمير الغائب قال باسم
 تحقق بآه متعلق بالاحضار اليه قوله اى بالمسند اليه آه تعيين مرجع الضمير الجور قوله بحيث لا يطلق على غيره باعتبار
 هذا الوضع آه كلمة حيث يائية بيان معنى الاختصاص الغرض منه دفع اعتراض وهو انه على هذا يخرج العلم المشترك عنه
 لعدم الاختصاص فيه مع انه علم اليه حاصل الدفع ان المراد بالاختصاص هو عدم اطلاقه على غيره باعتبار هذا الوضع اى
 دفعه لهذه الذات وان اطلق على غيرها باعتبار وضع اخر فلا يخرج الاعلام المشتركة لوجود الاختصاص فيها بهذا المعنى
 كزيد المسمى به جملة قوله واحترز به آه اى بقوله باسم تحقق ببيان فائدة هذا القيد قوله عن احضاره آه اى احضار
 المسند اليه بغير المتكلم نحو انما ضربت زيداً او الخاطب نوات ضوت زيداً فان احضار المسند اليه في ذين السامع بانوات
 وان كان ابتداءً لكنه ليس باسم تحقق به لان انا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب فلا يوجد للاختصاص
 فيها قوله واسم الاشارة آه نحو هذا ضرب زيداً فان احضار المسند اليه في ذين السامع بلفظ هذا وان كان ابتداءً
 الا انه ليس باسم تحقق به فان ذا موضوعه لكل متار اليه بلا تخصيص قوله والموصول آه نحو الذى يكرم العلماء حافران
 احضار المسند اليه بلفظ الذى في ذين السامع وان كان ابتداءً الا انه ليس باسم تحقق به لان لفظ الذى موضوع لكل
 مفرد مذكر بلا اختصاص لفرد واحد قوله والمعرف بلام العهد آه اى الخارجى نحو وليس الذكر كالانثى فان احضار المسند
 اليه بلفظ الذكر في ذين السامع وان كان ابتداءً الا انه ليس باسم تحقق به لان المعرفة بلام العهد الخارجى موضوع

لكل فرد خرج المعرف بلام الجنس والعهد الذمى فانه في قوة النكرة والإضافة آه نحو جاء غلامى اذ لم يكن له الاغلام معه
لان المعرف بالاضافة صالح لكل فرد قوله فانه يمكن احضاره آه امانى الثلاثة الاول فظاهر واما فى الثلاثة الاخرى
فلان الشرط فيها تقدم العلم لا تقدم الذكر حتى يكون الاحضار بهائنا نيا وانما قال يمكن لانه قد لا يكون فى كل واحد
منه تقدم الذكر بان يكون الاحضار بهامرة ثانية بان ذكر اول مرة ما يعجز عنها باحد المعارف الستة المذكورة فيكون
الاحضار بهامرة ثانية لان تقدم ذكره ليس بشرط فى شئ منها قوله لكن ليس شئ منها مختصا آه كما مر وجهه فلا يكون
السند اليه بالامور المذكورة ما يفيد علمه لعدم الاختصاص فيها قوله فالتقيل آه حاصله ان القيد الاخر يخرج به جميع ما
خرج بالقيد من الاولين فيجب الاكتفاء به قوله هذا القيد آه اى قيد الاخر وهو قوله باسم مختص به آه عن الاولين آه
اى عن القيد من الاولين وهما قوله بعينه وابتداء آه قوله لان الاسم المختص آه دليل الغناء حاصله ان الاسم المختص بشئ معين
لا يكون الا بعينه فى ذى السامع ابتداء فيكون القيد الاخر مفعول عن القيد من الاولين قوله قلنا بعد التسليم آه فيه
اشارة الى الجوابين قبل التسليم وبعده فحصل قبل التسليم يعنى لا تسلم او لا ان الاسم المختص منحصر فى العلم بتا على
ان المراد من الاختصاص فى الجملة لان الاسماء الغالبة الاستعمال التى تكون لمراد افراد اخرين الوضع وان لم تستعمل
فى شئ منها كالرحمان مثلا فانه وان كان فى الاصل موضوعا لذات ماله الرحمة لكنه صار مختصا به نعم لغلبة الاستعمال فيه
وكذا اسم الجنس المنحصر فى فرد واحد بان لا يكون له افراد اخرين الوضع كالتسليم مثلا مختص بعين مع انها ليست اعلاما
فلا بد من القيد من الاولين لاجراهما فان نظر الى الوضع فخرج بقوله بعينه وان نظر الى غلبة الاستعمال بقوله ابتداء
واما حاصله بعد تسليم ذلك الاختصاص يعنى وان سلم ذلك الاختصاص بناء على ان المراد من الاختصاص هو الاختصاص
الوضعي لا العام فذكر القيد لتحقيق مقام العلمية لكونها مقيدا بها والاحتراز تابع له كما ان المقصود من قيود التعريفات
شرح للاهيات والاحترازات تابعة له فلا بأس ان يقع فى قيود الشئ والتعريفات ما يصح به الاحتراز عن جميع المحترزات
قوله لا يقال آه اعتراض آخر حاصله ان قوله ابتداء كما يخرج به الضمير الغائب كذلك يخرج به المعرف بلام العهد والموصول
فلا يصح تخصيص الضمير الغائب بالخروج كما قال الشارح وما قبله ايضا لا يصح ما قال الشارح فيما قبل فانه يمكن احضار بعينه
ابتداء بكل واحد منها قوله فان الاولين آه اى ضمير الغائب والمعرف باللام دليل للاحتراز اى الاحتراز عن الاولين
بسبب تقدم ذكر المرجع او المجهود تحقيقا او تقديرا فيها عند احضار السند اليه العلم لا يكون تقدم ذكر ذلك قوله والثالث آه
اى احضار السند اليه فيه بسبب العلم على الموصول بالصلة لان الموصول لا يتم بدون الصلة فيحتاج احضاره الى العلم
بالصلة فلا يكون ابتداء فلا يكون علما قوله لانا نقول آه حاصل الجواب ان خروج الامور المذكورة بقيد الابتداء موقوف
على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظة كما يدل عليه قوله بواسطة تقدم ذكره وقوله بواسطة تقدم العلم بالصلة
فى الاعتراض واردة بهذا المعنى من قوله ابتداء لا يخلو عن بعده لان كون الابتداء بنفسه غير مناسب من لفظ الابتداء فهو

لان المفهوم من الابداء الاولية لا بنفسه لا بد من اعتبار لفظ الابداء بمعنى الابداء اعني الاولية وبهذا المعنى قد قدحنا
 وكذا تفسير بنفسه بنفس لفظ اليف لا يخلو عن بعد اذ لفظ ابداء على هذا التفسير يكون احترازاً عن الاحضار بالواسطة
 والمقابل للاحضار بالواسطة هو الاحضار بنفسه اي بدون لفظ لانه واسطة فتفسير بنفسه بقوله بنفس لفظه خلاف الظاهر
 وكذا تفسير بنفس لفظه بعدم التوقف على شئ اخر لا يخلو عن بعد لان المفهوم من الاحضار بنفس لفظه غير مفهوم عدم التوقف
 وكذا التقييد بالتوقف بعد العلم بالوضع لا يخلو عن بعد لان المفهوم من الاحضار بنفس اللفظ ان لا يتوقف على شئ اصلاً
 سواء كان الوضع او غيره واشتار الشرح الى وجه بعد ارادة هذا المعنى من قوله ابداء بقوله ولو اريد ذلك ادلانه يعلم منه
 ان هذه الارادة بعيدة كما تدل عليه كلمة لو الداخلة على الارادة لانها تدخل على المفروضات ووجه البعد ان المتبادر من لفظ
 الابداء اما اول المرة او اول الزمان لا بنفسه بالمعنى المذكور واليف لو اريد بقوله ابداء هذا المعنى يكون هذا في المال بعينه
 معنى قوله باسم مختص به لان الاحضار بنفس اللفظ والاحضار بالاسم المختص بهما لهما واحد فيكون ذكر قوله باسم مختص
 لغواً ومستدركاً قوله بنفسه اه خبر يكون قوله اي بنفس لفظه آد اي لفظ المسند اليه هذا تفسير لقوله بنفسه قوله يعني اه هذا
 تفسير بنفس لفظ الغرض منه دفع وهو ان يكون معنى بنفس لفظه ان لا يكون موقوفاً على شئ اخر اصلاً فعلى هذا يخرج
 العلم اليف من هذا القيد لانه موقوف على العلم بالوضع حاصل الدفع ان المراد بنفس لفظه عدم التوقف بعد العلم بالوضع
 على شئ اخر لا عدم التوقف مطلقاً فلا يخرج العلم منه قوله ولو اريد ذلك آد اي لو اريد معنى قوله ابداء ذلك المعنى
 اي بنفس لفظه بمعنى عدم التوقف على شئ اخر بعد العلم بالوضع يكون ذكر قوله باسم مختص به لغواً كما عرفت فافهم قوله
 وبعد اللتيا والتي اه الطرف متعلق يكون المتأخر لللتيا بفتح اللام على خلاف القياس تصغير اللتي لكنه عوض عن ضم
 اوله زيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في تطايره وجاد بضم اللام اليف وفي الرضى التزم حرف الصلة في اللتيا معطوف
 عليها التي اذا قصد بهما الدوامي ليفيد حذف الصلة ان الدوامية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شروحه
 ولا يدخل في حد البيان فلذا تركت على ايها هما غير مبنية بصلته والمعنى هنا بعد البعد الصغيرة والكبيرة فالمراد بالبعد الصغيرة
 هو البعد الاول اعني كون ابداء بمعنى بنفسه ثم تفسيره بنفس لفظه ثم تفسيره بمعنى عدم التوقف على شئ اخر ثم تقيده
 بعد العلم بالوضع وانما كان ذلك البعد صغيراً لانه معنوي ليس مذكوراً صريحاً والمراد بالبعد الكبير لزوم اتحاد
 بقوله باسم مختص به وانما كان ذلك البعد كبيراً لانه مذكور صريحاً كما قال الشاعر ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه اه
 والاصل في يدين اللفظين ان رجلاً تنزج امرأة قصيرة نقاسي منها الشدايد فكان يعبر عنها بالتصغير فتزوج امرأة طويلة
 نقاسي منها ضعف ما نقاسي من الصغيرة فظلمنا وقال بعد اللتيا التي لا تنزج ابداء قوله احترازاً آد اي يكون
 قوله ابداء احترازاً اي فيلزم محذورا غير مذكور من البعد الصغير والكبير وهو خروج جميع المعارف بهذا القيد عن العلم
 وجهما للتخصيص ما ذكره المعترض من خروج الفير الغائب والمعرف باللام والموصول دون غيرها قوله لان الموضوع
 فلا يكون

لمعين أنه دليل لا حراز سائر المعارف غير العلم بقوله ابتداءً على هذا التفسير حاصله ان معنى قوله ابتداءً على هذا التفسير يعني ان الاحضار بحيث لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ اخر انما يكون اذا كان هذا اللفظ موضوعاً لمعين مشخص وبذلك ليس الا علماً واما سائر المعارف غير العلم ليست بموضوعات لمعين مشخص بل هي موضوعات تستعمل في المعين كما مر في تعريف مطلق المعرفة سابقاً بخلاف العلم فانه موضوع لمعين فلا يكون وجهاً لتخصيص خروج ما ذكر من الضمير الغائب والمعرف باللام العهد والموصول بقوله ابتداءً قوله فيبغي ان يصار الى ان شرط المحذوف يعني لا كان هذا القيد على هذا التفسير احترازاً عن سائر المعارف فالتناسب ما ذكره بعضهم في تفسيره من ان معناه ابتداءً اول زمان ذكره اي ذكر السند اليه فيكون هذا القيد احترازاً عن احضار السند اليه في ثان زمان ذكره كما في جميع المعارف غير العلم فان تلك المعارف تفيد مفهوماتها الكلية في اول زمان ذكرها واما جزئياتها المرادة في الكلام فانما يكون اذا وارتابوا بسطة قرينة معلومة لها في الكلام كتقدم الذكر في الضمير الغائب والمعرف بلام العهد و كالاشارة كما في اسم الاشياء وكالعلم بالصلة كما في الموصول وكالنسبة كما في الاضافة وانما يكون المناسب على هذا التفسير ما ذكره بعضهم لان فيه معنى الاوليه فيناسب لمفهومة الاصلية وعدم التخصيص ببعض المعارف فيكون هو خالياً عن البعد الاول الصغير لانه المتبادر الى الفهم وعن مطالبة التخصيص وان لم يكن خالياً عن البعد الثاني الكبير لانه اذا خرج بهذا القيد سائر المعارف لم يكن لقوله باسم شخص به فائدة فيكون لغواً قوله ولا يخفى على النصف ان الوجه ما ذكرناه اولاً اه اعني قوله اول مرة الفرض منه دفع اعتراض وهو انه يتوهم من قوله فيبغي ان يصار الى ما ذكره البعض في معنى الابتداء مرضي عند الشارح مع انه مخالف لما قال اولاً بقوله اول مرة حاصل الدفع ان المرضي عنده انما هو التوجيه الاول واما تفسير الابتداء باول زمان ذكره كما قال البعض انما هو مرضي بالنسبة الى التوجيه الثاني لا مطلقاً فالجواب اننا نعلم ان تفسيرات الاولى ما ذكره الشارح اولاً اعني اول مرة اما اولية على التفسير الثاني لان فيه بعد عن المذكورين وهو حال عنهما كما عرفت واما اولية على الثالث لان فيه البعد عن اعني الثاني وهو حال عنه كما مر في التوجيه الاول فاضل والثالث مفضل والثاني معيوب قال نحو قل هو الله احد اه باعتبار الوصف مثل الوجوب والاحتياج والعبادة او بحسب الذات اي بالتركيب فيه اصلاً وعلى الوجهين يظهر فائدة حمل الاحد عليه نعم ولا يكون مثل زيد احد حتى يكون خالياً عن الفائدة ثم يحتمل ان يكون هو مبتداءً والثاني خبره اولاً واحد خبره ثانياً او بدل من الله تعالى على حسن ابدال النكرة الموصوفة من المعرفة اذا استفيد منه مالم يستفد من البديل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون هو ميمر الشأن والجملة المنسوبة خبره والشاهد انما هو على الاعراب الثاني بايراد السند اليه علماً قوله فالتد امله آية الغرض منه تطبيق المثال مع المثل ودفع اعتراض وهو ان التمثيل يكون السند اليه معرفة علماً بلفظ الله نعم لا يصح لانه اسم لمفهوم كلي واجب الوجود انما هو في فرد واحد هو الله نعم فلا يكون علماً معرفة حاصل الدفع انه في الاصل مفهوم كلي لكنه بعد النقل حذف

الاحد

الاحد

الهمة جعل علماً لذات الواجب نعم فيصح المثال به قوله الآلهة هذا أصله القريب والافاضلة الاصيل الاله منكروهم من آله بالفتح
 اى عبده والاله على وزن فعال بمعنى المفعول اى المعبود وقوله حذفت الهمة آه اى الثانية وحذفت منها حرف التعريف
 وادغمت اللام فى اللام لاجتماع الحرفين من جنس واحد فان قيل ان حرف التعريف موجوداً فيه فى الاصل قبل الحذف
 فلا معنى للتعويض قلنا المراد الحكم بالعوضيه واعتبارها لا يراود فى العوض بان نقلت اللام موضع الهمة فيكون عوضاً
 فرضياً وجعلها او بجواب عنه ان اللام فى الآلهة فى الحكاية لا فى الحكمى عنه يعنى ان اصله الاله منكراً وهذه اللام داخل على
 الخبر فى عبارة الشيخ اى داخل على خبر المبتدأ لان قوله فالتدبير هو قوله الآلهة خبر لا فائدة له لانه لام الاصل لان
 الاصل الآلهة قوله ثم جعل علماً آه اى بعد التعويض والادغام جعل علماً او ما قبلها فلا يكون علماً لذات المخصوصة بل اسماً للمفهوم
 الكلى اعنى المعبود الحق فهذا مفهوم كلى وان كان منحرفاً فى الواقع فى الله نعم لكن ما ذكره الله من اصله كذا ثم حذف عوض
 وجعل علماً خلاف المعبود من ان لفظ الله نعم وضع لذات العلية من اول الامر من غير سبق تعرف فيه ومن غير اشتقاق
 قوله لذات الواجب الوجود آه فى هذا التفسير اشارة الى طريق احقار الذات المعينة باللائزم المساوى لها فى نفس الامر
 وان كان كلياً عند العقل وليس المراد ان هذه الصفات معبرة فى السمي والالكان السمي بجمع الذات والصفات فيلزم
 ان يكون لفظ الله كلياً وهو باطل كما سيجى بل السمي الذات وعددها قوله ومن زعم آه مبتدأ خبر قوله فقد سبى آه الغرض
 منه رد على من زعم اى الخلق الى وهو يقول ان لفظ الله اسم لمفهوم كلى فلا يكون علماً لان مفهوم العلم جزئى فلا يصح التنزيل
 به للعلم حاصل الرد ان لفظ الله تعالى لو كان اسماً للمفهوم الكلى لم يكن قولنا لا اله الا الله مفيداً للتوحيد بذاته بدون
 القرينة المعينة واللائزم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته واللام يكن فتقابين لا اله الا الله بين لا اله الا الرحمن مع ان
 اصل اللفظ يجعلون الاول مفيداً للتوحيد دون الثانى فظهر ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرينة يفيد كل واحد
 منهما التوحيد فان قيل ان افادتهما التوحيد بحسب الشرع دون اللفظ فلا يدل على كونه علماً قلنا ان الشرع لم ينقل
 هذه الكلمة عن المعنى اللغوى الى معنى اخر بل الشرع انما يحكم لكون قائلاً ما هو ذا لكونها موضوعاً لفظاً للتوحيد قوله واجب
 لذاته آه هو الذى لا يحتاج فى وجوده الى الغير قوله او المستحق للعبودية آه اى لكون الغير يعبد قوله وكل منهما آه اى
 الواجب لذاته والمستحق للعبودية له قوله كلى منحرف فى قوله هو الله نعم مثل الشمس كلى منحرف فى فرد واحد وهو الحرم المخصوص
 قوله الا ترى آه دليل تنويرى على سهوه وحاصله ظاهر كما مر قوله كلمة توحيد آه اى كلمة توحيد افراد ذات الله بالالوهية
 لا اعتقاد القائل بالوحدانية لانه ليس مدلولاً لغوياً بل شرعياً بمعنى انه متى قالها احز زعمه وماله معاملته بالنظر بقوله
 على اعتبار عهد آه اى توحيد التوحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار الفرد المعبود الخاص من لفظ الله الكلى كما زعم
 ذلك الزاعم قوله فلو كان الله آه شرع فى دليل الرد قوله لما افاد التوحيد آه اى لما افاد لفظ الله التوحيد جزاء لقوله
 لان المفهوم الكلى آه دليل اللازمة قوله وايضا آه عطف على قوله لما افاد التوحيد آه رد آخر على من زعم ان لفظ الله اسم

المفهوم كلي حاصل لو كان لفظ الله اسما المفهوم كلي فلفظ الاله في المستثنى منه في كلمة التوحيد لا يخلو اما بمعنى المعبود بالحق
 او بمعنى مطلق المعبود حقا كان او غيره بكل اشتقاق باطل فاللزوم مثله اما على الاول فيلزم استثناء الشيء من نفسه
 لا اتحاد المستثنى منه وهو الاله بمعنى المعبود بالحق والمستثنى وهو لفظ الله صدقا وهو باطل واما على الثاني فيلزم الكذب
 لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود ولفظ الله علما للفرد الموجود ومنه يصح الاستثناء لانه
 استثناء الجزئي من الكلي فالقياس يجوز ان يراد في جانب المستثنى منه ما هو المعبود بالحق بالامكان ويراد في
 جانب المستثنى ملة واجب الوجود بالفعل ويكون المعنى لا افراد يصدق عليها مفهوم المعبود بالحق بالامكان
 الا افراد يصدق عليها واجب الوجود بالفعل ويكون المستثنى منه غير المستثنى فلا يلزم استثناء الشيء من
 نفسه قلنا هذه الارادة احتمال محض لا وجه له لانه حكم لا دليل عليه ولا مبيحة له في الكلام قوله في هذه الكلمة
 آو اي في كلمة التوحيد اي لا اله الا الله قوله والمعنى آو اي المعنى بعد كون لفظ الله علما جزئيا للفرض من هذا
 المعنى شيان الاول رد على من توهم ان خبر المقدر للال لفظ في الامكان او ممكن لا الوجود او موجود لان
 نفى الامكان ابلغ من نفى الوجود لانه مستلزم نفى الوجود بنا على ان استثناء العام يوجب استثناء الخاص
 من غير عكس فيكون المعنى لا مستثنى للمعبودية له في الامكان او ممكن الا الله ووجه الرد ان في هذه الكلمة رد عقائد
 المشركين وهم اعتقاد وجود الاله غير الله نعم لا امكان فلا يحصل الرد بتقدير الامكان وايضا القرينة على تقدير
 الوجود دون الامكان كلمة لا تنفي الجنس لان خبرها غالبا يكون من الافعال العامة وهي الوجود دون الامكان
 والثاني اشارة الى ان خبر لا محذوف وهو في الوجود او موجود وقوله الا الله بدل من محل اسم لا البعيد وهو الرفع على
 الابتداء وكلمة الا بمعنى غير صفة محمول على محل بعيد لا اسم لا وهو الرفع ولكن صورت الا حرف غير قابل للاعراب
 فنقل الرفع الى مدخر ابتداء السبويه واما عند الجمهور ما بعد الا هنا مستثنى لصحة الاستثناء لانه وقع بعد الجنس
 المستغرق بعموم النكرة في جزئ النفي لكن المستثنى اذا وقع في كلام غير موجب بعد الاداء المستثنى منه مذکور جاز
 الاستثناء واختار البديل كما حقق في علم النحوي لانه تعذر البديل هنا من لفظ الاله وايضا من محله القريب لان البديل
 في حكم تكدير العامل فيكون التقدير لا اله الا الله فيلزم نفى الاله الحق وهو كونه وايضا لا لا تعمل بعد استثناء النفي
 بلا فيعمل على محله البعيد وهو الرفع على الابتداء وتعين البديل من محله البعيد في كلمة التوحيد عند الجمهور ولا يجوز
 فيها نصب على الاستثناء لانه لا يعلم انه منصوب على الاستثناء او على البديل من محل القريب وعامل لفظ الاله و
 محله القريب بكلمة لا فتبدل كلمة لا النفي في لفظ الله بناء على قاعدة البديل فنفي الاله الحق وهو باطل فتعين الرفع على
 محله البعيد على الابتداء نفى قول الله يكون اشارة الى ما عند الجمهور ولا يجوز ان يكون قوله الا الله واقعا موقع الجزا لان
 على هذا لا يحصل المقصود لان المقصود نفى الوجود عن الهية سوى الله نعم لان نفى معارضة الله نعم عن كل الهية واما من سبب سقوط

واللام

لفظ

مضاف اليه ليليد في لفظ هر وسند اليه في الحقيقة لأن اليد كناية عن الذات كما في قوله تعالى: بما قدمت يداك أي ذاك
 اولفظ اليد متعجب فان قصر النظر على الظاهر يكون التمثيل به ليجر كون المقام مقام الكناية وان نظر الى الحقيقة يكون
 العلم سند اليه وكناية عما يصلح العلم له فيكون ذلك امثال مغائر لما سبق فغير الاسلوب للدلالة على المغيرة
 بينه وما بين ما سبق والمراد بتبنت الاول دعاء عليه وبالثاني اخيار بانه حصل له ذلك فلا يلزم التكرار قوله:
 لى يدا جهنمى آه بيان للمعنى الكناية قوله: لا ثاب به اي انتساب ابى لهب دليل لاثبات الكناية في المثال المذكور
 حاصل ان معنى ابى لهب انتسابه الى النار ولا يستلزم النار ومعنى جهنمى منسوب الى جهنم الاول يدل على التثنية
 ويلزمه لزوما عرفيا كما ان الانتساب الى انتساب الاب الى الولد يلزمه كما مر تفصيلا قوله: ملا يستلزم اياها اي ملا يستلزم
 ابى لهب باللهب قوله: لمن يلا بس متعلق يقال قوله: هذه الامور اي الخيرية والشرية وتفصيله والمحروبة قوله: واللهب
 الحقيقي لهب جهنم آه تنتم من الدليل المذكور لاثبات الكناية وحقق المقام ان مناط الكناية على الانتقال من
 المعنى الموضوع له الى لازم سواء كان اللفظ مستعملا فيما كان اللازم لازما له او استعمل في الموضوع الواحد ولذلك
 اللفظ موضوع له آخر يكون ذلك اللازم لازما له ويصح الانتقال منه اليه كما في المثال المذكور فان ابى لهب استعمل في الموضوع
 له الثاني وهو المعنى العلمى شخص وكونه جهنميا ليس بل لازم له بل للموضوع له الآخر وهو المعنى الاضافى الاصل
 اعنى ملازم اللهب ويصح الانتقال منه الى كونه جهنميا وبالحكمة لا يشترط في الكناية لازم معنى اللفظ الذى استعمل
 به فيه الا ان بل عام من لازم المعنى المستعمل فيه الا ان لازم معنى الاصل الغير المستعمل به فيه الا ان كان يستعمل
 فيه في الجملة باعتبار وضعه الاصل وبالحكمة ان الشرط في كناية استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي ابتداء سواء كان ذلك المعنى
 الحقيقي مستعملا الا ان اقبله ثم اريد معنى آخر كناية فيكون الكناية في المثال المذكور باعتبار ان ابى لهب باعتبار الوضع
 العلمى مستعمل في الشخص المعين الكافر وينقل منه باعتبار وضعه الاصل الى ملا بس اللهب لينقل منه الى انه جهنمى فهو كناية
 عن الصفة اعنى كونه جهنميا كواسطة المعنى الاصل لا باعتبار المعنى العلمى فاذا عرفت هذا فاعرف ان جهنم احتمالات
 ثلاثة أحدها ان كناية بحسب الوضع الاول الاصل اعنى الاضافى دون الوضع الثانى العلمى وثانيهما ان كناية بحسب
 الوضع الثانى اعنى المعنى العلمى باعتبار ان ذلك الشخص المعين الكافر لزمه ان جهنمى بدون دخل الى لهب
 يعنى سرى كان اسمه ابى لهب او غيره من الاسماء وثالثها ان كناية بحسب الوضع الثانى العلمى باعتبار تعبيره بهذا الاسم
 اي ابى لهب لا باسم آخر فالاحتمال الاول صحيح واليه اشار الشرح بقوله الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب
 الوضع الاول آه والاحتمال الثانى غير صحيح لانه لا ينتقل من هذا الشخص المعين عنه باسم آخر الى كونه جهنميا
 واليه اشار الشرح وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار آه والثالث صحيح ايضا واليه اشار
 الشرح بقوله: فيجب ان يعلم ان ابى لهب انما استعمل ههنا آه وحينئذ لا يرد ان الشخص المشهور
 بهذا الاسم يجوز كناية به جهنمى باعتبار المعنى العلمى اذا عتبه عند هذا الاسم

لا باسم آخر لانه لازمه فلا يصح قوله وما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار آه ووجه عدم الورد وان لم يكن
 المراد نفي الكناية باعتبار المعنى العلمي مطلقا بل باعتبار احتمال المعنى الثاني كما يفهم من قوله سواء كان
 اسمه ابا لهب او زيدا او غير ذلك آه واليه لا يرد ان في كلام الشبهة تناقضا لانه يفهم من كلامه الاول
 اعني قوله لا باعتبار ان ذلك الشخص آه انه ليس فيه كناية بالمعنى العلمي ويفهم من قوله فيجب ان يعلم ان
 ابا لهب آه ان فيه كناية باعتبار المعنى العلمي ووجه الدفع ان المعنى كونه كناية باعتبار المعنى العلمي باحتمال
 الثاني والمثبت كونه كناية باعتبار المعنى العلمي الثالث فلا تناقض ولا حاجة الى ان يجاب عنه ان معنى
 قوله لكن يستقل منه الى جهنم آه الاستقلال بملاحظة الوضع الاول لا باعتبار المعنى العلمي فلا تناقض قوله استقلال
 من اللزوم الى اللازم آه فان التلازم بينهما في الجملة اعني بحسب العرف متحقق في الخارج والذهن لا بحسب
 العقل فان خزانة النار ملا بسون بها وليسوا بجهنمين قوله على اختلاف الراي آه اي راي المصنف
 والسكاكي فان الاستقلال في الكناية من اللزوم الى اللازم عند المعصية واتباعه ومن اللازم الى
 اللزوم عند السكاكي واذا شاع قوله الا ان هذا اللزوم آه اي لزوم ابي لهب وجهنمي وبالعكس فهذا المحصر
 اضافي اي ليس بهذا اللزوم بحسب الوضع العلمي فقابل مع ملاحظة الوضع الاصل الاضافي بان يرا د
 المعنى العلمي يستقل منه الى معنى يلزم الالب يستقل منه الى جهنمي قوله وهم يعتبرون في الكنى او جمع كناية
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكناية يجب فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم المعنى المستعمل فيه
 اللفظ بالفعل كما في كثير الرماد فانه مستعمل في كثرة الرماد والمراد منه لازم معناه وهو الكرم وهرنا ليس كذلك
 لان المعنى الذي استعمل فيه اللفظ انما هو الذات المسمى به اعني الكافر المعين وكونه جهنميا ليس من لوازمه
 فلا يصح الاستقلال منه اليه بل هو من اللوازم للمعنى الاصل الاضافي وليس اللفظ مستعملا فيه بل في المعنى
 العلمي حاصل الدفع ان مناط الكناية على الاستقلال من المعنى الموضوع له الى لازمه سواء كان ذلك اللفظ
 مستعملا فيما كان اللازم لازما له او استعمل في الموضوع الواحد ولذلك اللفظ موضوع له اخر يكون ذلك
 اللازم لازما له ويصح الاستقلال منه اليه كما في ما نحن فيه فان لفظ ابي لهب استعمل بالفعل في الموضوع
 له الثاني وهو المعنى العلمي وكونه جهنميا ليس بلازم له بل للموضوع الاخر وهو المعنى الاصل الاضافي اعني ملازم
 الالب ويصح الاستقلال منه الى كونه جهنميا كما عرفت فيما سبق قوله وما يدل آه خبره قد علم وقوله انك لو قلت
 آه مبتدأ مؤخر الغرض منه رد على الخافى الى وهو زعم انه كناية باعتبار الوضع الثاني اعني المعنى العلمي لان
 المراد بابي لهب كونه جهنميا لشبهة ابي لهب بهذا الوصف كما يقال جاشن حاتم ويراد منه لازمه اي الجوار شربة
 الحاتم بهذا الوصف حاصل الرد بوجهين لان لزوم كونه جهنميا للمعنى العلمي سواء اسمى بهذا الاسم او بغيره

لا يصح لانه اما ان يراد بابي لهب ابتداء الرجل المشهور وهو عبد العزى سواء كان ابو لهب اسمه او غيره اى لا يكون
 لخصوصية اسمه اى لهب دخل فى لزوم كونه جهنميا بل بابي اسم كان يلزمه جهنمى فى قولك ابو لهب فعل كذا فيقول
 توجيه الكناية على هذا الاعتبار بان يستعمل اللفظ فى الرجل المشهور ابتداء ثم ينتقل منه الى لازمه اى كونه جهنميا
 واما ان يراد بابي لهب غيره ابتداء بان تنصب القرينة المانعة عن ارادة الشخص المشهور به وهو عبد العزى فمما لا يلزم
 بكلا شقيه باطل اما على الاول لانه يلزم القول بالكناية فيما اذا قيل هذا الرجل فعل كذا مضافا بلفظ هذا الى
 اى لهب لان لزوم كونه جهنميا على هذا الاعتبار انما هو باعتبار الذات ولم يتبدل بتبدل التعبير والاسم بل
 الآن ثابت كما كانت قبله سواء عبر عنها بهذا الرجل او بابي لهب وغيره مع انه لم يقل احدا بالكناية فى هذا القول فيلزم
 خرق الاجماع واليه اشار الشرح بقوله لا يكون من الكناية فى شئ آه واما على الثانى يلزم ان يكون قولك
 رايت اليوم ابا لهب وارادت به كافرا جهنميا من الكناية مع انه لم يقل به احدا لانه بالكناية بل استغارة اللفظ
 فيلزم خلاف الاجماع اللفظ واليه اشار الشرح بقوله استغارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية فى شئ آه قوله
 انما هى بهذا الاعتبار آه اى باعتبار المعنى الاصلى المضاف الى هذا المحرر المضاف الى اللفظ قوله ان ذلك الشخص آه اى المعين
 الكافر قوله لزمه آه اى ذلك الشخص خبر ان قوله انه جهنمى آه اى ان ذلك الشخص فاعل لزمه قوله مشيراً آه
 اى بلفظ هذا حال عن فاعل قلت قوله لا يكون من الكناية آه جزاء لى لا يكون هذا القول اى هذا الرجل
 فعل كذا فى الكناية فى شئ بل هو من الصريح لان الاشارة بهذا تكون صراحة للكفاية قوله فيجب ان
 يعلم آه تفرع على قوله انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار آه قوله صحتها آه اى فى المثال المذكور اى فى التنزيل قوله
 المسمى به آه اى بابي لهب قوله لكن ينتقل منه آه اى لكن ذلك الاستعمال والشخص المسمى به ليس بمقصود بل المقصود
 منه الاستعمال الى كونه جهنميا فتحققت الكناية فيه قوله كما ان طويل النجاد آه تمثيل لكون اللفظ مستعملاً فى
 المعنى الموضوع له ثم الانتقال منه الى لازمه فطويل النجاد استعمال اول المعناه الاصلى لكن المقصود منه طويل
 القامة والقدر قوله ولو قلت رايت اليوم آه عطف على قوله لو قلت هذا الرجل فعل كذا آه بطلان اللازم باعتبار
 الشق الثانى قوله بهذا الوصف آه اى كونه جهنميا قوله يكون استغارة آه جواب لوالثانى اى يكون مجازا
 لا استعمال اللفظ فى غير الموضوع له مثل رايت حاتما ويراد به الجواد غيره يكون مجازا لارادة المعنى الغير الموضوع له اذ
 الكناية ان يكون اللفظ بحيث يصح ان يراد به المعنى الموضوع له لانه وفى المجاز لا يصح ايراد اصل الوجود القرينة
 المانعة عن ارادة الموضوع له وهذا هو الفرق بينهما قوله ولا يكون من الكناية آه عطف على قوله يكون استغارة
 آه لان فى الكناية مذهبين فعلى مذهب المصداق استعمال اللفظ فى معناه الاصلى فينتقل منه الى لازمه وعلى
 مذهب السكالك استعمال اللفظ فى لازم معناه الاصلى ابتداء فينتقل منه الى الملزوم الموضوع له وفى زعم

لا يصح لانه اما ان يراد بابي لهب ابتداء الرجل المشهور وهو عبد العزى سواء كان ابو لهب اسمه او غيره اى لا يكون لخصوصية اسمه اى لهب دخل فى لزوم كونه جهنميا بل بابي اسم كان يلزمه جهنمى فى قولك ابو لهب فعل كذا فيقول توجيه الكناية على هذا الاعتبار بان يستعمل اللفظ فى الرجل المشهور ابتداء ثم ينتقل منه الى لازمه اى كونه جهنميا واما ان يراد بابي لهب غيره ابتداء بان تنصب القرينة المانعة عن ارادة الشخص المشهور به وهو عبد العزى فمما لا يلزم بكلا شقيه باطل اما على الاول لانه يلزم القول بالكناية فيما اذا قيل هذا الرجل فعل كذا مضافا بلفظ هذا الى اى لهب لان لزوم كونه جهنميا على هذا الاعتبار انما هو باعتبار الذات ولم يتبدل بتبدل التعبير والاسم بل الآن ثابت كما كانت قبله سواء عبر عنها بهذا الرجل او بابي لهب وغيره مع انه لم يقل احدا بالكناية فى هذا القول فيلزم خرق الاجماع واليه اشار الشرح بقوله لا يكون من الكناية فى شئ آه واما على الثانى يلزم ان يكون قولك رايت اليوم ابا لهب وارادت به كافرا جهنميا من الكناية مع انه لم يقل به احدا لانه بالكناية بل استغارة اللفظ فيلزم خلاف الاجماع اللفظ واليه اشار الشرح بقوله استغارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية فى شئ آه قوله انما هى بهذا الاعتبار آه اى باعتبار المعنى الاصلى المضاف الى هذا المحرر المضاف الى اللفظ قوله ان ذلك الشخص آه اى المعين الكافر قوله لزمه آه اى ذلك الشخص خبر ان قوله انه جهنمى آه اى ان ذلك الشخص فاعل لزمه قوله مشيراً آه اى بلفظ هذا حال عن فاعل قلت قوله لا يكون من الكناية آه جزاء لى لا يكون هذا القول اى هذا الرجل فعل كذا فى الكناية فى شئ بل هو من الصريح لان الاشارة بهذا تكون صراحة للكفاية قوله فيجب ان يعلم آه تفرع على قوله انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار آه قوله صحتها آه اى فى المثال المذكور اى فى التنزيل قوله المسمى به آه اى بابي لهب قوله لكن ينتقل منه آه اى لكن ذلك الاستعمال والشخص المسمى به ليس بمقصود بل المقصود منه الاستعمال الى كونه جهنميا فتحققت الكناية فيه قوله كما ان طويل النجاد آه تمثيل لكون اللفظ مستعملاً فى المعنى الموضوع له ثم الانتقال منه الى لازمه فطويل النجاد استعمال اول المعناه الاصلى لكن المقصود منه طويل القامة والقدر قوله ولو قلت رايت اليوم آه عطف على قوله لو قلت هذا الرجل فعل كذا آه بطلان اللازم باعتبار الشق الثانى قوله بهذا الوصف آه اى كونه جهنميا قوله يكون استغارة آه جواب لوالثانى اى يكون مجازا لا استعمال اللفظ فى غير الموضوع له مثل رايت حاتما ويراد به الجواد غيره يكون مجازا لارادة المعنى الغير الموضوع له اذ الكناية ان يكون اللفظ بحيث يصح ان يراد به المعنى الموضوع له لانه وفى المجاز لا يصح ايراد اصل الوجود القرينة المانعة عن ارادة الموضوع له وهذا هو الفرق بينهما قوله ولا يكون من الكناية آه عطف على قوله يكون استغارة آه لان فى الكناية مذهبين فعلى مذهب المصداق استعمال اللفظ فى معناه الاصلى فينتقل منه الى لازمه وعلى مذهب السكالك استعمال اللفظ فى لازم معناه الاصلى ابتداء فينتقل منه الى الملزوم الموضوع له وفى زعم

الخالي قد استعمل اللفظ اي اسم حاتم والى لهب ابتدأ في اللازم اي في معنى الجواد والجهنم لينتقل منه الى غير ما وضع
 له اللفظ كما عرفت فبطل كونه كناية قوله فليتأمل فان هذا المقام آه تدرى على الخالي كما مر قوله من ثم التوق
 الاقدام آه اي من المواضع التي يزل فيها اقدام العلماء المتبحرين مثل الخالي قال او ايها ام استلذاذه آه عطف
 على ما قبله السين للوجدان والطلب والضمير للعلم من قبيل اضافة المصدر الى المفعول كما قال الشاعر والفاعل
 محذوف وهو المتكلم فيكون التقدير واما تعريف المسند اليه بايراده علما لا يهاهم وجدان المتكلم العلم لغيره نحو
 قوله شعر بالتد يا فتيات القاع قلن لنا: اليلاي منكن ام ليل من البشر: حيث لم يقل ام هي من البشر كما
 هو حقه لتقدم المرجع بل اورده المسند اليه علما لا يهاهم الاستلذاذه فان قيل ان ذكر لفظ الايهام لا يناسب ههنا
 بل المناسب ذكر لفظ الاعلام بدل كما لا يخفى لان ذكر الجيب لذية عند النفس تحقيقا لا يهاهم كذا الكلام في التبرك
 قلنا بل المناسب ذكر لفظ الايهام تنبيه على ان ايها ام الاستلذاذه والتبرك كاف في كونها نكتة مطلوبة
 لذكر المسند اليه فضلا عن حقيقة ما حتى يتعين الحكم في ذكر الاعلام ونحوه بطريق الاولى وفي ذكر الاعلام لا
 يحصل هذا التنبيه قال او التبرك به آه اي بالعلم عطف على استلذاذه او على الايهام والا اول نحو التمد
 الهادي ومحمد شفيع عند ذكر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم قوله او نحو ذلك آه عطف على ما قال المصنف
 فيما قبله اي نحو حكايات الذكورة لا يراود المسند اليه علما قوله كالتفاول آه قال نيك كرفتن مثل سعيد في دارك
 قوله والتظير آه قال بد كرفتن مثل السفاح في دار صديقك قوله والتسجيل آه اي ضبط الحكم وكتابتها على السامع
 بحيث لا يتدر على الانكار مثل البوحينة فعل كذا او زيد اقر كذا ابدل هو اقر كذا السلا يكون له سبيل الى الانكار
 بان يقول انما سكت لاني زعمت انه لم يردني بالضمير بل اراد غيري قوله وغير ذلك آه من النكتة المذكورة كما مر
 في ذكر المسند اليه قوله ما يناسب آه اي من المشي الذي يناسب اعتبار ذلك الشيء في الاعلام مثل التعجب
 والتنبيه على عبادة السمع مثل عمرو قال كذا في جواب ما قال عمرو والنحو على الترحم مثل فقير يسلك بدل
 هو يسلك قال وبالموصولية آه عطف على ما قبله كما قال الشاعر بقوله اي تعريف المسند اليه آه فيه اشتباه قال
 انه عطف على قوله فبالاضمار او بالعلمية فيكون التقدير تعريف المسند اليه بالموصولية واما تفسيره بقوله بايراده
 موصولا فيه اشارة الى انه مصدر فعل متعدي لا لازمي والى ان الياء والتا مصدرية لانه نسبة لفساد
 المعنى وفي اختار لفظا يراوده دون وضعه اشارة الى ان شأن البليغ المتكلم هو ايراده موصولا وهو المراد
 بهنا دون وضعه لانه شأن الواضع وهو ليس بمراد بهنا قوله وكان الانسب آه الفرض منه اعتراض على المصنف
 حاصله ان صيغ المصنف انه يقدم في بيان نكتة تعريف المسند اليه ما هو اعرف من اقسام المعرفة ثم لا يعرف
 كما عرفت في الضمائر والاعلام ولا اشك ان اسم الاشارة اعرف من الموصول كما اشار الشاعر اليه بقوله لكونه

اعرف أنه لان التعريف انما يكون باعتبار حال المخاطب والمخاطب يعرف عدول اسم الإشارة بالقلب والعين
لان فيه لا بد من كونه محسوسا مشهدا او كونه معلوما بالقلب موجود في كل المعارف والا لا يكون معارف بخلاف
الموصول لانه يعرف بالقلب فقط فالانساب تقدم عليه والجواب عنه ان النكتة في تقديم الموصول على اسم
الإشارة تنبيه على ان الترتيب المذكور موافقا للترتيب الربوبي غير لازم واما نفس المناسبة فموجودة على جميع
التقادير لا اشتراك الكل في التعريف ولكن المعنى فاعلا مختارا يجوز له ان يختار اي طريق من الطرق الموصلة
الى المطلوب قوله ثم الموصول وذو اللام سواء أه الفرض منه اعترض اخر على المعنى فاعلا ان الموصول وذو اللام سواء
في رتبة التعريف فالنسب تقدمهما على اسم الإشارة او تاخيرهما عنه لا تقدم احدهما وتأخير الآخر كما فعل المعنى
والجواب عنه ان مقصود المعنى التنبيه المذكور في الجواب الاول وهو يحصل بتقدم الموصول على اسم الإشارة وذكر
ذو اللام عقيب اسم الإشارة جرى على الاصل فانقلت لم لم يفعل الامر بالعكس مع ان التنبيه المذكور
يحصل فيه اليقظة قلت الموصول اعرف من ذي اللام عند الكوفيين وان كان سواء عند سيبويه فالنسب
تقدم قوله ولهذا صرح اه دليل لسوات الموصول وذو اللام في مرتبة التعريف اي لاجل الاستواء وعدم زياد
الموصول على ذي اللام في التعريف صرح جعل الموصول صفة لذى اللام في قوله نعم المذكور لا امتناع اعرفية الصفة
على الموصوف لان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها واما استثناء اعرفية ذي اللام فظاهر
فلذا لم يورد امثالا واستدل الا قوله تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه اه الفرض منه اعترض ثالث على
المعنى فاعله ان تاخير الاضافة مطلقا عن جميع المعارف لا يصح لانها تابعة للمضاف اليه في التعريف فان
كان المضاف اليه علما او ضميرا تكون اعرف وان كان غيرهما فتكون مثل البواقي والجواب عنه ما مر من عدم
لزوم موافقة ترتيب الذكرى لترتيب الربوبي ولكن المعنى فاعلا مختارا جاز له ان يختار اي طريق كان قوله
وما ذكرنا من الاعرفية اه وهو كون اعرف المعارف الضمائر ثم العلم ثم اسم الإشارة ثم الموصول واسم المعرف
باللام هو المنقول عن سيبويه وهذا مذاهب جمهور النحاة وعلما المعاني قوله وفيها مذاهب اخر اه اي في اعرفية
المعارف فذا ذهب اخر والتفصيل في كتب النحو قال الفاضل المصري في شرح التسهيل وقيل اعرفها العلم قبل
اسم الإشارة وقيل المعرف باللام قوله والمقام الصالح للموصولية اه الفرض منه بيان الامرين في ذكر الموصول
احدهما مصحح ذكره والاخر المزعوم او الموجب له المذكور في كلام المعنى الامر الثاني فقط فتعرض الشبهة الى الاول
بقوله والمقام الصالح اه ولم يذكر المعنى مصحح الموصول اكتفى ببيان مرجحه لان ذلك مبني لغوي كما قال الشبهة
لان وضع الموصول اه والكلام بهناني بيان الدواعي والنكت الاصطلاحية قوله وهو ان يصح اه اي المقام
الصالح ان يصح هذا بيان مقام مصحح ذكر الموصول فاعله ان المشر اليه بالموصول معلوم عند المخاطب

بذلك الحكم قبل ذكر الصلة فاذا ذكر الموصول والصلة حصل الاحتضار ثانياً قوله احتضار الشيء أي المراد من الشيء ما يصدق عليه لفظ الموصول مثل الذي وغيره قوله بواسطة جملة أو متعلق الاحتضار والمراد بالجملة الصلة لأنها لا تكون إلا جملة قوله معلومة الانتساب أو صفة الجملة بحال المتعلق أي جملة معلومة انتسابها إلى الموصول معين عند المخاطب يشترط إليه باعتبار تعيينه عنده قوله إلى مشار إليه أو متعلق الانتساب أي إلى شيء معين عند المخاطب يشترط إليه هو الموصول وأما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب إلى شيء ما لا إلى شيء معين عنده إلا ترى أنها لا تقع صفة إلا للنكرة لعدم انتسابها إلى شيء معين قوله بحسب الذين أي أي ذهبن المخاطب متعلق بالمشار إليه قوله لأن وضع الموصول أنه دليل لكون ذلك المقام مقاماً صالحاً لذكر الموصول حاصله لأن وضع الموصول لأن يذكر المتكلم لفظ الموصول لا يبرأ من شيء منه ويعتقد المتكلم أن المخاطب يعرف ذلك الشيء المراد بحكم معلوم له فيكون ما يصدق عليه الموصول معلوماً عند المخاطب ويحضره بواسطة الصلة ثانياً فلاجل ذلك المعرفة صارت الموصولات معارف لأن كون الشيء معرفة وعدمها باعتبار علم المخاطب لا بعلم المتكلم لأن عنده النكرة اللفظ معلومة قوله على أن يطلقه أي يذكر الموصول للمتكلم قوله على ما أنه متعلق بطلوع المراد بكلمة مصدر الموصول أي على شيء قوله يعتقد أنه صفة ما والضمير فيه للتكلم قوله لأن المخاطب يعرفه أو مفعول يعتقد بتأويل المفرد والضمير المرفوع في يعرف للمخاطب والمنصوب للفظ ما وكذا الضمائر الثلاثة ما بعده راجع إلى لفظ ما قوله فلذا كانت الموصولات أي لاجل الإشارة بها إلى شيء معين عند المخاطب صارت الموصولات معارف الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه ما الفرق بين الموصول والموصوف بالصفة المختصة بواحد في كون الأول منها المعارف دون الثاني مع أنها معلومة الانتساب عند المخاطب بالصلة والصفة في كونها الواحد حاصل الدفع أن التخصيص في الموصول وضع في الموصوف المذكور استعمالاً واللفظ النسبة المعلومة في الموصول والصلة إلى معين عند المخاطب وفي الموصوف والصفة إلى ذات ما لا إلى شيء معين والتعيين يعلم بالقرائن قوله المختصة بواحد أي بفرد واحد بحيث أن ذلك الوصف لا يوجد في غير ذلك الفرد الواحد قوله ليس بحسب الوضع أي لأن النكرة لم تضع للإشارة إلى شيء معين وإن كانت مختصة بانحصار الوضع لواحد ثم الإشارة إلى معين في الموصول لا تنافي إلا بهام في الصلة كما في قوله نعم فغشيه من اليم غشيه لأن الإشارة به إلى معهود بحيث أنه لا تحيط به العبارة لعظمته قوله فتوكلت لقيت من أي بيان الفرق بينهما في ضمن المثال للتوضيح حاصله أن الموصولة فيها إشارة إلى علم المخاطب بمعين من حيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فإن وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي تعيين الموصوف عنده واللفظ الموصولة مستعملة في ذلك المعين أما لأنها موضوعة للمعينات وضعاً علمياً لأنها موضوعة لمفهوم كل يستعمل في جزئياته المعينة بناءً على اختلاف الذين فيه والموصوفة مستعملة في مفهوم

كل وان كان منحصراً في معين قوله الانسان للعهود آه اي الحاضر بعينه في الذهن السامع بعنوان كونه مفرداً
لك قوله فهو ان تخصص آه اي فان ذلك الانسان وان تعين لكونه مفرداً بالكلية لم يضره الصفة فيه قوله
لكن ليس آه اي لكن التخصيص ليس باعتبار الوضع بل بالاستعمال قولاً لانه موضوع آه لان لفظ الانسان
في قولك لقيت انساناً مفرداً بالكلية لا تخصص فيه باعتبار اصل وضعه بمضمون الصفة
وان جاء التخصيص فيه بعارض الصفة لان هذا التركيب موضوع لفائدة التخصيص فالمنشئ التخصيص الوضعي
لا العارض قوله فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة آه اي وضعت ليشار بها الى معهودين
المتكلم والمخاطب بمضمون الصلة قوله وتكون معروفة بهما آه على صفة اسم المفعول من التعريف اي محقرة
بعينها في ذهن المخاطب بعين ان الصلة قوله وهذا هو المقام آه اي المذكور من احضار الشئ بواسطة جملة آه
هو المقام الصالح لذكر الموصول وانما لم يذكر الشئ المصحح للاعتبار الاخر من الضائر والاعلام مع ان لكل واحد
منهما مقاماً صالحاً و مرجحاً والتشبيح بذكر مقام المرجح فقط لا في الاعتبارات الاخر ليس مقام المصحح ممتازاً عن
مقام المرجح لانها في باقي الاعتبارات مذكورة المصداق من مقام المتكلم والمخاطب والغيبة وفي العلم من الاحضار
بعينه وغير ذلك فلذلك لم يذكر الشئ قوله الباعث الموجب له آه اي تعريف السند اليه بالموصول او المرجح آه
فالموجب مذكوره بقوله لعدم علم المخاطب آه لان عدم علم المخاطب باحوال السند اليه سوى الصلة علمه موجبه
لايراد السند اليه موصولاً والمرجح مذكوره بقوله او استهجان التفرع بالاسم او زيادة التقرير او التفسير بنية المخاطب
على الخطأ او الايمان الى وجه بناء الخبر لان تلك الدواعي كلها مرجحات لا يراد السند اليه موصولاً لا موجبات كما لا يخفى
قوله بقوله متعلق استشار قال لعدم علم المخاطب آه علمه لا يرد السند اليه موصولاً لانه اذا لم يكن السند اليه معلوماً
للمخاطب بشئ من الاحوال المحققة به غير الصلة لا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الموصول لان الصلة
لا تكون الا للموصول قوله المحققة به آه اي بالسند اليه والمراد باختصاصها به عدم عمومها للغالب الناس لا عدم وجودها
بافي غيره قال الذي كان معنا امس رجل عالم او مثال لكون السند اليه موصولاً لا غيره من المعارف لان
المخاطب لم يعلم من احوال السند اليه هو الذي بهنا الا كونه كان معنا بالامس ولم يعلم كونه زيداً او عمراً او غيرهما
فلا يمكن ايراده بشئ من طرق التعريف سوى الموصول لعدم علم المخاطب عليه بالصلة لا بشئ اخر قوله ولم يتعرض
لما لا يكون آه اي لم يتعرض المصداق للموصول لا يكون آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المصداق لم يخص تعريف السند
موصولاً لعدم علم المخاطب فقط مع انه يكون موصولاً للسند اليه لعدم علم المتكلم او كليهما على الاحوال المحققة به سوى الصلة
كافي للنشأ المذكور حاصل الدفع ان في هذين الصورتين وان وقع تعريف السند اليه موصولاً لكنه قليل النفع
وقليل الوقوع لان الغرض في الصورتين المذكورتين ان لا يعلم المتكلم بشئ من الاحوال المحققة به سوى الصلة فلا يمكن

صاحبه ان يخرج عن يده قوله فيمتال عليه أه بيان لقوله فقلت فعل الخادعة ولذا ترك العاطف اي يمتال الخادع
على صاحبه لان يغلب الخادع صاحبه ويأخذ ذلك الشيء من صاحبه قوله هي عبارة آد اي الخادعة عبارة فيه
مصدق الخادعة لانها مبهم اي شيء مراد هنا فقال هي عبارة عن التمثل اي حيلة كرون قوله لمواقعة اياها اي
لجامعة يوسف عز لينا قوله قال الكلام مسوق أه الى هنا تفصيل ما في الآية باعتبار المعنى واللفظ الآن شروع في تطبيق
المثال مع الممثل وأشار ان الآية لتقرير الغرض المسوق له الكلام لا لتقرير المسند والمسد اليه كافي القولين
الاخرين لانها خلاف ما قال المص في الايضاح وتوجيهه بالايرضى قائله وخلاف المقصود من الكلام حاصل ان الغرض
في هذا الكلام تنزيه يوسف عليه السلام وطهارة ذيله عن النجس، والنكسور بلفظ الوصول اي التي ادل على تنزيهه من
وضع امرأة العزيز اذ لينا موضع التي بمعنى بيها لان في صورة ذكر الوصول لا بد من ذكر العلة اي هو في بيها لافي صورة
اخرى والوصول مع العلة ادلان على طهارته لان كونه في بيها ومولئ لها لوجب قدرتها عليه من المراودة وحصول
المقصود مع هذا فانكار يوسف عنها وعدم اتباعها دليل غاية تنزيهه عن النجس، والنكسور فالمثال يدل على
تقرير الغرض المسوق له الكلام فيكون المراد من التقرير تقريره قوله والذكر أه اي الكلام المذكور بلفظ الوصول اي
التي ادل عليه قوله ادل عليه أه اي على التوضيح من نزاهته وطهارة ذيله قوله من امرأة العزيز عز لينا أه كلمة
تفصيلية قوله لان كونه أه دليل الادلية قوله ونيل المراد أه اي حصول المقصود وهو الجماع قوله فاباده عنها أه مبتدأ
خبره قوله يكون غايته آد اي فانكار يوسف عن زينا وعدم اتباعه لها يكون دليلا في غاية تنزيهه عن
النجس، والنكسور قوله قيل معناه زيادة تقرير المسند آد اي قيل معنى قول المص "او زيادة التقرير زيادة تقرير المسند
وهو المراودة وهذا هو القول الثاني من الاقوال الثلاثة المذكورة اي تعريف المسند اليه بالوصول لزيادة تقرير المسند
وثبوت لا لغرض المسوق له الكلام ولا المسند اليه اور بصيغة التمهيد لان فيه تعسفا لان فيه توجيه الكلام
بما لا يرضى قائله به حيث صرح المص في الايضاح ان هذه الآية مسوقة لتنزيه يوسف عليه السلام عن النجس،
ففيه إشارة الى ان هذه الآية من امثلة تقرير الغرض المسوق له الكلام لا لتقرير المسند واليغمر عليه لانه على
هذا يلزم خروج البحث لان كلامنا في احوال المسند اليه لا المسند قوله لان في كونه في بيها آد دليل لكون المراد
من التقرير تقرير المسند حاصله اذ كان مملوكا لها بحسب الصورة وعند هذا في بيها صارت متمكنة منه غاية
التمكن حتى اذا طلبت شيئا منه لا يمكنه ان يخالفها فيه من شدة الاختلاط والالفة فكان قوله التي هو في بيها
زيادة تقرير المراودة وهو المسند في الكلام فالمثال عند هذا القائل يدل على تقرير المسند فيكون المراد من
التقرير تقريره قوله لما فيه آد اي في كونه في بيها قوله من فرط الاختلاط آد اي شدة الاختلاط قوله وقيل بل لتقرير
المسند اليه أه هذا هو القول الثالث من الاقوال الثلاثة فيه اي قيل قوله لزيادة التقرير معناه لزيادة تقرير

المسند اليه لا المسند واللفظ المسوق لها الكلام اي تعريف المسند اليه بالموصول لزيادة تقرير المسند اليه وبه لفظ
 التي هو في بيتها اور بصيغة التميز لان فيه توجيه الكلام باللا يظن قائله لانه خلاف ما مرح لمصر في الايضاح كالمتر وايف
 ان مجرد امكان الاشتراك ايضا متحقق في التي هو في بيتها بدل امرأة العزيز اوزليني لوسعة ساحة الامكان فلا يكون
 التي هو في بيتها وبعدم الاشتراك وذكر امرأة العزيز اوزليني وجه الاشتراك كما قال هذا القائل قوله: وذلك
 اي كون المراد من التقرير تقرير المسند اليه ثابت لامكان وقوع الاشتراك هذا دليل لكون المراد من التقرير في
 كلام لمصر تقرير المسند اليه حاصله ان المثال الذي اوردته لمصر لزيادة التقرير يدل على ان من التقرير تقرير المسند اليه
 لا غير لانه لو قال وراودته زليخا بدل التي هو في بيتها لم يعلم انها التي هو في بيتها اذ يمكن ان يكون هناك امرأة
 اخرى اسمها زليخا لامكان كونها علما مشتركا وكذا لو قال وراودته امرأة العزيز لم يعلم انها التي هو في بيتها
 لجواز ان يكون له امرأة اخرى غير زليخا فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين للاحتمال المذكور بخلاف وراودته التي
 هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة لانها اشارة الى معبودة فلا احتمال فيه لامرأة اخرى قوله: مثله آه
 منقول يتقرر ويتعين الضمير للتعين اي لا يتعين المسند اليه مثل التعين الذي هو ثابت في قوله التي هو في
 بيتها لان التعين في التي هو في بيتها يقضي لاحتمال فيه شيئا آخر قوله: وقما هو نفس خبر مقدم ومبتدأه
 قوله بيت السقط اي ومن بعض الموصول هو مترج في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه
 بيت السقط الغرض منه تأييد لما قبله من ان التعريف بالموصول يكون لزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام
 لا للمسند ولا للمسند اليه كما قيل لبعض الثاني والثالث والموصول في البيت مضاف اليه لعبيد لا مسند اليه قوله:
 بيت السقط آه اي شعور السقط اسم كتاب ابي العلاء المعري قاله في بعض سفاريه وقد خاف اصحابه من
 الفساري قوله: اعبد المسيح، البهمة للانكار وعباد جميع عابد منقول يخاف المتقدم عليه وقوله صحبي
 فاعله والمعنى لا ينبغي ان يخاف اصحابي من الفساري لان جسم عبده الله الذي هو خالق المسيح الذي يعبدونه
 والشاهد فيه قوله: من خلق المسيح حيث اتى بالموصول لكونه اشد في تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نفى الخوف منهم
 من قوله نحن عبدة الله فان الفساري ربما ادعوا مساوات المسيح لله لعدم في القوة فهذا الشعر مسوق للدلالة على
 عدم خوف المؤمنين من الفساري والموصول ادل لتقرير ذلك الغرض كما قال الشاعر فانه ادل
 اي فان الموصول ادل من ان يقول بده نحن عبدة الله اي بغير الموصول -
 قوله: والمشهور ان الآية الغرض منه رد على المشهور بذكر قول صاحب المفتاح لانه قال
 هذه مثال لزيادة التفسير والاستهجان التقرج بلاسم قوله: ولا استهجان التقرج
 عطف على قوله لها. قوله: لانه مثال وان يستهجن بيان قول صاحب المفتاح
 بحيث يدل على ان الآية المذكورة مثال لهما لزيادة قنط لانه ذكر الآية بعد ذكر الاستهجان

وزيادة التقرير فهو يدل على ان الآية مثال لها قوله ثم قال العدول آه هذا كلام استطرادي من السكاكي
 متعلق باستهجان التصريح بانه من شأن البلاغاء ولفظه كرون الموصول بدل العلم وغيره للعدول عن
 الاستهجان القباضة بالتصريح بالاسم واورد الشرح قول السكاكي "هذا يهنا للتأيد ان جعل الآية المذكورة
 مثالا للاستهجان ولفظه زيادة التقرير كان نظم الكلام السكاكي "مرفيا لانه ذكرهما اولاً ثم اورد لها مثالا ثم
 ذكر ما يتعلق بالاستهجان ولا يقع الخلل في نظم الكلام وان خصت الآية مثالا لزيادة التقرير فقط وقع الخلل في
 نظم كلامه بان يكون ما بين الاستطراد وما يتعلق به فاصل اجنبى وهو ذكر زيادة التقرير مع تلك الآية
 لكونها مثالا لزيادة التقرير فقط للاستهجان قوله اورد حكاية شريح آه هذا كلام السكاكي "متعلق باستهجان
 التصريح اليه وشرح اسم قاض مشهور وحكاية ان رجلاً اقر عنده بشئى ثم انكر فقال له شريح شهيد عليك
 ابن احمى خالتك فاشترى الطويل في الاسم ليعدل عن التصريح بالاسم بنسبة الحاقه الى المنكر لكون الانكار
 بعد الاقرار دافعا لا للعنق في رتبة اللذب واورد الشرح "هذا قول السكاكي للتأيد لما قبله اليه فاصلة ان هذه
 الحكاية متعلقة باستهجان التصريح بالاسم فلم تكن الآية المذكورة مثال لها بل لزيادة التقرير فقط لكان
 الاولى ان يؤخذ ذكر زيادة التقرير عن الحكاية لئلا يلزم الفصل بين الاستهجان وما يتعلق به من حكاية شريح
 بالاجنبى وهو ذكر زيادة التقرير مع تلك الآية على تقدير كونها مثالا لزيادة التقرير فقط فحيث لم يؤخر السكاكي
 ذكر زيادة التقرير عن حكاية شريح علم ان الآية الكريمة مثال لزيادة التقرير والاستهجان جميعا والحكاية المذكورة
 مثال للاستهجان فقط فيرفع هذا الفصل الموجب للتأخير كما اشار اليه الشرح بقوله فلم تكن مثالا لها آه اي فلم تكن
 الآية المذكورة مثالا لزيادة التقرير والاستهجان التوضيح لآخر السكاكي "ذكر زيادة التقرير عن حكاية شريح لئلا
 يلزم الفصل بالاجنبى كما عرفت قوله فافهم آه فيه اشارة الى اعتراضين الاول ان كثيرا هم يذكرون المثلثات معا
 ثم يذكرون الامثلة لها فينبغي ان يكون بينهما اليه لك بان تكون الآية مثالا لزيادة التقرير وحكاية شريح مثالا
 للاستهجان على طريق اللف والنشر الغير المرتب والثاني ان في لفظ زلنجي اليه من استهجانا واستقبا فكيف تكون
 الآية مثالا للاستهجان والجواب عن الاول ان هذا بعيد في كلام البلاغاء لانهم يذكرون الامثلة في ذيل المثلثات
 واليه لا يصح جعل حكاية شريح مثالا لما نحن فيه لانه ليس فيها موصول وعن الثاني انه ينبغي التصريح باسم المرأة في الجاس
 والمكالمات اولان من به شرف اذا نسب اليه صددور مالا يليق عنه يكون التصريح به قبيحا استهجانا قالوا التفخيم آه
 عطف على ما قبله اي او تعريف المسند اليه بالموصول للتفخيم المسند اليه وهو يلى اي تخويفه قال نحو
 فغشيه من اليم ما غشيه آه والشاهد فيه لفظا لانه مسند اليه لغشيهم الاول فاورد الموصول مسندا اليه حيث
 ترك التعيين فيه بان يقال فغشيهم من اليم ثلاثون ذراعا او اربعون او مائة او الف لعجز العقول عن تعقيل

وتعينه فحصل التخييم أي التعظيم والتسويل كما لا يخفى فقول من اليم أي البحر بيان لكلمة ما قدم عليه والمعنى فغشيم ما
كثير من البحر لا يحصى قدره قوله ومنه في غير المسند إليه أي وما يجئ الموصول للتخييم في غير المسند إليه الغرض منه تأييد كون
الموصول للتخييم والتعظيم وإن لم يكن مسند إليه فقول من خبر مقدم ومبتدأه قول أبي نواس قوله ولقد نهزت أه والثالث به
فيه ما بلغ أمره فلفظ ما موصول وأورد للتخييم في غير المسند إليه لأنه مفعول بلغت يقال نهزت بالذل أو أي ضربت بها
الماد في البير وحركته بالتملأ والقوة بالضم جمع غاو وهو الضال عن الطريق والحق والمراد الثاني واسمعت عطف على
نهزت أي أخرجت مأخوذ من اسام الموائش من السوم أي أخرجها إلى المرمى السرح المشي والرمي كقوله تعالى حين
ترحون حين تسرحون اللفظ النظر والافادة من قبل اضافة الصفة إلى الموصوف أي المحظ السرح قوله حيث سلخوا
أه طرف اسمت أي في موضع أخرجاو بلغت عطف على ما قبله أي وصلت أمر أندكر امرأة بشابه الباء الاستعانة
والضمير لامرأ الشاب جواني فإذا كلمة إذا مفاجأة العساة ما يسيل من عسر الغيب ونحو المراد هنا المحاصل و
الخاصة الأثام بالفتح وبالكسرة اسم واد في جهيم والاشم والعقوبة كل ذاك أي كل المذكور وذاك اسم إشارة
فما حصل المعنى صاحب مع القوة وسعيت في تحصيل اللذات وهو أي النفس معهم حتى بلغت أقصى ما بلغ
الإنسان في شبابه فتأجأت ووفقت أن حاصل ما سمعت كان اثما وضا لا وذنبا واتي باذا المفاجأة
ليدل على ظهور الخطاء دفعة واحدة وللا شعاع بانه من البدهيات ولكنه كان غافلا عن نفسه وفي ذكر الفصا
إشارة إلى ذهاب تلك اللذات وبقاء نتائجها الفاسدة مثل بقاء الشجرة وذهاب ماؤه قال أو تبيته الخاطب
على الخطاء أه عطف على ما قبله أي تعريف المسند إليه بالموصول لتبيين المتكلم المخاطب على خطائه في حكم ظنه الصحيح
فما يراد الموصول مسند إليه يظهر التكلم له أن ظنك في هذا الحكم خطأ ليس بصحيح كما ظنت قوله قول عبدة بالسكون
فيه تعين القائل قوله من قصيدة يعط فيهما أه تعين مقصود الشعر قوله تروهم أه بضم تاء الخطاب من الإرادة التي
تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هو الرواية وهو الأنسب دراية أيقم لكن هنا يكون بمعنى الظن لعدم ذكر المفعول الثالث
ولذا أفسر الشرح بقوله أي تظنهم والمفعول الأول فيهمهم والثاني أخواتكم ويجوز لفتح التاء الخطاب من الرؤية القلبية بمعنى
الاعتقاد فيكون متعديا إلى مفعولين الأول ضمير الجمع أي هم والثاني أخواتكم قوله يشفي عليل أه خبر أن العليل ما يجده
الآن أن من شدة الغيظ وحرارة العطش والمراد الحدة والعداوة هو مفعول يشفي قدم قوله أن تصرعوا أه فاعل
يشفي بتأويل المفرد مأخوذ من الصرع وهو الالتقاء على الأرض بالوجه للاصلاك فإلهلاك فيما نحن فيه ما حقيق
أو حكمي عبارات عن هلاك الأموال أو عوارض النفس كالأعراض على سبيل المجاز فإشارة الشرح إلى الأول بقوله
أي تهلكوا أو الثاني بقوله أو تصابوا بالحوادث قوله فغية أه أي في هذا الموصول مع الصلة لأنها كالشي
الواحد فاصل التبيين المذكور حاصل من الصلة لا من الموصول فيه إشارة إلى تطبيق المثال مع المثال حاصله

ان تعريف المسند اليه بالموصول في هذا الشعر تنبيه على خطأ المخاطبين في ظنهم الاخوة حيث ترتب الشائع
 على تحقيق الصلة وهو ظن الاخوة عليهم ما هو متناقض لها وهو الشك في صدورهم اهل الكرم ليعلم منه ان
 الصلة التي تظن المخاطب في حقهم منتفية بهذا التنبيه لا التوحيد في صورت عدم الاتيان بالموصول والصلة كما
 يقال ان القوم النذلاني يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا لانه لا يعلم في ظن المخاطب في حق ذلك القوم
 بشئ من الاخوة وغيرهما حتى يرد ظنه بذلك المسند اليه بخلاف الموصول المذكور لان فيه ذكر ظن المخاطب بالثبوت
 بواسطة الصلة فيكون فيه تنبيه على خطأ المخاطب في ظن الاخوة عليهم كما يعلم من قول الشعر "فيما قبله من
 قصدة يعط فيه ما ينبغي آه" ففي اتيان الموصول مع الصلة حصل التنبيه على خطائهم لا بدوهم كما عرفت كما اشار
 اليه بقوله فغيبه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم النذلاني آه فقوله من التنبيه
 بيان مقدم لكلمة ما المؤخر في قوله ما ليس في قولك آه وهو فاعل الطرف وهو قوله فغيبه قوله وجعل صاحب
 المفتاح آه الغرض منه دفع اعتراض يرد على المعترض وهو ان هذا الشعر جعل السكالي "مما جعل فيه الالهام الى وجه
 بناء الجذر ذريعة الى التنبيه على خطأ المخاطبين وجعل المعترض مما يكون الاتيان فيه بالمسند اليه موصولا للتنبيه على
 خطأ المخاطبين مع ان السكالي من عمدة هذا الفن والخلاف عنه في قوة الخطأ بدون نكتة واليه "كتاب المعترض
 تلخيص المفتاح مأخوذ من كتابه فكيف يجوز له الخلاف حاصل الدفع ان في هذا الشعر لا يتحقق الالهام الى وجه
 بناء الجذر ذريعة الى التنبيه على الخطأ بل يوجد عكسه فكيف تجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ فلذا قال في
 كما قال الشعر "ورده المعترض بانه ليس فيه ايماء آه قوله مما جعل الالهام آه اي من موصول جعل آه حاصل ما قال السكالي
 ان تنبيه المخاطب على الخطأ يعلم من الجزم المبنى على ذلك الموصول مع الصلة وهو قوله يشفي غليل آه لا من الموصول
 مع الصلة بدون وجه بناء الجزم يعلم تنبيه المخاطب على خطائه كما قال المعترض قوله بل لا بعد ان يكون آه ضرب
 وترق من قوله وليس فيه ايماء آه يعني ليس في هذا الشعر ايماء الى وجه بناء الجذر ذريعة اصلا بل في هذا الشعر ايماء
 الى بناء نقيض الجزم على الموصول المذكور بان يقال انهم كك مثلاً اي اخوانكم في حقكم قوله عليه آه اي على
 الموصول متعلق ببناء قوله وجوابه آه اي جواب ما اعترض المعترض على صاحب المفتاح من جانب الشعر "حاصل
 ان اعترض المعترض على السكالي "انما يرد لو كان مقصود السكالي "ان في هذا الشعر ايماء الى وجه بناء الجزم
 ذريعة الى التنبيه على الخطأ بحيث اذا سمع الموصول يفهم طريق بناء الجزم عليه ولا يجوز العقل ان يترتب عليه ما
 بخلاف ذلك الطريق ولكن ليس ذلك مراد السكالي بل مراده ان العرف والذوق يدلان على انه
 اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلاصاً ان الذين تروهم اخوانا يفهم منه ان بناء الجزم عليه ما
 ينافي مع من الصلة اعني كونهم اخوانا وحيث يجوز ان يجعل الشعر ايماء الى ان الجزم المبنى عليه هو امر ينافي الاخوة

ذريعة الى التبيين على الخطأ قوله اخوانا خلاصاً أه اي خالصاً مفعول ثاني يعتقد قوله ان الذين تظنونهم اخوانكم أه
 مقول قلت قوله كان فيه أه جواب اذا قال او الايماء الى وجه بناء الخبر أه عطف على ما قبله اي او تعريف
 المسند اليه بالموصول للاشارة الى طريق بناء الخبر عليه من اي طريق من الثواب والعقاب او المخرج و
 الذم يترتب عليه فالبنا مصدر مبني للمفعول اي المبني واصله الى الخبر اضافة الصفة الى الموصوف
 اي الخبر المبني عليه وزيد قيد البناء ليعلم ان المراد بالخبر ههنا ما هو المبني على الموصول المسند اليه دون ما هو
 مقابل الانشاء وانما قدم البناء على الخبر في صورت الاضافة اشارة الى ان ايماء الموصول الى الخبر من حيث
 ايراد المتكلم وبناءه اياه على المسند اليه ثم اذا حصل الايماء المذكور فقد يكون هو المقصود بالذات من غير ان
 يتوصل الى معنى آخر كما في المثال المذكور من الآية فان المقصود منه مجرد الايماء المذكور والوعيد على مجرد
 الاستكبار بدخولهم في جهنم وقد يتفرع عليه اعتبارات آخر يتوصل منه اليها وتكون تلك الاعتبار هي
 المقصودة منه كما سيذكر المصدر بقوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأنه أه قوله اي الى
 طريقه أه هذا التفسير الوجه فيه اشارة الى الرد على العلامة الشيرازي كما سيجي في الشرح لانه فسر الوجه بالعلية والسلب
 وليس الامر كذلك فالوجه بمعنى الطريق اي الاشارة الى طريق الخبر من اي نوع وصفة من الثواب والعقاب
 وغير ذلك قوله يقول علمت هذا العمل أه هذا اثبات لكون الوجه بمعنى الطريق والطرز بذكر محاوره العرب لا بمعنى
 العلية والسبب قوله يعني تأتي بالموصول والصلة أه فيه اشارة الى ان الايماء المذكور لا يحصل بمجرد الموصول بل
 بالموصول والصلة جميعاً وايه فيه اشارة الى المترادف بين الايماء والاشارة وايه اشارة فيه ان المراد من الخبر
 جنس الخبر ونوعه لا الخبر الخاص كما اشار اليه بقوله من اي وجه واي طريق فيكون كلام المعصية بحذف المضاف
 اي وجه بناء نوع الخبر وجهه قوله وحاصله أه اي حاصل ما قال المعصية بقوله او الايماء الى وجه بناء الخبر أه فيه اشارة
 الى الاعتراض على المعصية بان لفظ البناء في المتن مشهور مستدرك فالمناسب تركه والجواب عنه ان البناء
 مصدر مبني للمفعول اي المبني عليه والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف على قياس اخلاق تباب
 كما عرفت كما يدل عليه قول الشرح في ما بعد في ذيل المثال فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
 العقاب أه ولا شك ان الخبر مبني على المسند اليه الموصول فان قلت هذا تعسف لان الخبر وان كان موصوفاً له
 لكنه متأخر عنه في الذكر والكلام والمتأخر لا يكون صفة للمتقدم قلت لا شك ان للمتأخر دخلاً في الايماء لان
 الايماء الى طريقه انما يحصل في الخبر المتأخر دون المتقدم كما لا يخفى وايه بقوله وحاصله اشارة الى حاصل ما قال
 المعصية والى تعريف ايماء وجه بناء الخبر قوله ان تأتي بالفاتحة أه المراد بالفاتحة المبتدأ الموصول مع الصلة و
 بالفاصلة خبره اي يذكر الموصول المبتدأ على وجه يعلم الذكي منه الخبر المرتب عليه قوله كالارضاد في علم البديع

الى وجه بناء الجز مثل الارصاد في علم البديع فهو في اللغة نصب الرقيب في الطريق في الاصطلاح
 الاتيان قبل العجز من الفقرة والقائمية بما يدل عليه اذا علم الحرف الروي مثل قوله نعم وما ظلمناهم
 ولكن كانوا انفسهم يظلمون فقوله نعم وما ظلمناهم يدل على ان العجز المختوم بالواو والنون من مادة الظلم
 فالارصاد من المحسنات اللفظية والاياء المذكورة من النكات المعنوية وهذه هي الفرق بينهما وعلى هذا قال الكاف
 في قوله كالارصاد للتظليل للمثال قال الخ ان الذين يستكبرون ان فلنظف الذين مسند اليه موصول فيه اشارة
 الى وجه البناء الجز وهو العقاب والذلة وهو دخولهم جهنم لان التكبر لا يكون طريق الثواب والهدى قوله فان فيه ايهام
 انه تطبيق المثال مع المثال اي فان الموصول مع الصلة ايما الى ان اه لا الموصول وحده لان فيه لا يكون ايهام
 كما عرفت قوله بخلاف ما اذا ذكرت آية اي بخلاف ما اذا ذكرت آيات المتكبرين مثل ابى جهل وابى ابن خلف وغيرهما
 فان بهما لا يحصل الايما المذكور لانه لا يكون معهم ما يدل على الايما المذكور وهو الصلة قال ثم انه آية اي بعد الاشارة
 والايما بالموصول المسند اليه الى وجه بناء الجز عليه ربما يجعل الموصول المؤس للذكر ذريعة ووسيلة الى التعريض
 بالتعظيم شأنه آية فيكون المقصود منه ذلك التعريض دون الايما بذاته كما سيصح في المثال الآتي قوله
 الايما الى وجه اشارة الى تعيين المرجع هو الايما على وجه بناء الجز وفيه رد على البعض حيث رجع الصير الى وجه
 الموصول ووجه الرد ان سياق الكلام ينافي لانه لو كان كذلك لقال المصداق او جعله ذريعة الى التعريض بالتعظيم
 لشأنه على نسق ما قبله ولا نسق على هذا يفهم ان ما ذكره بعد من التعريض بالتعظيم لشأنه او ان غيره بدون
 الايما المذكور مع ان الامر ليس كذلك كما يظهر من الامثلة قوله اي وسيلة آية تفسير غير المشهور بالشهر قال الى
 التعريض آية متعلق ذريعة التعريض دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر كما يقال والكلان يستثنى
 الامير لفرسته وتريد به شخصا آخر غير الامير وانما ذكر التعريض في هذه الاغراض لانها ليست مستعملة فيها
 الكلام بل المستعمل فيه امر آخر ثبت في ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها استلزاما عقليا او عاديا كما في
 الشعر الآتي لان المقصود منه افتخار الفرزدق على الجير بان آياته واجداه اشرفهم لكونهم من قرى شرس
 بخلاف الجير لانه من بني تميم واما قوله هذا الشعر تعريضا بتعظيم بناء بيتهم ففعل التثنية ثبت في ضمن
 الافتخار المقصود منه وقس عليه غيره قال بالتعظيم آية متعلق التعريض قوله اي شأن الجز آية تعيين مرجع
 الضمير قوله نحو قول الفرزدق آية تعيين قائل الشعر الآتي قوله اي رفع آية تفسير سمك بالشهر قولنا لنا
 خزان قوله بيتا آية مفعول بني قوله اراد به الكعبة آية اي اراد الفرزدق بالبيت اللعبي او بيت الشرف
 والمجد اي بزرع الغرض منه تعيين مصداق البيت في كلام الفرزدق ومقصوده الافتخار على الجير بذكر
 الانساب فان قيل ان جريرا مسلما فلا معنى لافتخار الفرزدق عليه بالكعبة قلنا انه يمكن ان يكون بيت

الغزوق قريب للكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق أكثر من غيره وإن أهله كانوا مما يتعاطون أمور
 الكعبة لأنهم قرئوا في خلاف أقارب جرير لأنهم من أرازل بني تميم قوله دعائمه آه هذا مبتدأ وخبره اعز واطول
 والجملة صفت مبتدأ والجملة والجملة وهى عماد البيت قوله من دعائمه كل بيت آه بيان المفضل عليه لاسم تفضل
 وهو اعز واطول قوله ففى قوله آه تطبيق للمثال مع الممثل فالموصول مع الصلة إيماء الى وجه بناء الخبر وهو امر من
 جنس البناء الرفيع هذا عند من له ذوق سليم بخلاف ما قيل ان البتة او الرحمن او غير ذلك من اسمائه تعالى
 بنا لنا بيتا لان فيه لا يكون ذلك الايماء لعدم الموصول والصلة ثم فى ذلك الايماء تعريف بتعظيم بناء بيته
 الى شأن الخبر لكون ذلك البناء فعل الله الذى رفع السماء لا بناء ارفع منها لان افعال الموقر الواحد
 الحقيقى تكون متشابهة لا تختلف فحيث كان فعل رفع السماء اعظم فيكون بناء البيت ايضا اعظم من بناء
 كل بيت قال او شأن غيره آه عطف على قوله شأنه فيكون التمدير او ذريعة الى التعريض بالتعظيم شأنه
 غير الخبر واما الخبر فتعظيم شأنه لا يكون مقصودا كما سيجى فى المثال المذكور قوله اى غير الخبر آه تعين مرجع
 الضمير قال نحو الذين كذبوا شيعيا آه ففى هذه الموصول والصلة إيماء الى ان الخبر المبني عليه من جنس
 الخيبة والخسران لان شيعيا عليه السلام نبى فتكذيبه يوجب الخيبة والخسران فقال الله تعالى كذبوا
 الخاسرون وهو الخبر ثم فيه تعظيم شأن غير الخبر وهو شيعى عليه السلام بحيث ان تكذيبه يوجب الخسران
 فى الدارين فيكون هو شخص عظيم الشأن كما اشار الله به بقوله ففى إيماء آه تطبيقا للمثال مع الممثل
 اى ففى الموصول مع الصلة لافى الموصول وحده قوله وتعظيم شأن شيعى عليه السلام آه مرفوع عطف على
 الايماء قوله وقد جعل ذريعة آه اى وقد جعل الايماء المذكور ذريعة الغرض منه دفع اعتراض يرد على المصنف
 حاصله ان حصر إيماء وجه بناء الخبر فى الذريعة الى التعريض بتعظيم شأن الخبر او شأن غيره لا يصح لانه قد
 يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر او شأن غير الخبر وقد جعل ذريعة الى تحقيق الخبر حاصل الدفع ان هذه
 العوارض من إيماء وجه بناء الخبر اليها قليل فلذا ترك المصنف واشار الله الى هذا المدفع بذكر لفظ قد لانه قد افلح
 على المضارع الدالة على القلة قوله ونحو ان الذى لا يعرف الفقه آه ففى هذا الموصول مع الصلة إيماء
 الى ان الخبر من جنس ما يتعلق بالفقه كالتصنيف والتدوين وفى ذلك الايماء تعريف بان مصنفه
 متبذل ومهان لا يعاب به لانه لا يعرف الفقه كما حقه قوله او شأن غيره آه عطف على شأن الخبر اى قد
 يجعل ذريعة الى الاهانة بشان غير الخبر قوله ان الذى يبيع الشيطان آه فالموصول مع الصلة إيماء
 الى ان الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران لان الشيطان ملعون فتابعه خاسر ومخيب وفى ذلك
 الايماء تعريف باهانة الشيطان لانه اذا كان تابعه موجبا للخسران كان هو محقرا ومهاننا لا محالة

قوله وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الجزاء اى وقد يجعل الايمان المذكور ذريعة الى تحقيق الجزاء وثبوتها في ذم
 السمع اذ في نفس الامر بان يكون الموصول مع الصلة كالدليل لوجود الجزاء كافي الشبهة الا في
 لان ضرب البيت والهجرة يوجبان نسبان الاجبة والمحبة فالمتصور من الايمان المذكور ثبوت زوال
 المحبة لا مجرد الايمان بان يقال اكل الغول ودعا ذوات مجتمعة لا بها ضربت بيتا مهاجرة اه قوله نحو
 شعره اه الشعر لعبد ابن الطيب قوله ان التي ضربت اه اى ان الامراة التي ضربت وضرب البيت
 في الاصل نصبه ثم كنى به عن الإقامة قوله بيتا اه مفعول ضربت قوله مهاجرة اه حال من فاعل ضربت و
 المهاجرة التحول من مكان الى مكان آخر بقصد ترك الاول واصله من الهجرة ضد الوصول قوله بكوفة
 الجند اه متعلق بضرب البناء بمعنى في وهي بلدة مشهورة سميت بذلك لاقامة جند كسرى فيها قوله غالت اه
 جاز ان اى اهلكت واكلت يقال لمن وقع في مهلكة غالت غول والغول اليف نوع خبيث من الجن قوله
 ودعا اه مجتمعا مفعول مقدم قوله غول اه فاعل مؤخر لغالت وهو مؤنث سماعي وان كان ههنا
 بمعنى السلاك فلذا انت الفعل فالمعنى ان الامراة قامت في كوفة الجند وحاجرت من البدو الى الحضر
 اهلكت مجتمعا بعض الحوادث المهلكة للمودات قوله فان في ضرب البيت اه تطبيق المثال مع المثال
 حاصله ان في هذا الموصول مع الصلة ايمان الى ان طريق بناء الجز من جنس زوال المحبة والقطاع المود
 لان الانسان لا يقيم في محل غير اهله الا اذا كان كارهها لاهل محله ثم ذلك الايمان ذريعة الى تحقيق الجز
 وثبوتها وهو زوال المحبة كان الايمان المذكور برهان ودليل على ثبوت ذلك الجز لان ضرب البيت والمهاجرة
 علته لزوال المحبة او معلول له على اختلاف القولين فعلى الاول برهان لمى وعلى الثاني برهان انى
 كما سيأتى قوله ثم انه يتم تحقق اه اى الايمان المذكور بثبوت وجود الجز وهو زوال المحبة فيه اشارة الى اثبات
 كون الايمان المذكور محقق ومثبت لوجود الجز وذلك لان ضرب البيت والمهاجرة اما علته لزوال المحبة او
 معلول له على اختلاف القولين والى الاول ذهب الفاضل اللاهوتى وهو الى الثاني السيد وه على
 التقديرين يحصل تحقيق الجز وثبوت وجوده لان ثبوت العلة يقتضى ثبوت المعلول وكذا ثبوت المعلول
 يقتضى ثبوت العلة فاثبات المراد على الاول برهان لمى وعلى الثاني برهان انى قوله ويقرر اه
 عطف نفية محقق اى يقرر الايمان المذكور زوال المحبة قوله حتى كانه اه غاية للتحقق والمقرر اى كان ذلك
 الايمان المذكور برهان عليه اى على ثبوت الجز ونفريه وهو زوال المحبة كما عرفت والمراد من البرهان
 في كلام الشرح برهان لمى اذ ان على اختلاف القولين كما مر فان قيل كون ضرب البيت والمهاجرة
 على الزوال المحبة بناء على اختلاف القولين المذكورين ممنوع لانه انما يصح لو كان ضرب البيت والمهاجرة

منحصرة في زوال المحبة مع ان الامر ليس كذلك لانها قد يكونان بغيره قلنا ان ضرب البيت المحبة في
مكان المهاجرة والاقامة فيه بالاختيار دليل الانحصار عادة اودعاء في زوال المحبة لا يتجاوز الى غيره
فتم البرهان قوله فظهر الفرق او تمهيد لدفع اعتراض المصنف على السكاكي في الايضاح ببيان الفرق
بينهما كما اشار اليه الشرح بقوله وسقط اعتراض المصنف "اه على السكاكي" في الايضاح حاصل الفرق ان
المراد بتحقيق الجزئية وتقرره في ذهن السامع او في نفس الامر فيزول عنه الشك والانكار بان يكون
الموصول مع الصلة كالدليل عليه وهو العلة او المعدل كما مر واما الايمان فهو يشع السامع بجنس الجزئية لا يتيقنه
بحيث يزول عنه الشك والانكار قوله بينه وبين الايمان اه اي بين تحقيق الجزئية والايمان قوله وسقط اعتراض
المصنف "اه في الايضاح على السكاكي" عطف على قوله فظهر قوله بانه لا يظهر او ببيان اعتراض المصنف عليه قوله
بينهما اه اي بين تحقيق الجزئية والايمان المذكور قوله فكيف يجعل الايمان ذريعة اليه اه اي الى تحقيق الجزئية بالاستفهام
والانكار والايان يلزم ذريعة الشئ لنفسه هو باطل فهذا اعتراض على السكاكي في الايضاح ولذا لم يذكر المصنف
كون الايمان المذكور ذريعة الى تحقيق الجزئية في كتابه فاذا ظهر الفرق بينهما سقط هذا الاعتراض لانه لا يلزم ذريعة
الشئ لنفسه في صورت المفارقة بينهما قوله الا ترى اه دليل تنوري على كون الايمان غير تحقيق الجزئية لثباتها
في بعض الصور كما في اليقين المذكورين فان الايمان مستحقق فيها بدون تحقيق الجزئية وشبهة فحصل الفرق ان
اصل الايمان ان يشع السامع بجنس الجزئية لا يلزم من ذلك ان يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له
واما تحقيق الجزئية وشبهة فهو ان يشع السامع بنفس الجزئية ويتيقنه ويمتقر عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار
لانه يلزم عادة اودعاء من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت فيها في البيت المذكور زوال المحبة بخلاف ان
الذي سمك السماء اه وان الذين تروهم اه اذ لا يلزم عادة ولا اودعاء من سمك السماء بناء البيت
الرفيع وكذا لا يلزم من روية الاخوات ما ينافي الاخوة ويباين المحبة فقد وجد فيها الايمان المذكور بدون
تحقيق الجزئية وشبهة فظهر الفرق بينهما وسقط ما قال المصنف في الايضاح قوله وقد جعل ذريعة اه اي قد
يجعل الايمان المذكور ذريعة الى التنبيه على خطأ المخاطب بترتب الجزئية على الموصول المذكور كما مر في قوله ان
الذين تروهم اه لان فيه عند السكاكي "الايمان المذكور ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما ثبت الشرح بقوله جوابه
ان العرف والذوق اه فثبت الايمان المذكور بدون تحقيق الجزئية فظهر الفرق بينهما ايضاً قوله فاحسن التامل
في هذا المقام اه فيه اشارة الى دقة المقام كما يدل عليه قوله فانه من مطارج الانظار اى من المواضع
التي يطرح اى يرمى ويقذف فيها الانظار والافكار لدقة المقام لان المصنف خالف صاحب المفتاح في هذا
الموضع حيث قال في الايضاح لا يظهر الفرق بينهما مع ان الفرق موجود كما عرفت فيما قبل في تفصيل الشرح

وكذا خالف فيما سبق من البيت ان الذين ترونيهم اخوانكم آه بان فيه ليس الايمان ذريعة الى التنبه على الخطاء
مع ان الحق مع السكاكي ربه كما اجاب الله بقوله وجوابه ان العرف والذوق آه من جانب السكاكي فيكون
في قوله فاحسن التأمل آه اشارة الى ان مقال المفتاح حتى وخلاف المعنى في غير موضعه وايضا اشارة الى الاعتراض
على المعنى بان قوله ثم انه ربما يجعل ذريعة الى التعريض آه لا يصح لانه لا نزاع في كون هذا الكلام مشتملا على
الايمان بالمعنى المذكور وعلى التعريض بالتعظيم شأن الجز وغيره بل النزاع ان ذلك الايمان لا يدخل له في هذا
التعريض حتى يجعل ذريعة الى التعريض المذكور لان التعريض المذكور شأن نفس الموصول والصلة به
الايمان المذكور كما في المثال الاول من نسبة الخسران الى طه بسمه كما في المثال الثاني حتى قيل في المثال الاول
بنا لنابيتا من سمك السماء وقيل في الثاني قد خسر الذين كذبوا شيئا يستفاد التعريض المذكور بلفظه مع
عدم الايمان فيهما والجواب عنه ان في صورت تقديم المسند اليه لا يحصل التعريض المذكور بنفس المسند اليه الا بالايمان
المذكور لان من مجرد ذكر المسند اليه معنى الموصول والصلة لا يحصل انتقال الذهن الى نفس الجز فضلا عن
التعريض على تعظيم شأن الجز وغيره لان التعريض المذكور انما يحصل بعد العلم بنفس الجز وليس مرادنا ان
التعريض المذكور لا يحصل بشئ آخر غير الايمان المذكور حتى لو استثنى الايمان استثنى التعريض بل مرادنا ان في تقديم
المسند اليه معنى الموصول مع الصلة يحصل التعريض المذكور بلفظه فلا اعتراض قوله والفاصل العلامة آه
الغرض منه التصريح بالرد على العلامة قطب الدين شيرازي شارح المفتاح بعد الاشارة الى الرد فمنا فيها
قبل حيث فر الوجه بالطريق في قوله اى الى طريقه يقول علمت آه وصرح به بقوله فاشكل عليه الامر آه
حاصل ما قال العلامة به انما ان المراد بالوجه في قول السكاكي العلة والسبب كما في قوله نعم ان الذين آمنوا
لهم درجات النعيم لان الايمان علة لكونهم في جنات النعيم ثم صرح العلامة بان قول السكاكي في المفتاح
ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل آه فيه اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مؤميا الى وجه بناء الجز
لايراد المسند اليه موصولا فقط كما جعله من اقتضى اشره من الناس كما سيقول الله لان لفظا ثم في كلام
السكاكي ربه ولفظ التفريع وذكر اسم الاشارة للقريب وهو لفظ هذا بعد ذكر اسم الاشارة البعيدة في قوله
او ان لم يكن بذلك آه اى جعل المسند اليه موصولا فقط دليل التصريح بالاشارة الى الايمان المذكور فلزم
الاشتمال على العلامة في نحو ان الذي سمك السماء آه وان التي ضربت آه وان الذين ترونيهم آه لان
سمك السماء ليس علمته بناء البيت حتى يتفرع على الايمان الى علمته بناء الجز التعريض بتعظيم شأن
الجز وكذا ضرب البيت والمهاجرة الى كس علمته لزوال المحبة في الواقع وان كان علمته عادة وادعاء
فلا يتفرع على الايمان المذكور تحقيق الجز وكذا ظن الاخرة ليس علمته لشقاء الغليل بل ربما كان مفيدا

فلا يما الى العلة حتى يتفرع عليه التنبيه على خطأ المخاطب فلا يصح تفسير الوجه بالعلة وكذا ضمير جعل راجعا الى
 كون المسند اليه موصولا مؤميا كما فعل الفاضل العلامة قوله في الايمان الى وجه بناء آية صفة الوجه الى الوجه
 الكائن في قول السكالي "الايمان الى وجه آية قوله ثم صرح آية اي العلامة عطف على قوله فسرنا الاشكال اللاتي
 مبني على التفسير والتصریح كليهما فلذلك ذكر الشرح كليهما ههنا قوله بان قوله آية اي قول السكالي "قوله على هذه آية
 اي على ايراد المسند اليه موصولا مؤميا الى وجه بناء الجز قوله ربما جعل ذريعة آية بيان اعتبارات لطيفة في
 قول السكالي "قوله اشارة الى جعل آية خبر ان اي جعل العلامة الضمير في جعل في قول السكالي راجعا
 الى كون المسند اليه موصولا مؤميا لا الى المسند اليه الموصول فقط كما مر قوله فاشكل عليه آية اي على العلامة
 عطف على قوله ثم صرح والمراد من الامر الايمان الى وجه بناء الجز بمعنى العلة في الموصول للمسند اليه كما عرفت
 قوله لعدم تحقق السببية آية يعني ان على قول العلامة تكون الامثلة المذكورة في الاشعار مما يكون في
 ذكر الموصول المسند اليه ايماء الى السببية والعلة ثم جعل الموصول المذكور ذريعة الى التعريف بتعظيم شأن
 الجز وغيره مع انه لم يوجد فيها نفس السببية والعلة فضلا عن التعريف المذكور كما علمت الجواب عن جانب
 العلامة انه ليس المراد بالسبب عنده ما هو في نفس الامر والواقع بل هو سبب في نظر المتكلم وباعت له
 على بناء الجز وربطه بالمسند اليه والسبب بهذا المعنى موجود في الكل لان ربط الجز مع المبتدأ المسند اليه
 متحقق في الامثلة المذكور كلها كما هو الظاهر قوله ولم يتعرض لذلك آية عطف على قوله فاشكل عليه الامر
 اي العلامة لم يتعرض لذلك الاشكال لا ايراد اولاد فاعا لكنه لزم عليه قوله ومن الناس من آية والمراد
 من الناس العلامة الآدمي والمخالف الى الغرض منه رد عليها بوجه آخر كما رث اليه بقوله وسوق الكلام
 يتاوى على فساد هذا الرأي آية واعترض على طائفة هذه العبارة لان الظاهر ان الجار والمجرور خبر مقدم
 وما بعده مبتدأ مؤخر واصل العبارة بكذا ومن اقتضى اشره من الناس ولا شك ان هذا الاخبار عار عن
 الفائدة كما لا يخفى واجيب عنه ان كلمة من تبعية فيكون بمعنى بعض وهو اسم مبتدأ وما بعده خبره ويكمل
 المعنى وبعض الناس من اقتضى اشره ولا شك في كون هذا الكلام مفيد او ايضا يمكن ان يقال ان
 الجار والمجرور خبر مقدم والموصول مع الصلة مبتدأ مؤخر والفائدة فيه التعريف والاستعظام على بعض الناس
 باتباع العلامة في مثل هذا الكلام فانه ينافي التحقيق قوله اقتضى اشره آية اي تتبع خطوته في تفسير الوجه
 بالعلة يعني ان ذلك البعض تتبع العلامة في تفسير الوجه بالعلة كما قال العلامة الشيرازي لكنه
 خالف العلامة في جعل ضمير جعل في كلام السكالي راجعا الى كون الموصول مؤميا الى وجه بناء الجز
 بل جعل ضميره الى المسند اليه الموصول فقط فلا يرد على ذلك البعض عدم صحة التفسيرات فيراد

كلامه في جميع التفريعات لكن يريد على ذلك البعض اعتراض آخر كما سيجي كما اشار الله اليه بقوله
 لكن هرب عن الاستكمال اذ قوله بان معنى قوله اه اي معنى قول السكاكي الباء للسببية متعلق بهرب
 قوله على ايراد المسند اليه موصولا اه تعين مثاليه هذا في كلام السكاكي حتى لا يرد عليه ما يرد على العلامة
 قوله فلا يلزم ان يكون اه لان عند ذلك البعض الابيات المذكورة امثلة ما ذكر المسند اليه الموصول فقط
 وجعل ذلك ذريعة الى كذا وكذا اي ايراد المسند اليه موصولا لا الى ما ذكر الموصول ايماء السببية وجعل ذلك
 ذريعة الى كذا وكذا اما قال العلامة لان مثال الايماء على السببية عنده ما من قول المذكور اعني ان
 الذين آمنوا بهم درجات النعيم قوله وسوق الكلام اه اي كلام السكاكي رد على الاتباع المذكور بقوله سادى
 على فادع هذا الرأي عند المنصف اه لان ذكر قول السكاكي في المفتاح ثم يتفرع على هذا اه عقيب حديث الايماء
 على السببية يدل على ان المتفرع عليه والمشار اليه انما هو الايماء على السببية لا بمجرد ذكر الموصول ذريعة
 الى كذا وكذا لان لفظا ثم لفظا التفريع ولفظا هذا يدل عليه والا لا بد من ذكر الواو موضع ثم بدون ذكر لفظ
 التفريع ولفظا هذا بان يقال وله اعتبارات لطيفة اه وان قطع النظر عن هذا تفسير الوجه بالعلة والسبب لا يصح
 كما عرفت في شرح قوله فاشكل عليه الامر اه قوله وقد يقصد بالموصول اه الغرض منه دفع الاعتراض على المصنف وهو
 ان حصر ايراد المسند اليه موصولا في الاغراض المذكورة لا يصح لانه قد يراد المسند اليه للمث على تعظيمه او تحقيره او تركه
 او تركه ونحو ذلك حاصل الدفع ان هذه الاغراض قليلة فلذا تركها المصنف واشعار الله الى هذا بايراد لفظ قد الدخلة
 على المضارع المفيدة للقله قوله على التعظيم اه اي تعظيم الموصول للمسند اليه ولذا في البواقي قوله نحو جاك الذي
 اكرهك اه مثال تعظيم الموصول للمسند اليه قوله او احببك اه مثال التحقير قوله او الذي سبى اولاده اه السبى
 اسير كرهه ثم مثال الترحم قوله يا ايها الذي نزل اه المراد به النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الكفار بلفظ الذي الموصول
 للتحكم والاستهزاء كما يدل عليه قوله نعم انك لبحر من قوله ولجانف هذا الباب اه اي باب الموصول قوله لا تكاد
 تضبط اه فيه اشارة الى كثرة فوائد الموصول المسند اليه ولا تنحصر في فوائد المذكورة قال وبالاشارة اه عطف على
 ما قبله كما قال الله قوله اي تعريف المسند اليه اه فيه اشارة الى ان قوله وبالاشارة عطف على قوله وبالعلمية
 وبالموصولية اه قوله بايراده اسم الاشارة اه فيه اشارة الى ان المراد من الاشارة ليس باعتبار وضع الواضع
 لانه وظيفته الواضع واللفظ والكلام فيه بل المراد بتعريف المسند اليه باسم الاشارة باعتبار ايراد المتكلم البليغ
 لانه وظيفته البليغ وكلامنا فيه وزاد الاسم لان الاشارة معنى مصدرى لا يقع المسند اليه بل المراد منه باسم الاشارة
 المصطلح عندهم قوله متى صلح للمقام اه اي لا اسم الاشارة ظرف التعريف الغرض منه اشارة الى ان في ذكر
 اسم الاشارة امرين احدهما مصحح ذكر مقامه والاخر الموجب له والمرجع له ولم يذكر المصنف المقام الاول لانه بحث

لغوى لا يتعلق به غرض المعين كما قال الشارح فان اصل اسم الإشارة أه أي وضعها قوله فهو ان يصح احضارها
 أي احضار المسند اليه باسم الإشارة ببيان المقام المصحح لذكره حاصله ان المشار اليه باسم الإشارة
 يكون ملتبساً مع ذلك الحكم فلا ذكر اسم الإشارة حصل احضارها حساً عنده ثانياً كما في الموصول قوله
 بواسطة الإشارة اليه أي بواسطة اسم الإشارة الى المسند اليه حساً قوله فان اصل اسم الإشارة أه دليل
 لكون ذلك المقام مقاماً حاصله ان وضع اسم الإشارة ان يشار به الى ما هو حاضر عند المستمع محسوس ومبصر
 عنده سواء كان قريباً او بعيداً فلذا يكون المقام الصالح له ان يصح احضارها في ذهن السامع بواسطة اسم
 الإشارة اليه حساً قوله الى ما شاهد أه أي حاضر اعترض عليه الاولى ان يقال الى محسوس مشاهد لينجى بالمحسوس
 المعقولات وبالمشاهد غير المحسوسات غير المبصر لان المشاهد ما يدرك بالبصر اجيب ان المراد بالمشاهد
 الحاضر مأخوذ من شاهده اذا حضره وبالمحسوس المبصر خاصة لانه مختص بالبصر في اللغة يقال احس اذا بصره وان
 كان عاماً عند الحكماء فيكون المعنى الى حاضر لا مطلقاً بل يكون مبصراً او نقول ان عبارة الشارح بالقلب
 أي الى محسوس مشاهد فلا يرد ما يرد قوله فان اشير بها أه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه قد يشترط
 الى مبصر غير حاضر وقت الإشارة نحو قوله نعم وتلك الجنة وقد يشترط بها الى الاستحسان حساً هو ذلكم البدر ربكم
 فلا يصح ما قال الشارح ان اصل اسم الإشارة ان يشار بها الى محسوس مشاهد حاصل الرفع ان يهتأ و
 ان لم يكن المشار اليه محسوساً مشاهداً لكنه نزل منزلة المحسوس المشار به لغرض من الاعراض وهو كونه قطعياً
 متيقناً كالشي المحسوس المشار به قوله الى محسوس غير مشاهد أه أي الى مبصر غير حاضر وقت الإشارة نحو قوله نعم
 وتلك الجنة قوله حساً أه أي احضارها قوله ومشاهده أه أي حضوره زاد الشارح لفظ مشاهدة للاشارة
 الى ان ما يستحيل البصارة يستحيل حضوره والالجاز ان يكون بحضرتنا جبالاً لانراها قوله فلتصير أه جزاء لقوله
 فان اشير بها أه أي لجعل غير المشار به كالمشاهد كالمشاهد لغرض من الاعراض قوله كالمشاهد أه في غير المشار به قوله
 وتنزيل الإشارة العقلية أه فيما يستحيل حساً وهي عبارة عن التفات النفس قوله منزلة الحسية
 أي منزلة الإشارة الحسية لنكتة قوله واما التعريف الموجب له أه أي لذكر المسند اليه اسم الإشارة كلمة او
 للتقسيم كما مر في الموصول فالغرض الموجب له ما ذكره بقوله لتمييزه الكل بتمييزه أه والغرض المرجع له ما ذكره بقوله
 او التعريف بقبوات السامع او بيان حاله الى آخره قال لتمييزه الكل بتمييزه أه علته لكون الاسم الإشارة
 مسنداً اليه حاصل تعريف المسند اليه باسم الإشارة لغرض تمييز المسند اليه عن الغير اكل تمييزه لان التمييز
 الاكل ما يكون بالقلب والعين وهذا لا يحصل الا باسم الإشارة وما سواه بالقلب فقط فلذا اورد المسند
 اليه فالتفصيل ان كلام الله لا يقتضي ان اسم الإشارة اعرف المعارف والاهل ليس كذلك قلنا ان العلماء

اختلفوا في ترتيب المعارف فنه من قال ان اسم الاشارة اعرف من سائر المعارف لما ذكرنا من انه
 مفيد لكل التميز به ولا يحصل اليأس فان كان مختار المعنى بهذا المذهب فلا اشكال او نقول ان مراد المعنى
 اكل تميز بالنسبة لما نكتة من المعارف للمافوقه اليه او نقول يكون الكلام في مقام لا يمكن التعبير فيه بما فوقه
 من المعارف واليه يمكن ان يقال انه اكل تميز من بعض الوجوه فانه من حيث ان فيه اشارة حسية اكل
 في التميز عن غيره وان كان يتركه اكل منه من غير هذا الوجه قوله اي المسند اليه آه تعين مرجع الضمير قوله اي
 ابن الرومي آه تعين القائل قوله ابو الصقر آه بالقاف اسم المدح والثناء اليه والثناء فيه لفظ هذا اسم الاشارة
 قوله فردا في محاسنه آه اي منفردا في حسنه الظاهري والباطني ولا يشاركه احد غيره فيه قوله نصب على المدح
 آه تعين اعراب فردا فلفظ نصب بصفة الماضي المجرول او المصدر يعني نصب فردا على المدح فعامله واجب
 المحذوف بالتقدير اعني فردا او امدح فردا اذ لا يشترط في المنصوب على المدح تقدير ما يدل على المدح بل يشترط
 تقدير ما لا يدل على الزم فقط قوله او على الحال آه اي او نصب فردا بناء على الحال والعامل فيه معنوي
 مستفاد من اسم الاشارة او من حرف التبيين اي اشترط اليه فردا في محاسنه او انبه اليه فردا ثم ان قوله
 هذا ابو الصقر مبتدأ وخبر ويجوز ان يكون هذا مبتدأ ابو الصقر بدلا منه او عطف بيان له وخبر المبتدأ من نسل
 شيان آه واما على تقدير الاول فهو خبر بعد خبر او حال من الجزاء خبر مبتدأ محذوف اي هو من نسل شيان
 قوله بين الضال والسلم آه الظرف حال من نسل شيان وهو الاوجه اي حال كونهم مقيمين بين الضال
 والسلم او من شيان على طريق ملت ابراهيم حقيقا فانه كما يجوز اتبع ابراهيم بدل اتبع ملت ابراهيم كذا يجوز
 ان يقال من شيان بدل من نسل شيان او من ابو الصقر اي مقيما بين الضال والسلم واما شيان
 فاشنان احد هما ابن الثعلبية البوقيلة والاخر شيان ابن ذهل البوقيلة اخرى والبيت يحتملها قوله
 في محاسنه آه الضمير لا ابو الصقر جمع حسن مصدر اعلى خلاف القياس والقياس حسنات كما هو القياس
 في المصادر قوله من نسل آه النسل هو الولد قوله الضال آه بتخفيف اللام نوع من الشجر وهو السدر البري
 جمع ضالة قوله والسلم آه جمع سلمة نوع اخرى من الشجر وهو الغضاد وهو شجر له شوك عظيم قوله وهما شجران
 آه بيان الضال والسلم قوله بالبادية آه وهي خلاف البلد قوله يعني يعنيون آه تفسير لقوله بين الضال
 والسلم اي تفسير الظرف قوله لان فقد العزة دليل للكون اقامتهم في البادية بذابنا على عادات العرب
 لانهم يكرهون السكنى في الامصار لنقد العزة فيها لان من كان في الحضر تنادى له ذلك الحكم ومشتبههم بخلاف
 البادية فهم آمنون مثلها قوله في الحضر آه اي في البلد قال او التعريض بغياوة آه عطف على قوله تميزه
 فيكون مجرورا داخلا تحت اللام الجارة فيكون التقدير او تعريف المسند اليه باسم الاشارة للتعريض بغياوة

السامع بانه لا يدرك غير المحسوس الذي وضع له اليمين الاشارة قوله حتى كأنه آه اى السامع غاية الغباوة
 فيه اشارة الى ان غباوة السامع يعلم باسم الاشارة لانه موضوع للمحسوس الذي يدركه الغيب فيناسبه
 اسم الاشارة قوله اى الفرزدق آه تعين القائل قوله اولئك آباءى آه هذا محل استشهاد حيث آه
 فرزدق المسند اليه اسم اشارة للتعريف على غباوة السامع وهو جبرير بانه لا يدرك غير المحسوس فلو قال
 به له فلان آباءى لم يكن فيه التعريف المذكور بخلاف لفظ اولئك هذا البيت من كلام الفرزدق يهجو
 جبريراً وذكر في هذه القصيدة جماعة من اكابر قومه وعدة من اخرهم ثم قال يخاطب جبريراً اولئك آباءى آه
 ومعنى البيت اولئك المذكورون في الابيات السابقة آباءى فان فخرتمنى فجنس بمثلهم اى اذكرنى مثاهم
 من آباءك اذ اجتمعنا مجامع العرب للمفاخرة قوله هذا الامر للتعجيز آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الذى
 قصده الفرزدق وهو الطعن في نسب جبرير لا يعلم ما ذكره لان المفهوم من قوله فجنس بمثلهم آه ان امثال
 اكابر قوم الشاعر موجود في قوم جبرير كما يقتضيه صيغة الامر من امكان الأمور به وهو الاتيان بمثلهم بهنا
 حاصل الدفع ان هذا الامر للتعجيز فلا يقتضى وجود الامثال في قومه بل يقتضى ان لا توجد فالتعجيز يجوز ان
 التعجيز باعتبار عدم القدرة بالاتيان وان كان المثل موجوداً فلا يحصل المقصود وهو الطعن قلنا بانه لا
 يظهر وجه لعدم القدرة بالاتيان بمثلهم بهنا غير انتقائه كما يشهد به الذوق السليم فما ذكره كاف في المقصود
 قوله كقولهم نعم فالتوا بسورة آه تشبيه لكون الامر للتعجيز فصيغة الامر اى فالتوا للتعجيز لان الاتيان بمثل القرآن
 غير مقدور قوله اذ اجتمعنا آه ظرف جئنى قوله مجامع آه فاعل جمعت جمع مجمع اسم ظرف اى مكان الاجتماع و
 العرب يجمعون في مكان ويتناشدون فيه الاشعار ويذكر كل من شاعر قومه مفاخرهم فمن زاد فيها
 على الآخر غلب قال اوبى ان حاله آه عطف على ما قبله اى تعريف المسند اليه باسم الاشارة لبيان
 حال مدلوله من القرب والبعد والتوسط قوله اى المسند اليه آه تعين مرجع التعريف قال في القرب او
 البعد آه كلمة في بمعنى من البيانية اى من القرب او البعد او التوسط قال كقولك هذا آه مثال القرب قال
 او ذلك آه مثال البعد قال او ذاك آه مثال التوسط قال زيد آه خبر لكل واحد من الثلاث قوله آخر ذكر التوسط
 آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الترتيب الطبعي يقتضى ان يذكر ذاك بعد لفظ هذا ثم يذكر لفظ ذلك
 لان بعد القرب مرتبة التوسط ثم مرتبة البعد والمصدر غير الترتيب الطبعي بان ذكر البعد ثم ذكر التوسط
 وكذا في المثال حاصل الدفع ان التوسط وان كان بعد مرتبة القرب وقبل البعد ذكره لكنه في الواقع بعد
 ذكر الطرفين فيحقق لكونه نسبتاً لوجود الطرفين لانه ما لم يعلم المبدء او المنتهى لا يعلم الوسط فلهذا اخر المصدر
 ذكره قوله فالتعجيز آه حاصله ان هذه الامور اى كون اسما الاشارة للقرب والبعد والتوسط مما يتقرر بها الوضع

من المعاني الاصلية الوضعية فلا ينبغي ان تذكر في علم المعاني لان فيه يبحث عن الامور الزائدة عن
 اصل المعنى الوضعي المراد ذكر هذه الامور في غير موضعها قوله قلت آه حاصل الجواب ان في هذه الامور
 اعتبارين احدهما كون هذا للتقريب موضوعا له مثلاً والثاني كونه يبحث اذا اريد المتكلم بيان قرب المسند اليه
 فيؤتى بلفظ هذا وهو زائد عن اعتبار الاول وهو منظور اهل المعاني بالذات والاعتبار الاول منظور اهل اللفظ
 بالذات والنظران صحيحان ومثله كثير في علم المعاني كما ذكر مباحث التعريف والتوابع وغير ذلك قوله مثله كثير آه
 تمهيد الى الجواب واصل الجواب من قوله وتحقيقه آه قوله وهو زائد على اصل المراد آه يعني ان اصل المراد يحصل
 بذكر المسند اليه بان يؤتى لفظا يفيد تصويره بأي وجه كان واختيار لفظ هذا بخصوصه على لفظ اخر شارك لفظ
 افادة الحكم على ذات المسند اليه امر زائد على اصل المراد وهذا هو المعنى الثاني وبه التفاضل والخصوصية مع المعنى
 الوضعي وهو مقصود البليغ الباحث في علم المعاني فصيح البحث عن ما بهذا الاعتبار قوله الذي هو الحكم آه صفة اصل
 المراد قوله على المسند اليه آه اي ذاته قوله المذكور المعبر عنه آه صفتان للمسند اليه قوله يوجب تصويره آه صفة
 شئ اي بلفظ يوجب تصور المسند اليه بأي وجه كان سواء كان قصد التكلم قريبا او بعدا او متوسطا او لا
 سواء كان تصويره بلفظ العلم او الموصول او اسم الاشارة او غير ذلك فان قيل بان ذلك يحصل من علم
 اللفظة ايها لانه اذا عرف ان هذا للتقريب مثلاً عرف انه قصد قرب الشار اليه فيؤتى بلفظ هذا دون غيره قلنا
 الفرق بينهما بالذات وبالتيقظ فمقصود علم المعاني بالذات بيان قرب المسند اليه بلفظ هذا وهذا المقصود يحصل
 من اللفظة بالتبع لان المقصود بالذات عند اللغويين وضعه للتقريب فقط قوله ولو سلم آه جواب تسليم عن الاعتراض
 المذكور حاصله لو سلم ان هذا ليس بزيادة على اصل المراد بناء على ان المراد بالزيادة على اصل المراد المعنى الزائد
 على المعنى الوضعي للفظ الذي عبر به عن المقصود والمعنى الزائد على معنى لفظ اخر يمكن تعبيره به كافي هذا المقام
 فذكر اسم الاشارة للتقريب والبعدي في بحث المسند اليه توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم لا مقصود
 بالذات فلا يراد الاعتراض المذكور لان ذكر هذه الامور على طريق التوطئة والتمهيد لا قصد او بالذات وكمن امور
 تذكر في فنون تبعا لامر قوله كما اشار اليه آه اي اشار اليه لما يتفرع عليه قال او تحقيره آه عطف على ما قبله
 اي او تعريف للمسند اليه باسم الاشارة لتحقيره بسبب اللفظ الدال على التقرب لان التقرب من اشارة الحقاير
 كما ان البعد من اشارة العظمة قوله اي المسند اليه آه اي معنى المسند اليه تعين مرجع الضمير قال بالتقريب
 آه البناء للسببية اي بسبب اللفظ الدال على التقرب وهو اسم الاشارة ووجه ذلك ان التقرب من لوازم
 الحقاير يقال هذا امر قريب اي بين سهل المتناول وما كان كذلك يلزمه ان يكون حقيرا وقيل التقرب
 ههنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة المحل فيقال فلان قريب المحل اي ادنى المرتبة والبعد يطلق على فقه

ذلك فيقال فلان بعيد المحل أي بعيد الهمة ووجه ان الشخص كلما كان اعلى قدر او اشرف درجة احتاج الوصول
 اليه الى الوسائط اكثر واشد عمرا وعادة فكانه بعيدا اذا كان ادنى المرتبة كان الوصول اليه مستغنى عن الوسائط
 فكانه قريب فكان ان القرب والبعيد لنفسهما بطلان على دلو المرتبة وعلو القدر كذلك يطلق ما يدل على القرب
 والبعيد اعني اسماء الاشارة على هذين المعنيين قال نحو هذا الذي يذكر آلهتكم آه قاله ابو جهل لعنه الله نعم
 مشيرا الى النبي واول الآية واذا اراك الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا اي الذي يذكر آلهتكم اي قائلين
 اي الذي آه فقد اورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للقريب قصد التحقير فكان الكثرة قسما لهم الله نعم يقولون
 اي الهزوا اي آلهتكم المستعظمة بنفى الالهوية عنها قوله وقد يقصد به آه اي باسم الاشارة للقرب الغرض منه
 دفع اعتراض وهو ان باسم الاشارة للقريب كما يحصل تحقير المسند اليه كك يحصل به تقريب حصوله وحضوره
 فلا يصح حصر ما قاله المعبر للتحقير حاصل الدفع ان هذا الحصر بالنسبة الى الكثرة والقلّة كما يدل عليه لفظ قد الداخلة
 على المضارع للقلّة قوله نحو هذه القيامة آه اورد المسند اليه اسم الاشارة موضوعا للقريب قصد القرب
 حصول القيامة وحضورها قال او تعظيمه بالبعد آه عطف على ما قبله اي او تعريف المسند اليه باسم الاشا
 رة لتعظيم المسند اليه بسبب اللفظ الدال على البعد وهو اسم الاشارة لان البعد اشارة العظمة كما عرفت
 قوله ذلك الكتاب آه اورد المسند اليه اسم الاشارة لتعظيم ذلك الكتاب بالبعد قوله تنزيلا لبعده درجة آه
 مفعول له لفعل المستفاد من لفظ نحو اي مثل ذلك المثال تنزيلا لبعده آه الغرض منه دفع اعتراض وهو
 ان التعظيم بالبعد لا يحصل من اسم الاشارة لانه موضوع لبعده المسافة لا لبعده المنزلة والمرتبة وافادة التعظيم
 انما تحصل في بعد المرتبة لا المسافة وبهذا ليس كذلك واليه ان الكتاب المشار اليه حاضر فوجه استعمال اسم
 الاشارة البعيد فيه حاصل الدفع ان البعد بهما رتبتي لكنه نزل منزلة البعد المسافة باعتبار استعمال اسم
 الاشارة فيه فيصح افادة التعظيم باعتبار البعد المرتبة واستعمال اسم الاشارة باعتبار البعد المسافة وكذا
 الحاضر الكتاب لا مرتبة فيصح استعمال اسم الاشارة البعيد فيه قوله وقد يقصد به آه اي باسم الاشارة للبعيد
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان باسم الاشارة كما يحصل تعظيم المسند اليه كك يحصل به تعظيم المشير فلا يصح
 حصر ما قاله المعبر للتعظيم حاصل الدفع ان الحصر بالنسبة الى الكثرة والقلّة كما يدل عليه لفظ قد الداخلة
 على المضارع للقلّة قوله تعظيم المشير آه بصيغة اسم الفاعل كالا مير في المثال المذكور قوله ذلك قال كذا
 آه نزل المشير اي الامير بعد درجة منزلة بعد المسافة فاشارة الى بعض حاضريه بالفظ البعيد كانه يشير اليه
 من بعيد لان الاشارة الامير الى بعض الحاضرين بالفظ البعيد يدل على تنزيل المشير اي الامير منزلة من
 هو بعيد فهو يدل على بعد مسافة المشيرين بعيد فيدل على بعد منزلته قال او تحقير آه عطف على ما قبله اي

او تعريف المسند اليه باسم الاشارة لتحقيقه بسبب اللفظ الدال على البعد وهو اسم الاشارة قال كما يقال
 ذلك اللعين فعل كذا آه اورد المسند اليه اسم الاشارة للبعد لتحقيقه بالبعد لان الامر الحقيقي شأنه
 ان لا يلتفت الناس اليه وبعده عنهم فمن هذا الوجه يكون المحقارت مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة
 له كما ان الامر العظيم من شأنه ان يتوجه اليه الناس ويطلبون القرب اليه فمن هذا الوجه يكون العظمة
 مناسبة للقرب المكاني ومستلزمة له قوله تنزيلا لبعد آه مفعول له يقال الغرض منه دفع اعتراض
 وهو ان التحقير بالبعد لا يحصل باسم الاشارة لانه موضوع لبعد المسافة لا البعد المنزلة والمرتبة وافادة
 التحقير انما تحصل من بعد المرتبة لا من بعد المسافة واليفة اللعين المشار اليه حاضر فوجه استعمال اسم الاشارة
 البعيد فيه حاصل الدفع ان البعد هنا رتبى لكنه منزل منزلة البعد المسافة لصحة استعمال اسم الاشارة
 فيه فيصح حصول التحقير بالبعد من اسم الاشارة قوله عن ساحة عثر الحضور والخطاب آه اضافة الصفة الى
 الموصوف اى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور
 بدار عزيزة واشتبهت له الساحة تخيلا والساحة صحن الدار قوله وسفالة محله آه عطف على بعده اى تنزيلا
 لسفالة محله ودنيته قوله ولفظ ذلك صالح آه الغرض منه مجرد بيان فائدة اخرى للفظ ذلك لان هذه
 الفائدة مختصة بالاجزى في الاسماء الاشارة الاخرى حاصل ان لفظ ذلك موضوع للبعد المحسوس بحاسة البصر
 لا للغائب عن المحسوس المذكور والى الحاضر الغير المحسوس لكن يستعمل مجازا للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان
 ذاتا او معنى والى الحاضر الغير المحسوس واليفة الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكتاب في قوله نعم ألم ذلك الكتاب
 ليس بموجود محسوس لانه عبارة عن السورة التي بعده فلا يصح الاشارة اليه بلفظ ذلك لانه يشار به الى الموجود
 المحسوس بالبصر حاصل الدفع انه يجوز استعماله في غير المحسوس وغير الحاضر اليفة مجازا فهناك قول عينا كان
 او معنى آه اى ذاتا كان او صفاتا فليقل كيف يكون صالحا للاشارة الى كل غائب مع انه موضوع للاشارة
 الى شاهد محسوس كما امر قلنا ان الغائب ههنا ليس بغائب من كل الوجه لانه باعتبار كونه محكما عنه
 غائب وباعتبار ذكره عن قريب حاضر ولذا يستعمل فيه لفظ البعيد والقريب كما قال الشاعر بقوله ويجوز على
 قلة لفظ الحاضر آه اى اللفظ الموضوع للقريب او نقول ان هذا الاستعمال اى استعماله في الغائب
 مجاز وما ذكره الشاعر سابقا فهو استعمال حقيقة فلماذا دفع قوله بان يحكى عنه آه تصوير الاشارة الى غائب
 حاصله بان يحكى عن مشار اليه لفظ ذلك اولا ثم يشار اليه بلفظ ذلك فينزل الحكايت عنه بتقديم ذكر
 المحكى عنه منزلة المشاهدة وغيبته منزلة البعد فيكون بمنزلة المشاهد البعيد فلما يصلح للاشارة بلفظ ذلك
 قوله نحو جاني رجل آه فيه حكاية عن المشار اليه اولا قوله فقال ذلك الرجل آه فيه اشارة الى غائب ثانيا

هذا مثال للغائب العين قوله وضربني زيدا فيه حكاية عن المشار اليه اولا قوله فيها لني ذلك الغيب آه فيها اشارة الى الغائب
 ثانياً هذا مثال للغائب ومعنى الهول الغزع والخوف اي خافني ذلك الغيب قوله لأن المحكى عنه غائب
 دليل لصلوح استعمال لفظ ذلك في مثل هذا الغائب لأنه لكونه غائباً صار كالبعيد وبتقدم ذكره صار
 مثلاً محسوساً بحاسة البصر فكان بمنزلة المشاهد البعيد فلذا يصلح للاشارة بلفظ ذلك
 قوله: ويجوز على قلته آه في الغائب هذا القول متقابل لقوله ولفظ ذلك صالح للاشارة. قوله لفظ الحاضر أي
 لفظ الموضوع للتقريب وهو لفظ هذا قوله: فقال هذا الرجل آه بعد ذكر حياثي رجل مثال للغائب العين في التقريب
 قوله: وحالني هذا الغيب آه بعد ذكر ضربني زيدا مثال للغائب المعنى التقريب قوله: اي هذا المذكور عن قريب آه
 تعيين مشار اليه لفظ هذا في المثالين المذكورين قوله فهو وان كان غائباً دليل لاستعمال لفظ هذا في مثل
 هذا الغائب حاصل ان المشار اليه ههنا غير محسوس لكونه غائباً وكان المناسب ان يستعمل فيه لفظ ذلك الموضوع
 للبعيد لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضراً ونزل منزلة الحاضر المحسوس المشهود فناسب ان يستعمل فيه
 لفظ الموضوع للتقريب الحاضر وهو لفظ هذا. قوله وقد نذكر المعنى أي ضربه بيان استعمال آخر للفظ ذلك
 مجازاً حاصله ان الاصل في المعنى الحاضر المتقدم يستعمل لفظ هذا الموضوع للتقريب لكن يستعمل فيه لفظ ذلك
 الموضوع للبعيد ايضا مجازاً ففي ذكر لفظ قد الداخلة على المضارع اشارة الى قلته هذا الاستعمال قوله:
 بلفظ البعيد متعلق بذكر قوله: نحو بائد وذلك قسم عظيم آه فلفظ ذلك اشارة الى القسم بقوله بائد وهو
 معنى ما فرلان المراد بالمعنى ما يقوم بغيره وبالحاضر ما يعده العرف ما فرلان كالتقسيم المذكور فان حضوره
 ليس الا بلفظ وعدم انفصاله عما بعده وان كان منقضيًا في نفسه قوله: لأن المعنى غير مدرك
 دليل لذكر المعنى الحاضر بلفظ البعيد حاصل ان المعنى الحاضر المتقدم غير محسوس لكونه وصفاً فكان
 بعيد عن المحسوس فكان المناسب له لفظ البعيد قال: او التنبيه عطفت على قوله تميزه اكمل تميزه فيكون ما
 قبل المعطوف عليه ملحقاً به هنا كمال الشئ بقوله اي تولف السند اليه قوله: للتنبيه اي تنبيه المتكلم السامع
 على انه جدير قوله: عند تعقيب المشار اليه آه متعلق بالتنبيه اي عند ذكر الاوصاف بعد المشار اليه لان
 الاوصاف في الآية المذكورة من الايمان بالغيب واثابة الصلوة والالتفات وغير ذلك
 بعد ذكر المشار اليه وهو الذين الخ قال: باوصاف آه مفعول تعقيب بواسطة حركات قوله: اي عند ايراد
 اوصاف على تعقيب المشار اليه الغرض منه دفع اعراض وبيان المتبادر من عبارة لهم ايراد اوصاف مقدمة على المشار اليه
 بان يكون الباء بمعنى من فلا يلحق بالشال مع المثل لان الاوصاف من الايمان بالغيب واثابة الصلوة
 والالتفات وغير ذلك في الآية المذكورة ليست مقدمة على المشار اليه بل هي مستأخرة
 حاصل الدفع ان الباء على معناه وهو في حيز التعقيب يدخل على المعقب

لا على المعقب عليه بان يكون مضاف اليه التعقيب مقدماً و قد دخل الباء مؤخرًا فيكون المشار اليه مقدماً
 والاوصاف متأخرة واليه في هذا التفسير إشارة الى فساد ما قيل ان معناه عند جعل اسم إشارة بعقب
 اوصاف كما قال الشن في المختصر ووجه الشك ان فيه خلاف عبارة المتن لان المذكور فيه لفظ المشار اليه لا اسم الإشارة
 واليه فيه خلاف اللفظة كما اشار اليه بقوله عقبه فلان اذا جاء على عقبه آه قوله عقبه فلان آه اي عقب زيد فلان
 قوله اذا جاء على عقبه آه اي اذا جاء فلان على عقب زيد مثلاً فيكون المعنى بالعكس قوله اي جعلت الشئ على
 عقبه آه يعني ان الظاهر ان الشئ مقدم عن الضمير بالذكر لكنه ليس الامر كذلك بل المراد ما بين الشئ بقوله اي
 جعلت الشئ آه يعني ان الشئ مؤخر عن الضمير لان الباء في حين التعقيب يدخل على المعقب لا على المعقب عليه
 قال على انه آه كلمة على متعلق التنبية لا متعلق التعقيب ولا المشار اليه ولا الاوصاف لفساد المعنى كما هو الظاهر
 والضمير راجع الى المشار اليه ففي قول الشن آه اي للتنبية آه إشارة الى متعلق الطرف وفي قوله على ان المشار اليه
 إشارة الى ذكر مرجع الضمير قال بما يرد آه اي يذكر الباء متعلق جديراً لائق وكلمة ما عبارة عن المسند الحكم
 قوله اي بعد اسم الإشارة آه تعين مرجع الضمير قال من اجلها آه متعلق جديراً وعلته له وكلمة من تعليلة والضمير
 راجع الى الاوصاف كما قال الشن بقوله اي من اجل الاوصاف قوله التي ذكرت بعده آه وانما اورد بهذه الصفة
 للإشارة الى ان المراد من الاوصاف هي ما ليست ما بعد اسم الإشارة بل هي ما ذكرت بعد المشار اليه هي الايمان
 بالغيب واقامة الصلوة وغيرهما واما المراد بما في قوله بما يرد بعده آه هي الصفات التي ذكرت بعد اسم الإشارة كما
 اشار الشن بقوله اي بعد اسم الإشارة فالجواب ان تعريف المسند اليه باسم الإشارة يكون لتبني التكلم المخاطب
 على ان المشار اليه به لا يمتنع بالصفات التي ذكرت بعد اسم الإشارة لاجل الصفات التي ذكرت في حين
 المشار اليه فيكون الصفات المذكورة في حين المشار اليه علة لثبوت الصفات التي ذكرت بعد اسم الإشارة كالإيمان
 واقامة الصلوة وغيرهما في الآية المذكورة علة لكونهم على هدى في الدنيا وعلى الفلاح في الآخرة كما قال الشن مفصلاً
 قال نحو اولئك الذين يؤمنون آه لاظهار مشار اليه لفظ اولئك قوله عقب المشار اليه آه عقب الشن
 نعم المشار اليه فيه إشارة الى تطبيق المثال مع الممثل قوله وهو الذين يؤمنون آه تعين المشار اليه اعترض السيد
 السند عليه بان المناسب ان يقال وهو المتقون لان الذين يؤمنون من جملة ما يدل على الاوصاف كما صرح
 به الشن بقوله من الايمان بالغيب آه فلا يكون مشار اليه لعدم صحة التعقيب حينئذ والجواب عنه ان المراد بالذين
 يؤمنون الذوات المعهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلية في الصفات خارجة عن المشار اليه وانما ذكر الصلة
 لئلا يلزم فصل الموصول عن الصلة في الذكر فالمشار اليه انما هو الذوات فقط فصح التعقيب واما عدم جعل المتقين
 المشار اليه لانه يحتمل ان يكون الذين يؤمنون مرفوعاً بالابتداء ويكون جملة اولئك مرفوعاً بالجزء وتكون هذه

قد يكون مفعول معقبا عليه وخاله معقبا قوله ثم تعدى به آه ثم است تعدى التعقيب الى المفعول الثاني بحرف الجر

الجملة مستأنفة عن المتقين وجواب سوال كأنه قيل ما بال المتقين خصوا بالهدى وحصل بهم احتساب ذلك فاجيب
 الذين يؤمنون أه فلا بد ان يكون اولئك اشارة الى الذين يؤمنون أه ليس ببط النظم ويصح الجواب ويحتمل ان
 يكون الذين يؤمنون صفة المتقين فجملة اولئك استئناف كأنه قيل باللمين بهذه الصفات اختصوا
 بالهدى فلا بد ان اشارة الى الذين يؤمنون لغز بهم قوله ثم عرف المسند اليه أه عطف على قوله عقب المشار اليه
 هذا داخل في تطبيق المثال قوله بان اوردته أه بيان تعريف المسند اليه قوله تنبيهاً على ان المشار اليهم أه مفعول
 عرف وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير موضع اسم الاشارة لتقدم ذكر المرجع فالعدول منه الى اسم
 للاشارة يدل على ان المتقين لكونهم موصوفين بتلك الصفات بمنزلة المحسوس المشاهد فعلم ان للصفات
 دخلاً في الحكم المذكور وهو يكون في اسم الاشارة بخلاف الضمير فانه يدل على ذات الموصوف فقط بدونها الصفات
 فلا يكون للصفات دخل في الحكم وقرئ بين الاتصاف باعتبار نفس الامر وملاحظة الاتصاف في العبارات
 كما لا يخفى قوله وهو كونهم أه بيان ما في قوله بما يراد بعد أه اي ما بعد اسم الاشارة وهو كونهم على الهدى من ربهم
 في الدنيا وعلى الفوز بالفلاح في الآخرة لاجل اتصافهم بالصفات المذكورة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة
 وغير ذلك قوله اولاً لا يكون أه عطف على قوله للتنبيه في اول قوله اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه لذا
 اعادة اللام الجارة لبعده المعطوف عليه وهذا وجه اخر لتعريف المسند اليه باسم الاشارة من الشئ ما سوى الوجه
 المذكورة في المتن والشرح كما يدل عليه قوله او نحو ذلك أه وان لم يكن هذا الوجه جارياً في الآية المذكورة لان المتكلم
 هو الله تعالى والسامع هو النبي صلى الله عليه وآله وكلاهما عالمان على احوال المسند اليه وهو اولئك الموصوفون بالصفات المذكورة
 قوله الى احضاره أه اي احضار المسند اليه قوله باحواله أه اي احوال المسند اليه ومثله ما مر في ايراد المسند اليه موصولاً
 بامثاله قوله او نحو ذلك أه مثل ان يقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة تحريفها العقول هذه
 المسألة محققة عندك يشير الى ان المسألة التي تحريفها العقول كالمحسوس المشاهد عنده ومثل ان يقصد به
 تحجيل المخاطب والاستهزاء بكقولك سمحاً طيباً للامس قال من ضربني هذا ضربك قال وباللام أه على ما قبل من
 الضمير او العلم او الموصول كما صرح به الشئ بقوله اي تعريف المسند اليه باللام حاصل ما قال المصنف في بحث اللام
 ان لام التعريف على قسمين لام العهد الخارجي ولام الحقيقة فلام العهد تحتها اقسام ثلاثة لان معهودها اما
 صريح اي تقدم ذكره صريحاً او كناية اي تقدم ذكره كناية او علم اي لم يتقدم له ذكر لكنه معلوم للمخاطب بالقوانين
 مثال الاول كاللام في الاثنى في قوله نعم ليس الذكر كالاثنى ومثال الثاني كاللام في الذكر في القول المذكور و
 مثال الثالث خرج الامر اذا لم يكن في البلد الا اميراً واحداً ولام الحقيقة تحتها اقسام اربعة لان مدلولها اما الحقيقة
 من حيث هي اي وتسمى هذه لام الحقيقة ولام الجنس اليه او من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى هذه

لام العهد الذهني اوفي ضمن جميع الافراد يشملها اللفظ بحسب اللفظة وتسمى لام الاستفراق الحقيقية او بحسب
 العرف وتسمى لام الاستفراق العرفي مثال الاول الرجل خير من المرأة ومثال الثاني ادخل السوق اذا لم يكن
 السوق معهوداً ومثال الثالث عالم الغيب والشهادة ومثال الرابع جمع الامير الصاعقة اى صاعقة بلده او
 اطراف مملكة وسياتي في المتن والشرح تفصيله ثم اختلف في كون اللام اصلاً فقيل لام الحقيقة ولام العهد
 الخارجى اصلاً والبواقي فروع وهو الذي اشار اليه المعهود والشعر وقيل بالجميع اصول وقيل لام الحقيقة هي
 الاصل وباقي الاقسام فروعها بحسب المقامات والقرائن قال للاستشارة الى معهود آه اى الى قدر وجلة معهود
 من الحقيقة اى من افرادها لان الحقيقة لا تتبع قول اى الى حصة من الحقيقة آه اى من افرادها العرف
 منه دفع اعتراض وهو ان مقابلة المعهود مع نفس الحقيقة لا يصح كما قال المعهود لان نفس الحقيقة اى المعهود
 حاصل الدفع ان المراد من المعهود هنا الحصة والفرد من الحقيقة لا نفس الحقيقة فصحيح التقابل لان الحصة والفرد
 ليس عين الحقيقة كما اشار اليه الشعر بجعل المعهود حصة الحصة قوله واحد كان او اثنين آه اى سواء كانت
 تلك الحصة او ذلك المعهود واحداً اى فرداً واحداً او فردين او جماعة فيه اشارة الى اختيار تفسير المعهود بالحصة دون
 الفرد مع اتحادها حاصله لو فسر المعهود بالفرد لتبادر الذهن الى الشخص الواحد المعهود الخارجى بخلاف الحصة لانه اعم
 من ان يكون فرداً نوعياً او شخصاً واحداً او اثنين او جماعة كما اذا قيل لك جادى رجل اورجلان اورجال فنقول
 اكرم الرجل اورجلين اورجلان قوله نقول عمدت فلاناً آه دليل باعتبار المحاورة على كون المعهود بمعنى الحصة
 المعلومة حاصله ان لازم ادراك الشئ ولقائه كونه معنياً معهوداً معلوماً بين المتكلم والمخاطب قوله ذلك آه
 اى كون اللام للاستشارة الى معهود اى الى حصة معلومة في اللام العهد الخارجى الغرض منه بيان الاقسام الثلاثة
 للام العهد الخارجى قوله لتقدم ذكره آه اى ذكر المعهود بهذا التقديم شرط لصحة استعماله كما في الضمير الغائب لانه
 قرينة لارادة الحصة كما وهم قال نحو وليس الذكر كالانثى آه مثال للام الصريحى والكنايى كليهما فاللام فى الانثى
 للعهد الخارجى الصريحى لتقدم ذكر المعهود صريحاً فى قوله نعم قالت رب انى وضعتها انثى واللام فى الذكر للعهد
 الخارجى الكنايى لتقدم ذكر المعهود كناية فى قوله نعم انى نذرت لك ما فى بطنى محرراً لان لفظ ما وان كان
 عاماً شاملاً للذكر والمؤنث كليهما لكن المراد منه بالنظام التخيير مع المذكر لان التخيير عتق الولد المذكر لخدمت
 بيت المقدس عرفاً فيكون ذكر المعهود كناية لاصراحة قال اى الذى طلبت كالتى وهبت لها آه هذا
 تفسير من المعهود لكون اللام فى الموضوعين للعهد الخارجى صريحاً او كناية كما مر قوله اى ليس الذى آه فيه
 اشارة الى ان لفظ الذى باعتبار الموصوف المقدر اسم ليس قوله امرأة عمران آه تعين فاعل طلبت قوله
 اى كالاتنى التى آه فيه اشارة الى ان لفظ كالتى باعتبار تقدير موصوف خبر ليس قوله وهبت لها آه بصيغة

المجهول أي وهبت تلك الانثى لامرأه عمران قوله فالانثى أه أي اللام في الانثى هذا التوضيح مع قوله والذكر
 إشارة أه تطبيق المثال مع الممثل كما مر تفصيله قوله اني وضعتنا انثى أه انثى الضمير مع كونه راجعا الى لفظ
 ما في التقديم لانه دائر بين المرجع والحال التي هي بمنزلة الجزاء عن انثى فرعانية الجزاء ولي لانه محبط الفائدة
 قوله لكنه ليس المسند اليه أه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان مثال اللام العهد الخارجي الصريح بقوله
 كالانثى لا يصح لان كلامنا في تعريف المسند اليه باللام وكالانثى ليس بمسند اليه بل هو مسند خبر ليس حاصل
 الدفع انه ليس بمثال له بل هو تطبيق لذكر اللام الصريح اورد لمجرد بيان اللام الصريح قوله فان لفظا ما ان
 كان يعنى أه كلمة ان وصليته الغرض منه دفع اعتراض وهو ان باللام في قوله لذكر إشارة الى لفظ ما هو
 يعنى المذكور الاناث فلا يصح قوله من ان الذكر إشارة الى ما ذكر كناية أه اذ المذكور لفظ عام شامل للمذكر والمؤنث
 ولا يختص بالمذكر وان المراد به المذكور فقط فيكون المثال اللام الصريح لا الكناية حاصل الدفع ان لفظا ما
 وان كان عاما لكنه بانضمام الحال معه اعني محرابا مختصا بالمذكور لان التحرير في عرفهم يطلق على الولد
 المذكور دون المؤنث لخدمت بيت المقدس فيكون مذكورا كناية لا صراحة قوله وهو ان يعنى الولد أه تفسير
 التحرير قوله وهو مسند اليه أه دفع ما يتوهم وهو ان لفظ الذكر لا يكون مسندا اليه مثل لفظ كالانثى فيكون نظرا
 مثله لامثالا حاصل الدفع الامر ليس كذلك بل هو مسند اليه فيكون مثالا للام الكناية قوله وقد يستغنى عن
 تقدم ذكر أه هذا مقابل لقوله ذلك لتقدم ذكر صراحة كناية أه وإشارة الى التسم الثالث للام العهد الخارجي
 أي المعهود العلمي واورد لفظ قد للإشارة الى ان هذا القسم قليل بالنسبة الى القسمين الاولين قوله لعلم
 المخاطب به أه أي بالمعهود قوله اذ لم يكن في البلدة أه هذه قرينة كناية على علم المخاطب به قوله اخلق الباب أه
 أي باب هذا البيت فالدخل قرينة كناية على علم المخاطب به لان الدخول لا يكون الا في البيت الواحد في وقت
 واحد قوله وقد يكون لام العهد أه هذا مقابل للاقسام الثلاثة السابقة واورد لفظ قد للإشارة الى ان هذا القسم
 قليل بالنسبة الى اقسام السابقة قوله للإشارة الى المخاطب أه أي الى الحاضر الموجود الذي لا يحتاج الى تقدم الذكر
 قوله كما يوصف المنادي أه لان في المنادي كناية ما يقع الالتباس خصوصا اذا كان المنادي لفظا أي بان
 المراد منه ما هو فرفع ذلك الالتباس لا بد ان يكون اللام الداخلة في صفة للعهد الخارجي فلا يرد ما قال الفاضل
 اللاهوري نقل عن الرضي من انه لا يوصف المنادي الا باسم الجنس المعروف فيكون اللام للجنس للعهد الخارجي
 ووجه عدم ورود ان ازالة الالتباس باللام العهد يكون بطريق الاول قوله واسم الإشارة أه عطف على قوله
 المنادي أي كما يوصف اسم الإشارة لان في مشار اليه اسم الإشارة يقع الابهام فرفع ذلك الابهام لا بد ان
 يكون اللام في صفة للعهد الخارجي فلا يرد ما قال الفاضل اللاهوري من انه لا يوصف اسم الإشارة الا باسم الجنس

المعرف لا بلام العهد الخارجي ووجه عدم الورد ان رفع الابهام باللام العهد يكون بطريق الاولى فيكون هو الاصل
 من لام الجنس قوله يا ايها الرجل آه مثال وصف المتأدي قوله وهذا الرجل آه مثال وصف اسم الاشارة قال
 او الى نفس الحقيقة آه عطف على قوله الى معهود ولذا زاد الشرح قوله او للاشارة اي او لتعريف المسند اليه باللام للا
 شارة الى نفس الحقيقة وحضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة الى ما حضري الذهن
 ويقال له باللام الجنس اللفظ قوله ومفهوم المسمى به هذا التفسير الحقيقة الغرض منه دفع الغرض وهو ان الحقيقة عبارة عن
 الماهية الموجودة في الخارج في ضمن الافراد فخرج بالا يكون موجودا في الخارج عن لام الحقيقة والجنس مثل العنقاء
 والغول حاصل الدفع بن الحقيقة تطلق على ثلاثة معان الاولى بمعنى الماهية الموجودة في الخارج والثاني بابه
 به الشيء هو هو الثالث الامر المعقول مع قطع النظر عن الوجود الخارجي وههنا بمعنى الثالث فيشمل ذلك العنقاء
 والغول ثم المفهوم اعم من ان يكون مفهوما للاسم او الفعل والمرف والمراد هو الاول لعدم دخول لام الحقيقة
 على غير الاسم فلذا اضاف المفهوم الى المسمى اضافة بيانية والشرط في الاضافة البيانية ان يكون بين المضاف
 والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وههنا اللفظ كذا لان المفهوم قد لا يكون المسمى بان لم يوضع له الاسم والمسمى قد
 لا يكون مفهوما بل ماصداق عليه وقد يهتمان فهو من قبيل خاتم فضة قوله من غير اعتبار لما صدق عليه آه بيان
 فائدة لفظ النفس في كلام المصنف اي من غير ملاحظة ماصداق عليه ذلك المفهوم من الافراد قوله من الافراد آه
 بيان ما في قوله ماصداق عليه آه مثل الانسان حيوان والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف للماهيات لا لا
 فراد فان قيل ان لام العهد الذميني ولام الاستغراق من اقسام لام الحقيقة مع ان فيها اشارة الافراد فلا يصح
 جعلها من فروع لام الحقيقة قلنا ان المراد من غير اعتبار الافراد بالنظر الى ذات الكلام وقطع النظر عن القرائن
 وذلك صادق بان لا يعتبر الافراد اصلا كافي لام الحقيقة او يعتبر بواسطة القرائن كافي لام العهد الذميني ولام
 الاستغراق قوله كقولك الرجل خير من المرأة آه اي حقيقة الرجل الملاحظة ههنا خير من حقيقة المرأة الملاحظة ههنا
 ولا يشا في كون بعض افراد جنس المرأة خير من بعض افراد الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس فان قيل
 ان في هذا المثال حمالة لان الجزئية من اوصاف الذوات فكيف يحل على الجنس لان المحل على الجنس
 انما هي احكام العموم دون الخصوص والذوات واوصافها مخصوصة قلنا ان فردا من الجنس اذا فضل على
 فرد جنس اخر من غير خصوصية علم ان التفضيل باعتبار الاندراج في الجنس فكان تفضيل الجنس مفهوما من
 تفضيل فرد قوله ومنه اللام الداخلة آه اي بعض لام الحقيقة اللام الداخلة آه قال وقد يأتي آه هذا بيان
 القسم الثاني من لام الحقيقة وهو اللام العهد الذميني قوله المعرف بلام الحقيقة آه فيه اشارة الى ان الضمير في
 قوله وقد يأتي آه الى المعرف بلام الحقيقة لا الى مطلق المعرف باللام كاسياني من الشرح لانه قريب

لا ذلك

بالنسبة الى مطلق اللام لان فيه العهد الخارجي أيضاً داخل وهو بعيد واليها اللام العهد الذموي والاستغراق من اقسام اللام الحقيقية.
 لاسم اقسام مطلق اللام سواء كان العهد الخارجي او الجنسي قال لو احد آه اى لو احد مبهم من افراد مدلوله فان كان مفرداً فلو احد من
 الافراد وان كان جماعاً فلو احد من الجماعات وان كان مثني فلو احد من اشياء قوله بمن الافراد آه بيان الواحد كما عرفت قال: بالقبول
 عهدية متعلقة ياتي باعتبار تعيين ذلك الواحد قال: في الذهن آه متعلق العهدية والغرض من قوله باعتبار عهدية في الذهن
 دفع اعتراض وهو ان لام الحقيقة يشار بها الى نفس الحقيقة دون الواحد من افرادها فيكون المعهود حينئذ حقيقة دون الواحد
 من افرادها فكيف يصح قول المصنف وقد ياتي الواحد؟ حاصل الجواب ان المعهود ابتداء هو نفس الحقيقة ولكن لما كان استحصار
 نفس الحقيقة يتضمن استحصار افرادها كان كل واحد من الافراد معهوداً وهذا للاعتبار فصح ما قاله المصنف قوله: لمطابقة
 ذلك الواحد الحقيقة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان في الطلاق لمعرف بلام الحقيقة على الواحد من الافراد لا بد من المناسبة
 بين الحقيقة وذلك الفرد في المناسبة بينهما؟ حاصل الدفع ان المناسبة بينهما مطابقة ومطابق بان يكون حمل
 تلك الحقيقة ومدقها على ذلك الواحد وشمال ذلك الواحد على الحقيقة فالفرد المبهم باعتبار مطابقة الحقيقة لمعروفة
 صار كانه معهود في ضمن الحقيقة فله عهدية بهذا الاعتبار فيسمى معهوداً ذهنيّاً واليها الغرض منه دفع اعتراض آخر وهو
 ان المعلوم في الذهن هو نفس الحقيقة لا فرداً لان لمعرف باللام الحقيقية يكون نفس الحقيقة لا فرداً كما مر فكيف يكون الواحد
 معهوداً في الذهن ومعلوم ما فيه؟ حاصل الدفع نعم المعلوم في الذهن نفس الحقيقة وذلك لا ينافي كون الفرد منها معلوماً في الذهن
 ايها المطابقة ذلك الفرد الحقيقة قوله: يعني يطلق لمعرف باللام آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الاتيان انما
 يتصور في ذوات الاكوارح ولمعرف بلام الحقيقة ليس كذلك؟ حاصل الدفع ان المراد بالاتيان الاطلاق بعلاقة
 اللزوم لان الاطلاق لازم الاتيان وكلمة اللام في قوله لو احد بمعنى على والواحد بمعنى الفرد كما قال الشرح على فرد
 موجود قوله: الذي هو موضوع آه صفة المعروف الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من قوله وقد ياتي آه ان
 الطلاق لمعرف بلام الحقيقة على الفرد المعهود في الذهن مجاز بان يكون متحمل في مجموع الماهية والعوارض اى في الشخص
 المعين فيكون من قبيل الطلاق لعمامة واردة الخاص فيكون مجازاً؟ حاصل الدفع انه من قبيل الحقيقة لان المعروف بلام الحقيقة
 موضوع للحقيقة وجوداً انما هو وجود الافراد فاستعمالها في الفرد لا يكون استعمالاً في غيرها وضع له لاتحادها في الذهن
 لان حصول كل واحد منهما معهود في الذهن كما اشار الشرح اليه بقوله: وجزئياً من جزئيات آه قوله: المتحدة في الذهن
 اى المتعينة في الذهن فالمراد بالوحدة التعيين لطريق الكناية لان التعيين لا يحصل بدون الوحدة اذ التعدد مستلزم للام
 بهما او المراد من المتحدة الوحدة بدون اعتبار الافراد قوله: على فرد موجوده متعلق يطلق فيه اشارة ان اللام في قول المصنف لو احد معنى
 على ونظ واحد بمعنى الفرد كما مر قوله: من الحقيقة اى من افراد الحقيقة قوله: باعتبار كونه اى باعتبار كون ذلك الفرد بهذا المعنى متعلق
 بطريقه بمعنى قول المصنف باعتبار عهدية في الذهن قوله: وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة اشارة الى دفع الاعتراض المذكور
 من ان هذا الاطلاق على الفرد حقيقي لا مجازي كما عرفت قوله: مطابق اياها آه خبر ثان للكون اى كون ذلك

الفرد مطابقا للحقيقة لمعناها عليه قوله كما يطلق الكل الطبيعي أنه فيه إشارة إلى أن المناسبة بين الحقيقة والفرد معتبرة
 في صحة الإطلاق فالجامع إطلاق الكل على فرد في كل واحد منهما بمعنى الحمل والصدق كما مر قوله وذلك عند قيام
 أي إطلاق اسم الجنس المعروف بلام الحقيقة على فرد موجود من الحقيقة باعتبار عمديته في الذهن إنما يكون عند
 قيام قرينة على أنه الفرض منه دفع اعتراض وهو أن إطلاق المعرفة بلام الحقيقة على الواحد من الأفراد ترجيح
 بلام مرجح للاستواء الكل في الفردية حاصل الدفع أن مرجحه القرينة على أن المقصود ليس لنفس الحقيقة من
 حيث هي بل من حيث وجودها في ضمن بعض الأفراد لاني ضمن جميع الأفراد قوله على أن ليس المقصد أن
 نفس الحقيقة من حيث هي أي أنها لام الحقيقة والجنس لا للعهد الذهني قوله بل من حيث الوجود أي وجود
 الحقيقة أي لامن حيث خصوص كونه فردا من الأفراد بدون لحاظ وجود الحقيقة لأنها عهد خارجي قوله ولما من حيث
 وجودها في جميع الأفراد أي أنها لام الاستغراق قوله بل في بعضها أي بل من حيث وجود الحقيقة في ضمن
 بعض الأفراد فالفردية ليست مما أطلق عليه اللفظ أصلا وإن عرفت باعتبار القرينة الدالة على بعض الأفراد
 فإن الموجود ليس إلا الفرد قال حيث لا عهد في الخارج أفعلت بقول قوله فإن قولك أدخل بصيغة الحكم الواحدية الطبيعية المتشابهة
 مع الممثل حاصله أن قولك أدخل قرينة على أن المقصود ليس حقيقة السوق وما يهتبه من حيث هي على الامتناع
 الدخول فيها ولا الحقيقة الموجودة في ضمن جميع الأفراد لاستعمالها في العهد الخارجي مفروض الاستثناء فحين
 أن المراد حقيقة السوق في ضمن بعض الأفراد قوله على ما ذكرناه أي وهو أن ليس المقصد إلى نفس الحقيقة من حيث
 هي أي قوله وحقيقة أي تحقيق إطلاق المعرفة بلام الحقيقة على فرد واحد من الأفراد باعتبار عمديته في
 الذهن الفرض منه دفع اعتراض وهو أن المعرفة بلام الذهن لا يخلو ما موضوع للحقيقة أو للفرد فعلى الأول
 لا يصدق تعريف المعرفة عليه لأن المعرفة ما وضع لشيء بعينه ولا تعين في نفس الحقيقة والامتناع على
 كثيرين وإلغى يكون إطلاقه على الفرد جنبة من قبيل المجاز مع أن الشبهة ليس بقائل بها كما سيجي في قوله فإن
 قلت أن المعرفة بلام الحقيقة أي قلت بل حقيقة إذ لم تستعمل أي وعلى الثاني لا يصح القول بأن دراج المعهود
 بلام الذهن تحت المعرفة بلام الحقيقة كما هو الحق لأنه كان موضوعا للفرد لا للحقيقة فلا يكون دخلا في لام الحقيقة
 حاصل الدفع باعتبار الشق الأول ولأنه لا تعين في الحقيقة لأن الماهية الحاصلة في الذهن الواحد متنازع بين الماهيات
 لا تعد فيها في الذهن وصدقها على كثيرين باعتبار الوجود بعد الوضع وتعدد في الخارج ولا ينافي ذلك التعين
 الذهني وإلغى إطلاق الماهية على الفرد باعتبارين أحدهما أن تعبر الماهية من حيث العموم والابهام والفرد من حيث
 الخصوص والتعين وبهذا الاعتبار إطلاق الماهية على الفرد من قبيل المجاز لاستعمالها في جزأ ما وضعت له الثاني
 إطلاق الماهية على الفرد باعتبار أن الماهية موجودة فيه ومتعينة فيه لاخذ الحقيقة باعتبار أنها موضوع المهلة

وبهذا الاعتبار اطلاق الماهية على الفرد من قبيل الحقيقة لاستعمالها فيما وضعت له والمراد منها الثاني قوله المتحدة في الذهن
 أي المعينة والمعلومة في الذهن قوله على الفرد الموجود منها أي من الحقيقة قوله موجودة فيه أي في ذلك الفرد
 قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود أي تفريع على ما قبله أي فجاء التعدد في الحقيقة والماهية باعتبار وجودها في ضمن الأفراد
 لا باعتبار الوضع قوله والفرق بينهما وبين النكرة أي بين المعرف بلام الذهن هذا في الحقيقة لتفريع على
 قوله فجاء التعدد أي ودفع اعتراض عدم الفرق بين المعلوم بلام الذهن والنكرة لأنها اللفظ مستعملة في فرد من
 الحقيقة وتمهيد إلى بيان فائدة قول المصنف وهذا في المعنى كالنكرة أي حاصل الفرق أن التعدد والفردية في
 النكرة باعتبار الوضع مستفادة من نفس اللفظ لأنها موضوعة للفرد المنتشر وفي المعلوم الذهن باعتبار
 الوجود وتعدده الخارجي بالقوانين الخارجية لا باعتبار الوضع فهذا الفرق كالفرق بين علم الجنس واسم الجنس
 لأن الأول موضوع للماهية من حيث المتعين في الذهن والتعدد باعتبار الوجود وتعدده في الخارج بحسب القوانين
 لا باعتبار الوضع والثاني موضوع للفرد المنتشر باعتبار الوضع فالتعدد فيه باعتبار الموضوع له وهذا عند من يجعل اسم
 جنس موضوعاً للماهية مع وحدة الابعين ما ليس فرداً منتشراً كما قال ابن الحاجب وأما من يجعل موضوعاً للماهية من حيث
 أي فعنده كل من اسم جنس وعلم موضوع للماهية المتعينة في الذهن فالفرق عنده أن علم الجنس يدل بجوهره على
 كون تلك الحقيقة معلومة معهودة عند المخاطب كالاعلام الشخصية فإما يدل بجواهرها على كون الاشخاص معلومة
 له وأما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بدلالة القوانين يعني أن كل واحد منهما موضوع للماهية الكلية
 فإن لوحظ فيها الحضور الذهني والتعيين النوعي يكون علم الجنس وإن قطع النظر عن تلك الملاحظة يكون اسم
 جنس قوله المستعمل في فرد أي استعمال الاطلاق أي يطلق على فرد لا أنه يستعمل فيه إذا استعمال
 في شئ يقتضي قصده بالاستعمال فيه بخلاف الاطلاق عليه فإنه قد يكون بلا قصد للضرورة وبهذا لك لأنه إنما يطلق
 على الفرد لضرورة قصد الوجود الخارجي والمقصود بالاستعمال الماهية التي في ضمن ذلك الفرد وأما ما سمع الشارح أنها
 اعتماداً على ما سيجي قوله لو أحد من أفراد جنسه أي لفرد من أفراد جنسه وهو الحيوان المفترس قوله المتحدة أي
 أي المتعينة والمعلومة في الذهن قوله فإما أردت الحقيقة أي ماهية اسماية لأنها وضعت لها قولة ولزم من
 اطلاقه أي من اطلاق الواحد على الحقيقة باعتبار الوجود الخارجي التعدد تبعاً لقوله التعدد ضمناً فاعل لزم أي
 لزم تعدد في الخارج تبعاً باعتبار الوجود الخارجي لا قصداً من لفظه بحسب الوضع قوله فكذا النكرة أي بعد إثبات الفرق
 في المشبهة وهو علم الجنس واسم الجنس شرع في الفرق في المشبهة وهو المعلوم الذهن والنكرة قوله أن ذلك الاسم أي
 أي مدلول اسم النكرة قوله بعض من جملة الحقيقة أي بحسب الوضع كالقسط سوق فإن المراد به بعض السوق وضعاً لأن
 اللفظ يدل بجوهره عليه قوله نفس الحقيقة أي المراد من السوق المعروف نفس حقيقة السوق وماهية بوضع الواضع

والبعضية مستغارة آه أي بعضية السوق وافرادها حاصل من القرينة كالدخول لانه لا يكون حقيقة السوق
 بل في افراده قوله كعام مخصوص بالقرينة آه أي فالمعرف بلام الذهن كعام مخصوص منه البعض بالقرينة فكما
 ان العام مستعمل في جميع الافراد وموضوع له اذا قامت القرينة ببعض الافراد خصته به ككالمعرف بلام الذهن
 مستعمل في الامة المعلومه في الذهن وموضوع لها ولزم من اعتبار الوجود الذهني فرد واحد في افراد الامة قوله
 فالجود وذو اللام آه تفريع على الفرق المذكور حاصله ان الاسم المجرد من اللام أي النكرة نحو سوق وذو اللام نحو السوق
 بالنظر الى القرينة مستويان لدلالة التماثل على الفردية يعني ان المراد من كل واحد منهما بعض غير معين وان كان في
 النكرة بحث الوضع وفي ذي اللام بالقرينة قوله اذن آه أي عند الفرق المذكور قوله بالنظر الى القرينة آه هذا قيد
 ذي اللام لا للجود عنه قوله وبالنظر الى نفسها مختلفان آه بحيث ان الموضوع في الاول الفرد المنتشر وفي الثاني
 الحقيقة المعلومه في الذهن وانما اطلق على الفرد الواحد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه في الذهن قوله واليه
 اشار آه أي والى ان الجود وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء اشار بقوله آه الى الفرق المذكور بين المعارف
 بلام الذهن والنكرة اشار بقوله آه قال وهذا في المعنى كالنكرة آه أي المعارف بلام الحقيقة باعتبار عموميتها
 في الذهن لفرد واحد من الافراد في المعنى كالنكرة الغرض من قول المصنف دفع توهم كون المعارف بلام الذهن
 معرفة مثل المعارف بلام الخارجي حاصل الدفع ليس كذلك بل هو كالنكرة لان التعريف المعبر به عند المحاط والمتكلم
 عليهما لا عند المتكلم فقط وفيه عند المتكلم فقط وانما قال كالنكرة لما بينهما من التقادير وهو ان المعارف بلام الذهن
 مدلوله الامة في ضمن فرد ما والنكرة مدلولها فرد منتشر كما مر آنفا قوله يعني بعد اعتبار القرينة آه الغرض منه دفع اعتراض
 وهو انه لا سلم انه في المعنى كالنكرة لان النكرة موضوعه للفرد المنتشر والمعرف بلام الذهن موضوع للحقيقة في ضمن
 فرد ما فكيف يكون كالنكرة حاصل الدفع انها بعد اعتبار القرينة سواء في الدلالة على الفرد وان كان بالنظر الى
 ذاتها مختلفان كما مر في الشرح قوله وان كان في اللفظ آه هذا بيان فائدة قيد المعنى في قول المصنف وهذا في المعنى
 كالنكرة فكلمة ان بينهما وصاية وهي تقتضي الحكم في نقض مدلولها بطريق الاول وبهذا لك لانه على تقدير عدم اجراء
 احكام المعارف عليه في اللفظ كونه في المعنى كالنكرة بطريق الاول قوله بجري عليه آه أي على المعارف بلام الذهن
 قوله من وقوع مبتدأ آه بيان احكام المعارف لان كل واحد من المبتدأ وذو الحال وصفة المعرفة يكون معارف
 قوله ونحو ذلك آه لكونه اسما كان واول مفعول افعال القلوب قوله كعلم الجنس آه متعلق بجري أي كعلم الجنس
 بجري عليه احكام المعارف قوله وبهذه الاحكام اللفظية التي آه الغرض منه دفع الاعتراض وهو انه ما الباعث عليهم
 في الحكم بكون المعمود الذهن وعلم الجنس معرفة مع وجود التعدد والابهام فيهما في الوجود الخارجي حاصل الدفع ان
 الباعث عليهم بكونها معرفة اجراء احكام المعارف في اللفظ عليها في وقوعها مبتدأ وذو الحال غيرهما قوله اضطرهم

أي القوم ليس المراد ان هذه الاحكام اللفظية اضطررتهم الى اعتبار تعريف اللفظ في معانيها وليس التعريف
 حقيقة في معانيها اصلا لانه خلاف مذهب الجمهور وذهب اليه الشيخ الرضي قياسا على تأنيث اللفظ والنسبة
 اللفظية كما جرى بل المراد ان التعريف فيها تقدير أي حكم دل على الحكم به تلك الاحكام اللفظية كما قلنا
 في نحو موزن فلهذا الاحكام اللفظية هي الباعثة للحكم بان اللفظ موضوع للماهية المعينة وان كان في الظاهر
 يطلق على الفرد قوله حتى تكافوا ما تكلفوا آية غايية الاضطرار وهو الحكم بكونها موضوعين للحقيقة المتعينة في الذهن و
 اطلاقا على الفرد الواحد باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه قوله ويعلم ما ذكرناه وهو قوله حقيقة انه موضوع آية الغرض منه
 دفع شبهة لم يغير المعنى اسلوب كلامه حيث قال وقد يأتي وقد يفيد أنه ولم يقل اوللاشارة الى واحد معهود في
 الذهن اوللاشارة الى الاستغراق كما قال فيما قبله للاشارة الى معهود او الى نفس الحقيقة أنه حاصل الدفع انه غير
 الاسلوب لثلاثة وهي ان اللام العهد الذهني والاستغراق مندرجان في لام الحقيقة فلو ذكرنا بالاستقلال لم يعلم انها
 مندرجان تحتها بل علم انها قسمان مستقلان في اللام فذكرنا بلفظ الفعل أي قد يأتي وقد يفيد ليرجع ضميره الى
 المعرف بلام الحقيقة فقط لا الى مطلق المعرف باللام قوله من تقرير كلامه أنه بيان ما أي تقرير كلام المعنى قوله
 اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام أنه وجه الاولية ان في عود الضمير الى المعرف بلام الحقيقة يفهم ما هو الحق
 من اندراج المعهود الذهني والاستغراق تحت المعرف بلام الحقيقة بخلاف ما يعود الضمير الى مطلق المعرف باللام
 لانه قاصر عن افادة معنى الاندراج قوله كما يشعر به أنه أي يعود الضمير الى المعرف بلام الحقيقة هذا ما يذكره الله
 بنقل قول المعنى من الايضاح لن لا يلزم توجيه قول القائل بما لا يرعى قائله قوله ولكن هذا أي المعرف بلام
 الذهني هذا متعلق بما بعده اعني قوله يعامل معاملة النكرة آية الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الدليل على
 كونه في المعنى كالنكرة حاصل الدفع ان الدليل عليه يعامل معه معاملة النكرة فيوصف بالجل لان الجملة في
 قوة النكرة فلا يوصف بها الا ما هو في حكم النكرة وهو المعرف بلام الذهني قوله يعامل معاملة النكرة كثيرا أي
 معاملة كثيرة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يعد من المعارف قلنا ان المراد بالاشارة هي الكثرة في نفسه لا بالنسبة الى
 معاملة المعرفة حتى يلزم ما ذكره فعد من المعارف انما هو لكثرة معاملة المعارف معه من كونه مبتدأ واذ حال
 وصفه المعرفة وموصوف بها واما معاملة النكرة معه فيكون موصوفا بالجل فقط مع انهم اولوا بالمعارف ما وقع صفه
 له من الجمل قوله كقوله آية مثال لوقوع الجملة صفه للمعرف بلام الذهني وهو قوله على الليم يسبني لان يسبني جملة وقعت
 صفه الليم للمعرف بلام الذهني وليس اللام فيه للحقيقة والجنس لتعذر المرور عليها والا الاستغراق اذ المورد على
 كل فرد من افراد اللتام مستحيل عادة ولا للعهد الخارجي اذ هو خلاف ما قصده الشاعر وهو التمدح بملكه لم يعلم متعين
 ان يكون اللام فيه للعهد الذهني فالتفات صلا جعل يسبني حالا من الليم فلا يصح التمثيل به قالت الحال لا يناسب

هنا لانه يقيد تقديره بوقت مخصوص كما هو حال المقصود بالمرور بالدوام والاستمرار ولذا ذكر بسني بصيغة المضارع
المعلوم لانها تدل على الدوام والاستمرار مع ان الموافق بقوله فمضيت صيغة الماضي المعلوم قوله ولقد اتر على
الليثيم بسني آه وعجزه فمضيت ثمه وقالت لا يعنى به قلمه ثم ليعم النشاء عاطفة يكتب معها الهاء اذا عطفت الجملة
على الجملة بخلاف عطف المفرد على المفرد وليست باسم الاشارة هذا اذا لم يكن الواو مع قوله قالت والاف اسم اشارة
كما لا يخفى والمعنى المروءة فمضيت ثمه وقالت لا يعنى به قلمه ثم ليعم النشاء عاطفة يكتب معها الهاء اذا عطفت الجملة
وقلت في نفس لا يريدني بالسب بل يريد غيري قوله وفي التنزيل آه مثال اخر لوقوع الجملة صفة للمعروف بلام
الذهنى من التنزيل وهو قوله نعم كمثل الحمار يحمل اسفارا لان يحمل جملة وقعت صفة الحمار المعروف بلام الذهنى وليس اللام
فيه للجنس لتعذر حمل الكتاب عليه ولا للاستفراق اذ الحمل على كل فرد من افراد الحمار مستحيل عادة بل ثقل ولا
للعهد الخارجى اذ ليس هنا حمار مخصوص بل المقصود به التمثيل فتعين ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى قوله اسفارا
آه جمع سفراى كتابا كبارا قوله على ان يحمل آه اى على ان لفظ يحمل في القرآن صفة للحمار وانما قال ذلك لانه يحتمل ان
يكون جملة يحمل حالا من الحمار فينبذ لا يكون مما نحن فيه قوله وفيه آه اى وفي التنزيل هذا مثال ثان من التنزيل
لوقوع الجملة صفة للمعروف الذهنى وهو قوله نعم الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
لان لا يستطيعون جملة وقعت صفة المستضعفين او الرجال او النساء او الولدان المعرفات بلام العهد الذهنى لانه
ليس المراد منها الجنس والاستفراق او المعهود الخارجى بل معهود ذهنى فتعين ان يكون اللام فيها للعهد الذهنى آه
قوله لان الموصوف وان كان فيه آه اى في الموصوف وهو المستضعفين كلمة ان وصالية بحيث اذا لم يكن فيه حرف
التعريف فغيبوا عنه بطريق الاولى الغرض منه دفع اعتراض وهو ان كون الآية الثانية مثالا لما نحن فيه لا يصح لان
اللام الذهنى قسم من اللام الحرفى واللام فى المستضعفين اسمى لاحرفى لان اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول
اسمى لاحرفى فاجاب عنه بجوابين الاول بقوله وهو صريح فى ان اللام آه والثانى بقوله وان كان اسما موصولا آه
حاصل الجواب الاول ان كلام صاحب الكشاف صريح فى ان اللام فى المستضعفين حرفى لا اسمى حيث قال
لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس بشئ بعينه واللام الداخلة على اسم فاعل انما يكون اسما
اذا كان ذا اعل على الحدث لا مطلقا كما سيجى فى ذيل قول المصنف وهو ضربان فى مثال جمع الامير الصاغية آه
الجواب الثانى انه مسلم ان هذه اللام موصولى لكن لا يفرق في كونه فى المعنى كالنكرة لان الموصول فيه قد يكون
فى المعنى كالنكرة لان الموصول مثل اللام فى استعماله الاربعه غاية ما يقال ان هذه الآية نظير لامثال لكن
لا يفرق فيه قوله فليس بشئ بعينه آه اى فليس الموصوف معهودا معلوما فى الخارج حتى يكون اللام للعهد الخارجى
قوله وهو صريح آه اى كلام الكشاف صريح قوله كما سند كرهه عن قريب آه فى بحث الاستفراق العرفى ذيل قوله

وهو ضربان في مثال جمع الامير الصائغة بقوله فانقلت الصائغة جمع صائغ آه قوله وان كان اسما موصولا آه
اي وان كان الموصوف اسما آه الواو للعطف على كان الاول في قوله وان كان فيه آه وكلمة ان شرطية و
الجزء قوله يصح هذا آه اي محال يستلزم صفة للموصول قوله اليه آه اي كما انه يصح في كونه حرف
التعريف قوله لان الموصول اليه آه اي مثل اللام قوله هذا المعرف آه اي المعرف بلام الذهن لان الموصول مثل المعرف
باللام في استعماله الاربعة قوله كما ذكر صاحب الكشاف آه تأنيده لما قبله من كون الموصول مثل اللام قوله ان
الذين انعمت عليهم آه مفعول ذكر يتاويل المفرد قوله لا التوقيت فيه آه خبر ان اي لا تعين في ذلك الموصول اعني
الذين يقال وقت اذا حدد وعين لان تعين الحوادث بالاوقات يعني انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما مخصوصين
كالبنيين والصدريين والشهداء والصالحين فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغل في
الابهام قوله فهو كقوله آه اي الموصول اعني الذين مثل اللام في الليم في قوله ولقد امر على البنيين ببنى آه كما مر في كونه
للعهد الذمى قوله فيصح ان يقع آه تفرع على عدم التوقيت والتعين فيه قوله اعني غير المعصوب عليه آه تعين النكرة
قوله وصفا آه مفعول يقع اي وصفا للموصول اي الذين قوله فانقلت آه هذا الاعتراض على وجه الاستفسار
المحقق كما يدل عليه قوله حقيقة ام مجاز آه قوله اذا اطلقا على واحد آه اي على فرد واحد من الافراد قوله نحو دخل
السوق آه مثال المعرف بلام الحقيقة والجنس في ضمن العهد الذمى قوله ورأيت اسما مقبلة آه مثال علم
الجنس في ضمن الفرد بقرينة مقبلة قوله حقيقة آه خبر لقوله المعرف بلام آه الهمزة للاستفهام قوله هو آه اي الاطلاق
المذكور قوله بل حقيقة آه خبر مبتدأ محذوف وهذه الجملة عطف على مقدري ليس هو مجاز بل حقيقة حاصل الجواب ان
اطلاق كل واحد منهما على الفرد الواحد حقيقى بمعنى ان الاستعمال في الفرد الواحد ليس للموضوع بل الموضوع له هو
الحقيقة لوجودها وضعت له فيه في الواقع في ضمن فردا باعتبار القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له فيه وهو الحقيقة
قوله اذ لم يستعمل آه اي كل واحد منهما قوله لان معنى استعمال الكلمة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا نسلم انه
مستعمل فيما وضع له لانه موضوع للحقيقة كما مر واستعمل في الفرد وهو غير موضوع له فيكون مجازا حاصل الدفع ان
الاستعمال في الفرد ليس قصدا بل انما يستعمل فيه باعتبار انه وجد فيه الحقيقة فيكون استعماله في الفرد باعتبار
الحقيقة فيكون حقيقة لا مجازا لان استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي انما يكون باعتبار دلالة على ذلك المعنى وقصد
ارادته وهو هنا الحقيقة في ضمن فردا لا الفرد وحده قوله في المعنى آه اي المعنى الحقيقي قوله ان يكون الغرض الاصل
آه خبر ان قوله طلب دلالة آه خبر يكون اي طلب دلالة تلك الكلمة قوله على ذلك المعنى آه اي المعنى المستعمل
فيه قوله وقصد ارادته منها آه عطف على قوله طلب دلالة آه اي قصد ارادة ذلك للمعنى من تلك الكلمة قوله فانما
ارادت به الحقيقة آه جواب اذا يعني اردت بذلك الواحد الحقيقة والمباشرة الموضوع له حقيقة ولزم من تلك الارادة

التعدد والافراد باعتبار الوجود والنظام القرينة فالموضوع له ليس الا الحقيقة والمابهية في ضمن الافراد فيكون ذلك
 الاطلاق صحيحا لا مجازيا قوله ولزم من ذلك انه اى الاطلاق المذكور قوله التعدد انه فاعل لزم اى الفردية قوله
 باعتبار الوجود انه اى باعتبار الوجود في الخارج قوله والنظام القرينة انه عطف على اعتبار الوجود فهو لم يستعمل
 تفرع ما قبله اى فالواحد منه فاني الاطلاق المذكور لم يستعمل الا فيما وضع له فان قلت الموضوع له لهما الحقيقة المطلقة
 والمستعمل فيه الحقيقة من حيث الخصوصية والفردية فيكون مستعملا في غير ما وضع له فيكون مجازا قلت الموضوع
 له الحقيقة والمابهية في مرتبة لا بشرط سمي اعني ما هو موضوع الماهية القديانية وهي لكونها غير مقيدة بالعدم والخصوص
 متحدة مع جميع الافراد فيكون استعماله في الفرد فيما وضع له هذا والتفصيل في الآتب الميزانية قوله ويستفهم هذا في
 بحث الاستعارة انه في علم البيان وهو انه ذكر سنالك انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
 بل باعتبار عموميه فهو ليس من المجاز في شئ كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رجلا فلفظ انسان ورجل
 لم يستعمل الا فيما وضع له لكن قد وقع في الخارج على زيد وكذا لفظ انسان في قولنا الانسان حيوان ناطق فهذا
 الكلام يدل على ان العام اذا اطلق على الخاص باعتبار خصوصه فيكون مجازا قل وقد يفيد الاستفراق انه
 عطف على قوله وقد يأتي لواحد باعتبار عمديته في الذهن انه بهذا بيان قسم ثالث من اقسام الالام الحقيقة والجنس
 قوله المعروف بالالام فيه اشارة الى تعيين مرجع التفسير في يفيد قوله المشار بها الى الحقيقة انه صفة المعروف بالالام
 اى المشار بالالام الى نفس الحقيقة والمابهية قال نحو ان الانسان لشيء خسر انه مثال الالام الاستفراق في قوله
 الانسان كما فصلته به بقوله اشير بالالام الى الحقيقة انه تطبيقا بالمثال مع المثل حاصله ان المستثنى منه كالانسان
 يجب ان يكون المراد به كل فرد من افراد الانسان اذ لو اريد به الحقيقة والجنس لم يصح الاستثناء بقوله الا الذين
 آمنوا انه للافراد لعدم تناول اللفظ لانه يلزم الحكم بالانسان على مابهية الانسان وهو يصدر من افراده لا
 من مابهية ولو اريد به بعض من الافراد المبهمة لم يصح الاستثناء ايضا لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه
 وهو شرط في مستثنى متصل لانه يلزم استثناء المتعدد من الواحد المبهمة والامر بالعكس والبعض المعين غير مراد
 بالضرورة لانه يلزم استثناء المتعدد من الواحد المتعين والامر بالعكس فتعين ارادة جميع الافراد وهو المراد
 منها قوله لكن لم يقصد بها انه اى بالالام قوله المابهية من حيث هي هي آه كافي لالام الحقيقة قوله ولا من حيث
 تحققها آه اى تحقق الحقيقة والمابهية قوله في ضمن بعض الافراد آه مبهما كان او معينا كافي لالام العهد الذي
 والخارجي قوله بل في ضمن الجميع آه اى بل يقصد بها تحقق الحقيقة في ضمن جميع الافراد كما هو المراد في المثال
 المذكور قوله بدليل صحة الاستثناء آه متعلق اشير الى قوله بل في ضمن الجميع وبهذا دليل يكون الالام منها الاستفراق
 كما مر قوله الذي شرطه آه وهو المستثنى المتصل قوله ولو سكت عن ذكره آه اى ذكر الاستثناء اتمى قبل الاستثناء

بهذا الشرط مربوط بقوله شرط دخول المستثنى وهو دال بالجزء مقدم عليه قوله حقيقة آه أى تحقيق كون اللام فى الآية
 المذكورة للاستغراق الغرض منه بيان اندراج لام الاستغراق فى الحقيقة وإشارة إلى الدليل الذى لكون اللام
 بهذا الاستغراق كما كان قوله بدليل صحة الاستشاد آه دليله على ما حصله ان هذا استفاد قرينة الابهية والبعضية
 مبهما ومتينا وهذا كاف فى كون اللام للاستغراق كما اشار الى الاول بقوله ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار
 وجودها فى الخارج آه لا من حيث انها ماهية ذهنية كما فى المثال المذكور لان ماهية الانسان ليست فى الخزان
 والثانى بقوله فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجمع آه اللام للاستغراق مندرج فى لام
 الحقيقة كما بين اندراج اللام العهد الذى فى لام الحقيقة فيما سبق بقوله ويعلم ما ذكر فى تقرير كلامه آه ولذا اثير
 الاسلوب بقوله وقد يأتى لواحد وقد يفيد الاستغراق آه ولم يقل للاشارة الى كذا وكذا قال اندراج المذكور يعلم اليه
 من قوله ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج آه حيث صرح دلالة اللفظ على الحقيقة وهو ليس
 الا معنى اللام الحقيقة ثم اعبر بوجودها فى الخارج فى ضمن الافراد وهو ليس الا معنى الاستغراق فعلم من قوله المذكور
 اليه ان الاستغراق مندرج فى اللام الحقيقة قوله باعتبار وجودها فى الخارج آه أى باعتبار وجود الحقيقة فى الخارج
 فى ضمن الافراد قوله فاما ان يكون آه جزءا اذا أى فاما ان يكون ذلك اللفظ الدال قوله ادلا واسطة بينهما فى الخارج آه
 دليل لكون اللفظ الدال المذكور منحصر فى جميع الافراد بعضها حاصل الاحتمال سواء فى الخارج وانما قيد بالخارج لان
 فى الذهن واسطة نفس الحقيقة سواء بما موجود قوله فاذا لم يكن للبعضية آه تتمه ما قبله يعنى ان الحقيقة باعتبار وجودها
 فى الخارج احتمالين اما ان تكون لجميع الافراد وبعضها فاذا انتفى الثانى لعدم الدليل على شبهة تعين الاول وهو كونها
 لجميع الافراد هو معنى اللام الاستغراق قوله لعدم دليلها آه أى دليل البعضية بل الدليل على عكس البعضية والا يلزم
 استثناء المتعدد من الواحد وهو باطل قوله وجب ان يكون للجمع آه جزءا لقوله فاذا لم يكن آه أى وجب ان يكون
 اللفظ الدال المذكور ان يكون لجميع الافراد كما هو مفاد اللام الاستغراق والا يلزم ترجيح بلام مرجع قوله الى هذا ينظر آه
 تأيد لما قبله أى اندراج الاستغراق فى لام الجنس والحقيقة ينظر صاحب الكشاف أى بميل حيث اطلق ان اللام فى قوله
 نعم ان الانسان نفس خسر فى قوله نعم ان الله يحب المحسنين للجنس ولا شك فى كون تلك اللام للاستغراق فعلم
 ان لام الاستغراق من افراد لام الجنس والحقيقة مندرجة فيه كما فصله الله بقوله انه للجنس آه أى ان اللام للجنس
 فى ان الانسان ويقول ان اللام للجنس آه أى ان اللام فى المحسنين للجنس قوله فيتناول كل محسن آه هذا قرينة على
 كون لام الاستغراق من افراد لام الجنس فى كلامه بانه ذكر لام الجنس واراد منه لام الاستغراق حيث قال فيتناول
 كل محسن فان المراد منه كل الافرادى المعترى فى الاستغراق لا الكل الجموعى المعترى فى الجنس والالعال فيتناول كل
 محسنين بعضه الجمع قوله وكثيرا ما يطلقه آه أى كثيرا ما يطلق صاحب الكشاف لام الجنس على ما أى على لام يقصد به آه

فكلمة باعتبارت عن اللام الغرض منه بيان لنشأ خطأ من جعل لام الجنس منحرفة في لام الطبيعة بنقل كلام صاحب
الكشاف يعني كثيرا ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة دون الافراد كاللام الداخلة على المعرفات يعني يطلق لام
الجنس على اللام الطبيعية كثير ففهم ذلك البعض الانحصار فيه والامر ليس كذلك بل اللام الطبيعية قسم من لام الجنس
لان اللام الجنس متقسم لهذه الثلاثة قوله كما ذكرناه اي صاحب الكشاف قوله ان اللام في الحديث للجنس انه المراد من
لام الجنس بهذا اللام الطبيعية التي هي قسم من لام الجنس وليس المراد منه لام الجنس المتقسم لهذه الثلاثة فانه شامل للام
الاستغراق فلا يصح فيه بقوله دون الاستغراق فان قيل هذا جعلت اللام العهد الخارجي مندرجة في لام الجنس
كالذهني والاستغراق قلنا ان في لام العهد الخارجي لا بد من تعيين شئ من افراد الجنس فتعين الجنس غير كاف
فيه ما بل لا بد من تعيين اخر فيكون غير تعيين الجنس فيها فلا يندرج في لام الجنس بخلاف العهد الذهني والاستغراق
لانه لا تعيين فيها غير تعيين الجنس فيكونان مندرجتان فيه قوله والما حصل ان اسم الجنس آه الغرض منه اشارة
الى وجه ضبط اقسام اللام في الاربعة ببيان مثال كل منها وتتميد لورود الاعتراض الآتي بقوله ولا يخفى في تميز
بعضها الا في تعريف الحقيقة آه كما سيأتي تفصيلا ودفع اعتراض وهو انه يعلم ما حقيقة الشئ وان لام الجنس متقسم
الى الاقسام الثلاثة اعني لام الجنس ولام العهد الذهني ولام الاستغراق فيلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره
وهو باطل لان بين المتقسم والاقسام اتحاد من وجه ومغايرة من وجه اخر ففي تقسيم الشئ الى نفسه اتحاد محض
والى غيره مغايرة محض حاصل الدفع ان المتقسم لام الجنس بمعنى لام الحقيقة مطلقا سواء كانت الافراد ملحوظة
فيه او لا اشارة اليه بقوله ان اسم الجنس المعروف باللام آه والقسام لام الجنس بمعنى لام نفس الحقيقة من غير
نظر الى الافراد كاللام الداخلة على المعرفات كما اشار اليه بقوله من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من
الافراد آه قوله من الافراد آه بيان ما قوله وهو تعريف الجنس والحقيقة آه اي وهو اللام الجنس الذي هو قسم
من مطلق اللام الجنس المتقسم قوله ونحوه علم الجنس آه اي مثل ذلك تعريف الجنس علم الجنس فان المحصور
الذهني والتعيين النوعي معتبر في كليهما والفرق بينهما ان علم الجنس يدل على حضور الماهية وتعيينها في الذهن
بجوهره والمعرف بلام الجنس يدل عليه باللام قوله واما على حصة معينة منها آه اي من نفس الحقيقة عطف على
قوله على نفس الحقيقة آه فالمدلول اللفظي في العهد الخارجي لنفس الفرد بقطع النظر عن الماهية قوله واحدا واثنين
اي سواء كانت تلك الحصة واحدا واثنين او جماعة قوله وهو العهد الخارجي آه اي هذا القسم من المعروف
باللام هو العهد الخارجي قوله ونحوه علم الشخص آه اي مثل ذلك المعروف باللام علم الشخص فان كل واحد منها
مشارك في كونه حصة معينة من الحقيقة والفرق بينهما كالفرق بين علم الجنس والمعرف بلام الجنس وقد مر
فتذكر اليه المعروف باللام كثيرا يدل على المهودية الشخصية بخلاف علم الشخص قوله واما على حصة غير معينة منها

أي من نفس الحقيقة عطف على ما قبله قوله هو العهد الذهني أه أي هذا القسم من المعرفة باللام هو العهد الذهني قوله
 ومثله النكرة أه أي مثل ذلك المعرفة باللام النكرة فإن المراد بكل واحد منهما هو بعض غير معين من الحقيقة و
 الفرق بينهما أن المعرفة باللام العهد الذهني موضوع للحقيقة المعلومة في الذهن والبعضية والفردية مستفادة من
 القرينة كالدخول في قولك ادخل السوق بخلاف النكرة فإنها موضوعة للبعض من الحقيقة فإرادة البعض في
 النكرة بنفس اللفظ وفي المعرفة المذكور بالقرينة كما مر قوله وأما على كل الأفراد أه عطف على ما قبله أي المعرفة
 أما يطلق على كل الأفراد من الحقيقة وهو اللام الاستغراق قوله ومثله كل مضاف إلى نكرة أه أي مثل ذلك المعرفة
 باللام لفظ كل حال كونه مضافا إلى نكرة فإن المراد بكل واحد منهما كل فرد من أفراد الحقيقة والفرق بينهما أن المعرفة
 باللام الاستغراق إشارة إلى تعيين الحقيقة التي هي في ضمن جميع الأفراد دون النكرة فقوله مضافا حال من لفظ
 كل لأنه فاعل في المعنى للنعل المعنوي أي يماثل كل مضاف إلى نكرة وفائدة هذا القيد احتراز عن لفظ كل المضاف
 إلى الفرد المعرفة فإنه يكون للاستغراق الأجزاء لا الأفراد بخلاف لفظ كل المضاف إلى الجمع المعرفة فإنه للاستغراق
 ما أضيق إليه كالمضاف للمنكر قوله ولا يخفى في تمييز بعضا عن بعض أه أي لا يخفى في تمييز بعض هذه الثمانية
 عن بعض كما عرفت بهذا إشارة إلى الاعتراض المجهول كما قال الله بقوله لا في تعريف الحقيقة أه أي لام الجنس
 والحقيقة فإن فيه خفاء وهذا الاعتراض ما أورده صاحب المفتاح حاصله أن لام الجنس والحقيقة لا يخلو أما أن يعتبر
 بها الإشارة إلى الماهية من حيث هي وأما أن يعتبر بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن
 وكلاهما باطلان أما على الأول فيلزم الالتباس بأسماء الأجناس لأنها تدل على الماهية من حيث هي بدون
 الدلالة على البعضية والكلية وأما على الثاني يلزم الالتباس بلام العهد الخارجي العلمي فإن فيه حضور
 الذهني معبر كما مر في قول الله وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن أه قوله من حيث هي أي أه
 أي بدون التعيين والحضور في الذهن كلية وبعضية قوله لم يميز من أسماء الأجناس أن اه جزاء ان أي لم يميز عن الأسماء إلا
 جناس المنكرة المصادر كما يظهر من المثال لا مطلق أسماء الأجناس قوله التي ليست فيه دلالة أه صفة بمنزلة
 التعليل قوله تجرعي وذكرى أه مثال لاسم الجنس المنكر الذي للدلالة فيه على البعضية والكلية قوله الرجعي
 والذكرى أه مثال لاسم الجنس المعرفة بلام الحقيقة فاسم الجنس المنكر يدل على الماهية من حيث هي فإن
 المصادر كلها تدل على الماهية الكدائية فلو دخلت عليها لام الحقيقة التي أشير بها إلى الماهية من حيث هي
 مثل الرجعي والذكرى لم يحصل الفرق بين اسم الجنس المنكر والمعرفة بلام الحقيقة لكون معنى كل واحد منهما على هذا
 واحداً قوله وإن قصد به الإشارة أه عطف على قصد الأول أي أن قصد بتعريف الحقيقة الإشارة إلى الماهية
 باعتبار حضور تلك الحقيقة في الذهن قوله لم يميز عن تعريف العهد أه جزاء ان الثاني أي لم يميز المعرفة بلام الحقيقة

عن المعروف بلام العهد الخارجي العلم كما مر قوله وجوابه أنه حاصله باختصار الشق الثاني أي الحضور الذهني معتبر فيه
وبين الفرق بين تعريف لأم العهد الخارجي العلم وبين تعريف الحقيقة وحاصل الفرق أن المثار إليه بلام
الحقيقة هو نفس الحقيقة المعينة والمفهوم في الذهن والمثار إليه بلام العهد الخارجي العلم حصته من أفراد تلك الحقيقة
وفرق بين نفس الحقيقة والحصته منها قوله في المفهوم الخارجي أنه أي في المعروف بلام العهد الخارجي العلم قوله بخلاف
الحقيقة أنه أي بخلاف المعروف بلام الحقيقة قوله وهذا المعنى غير معتبر أنه أي الحضور الذهني غير معتبر بهذه العبارة ليست
من تامة الجواب المذكور لأنه جواب عن الشق الثاني وهذه العبارة تدل على اختيار الشق الأول بل الغرض من
هذه العبارة دفع اعتراضين الأول أما أن يكون الحضور الذهني معتبراً في أسماء الاجناس المنكرات أو لا يكون
معتبراً فعلى الأول لا يحصل الفرق بينهما وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم أن يكون الخطاب بها
خطاباً عاماً لا يعلم المخاطب والاعتراض الثاني أنه لما كان الحضور الذهني معتبراً في المعروف بلام الحقيقة وغير معتبر
في أسماء الاجناس المنكرات فلا يصح دخول لأم الجنس عليها والالزام اجتماع المتنافين مع أنه يدخل عليها
حاصل الجواب عن الأول أنا نختار الشق الثاني ولا نسلم لزوم ما ذكر لأن عدم اعتبار الشئ لا يوجب اعتبار عدمه
حتى يلزم من عدم اعتبار الحضور الذهني في أسماء الاجناس المنكرات اعتبار عدم الحضور الذهني فيها وحاصل
الجواب عن الاعتراض الثاني أن عدم اعتبار الحضور الذهني في أسماء الاجناس المنكرات ليس باعتبار عدمه
والمناجات إنما هي بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير وإلى الجوابين أشار الشارح بقوله وعدم اعتبار الشئ
ليس باعتبار عدمه أنه قال وهو أنه بدأ شروع في تقسيم لأم الاستغراق إلى قسمين استغراق حقيقي وعرفي كما
فصله المعهود فالواو في قوله وهو للاستغراق لا للعطف قوله أي الاستغراق أنه تعيين مرجع الضمير يعني الاستغراق
من حيث هو لا في خصوص المسند إليه فلا يرد أن المثال غير مطابق للممثل له فإن الغيب في المثال
الأول مجرور والصاعغة في المثال مفعول به لا مسند إليه قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناول اللفظ أنه أي من
أفراد يتناولها اللفظ بهذا التعريف الاستغراق الحقيقي قوله بحسب اللفظة أنه أو بحسب الشرع أو اصطلاح الخاص
اعلم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقي أو المجازي وإنما اقتصر الشارح على اللفظة لكونها الأصل قال نحو عالم
الغيب والشرادة أنه مثال للاستغراق الحقيقي أي عالم كل فرد من أفراد الغيب والشهادة قوله أي كل
غيب وشرادة أنه تطبيق المثال مع الممثل له يعني كل غائب عنا وحدث ههنا قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناول
اللفظ أنه أي من أفراد يتناولها اللفظ بهذا التعريف الاستغراق العرفي قوله بحسب مقتضاهم العرف أنه أي بحسب ما
يفهمه العرف العام قال جمع الأمير الصاعغة أنه مثال الاستغراق العرفي يعني كل فرد من أفراد صاعغة بلده
ومملكته الصاعغة جمع صائغ جمع تكسير بمعنى زرگر وأصل صاعغة صوغته ككامل وكلمة فقلت الواو الفاعل كرها

والفتاح ما قبلها قال اى جمع صاعته ببلده او مملكته اه الغرض من هذا التفسير تطبيق المثال مع المثل له قوله لانه
المفهوم اه اى لان المذكور من الصاعته ما يفهم في العرف العام لاصاعته الدنيا لانه لا يمكن اجتماع صاعته الدنيا
عمر قابل عقلا ايفه قوله فالتقلت الصاعته جمع صانع اه اعتراض على المثال المذكور للاستغراق العرفي محله
ان هذا المثال غير مطابق للمثل له على مذهب الجمهور لان اللام الداخلة على اسم الفاعل والمنفعل عندهم
اسم موصول لا حرف تعريف والصاعته جمع صانع اسم فاعل فتكون اللام الداخلة عليه موصوليا لا حرفيا و
كلامنا في اللام الحرفي لان لام الاستغراق قسم من اللام الحرفي فلا يصح المثال المذكور للاستغراق العرفي
عند الجمهور واما على مذهب المازني فالتثال المذكور صحيح لان عنده اللام الداخلة على اسم الفاعل والمنفعل حرف
تعريف لكنه هو مذهب ضعيف وبناء الكلام على المذهب المرجوح لا يناسب وايضا بناء الكلام على مذهب واحد
على مقابلة الجمهور لا يناسب قوله قلت اه حاصل الجواب لان سلم ان مذهب الجمهور ان اللام الداخلة على اسم
الفاعل واسم المنفعل مطلقا اسم الموصول بل اللام الداخلة عليهما ان كانا بمعنى الحدوث تكون اسم موصول
عند غير المازني وحرف تعريف عنده واما واذا كانا بمعنى الدوام والثبت فاللام الداخلة عليهما حرف تعريف
بالاتفاق والصانع من هذا القيل قول الخلاف اه اى الخلاف بين الجمهور والمازني قوله لانهم يقولون اه اى لان
الجمهور يقولون الغرض منه دليل للخلاف المذكور ودفع العراض وهو انه ما السر في ان الخلاف فيما يكون بمعنى الحدوث
دون ما ليس بمعنى الحدوث حاصل الدفع ان ما يكون بمعنى الحدوث يمكن دخول اللام الموصول عليه لانه في المعنى
فعلا فتصور كونه جملة اذا كان بمعنى الحدوث اذ الحدوث معتبر في الفعل حتى يجعل موصولا بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى
الحدوث بل بمعنى الدوام والثبت لانه مفرد صورا ومعنى فلا يتصور فيه معنى الفعل فلا يكون موصولا قوله ولذا
يعمل اه اى للونه فعلا في صورة الاسم هذا دليل للكون اسم الفاعل فعلا في صورة اسم حين دخول اللام الاسم عليه
فيكون الحدوث معتبرا فيه حاصله لو لم يكن الحدوث معتبرا فيه بل كان بمعنى الدوام والثبت فلا يعمل اذا كان بمعنى
الماضي لان الماضي لا يدل على الدوام والثبت بل يدل على الحدوث وان كان المضارع يدل عليه مع انه يعمل اذا
كان بمعنى الماضي فعلم ان الحدوث معتبر فيه حين اللام الاسم عليه لان الاسم الفاعل المعرف باللام الاسم لا يشترط
لعمل الزمان الحال والاستقبال لانه فعل في الحقيقة وانما اشترط العمل الزمان الحال والاستقبال اذ لم يكن معرنا باللام
الاسم كما هو مبين في علم النحوي كقوله ان وصليته قوله فهو كالصفة المشبهة اه لانها ايفه بمعنى الدوام والثبت واللام
الداخلة عليها حرف تعريف اتفاقا فلذا على اسم فاعل بمعنى الدوام والثبت حرف تعريف بالاتفاق قوله وكلام صاحب
الكتاب اه تأييد للجواب المذكور قوله ليقصم اه اى يظهر عن المذكور قوله في غير موضع اه اى في غير موضع واحد بل في
مواضع كثيرة قوله ولو سلم اه جواب ثان عن الاعتراض المذكور تسليم حاصله لو سلم ان مذهب الجمهور ان اللام الداخلة

في قوله لانه لا يمكن اجتماع صاعته الدنيا لانه لا يمكن اجتماع صاعته الدنيا
في قوله لانه لا يمكن اجتماع صاعته الدنيا لانه لا يمكن اجتماع صاعته الدنيا
في قوله لانه لا يمكن اجتماع صاعته الدنيا لانه لا يمكن اجتماع صاعته الدنيا

عليها مطلق اسم موصول وان الخلاف بين الازني وغيره في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا وان اللام الداخلة على
 الصائغ اسم موصول لاحرف تعريف فالمثال المذكور صحيح لاحاجة لصحة بناءه على القول الضعيف وهو قول الازني
 لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق الى الحقيقي والعرفي سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول كاللام يأتي
 للاستغراق مثلا قوله سواء كان بحرف التعريف او غيره آية بيان الاطلاق قوله والموصول الية آية اي مثل اللام قوله يأتي
 للاستغراق آية لان الموصول كالمعرف باللام يحتمل لمعان اربعة والاصل فيه العهد والجنس كاللام قوله ارم ايزن
 ياتونك آية مثال لكون صريح الموصول للاستغراق لان المراد كل فرد من الاثنين لك به دليل صحة الاستثناء
 الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه قطعاً وذلك يكون اذا كان المراد من لفظ الذين كل فرد قوله و
 اقرب القائلين آية مثال لكون اللام الموصول للاستغراق لان المراد كل فرد من افراد القائلين به دليل
 صحة الاستثناء الذي كما مر قال والاستغراق المفرد آية هذه مسألة مستقلة لبيان الفرق بين استغراق
 المفرد وبين استغراق المشي والجمع ولها تعلق بما قبلها من بحث الاستغراق قوله سواء كان بحرف التعريف
 او غيره آية دفع اعتراض وهو ان المتبادر في الاستغراق الاستغراق بحرف التعريف فلا يطابق الدليل بقوله دليل
 صحة لارجال في الدار آية مع المدعى لان المذكور في الدليل استغراق بحرف النفي وهو ليس للتعريف حاصل الدفع
 ان المراد من الاستغراق عام سواء كان بحرف التعريف او غيره من لا النفي الجنس ولفظ كل فطابق الدليل مع
 المدعى قال اشمل آية حاصله ان اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه اداة الاستغراق كان شموله لافراد اكثر من شمول
 المشي والجمع الداخل عليها اداة الاستغراق قوله من استغراق المشي والجمع آية بيان المفضل عليه لاشمل قوله لانه
 يتناول كل واحد واحد آية دليل لكون استغراق المفرد اشمل من استغراقها حاصله ان معنى الاستغراق شمول
 الحكم افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة التشية اثنان وصيغة الجمع الجماعة كما ان مدلول صيغة المفرد الواحد استغراق
 المفرد يتناول كل واحد واحد من الافراد ولا يخرج فرد واحد منه بخلاف استغراق المشي فانه يتناول اثنين اثنين
 ولا ينافي خروج الواحد منه وكذا استغراق الجمع يتناول جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين ولو ضميتك
 اذا قامت لارجل في الدار فقد نبت حقيقة الرجل باعتبار تحققها في فرد سواء كان الفرد مفرداً او من اجزاء المشي
 او من اجزاء الجمع واما اذا قلت لارجلين او لارجال في الدار فقد نبت حقيقة الرجل باعتبار تحققها في اثنين اثنين
 في التشية او ثلاثة ثلاثة في الجمع وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار المشي او فرد او فردين باعتبار الجمع فعلم ان
 استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد من الافراد واستغراق المشي يشمل كل اثنين اثنين واستغراق الجمع كل
 جماعة جماعة قال به دليل صحة اد متعلق اشمل ودليل له كما مر تفصيلاً واقتصر في المثال بذكر الجمع دون ذكر التشية
 لان الجمع يتضمن التشية والتشية لا يتضمن الجمع قال اذا كان فيها آية طرف الصحة قال دون لارجل آية اي لا يصح

لا رجل اذا كان في الدار رجل او رجلان لان قولك لا رجل لنفي كل فرد من افراد حقيقة الرجل فوجود رجل او رجلين
 في الدارين فيه كما اشار اليه الشرح بقوله فانه لا يصح ادعى فان لا رجل لا يصح اذا كان في الدار رجل او رجلان قوله
 وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس او الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتناسب ايراد البيان والمثال بحرف التعريف
 لان الكلام فيه في النكتة في ايراد البيان بلا التي لنفي الجنس حاصل الدفع ان لا التي لنفي الجنس نص في الاستغراق
 بخلاف غيره فانه ظاهر في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق فنحو لا رجل لا يصح ان يخرج منه فردا أصلاً ونحو لا رجال
 مع خصوصيته في الاستغراق اذا جاز ان يخرج عنه واحد او اثنين جاز في غيره من المجموع بالطريق الاول فينتج بذلك
 ثبوت المدعى وهو ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المشي والمجموع فالتفصيل كيف يكون نحو لا رجال نصاً في
 الاستغراق مع جواز خروج واحد او اثنين منه قلنا لا رجال نص في استغراق افراد مدلوله هي الجماعات ولا يخرج عنه
 شئ من افراد خروج الواحد والاثنين لا يفر لان الاستغراق كما مر من شمول الحكم لجميع افراد مدلول اللفظ والواحد والاثنين
 ليسا من افراد مدلول صيغة الجمع كما ان لا رجل نص في استغراق افراد مدلول اللفظ لا اتحاد فلا يخرج عنه شئ منها
 فالتفصيل لا خلاف في صحة لا رجل في الدار الا يزيد ولا رجال فيها الا الزيدون فلا يكون شئ منها نصاً في استغراق افراد
 مدلوله لان افراد المدلول في الاول الاحاد وفي الثاني الجماعات وقد خرج بعض افراد كل منهما بالاستثناء قلنا لا
 لا يوجب تحصيماً لان الاستثناء اخراج عن الحكم العارض له دون المدلول كما هو منه سبب الجمهور كانه قيل احكم بعدم وجود
 رجل في الدار الا يزيد فانه لا احكم بعدم وجوده فيها فالتفصيل لا يعلم من المتن كون لا في المثالين المذكورين نصاً في لا التي
 لنفي الجنس اذ يجوز كونها في كلا الموضعين المشبهة بليس فيستفاد حينئذ من منطوقه ان المفرد المستغرق ظاهراً اشمل من
 الجمع المستغرق ظاهراً ويعلم منه بطريق اللزوم اشتمالية المفرد المستغرق نصاً على الجمع المستغرق ظاهراً وكذا يجوز ان يكون
 لا الاول لنفي الجنس والثانية المشبهة بليس فمنطوقه يفيد ان المفرد المستغرق ظاهراً اشمل من الجمع المستغرق نصاً ويلزم
 من ذلك ان المفرد المستغرق نصاً اشمل من الجمع المستغرق نصاً وان المفرد المستغرق ظاهراً اشمل من الجمع المستغرق ظاهراً
 قلنا ان الكلام في اشتمالية استغراق المفرد من استغراق المشي والمجموع وهو ظاهر في كون لا نفي الجنس لا غيره اذ لا فرق
 في مفهوم الاستغراق وانما الفرق بين ادوات الاستغراق وهو يكون على تقدير كون لا نفي الجنس فما قال الشرح
 لا اعتبار عليه وبهذا يفهم عن المتاح والايضاح وفوق كل ذي علم عليم والتدو والفصل العظيم قوله وبيان ذلك ان
 الغرض منه دليل لكون لا نفي الجنس نصاً في الاستغراق اي بيان كون لا نفي الجنس نصاً في الاستغراق ببيان
 ان غيرها من ارادة الاستغراق لا يفيد المنصوص فيه الاعم كلمة من واليه اشارة الى ان قولهم ان النكتة في النفي يفيد
 العموم والاستغراق وفي الاثبات يفيد الخصوص وعدم الاستغراق قانون الكثرة لا الكلي الا بلان نفي الجنس وكلمة من
 فانها يفيد ان العموم نصاً قطعاً قوله في سياق النفي آه المراد بالنفي بغير لا التي لنفي الجنس كما يظهر من المثال بقوله

ما جاءني رجل بل رجلا ان آه حيث ذكر المثال بغير لاني الجنس قوله والنهي آه نحو لا تقرب احدا قوله والاستفهام آه نحو
 التقرب احدا قوله الا عند قرينة آه على عدم الاستفراق نحو ما جاء رجل بل رجلا ان فان قوله بل رجلا ان يدل على
 الاستفراق لان العطف بكلمة بل بعد النفي يفيد اثبات الحكم السابق قوله فانه حينئذ آه اي حين وجود القرينة
 قوله والنكرة في الايجاب آه عطف على قوله النكرة في سياق النفي آه قوله نحو تمر خمر من جرادة آه اي كل فرد من افراد
 التمرة خمر من جرادة قاله عمر في رد ما قاله كعب الاحبار فتمر نكرة مشبهة وقعت مبتدأ للاستفراق قوله قليلا في غيره آه عطف
 على قوله كثيرا في المبتدأ آه اي وقد تستعمل النكرة في الاثبات مجازا قليلا في غيره اي في غير المبتدأ نحو علمت نفس ما قدمت
 فنفس نكرة في الاثبات تفيد العموم مع انها فاعل علمت وهو غير المبتدأ قوله وفي المقامات آه اي مقامات الحريري اسم
 كتاب في علم الادب قوله يا اهل ذا المعنى وقيمتم شرا آه تمامه ولا لقيمتم بالقيمة خراكة المعنى المنزل ووقيتهم على صيغة
 المجهول اي خفتم والمعنى يا اهل ذا المنزل حفظكم الله من جميع الشرور فشر وقع نكرة في الاثبات غير المبتدأ لانه مفعول
 وقيمتم مع انه للعموم والاستفراق قوله واما اذا كانت النكرة مع من آه اي واما اذا كانت النكرة في سياق النفي والنهي
 مع كلمة من سواء كانت كلمة من ظاهرة او مقدرة فتفيد الاستفراق لخاصة هذا القول مقابل لقوله ان النكرة في سياق
 النفي لا يجوز ما جاءني من رجل آه مثال لكون كلمة من ظاهرة في سياق النفي قوله نحو لا رجل في الدار آه مثال لكون كلمة
 من مقدرة في سياق النفي اذا اصله لا من رجل في الدار والدليل على تقدير من كون اسم لامبنا اذا كان مفردا لتضمن
 معنى الحرف اعني من ثم حذف من للتخفيف مع بقاء معنى من وهو تأكيد استفراق النفي لجميع افراد الجنس المتضمن للمعنى
 الحرف مبني خمسة عشر قوله فهو نفس في الاستفراق آه جواب اما فالضمير راجع الى النكرة وتذكره باعتبار الجزاء فتلك النكرة
 نفس في الاستفراق لان لفظ من بعد النفي وضع لتأكيد النفي تفيد العموم والاستفراق قوله حتى لا يجوز ما من رجل ولا
 رجل في الدار بل رجلا ان آه لان قوله بل رجلا ان يدل على عدم الاستفراق وقوله الاول ان يدل على الاستفراق
 وبينهما منافات قوله والى هذا اشار آه اي الى المذكور من قوله وبيان ذلك ان النكرة آه الى قوله بل رجلا ان اشار صاحب
 الكشاف الغرض منه تايد لما قاله الشرح قوله حيث قال ان قراءة آه بيان ما اشار صاحب الكشاف اي اشار صاحب
 الكشاف في تفسير قوله نعم لا ريب فيه حيث قال ان قراءة آه قوله بالفتح لوجب الاستفراق آه فان البناء على الفتحة يدل
 على تضمنه الكلمة من المفيدة للاستفراق بخلاف الرفع فانه لا يدل عليه يعني ان في قوله نعم لا ريب فيه قراءتان فقراءة
 النفع لوجب الاستفراق بناء على تقدير من بعد لاني الجنس ويفيد الاستفراق لانه تأكيد للنفي وقراءة الرفع وهو قراءة
 الشرح يجوز الاستفراق بناء على ان لا مشابهة بليس وهو لوجب نفي الفرد المبهم الذي هو مدلول النكرة واستثناءه
 يجوز ان يكون باعتبار انتفاء الماهية فيفيد الاستفراق ويجوز ان يكون باعتبار ذلك الفرد فلا يفيد الاستفراق قوله
 ولتأمل ان يقول آه هذا اعتراض على قول المصنف والاستفراق المفرد اشمل آه حاصلة اعتراضه ان قبل التسليم وبعده اما قبل

التسليم لان سلم استغراق المفرد اشمل مطلقا لان رجل في الارجل في الدار يدل على الجنس والوحدة فربما يقصد بنفي الجنس
الوحدة فيكون عاما في استغراقه وربما يقصد به نفي الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون عاما كرجال في الارجل في الدار
يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد به نفي الجنس والجمعية معا فلا يكون فرق بينهما وبين لارجل وربما يقصد به نفي الجمعية
فيكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة فلا يكون المفرد عاما واما بعد تسليم العموم في النكرة فلان سلم عموم في المفرد لان
الدليل لا يطابق المدعى وهو اشتمالية استغراق المفرد من غيره مطلقا سواء كان بحرف التعريف او غيره والدليل يدل على اشتمالية
المفرد في النكرة التسمية خاصة لاني حرف التعريف لان فيه المفرد والجمع مساويان في الاستغراق فهذه المنع في الاصل منع
لاستلزام الدليل للمدعى ويتم بقوله فلا نسلم ذلك في المصروف باللام اه اي فلا نسلم ان استغراق المفرد اشمل من استغراق
الجمع اه قوله بل الجمع المحلى اه اعترض عن عدم تسليم ذلك واثبات المساوات بينهما استغراقا كما قال الشارح ويشمل الافراد كلها
مثل المفرد اه فان لام الجنس اذا دخلت على الجمع بطل منه معنى الجمعية فصار حكمه حكم المفرد المعروف بلام الاستغراق
فيكون كل منهما اشمول من فرد قوله كما ذكرنا في اصول اه تايد لما قبله بذكر اقوال الائمة قوله من هذا القبيل اه بيان
ما اي من الجمع المحلى فانه يشمل الافراد كلها قوله غيب السموات والارض اه اي غيب كل فرد من افراد السماء والارض
قوله ادم الاسماء اه اي كل فرد من افراد الاسماء قوله واذا قلنا للملائكة اه اي لكل فرد من افراد الملائكة قوله يحب المحبين
اه اي كل فرد من افراد المحبين اه قوله وما هي من الظالمين بعبدة اه اي كل فرد من افراد الظالمين قوله ظلموا للعالمين اه
اي كل فرد من افراد العالمين قوله ولهذا صرح اه تايد اخر لما قبله بذكر المثاليين اي لاجل كون الجمع المحلى بلام الاستغراق
مثل المفرد المعروف في الشمول مع المثالان المذكوران بلا خلاف لان القوم جمع بمعنى الرجال وكذا العلماء جمع وبهما معرطان
بلام الاستغراق فيشملان كل الافراد فيكون زيد وزيدان داخلين فيهما ومن جزئياتهما لان اللام الداخلة على الجمع
ببطل معنى الجمعية ويستعمل في الجنس المطلق من غير اعتبار الجمعية فيكون زيد في المثال الاول وزيدان في المثال الثاني
داخلين في القوم والعلماء ثم استثنى عنهما فصيح الاستثناء المتصل فان المستثنى داخل في المستثنى منه بخلاف جادني كل جملة
من العلماء الا زيد ابدا ون الجمع المعروف باللام لان زيدا ليس من جزئيات جماعة لان الجماعة تطلق على ثلاثة وما فوقها
وزيد يطلق على واحد فقط فلا يكون زيد داخل في جماعة فلا يصح الاستثناء المتصل وان صح الاستثناء المنقطع فعلم من
الامثلة الثلاثة المذكورة ان الجمع المعروف بغير الاستغراق مثل المفرد المعروف ثبت ما قال المصنف من المساواة في الاستغراق
بين المفرد والجمع المعرطان باللام قوله فان نقل المفرد اه حاصله جواب عن الاعتراض المذكور على سبيل المعارضة
على المساوات بين استغراق المفرد والجمع المعرطان واثبات التفرق بينهما بان الاستيعاب في الجمع للجمع وفي المفرد
للاحاد فلا يكون استغراق الجمع مثل استغراق المفرد بل يكون استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع اذ معنى قولنا جاء
في الرجال جادني كل جمع من الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين بخلاف استغراق المفرد فانه ينافي خروج الواحد

والاثنين فكيف يصح ما ذكره الاثني عشر من المساوات بينهما مع انه مخالف لمقتضى القياس قوله حتى ان معنى قولنا انه غاية الاستيعاب المفرد والجمع وعلته لهما اي لان معنى قولنا انه قوله من الحكم آه وهو الجحى وهنا قوله قلنا لو سلم آه فيه اشارة الى جوابين احدهما عدم تسليم تفرقة المذكورة بين استيعاب المفرد والجمع او لا وثانيا تسليم حاصله لا نسلم او لا ان الاستغراق في الجمع للمجموع وفي المفرد لكل افراد بل هما سياتان لان اللام الداخلة على الجمع تبطل معنى الجمعية فيكون الاستغراق فيه مثل استغراق المفرد فيكونان سياتان فيه فلا يصح التفرقة المذكورة وثانيا ان سلم ذلك فلا نسلم خروج الواحد والاثنين في الجمع دون المفرد لان الواحد مع الاثنين الاخرين من احاد الجمع وكذا الاثنين مع واحد اخر من احاد جمع من المجموع والمفروض ان كل جمع داخل في الحكم اي الجحى كافي المثال المذكور فيكون الواحد والاثنان مع ضم الغير اليه داخلين فيه لانها جمعان وان كان جمعهما اعتباريا فالواحد والاثنان لو خرجا عن جمع دخل في جمع اخر اعتباريا فنسبت المساوات بينهما قوله من الاحاد آه اي احاد الجمع قوله فان زعموا آه دفع اعتراض يرد على الجواب التسليم المذكور بقوله فلا يمكن خروج الواحد والاثنين اليه آه حاصله بانهم سلم ان الواحد مع الاثنين او بالعكس جمع لكن دخول كل جمع في الحكم انما يكون باعتبارين احدهما باعتبار ثبوت الحكم للمجموع من حيث هو مجموع والثاني باعتبار ثبوت لكل فرد منه والواحد مع الاثنين وكذا الاثنان مع الواحد ثبوت باعتبار كل فرد منه وزعم التفرقة بين المفرد والجمع بقوله فلا يمكن خروج الواحد والاثنين اليه آه انما يقول باعتبار الاول دون الثاني فيلزم عنده الا يصح جأني من الرجال باعتبار رجلى فردا وفردا منه فلا يثنى خروج الواحد والاثنين من الجمع فيكون استغراق المفرد اشمل لشموله مثل هذا بخلاف استغراق الجمع فانه لا يثنى بخروج مثله حاصل الدفع ان ثبوت الحكم لكل جمع باعتبار الاول دون الثاني ممنوع لان ذلك عين محل النزاع بين الشرع وبين الممرد والسكاكي بان يقول الشرع ان الجمع بلام الاستغراق مثل استغراق المفرد الممرد والسكاكي على خلافه لان النزاع انما كان ان ثبوت الحكم باعتبار ثبوت المجموع ام ثبوت لكل فرد منه ولا نسلم عدم صحة قولنا جأني جمع من الرجال باعتبار رجلى الافراد اذ ابلغ لمزية الجمع بضم الافراد الاخرى قوله حتى يصح آه بالنسبة غاية لثبوت الحكم للمجموع باعتبار كل فرد يعني غاية للنفع لا للنفي اي غاية لقوله كل فرد لا لقوله دون كل فرد قوله فهو ممنوع آه جزاء لقوله فان زعموا آه اي الزعم المذكور ممنوع كما مر قوله فظهر بطلان آه لتوزيع على ما قبله وتأييد لما قال الشرع من المساوات بين الجمع والمفرد يعني لما ثبت الاستواء بين الجمع والمفرد في العموم فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح آه قوله في قوله نعم آه متعلق ذكر قوله انه ترك جمع العظم آه هذا ما ذكره صاحب المفتاح في تأييد استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع والمشى اي ان الله ترك جمع العظم مائلا الى الافراد آه حاصل ترك في الآية جمع العظم لطلب شمول الوهم للعظام فردا فردا وهذا لا يحصل بصيغة الجمع لصحة وبن المجموع لوهم البعض لان وبن المجموع عبارة عن زوال قوة المجموع ولوهم البعض يزول قوة المجموع ولا حاجة لصحة وبن المجموع وبن جميع الافراد بخلاف المفرد المعرف باللام اي وبن العظم لانه شامل

لكل العظام فرداً فثبت ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع الحاصل ان غرض ذكر يا عليه السلام بثبوت شمول
الوهم للجمع العظام فرداً فرداً بهذا يحصل بالمفرد المعروف دون الجمع المعروف فثبت ان استغراق المفرد اشمل من استغراق
الجمع والجواب عن جانب السكاكي ان مراده ليس ما قاله الشرح حتى يرد عليه ما اوردته الشرح بل مراده انه لم يقل وبهت
العظام لئلا يتوهم انه من اسناد الفعل الى الجمع بطريق المجاز في الاسناد او في المسند على نمط قولهم فلان يركب
الحيل بنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور شائع قوله العظام اه مفعول الشمول فقوله فرداً فرداً حال عن العظام
قوله لعمري حصول اه متعلق بمحذوف اي ذالا يحصل بصيغة الجمع لعمري حصول اه لا اشارة الشرح اليه في تفسير قول السكاكي
بقوله يعني استغراق الوهم اه قوله يعني ليعلم اسناد الوهم اه بيان حاصل ما قال السكاكي وهو ان اشارة الى مغايرة
قوله عن قول زكريا كاسياني قوله ولا يصح ذلك في المفرد اه اي لا يصح اسناد الوهم في المفرد عند حصول الوهم
لبعض من العظام دون كل فرد بل فيه يصح الاسناد عند حصول كل فرد فذلك لاننا لانسلم اه اي بطلان ما ذكره
صاحب المفتاح ثابت لاننا لانسلم اه بهذا وجه بطلان ما ذكره صاحب المفتاح حاصله اننا لانسلم صحة وبهت العظام باعبار
وهي البعض كما قال السكاكي لا استواء استغراق الجمع والمفرد كما قال الشرح فلا يصح تأييد السكاكي لا شتمية المفرد بهذه
الآية قول لعمري في افراد العظم اه كلمة بل للاعراض والافراب اي ليس الوجه في افراد العظم ما قال السكاكي بل الوجه في
افراد ما ذكره صاحب الشاف الغرض منه دفع ما يتوهم من انه لا بطل وجه ما قال السكاكي في افراد العظم في قوله نعم
فما وجه ترجيح افراد العظم على الجمع حاصل الدفع ان الوجه في اختيار الافراد على الجمع ما قال العلامة الزمخشري حاصله
ان الواحد يدل على الجنس فيكون المقصود ان هذا الجنس الذي هو القوى في الجسم عن العظم قد اصابه الوهم فيكون
اصابه الوهم الى باقي الجسم بطريق الاولى فثبت ان الوهم في جميع الجسم موجود وهو المناسب لاظهار العجز والتفرع و
لو اورد صيغة الجمع لم يحصل ذلك المقصود بل يكون المقصود منها اني تخصيص البعض بالوهم لا ثبوت الوهم للجسد كله
فلا يظهر العجز الذي هو المقصود في هذا المقام لان ايراد الجمع يكون في مقابلة البعض فيكون ايراد صيغة الجمع لنزول شك
السامع في شمول الوهم واحاطة لكل الجسم كما في صورة وهم بعض العظام فعلى هذا لا يعلم حصول الوهم للجسم
القوى من الجسم بل يعلم حصوله في مقابلة بعض فلا يحصل العجز والتفرع كما بهما المناسبان للمقام واليه ان السامع
بهنا هو التردد والشك مستحيل منه فايراد صيغة الجمع لازالة الشك لا يصح قوله وقصده ان عطف على الواحد هو الدال ان
وهو ان قصده اه اي قصد ذكر يا عليه السلام فيه اشارة ان في الواحد معنى الوحدة والجنسية كليهما لكن المقصود بهنا
ليست الوحدة بمعنى انه وهم عظيم واحد دون عظيمين بل المقصود الجنس لان اللام للجنس لا للعدد لعدم تقدم ذكره ولا باء
المقام قوله الى ان هذا الجنس الذي هو العمود اه اعني العظم لانه جزء قوى في الجسد قوله قد اصابه الوهم اه جازان فكيف
لا يصيب ما عداه من الجسد مع عدم قوامه واشتداده بل تكون اصابته الوهم الى باقي الجسد بطريق الاولى قوله ولو جمع اه

أي ولو جمع العظم فلا يحصل المقصود كما مر قوله يعني لو قيل أنه في هذا التفسير تعريض للرد على تفسير البعض كما سيذكره الله
 بقوله وتوهم بعضهم أنه لا منافات بينهما أه قوله وصحت العظام أه هذا هو الجمع هنا في مقابلة المفرد أعني العظم قوله
 حتى كأنه أه غاية لقوله كأن المعنى أه أي حتى كأنه وقع الشك من الـ مع أن الوهم مثلا أصاب لجميع العظام أم لا
 فأورد صيغة الجمع لدفع ذلك الشك أنه أصاب لجميع العظام لأن صيغة الجمع دالة على الشمول والاحاطة قوله لأن القول
 في الكلام أه هذا دليل لقوله لكان المعنى أن الذي أه حاصله لو أورد صيغة الجمع كان المقصود نفى تخصيص بعض
 العظام بالوهم ويكون المقصود بثبوت الوهم لكل العظام لأن التقييد في الكلام وهو صيغة الجمع هنا يكون ناظر إلى
 نفى مقابلة هو البعضية لأن مقابل الكلية والشمول هو البعضية فيكون ذكر صيغة الجمع لنفي البعضية وهذا المراد غير مناسب
 للمقام كما فصله الله أه وهذا القول دليل المحذوف يعني ذكر هذا الكلام لدفع ذلك الشك لأن التقييد في الكلام أه قوله ناظر
 إلى نفى ما يقابله أه أعني البعضية لأن مقابل الكلية والشمول كما هو مفاد الجمع إنما هو البعضية مثلا إنما يقال جازي
 القوم كلهم لمن توهم أن الجازي بعضهم لا كلهم فكذا أثبتت العظام بصيغة الجمع فإن قصد أصابة الوهم كل عظم إنما
 يكون إذا توهم أن الوهم لبعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام قوله وهذا المعنى غير مناسب للمقام أه أي
 نفى و هو بعض العظام وأراد و هو كلها على تقدير صيغة الجمع غير مناسب للمقام أم لا لأن المقصود هنا إظهار العجز والقرع
 وهو يحصل في الأول دون الثاني لأن المقصود في الأول أن هذا الجنس أعني العظم لما أصابه الوهم مع قوة واستدوام
 فكيف لم يصيب الوهم لما عده من الجرح مع ضعف ثبوت الوهم في الجرح كله قصد إظهار العجز وهو المقصود المقصود في
 الثاني أن الوهم أصاب لكل العظام دون البعض فقط فالمطلوب إنما هو نفى تخصيص البعض بالوهم قصد إثبات
 الوهم للجسد كله حتى يظهر العجز الذي هو المقصود من هذا المقام وأما لأن الـ مع هنا هو التثنية فلا يتصور منه الشك
 لأنه متعال عنه ثبت أن جمع العظام لا يناسب المقام بل المناسب الأفراد قوله فهذا الكلام أه أي كلام صاحب الكثاف
 الغرض منه تمهيد للرد على البعض أي على الزورني حيث قال لا منافات بين الكلامين كما صرح به الله بقوله وتوهم
 بعضهم أنه لا منافات أه واليه فيه تأييد لما قال الله من مساوات استغراق المفرد والجمع المعرفان باللام لا كما قال المصنف
 والسكالي قوله حيث لا يخرج منه البعض أه كافي استغراق المفرد ثبت المساوات بين المفرد والجمع قوله باعتبار و هو
 بعض العظام دون كل فرد أه فلا يكون استغراق الجمع مثل استغراق المفرد فلا يثبت المساوات بينهما قوله فالتثنية بين
 الكلامين واضح أه أي التثنية بين كلام صاحب الكثاف وكلام صاحب المفتاح واضح كما عرفت أنفا قوله وتوهم بعضهم
 وهو الزورني فغرض التوهم إثبات عدم التثنية بين الكلامين وغرض الله من نقل قوله الرد عليه بإثبات التثنية بين
 الكلامين بقوله ومنشأه التوهم أه فبني توهم هذا البعض حمل لفظ كلها في قول صاحب الكثاف على معنى مجموعها حيث
 قال أنه لم يوهن منه بعض عظامه ولكن كلها أه كما نقل الله فيكون معناه لو جمع لكان المقصود أن مجموع العظام من

حيث هو مجموع اصابه الوهن وان بعض العظام مالم يصبه الوهن بناء على ما مر من ان القيد في الكلام يكون ناظراً الى
 نفى ما يتقابل للمقابل للكل من حيث هو كل تنفي كل فرد فيفيد انه لم يصب كل فرد وهذا بعينه معنى كلام صاحب المفتاح كما مر
 فثبت عدم المناقات كما قال ذلك البعض قوله بناء على ان مراد آه يعني عدم المناقات بينهما بناء على ان مراد صاحب
 الكشاف آه وان كان بينهما فرق باعتبار اخر وهو ان صاحب المفتاح حمل اللام في العظم على الاستفراق وصاحب الكشاف
 على الجنس كما يعلم من كلاميهما قوله ومنشأ هذا التوهم آه الغرض منه الرد على ذلك البعض صراحة بعد التمهيد له حاصل الرد
 ان هذا التوجيه كلام الغير بما لا يرضى قائله لان حاصل هذا التوجيه عدم افادة الجمع المعرف باللام تعلق الحكم بكل فرد
 بل على المجموع من حيث هو مجموع وهذا خلاف مذهب صاحب الكشاف بل جميع الائمة لا يقولون بذلك قوله ذلك
 آه اى كون قلة التدبر في كلام صاحب الكشاف منشأ هذا التوهم ثابت لان افادة الجمع المحلى آه قوله تعلق الحكم آه
 مفعول افادة قوله مما هو مقرر آه خزان قوله انه جمع آه مقولة قال اى جمع التدبر لفظ المحسن ليتناول الجمع كل محسن
 تناولا ظاهراً لما في صيغة الجمع من الاشارة الى العموم بخلاف المفرد فانه يحتمل الجنس اى ماهية المحسن ولو فرد فهو ليس
 صريحاً في التناول فهذا كلامه صريح في ان الجمع المعرف يفيد تعلق الحكم بكل فرد قوله انه نكر آه اى ان التدبر نكر
 قوله على ما يريد شيئا من الظلم آه بناء على انه لعموم السلب لا السلب العموم لان النكرة في سياق النفي يفيد
 عموم السلب قوله لاحد من خلقه آه اى لعالم من العالمين فاقال صاحب الكشاف حاصل المعنى في هذا الكلام اليفه
 يدل على تعلق الحكم في الجمع المعرف بكل فرد قوله اى ولا تخاصم عن خاص قطعاً آه ففسر الجمع بالمفرد المنكر لا افادة العموم
 وتعلق الحكم بكل فرد لان النكرة في سياق النفي للعموم قوله انه جمع آه اى التدبر لفظ العالمين ليشمل كل جنس من
 العالم في هذا الكلام اليفه يدل على عموم الجمع لكل فرد قوله مما سمي بالعالم آه اى مما اطلق عليه لفظ العالم من قبيل
 اطلاق الكلى على الافراد لانه مشترك معنى كاطلاق الان على افرادها لا لفظاً لا يتوهم من ظاهر قوله مما سمي بالعالم
 آه من قبيل اطلاق اللفظ على المعاني المتباعدة التي لا يكون بينهما معنى مشترك كاطلاق لفظ العين على الشمس وغيرها
 من المعاني قوله يعني لو افرد آه اى صاحب الكشاف بتفسيره انه جمع ليشمل آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التوهم
 المذكور في قوله نعم رب العالمين لا يتوقف على ايراد صيغة الجمع بل لو افرد العالم المعرف بلام الاستفراق يكون شاملاً
 اليفه لكل جنس مما يطلق عليه هذا اللفظ من افراد ما سوى التدبر حاصل الدفع نعم يحصل الشمول على كلا التقديرين لكنه
 فرق بين الشمول من ايراد صيغة الجمع وبينه من ايراد صيغة المفرد فان الاول قطعي بخلاف الثاني وذلك لان العالم
 يطلق على مجموع ما سوى التدبر باعتبار الوضع لكن يعرف العالم بمختص استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس المشاهد
 لا في النفس بل في الحسرات فيكون هو المتبادر فيتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس المشاهد بان يكون
 اللام للعهد لا للاستفراق بخلاف ما اذا جمع اى العالمين لانه يفيد الشمول قطعاً لانه يكون محله على المجموع لطلان الجمعية

باللام الداخلة عليه فيكون مستعملاً في كل جنس بطريق القطع قوله ولا يخفى عليك أنه غرضه أن من نقل قول قيل الرد عليه بقوله وذلك لأنه إذا لم يكن الجمع أهواً ما عارض صاحب قبل فاعتراض على من استشهد بقول صاحب الكثاف على أن استغراق الجمع المعرف مثل استغراق المفرد المعرف فحاصل ما قال صاحب قبل أن المستشهد بقوله لاوقوف له على مراد صاحب الكثاف فإن مقصوده بقوله أنه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم أنه أن استغراق المفرد وإن كان اشتمل على استغراق الجمع إلا أن العدول هنا عن إيراد صيغة المفرد إلى الجمع للتيه على أن العالم اجناس مختلفة لأن المعاني المختلفة من حيث اشتراكها في مفهوم اسم يقتضي أن يعبر عنها بلفظ واحد أي الجمع ومن حيث اختلافها يقتضي أن يعبر عنها بلفظ على حد أي المفرد فروعاً الجثمان بإيراد صيغة الجمع فانه بالنظر واحدة صورة والفاظ متعددة ومعنى يجهل بينهم من صيغة الجمع استعاب الاجناس والاحاطة بهما كما أن صيغة المفرد يفهم منها الاتحاد والاحاطة بهما لا الاجناس فلا يصح الاستشهاد بقول صاحب الكثاف ولا يثبت استغراق الجمع المعرف في الأفراد مثل استغراق المفرد المعرف فلا يصح الرد على المتوهم بأنه لا منافاة بينهما كما مر بقول صاحب الكثاف المذكور قوله أن مراده أهواً أي مراد صاحب الكثاف في تغيير قوله نعم رب العالمين أنه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم أهواً كما مر آنفاً قوله وإن كان اشتمل أهواً كلمة أن وصاية قوله قصد مراد أهواً أي قوله نعم المذكور بإيراد صيغة الجمع معنى آخر قوله وهو التيه أهواً أي المعنى الآخر للتيه قوله لأن المفرد يفيد شمول الاتحاد أهواً يعني أن العالم بلفظ المفرد موضوع ما يعلم به الصانع أي هذا المفهوم سواء كان هو في الواقع جنساً واحداً أو اجناساً مختلفة فإذا ذكر العالم وعرف بلام الاستغراق يفيد شمول جميع أفراد ذلك المفهوم من قبيل إيراد الجنس في ضمن جميع أفراد من غير دلالة على أنها أفراد اجناس مختلفة أو أفراد جنس واحد بخلاف ما إذا جمع فانه يدل على أنها أفراد اجناس مختلفة قوله وذلك لأنه أهواً أي فساد ما قيل ثابت لأنه إذا لم يكن الجمع أهواً الغرض منه رد على قول ما قيل وبيان فساد حاصله أن صاحب قبل يدعي أن استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع كما يفهم من قوله أن المفرد وإن كان اشتمل أهواً أن استغراق المفرد لا يد من استغراق الجمع ولا يكون الجمع مفيداً لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرد فاذالم يكن الجمع مفيداً لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرد فكيف يكون استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع لأن الاستحالة باعتبار أنه يدخل فيه كل ما سمي بالعالم هو الاجناس المختلفة لأن تناول الجمع كل الاجناس مما سمي بالعالم فرع تناوله كل ما سمي بالعالم أي المفرد لأن الشمولية باعتبار دخول كل ما سمي بالعالم وهو الاجناس قوله تعلق الحكم أهواً مفعول مفيداً قوله كيف يكون أهواً جزءاً إذا وكيف للاستخدام الانكاري قوله وهل هذا إلا تهافت أهواً أي ليس القول بأن استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع كما صدر عن هذا القائل المذكور مع قوله بأن الجمع يفيد شمول الاجناس الاتذاع وتساقط كما عرفت آنفاً قوله واليه لا دلالة أهواً هذا رداً آخر على قول قيل المذكور حاصله أن ما قال صاحب قبل توجيهه بالإيراق قائله لأن هذا لا يفهم من كلام صاحب الكثاف لأن قوله يشمل كل جنس مما سمي به العالم أهواً يدل صراحة على أن المستغنى على الجمعية إنما هو شمول الأفراد مما سمي بالعالم لأن

بأنه لا منافاة بينهما كما مر بقول صاحب الكثاف المذكور قوله أن مراده أهواً أي مراد صاحب الكثاف في تغيير قوله نعم رب العالمين أنه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم أهواً كما مر آنفاً قوله وإن كان اشتمل أهواً كلمة أن وصاية قوله قصد مراد أهواً أي قوله نعم المذكور بإيراد صيغة الجمع معنى آخر قوله وهو التيه أهواً أي المعنى الآخر للتيه قوله لأن المفرد يفيد شمول الاتحاد أهواً يعني أن العالم بلفظ المفرد موضوع ما يعلم به الصانع أي هذا المفهوم سواء كان هو في الواقع جنساً واحداً أو اجناساً مختلفة فإذا ذكر العالم وعرف بلام الاستغراق يفيد شمول جميع أفراد ذلك المفهوم من قبيل إيراد الجنس في ضمن جميع أفراد من غير دلالة على أنها أفراد اجناس مختلفة أو أفراد جنس واحد بخلاف ما إذا جمع فانه يدل على أنها أفراد اجناس مختلفة قوله وذلك لأنه أهواً أي فساد ما قيل ثابت لأنه إذا لم يكن الجمع أهواً الغرض منه رد على قول ما قيل وبيان فساد حاصله أن صاحب قبل يدعي أن استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع كما يفهم من قوله أن المفرد وإن كان اشتمل أهواً أن استغراق المفرد لا يد من استغراق الجمع ولا يكون الجمع مفيداً لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرد فاذالم يكن الجمع مفيداً لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرد فكيف يكون استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع لأن الاستحالة باعتبار أنه يدخل فيه كل ما سمي بالعالم هو الاجناس المختلفة لأن تناول الجمع كل الاجناس مما سمي بالعالم فرع تناوله كل ما سمي بالعالم أي المفرد لأن الشمولية باعتبار دخول كل ما سمي بالعالم وهو الاجناس قوله تعلق الحكم أهواً مفعول مفيداً قوله كيف يكون أهواً جزءاً إذا وكيف للاستخدام الانكاري قوله وهل هذا إلا تهافت أهواً أي ليس القول بأن استغراق المفرد اشتمل على استغراق الجمع كما صدر عن هذا القائل المذكور مع قوله بأن الجمع يفيد شمول الاجناس الاتذاع وتساقط كما عرفت آنفاً قوله واليه لا دلالة أهواً هذا رداً آخر على قول قيل المذكور حاصله أن ما قال صاحب قبل توجيهه بالإيراق قائله لأن هذا لا يفهم من كلام صاحب الكثاف لأن قوله يشمل كل جنس مما سمي به العالم أهواً يدل صراحة على أن المستغنى على الجمعية إنما هو شمول الأفراد مما سمي بالعالم لأن

مقتضى الجمع شمول ما شمل بالمفرد سواء كان اجناساً اولاً لا لانه على الاجناس المختلفة لا نهالست مقتضى الجمع فلو كان مراد
صاحب الكشاف ما قال هذا القائل لقول صاحب الكشاف ليدل على ان ما شمل بالعالم اجناس مختلفة بدل قوله شمل
كل جنس ما شمل بالعالم قوله على هذا المعنى اذ اى اقسام العالم اجناساً مختلفة قوله وكذا ما قيل ان عطف ما قيل ان
السابق وانما كان الاية في بيان المعنى وكذا لا يخفى فصار ما قيل غرض الشهادة من قول هذا القول الرد على ما قيل قال
اخر بقوله وذلك لان هذه التفرقة آتت واما غرض صاحب قيل فاعترض فيه على من استشهد بقول صاحب الكشاف
على ان استغراق الجمع المعرف مثل استغراق المفرد المعرف بانه لا يصح حاصل ما قال قائل ان معنى قول صاحب
يشمل كل جنس ما شمل بالعالم اذ كل جنس مخالف للآخر في الماهية والاشكال في دلالة الجمع على هذا المعنى در ان
المفرد فان العالمين جمع عالم المنكر الذي مدلوله جنس من الاجناس فيتناول كل جنس بخلاف العالم المعرف باللائحة
فان مدلوله جنس واحد فعند دخول اللام عليه يستغرق افراد ذلك الجنس فقط فيتناول الافراد المتفقة فلا يدل
قول صاحب الكشاف على استغراق الجمع بالمفرد بل يدل على شمول الجمع على اجناس مختلفة فلا يصح الرد
على المتوهم بانه الامتيازات بينهما كما قال الشارح فيما قبل قوله ما هيئات مختلفة اذ اى اجناس مختلفة قوله بخلاف العظام
اذ دفع اعتراضه هو انه لما كان الجمع للدلالة على الاجناس المختلفة كما في العالمين عند ذلك القائل المذكور فالنائب
ان يجمع العظام في قوله نعم رب انى ومن العظم معنى للدلالة على اجناس العظام المختلفة ليكون اول على المقصود
وهو العجز والتفرع حاصل الدفع ان جمع العظم لا يكون للدلالة على الاجناس المختلفة اذ العظام ليست باجناس مختلفة
حتى يشار اليها بالجمع بل المفرد هو الاصل فلذا افرد ولا وجه للعدول عن العظم الى العظام قوله وذلك لان هذه التفرقة
اى فادما قيل ثابت لان هذه التفرقة اى التفرقة بين ما كان ما هيئات مختلفة يجمع بين غيره فيرد وان كان له افراد
لا يبعد عما عقل ولا نقل الغرض منه رد على ذلك البعض كما قال الشارح لا يبعد عما عقل ولا نقل اما العقل فلان الجمع
لا يتناول الماهيات المختلفة كذا المفرد يتناول الماهيات المختلفة كاشي الممكن والموجود بل يتناول المفرد اظهر لان تناول
الجمع انما هو باعتبار تناول المفرد والفرق المذكور تعسف واما النقل فلان هذا الفرق لم ينقل احد من فرسان اللغة فالوجه
في ايراد العظم مفرداً وادوارد العالمين جمعاً ما فيه الشبهة من كلام صاحب الكشاف فتشكر قوله وبالجملة فالقول آه الغرض منه
بيان خلاصة الرد على المصنف وصاحب المفتاح القائمين على ان استغراق المفرد اشمل من استغراق الجمع حاصله
بعد اتفاق الايتممة بافادته الجمع الحكم لكل واحد من الافراد والاعتداد الكلام السكاكى والمصنف لان الاستدلال بهما اهم
احق منهما اذ مخالفة الفردين من جمهور الايتممة لا اعتداد بهما فلا يصح القول ان الجمع مطلقاً لا يقتضى الاستصحاب والمفرد
لا يقتضيه قوله لرفض جميع ذلك اذ اى ترك جميع ما قالت الايتممة من المساوات بين استغراق الجمع والمفرد قوله نعم فرق آه
بيان لنشأ غلط صاحب المفتاح والمصنف في اشتمال الاستغراق المذكور وعدمه قوله في العرف بلام الجنس آه قيد لكل واحد من المفرد

والجمع اى المفرد المعروف بلام الجنس والجمع المعروف بلام الجنس واللام الاستغراق لانه داخل فيه وفرد منه والكلام فيه لاني لام الجنس حقيقة كما مر في اصل الفرق الذي قال الشارح بعد تنقيح الفرق السكالي والمصدر ان المفرد المستغرق يراد به كل افراد الجنس عند عدم دليل التخصيص وعند الدليل على تخصيصه يجوز تخصيصه الى الفرد الواحد بان يخصه حتى يبقى تحته فرد واحد كما في قوله تعالى اخاف ان يأكله الذئب لان الاكل قرينة على ان المراد منه الواحد واما الجمع المستغرق فيراد به جميع الجنس عند عدم الدليل على تخصيصه وعند الدليل على تخصيصه يجوز تخصيصه الى ثلاثة الافراد على الاصح او الى الاثنين عند البعض على اختلاف الراي ولا يجوز تخصيصه الى الفرد الواحد لان هذا لا يجوز تخصيصه لانه ازالة العموم الذي هو اصل الجمع فلا بد في ابتداء اصل المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق في الفرد الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية وهو متحقق في ثلاثة افراد واثنين لانها اقل الجمع على اختلاف الراي فخلاصة انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن فرق بينهما في جانب القلة كما عرفت واما في جانب الكثرة فيراد بكل واحد منهما الجنس اى ان يحاط به اى لا يبقى فرد من افراده خارجا عنه قوله وان يراد به بعضه الى الواحد منه والمراد من الارادة هنا وكذا في قوله فيما بعد وان يراد به بعضه لا الى الواحد اه التخصيص لان اللفظ المستعمل في المفرد في الفرد وفي الجمع في الاثنين او الثلاثة فما فوقها استعمال حقيقى لان الكلام فيه بدليل قول الشارح فيما بعد فنحو قولهم فلان يركب الخيل آه وهذا هو الحق وعليه اكثر ائمة الاصوليين ان العام المخصوص منه البعض حقيقة في جميع الافراد والتخصيص انما هو اخرج من الحكم لامن تناول القطعي قوله كافي قوله نعم ان يأكله الذئب آه انما جعل هذه الالام للاستغراق دون العهد كما هو المشهور لان المراد بعض الذئب دون الواحد الذئبى فالذئب مفرد مستغرق يخص البعض منه او هذا تمثيل لارادة التخصيص الى واحد لالام الاستغراق لان اللام فيه للعهد الذئبى قوله لان وزانه آه اى شأن الجمع وحاله هذا دليل لارادة تخصيص المفرد الى الواحد وارادة تخصيص الجمع الى ثلاثة او اثنين لا الى الواحد حاصله ان شأن الجمع في تناول الجمعية في الجنس شأن المفرد في تناول الجنسية يعنى كما ان المفرد المعروف شامل لما يتمحق فيه الجنس كك الجمع المعروف يتناول الجنس مع كونه معروضا للجمعية فيجوز تخصيص المفرد المعروف الى الواحد او الجنس كما انه متمحق في كل الافراد كك هو متمحق في البعض الى الواحد والجمعية انما هو متمحق في كل الجنس اى كل افراده الى الثلاثة او الاثنين لاني وحدانه فلا يجوز تخصيصه الى الواحد يعنى ان وزانية الجمع في تناول الجنس مع وصف الجمعية ولا جمعية فيما دون الثلاثة او الاثنين فلا يجوز تخصيصه الى الواحد وزانية المفرد في تناول الجنسية فقط بدون وصف الجمعية وهو متمحق في الواحد فيجوز تخصيصه الى الواحد قوله وزان المفرد آه خبر ان قوله الجمعية آه مبتدأ خبره قوله في جعل الجنس آه هذا مربوط لقوله في تناول الجمعية في الجنس يعنى ان الجمعية يتمحق في جميع افراد الجنس الى الثلاثة او الاثنين لاني واحد قوله فنحو قولهم فلان يركب الخيل آه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه علم من الفرق المذكور ان الجمع المعروف بلام الجنس والاستغراق اذا كان على حقيقة لا يجوز تخصيصه الى الواحد منه لما فاته الجمعية فهذا منقوض بمثل قولهم فلان يركب الخيل مما عني بالجمع الواحد كافي قوله نعم لا يحل لك النساء من بعد فان

معناه واحدة منهم وكذا قوله لا يمتزج النساء تحت بتزوج واحدة منهم كما صرح الاشمه حاصل الدفع لوجهين الاول ان الكلام في الجمع الذي لا يسلخ منه معنى الجمعية وهما قد اسلخ وبطل معنى الجمعية فصاحبها في الجنس فقط كما صرح به اشمه الاصول حيث قالوا انه ظالم يكن في تلك الامثلة معهود ولم يكن للاستغراق فائدة اذ لا يركب كل خيل ولا يمكن تزوج كل امرأة فجمعها لغو فاما بطل معنى الجمع في معنى الام لا ازال في معنى الام يكون عملاً على معنى الجمعية لان الجنس يدل على الكثرة ايضاً بخلاف الجمع لانه لا يدل على معنى الجنس لانه يدل على القلة ايضاً والجمع لا يدل عليها بل على الكثرة فقط والوجه الثاني ان الاستاد في المثال المذكور نحوه اسناد مجازي كما يفهم من تشبيهه بقولهم بنو فلان قتلوا زيداً فان المشهور انه من مثله المجاز في الاسناد فليس الجمع المعروف بلام الجنس بهما ما عني به الواحد حتى يرد به نقضاً على الفرق المذكور بل اريد بالجمع المعروف بلام الجنس جميع الجنس الا ان ما حقه ان يقع على شئ اوقع على غيره كما المثال المذكور في الشرح فان حق الركوب ان يقع على واحد من الجنس حقيقة اوقع على جميع الجنس مجازاً وهكذا في قوله لا يمتزج النساء فان فيه ايضاً القياس على غير ما حقه ان يقع عليه وهو الواحد وكذا في قوله لا يخل لك النساء فان فيه ايضاً نسبة الحل الى غير ما هو له وهو الواحد لان المقصود بنفي الحل انما هي الواحدة من الجنس اذ ينفي الحل فيها ينفي الحل في الجميع فكانت الواحدة هي الفاعل الحقيقي والمسند اليه حقيقة فاسناد الحل الى الجمع مجازي فقوله مثل قولهم بنو فلان آه شبهه بلا شهاده في كونه مجازاً قوله فالتقت آه بذه معارضة من جانب السكاكي وعليه ان شمول المفرد ازيد من شمول الجمع عند صاحب الكشاف ايضاً كما في تفسيره قول ابن العباس رغب في الكتاب والكتب فلا يصح استشهاده الشرح بقول صاحب الكشاف في مساواتها حاصله ان ابن العباس رغب قال في نعم كل آمن بالمتد ولا يكتبه وكتابه بدل كنية ان الكتاب اكثر من الكتب وبين وجه صاحب الكشاف ان الكتاب مفرد معروف بلام الجنس فهو يشمل جميع افراده ولا يخرج شئ منه بخلاف الكتب لانه جمع معروف بلام الجنس فلا يشمل الا لجمع يخرج عنه الواحد والاثنان فعلم من هذا التفصيل ان شمول المفرد ازيد من شمول الجمع عند صاحب الكشاف ايضاً فلا يصح استدلال الشرح بقوله قوله بانه اذا اريد بالواحد الجنس آه بخلاف ما اذا اريد به الوحدة دون الجنس لانه يخرج الباقي لان الوحدة الموجودة في فرد لا يشمل باقي الافراد قوله والجنسية قائمة في وحدان الجنس آه جمع واحد اي افراد الجنس قوله من الجمع آه بيان ما لا الواحد والاثنان لانه ليس فيهما معنى الجمعية لانه ثلاثة فما فوقها قوله قلت آه حاصل الجواب ان هذا القول من صاحب الكشاف ليس مبني على مذهبه والالزم التناقض في كلامه لانه مخرج بخلافه في كثير من المواضع كما مر بل هو مبني على زعم البعض لانه موجه لكلام ابن العباس ويمكن للصواب اذن احتمال الصحيح واما ابتداء قول ابن العباس رغب على مذهب غير الجمهور مخالفة مذهب صاحب الكشاف فليس فيه بعد لان كثيراً من القراءات المتواترة يكون على خلاف جمهور النحاة والناس فيما يعشرون مناسب قوله هذا الكلام آه اي التحقيق المذكور في الكتاب والكتب من صاحب الكشاف قوله من ان الجمع المعروف آه بيان ما قوله اورده توجيهها آه اي اورد

صاحب الآراء، فكان لا يتم التفرقة فلا ابن العباس زعمه والجواب من جانب السكاكي وهو المذهب والمسلمان
 هذا ليس مذهب صاحب الآراء لكن يكفينا شأنا قول ابن العباس ومنه لان قوله من اقوى الحجج لانه جبر الامم وليس
 المجتهد من المفسرين في قول الآراء واليه في الجمع شيان وصف الجمعية والجنسية فاذا اعتبر الاول ينزله احاطته بالجمع
 دون الواحد انما خرج الواحد لا ينافيه واذا اعتبر الثاني ينزله بالجمع والوحدان معا فينا في اخراج الواحد في الآية
 المذكورة عند صاحب الشرح اعتبر الثاني بخلاف المفرد لان فيه الجنسية دون الجمعية فينا في خروج الواحد فيكون المفرد
 اشتمل من الجمع فعلم كلام السكاكي والمذهب واليه الجمع المعرف بلام الجنس اذ بطل منه معنى الجمعية فهو المفرد فاستفراقه استفراق
 المفرد باعتبار المعنى لا الاستفراق الجمع فيكون مساويا لاستفراق المفرد في الشمول على رأي السكاكي والمذهب واليه فلا نقض
 عليه ما قوله وانما اظنت الكلام اه اي طوكت الكلام اي البحث في تحقيق شمول المفرد والجمع الغرض منه بيان العذر في تطويل
 هذا البحث قوله من مسارج الانظار اه جمع مسرج بمعنى المرعى جاي جريدين الانظار جمع النظر وهو الفكر الصحيح قوله مطارج
 الافكار اه جمع مطارج بمعنى المرعى جاي افتادون الافكار جمع فكر وهو النظر بمعنى واحد قوله ولم ذلك فيه آه كلمة كم خبرية
 مفعول مقدم لزمت وفاعله اقداهم والزلل عدم الاستفراق في موضع اي الموضع الذي يزلق فيه والاقدام جمع قدم
 قوله وكملت اه اي تجزيت وقطعت قوله دون الوصول اه اي غير الوصول الى الحق انها مهم جمع فهم ضمير الجمع في الاقدام
 والافهام للافاضل قوله ولما كان بهنا اه اي في قوله واستفراق المفرد اشتمل اه قوله مظنة الاعتراض اه المظنة اسم ظرف
 من الظن اي موضع ظن الاعتراض اي موضع اعتراض مظنون الغرض من قوله ولما كان بهنا اه توطئة وتهميد لقوله
 ولاتناني بين الاستفراق وافراد الاسم اه بيان فائدة هذا المتن وربطه لما قبله وهو دفع اعتراض يرد على قوله و
 استفراق المفرد اشتمل اه حاصل الاعتراض ان ادخال اداة الاستفراق على اسم الجنس المفرد لا يصح لان الاسم
 المفرد المكون في مقابلة التثنية والجمع يدل بافراده على وحدة معناه والداخل عليه اداة استفراق يدل على تعدد معناه
 ومن المحال ان يكون الشيء الواحد واحدا ومتعددا في حالة واحدة فبطل كون المفرد مستفراقا فضلا عن ان يكون
 استفراقه اشتمل من استفراق الجمع قوله افراد الاسم اه بصفة المصدر من باب الافعال قوله فليف يجمعان اه الا
 ستها م للانكار والتعجب اي لا يجمع الوحدة والتعدد في حالة واحدة قوله اشار الى جوابه بقوله ولاتناني اه اجاب
 المصدر بجوابين الاول تسلم يعني سلمنا ان الوحدة تنافي التعدد والثاني منفي يعني لا نسلم بينهما تناف و كان الحق
 ان يقدم الثاني على الاول وانما قدمه اشارة الى فضله على الثاني فحصل الجواب الاول اننا سلمنا المناقاة بينهما
 لكن حرف الاستفراق المفيد للتعدد في المفرد انما دخل عليه بعد تجرده عن الوحدة فيكون المفرد صالحا للتعدد والوحدة
 فيكون بمنزلة الجنس القابل لهما كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين مثلا انما تلحقه بعد تجرده عنها وبهذا الجواب سبى على ان
 مدلول المفرد الوحدة بمعنى اعتبار عدم امرا اخر معه هو الظاهر لانه في مقابلة الشيء والجمع فكما يعتبر فيها ان امرا اخر معها

لك يعتبر في المفرد ان لا يكون امرا خرم معه لكن فيما نحن بحد من ذلك المعنى فان قيل فعلى هذا لا يصح استثناء المفرد و
 المشتق عن الجمع لكونها مقابلا له قلنا بان صحة استثناءها منه لثبوت استعمال الجمع بمعنى الجنس المطلق عن اعتبار الجمعية
 دون المفرد قال لان الحرف آه دليل عدم التنافي بينهما قوله الدال على الاستغراق آه باعتبار القرينة الخارجية قوله الحرف
 التقى والتعريف آه مثال حرف الدال على الاستغراق فذكر الحرف تغليب لان تنافي لا يختص بالمعروف باللام بل يجوز
 في الموصول والمضاف اليه كما مر قوله اي على الاسم المفرد آه تعيين مرجع الضمير الجرد قوله حال كونه آه فيه اشارة الى
 نصب الجرد بانه حال عن ضمير عليه قوله عن الدلالة آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المفرد اما موضوع للمفرد المنفرد واللام
 يمتد على اختلاف الراي بين وعلى كل تقدير لا يتصور تجرده عن معنى الوحدة لان اللفظ لا يجرد عن معناه حاصل الدفع
 ان معنى تجرده عن معنى الوحدة في الدلالة عليه لاقى الارادة ولا استحالة فيه عند قيام القرينة على تعيين المراد فيكون
 معنى الجرد عن الدلالة مجردا عن اعتبار الدلالة ولا يلزم من عدم اعتبار الدلالة عالياً الحكم عليها بقوله كما انه مجرد عن الدلالة
 على التعدد آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كونه بشرط التعدد فيكون
 متجدياً بالتعدد فدخل حرف الاستغراق عليه بلا فائدة حاصل الدفع في مرتبة لا بشرط شئ اعني ان يكون واحداً
 او متعدداً فيكون لدخول حرفه فائدة بالنظر الى الوحدة قوله وانما امتنع حينئذ آه اي حين تجرده عن المعنى الوحدة الغرض منه
 دفع الاعتراض وهو انه لما جرد عن معنى الوحدة بعد دخول لام الاستغراق وصار متعدداً ينبغي ان لا يمتنع وصفه مطرداً بالجمع
 فيجوز ان يقال الرجل الطوال كما يجوز الرجال الطوال والنقول عن النخلة امتناعه حاصل الدفع ان المانع من توصفه بصفة الجمع
 انما هو لفظي لا معنوي اعني المحافظة على تشاكل اللفظي بين الصفة والموصوف في الافراد والجمع وان كان ذلك التو
 صيف باعتبار المعنى جائزاً بخلاف التوجيه الثاني لان المانع فيه امر معنوي وهو كون كل فرد من الرجل مثلاً موصوف
 بصفة الطوال وانما قلنا مطرداً لتلايد بقولهم اهلك الناس الديار الصفراء والدرهم البيض حيث وصف فيه المفرد
 المستغرق بالجمع نظراً الى تعدد المعنى لكنه غير مطرد عند النخلة واما توصيف اسماء الجموع كالقوم والرهط مطرداً بالجمع فلان
 جميعتها وتعددها باعتبار الصيغة لا باعتبار الالاءة فيجوز توصيفها بالجمع مطرداً قال ولانه آه عطف على قوله لان الحرف
 او جواب ثان منقول عن الاعتراض المذكور حاصله لا نسلم التنافي بين افراد الاسم واستغراقه لان استغراق المفرد المعروف
 بمعنى الكل الافرادى اي كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه اخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اعتبار اجتماع
 امرا خرم معه وبهذا لا ينافي الوحدة بالتصاف كل فرد بالوحدة اذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شئ اخر معه لا بمعنى الكل الجموعي اي
 كل فرد بشرط اجتماع مع فرد اخر حتى يكون منافياً لا اعتبار امرا خرم معه وهذا الجواب مبني على ان مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم
 اعتبار امرا خرم معه لا اعتبار عدم امرا خرم معه وهو غلط في التشبيه والجمع كافي الجواب الاول لان الوحدة في الجواب الثاني بمقابلة
 الكل الجموعي لاني مقابلة التشبيه والجمع كافي الجواب الاول وقد يجاب عن اصل الاعتراض ان هذا الاعتراض انما يرد اذا كان

الاسم الجنس المفرد موضوعا للفرد المنتزعا على القول بأنه موضوع للماهية من حيث هي فلا يرد الاعتراض أصلا لأنه لا
 تنافي بين الماهية والتعدد لأنها كما تحقق في ضمن فرد واحد تتحقق في ضمن الأفراد والجماعة قوله أي المفرد الداخل أنه تعين مرجع
 الضمير قال وللهذا أي لا جمل كون المفرد المعروف بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد امتنع وصف المفرد المعروف بصفة الجمع مطردا وكثير
 الاستعمال لعدم المطابقة لنظام معنى قوله عند الجمهور أي جمهور النخاعة الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لا نسلم امتناع وصفه بصفة
 الجمع لأنه عند الاختش جائز كما في قولهم اهلك الناس الدينار الصفر الدرهم أبيض حاصل الدفع أن ما قال المصنف ومبنى
 على مذهب جمهور النخاعة لا على مذهب الاختش وعندهم لا يجوز لعدم المطابقة بين الموصوف والصفة لأن المفرد المستغرق بمعنى
 كل فرد لا مجموع الأفراد الجمع يدل على مجموع الأفراد لا كل فرد وإنما جواز الاختش نظرا إلى تعدد المعنى لأن المفرد المستغرق
 يدل على كل فرد معين مثل الدينار الصفر الدرهم أبيض وعند الجمهور هذا محمول على البدلية لا على الصفة قوله وإن صح
 الاختش أه كونه أن وصلية أي وإن قال الاختش توصيف المفرد المستغرق بصفة الجمع قوله وأما قولهم ثوب أسماك نطفة يحتاج
 أه دفع اعتراض وهو أنه لا ينبغي أن لا يصح مثل هذا التركيب لوجود المانع المنطقي والمعنوي بطريق الأول لأن الموصوف
 مفرد منكر حاصل الدفع أن هذا من قبيل توصيف المؤلف بوصف مجموع الأجزاء لأن الثوب مركب من قطع كلها
 السهل وكذا النطفة مركبة من أجزاء كلها مشبه وهذا العذر لا يجري في قولهم الدينار الصفر الدرهم أبيض إذ ليس
 المقصود وصف الدينار الدرهم الواحد بالتعدد بخلاف هذا فإن الوصف للثوب الواحد والنطفة الواحدة باعتبار
 الأجزاء فافترقا فلا يرد أن مثل هذا يجري في نحو الدينار الصفر الدرهم أبيض مع أنه مخالف عليه عند الاختش فقوله
 أسماك جمع سكل يفتحين وهو الخلق أي كنهه وامتناع جمع مشبه بمعنى المخلوط أي أيمنه قوله أي خلق أه أي كنهه
 تفسير غير المشهور بالمشهور قوله لأنه هو بعينه أه الضمير الأول للمؤلف والآخر للجمع أي لأن المؤلف مجموع بعينه
 هذا دليل لوصف المؤلف بوصف مجموع الأجزاء لأن وصف مجموع الأجزاء بعينه وصف المجموع لأنه مركب منها قال و
 بالاضافة عطف على قوله بالأصهار وبالعلمية أو بالموصولية كما أشار إليه الشرر بقوله أي تعريف المسند إليه باضافة
 أه قوله باضافة أه أي أي اضافة المسند إليه فيه إشارة إلى أن الاضافة نسبت بين المضاف والمضاف إليه و
 المراد هنا المضاف لا المضاف إليه لأنه لا يكون مسندا إليه قوله إلى شئ من المعارف أه الغرض منه دفع اعتراض و
 هو أن عدم المضاف من تعريف المسند إليه مطابقا لا يصح لأن الاضافة قد تكون إلى نكرة وهي لا تفيده التعريف بل
 التخصيص حاصل الدفع أن المراد بالاضافة ليست مطلقة بل هي الاضافة إلى المعرفة فقط وهي تفيده تعريف المسند
 فصح ما قال المصنف قال لأنها أخف طرق أه يعني أن أراد تعريف المسند إليه بالاضافة لأجل قصد أنها أخف طرق
 إلى احضار المسند إليه في ذهن السامع طرق أخرى ولا يحصل ذلك المقصد إلا بالاضافة فلذا أورد بالاضافة فإن
 قيل ظاهره يدل على أن الاضافة أخف طريق بالنسبة إلى جميع طريق التعريف مع أن الأمر ليس كذلك لأن كونها أخف

انما هو بالنسبة الى الموصول فقط فان العلم والضمير واسم الإشارة والمعرف باللام قد يكون بالعكس قلنا المراد انها اخو طريق
التي هي مقصود التكلم بحسب المقام كما في الشعر الآتي فان مقصود ان يحضره باعتبار كونه مجبوراً الى مزيد
تحرك لا شك ان طرق الاحضار باعتبار المقام اي الذي هو هو ومن هو هو وهذا الاخير اخبرها واليه اشار
الشعر فيما بعد بقوله وهذا اخبر من الذي هو هو ونحو ذلك اه قوله اي احضار المسند اليه اه صفة طريق باعتبار المتعلق
المحذوف اي طريق موصول الى احضاره فيكون ظرفاً مستقراً قوله في ذهن السامع اه . . باعتبار غرض التكلم بحسب
المقام كما في البيت الآتي قوله نحو قول جعفر بن عليه اه تعين قائل الشعر وهو مسجون بكلمة حين قتل واحداً من بني عقيل
بكلمة وقال هذه الابيات حين اخرج من السجن ليقتل وقيل غير ذلك وبعد هذا البيت هكذا مذكور: عجبت لمسرحا واني
تخلصت . . الى وياي السجن ومن مفلوق: املت فحيت ثم قامت فتودعت: فلما التوت كادت النفس اي نفس تزيق
قوله اي هو اي اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان حمل مصدراً على هو اني لا يصح لان هذا من قبيل حمل الذات مع الوصف
على الوصف وهو غير جائز. حاصل الدفع ان المصدر مبنى للمفعول اي مجنون ويجوز ان لا يؤول الهوى بالهوى ويراد القلب
اي محل هو اني بطريق المجاز المرسل اي اطلاق الحال على المحل بلا تأويل ثم هو اي بثلاث يا آت اوليان من نفس الكلمة
والاول منهما بدل من داو مفعول اذا صله هو اي اجتمعت الواو الثانية مع الياء فقلت يا داو غمت في الياء وكسرت
الواو الاول لمناسبة الياء فصار هو اي والياء الثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ال اكنة يا التكلم اضيف اليه الاسم
فصار هو اي بثلاث يا آت قوله وهذا اخبر اه تطبيق المثال مع المثل له قوله والاختصار مطلوب اه دفع ما روي من الفائدة
في الاختصار هنا حاصل الدفع انه مطلوب بحسب المقام لانه مقام الحزن والتعسر وفيه اشارة الى ان احضاره في ذهن
السامع باختر طريق انما يقتضي تعريفاً بالاضافة اذا كان الاحضار مطلوباً والا فلا يقتضيه والا يلزم ان لا يتحقق في
كلامهم احضار المسند اليه بغير الاضافة وليس الامر كذلك كما مر قوله وفطر ال امته اه اي شدة الحلال قوله لكونه في السجن اه
علمه فيق المقام قوله والجيب على الرحيل اه اي عازم على الرحيل اي السفر هذا علمه فطر ال امته قوله مع الركب اه اسم جمع
للراكب ظرف مصدراً قوله اليانين اه جمع يمان بمعنى يمن واصل يمان يمانى فاعل اخلال قاض ويمانى اصله بمنى حذفت
الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل النون على خلاف القياس فصار يمانى ثم حذفت الياء للتقاء الساكنين مع
التنوين بعد حذف حركتها استحقاقاً بهذا قاض والاظهر انه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة
الاستعمال والتخفيف قوله اي مبعوث اه تفسير غير المشهور بالمشهور واشارة الى انه لازم لا متعد والالزام فساد المعنى
قوله وتامه اه اي اخبر البيت قوله جنب اه خبر بعد خبر هو اني قوله وجماني اه اي جسمي والواو للجان جسماني مبتدأ موقوف خبره
وقوله بكلمة الباء بمعنى في متعلق موقوف قوله والجنب المجنوب اه تفسير غير المشهور بالمشهور وكذا فيما بعد من الفاظ الشعر وفيه
فيه اشارة الى ان الفاعل بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل لفساد المعنى وفيه اشارة الى انه ذاهب اكرها ولم يرفض بمناقضه

اختيار قول السراج وهو الذي يتبعه قومه ويقدمونه امامهم اى يبرؤى نمودن خواستنى اى التابع للغير في الدنيا
 قوله الجمان الشخص اه تفسير غير المشهور بالشهور قوله والموثق المتبداه تفسير غير المشهور اليه قوله ولفظ البيت اه
 الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المقصود من الشعر اما مدح او تأسف وبهذا الشعر ليس منه اما الاول لان فطاهر ولما
 الثالث فلانه اخبار والتأسف انما يكون في الاشياء حاصل الرفع انه في المعنى الثالث وفتح التأسف قال او لتفنيها
 اه عطف على قوله لانها اخر طريق اه هذا وجه ثان لتعريف المسند اليه بالاضافة اى لتفنيها الاضافة قال تعظيما اه
 مفعول تفنيها لانه مصدر مضاف الى الفاعل قال لان المضاف اليه اه اى الذى اضيف له المسند اليه وانما قدمه
 على المضاف لانه مقدم عليه في الاعتبار لانه منسوب اليه وان كان مؤخر عن المضاف في الذكر التعظيم في المثال
 الاول باعتبار ما آتية المضاف اليه وفي الثاني باعتبار ملكية المضاف لان كون العبد عبد الخليفة تعظيم للعبد
 وفي الثالث باعتبار حاجته غير المضاف اليه مع من اشرف وافضل منه وهو بنى في المثال المذكور في
 المتن المسند اليه المضاف قوله في الاول اه اى في تعظيم شأن المضاف اليه عدى حذر لان فيه تعظيم المضاف اليه
 وهو ياء المتكلم باهنة له عدى وكذا في الثاني والثالث قوله تعظيما شأن المتكلم اه تطبيق المثال والمراد من المتكلم ياء
 المتكلم في عند وفي تعظيم المضاف اليه وهو العبد كافي المثال السابق لكنه غير مقصود ولا ملاحظ قوله وهو اى
 المتكلم وان كان مضافا اليه اه كلمة ان وصلية الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التمثيل لا يصح لانه الثالث لان فيه
 تعظيم المضاف اليه فيكون مثالا الاول والثالث حاصل الرفع ان المراد بقول المصنف او غيرهما غير المسند اليه المضاف
 وغير ما اضيف اليه المسند اليه وفي المثال الثالث لك لان المضاف اليه وهو ياء المتكلم في عدى ليس مسندا اليه لانه مضافا
 اليه ولما اضيف اليه المسند اليه لان ما اضيف اليه المسند وهو العبد لانه خبر المبتدأ وهو عبد السلطان وبهذا الايضاح في كونه
 مضافا اليه في غير ذلك اذ ليس معناه غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد ما يرد قوله لكنه غير
 المسند اليه اه اى لكن المتكلم غير المسند اليه كافي المثال الاول المسند اليه مضاف وفي تعظيم المضاف اليه قوله
 المضاف اه صفة المسند اليه قوله وغير ما اضيف اليه المسند اليه اه عطف على قوله غير المسند اليه المضاف كافي المثال الثاني
 المسند اليه مضاف وفي تعظيم المضاف قوله وهو المراد بقوله او غيرهما اه اى غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند
 اليه المراد بقول المصنف او غيرهما لانه مطلق الغيرية حتى يرد اعتراض المذكور قوله او لتفنيها محمدا اه زاد الشرح قوله لتفنيها
 للاشارة الى ان قوله او تحميرا عطف على قوله تعظيما فيكون ما قبل المعطوف عليه ملحوظا بهنا قوله للمضاف اه
 فيه اشارة ان التحمير في مقابلة التعظيم وهو في ثلاثة مواضع كما مر فكذا التحمير كما اشار الشرح الى الاول بقوله للمضاف اه
 والى الثاني بقوله او للمضاف اليه اه والى الثالث بقوله او غيرهما اه قوله نحو ولد الحجام حاضر اه فيه تحمير الولد وهو المسند اليه
 المضاف قوله نحو ضارب زيد اه فيه تحمير المضاف اليه وهو زيد لانه مضروب قوله نحو ولد الحجام بجالس زيدا اه فيه تحمير زيد

بأنه يجالس ولد الحمام وهو ليس مضافا ولا مضافا اليه بل هو منقول به يجالس قوله او ينادمه آه عطف على يجالس
 بالفارسية هم نشين قوله وقد يكون الاضافة آه القرض منه دفع اعتراض وهو ان محرفاؤه تعريف المسند اليه
 بالاضافة فيما ذكر المعنى ولا يصح لانه قد يكون تعريف المسند اليه بالاضافة لتعذر التفصيل فيه او تعسره او ترجيح بلا مرجح
 او التصريح بالذم او الاباهة او التحريض على الاكرام والاذلال وغير ذلك حاصل الدفع ان محرفاؤه المعنى من الفوائد
 اكثرى ومشهور غير محقق قليل غير مشهور فلذا ترك المعنى كما اشار اليه الشرح بلفظ قد الداخلة على المضارع المفيد للتقليل
 فيكون معنى قوله وقد يكون الاضافة آه قد يكون اضافة المسند اليه لاغناء الاضافة من تفصيل متعذر قوله متعذر آه صفت
 تفصيل المتعذر لا يمكن الوصول اليه بالكلية ومشقة قوله نحو النقص اصل الحق آه فاعل الحق مسند اليه مضاف لان تعداد كل
 من كان على الحق متعذر لا يمكن الوصول اليه بالكلية ومشقة قوله او متعذر آه عطف على قوله متعذر والتعسر ما يمكن الوصول
 اليه لكنه مشكل عادة قوله اهل البلد فعلموا آه فاعل البلد مسند اليه مضاف لتعذر تعداد كلهم قوله اولانه يمنع آه عطف على
 قوله لاغنائها آه والضمير ان وجه اخر لكون المسند اليه مضافا قوله عن التفصيل آه اى تفصيل المسند اليه فيكون ذكر المسند
 اليه بصورت الاضافة ضروريا كشمول الكل قوله كتحريم بعض على بعض آه مثال المانع عن التفصيل قوله نحو حفرا اليوم
 علماء البلد آه فعلماء البلد مسند اليه مضاف لان في تفصيلهم باسم فلان وفلان يكون البعض مقدما على البعض في المحذور
 وفيه ترجيح بلا مرجح قوله وكالتعريض به هم آه عطف على قوله كتحريم بعض آه وهو من امثلة المانع عن التفصيل قوله نحو علماء
 البلد فعلموا آه فعلماء البلد مسند اليه مضاف ولم يصرح باسمائهم لئلا يكونوا معرجهين بالذم او المدح ان فعلوا كك قوله
 وكلمة السامع آه عطف على قوله كتحريم بعض اليه فيكون مثال المانع اى طلال السامع او المتكلم به كراسماء المسند اليه قوله
 نحو حفرا اهل السوق آه فاعل السوق مسند اليه مضاف لان التصريح باسمائهم يكون ملا لال مع او المتكلم لان بعضهم لا
 يكون موافقا لهما قوله او لتضمن الاضافة تحريضا آه عطف على قوله لاغنائها عن تفصيل آه لكن وضع المظهر موضع المضمرة اصل
 العبارة بكذا او لتضمنها تحريضا آه لئلا يتوهم عود الضمير الى سامع السامع اى او يكون المسند اليه مضافا لاجل حث المخاطب على
 الاكرام او الاذلال فاذا ذكر المسند اليه بدون الاضافة لا يحصل ذلك المقصود قوله نحو صدقتك اذ عذوك بالباب آه الاول
 مثال الاكرام والثاني مثال الاذلال فاذا ذكر باسم الصديق او العدو يكون حثا على الاكرام والاذلال لان في لفظ
 الصديق والعدو الاكرام والاذلال قوله ومنه قوله نعم آه اى ومن تضمن الاضافة للتحريض قوله نعم وانما فصل عما قبل ولم يذكر
 بعنوان نحو كما في امثلة السابقة لان المضاف ليس هنا بمسند اليه اولان التحريض في المثالين الاولين على الاكرام
 والاذلال وفي الآية على الاستعفاف قوله ولا تفصروا آه اما بكرة الراد الاول المدغم فهو معلوم او بفتحها فمجهول والباء على الاول
 للتعديّة وعلى الثاني للسببية وكذا قرئ بفتح الراد الثانية على انه نهى وبضمها على انه نفى والمعنى على النهى اليه وعلى كليهما
 اضافة الولد بمعنى اللام افادت التملك والاختصاص بهما ليس فيه لان الولد شريك بينهما وليس بمملوك ومحقق لاحد هما

فتكون الاضافة في الموضعين للاستعفاف والترحم اى لا تضار زوجه زوجها بسبب ولدها بان تطلب ما ليس بعدل
من الرزق والكسوة ونحو ذلك وكذا الايضار زوج زوجته بسبب ولده بان يمنعها شيئاً مما وجب عليه من رزقها وكسوتها
ونحو ذلك فإنه لما نهيت المرأة أن تطبق المثال مع المثل كما مر قوله عن المضارة أي عن مضارته الزوجها بان تطلب
منه ما ليس في طاقته قوله استعفاف لها عليه أي ترحم المرأة على الولد قوله وكذا الولد أي كما ان الولد لما نهى عن
مضارته لزوجه بان يمنعها شيئاً من الرزق والكسوة اضيف الولد اليه استعفاف له عليه قوله اولتقنها استنزاؤاً وتهكماً أي
عطف على قوله اولتقنن الاضافة تحريفاً أي او يكون المسند اليه مضافاً لتقنن الاضافة استنزاؤاً وتهكماً فاذا ذكر المسند اليه
بدون الاضافة لا يحصل ذلك المقصود قوله نحو ان رسولكم أي فاضافة الرسول الى المخاطبين للاستنزاؤ لعدم اقرار القائل بمثل
يهود عيون برسالة الرسول وهو موسى مع ازدياد اية محالهم وجملة الموصول مع الصلة مؤكدة له قوله او اعتبار الطيفاً مجازياً أي
عطف على قوله استنزاؤاً وتهكماً أي او يكون المسند اليه مضافاً لتقنن الاضافة اعتبار الطيفاً مجازياً وجه لطف بهذه الاضافة
كوزنها مجازية: جعل ادنى ملائمة منزلة مناسبة تامة والمجاز اللفظ من الحقيقة فقوله مجازياً صفة كاشفة لطيفاً قوله
وهو الاضافة أو بيان اعتبار اللطف المجازي قوله من غير تملك واختصاص أي بيان ادنى ملائمة لان حقيقة الاضافة
هو التملك والاختصاص فاذا لم تكن لك فتكون الاضافة لادنى ملائمة قوله نحو كوكب الخرقاء أي الخرقاء المرأة التي كانت
في علقها خفة ومحاوة تصنع وقتها طول الصيف فاذا قرب وقت طلوع كوكب السهيل وهو وقت ابتداء البرودة اجست البرودة
واحاجت الى الكسوة ففرقت الصوف في اقبالها لتأخذ بها العزها عن عزل ما يانها متروكاً لضيق الوقت كما قال الشاعر
اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة = سهيل اذا غلت اي تفرقت بعزها اي تارها في الاقارب: فاضافة الكوكب اليها لادنى
مناسبة وهي جعلها على العمل عند طلوع كوكب السهيل ولا تعمل في جميع الصيف وليس بهذا حقيقة الاضافة لان مدلولها
الحقيقة هي التملك والاختصاص وفي الكوكب ليس لك فيكون الاضافة لادنى مناسبة فتكون مجازية وهي اللفظ من
الحقيقة قوله اولانه لا طريق أي عطف على قوله اولتقنها استنزاؤاً وجه اخر لكون المسند اليه مضافاً أي او يكون المسند اليه
مضافاً لاجل انه لا طريق لاحضار المسند اليه سوى الاضافة أي لا يعلم التكلم والمخاطب ابتداءً سوى اختصاصه بطريق
التملك او ما في حكمه أي الاضافة قوله نحو غلام زيد بالباب أو فاحضار الغلام لا يمكن ابتداءً بدون الاضافة الى زيد فلذا
اضيف الى زيد قوله اولاً فادة الاضافة أي عطف على قوله اولتقنها استنزاؤاً وجه اخر لكون المسند اليه مضافاً أي او يكون
المسند اليه مضافاً لافادة الاضافة جنسية وتعيماً ولا يحصل ذلك التعميم بدون الاضافة فقوله وتعيماً عطف تفسير جنسية
لان الجنس لا يكون الاعمالاً قوله على خزائي الارض أو الخزائي بالضم بنت دوزير ذي الرأفة يستعمل للطور وازهاره
متعددة الالوان قوله بنفحة أي فاعل تدل بالحاء المهملة بمعنى الانتشار قوله من راسها أي اي خوش بوي وي قوله بمعنى
على جنس الخزائي أي فيه تطبيق المثال بان اضافة الخزائي الى الارض للجنسية والتعميم حاصل ان الخزائي اسم مفرد واصل

لمعنى الجنسية الفردية لكنه الصيف الى الارض وهو يقتضى العموم لعدم الاختصاص فيه ولا يصف الى شئى خاص من الامكنة
 فعلم ان المقصود من هذه الاضافة التعميم والا لا يضاف الى العام بل الى الخاص كما ان الوصف العام يدل على عموم الموصوف
 كما فى قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحه فان الطائر ان بالجناس عام يتحقق فى كل طائر فيكون المراد من الطائر الجنس لا الفرد قوله
 ذلك آه اى افادة الاضافة الجنس والتعميم فى المثال المذكور ثابت قوله هى من خواص الجنس ان صفت اضافة قوله علم آه
 جزاء اذا قوله على ما سيجى آه اى فى ذيل قول المصنف واما وصفه فلكونه مبنيا الى آخره وتاكيدا نحو امس الدبر كان يوما عظيما
 آه قال واما تنكيره آه عطف على قوله واما تعريفه اى ايراد المسند اليه منكرا قال فللافراد آه اى نلكون المقصود بالحكم
 فردا غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه ففى المتن المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه
 مفهومه وفى الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه فعلم ان الافراد لا ينافى كونه مشى او مجموعا
 قوله اى تنكير المسند اليه آه تعين مرجع الضمير قوله المقصود الى فرد آه هذا التفسير لقوله للافراد الغرض منه دفع الاعتراض وهو
 ان المناسب ان يكون عليه الافعال للافعال باتحادها وهما ليس كذلك لان التنكير عبارت عن جعل الا
 سماء نكرة فهو فعل المتكلم والافراد صفة الاسم فلا يكون الفعلان متحدان حاصل الدفع ان المراد من الافراد قصد الافراد
 من الجنس والقصد فعل المتكلم فثبت الاتحاد بناء على ان الافراد مصدر متعدى بجعل همزة باب الافعال للتعدية
 قوله غير معين آه صفة فرد الغرض منه دفع الاعتراض وهو ان كون الافراد علة لتأكيد المسند اليه لا يصح لان الفردية تتحقق
 فى المعرفة اليه كالاشخاص حاصل الدفع ان المراد من الافراد ليس مطلق بل المراد منه فرد غير معين بجعل الالف اللام
 فى قوله للافراد للتعدد وعوضا عن المضاف اليه فلا يريد ما يريد قوله مما يصدق عليه اسم الجنس اى بيان فرد غير معين الغرض
 منه دفع الاعتراض وهو ان المتبادر من فرد غير معين ما يكون فى مقابلة المشية والجمع فعلى هذا لا يكون تنكير المسند اليه
 فى المتن والجمع لقصد فرد غير معين مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع ان المراد من فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس
 هو شامل للمثنى والجمع اى فيكون تنكيره فى المفرد لقصد فرد غير معين من الافراد التى يصدق عليها مفهومه وفى المتن لقصد
 فرد غير معين من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه وفى الجمع لقصد فرد غير معين من معناه وهو جماعة مما يصدق
 عليه مفهومه فلا يكون الافراد متنافيا للمثنى والجمع قوله وجاء رجل آه فرجل مسند اليه منكر لقصد فرد غير معين اى رجل واحد
 وهو رجل مؤمن من آل فرعون لارجل اول لارجل فالمقصود بالبيان فى الآية مذمة آل فرعون بانهم مع شرهم لم يكن
 فيهم مؤمن الارجل واحد وصدق هذا الرجل الواحد بانهم كونه من قوم فرعون لم يعرض عن الطاعة كاعتراض قومه عنها
 قوله من اقصى المدينة آه اى من اقصى مدينة فرعون اسمه فرقل او من قال او النوعية آه عطف على قوله الافراد اى تنكير
 فللنوعية قوله اى لقصد نوع منه آه اى من ذلك الجنس الغرض منه دفع الاعتراض كما عرفت فى تنكير قوله فللافراد بالقصد
 حاصل الدفع ان النوعية مصدر فعل متعدى فيكون المراد منه قصد نوع واردة فيه تعلقه لتأكيد المسند اليه لان التقدير

فعل المتكلم كما ان التنكير من فعله فيكون المعنى لكون المقصود بالحكم نوعاً من الزايع ذلك الجنس المنكر لان التنكير كما يدل على الوحدة الفردية الشخصية يدل على الوحدة النوعية قوله وعلى البصار هم غشاوة آه فشاوة مسند اليه تنكير لقصد النوعية قوله اي نوع من الاغشية آه تطبيق المثال مع بيان معنى الغشاوة وهو الغطاء اي برده حاصله المراد نوع الاغشية لا فرداً لان الفرد الواحد لا يقوم بالا بصار المتعدد قبل المراد نوع من جنس الغشاوة وذلك النوع هو غطاء التعاصي والمراد به هنا الاعراض عن آيات التنوير بالتكليف قوله غير ما يتعارفه الناس آه صفة نوع اي غير نوع يتعارف الناس ذلك النوع الغرض دفع اعراض وهو ان مقتضى المقام حمل على التعظيم كما فعله السكاكي لان المطلوب في هذا المقام بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه فلم خالف المعبر عنه الماخوذ عنه مع حصول المقصود فيه بطريق الاولى واختار ما ذهب اليه صاحب الكشف حاصل الدفع ان هذا المطلوب كما يحصل في صورت التعظيم لك يحصل في صورت النوعية ولاضافات بينهما في الال جعل ابهاماً وسيلة الى الجمالة لان التبيين كما يفيد الوحدة الفردية والنوعية في غير ابهامها والابهام سبب الجواز له منه انه غير لازمة لعدم معرفته له وكونه غير لازمة لوجوب البصر عن الادراك وكذا الحال في باقي نكاته التي من التعظيم والتكثير والتأويل لان التعظيم بعيد عن ادراك العقل به لمنع غلظه منه يعني انه اذا قصد التعظيم اتى بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب الجمالة اللازمة للتعظيم فتستل من هذا الى بطريق الكناية واداء قصد التحوير اتى بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب الجمالة اللازمة للتحوير لان التحوير غير متحقق اليه فيجمل وكذا الحال في التثنية والتقليل فانه اذا قصد التثنية او التقليل اتى بالتنوين الدال على الابهام الذي هو سبب الجمالة اللازمة المذكورة او التقليل لان الكثير لكثرة والتقليل لعدم الالتفات اليه بجمل قوله وهو غطاء التعاصي آه اي ذلك النوع من الاغشية غطاء التعاصي هذا بيان نوع من الغطاء التعاصي التكليف في العمى والافاضة بيانية اي غطاء هو التعاصي والمراد به هنا الاعراض عن آيات التنوير بالتكليف ولم يقل وهو غطاء العمى تنبيه على انه من سوء اختيارهم وشامة احمرهم على انكارهم والعمى عدم ظهور الآيات اصلاً قوله وفي المفتاح انه آه اي تنكير المسند اليه غرض التنوير من نقل صواب المفتاح تنبيه على انه لا مخالفة بين المعبر عنه السكاكي وبعد ما فسر التنوير النوع بقوله غير ما يتعارفه الناس آه لان ما لها واحد وهو بيان بعد حالهم عن الادراك كما عرفت قوله تحي البصار هم آه صفة غشاوة عظيمة قوله وتحول آه اي تلك الغشاوة قوله بينهما آه اي بين الابصار قوله وبين الادراك آه اي ادراك الآيات من حيث انما دالة على وحدانيته نعم فان الحواس الآيات الادراك قوله لان المقصود بيان آه دليل الكونه للتعظيم عند السكاكي رد قوله والتعظيم ادل عليه آه اي على المقصود لان التنوين الدال على الابهام سبب الجمالة اللازمة للتعظيم قال او التعظيم او التحوير آه عطف على قوله الافراد اي تنكير المسند اليه لان فائدة تعظيم معناه او تحويره لانه بلغ في ارتفاع شأنه او في انحطاط شأنه بما لا يمكن ان يعرف لعدم الوقوف على غلظه في

الاوحد لعدم الاعتداد به في الثانی قوله یعنی انه ادای المسند اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان جعل التعظيم والتحقير مقابل
 الافراد النوعية لا يصح لان في صورت الافراد النوعية المقصود بالتعظيم والتحقير حاصل الدفع ان المقابلة بينهما باعتبار
 الاوصاف والذوات بان تنكير المسند اليه التعظيم والتحقير باعتبار الاوصاف وتنكير الفردية والنوعية باعتبار الذات فصح
 التقابل كما يعلم من تفسيره قوله مبغاً أه اي حد او مرتبة قوله لا يمكن ان يعرف أه صفة مبغاً اي لا يمكن ان يعرف
 المسند اليه قوله كقولك كذا مثال للتعظيم والتحقير كليهما كما سيأتي قوله اي قول ابن السريته فيه تعيين قائل الشعر السطو بكسر
 السين وسكون الميم قوله له حاجب أه فالطرف جبر مقدم وحاجب مبتدأ موخر لكونه نكرة والضمير المجرور للممدوح قوله اي
 مانع عظيم أه وهو نفسه وفيه بيان معنى الحاجب وتطبيق المثال بان تنكير حاجب للتعظيم قوله في كل امرأة كلمة في بمعنى عن
 لان صلاته المحبب تقع عن لاقى الطرف متعلق حاجب قوله يشبه أه صفة امر قوله اي ايحبه أه تفسيره المشهور بالمشهور
 قوله وليس له أه اي للممدوح قوله عن طالب العرف أه متعلق بالحاجب المؤخر قوله اي الاحسان أه تفسيره المشهور
 بالمشهور قوله حاجب أه اسم ليس قوله اي مانع حقير أه فيه تطبيق المثال وبيان معنى الحاجب قوله فكيف بالتعظيم أه
 الاستفهام الكاري اي فكيف يكون المانع عظيماً فحصل المعنى ان الممدوح اذا اراد ان يرتكب امرأ قبيحاً منعه مانع
 عظيم لا يمكن تعينه واذا طلب منه احد معارفنا او احسانا لم يكن له مانع حقير فضلاً عن العظيم قال او التذكير أه عطف على
 قوله او التعظيم او التحقير اي تنكير المسند اليه لا فائدة تكثر معناه قوله ان له لا بلا وان له لغناً أه اي ايلاً كثيراً وغناً كثيراً وتاكيد
 ايلاً وغناً للتكثير قال او التعليل أه عطف على قوله او التذكير أه اي تنكير المسند اليه لا فائدة تعليل معناه قوله رضوان من الله
 اكبر أه اي رضوان قليل من الله تعالى اكبر من كل نعيم الجنة لان ما سواه من ثمراته وفيه اشارة الى كمال كبريائه نعم
 حيث كان التعليل من رضوانه اكبر قوله والفرق بين التعظيم أه الغرض من بيان الفرق تعريض على السكاكي
 حيث لم يفرق بين التعظيم والتكثير والتحقيق والتقليل ودفع اعتراض من المعترض بان ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم
 والتحقيق مستدرك لانها شئ واحد حاصل الدفع ان بينهما فرقاً كما بين الشعر وفلا يلزم الاستدراك والتعريض على
 السكاكي ظاهر قوله بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة أه اي المرتبة اي باعتبار الانيفة والتعظيم راجع الى الكيفيات
 كما ان التاكثير راجع الى الكميات قوله بحسب اعتبار الكمية أه اي بمقدار اعتبار العدد كما هو اصطلاح اهل العربية
 سواء كانت منفصلة بالمعدودات او متصلة بالموزونات والمكيلات والمحسوسات قوله حقيقة أه اي كية تحميماً
 كافي الابل قوله او تقدير أه اي كية تقدير كافي للرضوان قوله في المعدودات أه مثال الكم الحقيقي المنفصل بالمعدود
 ما يعرض له العدد بالذات قوله والموزونات أه مثال الكم الحقيقي المتصل بالموزون ما يعرض له العدد بالواسطة
 فشمّل المحسوسات والمكيلات فان الموزونات يعرض لها العدد بواسطة الوزن كطلين وثلاثة والمحسوسات ما يعرض لها
 العدد بواسطة الذراع كذراعين وثلاثة والمكيلات ما يعرض لها العدد بواسطة الكيل كصاعين وثلاثة قوله والشبهات

بها أي المودود والموزونات هذا مثال حكم التقدير والمثبة ما لا يعرض لعدد لا يذات ولا بالواسطة بل تشبيها كما
القلة والكثرة للرضوان فانه معنى من المعاني لا يأتي فيه عدد ولا وزن ومعنى التقدير ههنا التشبيه وأما المحسوسات لمكليات
فالكمية فيها تحقيقية لانها لما عرض للواسطة وصف ذي الواسطة بها كما لو وصف السبي ووصف ركب السفينة
بالحركة قوله وكذا التحقير والتقليل فان الاول متقابل للتعظيم فموجعه الى الكيفية لانه عبارة عن انقطاع الشان ودنو
المرتبة ودناوة القدر والثاني متقابل للتكثير فموجعه الى الكميات لانه عبارة عن قلة الافراد والاجزاء ولم يتعرض الشان^٧
للمثابة كما تعرض لمتقابلة لقلته وندرته قوله والى الفرق اشارة وجب الاشارة لانه عطف للتكثير على التعظيم
في قوله الآتي وهو يقتضي المفارقة والفرق بينهما فيكون التكثير غير التعظيم كما في الآية الآتية قال وقد جاء
اي تكثير المسند اليه قوله اي ذو عدد كثير هذا تفسير رسل وكذا ذوات عظم قوله: هذا ناظره اي
راجع يعني لمفسر المص لفظ رسل في الآية المذكورة بتفسيرين اي ذو عدد كثير وذوات عظم واراد اشارة
تطبيق المثال بالممثل بان تفسير الاول مثال التعظيم والثاني مثال التكثير قوله ويجبى للتحقير اي بجبى التنكير
مطلقا للتحقير والتقليل لا تنكير المسند اليه حتى لا يصح المثال بقوله اعطاني شيئا لأن لفظ شيئا ليس مسندا اليه
بل هو منقول به فيكون هذا نظيرا لامثالا قوله ايضا اي كما يجبى للتعظيم والتكثير قوله: اي صغيرا راجع الى التحقير
وقوله قليلا راجع الى التقليل قوله فالتعظيم والتكثير تفرغ على الفرق المذكور قوله: قد يجتمعان او كما في الآية
المذكورة قوله وقد يفترقان اه كما مر في المصراع الاول في قول ابن اسحق وقولهم ان له لا بلا وان
له لغنا في الاول تعظيم وفي الثاني تكثير قوله: وكذا التحقير والتقليل اي قد يجتمعان وقد يفترقان مثال
الاجتماع حصل الى منه شيئا اي صغيرا قليل ومثال التحقير فقط كما في مصراع الثاني في قول ابن اسحق ومثال
التقليل فقط كما في قوله تعالى رضوان من بشا اكير فثبت ان بين التعظيم والتكثير وكذا بين التحقير والتقليل عموم وخصوص
من وجه قوله وقد ينكر المسند اليه لعدم الغرض منه دفع اعتراض وهو ان جوفاء تنكير المسند اليه فيما ذكره لمصر
لا يصح لانه قد يكون لعدم علم المتكلم بوجه من وجوه التعريف او لوجود المانع من التعريف بحاصل الدفع ان الحكم المذكور
باعتبار الشهرة والكثرة لا مطلقا ولا حقيقة كما اشار اليه الشارح بقوله قد اخلد على المضارع المفيدة للقلية قوله: لعدم علم المتكلم
اي لعدم علم المتكلم في نفسه او عدم علمه بالمخاطب لان كليهما داع الى تنكير المسند اليه قوله بجهة من جهات التعريف اي بوجه
من وجوه تعريف المسند اليه قوله: حقيقة اه كما في الامثلة المذكورة سابقا قوله او تجا صلا اه لغرض من الاغراض كتحقيره
وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه قوله: اوله لا يمنع عطف قوله لعدم علم المتكلم والضمير الشان في
وجه آخر لتنكير المسند اليه اي وقد ينكر المسند اليه لانه يمنع من تعريفه مانع كإرادة الابهام على السامع او تأتي الانكار لدى
الحاجة او التحرز عن التصريح باسم الذي يعيبه او عن ثقل فيه كما مر في حذف المسند اليه قوله: كقوله مثال المانع عن التعريف
قوله: اذا سئمت مهنه يمين لطول الحمل بدله شمالا سئمت صيغة ماضى معلوم من السائمة اي الملالة درمائدة

شون ومنه مفعول مقدم والمهند السيف المنسوب الى الهند الفخيري الممدوح ويحيى فاعل . سميت مؤنر
 والممنون اذا ماتت بحية من سيفه لطول حمله اياه بدله شمالا اي جعله في يده الشمال بدلا من يده اليمين ويضرب
 به الاعداء وحاصله انه يرفع الممدوح بالشجاعة والمحرص على الحرب ويشير الى انه معتاد بالحرب فان الضرب
 بكلماته لا يمكن الا لكونه معتادا بالحرب اعتيادا شديدا قوله ولم يقل بحية آه تطبيق المثال اي لم يقل الشاغر
 بحية حرفا بالاضافة احتراز عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح فهو ينافي المدح فعوله ولم يقل بحية بالا
 ضافية بطريق التمثيل لان جميع طرق التعريف منسأة للاحتراز عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وكذا
 المرعي عام وهو قوله لانه يمنع من التعريف مانع لان المراد فيه مطلق التعريف لا التعريف بالاضافة قوله وجه لاجابة
 المفتاح آه الغرض من نقل قوله جواب عن الاعتراض الذي اعترض الله عليه في الايضاح بقوله وجوابه انه قوله
 في قوله آه متعلق بالتكثير قوله للتحقير مفعول ثاني جعل اي جعل تنكير نفوة للتحقير قوله واعتراض الله في الايضاح
 حاصله ان التحقير في نفوة حاصل من بناء المرأة ونفس الكلمة بدون التكثير لان النفوة في قوله آه ولين من تهيم اما
 ماخوذ من قوله نفحة الريح اذا هبت فيكون نفوة بمعنى هبة وهي اسم نسيم ضعيف فتدل على التحقير او ماخوذ من
 قوله نفح الطيب اذا فاح فيكون نفوة بمعنى فوحه وهي اسم الانتشار ريح الطيب بضعف فتدل على التحقير
 فلا حاجة الى جعل التكثير التحقير كما جعل صاحب المفتاح والا يلزم تحصيل الحاصل قوله ونفس الكلمة آه شرط على بناء
 المرأة يعني ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرأة عليه لئلا يلزم المخالفة فيكون
 الوحدة مستفادة من مجموعها او من كل واحد منها بواسطة الضم الاخر معه قوله لا با ما آه دليل لكون التحقير مستفاد
 من بناء المرأة ونفس الكلمة قوله اما من قوله اي ماخوذ من قوله اذا هبت آه اي ورزیدن قوله اي هبة آه
 هذا التفسير نفوة على تقدير كونه ماخوذ من نفحة الريح قوله او من نفح الطيب آه اي او ماخوذ من قوله نفح الطيب قوله
 اذا فاح آه اي ويبدن بوشي خوش قوله اي فوحه آه هذا التفسير نفوة على تقدير كونه ماخوذ من نفح الطيب وعلى كلا
 التفسيرين تدل نفوة على التحقير كما عرفت فلا حاجة الى جعل التكثير التحقير كما قال السكاكي . قوله وجوابه آه اي جواب اعتراض
 المصنف في الايضاح حاصله بطريق الاستفسار من المصنف بانه اذا اراد بقوله ان التحقير في نفوة مستفاد من بناء المرأة
 ونفس الكلمة فان اراد ان بناء المرأة ونفس الكلمة في التحقير فلا انكار عليه ولكن كون تنكيرها للتحقير لا ينافي
 كون بناء المرأة ونفس الكلمة في التحقير ان التحقير كلتيه متشكك يتقبل الشدة والضعف مع التنكير صار شديدا وبدونه كان
 ضعيفا والمقام يقتضي المبالغة في العذاب وهو المناسب بعذاب الرب لان حقوه قوى شديدا وان اراد ان لا دخل
 لتكثير في تحقير نفوة بل هو حاصل باعتبار بناء المرأة ونفس كلمة نفوة فلا نسلم ذلك لانه فرق ظاهر بين نفوة من
 العذاب بالاضافة والتعريف لان الابهام الحاصل في نفوة من العذاب باعتبار التكثير جعل وسيلة الى التحقير الحاصل

من بناء المرة ونفس الكلمة بخلاف نفوس العذاب بالاضافة فانه ليس فيه شئ من التحقير سوى ما حصل من المرة ونفس الكلمة
 قالوا انكار من كون التاكيد دخيلاً في التحقير باطل بداهة قوله انه ان اراد آية المصداق ان اراد قوله هذا لا ينافي آية جزاء
 ان اي كون بناء المرة ونفس الكلمة دخيلاً في التحقير لا ينافي كون التاكيد للتحقير اللفظي قوله بحيث لا مدخل آية دليل عدم المنا
 فاة فنفس الكلمة وبناء المرة حصل نفس التحقير وبالتاكيد حصل زيادته والبالغة فيه وهو المناسب لعذاب الرب قوله
 مفهوم منها آية من نفس الكلمة في انشاء بناء المرة في الامد دخل آية بيانية بيان التحقير المستفاد من
 نفس الكلمة قوله السلام آية لا ذاتا ولا دخيلاً قوله في شرح آية جزاء ان الثانية قوله للفرق الظاهرة آية دليل المنع
 المذكور كما عرفت قوله وما يحتمل آية من تنكير المسند اليه بمثل هذا مربوط بقوله بالتعظيم والتاكيد قد يحمتم ان وقد
 يفترقان آية يعني لا بين الشهادة والاجتماع والاشتراق بين التعظيم والتكثير وكذا بين التحقير والتقليل فشرع ان يبين
 اجتماع التعظيم والتقليل لانه لم يذكر بهذا القسم او مربوط بقوله المصداق وقد جاء التعظيم والتاكيد آية لانه ذكر هناك
 التعظيم والتاكيد وذكر الشهادة من هذا التعظيم والتقليل يحصل كالفرق كما هو الظاهر قوله قوله نعم آية مبتدأ مؤخر لقوله
 وما يحتمل قوله ان اخاف ان حكاية عن خطاب ابراهيم عليه السلام لابيهِ فلفظ عذاب مسند اليه منكر مما يحتمل التعظيم
 والتقليل كما فصله الشهادة قوله آية عذاب مماثل آية اخاف عظيم هذا ناظر الى كون التاكيد للتعظيم قوله او شئ من
 العذاب آية ان شئ قليل هذا ناظر الى كونه لانه ايل وكل واحد منهما مناسب للمقام من وجه لا نحمل على التعظيم كان
 بالفتن الوعيد واستغظا لما يركب اب ابراهيم عليه الصلوة والسلام بانه يتقضى استحقاق عذاب عظيم فيكون
 ابلغ في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار الزيادة شفقة ابراهيم عليه السلام على ابيه وخوفه من ان يسيبه ادنى
 مضرة فيكون ادخل في قبول النصح لصدوره عن ناصح لا ساعد نفسه على اصابته مضرة تليده وقوعها على النصوح
 قوله ولا دلالة للفظ المس آية اخرى منه امر ان ارد على ما يتوهم البعض من ان في الآية التقليل متعين بقريته
 لفظ المس واصله العذاب الى الرحمن فلا يلحق المثل مع المثل والثاني دفع اعتراض وهو ان المثل غير مطابق
 للمثل لان لفظ المس يدل على تقليل المسند اليه لانه يعمل في العذاب التقليل وكذا اضافة العذاب الى الرحمن
 يدل على خفة العذاب لان ما اخذ به الرحمة يوجب القلة في العذاب بمقتضى رحمة حاصل الرد والرفع ان الدليلين
 لا يوجبان المطلوب الاول فلان لفظ المس لا يستعمل في العذاب التقليل لك يستعمل في العذاب العظيم كما في
 قوله لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم والآن ان يكون اول هذا الآية الثانية باني الاخرة فان لفظ المس على
 ذلك التقدير يكون منافياً لتوصيف العذاب بالعظيم صراحة واما الثاني فلان الرحمة لا تقدم على العقوبة الا عند
 كمال العيان ان قد يذبح العقوبة الصادرة منه اشد واقوى كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعوذ من
 غضب الحليم فان افضاء الغضب الى الحليم اشارة الى ان غضبه اعظم من غضب غير الحليم كما قال الشاعر غضب الكريم

والله اعلم بالصواب

اذ اتا جمع ناره : كدخان مكث ليس فيه مواء قوله لقوله نعم آه دليل لعدم دلالة المس على ترجيح التماثل على
 التعظيم كما هو قوله ولان العقوبة آه عطف على قوله لقوله نعم دليل لعدم ترجيح التماثل على التعظيم باضافة العذاب
 الى الزمان كما عرفت قال ومن تنكير غيره آه خبر مقدم والمبتداء قوله بنحو والله خلق كل آه وانما ذكر تنكير غير المسند اليه مع
 ان الكلام في تنكير المسند اليه لئلا يتوهم اختصاص هذه الامور في تنكير المسند اليه واليه تابع المصدر السكاكي في هذا
 المقام اذ هو في تنكير غير المسند اليه فيه واليه رد على من توهم مما مثل السكاكي في هذا المقام من الامثلة من انها
 راجعة الى تنكير المسند اليه تأريلا كما اشار اليه بقوله فتوهم انه اراد آه وبعضهم انه مسند اليه تقدير حاصل الرد انما
 ليست اذ انما للمسند اليه المنكر تأريلا بل هي لغير المسند اليه كما فصله الشرح كاملا قوله اي غير المسند اليه آه تعين مرجع
 التفسير قال الافراد النوعية آه اي لقصد فرد ما يعمده غاية اسم الجنس ولقصد نوع ما يصدق عليه اسم الجنس كما مر
 قال كما دابة من ما آه فتاكي دابة راد مع كونها غير المسند اليه لقصد الفرد النوع كدابة الشرح قوله اي كل فرد من افراد
 الدواب آه هذا التفسير لكون التنكير في كلهم بالافراد فقوله كل فرد من افراد الدواب تنكير كل دابة وقوله من النطفة معنية
 تنكير من ياديه اشارة الى ان الآية مثال كل واحد من الافراد النوع لا واحد بها فحصله انه خلق الشخص من الشخص بالتنكير
 في دابة وما للوحدة الشخصية قوله وهي نطفة آه اي تلك النطفة المعينة نطفة ابيه اي اب كل فرد من افراد الدواب و
 فيه بيان نطفة معينة قوله المختص به آه صفة ابيه والضمير لكل فرد وتخصيص الاب وان كان الولد مخلوقا من نطفة الاب
 والام لكونه منسوب اليه فالنقل ان آدم وحوى وعيسى هكذا ما يتولد من الشراب والبراد كالعقرب والبرغوث و
 القنص كلها ليست مخلوقة من نطفة ابيها فلا يصح الكاية قلنا ان هذه الامور في حكم المستثنى من سكاك عن الاستثناء
 في الآية لشبهة المرسى او نقول ان مبنى الآية على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله او كل نوع من انواع الدواب آه هذا
 تفسير لكون التنكير في كلهم بالنوعية فقوله كل نوع من انواع الدواب تنكير كل دابة وقوله من نوع من انواع المياه تنكير
 من ما يادى المراد من النوع من حيث الافراد والا فالنوع امر اعتباري لا يخلق ولا يخلق منه فحصله انه خلق النوع من
 النوع فالتنكير في دابة وما للوحدة النوعية ولم يلتفت الشرع الى تنكير كل فرد من افراد الدواب مخلوق من نوع من
 النطفة مختص بذلك الفرد بان يكون تنكير الاول للافراد والثاني للنوعية لانه خلاف الواقع ومستبعد جدا واما على
 اعنى خالق كل نوع من الدواب من شخص من الماء بان يكون تنكير الاول للنوعية والثاني للافراد لانه محال وممتنع ظاهرا
 قوله وهو نوع النطفة آه اي ... كل نوع من انواع المياه نوع النطفة التي تختص تلك النطفة بذلك النوع من الدواب
 فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة فيه بيان نوع من انواع المياه قوله وصرح بانه من غير المسند اليه آه
 اي صرح المصدر بان التاكيد من غير المسند اليه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الكلام في تنكير المسند اليه فذكر المصدر في تنكير
 غير المسند اليه خروج البحث واليه فيه تمهيد الى الرد على بعض من توجه عبارات المفتاح في هذا المقام بتوجيهات ركيكة

كما سيوضح الله وحاصل الدفع ان المصروف ذكر تنكير غير المسند اليه بهذا الصلاح ان الكلام السكالي في هذا المقام وليس
 المقصود ذكره بالذات حتى يلزم خروج البحث حاصل الاصلاح ان السكالي في مثل في هذا المقام بأشياء تنكير غير المسند
 اليه كما في الآية المذكورة في قوله عليه السلام لا يطابق الممثل فاجاب المصنف ان هذا المثال يكون المقام للافراد شخصاً
 او نوعاً كما هو المذكور في كلام السكالي في قوله عليه السلام لا تنكير المسند اليه فطابق المثال مع الممثل وانما مثل السكالي
 للافراد شخصاً او نوعاً في غير المسند اليه مع ان الكلام في المسند اليه لا يتوهم اختصاص تأنيث الامور بالمسند اليه
 مع انه ليس كذلك ومثل هذا في كتابه في قوله عليه السلام لا تنكير المسند اليه قوله لانه ذكر في الفتح آه دليل نصريح المصنف في تنكير غير المسند اليه
 لان السكالي في ذكر في الفتح قوله ان الحالة المتقدمة آه اي المقام المتقضي لتكثير المسند اليه هذه عبارة المفتاح قوله
 هي اذا كانت آه خبر ان الضمير للحالة المتقدمة قوله كقولهم هذا الظاهر من السكالي في المثال كما توهم البعض قوله فتوهم
 بعضهم آه لتطبيق المثال مع الممثل في كلام السكالي في قوله انه اراد بالاستناد آه يعني ان السكالي اراد بالاستناد
 المستفاد من قوله لتكثير المسند اليه مطلق التعلق سواء كان بطريق القيام او الوقوع ليعبر التمثيل بالآية المذكورة لان
 التعلق فيه بطريق الوقوع متحقق لان كل دابة ومن ما منعه لان لخلق الاول بالذات والثاني بالواسطة قوله
 وبعضهم آه عطف على البعض الاول قوله انه مسند اليه تقدير آه اي ان كل واحد من كل دابة ومن ما منعه اليه تقدير
 ومعنى قوله اذا التزم بكل دابة انما هو ان كل دابة من كل دابة مسند اليه في التقدير فالدابة
 مسند اليه معنى لان المضاف مع المضاف اليه كالتشابه الواحد بل المسند اليه في المعنى هو المضاف اليه قوله او ما يخص
 خلق التشديد دابة منه آه هذا بيان دليل لكون المسند اليه في التقدير والمعنى كونه مسند اليه في اللفظ ظاهراً فعلياً كل
 التقديرين يكون كل دابة ومن ما منعه مسنداً اليه فصح التمثيل بالآية المذكورة عند ذلك البعض قوله وتفسر
 ظاهراً آه اي تعسف ما توهم البعض الاول والثاني ظاهراً ووجه التعسف في توهم البعض الاول لانه خلاف الظاهر
 مما قال السكالي في لانه ذكر المسند اليه صراحة في كلامه كما مر كلامه فايراد مطلق التعلق منه خلاف الظاهر مع امكان كل
 كلامه على وجه اخر كما هو المعلوم من كلام المصنف والشهيد واما وجه التعسف في توهم البعض الثاني لان هذا التقدير
 في الآية بلا ضرورة باعثة لوجود توجيه اخر وهو ما اشار اليه اليه بقوله بل قصد صاحب المفتاح آه حاصل هذا
 التوجيه ان هذه الآية ليست مثلاً لتكثير المسند اليه للافراد النوعية بل مجرد كون التنكير للافراد شخصاً او نوعاً بدون
 النظر الى كونه مسنداً اليه ومثل هذا في كلام السكالي في قوله فليتنبه له آه اي فليتنبه ذلك البعض بكلامه فيعلم له
 حقيقة الحال من كلام السكالي في قوله عليه السلام لا تنكير المسند اليه في قوله للافراد النوعية فيكون التقدير من تنكير غير التلخيص
 كما قال الله في اشارة الى ان ما قبل المعطوف عليه يكون مراداً في المعطوف قوله فاذنوا آه اي فاعلموا من اذن يا اي
 اذا علم به اي فاستعدوا العذاب من النار في الآخرة بالنار ومن رسول في الدنيا بالسيف والقتل قوله فاذن يا اي

ورسوله آه اي حرب عظيم فحرب غير المسند اليه هنا لانه مفعول به بالواسطة جعل تنكيره للتعظيم لان الحرب القليل يؤذن
 بالتسايل في النهي عن موجب الحرب الذي هو الرباد وهو غير مناسب للمقام فالمنا سبب له حمل الحرب على العظيم
 قال وللتعظيم آه عطف على قوله وللتعظيم اي ومن تنكير غير المسند اليه للتخفيف قوله وان نظن الاظنا آه كلمة ان نافية وظناً
 مفعول مطلق للنوع تنكيره للتخفيف اي ما نظن بال آه الاظنا حقيرة لا يعتد به قوله اي ظناً حقيرة اضعفنا آه تطبيق المثال
 مع الممثل قوله اذا نظن يقبل آه الغرض منه دفع العراض وهو ان مصدر نظن لا يحتمل غير الظن فاستثناء الظن منه
 استثناء الشئ من نفسه المستلزم لاجتماع متعينين او اللغوية في الكلام حاصل الدفع ان الظن مصدر يو صفت القوة
 والضعف والعظمة والحقارة وغير ذلك لان هذا المصدر للنوع مع التاكيد لا الجود والتاكيد فحصل التعدد في المستثنى منه
 فله هذه الاعتبار انواع شتى استثنى بعضها عن بعض وبقى بعض الاخر فيه فيكون المعنى ما نظن شيئاً من الظن الاظنا اضعفنا
 فليس فيه استثناء الشئ من نفسه اذ المنع في غير المثل كما اشار الله الى هذا الجواب بقوله وبهذا ينحل الاشكال الذي
 آه قوله فالمفعول المطلق آه اي الظن هذا التوزيع لكون الظن مما يقبل الشدة والضعف قوله هنا آه اي في الآية المذكورة
 قوله لا للتاكيد آه اي لا للجود والتاكيد بدون اقادة النوع والا فالمفعول المطلق لا ينك عن التاكيد وانما لم يكن هنا
 لجود التاكيد لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه المستلزم للتناقض لانه على هذا يكون الظن الذي نفي او لا هو الذي اثبت
 ثانياً قوله وهكذا يحمل التنكير آه في اشارة الى قاعدة كايه غير منحورة في الآية المذكورة اي مثل كون التنكير في الاظنا للنوعية
 يحمل التنكير على ما يفيد الانقسام والنوعية في كل مفعول مطلق وقع بعد الاصل العظيم والتخفيف فان كل واحد منهما يقبل
 الانقسام بالشدة والضعف فيكون تنكير المفعول المطلق بعد الانوعية في العظيم والتخفيف او التنكير او نحو ذلك قوله على ما
 يفيد النوع آه اي على ما يفيد الانقسام والتجزئة آه قوله كما في العظيم والتخفيف آه بيان ما يفيد النوع لان كل واحد من العظيم
 والتخفيف والتاكيد يحمل الانقسام بالشدة والضعف قوله في كل ما وقع آه متعلق بحمل قوله من المفعول المطلق آه بيان ما
 قوله وبهذا ينحل الاشكال آه اي يجعل المفعول المطلق في الآية المذكورة للنوع لا الجود والتاكيد ينحل الاشكال الذي آه
 فيه اشارة الى الرد على البعض الاول والثاني كما سيجرح الله وحاصل الاشكال على مثل هذا التركيب ان المستثنى
 المخرج يجب ان يكون المستثنى منه فيه متعدد اشياء ملائلاً للأفراد حتى يدخل المستثنى فيه بعين ثم يخرج بالاستثناء وهاهنا
 ليس المستثنى منه متعدد اشياء ملائلاً للأفراد لان مصدر نظن لا يحتمل غير الظن حتى يخرج الظن من بينه وحاصل الحل ان هذا الا
 عراض يرد لو كان هذا المصدر لجود التاكيد وليس كذلك بل هو هنا للنوعية مع التاكيد فحصل التعدد في المستثنى منه بحسب العظيم
 والتخفيف فخرج صورة التخرج منه بالاستثناء فلا يلزم استثناء الشئ من نفسه فيكون المعنى ان نظن ظناً قويا وحقيراً وضعفنا الا
 ظنا حقيراً اضعفنا قوله فمثل هذا التركيب آه وهو ان يقع المفعول المطلق بعد الاقوله وهو ان آه بيان الاشكال المستثنى
 المخرج وهو الذي يكون المستثنى منه محدداً قوله متعدد مستغرقاً آه اي شامل للأفراد قوله من بينه آه اي من بين

غير النظم قوله وحيداً أي حين انما ايل الاشكال بما ذكره الشارح فلا حاجة فيه لتأويل بالرد على بعض النجاة حيث حمل مثل
 هذا التركيب على التبريم والتأويل دفع الاشكال المذكور وقالوا اصله ان نحن الا لنظن ظناً يعني ان نحن على صفة من
 الصفات الا على صفة النظر فحصل التعدد في المستثنى منه وهو نحن الضمير المتكلم مع الغير حاصل الرد انه تكلف بلا ضرورة
 لوجود توجيه لصحة كمال الشارح قوله من انه بيان ما ذكره بعض النجاة أي من هذا التركيب محمول قوله أي ان نحن الا
 لنظن ظناً تصريح باصل التركيب عند ذلك البعض قوله ومثله قوله آه هذا من جملة قول ذلك البعض اشكالاً وجواباً
 أي مثل ان نظن الا ظناً قول الشارح وما اغتره المشيب الا اغتراد وهو استثناء مفرغ منكزه يعني ان صحة الاستثناء
 فيه مبني على التقديم والتأخير عند ذلك البعض أي ما اغتره المشيب اغتراد والجواب عنه ان هذا اللفظ يعبر جعل المصدر
 المنكر للنوع كما في الآية المذكورة أي الا اغتراد عظيم أي غفلة عظيمة فيصح الاستثناء بلا تقديم وتأخير وهو مقصود
 كما يظهر من ظاهر الشعر قوله ولا إلى ما ذكره بعضهم آه عطف على قوله إلى ما ذكره بعض النجاة يعني وحيداً لا حاجة إلى
 ما ذكره بعض آخر من ان الآية المذكورة مثل قولك ما ضربت زيداً الا ضرباً لان ذلك المثال مثل الآية المذكورة
 لان الا ضرباً مستثنى مفرغ وفيه استثناء المستثنى من نفسه لانه لا تعدد في المستثنى لان مصدر ضربت لا يحتمل غير القرب
 حتى يخرج القرب منه فاجاب ذلك البعض عنه بان المستثنى منه هنا متعدد باحتمال المجاز فيه بان يتوهم المخاطب
 ان يكون المراد من القرب التهديد والشرع في مقدمات القرب للاحقة القرب فهذا الاعتبار يكون القرب المستثنى
 منه عاماً عند المخاطب فاشتت التكلم نفى احتمال المجاز وتعيين حقيقة القرب بما والا فثبت استثناء الخاص من العام
 المتعدد فكذلك في الآية المذكورة عند ذلك البعض بان المستثنى منه متعدد هنا باحتمال المجاز فيه بان يتوهم المخاطب
 ان يكون المراد من الظن غيره من الشك والوهم والتخيل فهذا الاعتبار يكون المستثنى منه عاماً عند المخاطب فاشتت
 المتكلم بالاستثناء نفى احتمال المجاز وتعيين حقيقة الظن فصح استثناء الخاص من العام المتعدد ولكن عند الشارح هذا التكلف
 بلا ضرورة باعثة لوجود وجه آخر لصحة بان يجعل المصدر المنكر للنوع أي ما ضربت الا ضرباً حقيراً أي ما ضربته ضرباً كثيراً ولا
 ولا حقيراً الا ضرباً ضعيفاً قوله من ان قولك آه بيان ما ذكره البعض قوله ان تكون قد فعلت آه كلاماً صيغة المخاطب
 والمراد منه التكلم يعني ان المتكلم بذلك المثال قد تأنق بالقراب لكنه اراد غيره من التهديد والشرع في مقدمات قوله مما
 يجري مجراه أي مجرى القرب بيان غير القرب بان ذلك الغير مناسب له قوله كالتهديد والشرع في مقدمات آه مثال
 غير القرب مما يجري مجراه في هذا الاحتمال آه أي احتمال غير القرب قوله يصير المستثنى منه آه وهو المصدر المحذوف للفعل المذكور
 لان الكلام في المستثنى المفرغ قوله وغيره آه أي غير القرب من التهديد والشرع في مقدمات كما مر قوله من حيث الوهم آه
 أي وهم المخاطب قوله فكانك قلت آه بعد الاستثناء بالا أي يكون معنى قولك ما ضربت زيداً الا ضرباً ما فعلت
 شيئاً غير القرب ليقطع به توهم المخاطب بان المراد من القرب غيره قوله ومن تنكير المسند إليه آه الغرض منه اتمام ما يكون

التكثير غير المسند اليه لان المورد ذكر تنكير غير المسند اليه للافراد والنوعية فاراد الشرح اتمامه بانه يكون للمنكارة والتقابل قوله
 وعدم التعيين آه عطف تنكيرى للمنكارة قوله قوله آه مبتدأ مؤخر لقوله ومن تنكير غير المسند اليه اى ارضاء منكرة آه
 تطبيق المثال مع الممثل بان تنكير ارضاء للمنكارة قوله من العرمان آه اى ابادى قوله وللتقليل آه عطف على قوله للمنكارة قوله
 قوله يوماً آه البيت لا يتبنى من قصيدة يمدح فيها السيف الدولة والشاهد فيه قوله خيل وجود حيث نكرها للتقابل لان فيه
 مدح بالشجاعة والسحاوة النفاذ فى يوماً للتفصيل والظروف الثلاثة - اعنى يوماً وبخيل وعنه هم متعلق بظرد الاول والواو فى
 و يوماً للعطف وهو بوجه متعلقان بظرد الثانى والجملة عطف على الجملة الاولى قوله والجذب عطف على الفقر والمعطوف
 مع المعطوف عليه مفعول بظرد الثانى والجذب ضد الخصب اى قحط سالى والالف فيه للاشباع والمعنى صرفت عركى فى
 مصالح رعياك فيوماً قطر اعدائهم اهل الروم عنهم بقليل من خيلك ولا حاجة لك الى كثرة خيل لان الواحد من
 خيلك يعد كثيراً من خيل غيرك و يوماً بوجه يسير من كرمك تظرو عنهم الفقر والجذب لان القليل من جودك اكثر من كثير جود
 غيرك قوله اى بعد وندره آه اى تادر قليل تطبيق المثال مع الممثل هذا معنى قوله بخيل قوله وشئ يسير آه هذا معنى بوجه
 قوله واعلم انه آه كلمة اعلم هنا للتفصيل وتتميم البحث السابق من ان ما فى معنى النكرة وهو البعضية صريح لفظ البعض
 سيفيد الفوائد المذكورة من التعظيم والتقليل والتحقيق والتكثير قوله وهو معنى البعضية آه مثل حرب فى المثال المذكور اى
 حرب عظيم هو بعض فى مطلق الحرب وكذا غيره قوله اراد محمد صلى الله عليه وسلم آه اى اراد الله نعمه ببعض الاول محمد آه
 قوله فى هذا الابهام آه خبر مقدم والمبتدأ قوله ما لا يخفى فيه تطبيق المثال مع الممثل بان لفظ بعض للتعظيم اى فى هذا الابهام
 من لفظ بعض حيث اريد المقيد بالمطلق حتى اذا كان هذا المطلق لا يصح الاله قوله واعلا قدره ما لا يخفى آه لان ترك
 التصريح بالاسم والتعبير عنه بافظ غير مختص بالواحد والعدول من التصريح الى الكناية التى هى اولى من التصريح اعلا قدره
 وتخييم شأنه ما لا يخفى على النظم الذى لان الابهام يدل على ان المعبر عنه اعظم فى رفعة واجل من ان يعرف حتى
 يصرح به قوله ومثله قوله آه اى مثل قوله المذكور قول الشاعر الليث فى افادة صريح لفظ البعض التعظيم قوله او يرتبط
 بعض النفوس آه اى او يمنع الموت بعض النفوس عن ترك الامانة والاستقال عنها قوله حمامها آه بكسر الحاء الموت وهو
 فاعل يرتبط مؤخره بعض النفوس مفعول مقدم ومصدر البيت تراك امانة اذالم ارضاء فقوله او يرتبط عطف على
 ارضاء فيما قبله مجزوم بلم داخل تحت النفي وكلمة او لغومه فيكون المعنى انى تارك الامانة اذا انتفى كلا الامرين الرضاء
 بها وارتباط الموت بعض النفوس واذا تحقق احد هالم يتمحق الترك او كلمة او بمعنى الى ان او الا ان قوله واراد نفسه آه
 تطبيق المثال مع الممثل اى اراد الشاعر من بعض النفوس نفسه تعظيماً قوله وقد يقصد به آه اى بصريح لفظ البعض التحقير
 متقابل لكون لفظ البعض للتعظيم قوله الف آه اى كما يقصد به التعظيم قوله ذكره بعض الناس آه اى المحيرون قوله التقليل آه
 عطف على التحقير اى يقصد بلفظ البعض التقليل قوله كفى هذا الامر بعض اهتمامه آه اى قليل اهتمامه قال واما وصفه آه عطف

على قوله واما التنكير فبما بحث خامس من احوال المسند اليه قوله اى وصف المسند اليه اذ تعين مرجع الضمير قوله اخر المصدر
ذكر التوابع وضمير الفصل آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان التوابع وضمير الفصل لا يخلو ما يستحق التقديم على التنكير او
استحق التأخير عنه فعلى الاول لا يصح تأخير المصدر ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير وعلى الثانى لا يصح تقديم السكاكى
ذكر التوابع وضمير الفصل على التنكير حاصل ان فيه اعتبارين فبما يستحق التقديم وبالاخر يستحق التأخير فالسكاكى
نظرا الى الاول والمصدر الى الثانى والمطران صحيحان كما فصل الله واصله ان المصدر نظر الى التقابل بين التعريف والتنكير
فذكر التنكير بعد التعريف متصلا به ليكون التقابلان متعلين بلا فصل بينهما ثم ذكر التوابع وضمير الفصل والسكاكى نظر الى ان
ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع يستحق مع تعريف المسند اليه فيناسب ان يذكرها بعد تعريف المسند اليه لهذه
المناسبة ولكل وجه هو مولها قوله جريا آه مفعول له اخر كما مر تقريره قوله نظرا الى ان آه مفعول له قدم قد عرفت تقريره
قوله وقدم من التوابع ذكر الوصف آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الوصف من التوابع والتوابع كثيرة اى خمسة فلم قدم
المصدر الوصف على البواقي حاصل قد مره لاشارة وقوع الوصف وكثرة اعتباره بالنسبة الى التوابع اخر يستحق بالتقديم على
مالا يكون لك كالبديل والتاكيد وعطف البيان وكذا الوصف يكون محذورا مع الموصوف لا التوابع الاخر فيستحق التقديم
على مالا يكون لك كالمعطوف بالحرف فلا يرد ان المعطوف بالحرف الترتيب واخر قوله واعتبار آه عطف على وقوعه
قوله والوصف قد يطلق آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الوصف عبارة عن الالفاظ التى تكون فى المرتبة الثانية
بالنسبة الى الموصوف مثل زيد العالم فلا يصح تعليل المصدر بقوله فلكونه آه لان التاكيد دائما يلحق راى والمعاني المصدرية
الا لالفاظ الينة فلو لم يرد الا يراى مع الترتيب التى ذكرها اليه وفيما بعد بقوله واما بيان آه واما ابداله آه لانها
يستعملان فى المعنى المصدرى لافى اللفظ واما استعمالهما فى الالفاظ المخصوصة بالنسبة الى البين والبدل فانهما
فيه عطف البيان والبديل لا البيان والابدال حاصل الدفع ان الوصف قد يطلق على نفس التتابع المخصوص اى
الالفاظ الخاصة بالنسبة الى لفظ الموصوف وقد يقصد به المعنى المصدرى اى وصف كذا ان جيزى والى اى اى
الثانى المصدرى دون الاول فيصح تأويل المصدر بقوله فلكونه آه وكذا يوافق لباقي التوابع قوله وهو الانسب به هنا
اى المعنى المصدرى انسب فى قوله واما وصفه وانما قيد بقوله بهنا لان الانسب بالنسبة الى قوله مبينا كما يشاء من بناء
آه المعنى الاصطلاحي اى الالفاظ المخصوصة لانها المبينة والكاشفة بالذات واولا والمعنى المصدرى ثانيا بالعرض
يعنى ان نفس التعايل بقوله فلكونه آه يقتضى كون الوصف بمعنى المصدرى وما بعد التعايل وهو قوله مبينا كاشفا آه
يقتضى كونه بمعنى الاصطلاحي قوله يوافق آه دليل لكون المعنى المصدرى بهنا انسب كما مر تقريره ولم يذكر الله الا بالنسبة
المصدرى صحة التعليل بقوله فلكونه آه لظهوره لان التعليل لا يكون للالفاظ فيكون لا يرد المعنى المصدرى وجهان
صحة التعليل بقوله فلكونه والموافقة لقوله واما بيان آه قوله يعنى اما الوصف اى ذكر النعت آه الغرض من العناية

تفسير للوصف بالمعنى المصدري المحدث لا اللفظ المخصوص التابع كما صرح به الشارح في كلامه السابق واليه اشار الشارح بقوله اى
 وذكر النعت اه لان ذكر النعت صفة المعنى المصدري لا اللفظ المخصوص وفي ذكر النعت موضع الوصف اشارة الى مراد فيما قال
 فلكونه اه هذا دليل لايراد الوصف للمسند اليه سواء كان المسند اليه معرفة او نكرة حاصله ايراد الوصف له لا ليصحح المسند اليه
 بذلك الوصف لان الوصف يكون مبنيا كاشفا للموصوفه قوله اى الوصف اه تعين مرجع الضمير يحتمل ان يكون المراد بالوصف
 الذى هو مرجع ضمير المعنى المصدري منها الموافقة لما قبله وهو وان لم يكن مبنيا كاشفا اولاد بالذات لكشفتها بنيا بالعرض
 لان الكشف والتبيين قائم بالنعت المخصوص الاصطلاحي لا بذكره ولا بالمعنى المصدري بل بما يتصفان بهما ثانيا
 وبالعرض باعتبار انهما متعلقان له كحركة راكب السفينة باعتبار السفينة ويحتمل ان يكون المراد به التابع الاصطلاحي اى اللفظ
 المخصوص لانه المبين والكاشف اولاد بالذات فعلى هذا يكون فى العبارة صفة الاستخدام بان يكون المراد من الوصف
 قوله واما وصفه اه المعنى المصدري ومنه فى قوله فلكونه اه التابع المخصوص فيكون توصيفه بالمبين الكاشف اولاد بالذات
 كما صرح به الشارح فى المحقق قوله اى المسند اليه اه تعين مرجع الضمير قال كاشفا عن معناه اه انما جمع بين التبيين والكشف
 لان الاول بالنظر الى نفس المسند اليه والثانى بالقياس الى السامع دلالة على ان الوصف بلغ فى ذلك الغاية القصوى
 حتى صار حدا للموصوف وتقريرا له كفا فى المثال الاول او جاريا مجراها كفا فى المثال الثانى اى الذى يظن بك الظن اه
 فانه تعريف لا معنى باعتبار لازمه وهو كونه مصيبا فى رايه لان اختصاص الصفة بالموصوف كاختصاص الحد بالحدود
 فى تميزه عن جميع ما عداه ثم المثال الاول انما يكون من القسم الاول عند الحكماء والمعتزلة فقط فان ذلك الوصف حد
 للجسم وتعرف له على رايهم اذ المراد به الممتد فى الجهات الثلاث والجسم موصوف به بالفعل على رايهم الا ان ما صدق
 عليه الجسم منحصر عند المعتزلة فى الجوهر الغد وهو المحتاج الى الفراغ الذى يملأه وعند الحكماء فى الجسم التعليم والطبعى الاول
 عرض والثانى جوهره كلاهما محتاجان الى الفراغ الذى يملأه اى المكان واما عند الاشاعرة الجسم ما يتركب من جوهرين
 فصاعدا فلا يكون ذلك المثال تقريرا له وزيادة تحققة فى كتب الكلام قال الجسم اه هو مبتدأ خبر قوله يحتاج الى
 فراغ اه قال الطول اه صفة الجسم كذا ما بعده من العريض والعميق فان قيل ان كل واحد من الطويل والعريض والعميق
 صفة على حدة للجسم مع ان كل واحد منهما ليس كاشفا فلا يصح التمثيل به قلنا ان كل واحد ليس صفة على حدة كما انه
 ليس كاشفا بل الكاشف انما هو المجموع فانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد بحسب اللفظ والا
 غراب فكانه قيل الجسم الذى هبنا فى الجهات الثلاث كما ان قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل متر مع
 تعدد اللفظ والاعراب قال الى فراغ اه اى مكان خال قال يشق اه صفة فراغ الضمير المستتر الى الجسم البارز
 الى الفراغ اى يملأ ذاك الجسم الفراغ قال ويكون فى الكشف اه مبتدأ خبره قوله فيما بعد قوله اى نحوه هذا القول اه اى
 المثال المذكور الغرض منه تعين مرجع الضمير فى قوله ونحوه ورفع اعتراض وهو ان بناء المتون على الاختصار فالتأنيب

للمعنى وهو قول العالم الذي آتاهم زادوا على خبره ما قبله حاصل الدفع انما فصله عما قبله لان هذا الشعر
 ليس مثل المثال الاول لان الوصف فيه للمعنى لا الجسم مستند اليه في المثال الاول بخلاف الشعر لان الوصف فيه
 للمعنى وهو ليس مستنداً اليه بل هو مستند خبره انما او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني كما سيجي في الشرح فيكون
 ذلك الشعر مثلاً كما علم في مجرده . كون الوصف للكشف فلذا فصله عما قبله بقوله ونحوه وايضا الوصف في المثال
 الاول بعينه تفصيل معنى الجسم وتعرف له وفي الشعر ليس كذلك لان معنى الاسم لغة الذكر المتوقد ان استلزم الوصف المذكور
 معناه فلذا فصله عما قبله قوله في مجرده كون آه هذا بيان وجه الشبه قوله لان آه اي لا يكون الوصف وصفاً للمعنى
 لان الاسم ليس مستند اليه كما عرفت قوله ادس اي آه ليس مرجع النسيير قوله في مرثية آه المرثية علم خوردي نمودن
 بر ميت وكره براد شمار كردن محاسنه او قوله رستما النفس اجمل جزعاً آه اجمل اي احسن اي خوبي كردن الجزع
 ضد البصر والجزع الجمل هو الذي يشوب اضطراب بعاجبه والتخدير الخوف والساحة الكرم والنجدة بالفتح الشجاعة والبر
 بالكر خلاف العقوق والتقى خوف من الله نعم وجمعاً نصب تأكيداً للساحة وتوابعها وهي بضم الجيم وفتح الميم جمع جمع
 بالمد مؤنث اجمع يؤكد بها الجمع المؤنث وتظهرها في تأكيد الجمع المذكور اجمعون فقوله ان الذي تحذرون قدوة بما آه الموصول
 عيانت عن الموت وتحذرين صيغة المخاطبة المؤنث الخطاب مع النفس وقدوة فعاً الضمير للموصول والالف للاستبصار قوله
 الذي يظن بك الظن آه يحتمل ان يكون مفعولاً يظن محذوفين والتقدير الذي يظنك متصفاً بصفة وبك ظرف مستقر
 صفة للفظ صفة مقدرة باعتبار المتعلق للصفة كائنه بك والظن مفعول مطلق ليظن ويحتمل ان يكون نازلاً منزلة الاسم
 وبك بيان موضع الظن قوله كان قد رأي وقد سمع آه كان محذوف من المتعلق اسم باخبر الشان والجملة حال من فاعل
 يظن اي يظن حال كونه مشبهاً بالرأي والسمع والضمير المستتر قد رأي وقد سمع للموصول والمفعول محذوف اي
 تلك الصفة والالف في سماع الاشباع قوله الالمع واليلمع آه بيان معناه اللغوي قوله الذي آه اي بارك بيمين
 قوله المتوقد آه اي روشن ذلك قوله وهو اما مرفوع آه اي الالمع اما مرفوع به ابيان اعرابه يطابق المثال مع المثال
 قوله او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني آه هذا الاحتمال ان يساعد بها السوق فان الخبر كما قال الشاعر انما هو بعد
 على قريبات اي قوله اودي فلا تنفع الاشاعة آه قوله اودي آه اي هلك قوله الاشاعة آه اي الحذر من امر كائن البتة
 قوله من امر آه نكرة اما التحليل اي لا ينفع الحذر من امر عظيم كائن لا محالة وهو الموت او الامم اي لا ينفع الحذر من امر
 كائن اي امر كائن قوله لمن آه متعلق لا تنفع قوله قد يحاول آه اي قد يتحصد لفظ قد هنا التحقيق لا التقليل نراه ابدياً آه
 جمع بدعة الالف للاستبصار والمعنى لا ينفع لطالب الامر الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة قوله
 فالالمع اي ليس مستند اليه آه تفريع على تطبيق المثال بالمثل قوله كما حكى عن الاصمعي آه تأييد لكون هذا الوصف
 كاشفاً عن معناه بقول الاصمعي قوله فانشده آه اي قرأ الاصمعي هذا الشعر لم يزد عليه فعلم ان قوله الذي يظن بك

الظن واما كما شاع عن معنى الالهي قوله وانه اى مثل قول الشاعر في مجرد كون الوصف الكاشف لا الكاشف المسند اليه
في النكرة قوله واما انما فصله عما قبله لانه ليس الوصف الكاشف فيه وصفا للمعرفة كما هو كاشف فيها سبق من الامثلة بل
الموصوف نكرة واما ذكره الشارح لئلا يتوهم اختصاص الوصف الكاشف بالموصوف المعرف والصفة يحتمل ان لا يكون جزوا
ومنوعا صفة له بلوعا بل يجوز حالا مثله على التقديرين مجموعها بمنزلة الوصف الكاشف له بلوعا والظرفان متعاقدان
بها قوله فان الربيع سرعة الجزع اه تطبيق المثال بالمثل بان اذا مسه الشر جزوا عاد اسماء الخبز منوعا صفة كما
الربيع وهو منكر قال او مخصصا اه عطف على قوله مينا كاشفا اى اما وصفه فلكونه مخصصا والفرق بين الوصف المخصص
المذكور بناد بين البين الكاشف المذكور فيما سبق هو ان الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد من البين
كشف المعنى قوله اراد بالتخصيص ما يعلم اه التوضيح منه دفع اعتراض وهو ان المثال لا يطابق المثل لان التخصيص عبارة
عن تقابل الاشتراك وهو ان يكون في النكرات وزيد في مثال المتن معرفة حاصل الدفع ان التخصيص بالمعنى المذكور
في اصطلاح النحاة وعند علماء البيان اعلم من تقابل الاشتراك ورفع الاحتمالات فيكون هو في المعرفة والنكرات جميعا
في مطابق المثال مع المثل قوله لتقليل الاشتراك اه الذي وقع فيه اذا كان الموصوف معرفة ومشتريا باللفظ او هو ما
وضع لمعنيين او اكثر باوضاح متعدد كزيد فانه وضع للتاجر والفقيه الجواد وغير ذلك قوله وعند النحاة اه هذا متقابل
عند المعنيين الحاصل ان التخصيص يشمل المعارف والنكرات وان له فريدين لتقليل الاشتراك في النكرات ورفع الا
حتمالات في المعارف وهذا اصطلاح علماء البيان بخلاف النحاة فان التخصيص عندهم عبارة عن تقليل الاشتراك
في النكرات فقط واما رفع الاحتمالات في المعارف فيقال لتوضيح لا تخصيص عندهم قوله فانه كان يجب الوضع اه اى
فان الرجل كان يجب اه هذا تطبيق المثال مع المثل له يعنى ان الرجل يجب وضعه يصلح ان يطلق على معنى كلى
هو الماهية من حيث هي اى او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين في وضع اسم الجنس وذلك المعنى الكلى يحتمل ان
يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد اخر فمثلا الاحتمال هناك هو المعنى الكلى واما احتمال المعارف فانها
يشتاق من اللفظ فان زيدا مثلا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من الاشخاص
لكونه موضوعا بازا خصوصية كل واحد منها وليس هناك معنى كلى يحتمل ان يتحقق في ضمن اية خصوصية الا ان يقول
زيد بمسمى زيدا فيكون حينئذ في حكم النكرات قوله قلنا ذلك الاشتراك اه جواب لما قوله وخصصة اه عطف على قلنا
عطف تفسير قوله المتصفة بالعلم اه خرج الرجل غير العالم فثبت التقليل فيه قوله والتوضيح اه عطف على قوله التخصيص اى
وعند النحاة التوضيح عبارة اه قال نحو زيد تاجر اه مثال التخصيص لرفع الاحتمال قوله او الرجل التاجر اه مثال التخصيص
لتقابل الاشتراك قوله فانه كان اه تطبيق مثال كل واحد منهما قال او مدحا او ذما اه عطف على قوله مينا كاشفا قلنا
زاد الشرح قوله لكون الوصف فيكون المصدر ان بنين لانما على اى ما وحا او ذما او ذامدح او ذامدح ليصح المحل او انه

من النكرات قوله واما انما فصله عما قبله لانه ليس الوصف الكاشف فيه وصفا للمعرفة كما هو كاشف فيها سبق من الامثلة بل الموصوف نكرة واما ذكره الشارح لئلا يتوهم اختصاص الوصف الكاشف بالموصوف المعرف والصفة يحتمل ان لا يكون جزوا ومنوعا صفة له بلوعا بل يجوز حالا مثله على التقديرين مجموعها بمنزلة الوصف الكاشف له بلوعا والظرفان متعاقدان بها قوله فان الربيع سرعة الجزع اه تطبيق المثال بالمثل بان اذا مسه الشر جزوا عاد اسماء الخبز منوعا صفة كما الربيع وهو منكر قال او مخصصا اه عطف على قوله مينا كاشفا اى اما وصفه فلكونه مخصصا والفرق بين الوصف المخصص المذكور بناد بين البين الكاشف المذكور فيما سبق هو ان الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد من البين كشف المعنى قوله اراد بالتخصيص ما يعلم اه التوضيح منه دفع اعتراض وهو ان المثال لا يطابق المثل لان التخصيص عبارة عن تقابل الاشتراك وهو ان يكون في النكرات وزيد في مثال المتن معرفة حاصل الدفع ان التخصيص بالمعنى المذكور في اصطلاح النحاة وعند علماء البيان اعلم من تقابل الاشتراك ورفع الاحتمالات فيكون هو في المعرفة والنكرات جميعا في مطابق المثال مع المثل قوله لتقليل الاشتراك اه الذي وقع فيه اذا كان الموصوف معرفة ومشتريا باللفظ او هو ما وضع لمعنيين او اكثر باوضاح متعدد كزيد فانه وضع للتاجر والفقيه الجواد وغير ذلك قوله وعند النحاة اه هذا متقابل عند المعنيين الحاصل ان التخصيص يشمل المعارف والنكرات وان له فريدين لتقليل الاشتراك في النكرات ورفع الاحتمالات في المعارف وهذا اصطلاح علماء البيان بخلاف النحاة فان التخصيص عندهم عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات فقط واما رفع الاحتمالات في المعارف فيقال لتوضيح لا تخصيص عندهم قوله فانه كان يجب الوضع اه اى فان الرجل كان يجب اه هذا تطبيق المثال مع المثل له يعنى ان الرجل يجب وضعه يصلح ان يطلق على معنى كلى هو الماهية من حيث هي اى او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين في وضع اسم الجنس وذلك المعنى الكلى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد وفي خصوصية فرد اخر فمثلا الاحتمال هناك هو المعنى الكلى واما احتمال المعارف فانها يشتاق من اللفظ فان زيدا مثلا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على خصوصية كل واحد من الاشخاص لكونه موضوعا بازا خصوصية كل واحد منها وليس هناك معنى كلى يحتمل ان يتحقق في ضمن اية خصوصية الا ان يقول زيد بمسمى زيدا فيكون حينئذ في حكم النكرات قوله قلنا ذلك الاشتراك اه جواب لما قوله وخصصة اه عطف على قلنا عطف تفسير قوله المتصفة بالعلم اه خرج الرجل غير العالم فثبت التقليل فيه قوله والتوضيح اه عطف على قوله التخصيص اى وعند النحاة التوضيح عبارة اه قال نحو زيد تاجر اه مثال التخصيص لرفع الاحتمال قوله او الرجل التاجر اه مثال التخصيص لتقابل الاشتراك قوله فانه كان اه تطبيق مثال كل واحد منهما قال او مدحا او ذما اه عطف على قوله مينا كاشفا قلنا زاد الشرح قوله لكون الوصف فيكون المصدر ان بنين لانما على اى ما وحا او ذما او ذامدح او ذامدح ليصح المحل او انه

جعل الوصف مدحا او ذمما بالصفة ومثله قوله او ترجى قال جادني زيدا العالم آه مثال الوصف المدح قال او الجاهل آه مثال
الوصف الذم قوله او الفقير آه مثال الوصف الترحم قال حيث يتعين الموصوف آه كلمة حيث تعيد بية زمانية يعنى ان هذه
الامثلة تكون امثلة للمدح او الذم او الترحم في وقت يتعين ويعلم الموصوف قبل ذكر الوصف وان لم تكن كذلك فلا تكون
امثلة لها قوله اعني زيدا آه تعين الموصوف قوله اى قبل ذكر الوصف آه تعين مرجع التفسير قوله اما بان لا يكون له اذ بيان
تعين الحاصل في الموصوف قبل ذكر الوصف حاصله اما ان لا يكون للموصوف شريك في اسمه فيكون متعينا قبل ذكر الوصف
واما ان يكون الخاطب يعرف ذلك للموصوف بشخصه قبل ذكر الوصف فيكون اللفظ متعينا قبل ذكره قوله واشترط هذا آه اى
تعين الموصوف في الوصف المدح او الذم اى او الترحم قبل ذكر الوصف بذا بيان علته تعين الموصوف قبل ذكره حاصله ان
في الوصف المخصص للموصوف يكون تعين الموصوف بذكر الوصف فاذا كان كذلك في الوصف المدح او الذم او الترحم يصير ذلك
الوصف مخصصا لا مادعا او اذا ما اوجا فيلزم خلاف المفروض قال او تاكيدا آه عطف على قوله ميتا كما شغاي فلذلك
الوصف تاكيدا او تعريفا للمسند اليه الموصوف قوله اذا كان الموصوف متضمنا آه الغرض تعين محل كون الوصف فيه للتاكيد
لانه اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى الوصف يكون معنى الوصف موجودا في الموصوف فيكون ذكر الوصف بعد التاكيد
له قال نحو اس الدابر آه اس مبتدأ مبنى على الدابر نعت مؤكدة له مرفوعة نظرا الى المحل وجملة كان يوما
عظيما خبره قوله فان لفظا اس آه تطبيق المثال بالمثل لان معنى اس المضى وكذا معنى الدابر لان مثل ذلك
التاكيد يستعمل الفصحى اذا اقتضاه المقام كما اذا وقع في الاس كرب وغم فيكون ذكره اشارة للفرح بدوره وحصول
النهاية منه او وقع فيه سرور فيكون ذكره اشارة الى التأسف عليه بدوره ومضيه قوله وقد يكون الوصف لبيان المقصود
آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان حصر الفوائد الوصف للمسند اليه الموصوف في الامور المذكورة لا يصح لان الوصف
قد يكون لبيان المقصود والتفسير اللفظي حاصل الدفع انما انحر المصنف في الامور المذكورة للثبوت بها وشبهها وبهذا القسم قليل
كاول عليه لفظ قد داخل على المضارع لان فيه احتمال عطف البيان كما سيأتى من الشرح في بحث المسند اليه
بعطف البيان ثم ان ههنا اربعة اوصاف الوصف المبين للمقصود والمؤكد للموصوف والكاشف له والمخصص له فالفرق
بين الوصف المبين للمقصود وبين الوصف المؤكد للموصوف ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود والاصل بل مجرد التاكيد
بخلاف الوصف المبين فان الملاحظ فيه بيان المقصود والاصل والفرق بين الوصف المبين وبين الوصف الكاشف ان
الغرض من الوصف المبين بيان احد المحتملين او المحتملات للفظ بان يحتمل اللفظ معنيين او اكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد
الاصل من تلك المحتملات كما في الدابة في المثال المذكور لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود
ايضاح المعنى لا بيان احد المحتملات والفرق بين الوصف المبين وبين الوصف المخصص ان الغرض من الوصف المبين
بيان احد المحتملات للفظ ودفع غيره من محتملاته والغرض من الوصف المخصص بيان احد افراد المعنى ودفع غيره وبهذا اظهر

الفرق بين الاوصاف الاربعة قوله منه قوله نعم آه وانما قال ومنه قوله نعم لم يقل كقوله نعم كما قال في المحقر لان فيه احتمال
 عطف البيان والوصف المبين ليس يقيناً كما سيجي في بحث السند اليه بعطف البيان قوله حيث وصف آه كلمة حيث تعليلية
 عنه لكون الوصف مبنياً لا مقصود من السند اليه الموصوف وتطبيق المثال مع الممثل له حاصله ان لفظ دابة وطائر حامل لمعنى
 الجنس والوحدة فوصف السند نعم لم يما هو من خواص الجنس وهو الكون في الارض بالنظر الى الدابة والطيران في الجو بالنظر الى
 الطائر فان هذا النسبة الى جميع افراد الجنس على السوية ولا يختص به فرد دون فرد لبيان ان القصد منهما الى الجنس فيفيد
 عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد اي ليس القصد الى الجنس مع الوحدة فيجتمه ان يراد الوحدة النوعية فيفيد عموم
 افراد النوع واحد بان يراد به دابة ترعى وطائر يطير دون عموم كل فرد يصدق عليه الجنس قوله وبهذا الاعتبار افا داه فيه
 اشارة لبيان فائدة هذا الوصف اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس دون الفرد فيجمع جميع افرادها فاذا زيادة تعميم و
 الاحاطة واما اصل التعميم فحاصل بناء من وقوع النكرة في سياق النفي المقرنة بمن اي من دابة ولا طائر وتوجيه ذلك
 ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق لكن يجوز ان يراد به ادواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون
 استغراقاً عرفياً فذكر وصف نسبة الى جميع ادواب ارض كانت وطيور ارض جو كان على السواء فاتفق بعد التوضيح
 ان الاستغراق حقيقى يتناول كل دابة من ادواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق المختلفة فكانه قيل وما
 من دابة قط في جميع الارضين السبع ومن طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بمناجيه الا انكم امثالكم محفوظة احراها غير
 مهمل امرها فظهر بذلك معنى زيادة التعميم والاحاطة خلاصته انه كان قبل الوصف نصاً في الاستغراق لكنه يحتمل التأويل
 مع خصوصية بان يراد الاستغراق العرفي وبعد الوصف صار مفسراً بالاستغراق الحقيقي فلا يحتمل التأويل فالتقدير ان النكرة
 المفردة في حيز النفي تدل على كل فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله ام امثالكم لان كل فرد لا يكون اما وجماعة وكذا ان اراد
 كل نوع نوع لان كل نوع امه واحدة لا اما وجماعات قلنا ان النكرة وان كانت المراد منها كل فرد لكن الاخبار بالأمثالكم
 ملاحظة فيه المجموع مجازاً اي النكرة محمولة هنا على المجموع مجازاً بضمية تخمينية فيكون في الارض ويطير آه هذه
 العبارة من قلم الناسخ ليست موجودة في اكثر النسخ المعروفة ونحو سقا طها لانه يناق قوله السابق وهو قد يكون الوصف لبيان
 المقصود ونفسه آه فانه يدل على ان بيان المقصود وتفسيره نكاته على وحدة مندرجة في التاكيد والا لكان ان يقال ومنه قوله نعم
 ومن دابة في الارض الآية قوله واعلم ان الوصف آه الغرض منه تنبيهه على الوصف بان الوصف قد يكون جملة وما ذكر فيها
 سبق فهو الوصف المفرد فيكون هذا تعميماً بحيث الوصف باعتبار قسمة الغرض منه تمهيداً لتوجيه مراد من قال ان الجملة
 نكرة لان على ظاهر قوله يراد الاعتراض بانه لا يصح اطلاق النكرة على الجملة لان التعريف والتكثير من خواص الاسم وهو لكونه
 قسماً من الكلمة مفرد الجملة ليست كذلك فلا يصح انصافها بالتكثير حاصل توجيه ان الجملة الوصفية لها محل من الاعراب بالنسبة
 الى موصوفها والجملة التي لها محل من الاعراب بحسب صحة وقوع المفرد موضعها لكونها غير تامة في حكم المفردات وذلك المفرد

له وكذا نكرة المفردة في حيز النفي وان تدل على كل فرد او نوع ونحوه لكن ترجمتها بصفة
 الجنس يدل على التعدد فلهذا صرح الاخبار بالجمع على هذا

قوله والا فالتعريف أه أي وان لم يكن مراد من قال ذلك فالتعريف أه قوله ويجب في تلك الجملة أه أي الجملة التي هي صفة
 بهذا بيان شرط الثاني قوله كالصفة أه أي كما يجب صفة الموصول جملة خبرية لأن الصفة تكون موصوفة للموصول فلا بد ان
 تكون موجودة قبله والا لا وجود له قبله لأنه لا يوجد ما لم يوجد فثبت ان الصفة جملة خبرية لأنها تكون موجودة قبل وجود
 الموصول لأنها اظهر ما وجد قوله لأن الصفة أه دليل لكون الجملة الوصفية خبرية حاصلة ان الشيء اذا كانت ثابتة لا غير
 بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوت ذلك الغير وثبوت في نفسه معلومين للمخاطب قبل ذكر ذلك الشيء اما علم
 المتكلم لأن ثبوت الشيء لا يكون بدون العلم واما علم المخاطب فلان المقصود فيه الاحضار في ذهن المخاطب و
 الا يتصور بدون علم المخاطب بالتصاف الموصوف بمضمون الجملة الصفية قبل ذكرها وانما كان ثبوت ذلك الشيء
 في نفسه واجبا لأن الشيء ما لم يكن ثابتا في نفسه لم يثبت لغيره والثبوت في نفسه لغيره لا يكون الا للجملة الخبرية لا للا
 ثنائية لأنها لا يوجد ما لم يوجد وليس لها تحقق ووجود في الخارج فثبت ان الجملة الوصفية تكون خبرية لا انشائية وهو
 المدعى وانما قال لأن الصفة يجب أه لأنه اذا كان الشيء ثابتا لغير بطريق الخبرية وجب كونه ثبوت ذلك الشيء في نفسه و
 لغير معلومين للمتكلم وحده لا للمخاطب لأن المقصود فيه الاعلام والاخبار وهو يقتضي عدم علم المخاطب كما لا يخفى قوله ان
 المخاطب عالم أه منقول يعتقد قوله بالتصاف الموصوف أه متعلق عالم قوله بمضمونها أه أي مضمون الجملة الصفية قوله قبل
 ذكرها أه ظرف عالم أي قبل التلفظ بالصفة قوله واما يجب بها أه أي بالصفة أي انما يسمى التكلم بها الغرض منه رفع الغرض
 وهو انه اذا كان الصفة بحيث يجب فيها ان يكون التكلم معتقدا لكون المخاطب عالما بالتصاف الموصوف بها قبل ذكرها فان
 فائدة في ايرادها بل يكون ذكرها لغوا وتحصيل الحاصل عند المخاطب حاصل الرفع ان التكلم انما يقصد بذكرها تحصيل الموصوف
 عند المخاطب بما كان يعرفه قبل من التصاف بمضمون الصفة ليحكم عليه او به مثلا ويفيد المخاطب فائدة يفتد بها بذكرها جامع
 علمه بها لان الاصل في الوصف ان يكون كاشفا للموصوف او محصا له في كل واحد منهما تعريف وتميز له ولون الجملة ليس
 المقصود من ذكره مجرد التصاف بتلك الصفة حتى يلزم اللغوية قوله ليعرف المخاطب الموصوف أه الصغرى يعرف راجع للتكلم
 والمخاطب منقول اول له والموصوف منقول الثاني يعني يجب بها للموصوف بها عند المخاطب ولولم يجب بها لم يميز عند قوله و
 يميز عنده أه أي يميز التكلم الموصوف عند المخاطب هذا عطف تفسير يعرف قوله بما كان يعرفه قبل أه أي بشئ كان المخاطب
 يعرف ذلك الشيء قبل ذكر الصفة قوله من التصاف أه بيان ما أي من التصاف الموصوف قوله يجب كونه أه تفريع من ما
 قبله أي فيجب كون الجملة الصفية قوله المعارف أه صفة الحكم المراد بالحكم هنا وقوع النسبة قوله حصوله أه نائب فاعل المعلوم
 قوله قبل ذكرها أه أي قبل الوصفية وهذا لا يكون الا في الجملة الخبرية قوله والا انشائية ليست كلك أه أي ليست جملة متضمنة للحكم
 المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكره لان الاثنا هو اعلام عن النسبة القائمة بنفس التكلم من حيث انها تامة بها لانها لو
 كانت معلومة الثبوت لموصوفها قبل التلفظ بها لكانت لها بية خارجية فيكون خبرية لا انشائية قوله فو فو بها صفة او

دفع العراض وهو ان الاشياء كثيرا ما يقع صفته او صفة كما يظهر لمن تتبع كلام العرب مثل جادني رجل خريه او الذي خريه
 حاصل الدفع ان الاشياء يقع صفته او صفة باعتبار التأويل بتقدير القول فعني جادني رجل خريه اي رجل مقول في حقه
 خريه اي يستحق ان يقال في حقه خريه وحينئذ يكون الموصوف معلوم الا تصاف بمضمون الصفة قبل ذكرها فيكون
 خبرا بخلاف ما اذا كان من غير تأويل فانه امر مبطل لا يحصل العلم بالتصاف الموصوف قبل ذكرها قوله فان قيل قد ذكرناه
 هذا العراض على قوله فوقها صفة او صفة ان عدم وقوع الاشياء بلا تأويل صفة مسلم لكن لان عدم وقوع
 الاشياء صفة بلا تقدير القول لانه يفهم من كلام صاحب الكشاف ان القسم مع كونه جملة انشائية يقع صفة فيكون
 قول الشرح فوقها صفة او صفة ان مخالف لمن هو امام الفن والعمدة وهو لا يجوز لان قول الشرح يدل على الاستواء بين
 الصفة والصفة في كون كل واحد منهما خبرية وكلام صاحب الكشاف هذا يدل على الفرق بينهما في الخبرية بان الصفة ان
 تكون خبرية بل قد تكون انشائية ايها قوله وان منكم من لا يطعن في ادائنا نحن عن القتال كعبد الله بن ابي
 ابن سلول واصحابه قوله ان التقدير ان مفعول ذكر قوله والقسم جوابه صفة من آه وهو انشا ولم يشتر صاحب الكشاف
 الى تقدير القول بهنا فعلم ان الصفة تقع انشا وهذا مخالف لما قال الشرح قوله قلنا مراده آه اي مراد صاحب الكشاف
 حاصل الجواب ليس مراده وقوع القسم فقط بل القسم مع الجواب والقسم وحده وان كان انشا لكن القسم مع الجواب
 اخباري يحتمل المصدق والكذب كما ان مجموع الشرط والجزاء خبرية والشرط وحده ليس بخبر بل ليس بجملة لانه قيد بمنزلة
 الطرف للجزاء عند علماء البيان كما سيجي في بحث متعلقات الفعل فلا يدل قول صاحب الكشاف بوقوع الاشياء صفة
 بدون تقدير القول بل يدل ان الصلة انما هو الجواب المؤكدة بالقسم وهو جملة خبرية تحتمل للمصدق والكذب قوله ولذا
 يقال آه اي لا اجل جواب القسم جملة خبرية ولا يخرجها القسم عن كونها خبرية يقال في تأكيد الاخبار والتأكيد قائم
 فزيد قائم جملة خبرية جواب القسم والتأكيد تلك الجارية للجزاء يخرج القسم عن الخبرية هذا تأكيد توجيه قول
 صاحب الكشاف قوله والاشياء انما هو نفس الجملة آه هذا بيان لمنشا غلط المعترض حاصل ان الاشياء انما هو نفس الجملة
 القسمية لا الجواب المؤكدة به ايها حتى يرد ما اورد المعترض قوله وهذا كما ان آه اي كون الجواب مع القسم خبرية وان
 كان القسم وحده انشا مثل ان الجملة الشرطية خبرية ان كانت قبل دخول اداة الشرط خبرية واما الشرط وحده فليس
 بخبر بل ليس بكلام لخروج اداة الشرط عن الكلامية لانه بمنزلة الطرف قيد للجزاء فالمراد من الشرطية مجموع الشرط والجزاء
 لا الجزاء وحده كما قال الجليبي هذا تأكيد للكون الجواب المؤكدة بالقسم جملة خبرية دون القسم وحده كما ان الجزاء مع الشرط جملة
 خبرية دون الشرط وحده قوله فان قيل في كلامه آه اي كلام صاحب الكشاف هذا عراض على قوله لان الصفة يجب
 ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم بالتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها آه حاصله لا نسلم استواء الصلة والصفة في
 اشتراط العلوية للمخاطب فانه شرط في الصلة فقط دون الصفة فلا يلزم كون الصفة جملة خبرية كما قال الشرح ولانه يعلم

جادني

صفة

من قول صاحب الكشاف ان الصلوة تجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب اه الى قوله ثم قال انما جاءت اه اشتراط كون
 الصلوة معلومة للمخاطب ويعلم من قوله ثم قال وانما جاءت فعرفوا منها انما موصوفة بهذه الصفة الى قوله قلنا يمكن ان
 مضمون هذه الصفة ليس بمعلوم للمخاطب قبل نزول هذه الآية قوله التي ما يشعرون اه اي كما ان كلامه السابق يدل على عدم
 القول في الاثبات كذا يدل به الكلام على عدم علم المخاطب في الصلوة والفرق بين كلاميه ان الاول يدل على الفرق
 بينهما في الجزئية بان الصلوة لا يجب فيها ان تكون خبرية وهذا يدل ان وجوب علم المخاطب في الصلوة فقط دون الصلوة قوله
 حيث ذكر في قوله نعم اه كلمة حيث تعابيه علمه للاشعار المذكور والاشعار المذكور مركب من جزئين ايجابي وسلبي اي
 وجوب علم المخاطب في الصلوة وعدم وجوب علمه في الصلوة فقوله حيث ذكر في قوله نعم اه الى قوله ثم قال انما جاءت اه دليل
 الجزء الاول ومنه الى آخره دليل الجزء الثاني قوله فالتقوا النار التي اه هذه آية سورة البقرة قوله ان الصلوة تجب اه منقول
 ذكره عن ان الصلوة هي قوله نعم وقودها الناس والحجارة معلومة للمخاطب من المشركين قوله فيحتمل انهم علموا ذلك اه
 فهذا بيان وجه معلومية الصلوة للمخاطب اي فيحتمل ان المخاطبين وهم المشركون عرفوا انما موصوفة بهذه الصفة من
 سماع آية سورة التحريم لانها مقدمة نزول من سورة البقرة قوله ثم قال اه اي صاحب الكشاف عطف على قوله ذكر اه
 هذا شروع في اثبات الجزء السلبي قوله هنا اه اي في سورة البقرة قوله لان الآية اه اي هذه الآية اعني قوله نعم قوا انفسكم
 واهليكم اه قوله ثم جاءت اه عطف على جاءت الاولى اي جاءت النار في سورة البقرة قوله ثارا بها اه حال من فاعل جاء
 فقوله نعم وقودها الناس والحجارة في سورة البقرة صلة فذكر صاحب الكشاف في حتم ان تكون معلومة للمخاطب وقوله
 نعم وقودها الناس والحجارة في سورة التحريم صفة فقال في حتم ان تكون نكرة لانها نزلت اولاً فعلم ان وجوب علم
 المخاطب في الصلوة فقط دون الصلوة فلا يصح ما قلنا من ان المخاطب عالم اه قوله الى ما عرفوه اولاً اه اي ما عرفه المشركون
 اولاً في سورة التحريم قوله قلنا يمكن اه حاصلة لان العلم ان المعلوم من كلام صاحب الكشاف عدم اشتراط المعلومية
 للمخاطب في الصلوة بل مضمون كل من الصلوة والصلوة معلوم للمخاطب لان المخاطبين في سورة البقرة هم الكفار كما
 يدل عليه سياق الآية وهم عارفون بمضمون الصلوة لا سمعوا الآية في سورة التحريم لانها مقدمة من سورة البقرة
 والمخاطبين في سورة التحريم هم المؤمنون وهم عارفون بمضمون الصلوة بسماعهم من النبي كما يدل عليه سياق الآية
 فالجاء ان اللازم في الصلوة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون علم السامع والمخاطب في كل واحد من الآيتين عالم
 بالتصايف النار بالصلوة والصلوة كما عرفت الا انها جاءت في سورة البقرة معروفة لتقدم ذكرها في سورة التحريم موصوفة
 بهذه الصفة فكان المقام مقام التعريف العهدي بخلاف سورة التحريم فانه لم يتقدم ذكر النار الموصوفة لا صريحاً ولا
 كناية فكان المقام مقام التنكير وبذلك لا يقال جاءني رجل قاضل فقال الرجل الفاضل فانه اورد اولاً نكرة لعدم سبق
 الذكر وان كان معلوماً بالتصايف بالفضيلة واورد ثانياً معرفة لتقدم الذكر فمما ذكر صاحب الكشاف توجيه تعريف النار في

احد الايتين وعدمه في الاخرى فمدونة النار في سورة البقرة لسبق ذكرها في سورة التوريم وعدمه في سورة التوريم لعدم سبق
 ذكرها وجرد سماعهم من النبي لا يمكن في تعريف العهد الخارجي لان مجرد علم المخاطب بذات المشار اليه لا يمكن في الاشارة
 بتعريف العهد عالم يعلم المراد ويتعين عنده بقرينة من القرائن فظهر وجه التعريف في الاول والتعريف في الثانية قوله معلوم
 التحقيق عند المخاطب اي معلوم الوجود عند المخاطب قبل ذكره قوله سمع قد علموا ذلك ان اى كون النار موصوفة بهذه الصفة
 قوله لا سمعوا الآية انما بالشد يد طرف لعلوا الموضح قال واما تأكيد ان عطف على قوله واما وصفه هذا حكم آخر للسند
 اليه يعني ان تأكيد السند اليه لاجل تقرر السند اليه في ذهن السامع وثبوت قوله اي تقرر السند اليه ان فيه اشارة ان اللام
 في قوله التقرير عوض عن المضاف اليه وفيه تعريف على من فهمه بتقرير الحكم المحكوم عليه يعني كليهما لا التقرير للسند اليه فقط كما
 سيجي قوله اي تحقيق مفهومه ان اى مفهوم السند اليه هذا التفسير تقريره فيه اشارة الى انه ليس المراد بالتقرير ذكره اولا ثم ذكر ما يتقرر
 ويشبهه يعني تقرير لفظ السند اليه كما هو المتعارف لان هذا شامل لنحو ما سعت في حاجتك وهو غير مراد بهما بل المراد تحقيق
 مفهومه وثبوت ازالة ظن السامع عن ارادة غيره قوله ومدلوله ان الغرض منه دفع توهم وهو ان المتبادر من تحقيق مفهومه
 تحقيق معناه التحقيق فخرج منه تحقيق المعنى المجازي كما في رى الاسد نفسه حاصل الدفع ان المراد من تحقيق مفهومه تحقيق
 مدلوله وهو عام من ان يكون حقيقيا او مجازيا فيكون من عطف العام على الخاص قوله اعني جعله مستقرا محققا ان هذا التفسير
 تحقيق مدلول الغرض منه دفع توهم وهو ان المتبادر من تحقيق مدلوله ازالة الظن اعني في نفسه وهو ليس مراد بهما بل المراد
 ازالة احتمال الغير حاصل الدفع ان ليس المراد من تحقيق مدلوله ازالة الظن اعني في نفسه كما هو المتبادر بل المراد منه ازالة احتمال
 الا في ذهن السامع لئلا يظن السامع ان المراد من ذلك اللفظ غيره قوله بحيث لا يظن ان اى السامع قوله به غيره ان الضمير ان
 كلاهما راجعان للسند اليه اي لا يظن السامع بالسند اليه غير السند اليه قوله اذا ظن المتكلم ان تطبيق المثال يعني جنى
 بال تأكيد في المثال المذكور اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ السند اليه لامر شاغل متغفل سمعه عن سماعه قوله
 او عن حمل على معناه ان عطف على قوله عن سماع لفظ السند اليه الضمير في راجع الى السند اليه والضمير في حمله اما راجع الى السامع
 وهو الظاهر اي غفلة السامع عن حمل السند اليه على معناه واما راجع الى المتكلم اي غفلة السامع عن حمل المتكلم السند اليه
 على معناه فلا يحمل السامع على معناه واما راجع الى السند اليه من قبل اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف وهو
 المتكلم او السامع فيرجع الى التوجيهين السابقين اي غفلة السامع عن حمل المتكلم او السامع السند اليه على معناه لامر
 شاغل متغفل فهمه عن حمل على معناه قوله ومثل هذا اي التاكيد وان امكن حمله ان كلمة ان وصالية الغرض منه دفع توهم
 وهو ان التقابل بين التوكيد للتقرير وبين التوكيد لدفع توهم التجوز ونظائره كما فعله المصدر ويدل على انه لا يمكن الاجتماع
 بين ما هو للتقرير وبين ما يدفع توهم التجوز والسهو ونظائرها مع ان التاكيد تابع لقرار المتبوع في النسبة او الشمول الاول
 لدفع توهم التجوز والثاني لدفع توهم السهو حاصل الدفع ان التقابل بينهما انما هو بالنظر الى التصدي والارادة ولا شك ان

الحكمة

والنوع

القصد الى مجرد التقرير لا بجامع القصد الى دفع توهم التجوز والسهولة لان المقصود به وغيرها لغاثر الاشياء قوله على ما اشار
 اليه صاحب المفتاح اه اثبات ما ادعاه من الفرق بينها بالقصد وغيره بمنقل قول من هو عمدة في هذا الفن وهو صاحب المفتاح
 قوله حيث قال بيان ما اشار اليه قوله كما يطلعك عليه اه اي على القصد بالتاكيد الى مجرد التقرير قوله فصل اعتبار التقديم اه اي
 باب اعتبار تقديم المسند اليه الشامل للتاكيد لان تاكيد المسند اليه مسند اليه وتأخيره مع الفعل بان يكون المسند اليه مؤخر على
 تاكيد قصد ثم قدم على انه تخصيص قصد فحصل بالقصد الفرق بينهما نحو انا عرفت كما سيجي قوله وذكر العلامة اه اي قطب الدين الشيرازي
 شاح المفتاح اعلم ان في كلام المفتاح المذكور وهو قوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير احتمالات ثلاثة احدها ان يكون المراد
 بالتقرير تقرير الحكم وهذا ما اختار العلامة في شرح المفتاح واليه اشار الشرح بقوله وذكر العلامة في شرحه اه ثم اشار الى رده
 بقوله وهو خلاف ما صرحوا به اه حاصل الرد ان هذا مخالف لقرائنهم حيث قالوا في نحو لا تكذب انت ان تاكيد المسند اليه بما يفيد
 مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم وتقويته ثم اشار الى توجيه بقوله فالنقل اه حاصل التوجيه انه ليس مراد صاحب المفتاح
 بالتاكيد في كلامه المعنى الاصطلاحي لا اعني التاكيد المخصوص وهو التابع المخصوص في مقابلة التوابع الاخرى بل اراد مجرد
 التكرير اي تكرير المسند اليه اي المعنى اللغوي ولا شك ان تكرير المسند اليه يفيد تقرير الحكم وتقويته عند فهم كافي انا
 عرفت وانت عرفت فصح تفسير العلامة كلامه بتقرير الحكم وحينئذ يكون معنى قول السكاكي اه المذكور وربما كان القصد الى
 مجرد التقرير اه اي ربما كان القصد من تكرير المسند اليه وتاكيد مجرد تقرير الحكم كما قال العلامة ثم اشار الشرح الى رد
 هذا التوجيه بقوله قلنا اه حاصل الرد انا لا نسلم ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت وانت عرفت يفيد تقرير الحكم بل هو حاصل
 بتقديم المسند اليه ولا دخل فيه لتكرير المسند اليه اذ في نحو عرفت انا وعرفت انت وجد تكرير المسند اليه مع عدم تقرير
 الحكم ثم اشار الى رد آخر عليه بقوله على ان السكاكي رد لم يورد اه حاصل الرد انه ان سلم ان تكرير المسند اليه يفيد
 تقرير الحكم كما قال الموجه بقوله فاقيل اه لكنه لا يصح الحوالة في كلام السكاكي اه على هذا التوجيه بقوله كما يطلعك عليه
 فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل لان افادة انا عرفت استوفت لتقوى الحكم وتقويته لم يورد السكاكي في الفصل المذكور بل فيما قبله اعني في بحث
 تقديم المسند في قوله الشرح بل في آخر بحث تأخير المسند اليه تسامح باقائه اللازم مقام الملزوم فانه يلزم من تقديم المسند تأخير المسند اليه
 ثم اشار الى رد آخر عليه بقوله لو سلم انه اراد اه حاصل ان هذا التوجيه بقوله فانه انما يصح لو حمل الحوالة في كلام السكاكي على غير ظاهره بان
 اراد ان الاطلاع المذكور واقع في تقرير ذلك الفصل اي فصل آخر بحث تأخير المسند اليه انما اسنده اليه الى فصل التقديم والتأخير توسعا لكنه
 لا نسلم هذه الارادة اولا لكونها خلاف الظاهر ولو سلم تلك الارادة مع كونها خلاف الظاهر فليكن قوله كما يطلعك عليه اه اشارة الى ما ذكره في نحو
 لا تكذب انت من ان مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم لا الى قوله انا عرفت من تقرير الحكم لان الحوالة فيها وان كانت مبينة على التوسع لكن لا يلزم
 في الاشارة الى نحو لا تكذب انت حمل التاكيد على غير المصطلح كافي الاشارة الى نحو انا عرفت واليه لا يرد عليه ما ورد على الاشارة الى نحو
 انا عرفت من ان تقرير الحكم مستفاد من تقديم المسند اليه لا للتكرير ولا يرد عليه ايضا ان التعريض للتخصيص اولى به

كما سيأتي غير ان فيه مخالفة ظاهر الحواله وهو مشترك بينهما ثم اشار الى رد آخر عليه بقوله ولو سلم فكان ينبغي ان يحصل له السلام
 اولاً ان قوله كما يطلعك انما اشار الى نحو انما عرفت بل اشاره الى نحو لا تكذب انت كما مر ولو سلم انه اشاره اليه ويكون المراد
 تقرير الحكم فالمناسب التعريض الى ذكر التخصيص بان يقال واما التوكيده فلتقرير الحكم وتخصيصه لان السكالي في صدد افادة
 التخصيص بالتاكيد بان التاكيد يفيد التخصيص فالاول ذكره قوله ولم يبين ان اى آيه ولم يبين العلامة موضع الاطلاع لنا
 عليه فيه اشاره الى الرد عليه من اول الوجه من انه يبين مراد قوله بمر التفسير ولم يبين موضع الاطلاع من بحث التقديم والتأخير
 ثم اورد عليه هو خلاف ما صرح جوابه انما مر تقريره قوله فان قيل آيه هذا توجيه كلام العلامة لكلام السكالي من جانب الشك اى
 ان السكالي لم يرد التاكيد الصاعى اى الاصطلاحى بل اراد اللغوى كما مر تفصيلاً قوله هو التكرير آيه اى تكرير المسند اليه
 بل التقديم اى تقديم المسند اليه فان قيل ان تقديم المسند اليه يفيد تقرير الحكم لاجل تكرار الاسناد اليه فتكرير المسند اليه اذا استلزم
 تكرار الاسناد بان يكون السند فعلاً او معناه ينبغي ان يكون هو مفيد التقرير الحكم فلا يصح الرد على العلامة بقوله قلنا آيه
 اجيب عنه بان اراد المسند اليه مقدم مع عدم توقف المعنى عليه انما هو لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد فيكون تكرار
 الاسناد مقصوداً بتقديم ما اسند اليه مؤخران ذلك ليس الا لاسناد بوجه آخر غير الاسناد اليه مؤخران بخلاف تكرير المسند
 اليه فانما هو سناد فيه بوجه آخر فلا يكون لاجل افادة التقوى بتكرير الاسناد وان كان التكرير بجامع التقوى بتكرير الاسناد
 في صورت تقديم المسند اليه قوله على ان السكالي آيه رد آخر على التوجيه المذكور بالعلامة كما مر قوله ولو سلم انه اراد ذلك آيه
 يعنى لا سلم اولاً ان السكالي اراد من فصل التقديم والتأخير مع الفعل في قوله المذكور تأخير المسند اليه واسند اليه توسعاً
 ومجازاً لقربه حتى يصح الحواله كما هو مفاد قول الشرح على ان السكالي لم يرد آيه لانه خلاف الظاهر من كلام السكالي وان سلم
 ان السكالي اراد منه آخر بحث السند اليه بناء على خلاف ظاهره فيمكن قوله كما يطلعك عليه آيه اشاره الى ما ذكره في ذلك
 البحث اى بحث تأخير المسند اليه من ان نحو لا تكذب انت يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فيكون التقرير والتاكيد اصطلاحاً فلا يصح
 ما قال الشرح في توجيه قول العلامة من ان المراد تقرير الحكم كما مر تفصيلاً قوله كما يجعل قوله آيه اى قول المعمر في الايضاح تأييد
 لكون قول قول السكالي كما يطلعك عليه آيه اشاره الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت لتقرير المحكوم عليه دون الحكم بقول
 المعمر في الايضاح حيث قال فيه كما سيأتي في باب تقديم الفعل وتأخيره فيه اشاره الى ما ذكره في بحث تقديم المسند
 اليه من ان تأييد المسند اليه في نحو لا تكذب انت لتقرير المحكوم عليه دون الحكم قوله اشاره الى آيه اى الى تقرير المحكوم عليه
 دون الحكم قوله ولو سلم فكان ينبغي ان يعنى لا سلم اولاً ان قوله كما يطلعك عليه آيه اشاره الى نحو انما عرفت بل هو اشاره الى
 نحو لا تكذب انت كما مر ولو سلم انه اشاره اليه ويكون المراد من التقرير تقرير الحكم بناء على ان الحواله غير ظاهرة فكان ينبغي
 لا سكالى ان يتعرض للتخصيص باليقول وربما كان المقصد الى مجرد التقرير والتخصيص لان التخصيص هو الذى يعبر فيه التقديم والتأخير
 مع الفعل وهو الفعل الذى احوال عليه السكالي بقوله فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل آيه اما التقوى فلا يعبر فيه ذلك

قوله يعتبر فيه المسند اليه مؤخرًا أو بناء على انه فاعل معنى لا لفظاً وقد رآه كان في الاصل مؤخرًا بناءً على انه فاعل معنى ثم قدم
لإفادة التخصيص الثاني من الاحتمالات الثلاثة في كلام السكاكي "ان المراد تقرير المحكوم عليه واليه اشارته" بقوله فيما سبق
بقوله على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع توهم التجوز آية الثالث من الاحتمالات الثلاثة في كلامه ان المراد
تقرير التخصيص وهذا ما اختارته واليه اشار بقوله والظاهر آية ووجه الاطرية ان الحوالة فيه باقية على الظاهر دون التوسع كما في التوجيهين
الاولين واليه لا يراد عليه ما يراد على التوجيه الاول اعني التوجيه العلامة من انه خلاف ما هو حوايه في نحو لا تكذب انت كما مر لكن
يراد على هذا التوجيه ان السكاكي اشار في باب تأكيد الاصطلاح الى ما ليس تأكيداً اصطلاحياً لان وحدي حال ولا غير
عطف على المسند اليه ليس من التأكيد الاصطلاحى فاشارة الى جوابه بقوله ويراد في هذا المقام آية حاصل الدفع انه لا بأس
فيه لان السكاكي "شرح في كثير من الابواب بامثلة ليست منها بل يناسبها فليكن هذا من هذا القبيل قوله الى ما اورده آية اى
السكاكي قوله من ان نحو آية بيان ما قوله الحاصل من التقديم آية صفة التخصيص اى التخصيص الحاصل من تقديم المسند اليه قوله
وايراد آية اى ايراد هذا الحكم قوله في هذا المقام آية اى مقام تأكيد الاصطلاحى قوله مع انه ليس في شئ آية اى مع ان المثال المذكور
من كل رجل عارف وكل انسان حيوان ليس في شئ من التأكيد الاصطلاحى بل مناسب له قوله واهذا آية اى لعدم كون
كل رجل عارف وكل انسان حيوان من التأكيد الاصطلاحى غير السكاكى "اسلوب الكلام في المفتاح حيث قال ومنه كل رجل
عارف اي دل به على مغايرة ما سبق من البياض قوله ومثل هذا كثير آية اى مثل ايراد مثله ما ليس منها كثير في كتابه قوله ولا حاجة
الى حمل كلام المصنف آية الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما كان الاظهر في كلام السكاكى "التوجيه الثالث فما وجه الشرح انه جزم في
شرح كلام المصنف في المتن بالتوجيه الثاني حيث قال اى تقرير المسند اليه حاصل الدفع ان في التوجيه الثالث حمل الكلام على
التأكيد الغير الاصطلاحى في باب التأكيد الاصطلاحى والمصنف "بارب عن مثل هذا لانه يعترض على السكاكى "في امثال هذه
المقدمات بانه يلزم الخروج عن البحوث فلا يمكن حمل كلام المصنف على ما هو لا يرضى به ان يكون فعلاً لغيره قوله وبهذا يظهر آية
اى بما ذكر من انه لا حاجة الى حمل كلام المصنف على التوجيه الثالث لان المصنف غير تابع للسكاكى "في امثال هذه المقامات اظهر
ما يقال آية هذا القول مقابل لقول الشرح فيما سبق اى تقرير المسند اليه آية حاصله ان الشرح يقول ان مراد المصنف "بقوله فلتقرير
اى تقرير المسند اليه فقط وهذا القائل يقول ليس المراد منه تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه الذى هو المسند
اليه ومثل تقرير الحكم باننا عرفت وتقرير المحكوم عليه باننا سمعنا في حاجتك وحدي ولا غيرى فرد الشرح على ذلك القائل
بقوله غلط فاحش آية اما الاول فلان في نحو انما عرفت ليس التأكيد اصطلاحياً بل مجرد التكرير وهو غير مراد عند المصنف لان البحث
في تأكيد الاصطلاحى وان سلم انه مراد عند المصنف ولكن لا نسلم ان التكرير فيه يفيد تقرير الحكم بل المفيد له تقديم المسند اليه
مرد اما الثانى فلان في نحو انما سمعنا ليس التأكيد اصطلاحياً بل مجرد التكرير وهو غير مراد عند المصنف وان سلم انه مراد
المصنف ولكن لا نسلم ان التكرير فيه تقرير المحكوم عليه بل تقرير التخصيص كما عرفت فالمراد من التقرير تقرير المحكوم عليه صحيح

كما قال الله لكن تمثيل هذا القائل لنا سمعت لا يصح فلا يرد ان الله قال اولاً ان المراد منه تقرير المسند اليه فكيف ينبغي ان
يقول انه غلط فاحش قال او دفع توهم التجوز اه عطف على قوله التقرير فيكون التقدير اما توكيده فليدفع توهم التجوز
اي او يكون التوكيد لدفع توهم السامع ان المتكلم تجوز في الكلام ولا يلزم من كون التاكيد دافعا للجاز المتوهم
كونه دافعا للجاز المحقق بل بجماعه فتولنا رمانى الاسد نفسه تاكيد للماسد المجاز عن الرجل الشجاع لدفع توهم ان
الرامي بعض علمائه او المعنى لدفع المتكلم توهم السامع التجوز وهذا هو الظاهر من تفسير الله بقوله اي التكلم بالجاز
زاد الله لفظ توهم لان التاكيد لدفع توهم التجوز لا دفع التجوز بان يكون المجاز موجودا يدفع به قوله اي التكلم بالجاز
اه هذا التفسير التجوز فيه اشارة ان اضافة التوهم الى التجوز يادى ملازمة لان التوهم للمتكلم بالجاز المسند اليه لا للمجاز نفسه
قوله بقطع اللص اه اي السارق منقول مقدم فاعلم الامر الامر قوله او نفسه او غيره اه اي قطع اللص الامر نفسه او
حيثه ففى زيادة لفظ العين والنفس اشارة الى ان كلاما من التاكيد اللفظي والمعنوي يدفع توهم التجوز قوله لتلاي توهم ان
تطبيق الاشارة الى الامر مجاز اه اما في الطرف اي المجاز المعنوي بان ذكر الامر واراد به بعض شيئا بان الامر
بقوله او في النسبة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع بالتاكيد اللفظي كما قال الرضى واما المجاز الاخر
بان ذكر القطع واريد به الامر فلا يدفع بتاكيد المسند اليه بل بتاكيد المسند قال اد السهوه اه عطف على قوله التجوز فيكون
التقدير اما توكيده فليدفع السهوه والاراء شار الله بقوله او لدفع توهم السهوه يعني او يكون تاكيد المسند اليه لدفع توهم
وامع ان المتكلم سبهى في ذكر المسند اليه او المعنى لدفع المتكلم توهم السامع سهوه وكذا ما بعده قوله نحو جادى زيد زيد
اه فذكر زيد الثانى لدفع توهم السهوه كما قال الله بقوله لتلاي توهم ان الجاني اه فيه اشارة الى تطبيق المثال اي الملازمة
السامع ان الجاني عمرو وانما ذكر المتكلم زيدا مسندا اليه على سبيل السهوه والسيان قوله ولا يدفع هذا التوهم اه اي توهم
السهوه الغرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه لانه ذكر في دفع توهم التجوز مثال التاكيد اللفظي والمعنوي كما مر في
دفع توهم السهوه الاول فقط حاصل بالدفع ان توهم السهوه لا يدفع بالتاكيد المعنوي فلذا لم يذكر في المثال بجلاب توهم
التجوز فانه يدفع بهما قوله وهو ظاهر اه اي عدم حصول دفع توهم السهوه بالتاكيد المعنوي ظاهرا فانه اذا قيل جادى زيد نفسه
احتمل ان المتكلم اراد جادى عمرو ونفسه سبهى وتلفظ بزيد مكان عمرو قال او عدم الشمول اه عطف على قوله التجوز فيكون
التقدير اما توكيده فليدفع توهم عدم الشمول يعني او يكون تاكيد المسند اليه لدفع توهم السامع عدم شمول المسند اليه لكل
الافراد بل لبعضها كما في ذكر كلامه جميعين بعد القوم قوله لتلاي توهم ان بعضهم اه تطبيق المثال يعني ان القوم في المثال
المذكور بكلامهم جميعين لتلاي توهم السامع ان بعض القوم لم يسمي لكن المتكلم لم يلاحظ ذلك البعض لعدم الاعتداد بهم
فانجب الى الكل قوله الا انك لم تعد بهم اد اي لم تعبهم ان اطلقت القوم وادت بهم من عدا ذلك البعض
كما بهم القوم وذلك البعض تابع لهم ولا يعتد بهم مستقلا التاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم ففى قوله الا

انك لم تعتمد بهم آية اشارة الى ان عدم الشمول انما هو على سبيل التجرؤ فيه تمهيداً للبحث الآتي بقوله سبحانه انك
جعلت الفعل آية عطف على انك الاول بهذا وجه ثان لتوهم السامع ان بعض القوم لم يحس قولهم بناء على انهم في حكم
 شخص واحد آية علمية لجعل فعل الواحد كفعل الكل وذلك لتعارفهم واشترائهم في مصالحهم ومفاسدهم ولرغبتهم في ما يرضي
 به بعضهم فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى بعضهم الى كلهم وعلى هذا التقدير التأكيد لدفع توهم نسبة الفعل الى
 الكل مجازاً بان توهم ان الفعل المنسوب الى كل القوم لم يصدر عنهم بل عن بعضهم فان نسب الى الكل مجازاً فيكون
 في الكلام مجازاً اسنادي فيكون التأكيد لدفع توهم المجازي الاسنادي لا لدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم
 كما في المثال الاول قوله لما يقال بنو فلان قتلوا زيداً انه استشهد على ان الفعل الصادر من واحد ينسب الى الكل مجازاً
 كما ان الفعل الصادر من واحد ينسب الى الكل في هذا المثال فمما يجمع بين كل واحد من آية فيه اشارة الى ان لفظ كل اجمعين
 كما يجمع كل واحد تأكيداً استقلالاً كذلك يجمع كلاهما التأكيد واحد يعني يكون كل من لفظ كل واجمعين بمعنى واحد اعني الشمول والاحاطة
 بالجموع قوله تحت اقتضاء المقام اه اي اذا كان المقام مقتضياً لزيادة التأكيد يجمع بينهما في ايراد التأكيد قوله بناء على كثرة آية
 علمية يجمع بين كل واجمعين بالتأكيد في الآية قوله وبهذا اه اي بالجمع في التأكيد بين كل واجمعين تحت اقتضاء المقام قوله بزيادة
 التغيير والتشديد اه لان الجمع الغفير مع تشديد حالهم واشتغال كل منهم بشان ما اتوا بالسجدة المأمورة بها لا مثال الامر ولم يخاف
 لف احد منهم كان مخالفة ايليس ادخل في الذم والبعد عن الحق التغيير سرز لش كردن والتقرير وشتمى كردن قوله ولادلالة
 لاجمعين اه رد على ائمة الاصول ودفع توهم على قوله ورجعاً يجمع بين كل واجمعين اه حيث قالوا ان فائدة اجمعين في الآية
 المذكورة الدلالة على انهم عن افسهم اجمعوا على السجود في زمان واحد كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين فلا يكون الجمع بينهما
 في الآية المذكورة لاقتضاء المقام زيادة تأكيد لان الجمع الكلي انما يكون اذا كان المنادى بجمعين ما هو المقام بكل و
 ليس كذلك فان زيادته لا فائدة ان سجودهم كان في زمان واحد فيكون لفظ اجمعين لتأسيس معنى آخر لا العادة ما
 افاده لفظ كل كما ذكر بعض الحنفية في اصول الفقه فلا يصح مثال الجمع بينهما في الآية المذكورة ووجه الرد بوجهين احدهما
 ما اشار اليه الشرح بقوله ولادلالة اه حاصلة لادلالة لفظ اجمعين على ان سجودهم كان في زمان واحد لانه وقع في
 موضع التأكيد واذا وقع اجمعون في التأكيد يكون بمعنى كل لا بمعنى الاجتماع ولو كرر لفظ كل لم يند الاحتجاج في
 زمان واحد قطعاً فكذلك ما يكون بمعناه والثاني ان قوله لم يقتضي وقوع اجمعين في الآية حالاً مع كونه مرفوعاً معروفاً
 والجواب عن جانب الحنفية عن الاول انه وان كان بمعنى كل في مقام التأكيد الا ان له اصلاً يدل على الاجتماع فلا
 يبعد ان يلاحظ ذلك الاصل كما يلاحظ المعنى الاصل في الكناية كما مر فلكونه في التأكيد بمعنى كل وان كان مع
 امر آخر هو الاجتماع لا ينافي في كون المقام مقتضى لزيادة التأكيد هو مقتضى الجمع بينهما وعن الثاني ان قولهم
 كانه قيل سجدوا كلهم مجتمعين بيان حاصل المعنى لا التوجيه الاعراب قوله على ما توهم اه المتوهم بعض الحنفية في

اصول الفقه كما هو وجه التوهم ذلك البعض لان في ذلك زيادة وتغير وتقسيم الما باليس لان الجم الغفير اذا اجتمعوا على
امثال المأمور به في زمان واحد ولم يخالف احد منهم في ذلك الزمان كان محالته بعد عن الحق وادخل في الذم قوله
وهنا بحث آه اي في مقام ذكر عدم الشمول بعد ذكر دفع تجوز انراض حاصله لانه لا فائدة في ذكر دفع توهم عدم الشمول بعد
دفع توهم التجوز لانه في الحقيقة من قبيل دفع توهم التجوز لشموله اياه فيكون ذكر عدم الشمول من قبيل التاكيد لا التأسيس وهو
مخالفا عن دأب المصنف في هذا الكتاب لانه في الحقيقة من قبيل دفع توهم التجوز لشموله اياه قوله زيادة توهم آه اي تاكيد
لقوله اول دفع توهم التجوز قوله والا فهو آه اي وان لم يكن لزيادة توضيح فهو آه قوله لان كلامه مثلا آه دليل لكون ذكر دفع توهم
عدم الشمول من قبيل دفع توهم التجوز وتاكيد له حاصله ان ما يدرك دفع توهم عدم الشمول مثل كلمة كل انما تكون تاكيد اذا كان
في المبتوع دلالة على الشمول وعدم الشمول يكون احتمالا محضا فيكون من قبيل دفع توهم التجوز لان معناه ليس الا به او اذا لم يكن
معنى كل ما ذكرنا فلا يكون التاكيد بل التأسيس فلا يكون من قبيل دفع توهم عدم الشمول البتة قوله محتملا آه عطف على
قوله والا قوله الا لكان آه اي وان لم يكن المبتوع والا على الشمول محتملا لعدم الشمول لكان لفظ كل تأسيسا لا تاكيدا
قوله وانما قال الشيخ آه اي لاجل كون كلمة كل محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز قال الشيخ الغرض منه تأنيده لما ادعاه من ان
ذكر عدم الشمول للتاكيد لا التأسيس يقول الشيخ حاصله ان قول الشيخ لا يكون المراد بقول التاكيد يفيد الشمول ان التاكيد
يوجب الشمول باعتبار اصله بمعنى انه اذا لم يكن التاكيد لا يعلم الشمول من اللفظ ولم يسم ذلك التاكيد تاكيدا بل المراد بقولنا
التاكيد يفيد الشمول ان اللفظ يقتضي للتاكيد مثل كل لا يحتمل خلاف ظاهره والمجاز فيه وبهذا الكلام من الشيخ يدل ان ذكر
عدم الشمول في كلام الاتن وتاكيد لقوله اول دفع توهم التجوز لا التأسيس هو خلاف دأب المصنف قوله لا تعني بقولنا آه هذا بيان
قول الشيخ قوله يفيد الشمول آه اي يفيد التاكيد قوله انه يوجب آه اي ان التاكيد يوجب الشمول قوله من اصله آه اي دفعه قوله
وانه لو لا عطف على الاول وبيان له الضمير الاول شأن والثاني للتاكيد قوله لما فهم آه كلمة مانافية قوله والا لم يسم آه عطف
على الجملة الاول وبيان له اي وان لم يفيد الشمول لا يكون مسمى بالتاكيد قوله بل المراد آه اضراب عن قوله لا تعني اي بل المراد
بقولنا التاكيد يفيد الشمول انه يمنع آه قوله على خلاف ظاهره آه اي ظاهر الشمول قوله ويجوز فيه آه اي في خلاف الظاهر عطف
على قوله مستحلا قوله واما نحو جاني الرجلان كلاهما آه دفع ما يرد على البحث المذكور من ان ذكر عدم الشمول لا سلم من قبيل
دفع توهم التجوز حتى يلزم التاكيد في قول المصنف لان قوله جاني الرجلان كلاهما يفيد دفع توهم عدم الشمول مع انه ليس فيه
دفع توهم التجوز فيكون قول المصنف تأسيسا لا تاكيدا فلا يرد البحث المذكور حاصل الدفع كما انه ليس فيه دفع توهم المجاز ذلك ليس فيه
دفع توهم عدم الشمول لان دفع توهم عدم الشمول يقتضي توهم الشمول فيه وليس فيه ذلك لان المتن نص في مدلوله لا يطلق
على غيره لا حقيقة ولا مجازا بخلاف الجمع اي القوم وغيره بل هذا المثال من قبيل ما يكون لدفع توهم سهو بان يكون الجمع صادرا
من البعض والاسناد الى كليهما انما وقع سهوا قوله فني كونه آه جواب اما هذا خبر مقدم والبند قوله نظر قوله لان المتن نص آه فلا يتوهم

توهم

توهم

فيه عدم الشمول على سبيل التجوز كما مر حتى يحتاج الى دفعه قوله لا يطلق على الواحد اصلاً آه اى لا حقيقة ولا مجازاً قوله فلا يتوهم فيه انه قد دفع
على قوله لا يطلق على الواحد قوله بل الاول انه اى بل الاول انه المثال المذكور من قبيل دفع توهم السهو كما مر قوله واما اذا توهم السماع
آه العرض منه دفع اعتراض وهو انه ما الوجه انه جعل من قبيل دفع توهم السهو ولم يجعل من قبيل دفع توهم المجاز مع انه يتصور فيه ذلك
بوجهين الاول انه يحتمل ان الجاني رسول لم يوافق نفسه احد سماع رسول الآخر فيقال ذلك القول لدفع هذا الاحتمال المجاز والثاني انه يحتمل
ان الجاني احد سماع الآخر محض وباعث على الجهل فيكون النسبة اليهما مجازاً فيقال ذلك القول لدفع ذلك الاحتمال المجازى فاجاب
الشراح عن الاول بقوله واما اذا توهم آه عن الثاني بقوله وكذا يتوهم آه حاصل الدفع عن الاول ظاهر وهو ان مثل دفع ذلك
التوهم لا يقال جازى الرجلان كلاهما بل يقال لدفع جازى الرجلان انفسهما او اعيتهما فانه يحتمل لدفع التوهم التجوز العقلي
عمر فاداسعاً لا قوله بل انفسهما او اعيتهما آه اى بل يقال لدفع ذلك الاحتمال جازى الرجلان انفسهما او اعيتهما وحاصل
الدفع عن الثاني ان هذا الاحتمال انما يدفع بالتاكيد التجوز في المسند لان توهم التجوز وقع في المسند لان لفظ جازى انما هو متعلق
في معنى السبب للمجهول اعلم من ان يكون بالفاعلية او بالتخصيص على سبيل عموم المجاز والجواب عن اصل البحث ان المعلوم من
عبارة السكاكي في المفتاح ان المراد بالتجوز في قول المصدر او لدفع توهم التجوز المجاز العقلي لا اللغوي ودفع توهم عدم الشمول
من قبيل الثاني لا الاول فلا يرد البحث المذكور وانما يرد اذا كان المراد بالتجوز في قول المصدر ما يتناول المجاز العقلي واللغوي
كما هو عند راي الباحث وليس الامر كذلك كما يدل عليه ما في المفتاح والمتن ما خرد منه قال واما بيانه آه عطف على قوله ولما توهم
اسى اما ايراد عطف البيان للمسند اليه قوله اى تعقيب المسند اليه آه فيه اشارة الى ان المراد بالبيان المعنى المصدري اى الكشف
والايضاح للمعنى الاصطلاحي اى لفظ التابع المخصوص لانه لا يصح التعليل بقوله فلا يفسح آه لان العلة لا تكون الا للمعنى
الحدوثي لا المنطوق وكذا قوله فيما يعجز اما الابدال منه يدل عليه الا ان المراد بالمعنى المصدري اى الكشف والايضاح بعطف البيان
بقرينة المقام فقوله الشرح اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان بيان حاصل ثبوت المصدر قوله بعطف البيان آه الباء وادخلته
على المعقب اسم المفعول كما هو القاعدة في صلة التعقيب قال فلا يفسح آه اى الايضاح المسند اليه الفاء جواب اما واللام
للتعليل بهذا بيان علة ونكتة لذكر عطف البيان تعقيب المسند اليه حاصله ذكر عطف البيان تعقبه لاجل الايضاح المسند اليه
باسم مختص بالمسند اليه بان يرفع احتمال غيره نحو قدم صدقك خال فذكر خال لا يفسح صدق بحيث لا يستقيم فيه احتمال
غيره والمراد من الايضاح رفع الاحتمال من البين سواء كان في المعرفة او النكرة ولذا اختار لفظ الايضاح من التوضيح
فانه مختص بالمعارف في عرف النحاة وليس المستوع في عطف البيان معرفة فقط بل يكون نكرة ايضاً ولذا عرفوا عطف البيان
بتابع غير صفة يوضح متبوعه قال باسم آه المراد بما يقابل الفعل والحرف قال مختص به آه اى بالمسند اليه المبين صفة اسم المراد
بالاختصاص اختصاص نسبي واضافي لا حقيقي قوله ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح آه الغرض منه دفع ما يتوهم من قوله فلا
يفسح ان الثاني يكون اوضح من الاول مع ان الامر ليس كذلك حاصل الدفع انه ليس بلازم ان يكون الثاني اوضح من

الاول قوله لجواز ان يحصل الايضاح اه دفع لما يرد من انه لا يلزم كون الثاني اوضح من الاول فكيف يفصل الثاني بالايضاح
له فلا يصح قوله فلا يفسد حاصل الدفع ان الايضاح حاصل من اجتماعهما ونسبة الايضاح الى الثاني في قوله فلا يفسد لكونه
آخر جزء المتبوع وهذا بنا على مذهب البعض لان عنده شرط في عطف البيان ان يكون اوضح واشهر من المتبوع ومثال
حصول الايضاح من اجتماعهما نحو جاد في زيد ابو عبد الله فانه يجوز ان يكون كل واحد من الاسم والكنية مشتركا بين الشخصين
يكون زيد مشتركا بين الشخصين ليس فيهم ابو عبد الله الا واحد وكذا يكون ابو عبد الله مشتركا بين الشخصين ليس فيهم احد
اسم زيد الا واحد فتمت ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكرهما جميعا قوله
فائدة عطف البيان اه من هنا شروع في الاعتراضين على الله واشتار الى الاول بهذا القول والى الثاني بقوله وما يدل
على ان عطف البيان اه حاصل الاعتراض الاول على قول الله فلا يفسد انه يدل على ان عطف البيان للايضاح فقط
مع ان الامر ليس كذلك بل قد يكون لفائدة اخرى كالمخرج وتتوهم المشهوره كما قال صاحب الكشاف وحاصل الاعتراض
الثاني على قول الله باسم مختص به بان المعلوم منه ان عطف البيان باسم مختص به فقط مع ان الامر ليس كذلك بل قد
يكون باسم غير مختص به كافي في الشعر الا في الجواب عن هذين الاعتراضين ان الايضاح والاسم المختص ليسا للاحتراز بل بالنظر
الى الاعم والاعلى فلا اعتراض عليه قوله لا تنحصر في الايضاح اه وان كان لازما له ولذا عرفوه بانه تابع غير صفة يوضع مبتوعه
قوله لا ذكر صاحب الكشاف اه دليل لقوله وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح قوله عطف بيان اه دون الصفة لانه
علم الكعبة ليس فيه معنى وصفي قوله جيتي به للمخرج اه لان فيه اشعارا باعتبار الوضع التكسبي قبل العلمية الى كونه محرابا في القتل
والتعريف لمن التجأ اليه وان كان هنا مستغلا في معناه العلمى لئلا يجعل المخرج عطف بيان قوله لا للايضاح اه لان الكعبة
اسم مختص ببيت الله تعالى لا انكاره فيه شئ اخر حتى يحتاج الى التوضيح قوله كما بجيتي الصفة لذلك اه اي للمخرج متعلق
لقوله جيتي به للمخرج قوله وذكر في قوله نعم اه عطف على ذكر الاول وبيان لمثال آخر لكون عطف البيان لا للايضاح قوله عطف
بيان اه اي ان قوم هو قوله وان كان البيان حاصل بدون اه اي بدون عطف بيان وكلمة الموصالية وذلك لان
عادة اسم علم لهم مختص بهم فليس هناك ابهام محقق يحتاج في دفعه الى عطف بيان قوله ان يوسمو بهذه الدعوة وسما اه
خبر لقوله فائدة اليوسم العلامة اي داع دارشدن اي جعل لهم علامة يعرفون بها والمراد بهذه الدعوة دعوة البعد عن الرحمة
والهلاك قوله وجعل فيهم اه اي تجعل تلك الدعوة فيهم عطف تفسيري لقوله ان يوسمو بهذه الدعوة ببيان فائدة عطف
البيان هنا بدون بالايضاح بحيث ان عطف البيان هنا لدفع الابهام التقديري لا الواقعي لان عادة اسم علم مخصوص
بهم لا ابهام فيه في الواقع فيكون عطف البيان بجعل الدعاء البعد عن الرحمة والهلاك وسمة وعلامة لهم ولا تنفك عنهم
بحيث لا يكاد ان يتوهم كونها في حق غيرهم بل وجه من الوجوه وذلك لانه لو قدر الاشتباه فيها ما ان يكون من اشتراك اسم عاد
بينهم وبين غيرهم وامان جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لثارتهم اياهم فيما اشتهروا به من فراط العتو والعتاد كشمود في دفع

لما في انشا الشرح واليه بالفظ والتفصيل

ذلك الاشتباه التقديري بابراد عطف البيان فيجعل التوسيم بهذه الدعوة بعطف البيان لهذا دفع ذلك الابهام التقديري
 عن شائبة توسيم غيره فلذلك كانت صارت تلك الدعوة فيهم امراً محققاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه قوله وما يدل ان خبر مقدم والمبتدأ
 قوله ما ذكره في قوله شعرة هذا هو الاثر في الثاني على الله كما مر ذكره مع الجواب عنه قوله لا يلزم البتة اى لا يجب اختصاصه به
 مطلقاً واما الاختصاص به بوجه ما فلا بد منه واقله بالقياس الى بعض ما يطاق عليه لفظ المبتدأ اما تحقيقاً ان قصد به رفع
 ابهام محقق كافي نحو قدم صدقك خالد واما تقديره ان قصد به رفع ابهام مقدر كما في الآية السابقة نعم اذا قصد به
 المدح كما في الآية الاولى لم يجب الاختصاص اصلاً لا مطلقاً ولا من وجه قوله والمؤمن العائذات آه الواو للتوسيم والمؤمن من
 اسماء الله نعم مأخوذ من الامن ضد الخوف والعائذات جمع العائذ من العوذ وهو الالتجاء والاعتصام اى بناه كرفقن والعائذات
 اما منصوب على المفعولية للمؤمن او مجرور باضافة المؤمن اليه واليطر عطف بيان العائذات قوله بمسما آه حال من
 الطير الضمير المنصوب للطير قوله ركبان ملكة آه جمع ركب اسم جمع اوجع فاعل يمسح اى اصحاب البابل في السراة فصاروا
 واطافهم الى الملكة لادنى ملاسة وهو كونهم زوارها قوله بين الغيل والسند آه موضعان في جانب الحرم فيه ما ياد
 معنى البيت والسند الذى آمن الطير العائذات الى الحرم والساكنات فيه للامن من الاصطياد والاخذ تسمى ركبان ملكة
 ولا تتعرض لهابين الغيل والسند بوزن التوسيم في البيت الثاني وهو ان اتيت بشئ انت تكرهه بآذن فلا رفعت
 سوطاً الى يدي به والشاهد بالمثل فيه الطير لانه عطف بيان العائذات وهو اسم مختص بالعائذات لان العائذات
 صادرة على الطير والوحش وغيرهما مما يعود بالحرم والطير صادق على العائذ بالحرم وعلى غيره فبينهما عموم وخصوص من وجه لكن
 وحصل مجموعها البيان فثبت انه مثال ونظير لما يحصل به البيان وهو غير مختص بالادل لكن الاول منهما ليس بمسند البتة هو
 العائذات فيكون هذا النظير لانه لا قوله ان الطير عطف بيان آه مفعول ذكره وقوله وكذا اكل صفة آه اى مثل كون الطير
 عطف بيان العائذات كل صفة المشار اليه بافظ كذا هو الحكم المذكور بان الطير عطف بيان العائذات وهو المشبه والمشبه
 الحكم المستند من قوله كل صفة اجرى عليها الموصوف ثم قوله كل صفة اجرى مبتدأ او تضمنه معنى الشرط ادخل الفاعل في خبره و
 هو قوله فالاحسن آه وهذا المبتدأ مع خبره بتاويل هذا الحكم مبتدأ مؤخر خبره قوله كذا مقدم فالتشبيه في مجرد كون عطف البيان
 لافى كونه غير مختص بالعرض من هذا الكلام رد على صاحب الكشاف حيث قال في مثل هذا المقام المتعارف بالبدل لا عطف
 البيان فرد الشرح عليه بوجهين بان جعله عطف البيان احسن من جعله بدلاً فالنزاع في اختيار عطف البيان او البدل لا
 في الجواز يعنى ان كل موصوف اجرى على الصفة يجوز ان يكون عطف البيان ويجوز ان يكون بدلاً واما النزاع في الاحسن
 منهما فاختار الشرح والمصنف عطف البيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشاف كونه بدلاً لان فيه تكرير
 العامل حكماً وفيه تأكيد النسبة بناء على تكرير العامل حكماً قوله اجرى عليها الموصوف آه بان تقع الصفة في موضع الموصوف وحمل
 عليها الموصوف كما في نحو جادني الفاضل الكامل زيد فزيد في الحقيقة موصوف لانه ذات لانه في التركيب جرى وحمل على الصفة الى

الفاضل الكامل قوله فالاحسن ان الموصوف فيه آه يعني يجوز في مثله البديل لكن الاحسن كونه عطف بيان بوجهين احدهما
 ان في كونه عطف بيان الايضاح للصفة البهيمية والايضاح من شأن عطف البيان دون البديل واليه اشار الشارح بقوله لما
 فيه من الايضاح للصفة آه وثانيهما اشعار بكونه علما في هذه الصفة لان الغالب في الموصوف ان يكون العلم فاذا صار صفة
 فيكون فيها اشعار بكونه علما في هذه الصفة فينبغي المبالغة في الايضاح والتفسير هو شأن عطف البيان دون البديل اليه
 اشار بقوله وفيه اشعار بكونه آه دليل الاحسن كما مر قوله وفيه اشعار آه عطف على قوله فيه من الايضاح للصفة آه
 دليل ثان الاحسن كما عرفت قوله فانقلت قد اورد آه هذا استفسار محض كما يدل عليه الشرح فما الحق في ذلك حاصله ان بين
 كلام المصنف في الايضاح وبين كلام السكاكي تدافع في الظاهر حيث يعلم من ظاهر كلام المصنف في الايضاح ان اثنين وواحدا
 وصف مبین لا عطف بيان ويعلم من ظاهر كلام السكاكي انه عطف بيان لا وصف مبین فما الحق في كلايهما واليه هذا
 الاعتراض تمهيد الى الرد على شارح المفتاح كما سبأني بقوله فادفع في شرح المفتاح ليس بشئ وكذا قوله استدلال العلامة
 في شرح المفتاح ثم قوله اقول ان اريد انه صفة آه والى الرد على من قال بالخلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح
 والمصنف حيث توهم ان كلام المفتاح يشير الى انه عطف بيان وكلام المصنف الى انه صفة وكلام الكشاف الى انه تأكيد كما سيجري
 به الشرح في ذيل الجواب بقوله وبه تبين ان لا خلافا بين صاحب الكشاف وقوله قد اورد المصنف آه اي في الايضاح قوله وذكر
 انه آه اي ذكر المصنف في الايضاح ان اثنين وواحدا للبيان والتفسير فيكون وصفا مبينا لا عطف بيان قوله مصرحاً بأنه آه
 اي حال كونه مصرحاً بان اثنين وواحداً من هذا القبيل اي من قبيل عطف البيان فلا يكون وصفاً مبيناً قوله قلت ليس
 في كلام السكاكي رد آه حاصل الجواب ليس التدافع بين كلايهما بل مقصودهما واحد وهو كونه صفة موصوفة بان المراد من
 عطف البيان في كلام السكاكي رد لغوي لا اصطلاحاً وهو يعني وصفاً موصوفاً قوله ما يدل على انه آه اي على ان كل واحد من اثنين
 وواحد عطف بيان صاعى اي اصطلاحاً بل لغوياً قوله يجوز ان يريد ان آه اي يجوز ان يريد السكاكي ان كل واحد من اثنين
 وواحد من قبيل الايضاح والتفسير في معنى عطف بيان لغوياً وهو يعني معنى الصفة الموصوفة وهو مراد المصنف قوله وان كان وصفاً
 صاعياً آه كلمة ان وصلية مسبوقة لقوله يجوز ان يريد ان آه يعني انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان كل واحد منهما وصفاً
 اصطلاحاً لا عطف بيان اصطلاحاً فيكون كلاهما بمعنى واحد قوله ويكون ايراد آه اي ايراد كل واحد من المثالين في بحث
 عطف البيان الغرض منه دفع اعتراض وهو ان هذا التوجيه لكلام السكاكي بما لا يرضى به قائلة فانه ايراده في بحث عطف البيان
 يدل على انه منه حاصل الدفع ان السكاكي لا يتجاسس في ايراده في امر صاعى غيره مما يشبه في وصفه الخاص ويكون هذا من هذا
 القيل كما ايراده كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد الصاعى مع انه ليس من التاكيد الاصطلاحى اصلاً فكذا ايراده
 ايراده في بحث باب عطف البيان باعتبار مجرد معنى اللغوي لا انه عطف بيان الاصطلاحى ويكون مقصوده انه وصف اصطلاحى
 به للايضاح والتفسير لا للتاكيد لكن اطلق التاكيد على المثالين المذكورين لجود الاشتراك في وصف التابعية فكذا انما نحن فيه قوله على

ما هو دأب السكاكي رآه أي طريقته وهو أنه لا يحترز عن إيراد بحث في بحث آخر لأجل المناسبة قوله ويكون مقصوده أنه عطفت على قوله
 يكون إيراد آه وبيان ما هو المقصود من المثالين المذكورين أي كل رجل غارف وكل إنسان حيوان يعني أن السكاكي إذا كان
 ذكرهما في بحث التأكيد لكن مقصوده منهما الوصف الاصطلاحي لا التأكيد قوله مثل أس الدابة رآه مثال للنسب لا للنسب في قوله لا
 للتأكيد يعني أن المثالين المذكورين ليس من التأكيد مثل كون الدابة في أس الدابة من قبيل الوصف المؤكد على ما وقع في كلام
 النجاة كما جعله الشارح الرضي كنفية واحدة مثلاً للوصف المؤكد قوله تقرير ذلك آه أي كون الاثنين والواحد وصفا اصطلاحياً موضحاً
 الغرض منه دفع اعتراض وهو أن الإيضاح والتفسير يقتضي سبق الإبهام فما الإبهام فيما سبق حتى يجعل اثنان وواحد موضعاً رافعاً
 للإبهام حاصل الدفع أن الإبهام فيما سبق موجود هنا لأن لفظ الاثنين وكذا لفظ الواحد لا يحمل المعنى الجسمية والعدد فالصفة تجعل
 كون المقصود منها العدد دون الجسمية قوله وكذا لفظ آه لأنه اسم جنس فالوحد داخل في مفهومه أن كان اسم الجنس موضوعاً
 للفرد المنتزعة مستفاد من تنكيره وتنوينه أن موضوعاً لا مابية من حيث هي بناء على اختلاف القولين فيه قوله الغرض
 المسوق أنه تتمه لدفع الاعتراض المذكور كما مر قوله وهذا الذي قصده آه أي كونها إيضاحاً وتفسيراً مقصوده صاحب الكشاف الغرض
 منه تأييد كونها صفة موصوفة لا عطف بيان عند السكاكي وقوله الجسمية والعدد المخصوص آه أن فسر العدد بما وقع في العدد وجواب
 متى فالامر ظاهر لكون الاسم الحامل لمعنى الأفراد داخل في العدد كما هو مذهب النجاة وأن فسر بنصف مجموع حاشيته كما هو اصطلاح
 أهل الحباب فالكلام مبني على التغايب إذا لزم الاسم الحامل لمعنى الأفراد غير داخل على العدد بالمعنى المذكور قوله على أن المعنى به منهما آه المعنى
 بشديداً أي بمعنى المقصود والضمير المفرد راجع إلى الاسم الحامل وضمير التنبيه راجع إلى الجسمية والعدد قوله والذي يساق آه عطفت على
 قوله المعنى به والمعطوف مع معطوف عليه اسم أن خبره قوله هو العدد قوله تنفع بما يؤكده آه جزاء إذا والضمير المستتر فيه راجع
 إلى الاسم الحامل المذكور أي صير ذلك الاسم بما يؤكده العدد زوجاً بان يضيف ويفهم إليه مثله أي ذكر عقيب ذلك الاسم ما
 يؤكده العدد في خبره راجع به قوله ويكون قوله أي قول صاحب الكشاف يؤكده بمعنى يقرره ويعتقده أي يقرر العدد ويعتقده
 الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه لا يصح التأيد بقول صاحب الكشاف لأنه يدل على جعل مثل ذلك تأكيداً لصفة موصوفة
 حاصل الدفع أن المراد من التأيد في قوله هو التقرير والاقتضاء لا بمعنى أن صاحب الكشاف لم يقصد بقوله بما يؤكده أنه
 تأكيد اصطلاحاً لأنه يكون بتكرير لفظ المبتوع بعينه أو بالفاظ مخصوصة معدودة كما هو المذكور في علم النحو ولفظ اثنين وواحد
 في الآية المذكورة ليس كذلك فعلم أن مراده منه هو التقرير والاقتضاء فيجمع التأيد بقوله قوله بتكرير لفظ المبتوع آه كما
 في تأكيد اللفظي قوله أو بالفاظ مخصوصة آه كما في تأكيد المعنوي قوله فما وقع في شرح المفتاح آه الغرض منه دفع اعتراض وهو
 أن ما فهمه الشارح من كلام صاحب الكشاف مخالف عما قال شارح المفتاح من أنه لا قال إن اثنين وواحدة في الزين
 اثنين ونفخة واحدة عند صاحب الكشاف تأكيداً لا عطف بيان والشارح قال أنه عطفت بيان حاصل الدفع أن ما نقل شارح
 المفتاح من مذهبه ليس بصحيح لأن في كلام صاحب الكشاف ليس ما يدل عليه بل كلامه في الفصل يدل على أن قال

الشئ من ان واحدة مثال للوصف المؤكد مثل اسد الدابر كما مر فقوله فما وقع مبتدا او جرحه . قوله ليس بشئ قوله الكلام عليه آه
 اى الكلام صاحب الكشاف على تأكيد المثالين قوله بل اورده في المنفصل آه اى بل اورده صاحب الكشاف في المنفصل اسم كتابه
 في علم النحو هو مثل انما هو واحد فيكون هو اللفظ صفة موصوفة عنده لا التاكيد قوله فالحق آه الغرض منه رد على شارح المفتاح تفصيلا
 وإشارة الى ان كون الصفة للبيان والتفسير ليس مختصا بهذا الموضع بل هو جار في غير هذا الموضع كما في قوله نعم وما من رابته
 في الارض آه قوله وصف صناعى للبيان آه اى ليس بعطف بيان ولا بتاكيد لعدم صدق تعريفها عليه بل وصف اصطلاحى
 للبيان قوله حيث جعل الارض آه كلمة حيث بيانية بيان تطبيق المثال قوله فالآيتان آه اى لا تتخذوا الهين آه وما من رابته
 في الارض آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان تشبيه الاله بآيته بقوله نعم وما من رابته في الارض آه لا يصح لان الصفة في الآية
 الاولى لبيان ان المقصود منها العدد دون الجنس وفي الآية الثانية بالعكس حاصل الدفع ان التشبيه في مجرور كونهما وصفين للبيان
 والتفسير لاني امر آخر حتى يردهما يرده قوله وتفسير هذا البحث آه الغرض منه تصريح بدفع التدافع بين كلام الثلاث من المصنف و
 السكاكي والزحشي كما توهمه البعض وكذا التصريح بالرد على من توهم الخلاف بين الثلاث قوله وبه بين آه اى بذلك التفسير
 تبين عدم الخلاف بينهم قوله على ما توهمه القوم آه من ان كلام المفتاح يدل على انه عطف بيان وكلام المصنف في الايضاح يدل
 على كونه صفة وكلام صاحب الكشاف يدل على كونه تأكيد قوله واستدل العلامة آه اى قطب الدين شيرازي شارح المفتاح
 الغرض منه ذكر استدلال العلامة في شرح المفتاح من ان اثنين وواحد عطف بيان ثم الرد عليه بقوله اقول اريد انه آه يعنى
 لا يبطل الشئ الاول فيما سبق بقوله فما وقع في شرح المفتاح آه من نقله مذاهب صاحب الكشاف في الآية المذكورة فالآن شرعا
 في البطلان استدلاله بكون اثنين وواحد عطف بيان لا صفة موصوفة قوله على انه عطف بيان آه اى على ان كل واحد من اثنين
 وواحد عطف بيان لا وصف قوله بان معنى قولهم آه هذا بيان استدلال العلامة حاصله ان الصفة تدل على معنى في متبوعها
 لا ازيد ولا النقص منه كما يدل عليه تعريفها وهما الاشتناج الواحد يدلان على معنى النقص من متبوعها وهو الاثنى والوحدة دون
 الجفية مع انها موجودة في المتبوع فعلم انها لا يكون صفتين بل عطف بيان قوله تابع ذكر كيدل آه انما زاد لفظ الذكر لخراج
 البديل مثل اعجنى زيد علمه وعطف البيان مثل جادني زيد صدقتك والعطف بالحق مثل اعجنى زيد وعلمه فان جميع ذلك يدل على
 معنى في المتبوع لكن لم يذكر لئلا عليه بل لا امر آخر قوله ليكونا وصفتين آه متعلق المنفى في قوله ولم يذكر قوله بل ذلك لئلا
 اضرب عن قوله ولم يذكر قوله فيكون عطف بيان لا صفة آه تعريف عما قبله قوله اقول ان اريد آه الغرض منه رد على استدلال العلامة
 حاصله بطريق الاستفسار منه بانه ان اراد العلامة ان الصفة لا تدل الا على معنى في متبوعها لا ازيد ولا النقص منه فلا يصدق
 تعريف الصفة على شئ من الصفات لان جميعها يدل على معنى زائد عن متبوعها مثل التخصيص والتاكيد والمدح وغير ذلك كما مر
 وان اراد انه يدل على معنى متبوع مع امر زائد عليه من التخصيص والتاكيد وغير ذلك فالاشنان والواحد اليه لك فيكونان صفتان لا
 وصف بيان ولما كان استدلال العلامة بتعريف الصفة فرد الشئ باستناده في تعريفه اليه فقوله ان اريد انه صفة آه إشارة

الى الشق الاول للرد عليه وقوله وان اريد انه ذكره اشارة الى الشق الثاني للرد عليه قوله ويكون الغرض من هذا انه لا يكون
 الدلالة مقصودة بنفسها بل ليوصل بها الى بيان المقصود وتفسيره قوله كما ان الدابر ذكره الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المعنى
 الذى يدل عليه الصفة يجب ان لا يكون مفهوما من الموصوف وهذا ليس كذلك فان الاثنينية والوحدة مفهومان من المبتوع
 حاصل الدفع ان المعنى الذى يدل عليه الوصف ينبغي ان لا يكون مفهوما من المبتوع اذا كان المقصود من ذكر الصفة هو
 الدلالة على المعنى الحاصل في الموصوف واما اذا كان المقصود بالدلالة المذكورة التوصل الى آخر فلا يفركونه مفهوما من
 المبتوع الا ترى انهم ذكروا ان الدابر في قولهم امس الدابر كان يوما عظيما صفة لاس ولا شك ان الدابر يفهم منه لكن
 لا كان الغرض من الدلالة على الدابر هو التاكيد دون الدلالة المذكورة بنفسها فلا يفرق كون الدابر صفة لاس كون
 المعنى المدلول عليه بالصفة مفهوما من المبتوع قوله بل الامر كذلك عند التحقيق آه كلمة بل للترقي على قوله فيجوز فانه يدل
 على مجرد الامكان وهذا القول يدل على القطع وفيه اشارة الى ان رد الشك على العلامة ليس مجرد توجيه الشك بل هو موافق
 للتحقيق اليقيني قوله الا ترى آه دليل تنويري لما ادعاه بقوله بل الامر كذلك عند التحقيق حاصله ان السكالي جعل من الوصف
 ما هو كاشف وموضح ولا شك ان الكشف والايضاح لا يتصور الا اذا كان المعنى الذى يدل عليه الصفة مدلولاً لا مفهوماً من
 المبتوع لكن لما كان المقصود من ذكر الصفة ابراماً مفائراً لما هو المفهوم من المبتوع وهو الكشف والايضاح لا يفرق كون الصفة
 صفة كون المعنى المدلول عليه بها مفهوماً من المبتوع قوله ولم يخرج بهذا آه اى يكون الوصف كشفاً وايضاحاً عن الوصفية
 قوله ثم قال آه اى العلامة قطب الدين شيرازي الغرض منه رد آخر على العلامة بعد نقل قوله اولاً لانه قال عدم كون اثنين
 وواحد بدلاً ظاهر فرد الشك عليه بقوله وفيه نظر قوله لانه لا يقوم مقام آه بهذا دليل العلامة على عدم كونها بدلاً حاصله ان البدل
 بحسب ان يكون بحيث يصح اقامته مقام البديل منه ولا يصح اقامة اثنين مقام الهمين وكذا لا يصح اقامة واحد مقام الاثنان الغرض
 المسوق له الكلام في الاول انهى عن اتخاذ الاثنين من الاله في الثاني اثبات الواحدية وليس الاثنان والواحد منفردين
 مقصوداً بالنسبة فلو قلت لا تتخذ الاثنين وانما هو واحد خللت بذلك الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر آه اى فيما قال
 العلامة بهذا النظر مثل النظر في قوله الاول بهذا شروع في الرد على العلامة حاصله لانسان ان البدل يجب اقامته مقام
 البديل منه في اللفظ كما قال العلامة بل الواجب فيه ان يكون مقصوداً بالحكم معني دون البديل منه كما هو المشهور واستدل
 عليه الشك بنقل قول صاحب الكشاف في قوله نعم وجعلوا لله شركاء الجن بان الجن بدل من شركاء ولا يصح اقامة مقام
 شركاء لغير المعنى قوله الا ترى آه دليل تنويري على عدم وجوب اقامة مقامه بنقل قول صاحب الكشاف قوله نعم وجعلوا
 لله شركاء الجن كما مر قوله ان لله وشركاء آه هذا بيان ما ذكره صاحب الكشاف في الآية المذكورة قوله مفعولاً جعلوا آه باضافة
 مفعولاً الى جعلوا قوله الجن بدل آه عطف على قوله لله ويجوز اليقيني ان يكون مفعولاً شركاء الجن ولله متعلق بشركاء قوله
 بل لا بعد آه كلمة بل للترقي من الجواز الى الادوية كما يستفاد من الكلام السابق بنفى الوجوب الجواز اى جواز كون اثنين وواحد

بعد الغرض منه رد آخر من عند الشارح على العلامة بان الاثنين في الآية المذكورة بدل من اليمين لانه يصدق عليه تعريف البديل
 وهو كونه مقصودا بالحكم والنسبة دون البديل منه لانه توطية وتمهيد للبديل وهذا الرد ايضا مبني على انه لا يجب صحة اقامة البديل
 مقام البديل منه قوله ان يقال الاول اه وانما اوردته بصيغة التمرير لان البديل سبها لم ينقل عنهم مراعاة بخلاف الصفة لانها
 منقولة عن المصنف في الايضاح قوله على ما مر تقريره اه في قول قوله وتقريره كذلك لفظ اليمين اه واجيب عن جانب العلامة من
 الاول باختصار الشق الثاني بان مراده ان المقصود في الصفة الدلالة على معنى في متبوعه يتوسل به الى التخصيص والتوضيح و
 الملح وغير ذلك من الفوائد ولا كذا لان المقصود منه تعيين المقصود من الجزئين اي الجنس والعدد لان حصول الاثنينية و
 الوحدة في موصوفها يعلم من اطلاق المتبوع عليه وعن الثاني ان مراده ان صحة اقامة البديل مقام البديل منه وان لم تكن
 مشروطة كونه في البديل غالب وحمل الكلام على الاعم الاغلب في كلام البلفاء مما يمكن مما ينبغي وبهذا لا يصح اقامته مقام
 البديل منه فلا ينبغي حمله على البديل لوجود وجه اخر اعني الوصف على الوصفية او عطف بيان فلا يراد نظر الشارح قال واما الا
 بدل منه اه عطف على قوله واما بيانه قوله اي من المسند اليه اه تعيين مرجع الضمير قوله وفي هذا اشعار اه اي في تعبير المصنف بقوله
 واما الا بدل منه اشعار وجه الاشعار ظاهرا لانه زاد لفظ منه ولم يقل واما ابدا له لانه جعل البديل من مسند اليه وخرج عليه البديل لان
 ضميره راجع الى المسند اليه وهو البديل منه هنا فيكون البديل منه اصلا ومسندا اليه البديل تابع له والغرض منه دفع اعتراض على
 المصنف وهو ان كلامه هذا مخالف لما عليه النجاة وهو ان المسند اليه البديل اذ هو المقصود بالحكم والبديل منه انما هو التوطية والتمهيد
 لذكر البديل ويعلم من كلامه هذا ان المسند اليه هو البديل منه كما مر في وجه الاشعار حاصل الدفع انه لا مخالفة مما عليه النجاة
 لان المصنف نظر الى الظاهر ولا شك ان المسند اليه بحسب الظاهر انما هو البديل منه وهم يعترفون به حيث يجعلون الفاعل في جاذبي
 احوك زيدا هو احوك واما قوله هم ان المقصود بالحكم هو البديل فهو يدل على كون المسند اليه في التحقيق هو البديل وليس له زيادة قوله والا
 فالمسند اليه اه اي وان لم يكن البديل منه مسندا اليه ظاهرا فالمسند اليه في التحقيق هو البديل فلا محالة يكون المراد من كون
 البديل من مسند اليه بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه في الحقيقة ليس مسندا اليه قوله وفي لفظ المفتاح اه تأييد لما قال الشارح بقول
 صاحب المفتاح لانه عمدة هذا الفن وايضا كتاب المصنف ما خوذ منه قوله اجماعا الى ذلك اه اي اشارة الى ان البديل من مسند اليه
 بحسب الظاهر والبديل مسند اليه في الحقيقة فانه قال واما الحالة التي تقتضي البديل عنه فهي اذا كان المرادنية تكريما للحاكم وذكر المسند
 اليه بعد توطيته ذكره انتهى والضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه فدل على ان البديل من مسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد توطيته
 ذكره يدل على ان البديل هو المسند اليه والبديل منه توطية وتمهيد لذكره فيكون الحاصل من مجموع كلامه ان البديل من مسند اليه
 بحسب الظاهر والبديل مسند اليه بحسب الحقيقة كما يعلم من قوله وذكر المسند اليه بعد توطيته ذكره فصيح تأييد لما قال الشارح قال فلنزيد بقرينة
 اه الفاعل اجواب اما واللام للتعليل ثم ان الزيادة بحسب مصدر او حاصل بالمصدر فعلى الاول الاضافة لازمة اما الى الفاعل او الى
 المفعول لان الزيادة بحسب لازمة ومتعدية اي فلنزيد بقرينة المسند اليه او فلنزيد بقرينة المسند اليه وعلى الثاني فالإضافة

بيانية اي فلان يا قومي تقرير المسند اليه كما سيجي قوله في بدل الكل اه فيه اشارة الى وجه ذكر تعدد الامثلة في المتن لان المثال
 واحد كاف بحيث ان للبدل اقاسما اربعة فلذا اورد المصنف امثلة كثيرة قوله وهو الذي اه هذا التعريف بدل الكل قوله فان كان
 مفهوما بهما متغايرين اه كلمة ان وصلية فالتقدير ان المتغير في ان المتصلة اولى بالحكم فعلم منه انه اذا لم يكن مفهوما بهما متغايرين
 فهو ما بدل وبديل منه بالبدل الكل بطريق الاولي مع ان الامر ليس كذلك لان بين البديل والبدل منه لا بد من المغايرة في المفهوم
 والا لكانت تأكيداً للنفي قلنا ان هذه المتصلة من المحذوف لامن المذكور فيكون التقدير بطلان عليه اي على مدلول واحد وان
 كان مفهوما بهما متغايرين فلا محذور فيه قوله في بدل البعض اه تعين المثال للمثل قوله وهو الذي اه تعريف بدل البعض قوله ان
 لم يكن مفهوما بهما متغايرين اه كلمة ان وصلية يعني انه اذا لم يكن مفهوما بهما متغايرين البعض عن بعضية الذات وان كان مفهوما بعضاً اليه
 بطريق الاولي يكون هو بدل بعض قوله فهو اليمين اثنين اه هذا التقرير على تعريف بدل الكل البعض يعني اذا علم انه لا اعتبار للمفهوم
 في كون البديل كلاً وبعضاً بل الاعتبار للذات فان البديل اذا كان ذاتاً عين ذات البديل منه يسمى بدل الكل كما مر وان كان
 مفهوما بهما متغايرين او كان مفهوما البديل بعضاً من مفهوم البديل منه واذا كان ذاتاً بعضاً من ذات البديل منه يسمى بدل البعض
 وان لم يكن مفهوما بعضاً من مفهوم البديل منه علم ان نحو اليمين اثنين يكون بدل الكل من الكل لا بدل البعض لان ذات اثنين بعينه
 ذات اليمين لا بعضاً منه قوله اذا جعلناه بدلاً اه وانما قيد بهذا الشرط اشارة الى ما مر من الخلاف فيه فان المصنف قال انه صفة حيث
 به البيان والتفسير قوله لان ما صدق عليه اثنين اه هذا دليل لكون اثنين بدل الكل لا البعض حاصله ان ذات اثنين عين ذات
 اليمين فيكون بدل الكل وان كان مفهوما بعضاً من مفهوم اليمين لانه مركب من العدد والجنس واثنين عدد فقط فيكون مفهوم اثنين
 جزءاً من مفهوم اليمين لكن لا اعتبار للمفهوم في كون البديل كلاً وبعضاً وانما الاعتبار للذات كما مر قوله بدل الاشتمال اه تعين المثال
 للمثل قوله وهو الذي لا يكون اه تعريف بدل الاشتمال قوله مستملاً عليه اه اي على البديل بان لا يكون الفعل المسند الى البديل منه
 تاماً به وانه ليس المراد من الاشتمال باعتبار الذات كما في سلب زيد فانه مشعر بان السلب شئ منه لا ذاته فيقتضي ذكره بان ثوبه
 او ماله او غير ذلك قوله لا كما شتمال الظرف على المظروف اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من الاشتمال هو اشتمال
 الظرف على المظروف فقط فعلى هذا خرج عنه نحو سلب زيد ثوبه وباله لان زيد ليس ظرفاً لها حاصل الدفع انه ليس المراد من الاشتمال
 هو اشتمال الظرف على المظروف فقط بل المراد منه عام بان يكون اشتمال الظرف او غيره يعني لا يشترط خصوص اشتمال الظرف ولا
 يشترط عدمه اي بل هو اعلم من اشتمال الظرف وغيره مثال اشتمال الظرف على المظروف كقوله نعم يسلمونك عن الشهر الحرام قتال
 فيه فان الشهر ظرف للقتال فيه ومثال غير الظرف كافي سرق زيد ثوبه وماله قوله بل من حيث كونه والا عليه اه بل للاضرب من قوله
 لا كما شتمال الظرف اي بل من حيث كون البديل منه والا على البديل اجمالاً او طالباً للبدل باعتبار نسبة الفعل اليه وهذا معنى قوله
 بوجه ما اه اي يكون الاقتضاء باعتبار نسبة الفعل اليه لا باعتبار ذاته فان ذات زيد لا يقتضي الثوب بل السلب يقتضيه قوله بحيث
 يبقى النفس اه كلمة حيث بيانية بيان الدلالة الاحكامية والاقتضاء بوجه ما قوله فيجى هو اه اي البديل قوله لا اجمالاً اه وهو البديل

وبهذا خرج بدل الغلط منه لانه ليس فيه بيان الاجمال بل البديل منه فيه منفصل ويذكر البديل لاجل الغلط والسهو به قوله وسكنت لمن
 بدل الغلط اه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان اقام البديل اربعة فلم يذكر المصدر والقسم الرابع وهو بدل الغلط مثل ضربت زيدا
 حارة وضربت زيدا علامه حاصل الدفع انه لم يذكر لانه غير واقع في كلامه لانه مبني على السهو والغفلة وعلم المعاني بحيث عنه
 قوله فانقل لم قال اه حاصله الاستفسار في زيادة لفظ زيادة في البديل دون التاكيد مع ان كل واحد منهما تابع يدل على ما في المتبوع
 قوله قلت اه حاصله ان المعنى يتبع السكالي ومن عاده الافتنان في العبارة وهو امر مستحسن عندهم فالتيغير لم يغير اللفظي للفظان
 اخرى وايضا يمكن ان يقال ان في البديل زيادة التثنية وفي التاكيد نفس التثنية فلذا زاد المصدر لفظ الزيادة في البديل ودون
 اما الاول فلان البديل فيه تقرير المتبوع وهو البديل منه وتقرير الحكم اليه لكونه في حكم تكثير العامل واما الثاني فلان التاكيد يقرر
 المتبوع وهو المؤكد فقط لا غير ففي البديل زيادة تقرير ليس في التاكيد قوله افتنان في الكلام اه امي ذكر الكلام بعنوانات مختلفة
 والمقصود منه واحد قوله وهو من اضافة المصدر الى المفعول اه اي قوله ان زيادة تقرير من اضافة المصدر اه لا من اضافة الصفة الى
 الموصوف لانه اذا المعنى حاصله ان الزيادة قد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى الحاصل بالمصدر فعلى الاول يكون الاضافة من
 قبل اضافة المصدر الى المفعول او الفاعل وعلى الثاني يكون الاضافة للبيان كما مر قوله اي الزيادة التي اه تفسير اضافة البيانية
 بهما بحيث ان في الاضافة البيانية يكون المضاف اليه بياناً للمضاف فيكون المراد من الزيادة هو التقرير لا شئ اخر قوله والنكته
 فيه اه امي في الافتنان المذكور الغرض منه دفع اعتراض وهو ان الافتنان المذكور يكون بالعكس اي بان يكون زيادة تقرير في
 التاكيد وذكر التثنية في البديل فالثاني في الافتنان بهذا الطريق حاصل الدفع ان النكته في الافتنان المذكور موجودة وهي اشارة
 الى ان البديل هو المقصود بالكم وتقرير البديل منه بالبديل زيادة بقصد بالتبع بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس تقرير المتبوع اي
 المؤكد لا شئ اخر فلذا زيد لفظ الزيادة في البديل دون التاكيد قوله والتقرير زيادة اه اي تقرير المسند اليه والنسبة زيادة في البديل
 ومقصود بالتبع لا بالذات قوله وبيان التقرير اه الغرض منه اثبات التقرير الذي هو زائد في البديل قوله لما فيه من التثنية اه دليل
 الظهور اي لما في جملة الكل من تكثير المسند اليه والنسبة اما الاول اي المسند اليه فلان المراد من الاول والثاني واحد غاية الامران
 اختلف التبع عنه فاذا لا جرمه بزيد وثانياً باختلاف فقد تكرر زيد من حيث معناه فحصل تكثير المسند اليه واما الثاني اي النسبة فلان
 البديل في حكم تكثير العامل فتكرير العامل حكماً يتكرر النسبة اليه قوله قال صاحب الاضاف اه الغرض منه تأييد بقوله صاحب الاضاف
 بان في بدل الكل تقرير قوله فائدة البديل اه مقول قال يعني ان صراط الذين انعمت عليهم هم بدل من صراط المستقيم وفائدة البديل
 التاكيد قوله لما فيه من التثنية والتكرير اه دليل التوكيد اي لما في البديل من تثنية ذكر البديل منه وتكرير النسبة اما الاول لانه ذكر اولاً
 مجلاً وثانياً منفصلاً فيكون البديل منه مشى متعدد ابالاجمال والمفصل واما الثاني فلان تكرير النسبة بتكرير العامل حكماً قوله والاستعار
 بان اه اما مراد عطف على التوكيد فيكون هذا فائدة اخرى للبديل في قوله نعم واما مجرد عطف على التكرير فيكون وجهاً ثالثاً للتوكيد
 ويكون المعنى ان فائدة هذا البديل التوكيد بوجوده ثلاثة هي تثنية ذكر البديل منه وتكرير النسبة والاستعار بان صراط اه وجه التوكيد

بالاولين قد روي بالاشعار فلان صراط المسلمين لا وقع تفسير صراط المستقيم وهو من افراذه ويكون مذكوراً بذكره جاء التوكيد والتقوية
 البتة قوله بيانه وتفسيره آية هذا مبتدأ وخبره صراط المسلمين وبهذه الجملية خبر ان قوله صراط المسلمين آية لان المنعدين عليهم هم ليسوا الا المسلمين
 فصار لهم ليس الا صراط المسلمين قوله وفي بدل البعض والاشتمال آية عطف على قوله في بدل الكل قوله فكانه مذكوراً اولاً آية اي
 اي فكان التابع مذكوراً اولاً اي في ضمن المبتوع قوله اما في البعض فظاهر آية تفصيل لقوله فكانه مذكوراً اولاً يعني ان اشتمال المبتوع
 على التابع في بدل البعض ظاهر لان الكل مشتمل على الجزء قوله واما في الاشتمال آية عطف على قوله اما في البعض قوله فلان المبتوع
 فيه يجب آية يعني ان المبتوع في بدل الاشتمال يجب فيه من حيث انه نسب اليه الفعل ان يكون بحيث ان يطلق ويراد به التابع و
 ذلك بان لا يكون انتساب الفعل الى المبتوع مما يتطلب النفس به بل تبقى مشقوقة الى البيان فان قيل انه يفهم من ظاهر عبارت آية
 ان زيدا في المثال المذكور قد اطلق على علمه مجازاً والامر ليس كذلك لان البديل ليس من قبيل المجاز قلنا ليس المراد منه ما يفهم من الظاهر بل
 المراد ان لا يعجب قد اسند الى زيد بالفعل في الظاهر ويفهم منه بالقوة ان المقصود نسبة الى بعض صفاته فكانه قيل اعجبني شئ
 من زيد لان الاعجاب من ذات زيد غير متصور ثم بين ذلك بعلمه فجاء التقرير بسبب التكرير اجمالاً وتفصيلاً فيكون المراد من قول الشارح
 ويراد به التابع اي يتصل منه الى التابع قوله بخلاف ضرب زيد اذا ضربت غلامه آية فانه بدل غلط لا بدل اشتمال قوله فنحو جادني
 زيد غلامه آية فيه اشارة الى الرد على ابن الحاجب على ما سيجي قوله على ما يشعر به كلام بعض النحاة آية هذا متعلق بالمنفى لا النفي و
 البعض هو ابن الحاجب حيث انفي في بدل الاشتمال بمجرد اللابسة بغير العكسية والخبرية كما قال في الكافية فان هذا الاكتفاء يقتضي
 اندراج تلك الامثلة في بدل الاشتمال بل صرح ابن الحاجب في الايضاح شرح المفصل بان ترك ذلك ضرب زيد غلامه من بدل الا
 شتمال وانما لم تكن الامثلة المذكورة من بدل الاشتمال عند الشرح لان المبتوع فيه كما مر يجب ان يكون مشعراً بالتابع فيكون
 الفعل المسند الى المبتوع مشتملاً على البديل ليقم ويغيد والمبتوع في الامثلة المذكورة ليس شعراً بالتابع بالمعنى المذكور فان ضرب
 زيد في ضربت زيداً عميداً مفيداً يحتاج الى شئ اخر فيكون بدل غلط وعلى هذا القياس باق الامثلة والجواب من جانب ابن
 الحاجب ان هذا في عالم تصور صدور الفعل من المبدل منه وفي الامثلة المذكورة صدور الفعل مكن من المبدل منه فيكون بدل الاشتمال
 قوله ثم بدل البعض آية اعتراض على القول لان المناسب له ان يقول واما الابدال منه فلزيادة تقريره والايضاح لان في البديل
 كما يكون زيادة تقريره ان يكون الايضاح والمصروف لم يذكر الايضاح كما ذكر صاحب المفتاح قوله لافيه آية اي في كل واحد من بدل
 البعض والاشتمال قوله والتفسير به لا بهام آية هذا اعادة الاول تقريراً له في قوله من السامع ويحتمل ان يكون الاول اي التفصيل
 بعد الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء والتفصيل يناسبها والثاني اي التفسير بعد الابهام اشارة الى بدل
 الاشتمال فان الاول فيه مبهم يحتاج الى التفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظراً الى المقصود في نفسه فانه كان مجزاً ثم فصل
 والثاني نظراً الى النحاطب فانه ابهم عليه المقصود اولاً ثم اذيل ابهامه قوله كما مر آية في قوله الرهين اثنين في الشرح وكذا في قوله
 الاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين قوله فكان الحسن ان يقال آية هذا التصريح بالاعتراض على المصنف

والجواب عنه ان ذكر التفسير مستلزم للايضاح لان التفسير يوجب الايضاح فلا حاجة الى ذكر الايضاح بعد ذكر التفسير قوله كما وقع
 في المتنحاح اه اى ذكر الايضاح بعد تفسيره قال اما العطف اه عطف على قوله واما الابدال منه او ما قبله قوله اى جعل الشئ معطوفاً
 في هذا التفسير اشار الى ان المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المنحصر كما مر في توابع الاخر واليه فيه اشارة الى ان العطف نسبة
 بين المعطوف بخايه والمعطوف والمراد به هنا المعطوف على المسند اليه لا المعطوف عليه لانه عين المسند اليه قال فلتفصيل المسند اليه اه
 الغاء جواب اما الامام للتعليل بهذا بيان غاية ايراد المعطوف على المسند اليه حاصله ان المقام يقتضى تفصيل المسند اليه فلو لم يعطف
 لجئ بلفظ يشمله كما جادى رجلان فيقول تفصيل المصاحب للاختصار قال مع اختصار اه اى الكلام الطرف باعتبار المتعلق صفته
 التفصيل اى الكائن مع اختصار الكلام قال نحو جادى زيد وعمرو اه ففى هذا المثال تفصيل المسند اليه بالعطف مع الاختصار وهو
 زيد وعمرو فلما جادى رجلان لا يحصل التفصيل ولو قال جادى زيد وجادى عمرو لم يحصل الاختصار قوله فان فيه اه اى فى هذا
 المثال فيه اشارة الى تطبيق المثال مع المثال بان فى المثال المذكور تفصيل المسند اليه فقط دون المسند قوله على تفصيل الفعل اه بان
 يكون مجزئاً معاً او مرتباً مع مهلة او غير مهلة قوله اذا الواو انما هو للجمع المطلق اه غاية لعدم تفصيل الفعل حاصله ان فى المثال
 المذكور العطف بالواو وهو مطلق للجمع من غير تعرض لتقديم او تاخير او معية فلا يحصل تفصيل المسند به هذا من امتاز العطف بالواو عن
 باقى حروف العاطفة كما سيجى فى المتن قوله اى ثبوت الحكم للتابع والمبتدأ اه هذا التفسير للجمع وانما احتاج الى هذا التفسير لانه المتبادر
 من الجمع مقابل المفرد والمثنى وهو غير مراد هنا فيكون معنى ان يكون لاحد الشئين كما كانت او اما لك قوله من غير تعرض تقديم اه
 هذا التفسير للمطلق لان المطلق قد يعنى بمعنى الكامل وهذا غير مراد هنا ايضاً فيكون معنى المطلق ان لا يدل على حصول المجئى لهما
 فى زمان واحد او فى زمانين مع التراخي او بدون لان المجئى عرض والعرض لا يقوم فى محلين بل فى محل واحد وحرز بقوله مع خفص
 اه فيه اشارة الى بيان فائدة قوله مع اختصار اه بانه قيد احترازي لا اتفاقى حاصله ان العلة فى العطف على المسند اليه مجموع
 الامرين التفصيل للمسند اليه والاختصار فى الكلام فلو كانت ... احدهما لا يحصل فائدة العطف ففى قولك جادى زيد وجادى
 عمرو لم يوجد الاختصار تكرار العامل وان وجد تفصيل المسند اليه فلذلك لم يكن ذلك من العطف على المسند اليه فمعنى الاحتراز انه لولا
 قوله مع الاختصار لدخل عطف الجملة على الجملة فيما كان فيه تفصيل المسند اليه كما فى المثال المذكور مع انه ليس من احوال المسند اليه
 بل من احوال الجملة فانتقل محل يوجب فى المثال المذكور تفصيل للمسند اليه حيث عبر عن كل فعل بلفظ عليه قلة لا فان لفظ
 جادى الجماتين يدل على مطلق المجئى والتعدد يفهم بقية العقل بان يثبت لاحد هاتين ضمن فرد الاخرى ضمن فرد آخر قال
 او المسند اه عطف على قوله المسند اليه كما اشار اليه بزيادة تفصيل لان ما قبل المعطوف عليه يكون مرعياً فى المعطوف قوله
 بانه قد حصل اه تصوير تفصيل المسند الضمير راجع للمسند يعنى ان تفصيل المسند انما هو باعتبار تعدده وامتيازه ببعضه عن بعض بحسب
 الوقوع فى الازمنة على سبيل التعاقب او التراخي فان هذا هو المعبر فى باب العطف واما اعداده من الامثلة فغير معتبر مثل الامتياز بحسب
 القوة والضعف او المحل او المتعلق فان المورد فى قولك مررت بزيد وحمار يعنى فى المعنى واحداً وفى قولك مررت بزيد وحمار يعنى
 فى

والجواب

المتن

عرفاً قوله من احد المذكورين آه وهما المعطوف عليه والمعطوف في السند اليه بان حصل الفعل من السند اليه المعطوف عليه اولاً وعن
 السند اليه المعطوف سواء كان بالتراخي او لا قوله مترجماً او غير مترجح آه اى بعدية مترجماً او لا كما في المثال الآتي في المتن حصل
 تفصيل السند اولاً بذكر زيده ثم بذكر عمرو بالفاء وهو غير مترجح ثم بذكره بلفظ ثم وهو للتراخي ثم ذكر خالد بلفظ حتى وهو اليه للتراخي
 والتفصيل في الشرح قوله اى مع اختصاره فيه اشارة الى تعيين المشار اليه في قول المصنف لك قوله واحترز به آه اى بقوله لك الغرض
 منه بيان زيادة قيد لك في تفصيل السند قوله نحو جاءني زيد وعمرو بعد يوم او سنة آه لان فيه تفصيل السند بذكر بعد يوم او
 سنة اى الطرف بعد ذكر العطف لان الملازم من بعده يوم او سنة تاخير مجبى عمرو وتعليقه لكن ليس فيه اختصار بل حصل التطويل
 بذكر الطرف فلم يقدّم المصنف تفصيل السند بقوله كذلك آه لدخول هذا المثال في العطف لتفصيل السند مع انه ليس فيه تفصيل السند
 بالعطف بل حصل التفصيل فيه بالطرف لا بالعطف لان الواو لمطلق الجمع بدون تفصيل كما مر بل هذا المثال لتفصيل السند اليه مع
 اختصار حذف العامل الذي قام العطف مقامه قوله فهذه الثلاثة آه الغرض منه تطبيق المثال مع المثل وبيان الفرق بين تلك
 الحروف الثلاثة فالفرق بين الفاء و ثم ظاهر لان الاول للتعاقب بلا مهلة والثاني مع المهلة وكذا الفرق بين الفاء وحتى ظاهر لان
 حتى مثل ثم مع مهلة واما الفرق بين ثم وحتى فحتى فاشارة اليه بقوله الا ان فيه دلالة آه حاصله ان بين ثم وحتى فرق بوجهين الاول
 ان حتى يدخل على جزء المتبوع قوياً كان او ضعيفاً والباعث على ذلك دفع توهم عدم شمول الحكم بجزء القوى او الضعيف في المعطوف
 عليه ويكون المعطوف والمعطوف عليه مغايران بالقوة والضعف لان الجزء لا يكون مغايراً عن الكل بدهنهما فيكون متبوعهما ذات
 اجزاء او يكون الحكم متعاقبهما تدريجاً ويدل على ان ما قبلها ينتقض شيئاً الى ان يبلغ ما بعده حتى كالقدم في قدم الحاج حتى
 المشاة ولا يشترط ذلك في ثم واليه اشارة الشرح بقوله الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينتقض شيئاً الى ان يبلغ ما بعدها
 آه والثاني ان المعبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها مما بعده مما في تعلق حكم الفعل بحسب ملاحظة الذهن من الاضعف الى الاقوى
 او بالعكس لم يحصل معنى الغاية والانتهاية فيكون مدخلها داخلان في حكم السابق يعبر الترتيب والمهلة باعتبار مناسبة
 العقل وان لم يكن في الخارج والواقع لك بخلاف ثم لان المعبر فيه انما هو الترتيب والمهلة في الخارج لاني الذهن واليه اشارة
 الشرح والتحقيق ان المعبر آه قوله الا ان فيه آه اى في حتى قوله مما ينتقض شيئاً آه الانقضاء كذا استثنى قوله الى ان يبلغ ما بعدها آه
 هذا حال باعتبار المتعلق او خبر بعد خبر لان اى منتهياً ما قبلها او منتهياً ما قبلها الى ان يبلغ ما بعدها وليس هذا متعلق ينتقض
 انفسا والمعنى لان الانقضى لا يبلغ ما بعدها اذ البالغ موجود والمتقضى معدوم وبهذا تتنازع حتى العاطفة عن حتى الجارة فلان فيها
 اختلاف فجزم الزمخشري بالدخول مطلقاً اى سواء كان جزءاً لما قبلها كما في اقلت السمك حتى رأسها ملائماً لاخر جزءه سر كافي
 نعمت البارحة حتى الصباح وحينئذ لا حاجة الى ترتيب الاجزاء من الاضعف الى الاقوى وبالعكس فان ذلك لعمدة شمول الحكم
 لجميع اجزاء المتبوع والانتهاية بالملاقي ليعيد الشمول المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية في نفسه وذهب ابن
 الاك الى عدم الدخول مطلقاً وقال الشيخ عبد القاهر بالدخول انما بعد اجزاء وبعده اذا كان ملائماً لاخر جزءه وقيل

انما لا تدل على شئ من القول وعدمه قوله في حتم ترتيب اجزاء ما قبلها انه فيه اشارة الى ما بعد حتم العاطفة يكون جزءا لما قبلها
 اما حتمه كما في قدم الحاج حتم المنة او كونه منتهى بالانتظام نحو ضربني الاسادات حتم غاياتهم او جزءا لما يلزم ما قبلها نحو ضربني
 الجارية حتم حديثها فانه يلزم من اعجاب الجارية اعجاب صفاتها ومن جملتها الحديث قوله من الاضعف الى الاقوى وبالعلف
 انه يحصل معنى الغاية والانتظام قوله لجواز ان يكون ملازمة الفعل انه دليل لعدم اعتبار الترتيب الخارجي لجواز ملازمة
 الفعل في الخارج لما بعدهما يكون قبل ملازمة الفعل للاجزاء الاخرى لما قبلها كما في المثال الآتي لان موت آدم
 في الخارج قبل موت كل اب وان كان في الذهن مؤخرًا وكذا في المثالين الآخرين قوله مات كل اب لي حتم آدم عليه السلام انه فان
 المناسب بحسب العقل ان لا يتعلق الموت بآدم لانه اصل الكل وعلى تقدير تعلقه فالناسب ملازمة الفعل وتعلقه بغيره
 تعلقه بكل الناس وبهذا في المثالين الآخرين ثبت ان الترتيب في الخارج ليس معتبرًا في حتم قوله وفي اثباتها عطف
 على قوله قبل ملازمة آه في اثبات ملازمة الفعل للاجزاء الاخرى لما قبلها كما في المثال المذكور الآتي لان موت
 الانبياء في اثبات موت الناس قوله وفي زمان واحد آه العطف على قوله قبل ملازمة آه اي لجواز ان يكون ملازمة الفعل
 لما بعدهما وقبله في زمان واحد كما في المثال المذكور لان مجيء التوم وخالده اذا جادوك معًا يكون في زمان واحد فلا ترتيب فيه في
 الخارج قوله ويكون خالده اضعفهم او اقواهم آه في المجيء ليحقق معنى الغاية فيصح العطف بحتم قوله معنى تفصيل المسند آه فتوزيع
 على ما قبله يعني اذا اعتبر الترتيب في لفظ حتم الذهن لاني الخارج فمعنى المسند في آه قوله فان قلت آه حاصله ان في هذه الحروف
 الثلاثة في صورت تفصيل المسند تفصيل المسند اليه اي فالناسب ان يقول المقصد او تفصيلها مع اي تفصيل المسند اليه
 والمسند مع اي تفصيل المسند قوله قات آه حاصله فرق بين حتم الشئ من الشئ تبعًا وبين ان يكون مقصودًا منه تفصيل
 المسند اليه في هذه الحروف الثلاثة وان كان حاصلًا من العطف لكنه ليس مقصودًا منه لان الكلام اذا قيد بقيد زائد سواء كان في
 النفي او الاثبات يكون المقصود من الكلام هذا القيد والتعقيب والسر في او التدرج بدون الجمع قيود مقصود بها فهي الغرض
 المسوق له الكلام والدليل على ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز ففي هذه الثلاثة تفصيل المسند اليه كانه امر كان معلومًا وانما
 سبق الكلام لبيان ان مجيء احد هما كان بعد الآخر لان العدول عن العطف بالواو الى العطف باحد هذه الثلاثة الدالة على الترتيب
 بين المجيئين يدل على ان الترتيب المذكور هو المقصود بالاثبات فانه هو القيد الزائد على مجرد الاثبات قوله ذكر الشيخ آه فذكر
 الى الجواب بذكر قول الشيخ وتفصيل الجواب بمرجع من قوله ففي نحو جادني زيد فعرو آه قوله وجملة الامراء اي خلاصة الغرض منه دفع ما
 يتوهم وهو ان القاعدة المذكورة انما تكون في كلام مقيد بالقيد العصري هي هنا ليس كذلك حاصل الدفع ان هذه القاعدة انما هي فيما يكون
 في الكلام امر زائد سواء كان قيدًا صريحًا او لا لكن هذه القاعدة اكثرية لا كناية اذ قد ينفي المقيد او كلاهما قوله ففي نحو جادني زيد فعرو آه
 شروع في الجواب بعد التمهيد كما مر تفصيله فذكر قوله فان قيل آه حاصله يعلم ما ذكره من الامثلة المذكورة ان العطف بالواو لتفصيل
 المسند اليه وبالفاروق ثم وحتى لتفصيل المسند كما هو الحق مع انه قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاروق من غير تفصيل للمسند نحو جادني الاكمل

فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحد لعدم تعدد المعنى المسند قوله اذا كان الموصوف واحداً آه انما قيد به لانه اذا كان الموصوف
 متعدداً فيكون فيه تفصيل المسند بان يكون مجزئ الاكل مغائر عن اخويه وكذا بهما عنه فلا يرد الاعتراض المذكور قوله قلت ده جواب
 مني حاصله هذا ليس من عطف المسند اليه بالفاء لان العطف لا يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ومنه ليس كذلك لان الاكل
 والشارب والنائم كلها تعبيرات عن ذات واحد وهي الذي لان اللام الموصول الداخل على اسم الفاعل في المعنى بمعنى الذي و
 اللتي وهما جملته في المعنى من عطف الجملة على الجملة فلا يكون مما نحن فيه قوله ولو سلم آه اي ولو سلم انه من عطف المسند اليه هذا بناء
 على تغاير الانتخابي بين الموصولات فيكون من عطف الموصول على الموصول والفتحة هذا بناء على انه ليس بلام ان يكون اللام
 الداخل على اسم الفاعل موصولاً دائماً بل قد يكون غير موصول اليه حاصل الجواب التسليم ان المفهوم من كلام المصنف فيما ذكر ان العطف بهذه
 الحروف الثلاثة يكون لتفصيل المسند في الجملة ولا يعلم منه انها لتفصيله فقط فلا محذور في كونها لفائدة اخرى غير ما قال ورد السامع آه
 عطف على قوله لتفصيل المسند اليه اي اما العطف فلم يرد السامع الى الصواب اي فلم يستعمل السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب فيه قوله
 في الحكم آه اي المحكوم به قوله سيجي تحقيقة آه اي بيان حقيقته وطريقه واقامه في باب النظر قوله لمن اعتقد ان عمداً آه تطبيق المثال
 بان فيه رد السامع عن الخطاء في المحكوم به الى الصواب بان معتقده ان عمداً جاءك دون زيد فقال المتكلم رد على السامع
 جاءني زيد لا عمرو فيكون قصر قالب او اعتقد السامع انها جاءك معاً فرد المتكلم عليه بان الجاني زيد لا عمرو فيكون قصر افراد
 قوله وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد آه فيكون قصر قلب فقط فالجاءك ان كلمة لا سيجي لقصر القلب والافراد وكلمة لكن لقصر القلب
 فقط واما قصر التعيين فلا سيجي له شئ من حروف العطف يعني انه ورد استعمال كلمة لا لذلك وكلمة لكن لذلك واما قصر التعيين
 فلم يرد في الاستعمال له شئ من حروف العطف فلذا تركه ههنا قوله كذا في المنفتح والايضاح آه اي كون كلمة لكن لرد السامع
 عن الخطاء في الحكم الى الصواب قصر قلب فقط مذكور في المنفتح والايضاح قوله ولم يذكر المصنف آه اي مثال لكن الغرض منه دفع اعتراض
 وهو انه لم يذكر المصنف مثال لكن لرد السامع الى الصواب واكتفى بمثال لا مع انه ذكر في تفصيل المسند مثال الفاء ونتم وحتى ولم
 يكتمف بواحد منها حاصل الدفع انه لا حاجة الى ذكر كلمة لكن في المثال لانها مثلاً لان كل واحد من كلمة لا ولكن تشتركان في رد السامع
 الى الصواب وليس لاحد منهما معنى زائد على الرد المذكور بل كل واحد منهما مثال للرد من غير فرق فلذا اكتفى بالمثال الواحد بخلاف الفاء
 ونتم وحتى فانها وان كانت مشتركة في تفصيل المسند الا انه يعبر في كل واحد منهما بخصوصية ليست في الآخر منها كما مر فلذا ذكر مثال الكل
 قوله الا ان لا تنفي الحكم آه دفع ما يتوهم من انه فعل هذا لا يكون بينهما فرق اصلاً حاصل الدفع ان الفرق بينهما موجود من وجه اخر
 هو ان كلمة لا تنفي الحكم بعد اثباته للمبتوع وكلمة لكن لا تثبت الحكم للتابع بعد نفيه عن المبتوع لكن هذا الفرق ليس معنى زائداً
 عن الرد الى الصواب حتى يحتاج الى ذكر مثال كل واحد منهما قوله المذكور في كلام النخاعة آه الغرض منه بيان المدافع بين كلام صاحب
 المنفتح والايضاح وبين كلام النخاعة بحيث ان للعلوم من كلام المنفتح والايضاح انه لقصر قلب فقط والمفهوم من كلام النخاعة انه
 لقصر افراد فقط قوله في نحو جاءني زيد لكن عمرو آه انما خص المثال بالنفي لان الخلاف فيه واما في الاثبات فهي للاستدراك بالاتفاق

لا تقهر قلب ولا افراد قوله بناءً على ملازمة بينهما ملازمة آه صفعول له لدفع وهم المخاطب اى بناء على الملازمة مثل العلاقة
 والموافقة والمصاحبة بينهما قوله لانه للاستدراك آه دليل لكون لكن لدفع وهم المخاطب ان عمداً ايضاً لم يجمع حاصله انهم جعلوا
 كلمة لكن للاستدراك وعرفوه بانه لدفع ما يتوهم من الكلام السابق كما في نحو ما جادني زيد فيقسم منه نفى مجيئ عمداً ايضاً لما
 بينهما من المشاركة والمصاحبة فيقال لكن عمرو فهذا الكلام يدل على ان المتوهم هو الاشتراك في النفي وكلمة لكن لدفع ذلك التوهم
 قوله وهو دفع آه اى الاستدراك هذا التعريف الاستدراك قوله من الكلام المتقدم آه فيكون متما لكلام السابق ومصاحبا له
 قوله شبهها بالاستثناء آه في كونه اخراجا لما بعد لكن عما قبلها توهمها وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها كما في المستثنى
 المستقطع قوله هذا صريح آه اى ما هو المذكور من كلام النجاة صريح الغرض منه تصحيح خلاف النجاة من ان لكن قهر افراد دون قهر
 قلب كما هو الظاهر من الشرح قوله ان الجمعي متفق عليهما جميعاً آه فيكون قهر افراد قوله لا لمن اعتقد آه اى لا يقال لمن اعتقد ان زيدا
 جادك دون عمرو فلا يكون قهر قلب قوله على ما وقع في المفتاح آه متعلق بالنفي بالميم لا بالنفي بالنون اى اعتقاد ان زيدا جادك
 دون عمرو وقع في المفتاح كما مر من انه قهر قلب عند صاحبه واجيب عن التدافع بينهما بان هذا اصطلاح لا اهل به الفن وذلك
 اصطلاح النجاة ولا مناقشة في الاصطلاحات ولا يعترض باحدهما على الاخر وايضاً يجاب بانه لا مخالفة بين الكلامين لان مراد
 النجاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء الجمعي عنهما بعد نفيه عن زيد مثلاً ومراد صاحب المفتاح اعتقاد مجيئ زيد دون عمرو في صدور
 الكلام والاعتقاد ان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما فتدبر قوله واما انه يقال آه اى المثال المذكور يعني ان الخلاف بين النجاة وبين
 والبيانين في كون كلمة لكن قهر قلب انما هو في اعتقاد ثبوت المبتوع ونفي التابع او نفي كليهما والا لخلاف في ثبوت كليهما قهر افراد
 قوله فلم يقل بواحد آه اى لم يذهب اليه ايهب لانه لم يوجد به الاستعمال قال او صرف الحكم آه بالجر عطف على قوله لتفصيل المسند اليه اى
 اما العطف فابتدئ بالحكم الى المحكوم به عن المحكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله عن المحكوم عليه آه زاد الشرح قوله عن المحكوم عليه لان حرف
 الشئ الى شئ يقتضي المعروف عنه فظهر المعروف عنه وهو المحكوم عليه هنا اى صرف المحكوم به عن محكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله فان
 بل للاضراب آه اى الاعراض بهذا التطبيق المثال بالمثل قوله وصرف الحكم الى التابع آه سواء كان بعد الاثبات او النفي ولذا اورده المصنف
 مثال النفي والاثبات كليهما قوله ومعنى الاضراب آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المتبادر من الاضراب وحرف الحكم جعل الحكم مستقياً
 في المبتوع وثابتاً في التابع كما هو مذهب ابن الحاجب والامر ليس كذلك عند الجمهور حاصل الدفع ليس كما قال ابن الحاجب بل معنى
 الاضراب صرف الحكم الى التابع والمبتوع في حكم المسكوت عنه كما هو مذهب الجمهور قوله يحتمل ان يلازمة آه اى المبتوع بهذا بيان كون
 المبتوع في حكم المسكوت عنه قوله فهو جادني زيد بل عمرو آه مثال لكون المبتوع في حكم المسكوت عنه المحتمل قوله وفي كلام ابن الحاجب آه يعني
 ان عمده في المبتوع نقيض حكم التابع قطعاً لان المبتوع في حكم المسكوت عنه كما عند غيره قوله واما اذا انضم اليه آه اى الى المبتوع هذا ليس
 مذهب ابن الحاجب فقط بل عند الجمهور ايضاً كذا من انه اذا انضم الى بل كلمة لا فهو يفيد نقيض حكم التابع قطعاً لان معنى كلمة لا يرجع
 الى الدجاج السابق الى ما بعد بل والا لكان كلمة بل لغواً واذا كان راجعاً الى الابطال المتقدم فيجد نفى الجمعي عن زيد ولو لا لكان زيد

في حكم المسكوت عنه واذا جئت بلا بعد النفي كنوك ما جادني زيد لابل عمرو افادت تأكيد النفي السابق اذ لا يمكن ارجاعه الى ما بعد
 بل لا فائدة لنفي الحكم عنها معا ولا الى ما قبله لاستلزام نفي النفي البتة فيانزم ثبوت الحكم لها وليس كلمة بل مستعملة للنفي عنها
 معا ولا للاثبات لها معا واذا افادت تأكيد النفي فحينئذ يبقى ما بعد بل على الخلاف المشهور بين الجمهور والمبرد قوله واما المنفي ان يعنى ان
 في المبتدئ كون المبتدئ في حكم المسكوت عنه باتفاق الجمهور خلاف لابن الحاجب كما مر واما في المنفي فغير خلاف الجمهور وابن المالك والمبرد
 كما قال الشرح مفصلا فالغرض من هذا القول بيان الخلاف في الكلام المنفي الذي عطف فيه بكلمة بل فعند الجمهور يكون في المنفي الحكم
 البتة في التابع ويكون المبتدئ مسكوتا عنه عن ثبوت الحكم واستثناءه واما عند ابن المالك فيكون في المبتدئ الحكم السلبى قطعاً وفي التا
 بع حكم ثبوتى كما في المتن واما عند المبرد فغير قولان الاول انه في التابع الحكم السلبى والمبتدئ في حكم المسكوت عنه والثاني ان في التابع
 الحكم السلبى وفي المبتدئ الحكم الثبوتى قوله على انه اى بل قوله يفيد ثبوت الحكم للتابع اذ بان يكون الحكم في التابع ايجابياً قوله
 معنى ما جادني زيد بل عمرو اه تفريع على مذهب الجمهور وتطبيق المثال عليه قوله يفيد استثناء الحكم اه يعنى ان الجمهور وان التقوا في انه
 يفيد ثبوت الحكم في التابع لانه وقيل لا بل يفيد استثناء الحكم في المبتدئ اى يكون الحكم في المبتدئ سلبياً قطعاً وفي التابع ثبوتياً وهذا
 مذهب ابن المالك قوله وبهذا يشعر كلامهم اه يعنى من جملة طريق القصر العطف بلا وبل ولكن مثل زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتب بل
 شاعر كما سيجي في بحث القصر فهذا على مذهب ابن المالك ظاهر قوله حتى يفيد في المثال المذكور اه تفريع على مذهب ابن المالك
 وتطبيق المثال عليه قوله انه بعد النفي يفيد نفي الحكم اه اى يكون الحكم في التابع سلبياً قوله او الحكم متحقق الثبوت له اه اى للمبتدئ هذه
 الجملة عطف على جملة والمبتدئ كالمسكوت اى يكون الحكم في المبتدئ ايجابياً قوله فعنى ما جادني زيد بل عمرو اه تفريع على مذهب
 المبرد وتطبيق المثال عليه قوله فصرف الحكم في المبتدئ ظاهر اه الغرض منه اعتراض على مذهب الجمهور كما سياتى يعنى ان صرف الحكم
 في العطف بل في الكلام المبتدئ ظاهر لان المبتدئ في حكم المسكوت عنه كما هو عند الجمهور او متحقق النفي كما هو عند ابن الحاجب
 على الخلاف الذى ذكره الشرح فاذا قلت جادني زيد بل عمرو فقد اثبت الجمل العمود قطعاً وجعلت زيداً في حكم المسكوت عنه في نفس الامر
 فصار مجيبه على الاحتمال كما هو مذهب الجمهور واما عند ابن الحاجب فقد اثبت الجمل العمود قطعاً ونفيه عن زيد تحقيراً وعلى كل تقدير
 فيصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله وكذا في المنفي اه اى وكذا صرف الحكم في العطف بل في الكلام
 المنفي عند المبرد ظاهر لان عنده كلمة بل بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمبتدئ كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فيتحقق
 صرف الحكم عن المحكوم عليه الى محكوم عليه اخر قوله واما مذهب الجمهور اه وهو انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوت واستثناء
 في المبتدئ عند الجمهور قوله فغير اشكال اه لان الحكم المذكور في الكلام لم يهرف عن المبتدئ الى التابع عندهم فاذا قلت ما جادني زيد
 بل عمرو فادرت ان عمرو اجد فلم يوجد صرف الحكم الذى هو معنى الجمل المذكور عن زيد الى عمرو اذ لم يوجد نفي الجمل عن عمرو بل ثبوت له و
 يمكن ان يجاب عنه ان المراد من صرف الحكم عندهم هو تغيره من حال الى حال وقد وجد بينهما لان في قولنا ما جادني زيد بل عمرو تغير
 الحكم المنفي الى الاثبات وهذا القدر كاف وايضا يجاب عنه ان المراد من الحكم هو الجمل مثلاً من حيث يعبر عنه اعم من ان يكون اثباتاً

او نفياً وبهتان نسبة المجهول الى الاول نفياً ثم صرفه الى الثاني اثباتاً وجعل الاول في حكم المسكوت عنه قوله فان قلت آه حاصله ان ذكر كلمة
 بل في الكلام المبتدئ عند الكل وفي النفي عند المبرور لا يناسب في هذا المقام بل تركه اولي كما ترك المصدر بدل الغلط في باب الابدال لانها
 ينافي الكلام الفصيح والكلام فيه قوله بان بل في المبتدئ مطلقاً آه اي عند الكل فانهم متفقون على ان في الكلام المبتدئ لفظ الحكم عن المبتدئ
 الى التابع سواء جعل المبتدئ في حكم المسكوت عنه كما هو مذهب الجمهور او متحقق النفي كما هو مذهب ابن الحاجب كما مر تفصيلاً فيكون التلغظ باسهم
 المبتدئ على كلا التقديرين من باب الغلط والمقصود نسبة الحكم الى التابع قوله وفي النفي على مذهب المبرور آه فانه عنده لفظ النفي الى
 التابع سواء كان المبتدئ في حكم المسكوت عنه او متحقق الثبوت فيكون التلغظ باسم المبتدئ عنده على كلا التقديرين من باب الغلط و
 المقصود نسبة الحكم الى التابع كما مر واما النفي على مذهب الجمهور فعند من يجعل المبتدئ في حكم المسكوت عنه فافهم لك وهو غير ابن المالك
 لانه من باب الغلط في كون الاول مقصوداً بل هو الاول لان الغلط فيه بوجهين في نفي الحكم صرفه الى التابع وفي مذهب المبرور بوجه واحد
 وهو صرف الحكم الى التابع فقط واما عند من يقول انه يفيد استثناء الحكم عن المبتدئ وهو ابن المالك فلا يكون فيه غلط بل انتقال من حكم
 الى حكم آخر فلو وقع عنده في كلام فصيح فلا ضير فيه فتدبر فانه عميق قوله قلت آه حاصله ان كلام ابن الحاجب معارض لكلام بعض
 المحققين من النجاة فلا اعتبار له فلا يصح قياسه على بدل الغلط بدون كلمة بل لان بدل الغلط مع كلمة بل هو نحو في فصيح مطرد
 في كلامهم قوله لانها موضوعه آه اي كلمة بل موضوعه هذا دليل لكون بدل الغلط مع كلمة بل فصيحاً حاصله ان تذكر الغلط فيه بلفظ
 موضوع لذلك وهو لفظ بل فلو وقع في كلام الفصيحة فلا ضير فيه بخلاف بدل الغلط بدون لفظ بل لان تذكر الغلط فيه ليس بلفظ موضوع
 له فلا يكون قاطعاً للغلط على وجه الكمال فلا يقع في كلام فصيح قوله مثل هذا الغلط آه اي الذي في بدل الغلط قال او الشك آه هذا وكذا
 قوله او التشكيك عطف على قوله لتفصيل المسند اليه فيكون التقدير واما المعطف فالتشكيك او التشكيك اي فالتشكيك المتكلم في تعيين المسند اليه او
 ايقاع المتكلم المخاطب في الشك في تعيينه كافي المثال المذكور في الشرح وانما ذكر المصنف فوائد العطف على المسند اليه كثيراً لان حروف
 العطف كثيرة تبلغ عشرة فلكل واحد منها فائدة مستقلة فلذا اورد فوائد العطف عليه كثيرة قوله من المتكلم آه تعيين ماصد عنه الشك قوله
 اي ايقاع المتكلم السامع آه الايقاع مصدر مضاف الى الفاعل ومنعوله السامع الغرض من هذا التفسير دفع اعتراض وهو ان الشك والتشكيك
 شئ واحد فذكره بعده لغو حاصل الدقة انها ليسا شئاً واحداً بل الشك من المتكلم فقط والتشكيك من المتكلم للمخاطب فيكونان متغايرين
 قوله نحو جاني زيد او عمرو آه هذا المثال صالح للشك والتشكيك كليهما لان المتكلم ان كان غير عالم بالجاني منها كان المعطف باول الشك و
 ان كان عالماً بعينه ولكن قصد ايقاع المخاطب في الشك في الجاني منها الغرض من الاعتراض كان العطف للتشكيك فالداعي المتقدم على
 ايراده شك المتكلم والنهاية للمرتبة تشكيك السامع قوله او للابهام آه عطف على قوله المصنف او التشكيك اي او العطف على المسند اليه بالابهام
 الحكم على السامعين لغرض من الاعتراض مع قطع النظر عن حال المتكلم والمخاطب فالغرض في الآية من الابهام ان لا يصرح بنسبة الاضلال
 الى المخاطبين لئلا يزيد غضبهم قوله انا او اياكم ان حرف تأكيد واسمه ممدغم فيها كان اصله انا فمخفف وادغم في ضمير المتكلم وقوله اياكم عطف
 على اسم ان الذي هو المسند اليه فهو محل الشاهد وقوله لعلي يهدي آه خبر ان قوله او في ضلال مبين عطف على يهدي من عطف المفرد وظاهر ان يهدي

ليس مسند اليه بل هو مسند فلا يكون قوله اوفى منلال مبين محل الاستشهاد ويكون الاول محل الاستشهاد لان مدخولها مسند اليه
الآية مشتملة على الابهام في المسند اليه ما والمسند من معانها لاصل ان احدا ثابت له احد الامر من اعني الهدى او الضلال قوله او
للتخيير او الاباحة اه عطف على قوله اول الابهام اي او العطف على المسند اليه لا فائدة المتكلم السامع التخيير بين الامر من او الاباحة قوله نحو
ليدخل الدار اه بصيغة امر الغائب هذا المثال صالح للتخيير والاباحة والفرق بينهما انما هو بالقرينة وذلك لان التخيير والاباحة انما
يحصلان اذا وقع العطف باو بعد الامر ولذا قد ينسبونهما الى الامر وانما سرهما المصداق لان كلامه في الخبر وقد ينسبونهما الى كلمة او قوله
والفرق بينهما اه حاصله ان دللت القرينة على طلب احد الامر من فقط كان العطف بكلمة او لا فائدة التخيير والاباحة قوله
فانه يجوز فيها الجمع فيه اه اي كما يجوز احدهما فان قيل ان في آية الكفارة والغديّة كلمة او للتخيير مع انه يجوز الجمع قلنا بانه لا يجمع
الا طعام والاسوة والتخيير بان يكون الاتي بكلا واحد منها آتيا بالكفارة الواجبة بل الواجب واحد منهما والباقي فدية مستقلة فاجبة
عن ذلك الكلام في آية الغديّة قوله لكن لامن حيث انه مدلول اللفظة الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لما جاز الجمع في صوت الابهام
فما يصح استعمال كلمة او فيها لانهما الطالب احدهما لا للجمع حاصل الدفع ان جواز الجمع فيها ليس لكونه موضوعا له بل بحسب امر خارج
والضابطة فيها ان كان الاصل فيها المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفادت الاباحة وجواز الجمع قوله وما عده السكاكي اه
خبر مقدم مبتدأ قوله اي المفسرة وقوله من حروف العطف بيان ما الغرض منه بيان الخلاف بين السكاكي والجمهور في اي التفسيرية
اولا وتوضيحية قول الجمهور ثانيا بقوله وقومها تفسير اه اما الخلاف فعند السكاكي وكذا عند المبرد ان اي التفسيرية من حروف العطف
واما عند الجمهور ان ما بعدها عطف بيان او بدل لما قبله او ليست من حروف العطف وندبههم قوي لانها تقع تفسير التفسير المحرور
بعدون اعادة الجار ولو كانت حرف عطف لوجب اعادة الجار لا هو ثانياً باق حروف العطف وكذا انها تقع تفسير التفسير المرفوع المتصل
من غير تأكيد وفعل ولو كانت حرف عطف لوجب التأكيد والفصل كما هو حال باق حروف العطف كما قال الشافعي قوله وقومها اه
مبتدأ خبره قوله ليقوى نذهب الجمهور قوله وهذا نزاع لا طائل اه اي فائدة فيه اشارة الى ان النزاع بين السكاكي والجمهور في كلمة اي
المفسرة غير مفيد بل هو نزاع لفظي لان المقصود على كلا الطرفين واحد ولا يختلف المعنى في الاعتبارين قال واما الفصل اه عطف على
قوله واما العطف قوله اي تعقيب المسند اليه اه فيه اشارة الى ان المراد بالفعل اعني المصدر اي اي ايراد ضمير الفصل باللفظ ضمير الفصل
وتفسير الشافعي بيان حاصل المعنى قوله واما جعله من احوال المسند اليه اه في نفسه دفع اعتراض وهو ان ذكر ضمير الفصل من
احوال المسند اليه لا يصح لانه يجعل احدهما مخصصا والاخر مخصصا فيكون من احوالها اي المسند اليه المسند جميعا لامن احوال
المسند اليه فقط حاصل الدفع بوجهين الاول انه يقتصر المسند اليه قبل ذكر المسند فيكون من احواله لانه يذكر اول المسند اليه فيقال زيد
مثلا ثم يذكر ضمير الفصل فيقال هو ثم يذكر المسند ثانيا بعده فيقال القاتل ثم لا تخين ذكر ضمير الفصل كان المسند معدوما فلا يراحم
المسند اليه الموجود فاذا ثبت فيه حق المسند اليه لم يبق للمسند بعده حق فيه اليه اشارة الشافعي بقوله لانه يقتصر به اول الادوات ان
ضمير الفصل في المعنى عبادت عن المسند اليه لان هو في قواك زيد هو القاتل عبارة عن زيد نفسه في اللفظ مطابق لفي الافراد

والتي هي والجمع فيكون من احوال المسند اليه بوجود ثلاثة من الاقتراحين الاول اتحاده مع معنى ومطابقة له لفظاً بخلاف المسند
اليه اشارته بقوله ولا في المعنى عبارة عنه فالتفصيل ان دخول لام الابتداء عليه مثل ان زيد هو القائل ثم يدل على ان من احوال
المسند قائم مقامه لان اللام يدخل على الخبر قلنا انه بناء على كونه توطئة وتمهيداً للخبر لا انه قائم مقامه قوله وهذا اولى من قول من
قال آه احيى هذا الجواب اولى من جواب من قال آه الغرض منه الرد على جواب من اجاب عن الاعتراض الذي اشار اليه الى دفعه بقوله
وانما جعل من احوال المسند اليه آه حاصل هذا الجواب انما جعل ضمير الفصل من احوال المسند اليه مع انه من احوال المسند اليه لان ضمير
الفصل لغرض من المسند اليه محققاً بالمسند فيكون من الاعتبارات الرجعة الى المسند اليه بهذا الاعتبار وانما قال اولى ولم يقل هو الصواب
لانه يمكن ان يقال مراد من القائل ان تخصيص المسند اليه بالمسند اي جعل احدهما مخصصاً والاخر مخصصاً به فيكون من الاعتبارات
الرجعة الى المسند اي في الجملة لان له خلافه لانه من احوال الرجعة اليه فقط وذكر في احوال المسند اليه لكونه عمدة وركناً في الكلام
قوله لاننا نقول انه رد على الجواب المذكور حاصله لان اسم ان ضمير الفصل لتخصيص المسند بالمسند اليه فلا يكون من احوال الرجعة الى المسند اليه
بهذا الاعتبار كما صرح به السكاكي في المفتاح قوله بهنا آه اي في ضمير الفصل قوله وجعله آه بيان معنى التخصيص اي جعل المسند بحيث
لا يعلم غيره اي لا يعلم المسند من المسند اليه وغير المسند اليه قوله وحاصله قصر المسند آه اي حاصل ما قال في المفتاح تتمه الرد المذكور في
ذكر القصر والمحرارة الى التوافق بين التخصيص والقصر المحرر فاما من احوال المسند فذلك تخصيص ضمير الفصل من احوال التوافق لها قوله
على ان التحقيق آه الغرض منه رد الجواب من قال بوجه اخر حاصل الرد الاول لان اسم راجع الى احوال المسند اليه بل هو راجع الى احوال
المسند اليه الرد الثاني لو سلم انه راجع الى احوال المسند اليه لكن لا نسلم انه راجع اليه فقط كما قال الجيب المذكور بل هو راجع اليه جميعاً فلا بد
لجعله من احوال احدهما فقط من مرجع والمرجع لجعله من احوال المسند اليه هو ما ذكره الله سابقاً من اقترانه به اولاد من كونه في
المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابقة فالتفصيل ان المطابقة في اللفظ مشترك بين المسند والمسند اليه لان مطابقة للمسند اليه
اي الابتداء يستلزم مطابقة للخبر اذ المطابقة بين الابتداء والخبر لازم والمطابق للمطابق للشيء مطابق لذلك الشيء فلا يصلح مرجعاً
لجعله من احوال المسند اليه قلنا لا نسلم لزوم المطابقة بين الابتداء والخبر لانه يجوز ان يكون الخبر فعل تفصيل وهو لا يجب مطابقة للابتداء
نحو الزيد ان بها افضل من عمر وقوله لانه يجعل احدهما مخصصاً آه دليل لكون فائدة ترجع اليه جميعاً لا احدهما فقط قال فلتخصص
بالمسند آه جواب امانى قوله واما الفصل قوله اي المسند اليه آه تعين مرجع الضمير بانه راجع الى المسند اليه لا الى الفصل قوله يعني لقصر المسند
على المسند اليه آه الغرض منه دفع اعتراض وهو ان المفهوم بحسب الظاهر من تخصيص المسند اليه بالمسند قوله على المسند لان الباء في
صلة التخصيص تدخل على المقصور عليه لان التخصيص بحسب المفهوم الاصل يقتضي دخولها على المقصور عليه كما يقال اخفى الجود بزيد
اي صار الجود مقصوراً على زيد لا يتجاوز الى غيره فيكون معنى كلام المصنف واما الفصل لقصر المسند اليه بالمسند مع ان الامر ليس كذلك
حاصل الدفع ان الباء هنا داخل على المقصور لا على المقصور عليه ودخولها على المقصور عليه وان كان بحسب المفهوم الاصل لكن
الاكثر في الاستعمال دخولها على المقصور مجازاً كما فصله الله في المثال بقوله لان معنى قولنا زيد هو القائل ثم آه قوله لانه اولى لاجل

ان القيام مقصور على زيد يقال آه لانه لما ثبت لزيد يسلب عن غيره لا محالة قوله فان قلت آه هذا اعتراض على تفسير الشئ بقوله المقصور
بقوله يعني لقدر المسند على المسند اليه حاصله ان الظاهر الى الفهم بحسب اللغة من تخصص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان الباء
تدخل على المقصور عليه في صلة الاختصاص وهو المفهوم الاصل من تخصيص الشئ بالشئ كما يقال اختص الجود بزيد بمعنى صار الجود
مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره فيما يفهمه الشئ ولا يكون موافقا للغة قوله الذي سبق ان مبتدا آخره قوله هو قصره على المسند آه
قوله لان معناه آه اي معنى التخصيص دليل لكون التخصيص المذكور قصره على المسند قوله بحيث يخص المسند آه اي يخص المسند اليه المسند
لا يعلم المسند اليه المسند غير المسند قوله قامت نعم آه اي مسلم ان الباء في العرف العام دخول الباء على المقصور عليه لكن غالب استعمال
في الاصطلاح اي العرف الخاص دخولها على المقصور مجازا وهو المراد هنا كما في قوله نعم يخص برحمته من يشاء قوله على طريقة قولهم آه
اثباتا لما ادعاه من ان الاستعمال الشائع هو دخول الباء على المقصور كما في الامثلة المذكورة قوله مختصا بالذات آه اي منفردا به كما
فسره الشارح في المحقق قوله فكان المعنى آه اي معنى عبارة المثنى قوله من بين ما يصح التصانيف بكونه مسندا اليه آه اي من بين الافراد
حاصله ان ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا اسناده الى افراد متعددة من المسند اليه فاذا اسند لواحد واتى بغيره الفصل كان ذلك
المسند مقصورا على هذا المسند اليه بخصوصه قوله مختصا بان يثبت آه مفعول ثاني جعل لفظ يثبت على صيغة المعلوم من البتة لا
على صيغة المجهول من الاثبات لان المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في البتة لا الاثبات والفرق ظاهر قوله وهذا معنى قصر المسند
اي جعل الباء بمعنى ان يكون مدخولها ما به الامتياز والاختصاص قوله الا ترى الى قولهم آه دليل تنويري على ان الباء في صلة
الاختصاص تدخل على المقصور ايضا في الاستعمال كما في تفسير قوله نعم اياك نعبد ومعناه نخضع بالعبادة ولا نعبدك بان العبادة
مختصة لك اي نمزك بالعبادة بين المعبودين وليس معناه انك تختص بالعبادة مقصورا عليهم ما ليس لك من الاحوال والادوات
غيرها قوله ومن الناس آه الغرض منه رد على البعض حيث قال ان ضمير الفصل يعني لقدر كل واحد من المسند والمسند اليه على الآخر مستدلا
بكلام صاحب الكشاف في قوله نعم وادالك هم المفلحون فعلى هذا ينبغي ان يحمل عبارة المقصور على هذا فيكون موافقا للاستعمال
اللغوي الاصل من دخول الباء على المقصور عليه ولا يحتاج الى ارتكاب المجاز مدخولها على المقصور قوله حيث قال آه اي صاحب الكشاف
قوله الدلالة آه خبر ان حصلت آه بالتشديد من التحصيل شرط جوابه فهم هم والجملة الشرطية صلة الذين والضمير المجرى لهم للموصول
اي للفظ الذين وكذا في قوله فيما بعد تحققوا قوله صفة المفاهيم آه اي مفهومهم والمراد من الصفة المفهوم اي ان حصل لهم مفهوم
المفاهيم مما زاد عن كل ما عداه قوله وتحققوا آه اي تعينوا حقيقة غطف على حصلت من تحققت الشئ يتقنه قوله ما هم آه جملة استنفاية
للسؤال عن الحقيقة واقعة مفعول الثاني لتحقيقوا وضميرهم للمفاهيم قوله وتصوروا آه غطف على تحققوا من تصور الشئ جعلت له صورة
لا بمعنى الادراك وضمير تصور للموصول اي للفظ الذين وضمير تصورهم للمفاهيم قوله الحقيقة آه صفة صورهم قوله فهم هم آه جزاء القول
ان حصلت الضمير الاول راجع الى المتعين والثاني الى المفاهيم وفي ترتيب الجزاء على الشرط المشتمل على الامور الثلاثة تبينه على ان الكلام
هذا الحكم منشأ انتفاء احد الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ ان البحر المعرف باللام معنى دقيقا قوله لا يعدون آه تأكيد لقوله فهم هم

وهذا محل استدلال ذلك البعض اى لا يتجاوز المستقون حقيقة المفاهيم اى متحدون بملك الحقيقة قوله انتهى كلامه اه اى كلام
 صاحب الاكشاف قوله فزعموا اه اى بعض الناس المذكورين يطبق كلام صاحب الاكشاف على زعم ذلك البعض قوله ان معنى
 لا يعدون تلك الحقيقة اه اى معنى قول صاحب الاكشاف لا يعدون اه قوله لا يتجاوزونه الى صفة اخرى اه فعلم منه قصر المسند اليه
 على المسند بضمير الفصل فى الآية المذكورة من كلام صاحب الاكشاف فثبت ما زعم ذلك البعض منه قوله وهذا غلط اه اى اخلاص
 المذكور من صاحب الاكشاف غلط لا جعله لقصر المسند اليه غلط لان الشبهة قائل بذلك كما سيأتى عنه فى التحقيق الآتى بقوله ثم التحقيق
 ان الفصل اه قوله عدم التدرب اه اى التجربة قوله وقلة التدرب اه اى الفكر قوله اما اولاه حاصله لا نسلم ان هذا اى قصر المسند اليه على المسند
 فائدة ضمير الفصل بل هو تعريف الخبر وكذا ان هذا اشارة الى ان جنس الخبر متحد مع المسند اليه عين له مبالغة فلا يكون قصر حقيقة
 اودعاء لانه فرع التعارض ولا تعارض بينهما كما فى قولك هو البطل الحامى وسيجى زيادة تحققة قوله فلان هذا اشارة اه اى ما قال صاحب
 الاكشاف بقوله ان معنى التعريف فى المعلوم اه اشارة قوله اورد الشيخ اه صفة لقوله معنى اخرويهان له قوله حيث قال اعلم اه حاصل
 ما قال الشيخ ووصفه بالدفتر ان المسند المعروف باللام ان قصده ان المسند اليه جميع افراد ذلك الجنس المعروف باللام وان الجنس المعروف
 لا يثبت الا له مبالغة كان ذلك قصر المسند على المسند اليه اما حقيقة اودعاء كما هو المشهور وان قصده ان عين الجنس وغير مغاير عنه
 فليس فيه دعوى قصر اصلا لا للمسند على المسند اليه ولا بالعكس لانه فرع التعارض ولا تعارض بينهما وهذا مراد الشيخ بمعنى دقيق غير ما ذكر وهذا
 المعنى مغاير لمعنى العهد ومعنى قصر الجنس المشهور وهذا المعنى فيه دقة بحيث يكون المتأمل يعرف ويذكر فيه من المبالغة مالا يخفى لان فائدة
 فى الحقيقة راجعة الى المسند اليه لان المقصود به المبالغة فى وصفه بمعنى ان الوصف كامل فيبقى نفسه لا بالقياس الى غيره بان يكون
 المشهور فى ما بينهم مرغوبا فيه عندهم وانت تدعى تحققة فى شخص والشاف ذلك الشخص به على وجه الكمال فانت تجعل ذلك الشخص مسندا
 اليه تجعل ذلك الوصف مسندا معرفا باللام لقول مثلا زيد هو البطل الحامى بمعنى انك تقول لمن تتخاطبه انك ان اردت معرفة ما سمعت
 وهو قولهم البطل الحامى فزيد هو هو بمعنى انه متحد به ولا تعارض فعلى هذا لا يتصور القصر اصلا لانه فرع التعارض ولا تعارض بينهما قوله دققا اه
 صفة معنى قوله هو اه اى زيد مثلا البطل الحامى اه البطل دليل الحامى نكبا من قوله لا تريد ان اه حال من ضمير المخاطب فى مثل قولك اى لا تريد
 المعروف باللام للعهد ولا للجنس حتى يكون المعروف باللام بمعنى المذكور ويكون القصر متحققا حقيقة اودعاء قوله ونحو ذلك اه كقول المعروف
 باللام اشارة الى انه مشهور بهذه الصفة ومسلم الثبوت الصاف بهما مثل ذلك العبد اى موصوف بهذه الصفة وهذا المعنى من
 فروع التعريف بالجنس كأنه لو حفظ اولا وقوع خبر ثم عرف باللام فصار تعريفه وحضوره فى الذهن بهذا الاعتبار لا يحسب مفهومه فى
 نفسه قوله بل تريد اه اضراب عن قوله لا تريد قوله هل حصلت اه عطف على سمعت قوله معنى هذه الصفة اه اى البطل الحامى قوله كيف
 ينبغي اه عطف على الاستفهام السابق ولفظ كيف للاستفهام قوله حتى يستحق اه اى ذلك الرجل قوله ان يقال ذلك له وفيه مفعول
 يستحق اى يقال له ذلك البطل الحامى ويقال فى شأنه ذلك دون غيره قوله فان كنت تصوره اه اى معنى البطل الحامى قوله
 فليكن بصاحبك اه جزاء ان اى فالزم معنى البطل الحامى بصاحبك قوله يعنى زيدا اه تغيير الصاحب قوله فانه لا حقيقة له اه اى لزيد

قوله واد ذلك آه اي سوى البطل الحامي يعني بها عينيه وكذا في كلام صاحب الكشاف قوله فهم هم لا يريد الا الاتحاد وقوله وطريقته آه
اي طريقته معرفة قولك هو البطل الحامي مثل طريقته معرفة قولك آه فهذا التوضيح للمثال المذكور قوله فزيد هو هو بعينه آه الضمير
الاول راجع الى زيد الثاني الى الاسد فيكون معنى قول صاحب الكشاف فهم لا يعدون تلك الحقيقة آه ان المتقين متحدون
مع المفاليح لا يعدون تلك الحقيقة بان يكون بينهما منافرة قوله هذا كلامه آه اي المذكور الى هنا من قوله اعلم ان الخبر المعروف
باللام آه كلام الشيخ في دلائل الاعجاز وعلم منه ان قصر المسند اليه على المسند حصل من تعريف الخبر لا بصير الفصل كما زعم ذلك البعض
قوله واما ثانيا آه حاصله ان سلم ان هذا اشارة الى قصر المسند اليه على المسند لكن لا نسلم ان هذا بيان فائدة ضمير الفصل بل بيان
فائدة تعريف الخبر لان صاحب الكشاف صرح في هذه الآية فيما سبق بفائدة ضمير الفصل بان فائدة الدلالة على ان الوارد بعده
خبر لا صفة لان ضمير الفصل يذكر للفرق بين الخبر والصفة ولذا سمي ضمير الفصل كما ثبت في محله فعلم ان هذا ليس بيان فائدة
ضمير الفصل بل للخبر المعروف باللام قوله والتوكيد آه عطف على قوله الدلالة ومعنى التوكيد انه يؤكد الحكم لان في ضمير الفصل زيادة
الربط لانه رابط في قالب الاسم كما قال الحكيم ابو نصر الفارابي ان معنى زيد هو العادل زيد او مست كعادل يست كما هو المقرر في
كتب الميزانية قوله وايجاب ان فائدة آه عطف على قوله الدلالة اي اثبات ان فائدة المسند آه حاصله ان ضمير الفصل في
الآية المذكورة ثلاثة فوائد كما بين صاحب الكشاف وليس فيه ما قصر المسند اليه على المسند فلا يصح ما قال بعض الناس القاعدة
الاولى ان ايراده هنا للفرق فيما بعده بانه خبر لا صفة كما هو الغرض من ايراد ضمير الفصل والثانية تأكيد الحكم لان في ضمير الفصل
زيادة الربط لانه موضوع له كما مر والثالثة اثبات قصر المسند على المسند اليه وأشار الى الاول بقوله الدلالة على ان الوارد بعده آه
والى الثاني بقوله والتوكيد والى الثالث بقوله وايجاب ان فائدة آه قوله ثم التحقيق آه الغرض منه بيان فوائد اخرى لضمير الفصل
غير قصر المسند على المسند اليه يعني ما سبق من كون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه كما هو الموضح في المفتاح ليس بتحقيق بل
ايمان مراد المصدر موافقا لاسكاكى والتحقيق ان ضمير الفصل فوائد اخرى غير قصر المسند على المسند اليه هي ان ضمير الفصل قد يكون
لقصر المسند على المسند اليه كما قال المصدر وقد يكون لجرد التاكيد اذا كان التحفيع حاصل لا بد من ضمير الفصل وهو على قسمين قصر المسند
على المسند اليه او قصر المسند اليه على المسند كما بين الشرح بالامثلة فالتحقيق مخالفا لما قال المصدر بقوله فالتحقيق بالسنه
وكذا عن تحقيق الشرح سابقا في رد زعم بعض الناس قلنا لا يلزم المخالفة عنها لان حاصل كلام الشرح هنا ان ضمير الفصل لا يستعمل
الا لتحفيع المسند على المسند اليه او التاكيد الحكم الذي افاده الكلام من قصر المسند على المسند اليه او بالعكس ولا يستعمل لقصر المسند اليه
على المسند كما اشار الشرح اليه بقوله اذا كان التحفيع حاصل لا بد منه آه فلا يلزم المخالفة فتأمل قوله فزيد هو يقاوم الاسد آه اي
يقابل الاسد مثل بنى الين الاول كون الخبر فعل من لانه في حكم المعرفة والثاني غير قوله ذكر صاحب الكشاف آه هذا مقابل لقوله
قد يكون لا لتحفيع آه يعني هذا ليس لتحفيع فقط بل لتحفيع والتاكيد اعني تأكيد الحكم كما مر في كلام الكشاف بقوله والتوكيد آه قوله هو
لا لتحفيع آه اي لفظ هو لا لتحفيع والتاكيد بمعنى ان التاكيد هو ليقبل التوبة لا غير فالتحفيع مستفاد من وجهين من تقديم المسند اليه من

ضمير الفصل قوله وقد يكون لمجرد التأكيد أي لتأكيد الحكم من غير إفادة تخصيص السند بالسند إليه فيكون ضمير الفصل مستعملاً في جزئياته
 قوله إذا كان التخصيص حاصلًا بدون أي بدون ضمير الفصل كما في الأمثلة المذكورة فإن التخصيص فيها استفاد من اللام الجنبية لتقديم
 السند إليه قوله بأن يكون في الكلام أي بيان تصوير حصول التخصيص بدون ضمير الفصل قوله إن السند هو الزايق أي أنه لا يقر فيه استفاد
 من وجهين من تقديم السند إليه من تعريف الخبر قوله أو قصر السند إليه على السند أعطف على قوله قصر السند على السند إليه قوله نحو
 الكرم هو التقوى أي فقصر الكرم على التقوى إفاضة تعريف الكرم باللام ولا معنى لقصر التقوى على الكرم لقوله من غيره فضمير الفصل هنا
 لمجرد تأكيد الحكم المشتمل على قصر السند إليه على السند وكذا في المثال الثاني قوله قال أبو الطيب أي استشهدا وعلى أن ضمير الفصل بجري لمجرد
 تأكيد الحكم المشتمل على قصر السند إليه على السند فإنه لا معنى هنا لقصر السند ... على السند إليه قوله إذا كان الشباب السكران
 السكران كان فقصر السند إليه على السند مستفاد من تعريف السند إليه باللام يعني إذا كان الشباب السكران لأن الإنسان في شبابه
 مسلوب العزم كالسكران قوله والشيب هما أي الشيب أعطف على الشباب وهما على السكر بحرف واحد يعني إذا كان الشباب
 هما لأن الإنسان لا يخلو عن الاحزان والهموم في حالة الشيخوخة لضعفه فلا خبر في حياته بل هي الموت لا غير قوله فالجملة هي الجماع
 أي جزاء إذا الجماع بالكسبة قال وأما التقديم أعطف على قوله وأما الفصل قوله أي تقديم السند إليه على السند أي في هذا التفسير إشارة
 إلى تعيين مرجع التفسير إلى تقديم مقدم عليه لأن التقديم يقتضي تقدم ما عليه أي جعل في أول النطق به قوله فالتقدير حاصله أن
 المقدم والمؤخر يقال للزوال عن اللقار في محله والسند إليه قار في محله لا يزال عنه فكيف يقال أنه مقدم لأنه قائم في محله قوله
 وقد صرح صاحب الكشاف أي هو الواصل إلى الزوال أي الزوال من الزوال أي الزوال عن محله قوله لا للفقار في مكانه أي
 أي الثابت المقرر في محله قوله قلت أي حاصله التقديم على قسمين الأول تقديم بالنسبة إلى التأخير والثاني تقديم بالنسبة إلى التأخير
 فما قال صاحب الكشاف يقال مقدم ومؤخر للمعنى محله لا للفقار في محله فهو بمعنى الأول لا بمعنى الثاني وما قال المعنى بالمعنى
 الثاني وفيه ليس المقدم المؤخر فزوت الزوال عن كماله الشبه قوله على نسبة التأخير أي بأن يكون مؤخرًا على الشيء أولاً
 ثم قدم عليه ثانياً قوله مما يستلزم أي بيان التقديم على نسبة الخبرية قوله اسمه أي كالمفعول والخبر قوله ورسمه أي كالنصب والرفع و
 الخبر قوله الذي كان قبل التقديم أي صفة الاسم والرسم قوله للعلم نسبة التأخير أي بأن لا يكون مؤخرًا على الشيء أولاً بل يكون
 مقدماً عليه أي قوله وذلك بأن تعد أي بيان التقديم لا على نسبة الخبر حاصله أن ذلك التقديم ليس في الحقيقة تقديم بديل
 اسمه ورسمه بل يطلق عليه مجرد اسم التقديم قوله تقديم السند إليه من ألفاظ الثاني أي هذا خلاصة الجواب المذكور قوله وراود صاحب
 الكشاف ثم أي في الكشاف قوله هو الضرب الأول أي الضرب الأول تقديم محض والثاني تقديم لفظي على قياس تقديم الألفاظ
 اللفظية والعنوية قوله وكلامه مشهور البه أي كلام صاحب الكشاف مملوء بمثل هذا الكلام المعنى هنا الغرض تأكيد الجواب المذكور
 بأن إطلاق التقديم على الضرب الثاني في كلام صاحب الكشاف موجود ومستعمل فيه قال فليكون ذكره أي جواباً عما قال أهم أي من
 ذكر السند والمراد يكون ذكر أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر السند وإن كانا كليهما يمكن لكل منهما أن يسمى الكلام وأهم اسم تفصيل من

همه الامرای اجتهادیه او من هم المستقیم جسمی اذابه و اذیب لمه فهو كناية عن كمال العناية لانه يحزن بتركها قوله ذكر الشيخ في دلائل
 الاعجاز انه الغرض من نقل قوله دفع اعتراضه هو انه مالموجه للمعه انه فصل وجه الاهتمام بقوله اما لانه الاصل انه ولم يكتف بقوله فلكون
 ذكره اسمهم اليه الغرض منه تعريض على من ظن انه يكفي ان يقال قدم السند اليه للعناية بتر المذكورة ولم يذكر الاسباب للتقديم
 حاصل الدفع ان المعه لم يكتف بالاهمية المذكورة فقط لان الشيخ صرح ان الاهمية وحده لا تكون غلة للتقديم مالم يفصل
 بالتفصيل المذكور في المتن قوله غير العناية والاهتمام ان الاصل في التقديم العناية والاهتمام ولا شئ اخر مثله ما فيه
 قوله لكن ينبغي ان يعنى ان الاصل في التقديم الاهتمام لكن ينبغي ان لا يكفي صاحب علم المعاني ان يقتصر في بيان نكتة التقديم
 على الاهتمام فقط بان يقول قدم السند اليه للاهتمام مثلاً بل ينبغي ان يبين سببه ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجاه المعبر
 عند البلاغة المتقضية للاهتمام قوله ويعرف فيه معنى انه اي يعرف في ذلك الشئ معنى مناسب لاقتضاء العناية فالحاصل انه
 لا بد من اسناد العناية الى شئ يكون ذلك الشئ مقتضياً دعائه لها بحسب المناسبات العرفية قوله هذا كلامه انه اي كلام الشيخ قوله
 ولاجل هذا انه اي لاجل ان الاصل بيان سبب الاهمية قوله فقال انه في بيان تفصيل وجه الاهمية قوله اي تقديم السند اليه ان
 تعيين المرجح قوله لانه المحكوم عليه انه دليل لكونه الاصل قوله ولا بد من تحقق قبل الحكم فان قيل ان المراد بالحكم لا يخلو اما وقوع النسبة
 اولاً وقوعها او المحكوم به فعلى الاول الدليل لا يثبت للمعنى لان النسبة لا بد لها من تحقق السند اليه والسند جميعاً في الذهن مقدماً
 ضرورت ان النسبة لا تتصور الا بعد تعلوها لا تحقق السند اليه في الذهن مقدماً على السند فقط وعلى الثاني فلان ملاحظة المحكوم
 عليه قبل ملاحظة المحكوم به وان كان اولى لان المحكوم عليه من الذات والمحكم به من الاوصاف لكن لا نسلم انه لا بد منه وواجب
 لعدم كونه واجبا بل الاولى قائماً باختيار الشق الثاني ان المراد بلا بد منه الوجوب في نظر البلاغ لا في الواقع لا يزم لا يتركون رعايته
 ما هو الاولى كما لا يتركون رعايته ما هو الواجب فعبارة الاولى بكلمة تدل على الوجوب وهي كلمة لا بد فيرجع الى الاولوية والاستحسان
 فيكون المعنى ولا بد من تحقق السند اليه قبل المحكوم به في الذهن معنى قوله فتصدد في اللفظ اليه انه اي كتمه في المعنى قوله ان
 يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه انه اي ذكر السند اليه قبل ذكر المحكوم به على السند اليه ليكون تحقق الذهن موافقاً لتحقيق الخارجى و
 يكون المنظر موافقاً للمعنى قال ولا مقتضى للعدول عنه انه الواو للحال الغرض منه دفع اعتراضه هو ان الاصل اذا كان في
 السند اليه التقديم فيجب تقديم الفاعل على الفعل لانه سند اليه مع انه لا يجوز تقديم عليه حاصل الدفع ان الاصل في التقديم
 لكن اذا لم يمنع مانع وفي الفاعل وجه المانع وهو كونه معمولاً للفعل ومرتبة متأخر عن مرتبة العامل الفعل اليه لو قد عليه
 يلزم الالتباس بالبدء فلذا وجب تأخير عن العامل الفعل قوله يعنى ان كون التقديم هو الاصل انه فيه اشارة الى ان قوله ولا
 مقتضى للعدول انه في معرض الشرطية لانه لا يخلو لانه التقديم هو الاصل وسبب التقديم السند اليه
 شرط بعدم مقتضى للعدول عنه لانه عند تحققه يترك التقديم السند اليه لانه اولى عند تحقق مقتضى الوجوب بخلافه قوله ولذا كل ما
 كان انه اي مثل السند اليه في الجملة العناية كل سند اليه فيه اشارة الى ان مانع التقديم السند اليه ليس بمحذور في السند اليه الفاعل

بل يوجد في الجملة الاسمية ايها كما سيجي تفصيله في احوال المسند من تقديمه على المسند اليه قال واما يتمكن الجزاء عطف على قوله الملائكة
 انه ان تقدم المسند اليه لكونه ذاهبا اهم يتمكن الجزاء ليقرر ويثبت في ذهن السامع قال لان في البتة تشويقا اليه انه اى
 الى الجزاء بل لكونه تمكن الجزاء في ذهن السامع سببا لتقديم المسند اليه فاصلته ان في تقديم المبتدأ اذا كان على صفة وصلة
 عجيبه يكون تشويق النفس الى علم الجزاء في قوله والذي حارت البرية اه لكون المبتدأ هو الذي مشتملا على الصلة العجيبة
 تشويقا للنفس الى علم الجزاء كان الجزاء مذكورا في ضمنه فاذا قيل حيوان مستوحش اه تمكن ذلك الجزاء في النفس لان حصول الشئ
 بعد التشويق والطلب الذي واقع في النفس قوله من هذا كان حتى اه اى لاجل كون التشويق في تقديم المبتدأ الى الجزاء
 اشارة الى ان التشويق في تقديم المبتدأ الى علم الجزاء لا يكون في مجمل ابل اذا كان في المبتدأ طول بذكر الصفة والصفة لان
 حصوله بعد تعقب النفس فيه اوقع هو الذي للنفس وهو يكون في صورت طول المبتدأ الذي عدمه قوله معلوم ان حصول الشئ اه
 فيه اشارة الى تطبيق الدليل اعني التشويق على الدعوى اعني تمكن الجزاء في ذهن السامع فاصلته ان في تقديم المبتدأ تشويقا الى
 علم الجزاء معلوم ان حصول الشئ بعد تشويق اه وفيه اشارة الى ان النفس بمعنى واحد فيه رد على من زعم ان الذين
 يعلم النفس الحواس قوله اى قول ابن العلاء اه تعيين مرجع الضمير وتبين قائل القول المذكور قوله يرتى بها فقه ما اه فيه اشارة
 الى ما سيذكر من ان المراد من قوله حيوان مستوحش هو المعاد الجسماني لا الشئ اخر قوله والذي حارت اه مبتدأ خبره قوله حيوان
 مستوحش قوله البرية شئ اه اى الخلائق الضمير المجرد راجع الى الوصول قوله يعني تجرت البرية اه فيه اشارة الى ان حارت بمعنى تجرت
 اى المجرد بمعنى المزيد لان زيادة اللفظ تدل على زياد المعنى قوله في المعاد الجسماني اه اى معاد الاجسام فيه اشارة الى ان المراد
 من حيوان مستوحش معاد الاجسام اى البعث بعد الموت لا شئ اخر وفيه رد على البعض حيث فرس حيوان مستوحش بتغيرات اخرى كما
 سيجي تفصيله في الشرح قوله والنشور اه اى انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم في الارباب الى المشرق قوله الذي ليس بتناسخ اه اى
 ليس متعلقا بالنفس والروح فقط بل متعلق بالروح والجسم معا والمعنى لا يقبل النفس ما لم يسم به من الشايع ولذا انكره من
 الغلاة منه قوله وفي ان ابدان الاموات اه عطف على المعاد الجسماني الغرض منه دفع اعتراض وهو انه لا نسأل ان الخلائق تجرت
 فيه لان البعض تامل بالبعث والبعض انكره وكل من الفريسيين جازم في نذبه فلا تجزئه حاصل الدفع ان المراد بالبعث في الآخرة
 لان اصله قوله من الرفات اه على وزن الفوات والحطام وهو ما تكسر من المائيس قوله كذا في فرام السقط اه تأييد للمعنى الشعر المذكور
 بذكره المعنى في شرح القصيدة المذكورة السقط اسم الكتاب ابن العلاء المعري وفرام السقط بالاسم اشرح ذلك الكتاب
 وهو مصدر الارتفاع قوله وقبله شعرا اه اى قبل ذلك الشعر الشعرة الاتى الغرض منه تأييد لكون المراد من حيوان مستوحش المعاد
 الجسماني لا شئ اخر كما يظهر من البيت الاتى قوله بان امر الاله اه اى ظهر امر الله على لسان رسال من ثبوت المعاد الجسماني و
 لكن احتاف الناس فتمهم دواعي ضلال بهم الذين اعتدوا على عقولهم الناقصة فضلو اجيالا وعنادا فانكروا حشر الاجساد و
 منهم هادوهم الذين اختاروا اتباع البشرية قوله فداع الى ضلال اه التمام لتفصيل الاضلال قوله هادوهم عطف على دواعي قوله يعني

بعضهم آه تفسيره الى ضلال ومعاد قوله يقول بالمعاد آه هذا التفسير هاد قد لا يقول به آه هذا التفسير راع الى ضلال قوله بهذا
 تبين آه اى بالشعر السابق على ذلك الشعر هو قوله بان امر الله آه تبين وجه آه الغرض منه رد على ما وقع في بعض شروح التلخيص
 من ان المراد بجوان مستخدمين جواد آدم او نافلة صالح او اد شعيان موسى او قنقنس حاصل الرزاة لا يناسب السياق وهو
 قوله واختلف الناس آه لانه لا اختلاف في لواحد من تلك الامور وكذا ما يناسب السياق وهو قوله بعد ذلك الشعر والليبي
 الليبي من ليس بفسر يكون مصيره لا فساد اى فساد الزواج وعدم المعاد قوله قنقنس آه هو طائر في بلاد الهند ينزل في
 البياض له منقار طويل وهو حسن الالوان يعيش الف سنة ثم يلهم الله تعبه بانه يموت فيجمع الحطب حوليه فيضرب بجناحه على
 الحطب الى ان يخرج منه النار فتشعل الحطب فيحرق هو ويخلق الله تعبه من رماده مثله بعد مدة قيل بعد ثلاثه ايام وقيل غير
 ذلك مصرع حال ده قنقنس باندى آه شعره به مريد ان يروم الركي طولوم خان بهيمزمره قوله على ما وقع آه متعلق بالنفس
 قوله في بعض الشروح آه اى شروح التلخيص قوله لانه لا يناسب السياق آه دليل النفي السياق بالياء المشاة من تحت
 ما بعد الشئ وبالباء الموحدة ما قبل الشئ وكلاهما مناسب بهما كما مر قال واما تعجيل المسرة آه عطف على قوله اما لانه الاصل آه
 اى تقديم المسند اليه لكون ذكره اهم لتعجيل المسرة آه اى السور والسيئة من اول الوهلة قال للتفاؤل آه علمه تعجيل المسرة
 اى قال خورش قال او النظر آه علمه تعجيل المسرة اى قال بد قال نحو سعدى دارك آه قدم المسند اليه بهما لكون ذكره اهم
 لتعجيل المسرة لا للمرة لانه حاصل مع التاخير وانما تجلت لاجل تفاؤل السامع من اول الوهلة اى تبادر حصول الجز الى فهمه
 لاننى لفظ سعد تفاؤل باعتبار اصل وضعه قال والسفاح آه قدم المسند اليه فيه تعجيل المسرة لاجل ان يتبادر الى فهمه
 النظر اولا اى حصول الشر والسفاح فى الاصل بمعنى السفاك والقاتل وبهذا المعنى فيه نظير ثم لقب لاول خارجة من خلفاء
 بنى العباس قال واما الايهام آه عطف على قوله اما لانه اصل آه كما مر قال انه لا يزل عن الخاطرة اى ان المسند اليه لا يزل
 عن قلب المتكلم لكونه مطلوباً عند المتكلم مثل الجيب جاد قال انه يستلذ به آه عطف على قوله انه لا يزل اى اوان المسند اليه
 يستلذ به المتكلم لكونه محبوباً عنده مثاله ما من من الجيب جاد قال واما نحو ذلك آه عطف على النكات المذكورة لتقديم المسند اليه
 قوله مثل اظهار تعظيمه اى بيان نحو ذلك اى تعظيم المسند اليه اى تقديم المسند اليه على السند يكون لاطهار تعظيمه سواء كان
 نفس التعظيم حاصل له بوجه لفظه نحو ابو الفضل عندي او بالاضافة نحو ابن السلطان عندك او بالصفة نحو رجل فاضل فى
 الدار فان نفس التعظيم فيها حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحاً الى اظهاره يحصل بتقديمها التقديم يدل على انه سبق الكلام
 الاولم يكن التعظيم حاصل من وجه لفظه بل يكون معظماً عند المتكلم بسبب من الاسباب فقدمه لان عادة التعظيم قوله وعليه قوله
 آه اى على ان تقديم المسند اليه لاطهار تعظيمه ورد قوله نعم واجل مسمى عنده قدم فيه اجل مسمى لذلك وتام الآية ثم قضى اجلا اى
 اجل الموت واجل مسمى عنده وهو اجل القيامة اى اجل القيامة المبني لا يقبل التغير عند الله لا بدخل فيه يعلم ولا قدرة
 فاجل مسمى بهذا عنده خبره واستوفى ولم يعطف على اجلا لا تعظيم كذا فى تفسير القاضى فان قيل ان التعظيم فى هذه الامثلة ليس

تقديم السند اليه بل من التوضيف سواء قدم او اخر كما في نحو رجل فاضل في الدار وفي الآية من الاستينان او من التنوين او التوضيف
فلما ان نفس التعظيم وان كان حاصلها بهذه الوجوه لكن اذا قدم السند اليه يفيد زيادة التعظيم لانه اذا قدم علم ان الكلام مسنون
له ولذا زاد الله لفظ الاظهار ولم يقل تعظيماً في الكاتال اهل الاصول ان في النفس زيادة وضوح بالقياس الى الظاهر لسوق
الكلام له وكذا الحال في التحقير قوله او التحقير ان عطف على قوله تعظيماً اي مثل اظهار تحقير السند اليه نحو رجل باهل في الدار قوله
ومثل الدلالة على ان المطلوب ان عطف على قوله مثل اظهار تعظيماً داخل تحت بيان نحو ذلك اي يكون تقديم السند اليه يكون ذكر
ايهم للدلالة على ان المطلوب ان وفيه ثم يرد دفع اعتراض المعترض على صاحب المفتاح كما سيجي قوله على الاستمرار ان متعلق الانشاء
اي يكون الاتصاف المذكور بطريق الاستمرار والدوام بطريق مجرد مصدر السند عن السند اليه هذا اذا كان الجزئية فعليه او
فعلاً مفارقاً لانه لو لم يقدم لدل على مجرد مصدر الفعل عنه وهو غير مقصود واذا قدم كان معدولاً عن الفعالية الى الاسمية وتبدل
على الاستمرار والدوام وكذا فعل المضارع يدل على الاستمرار التجدي كما مثل الشرب رديه قوله دلالة على انه اي قدم السند اليه
في المثال المذكور دلالة على انه مصدر الفعل اي الشرب والطرب عن الزيادة قوله حالة فحالة آه اي ساعة فساعة لان الجملة
الاسمية المعدولة عن الفعالية تدل على الاستمرار والدوام قوله في الحال او الاستقبال آه دلالة مضارع مشترك بينهما وليس
معدولاً عن الفعالية بل هو فعل بنفسه قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح اي المطلوب في تقديم السند اليه انما هو الفعالية
السند اليه بالسند على وجه الاستمرار لا مجرد الاخبار بمصدره ومعنى قول صاحب المفتاح هذا التفرع لدفع الاعتراض المذكور فيكون
حاصل معنى كلام صاحب المفتاح انه اذا قدم السند اليه يكون المطلوب من الجملة اتصاف السند اليه بالجزر على وجه الاستمرار و
الدوام لا مجرد الاخبار بمصدره عنه فيكون معنى قوله لانفس الجزر لا مجرد الاخبار فيكون مآل قول صاحب المفتاح والشرب واحد
ويكون المراد بالجزر الثاني الواقع في كلام صاحب المفتاح الاخبار وليس المراد به في الموضوعين خبر المبتدأ كما فهمه المعترضين عليه
قوله اولان لو تم متصفاً بهذا قول صاحب المفتاح اي تقديم السند اليه لكون ذكره ايهام اولان كون السند اليه متصفاً انه قوله
لا فهم من الثاني انه اي من الجزر الثاني قوله الفهم انه اي كالجز الاول في قول صاحب المفتاح قوله اعترض عليه آه جزاً لما اعترض
المعترض في الايضاح على المفتاح حاصل ذلك الاعتراض ان المفهوم من كلام صاحب المفتاح انه اذا قدم السند اليه يفيد ان
المطلوب بالجملة الجزئية اتصاف السند اليه بالجزر واذا اخر السند اليه يفيد ان المطلوب بالجملة الجزئية نفس الجزر لا الاتصاف المذكور
فالمراد بنفس الجزر في كلامه لا يخلو ما نفس ذات الجزر فلا نسلم ان في صورت تاخير السند اليه يكون نفس ذات الجزر مطلوباً بالجملة
الجزئية لانه مفرد والمتعلق به تصور المطلوب بالجملة الجزئية انما هو التصديق لانه جملته والمتعلق بها تصديق كما ثبت في كتب الميزان
واما وقوع الجزر مطلقاً اي بدون ملاحظة الفاعل بان يكون نفس اثبات وقوع الجزر مقصوداً فلا نسلم الفهم ان في صورت تاخير
السند اليه يكون المطلوب نفس اثبات وقوع الجزر لان المعلوم مما سيأتي في بحث احوال متعلقات الفعل ان عند اثبات وقوع
الفعل مطلقاً لا يتعرض لذكر السند اليه اصلاً لا مقدماً ولا مؤخر ابل يقال وقع الشرب مثلاً كما قال المعترض في ادعاء بحث احوال

متعلقات الفعل الزل مع المنفعل كالنعل مع الفاعل آه والى الاول اشار بقوله المطلوب بالجملة الجزية انما يكون تصديقا
 لا تصورا الى الثاني بقوله ان اراد بذلك آه والجواب عنه ما مر حاصله لا نسلم ان هذا مفهوم من كلام صاحب المفتاح
 بل المفهوم ما سبق من ان المراد من قوله وبالجزء الثاني الاخبار بالنفس الجزية يكون هذا الاعتراض من بناء الفاسد
 على الفاسد قوله وان اراد بذلك آه اي ان اراد السكاكي بنفس الجزية قوله اي اثبات وقوع الشرب آه تفسير مطلقا اي
 اثبات وقوع الشرب بدون ملاحظة الفاعل قوله نعم لو قيل آه يعني لا يراد به صاحب المفتاح ما اعترض عليه المصدر في الايضاح
 لا عرفت من مراده نعم لو قيل في الاعتراض عليه لا نسلم ان التقديم دخلا في الدلالة آه لكان وجه الاعتراض عليه بان ما يدل
 على الاستمرار هو فعل المضارع مثل يشرب الزايد لا التقديم المسند اليه على المسند والجواب عنه لا نسلم ان المضارع مطلقا يقع
 الاستمرار والدوام لانه يدل على افادة التجدد والحدوث بل فيما اذا وقع خبر جملة اسمية والقول بالدوام فيه مطلقا وان وقع منهم لكنه
 ليس بحق والحق الحق بالاتباع قوله كما سنده في بحث آه من ان المضارع يدل على الاستمرار والدوام كما قال المصدر قد خربا
 على المضارع في نحو لو يطيع في كثير من الامور لعنتم لقصد استمرار الفعل آه قوله لكان وجه الاعتراض آه جزاء قوله ومثل افادة زيادة
 تخصيص آه عطف على قوله مثل اظهار تعظيم اي تقديم المسند اليه لكون ذكره اسما لا فادة زيادة تخصيص قوله متى تهزله بصيغة الخطاب
 الهز التحريك والبعث والمراد به الاغراء على الحرب للامتحان قوله بنى قطن آه مفعول تهزله بنو قطن قبيلة معروفة قوله تجد هم
 جواب متى قوله سبونا آه منصوب بنزع الخافض اي كالسيوف في الحدة وهو مفعول ثاني تجدوا اسطه عرف الجرح في عواتقهم آه
 خبر مقدم وسيوف مبتداء مؤخر والجملة صفة سبونا والعواتق جمع عاتقة وهو موضع الرداء من المنكب قوله جلوس آه خبر مبتداء
 محذوف اي هم جلوس وكذا قوله وزان اي هم رزان وجلوس جمع جالس وزان جمع رزين وهو الوقار والعزيت اي هم وقور
 قوله في بحالهم آه متعلق برزان مؤخر قوله وان صيف الم آه فاعل فعل محذوف بنفسه ما بعده وهو الم صيف الم واللام
 النزول قوله فهم خفوف آه جزاء ان وخفوف جمع خفيف كظروف وظريف ومقصود الشاعر وصفهم بالسراية في الامور كانهم
 سيوف وبالكثيافة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المجالس والاسراع بانفسهم في خدمتهم الاضياف وقرايم
 قوله والمراد هم خفوف آه اي المراد لا فادة زيادة تخصيص المسند اليه بتقدم قول الشاعر هم خفوف هذا التبيين محل المثال في
 الشعر المذكور قدم المسند اليه فيه لا فادة زيادة تخصيص قوله اي محل الاستشهاد آه هذا التفسير لقول صاحب المفتاح والمراد هم
 خفوف آه وفيه رد لما قال المصدر في الايضاح ان قول صاحب المفتاح وهو المراد هم خفوف تفسير الشئ باعادة لفظه وهو باطل
 حاصل الرد ان معنى قول المفتاح والمراد هم خفوف ان محل الاستشهاد هو قول الشاعر هم خفوف قدم المسند اليه فيه لا فادة
 زيادة التخصيص بالحكم المذكور لا قوله تجد هم اذ ليس فيه تقديم المسند اليه اعني المفعول الاول لذلك لانه مسند اليه في المعنى لا في اللفظ
 ولا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخر لا قوله خفيف لانه فاعل فعل محذوف بنفسه ما بعده وليس مقصود صاحب
 المفتاح تفسيره كما فهم المصدر قوله فتقول المصدر آه اي في الايضاح هذا مبتداء والى ليس بشئ هذا تصحيح بالرد على المصدر يعني ان

المقصود من قول صاحب المحتاج والمراد بهم خوف تعين محل الاستشهاد هو قوله هم خوف في الشعر فيكون معنى قوله المراد بهم
 خوف أي محل الاستشهاد في الشعر هو قوله هم خوف ولا يكون مقصود صاحب المحتاج منه التفسير فلا يرد عليه اعتراض المصنف أن
 هذا التفسير للشئ باعادة عين لفظ يعني أن هذا التفسير شئ بنفسه وليس مثالا لتقديم المسند اليه لافادة زيادة التخصيص قوله
 اعترض اليفه أه أي اعترض المصنف في الايضاح اليفه أي مثل اعترضه على قول السكاكي والمراد بهم خوف حاصل ذلك
 الاعتراض أنا لا نسلم أن تقديم المسند اليه في الشعر المذكور لا يخصص وإنما يكون كذلك إذا كان المسند فعلا والمسند به ناسما فاعل
 لأن خوف جمع خاف بمعنى خيف قوله واجب منع هذا الاستراطاه حاصل الجواب لا نسلم ذلك الشرط لتقديم المسند اليه
 للتخصيص لأنه لم يوجد في كلامهم بل يكون تقديم المسند اليه للتخصيص بدون كون المسند فعلا كما صرح ائمة التفسير في الامثلة المذكورة
 كافي الشئ قوله عا الجزية صفة أه بيان نحو ذلك قوله وفيه بحث أه أي في الجواب المذكور اعترض يعني أن الاعتراض المذكور وإن
 كان مدفوعا بالجواب المذكور لكنه يرد عليه اعتراض آخر حاصله أن هذا المقام ليس مقام المحرر لأن الشاعر لم يقصد أنهم خوف
 لا غيرهم بل هذا مقام تقوى الحكم بتقديمه لأن المخاطب ليس بمنكر عنه ولا شاك فيه قوله واجب اليفه أه هذا كما هو جواب الاعتراض
 الاول الذي ذكره الشئ بقوله واعترض اليفه أه ذلك هو جواب البحث الذي ذكره بقوله وفيه بحث كما لا يخفى ولذا زاد الشئ لفظ اليفه أه
 حاصل الجواب أنه ليس المقصود التخصيص في البشوت اعني القصر حتى يرد الاعتراض المذكور أن الجزية ناسم فاعل فلا يفيد تقديم المسند
 اليه القصر بل المراد به التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر وهو كون الجزية أعني خوف عام النسبة والمراد به تحفيضة معين مناسب
 بهذا وليس المراد به القصر كما فهمه المعترض حتى يقال أنه غير مناسب بهذا الفرق بين البشوت والاثبات أن في الاول المخاطب أما
 منكرا وشاك وفي الثاني الجزاء عام النسبة والمقصود به تحفيضة معين مناسب للمقام قوله الذي أشار اليه في قوله أه صفة التخصيص
 بالذكر أي أشار اليه السكاكي في قوله لذكر المسند اليه أه أي لذكر تقديم المسند اليه قوله وهذا مسدود أي القول بأن المراد
 التخصيص الذي سديد صالح للجواب عن الاعتراض المذكور قوله لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نزع خفاء أه
 اعترض على الجواب المذكور بقوله واجب اليفه حاصل الخفاء أن التخصيص بالذكر حاصل فيه بلا تفاوت سواء قدم المسند اليه أو
 آخر ولا يقبل الزيادة والتقصان والجواب عنه أن غيرهم إذا كان مؤخرًا بان يقال خوف هم لا حمل خوف أن يكون مسند إلى
 غيرهم فإذا ذكر الضمير بعده فكان تخصيص الاثبات بعد التوسيم ولما قدم الضمير تخصيص الاثبات بهم فورد عن ذلك الاحتمال فكان
 تخصيص الاثبات قد تقوى بالتقديم ولذا زاد لفظ زيادة فقال افادة زيادة تخصيص ولم يقل افادة تخصيص وأما أن التخصيص لا
 يقبل الزيادة والتقصان فلا دليل عليه ويجب أن لفظ الزيادة في كلامه متهم فيكون في التقديم افادة التخصيص فقط لا لزيادة
 افادة تخصيص قل عبيد القابريه الغرض من نقل كلامه بيان وجه آخر لتقديم المسند اليه غير ذكره بهم فيكون هذا القول مقابلا لتقديم
 لكون ذكره بهم لانه من جملة نكات الاتهام قوله قد اوردني دلائل الاعجاز أه فيه اشارة الى ان عبيد القابريه في المتن مبتدأ ووجه
 محذوف وهذا أولى مما فعله في المخبر حيث جعل فاعل فعل محذوف اعني قال عبيد القابريه لأن هذا ليس من المراضع التي يحذف فيها

الفعل الا ان يقال انما اختار في المحقق حذف الفعل فان المحذوف على هذا مفرد وعلى ما فعل بهنا جملة وحذف المفرد سهل من
 حذف الجملة فيكون لكلا التقديرين وجه قوله حاصله ما اشار اليه آه صفة كلاما فيه اشار الى ان ما ذكره المصنف في المتن ليس
 بعينه كلام الشيخ بل هو حاصل كلامه قال وقد يقدم آه اي السند اليه المقدم على الجز الفعلي اما نكرة او معرفة مضمرة او مظهر فهذه
 ثلاثة اقسام وفي كل منها اما ان يقدم عليه حرف النفي او لا بان لا يكون حرف النفي اصلا او تاخرا فالجميع تسعة اقسام فاذا
 تقدم النفي عليه انما هو التخصيص نكرة كان السند اليه او معرفة ظاهرا او مضمرة الستة الباقية قد تكون للتخصيص وقد تكون للتقوى
 قال ليفيد آه علمة تقديم السند اليه على السند قوله التقديم آه اي تقديم السند اليه فاعل ليفيد قال تخصيصه آه منقول ليفيد اي
 تخصيص السند اليه قال بالجز الفعلي آه والمراد بالجز الفعلي الجز الذي اوله فعل وفاعله ضمير راجع الى المبتدأ ثم المراد بالجز الفعلي
 نفي الجز الفعلي بحذف المضاف بقية قول المصنف فيما بعد ان ولي حرف النفي آه وكذا بقية المثال الآتي ما ناقشت هذا
 لان لفظ انا مسند اليه مقدم والمقصود عليه نفي القول لانفس القول لان لفظ قلت خبر فعلي ولفظ هذا منقول القول فالقول في
 المثال المذكور ثابت بغير المتكلم لا للمتكلم لان بحرف النفي نفي القول عنه او يقدر المضاف في اول الكلام ويقال ليفيد
 غيره بالجز الفعلي فيصح المعنى قوله اي قصر الجز الفعلي عليه آه اي على السند اليه فيه اشارة الى ان الباء واقله على المقصود كما هو المشهور
 في الاستعمال لا على المقصود عليه لان القهر يكون من جانب الجز لا من جانب الباء قوله والتقدير بالفعل آه فيه اشارة ان
 المختار عند المصنف بهنا مذهب الشيخ لا مذهب السكالي لان المحرر عنده فيما اذا كان الجز من شبه الفعل اللفظ وقيل قول المصنف
 موافق لكلا المذهبين حيث قال بالجز الفعلي دون ان يقول بالفعل اشارة الى ان هذا الحكم شامل لشبه الفعل اللفظ فيكون موافقا
 لما قال صاحب الفتح اللفظ قال ان ولي حرف النفي آه هذا شرط تخصيصه بالجز الفعلي وقوله ليفيد التبريم تحديده آه والابح بالجز
 مقدم عليه قوله اي ان كان السند اليه بعد حرف النفي آه هذا بيان معنى الولي اصطلاحا وتعين الضمير المستتر في ولي قوله بلا
 فصل آه وهذا القيد باعتبار معنى الاصطلاح الولي فقط والا فليس حاجته له بهنا لان مع الفصل اللفظ ليفيد التخصيص مثل ما زيد
 اما ضربته وما في الدار انا جاسه قوله من قولهم آه اي ولي ما اخذ من قواهم وليك آه تايد لما ذكره الشارح في المعنى الولي قال
 نحو ما ناقشت هذا آه فانا مبتدأ وقلت خبره وهذا منقول القول وقدم السند اليه بهنا لاجل اعادة اختصاص نفي الجز عنه فيكون
 المعنى ان انتفاء هذا القول مقصور على وثابت افيرو قال اي لم اقله مع انه آه تفسير لقوله ما ناقشات هذا باعتبار اعادة
 اختصاص نفي الجز عن السند اليه المتكلم واثباته لغيره فيكون نفي الجز مفيدا للاختصاص المذكور قوله فالتقديم ليفيد آه اي تقديم
 السند اليه بهنا وهو لفظ انا هذا تطبيق المثال المذكور قوله عن المذكور آه اي السند اليه المذكور وهو المتكلم بهنا اعني لفظ انا قوله
 وثبوت لغيره آه اي ثبوت ذلك الفعل وهو القول بغير السند اليه المذكور وهذا معنى الاختصاص بنفي الجز الفعلي قوله على الوجه
 الذي آه متعلق بقوله وثبوت قوله من العموم والخصوص آه هذا بيان الوجه المذكور يعني اذا كان نفي الجز الفعلي عاما عن السند
 المذكور يكون ثبوت لغيره عاما مثل ما اناريت احدا فان الذي نفي عن السند اليه روية كل احد وكذا الذي اثبت لغيره

روية كل أحد. وإذا كان نفى الخبر الفعلي خاصا كان ثبوته للغير الفعلي خاصا مثل ما ناقشت هذا فقد نفى في هذا المثال عن
 المسند اليه قوله هذا بخصوصه وإشبهت لغيره قوله وذلك بخصوصه قوله. فلا يقال هذا آه تفرع على تطبيق المثال المذكور
 يعني لا يقال هذا أي ما ناقشت هذا إلا في شيء آه ليفيد التخصيص لأنه إذا لم يثبت أنه منقول لغيره
 يكون هو شير كإمعان غيره في نفى الفعل فلا يكون تخصيصا قوله: نفى كونك القائل لأن نفى القول آه لأن بنفى
 القول لا يحصل التخصيص المذكور قوله ولا يلزم منه الغرض منه دفع اعتراض وهو أنه يعلم من قوله وثبوته
 لغيره أن القول المنفي عن المتكلم يكون ثبوته لكل من هو غيره من جميع أفراد الإنسان وهو باطل صراحة
 فلا يصح التمثيل بقوله ما ناقشت هذا؟ حاصل الدفع أنه لا يلزم من نفى الخبر الفعلي عن المتكلم ثبوته لجميع أفراد
 الإنسان ما سوى المتكلم لأن التخصيص الحاصل في المثال المذكور بالنسبة إلى من توجه المخاطب إليه
 مع المتكلم في القول المذكور أو الأفراد المتكلم به دون المخاطب فيه فيكون القصر اختيارا ذا من يتوجه خلافه
 بالنسبة إلى جميع من في العلم قوله اشتراكك مع في القول فيكون قصر أفراد قوله أو الأفراد كبدونه
 عطف على اشتراكك أي الأفراد المتكلم بالقول دون من يتوجه المخاطب فيكون قصر قلب والله أعلم بالصواب
 واليه المرجع والمآب

وقد فرغت من تسويد هذا الشرح في ضحوة يوم الخميس قد مضت ثمان نية وعشرون من شهر رجب

المهيب سنة الف واربعة مائة ست مائة من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه

المحققين المعادين فالمخرج من الله

أن يجعله خالصا لوجه الكريم وينفع به المبتدئين وسائر أصحاب التحصيل من ذوي الخلق الكريم

والطبع السليم الحمد لله أولا وآخرا ظاهرا وباطنا ونسأل الله أن يوفقني للصدق

والصواب أنه ولي التوفيق وبه اذمة التحقيق وماتوا في حق الأئمة عليهم السلام واليه المرجع والمآب

وأنا المذعور يد وست محمد بن عبد الله (الفالسوي)

قال فائق

أترهوان تكون وانت شيخ در كما قد كنت أيام الشباب در
 لقد كذبتك نفسك لبس ثوبه در دريس كما يجد يد من الثياب در

عرض المنظوم --- في عرض المرقوم ...

ولئن عجبت بعقد دّر لامع
واذا سرحت الخطر وض الغالية
واذا هويت ذلال روض الغالية
واذا وددت الساهر سامرا
واذا مدحت بالشر ما هو اجد
خير الكلام ما يكون بنفعه
حب اللبيب ما يكون بؤده
والخير اخير في موطن خاصة
فانظر الى اثار ما هو مضمن
المجرم نقص لا يسيغ العاقل
والمرء يبغى الفضل فيما يرغب
والعبد يرضى ماله هو احسن
يا رب اقبل مني ما ساء عيتله
يا رب اجعل شائعاً ومانعاً
يا رب اني قد عصيتك مدة
انت الكريم تعين خير اعانة
انت المجيب ولا تخيب سائدا
فانفرد لوني مثل الرمل الاسود

كتب ابو الخير ضحوة العلوم

بنين

فهو جدير بالبشارة اليق
وجدت اشقات الرباء الاوسق
نجوت عطشان الزمان الا لحق^{الجمع}
فهو ذو الصّحيف الاكرم الا سوق^{من السوق}
نفذ البيان ولا يفنى ما تنطق^{من السوق}
والنفع منه في اللطائف ارفق^{الجمع}
والود يظهر عندما هو انق^{العجب}
هذا المقام بالتأمل اسبق
بالفكر تاخذ منه ما هو اوثق^{المرء}
والعدل اصوب منه عند الاذوق^{من الذوق}
وهو سبوح الفيض عند الاغرق^{من الذوق}
وهو الدعاء الخير عند الاخفق^{تصديق الحق}
وانزدد له شرفا عند الاشوق
للناس بين المغرب والمشرق
فالان وفقتي بما هو اوفق
للعبد ان يسئلك عند الاغلق
انت الغفور للذنوب الا حرق^{الفيق}
فضلا ولا تخذلني يوم الاشفق

الاسي مرست محمد بن عبد الله الفالسي

رحمه الله

Muhammad Hasnain Asadi